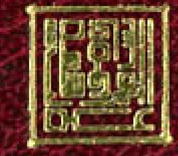
فيليب خوري

سوريا والإنتداب الفرنسي

سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥



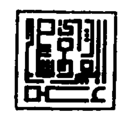
ترجمة:
مؤسسة الأبحاث العربية

فِيليب خُوري

سُوريا والانتداب الفرنسي

سياسة القوميّة العربيّة ١٩٢٠ - ١٩٤٥

ترجمة :
مؤسسة الأبحاث العربيّة



* فيليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي
* الطبعة العربية الأولى ـ بيروت ١٩٩٧

ص. ب: ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) بيروت ـ لبنان
هاتف ٨١٠٠٥٥، فاكس ٨٠٤٢٥٧ (١ ـ ٩٦١)

عنوان الكتاب بالإنكليزية:

Syria and the French Mandate

The Politics of Arab Nationalism

1920 - 1945.

شكر وتقدير

تشكر مؤسسة الأبحاث العربية الدكتور عثمان العائدي

على تفضله بتمويل ترجمة وطباعة هذا الكتاب. الا أن المؤسسة

وحدها تتحمل مسؤولية ترجمة الكتاب وطباعته ونشره.

الى

ماري كريستيان ولسن

المحتويات

القسم الأول
الفرنسيون في سورية

القسم الثاني
المواجهات الأولية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤

القسم الثالث
الثورة الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧

القسم الرابع
الكتلة الوطنية والزعامة المدينية

القسم الخامس
التعاون المشرّف ١٩٢٨ ـ ١٩٣٣

القسم السادس
مقاربات جديدة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦

القسم السابع
الوطنيون في الحكم ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩

القسم الثامن

الحرب والاستقلال ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥


ABU ABDO ALBAGL

تقديم

يضيف كتاب فيليب خوري كثيراً إلى ما نعرفه عن موضوع مهم لكنه مهمل. وكان قد نشر خلال الأعوام العشرين المنصرمة عدد كبير من الكتب المهمة عن تاريخ سورية إبان الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني، من بينها مقالات لـ «إرنست دون» جمعت في كتاب **من العثمانوية إلى العروبة**، وكتاب ليندا شاتكوفسكي شيلشر **عائلات في السياسة**، وكتاب نشر أخيراً للدكتور خوري نفسه تحت عنوان **أعيان المدن والقومية العربية**. وكان هناك أيضاً عدد من الدراسات الجيدة عن تاريخ سورية السياسي منذ نيلها الاستقلال؛ والأبرز بينها **الصراع على سورية** لباتريك سيل، أما الفترة التي حكمت فرنسا خلالها سورية بموجب انتداب من عصبة الأمم، فلم تنل سوى القليل من الاهتمام، باستثناء ما جاء في كتاب س. هـ. لونغرغ **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**.

وليس الوقوف على أسباب هذا الإهمال صعباً. فالمصادر الأرشيفية لم تتوفر إلا في الآونة الأخيرة. وكما يشير الدكتور خوري، فإن الوثائق ذات الصلة الموجودة في فرنسا وسورية لم تصبح متاحة للجمهور إلا في السبعينات. وعلاوة على ذلك، فقد مال المؤرخون السوريون إلى إظهار اهتمام أكبر بفترات من التاريخ أبكر، يوم قامت المدن الكبرى في بلدهم بدور أهم كمراكز تجارة وثقافة ونفوذ: ومن جانبهم، لم يجد المؤرخون الفرنسيون ما يجذبهم في فصلٍ من تاريخ إمبراطوريتهم سوى الشيء القليل، الذي لم يكن في الإمكان اعتباره تحقيقاً لنقل السلطة بصورة طوعية، على غرار ما فعل البريطانيون في الهند. ولم يبدأ أي تغيير يأخذ مجراه إلا في الأعوام الأخيرة. وقد بين كتاب صدر أخيراً، وهو بعنوان **سورية اليوم** ومن تحرير أندريه ريمون، ما أنجز من عمل مهم على يد أساتذة فرنسيين، وعدداً من المذكرات القيمة التي أصدرها السوريون الذين كان لهم دور في الحياة السياسية وقتذاك.

لقد أفاد الدكتور خوري أيّما إفادة من الموارد المتوفرة حالياً. فمسرد الكتب يدل على مدى سعة التحقيقات التي أجراها في المحفوظات السورية، والفرنسية، والبريطانية، والأميركية، وفي مختارات من الأوراق الخاصة، وعدد كبير ومتنوع من المصادر المطبوعة. كما أنه أجرى مقابلات مع نحو أربعين سورياً وغير سوري ألقوا ضوءاً على التاريخ الذي

يسرده. فهو يمد القارئ بمعلومات كاملة، لكنه ـ وهذا أمر أهم ـ يقدم أيضاً مفتاحاً لفهم هذه المعلومات

إن موضوعه الرئيسي هو مآل نخبة حاكمة محلية وجدت نفسها، فرادى وجماعة، وقد انقسمت إلى شطرين بأفول الإمبراطورية العثمانية. فكما بين الدكتور خوري في كتابه السابق، كانت نهاية القرن التاسع عشر قد شهدت في دمشق وفي المدن الكبرى السورية الأخرى بروز مجموعة من العائلات القوية والموحدة بهذا القدر أو ذاك، مستمدة ثرواتها ومكانتها الاجتماعية من أطيانها، ونافذة إلى الحكومة العثمانية، ومتمكنة من الحفاظ على «توازن دقيق بين السلطة المركزية والنفوذ الإقليمي». وكانت، إلى مدى بعيد، قد تثقفت في مدارس عثمانية وتقلدت مناصب في الإدارة أو في الجيش، وكان في وسعها، بالنظر إلى كونها في معظمها من المسلمين السنة، أن تعتبر نفسها أنها تشكل جزءاً ـ ولو كان جزءاً ثانوياً ـ من المؤسسة الحاكمة. وكانت لفترة وجيزة عقب انسحاب القوات العثمانية عام ١٩١٨ تأمل بأن تصبح حاكمة لدولة سورية جديدة، لكنها وجدت نفسها بعد الاحتلال الفرنسي لدمشق خاضعة لحكومة أجنبية يصعب معها إعادة إنشاء «التوازن الدقيق».

بعد إخفاق في أعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، حين انهارت تسوية تم التوصل إليها مع الفرنسيين، وكان السبب جزئياً إخفاقاتهم الإدارية، ولكنه كان أساساً يعود إلى المعارضة في فرنسا، أتاحت الظروف الجديدة الناشئة من الحرب العالمية الثانية إمكانية أن تحرز النخبة السورية أكثر مما كانت تأمل به في ما سبق: انسحاب القوات الفرنسية انسحاباً كاملاً واستقلالاً تاماً غير مقيد باتفاقية تحالف. بيد أن انتصارها لم يدم طويلاً، إذ كانت تحديات قد برزت إزاء إمساكهم بناصية الحياة السياسية السورية. فقد كانت أفكار سياسية جديدة ـ من قومية راديكالية، وإصلاح اجتماعي، وصحوة إسلامية ـ تكتسب أهمية وتؤمن القنوات التي استطاعت من خلالها فئات اجتماعية أخرى أن تسعى لمصالحها: الطبقة المتوسطة المتنامية في المدن، والمعلمون والطلبة، وضباط الجيش، الذين كان كثيرون منهم يتحدرون من أصول ريفية، وقدر لهم في النهاية أن يدمروا أساس النفوذ الاجتماعي للنخبة القديمة، أي سيطرتهم على الأرض. كما أن حيز السياسة السورية تبدل، حيث انتقل مركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية من المدن القديمة إلى الأحياء الجديدة التي نشأت حولها.

إن كتاب فيليب خوري مهم من أكثر من ناحية: فهو تاريخ قصصي مثير، ومساهمة في فهم مآل القومية العربية في البلد الذي ولدت فيه، ودراسة في علم الاجتماع السياسي. وهو سيحتل مكانه واحداً من عدد قليل من الأعمال الأساسية المعنية بتاريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين.

ألبرت حوراني

تمهيد

هذه الدراسة تتمة لكتابي الأول، **أعيان المدن والقومية العربية ـ سياسة دمشق ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**(*)، وقد تقصى ذلك المؤلف ولادة القومية العربية داخل النسيج الاجتماعي لدمشق. وفسر، على وجه التحديد، كيفية تضافر الإصلاحات العثمانية وتتجير الزراعة في القرن التاسع عشر لتنتج طبقة اجتماعية من ملاك الأراضي والبيروقراطيين ذات مستوى معقول من التماسك والاستقرار. وقد انبثقت من هذه الطبقة النخبة التي صاغت ايديولوجيا القومية العربية الجديدة، وموضوع الكتاب الحالي هو هذه النخبة واستعمالها للقومية العربية داخل إطار طيف العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السورية.

يدرس هذا الكتاب بالتفصيل تطور القومية العربية في سورية خلال الانتداب الفرنسي، آخذاً في الاعتبار بصورة خاصة الحاجات السياسية للنخبة التي قادت الحركة الوطنية. وبمعنى ما، فإنه يروي قصة درجة معينة من الاستمرارية في الشكل السياسي والحاجة السياسية. وكان الشكل «سياسة الأعيان»، التي وصفها ألبرت حوراني وصفاً شديد الذكاء، والتي بموجبها تتوسط نخبة محلية بين سيد أعلى بعيد، سواء كان استنبول أم باريس، وبين المجتمع المحلي. وتمثلت حاجة هذه النخبة في الحفاظ على موقع سلطة فريد داخل المجتمع المحلي. ومع ذلك، فإن بذور التغيير كانت تنمو في إطار هذه الاستمرارية، ذلك بأن قصة القومية العربية في سورية ليست مجرد قصة كفاح ضد سيد أعلى فرنسي متعجرف، بل هي أيضاً قصة الصراع بين البرجوازية والوطنية الجذرية.

إن أعوام ما بين الحربين هي، في رأيي، فترة انتقالية بين ثقافتين سياسيتين. فالإطار القديم لسياسة أعيان المدن التي وصفتها في كتابي الأول، استمر في الوجود حين كانت سورية تقترب من الاستقلال سنة ١٩٤٥، لكن التصدعات في هذا الإطار كانت قد أخذت تبرز للعيان بحلول أواخر الثلاثينات. ومع الاستقلال، بدأت القوى الجذرية الوليدة بتحدي القيادة السياسية القديمة. وهذا التحدي، الذي برز في حين كان

(*) ترجمت مؤسسة الأبحاث العربية هذا الكتاب ونشرته في عام ١٩٩٣.

الاستقلال قد حطم الإطار القديم لسياسة الأعيان، أدى في نهاية المطاف إلى انهيار النخبة الوطنية القديمة.

ومع أنني أركز على النخبة الوطنية السورية ونضالها من أجل السلطة في فترة مابين الحربين، فإنه لا يمكن، ولا ينبغي، دراسة أي نخبة بمعزل عن المجتمع والثقافة السياسية اللذين أنتجاها، والتي تحاول هي بدورها أن تشكلهما أو تقودهما لما فيه مصلحتها الخاصة. وعليه، فإنني ضمنت الكتاب قسطاً كبيراً من المواد بشأن المجموعات والطبقات الأخرى في المجتمع السوري بقدر ما تؤثر في إمكانية النخبة في الحفاظ على موقعها من خلال استخدام أيديولوجيا القومية العربية. كما أنني تناولت، لأسباب واضحة، المواقف والسياسة الفرنسية حيال سورية.

إنني مدين بالامتنان للأكاديميين الذين كتبوا عن سورية خلال فترة مابين الحربين، من أمثال ألبرت حوراني وستيفن. هـ. لونغرغ. لكنهم قلة. ومما يدعو إلى الاستغراب حقاً أن الكتابات عالجت فلسطين الانتدابية معالجة كاملة وتناولت العراق بطريقة نفاذة على الأقل، إن لم تكن كاملة، في حين أن سورية لم تتلق قط مثل هذا الاهتمام. ويعود وجه الغرابة إلى أن سورية كانت مهد القومية العربية. فإلى سورية، كان يتطلع القوميون من مختلف أنحاء العالم العربي طلباً للتوجيه والدعم المعنوي خلال فترة الانتداب، ومن سورية انبثق التعبير الأيديولوجي الأكثر منهجية وتأثيراً ودواماً عن القومية العربية، ممثلاً في العروبة الجذرية لحزب البعث.

إن مسؤولية هذا الإقلال في تناول موضوع سورية تقع، جزئياً، على عاتق الخصمين الرئيسيين، السوريين والفرنسيين، اللذين أخفقا في دراسة فترة مابين الحربين دراسة مُرْضية. فقد كتب المؤرخون السوريون مجلدات عن الموضوع، لكنهم لم يتناولوه بصورة تحليلية، إلا في استثناءات نادرة. كما أن بعضهم كشف عن قَدْر مفرط من الانغماس العاطفي في الموضوع. أما المؤرخون الفرنسيون فقد تجاهلوا هذه الفترة تجاهلاً يكاد يكون كاملاً، لاعتبارها لطخة في ماضيهم الامبراطوري لأن الحكم الفرنسي أسفر عن القليل مما يمكن اعتباره مفيداً لفرنسا أو لسورية. لكن هذا الإهمال الملحوظ لسورية يعود أيضاً إلى قيود أرشيفية: فمنذ سنة ١٩٧٥ فقط أصبح بالإمكان الوصول بسهولة إلى مواد الانتداب في محفوظات الدولة السورية في دمشق، في حين أن محفوظات وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع الفرنسيتين لفترة الانتداب بكاملها لم تُفتح أمام الأكاديميين إلا منذ سنة ١٩٧٩.

ونقدم هذه الدراسة في محاولة لمعالجة ذلك الأهمال. وهي، أساساً، دراسة سردية في شكلها لأن حركات الاستقلال الوطني، في طبيعتها بالذات، حركات بطولية وتلائم بالتالي التاريخ السردي على نحو خاص. إلا أن نيتي اتجهت إلى نسج السرد حول موضوعات متشابكة عدة، مع الحفاظ على قدرٍ ما من التتابع الزمني للحوادث التاريخية،

وهذه الموضوعات الرئيسية أربعة: أولاً، العملية التي بموجبها يبدأ مجتمع منظم أساساً وفق علاقات الاعتماد المتبادل الشخصي، في المرور بتغيرات تسمح بولادة طبقات اجتماعية واعية ومتنافسة. وثانياً، كيفية تحويل هذه العمليات للآليات السياسية المألوفة؛ وعلى وجه التحديد، الكيفية التي يتم بها في سورية انتقال محل السياسة المدينية من مؤسسات وأماكن قديمة، كالمساجد والأحياء، إلى مؤسسات وأماكن جديدة، مثل المدارس الثانوية والأحزاب السياسية ومراكز الأعمال الحديثة. وثالثاً، كيفية تكيف النخبة الوطنية القديمة مع القاعدة الجديدة والأوسع للحياة السياسية من أجل أن تظل في قمة سياسة مابين الحربين إلى جانب الفرنسيين. ورابعاً، كيفية تآكل سلطة النخبة ونفوذها بالتدريج على أيدي من هم دونها في السلم الاجتماعي، الذين وضعوا أيديولوجيات جديدة أكثر قوة وتعقيداً عن سابقاتها، لا تعالج الاستقلال في حد ذاته فحسب، بل والقضايا الأشمل ذات العلاقة بالتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل تناول هذه المسائل وغيرها، اعتمدت على مواد في مصادر متنوعة. فبالإضافة إلى المصادر الأرشيفية في دمشق وباريس، اعتمدت على الأوراق غير المنشورة لسياسيين سوريين موجودة في دمشق وبيروت وأكسفورد؛ ومحفوظات القناصل البريطانيين والأميركيين في لندن وواشنطن؛ وعدد كبير من التواريخ والمذكرات السياسية العربية؛ والكراسات السياسية والصحف والمجلات من سورية ولبنان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا؛ ومقابلات وأحاديث كثيرة مع موظفين وزعماء سوريين ولبنانيين وفلسطينيين وفرنسيين وبريطانيين عاصروا فترة مابين الحربين.


ABU ABDO ALBAGL

شكر وامتنان

لقد حصلت على دعم سخي من خلال زمالات عديدة للقيام بالأبحاث الخاصة بهذه الدراسة ولكتابتها. واشتمل هذا الدعم على «زمالة سفر هارفارد» Harvard Travelling Fellowship خلال سنتي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وزمالة أطروحة دكتوراه فولبرايت ـ هايز Fulbrigth-Hays Doctaral Dissertation Fellbwship خلال سنتي ٧٦ ـ ١٩٧٧، وزمالة Social Science Research Council Postdoctoral وزمالة Old Dominion من مؤسسة ماستشوستس للتكنولوجيا، وكلتيهما خلال سنتي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. كما حصلت على تمويل إضافي للبحث من مصادر أخرى لمؤسسة ماستشوستس للتكنولوجيا، بما فيها برنامج آغاخان للعمارة الإسلامية و The Class Of 1922 Career Development Professorhip، وصندوق آي. أوستن كيلي ثيرد I. Austin Kelly, III Fund. وأنا عميق الامتنان لهذه المؤسسات لتبرعاتها.

وينبغي عليّ أيضاً أن أذكر أنني تلقيت تسهيلات جمة في البحث والكتابة من المؤسسات التالية: مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد، حيث أنجزت أطروحتي للدكتوراه، التي هي أساس هذا الكتاب، وحيث راجعت تلك الأطروحة بوصفها زمالة ما بعد الدكتوراه خلال سنتي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤؛ دائرة التاريخ في إم. آي. تي، التي تجاوزت الحدود المألوفة في مدّ يد العون لي من أجل إنجاز هذا الكتاب؛ كلية سانت انطوني في جامعة أكسفورد، حيث بدأت أبحاثي وحيث حظيت بأن أكون مشاركاً في السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧؛ مكتبة يافت في الجامعة الأميركية في بيروت؛ والمؤسسة الفرنسية للدراسات العربية Institut Français d'Etudes Arabes في دمشق. ومن نافل القول إنه ما كان لهذه الدراسة أن تشق طريقها قُدماً لولا السماح لي بالاطلاع على المحفوظات الحكومية والشخصية المتنوعة التي رجعت إليها في سورية ولبنان وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة. وعليّ أن أذكر على وجه التحديد مركز الوثائق التاريخية في دمشق؛ محفوظات وزارة الشؤون الخارجية و «مركز الدراسات الإدارية العليا بشأن افريقيا وآسيا الحديثتين» في باريس ووزارة الدفاع في فنسان؛ محفوظات وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات في مكتب السجلات العامة في لندن؛ المحفوظات القومية

للولايات المتحدة في واشنطن؛ ومجموعات الأوراق الخاصة في مركز الشرق الأوسط في كلية سانت انطوني في أكسفورد ومؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

لقد سبق أن نشرت ثلاثة فصول في صياغات معدَّلة، في غير هذا الكتاب. إذ ظهر الفصل التاسع تحت عنوان: «Factionalism Among Syrian Nationalists During The French Mandate» في مجلة *The International Journal Of Middle East Studies*، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وظهر الفصل الحادي عشر في عدد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ من المجلة نفسها تحت عنوان: «Syrian Urban Politics in Transition: The Quarters Of Damascus During The French Mandate» أما الفصل الحادي والعشرون فقد نشر في تموز/يوليو ١٩٨٥ تحت عنوان: «Divided Loyalities? Syria and The Question Of Palestime, 1919-1939» في مجلة «Middle Eastern Studies». وأقدم شكري لرؤساء التحرير والناشر الذين منحوني الإذن بإعادة نشر هذه الفصول في هيئتها المعدَّلة.

لقد قدّم لي الإرشادَ العديدُ من الأساتذة والزملاء والأصدقاء وأفراد أسرتي طيلة أعوام، وهم ساهموا على نحو أو آخر في إعداد هذا الكتاب. واسمحوا لي أن أخص بالذكر الناظرين والزملاء في كلية سانت انطوني في أكسفورد، روجر أوين، ديريك هوبوود، سلمى مردم، عزيز العظمة، عبد الكريم رافق، جان بول باسكوال، ريجينا هاينكه، تيري بيانكيس، خيرية قاسمية، دومنيك شوفالييه، اندريه ريمون، رامز ج. طعمة، جورج وروز طعمة، حنّا بطاطو، قسطنطين زريق، إدمون ربّاط، وجيه فانوس، راشد حميد، سمير خلف، يوسف إيبش، محسن مهدي، المرحوم أ.ج. مبير، دنيس سكيوتس، بولين مائير، ريتشارد م. دوغلاس، بروس مازليش، روبرت ي. روتبرغ، بيتر هـ. سميث، وليم ل. بورتر، بيتر بيردو، ميلندا غليدين، كاثلين بيلاوسكي، سلمى م. جرداق، يوسف وسلمى نعواس، جورج س. خوري، أنجيلا جرداق خوري، والمرحوم شكري إ. خوري.

وأود بصورة خاصة أن أشكر سلمى مردم على ما قدمته لي من صور للعديد من الزعماء السياسيين السوريين التي تظهر في هذا الكتاب، أما الصور الأخرى فتظهر هنا بناءً على إذن من الكولونيل ج.أ. إيلمر، الوصي الأدبي على أوراق السير إدوارد سبيرز، وجوليان غرانت، مسؤول المحفوظات في مركز الشرق الأوسط، أكسفورد.

وأدين بامتنان خاص لوليم ل. كليفلاند وشارل عيساوي اللذين قرآ مخطوطتي لدار نشر جامعة برنستون وقدّما ملاحظات وانتقادات لا تقدّر بثمن. كما أنني عميق الامتنان لمحررة كتابي مارغريت كاس التي أسهمت بمهارتها ومعرفتها العظيمتين في إعدّاد هذا الكتاب. كما أن محررة النص آن إ. هيرست قد أعفتني من تنافرات وثغرات فنية هي أكثر من أن أحصيها.

موضوع بحثي، وأخذ بيدي إلى مصادره، وأمضى أياماً وليالي لا حصر لها في قراءة المخطوط وإعادة قراءته في صياغاته العديدة وأمدّني بالمقترحات الأكثر تفصيلاً ودقة من أجل تحسينه. لكن الأهم هو «رؤيا التاريخ» التي نقلها إليّ من محاضراته وندواته وفي أثناء دروسنا الخصوصية ولقاءاتنا الشخصية المتكررة - وهي الرؤيا المتمثلة في الإطار التحليلي والأفكار التي سيكتشفها القارىء الفطن في الصفحات التالية مغشوشة على نحو ما. وكالكثيرين جداً من الأعضاء الآخرين في قبيلته، يمكنني القول إنني مدين له بالقسط الأعظم من تكويني الثقافي - من فهمي لعملية التاريخ وللمجتمع والسياسة في الشرق الأوسط.

كانت ماري كريستينا ويلسون المصدر الثاني للإلهام بالنسبة إليّ. فقد ساعدتني على تحويل مخطوطة مرهقة غير مكتوبة بأناقة إلى كتاب يمكنني الافتخار به. كما أنها جعلت أفكاري أكثر وضوحاً بشأن العملية السياسية العربية الأوسع، التي تؤلف سورية جزءاً منها. وقد فعلت ذلك، وأكثر من ذلك بكثير، في حين كانت منخرطة تماماً في إجراء أبحاثها الخاصة وفي القيام بالتدريس. لقد كانت رفيقة دربي الوفية طيلة أعوام، والإنسان الذي منحني أعظم السعادة والمحبة.

وأنا أهدي إليها هذا الكتاب رمزاً متواضعاً لتقديري وحبي.

ف. س. خ.

كامبريدج، ماستشوستس

حزيران/ يونيو ١٩٨٥


ABU ABDO ALBAGL

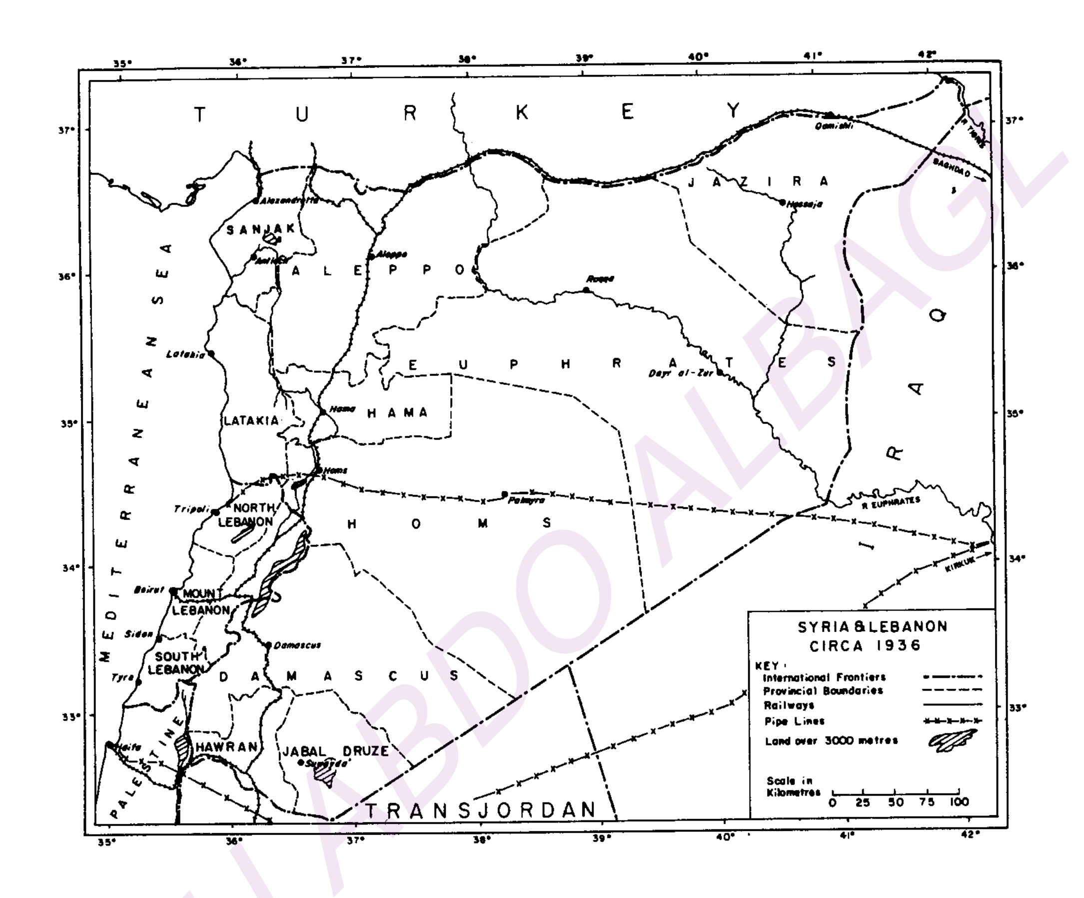
قائمة الاختصارات الخاصة

وزارة الطيران، لندن	AIR
مركز الدراسات الادارية العليا بشأن أفريقيا وآسيا الحديثتين، باريس	CHEAM
وزارة المستعمرات، لندن	CO
المحفوظات الصهيونية المركزية، القدس	CZA
وزارة الخارجية، لندن	FO
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت	IPS
وزارة الشؤون الخارجية، باريس	MAE
وزارة الدفاع، فنسان	MD
مركز الوثائق التاريخية، دمشق	MWT
لجنة الانتدابات الدائمة، جنيف	PMC
مكتب السجلات العامة، لندن	PRO
المحفوظات القومية للولايات المتحدة، واشنطن	USNA


ABU ABDO ALBAGL

سوريا والانتداب الفرنسي

سورية ولبنان أثناء الانتداب حوالى ١٩٣٦



مقدمة

«في عهود الاضطرابات، يكون الاستمرار والاستقرار هما اللذان يحتاجان إلى تفسير»[1]. ونهاية ٤٠٠ عام من الحكم العثماني، والدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية، وفرض السيطرة الغربية المسيحية، ووطأة المظالم التي لا تحصى، واكتشاف الرابطة المشتركة المتمثلة في القومية العربية في خضم هذه المظالم - كل هذه الحوادث كانت حوادث مهمة جداً في حيوات رجال الشرق الأوسط ونسائه. وبحلول عام ١٩٢٠، بدا وكأن القسمات المعهودة للحياة الشرق الأوسطية قد اختفت. وفُرضت حكومات غريبة من عواصم بعيدة في السرايا ودارات الحكومة. وحَدَّث القيمُ الاجتماعية والسياسية الجديدة واللغات الأجنبية من المعرفة والمشاركة المحليتين. وشهدت الحياة اليومية توتراً شديداً. ونشبت الاضطرابات والثورات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع مظاهر الاضطراب الجارف والعنيف، وعلى الرغم من كل الشكوى والغضب الداخليين، لم يكن ثمة انقطاع حاد في الحياة السياسية لسورية، أو في أشكال العمل السياسي وأهدافه، أو في اللاعبين أنفسهم خلال الانتداب الفرنسي.

في الجيل الأول بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، قاد الحركات السياسية الرئيسية في سورية أعضاءٌ في العائلات المنتمية إلى الطبقة العليا المدينية ومسؤولون سابقون في السلطنة، جلبوا معهم إلى الأوضاع السياسية الجديدة أسلوباً مُعيناً في العمل السياسي ونظرة مشتركة إلى العالم. وفعلاً، كان ثمة درجة ملحوظة من الاستمرارية في ممارسة السلطة السياسية المحلية في سورية، من دون انقطاع سبّبه انحلال الإمبراطورية العثمانية. وإلى حد بعيد، كان الرجال المهمون في الشؤون المحلية تحت حكم العثمانيين هم أنفسهم، أو أبناؤهم، الذين يمارسون النفوذ السياسي تحت حكم الفرنسيين. ونظم الزعماء السياسيون أنساق الدعم الشخصية الخاصة بهم في سورية بين الحربين كما كانوا يفعلون في سورية العثمانية. وكانت السلطة السياسية في العهد العثماني تتمركز في المدينة

---

(١) Charles S. Maier, *Recasting Bourgeois Europe. Stabilization in France, Germany, and Italy in the Decade after World WarI* (Princeton, 1975), p. 3.

وتمتد منها إلى الريف الأهل بالسكان، ومن ثم إلى المناطق القبلية شبه البدوية. وبالمثل، كانت السلطة السياسية تحت حكم الفرنسيين تنبثق من المدينة. وعلاوة على ذلك، ظلت أهداف زعماء المدن والوسائل التي استعملوها من أجل اكتساب السلطة السياسية هي الأهداف والوسائل نفسها. وأياً كان تصور نطاق هذه السلطة وأياً كان السيد السياسي الأعلى، فإن حجر الزاوية في النفوذ السياسي في سورية ظل كما هو، أي: الزعامة المدينية.

ضمن إطار المدينة، كان النفوذ السياسي والاجتماعي للزعماء المحليين متجذراً في بعض الحالات في مركز قديم بوصفهم من سلالة النبي ﷺ (أشراف)، ورؤساء طرق دينية وقضاة ومربّين. ونجم ذلك النفوذ في حالات أخرى عن مركز عسكري أو تجاري[٢]. وفي العهود الأخيرة من الحكم العثماني، ازداد تملك الأرض وتولي المناصب الحكومية، وحلاّ بالتدرج محل قواعد النفوذ السابقة. وأدى التزاوج والصفقات المالية وتحصيل الزخارف الثقافية العثمانية؛ بما فيها تحدث اللغة التركية بطلاقة، أدت جميعها إلى تكوين الطبقة العليا المدينية في الولايات العربية.

لكن المركز السياسي المديني لم يكن مجرد مكانة منفعلة تقوم على أساس النسب والثروة والأسلوب. فالسياسة المدينية كانت فعل توازن دقيق: إذ لم يكن بمقدور الزعماء المحليين الظهور بمظهر من يعارض مصالح الحكومة لأن ذلك يهددهم بحرمانهم من علاقتهم بالحاكم، ولا كان بإمكانهم تعريض مصالح تابعيهم المحليين للخطر لأن ذلك يهددهم بخسارة نفوذهم المستقل، وبالتالي فائدتهم للحاكم. وكان مفيداً للزعماء المحليين أن يدافعوا عن النظام الاجتماعي والسياسي من خلال دعم الحكومة. لكنهم في مناسبات معينة قادوا الحركات المناهضة للحكومة من خلال تعبئة القوى الشعبية التي كانوا يستمدون نفوذهم المستقل منها. وكان مثل هذه المناسبات يظهر عندما تسعى حكومة قوية بصورة خاصة لفك الشراكة أو عندما لم يعد بمقدور حكومة ضعيفة الحفاظ على الاستقرار الذي كان يضمن ازدهار الزعامة المدينيين المحلية. لكن نادراً ما كان هدف الزعماء المحليين إطاحة نظام الحكم. وكانت نيتهم، بالأحرى، تتجه نحو إعادة التوازن الدقيق القائم بين الحكومة والمجتمع. ومع أن الولايات السورية كانت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تتمتع باستقرار وهدوء نسبيين يحظيان بالدعم الكامل من الزعماء المدينيين المحليين بوصفهم موظفين لدى الدولة العثمانية، فإن التوازن الدقيق بين السلطة المركزية والنفوذ ضمن الولايات كان لدى نشوب الحرب العالمية الأولى قد اختل بسبب التغيرات الحاصلة في استنبول إلى درجة تتطلب إعادة تقويم الشراكة مع الحكومة العثمانية.

---

(٢) يعتمد الجزء التالي من هذا الفصل على كتابي:
Urban Notables and Arab Nationalism. The Politics of Damascus 1860-1920 (Cambridge, 1983), pp. 1-52.

إن بسط الحكم الفرنسي على سورية لم يغير تغييراً أساسياً أنماط سلوك الزعماء المدينيين ولا الطابع الأساسي للحياة السياسية. لكن كان ثمة فارق مهم في طبيعة السلطة الإمبريالية الجديدة: لقد كانت غير شرعية وبالتالي غير مستقرة. ولم يتمّ الاعتراف بفرنسا سيداً أعلى شرعياً، كما كانت حال السلطان ـ الخليفة في الإمبراطورية العثمانية. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية تمتلك تراثاً من الحكم الذي استمر أربعة قرون، ولديها المكون المهم جداً والمتمثل في التقاليد الدينية المشتركة[٣]. أما فرنسا فكان لديها محاولة إضفاء شرعية ملتبسة، حتى في نظر الغربيين، وممنوحة من قبل نظام الانتداب الضعيف المشوه الولادة. ولأن فرنسا كانت قد حاولت تاريخياً إيجاد موقف لها في الشرق وتعزيز هذا الموقف من خلال الظهور بمظهر حامية المسيحيين، فإن الأغلبية الإسلامية للمنطقة لم تثق بها على نحو مضاعف. وذلك جزئياً لأنها كانت غير شرعية، وجزئياً بسبب عوامل خارجية معينة ـ القيود الدولية والمعنوية التي فرضها نظام الانتداب وهشاشة النظام الاقتصادي والسياسي لفرنسا في فترة مابعد الحرب. وهكذا فإن موقعها في سورية كان غير مستقر بصورة متأصلة، أكثر بكثير مما كان موقع العثمانيين في أي وقت مضى.

وقد ساهم في عدم الاستقرار هذا سياساتٌ فرنسية محددة في سورية، وهي سياسات أدت إلى تأجيج النزاع الطائفي التقليدي بمحاباتها الأقليات الدينية بصورة واضحة، وبتشجيعها سلسلة من جيوب الأقليات المعزولة إدارياً. وهدد الفرنسيون الأكثرية المسلمة بأن سيطروا على مؤسساتها وحطوا من قدر رموز ثقافتها. ولم تكن فرنسا راغبة أيضاً في تشجيع أية مصالح مالية واقتصادية ملموسة، غير مصالحها هي ومصالح تابعيها الرئيسيين من الأقليات. وكان للسياسات النقدية الفرنسية انعكاسات مالية كارثية على سورية. وساهم الدمار الذي جرته الحرب العالمية الأولى، وإعادة التوجيه الباعثة على الوهن التي فرضت على الاقتصاد السوري بسبب تقسيم سورية الطبيعية وإيجاد نظم انتدابية متميزة ومنفصلة فيها، واستمرار تأكّل الصناعة السورية في مواجهة انتشار الاقتصاد الأوروبي ـ ساهمت كلها في إيجاد حالة من البطالة الواسعة والتضخم المرتفع والإبقاء على هذه الحالة. وكل ذلك زاد في عدم الاستقرار السياسي المتأصل في وضع الانتداب.

وفي مثل هذه الظروف، كانت الزعامة المدينية لسورية مرغمة على إيجاد توازن قوي جديد بينها وبين الفرنسيين. وكان على الفرنسيين، شأنهم شأن العثمانيين من قبلهم، أن يحكموا بالتعاون مع عناصر من الطبقات العليا المدينية. ولكن نظراً إلى اللاشرعية الجوهرية لموقع فرنسا في سورية وولعها بانتهاج سياسة دكتاتورية لا تأخذ في الاعتبار موقع النخبة

(٣) Albert Hourani, «Revolution in the Arab Middle East», in P. J. Vatikiotis (ed.), *Revolution in the Middle East and Other Case Studies* (London, 1972), pp. 70-71.

المحلية ومصالحها، فإن الزعماء المدينيين تحولوا إلى قوى معارضة ـ إلى ناطقين بلسان الشعب في قاعات السلطة ـ أكثر مما كانوا وكلاء لحاكم أجنبي. ومن أجل الحصول على اعتراف هذا النظام العنيد، لم يكن عليهم تعبئة قوى المجتمع النشيطة على قاعدة أكثر تنظيماً فحسب، بل كان عليهم أيضاً البحث عن تحالفات سياسية أوسع مما في السابق. وعليه، فإنهم لم يكونوا بحاجة إلى هدف يشتركون مع غيرهم في تكريس الذات له فحسب، بل بحاجة إيضاً ألى أيديولوجيا تعبر عن هذا التضامن والدفع الجديدين. وقدمت القومية هذا النوع من الانسجام الأيديولوجي والجاذبية العاطفية اللذين كان الزعماء المدينيون بحاجة إليهما لكي يصبحوا مؤثرين سياسياً في فترة ما بين الحربين.

كان صعود القومية في أوائل القرن العشرين يعكس في البداية تغيرات واسعة في المجتمع العربي، لا سيما في صفوف الطبقة العليا المدينية في سورية: الأعداد المتزايدة من السوريين الذين يحصّلون تعليمهم في المدارس المهنية في إستنبول، المزيد من التعرض للأفكار الأوروبية؛ تسارع عملية العثمنة؛ وبعد صعود أنصار «تركيا الفتاة» في عام ١٩٠٨، تنامي عدم تحسس الأتراك للحاجات السورية المحلية. وهذه التغيرات كلها شجعت «إقامة اتصالات أكثر بين العرب»، و«بروز أندية وجمعيات عربية»، و«اهتماماً أكبر بالتاريخ العربي» والثقافة العربية. والأهم من ذلك هو أن «جاذبية اللغة المشتركة» و«الأصل الإثني» مَنَحا الولاء الجديد للأمة جاذبية أقوى، مكنته من النمو على حساب الولاءات الأخرى القائمة على الدين والعائلة والقبيلة والمنطقة[٤]. لكن ما سمح للقومية بالبروز بوصفها الأيديولوجيا السياسية المسيطرة في سورية هو انهيار السلطة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى وما انهار معها من إرث الأيديولوجيا العثمانية، الأمة العثمانية المكونة من الأتراك والعرب، وكذلك فرض الحكم الفرنسي عام ١٩٢٠.

لم تكتسب القومية قط مضموناً ثورياً على أيدي أعضاء من الطبقة العليا المدينية، بل على العكس جرى تشكيلها بحيث تستعيد توازن قوى بين الحكومة والمجتمع، كان قد أخل الاحتلال الفرنسي به. ذلك بأنه كان يمكن توجيه القومية ضد الفرنسيين من دون إلحاق الضرر بالوضع المحلي القائم. فالقومية، بما قد تحمله من رؤيا رومانسية للماضي العربي، كانت تجتذب أفئدة شريحة عريضة من السكان وعقولها ـ سواء التقليديون من التجار والحرفيين والزعماء الدينيين الشعبيين، أو الشبان الحديثو الثقافة وطبقة أصحاب المهن الصاعدين والطبقة العاملة العصرية التي في طور التكوين. لقد كانت أيديولوجيا جذابة وملزمة، أكثر مثلاً من الإسلام الذي كان قد فقد معظم سلطته بسبب انتشار

---

(٤) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, 1978), p. 23. Batatu examines the impact of these same changes on Iraqi society in the early twentieth century

العلمانية. واستفادت القومية من العثرات السياسية للإسلام من خلال استيعاب العنصر الذي لا يزال مهماً، والمتمثل في التضامن الديني، في تكوينها وتعبيرها الأيديولوجيين. ومع ذلك فإنها قدمت بتعابير علمانية، ملائمة أكثر من غيرها لمواجهة قوة الطائفية، التي غذتها السياسات الفرنسية. كما أنها امتزجت بسهولة مع سلوك وأسلوب الزعامة المدينية، التي درس الجزء الأكبر منها في مدارس مهنية علمانية، وترعرع في البنية العلمانية لسياسة «تركيا الفتاة»، والتي كانت اعتادت العمل في جمعيات عربية سرية. وخلال الفترة القصيرة التي استغرقتها المملكة العربية بزعامة الأمير فيصل بعد الحرب العالمية الأولى.

وعلى الرغم مما في قومية مابين الحربين من جاذبية، فإنها كانت متناقضة ومصاغة على نحو رديء. ولعل التوتر الأبرز كان بين هدف القومية الأسمى المتمثل في تحقيق الوحدة العربية والاستقلال وبين نزوعها الجهوي، فتقسيم الولايات، العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية إلى وحدات إدارية منفصلة خاضعة للسلطتين البريطانية والفرنسية، ومن ثم فصل لبنان عن سورية، أوصلا إلى تفتيت الحركات القومية والقوة العربية. وأخذت القيادة السورية بتركيز جهدها على ضمان استقلال سورية قبل أي شيء آخر. وبذلك، اكتسبت القومية تركيزاً ضيقاً.

نطاق السياسة

كان نطاق الحركة الوطنية، ضمن الدولة السورية الحديثة الولادة، يكاد يقتصر على مجال السياسة المدينية خلال الانتداب. وإذا كان الكلام ممكناً على قاعدة للسلوك التزمها إجمالاً اللاعبون السياسيون في سورية، فإن إحدى العقائد الرئيسية لهذه السياسة كانت عدم تشجيع استعمال الريف سلاحاً سياسياً. وحقاً، لم ينقل الزعماء الوطنيون مقاومتهم إلى الريف إلا خلال الأعوام الأولى من الانتداب الفرنسي. وهم لم يفعلوا ذلك حينها إلا لأن الفرنسيين كانوا يسيطرون مؤقتاً على قواعدهم السياسية في المدن. لماذا تبنى الزعماء المدنيون السوريون هذه القاعدة وطبقوها؟ يعود أحد الأسباب إلى أنه كان من الأصعب تنظيم الريف والمجتمع الفلاحي لمقاومة الحكم الفرنسي بسبب مستوى وعي الفلاحين السياسي المتدني نسبياً. والسبب الذي لا يقل أهمية كان الخوف العميق من إمكان معاناة القوى الإنتاجية الزراعية في حال تشجيع المجتمع الريفي على مقاومة الفرنسيين، وهو ما يؤدي إلى تهديد المصالح المالية لطبقة ملاك الأراضي المدينية الغائبين التي كانت الزعامة الوطنية تنتمي إليها.

ولكن، من أجل تفسير كيفية ضبط الزعامة المدينية القوى الريفية خلال الاضطرابات السياسية التي شهدتها فترة ما بين الحربين، ينبغي أن نتفحص بإيجاز علاقات القوى بين المدينة والريف في سورية. لقد كان إحدى النتائج الرئيسية للتغلغل الأوروبي التجاري والمالي في سورية في القرن التاسع عشر إحداث تغيير أكثر حسماً في ميزان

القوى بين المدينة والريف لمصلحة المدينة، وتوسع ملحوظ في سلطة المدينة باتجاه الريف. وأخذت المدن تعي بصورة متزايدة الحاجة إلى تكثيف استغلالها الريف من أجل الثراء، بسبب التدهور الواسع للحرف الوطنية السورية الذي أوصل قوى الإنتاج المدينية إلى شبه ركود، وبسبب الدخول المتدرج للزراعة الرأسمالية. وأصبحت المناطق الزراعية المحيطة بالمدن، التي كانت دائماً واحدة من وسائل عيش الحياة في المدن، أصبحت حينها تنوء بثقل الحفاظ على الحياة الاقتصادية للمدن. وازدادت الرغبة في ربط الريف بالمدن بصورة أوثق، لا سيما في المناطق المنتجة للحبوب، الأمر الذي انعكس في ازدياد الطلب على المحاصيل النقدية من أجل التصدير أو الاستهلاك في المدن. وكانت هذه الرغبة قوية على نحو خاص في المدن السورية الداخلية التي كانت قد فقدت نسبياً أهميتها التجارية في حين حظيت المدن الساحلية بعهد جديد من الازدهار الناجم عن دورها الحيوي في التجارة المتوسطية، التي عاد إليها انتعاشها، مع أوروبا[٥].

وترادفاً مع هذه التطورات، قامت الدولة العثمانية المستعيدة النشاط، التي كانت بحاجة إلى مزيد من الضرائب من أجل تمويل جهودها الإصلاحية الهائلة وفرض الاستقرار في أراضيها الإسلامية الوسطى، بتوسيع حدود العمران في سورية. وبالتدرج، أدى استخدام القوة العسكرية، والإغراءات المالية المتمثلة في منح الأراضي والإعفاءات الضريبية الخاصة، إلى تحويل زعماء القبائل إلى ملاك أراض وتحويل رجال قبائلهم إلى مزارعين[٦]. وشجع التحجير الزراعي الجماعات المدينية، وخصوصاً التجار الحاصلين على التزامات ضرائب، على توسيع حيازاتهم من الأرض من خلال التلاعب بقوانين الأرض ومن خلال الربا، وعندما سنحت الفرصة في ستينات القرن التاسع عشر، من خلال شرعنة عملية مراكمة الأرض في هيئة حقوق ملكية خاصة[٧].

---

(٥) أنظر: Dominique Chevallier, «Un exemple de résistance technique de l'artisinat syrien aux 19e et 20e siécles. Les tissus ikatés d'Alep et de Damas», *Syria,* 39 (1962), pp. 300-24; Chevallier, «A Damas. Production et société à la fin du 19e siècle», *Annales,* 19 (1964), pp. 966-72; Jacques Weulersse, «La Primauté des cités dans l'économie syrienne (Etude des relations entre villes et campagnes dans le Nord-Syrie avec exemples choisis à Antioch, Hama, et Lattaquié),» *C.R. Congrès International de Gèographie* (Amsterdam, 1938\8), pp. 233-39. Also See Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London, 1981).

(٦) انظر: Philip S. Khoury, «The Tribal Shaykh, French Tribal Policy, and the Nationalist Movement in Syria between Two World Wars,» *Middle Eastern Studies,* 18 (April 1982), pp. 180-93.

(٧) انظر: R. Montagne, «Le pouvoir des chefs et les élites en Orient,» CHEAM, no. 17 (12 May 1938), pp. 3-4.

انظر أيضاً: عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان**، مج ١، ١٩٢٠

لقد كانت ملكية الأرض في سورية عملية صنعتها المدن إلى حد كبير. إذ أصبحت الأرض تتركز أكثر فأكثر في أيدي سكان المدن مع إدخال الريف إلى مدار المدينة بقسوة أشد. وجرى تقليص ملكية صغار الفلاحين بصورة ملموسة مع ازدياد التنظيم الرسمي للملكيات الكبيرة والمتوسطة وللمزارع المكثفة الزراعة التي تمتلكها مجموعة نافذة من سكان المدن، حول الحاضرة[٨].

كان كبار ملاك الأراضي عادة سكاناً دائمين في المدن، مع أن كثيرين منهم كانوا يمتلكون أيضاً بيوتاً أو دارات في مزارعهم لأغراض اجتماعية. كما كان ثمة مجموعة أكثر انتشاراً تتكون من الأعيان الريفيين ملاك الأراضي في كل ولاية تتم صلاتهم بعاصمة الولاية من خلال أقرب مركز تجاري في المنطقة. لكن ملاك الأراضي الريفيين واجهوا صعوبة أكبر من سواهم في إبرام ذلك النوع من التحالفات السياسية التي كانت شائعة بين ملاك الأراضي الغائبين في المدينة، وذلك بسبب تبعثرهم وميلهم إلى الانشغال الكامل بتنظيم استغلالهم لملكياتهم الخاصة[٩].

مع هذا العدد الكبير من ملاك الأراضي الذين يقطنون المدن ويعتمدون على وكلاء لهم في إدارة نظام الإنتاج الزراعي وجمع الريوع، لا غرابة في أن يعتبر الملاك أن مجال الاستغلال هو الفلاحون، لا الأرض التي يفلحونها. لم يكن ملاك الأرض الغائبون مزارعين ولا مبادرين زراعيين، بل سكان مدن منشغلين بالحياة المدينية، وكانوا ينظرون إلى الريف على أنه لا يزيد كثيراً عن كونه مصدراً لدخل ثابت ومكانة اجتماعية، لا مكاناً

= ـ ١٩٢٠ (بيروت، ١٩٧٥) و

Peter Sluglett and Marion Farouk-Sluglett, «The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations,» in Tarif Khalidi (ed.), *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut, 1984), pp. 409-21.

(٨) بشأن تراكم الأرض على نطاق واسع في سورية بحسب المناطق، أنظر في ما يتعلق بحلب: Charles Pavie, *Etat d'Alep. Renseignements agricoles* (Aleppo, 1924), pp. 105, 113-14, 118, and Abdul-Rahman Hamidé, *La région d'Alep. Etude de géographie rurale* (Paris, 1959); وفي ما يتعلق بحماة [J. Gaulmier], «Note sur la propriété foncière dans la Syrie centrale,» *L'Asie Française*, no. 309 (April 1933), 130-37; وفي ما يتعلق بحمص P. Berthelot, «Notes sur la mise en valeur de la région du 'Caza' d'Homs,» CHEAM, no. 249 (Feb. 1938), and A. Naaman, «Precisions sur la structure agraire dans la région de Homs-Hama (Syrie),» *Bulletin de l'Association de Géographes Français*, 208-09 (March-April 1950), pp. 53-59;

وفي ما يتعلق بالجزيرة، حيث كان الكثيرون من الحلبيين أيضاً يملكون أراضي. Roupen Boghossian, *La Haute-Djézireh* (Aleppo, 1952), pp. 122-40.

(٩) محادثة مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٢١/ ١٠/ ١٩٧٥). كانت عشيرة الدندشي أكبر عائلة مالكة للأراضي في تل كلخ، بين حمص وطرابلس.

للعمل أو المخاطرة برأس المال. وقد أظهروا اهتماماً ضئيلاً في إعادة توظيف أرباحهم في مشاريع لتطوير الأرض[١٠]. واكتشف ملاك الأراضي أن ممارسة الربا، التي لا تتطلب سوى نفقات مالية قليلة، كانت تخدم مصالحهم المالية المباشرة أفضل من إعادة الاستثمار في الأرض. وهي لم ترفع نسبتهم في الريع فحسب، بل إنها أيضاً عززت سيطرتهم على المزارعين بإبقائهم تابعين لهم دائماً[١١].

ومع توسيع المدن السورية سيطرتها على محيطها الزراعي ازدادت تبعية المجتمع الريفي للعائلات المدينية التي كانت تمتلك أجزاء واسعة من الريف المحيط بالمدن. وبمعنى ما، أصبحت المدن «طفيليات» تعيش على استغلال الريف وتعطي القليل في المقابل. وبالتأكيد، فإن المجتمع الريفي اعتبر المدينة مخلوقاً «أجنبياً» نازعاً إلى الاستغلال، وغريباً مخادعاً لا يعرض سوى القليل من تملك الأرض والربا في مقابل العمل والفائض. لكن ما كان للمدن أن تدبر مثل هذا الاستغلال الشامل والدائم لمحيطها لو لم يكن لطبقة ملاك الأراضي الغائبين علاقة مباشرة مع مختلف المؤسسات الحكومية والقضائية، بل وحتى سيطرة على هذه المؤسسات[١٢]. لقد كان لها مثل هذه العلاقة في أواخر العهد العثماني، لكن قيام الحكم الفرنسي ذي المؤسسات الفرنسية والمصلحة في إيجاد وكلاء في الريف لمواجهة السياسيين المعادين في المدن أنذر بتغيير العلاقات بين المدينة والريف.

---

(١٠) في أعوام ما بين الحربين، كان للعديد من العائلات مالكة الأراضي في دمشق وحمص وحماة أبناء يدرسون العلوم الزراعية في أوروبا (في كلية سيرنسستر الزراعية في إنكلترا وفي غرينوبل ومونبلييه في فرنسا). ومع أنه كان يُعهد عادة إلى هؤلاء الأبناء بالإشراف على أملاك عائلاتهم، فإن القليلين منهم أبدوا اهتماماً بتطوير الأراضي وفضل معظمهم ترك الإدارة الفعلية لوكيل، مهمته الرئيسية جمع الإيجارات. ووجدنا المعلومات في: فارس، **من هو في سورية ١٩٤٩** (دمشق، ١٩٥٠) و FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937. وفي سنة ١٩٣٠، قدم إلى المحاكمة أحد أبناء عائلة كبيرة مالكة للأراضي (العجلاني) في منطقة دمشق بسبب تدمير جرار في قطعة أرض مجاورة. وقد ادعى المتهم أن الجرار يهدد نظامه في استغلال الأرض لأن بعض محاصصيه أصبحوا فضوليين بشأن استعمالات الجرار وبدأوا يتساءلون عما إذا كان يمكن شراء جرار للعمل في أرض العجلاني. مركز الوثائق التاريخية، *Registre des jugements du Tribunal de Iere Instance Correctionnelle*, 1931 et 1932, pp. 22-25.

(١١) Sa'id B. Himadeh, *The Monetary and Banking System in Syria* (Beirut, 1935), pp. 255-56.

(١٢) هذا أحد الآراء الرئيسية التي عرضتها في كتابي **أعيان المدن**. إن العائلات المدينية الكبرى التي سيطرت على نظام الأراضي في ولاية دمشق ـ عائلات العظم، العابد، اليوسف، مردم بك، القوتلي، البارودي، العجلاني، الغزي، الحسيبي والكيلاني والجزائري ـ أنجبت نسبة عالية من إداريي الولاية وقضاتها وخبرائها الماليين. وحصلت حالة شبيهة في حلب وحماة وحمص. فمن بين العائلات الكبرى في حلب وولايتها كانت عائلات الجابري والكيالي والقدسي والرفاعي والمدرس والمرعشلي وإبراهيم باشا والكيخيا (الكتخدا) والنيال وهنانو. وفي حماة، احتكرت أربع عائلات السلطة في المدينة وقضائها: العظم والكيلاني والبرازي وطيفور. وشملت العائلات الكبرى مالكة الأراضي في حمص، الأتاسي والجندي ورسلان وسويدان والدروبي والسباعي.

لم يكن نطاق الحركة الاستقلالية مقتصراً فقط على المدن، لكنه كان يقتصر في الواقع على أربع مدن دون غيرها، هي: دمشق وحمص وحماة وحلب. وكانت هذه المدن هي المراكز الدائمة الوحيدة للنشاط الوطني خلال الانتداب. أما في المدن والأقضية الأخرى، لاسيما التي تقطنها الأقليات ـ العلويون والدروز ـ بكثافة، فإن الحركة كانت تنشط بشكل متقطع. ومع أن الحركة كانت محدودة من الناحية الجغرافية، فإنها كانت واسعة من الناحية السكانية، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أنها كانت تركز على تعبئة القوى المدينية. وإذا حظيت هذه المدن الأربع بمعظم اهتمام الزعامة الوطنية فإنها كانت تستأهل ذلك تماماً؛ فلقد كانت المناطق الأربع الأكثر سكاناً في سورية. وقد مكنت هذه المدن والمناطق الواقعة تحت نفوذها، بما مثلته لسورية من وزن سكاني، الزعامة الوطنية من شرعنة ادعائها تمثيل إرادة الشعب السوري.

خلال الانتداب، كانت حلب أكبر من دمشق بقليل، وكانتا كلتاهما أكبر كثيراً من حمص وحماة، اللتين كانتا من الحجم نفسه تقريباً. وكان سكان كل من حلب ودمشق أكثر من مجموع سكان حمص وحماة والمدن الخمس التي تليهما في سورية، وهي: أنطاكية ودير الزور واللاذقية والإسكندرون وإدلب (أنظر الجدول رقم ١ ـ ١). وكان يقطن حلب ودمشق معاً ٦٠ ٪ من مجموع سكان المدن السورية. وإذا أضفنا إليهما حمص وحماة، فإن ٨٠٪ تقريباً من سكان المدن السورية يصبح ممثلاً.

لقد ازدهرت الحركة الوطنية في المناطق السورية التي كان فيها شبه توازن سكاني بين مجتمعي المدينة والريف. وفي المقابل، فإن النشاط الوطني كان محدوداً في المناطق التي كان عدد سكان المدن فيها غير مهم نسبياً. إذ كان يقطن في دمشق ٤٨ ٪ من سكان المحافظة التابعة لها؛ وفي حلب ٣٧ ٪ (أنظر الجدول رقم ١ ـ ٢). وفي المقابل، كان في محافظة السويداء ١٠ ٪ من سكان جبل الدروز، وفي اللاذقية ٨ ٪ من سكان محافظتها. وأكثر من ذلك، فإن منطقة اللاذقية وجبل الدروز اشتملا على أكبر تجمعين للأقليات المتراصة على التوالي، وهما أقليتان زراعيتان. ولقد كانت الأقليات أقل تأثراً بالقوى الوطنية، الأمر الذي سعى الفرنسيون لاستمراره.

وما هو أهم من الديمغرافيا في تحديد نطاق الحركات الوطنية كان الانسجام النسبي والتطور اللذين اتصفت بهما الثقافة السياسية المدينية في المدن الأربع. ونبدأ بالقول إن خصائص الطبقات المحلية العليا في هذه المدن كانت متماثلة إلى درجة تبعث على الدهشة. ففي كل منها، كانت الطبقة العليا تتألف من شبكة مندمجة اجتماعياً من العائلات التي تقوم قاعدة مواردها المادية على الملكية الكبيرة للأراضي الكبيرة للأرض. وفي أواخر العهد العثماني، قدمت هذه الطبقة كبار الموظفين الحكوميين وكبار السياسيين، بالإضافة إلى الكثيرين من الزعماء الثقافيين والدينيين. وقد ذهب أبناء هذه الطبقة إلى استنبول لتحصيل التعليم العلماني الحديث، وخدموا في إدارة الولايات، وكانوا من أوائل الذين روجوا لفكرة أمة عربية منفصلة عشية الحرب العالمية الأولى.

الجدول رقم ١ ـ ١

عدد سكان المدن والبلدات المهمة في سورية

خلال الانتداب الفرنسي

المدينة أو البلدة	١٩٣٢	١٩٣٦	١٩٤٣
حلب	٢٣٢,٠٠٠	٢٥٤,٦٩٦	٣١٩,٨٦٧
دمشق	٢١٦,٠٠٠	٢٣٨,٤٨٠	٢٨٦,٣١٠
حمص	٦٥,٠٠٠	٦٨,٩٨١	١٠٠,٠٤٢
حماة	٥٠,٠٠٠	٥٠,٣١٣	٧١,٣٩١
أنطاكية	٣٠,٠٠٠	٣٤,٧١٦	-
دير الزور	٣٠,٠٠٠	٣٣,٧١٦	٦١,١٣٩
اللاذقية	٢٤,٠٠٠	-	٣٦,٦٨٧
الإسكندرون	١٦,٠٠٠	١٨,٠٩٧	-
إدلب	١٣,٠٠٠	١٤,٥٢٧	١٨,٧١٩
القامشلي	-	-	١٨,١٨٨
دوما	١٢,٠٠٠	١١,٨٣٠	١٧,٨٦٣
الباب	٧,٠٠٠	١٠,٧٠٧	١٥,١٤٨
درعا	٨,٠٠٠	-	١٠,٧٣٧
السلمية	٦,٠٠٠	١٠,٣٧٨	١٣,٣٦٨
النبك	-	-	١٠,٦٨١
السويداء	٦,٠٠٠	-	٨,٠٠٠
الحسكة	-	-	٧,٨٣٥
طرطوس	-	٥,٠٠٠	-

المصادر: Robert Widmer, «Population,» in S.B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936); Emile Fauquenot, «L'état civil en Syrie en relation avec les questions de nationalité et de statut personnel des communautés religieuses,» CHEAM, no. 50, n.d.; *Recueil de Statistiques de la Syrie et du Liban, 1942-43*.

الجدول رقم ١ ـ ٢
توزيع سكان المدن والريف في سورية بحسب المحافظة (١٩٤٣)

اسم المحافظة	عدد سكان عاصمة المحافظة	النسبة المئوية من مجموع السكان	مجموع سكان المدن	النسبة المئوية من مجموع السكان	مجموع سكان الريف	النسبة المئوية من مجموع سكان	مجموع سكان المحافظة
حلب (حلب)	٣٢٠,١٦٧	٣٧,٠	٣٥٤,٠٣٤[أ]	٤٠,٥	٥١٦,١٠٥	٢٩,٥	٨٧٠,١٣٩
دمشق (دمشق)	٢٨٦,٣١٠	٤٧,٥	٣١٤,٨٥٤[ب]	٥٢,٠	٢٨٩,٠٣٥	٤٨,٠	٦٠٣,٨٨٩
حمص (حمص)	١٠٠,٠٤٢	٤٧,٠	١٠٠,٠٤٢[ج]	٤٧,٠	١١٢,٣٨٢	٥٣,٠	٢١٢,٤٢٤
حماة (حماة)	٧١,٣٩١	٤٥,٥	٨٤,٧٥٩[د]	٥٤,٠	٧٢,٦٩٩	٤٦,٠	١٥٧,٤٥٨
حوران (درعا)	١٠,٧٣٧	٩,٥	١٠,٧٣٧[هـ]	٩,٥	١٠٢,١٠٥	٩٠,٥	١١٢,٨٤٢
الفرات (دير الزور)	٦١,١٣٩	٢٧,٠	٦١,١٣٩[و]	٢٧,٠	١٦٣,٨٨٤	٧٣,٠	٢٢٥,٠٢٣
الجزيرة (القامشلي)	١٨,١٨٨	١٢,٥	٢٥,٩٣٣[ز]	١٨,٠	١٢٠,٠٤٨	٨٢,٠	١٤٦,٠٠١
جبل الدروز (السويداء)	٨,٠٠٠	١٠,٠	٨,٠٠٠[ح]	١٠,٠	٧٢,١٢٨	٩٠,٠	٨٠,١٢٨
اللاذقية (اللاذقية)	٣٦,٦٨٧	٨,٠	٤١,٦٨٧[ط]	٩,٠	٤١٠,٨٢٠	٩١,٠	٤٥٢,٥٠٧
المجموع العام	٩١٢,٦٦١	٣٢,٠	١,٠٠١,٢٠٥	٣٥,٠	١,٨٥٩,٨٢٠	٦٥,٠	٢,٨٦٠,٤١١[ي]

المصادر: من أجل توزيع السكان بحسب المحافظات، انظر: A. H. Hourani, *Syria and Lebanon* (London, 1946), p. 385. See *Recueil de Statistiques de la Syrie et du Liban, 1942-43.*

ومن أجل عدد سكان البلدات والمدن

أ ـ حلب، إدلب، الباب　　ب ـ دمشق، دوما، النبك　　ج ـ حمص　　د ـ حماة، السلمية

هـ ـ درعا　　و ـ دير الزور　　ز ـ القامشلي، الحسكة　　ح ـ السويداء

ط ـ اللاذقية وطرطوس　　ي ـ هذا الرقم لا يشمل السكان البدو وشبه البدو، المقدر عددهم سنة ١٩٤٣ بما يتراوح بين ٣٠٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ نسمة.

ومع أن العائلات الكبرى كانت تنتمي إلى أعراق مختلطة، عربية وتركية وكردية، فإنها كانت جميعها تتكلم اللغة العربية (والكثيرون كانوا يتكلمون التركية أيضاً) وكانت مسلمة سنية. وكان رابطتا اللغة والدين المشتركتان قويتين بما يكفي لتقليل إمكان بروز صراع عرقي ضمن إطار الطبقة. وأدت مواصفاتها ـ طبيعتها وأسلوبها وسلوكها السياسي ـ إلى إيجاد مستوى عالٍ من التجانس الاجتماعي والثقافي ساعد في تعزيز التضامن الطبقي في صفوفها. وقد سمحت الدرجة المرتفعة نسبياً من الانسجام والتماسك في مجتمع المدينة نفسه للطبقة المدينية العليا بالظهور بنجاح في مظهر الزعامة «الطبيعية»(١٣). وبمعنى ما، فإن سيطرتها على المجتمع المديني كانت «مشرعنة» لكن جزءاً كبيراً من السكان في كل مدينة كان ينظر إلى حماة الدين والثقافة بالإضافة إلى مزودي الخدمات والسلع الحيوية على أنهم من الطبقة العليا المحلية. ذلك بأن أولئك السكان كانوا لا يزالون متمسكين بالعادات والممارسات الثقافية والمعتقدات الدينية التقليدية للمنطقة على الرغم من التغيرات الجذرية التي مرت بها. وباختصار، فإن الطبقة العليا المسلمة السنية المنسجمة رعت سكاناً أكثريتهم الساحقة من المسلمين السنة، ومثلتهم أيضاً، ومنحتهم بذلك زعماءهم الثقافيين والدينيين الذين جسدوا معتقداتهم ونطقوا بها، وفرضوا عليهم منهاج سلوكهم الخلقي. وهذا ما سمح بولادة الحركة الوطنية في إطار ثقافة سياسية موحدة ومندمجة نسبياً.

لقد انبثقت السلطة الفردية لعائلات النخبة من علاقات الاعتماد الشخصي التي كانت تتخلل الطبقات الاجتماعية في مدنها وريفها المحيط، من قمة هذه الطبقات حتى قاعدتها، تماماً كما كان الأمر خلال العهد العثماني. وقد قامت هذه العلاقات، من القمة إلى الأسفل، على أساس أن كلا من الزعيم المديني والتابع كان يقدم خدمة يقدرها الآخر. وكانت المنافع السياسية طبعاً في مصلحة الزعيم. ولم يتصرف الأتباع عادة باستقلالية في الساحة السياسية، بل كانوا يعتمدون على راعيهم في حل مشكلاتهم السياسية بدلاً منهم. وكان الراعون يربطون أتباعهم بأنفسهم عبر توزيع المنافع باتجاه الأسفل، الأمر الذي لم يدفع الأتباع عادة إلى تنظيم أنفسهم في أية مجموعات مصلحية مهمة مرتبطة أفقياً. وحتى الاتحادات النقابية، التي كان يمكن الافتراض بأن تكون من قبيل المنظمات الأفقية أو القائمة على الطبقات، فإنها غالباً ما كانت أجهزة لدعم أشخاص ومندمجة في شبكة الرعاية الخاصة بإحدى العائلات المدينية الكبرى.

ولم تتألف عادة تحالفات أفقية إلا على المستوى الأعلى من السياسة ـ بين زعماء

---

(١٣) يعتمد ألبرت حوراني مصطلح «Natural» («طبيعي») في «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in William R. Polk and Richard L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, 1968), pp. 41-68.

المدن أنفسهم ـ من أجل تعزيز موقعهم إزاء الدولة وتأمين المزيد من الحماية لأنفسهم في وجه الضغوط الموجهة من أسفل السلم الاجتماعي. ولم تكن الحاجة إلى حشد القوى أكثر إلحاحاً قط مما كانت عليه إبان فترة الانتداب. ومما ساعد في ذلك كون زعماء المدن متجانسين من حيث الانتماء إلى طبقة محددة، وعدم انشقاقهم على أسس عرقية أو دينية أو لغوية أو غير ذلك من الصفات. لكنهم كانوا يشعرون بقليل من الالتزام بالإبقاء على صفوفهم مرصوصة وبتوضيح المصالح المشتركة بشأن القضايا السياسية الأساسية، وذلك لأنهم كانوا مطمئنين نسبياً لموقعهم الحصري على قمة السياسة. وبالتالي، نادراً ما كانت التحالفات بين زعماء المدن ثابتة. وفي الواقع فإن الفئوية الشديدة وتغيير التحالفات كانا من مميزات قمة الحياة السياسية في سورية.

مع أن الزعماء المدينيين في المدن الكبرى الأربع كانوا ينتمون إلى الخلفية الاجتماعية نفسها ويحددون مصالحهم بطرق متشابهة، لم يكن ثمة سبب طبيعي بالنسبة إليهم للانضواء في إطار جبهة سياسية مشتركة حتى أوائل القرن العشرين، حين أوجدت القوى التاريخية الفرصة للتعاون والحاجة إليه.

صحيح أن الأكثرية الساحقة من سكان سورية كانت تمتلك، بفضل وحدة لغتها ودينها وعاداتها، روابط مشتركة، كما أنها كانت تشكل جزءاً من مجموعة أكبر، هي الشعب العربي. غير أن سوريين معنيين كان بعضهم يختلف عن بعض وعن جيرانهم في نظرتهم للحياة، وربما في مصالحهم. فعلى سبيل المثال، مع أن معظم السوريين خلال عهد الانتداب كانوا مسلمين سنة، فإن أقلية بارزة منهم كانت تنتمي إلى طوائف إسلامية غير سنية، كما كان هناك الكثيرون من المسيحيين. فمن مجموع سكان ذلك الجزء من سورية الطبيعية الذي وقع تحت السيطرة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء الذي ألف الجمهورية السورية الحديثة)، كان ٦٩ ٪ مسلمين سنة و١٦ ٪ مسلمين من طوائف غير سنية (علويون ودروز وإسماعيليون). أما بالنسبة إلى المسيحيين الذين كانوا يشكلون ١٤ ٪ من السكان، فإن بعضهم كان من الكاثوليك أو الأحاديين (أي رعايا الكنائس التي تعترف بسلطة البابا لكنها تحافظ على تقاليد معينة خاصة بها)، فيما كان غيرهم ينتمي إلى مذاهب أخرى، لا سيما طائفة الروم الأرثوذكس. وكان ثمة أيضاً آلاف اليهود المستعربين في المدن الكبرى. (من أجل توزيع للسكان بحسب الدين، أنظر الجدولين رقم ١ ـ ٣ ورقم ١ ـ ٤). وقد أدى هذا التعدد الطائفي إلى نشوء طائفية شديدة في سورية، فاقمها النظام العثماني المتمثل في منح درجة معينة من الحكم الذاتي إلى كل ملة معترف بها، وتدخُّل القوى الغربية خلال القرن التاسع عشر.

وكانت في سورية أيضاً اختلافات اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية ساهمت في تعزيز الولاءات المحلية وفي إذكاء النزاعات الداخلية. ولا يمكن عزل بعضها عن الانقسامات الدينية. فقد استوطنت الأقليات المتراصة في الأقضية الموجودة في الجبال والتلال: الدروز

في الجنوب الشرقي من دمشق، والعلويون في الشمال الغربي منها. واستوطنت جماعات كبيرة من المسيحيين والأكراد في المناطق القليلة السكان كمنطقة الجزيرة الواقعة في أقصى الشمال الشرقي. وأجبرت الحرب العالمية الأولى أعداداً كبيرة من المسيحيين الأرمن على اللجوء إلى سورية، لا سيما حلب، هرباً من الاضطهاد التركي. وكانت ثمة أيضاً اختلافات محلية قائمة على غير أساس الدين. مثال ذلك الاختلاف بين دمشق وحلب، اللتين كانتا عاصمتين لولايتين مختلفتين، لهما تقاليد سياسية مختلفة واتجاهات اقتصادية مختلفة، وكذلك الاختلاف بين المناطق الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والداخل المطل على الصحراء.

وإلى هذه الانقسامات الدينية والاجتماعية، كان ثمة انقسامات أخرى تميز الشرق الأوسط بكامله: الانقسام إلى سكان مدن وفلاحين وبدو، ومن ثم ـ بحلول فترة ما بين الحربين ـ الاختلافات في درجة الاتصال بالغرب من جانب الأفراد والجماعات والأقضية والأجيال، نتيجة النشاط التبشيري الغربي وتوسع الاقتصاد الغربي في المنطقة[١٤].

ونجم عن ذلك وجود مستوى منخفض من الاندماج السياسي في سورية لدى وصول الفرنسيين. فلم يكن التعاون السياسي واسعاً بين أهم مدينتين فيها، وهما حلب ودمشق. ومع أن كلتا المدينتين كانتا، تحت حكم العثمانيين، عاصمتين لولايتين متجاورتين، تديرهما مجموعات متماثلة من المؤسسات، وتربطهما طريق ومن ثم سكة حديد، فإن اتجاهاتهما السياسية والاقتصادية كانت مختلفة تماماً. فقد كانت دمشق مركزاً تجارياً واسعاً لما يليها من مزارع الخضار وبساتين الفاكهة وحوران والبقاع. وكان لها علاقات تجارية قوية مع شمال فلسطين وترتبط ارتباطاً وثيقاً مع بيروت، التي كانت تشكل منفذها الرئيسي على البحر المتوسط، منذ أواسط القرن التاسع عشر. كما أنها أجرت تجارة نشيطة مع الحجاز بفضل دورها المهم المتمثل في كونها نقطة التجمع الشرقية لقوافل الحج. وكانت تجارتها المزدهرة السابقة مع بغداد عبر بادية الشام قد وهنت بعد شق قناة السويس.

أما حلب فكانت تعتبر المركز التجاري الرئيسي لسورية العثمانية. لكن علاقتها الأساسية كانت مع المناطق الواقعة في شمالها وشرقها. فكانت بمثابة السوق الرئيسية لشمالي سورية وشمال غربي العراق وجنوب شرقي الأناضول، وكانت تقع على طريق التجارة الشمالية الكبرى بين إيران والشرق الأقصى. وكان ميناء الإسكندرون منفذ حلب إلى حوض البحر المتوسط.

---

(١٤) FO 371/8310, vol. 27319. «Syria and Lebanon,» report by A. H. Hourani, 5 Dec. 1941, p. 2.

الجدول رقم ١ ـ ٣

التوزيع بالنسب المئوية للأقليات الدينية والعرقية في سورية بحسب المحافظة (١٩٤٥)[أ]

المحافظة	العلويون	الدروز	الاسماعيليون/ الشيعة	الروم الأرثوذكس	غيرهم من المسيحيين	الأرمن الأرثوذكس/ الكاثوليك	اليهود/ اليزيديون	السنة
الفرات				٠,١	٠,٨	١,١		٩٨,٠
حوران	٠,٤			٢,٦	٤,٤	٠,١		٩٢,٥
دمشق	٠,٧	٢,٥	٠,١	٣,٩	٤,٧	٣,٢	٢,٢	٨٢,٧
حلب	٠,٣	٠,٢	١,٠	١,١	٤,٣	٨,٩	١,٨	٨٢,٤
الجزيرة	٠,١		٠,٢	٠,٢	٢٢,٤	٦,٨	٢,٤	٦٧,٩
حمص	١٠,٤		١,٣	٩,٤	١١,٢	١,٤		٦٦,٣
حماة	٩,٥		١٣,٢	١١,٠	١,٣	٠,٤		٦٤,٦
اللاذقية	٦٢,١		١,٨	١٢,٨	٣,١	١,٣		١٨,٩
جبل الدروز		٨٧,٦		٥,٧	٤,٢	٠,٧		١,٨
المجموع	١١,٥[ب]	٣,٠[ج]	١,٥[د]	٤,٧[هـ]	٥,٢[و]	٤,٢[ز]	١,٢[ح]	٦٨,٧[ط]

المصــــادر: Gabriel Baer, *Population and Society in the Arab East* (London, 1964), p. 109; الجمهورية السورية، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاءات، **الكتاب الإحصائي لسورية** (دمشق، ١٩٥٢)، ص ٢٠.

(أ) مجموع عدد سكان سورية سنة ١٩٤٥ كان ٢,٩٤٩,٨١٩ نسمة.

(ب) بلغ عدد العلويين ٣٣٥,٤٥٤ نسمة.

(ج) بلغ عدد الدروز ٨٩,٧٩٦ نسمة.

(د) بلغ عدد الإسماعيليين وغيرهم من الشيعة ٤٢,٧٥٧ نسمة.

(هـ) بلغ عدد المسيحيين الأرثوذكس ١٤٠,٨٣٢ نسمة.

(و) بلغ عدد المسيحيين الآخرين (الأرثوذكس/ الكاثوليك السريان، الروم الكاثوليك، «اللاتين»، الموارنة، الكلدان، البروتستانت، النساطرة) ١٥٢,٧٦٩ نسمة.

(ز) بلغ عدد الأرمن الأرثوذكس/ الكاثوليك ١٢١,٣١٠ نسمة (الأرثوذكس الأرمن ١٠٤,٣٣١ نسمة).

(ح) بلغ عدد اليهود ٣٠,٣٠٩ نسمة، وعدد اليزيديين ٢,٨٥٨ نسمة؛ والمجموع ٣٣,١٦٧ نسمة.

(ط) بلغ عدد السنة ٢,٠٣٣,٧٣٤ نسمة.

كانت الأغلبية الساحقة من أكراد المدن مسلمين سنة وكانت منصهرة في المجتمع العربي ثقافياً ولغوياً. غير أن ٨,٥ ٪ من مجموع سكان سورية سنة ١٩٤٥ كانوا يتكلمون الكردية، وكانوا أساساً قبائل كردية شبه بدوية تقطن منطقتي الفرات والجزيرة. وفي سنة ١٩٤٥، كانت الكردية هي اللغة الأم لـ ٣ ٪ من سكان سورية.

الجدول رقم ١ ـ ٤

سكان دمشق وحلب بحسب الجماعة الدينية

	١٩٣٥		١٩٤٣	
	دمشق	حلب	دمشق	حلب
السنة	١٨٦,٧٢٦	١٥٥,٥٥٨	٢٢٧,٦٧٤[ب]	١٩٦,٧٤٥[ج]
العلويون	-	-	٤٠	٤٨٠
الشيعة	١٦٦	-	١٦٧	٥
الإسماعيليون	-	-	٩	٣
الدروز	٢٨٧	-	٤٩٣	١٦
اليزيديون	-	-	٦	١
اليهود	٤,١٧٩	١٠,٠٩٤	١٣,٠٠٧	١٣,٣٦١
الروم الأرثوذكس	٥,١٦٢	٢,٥٧٩	١٠,٢١٧	٥,٩٨٤
الروم الكاثوليك	٥,٠٩٨	١٠,١٩٠	٩,٨٠٦	١١,٨٤٦
الأرثوذكس السريان	١,٤٣١	٤,٥٥٧	٨٩٩	٥,٣٩٣
الكاثوليك السريان	١,٤٤٧	٥,١٨٣	٢,٠٧٦	٦,٠٠٩
الأرثوذكس الأرمن	٥,٦٨٢	٤٩,٥٦٣	١٦,٧٨٥	٥٩,٨٥٠
الكاثوليك الأرمن	١,٥١٧	٦,٨٤٣	٢,٠٦٢	٨,٧٧٧
«اللاتين»[أ]	١٠١	١,٨٦٨	٤٢٣	٢,٧١٣
الموارنة	٢٦٥	٣,١٨٥	٩٣٦	٣,٦٣٦
الكلدان	١٠٢	١,٨٨٨	١٨٨	٢,٢٠٢
النساطرة	-	-	-	-
البروتستانت	٨٦٠	٢,٠٤٥	٨٥٧	٢,٨٤٦
غير معروف	-	-	٦٦٥	-
المجموع	٢١٣,٠٢٣	٢٥٣,٥٥٣	٢٨٦,٣١٠	٣١٩,٨٦٧

المصادر: For 1935: Emile Fauquenot, «Les institutions gouvernementales de la Syrie» CHEAM, no. 201 (17 June 1937).

For 1943: Emile Fauquenot, «L'état civil en Syrie en relation avec les questions de nationalité et de statut personnel des communautés religieuses,» CHEAM, no. 50, n.d.

(أ) «اللاتين» هم روم كاثوليك من المذهب اللاتيني.

(ب) ألَف السُّنة ٧٩,٥ ٪ من مجموع سكان دمشق.

(ج) ألَف السنة ٦١,٥ ٪ من مجموع سكان حلب.

لقد عكست الآفاق السياسية لدمشق وحلب الاختلاف في توجههما الاقتصادي وموقعهما الجغرافي. وكانت الروابط بينهما مهلهلة وضعيفة. بل إنهما استعملتا مجموعات

مختلفة من الأوزان والمقاييس وعملات مختلفة، وظهر بينهما اختلاف واسع نسبياً في أسعار السلعة الواحدة، مما أوحى باختلاف شروط السوق في كل منهما. وأكثر من ذلك، فإن كلاً منهما كانت تخاطب استنبول مباشرة بدلاً من التخاطب فيما بينهما، وذلك لأن كلتيهما كانت ذات أهمية بالغة للإمبراطورية العثمانية: دمشق بسبب تأثيرها السياسي والثقافي، وحلب بسبب دورها الاقتصادي الاستراتيجي.

كانت حمص وحماة دائماً أقل أهمية، ولهما عقلية البلدة الصغيرة، حتى بالمقاييس السورية، وخلافاً لحلب ودمشق، لم تكونا قط مركزين كبيرين للتجارة العالمية ولا مركزين للتعليم التقليدي، ولم تكونا قريبتين من الطابع الكوزموبوليتي (العالمي). وكان دوراهما دالة لحجمهما، ومقتصرين بالتالي على تقديم الخدمات للأراضي الزراعية المحيطة بهما واستغلال هذه الأراضي، وعلى العمل كمركزي تبادل لقبائل سورية الوسطى. وأدّت إعادة تنظيم الولايات التي قام بها العثمانيون في سورية في ستينات القرن الثامن عشر إلى وضع كل من حمص وحماة تحت الولاية الإدارية لدمشق بصورة أكثر ثباتاً. وترتب على ذلك أن أصبحت المدينتان أكثر فأكثر عرضة للتأثيرات السياسية المنطلقة من دمشق. على أن حماة وحدها كان لها روابط أقوى مع عاصمة الولاية، مع أنها أبعد عن دمشق، لا لشيء إلا لأن عائلتين من أكثر عائلات حماة نفوذاً كان لهما بحلول القرن الثامن عشر فروع ذات نفوذ في دمشق[١٥]. وكان المنفذ الساحلي لحمص طرابلس التي ارتبطت بها أكثر مما بدمشق، في حين اعتمدت حماة على ميناء اللاذقية، وبدرجة أقل على طرابلس. وفي العادة كان بين المدينتين المتجاورتين صراع سياسي بسبب النزاع القديم والدائم على توزيع الموارد المائية لنهر العاصي[١٦].

وما دفع نحو علاقات سياسية أوثق بين المدن الكبرى الأربع كان أزمة حدثت بفعل عوامل خارجية، فمع أن الطبقات العليا لم تكن متحررة من الفئوية السياسية الداخلية، في أعقاب تعزيز سيطرتها الاجتماعية والسياسية داخل مدن سورية في أواخر القرن التاسع عشر، فإنها شهدت عقوداً عديدة من الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي النسبي. وقد وضعت ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨ حداً لهذا العهد. فتركيز «تركيا الفتاة» مجدداً على المركزية وعلى تتريك الولايات العربية هدد مصالح عدد كبير من أعضاء النخبة السياسية السورية إلى درجة جرّت معها رد فعل عنيفاً. وقامت فئات من النخبة، من أجل شرعنة معارضتها لـ «تركيا الفتاة»، بتبني عدد من التيارات الفكرية الجديدة التي كانت تطورت كردة فعل على قوى التحديث والعلمنة التي اخترقت سورية والأجزاء الأخرى من الامبراطورية خلال القرن التاسع عشر، أو التي تطورت دفاعاً عن هذه

---

(١٥) عائلتا العظم والكيلاني.

(١٦) J. Gaulmier, «Note sur une épisode poétique de la rivalité seculaire entre Homs and Hama,» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 2 (1932), pp. 83-90.

القوى. وكانت هذه التيارات مزيجاً من العناصر الإسلامية التقليدية والعلمانية الحديثة. وتمحورت حول التأكيد على رفعة العرب، وأثرهم الثقافي الكبير في الإسلام، وعلى لغتهم التي اشتق منها سلاح أيديولوجي هو العروبة. واستناداً إلى العروبة، كان بإمكان أعضاء النخبة المدينية الساخطين أن يبرروا حركتهم المعارضة وأن يطوروها أيضاً[١٧].

لقد جمعت أيديولوجيا العروبة، في مراحل تطورها الأولى، الزعماء الساخطين من المدن السورية من أجل توسيع قاعدة معارضتهم للسياسات التركية وتصحيح الخلل في ميزان القوى. وألف بعض الزعماء جمعيات أدبية أبرزت الثقافة العربية ودعت إلى اللامركزية السياسية، فيما اجتمع آخرون في مجلس المبعوثان في استنبول حيث ضغطوا من أجل المزيد من الحكم الذاتي الإداري في الولايات. وألفت العناصر الشابة تنظيمات سرية ذات أهداف أكثر جذرية كانت تضغط من أجل استقلال العرب عشية الحرب العالمية الأولى. وفي هذه الفترة بالذات، بدأ زعماء المدن في سورية يكتشفون لأول مرة مدى ما هو مشترك بينهم، وحينها بدأ بعضهم برفض هويته العثمانية لمصلحة هوية سورية ـ عربية.

كان إطار التعاون بين المدن السورية في قيد الإنشاء بحلول الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك لم يكن ممكناً الحديث عن رغبة واضحة لهذه المدن في التواصل السياسي وعن حاجتها إليه، إلا مع انهيار الامبراطورية العثمانية واستبدالها بدولة عربية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) قائمة على مبادىء الاستقلال والوحدة القومية العربية. وخلال الوجود القصير لمملكة فيصل في سورية، لم يتخط مدى سلطتها في الواقع نطاق المدن الأربع المذكورة[١٨].

والنقطة المهمة هي أنه ما كان للقومية أن تنتشر بالسرعة التي انتشرت بها لو لم يكن لهذه المدن طبقة عليا محلية موحدة ومنسجمة بدأت ترى في الفكرة القومية بديلاً مجدياً ونافعاً من «العثمانية»، وهي الأيديولوجيا التي كفت عن خدمة مصالح هذه الطبقة بعد سنة ١٩١٨، ومع أن مدى استقبال المدن الأربع للقومية اختلف من حيث الكثافة والتوقيت[١٩]، فإنه كان نتيجة ثقافة سياسية خلقتها هذه الزعامة المدينية بالذات، وجسدتها ومثلتها برضاها. وكانت القومية تعكس نزاعاً داخل الطبقة العليا المحلية، ولم تكن تعتبر قوة هدامة بل بالأحرى أفضل الأسلحة المتوافرة للدفاع عن مصالحها، ما دامت أداة في أيدي عناصر من هذه الطبقة.

---

(١٧) كنت قد بسطت هذه الخلاصة بالتفصيل في كتابي **أعيان المدن**، الفصل الثالث.

(١٨) المصدر نفسه، الفصل الرابع.

(١٩) تبنت الزعامة المدينية في حلب فكرة القومية متأخرة عن قيادة دمشق. وبعد انهيار الحكم العثماني، عاشت حلب في وضع سياسي أدنى من وضع دمشق. وسنناقش أسباب ذلك في الفصل الرابع.

إذا كان اعتناق العروبة هو المرحلة الأولى في تطور الصلات السياسية بين المدن الأربع، ومملكة فيصل العربية هي المرحلة الثانية، فإن فرض الحكم الفرنسي في سورية سنة ١٩٢٠ هو الذي سرّع هذه العملية، وحدد بالتالي بشكل أكثر وضوحاً نطاق السياسة القومية في سورية مابين الحربين. فقد أدى التقسيم الرسمي لسورية الطبيعية إلى انتدابات منفصلة إدارياً تحت السلطتين الفرنسية والبريطانية إلى عزل سورية وتقطيعها وإحاطتها بحدود جديدة مصطنعة ومعادية وحواجز جمركية أعاقت مرور السلع والناس بحرية. كما أدى وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وحده وفصل سوريا إدارياً عن لبنان لاحقاً إلى جعل المدن الأربع ضمن إطار إداري واحد.

التحقيب

ستتناول هذه الدراسة تطور حركة الاستقلال من خلال متابعة التطورات السياسية في سورية إبان الانتداب الفرنسي عبر أربع مراحل. وفي هذه المراحل، ظل بعض العوامل ثابتاً، ولا سيما تصميم الحكومة الفرنسية على حماية مصالحها الأساسية وموقف فرنسا الودي من الأقليات. إلا أن عوامل أخرى تغيرت، والأبرز من بينها العلاقة بين الفرنسيين والقيادة الوطنية.

استمرت المرحلة الأولى حتى سنة ١٩٢٧ وتميزت بمجابهة مباشرة بين الفرنسيين والزعامة الوطنية. فبعد إسقاط حكومة فيصل العربية في دمشق، أقام الفرنسيون جهازاً إدارياً فصل لبنان عن سورية، ومن ثم قسموا سورية إلى وحدات منفصلة على أسس عرقية - دينية ومناطقية. وركز الفرنسيون السلطة في أيديهم واتخذوا تدابير أدت إلى حدوث استياء خطر في معظم أنحاء البلاد. وقد حول الوطنيون الانتفاضة المحلية التي نشبت في جبل الدروز سنة ١٩٢٥ إلى ثورة على المستوى الوطني دامت عامين، ولكن تم سحقها في نهاية المطاف. وكانت الثورة الكبرى في حد ذاتها خطاً فاصلاً لأنها أوجدت الفرصة لميزان قوى أكثر استقراراً بين الحكومة والمجتمع، الأمر الذي كان يريده كل من الزعامة الوطنية والفرنسيين.

وفي المرحلة الثانية التي استمرت حتى سنة ١٩٣٦، أدرك الفرنسيون الحاجة إلى بعض التنازلات بشأن الطموح في حكم ذاتي في سورية. فجرى سن دستور وانتخاب برلمان. وفي هذه الأثناء، أدى إخفاق الثورة الكبرى إلى إقناع الزعامة الوطنية بالتخلي عن المواجهة المسلحة استراتيجيةً للحصول على الاعتراف الفرنسي بها. وتبنت، بدلاً من ذلك، أسلوباً تدرجياً للوصول إلى الأهداف الوطنية في الوحدة والاستقلال. وكانت هذه الاستراتيجية الألْيَن تعكس تفضيل زعامة المدن لأيديولوجيا تهدف إلى إعادة التوازن بين الحكم الأجنبي والقيادة المحلية على نحو ما كان قائماً في أواخر العهد العثماني. ولم يعد الكفاح المسلح والثورة، قط، يعتبران بدائل جدية خلال أعوام ما بين الحربين. وأصبحت

«الكتلة الوطنية»، وهي تحالف مؤلف من وطنيين في المدن الأربع، التنظيم السياسي الأهم لفترة الانتداب، وقد قادت الحركة الوطنية حتى تحقيق الاستقلال في نهاية المطاف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبمعنىً ما انتهت المرحلة الثانية سنة ١٩٣٣، عندما لم يقبل الجناح الجذري في «الكتلة الوطنية» أحكام المعاهدة التي تفاوض الفرنسيون بشأنها مع حكومة تضم وطنيين، معتدلين.

وفي سنة ١٩٣٦، أدى إحياء تكتيكات المواجهة المدروسة التي أخذت هيئة الإضراب العام، بالإضافة إلى الحوادث التي جرت في مصر والحبشة، إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بضرورة التوصل إلى اتفاق مع الوطنيين. فسافر وفد سوري مؤلف بصورة رئيسية من زعماء الكتلة الوطنية إلى باريس للتفاوض بشأن معاهدة أخرى. ولم تجر المفاوضات بيسر في بادئ الأمر، لكن عندما جاءت «الجبهة الشعبية» اليسارية الميول إلى السلطة في حزيران/يونيو، فإن المفاوضات وصلت إلى نهاية مرضية وبسرعة نسبية. وضعت أحكام المعاهدة وتم الاتفاق على عدم سريانها في الأعوام الثلاثة المقبلة. وكان يراد لهذه الأعوام أن تكون بمثابة فترة انتقالية يسمح فيها لـ «الكتلة الوطنية» بممارسة الحكم وبتقاسم السلطة مع المندوب السامي الفرنسي.

لكن لم يسمح لهذه الفترة الانتقالية بأخذ مجراها. ففي فرنسا، أوصل السقوط السريع لـ «الجبهة الشعبية» إلى سدة الحكم بعضاً ممن لم يؤمنوا قط بسياسة ١٩٣٦. كما أن الكثيرين ممن كانوا يؤمنون بها غيروا رأيهم، إما لأن الوضع الدولي اقتضى أهمية عدم إضعاف السلطة الفرنسية في سورية ولبنان، أو لأن الحوادث في سورية حملتهم على الاقتناع بأن هذا البلد غير مستعد للحكم الذاتي. وفي المقابل، فإن الوطنيين بدأوا يشكّون في صدق النيات الفرنسية، وذلك في المقام الأول لأن الفرنسيين تنازلوا عن لواء الإسكندرون لتركيا، وكذلك لأنه أصبح من الواضح أن البرلمان الفرنسي لن يصادق على معاهدة ١٩٣٦، حتى بعد أن تقدم الحكومة الوطنية تنازلات إضافية إلى فرنسا. وفي الوقت نفسه، تضعضعت قوة الحكومة من جراء قيام أقليات مشبوهة باضطرابات عدة، بتحريض مستتر من عملاء فرنسيين، ومهاجمة الوطنيين الجذريين لها بدعوى أنها عرضت للخطر وحدة سورية ومستقبلها كدولة مستقلة سياسياً. وانتهت هذه المرحلة الثالثة باستقالة حكومة الكتلة الوطنية في مطلع سنة ١٩٣٩ ووضع الأقليات المتراصة مجدداً تحت إدارات منفصلة. ولم يتقدم الوطنيون كثيراً في تحقيق مطالبهم في الوحدة والاستقلال عن المرحلة التي وصلتها في أواسط العشرينات.

غطت المرحلة الأخيرة أعوام الحرب العالمية الثانية وتتوجت باستقلال سورية سنة ١٩٤٥. ومع وجود قدر من التعاطف في سورية مع قضية الحلفاء، فإنه كان من الواضح عدم وجود حماسة كبيرة لها. فقد كانت ذكريات البؤس والمجاعة اللذين عرفتهما الحرب العالمية الأولى لاتزال ماثلة في الأذهان. وعلاوة على ذلك، فإن الوعود المقطوعة في

الحرب الأخيرة من غير أن يوفى بها، وكارثة الإسكندرون، ومعاهدة ١٩٣٦ غير المصادق عليها جعلت السوريين جميعاً حذرين من النيات الفرنسية. إلا أن غزو الحلفاء في حزيران/ يونيو ١٩٤١ أدخل سورية تحت النفوذ البريطاني المباشر وجعل بالإمكان إعادة إقامة ميزان قوى أكثر عدالة بين الحكم الأجنبي والزعامة المحلية. وسعت «الكتلة الوطنية» وراء الدعم البريطاني من أجل عودتها إلى الحكم، بعد أن حرمت من التقارب مع الفرنسيين الذين كانوا لا يزالون يفضلون مساندة الوجهاء السوريين الذين ضعفت الثقة بهم، في الحكومة. وقد شجعت بريطانيا الحركة الوطنية ومارست ضغطاً لطيفاً على المندوب السامي الفرنسي المتصلب والضعيف، انطلاقاً من الاختلاف المفهوم في سياستها تجاه القومية العربية. وبالنتيجة، عادت إلى الحكم سنة ١٩٤٣ حكومة وطنية يدعمها برلمان وطني منتخب حديثاً، واستمرت إلى ما بعد انسحاب فرنسا من الشرق في نهاية الحرب. وقد حصلت الزعامة الوطنية على استقلال سورية بالطريقة التي كانت تفضلها، أي بالتفاوض الطويل النفس والضغط المدروس، لا بالوسائل الثورية التي كان يمكن أن تخلخل الوضع القائم المحلي.

تحديات داخلية

مع أن هذه الدراسة تبرز الدرجة الواضحة من الاستمرارية في طابع الحياة السياسية في سورية تحت الحكمين العثماني والفرنسي، فإن عليها أيضاً أن تفسر أسباب كون أعوام مابين الحربين فترة محورية في الحياة السياسية السورية. فقد أُدخل إلى السياسة العديد من المعالم الجديدة التي تعود جذورها إلى التغيرات التي اجتاحت سورية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر - في الإدارة والقضاء، وفي التجارة والصناعة والزراعة، وفي حركة السلع والناس والأفكار، وفي المقام الأول في علاقاتها مع أوروبا. وقد شجعت هذه التغيرات على تطوير حركات احتجاج ومقاومة، ذات قاعدة أوسع وتنظيم أفضل مما عرفته سورية سابقاً.

وفي فترة ما بين الحربين، أدت الزيادة السريعة في عدد السكان وارتفاع تكاليف المعيشة وانهيار الصناعات التقليدية والمناخ الفكري المتغير إلى إحداث توترات واختلالات في مجتمع المدينة أخذت تتطلب في نهاية الأمر حلولاً أكثر تطوراً من التي كانت تقدمها حركة وطنية ضيقة الأفق. وقبل انتهاء الانتداب، تغير طابع السياسة المدينية وأدواتها على نحو كان كفيلاً بأن يشكل تحدياً للسلوك والأسلوب والأهداف القديمة للزعامة السياسية المدينية. وبحلول أواخر الثلاثينات كانت الرعاية قد أصبحت عملية دقيقة ومعقدة إلى حد بعيد ولم تعد قادرة على مجاراة النمو السكاني في المدن. فقد أخذت أعداد متزايدة من الناس بالبحث عن الدعم والخدمات خارج إطار الرعاية القديم. لقد تطلعوا إلى مؤسسات اجتماعية وثقافية جديدة واستمدوا قوتهم من هذه المؤسسات، مثل المدارس الثانوية والجامعات ومنظمات الشبيبة. وبالمثل، فإن مكان الحياة السياسية انتقل من الأحياء

السكنية القديمة والسوق المركزية إلى أحياء عصرية جديدة توجد هذه المؤسسات الجديدة فيها.

هناك، شكلت الأحزاب الأيديولوجية العصرية التي يقودها جيل صاعد، تحدياً للنظام السياسي القديم ولاحتكار «الكتلة الوطنية» فكرة القومية. فقد كان قادتها ينتمون إلى الطبقات والمنظمات المهنية الآخذة في البروز، وقد حصلوا تعليمهم في الغرب أو محلياً، ووجدوا الإرث السياسي العثماني غريباً عنهم. ومع أنهم كانوا يرغبون في قبول المصطلحات الوطنية الليبرالية البرجوازية بشأن القومية كما عبرت عنها «الكتلة الوطنية» ــ مبدأ الدستور والأشكال البرلمانية والحريات الشخصية ــ فإنهم أكدوا أهمية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الزعامة القديمة قد تجاهلتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الجيل الصاعد اعتنق القومية العربية واستراتيجية أكثر ثورية من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة، خلافاً للقيادة الوطنية التي كانت قد اكتفت بالعمل ضمن الإطار السياسي والإداري الذي وضعه الانتداب الفرنسي، إطار سورية مقطعة الأوصال ومفصولة عن لبنان وسائر الجيران العرب.

إلا أن قيادة «الكتلة الوطنية» كانت متمرسة في تكتيكات البقاء وواجهت التحدي الذي شكلته النخب الصاعدة. لقد قادت «الكتلة الوطنية» سورية حقاً نحو الاستقلال وكانت تسيطر على الحكومة عند جلاء الفرنسيين نهائياً عن البلاد. لكن كان قد اتضح منذ أواخر الثلاثينات أن الخبرة السياسية التي يمتلكها قدامى الوطنيين فقدت قسطاً كبيراً من حيويتها. وكانت منظمات أيديولوجية جديدة تحضر للتغيرات الدراماتيكية التي ستشهدها سورية بعد الاستقلال مباشرة. لقد كان الاستقلال سنة ١٩٤٥، وليس تحطيم النظام العثماني سنة ١٩١٨، هو الذي كسر في نهاية المطاف قالب «سياسة الأعيان» التي ميزت كلاً من الفترتين العثمانية والانتدابية. ذلك بأن موقع الوساطة الذي احتله الوجهاء بين الحاكم البعيد والمجتمع المحلي اختفى فجأة لدى الاستقلال بالذات. وأصبح الوجهاء أنفسهم الحكومة وأصبحت أعمالهم تخضع لمجموعة جديدة من القواعد.

القسم الأول

الفرنسيون في سورية


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الأول

مقدمة الانتداب

في سنة ١٩٢٠، أُوكل لفرنسا الانتداب على سورية ولبنان اعترافاً بالمكانة «المميزة» التي كانت قد أرستها لنفسها في هاتين المنطقتين قبل الحرب العالمية الأولى. وهذا أمر لافت بصورة خاصة لأن مكانتها العسكرية والسياسية بعد الحرب كانت أدنى من مكانة بريطانيا ولأن مصالحها في سورية ولبنان متفاوتة كثيراً في أقل تقدير، ولأن عدداً قليلاً فقط من الفرنسيين، لا يمثلون سوى مجموعة ضيقة من المصالح في فرنسا، كانوا ملتزمين إضافة هذه الرقعة إلى الامبراطورية الفرنسية وكانوا ينشطون من أجل ذلك. ولقد كانت مطالبة فرنسا بمثل هذه المكانة تقوم على ثلاثة أعمدة: معنوي وسياسي واقتصادي. ومع أن أسس كل عمود كانت قد أرسيت قبل القرن العشرين بمدة طويلة، فإن هذه الأعمدة لم تتعزز بصورة ملموسة إلا في الأعوام التي سبقت الحرب الكبرى مباشرة. وحتى في ذلك الحين، كان كل عمود ينطوي على نقائص بنيوية سيكون من شأنها التسبب في عدم استقرار الحكم الفرنسي بعد سنة ١٩٢٠.

الأعمدة الثلاثة

انبثق النفوذ المعنوي لفرنسا من حمايتها الدينية، التي تعود إلى القرن السابع عشر وكانت تشمل الشرق الأوسط بكامله. وبعد سنة ١٩٠٠، لم ترسخ فرنسا مصالحها الدينية والثقافية فحسب، بل إنها أيضاً ضيقت اهتمامها ليشمل سورية ولبنان فقط. وعدا عن شبكة المدارس الكاثوليكية وسائر المؤسسات الدينية المدعومة من عدد كبير من الجمعيات التبشيرية ومن الحكومة الفرنسية، فقد كان يجري بث النفوذ المعنوي الفرنسي عبر جهاز متنام للتعليم العلماني[١].

لقد تسبب استعمال الحماية الدينية لغرض إقامة مجال نفوذ في إثارة مشكلات جدية

---

(١) انظر: William I. Shorrock. *French Imperialism in the Middle East* (Madison, 1976), pp. 63-64; J. P. Spagnolo, «French Influence in Syria prior to World War I: The Functional Weakness of Imperialism,» *Middle East Journal*, 23 (1969), p. 60.

للسياسة الفرنسية، وتمثلت المشكلة الأبرز في أن نشاط فرنسا التعليمي وسائر نشاطها التبشيري لم يجتذب إلا جماعات الأحاديين في سورية، لاسيما الموارنة الذين كانوا يتمركزون في جبل لبنان وبيروت. ووضع التزام فرنسا بحماية الكاثوليك حواجز ثقافية وسياسية، بصورة آلية، بين الفرنسيين العاملين مباشرة في الشؤون السورية ـ سواء كانوا مبشرين أو تجاراً أو موظفين في الخارجية الفرنسية ـ وبين الأكثرية المسلمة. ودعماً لمركز نشاط فرنسا، جرى تطوير فهم لطبيعة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي في سورية يغلب عليه التبسيط، إن لم نقل التحيز. ففي نظر الفرنسيين، كانت سورية تشتمل على عدد كبير من الجماعات الدينية والعرقية المتنازعة عموماً مع الأكثرية المسلمة التي لم يكن لها من رابط أكثر من اللغة المشتركة والجغرافيا والتاريخ السياسي السطحي. وفي ظل انحراف النفوذ المعنوي الفرنسي، كان الفرنسيون يميلون إلى إبراز الفوارق الاجتماعية والثقافية بين السوريين وتفسيرها على أنها نتاج صراع طائفي مستديم. وبذلك، فإن الفرنسيين كانوا يغضون الطرف عن صلات اجتماعية ـ اقتصادية أو ثقافية معينة، أو ينتقصون من أهمية هذه الصلات التي شجعت أعضاء في الجماعات الدينية المتنوعة على القيام بعملٍ سياسي مشترك[٢]. وهذا التفسير السطحي لطبيعة المجتمع السوري بلغة الصراع الطائفي تضمن أيضاً الفكرة الفرنسية العامة بشأن «التقدم»، التي كانت تتعاطف في الحالة السورية مع أقلية مسيحية قليلة العدد لكنها متفوقة اجتماعياً وثقافياً، وعندها عطش لايرتوي إلى المعرفة والقيم الغربية، في مقابل جماعة كبيرة من المسلمين المتعصبين وضيقي الأفق والمتخلفين فكرياً، والعاقدي العزم على عرقلة التقدم في شتى مناحي الحياة السورية. وهذه النزعة الفرنسية نحو تفسير جميع الاضطرابات بلغة الصراعات والروابط الطائفية حالت دون فهم صحيح للأهداف العربية الجماعية والعمل السياسي المشترك عشية الحرب العالمية الأولى[٣].

---

(٢) Spagnolo, «French Influence,» p. 57; Fritz Steppat, «The Penetration of Secular Socio-Political Concepts in the Nineteenth Century,»

ورقةمقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ **بلاد الشام** (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨). وقد نشرت ترجمة لهذه الورقة في أعمال **«المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام»** (دمشق، ١٩٨٠)، مج ٢، ص ١٠٦ ـ ٦١٦.

(٣) Spagnolo, «French Influence,» p. 61.

يعود التقويم الفرنسي للمجتمع الإسلامي العربي في سوريا في معظمه إلى أبحاث المستشرقين وأدبياتهم، وأكثر من ذلك إلى الدراسات الاستعمارية الفرنسية لمجتمع شمال افريقيا التي انتشرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويمكن العودة إلى مقدمة مفيدة بشأن هذين التأثيرين في:

Edmund Burke III, «The Sociology of Islam: The French Tradition,» in Malcolm H. Kerr (ed.), *Islamic Studies: A Tradition and Its Problems* (Malibu, 1980), pp. 73-88. Also See Marwan R. Buheiry, «Colonial Scholarship and Muslim Revivalism in 1900,» *Arab Studies Quarterly*, 4 (1982), pp. 1-16.

لقد وسعت الحكومة الفرنسية نفوذها السياسي في أوائل القرن العشرين من خلال تطوير صلاتها مع الحركات السياسية الصاعدة في المنطقة. وعكست طريقتها في ذلك المفاهيم الخاطئة والتحيز بشأن طبيعة سورية والنطاق الضيق إلى حدٍ ما للنفوذ الفرنسي هناك. وبصورة خاصة، سعى الفرنسيون لاكتساب النفوذ في حركتين سياسيتين، إحداهما لبنانية والأخرى سورية ـ عربية. وكانت كلتاهما إصلاحية وذات نزوع وطني متزايد. كانت الحركة اللبنانية بقيادة مارونية وأعضاؤها كلهم مسيحيون، ودعت إلى مزيد من الحكم الذاتي السياسي عن الأتراك العثمانيين لمتصرفية جبل لبنان بالذات. وبعد ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨ وتزايد الجهود التي يبذلها العثمانيون لربط ولايات الامبراطورية بإستنبول على نحو أوثق، اعتنقت الحركة اللبنانية أفكار الانفصال السياسي والتوسع الجغرافي تحت حماية فرنسية[٤]. أما الحركة السورية ـ العربية فكانت تتألف من مسلمين ومسيحيين، مع أن قيادتها الفاعلة كانت مسلمة. وكانت هي الأخرى تحرض على مزيد من اللامركزية الإدارية في الولايات السورية[٥]. ولا غرابة في أن وزارة الخارجية الفرنسية أظهرت تعاطفاً مع طموحات اللبنانيين وتفهماً لها أكثر مما أظهرت للسوريين. فقد عملت الحكومة الفرنسية بصورة وثيقة مع حركة الإصلاح اللبنانية منذ بداية القرن، في حين أنها لم تلحظ الطموحات السياسية السورية بجدية إلا بدءاً من سنة ١٩١٢.

في تلك السنة، قررت فرنسا تعميق نفوذها السياسي في المركزين الأساسيين للنشاط السياسي، أي في دمشق وبيروت، من خلال إجراء اتصال رسمي بالقيادة الساخطة لحركة الإصلاح السورية ـ العربية وعرض الدعم لها بحذر. وفي الوقت نفسه، أشار المسؤولون الفرنسيون على العناصر الجذرية بعدم الانفصال عن الامبراطورية العثمانية بأي قدر. وقد أملت الخارجية الفرنسية من قيامها بذلك بأن تقطع الطريق على جهود الدول الأوروبية العظمى الأخرى، لا سيما بريطانيا، الرامية إلى تأمين موطئ قدم سياسي في سورية من خلال التحالف مع حركة الإصلاح وأن تمنع ذلك النوع من الاضطرابات السياسية الذي قد يؤدي إلى تدويل المسألة السياسية السورية وإلى تهديد مطالبة فرنسا بنفوذ يقتصر عليها في المنطقة بأكملها[٦].

مع أن قادة حركة الإصلاح السورية لم يثقوا بنيات فرنسا، ما يعود بشكل كبير إلى الدفع الديني المتضمن في النفوذ المعنوي الفرنسي، فإنهم توصلوا إلى استنتاج أن الدول العظمى الأوروبية هي وحدها القادرة على إقناع الحكومة العثمانية بأهمية اللامركزية الإدارية. ومع أن القادة السياسيين في دمشق وبيروت لم يخفوا قط قلقهم إزاء المطامح

(٤) انظر: Shorrock, *French Imperialism*, pp. 83-113.

(٥) انظر: فيليب س. خوري، **«أعيان المدن،»** الفصل الثالث.

(٦) Shorrock, *French Imperialism*, pp. 87-89.

الفرنسية في سورية، فإنهم كانوا يأملون بأن تقدم فرنسا مساعيها الحميدة لمساعدتهم في انتزاع تنازلات من استنبول. وفي أي حال، لم تكن مناشدة أوروبا تقديم المساعدة تضمن قدومها بسرعة(٧).

عقد النشيطون السوريون مؤتمراً عربياً في باريس في حزيران/يونيو ١٩١٣. وتبنى المؤتمر برنامج إصلاح دعمته الحكومة الفرنسية لدى استنبول. وعلى الرغم من التأييد الفرنسي، رفضت الحكومة العثمانية قبول المبادئ الأساسية للامركزية التي سردها برنامج المؤتمر، ما حرّك مشاعر السوريين نحو المطالبة بالانفصال(٨). وفي هذه الأثناء، دخلت الحكومة الفرنسية مفاوضات معقدة وطويلة مع الباب العالي بشأن قرض فرنسي كبير إلى استنبول في مقابل احتكار امتيازات سكك الحديد في سورية. وخابت آمال الزعماء الوطنيين السوريين لدى توقيع اتفاق نهائي بهذا الشأن في نيسان/ابريل ١٩١٤، بعد أن كان القنصل الفرنسي في دمشق دفعهم إلى الاعتقاد بأن أحد شروط القرض كان وضع برنامج إصلاحٍ ملائم في سورية. لقد حصلت الامبراطورية على القرض الذي تريد، وحصلت فرنسا على امتيازات السكك الحديد بالإضافة إلى ضمانات رسمية لمؤسساتها الدينية في سورية، لكن لم يؤت على ذكر برنامج إصلاح لسورية(٩).

إن مسألة ما إذا ضللت الحكومة الفرنسية فعلاً قيادة حركة الإصلاح السورية هي مسألة فيها نظر. فالسوريون اعتقدوا بأنها فعلت ذلك. ومن وجهة نظرهم، فإن فرنسا تخلت عن برنامج الإصلاح من أجل تلبية مصالحها الاقتصادية الخاصة بالإضافة إلى مصالح تابعيها المسيحيين. وفي الشهور الأربعة التي سبقت اندلاع الحرب، أصبحت مشاعر الإصلاحيين السوريين تزداد في ميلها إلى الانفصال وفي عدائها الصارخ لفرنسا. وشنت حملة دعاية كبيرة في دمشق وحلب وبيروت ضد النفوذ الفرنسي في سورية. واتهمت فرنسا بالتخلي عن حركة الإصلاح السورية ـ العربية من أجل الحصول على نفوذ اقتصادي حصري في سورية.

كان القرار الفرنسي بالتراجع عن دعم برنامج الإصلاح منسجماً مع منطق فرنسا الإمبريالي. فقد منحتها المصالح الاقتصادية المجدية والآمنة في سورية الاعتراف الدولي الذي تحتاجه من أجل إكمال مطالبتها بمكانة تقتصر عليها هناك. على أن فرنسا بذلك فشلت في قياس عمق الشعور الوطني في سورية. ومع أنها كانت قد ساعدت على ضمان مطالبتها بسورية، فإنها أعاقت قدرتها على كسب الشعبية والنفوذ السياسي في

(٧) انظر: Rashid I. Khalidi, *British Policy Towards Syria and Palestine*, 1906-1914 (London, 1980).

(٨) Shorrock, *French Imperialism*, pp. 89, 96-98.

(٩) *Ibid.*, pp. 97-99; Spagnolo, «French Influence,» pp. 61-62.

أوساط الأكثرية الساحقة من السوريين[١٠].

أما العمود الثالث للنفوذ الفرنسي في سورية فكان اقتصادياً. فقد كانت فرنسا في طليعة الجهود الأوروبية الرامية إلى امتصاص الامبراطورية العثمانية ضمن السوق العالمية، مع أن استثماراتها الإجمالية في الإمبراطورية كانت أقل بنسبة ٤٠ ٪ مما استثمرته في روسيا، ولا تزيد عن استثماراتها في مصر. ومع ذلك، كانت فرنسا بين سنتي ١٨٩٠ و١٩١٤ أكبر مستثمر على الإطلاق في الامبراطورية العثمانية[١١]. فقد بلغت استثماراتها، عشية الحرب العالمية الأولى، أكثر من ضعفي استثمارات أقرب منافس لها، أي ألمانيا. أما استثمارات بريطانيا، التي احتلت الترتيب الثالث، فكانت لا تذكر بالمقارنة مع الأولى والثانية[١٢]. وفي سنة ١٩١٣، كان الرأسماليون الفرنسيون يسيطرون على ٦٣ ٪ من الدين العثماني العام. وهم ملكوا وسيطروا، بالشراكة مع نظرائهم البريطانيين، على البنك العثماني الامبراطوري الذي «كان يحتكر التبغ ويسيطر على عدة مرافق، وسكة حديد ومصالح صناعية، وفروع أعمال أخرى»[١٣].

بحلول سنة ١٩٠٠، كانت الاستثمارات المالية الفرنسية في سورية قد ترسخت جيداً، مع أن حجم التجارة الفرنسية مع سورية كان أقل من حجم تجارة منافسي فرنسا الأوروبيين في المنطقة، وهذه فجوة سعت إلى تضييقها[١٤]. وكان للبنك العثماني الامبراطوري، الذي يصدر العملة العثمانية وغالباً ما عمل وكيلاً للخارجية الفرنسية، فروع نشيطة في دمشق وحلب وحمص وطرابلس. وكان فرع بنك كريديه ـ ليونيه في بيروت يمثل حلقة وصل رئيسية بين صناعة الحرير في جبل لبنان ومعامل الحرير في ليون[١٥]. وفي قطاع المواصلات، شق مستثمرون فرنسيون أول طريق معبدة تصل بيروت بدمشق سنة ١٨٥٧، واحتكرت شركة يملكها الفرنسيون النقل على هذا الطريق. وفي ثمانينات القرن التاسع عشر، بنت شركات فرنسية أيضاً مرفأ بيروت وسكة حديد تربط

---

(١٠) Shorrock, *French Imperialism*, pp. 99-101.

(١١) أشمل معالجة للمصالح الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر هي: Jacques Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman*: 1895-1914 (Paris, 1977).

(١٢) «L'importance des intérêts français dans l'empire ottoman,» in *L'Asie Française* (1920), pp. 179-83; Jean Ducruet, *Les capitaux européens au Proche-Orient* (Paris, 1964), p. 6.

(١٣) E. G. Mears (ed.), *Modern Turkey* (New York, 1924), p. 357; Z. Y. Hershlag. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden, 1964), p. 65; Shorrock, *French Imperialism*, pp. 138.

(١٤) انظر: Thobie, *Intérêts et impérialisme*.

(١٥) M. Abdul-Kader al-Nayal, «Industry and Dependency with Special Reference to Syria: 1920-1957,» M. A. Dissertation (Institute of Social Studies, The Hague, 1974), p. 42.

بيروت مع دمشق وحوران[١٦].

كما كان معظم الاستثمارات الأوروبية في الصناعات السورية فرنسياً. وقد تركز اهتمام المولين أساساً على تزويد صناعات بلادهم بمواد أولية مصنعة. وقد أدى الطلب المتزايد لمعامل الحرير في ليون ومرسيليا على الحرير المغزول بعد أواسط القرن التاسع عشر، الذي كان يعود بمعظمه إلى دمار صناعة الحرير الخام الفرنسية بسبب المرض، أدى إلى تشجيع البنوك والرأسماليين الفرنسيين الأفراد على تمويل مشاريع جديدة لصناعة الحرير الخام وإقامة معامل لغزل الحرير. وبحلول أوائل القرن العشرين، كان رأس المال الفرنسي يمول معظم المعامل اللبنانية[١٧]. وبحلول سنة ١٩٠٤، حلت شركة ريجي الفرنسية للتبغ التي تأسست سنة ١٨٨٣ محل الحكومة العثمانية تماماً في تحديد نمط إنتاج التبغ في الإمبراطورية وفي جمع الضرائب على المحصول ورسوم جمركية على جميع المستوردات والصادرات من منتجات التبغ. وكانت الريجي إحدى نتائج «سلسلة من التدابير التي اتخذتها الحكومة العثمانية مع دائنيها الأوروبيين في إثر إفلاسها» في أواسط ثمانينات القرن التاسع عشر. وقد ظهرت في وقتٍ كانت زراعة التبغ في سورية تشهد قفزة كبيرة، ما دفع الريجي إلى إقامة معامل لصناعة التبغ في دمشق وحلب[١٨]. وبحلول سنة ١٩١٤، كانت الشركات الفرنسية تمتلك جميع السكك الحديد التي تغطي شبكتها سورية باستثناء سكة واحدة فقط (هي سكة حديد الحجاز التي يملكها المسلمون)، بل كان الرأسمال الفرنسي مستثمراً أيضاً في المرافق العامة في بيروت ودمشق وحلب.

كان هذا النوع من التوسع القائم على قاعدة التجارة وتصدير الرأسمال يعكس مرحلة محددة من التطور الرأسمالي الأوروبي ويتجسد في منافسة شديدة بين الدول الأوروبية على مجالات النفوذ الاقتصادي بعد سنة ١٨٧٠، كما كان له تأثيرات غير متكافئة في تطور الاقتصاد السوري، كمثل التأثيرات التي أحدثها في العديد من مناطق العالم الأخرى المنتجة للمواد الأولية. وكان المظهر الأبرز في هذا التطور الأحادي الجانب

---

(١٦) *Ibid.*, p. 40.

(١٧) *Ibid.*, p. 53; Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919. Les bases d'une intervention,» *Revue Historique*, 224 (Oct.-Dec. 1960), pp. 275-300; Paul Saba, «The Creation of the Lebanese Economy-Economic Growth in the Nineteenth and Early Twentieth Centuries,» in Roger Owen (ed.), *Essays on the Crisis in Lebanon* (London, 1976), pp. 18-21. Also see Michel Seurat, «Le rôle du Lyon dans l'installation du Mandat français en Syrie: intérêts économiques et culturels, Luttes d'opinion (1915-1925),» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 31 (1979), pp. 131-64.

(١٨) Saba, «The Creation,» p. 17؛ بدر الدين السباعي، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨** (دمشق، ١٩٦٨)، ص ٤٤.

حصول الساحل السوري وجبل لبنان على اهتمام من الرأسمالية الفرنسية يفوق كثيراً ما حصل الداخل السوري عليه، مع أن التمركز الكبير للرأسمال الفرنسي في السكك الحديد والطرق ساعد في جَسْر الفاصل الجغرافي بين الساحل والداخل، الناجم عن وجود سلسلتين جبليتين، ومنح، بذلك، سهول سورية الداخلية منفذاً بحرياً لمنتوجاتها الزراعية وغيرها من المواد الأولية(١٩). وقد تلازمت التأثيرات غير المتكافئة للاستثمارات الفرنسية في الاقتصاد السوري تلازماً شبه كامل مع التأثيرات غير المتكافئة للنفوذ الفرنسي المعنوي والسياسي.

تمركزت استثمارات فرنسا المالية في المنطقة، شأنها شأن استثماراتها الدينية والسياسية، في بيروت وجبل لبنان حيث كانت صلاتها المعنوية والسياسية الأقوى مع المسيحيين. وبذلك، فإنه في حين أصبح كل من الساحل والداخل السوريان يعتمد أحدهما على الآخر أكثر، فإن فرنسا في علاقتها حبذت الساحل، لا سيما بيروت، ذات الصلة التي لا تنفصم بالاقتصاد الفرنسي. وقد سمحت سهولة اتصال الشريط الساحلي وجبل لبنان بفرنسا لمسيحيي بيروت والمتصرفية بالحصول على حصة الأسد من المنافع الاقتصادية والسياسية الناجمة عن مجمل التدخل الفرنسي في سورية، وبحلول سنة ١٩١٤، كانت تأثيرات هذا التوسع الفرنسي غير المتوازن قد أصبحت ملموسة في الطموحات السياسية المتعاكسة للموارنة اللبنانيين وغيرهم من الكاثوليك، وللأكثرية المسلمة في سورية. . ومع ذلك، فإن فرنسا كانت قد رسخت، بحلول السنة نفسها، مطالبتها بوجود خيار حصري لها في سورية في حال انهيار الامبراطورية العثمانية. وقد وجهت الحرب طعنة الموت التي طال انتظارها إلى هذه الامبراطورية، فتقدمت فرنسا بمطالبتها سنة ١٩٢٠ في هيئة انتداب على سورية ولبنان.

ولادة المطالبة الفرنسية

في دراسة نشرت مؤخراً، يحاجج كريستوفر م. أندرو و أ. س. كانيا ـ فورستنر، وبشكل مقنع، بأن الفضل في المرحلة الأخيرة لتوسع فرنسا الإمبريالي، على طول الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط في أوائل القرن العشرين يعود إلى مجموعة صغيرة، لكن متفانية، من الموظفين الحكوميين والسياسيين ورجال الأعمال والأكاديميين والمبشرين كانت تعرف باسم الحزب الاستعماري(٢٠) Parti Colonial. وقد تمكنت هذه المجموعة من توسيع حدود الامبراطورية الفرنسية على الرغم من غياب الحماسة في

---

(١٩) Al-Nayal, «Industry,» p. 44.

(٢٠) *The Climax of French Imperial Expansion* 1914-1924 (Stanford, 1981), Also see Jan Karl Tannenbaum, «France and the Arab Middle East, 1914-1920, *Transactions of the American Philosophical Society*, 68 (October 1978).

صفوف الجمهور الفرنسي الواسع.

لم يكن الحزب الاستعماري حزباً سياسياً عصرياً، بل كان عبارة عن عدد من مجموعات الضغط ذات عضوية وأهداف متقاطعة. وبقدر ما يمكن تصنيف أعضائها، فإنهم كانوا ينتمون إلى يمين الوسط سياسياً، وإلى البرجوازية، وإلى الجمهوريين. وقلة منهم كانت تنتمي إلى أقصى اليسار وأقصى اليمين. وبعضهم كان مدفوعاً «بمهمة حضارية» وبفكرة فرنسا العظمى، في حين كان غيرهم «قد تحولوا بفعل وظائفهم إلى مدافعين محترمين عن المصلحة القومية، وقلقين بشأن الدفاع عن هذه المصلحة في مواجهة المطالبات المعاكسة التي تطلبها قوى أخرى في تلك المناطق من العالم التي كانوا يتحملون مسؤولية إزاءها»[٢١].

ومن أجل خدمة قضية التوسع الامبريالي، اعتمد الحزب الاستعماري على الدعوات إلى «المكانة القومية» أكثر مما إلى الكسب الاقتصادي، حتى في المناطق التي كان رجال الأعمال الفرنسيون ينشطون فيها[٢٢]. وفي أوائل القرن العشرين، جذبت مراكش معظم اهتمام الحزب الاستعماري. وظل الحزب يبدي اهتماماً قليلاً بسورية إلى أن أرست فرنسا حمايتها على مراكش سنة ١٩١٢. لكن مع اقتراب الحرب، أصبح اهتمامه يتزايد بتفكيك الامبراطورية العثمانية ودفع الحكومة نحو دعم المطالبة بسورية بثبات[٢٣]. وكان الشعور السائد بين دعاة الاستعمار الفرنسي هو أن سورية يجب أن تظل جزءاً من الامبراطورية العثمانية، مع تفاهم بين القوى الأوروبية، على أن تلك المنطقة هي مجال للنفوذ الفرنسي حصراً.

لقد وسعت الحرب الاستجابة لدعوة الحزب الاستعماري إلى التوسع بسبب الإحساس بأن فرنسا ينبغي أن تحصل من الحرب على شيء ما. كما أنها جعلت المسألة السورية أكثر إلحاحاً بكثير عما قبل مع تفكك الامبراطورية العثمانية. إلا أن القوات البريطانية كانت تقود عمليات الحلفاء في الشرق الأوسط وبدا أنها تهدد المصالح الفرنسية في سورية. وكان تعريف الحزب الاستعماري لسورية يشتمل على لبنان وفلسطين ـ سورية الكاملة (La Syrie intégrale) ـ وهو تعريف كان يصعب قبوله من البريطانيين (وبعض الفرنسيين)[٢٤].

واجهت الحكومات الفرنسية صعوبات جمة في تطوير سياسة امبريالية وتنفيذها.

---

(٢١) Andrew and Kanya-Forstner. *The Climax*, p. 27.

(٢٢) Andrew and Kanya-Forstner. «The French Colonial Party and French Colonial War Aims, 1914-1918,» *The Historical Journal*, 17 (1974), p. 106.

(٢٣) Andrew and Kanya-Forstner. *The Climax*, Chapter 1.

(٢٤) *Ibid.*, p. 44.

وغالباً ما كانت حكومات الجمهورية الثالثة ضعيفة ومنشغلة بالقضايا الداخلية وافتقدت الأمة الاهتمام بإقامة امبراطورية. وكان يسيطر على وضع السياسة الامبريالية وتطبيقها عدد قليل من دعاة الاستعمار في وزارتي الشؤون الخارجية والمستعمرات، يتلقون التشجيع ممن يملك مثل عقليتهم في البرلمان وبين رجال أعمال فرنسيين ذوي مصالح في الخارج. وقد رسمت هذه القوى مجتمعة طريق التوسع الامبريالي الفرنسي في مرحلته الأخيرة.

وفي وزارة الخارجية الفرنسية، التي كانت مسؤولة عن الشؤون الخارجية، كانت حفنة من الموظفين الحكوميين والدبلوماسيين منخرطة في السياسة الفرنسية في سورية قبل الحرب وخلالها. وكان هؤلاء جميعهم تقريباً ينتمون إلى مجموعة من الضغط الرئيسية المهتمة بالمصالح الفرنسية في الشرق الأوسط، والمسماة لجنة آسيا الفرنسية. وكان بينهم فيليب بيرتيلو وروبي دي كاي وفرانسوا جورج - بيكو. وقد حصلوا، خلال الحرب وبعدها، على دعم عدد من السياسيين الفرنسيين البارزين في البرلمان والحكومة ممن كانوا على اهتمام شديد بتوسيع الامبراطورية الفرنسية في شرقي المتوسط، بمن فيهم بيير اتيان - فلاندان وجورج ليغ وستيفن بيشون. ولم يحقق الحزب الاستعماري كل ما أراده في سورية، لكنه حقق نجاحاً ملحوظاً. وعلى الرغم من قلة عدد أعضائه ومصالحه الضيقة، فإنه نجح في جعل الحكومة الفرنسية تلتزم توسيع الامبراطورية بعد الحرب[٢٥].

لقد جرى الاعتراف بمجال نفوذ فرنسا خلال الحرب عبر خطة التقسيم الإنكليزية - الفرنسية المعروفة باسم اتفاقية سايكس - بيكو. لكن مقتضيات الحرب جعلت النفوذ البريطاني، لا الفرنسي، هو الأبرز في سورية بحلول ١٩١٨. ودعمت بريطانيا نظام فيصل القومي العربي الذي كان معادياً لفرنسا صراحة.

كانت بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا سنة ١٩١٦ على إقامة دولة عربية في جزء من سورية، لكن تفسير فرنسا لاتفاقية سايكس - بيكو ظل منسجماً مع أهدافها في فترة ما قبل الحرب: إن الدولة العربية تقع ضمن إطار مجال نفوذ فرنسي محدد بوضوح. وعندما دعا القوميون العرب إلى استقلال سورية، كانت ردة فعل الفرنسيين متوقعة: اتهام بريطانيا بمحاولة حرمانهم من سورية ومن حصتهم في الامبراطورية العثمانية كما حددتها اتفاقية سايكس - بيكو رسمياً[٢٦].

وكان ثمة قدر كبير من الحقيقة في الاتهام الفرنسي. ذلك بأن بريطانيا واجهت بعد الحرب مشكلة التوفيق بين وعود متناقضة قطعتها للعرب بشأن الاستقلال مستقبلاً في مراسلات حسين - مكماهون في سنتي ١٩١٥ - ١٩١٦، وللفرنسيين في اتفاقية سايكس - بيكو. وما عقد الأمور كان إعلان بلفور الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ الذي

---

(٢٥) *Ibid.*, p. 44-47.

(٢٦) Elie Kedourie, ***England and the Middle East*** (London, 1956), pp. 132-33.

أعلنت الحكومة البريطانية فيه دعمها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي الحقيقة، فإنه على الرغم من تفوق قوة البريطانيين في الشرق الأوسط لدى انتهاء الحرب، فإنهم وجدوا أنفسهم في مأزق. إذ كيف يختارون بين الفرنسيين وفيصل ويلبون في الوقت نفسه طموحات بريطانيا الخاصة في الشرق العربي، والتي أخذت تشتمل منذ سنة ١٩١٨ على السيطرة على فلسطين ومنطقة الموصل في العراق الواعدة بكميات كبيرة من النفط. وكان الطموحان كلاهما يتناقضان مع اتفاقية سايكس ـ بيكو. ومن وجهة النظر البريطانية، كانت التعهدات المقطوعة لكل من العرب والفرنسيين خلال الحرب مفتوحة لإعادة التفسير بعد الحرب. وقد علق ألبرت حوراني بعد ذلك بستين عاماً قائلاً:

«لقد أبرم مثل هذه الاتفاقات على عجل وتحت الضغط، ومن أجل هدف فوري: عدم بت ما يجب أن يحدث لدى انتهاء الحرب، ولكن التوصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق الذي من دونه لا يمكن خوض المعارك معاً. وفي مفاوضات شاقة، تدور في ظل حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق، فإنه لأمر طبيعي ومشروع أن تجري محاولة لابتكار صيغة يمكن تفسيرها بأكثر من طريقة، وترك مسألة أي من التفسيرات سيؤخذ لتُبتّ في ضوء ميزان القوى لدى انتهاء الحرب»[٢٧].

وفي سنة ١٩١٨، وجد لويد جورج ومستشاروه السياسيون أن الموقف الفرنسي غير واقعي في اعتباره أن اتفاقية سايكس ـ بيكو حصراً تتضمن حل المسألة الشرقية. فهذه الاتفاقية لم تعد تتناسب مع ميزان القوى لفترة ما بعد الحرب. وبريطانية كانت القوة العسكرية المتفوقة في الشرق العربي، وفرنسا لم تكن تمتلك سوى قوة رمزية في سورية، وروسيا تخلت عن مطالباتها بحصة من إرث الامبراطورية العثمانية، والعرب كانوا يطالبون بمستحقاتهم. ومن وجهة نظر الحكومة البريطانية، لم تكن فرنسا على اطلاع على الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط. ومن بين هذه الحقائق الجديدة، كانت القومية أهمها.

وما عقّد الأمور كان النظام العربي المتقلقل الذي أقامه فيصل بن الحسين في سورية، وساعد البريطانيون على إنشائه ودعمه عسكرياً ومالياً بعد الاحتلال. فقد غدت دمشق تجتذب العناصر القومية من العراق والحجاز وفلسطين ومناطق سورية الأخرى. وفيما كان فيصل يحاول بناء إطار إداري مقبول في ظل التقسيمات السياسية والاقتصادية العميقة للبلد، فإنه كان يسعى وراء وسائل تعزيز موقعه الدبلوماسي في أوروبة. وأصبح في نهاية المطاف منهمكاً كلياً في المفاوضات هناك في محاولة ضمان استمرار دعم البريطانيين استقلال حكومته في مواجهة المطامح الفرنسية[٢٨].

---

(٢٧) Albert Hourani, «*The Arab Awakening* Forty years After,» in Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (London, 1981), p. 210.

(٢٨) من أجل الاطلاع على تقويم لحكومة فيصل العربية، انظر خوري، **«أعيان المدن،»** الفصل الرابع.

ومع أن رجال الدولة البريطانيين وجدوا أنفسهم لدى انتهاء الحرب في موقع مساومة أقوى إزاء فرنسا، سواء في أوروبا أو في المشرق العربي، لم يكن بمقدورهم اعتراض المخططات الفرنسية في سورية، مخافة أن يفقدوا الدعم الفرنسي في أوروبة. إذ كان لا بد للتوصل إلى حل دائم للوضع السياسي في أوروبة أن يحتل مرتبة الأولوية على أي حل مماثل في الأراضي العربية. وعلاوة على ذلك، لم يكن بوسع بريطانيا المهتمة بالعراق أن تنكر بسهولة الاهتمام الفرنسي المشابه في سورية. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر نحو عام من المفاوضات المريرة بين ديفيد لويد جورج وجورج كليمنصو قبل أن تبدي الحكومة البريطانية أية رغبة في التخلي عن شيء من نفوذها في المنطقة[(٢٩)].

ومن أجل تليين الموقف البريطاني بشأن سورية، وافق كليمنصو في أواخر ١٩١٨ على التخلي لبريطانيا عن الموصل، الواقعة في المنطقة الفرنسية كما جرى تحديدها سنة ١٩١٦، وعن حصة فرنسا في فلسطين التي كانت ستوضع تحت إشراف دولي. وقد رأى الحزب الاستعماري في الصفقة التي أبرمها كليمنصو تضحية كبيرة بالمصلحة القومية الفرنسية، لكنه لم يكن يمتلك القوة لمعارضته. فقد كان أقوى رئيس وزراء في الجمهورية الثالثة، وكان قد سلب وزارة الخارجية سلطتها في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الرئيسية. وهو لم يكن يولي سورية اهتماماً خاصاً، والأهم من ذلك أنه كان يدرك أن الوجود المادي لفرنسا في المنطقة ضعيف بصورة واضحة. وقد قبل بعض أعضاء الحزب الاستعماري، ومن أبرزهم روبير دي كاي العامل في وزارة الشؤون الخارجية، على مضض بالحل الوسط الذي توصل كليمنصو إليه، لا سيما فيما يتعلق بفلسطين حيث توقع دي كاي أن يواجه البريطانيون مشكلات لا حصر لها، وركز انتباههم على تلك المناطق من سورية الطبيعية حيث المصالح المعنوية والسياسية والاقتصادية الفرنسية هي الأقوى. وقد تلاقت أهدافهم وأهداف كليمنصو بشأن هذه المسألة: من أجل ضمان احتلال فرنسا لدمشق وحلب، يجب إقناع البريطانيين أولاً بمغادرة الداخل السوري والسماح للفرنسيين بالتعامل وحدهم مع نظام فيصل العربي.

وخلال النصف الأول من سنة ١٩١٩، حاول لويد جورج حث كليمنصو على إشراك الأمير فيصل والولايات المتحدة في المفاوضات. وقد اتضح بحلول أيلول/ سبتمبر أن كليمنصو لن يتزحزح عن موقفه وأن التدخل الأميركي لن يتجاوز إرسال لجنة للتحقيق (لجنة كنغ ـ كرين) لتقصي التطلعات السياسية للشعب السوري. لكن قرار رئيس الوزراء البريطاني بالتسليم بالمطالب السورية لم يكن، كما يرى أندرو وكانيا ـ فورستنر، نتيجة نشاط الحزب الاستعماري في فرنسا بقدر ما كان يعود إلى إعادة تقديم الاستراتيجية الدفاعية الامبريالية البريطانية.

---

(٢٩) Kedourie, *England*, Chapter 5.

«كانت خطوط مواصلات الإمبراطورية البريطانية سنة ١٩١٩ مهددة في كل **نقطة** تقريباً. فقد انفجرت انتفاضة إسلامية في البنجاب وقامت ثورة في مصر. وكان مصطفى كمال بدأ بتنظيم مقاومة وطنية تركية ضد الحلفاء؛ وكان ثمة عدم استقرار في أفغانستان، ولاحت علائم قيام ثورة شاملة في بلاد الرافدين. ولم تعد بريطانيا تمتلك القوة العسكرية الكافية للتعاطي مع هذه الأزمات جميعاً في وقت واحد، في حين كانت تواجه أزمة أخطر في إيرلندا وضجة داخلية بشأن تسريع تسريح الجيش»(٣٠).

وفي الخامس عشر من أيلول/سبتمبر، كشف لويد جورج النقاب عن خطة تقوم على أساس المبادئ المتضمنة في اتفاق سايكس - بيكو، تنقل بريطانيا بموجبه فوراً إلى فرنسا القيادة العسكرية في كيليكيا، تليها ثكناتها في سورية الغربية. واقترح أن تنقل القوات البريطانية إلى فيصل ثكناتها الواقعة في المدن السورية الداخلية الأربع التي كانت تشكل العمود الفقري للدولة العربية. ومع أن طلب كليمنصو الأصلي بالسماح للقوات الفرنسية باحتلال كل من لبنان وسورية قد تقلص إلى احتلال لبنان فقط، فإن بريطانيا أزيلت أخيراً كمنطقة عازلة بين فرنسا وفيصل(٣١).

بمجرد أن انسحبت بريطانيا من سورية، لم يعد أمام فيصل من خيار سوى التفاوض مع الفرنسيين حصراً للحفاظ على حكومته في دمشق. وقد أبلغ في الوايتهول، أثناء زيارته لندن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٩، أنه يجب أن يذهب إلى باريس دون غيرها وأن يسعى للتوصل إلى «اتفاق ودي» مع كليمنصو لأن في ذلك على الأرجح فرصته الأخيرة في الخلاص. ومنذ نهاية تشرين الأول/اكتوبر وحتى السنة الجديدة، واجهت محادثات باريس صعوبات لا عد لها فيما كان فيصل يحاول التوصل إلى حل «مشرف» يحفظ ماء الوجه. وتم التوصل في أوائل كانون الثاني/يناير إلى اتفاق «اعترف بحق سورية في الحكم الذاتي وضمن استقلالها ووحدة أراضيها» في مقابل موافقة فيصل على تلقي المساعدات الخارجية «من فرنسا حصراً».

«تشرف فرنسا على علاقات سورية الخارجية؛ ويساعد القناصل الفرنسيون في تنظيم جميع الإدارات المدنية والعسكرية، بما فيها الخزانة والشرطة والجيش؛ ويكون لفرنسا الأفضلية على جميع الدول الأجنبية لدى منح امتيازات اقتصادية»(٣٢).

ومع أن هذا الاتفاق كان «مشرفاً»، في ضوء ضعف موقف فيصل التفاوضي، فقد

---

(٣٠) Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, pp. 170-72, 200.

(٣١) Jukka Nevakivi, *Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1920* (London, 1969), pp. 172-96; Kedourie, England, pp. 165-66.

(٣٢) Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, p. 204. For the text, see *Documents on British Foreign Policy*, 1919-1939 (eds. E.L. Woodward and R. Butler). 1st series, IV (London, 1952), pp. 625-27.

ثبت أنه غير مقبول لا من أنصاره القوميين المتطرفين في سورية ولا من الحكومة الجديدة التي حلت محل حكومة كليمنصو في وقت متأخر من ذلك الشهر.

وكان الحزب الاستعماري الصغير، لكن ذو الصوت المرتفع، يدعو طيلة الوقت إلى احتلال سورية عسكرياً وتوحيدها تحت الحكم الفرنسي. وكان من بين أنشط التنظيمات الداعمة لهذا الخط غرفة تجارة ليون، التي شأنها شأن لجنة آسيا الفرنسية وغيرها من الجمعيات، شجعت الحكومة الفرنسية قبل الحرب على إقامة مواطئ قدم اقتصادية وسياسية تجعل من سورية حكراً على الفرنسيين. ومنذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٨، شنت غرفة ليون ـ بدعم من مجلس جامعة ليون ورئيس جامعة القديس يوسف في بيروت (وهي مؤسسة يسوعية ذات صلات قوية بليون) ـ شنت حملة مكثفة لمنع حكومة كليمنصو من التخلي عن حق فرنسا في السيطرة على الداخل السوري. وألف عدد من السياسيين ورجال الأعمال ـ معظمهم تجار حرير وموظفون جامعيون ويسوعيون ـ لجنة ليون للمصالح الفرنسية في سورية التي كان جل اهتمامها ينصب على حماية استثمارات ليون المالية والتربوية، المتركزة في معظمها في بيروت وجبل لبنان. ومع أن دوافع لجنة ليون الرئيسية كانت اقتصادية ومعنوية، فإنها صاغت حججها في مصطلحات قومية مألوفة على أمل جذب انتباه الجمهور الفرنسي، فمن أجل حماية المصالح الفرنسية ومواجهة توسع النفوذ البريطاني في سورية، كان ينبغي وضع الداخل السوري تحت السيطرة الفرنسية المباشرة. ومن أجل وقف انتشار القومية إلى شمال افريقيا الفرنسي، كان يجب تقييد نشاطات الحركة القومية المتمركزة في دمشق. ومن أجل استمرار تقدم الحضارة الفرنسية في العالم الإسلامي، كان ينبغي على المؤسسات الدينية والثقافية الفرنسية أن تبدي اهتماماً أكبر بسكان سورية المسلمين. وباختصار، فإن حجة لجنة ليون كانت تقول بأنه من دون وجود فرنسي رسمي في الداخل السوري لن يكون بمقدور فرنسا أبداً إتمام سياستها المتوسطية، التي كانت ذات أهمية حيوية بالغة من أجل الحفاظ على جزء كبير من امبراطوريتها الاستعمارية[٣٣].

ظل الحزب الاستعماري غير مطمئن، طيلة الفترة التي أدار كليمنصو فيها السياسة الشرق الأوسطية. ومع ذلك صدف أنه مر بلحظات شعر الحزب فيها بإمكان تحقيق طموحاته في يوم ما. وبعثت على الارتياح الكبير إزالة العامل البريطاني من المعادلة الدبلوماسية العامة في صيف سنة ١٩١٩. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى قيام كليمنصو بتعيين هنري غورو في أوائل تشرين الأول/اكتوبر مندوباً سامياً للجمهورية الفرنسية في سورية وقائداً للجيش في الشرق[٣٤]. فاختيار غورو، الكاثوليكي الورع، والجنرال

(٣٣) Chevallier, «Lyon,» pp. 305-11; also see Seurat, «Le rôle de Lyon.»

(٣٤) Chevallier, «Lyon,» p. 312; Edmund Burke III, «A Comparative View of French Native Policy in Morocco and Syria, 1912-1925,» *Middle Eastern Studies*, 9 (May 1973), p. 177.

المحترم الذي تعاون تعاوناً وثيقاً مع الماريشال ليوتي في مراكش، أثلج صدور جميع العناصر في الحزب الاستعماري. ذلك بأن غورو كان يدعو علناً إلى وجود عسكري فرنسي في الداخل السوري، ويدافع عن الحماية الدينية الفرنسية في سورية، والأهم من ذلك أنه وعد بتشجيع التجارة الفرنسية في سورية، لا سيما تجارة ليون[٣٥]. ومنذ البداية، استعمل منصبه الجديد في بيروت من أجل تسهيل تدفق المنتوجات الفرنسية إلى سورية. وتبنى المنطق الامبريالي الذي كان صانعو السياسة الفرنسية قد بدأوا بتطبيقه عشية الحرب، وعلى قناعة بأن أضمن الطرق لتعزيز النفوذ السياسي الفرنسي كان البدء بتطوير علاقات تجارية قوية بين فرنسا والمنطقة. وهذا من شأنه، علاوة على ذلك، تقليص اعتماد فرنسا اقتصادياً على بريطانيا وأميركا[٣٦]. ومن أجل شق الطريق باتجاه دمشق، اختار غورو سكرتيره العام والاستراتيجي الرئيسي روبير دي كاي[٣٧].

أما بالنسبة إلى الحزب الاستعماري، فقد كانت أكثر الإشارات تشجيعاً إلى التزام فرنسا التمسك بمطالبتها بسورية جاءت عندما خسر كليمنصو في كانون الثاني/ يناير معركة الرئاسة الفرنسية واستقال من منصب رئيس الوزراء. وكان رئيس الحكومة الجديد، الكسندر ميلران، قومياً وفياً في ما عنى المسائل الامبريالية والسياسية الفرنسية حيال بريطانيا، على الرغم من ماضيه الاشتراكي. وعلاوة على ذلك، فإنه عين فيليب بيرتيلو سكرتيراً عاماً في وزارة الخارجية[٣٨]. وهكذا فإن الحمى الاستعمارية نجحت بحلول سنة ١٩٢٠ في إصابة الحكومة والبرلمان وجزءٍ كبيرٍ من الجمهور الفرنسي، مع أنها لم تبلغ قط درجة الوباء.

منذ نهاية شباط/ فبراير وحتى أواسط نيسان/ ابريل ١٩٢٠، وضع ميلران ولويد جورج، بمساعدة بيرتيلو وكيرزون، الأساس العملي للقرارات التي صادق مؤتمر سان ريمو عليها. وقد تطلّب ذلك من الحكومتين الفرنسية والبريطانية وقتاً طويلاً جداً للاتفاق على أحكام مقبولة من كلتيهما بشأن تقسيم حصص النفط (حصلت فرنسا أخيراً على ٢٣,٧٥ ٪ من نفط الموصل) وبشأن إعادة النظر في الحدود الإقليمية، ما أشار إلى «تصلب الموقف الفرنسي»[٣٩] في الشرق الأوسط. وكان موقف فرنسا، من الأمير فيصل

(٣٥) Chevallier, «Lyon,» pp. 312-13; also see *La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat français* 1919-1927 (Paris, n.d.), p. 29.

(٣٦) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Gouraud to Milllerand, 5 June 1920, vol. 47A, p. 17. Also see Général H. J. E. Gouraud, *La France en Syrie* (Corbeil, 1922).

(٣٧) Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, p. 202.

(٣٨) Nevakivi, *Britain, France*, pp. 232-33, 237; *Journal Officiel* (28 March 1920), p. 267; FO 371/2541, vol. 5034. Derby to Curzon, 29 March 1920; Chevallier, «Lyon,» pp. 315-16; Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, p. 213.

(٣٩) Nevakivi, *Britain, France*, p. 244.

أكثر تشدداً. وفي حين كان بوسع فيصل التفاوض مباشرة مع كليمنصو، أقفل ميلران، بدعم من بيرتيلو، جميع السبل أمام تفاهم فرنسي ـ سوري. وحتى لو كان بإمكان فيصل إقناع مؤيديه القوميين المتشككين بتلطيف معارضتهم لأحكام الاتفاق مع كليمنصو (مع أن هذا بدا مستبعداً، إذ إنه أصبح بعد عودته إلى دمشق أسيراً للفئات المتطرفة المحيطة به)، فإن الحكومة الفرنسية لم تكن قط على استعداد للقبول بأية حكومة قومية في دمشق. لقد تم تصميم استراتيجية حكومة ميلران، حين تولي دي كاي وبيرتيلو المسؤولية، بحيث تدفع فيصل إلى أحضان أنصاره المتطرفين فيقاوم الفرنسيين. فيكون لفرنسا حينئذ ذريعة ملائمة لاحتلال سورية. وهذا ما حصل قبل أكثر من شهر من مؤتمر سان ريمو عندما قام المؤتمر السوري الذي يسيطر القوميون عليه بإعلان سورية مملكة دستورية مستقلة وفيصل ملكاً عليها.

إن مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان/ابريل ١٩٢٠ قد «أضفى الشرعية على الوضع الذي كان قائماً منذ تنفيذ اتفاقية أيلول/سبتمبر ١٩١٩، وحوّل خطوط الحدود بين منطقتي الاحتلال البريطانية والفرنسية إلى حدود سياسية بين الانتدابين اللذين سينشآن في المستقبل»[٤٠]. وتم أخيراً تفويض فرنسا بإجماع أوروبي بالتحرك نحو دمشق. فأجريت الاستعدادات من أجل الاحتلال الكامل لسورية في أقرب تاريخ ممكن. ولم يمض طويل وقت بعد سان ريمو حتى توصل ميلران ومستشاروه السياسيون، بالتنسيق مع الجنرال غورو ودي كاي، إلى قرار نهائي بشأن مصير الحكومة العربية المتمثل في التفكيك.

كان ثمة العديد من الأسباب المباشرة وراء القرار الفرنسي. فقد غدت حكومة الملك فيصل في دمشق معادية للفرنسيين بحماسة، في ردة فعل على قرارات سان ريمو. وزادت دعمها لعصابات الثوار من رجال القبائل «والميليشيات العسكرية» التي بدأت منذ نهاية ١٩١٩ تتحرش بالمناطق المسيحية من لبنان المعروفة بتعاطفها مع الفرنسيين[٤١]. وفي هذه الأثناء كان الوضع الاقتصادي في مختلف أرجاء المنطقة يتدهور بسرعة. وكادت الأعمال تتوقف بالكامل على الساحل وفي الداخل. ووصلت الهجرة حجوماً مقلقة، مع مغادرة الآلاف للمنطقة خلال الشهور الأربعة المنصرمة[٤٢]. ولم يكن النظام النقدي ـ القائم على الجنيه المصري الذي فرضه البريطانيون خلال الحرب ـ ملائماً للتجارة الفرنسية ولا لإعالة جيش احتلال باهظ النفقات. وفي أيار/مايو، أدخل الفرنسيون عملة سورية صادرة عن «بنك سورية» الذي يملكه الفرنسيون وربطوها بالفرنك. لكن التجار في لبنان وسورية رفضوا التعامل بهذا النقد الجديد ورفضت حكومة دمشق قبول العملة الورقية

(٤٠) *Ibid.*, p. 251.

(٤١) USNA, Syria, 800d. Beirut Consul to Bristol, 26 May 1920.

(٤٢) *Ibid.*

السورية كـ «عملة رسمية» وأصدرت الدينار الخاص بها[٤٣] .

وكانت ثمة مشكلات أخرى تثير أعصاب الفرنسيين شملت الهجمات المتواصلة على سكة حديد حلب ـ الرياق، وعرقلة تحرك القوات الفرنسية في شمالي سورية، والمساعدات المادية التي تقدمها الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال إلى قوات الثوار في شمالي سورية[٤٤] . وما لا يقل مدعاة للحذر، كان الانهيار الملحوظ لمستوى سمعة الفرنسيين بين المسيحيين في لبنان، وتحديداً بين بعض الزعماء السياسيين والاقتصاديين في بيروت، الذين أخذوا يعتقدون، كردة فعل على تدهور الوضع، بأن الفرنسيين على استعداد للتضحية بمصالح لبنان من أجل طموحاتهم الاستعمارية. كما أن العديدين من المسيحيين سخطوا على فرنسا لعدم وفائها بوعدها بحمايتهم من مضايقات المسلمين[٤٥] . وفي أواخر أيار/مايو، دعا عدد من الأعضاء المسيحيين البارزين في المجلس البلدي لبيروت، علناً، إلى الاستقلال الكامل للبنان وإقامة اتحاد اقتصادي مع سورية على أساس أن تقسيم هذه الرقعة إلى منطقتين منفصلتين يعني الدمار الاقتصادي والتجاري لكلتيهما[٤٦] .

كان المسؤولون الفرنسيون على الأرض منزعجين. ولم يكن منع احتمالات تفاهم مسيحيي لبنان مع دمشق ووقوعهم تحت نفوذها ممكناً إلا بعزل حكومة فيصل. وقد قام توقيت القرار الفرنسي باحتلال دمشق بشكل واضح على أساس الاعتبارات المتعلقة بلبنان. وفي الأسبوع الثالث من تموز/يوليو، وجه الجنرال غورو إلى فيصل «إنذاراً» بوجوب حل جيشه والاعتراف بالانتداب الفرنسي وطرد أنصاره المتطرفين، وإلا فإنه سيبعد عن دمشق. ومع أن فيصل قبل الإنذار بتردد، فإن الجيش الفرنسي كان قد بدأ بالتقدم. وفي ٢٥ تموز/يوليو، سقطت دمشق في أيدي الفرنسيين وكان على فيصل أن يغادر سورية إلى الأبد. ومع أن فكرة سورية الكبرى ضاعت على الطريق، ومع أن الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة كانوا يعارضون مجيء الفرنسيين، فإن فرنسا قد حققت مطالبتها بسورية.

ربما خفف تسلم فرنسا الحكم في سورية من الألم الناتج عن إصابة الكبرياء القومية

(٤٣) *Correspondance d'Orient* (30 May 1920), pp. 457, 505; Nevakivi, *Britain, France*, pp. 253-54.

(٤٤) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة، ١٩٣٤)، مج ٢، ص ١١٦.

(٤٥) FO 371/6487, vol. 5120. Wratislaw (Beirut) to FO, 25 May 1920; USNA, Syria. 800d. Beirut Consul to Bristol, 26 May 1920, p. 2 and 890d. 01/1, de Biller to Secretary of State, 29 March 1920.

(٤٦) FO 371/6487, vol. 5120. Wratislaw to FO, 25 May 1920.

بجرح عميق، وربما أنه أوقف ما كان صانعو السياسة الفرنسيون يؤولونه بأنه مخطط مخادع يهدف إلى وضع المشرق العربي بكامله تحت النفوذ البريطاني. لكن كان لفرنسا أيضاً دوافع أخرى للاستيلاء على سورية لا علاقة لها برفع المعنويات المتدنية أو تحفيز الردود الانعكاسية الدفاعية كلما سعلت بريطانيا. وكانت هذه الدوافع تتعلق بمصالحها الاقتصادية والسياسية والدينية في سورية، وهي مصالح تمت صياغة معظمها قبل الحرب. وكانت فرنسا سنة ١٩٢٠، لا تزال صاحبة أكبر استثمارات مالية في سورية، مع تفوق رأسمالها المتمركز في قطاعات المصارف والمصالح العامة والنقل، وفي إنتاج الحرير والتبغ. كما كانت الاستثمارات الفرنسية الدينية والتربوية كبيرة أيضاً.

وإضافة إلى المصالح المتعززة لفرنسا في فترة ماقبل الحرب، فقد كان لها دوافع أخرى لاحتلال سورية برزت على السطح بعد سنة ١٩١٤. واشتملت هذه الدوافع على أهداف استراتيجية محددة بعيدة المدى ذات صلة بالموقع الفرنسي في شمال افريقيا والفرص الاقتصادية الجديدة في مجالي البترول وزراعة القطن[٤٧]. فبعدما قامت فرنسا بتعزيز امبراطوريتها في شمال افريقيا سنة ١٩١٢، فإنها أصبحت منافساً جدياً لبريطانيا في السعي وراء السيطرة الاستراتيجية على البحر المتوسط. وأخذ واضعو الاستراتيجية الفرنسية يعتبرون المتوسط «محوراً» رئيسياً للشبكة الدفاعية الفرنسية، التي كان شمال افريقيا حجر الزاوية فيها[٤٨]. وشكلت تونس والجزائر ومراكش معاً أكثر الممتلكات الفرنسية من حيث عدد السكان. وكان نحو ٧٥ ٪ من تجارة الامبراطورية الفرنسية مع شمال افريقيا، و٥٥٪ من هذه التجارة مع الجزائر وحدها. يضاف إلى ذلك، أن استثمارات فرنسا في شمال افريقيا وتجارتها معه قد ازدادا بعد الحرب. ومن أجل ضمان أمن هذا الجزء المهم من الإمبراطورية، فإن فرنسا نشرت ربع قوات جيشها النظامي هناك[٤٩]. على أن ما كان ناقصاً هو وجود موقع آمن في شرقي المتوسط. وكانت سياسة فرنسا المتوسطية الشاملة ستكتمل لو قيض لها تطوير عدد من المرافئ على الشاطئ السوري لتصبح مصابّ لحفظ أنابيب النفط الممتدة من شمال العراق، ومنافذ تجارية لحلب وسورية

---

(٤٧) Journal Officiel, Briand (28 March 1920), p. 67; Fo 371/2541, File 5043. Derby to Curzon, 29 March 1920; E. Achard, «Etudes sur la Syrie et la Cilicie: Le coton en Cilicie et en Syrie,» *L'Asie Française (Documents économiques, politiques et scientifiques)*, no. 3 (June 1922), pp. 19-62 and 4 (July-Aug. 1922), pp. 56-113.

(٤٨) بشأن الاستراتيجية الفرنسية، انظر: Stephen H. Roberts, *A History of French Colonial* Policy 1870-1925 (London, 1929), p. 591.

(٤٩) حاجج فلاندان، من بين آخرين، أن البحر المتوسط محور. انظر: Journal Officiel, Deputés, 6 April 1921.

Elizabeth Monroe, *The Mediterranean in Politics* (London, 1938), p. 71; Jacques de Monicault, *Le port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français* (Paris, 1936), p. 102; Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, p. 248.

الوسطى، وللتجارة البرية مع العراق وإيران[٥٠].

لكن اهتمام فرنسا الاستراتيجي المتنامي بالساحل السوري خلال الحرب وبعدها لم يكن سوى رأس جبل الجليد. فقد آمن واضعو الاستراتيجية الفرنسية أنه من دون معقل في الداخل ستكون المكانة الفرنسية من الإسكندرون وعلى طول الساحل السوري وصولاً إلى صور، أي حيث أقامت لنفسها وجوداً عسكرياً سنة ١٩١٩، ستكون مهددة على الدوام من جانب الحركة القومية العربية المتمركزة في دمشق والمشربة بمزيج من الأفكار العروبية العلمانية والحماسة للجامعة الإسلامية. وبحلول هذا الوقت، كانت الحركة قد نمت في ما بعد مرحلتها الجنينية لتصبح القوة السياسية والأيديولوجية المسيطرة في سورية الطبيعية. وفي ما عنى صانعي السياسة الفرنسية، فإن القومية العربية لم تعد الآن تهدد فقط الاستثمارات المالية والدينية الفرنسية على طول الساحل السوري وفي جبل لبنان، بل غدت تهدد شمال افريقيا الفرنسي، وهذا هو الأهم. ومن أجل وقف انتشار القومية، كان على فرنسا أن تبسط هيمنتها على دمشق. فقد كانت بريطانيا قد أصبحت مستكنة جيداً في القدس والقاهرة، وكان بمقدور دمشق دون غيرها أن تخدم على خير ما يرام الأغراض الفرنسية في كل من الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكانت دمشق مبجلة كمركز ثقافي للإسلام ونقطة التجمع الرئيسية للحجاج القادمين من الشرق والمتوجهين نحو المدن المقدسة[٥١]. وكان من شأن السيطرة على دمشق تعزيز سمعة فرنسا في امبراطوريتها المسلمة على نطاق واسع، وبذلك أصبح احتلالها عاملاً قوياً في التفكير الامبريالي الفرنسي.

وإلى جانب الأهمية الاستراتيجية لسورية من وجهة نظر بناة الامبراطورية الفرنسية، كانت ثمة مصالح مالية وتجارية فرنسية، سواء كانت قائمة فعلاً أو كامنة. فمن بين المواد الخام السورية، كان للحرير[٥٢] والقطن أهمية قصوى للاقتصاد الفرنسي سنة ١٩٢٠. ومع

---

(٥٠) MD, 7N 4186, Dossier 6, Weygand to MAE, 10 Nov. 1924; Roberts, *A History*, pp. 591-92.

(٥١) MD, 16N 3201, Dossier 1, no. 97. Note of the Général Supèrieur of the Jesuit Mission in Syria, 27 Oct. 1918; ibid., 7N 4186, Dossier 10. «La France en Syrie vis-à-vis de l'Angleterre et de l'Italie (1927);» Monroe, *The Mediterranean*, p. 89; Burke, «A Comparative View,» p. 176.

(٥٢) كانت تربية دود القز قد ازدهرت في جبل لبنان في القرن التاسع عشر؛ لكن خلال القحط في فترة الحرب، حلت زراعة الأغذية محلها. وبعد الحرب، عادت معامل الحرير في ليون وشجعت على تربيتها. لكن المودة تغيرت، وتم اكتشاف الرايون (حرير مصنوع من السيلولوز). وقد عمل الفرنسيون على إعاقة تطور لبنان الاقتصادي بتشجيعهم على إنتاج لم يعد مربحاً، في حين أنه لو ترك جبل لبنان لوحده لكان قد استمر في زراعة الفاكهة والحبوب التي طورها خلال الحرب. انظر: Chevallier, «Lyon,» pp. 275-320 and Saba, «The Creation».

أن إنتاج القطن في الداخل السوري كان وصل إلى الصفر تقريباً منذ بعض الوقت، فإن الرأسماليين الفرنسيين اعتقدوا أنه يمكن تحويل شمال سورية إلى مزرعة للقطن[٥٣]. وكانوا حريصين على زراعة أنواع جديدة من القطن الرخيص لتقليص الطلب الفرنسي على المستوردات من الولايات المتحدة، التي انخفضت الآن إلى ٧٥٪ من الطلب الفرنسي على القطن[٥٤]. وكان هذا التوجه جزءاً من الجاذبية المختلطة بـ «الوهم» التي تنامت بعد الحرب وخلقها بالدرجة الأولى رجال أعمال وسياسيون في الحزب الاستعماري بأن أضمن الطرق وأسرعها لإعادة بناء اقتصاد محطم أنهكته الحرب كان تطوير الإمبريالية الفرنسية[٥٥]. وفي هذه اللحظة بالذات، حينما كانت الحركة الاستعمارية في فرنسا تتمتع بأعظم شعبية لها منذ أعوام، تقرر مصير سورية.

---

(٥٣) Albert Khuri, «Agriculture,» in Sa'id B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), p. 79. In the Middle Ages Syria had been one of the world's important cotton producers.

(٥٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Wilhelm Report,» 19 Nov. 1923, vol. 339, p. 119. In 1921, The French colonies supplied less than one percent of cotton imported by mainland France.

(٥٥) Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, pp. 212, 226.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الثاني
حكم منقسم على نفسه

كان لمجموعة صغيرة، لكنها متماسكة، من الفرنسيين في الحكومة والسياسة والأعمال، نفوذ في المسائل الإمبريالية يفوق حجمها كثيراً. وقد استفادت من «النزعة الوطنية الدفاعية» التي أطلقتها الحرب العالمية الأولى من أجل إلزام فرنسا باحتلال سورية عسكرياً سنة ١٩٢٠. لكن الاستيلاء على سورية بالقوة أمر يختلف تماماً عن حكمها. ولقد أمضى الفرنسيون في سورية ربع قرن مليء بالمنغصات واللاجدوى ومليء بالاضطرابات لأنهم لم يتمكنوا من إيجاد صيغة ملائمة لحكم هذه البلاد، خلافاً لما كانت عليه الحال في أي مكان آخر من الامبراطورية الفرنسية.

لماذا أخفقت فرنسا في التوصل إلى سياسة ثابتة وفاعلة في سورية؟ جزئياً، كان إخفاق فرنسا متأصلاً في جوهر وجودها في سورية، القائم على أساس مزيج غير متوازن من المصالح الثقافية والسياسية والاقتصادية. وكان ثمة أيضاً القيود الدولية التي فرضها النوع الجديد المحدد من السيطرة الإمبريالية، ممثلاً في نظام الانتداب. وكانت هناك القوة المتنامية للقومية التي كانت أكثر تطوراً في سورية منها في أي مكان آخر في الامبراطورية الفرنسية. ولم تكن بعض الأسباب مرتبطة جوهرياً بسورية: الهشاشة الاقتصادية لفرنسا ما بعد الحرب وطبيعة الحياة السياسية الفرنسية ما بين الحربين، وتحديداً ضعف الحكومة الائتلافية المتزعزعة وما وازاه من قوة لمجموعات الضغط السياسية كالحزب الاستعماري. وفوق هذا كله، كان ثمة شمال افريقيا. ولم يكن ينظر إلى كل تصرف سياسي في سورية من زاوية انعكاساته المحتملة في شمال افريقيا فحسب، بل إن التصنيفات التي كان الفرنسيون يفهمون سورية من خلالها كانت مستمدة من تجربتهم في شمال افريقيا.

عوائق تعترض سياسة امبراطورية

كان نظام الإنتداب نفسه أولى العقبات وأكثرها وضوحاً في عرقلة تطوير سياسة امبريالية، فانسجاماً مع الوعي الدولي في فترة مابعد الحرب مجسداً في «النقاط الأربع عشرة» للرئيس الأميركي وودرو ويلسون وفي عصبة الأمم، جرى تطوير نظرية

الانتداب[١] لتحسين صورة التوسع الاستعماري المباشر. وكان الهدف النهائي لانتداب ما تحويل الدولة المنتدبة بالواجب القانوني والمعنوي المتمثل في قيادة الشعوب المتخلفة إلى مستوى حضاري أعلى يكلل بالاستقلال والديمقراطية. وكان على الدولة المنتدبة أن تقوم بهذا الواجب بروح من الإرادة الطيبة المنزهة عن الغرض تجاه البلد المتخلف، لا خدمة لمصلحتها الذاتية. إلا أنه كان ثمة مفارقة متأصلة في تطبيق فكرة الانتداب. ففي حين أن كلاً من فرنسا وبريطانيا طالبتا بانتداباتهما على قاعدة قوة مصالحهما الخاصة، كان يتوقع منهما، مع ذلك، القيام بدورٍ انتدابي لا يأبه لهذه المصالح[٢]. وهكذا، ومنذ البداية، كانت السياسة الانتدابية تعيش حالة الانفصام: فهي تتحدد في جانب منها بالمفهوم القانوني والخلقي للانتداب، وتتحدد في الجانب الآخر بالمصلحة الذاتية. وإلى حد بعيد، لم تنجح فرنسا في تنفيذ سياسات في أي من الصنفين.

لم يكن الانتداب مستعمرة ولا محمية، لا الجزائر ولا مراكش. وكان، بالتعريف «انتقالياً»[٣]، يؤدي في نهاية المطاف إلى الحكم الذاتي. وعندما أدرك الفرنسيون أن حكمهم في سورية كان محدوداً، قلت الجاذبية الأولية لسورية في عيونهم؛ لقد أخذوا يعتبرون سورية عبئاً، بل مصدراً للإحراج، ومنطقةً فضل المسؤولون والمستثمرون

---

(١) كتبت في العشرينات والثلاثينات دراسات عدة عن المفاهيم النظرية بشأن نظام الانتداب وتطوره من بين أبرزها من وجهة نظر التنظيم الدولي. Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930) وبالإضافة إلى ذلك، نشرت وفرة من الدراسات من منظور قانوني في فرنسا في تلك الفترة بشأن تطبيق نظام الانتداب على سورية ولبنان، من بينها:

O. Djabry, *La Syrie sous le régime du mandat* (Toulouse, 1934); A. Joffre, *Le mandat de la France sur la Syrie et le Grand-Liban* (Lyon, 1924), J. M. Jones, *La fin du Mandat français en Syrie et au Liban* (Paris, 1939); Nadir Kuzbari, *La question de la cessation du Mandat français sur la Syrie* (Paris, 1937); J. Lapierre, *Le Mandat français en Syrie* (Paris, 1937); P. La Mazière, *Partant pour la Syrie* (Paris, 1926); R. O'Zoux, *Les états du Levant sous Mandat français* (Paris, 1931); E. Rabbath, *L'évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris, 1928).

وكان العديد من الدراسات المذكورة أطروحات دكتوراة أعدها سوريون في الجامعات الفرنسية.

(٢) من أجل الاطلاع على النص الكامل لـ «الانتداب على سورية ولبنان، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢»، انظر: Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 308-14. ومن أهم البنود التي طلبت من فرنسا تجاهل مصالحها الخاصة البنود ١ و٤ و١١.

(٣) من أجل تفسير «رسمي» لكيفية فهم فرنسا للانتداب، يجدر الاقتباس من روبير دي كاي: «الانتداب نظام موقت هدفه تمكين السكان الذين لا يزالون قاصرين، من الناحية السياسية، تعليم أنفسهم ليصلوا يوماً ما إلى الحكم الذاتي الكامل... ومن المهم... أن تكون الدولة المنتدبة في وضع يمكنها لا من تقديم المشورة فحسب لكن أيضاً تصحيح عمل الحكومات المحلية، بل التعويض عن نقائصها. أقول «التعويض عن نقائصها» لأن واحدة من أكثر الحالات شيوعاً التي يمكن مواجهتها في هذه البلدان هي أن الحكومات لا تقوم بواجباتها الأساسية خلال فترة زمنية معقولة».

PMC, *Minutes*, 8/6/503, 19 Feb. 1926.

الفرنسيون، في نهاية المطاف، أن يهملوها[٤].

كما كان ثمة عوائق اقتصادية ومالية لا يمكن تخطيها في فرنسا نفسها جعلت وجودها في المشرق أقل منعةً وأمناً. لقد كانت التكاليف المادية والنفسية للحرب العالمية الأولى جسيمة. فالحرب أودت بحياة القسم الأعظم من الذكور في فرنسا ودمرت أو امتصت قسطاً كبيراً من رأسمالها الثابت. والوسائل التضخمية المستعملة في تمويل الحرب وفترة إعادة الإعمار التي تبعتها زادت ديون فرنسا الطويلة الأجل وخلقت أزمة متصلة من عدم الاستقرار النقدي. ولم تخرج الأمة الفرنسية من الحرب بعقلية «انهزامية» فحسب، بل وبعقلية «تقييدية» أيضاً. وسيطرت النظرة القائلة بضرورة «التمسك بما تم الحصول عليه، لكن مع عدم ارتكاب مجازفات من أجل ضمان منجزات أكبر لكنها غير مؤكدة في المستقبل»[٥]. ولم تكن سورية منطقة غنية بالموارد. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة فرنسا المتعثرة اقتصادياً بعد الحرب، فإن الأموال المطلوبة لتطوير سورية لتدعم الوجود الفرنسي، كانت ببساطة، غير متوفرة. ومع الوقت بدأت الصحوة لدى تلك المجموعات ذات النزعة الاستعمارية التي ربطت في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي بتطوير الامبراطورية. وكان على الفرنسيين، في أحسن الأحوال، أن ينتقوا استثماراتهم بعناية فائقة. وفرضت المصلحة الذاتية ضرورة تركيز رأس المال القليل المتوافر للاستثمار في سورية على استخراج المواد الخام القليلة المتوافرة، المطلوبة للقطاعات الطليعية من الاقتصاد الفرنسي أو على دعم المشاريع ذات العائدات المضمونة. كالمرافق العامة.

كما أن النزاعات والانقسامات السياسية في فرنسا فرضت قيوداً على الاستثمار في سورية، إذ كانت فترة ما بين الحربين مبتلاة بالصراعات الايديولوجية الضارية بين الائتلافات والأحزاب السياسية يميناً ويساراً؛ بين الجنرالات والسياسيين، بين دعاة الاستعمار والمعادين للدعوة الاستعمارية، بين المؤيدين لرجال الكنيسة والمعارضين لها.

---

(٤) بعد ثلاثين عاماً من انتهاء الانتداب، يبدو أن المؤرخين الفرنسيين لا يزالون محرجين! فهناك القليل من الأبحاث النقدية التفصيلية لسياسة فرنسا وتجربتها الانتدابيتين في سورية ولبنان. ويدعي مستشار فرنسي سابق لوزارة التوجيه العام السورية أن الأكاديميين الفرنسيين لم يكتبوا دراسات نقدية لأنهم يجدون من الصعوبة بمكان قول أي شيء مهم عن شيء بمثل هذا القدر من الصياغة الاعتباطية واللاثبات الذي كانت عليه سياسة الانتداب الفرنسي في سورية. وأكد أيضاً أن المؤرخين الفرنسيين تلطوا خلف واقع أن محفوظات وزارة الشؤون الخارجية في باريس ظلت مغلقة حتى أمد قريب بالنسبة إلى فترة الانتداب. مقابلة مع جيان غولمييه (باريس، ٧ آذار/مارس ١٩٧٧). وكان غولمييه واحداً من أكثر المراقبين حساسية وذكاء للمجتمع والسياسة السوريين في أوائل الثلاثينات.

(٥) بشأن الخسائر البشرية والمادية الضخمة التي تكبدتها فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، أنظر:

Tom Kemp, *The French Economy 1913-39. The History of a Decline* (London, 1972), pp. 14, 59, 60-61, 66-82, 165-66; M. Huber, *La population de la France pendant la guerre* (Paris, 1931).

وبين سنتي ١٩٢٠ و١٩٤٠، تغير رئيس الوزراء ٣٣ مرة واحتل منصب الرئيس ١٩ رجلاً مختلفاً. وفي الخارجية، المسؤولة عن الانتدابات الفرنسية، تقلب في منصب الوزير ١٤ رجلاً. وما كان للسياسة الفرنسية في سورية إلا أن تتأثر بالتغيرات السياسية المتكررة في باريس. فلا عجب أن افتقرت تلك السياسة إلى التناغم والاستمرارية.

كانت النزاعات السياسية في فرنسا أحد العوامل التي تحدد الموازنة السنوية للمندوب السامي. وكانت ثمة ضغوط لتقليص المسؤوليات الفرنسية في سورية، حتى قبل أن يخضع الفرنسيون البلد. فقد كان اليسار يطالب بالجلاء الكامل(٦). أما الأحزاب الأكثر اعتدالاً، «التقييدية» والمناوئة لرجال الكنيسة، فكانت ترى أن مصالح فرنسا الخاصة في سورية ـ وهي المصالح التي مثلت الاعتبار الأول الذي أقامت فرنسا عليه مطالبتها بالوجود هناك ـ كانت أتفه من أن تبرر النفقات الكبيرة التي كانت المجموعات الاستعمارية والمندوب السامي يضغطون من أجلها في ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، ومع أن الانسحاب الكامل كان خارج نطاق البحث، في ضوء الالتزامات الفرنسية في سورية وسياسة فرنسا الأشمل تجاه المسلمين، لم يتردد المعتدلون في مهاجمة حكومة ميلران لإلزامها الأمة الفرنسية بمخططات مكلفة وعديمة الربح في سورية(٧).

وعلى الرغم من ذلك، أصرت الحكومة الفرنسية على إيمانها بأن المصالح الفرنسية في سورية تتخطى الالتزامات المعنوية تجاه شعب متخلف؛ فلقد كانت ثمة أهمية حيوية للحفاظ على الاستثمارات الاستراتيجية والاقتصادية الحالية ولتوسيع هذه الاستثمارات. لكن كان لا مفر من أن تحدث الخلافات الجذرية في الرأي أثرها. وكان على الحكومة أن تقبل بإحداث تقليصات تدريجية ومتتابعة في الاعتمادات المالية المخصصة لسورية، بعد أن عجزت عن إقناع مجلس الشيوخ الفرنسي بأن لديها فعلاً سياسة امبراطورية في سورية(٨).

ركزت فرنسا، في الفترة ما بين الحربين العالميتين، طاقتها الاستراتيجية والعسكرية في المنطقة الغربية من البحر المتوسط وعززت موقعها في شمال افريقيا. إلا أنها فشلت في جمع شتات سياستها المتوسطية الشاملة. صحيح أنها وسعت استثماراتها المالية والثقافية في المشرق، وطورت اتصالات جوية ولاسلكية مع الشرق الأقصى، وحمت محطة طرابلس لخط أنابيب نفط كركوك في العراق، الذي غذى ٤٠٪ من الاحتياجات النفطية الفرنسية بحلول أواسط الثلاثينات. لكنها لم تُقِم قط قاعدة للبحرية إلى الشرق من تونس(٩). لقد

---

(٦) Roberts, *French Colonial Policy*, p. 593; *L'Humanité* (26 July 1920); FO 371/11619, File 645. Hardinge (Paris) to Curzon, 21 Oct. 1920.

(٧) Roberts, *French Colonial Policy*, p. 593; *Le Temps* (26 July 1920).

(٨) FO 371/3622, vol. 7845. Hardinge (Paris) to FO, 4 April 1922.

(٩) Monroe, *The Mediterranean*, pp. 75 - 76

أخذ واضعو الاستراتيجية الفرنسيون يصرفون النظر عن شرقي المتوسط باعتباره غير مهم نسبياً للاحتياجات الأمنية الفرنسية. وبدلاً من ذلك، ركزوا اهتمامهم بعد الحرب العالمية الأولى على «التهديد» الذي يشكله انتقام ألماني محتمل. وركزت الاستراتيجية الفرنسية، بالتالي، على تعزيز الإمكانيات الدفاعية الفرنسية على خط ماجينو وفي منطقة غربي المتوسط. وقام هذا التقدير الجديد على أساس عامل حاسم واحد، هو بريطانيا. فوجود معقل بحري فرنسي في منطقة شرق المتوسط لم يكن حيوياً، ما دامت بريطانيا، بما لديها من قوة بحرية ساحقة في هذه المنطقة، حليفاً مخلصاً لفرنسا(١٠). وقد برز هذا التغير في الأولويات الاستراتيجية أول مرة سنة ١٩٢١، عندما تخلت فرنسا لتركيا عن كيليكيا(١١).

وكما أثبت الساحل السوري أنه غير ضروري استراتيجياً، كذلك أكدت سورية أنها مصدر خيبة أمل اقتصادياً، ومن قبل الحرب العالمية جاءت فرنسا بعد بريطانيا والنمسا ومصر من حيث الصادرات إلى سورية، وكانت في المرتبة الثانية بعد مصر فقط من حيث مستورداتها من سورية، مع أنها كانت تتقدم بريطانيا كثيراً من حيث المستوردات(١٢). ولأن سورية كانت في أواخر العهد العثماني تنتج فوائض متواضعة فقط من الصادرات، معظمها من المواد الخام، فإن الاقتصاد الفرنسي المكتفي ذاتياً، بالمقارنة، كان يعتبر سورية سوقاً للسلع المصنعة أكثر منها مصدراً للمواد الخام(١٣). وأصبح هذا النمط أكثر وضوحاً بعد أن حصلت فرنسا على الانتداب عليها.

واستفاد الفرنسيون، ما بين الحربين، من وجودهم المادي في سورية ولبنان لكي يصبحوا أكبر طرف تجاري بالإجمال مع هاتين المنطقتين، متفوقين قليلاً على بريطانيا. لكن مع ذلك، كان لفرنسا سنة ١٩٣٣، أي في أواسط فترة الانتداب، حصة ١٤٪ فقط من التجارة الخارجية لسورية. ولم تأخذ سوى حصة ٧,٥٪ من مجموع الصادرات السورية، وحلت في المرتبة الثانية، لكن البعيدة عن فلسطين التي استوعبت ٢١٪ من هذه الصادرات. وفي حين أنها حلت في المرتبة الأولى من حيث إجمالي الصادرات إلى سورية،

---

(١٠) بحلول سنة ١٩٣٧، كانت فرنسا قد استثمرت نحو ٢٦ مليار فرنك في مصر. *Ibid*, pp. 75 - 76, 79.

(١١) من المثير للاهتمام أن المعارضين الرئيسيين لهذه المدرسة الاستراتيجية في التفكير كانوا بزعامة الجنرال مكسيم ويغان، الذي كان المندوب السامي الثاني في سورية ولبنان (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤).
Ibid., p. 76; MD, 7N 4186, Dossier 6. Weygand to MAE, 10 No. 1924.

(١٢) E. Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» Great Britain, *Accounts and Papers*. 1911. LXXXVII, in Charles Issawi (ed.), *The Economic History of the Middle East* 1800-1914 (Chicago, 1966), pp. 278-79. The rankings are for the Year 1908.

(١٣) Mohammad Thomé, *Le rôle du crédit dans le développement économique de la Syrie* (Madrid, 1953); Norman Burns and Allen D. Edwards, «Foreign Trade,» in Sa'id B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), pp. 229-30.

فإن حصتها من السوق كانت ١٧٪ فقط[14]، وهي حصة انخفضت بعد ١٩٣٣، ما يعود في جزء كبير منه إلى الزيادة الملحوظة في المستوردات السورية من السلع اليابانية[15].

لقد نمت التجارة الفرنسية مع سورية في فترة ما بين الحربين بأبطأ منها مع سائر الامبراطورية[16]. ويضاف إلى ذلك أن القيمة الإجمالية للتجارة الفرنسية ـ السورية كانت صغيرة، نسبياً وبالأرقام المطلقة، مع أن فرنسا كانت أكبر شريك تجاري لسورية وتلاعبت بأنظمة الانتداب بغية تفضيل الصفقات الفرنسية على غيرها. فلدى مقارنة سورية مع شمال افريقيا الفرنسي، أو حتى مع الهند الصينية الفرنسية، كانت تبدو شريكاً تجارياً ثانوياً. فمثلاً، كانت قيمة الصادرات الفرنسية إلى المغرب أربعة أضعاف ما كانت عليه الصادرات إلى سورية، في حين كانت قيمة المستوردات الفرنسية من المغرب ١٨ ضعف ما كانت عليه من سورية (انظر الجدول رقم ٢ ـ ١)[17].

---

(١٤) احتسبت هذه النسب بالاستناد إلى إحصاءات التجارة الخارجية السورية الموجودة في: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, *Statistique générale du commerce extérieur des Etats du Levant sous Mandat français, 1931-1933* (Beirut, 1934); Burns and Edwards, «Foreign Trade,» pp. 231-54.

وينبغي أن نضيف أن خدمة جيش احتلال كبير ساهمت في تضخيم نسب المستوردات من فرنسا، مع أن الجيش الفرنسي في نهاية الأمر لم يبذل جهداً لشراء سلع من السوق المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا لم تتغلب على بريطانيا نهائياً بوصفها المصدر الرئيسي إلى سورية، إلا خلال سنوات الركود. أما قبل ١٩٣٠، فكان ترتيباهما يتغيران باستمرار. انظر: *Bulletin Economique Trimestriel (Syrie-Liban)*. First Quarter (1927); FO 371/3427, vol. 12306. Hole to Department of Overseas Trade, 10 July 1927.

وبالمقارنة، فإن حصة بريطانيا من مجموع مستوردات العراق كانت أكبر بكثير من حصة فرنسا من مجموع مستوردات سورية. وكانت حصة بريطانيا ٣١,٥٪ مابين سنتي ١٩٢٥ و١٩٣٢، فيما كانت ٢٩٪ بين سنتي ١٩٣٣ و١٩٣٩. انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, 1978), p. 270.

(١٥) مثلاً، في ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، ازدادت قيمة تجارة اليابان الإجمالية مع سورية ١٩٪، وهي زيادة كافية لتحل محل بريطانيا كثاني أكبر شريك تجاري لسورية بعد فرنسا. وارتفعت حصة اليابان من مجموع مستوردات سورية من ٧٪ إلى ١١,٥٪ في حين ارتفعت حصة بريطانيا من ١٠٪ إلى ١١٪ في الفترة نفسها. ومن جهة أخرى، انخفضت الحصة الفرنسية في الفترة نفسها من ١٧٪ إلى ١٦٪ من مجموع المستوردات السورية. FO 371/4188, vol. 19023. Havard to FO, 21 June 1935

وبشأن ما يسمى «الإغراق» الياباني للسوق السورية في الثلاثينات، انظر: Hiroshi Shimizu, «The Mandatory Power and Japan's Trade Expansion into Syria in the Inter-war Period,» *Middle Eastern Studies*, 21 (April 1985), pp. 152-171.

(١٦) De Monicault, *Le port de Beyrouth*, p. 102.

(١٧) *Ibid*; Royal Institute of International Affairs, *The French Colonial Empire*. Information Department Papers, no. 25 (London, 1940), pp. 18, 39-40; John P. Halstead, *Rebirth of a Nation, The Origins and Rise of Moroccan Nationalism*, 1912-1944 (Cambridge, Mass., 1967), p. 94.

الجدول رقم ٢ ـ ١

تجارة فرنسا مع امبراطوريتها، سنة ١٩٣٣

المنطقة	الصادرات الفرنسية (بملايين الفرنكات)	المستوردات الفرنسية (بملايين الفرنكات)	نسبة الصادرات إلى الواردات
الجزائر	٣,٣٠٥	٣,٨٥٨	٠,٩
تونس	٦٦٥	٤٥٠	١,٥
مراكش	٥٨٤	٤٦٥	١,٣
الهند الصينية	٤٤٣	٥٨٢	٠,٨
افريقيا الغربية الفرنسية(*)	٢١٥	٣٧٦	٠,٦
مدغشقر	٢٢١	٢٦١	٠,٨
سورية/لبنان	١٥٢	٢٦	٥,٨
مستعمرات أخرى والانتدابات الافريقية	٤٠٤	٧٠٢	٠,٦

المصــدر: Jacques de Monicault, *Le port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français* (Paris, 1936), p. 102.

(*) تشمل السنغال، غينيا الغربية، ساحل العاج، السودان الفرنسي (١٨٩٥ ـ ١٩٥٨).

عشية الحرب العالمية الأولى، كانت فرنسا المستثمر الأكبر الوحيد في سورية، مع أن علاقاتها التجارية مع المشرق لم تكن بمثل كثافة العلاقات البريطانية، ويقدر أن الفرنسيين قد استثمروا بحلول ١٩١٤ نحو ٢٠٠ مليون فرنك في المنطقة، معظمها في المرافق العامة والسكك الحديد وإنتاج الحرير والتبغ[١٨]. وفي الفترة ما بين الحربين، استثمروا ملياراً إضافياً من الفرنكات، محتكرين الاستثمارات هناك[١٩]. وقد وضعت ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات في القطاع المصرفي، الذي كانت مهمته الرئيسية تمويل الصادرات والمستوردات الفرنسية؛ ووضع خمس الاستثمارات في المرافق العامة كالكهرباء وخطوط الترام[٢٠]. لكن المليون فرنك كانت مبلغاً زهيداً إذا ما قورن بالاستثمارات الفرنسية في

(١٨) بدر الدين السباعي، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨** (دمشق، ١٩٦٨)، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ Howard M. Sachar, *Europe Leaves the Middle East, 1936-1954* (New York, 1972), p. 7.

(١٩) السباعي، **أضواء**، ص ١٤٨؛ Adnan Farra, *L'industrialisation en Syrie* (Geneva, 1950); al-Nayal, «Industry,» p. 75.

(٢٠) Farra, L'industralisation; al-Nayal, «Industry», Table 7, p. 148.

كان ٢٪ من الرأسمال الفرنسي موظفاً في المرافئ ومخازن الجمارك؛ ١,٥٪ في السكك الحديد؛ ٣٪ في منشآت متنوعة كمحطة للإذاعة وفنادق وشركات أسفلت وبترول.

شمال افريقيا، حيث وضعت معظم الرساميل، أو حتى في مصر، حيث جرى، حتى سنة ١٩٣٧، استثمار ١٧ مليار فرنك في شركة قناة السويس وحدها[٢١]. وإلى ذلك، وظفت فرنسا أكثر من أربعة مليارات فرنك في نفقات عسكرية غير منتجة بحلول ١٩٣٩، بغية حماية عدد قليل من الاستثمارات القيمة في سورية ولبنان، كالاتصالات الجوية واللاسلكية والنفط[٢٢]. ومن الواضح أن سورية كانت، من الناحية المالية، عبئاً على فرنسا أكثر مما كانت رصيداً لها[٢٣].

إن مشروعاً فرنسياً ممكناً واحداً، هو توسيع زراعة القطن، قد خطط لسورية بعد أن تخلت فرنسا عن مطالبتها بكيليكيا سنة ١٩٢١، في مقابل إنهاء النشاطات التركية في شمالي سورية. ومع ذلك، فإن «الاتحاد الاقتصادي لسورية»، وهو اتحاد فرنسي لـ ٧٥ مصرفاً وشركة مساهمة وغرفة تجارة، كرس نفسه لـ «الدفاع عن، وتطوير، المصالح الزراعية والتجارية والصناعية» الفرنسية في سورية قام بتمويل دراسة جدوى توصلت سنة ١٩٢٢ إلى استنتاج مفاده أن سهول شمالي سورية وبلاد العلويين تضم ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المروية يمكن زراعة القطن فيها[٢٤]. ونص تقرير الاتحاد بصورة غامضة أن

---

(٢١) كتب أندرو وكانيا ـ فورستنر أن «الرأسمال الفرنسي المستثمر في الامبراطورية، والقسم الأعظم منه في شمال افريقيا، قد ازداد أربع مرات بين ١٩١٤ و١٩٤٠، وأن حصة الامبراطورية من مجموع الاستثمارات الفرنسية الأجنبية ارتفعت من ٩٪ إلى نحو ٤٥٪» *The Climax*, p. 248. وهما يعتمدان في ذلك على المعلومات الواردة في: J. Marseille, «L'investissement français dans L'Empire colonial: l'enquête du gouvernement de Vichy (1943),» *Revue Historique*, 122 (1974), pp. 409-32.

وفي ما عدا الرأسمال الفرنسي، لم يستثمر طرف مبالغ مهمة أخرى من الرأسمال الأجنبي سوى بريطانيا (شركة بترول العراق) وإيطاليا (بنكودي روما). Al-Nayal, «Industry», pp. 75-76. وأهم مشروع فرنسي أقيم في سورية قبل ١٩٢٨ كان مطحنة حبوب كبيرة في حي الميدان بدمشق (Société Meunière du Levant) بكلفة ٧ ملايين فرنك. وبلغ رأسمالها ٥ ملايين فرنك.

MAE, Syrie-Liban 1918-29. Lucien Baumann to Jouvenel, 21 Nov. 1925, vol. 394, pp. 79-81.

(٢٢) J. Henry-Haye and Pierre Viénot, *Les relations de la France et de la Syrie* (Paris, 1939), p. 22.

(٢٣) في الواقع، كلف الانتداب فرنسا حتى سنة ١٩٣٦، ٤,٨٤٣ مليار فرنك، منها ٤,٣ مليار نفقات عسكرية و٥٤٣ مليوناً نفقات مدنية. ولا يوجد أرقام دقيقة عن قيمة السلع الرأسمالية من مجموع النفقات المدنية، مع أنها من غير المرجح أن تشكل نسبة عالية جداً. أما في ما عنى الاستثمارات الخاصة الفرنسية، حتى ١٩٣٩، فإن ١,١ مليار قد استثمرت في سورية ولبنان.

Hurani, *Syria and Lebanon*, p. 155; A. Farra, *L'industrialisation*.

(٢٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Gouraud to Poincaré, 29 June 1922, vol. 339, pp. 10-11; FO 371/9566, vol. 7848. Palmer (Damscus) to FO, 23 Aug. 1922.

أما عضوية الاتحاد فشملت *Banque de Syrie, the Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie, the Banque Français de Syrie, the Compagnie des Messageries Maritimes, the Compagnie Générale des Colonies, the Société du Chemin de fer de Damas-Hamah & Prolongements,*

= *the Crédit Foncier de Syrie, the Compagnie Française du Levant, the Consortium Franco-*

توسيع إنتاج القطن في هاتين المنطقتين سيخدم مصالح الصناعة الفرنسية وسيساهم أيضاً في إحياء الاقتصاد السوري الراكد[٢٥].

في السنة التالية، أعدت المندوبية العليا دراستين تدعمان استنتاجات «الاتحاد الاقتصادي لسورية» واقترحتا برامج بحث علمي بشأن إنتاج القطن للتصدير. وكان تطوير سهل العمق، الذي يشتمل على نحو ٦٠,٠٠٠ هكتار، هو نقطة البداية[٢٦]. واقترحت المندوبية العليا أنه يمكن بيع هذه الأرض بسعر زهيد يبلغ ٣٠ فرنكاً/ الهكتار إلى شركة فرنسية ذات امتياز، إذ إن معظمها ملك للدولة. أما في ما عنى ملاك الأرض المحليين، فهم لن يترددوا في السماح لشركة فرنسية بتطوير أراضيهم إذا كان السعر مناسباً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون اللاجئون الأرمن من كيليكية مصدراً قيماً للأيدي العاملة، بسبب خبرتهم السابقة في زراعة القطن[٢٧]. وقام المفوض السامي ويغان، مقتبساً هذه التقارير المختلفة، بحث حكومة بوانكاريه على تشجيع الاستثمارات الفرنسية في زراعة القطن السوري. وإلا، بحسب رأيه، فإن تطوير القطن سينتقل إلى أيدي البريطانيين أو الإيطاليين، أو الأميركيين الذين كان لهم وفقاً لصك الانتداب، حقوق مشابهة في الامتيازات في سورية[٢٨]. وفي هذه الأثناء، أرسل ويغان مبعوثاً إلى فرنسا لحشد الدعم في الأوساط المصرفية والصناعية[٢٩]. وهناك كان أوغوست تيرييه، رئيس «الاتحاد الاقتصادي لسورية»، قد بدأ فعلاً العمل كمجموعة ضغط غير رسمية تدعم المندوب السامي في وزارة الخارجية. وكان تيرييه رأسمالياً فرنسياً، وعضواً قديماً في «لجنة آسيا الفرنسية»، وذا صلات وثيقة بمجموعة ليون ـ مرسيليا المكونة من رجال أعمال لهم مصالح في سورية[٣٠].

وُوجهت حملة ويغان بردة فعل إيجابية في البداية. وبحلول ١٩٢٤، بدأ الرأسمال

= *Syrien, the Banque Impériale Ottomane, the Société Cotonnière d'Adana, the Société Française de Sériculture, the Compagnie d'Entreprises de Cilicie, the Société Anonyme Ottomane des Tramways Libannais, and the Association des Commerçants et Industriels du Levant.*

كانت هذه الأرض تقع في سهول عكار والغاب والعمق.

(٢٥) FO 371/9566, vol. 7848. Palmer (Damascus) to FO, 23 Aug. 1922.

(٢٦) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Achard Report,» 9 June 1923; «Wilhelm Report,» 19 Nov. 1923, vol. 339, pp. 63-68, 92-119.

(٢٧) *Ibid.*

(٢٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Weygand to Poincaré, 3 Dec. 1923, vol. 339, pp. 83-84.

(٢٩) *Ibid.*

(٣٠) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Gouraud to Poincaré, 29 June 1922, vol. 339, pp. 10-11; FO 371/9566, vol. 7848. Palmer. (Damascus) to FO, 23 Aug. 1922.

الفرنسي بالتغلغل في قطاع القطن السوري، لا سيما في محافظة حلب. وبحلول أواخر السنة التالية، كان إنتاج القطن في سورية قد زاد بنسبة ٢٥٪[٣١]. لكن كلا من إنتاج القطن والمساحة المزروعة قطناً تقلصا بصورة ملحوظة خلال الأعوام القليلة التالية. وفي الحقيقة، لم يتجاوز الإنتاج السوري مستوى سنة ١٩٢٥ البالغ ٣,١٠٠ طن إلا في أواخر الثلاثينات[٣٢]. ولم يتحقق قط التطلع إلى مستقبل زاهر لإنتاج القطن بعد فقدان كيليكية. واشتملت أسباب هذا الفشل على عدم كفاءة تنظيم المفوضية العليا للإنتاج المحلي، والركود العالمي في أوائل الثلاثينات الذي ألحق الضرر بالمواد الخام المصنعة السورية، وتحديداً القطن والحرير باعتبارهما من المنتجات «المنقرضة» التي كانت تتجه إلى التأثر الشديد بالانخفاض الحاصل في أسعار السوق العالمية[٣٣]. ومع أن إنتاج القطن (لكن، ليس إنتاج الحرير) تعافى بعد الركود ووصل مستويات عالية جديدة بحلول الحرب العالمية الثانية، فإن الطلب الفرنسي على القطن (وعلى الحرير) كان قد أخذ بالانخفاض، بسبب نمو صناعة المواد الاصطناعية في فرنسا. ومع أن إنتاج القطن السوري ازداد بعد ١٩٣٥، فإن الحصة الفرنسية من صادرات القطن السوري قد قلت في الواقع[٣٤]. ولعل القطن قد أسهم في إثارة شهية فرنسا إلى سورية، لكن تلك الشهية كانت قد أشبعت قبل مغادرة الفرنسيين سورية بأمد طويل.

إن **العوائق البنيوية الخارجية** لم تكن العوامل الوحيدة التي منعت فرنسا من تطوير سياسة متوازنة في سورية. فإن إدراكها مهمتها في حد ذاته والسياسة التي وضعت لتلائمه كانا يستندان إلى فهم خاطئ لهذا البلد وتكوينه الاجتماعي ولعادات شعبه وقيمه.

---

(٣١) *International Cotton Bulletin*, 17 (April 1939), p. 304; Sir Alexander Gibb and Partners, *Economic Development of Syria* (London, 1947), p. 24.
انظر: كانت محافظة حلب، التي تشتمل على ٨٤٪ من أراضي سورية المزروعة بالقطن، تنتج ٧٣٪ من مجموع إنتاج سورية من القطن. FO 371/451, vol. 10850. Beirut Consul to FO, 9 Jan. 1925.

(٣٢) Izzat Traboulsi, *L'agriculture syrienne entre les deux guerres* (Beirut, 1948), p. 156; Khuri, «Agriculture,» pp. 79, 83; *International Cotton Bulletin*, 17 (April 1939), p. 304; MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban, 1931-1933*.

(٣٣) MAE, Syrie-Liban 1918-29. High Commissioner's «Report,» May 1929, vol. 340, pp. 184-94; Khuri, «Agriculture,» p. 80; Great Britain: Department of Overseas Trade, *Report on Economic and Commercial Conditions in Syria and Lebanon* (June 1936), G. T. Havard (London, 1936), p. 18.

(٣٤) ألحق الكساد الكبير ضرراً بالغاً بصناعات النسيج الفرنسية بين سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٢. وبالإجمال، انخفضت الصادرات الفرنسية من المنسوجات بنحو ٨٠٪ في هذه الفترة؛ وانخفضت صادرات القطن بنسبة ٦٥٪. وفي سورية، انخفض إنتاج القطن الخام بنسبة ٨٢٪ في الفترة نفسها. Kemp, *French Economy*, pp. 92-93; George Hakim, «Industry,» In Sa'id B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), p. 143.

لقد ظل الفرنسيون يفترضون، مخطئين، أنهم يفهمون الواقع السوري جيداً في حين أن فهمهم طبيعة المجتمع السوري وأهدافه وطموحاته ظل في الواقع مختلاً بصورة كبيرة. وعلى وجه التحديد، قللت فرنسا من أهمية القومية العربية وفسرتها على نحو خاطئ.

لقد قام الموقف الفرنسي من القومية العربية خلال الانتداب على أساس مفهوم غير متطور كان الفرنسيون يتبنونه في الأعوام المئة الماضية، وهو مستمد من تركيب المصالح الفرنسية في المنطقة، غير المتوازي بصورة لافتة للنظر.

أولاً، كان ثمة الاعتقاد بأن القومية العربية في جوهرها هي نزعة تعصب إسلامي تعقد العزم على منع انتشار الحضارة الغربية والتقدم في الشرق، اللذين تجسد فرنسا قوة إحيائهما. ويقوم هذا الاعتقاد على نظرة إلى المجتمع السوري بوصفه خليطاً سريع العطب من الجماعات الدينية والعرقية، «فسيفساء من الأعراق والأديان». وهذا التركيز على الأقليات سمح للفرنسيين بالكشف عن سمات مثالية لكل جماعة، غالباً ما توضع في إطار مصطلحات القدرة على شن الحرب، أو الولاء، الذكاء والانضباط أو غياب هذه الصفات. ولم يخف الفرنسيون تفضيلهم المسيحيين على المسلمين، وتفضيلهم الأقليات الجبلية (الموارنة والعلويين والدروز والتركمان) على الأكثرية العربية السنية من سكان الساحل والصحراء والمدن. وكان ينظر إلى سكان السواحل والمدن، بالمقارنة مع الجماعات الجبلية، بوصفهم ضعفاء جسدياً، وأقل ذكاءً، ومتعصبين ولا يوثق بهم[٣٥]. وخلافاً للبريطانيين الذين كانت استراتيجيتهم السياسية تسعى لمصادقة المؤسسة الإسلامية السنية في المدن، فضل الفرنسيون الاعتماد في نفوذهم على أقليات معينة. وبالطبع، فإن تخلّيهم عن الحركة القومية في سورية سنة ١٩١٤ لم يقربهم إلى قلوب القوى السياسية الإسلامية في المدن الداخلية، أو في بيروت، للسبب نفسه.

وثمة نظرة أخرى للقومية العربية مستمدة من تخوف الفرنسيين المرضي من انكلترا. فقد افترض الفرنسيون أن بريطانيا كانت تشجع القومية العربية، إن لم تكن أثارتها، وساعدت على تحويلها إلى حركة سياسية بغية إضعاف النفوذ الفرنسي في المشرق العربي، وبالتالي، طرد الفرنسيين من المنطقة نهائياً. وفي نظر الفرنسيين، أحاطت بريطانيا سورية بعروش هاشمية، ودفعت بهاشمي إلى الخلافة، وشجعت التوسع الصهيوني. وكل ذلك من أجل تقليص النفوذ الفرنسي وتهديده. وكان هذا التخوف قوياً بشكل خاص خلال الأعوام السبعة الأولى من الانتداب الفرنسي، ثم أصبح مستتراً حتى الحرب العالمية الثانية. من المؤكد أن النشاطات البريطانية في الشرق الأوسط قد غذّت هذا التخوف لدى الفرنسيين في أوائل العشرينات، ثم خلال الحرب العالمية الثانية، ولا عجب أن كانت

---

(٣٥) MD, 7N 4192. «Manuel Colonial, 1923-1925»; *Ibid.*, 7N 4181. A. Dreik to Maréchal d'Esperry, 22 Nov. 1930.

هاتان الفترتان نفساهما شهدتا قيام الحزب الاستعماري في فرنسا بممارسة أكبر تأثير له في السياسة الخارجية لحكومته.

أما النظرة الفرنسية الثالثة للقومية العربية، ولعلها النظرة الأكثر مدعاة للحذر، فقد صورتها على أنها مرض معد ينتشر إلى شمال افريقيا ويهدد الحكم الفرنسي في هذا الجزء الأكثر قيمة في الإمبراطورية. وقد وجدت مجموعة صغيرة، لكنها مؤثرة، تضم رجال أعمال وسياسيين وموظفي وزارة الخارجية وتدفع باتجاه وجود فرنسي قوي في سورية، وجدت أن هذه النظرة الأخيرة هي أسهل ما يمكن نشره بين الجمهور الفرنسي.

كان ثمة نظرة انعكاسية واحدة على الأقل[٣٦] للقومية العربية لاقت رواجاً في الثلاثينات، سماها ألبرت حوراني «الامبريالية المستنيرة»[٣٧]. فقد افترض بعض أحزاب يسار الوسط أن أيديولوجيا القومية العربية مصيرها الانتصار في سورية وفي الأراضي العربية الأخرى الواقعة تحت الحكم الأجنبي، وعلى فرنسا بالتالي تكييفها تحت نظام انتداب يهدف إلى الخير العام. ويمكن بهذه الطريقة استيعابها وتحديد شكلها واتجاهها. وكان المثاليون يهدفون إلى جعل الحركة القومية متعاطفة مع فرنسا في حين شعر المتشككون أن أفضل النتائج التي يمكن التوصل إليها هي جعلها معتدلة، وشدد أحد أشكال هذه المقاربة المستنيرة على الحاجة إلى تشجيع هوية وطنية سورية مستقلة يمكن أن تقلص التهديدات للمصالح الفرنسية التي تمثلها هوية قومية عربية أوسع. وقد أمل المندوب السامي الفرنسي مكسيم ويغان وغيره في «خلق قومية سورية يمكن أن تشع على ما حولها» ما هو «تاريخي وديني» و[حول] «دمشق». وآمن أن مثل هذه الهوية الوطنية السورية سيكون من شأنها إضعاف قوة القومية العربية ومحاكاة التطورات الحاصلة في مصر وتركيا، اللتين كانت كلتاهما تؤكد هويتها الوطنية الخاصة[٣٨].

ولسوء الحظ، يبدو أن ويغان كان قد طور آراءه عشية مغادرته سورية في أواخر ١٩٢٤. واستمر صانعو السياسة الفرنسية إجمالاً في اعتبار أن ضرر القومية أكثر من نفعها. فهي لم تكن أكثر من سلاح حربي يستخدم ضد فرنسا. وقد انتصرت النظرة

---

(٣٦) كان ثمة نظرة أخرى طبعاً يحملها اليسار المتطرف، وبالتحديد الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي رأى أنّ الحركات القومية البرجوازية في آسيا التي تناضل ضد الاستعمار ينبغي دعمها بحذر. وهذا ما انسجم مع نظرية المراحل الشيوعية بشأن ثورة ديمقراطية برجوازية على طريق الاشتراكية. انظر: Alec Gordon, «The Theory of the 'Progressive' National Bourgeoisie,» *Journal of Contemporary Asia*, 3 (1973), pp. 192-203.

(٣٧) Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 168.

(٣٨) MD, 7N 4186, Dossier 6. Weygand to MAE, 10 Nov. 1924. A similar approach was suggested in *ibid.*, 7N 4186, Dossier 4. Service des Renseignements, «Les dangers présents de l'Islam» Beirut, 25 Sept. 1921.

السائدة إلى القومية العربية على أنها حركة تعصب إسلامي يتلاعب بها البريطانيون من وراء ستار وباستطاعتها نقل العدوى إلى السكان المسلمين في شمال افريقيا الفرنسي. وجرى ترجمة هذه النظرة إلى سياسة مواجهة مباشرة مع القومية العربية؛ فإذا أمكن عزل القومية العربية ونزع سلاحها، فسيكون بالإمكان عندئذ تجاهلها تماماً[٣٩].

في سورية، كان الفشل مقدراً للرد الفرنسي على القومية العربية. فعلى الرغم من الصياغة الأيديولوجية الضعيفة للقومية العربية (ما ساهم من دون شك في استصغار فرنسا لشأنها)، فإنها مثلت شيئاً جذاباً، يكاد يكون مغرياً، لشريحة متزايدة الاتساع من المجتمع السوري؛ أكثر مما أدرك الفرنسيون ومما أرادوا الاعتراف به. ولأنهم استصغروا شأن جاذبيتها إجمالاً فقد انتهى الأمر بهم ـ ويالسخرية ـ إلى تعزيز الحركة القومية، بدلاً من إعاقتها.

الصيغة المراكشية

لأن فكرة الانتداب كانت غامضة وغير أكيدة، ولأن عصبة الأمم لم تضع نظام الانتداب رسمياً حتى سنة ١٩٢٢، فضل الفرنسيون أن ينظروا إلى تجاربهم السابقة في الإدارة الاستعمارية من أجل التوصل إلى صيغة يحكمون بها ممتلكاتهم الأحدث. وبدا أن تجربة واحدة فقط تنطبق على سورية: السياسة المحلية الفرنسية في مراكش.

كانت مراكش آخر منطقة معظم سكانها من العرب المسلمين تدخل فلك الاستعمار الفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى. ففي ١٩١٢، تفاوضت فرنسا بشأن اتفاقية حماية وضعت مراكش تحت إدارة فرنسية معترف بها دولياً؛ وبذلك فإنها عززت امبراطوريتها في شمال افريقيا. وقد دل مجيء المحمية المراكشية، عملياً، على انتصار نظرية جديدة وأكثر تقدماً بشأن الحكم الاستعماري، هي نظرية «المشاركة»، على حساب نظرية «الاستيعاب» القديمة المتمركزة أوروبياً. وكان الحكم بالمشاركة يعني التشارك في الوظائف بين الأوروبيين والمحليين، كما يعني ـ نظرياً على الأقل ـ تطوير السياسة الاستعمارية بحسب الاعتبارات المحلية[٤٠]. أما بموجب الاستيعاب، فإن الأوروبيين كانوا يحكمون مباشرة

(٣٩) Anon., «Etude sur les possibilités actuelles de la politique syrienne.» Unpublished secret French report, found in the 'Adil al-'Azma Papers [Syria], File 3/101. 1 Nov. 1937, pp. 11-13. Institute for Palestine Studies, Beirut; MD, 7N 4184, Dossier 2. «*Questions de Syrie*, Etat major de l'Armée,» 2e Bureau. 22 Feb. 1922 and 4 March 1922.

(٤٠) من أجل الإطلاع على نقد لهذه النظرية، انظر: Roberts, *French Colonial Policy*, pp. 110-23, and Raymond F. Betts, *Assimilation and Association in French Colonial Theory*, 1890-1914 (New York, 1961).

وكان تطوير السياسة يخضع تماماً للاعتبارات الأوروبية[٤١]. وصادف أن العديدين من الفرنسيين الأوائل الذين أرسلوا لإدارة انتداب فرنسا على سورية ولبنان كانوا قد خدموا سابقاً في مراكش. ولأن تجربتهم في «الموقع الإسلامي في أقصى الغرب» كانت إجمالاً مرضية، إن لم تكن مجزية، فلا عجب أنهم طبقوا ما تعلموه في مراكش على الوضع السوري[٤٢].

كان النظام الذي جرى تطويره لإدارة السكان المسلمين العرب في مراكش يرتبط إلى حد كبير باسم رجل واحد؛ هو الجنرال (وفيما بعد، المارشال) لوي - هوبير ليوتي (١٨٥٤ - ١٩٣٤)، الإداري الاستعماري الفرنسي الأكثر احتراماً ونفوذاً على الإطلاق[٤٣].

وقد وصف ليوتي النظام الذي طوره لحكم مراكش بأنه «اختراق اقتصادي ومعنوي لشعب، لا بواسطة الإخضاع لقواتنا أو حتى لحرياتنا، إنما عبر المشاركة الوثيقة التي نديرهم بواسطتها بسلام بواسطة أجهزة حكمهم هم ووفقاً لعاداتهم وقوانينهم»[٤٤].

لقد شجع هذا النظام على «الاستغلال الحاذق لمكامن القوة والضعف» في المجتمع المحلي، واحترام الدين والعادات والقوانين المحلية[٤٥]، والحكم من خلال المؤسسات المحلية، والتنمية الاقتصادية مع أنها لم تكن تنمية صناعية بالضرورة[٤٦]. وحقق نجاحاً ملموساً في مراكش، لا سيما خلال الحرب العالمية الأولى حين لم تعد فرنسا قادرة، مالياً أو عسكرياً، على إعادة تعزيز موقعها هناك[٤٧]. وبالنظر إلى قيود فرنسا المالية والنقص في

---

(٤١) يعني «الاستيعاب»، ببساطة، «جعل المحليين يتشبهون بالفرنسيين، واستيعاب النظام الاقتصادي المستعمر في النظام الاقتصادي الفرنسي، و... استيعاب النظام السياسي في نظام دائرة فرنسية». وبحسب روبرتس، فإن فشل «الاستيعاب» كنظرية وك «وسيلة للإدارة الفعلية» كان محسوساً منذ ١٩٠٥. لكن مع محمية مراكش فقط تم تطبيق بديل ملائم، هو الإدارة بال «مشاركة». *French Colonial Policy*, pp. 27-29

(٤٢) يمكن الاطلاع على تحليل ثاقب لتأثير السياسة المحلية الفرنسية بمراكش في سورية خلال الفترة المبكرة من الانتداب، في Burke, «A Comparative View,» pp. 175-86

(٤٣) Lyautey's previous colonial posts were, for the most part, in Muslim-inhabited territories. Roberts, *French Colonial Policy*, pp. 558-59.

(٤٤) Lyautey, Introduction to «Rapport général sur la situation du Protectorat du Maroc au 31 juillet 1914» (1916), cited by Roberts, *French Colonial Policy*, p. 566.

(٤٥) Burke, «A Comparative View,» p. 176.

(٤٦) أظهرت «المشاركة»، في النظرية وفي الواقع، ميلاً قوياً نحو توجيه المستعمرات لتكون منتجة للسلع المصنعة بهدف التصدير. انظر: J. L. de Lanessan, *La Tunisie*, 2nd ed. (Paris, 1917), pp. 182-84.

(٤٧) Burke, «A Comparative View,» p. 176.

قوتها العاملة بعد الحرب، بدا الحكم الاستعماري غير المباشر وكأنه الصيغة الجاهزة لإدارة موقع فرنسا الجديد شرقي المتوسط.

استند نظام ليوتي على نخبة منتقاة من ضباط الشؤون المحلية ممن يعرفون اللغة العربية و/أو البربرية، والدين والثقافة والعادات الإسلامية. وكان هؤلاء الضباط مهيأين، نظرياً، لمعرفة الانقسامات السياسية والاجتماعية والعرقية في مراكش واستغلالها، ولتهدئة مناطق واسعة من البلاد من دون اللجوء إلى القوة. وقد بنى الفرنسيون سياستهم في مراكش على أساس السعي الحاذق وراء عناصر يمكن أن تتعاون معهم من بين النخب التقليدية المدينية والقبلية. وكانت المنافع المادية هي الطعم. ويمكن من ثم استعمال هؤلاء الحلفاء ضد القادة والمجموعات المعادين وغير المستعدين للمساومة. ولم يجر استخدام الجيش الاستعماري كقوة قمع إلا عندما تفشل وسائل الإقناع الأخرى؛ غير أن وجوده في أي مكان ووقت كان يذكر باستمرار بأن التعاون مع الفرنسيين خير من مقاومتهم[٤٨].

كانت إقامة الانتداب الفرنسي في سورية مشروطة بإضعاف القومية العربية، مثلما كان حال الإبقاء على الحكم الفرنسي في شمال افريقيا. وقد توصلت التجربة الفرنسية في مراكش إلى ثلاث استراتيجيات محددة يمكنها، في حال تطبيقها بمهارة، أن تساعد في تلطيف العداء الواسع النطاق لاحتلال سورية وفي تعزيز الحكم الفرنسي في البلاد، وجميعها على حساب الحركة القومية. وكانت هذه الاستراتيجيات هي: استغلال خلافات الأقليات عبر إقامة مناطق ذات حكم ذاتي في سورية؛ تحريض المناطق الريفية ضد المراكز القومية؛ واستخدام العناصر الطيعة من النخبة السياسية السورية التقليدية للمساعدة في الحكم[٤٩].

التقسيم الجغرافي

إن التقسيم الرسمي لسورية الطبيعية سنة ١٩٢٠ إلى انتدابات منفصلة إدارياً تحت الإشرافين الفرنسي والبريطاني قد أدى إلى عزل سورية المقطعة الأوصال وإحاطتها بحدود مصطنعة وحواجز جمركية أعاقت انتقال السلع والناس بحرية. فقد انقطع سكان حلب عن امتدادهم الطبيعي في تركيا والعراق، في حين اضطر أهل دمشق إلى المرور بنقاط حدود عليها شرطة، لدى عبورهم إلى فلسطين. لكن تقطيع سورية الطبيعية لم يكن سوى المرحلة الأولى من عملية التقسيم. فحين أمسك الفرنسيون بحصتهم من الكعكة، بدأوا يسعون إلى تقسيمها إلى قطع أصغر بهدف عزل الحركة القومية العربية واحتوائها.

بداية تحقق لبنان الكبير ــ الحكم الماروني ــ بعد طول انتظار. ففي أواخر آب/

(٤٨) *Ibid.*, p. 177.

(٤٩) *Ibid.*, p. 182.

أغسطس ١٩٢٠، أصدر الفرنسيون مرسوماً بإقامة دولة لبنان الجديدة. وقد اشتملت، بالإضافة إلى الجبل ذي الأكثرية المسيحية، على مدن طرابلس وصيدا وصور الساحلية ذات الأكثرية المسلمة وعلى امتداداتها الإدارية ممثلة في العاصمة بيروت بسكانها المؤلفين مناصفة تقريباً من المسيحيين والمسلمين، وعلى وادي البقاع الخصيب ذي الأكثرية المسلمة. ولم يرغب معظم «المواطنين» الجدد في أن يكونوا جزءاً من لبنان يسيطر الموارنة عليه، وحاولوا إثارة الشعور العام فدعوا إلى الاتحاد مع بقية سورية. ومع أن إدخال هذه المناطق كان ربما ضرورياً من أجل إيجاد وحدة قابلة للحياة جغرافياً واقتصادياً، فإنه بالكاد ساهم في إيجاد قدرة على الحياة سياسياً. وقد أدى إنشاء لبنان الكبير إلى ما هو أكثر من نقل مقاليد الحكم إلى مجموعة أقلية حاكمة؛ فهو أيضاً أدام اعتماد الموارنة على الدعم الفرنسي للبقاء في الحكم.

لقد قضى اللبنانيون معظم وقتهم تحت الوصاية الفرنسية في مساومات طائفية على السلطة السياسية في المؤسسات الحكومية. ولأن الفرنسيين كانوا منحازين إلى الموارنة، كان من الطبيعي أن ألفت الطوائف الأخرى حلفاً معادياً للفرنسيين وللموارنة. ومع ذلك، لم يشأ الفرنسيون استبعاد المسلمين عن المشاركة في حكم لبنان. فقد كان وجود لبنان المنفصل يعتمد، في النهاية، على قبول المسلمين اللبنانيين. وبحلول أواسط الثلاثينات، كان زعماء المسلمين اللبنانيين يرغبون في المشاركة في المماحكات السياسية الرامية إلى وضع القواعد الطائفية لتولي الحكم في البلاد. ومع أنهم ظلوا يركزون لفظياً على وحدة لبنان مع سورية، فإن هؤلاء الزعماء بدأوا يدركون أنهم سيأتون في سورية الكبرى في المرتبة الثانية، في أحسن الأحوال، بعد زعماء دمشق وحلب السياسيين، في حين أنهم قد يحتلون المرتبة الأولى من الأهمية في لبنان. ولذلك فإن هؤلاء السياسيين حشدوا الدعم الجماهيري، انسجاماً مع تقاليد أعيان المدن، من خلال الدعوة إلى الوحدة مع سورية، لكنهم استخدموا هذا الدعم أداة لكسب النفوذ السياسي في إطار الساحة اللبنانية[٥٠]. وفي الوقت نفسه، كانت البرجوازية التجارية المسلمة والمسيحية المزدهرة قد انتقلت إلى تأييد فكرة لبنان الكبير لحماية مصالحها الاقتصادية[٥١]. لكن انحياز فرنسا إلى جانب لبنان

---

(٥٠) بشأن موقف المسلمين اللبنانيين من فكرة لبنان مستقل والعلاقة بين لبنان وسورية خلال الانتداب، انظر:

Najla Wadih Atiyah, «The Attitude of the Lebanese Sunnis Towards the State of Lebanon,» Ph. D. Dissertation (University of London, 1973). For The Mandate period, see pp. 38-178.

(٥١) انظر: Atiyah, «The Attitude of the Lebanese Sunnis,» pp. 80-104; Michael Johnson, «Confessionalism and Individualism in Lebanon: A Critique of Leonard Binder (ed.), *Politics in Lebanon*, John Wiley: New York, 1966,» *Review of Middle Eastern Studies*, 1 (1975), pp. 83-84;

وكذلك انظر الفصل الثالث والعشرين.

الكبير أثار مشاعر العداء للفرنسيين لدى الحركة الوطنية في سورية.

في باقي أنحاء سورية، اتبعت فرنسا سياسة فرق تسد، فحولت البلاد إلى وحدات مناطقية وعرقية صغيرة. وقد ادعى الفرنسيون، في إبرازهم اختلافات المجموعات وتطلعاتها، أنهم إنما يستجيبون للواقع السياسي والرغبة الشعبية. غير أن تفسيرهم للواقع السياسي كان يلائم تماماً رغبتهم في إضعاف المشاعر إزاء سورية الطبيعية وإضعاف القومية العربية، وفي تعزيز الحكم الفرنسي بالتودد إلى الأقليات التي تبطن حب فرنسا.

وخلال أعوام الانتداب، أدخل الفرنسيون إلى سورية العديد من التغييرات القانونية والجغرافية في محاولة لمنع البلاد من التوحد سياسياً. فأنشأوا سنة ١٩٢٠ لواءين منفصلين في دمشق وحلب بدلاً من الولايتين العثمانيتين السابقتين. وحكم كلا من المدينتين حاكم محلي يدعمه مستشارون فرنسيون. وفي إطار لواء حلب، تمتع سنجق الاسكندرون، الذي يؤلف الأتراك نسبة عالية من سكانه، بإدارة مستقلة إلى حد كبير. وكانت المنطقة القليلة السكان الواقعة حول دير الزور في الجهة الشمالية الشرقية تتبع حلب اسمياً. واشتملت دمشق على منطقتي حمص وحماة. وفي سنة ١٩٢٢، أعلن جبل الدروز وحدة مستقلة تحت الحماية الفرنسية، لها حاكم ومجلس منتخب خاصان بها. وأصبح للأقضية الجبلية الواقعة خلف اللاذقية، التي يقطنها عدد كبير من العلويين، نظام إداري خاص يخضع لحماية فرنسية مشددة وأعلنت لواءً منفصلاً. وفي هذه الأثناء، جرى وضع قبائل سورية الصحراوية، لا سيما في المنطقة الشمالية الشرقية، تحت السلطة العسكرية لـ «قوة البادية» (Contrôle Bédouin) الفرنسية. وفي وقت لاحق، سنة ١٩٢٢، أعلنت فيدرالية سورية تشمل ولايتي حلب ودمشق والعلويين. وقد انحلت سنة ١٩٢٤ وحل محلها دولة سورية تتألف من ولايتي حلب ودمشق، ولواء منفصل (عن حلب) هو الإسكندرون. بيد أن لواء العلويين استثني من هذا الترتيب الجديد[٥٢]. وفي سنة ١٩٣٦ فقط، أدخل رسمياً في سورية لواء العلويين (المعروف أيضاً باسم بلاد العلويين) وجبل الدروز. لكن أعيد فصل هاتين المنطقتين عن سورية سنة ١٩٣٩، لدى خرق المعاهدة الفرنسية ـ السورية وسقوط الحكومة الوطنية، وأعيد توحيدها مع سورية سنة ١٩٤٢ تحت ضغوط فترة الحرب. وفي سنة ١٩٣٩، وبعد عامين طويلين من المماحكات، أخلت فرنسا بواجبها الذي نص الانتداب عليه، وهو احترام سلامة أراضي الدولة التي تحت وصايتها، وتخلت لتركيا عن لواء الإسكندرون في محاولة لتحييد تركيا في حال اندلاع الحرب.

على الرغم من تنوع الإدارة في المناطق النائية من سورية، كانت دمشق وحمص وحماة وحلب؛ منذ سنة ١٩٢٥، تحت إدارة واحدة باستمرار. وقد اضطرت فرنسا إلى توحيد دمشق وحلب لسببين: الضغط الوطني والتكاليف. وظل لواء الإسكندرون وبلاد

(٥٢) *Arrêté*, no. 1459 bis, 28 June 1922; *Arrêté*, no. 2980, 5 Dec. 1924; *Arrêté*, no. 2979, 5 Dec. 1924.

العلويين وجبل الدروز على درجات متفاوتة من العزلة الإدارية والسياسية عن هذه المراكز الوطنية خلال معظم فترة ولاية فرنسا على سورية. لقد كانت السياسة الفرنسية واضحة: إن لم تكن سلطة الانتداب قادرة على قصم ظهر الحركة الوطنية، فإن أفضل بديل يلي ذلك هو احتواؤها في معقلها.

وأسهمت هذه الاستراتيجية في تحديد نطاق الحركة الوطنية؛ فقد تمكن الفرنسيون، خلال معظم فترة الانتداب، من منع الحركة من الوصول إلى المناطق المأهولة بالأقليات. وفي الوقت نفسه، فإن معظم القوى التي أثارت دمشق وحلب وحماة وحمص لأن تكون جبهة وطنية معارضة للحكم الفرنسي في سورية كانت غائبة في المناطق المحيطية. وبالتالي، فإن الحركة الوطنية في سورية واجهت صعوبات جمة في توسيع قاعدة نشاطها خارج المراكز الوطنية الأربعة.

في حين أن بعض أقليات سورية الدينية والعرقية ـ الطوائف المسيحية المتنوعة واليهود والأرمن والأكراد ـ كانت (ولا تزال) شديدة التوزع ولم تمتلك قاعدة جغرافية يمكن أن تمنحها أهمية سياسية، فإن غيرها، وتحديداً العلويين والدروز، كانت أقليات متمركزة في مناطق معينة وذات أهمية سياسية ملحوظة في سورية[٥٣]. فتحت حكم العثمانيين، عمل اختلاف هاتين الأقليتين الديني، وتخلفهما الثقافي والسياسي وعزلتهما الجغرافية على إبقائهما خارج الاتجاه السائد في الثقافة السياسية. وفي فترة ما بين الحربين، لم توفر السلطات الفرنسية أي جهد لتشجيع هذا الاتجاه الانفصالي واستغلاله.

لكن، في النهاية، لم تكن الجماعتان العلوية والدرزية قابلتين لتصبحا كيانين وطنيين قادرين على البقاء، حتى مع الدعم الفرنسي. فمنذ أعوام الانتداب الأولى، تحالفت الطوابير الخامسة المحلية، كطبقة ملاك الأراضي السنة في اللاذقية والشباب الدروز المدربين مهنياً، المكافحين من أجل النفوذ، مع الحركة الوطنية الصاعدة في سورية لإحباط الاستراتيجية الفرنسية، بحيث اضطر الفرنسيون لدى انتهاء الانتداب إلى السماح بإدخال المناطق الكثيفة الأقليات في الدولة السورية الأوسع. لكن الوعي الأقلّوي ـ الذي عززته مجموعة من العوامل بما فيها الجغرافية والاختلاف الديني والعزلة المجتمعية وانفصال المناطق بعضها عن بعض ـ كان له أثر ضار في الحياة السياسية السورية بعد فترة طويلة من انتهاء الانتداب. فقد أعاق بقوة ظهور وتبلور مجتمع سياسي سوري ذي هوية وطنية وجغرافية موحدة.

الريف ضد المدينة

كانت الاستراتيجية الرئيسية الثانية التي تبناها الفرنسيون في سورية هي عزل الحركة الوطنية بتأليب المناطق الريفية على المراكز الوطنية المدينية الأكثر وعياً سياسياً وعداء

(٥٣) انظر الجدول رقم ١ ـ ٣.

لفرنسا. وركزت هذه الاستراتيجية على تغيير قواعد ملكية الأرض التي كانت أساس ثروة الزعامة السياسية المدينية ونفوذها.

لقد سعت فرنسا، بعد الاحتلال مباشرة، إلى كسر علاقات الاعتماد التقليدية بين طبقة ملاك الأراضي الغائبين في المدن والفلاحين السوريين. ويبدو أن دوافع المندوب السامي كانت مزيجاً من المثالية الفرنسية التقليدية والانتهازية السياسية. فمن جهة، رأى الفرنسيون، الذين كان عدد كبير من مواطنيهم لا يزال متعلقاً بالأرض، رأوا في الفلاحين المستقلين أصحاب الحيازات الحرة تجسيداً لمثل الحرية والاستقلال التي كانت الأمة الفرنسية تثمنها عالياً وتدافع عنها. كان الفرنسيون في سورية[٥٤] «يتنفسون في المجتمع القروي البسيط بسهولة أكثر مما في المدن الأكثر تعقيداً وعداءً». ومن جهة أخرى، فإن تشجيع انتشار الملكية الفلاحية في سورية وتطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة من شأنهما إضعاف نظام العِزَب الكبيرة الذي اعتمدت عليه الطبقات العليا في المدن الكبرى (التي تنتمي الزعامة الوطنية إليها) للحفاظ على نفسها. وبالنسبة إلى الفرنسيين، كانت نقطة الانطلاق المنطقية تحويل العلاقات الاقتصادية في الريف القريب من المراكز الوطنية من أجل منح الفلاحين مزيداً من الأمن الاجتماعي والاقتصادي[٥٥].

كانت الخطوات الأولى التي اتخذتها المندوبية العليا الفرنسية انسجاماً مع «استراتيجيتها المؤيدة للفلاحين» هي إجراء مسح تفصيلي للأملاك. وتم تأسيس مكتب للمساحة في وقت مبكر من الانتداب تحت إشراف المندوبية العليا، لكن على نفقة مختلف الولايات بالتناسب مع الأعمال التي تنفذ في كل منها. وكانت مهماته متعددة. أولاً، كان عليه أن يضبط نظام تسجيل الأراضي الذي خلفه الأتراك في حالة من الفوضى، بعد أن دمروا سجلات أراضي دمشق وحلب أو أخذوها معهم إلى استنبول سنة ١٩١٨. وكان موظفو «الدفترخانة» قد بدأوا، حتى قبل انهيار الإدارة العثمانية في سورية، بسرقة صكوك ملكية الأراضي وبيعها

---

(٥٤) انظر: D. W. Brogan, *The Development of Modern France (1870-1939)* (London, 1940).

حتى سنة ١٩١٤، كان ٤٤٪ من سكان فرنسا يعملون في الزراعة، وكان يمكن اعتبار نصف سكان الريف تقريباً مزارعين مستقلين، بالمقارنة مع العمال الزراعيين أو المأجورين. وفاق عدد العاملين الفرنسيين في الزراعة عدد العاملين في الصناعة حتى الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل، فإن ربع قوة العمل البريطانية من الذكور، فقط، كانت تعمل في الزراعة بحلول ١٨٥٠. انظر أيضاً: Gordon Wright, *France in Modern Times* (London, 1962), p. 360; David S. Landes, *The Unbound Prometheus, Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present* (Cambridge, 1969), pp. 187-88.

(٥٥) الدليل الذي يشير إلى أن سياسة الأراضي الفرنسية كانت موجهة ضد كبار ملاك الأراضي لأن جزءاً كبيراً من النخبة الوطنية كانت تنتمي إلى هذه الطبقة يمكن العثور عليه في مواد الأرشيف الفرنسية. انظر مثلاً: MAE, Syrie-Liban 1918-29. «De Reffye Note,» Jouvenel to P. M., 29 June 1926, vol. 199, p. 58.

إلى من يدفع أكثر. وعندما نقلت السجلات، غدا من الصعوبة بمكان التأكد من صحة صكوك الملكية. وكانت العائلات ذات النفوذ وحدها قادرة على حفظ حقوقها في الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثيرين استغلوا لذلك علاقاتهم بالحكومة وانعدام الأمن السياسي والاقتصادي على نطاق واسع فسلبوا بالاحتيال صغار الملاك حقوقهم الموروثة. وتسببت الحرب العالمية الأولى نفسها بعملية انتقال أراضٍ ملحوظة. فقد خلقت الحرب وضعاً نقصت فيه السلع الأساسية بصورة حادة، وفاقمته المضاربة والسعي وراء الأرباح الفاحشة. وارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً خلال الحرب وبعدها، ما اضطر الكثيرين من صغار الملاكين وسكان القرى إلى استدانة النقود من التجار ـ المرابين، الذين غالباً، ما كانوا من كبار ملاك الأراضي، من أجل شراء السلع الأساسية. وقد أدى عدم القدرة على سداد هذه القروض في ما بعد إلى حجز الرهونات. فجرى ضم قرى كاملة في مختلف أنحاء سورية إلى أملاك كبار ملاك الأراضي وتحولت الجماعات القروية شبه المستقلة بين ليلة وضحاها إلى جماعات من المحاصصين التابعين[٥٦].

وثانياً، سعى مكتب المساحة إلى تفتيت الملكية المشاعية غير المنتجة، التي كانت أكثر المظاهر شيوعاً في نظام الأراضي في سورية، وسادت إلى جانب الملكيات الخاصة الكبيرة في أحزمة واسعة مزروعة بالحبوب. وقد فرض هذا النظام قيوداً شديدة على تشكل حيازات خاصة صغيرة، وبالتالي على التنمية الزراعية. وكانت أراضي المشاع صعبة الاستغلال لأن المزارعين كانوا مطالبين باتباع نظام مناوبة زراعية تقليدي. وكانت جماعة القرية تدير نظام الأراضي على أساس إعادة توزيع قطع الأرض بصورة دورية بين أفرادها، وتدفع ضريبة العشر على الأرض بصورة جماعية لا فردية. وجعلت الدورة أعمال الري والصرف صعبة. ونجم عن ذلك أن حرمت أراضي المشاع في الغالب من الرساميل أو القروض الضرورية للتنمية الصحيحة. وهذا ما منح ملاك الأراضي الغائبين بما لهم من علاقة مع النظام القضائي فرصةً لمد الربا إلى الريف من أجل إدخال القرى ضمن ممتلكاتهم. وبالنتيجة، فإن مجتمع القرية التقليدي كان، حتى قبل مجيء الفرنسيين، قد دخل عملية من التحول التدريجي إلى جماعات من المحاصصين تدفع نسبة عالية (٤٠٪ ـ ٦٠٪) من المحصول السنوي إيجاراً إلى كبار ملاك الأراضي[٥٧]. وأراد الفرنسيون تسريع

---

(٥٦) PMC, *Minutes*, 5/14/333, 31 Oct. 1924, Robert de Caix, pp. 108-9; MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note» of Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie to High *Commissioner*, 24 June 1921, vol. 72, pp. 156-58; Cadastre des Etats, *Notice sur le Démembrements des Mouchaa* (Pamphlet published by Haut-*Commissariat* de la France En Syrie et au Liban) (1935), pp. 3-5.

(٥٧) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note» of Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie to High Commissioner, 24 June 1921, vol. 72, pp. 157-58; Cadastre des Etats, *Notice sur le Démembrement des Mouchaa*, pp. 3-5.

تحطيم نظام المشاع، لكن بطريقة لا تتيح لكبار ملاك الأراضي بأن يكونوا المستفيدين الرئيسيين من هذا التطور.

لم يكن لدى الفرنسيين أية نية في تدمير المشهد الاجتماعي في الريف؛ بل أرادوا، في الواقع، إعادة تشكيله بالتأكيد على العائلة بدلاً من التنظيم القروي الجماعي أو القبيلة بوصفها الوحدة الاجتماعية ـ الاقتصادية الأولى. وتوقفت هذه الاستراتيجية على فرض نظام ضريبي جديد. فقد كان النظام القائم مفعماً باللامساواة الصريحة. فلم تكن القرى التي يملكها كبار ملاك الأراضي، تدفع في الغالب، سوى ضرائب لا تذكر أو كانت تعفى منها تماماً، إما بسبب نفوذ أصحابها لدى الإدارة المحلية أو لأن كثيرين من المالكين كانوا محصلي ضرائب يرفضون تحصيل ضرائب عن ممتلكاتهم الخاصة. أما بموجب نظام المشاع فإن الأراضي المملوكة جماعياً كانت عرضة لأعباء ضريبية ثقيلة. وانطبق الأمر نفسه على الحيازات الفلاحية الصغيرة الخاصة. ولم يكن بالإمكان تطبيق النظام الضريبي الجديد والأكثر عدالة إلا على أراضٍ غطاها المسح التفصيلي وأصبحت حقوق الملكية عليها ثابتة بوضوح. وهكذا، كان لا بد من أن توسع المفوضية العليا إصلاحات الأراضي على أوسع نطاق ممكن وبأسرع ما يمكن(٥٨).

أجرى الفرنسيون أعمال مسح الأراضي، في البداية، في السهول الساحلية الخصبة للبنان واللاذقية، وفي البقاع وغوطة دمشق، وفي سهول نهر الفرات في سورية الوسطى، وفي الأقضية المحيطة بحلب وأنطاكية. وتبع ذلك مسح الأراضي الأميرية الممتدة من السلمية حتى المشارف الجنوبية الشرقية لحلب. وأخيراً مسح المناطق المخصصة لمشاريع تطوير القطن في منخفض العمق وسهل الغاب. وفي سنة ١٩٢٦، تم تطبيق قانون يفرض التسجيل الإجباري لجميع الممتلكات غير المنقولة. واتخذت أيضاً استعدادات لتقسيم أملاك الدولة بين صغار الملاك الفلاحين من أجل ضمان استمرار زراعة أراضي المشاع السابقة على أيدي العائلة نفسها دون غيرها. وكان الهدف تحسين الدورة الزراعية ووسائل الزراعة. وما بين سنتي ١٩٢٦ و١٩٣١، تم توزيع ١٨١,٠٠٠ هكتار من الأراضي الأميرية المزروعة بموجب نظام المشاع، التي تضم ١٨٢ قرية، على ٦,٠٠٠ عائلة فلاحية. وفي سنة ١٩٣٠، جرى سن قانون ملكية جديد، حاول فرض التسجيل الإجباري وإنهاء معظم أوجه التمييز بين مختلف أشكال ملكية الأراضي في سورية(٥٩).

إلا أن عمل مكتب المساحة لم يجر بسلاسة. فقد كانت تكاليف إجراء مثل هذا

---

(٥٨) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris, 1946), pp. 194-95; Cadastre des Etats, Notice, p. 5.

(٥٩) Weulersse, *Paysans*, pp. 188, 195, Z. Y. Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden, 1964), p. 249;

السباعي، أضواء، ص ١٣٦.

المسح الواسع في بلد بمثل هذا الفقر والتخلف مرتفعة جداً، والنقص في وجود مساحين مدربين جعل المهمة أكثر صعوبة. والأهم من ذلك، أن أعمال المسح علقت لأعوام عديدة، نتيجة عدم الاستقرار السياسي الواسع النطاق في أعوام الانتداب الأولى، الذي بلغ ذروته في الثورة الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧. ولم يستأنف حتى أواخر العشرينات. وعلقت مرة أخرى سنة ١٩٣٤ نتيجة النقص في التمويل. ولم يغط المسح التفصيلي، حتى سنة ١٩٣٨، إلا ما يزيد قليلاً على ٢٥٪ من الأراضي السورية الصالحة للزراعة. وقد طبق النظام الضريبي الجديد على ٨٥٪ من هذه الأراضي الممسوحة[٦٠].

لا شك في أن الوجود الفرنسي قد جلب معه قسطاً أكبر من الأمن المادي للفلاحين السوريين. فالجهود التي بذلها ضباط الشؤون المحلية الفرنسيون في «الخدمات الخاصة في جيش المشرق» وقوة البادية من أجل تسريع عملية استقرار القبائل من خلال تحويل رجال البدو إلى عمال زراعيين في حواف المناطق الحديثة الزراعة جعلت الغزوات أقل شيوعاً في مطلع الانتداب. وفي المناطق النائية من سورية، كما هو الحال في بعض منطقة العلويين، عمل الفرنسيون أيضاً على تحسين وضع الفلاحين، بالدفاع عن حقوقهم في الملكية ضد كبار ملاك الأراضي، دفاعاً قانونياً، بل ومادياً إذا اقتضى الأمر[٦١].

على أن الجهود الفرنسية لإضعاف طبقة ملاك الأراضي المدنيين لم تكن ناجحة، إلى حد كبير. ففي المقام الأول، أعاقت الطبيعة الانتقالية للانتداب تدفق الرساميل الفرنسية الضرورية لتنفيذ الإصلاحات الزراعية. وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها المفوضية العليا وعدد قليل من المصارف الخاصة ومجموعات المصالح ذات الاستثمارات في سورية، لم تنفذ الحكومة الفرنسية إصلاحات زراعية مكلفة ولم توظف استثمارات طويلة الأجل في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزز التأكيد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب على مبدأ التقييد الاقتصادي، في حالة سورية، بسبب عدم الاستقرار السياسي الواسع النطاق، لا سيما خلال العقد الأول من الانتداب[٦٢]. كما أن عدم الاستقرار السياسي ثبط عزيمة كبار ملاك الأراضي عن الاستثمار في تطوير الأراضي.

---

(٦٠) Weulersse, *Paysans* p. 186.

(٦١) See Philip S. Khoury, «The Tribal Shaykh, French Tribal Policy, and the Nationalist Movement in Syria between Two World Wars,» *Middle Eastern Studies*, 18 (April 1982), pp. 180-93 and Weulersse, *Paysans*, pp. 180, 196.

مثلاً، دافعت الإدارة التي يسيطر الفرنسيون عليها في منطقة العلويين، سنة ١٩٢٩، عن صغار الملاك العلويين، من خلال مصادرة بعض الأراضي التي يملكها بعض ملاك الأراضي الغائبين السنة من مدينة حماة. وكان الفرنسيون فصلوا سنة ١٩٢٢ عدداً من القرى العلوية عن محافظة حمص وألحقوها بمنطقة العلويين. MAE, Syrie-Liban 1918-29. Fev. 1922, vol 109, p. 48.

(٦٢) Ibid., «Note» of the Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie to High Commissioner, 24 June 1921, vol. 72, pp. 152-54; Weulersse, *Paysans*, pp. 176, 196.

لكن كان ثمة عوائق أخرى اعترضت الجهود الفرنسية الرامية إلى تحويل العلاقات الزراعية في سورية. فقد كان الفلاحون الأميون والمحافظون، لا سيما في القطاعات الواسعة المزروعة حبوباً في وسط سورية وحوران، متشككين بشكل واضح في نيات الفرنسيين، التي كانت تعتبر محاولات للإخلال بطريقة الحياة التقليدية. ونتج عن ذلك أن الطبقة الجديدة من صغار الملاكين التي تكونت بفعل الإصلاحات كانت معرضة لمزيد من الاستقلال من جانب طبقة متماسكة بشكل ملحوظ مكونة من كبار ملاك الأراضي المدنيين والريفيين المهتمين حصراً بالحفاظ على امتيازات وضعهم وعلى قاعدة مواردهم المادية في الريف، وبتوسيع هذه الامتيازات والقاعدة. وأدامت هذه الطبقة سيطرتها على المجتمع الريفي من خلال مصادرة الحيازات الصغيرة الحديثة العهد عبر التلاعب بشتى الأشكال بالرأسمال الربوي فور تمكن الفرنسيين من تسجيل الأراضي وتوزيعها على الفلاحين(٦٣). كما كان لكبار ملاك الأراضي هامش واسع للمناورة في الريف لأن مصارف التسليف الزراعي المموّلة الفرنسية، التي كانت مارست ضغطاً ملحوظاً على المندوبية العليا لإجراء إصلاحات زراعية واسعة في مطلع الانتداب، رفضت إقراض الأموال إلى صغار الملاك أو إلى الجماعات القروية(٦٤). وكان كبار ملاك الأراضي دون غيرهم قادرين على اقتراض الأموال من هذه المصارف، ومن ثم إعادة إقراضها إلى محاصيلهم أو إلى صغار الملاكين بفائدة أعلى كثيراً(٦٥).

أصبح أثر هذه العملية يظهر أكثر فأكثر مع مرور الوقت. إذ لم يؤد انحلال نظام المشاع إلى زيادة ملحوظة في حجم طبقة صغار ملاك الأراضي في سورية. بل على العكس، فإن فشل المندوبية العليا في تحويل نظام ملكية الأرض والقوى الإنتاجية الزراعية

(٦٣) Weulersse, *Paysans*, pp. 196-97.

(٦٤) لا يمكن مصارف التسليف الزراعي أن تعمل إلا في إطار الملكية الخاصة للأرض. ولا يمكن إلا لهذه المصارف أن تعمل بهامش ربح جيد في سورية. MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note» of Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie, 24 June 1921, vol. 72, pp. 152-54.

(٦٥) كان يمكن مالك الأرض الكبير أن يقترض من مصارف التسليف الزراعي مثل «كريدي فونسيه في الجزائر وتونس بفائدة تتراوح بين ٦ و٩٪ في العام، مبلغاً يصل إلى ٧٠٪ من قيمة عقاره. لكن عندما يقرض المالك الكبير إلى محاصص ليس لديه ضمانة إضافية، فإن معدل الفائدة كان يعتمد على تيسر القروض في كل منطقة بحد ذاتها وعلى نجاح المحصول السنوي بالتحديد. وبالإجمال، فإنها تراوحت بين ٢٠٪ و٢٥٪ في العام بالنسبة إلى المحاصصين، مع أنها كانت تصل أحياناً إلى ١٠٠٪. أما بالنسبة إلى صغار الملاكين، الذين كانوا يعرضون أرضهم ضمانة إضافية، فقد تراوح معدل الفائدة على القرض بين ٩٪ و٢٠٪، مع أنها هي أيضاً كانت ترتفع كثيراً جداً إذا كان المحصول سيئاً. انظر: Himadeh, *The Monetary and Banking System in Syria*, pp. 258-60; Abdullah F. Azmeh, *L'évolution de la banque commerciale dans le cadre économique de la Syrie (1920-1957)* (Lausanne, 1961), p. 59. السباعي، **أضواء**، ص ٢٣٢.

شجع في الواقع على تراكم الأرض في أيدي عدد أقل من الملاك. وفي المناطق التي تحولت فيها الحيازات القروية الجماعية إلى سلسلة من الحيازات العائلية المستقلة الصغيرة، كان بقاء المالك الصغير موضع شك. فقد تحول الكثيرون إلى محاصصين، أو غادروا أراضيهم حالما ضمها ملاك أراضٍ مرابون ذوو نفوذ[٦٦]. فعلى سبيل المثال، نقصت نسبة عدد الحيازات الخاصة الصغيرة (أقل من عشرة هكتارات) في محافظة حلب إلى مجموع عدد الحيازات الخاصة في المحافظة من ٣٣٪ إلى ١٦٪ بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٤٤. وخلال الفترة نفسها، ازداد عدد الحيازات المتوسطة الحجم (من ١٠ هكتارات إلى ١٠٠ هكتار) من ٢٢٪ إلى ٣٩٪، وازداد عدد الحيازات الكبيرة (أكثر من ١٠٠ هكتار) من ٢٤٪ إلى ٤٥٪[٦٧]. وتشير هذه الأرقام إلى أن الأرض كانت تتركز في أيدي الملاك المتوسطين والكبار. وينطبق الأمر نفسه على قضاء حمص؛ ففي أواخر الثلاثينات، كان ٥٥٪ من مجموع الأراضي الخاصة يعود إلى كبار الملاكين. ومن بين الـ ١١٤ قرية الواقعة في لواء حماة سنة ١٩٣٣، كانت ملكية ٩٢ قرية تعود بالكامل إلى أربع عائلات. وفي كل من حمص وحماة، انخفض عدد المالكين الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم خلال الانتداب[٦٨].

كانت ثمة عقبة أخرى تعترض سبيل الجهود الفرنسية الرامية إلى عزل الريف السوري عن المدن. ومع الأخذ بالاعتبار للقيود المتنوعة المفروضة على الفرنسيين، فإن نظام الانتداب كان يقوم على أساس الحكم الاستعماري غير المباشر. وفي غياب الموارد اللازمة للحكم المباشر أو لتدريب كادرات إدارية محلية، اعتمدت المندوبية العليا على وسطاء محليين ذوي خبرة إدارية سابقة، مفضلة أن يكون لديهم نفوذهم المستقل الخاص بهم. وكانت هنالك طبقة واحدة فقط في سورية يمكن أن يأتي هؤلاء الوسطاء منها، هي طبقة ملاك الأراضي الغائبين في المدن الداخلية التي خدمت الدولة العثمانية كأرستقراطية

---

(٦٦) كانت ممارسة كبار ملاك الأراضي الربا في الداخل السوري شائعة للغاية. وكانوا يستغلون الفلاحين بإعطائهم قروضاً في الظروف الصعبة، عندما تحجم المصارف الزراعية عن ذلك، وبمعدلات فائدة عالية جداً. وحيث إن الصناعة المحلية في الريف كانت عادة قليلة أو غير موجودة، فقد كان من الصعب على الفلاح أن يترك أرضه. وحتى المدن، لم يكن فيها سوى فرص محدودة. وبدلاً من ذلك، كان الفلاح غالباً ما يضطر لأن يصبح محاصصاً. وإذا كان محاصصاً أصلاً ولم يستطع سداد دينه في أوانه، فإن الفائدة كانت ببساطة تتراكم، ما يشدد قبضة مالك الأرض على محاصصه، انظر: [Gaulmier], «Note sur la propriété foncière dans la Syrie centrale,» *L'Asie Française*, no. 309 (April 1933), pp. 130-37.

(٦٧) Pavie, *Etat d'Alep*, pp. 59, 118; Gibb and Partners, *Economic Development*, p. 120.

(٦٨) P. Berthelot, «Note sur la mise en valeur de la région du 'Caza' de Homs,» CHEAM, no. 249 (Feb. 1938), pp. 21-23. [Gaulmier], «Note sur la propriété,» pp. 131-33; M. Anwar Naaman, «Précisions sur la structure agraire dans la région de Homs-Hama (Syrie),» *Bulletin de l'Association de Géographes Français* (March-April 1950), p. 58.

في الخدمة. ولذلك فإن التلاعب بالقاعدة المادية (ملكية الأراضي) لهذه الطبقة كان يمثل مشكلة حساسة للفرنسيين[٦٩]. وأدى وجود شبكة من العلاقات الاجتماعية والمالية تشد هذ الطبقة فيما بينها إلى بروز صعوبات متزايدة في عزل أعضائها الوطنيين عن العناصر الراغبة في التعاون مع المندوبية العليا. وعملت هذه العقبة، مترافقة مع بطء انتشار التغيرات البنيوية في نظام ملكية الأراضي السوري، على إبقاء الأسس المادية والسياسية لطبقة ملاك الأراضي وحصنتها جيداً في مواجهة التحديات القادمة من أسفل السلم الاجتماعي السوري خلال عهد الانتداب[٧٠]. وفي النهاية، لم يبق أمام فرنسا سوى إمكانية واحدة هي تحريض ملاك الأراضي المقيمين في الريف وشيوخ القبائل ضد أعيان المدن، وتحريض أعيان المدن بعضهم على بعض. أما إثارة الفلاحين على أسيادهم، فلم تكن مطروحة. ولم يشكل الريف السوري تحدياً أساسياً جدياً للمدن إلا بعد الاستقلال.

نخبة ضد نخبة

كانت الاستراتيجية الرئيسية الثالثة التي جرى تبنيها بالاستناد إلى تجربة ليوتي في مراكش هي محاولة الحكم من خلال عناصر متعاونة من بين النخبة السياسية التقليدية. إذ كان الحكم المباشر قد غدا عتيقاً منذ فترة طويلة في العديد من المستعمرات الفرنسية. وأملت القيود الدولية التي فرضها نظام الانتداب على فرنسا، والمستوى المرتفع نسبياً للوعي السياسي للنخبة ولتنظيمها في سورية، وعدم مقدرة الفرنسيين أو رغبتهم في تجنيد الموارد البشرية والمادية اللازمة لحكم البلد بحسب المقاييس الأوروبية ـ كلها أملت أن تُجرى الإدارة الفرنسية في سورية بحسب مقاييس محلية. لكن بدون مجموعة مهمة من المتعاونين المحليين ذوي النفوذ في المراكز الوطنية في الداخل للمساعدة في التشجيع على احترام فرنسا وتنفيذ سياستها، لكان قدر فرنسا أن تظل تعاني إلى الأبد سوء الإدارة، وتالياً، غياب الأمن في سورية.

---

(٦٩) كتب جورج كاترو (الذي كان في أوائل العشرينات المبعوث الفرنسي إلى دمشق) أن ملاك الأراضي تحالفوا مع الانتداب حالما اتضح أن مصالحهم المادية لن تمس. وكان هذا تحديداً حال كبار ملاك الأراضي في حماة وحمص الذين كانوا وطنيين، لكنهم بدأوا بالتعاون مع السلطات الفرنسية، عندما أدركوا أن الانتداب ليس نظاماً «ديمقراطياً» سوف «يوزع أراضيهم». وكتب كاترو: «كنت ممن يعتقدون أنه من الضروري طمأنتهم» بشأن هذه الحقيقة. «لقد كانت هذه أفضل وسيلة لكسب دعمهم. تمت الموافقة على طلباتهم وأعطوا ضمانات من شأنها أن تطمئن كرامتهم الشخصية المحافظة. وقد ساهم ملاك الأراضي هؤلاء في إنجاح سياسة الانتداب؛ وحيث إنهم كانوا يسيطرون على الرأي العام في الريف، فقد استطعنا تحقيق إنجاز كبير ومهم. إذ لم تعد حمص وحماة قلعتين للعقيدة الوطنية». ومع أن ملاك الأراضي في هاتين المنطقتين لم يكونوا في طليعة الحركة الوطنية. فإن تعاونهم مع الفرنسيين اتخذ هيئة الصمت أكثر مما اتخذ هيئة المشاركة النشطة في الإدارة الاستعمارية. Général Catroux, *Deux missions en Moyen-Orient, 1919-1922* (Paris, 1958), p. x.

(٧٠) Weulersse, *Paysans*, p. 196.

لقد وجد الفرنسيون فعلاً مجموعتين صغيرتين من المتعاطفين في المدن الوطنية التي يسيطر العداء لفرنسا عليها. وكانت إحداهما الجماعات الأحادية في دمشق[(٧١)] وفي حلب[(٧٢)]. وكانت هذه الجماعات تتقاطع جزئياً مع البرجوازية الكمبرادورية ذات الصبغة المسيحية، التي ارتبطت طيلة قرن تقريباً بالمصالح الفرنسية التجارية (وغيرها من المصالح الأوروبية)، وحصلت على الحماية السياسية الفرنسية. أما المجموعة الثانية فكانت تضم أعضاء من طبقة أعيان المدن المسلمين، الذين كانوا جزءاً من الإدارة العثمانية العليا في الولايات السورية قبل انهيارها سنة ١٩١٨. ولأن أغلبية سكان المدن الداخلية السورية كانت من المسلمين العرب[(٧٣)]، فقد كان على المفوضية العليا الفرنسية أن تسعى لكسب النخبة السياسية المسلمة، المكونة من أعضاء طبقة البيروقراطيين ـ ملاك الأراضي، من أجل تطوير سياسة محلية فاعلة في سورية.

ولأسباب ذات جذور عميقة، وإن لم تكن أسباباً حصيفة سياسياً بالضرورة، كان بعض أعضاء النخبة المدينية التقليدية راغبين في معارضة المد الوطني في سورية، حتى على حساب التضحية بصدقيتهم ونفوذهم المستقل في المجتمع المحلي. وغالباً ما كان السياسيون والبيروقراطيون الذين اختاروا التعاون مع الفرنسيين بعد الاحتلال مباشرة،

---

(٧١) كان السكان الأحادون والكاثوليك في دمشق يشكلون سنة ١٩٢٨، ٤,٣٪ (٨,٥٠٤ نسمة) من مجموع عدد سكان المدينة البالغ ١٩٨,٤٢٧. وبلغت سنة ١٩٣٥، ٤٪ (٨,٤٢٨ نسمة) من أصل ما مجموعه ٢١٣,٠٢٦ نسمة. وكانت سنة ١٩٤٣ ٥,٤٪ (١٥,٣٠٣ نسمة) من مجموع ٢٨٦,٠٠٠ نسمة. وكانت نسبة المسيحيين من مجموع سكان دمشق في السنوات ١٩٢٨ و١٩٣٥ و١٩٤٣، ٨,٥٪ و١٠٪ و١٥,٥٪ على التوالي. وتشمل هذه الأرقام الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس. وبلغت نسبة اليهود في السنوات ١٩٢٨ و١٩٣٥ و١٩٤٣، ٣,١٪ و٢٪ و٤,٥٪ على التوالي من سكان المدينة. **الانتداب الفرنسي** MWT, 79/942/513. *Mutasarrif* of Damascus to Lieutenant Roland, 6 March 1928; Emile Fauquenot, «Les institutions gouvenementales de la Syrie,» CHEAM, no. 201 (17 June 1937); «L'état civil,» CHEAM, no. 50, n. d.

(٧٢) كان السكان الأحادون والكاثوليك في حلب يشكلون سنة ١٩٣٥، ١٠,٧٥٪ (٢٧,٢٦٩ نسمة) من مجموع عدد السكان البالغ ٢٥٣,٥٥٣ نسمة. وبلغت ١٠,٣٪ سنة ١٩٤٣. وبلغت نسبة مجموع السكان المسيحيين في حلب ٣٤,٦٪ و٣٤,١٪ في سنتي ١٩٣٥ و١٩٤٣ على التوالي. إلا أن الأرمن (الذين معظمهم من الأرثوذكس) بلغت نسبتهم ٢٢,٢٪ و٢١,٤٪ في سنتي ١٩٣٥ و١٩٤٣ على التوالي. وكان معظمهم قد استقروا حديثاً في حلب بعد المجازر التركية ضدهم في جنوبي وشرقي الأناضول خلال الحرب العالمية الأولى. وبعدها. وبلغت نسبة اليهود في حلب ٤٪ و٤,٣٪ في سنتي ١٩٣٥ و١٩٤٣ على التوالي. *Ibid*

(٧٣) بلغت نسبة المسلمين السنة في دمشق ٨٩٪ و٨٠٪ من مجموع السكان في سنتي ١٩٣٥ و١٩٤٣ على التوالي. وبلغت في حلب، في سنتي ١٩٣٥ و١٩٤٣، ٦١٪ و٦١,٥٪ من السكان على التوالي. مركز الوثائق التاريخية، دمشق، **الانتداب الفرنسي**، 79/942/513; Fauquenot, «Les institutions»; «L'état civil».

ينتمون إلى طبقة ملاك الأراضي المدينيين الغائبين والطبقة البيروقراطية اللتين وسعتا مصالحهما السياسية والمالية وعززتاها بصورة منهجية تحت مظلة الإدارة العثمانية. لقد تمسكوا بالدولة العثمانية بشدة، وإن لم يكن بثقة، على الرغم من بروز الأيديولوجيا القومية العربية بعد سنة ١٩٠٨، التي صاغها عدد متزايد من السكان والمثقفين المتحررين من طبقتهم ذاتها وحتى من عائلاتها ذاتها. وبالنيابة عن الدولة العثمانية، ومن خلال الجهاز السياسي الذي قدمته لهم، تنافس كبار الموظفين العرب ـ العثمانيين، بصورة ناجحة، مع منافسيهم الجدد من القوميين العرب. لكن هؤلاء الموظفين طردوا بسرعة من الخدمة العامة، سنة ١٩١٨ عندما طويت المظلة العثمانية إلى الأبد، وأودعهم القوميون العرب في هوامش الحياة السياسية.

في ظل النظام القومي العربي للأمير فيصل، وجد الكثيرون من الموظفين العثمانيين السابقين وأعيان المدن البارزين القليل من الفرص لاستعادة مراكز قوتهم. فالنخبة القومية التي أدارت الدولة العربية لم تكن تحبهم أو تثق بهم؛ ونتيجة لذلك، بذلت كل الجهود لإبقائهم خارج الحكومة. وكانت هذه الكراهية القوية متبادلة. فسعى الكثيرون من الأعيان الذين أجبروا على التهمش السياسي للحصول على دعم الضباط السياسيين الفرنسيين فيما هم كانوا ينتظرون سقوط القوميين المناضلين الشباب، لكن فيصل لم يعين حكومة من الأعيان غير القوميين حتى وصل الفرنسيون مشارف دمشق في أواخر تموز/ يوليو ١٩٢٠. وهذه الحكومة هي التي قامت بالمهمة الشائنة المتمثلة في تسليم سورية لفرنسا.

يمكن القول إن الحرس القديم من أعيان المدن قد فقد صدقيته على أيدي منافسيه القوميين قبل الغزو الفرنسي لسورية. وقلل رفضهم التعاون طواعية مع الحركة القومية من مكانة نفوذهم المستقل في دمشق وحلب وسواهما؛ وكانت هذه المكانة تشهد علائم تأكل خلال الحرب العالمية الأولى عندما تعاون الأعيان مع السلطات التركية في قمع النشيطين السوريين المتعاطفين مع الثورة العربية. وكانت هذه الشريحة من النخبة المدينية التقليدية متماهية بوضوح مع نظام قمعي واكتسبت بذلك سمعة كونها أنانية في تعزيز مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة. لكن في حين بررت طبقة الأعيان دورها بسهولة بوصفها أرستقراطية في الخدمة في ولايات الامبراطورية العثمانية، فإن التعاون مع سلطة أوروبية أثار بعض الصعوبات[٧٤]. فقد كانت الحكومة العثمانية، على الرغم من كل شيء، حكومة مسلمة ولديها مكانة وشرعية وراءها تعودان إلى ٤٠٠ عام.

لم يكن خيار التعاون مع الفرنسيين سهلاً، لكنه كان ملائماً جداً. وكان تبريره الرئيسي أن سورية بحاجة ماسة إلى قوة خارجية قوية تعيد ترسيخ الاستقرار في البلد،

(٧٤) محادثة مع نديم دمشقية (لندن، ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٧٥).

بعد الصعوبات الاقتصادية الجمة التي عانتها خلال الحرب والفراغ النفسي والسياسي الناجم عن انهيار أربعة قرون من الحكم العثماني. وشعر هؤلاء الأعيان أنه يمكن تحقيق المزيد لسورية، من خلال عملهم مع الفرنسيين[٧٥]. على أن عدة أسباب كانت تختفي وراء هذا المنطق. أولاً، إن الأعيان الذين كانوا قد راهنوا على استمرار النظام الامبراطوري في وظائفهم الحكومية وسلطتهم، وازدهروا تحت حماية الدولة العثمانية بعد أن أوجدوا انسجاماً ما بين مصالحهم ومصالحها، أدركوا أن الوسيلة الوحيدة التي يمكنهم بها استئناف مكانهم التقليدي كأرستقراطية في الخدمة كانت توسل السلام والهدوء بأي ثمن، حتى إذا كان ذلك يعني التعاون مع دولة قامت بدور مشبوه في زوال الامبراطورية[٧٦]. وثانياً، لم يكن لهؤلاء الأعيان إجمالاً قوة تمكنهم من منافسة الزعامة الوطنية على النفوذ في المجتمع السوري، مع أنهم كانوا ينتمون إلى عائلات الطبقة العليا المحلية ذاتها التي أنجبت منافسيهم القوميين العرب. وكانت قطاعات واسعة من سكان سورية قد أخذت تعرف القيادة الوطنية بوصفها الشريحة الوحيدة من الطبقة العليا المحلية، الملتزمة بالدفاع عن قيمها ومعتقداتها التقليدية في مواجهة الحاكم الأجنبي المعتدي، غير أن تشتيت الفرنسيين للزعامة القومية بالقوة سنة ١٩٢٠ أتاح المجال للأعيان غير القوميين لتقديم أنفسهم بوصفهم القيادة المحلية الوحيدة المؤهلة، بمستوى تعليمها وتدريبها ومكانتها، للاستيلاء على الوظائف الإدارية العالية التي ظلت شاغرة بعد مغادرة منافسيهم القوميين فجأة[٧٧].

كانت الاستراتيجية الفرنسية القائمة على العزل واستغلال الانقسامات والنزاعات داخل النخبة السياسية السورية سهلة التطبيق تماماً لأن الساحة السياسية كانت لا تزال صغيرة جداً سنة ١٩٢٠. وأدرك الفرنسيون أن النخبة السياسية كانت في شقاق سياسي، مع أنها كانت طبقة اجتماعية ـ اقتصادية متماسكة إلى حدٍ ما؛ فالمصالح الشخصية كانت تشكل ولاءات أعضائها أكثر من الأيديولوجيا المشتركة. ولاحظوا أن التحالفات المتنافسة، وغير المستقرة غالباً، بين العائلات كانت تسوي الخلافات على مستوى السياسة العليا في المدن. ومع أن هذه العائلات كانت معنية بالحفاظ على القواعد المادية لقوتها، فإنها كانت تشعر بما يكفي من الثقة للتنافس فيما بينها لأنها كانت متحررة نسبياً من الضغوط الطبقية الموجهة من الأسفل. وكان الفرنسيون مهتمين بخلق المنافسات وتوسيعها، ومن ثم بدعم الفئات المتعاونة ضد الفئات المعادية[٧٨].

لكن وبأخذ كل الأمور بعين الاعتبار، فإن الاستراتيجية الفرنسية القائمة على

(٧٥) مقابلة مع يوسف الحكيم (دمشق ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٦).

(٧٦) مقابلة مع حسن الحكيم (دمشق، ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٦).

(٧٧) محادثة مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥).

(٧٨) محادثة مع قسطنطين زريق (بيروت، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦).

استغلال نقاط الضعف والانقسامات داخل النخبة السياسية السورية من خلال اجتذاب المتعاونين المحتملين إلى الإدارة الاستعمارية، ومن ثم إثارتهم ضد منافسيهم القوميين، لم تجر بيسر أبداً. وبعد هزيمة القوميين سنة ١٩٢٠، مضى بعض الوقت قبل أن تتمكن القيادة القومية المشتتة والمنفية من العودة إلى المسرح السياسي وأن تعرض قوتها والتأييد الشعبي الذي تحظى به في دمشق وحلب. وفي هذه الأثناء، كان رضى الفرنسيين عن أنفسهم يزداد؛ فقد ظلوا يستصغرون شأن الأحاسيس القومية، أقله في معاقل الداخل المدينية الاستراتيجية. ومع أن عدداً من الحرس القديم من الأعيان استغل غياب الزعامة القومية لتطوير علاقات مع السلطات الفرنسية، فإن الكثيرين عرّضوا صدقيتهم للخطر أمام أنصارهم الشخصيين بالتعاون مع دولة فاتحة، أجنبية وغير مسلمة ومستغلة.

في أعوام الانتداب المبكرة، أدت المشكلات المالية في فرنسا والجهاز الإداري المرتفع الكلفة في سورية إلى الحد من تيسر المنافع الفرنسية التي كان يمكن أن تجتذب نواة فاعلة من المتعاونين المحليين وأن تحافظ على هذه النواة. وفي الواقع، بالكاد كانت هذه المنافع تكفي لإرضاء كبار المسؤولين المتعاونين، ناهيك بإقناع الأنصار الشخصيين للزعماء الوطنيين بتغيير ولائهم نحو الأعيان العاملين في الإدارة الاستعمارية. ومع أن المفوضية العليا وافقت على توسيع الإدارة المحلية، بكلفة مالية مرتفعة بالنسبة إلى كل من فرنسا وسورية، من أجل استيعاب من يرغب من المتعاونين ودمج المنشقين، لم يتوفر ما يكفي من الوظائف العالية. وهكذا كان يتم إدخال المتعاونين إلى الوظيفة وإخراجهم منها بسرعة تنذر بالخطر من أجل توزيع منافع الوظيفة على أكبر عدد ممكن. وتميزت الحكومة المحلية خلال الانتداب بحدوث تغييرات متواصلة للسياسيين والبيروقراطيين على المستوى الوزاري[(٧٩)].

أشار التغيير السريع للأعيان غير الوطنيين داخل الحكومة وخارجها إلى أنهم لم يكن لديهم ما يكفي من النفوذ ليمكنهم من فرض استمراريتهم. إلا أن فشلهم في جمع أنصار شخصيين عديدين خارج الأوساط الحكومية لم يكن فقط بسبب وجود موارد قليلة بتصرفهم؛ ولكنه كان أيضاً يعود إلى أن تماهيهم الوثيق مع سلطة استعمارية ممقوتة

---

(٧٩) بين تعيين الفرنسيين أول مجلس مديرين محلي في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ وتأليف أول مجلس وزراء وطني بالكامل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦، شهدت سورية ١٦ مجلس مديرين وحكومة مختلفة. ومن بين الـ ٣٨ شخصاً الذين كانوا مديرين و/ أو وزراء في هذه الفترة، كان خمسة فقط معروفين بأنهم وطنيون. وكان ٢٤ من دمشق (٦٣٪ من الرقم الإجمالي)، ١١ من حلب، ٢ من حماة، و١ من حمص.

وفي هذه الفترة كان ثمة ٩٣ منصباً شاغراً لمديرين أو وزراء. وشغل الدمشقيون ٦٢ من هذه المناصب، أي ٦٧٪ من المجموع. انظر: حسن الحكيم، **مذكراتي** (بيروت، ١٩٦٦)، مج ٢، ص ١٥٤ _ ١٧١.

واعتمادهم عليها جعلا منهم أهدافاً سهلة للاتهامات الشخصية المضادة التي كانت توجهها إليهم المعارضة الوطنية، بما تملكه من نفوذ مستقل واسع في المدن. فباسم الاستقلال الوطني لسورية وسلامة أراضيها، كان الوطنيون يعبئون باستمرار جماهير المدن للتظاهر أو الإضراب ضد الفرنسيين. وكان لهذه الهجمات هدفان مترابطان. فهي لم تكن ضد واقع الاحتلال الأجنبي الجلي فقط، بل كانت تهدف أيضاً إلى إضعاف الثقة بالمتعاونين ذوي المراتب العالية. وفي النهاية، اضطر الفرنسيون إلى الاعتراف بفشل استراتيجيتهم القائمة على أساس الحكم من خلال أعضاء النخبة السياسية السورية التقليدية المفتقرين إلى الاحترام والثقة.

الفصل الثالث
التطبيق

لم تكن سورية دولة استيطانية، خلافاً لمراكش، التي كان فيها بين الحربين مجتمع كبير من السكان الفرنسيين يزيد عدده على ٧,٠٠٠ موظف و١٣٠,٠٠٠ مستوطن[١]. فبالإضافة إلى الـ ٣٥٠ عضواً في هيئة موظفي المندوبية العليا ونحو ١٠٠٠ ضابط فرنسي في «جيش المشرق»، لم يكن ثمة سوى جماعة مقيمة صغيرة متراصة وشبه دائمة من التجار والمربين والمبشرين الفرنسيين في سورية[٢]. وكان معظم السكان الفرنسيين (وغيرهم من الأوروبيين) في دول المشرق يتركزون في بيروت. أما في دمشق وحلب، حيث عاشت جماعات فرنسية صغيرة جداً، فقد أوكل الاهتمام والمصالح الفرنسية في الغالب الأعم إلى أقليات مسيحية محلية، التي تعامل الفرنسيون معها وارتاحوا إليها أكثر من غيرها.

لم تكن العلاقات بين الموظفين الفرنسيين والمتعاونين المحليين حميمة ولا شخصية[٣].

---

(١) هذا الرقم يعود إلى سنة ١٩٢٨. MAE, Syrie-Liban 1918-29. 30 Oct. 1928, vol. 205, pp. 106-8.

(٢) كان يوجد ٢٣,٤٢٢ أجنبياً في سورية ولبنان سنة ١٩٣٣، منهم ٣,٨٠٧ فرنسيون. وكان معظم المواطنين الأجانب مهاجرين سوريين عادوا من الخارج، ويقطن معظمهم في بيروت. انظر: Robert Widmer, «Population,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), pp. 21-22.

(٣) انظر: «La politique du Mandat français-Irak et Syrie,» *L'Asie Française*, no. 257 (Feb. 1928), p. 65.

(٤) كان أحد الأمثلة المتطرفة على موقف المؤسسة الرسمية الفرنسية من الموظفين السوريين الجنرال (الكولونيل سابقاً) روبير كوليه (مولود سنة ١٨٩١)، الذي عاش في سورية ٢٢ عاماً حيث عرف برتبة الضابط السياسي الرئيسي وقائد الوحدة الشركسية. وكان مثل موليه على اطلاع واسع على أحوال سورية، لكنه بعد أعوام من العيش مع المسلمين كان لا يزال يحترم المسيحيين فقط. وقد لاحظ غلوب باشا، القائد البريطاني للجيش العربي في شرق الأردن، أنه حتى «ساعده، الأيمن مع أنه كان يرتدي الزي الوطني الشركسي الكامل تبين أنه أرمني».
وبشأن الموقف الفرنسي من مختلف الأقليات السورية، انظر: FO 371/182, vol. 31465. Glubb Note on Visit to Syria, 27/28 November 1941. MD, 7N 4192. «Manuel Colonial, 1923-1925», *ibid.*, 7N 4181. A. Derik to Maréchal d'Esperry, 22 Nov. 1930.

واقتصر الاختلاط الودي إلى حد كبير على المناسبات الاجتماعية الرسمية. وفي الإدارة الحكومية، كان الفرنسيون يكنون قليلاً من الاحترام للموظفين السوريين وكانوا عادة ما ينتقصون من كفاءتهم وأمانتهم. كما كان ضباط الأركان الفرنسيون ينظرون باستخفاف إلى المسلمين العرب والأكراد والدروز. أما المسيحيون، ولا سيما الموارنة، فكانوا يعتبرون أكثر «ذكاءً وانفتاحاً ذهنياً». وبحسب تعبير أحد المسؤولين الفرنسيين، فإنهم «يفكرون بالفرنسية». ومع أن الكثيرين من الفرنسيين في سورية كانوا يعتنقون مذهب معاداة رجال الكنيسة، فإنهم كانوا يشعرون بارتياح أكثر مع الأقلية المسيحية، التي كانت تحاول، وإن بصوره سطحية فقط، تبني قواعد السلوك والعادات الفرنسية[٥].

وكان موقف كبار الموظفين السوريين من هيئة موظفي المندوبية العليا ينطوي هو الآخر على عدم الاحترام، لكن بصورة مخفية. وكانوا عادة يتكلمون الفرنسية بطلاقة ـ وهو أمر ضروري لأن القليلين جداً من الموظفين الفرنسيين كانوا يتكلمون العربية ـ لكن حفنة منهم فقط كان تعترف بأنها تشعر بالارتياح في وسِط ثقافي فرنسي. ووحدها نخبة النخبة من المجتمع الدمشقي والحلبي كانت تبذل جهداً لجِسْر الفجوة الاجتماعية والثقافية بين الفرنسيين والسوريين. وفي أواخر العشرينات، أسس بعض الوجهاء المحبين لفرنسا في دمشق نادياً اجتماعياً فرنسياً ـ سورياً بالتعاون مع البعثة الفرنسية والقنصل البريطاني. وكان النادي يقع في منطقة الشهداء الحديثة الواقعة في شارع الصالحية الأنيق. وتكونت نشاطاته الرئيسية من حفلات البريدج والعشاءات الراقصة. ومع أن مؤسسي النادي اعتبروه وسيلة مهمة لتحسين العلاقات الفرنسية ـ السورية، لم تتجاوز عضويته قط الـ١٠٠ عضو، بما في ذلك زوجات الموظفين الفرنسيين والسوريين. وقد أدى طابعه الحصري، المقتصر على الشريحة العليا المتعاونة من المجتمع الدمشقي، إلى مضايقة الوطنيين وأنصارهم، فيما كان الزعماء الدينيون المحافظون ينظرون بغضب إلى نشاطاته التي تميل إلى عدم الاحتشام[٦].

المنفّذون

كان البرنامج الإداري الفرنسي في سورية يشبه ما طبقته فرنسا في مراكش بنجاح معقول[٧]. لكن الفرنسيين في سورية لم يتمكنوا من تحقيق مثال ليوتي، مع أنهم طبقوا «مجموعات الخدمات وأجهزة السيطرة نفسها» في سورية ومراكش[٨]. وربما كانت نيتهم

---

(٥) *Ibid.* وفي المقابل، كان ثمة راحة شخصية إلى حد معين في تعامل البريطانيين مع العراقيين والفلسطينيين (لكن ليس مع المصريين) لم تكن موجودة في تعامل الفرنسيين مع السوريين.

(٦) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم** بيروت، ١٩٧٣، مج ١، ص ١٦٥.

(٧) FO 371/311, vol. 10159. Smart (Beirut) to FO, 15 Dec. 1923.

(٨) Burke, «A Comaparative View,» p. 183.

تتجه إلى السعي وراء حل وسط بين القوة والقبول، لكنهم اكتشفوا في سورية مجتمعاً أكثر تطوراً أيديولوجياً وتنظيماً سياسياً مما وجدوا في مراكش. فقد كان معظم السوريين لا يريدون السيطرة الفرنسية، وقاومها الكثيرون بشكل مكشوف. وهكذا، وخلف واجهة المسؤولين الصوريين المحليين، حكم الفرنسيون سورية مباشرة، وتجنبوا قدر استطاعتهم أي وهن في السلطة كان من شأنه التعجيل في تربية السوريين سياسياً[٩].

في حين كان أكثرية الموظفين من ذوي المناصب المتوسطة والدنيا ترسل مباشرة من فرنسا، فإن وجود الموظفين الذين عملوا في مراكش في قمة الهرم الإداري الفرنسي كان شاملاً. وقد أشار تعيين الجنرال هنري غورو مندوباً سامياً سنة ١٩١٩ إلى هذا الاتجاه. وكان غورو خدم سابقاً في موريتانيا، ومن ثم في مراكش بين سنتي ١٩١١ و١٩١٧ حيث تمت ترقيته إلى منصب جنرال، فكان أصغر فرنسي يحصل على هذه الرتبة آنئذٍ. وفي مراكش أيضاً، أصبح البديل الرئيسي لليوتي، وسرعان ما حل مكانه كمقيم عام. واكتسب غورو في مراكش سمعة الإداري الاستعماري المتميز؛ لقد هدأ فاس ومع ذلك حصل على احترام سكانها المحليين. ولكونه بطلاً من أبطال الحرب العالمية الأولى، فإنه كان مرشحاً مؤكداً لمنصب المندوب السامي في المشرق. وكان شخصية عسكرية محبوبة وتلميذاً مقرباً لليوتي في وقت كانت الحكومة الفرنسية تتلمس طريقها سعياً وراء أمرين: رجل قوي وصيغة ملائمة للتطبيق على الوضع المعقد في سورية. وكان غورو أيضاً كاثوليكياً ورعاً، ما بعث على الاعتقاد بأنه سيتدبر أمره جيداً مع السكان المسيحيين في لبنان[١٠].

كان العديدون من الضباط العسكريين الفرنسيين الآخرين ممن لهم خبرة سابقة في مراكش وأماكن أخرى في شمال افريقيا إمّا جنّدهم غورو شخصياً أو نقلتهم الحكومة الفرنسية مباشرة إلى سورية. وكان الجنرال دي لاموت، وهو الكاثوليكي الغيور الذي خدم تحت قيادة غورو في مراكش، أول معتمد فرنسي في حلب[١١]. وتمثلت مهمته في تهدئة سورية الشمالية والصمود في وجه الجيش التركي بقيادة مصطفى كمال. وفي بلاد العلويين، التي خاضت ثورة مكشوفة ضد الفرنسيين بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢١، تم تعيين مندوبين كانا ضابطين فرنسيين خدما في الجزائر، هما الكولونيل نيغر وخليفته الجنرال بيوت[١٢]. وفي سنة ١٩٢٢، حل بيوت محل دي لاموت غير المحبوب شعبياً كمعتمد

---

(٩) لاحظ القنصل البريطاني بالوكالة في بيروت أن «الموظفين [السوريين] لم يكن لديهم بذلك أية مسؤوليات من شأنها تدريب أناس على استعمال السلطة السياسية والإدارية بفاعلية». FO 371/311, vol. 10159. Smart to FO, 15 Dec. 1923.

(١٠) Burke, «A Comaparative View,» p.178-79.

(١١) *Ibid.*, p. 179; FO 371/11762, vol. 10165. Hough (Aleppo) to FO, 22 Dec. 1924.

(١٢) انظر: Niéger, «Choix de documents sur le Territoire des Alaouites,» pp. 1-69.

في حلب. وأصبح في ما بعد رئيس أركان جيش الشرق[13]. وكان الكولونيل (في ما بعد، الجنرال) جورج كاترو أول مبعوث إلى دمشق، حيث تميز بكونه خبيراً في شؤون البدو والدروز. ولأن كاترو كان نتاجاً للخدمة في مراكش، فإنه كان يناسب طراز ليوتي أكثر من أي موظف فرنسي آخر في سورية[14].

مع أن كبار الضباط العسكريين المسحوبين من الخدمة الاستعمارية الفرنسية في مراكش كانوا إلى حد كبير هم الذين يقررون طبيعة الإدارة الفرنسية واتجاهها خلال الفترة المبكرة من الانتداب، كانت ثمة أيضاً مجموعة نافذة من المدينيين في إدارة غورو ممن خدموا في مراكش. فقد كان روبير دي كاي، أحد كبار المسؤولين الفرنسيين في الحزب الاستعماري ومهندس السياسة المحلية الفرنسية في سورية، كان السكرتير العام لغورو وأعلى المدينيين مرتبة في الإدارة الفرنسية حتى مغادرته سنة ١٩٢٤. وقد صبغت صيغه الإدارية بإعجابه الشديد بسياسات ليوتي في مراكش. بل إنه اختار بيير ليوتي، ابن أخي المارشال، معاوناً له[15].

لكن الأثر المراكشي في الإدارة الرسمية الفرنسية في سورية تضاءل مع الوقت. فبحلول أوائل الثلاثينات، تألفت هيئة كبار الموظفين في المندوبية العليا من وكلاء فرنسيين ذوي خلفية استعمارية في الشرق الأقصى أكثر ممن لهم خلفية مراكشية. ومع تعيين كل مندوب سام جديد، كان يحصل تغيير في هيئة كبار الموظفين الفرنسيين. وكان المندوبون السامون في أعوام الانتداب الأولى يأتون ويذهبون بتتابع سريع. وغالباً ما كان المعاونون والمستشارون الذين يجلبهم مندوب سام إلى سورية ممن خدموا معه في مناطق أخرى من الامبراطورية الفرنسية أو في أوروبا[16]. لقد كانت هيئة كبار الموظفين الفرنسيين التي عملت بإشراف غورو مستمدة بصورة دائمة من سلك الخدمة الاستعمارية الفرنسي في مراكش أو مكان آخر في شمال افريقيا، لكن هيئة الموظفين، التي عملت بإشراف هنري بونسو (١٩٢٦ ـ ١٩٣٣) ودميان دي مارتيل (١٩٣٣ ـ ١٩٣٨) اللذين خدم كلاهما كدبلوماسي في الشرق الأقصى، كانت تجنّد من الهند الصينية وبانكوك وطوكيو[17].

---

(١٣) Longrigg, *Syria*, p. 125; FO 371/11762, vol. 10165. Hough to FO, 22 Dec. 1924; FO 371/5074, vol. 11516. Crewe (Paris) to FO, 30 Aug. 1926.

(١٤) وبشأن تجارب كاترو في سورية انظر مذكراته: USNA, Syria. 890d. 01/58. Damascus Consul to Secretary of State, 15 March 1922. Général Catroux, *Deux Missions en Moyen-Orient, 1919-1922* (Paris, 1958).

(١٥) Burke, «A Comaparative View,» p.p. 179, 185 fn.

(١٦) مقابلة مع السير جفري فيرلونغ (لندن، ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥). FO 371/6954, vol. 11516. Crewe to Chamberlain, 30 Aug. 1926.

(١٧) See FO 371/2124, vol. 20849. «Personalities,» 6 May 1937; FO 371/5398. «Personalities,» 26 Aug. 1936.

وعلى نحو مشابه، في حين كان أول ثلاثة مندوبين سامين ـ غورو وويغان وسراي ـ جميعهم جنرالات وعبأوا هيئة كبار الموظفين بالرجال العسكريين، فإن من خلفوهم كانوا مدنيين ويفضلون المستشارين المدنيين على العسكريين. كما جاء المندوبون السامون إلى سورية ولديهم أنواع مختلفة من الخبرات المهنية ونزعات سياسية مختلفة، وتبنوا أساليب مختلفة في حكم سورية ضمن إطار محدد. لقد كان غورو الرجل المفضل لدى مجموعات المصالح الاستعمارية، في حين كان لسراي، المتحمس المعادي للإكليركية والماسوني، شعبية لدى اليسار الفرنسي. وكان غورو محبوباً أيضاً لدى المسيحيين في سورية ولبنان؛ ولم يكن سراي كذلك. ومن بين المندوبين السامين المدنيين، كان هنري دي جوفينيل، صحافياً وسياسياً ليبرالياً وكان مارتيل سفيراً وينتمي إلى عائلة ارستقراطية. وكان بونسو والبروتستانتي غبرييل بيو كلاهما من ضباط الخدمة الأجنبية. وقد شاعت طيلة الانتداب مظاهر الغيرة الشخصية بين الموظفين الفرنسيين القدامى والجدد في سورية. وغالباً ما كان يحدث عندما يستقيل مندوب سام أو يستدعى إلى بلاده أن يظل بعض أوثق معاونيه في خدمة الانتداب. وكان من الصعب تغيير الولاءات القديمة، وعندما كان مندوب سام جديد يصل مع مجنديه الخاصين به، كان بإمكان الموظفين الموجودين من قبل أن يجعلوا حياة النظام الجديد صعبة[١٨]. وكانت ثمة مشكلة دائمة أخرى تؤثر في مجرى توجيهات المندوبية العليا. ففي حين كان المندوبون السامون العسكريون قادة لـ «جيش المشرق» في آن، فإن من خلفهم من المدنيين لم يكونوا كذلك، وبرزت صراعات أحياناً بين المندوب السامي والعسكر بشأن الحلول لمشكلات سياسية شائكة. وكان المدنيون عادة أكثر مرونة ويفضلون وسائل إقناع غير عنيفة، في حين كان نظراؤهم العسكريون يميلون إلى استعمال القوة المسلحة[١٩].

كان وزن الموظفين الفرنسيين في سورية يختلف من موظف إلى آخر. فقد كان بعضهم على معرفة جيدة بلغة البلاد ودينها وثقافتها؛ وكان غيرهم مديرين أكفاء لكن مع قليل من، أو عدم، الاهتمام العاطفي بأوضاع سورية الاجتماعية والسياسية. على أن الكثيرين لم يكونوا مؤهلين للقيام بالمهام التي عينوا لها، ونادراً ما عين موظفون استعماريون بارزون في سورية.

ومع أن مشاعر العداء للفرنسيين بين السوريين نجمت عن مصادر متعددة، فإن أحد المصادر الرئيسية لها كان عدم كفاءة الموظفين الفرنسيين أنفسهم. ولم يدرك السوريون وحدهم هذه الحقيقة. فقد تحسر روبير دي كاي على عدم وجود موظفين فرنسيين أكفياء

---

(١٨) Fuad K. Mufarrij, «Syria and Lebanon under the French Mandate,» M. A. Dissertation (American University of Beirut, 1935), p. 213.
مقتبساً مقابلته الشخصية مع القنصل العام الفرنسي في بيروت، م. ديلندا (١٩٣٥).

(١٩) *Ibid.*, p. 214.

واشتكى باستمرار إلى الخارجية الفرنسية بشأن عدم الكفاءة العامة لدى موظفي المستويين الأدنى والأوسط في سورية[٢٠]. لكن حتى أقسى الانتقادات السورية أو الفرنسية لنوعية الموظفين العسكريين والمدنيين الفرنسيين[٢١] لم تكن لتستطيع تغيير واقع أن القليلين من الفرنسيين ذوي التجربة والتدريب الملائمين كانوا متحمسين للخدمة في سورية. وكانت النظرة السائدة في الأوساط الاستعمارية الفرنسية بشأن سورية أنها كانت أصعب مكان يمكن فيه لإداري يتركز اهتمامه على الوظيفة أن يصنع اسماً لنفسه. وفي أعوام الانتداب الأولى، اضطر العديدون من الموظفين الفرنسيين المرجو نجاحهم إلى مغادرة سورية قبل الأوان بسجلات ملطخة. وقد أدت خصوصيات نظام الانتداب، والقيود الاقتصادية على الاستثمارات الفرنسية، وشدة المعارضة السياسية السورية المنظمة، إلى جعل سورية واحداً من أصعب الأماكن للعمل.

وهكذا فإن عدم كفاءة الموظفين الفرنسيين في سورية لم تكن بسبب «حظهم العاثر في عدم النجاح في المتروبول»، كما اعتقد ريمون بوانكاريه بشأن الأغلبية الساحقة من الموظفين الفرنسيين[٢٢]. بل كان بالأحرى يعود إلى عدم معرفتهم بأوضاع البلاد السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية وإلى تحيزهم المسبق تجاهها. وكما لاحظ أحد الفرنسيين المعاصرين «أن الجزء الأكبر من قوتنا الإدارية في سورية ــ سواء المدنية أو العسكرية ــ إنما تتلقى ثقافتها في المستعمرات الفرنسية. وهكذا حدث أنهم يميلون للتعامل مع بلد متطور ومتحضر كسورية التي تمتلك «نخبة» ذات مستوى سياسي واجتماعي ـ ثقافي رفيع كما لو كانوا يتعاملون مع قبائل جبال الأطلس أو زنوج السودان»[٢٣].

لقد افترض الفرنسيون أنهم كانوا يفهمون المشرق في حين أنهم في الواقع لم يفهموه. ونادراً ما كان الموظفون الفرنسيون المعينون في سورية يلمون بأوضاع البلاد قبل وصولهم إليها. واضطروا، بدلاً من ذلك، للاعتماد على تجارب سابقة وتدريب في المستعمرات الفرنسية الأخرى التي اختلفت أوضاعها في الغالب اختلافاً بيناً عن أوضاع سورية.

---

(٢٠) FO 371/630, vol. 6453, Fontana (Beirut) to FO.

(٢١) كتب الجنرال غاملين، قائد جيش المشرق خلال الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥، أن كلاً من الضباط الفرنسيين من الرتب العليا والدنيا كانوا «عاديين فعلاً» و«كانت سمعتهم سيئة. وبين قوات المتروبول، لا يملك عدد كبير من الضباط المرسلين إلى المشرق المعرفة العامة ولا الكفاءة الخاصة الضروري استخدامهما فوراً عند قيادة الوحدات والطوابير». MD, 7N 4181, Gamelin (Beirut) to **Ministère de la Gueree, 10 Feb. 1926 and 29 May 1926.**

(٢٢) *Revue des Deux Mondes* (15 Oct. 1921).

(٢٣) Rousseau de Beauplan *Où va la Syrie*? (Paris, 1929), cited in Mufarrij, «Syria and **Lebanon.»**

ولم يبدأ الفرنسيون، إلا في أواخر الثلاثينات، في إعداد دراسات تفصيلية وفي نشر معلومات وأفكار على نطاق واسع في ما يتعلق بالحقائق الاجتماعية والاقتصادية للبلاد التي كانوا يحكمونها منذ نحو عقدين[(٢٤)]. ومع فوز «الجبهة الشعبية» اليسارية سنة ١٩٣٦، تأسست في باريس مؤسسة متخصصة، هي «مركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية»، للقيام بمزيد من التدريب لبعض الموظفين الحكوميين العاملين في شمال افريقيا الفرنسي وفي سورية ولبنان. وقد منح هذا المركز الموظفين فرصة لمقارنة تجاربهم واهتماماتهم المشتركة، وأمدت المجندين للخدمات الاستعمارية والانتدابية الفرنسية بفهم أفضل للحقائق السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة في المناطق الإسلامية. لكن إسهامه في تحسين السياسة الفرنسية في سورية تحقق بعد ذلك بكثير[(٢٥)].

وباستثناء حفنة من الإداريين الفرنسيين الموهوبين والمبدعين، فإن معظم الموظفين في سورية كانوا يتهادون على طول طريقهم البيروقراطية بقليل من الخيال أو المبادرة. وأثبت

---

(٢٤) Pierre Rondot, «L'expérience du Mandat français en Syrie et au Liban (1918-1945),» *Revue Générale de Droit* International Publique, 3-4 (1948), p. 390.

ومن بين أهم الدراسات التي أجراها الموظفون والأكاديميون الفرنسيون في سورية كانت: A. de Boucheman, *Une petite cité caravanière: Suhné* (Damascus, 1939); and Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites* (Tours, 1940).

(٢٥) جرى وصف المركز في دراسة للخدمات الاستعمارية الفرنسية كما يلي: «كان الموظفون الحكوميون الذين عملوا في الخدمة العامة لستة أعوام أو أكثر، وأربعة منهم على الأقل في المناطق الإسلامية ما وراء البحار، مؤهلين للتنافس على دخول المركز. وكان التنافس يتكون من مرحلتين: الأولى كتابة مقالة [mémoire] عن بعض الأوجه السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للمنطقة التي خدموا فيها، والثانية امتحان شفوي في إحدى اللغات الافريقية أو الآسيوية. وكان المركز يقدم سلسلة من الندوات المتعلقة بالمشكلات المعاصرة والمبادئ الأساسية في علم الاجتماع وعلم الإثنيات والاقتصاد وعلم النفس التطبيقي والحضارات والأديان والأيديولوجيات الافريقية (بعد سنة ١٩٤٦) والآسيوية. وبعد الدوام في المركز ثلاثة شهور، كان على أعضائه تقديم مقالة أخرى، تتناول ثانيةً بعض أوجه المنطقة التي خدموا فيها، والنجاح في امتحانات المجالات التالية: المشكلات العامة للعالم الإسلامي والمستعمرات الفرنسية بشكل عام والامبراطوريات الأجنبية وإحدى اللغات الافريقية أو الآسيوية. ولدى إنجاز هذه المتطلبات، كان الطلاب يمنحون شهادة بريفيه». وجرى تغيير اسم المركز إلى «مركز الدراسات الإدارية العليا بشأن افريقية وآسية الحديثتين». انظر: William B. Cohen, *Rulers of Empire: The French Colonial Service in Africa* (Stanford, 1971), p. 147.

ومن بين الموظفين الفرنسيين في الثلاثينات الذين قدموا تقارير أثناء التدريب mémoire en stage في المركز: إميل فوكنو (مستشار وزارة الداخلية السورية سنة ١٩٣٦، ومن ثم المعتمد في حلب)؛ جان غولميه (مستشار وزارة المال في الحكومة السورية)، وروبير مونتان (مساعد المعتمد في دولة سورية، ومن ثم مدير «المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق» ومركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية).

بعضهم أنهم فاسدون على نحو مفضوح ودفعوا غاليا ثمن انعدام الأمانة لديهم[٢٦]. وفي أحسن الأحوال، كانت المؤسسة الرسمية الفرنسية في المشرق تنزع إلى تطبيق تدابير بديلة موقتة تم تعلمها في مكان آخر، بدلاً من التعامل بصورة بناءة مع المشكلات التي تعترض سبيلها[٢٧].

أدوات التنفيذ

كانت الإدارة الفرنسية سفينة بيروقراطية مفرطة في الحجم ومرتفعة التكاليف. ويدير دفتها المندوب السامي لسورية ولبنان الذي كان مسؤولاً مباشرة أمام وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. وكان مقر قيادته في السراي الكبير في بيروت. وكان يصدر المراسيم (arrêtés) وله سلطة النقض النهائي. ولم يكن يتوجب عليه التشاور مع الجمهور السوري قبل اتخاذ قرارٍ ما، ونادراً ما كان يعتمد على توجيهات من باريس. ولم تكن التقارير التي يرسلها إلى مقر الخارجية الفرنسية منتظمة ولا تفصيلية[٢٨].

وتحت الإشراف المباشر للمندوب السامي كان الأمين العام، الذي كانت تقع على كاهله مسؤولية واسعة عن تطوير السياسة الفرنسية في سورية وتطبيقها، خلال أعوام الانتداب المبكرة. كذلك كان حال «الخدمات الخاصة»، وهو مكتب معلومات له «فروع متخصصة تتعلق بالمخابرات والصحافة والدعاية والأمن العام»[٢٩]. وكان ضباط الشؤون المحلية الفرنسيون، الآتون عادة من الخدمة الاستعمارية، يتبعون «الخدمات الخاصة». وكانوا يوجدون في كل قضاء، ويمارسون عملياً، وإن لم يكن رسمياً، نفوذاً عظيماً في الحياة السياسية والإدارة المحلية. وكان أهم فرع بينها جهاز المعلومات (Service des Rensignements)، أو جهاز المخابرات الذي أقيم على غرار الوحدات الخاصة من ضباط المخابرات التي شكلها ليوتي في مراكش. وكان حجر الزاوية في الإدارة الفرنسية في سورية، لكونه همزة وصل بين النظام المدني والعسكر. ولم يزد عدد ضباط جهاز المخابرات عن مئة؛ كانوا في معظمهم ملمين باللغة العربية ومطلعين على دين البلاد وثقافتها وعاداتها السائدة. ولم يرفع الجهاز تقارير عن «مكائد الشرق السياسية» فقط، لكنه أجرى جردة منهجية للقوى الاجتماعية والسياسية في سورية ولبنان، وتمكن بهذه

---

(٢٦) اشتهر بعض المستشارين الماليين الفرنسيين بتحويل مناصبهم إلى مشاريع مربحة. فمثلاً، طرد المستشار الفرنسي المالي في بيروت من منصبه في حزيران/يونيو ١٩٢٣ لدى اكتشاف تجاوزات لديه خلال تفتيش عرضي. وقبل ذلك بشهور انتحر المستشار المالي في دمشق في صباح اليوم ذاته الذي كان عليه فيه أن يقدم دفاتر حساباته للتفتيش.

FO 371/7689, vol. 9056. Damascus Consul to FO, 10 July. 1923.

(٢٧) USNA, Syria. 890d. 01/58. Damascus Consul to Secretary of State, 15 March 1923.

(٢٨) تشير محفوظات وزارة الشؤون الخارجية أن المندوب السامي لم يكن يقدم تقارير إلا في المناسبات.

(٢٩) Longrigg, *Syria*, p. 115.

المعلومات من التلاعب بالقوة المسيطرة على المنطقة بأسرها[٣٠].

وكان ثمة أيضاً عدد من الدوائر الحكومية الموجودة في بيروت ـ الأمن العام والمعارف والأشغال العامة والآثار وشؤون البدو ـ التي كان الموظفون الفرنسيون في مستوياتها العليا. أما دوائر الشؤون ذات الاهتمام المشترك لسورية ولبنان، والتي لم تقدر حكومات المناطق بالتالي على السيطرة الكاملة عليها، فإنها كانت تقع تحت الولاية المباشرة للمندوب السامي. وكانت تسمى «المصالح المشتركة» (Intérêts Communs) وتشتمل على الجمارك والخدمات البريدية والبرقية، والإشراف على شركات الامتياز.

وخارج نطاق «الخدمات الخاصة» و«المصالح المشتركة»، كان هناك فئتان رئيسيتان من الموظفين الرسميين الفرنسيين تعملان في مختلف الولايات السورية. وتألفت الأولى من الموظفين الذين يعينهم المندوب السامي مباشرة ويدفع رواتبهم من ميزانيته. وشملت هذه الفئة المعتمدين (Délégués) إلى كل ولاية وهيئة المستشارين (conseillers) الملحقة بالدوائر الإدارية المتنوعة للدولة، مثل المالية والمعارف والأشغال العامة. وكان للمعتمد سلطة النقض إزاء الحاكم المحلي وكان للمستشارين الفرنسيين السلطة نفسها إزاء المديرين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، كان المعتمد يحيل أية مشكلة معقدة أو خلافية لدى بروزها إلى المندوب السامي، مما منح الفرنسيين القرار النهائي بشأن جميع القضايا المهمة في الدولة. وفي كل قضاء أو سنجق، كانت الحالة ذاتها تتكرر: لقد كان المعتمد المساعد (Délégué-Adjoint)، لا المتصرف المحلي، هو السلطة العليا[٣١].

أما الفئة الثانية فكانت أكثر غموضاً. وكانت تتألف من موظفين فرنسيين تستخدمهم الحكومات المحلية مباشرة بموجب عقد وكانت رواتبهم تدفع من ميزانيات الولايات المحلية. كما كان هؤلاء الموظفون ملحقين بالوزراء أو المديرين المحليين، وكانت مهامهم بالتالي نسخة عن مهام المستشارين الذين يعينهم الفرنسيون إلى حد كبير[٣٢]. وفي سنة ١٩٢١، بلغ العدد الإجمالي للمستشارين الفرنسيين في سورية (٥٠٠) مستشار، مع أن الفرنسيين قلصوا عددهم إلى نحو ٣٠٠ مستشار سنة ١٩٢٦، يعين المندوب السامي أكثر من ٦٠٪ منهم[٣٣].

---

(٣٠) MAE; Syrie-Liban 1918-29. 28 Dec. 1928, vol. 115, p. 141, In 1928, the Service des Renseignements was staffed by 71 officers.

(٣١) PMC, *Minutes*, 8/3/494, 17 Feb. 1926. Statement of Robert de Caix, p. 15.

(٣٢) *Ibid.* De Caix claimed that these «Indirect agents» were «prone to playing in local intrigues».

(٣٣) انظر: Fuad K. Mufarrij, «Syria and Lebanon under French Mandate,» M. A. Dissertation (American University of Beirut, 1935), p. 217; Saffiuddin Joarder, «The Early Phase of the French Mandatory Administration in Syria; with special reference to the Uprising, 1925-1927,» Ph. D. Dissertation (Harvard University, 1968).

لقد أوجد الفرنسيون عدداً من الولايات في سورية. وكان لكل منها إدارتها الخاصة بها، التي تعيد على مستوى المناطق إنتاج البنى الإدارية نفسها الموجودة في المراكز. ولذلك كانت الإدارة الفرنسية معقدة ومكلفة. لكن المندوب السامي سيطر من خلالها على جميع مجالات الإدارة تقريباً، الأمر الذي لم يشجع المبادرة المحلية، إن لم نقل إنه منعها.

إن عماد النظام الانتدابي في الدفاع والأمن العام كان «جيش المشرق». وقد اشتمل على كتائب الفرقة الأجنبية، وعدد قليل من بطاريات المدفعية وسلاح هندسة وطيران أرسل مباشرة من فرنسا. على أن المستعمرات الفرنسية كانت تزود الجيش الفرنسي بالقسط الأعظم من رجاله: من شمال افريقيا ومدغشقر والسنغال، بقيادة ضباط فرنسيين[٣٤]. وبالنسبة إلى الشعب السوري، كان واقع العيش اليومي في ظل جيش احتلال وحشي أشد وطأة وأكثر إذلالاً لأن عديده كان يتألف من شعوبٍ مستعمرة أخرى يعتبرهم السوريون أدنى منهم ثقافياً. وفي حين كان العسكريون الفرنسيون غير بارزين في المدن، كان الأفارقة السود والعرب المراكشيون يستدعون للحفاظ على النظام.

كان حجم «جيش المشرق» في البداية ضخماً. وبلغ في نهاية ١٩٢١ ٧٠,٠٠٠ رجل. على أن مجلس الشيوخ الفرنسي كان قد بدأ منذ كانون الثاني/يناير ١٩٢١ بالتصويت على تقليصات ملحوظة في اعتمادات الحرب لسورية ولبنان، أدت إلى تخفيض كبير في حجم الجيش. وبحلول نهاية ١٩٢٤، كان الجيش قد تقلص إلى ١٥,٠٠٠ رجل[٣٥]. ولم يزد حجم الجيش عن هذا الرقم إلا خلال الثورة الكبرى في ١٩٢٥ - ١٩٢٧، ومرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية.

في البداية، كانت الحكومة الفرنسية تتحمل نفقات «جيش المشرق» بكاملها تقريباً[٣٦]. لكن المندوب السامي أحال بعد الثورة الكبرى قسطاً كبيراً من العبء المالي للدفاع والأمن العام على كاهل الشعب السوري. وفي حين أن الدول الواقعة تحت الانتداب كانت تساهم سنة ١٩٢٦ بـ ٤٪ فقط، أو ١٠ ملايين فرنك، من ميزانية «قوات المشرق»، فقد أجبرت سنة ١٩٢٧ على المساهمة بـ ٢٤٪، أي ٩٣ مليون فرنك[٣٧]. وما

---

(٣٤) Longrigg, Syria, p. 137. On the Foreign Legion, see John Harvey, *With the Foreign Legion in Syria* (London, 1928).

(٣٥) FO 371/11908, vol. 7845, Military Attaché (Paris) to Ambassador (Paris), 27 Oct. 1922; FO 371/6232, vol. 9055. Paris Ambassador to FO, 13 June 1923. For distribution of the army in 1922, see FO 371/13091, vol. 7850. Paris Embassy to FO, 20 Nov. 1922.

(٣٦) انظر: MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban.* 1922-1923, p. 55; *Journal Officiel,*. Sénat, 1 Jan. 1922, 26 Oct. 1922.

(٣٧) Raymond O'Zoux, *Les états du Levant sous Mandat français* (Paris, 1931), pp. 214-15; *Rapport à la Société des Nations*, 1924, p. 17.

تمثله هذه الحصة بعبارات ملموسة يبعث على الذهول. فبالمتوسط، كان يطلب من كل دولة بعد سنة ١٩٢٦ أن تدفع ثلث مجموع إيراداتها السنوية تقريباً للدفاع والأمن العام، وذلك في معظمه من حصتها من «المصالح المشتركة»، وبحلول الحرب العالمية الثانية، كانت فرنسا قد استثمرت في سورية ولبنان نحو ٥ مليارات فرنك، أنفقت ٤ مليارات منها على الدفاع. وفي ضوء تخفيض هذا الرأسمال الكبير لهذا القطاع، لم يبق إلا القليل جداً للاستثمار الإنتاجي[٣٨].

بالإضافة إلى القوات النظامية لجيش المشرق، أنشأ الفرنسيون أيضاً فيلقاً سورياً (القوات الخاصة) جله مجند من السكان المحليين، وأصبح الجنين لجيش وطني. وبحلول سنة ١٩٢٤، ضم الفيلق نحو ٦٥٠٠ رجل بقيادة ١٣٨ ضابطاً فرنسياً و٤٨ ضابطاً محلياً. وقد اضطرت الثورة الكبرى إلى توسيع صفوف الفيلق. وبحلول أواسط الثلاثينات، كانت قوته قد ازدادت إلى أكثر من الضعف فبلغت ١٤,٠٠٠ جندي و٣٧٨ ضابطاً، منهم ٢٠١ من السوريين واللبنانيين[٣٩].

كان تدريب سلك الضباط المحليين يتم في معظمه في الكلية العسكرية التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠ في دمشق، ونقلت سنة ١٩٣٢ إلى حمص. وكان الدخول إلى الكلية يتم بعد إجراء امتحان، مع أن التدخل الشخصي لأحد السياسيين السوريين البارزين أو أحد كبار الضباط الفرنسيين كان كافياً للدخول أحياناً. وكان المجندون يجتازون بعد قبولهم برنامجاً تدريبياً قاسياً إلى حد كبير يشرف عليه مدربون فرنسيون[٤٠].

لم يكن لدى ملاك الأراضي الغائبين الارستقراطيين المدينيين أية تقاليد عسكرية راسخة. فقد كانت عائلات الوجهاء في أواخر العهد العثماني تزدري الجيش باعتباره خياراً يحترفه الفقراء وكانت تستعمل العلاقات والأموال لتأمين إعفاء أبنائها من الجندية. وخلال عهد الانتداب، تغيرت نظرتها إلى الجيش من الاحتقار إلى الكراهية. وقد أدى فشلها في ترسيخ وضعها في المؤسسة العسكرية إلى تمكين طبقات وجماعات أخرى من السيطرة على الجيش السوري بعد الاستقلال ومن الإسهام، في نهاية المطاف، في زوال

---

(٣٨) Hershlag, *Introduction to the Modern Eccnomic History*, p. 241.

(٣٩) *Rapport à la Société des Nations*, 1924, p. 14 Michael H. Van Dusen, «Intra-and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army,» Ph. D. Dissertation (The Johns Hopkins University, 1971).

(٤٠) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق فخري البارودي. رسالة المقدم بورغيه إلى البارودي، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٣٧. ومن أجل الاطلاع على برامج التدريب في الكلية، انظر: Troupes du Levant, Ecole militaire de Damas, «Programme des conditions d'admission à l'ècole en 1928 et règlement général.» Unpublished pamphlet, n. d.

الطبقة الحاكمة القديمة. ومع أن بعض القادة الوطنيين بعيدي النظر شجع الشبان الموهوبين المشبعين بمثل الوطنية على ممارسة المهن العسكرية، فإن أبناء «العائلات المحترمة» الذين دخلوا الكلية نادراً ما كانوا من أكثر الفروع نفوذاً وثروة، وهي ظاهرة كان لها أيضاً عواقب وخيمة على هذه العائلات وعلى الزعامة الوطنية بعد الاستقلال[٤١].

كما أن جهود الفرنسيين لمنع الجيش من القيام بدور سياسي ممأسس ساهمت في إيجاد علاقة سيئة بين المدنيين والعسكريين في سورية تحت الانتداب[٤٢]. وقد حقق الفرنسيون في هذا المجال نجاحاً ملموساً. ذلك بأن تفضيلهم الواضح للضباط القادمين من الأقليات الدينية والعرقية ومن الريف ساعد بالتأكيد على عزل الجيش عن الحركة الاستقلالية. فقد كان يعتقد أن الأقليات والعرب السنة الريفيين أقل عرضة للتأثيرات القومية العربية، فشجعهم الفرنسيون بالتالي على دخول الكلية وعملوا على ترقيتهم في الهرمية العسكرية. وكان الكثيرون من خريجي الكلية عرباً مسيحيين وأرمن وعلويين وشركس ودروزاً، وعرباً سنة من المناطق الريفية[٤٣]. وبالمثل، كانت الأقليات تشكل جزءاً مهماً من جنود الفيلق السوري. وكانت ثمة كتائب مدفعية وسرايا خيالة مكونة، حصراً، من العلويين والأكراد والشركس والأرمن والإسماعيليين والدروز[٤٤]. واشتمل الدرك السوري، الذي كان يقوم بأعمال البوليس في الريف ويتنافس مع الفيلق السوري، على نسبة للأقليات أعلى حتى من ذلك[٤٥]. وفي ظل الرعاية الفرنسية، استعملت الأقليات المتراصة وسائر العناصر الريفية الفقيرة الجيش وسيلة للترقي الاجتماعي. وبعد

---

(٤١) Patrick Seale, *The Struggle for Syria.* A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958 (London, 1965), Chapter 18; *Revue des Troupes du Levant*, 4 (Oct. 1936), pp. 145-47;
مقابلة مع هاني الهندي (بيروت، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٥)

(٤٢) انظر: Van Dusen, «Syrian Army,» pp. 166, 181-86.

(٤٣) بلغ عدد الشركس في سورية (بحسب التقديرات الفرنسية) ٦٠,٠٠٠ نسمة خلال الانتداب وكانوا يعيشون بصورة رئيسية في منطقتي دمشق وحلب. وبعد أن هربوا من القوقاز إلى تركيا، حاولت الدولة العثمانية توطينهم بين جماعات أو سكان متنافسين أو متحاربين، وسلحتهم. وكانت القنيطرة إحدى أهم مناطق الاستيطان، حيث تم إقامة ١٣ قرية تضم ما يتراوح بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ شركسي، وضعوا في موقع استراتيجي بين جبل الدروز وجبل الشيخ بهدف الفصل بين الدروز والقبائل البدوية. وكانت القوات الشركسية موالية لكل من الدولة العثمانية والفرنسيين. واستخدموا خلال الانتداب لقمع الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥. انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. Captain Collet, «Note sur les Tcherkess.» vol. 237, pp. 137-38; *Revue des Troupes du Levant*, 2 (April 1926), pp. 45-58.

(٤٤) انظر: Hanna Batatu. «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance,» *Middle East Journal*, 35 (Summer 1981), pp. 342-43.

(٤٥) Van Dusen. «Syrian Army,» p. 44.

الاستقلال وإنشاء جيش وطني كبير، وجد الدروز والعلويون في الجيش وسيلة ملائمة بوضوح للوصول إلى السلطة السياسية[٤٦].

مظاهر الاغتراب الإداري

تمثل أحد المظاهر الأشد إثارة للنزاع في الإدارة الفرنسية في سورية ولبنان في الحفاظ على نظام قضائي سمح لمحاكم خاصة أن تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالرعايا الأجانب، على الرغم مما نصت عليه المادة (٥) من صك الانتداب التي تقول: «لا تنطبق الامتيازات والحصانات التي حظي الأجانب بها، بما فيها المنافع المترتبة على القضاء والحماية القنصليين التي تمتعوا بها سابقاً بموجب الامتيازات الأجنبية أو الصادرة في الامبراطورية العثمانية»[٤٧].

وظلت كلفة الحفاظ على هذا النظام تقع على كاهل ميزانية المندوب السامي حتى تموز/يوليو ١٩٢٣ عندما قرر إعادة تنظيم «النظر في قضايا الأجانب». لكن أصبح من الضروري تحويل الكلفة إلى حكومات الولايات من أجل استمرار الامتيازات الأجنبية، وذلك في ضوء تقليص الاعتمادات السنوية من جانب البرلمان الفرنسي المتزايد التقييد. وبحلول أواخر العشرينات، كانت الدولة السورية تساهم بنحو ٦٪ من نفقاتها الجارية السنوية في دائرة العدل التابعة لها بالإضافة إلى ٥٪ من تلك النفقات في دائرة الداخلية[٤٨].

في الأساس، أتاحت الإصلاحات القضائية الجديدة لأي مواطن أجنبي طرفٍ في نزاع تجاري أو مدني أن يرفع قضيته إلى محكمة برئاسة قاضٍ فرنسي. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلبه أو طلب أي فريق آخر، تكون غالبية القضاة من الفرنسيين. كما ألحق كتبة فرنسيون بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والنقض. وكان رئيس الاتحاد السوري (والحاكم في لبنان) هو الذي يسمي القضاة الفرنسيين، الذين يتلقون أجورهم من ميزانيات الدولة، لكن التسمية لا تتم إلا بموافقة المندوب السامي. وأخيراً، منح هؤلاء القضاة حق التفتيش على جهاز المحاكم المدنية المحلية[٤٩].

---

(٤٦) انظر: Nikolaos van Dam, «Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite,» *Middle East Journal*, 32 (Spring 1978), pp. 201-10.

(٤٧) انظر: Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 310.

(٤٨) محتسبة من: Himadeh, *Economic Organization of Syria*, Appendix X, F, p. 434.

(٤٩) بعد سنة ١٩٢٨، اقتصر عمل المحاكم المختلطة على النظر في قضايا الفرقاء من «الدول صاحبة الامتيازات سابقاً» ومن اليابان. Longrigg, *Syria*, p. 263; Joarder, «The Early Phase,» p. 102; **PMC, *Minutes*, 5/19/333, De Caix Testimony, 31 Oct. 1924, p. 105.**

وُوجه سَن هذا النظام القضائي الجديد بنقد شديد في الصحافة السورية واللبنانية وبإضرابات جيدة التنسيق في سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦ نظمها اتحاد المحامين الوطني في دمشق[٥٠]. وتم تسجيل مظلمتين. ولم تركز الأولى منهما كثيراً على إعادة إنشاء المحاكم المختلطة، ولا على الإصلاح القضائي الفرنسي عموماً الذي اعتبره خبراء القضاء المحليون خطوة مهمة نحو عقلنة النظام القضائي السوري وتوحيده[٥١]، بل بالأحرى ركزت على سلطات التفتيش الممنوحة للقضاة الفرنسيين، التي أعطتهم سيطرة هائلة على القضاة السوريين[٥٢]. لم يبرز أي إصلاح قضائي مستوى سيطرة السلطات الفرنسية على السكان المحليين على نحو صريح أكثر مما أبرزته سلطات التفتيش تلك. وركزت المظلمة الثانية على التناقض القائم بين ما زعم الفرنسيون أنه إنشاء نظام قضائي بالغ التحسين والواقع الصارخ المتمثل في وجود دولة ثكنة حيث يعتقل الفرنسيون العشرات من أخصامهم السياسيين ويسجنونهم أو ينفونهم، مستخدمين لذلك محاكم عسكرية مؤلفة خصيصاً لهذه الأغراض ويرأسها فرنسيون[٥٣].

وفي الواقع، فإن ملامح النظام القضائي في سورية ولبنان شهد القليل من التغيرات الأساسية إبان الانتداب. فباستثناء بعض الجهود الفرنسية الرامية إلى إعادة تنظيم القضايا الإجرائية وتبسيطها في المحاكم النظامية (المحاكم العامة التي تنظر في القضايا المدنية والتجارية والجنائية)، فإن المجال الوحيد الذي تدخل الفرنسيون فيه بإفراط كان يتعلق بشؤون الأحوال الشخصية، وهي الشؤون التي عهد بها تقليدياً إلى علماء الدين ورؤساء الطوائف. وكان الهدف المحدد الذي رمت إليه المحاولات الفرنسية لإعادة تحديد هذه الحقوق هو الحط من منزلة الأغلبية الإسلامية السنية في سورية إلى مرتبة طائفة واحدة بين طوائف كثيرة، وجرى مواجهة هذه المحاولات بمقاومة ضارية من المؤسسة الدينية الإسلامية. وفي الممارسة، امتنع القضاة المسلمون المحليون باستمرار عن تطبيق التعديلات التي أدخلها الفرنسيون على قانون الأحوال الشخصية[٥٤].

كما تدخل الفرنسيون في الأوقاف، التي هي مجال مهم آخر للمؤسسة الإسلامية. ففي أعوام الفوضى الأخيرة من الحكم العثماني وخلال حكم فيصل الوجيز في سورية، وقعت إدارة الأوقاف الإسلامية في حالة من التشوش. وعلى المستوى التنفيذي أصبح القيّم يُعين من قبل المندوب السامي ويكون مسؤولاً مباشرة أمامه، بدلاً من «المجلس

---

(٥٠) Joarder, «The Early Phase,» p. 106.

(٥١) Edmond Rabbath, *L'évolution politique de la Syrie sous Mandat* (Paris, 1928), p. 187, cited by Joarder, «The Early Phase,» p. 106.

(٥٢) O'Zoux, *Les états du Levant*, pp. 109-22.

(٥٣) انظر: *Arrêté*, no. 4/s, 10 Jan 1925.

(٥٤) انظر: **الأيام**، ع ١٨٧٧ (١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٩)، **Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 225-26.**

الإسلامي الأعلى للتفتيش على الأوقاف». وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى المندوب السامي الحرية في نقض جميع قرارات المجلس التي لا تتعلق بالشريعة الإسلامية(٥٥).

وفوق هذا كله، فإن الفساد المستشري في إدارة الأوقاف جرى الحد منه بصورة ملموسة. وهذا أيضاً أدى إلى تعزيز السيطرة الفرنسية. والإصلاحات التي أدخلها غورو وخلفاؤه قادت في النهاية إلى مزيد من التنظيم الإداري والمالي في مؤسسة كانت بالتأكيد من أكثر المؤسسات في سورية تعقيداً وأهمية. على أن قرار المندوب السامي بالسيطرة الكاملة على الأوقاف أثار معارضة إسلامية. في الظاهر، تركزت الاحتجاجات على قضية تدخل غير المسلمين في شؤون مؤسسة إسلامية خالصة. أما في العمق فكان يقبع خوف علماء الدين من تهديد قوى العلمنة والتحديث لمكانتهم في المجتمع السوري بصورة متزايدة. فقد كان ما يقدر عددهم بـ (٥٠٠٠) من الزعماء الدينيين المسلمين في وضع من سيخسرون القاعدة المادية لنفوذهم، أي الأرباح المتأتية عن الأوقاف(٥٦). وانضم إلى المؤسسة الدينية في موقفها القيادة الوطنية العلمانية، التي كانت تبحث عن أكبر عدد ممكن من القضايا من أجل حشد الجماهير السورية في مواجهة الحكم الفرنسي(٥٧).

لم يثر أي حادث تلاعب بالأوقاف من الاعتراض والاحتجاج في سورية أكثر مما أثاره نقل الجزء السوري من سكة حديد الحجاز التي يملكها المسلمون إلى شركة خطوط حديد فرنسية سنة ١٩٢٤. فقد كان إنجاز خط الحجاز سنة ١٩٠٨ بين دمشق والمدينة المنورة مصدر افتخار عظيم للمسلمين السوريين. إذ كانت سكة الحديد الوحيدة في سورية التي لا يبنيها أوروبيون أو يمتلكونها، وكان يقصد بها، من بين مقاصد أخرى، التنافس

---

(٥٥) *Arrêté*, no. 753, 2 March 1921; O'Zoux, *les états du Levant*, pp. 143-44; Longrigg, *Syria*, p. 137.

كانت نواة المؤسسات الإسلامية تتمثل في القضاء الذي يشتمل على جميع أجهزة الشؤون الشرعية الإسلامية والقاضي والمفتي وإدارة الأوقاف. PMC *Minutes*, 5/14/333. «De Caix Testimony», 31 Oct. 1924, p. 106.

(٥٦) يعطي لونغرغ رقم ٥٠٠٠ مسجد وهيئة الموظفين المرتبطة بها. وبلغ عدد المستفيدين من الأوقاف نحو ٨٠,٠٠٠ شخص وفي سنة ١٩٣٤، كان يوجد نحو ٤,٠٠٠ وقف تقدر قيمتها بـ ٥٠٠ مليون فرنك. وكان نحو ٢٠٪ منها تدار مباشرة من قبل سلطات الأوقاف. **Syria**, p. 264 fn

(٥٧) مثلاً، اتهم الزعماء الدينيون والوطنيون سنة ١٩٣٥ بلدية حلب بمصادرة أراضي الأوقاف كلما رأت ذلك مربحاً. فمع مصادرة الأراضي لأغراض الطرق أو البناء أو المتنزهات الخ، كان سعرها يميل للارتفاع بسرعة، ما يتيح للبلدية أن تبيع الأراضي لأغراض المساكن أو المعامل الصناعية بربح كبير. وقد ادعى الزعماء المسلمون أن هذه الأوقاف تقي آلاف الفقراء من سكان حلب من المجاعة. **ألف باء**، ع ٤٢٩٥، (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٣٥)؛ ع ٤٣٢٠، (٢١ أيار/مايو ١٩٣٥)؛ **الجهاد** (حلب، ١٩٨، (١ أيار/مايو ١٩٣٥)؛ **المضحك المبكي**، ع ٢٦٨ (٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥)؛ ع ٢٩٠، (٢٣ أيار/مايو ١٩٣٦)؛ ع ٢٩٣، (٢٠ حزيران/يونيو ١٩٣٦).

مع الخطوط الأوروبية. وظلت قضية سكة حديد الحجاز طيلة الانتداب نقطة مركزية في المعارضة الإسلامية للحكم الفرنسي[٥٨].

كان الدافع الرئيسي وراء الجهود التي بذلها الفرنسيون لتغيير قانون الأحوال الشخصية والإشراف على إدارة الأوقاف في سورية هو إضعاف الأغلبية المسلمة في البلاد من خلال إبطال الوضع القائم القانوني والديني الذي تسيطر العقيدة السنية عليه بصورة واضحة. وهكذا، فإن المسألة لم تكن ببساطة تشجيع الفرنسيين المساواة بين الجماعات الدينية كافة، لقد كانوا يخشون من إتاحة المجال لشيوخ الدين بالتحالف مع الزعماء الوطنيين في المدن أن ينظموا كتلة المسلمين خارج نطاق سلطة الحكومة الانتدابية، ما يجعل الأغلبية المسلمة سلاحاً سياسياً بالغ الخطورة[٥٩].

سياسات الفرنسيين المالية

لقد صيغت سياسات الفرنسيين المالية في سورية، حتماً، في ضوء الوقائع الاقتصادية في باريس. فخلال فترة من تخفيض النفقات الشديد والتقلبات النقدية الحادة في فرنسا، كلفت تهدئة الفرنسيين لسورية أكثر من مليار فرنك[٦٠]. ونجم عن ذلك أن بدأ البرلمان الفرنسي البخيل و«الشكاك»[٦١] باقتطاع الاعتمادات الحكومية المخصصة لسورية، فاضطرت المندوبية العليا بذلك إلى نقل حصة متزايدة باستمرار من تكاليف الإدارة المدنية إلى كاهل الحكومات المحلية. على أنه كان لسياسات فرنسا المالية، في الوقت نفسه، هدفان أبعد مدى، هما: إدامة سيطرتها السياسية على سورية، وتشجيع مصالحها الاقتصادية فيها كلما كان هذا التشجيع ممكناً. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين، تولت فرنسا، زمام السيطرة على النظام النقدي السوري، في خطوة حاسمة على طريق إعادة تشكيل الاقتصاد السوري بحيث يغدو تابعاً للاقتصاد الفرنسي.

كانت بريطانيا قد أدخلت سنة ١٩١٨ الجنيه المصري كوحدة للتبادل في المنطقة محل

---

(٥٨) *Arrêté*, no. 1954. 21 May 1923; *Arrêté*, no. 2044bis, 19 July 1923; Joseph Thureau, «Les chemins de fer en Syrie et en Palestine,» *Revue Politique et Parlementaire*, 9 (1918); Arrêté, no. 2355, 2356, 2357, 22 Feb. 1924; FO 684/6 vol. 2879. Hole (Damascus) to FO, 18 Jan. 1932; FO 371/2661, vol. 10161. Damascus Consul to FO, 4 March 1924; FO 371/8131, vol. 10161. Damascus Consul to FO, 11 March 1924.

(٥٩) MAE, Syria-Liban 1918-29. «Gennardi Note,» vol. 274, 1928.

(٦٠) ذهب معظم التكاليف في تهدئة بلاد العلويين ومنطقة أنطاكية والأقضية المحيطة بحلب. MAE, *Rapport à la Société des Nations*, 1922-1923, p. 55.

(٦١) FO 371/3622, vol. 7845. Hardinge (Paris) to FO, 4 April 1922.

الليرة التركية[٦٢]. ولدى تولي الفرنسيين المسؤولية في سورية، أحلوا محل الجنيه المصري ورقة نقدية جديدة، هي الليرة السورية ـ اللبنانية، مرتبطة مباشرة بالفرنك الفرنسي بسعر تبادل ثابت قدره ليرة سورية واحدة للعشرين فرنكاً. وكان هدف الحكومة الفرنسية من وراء إيجاد سعر تبادل ثابت في العملات بين المتروبول والمستعمرة هو أن تدفع نفقات جيشها الاحتلالي الباهظة بالعملة المحلية الجديدة وأن تستعمل الجنيه المصري (القابل للصرف بالجنيهات الاسترلينية) في المساعدة على تغطية النفقات الخارجية[٦٣].

وفي سنة ١٩٢٠، منحت الحكومة الفرنسية الحق الحصري في إصدار العملة السورية إلى مصرف فرنسي خاص، هو «بنك سوريا»؛ وتم سنة ١٩٢٤ تجديد هذا الحق لخمسة عشر عاماً أخرى بموجب اتفاقية موقعة بين المصرف (الذي أصبح اسمه الآن «بنك سورية ولبنان الكبير») مجالس تمثيلية منتقاة إلى حد بعيد في لبنان وسورية. وأكدت الاتفاقية أيضاً أن المصرف المذكور هو جهة الإيداع الوحيدة للحكومات المحلية الخاضعة للانتداب[٦٤].

كان لدى التجار السوريين، منذ البداية، شكوك كبيرة في العملة الجديدة. فقد كانوا يخشون، مثلاً، من أنها غير مدعومة بكمية كافية من الذهب، وأن الذهب كان يسحب من الاقتصاد السوري. كما أنهم لم يثقوا بمهام المصرف الأخرى، لأن إدارته كانت في أيدي مجلس مديرين مكون أساساً من فرنسيين يقيمون في باريس[٦٥]. وعلى الرغم من القانون الذي أصدره المندوب السامي باعتبار الورق النقدي السوري وحدة التبادل النقدي الشرعية الوحيدة في دفع الرواتب والضرائب والنفقات الداخلية والخارجية، ظلت الليرة الذهبية التركية الوحدة المفضلة في المدن الداخلية في الصفقات الخاصة. فكان التجار يحددون أسعارهم ويقيدون حساباتهم بالليرات الذهبية[٦٦].

---

(٦٢) PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, p. 108; Himadeh, «Monetary and Banking System,» in *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), p. 263.

(٦٣) PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, «Statement of Robert de Caix,» p. III; al-Nayal, «Industry,» p. 53; Thomé, *Le rôle du crédit*, pp. 76-78; Himadeh, «Monetary and Banking System.» p. 264.

(٦٤) FO 371/12006, vol. 9057, Beirut Consul to FO, 19 Dec. 1923, Himadeh, «Monetary and Banking System» pp. 265-66; Edmund Y. Asfour, *Syria: Development and Monetary Policy* (Cambridge, Mass., 1959), p. 45;

المفيد، ع ٤٥ (١١ آذار/مارس ١٩٢٤).

(٦٥) كان ٤ من مجموع ١٦ مديراً من السوريين واللبنانيين. Himadeh, «Monetary and Banking System,» p. 277; ولم يكن لحملة الأسهم رأي ذو وزن في القرارات التي يتخذها المصرف، الذي كان يعمل بموجب القوانين والأنظمة الفرنسية. PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, p. 108

(٦٦) Himadeh, «Monetary and Banking System,» p. 268. لم يجر تداول الأوراق النقدية السورية ـ اللبنانية على نطاق واسع إلا في الساحل اللبناني، لا سيما في بيروت. أما في الداخل السوري، =

وحدث أن دخلت فرنسا، فور إصدارها العملة الجديدة، في فترة عدم استقرار نقدي حادّ استمرت ستة أعوام، تدنى خلالها سعر صرف الفرنك. وكان نظام تكافؤ العملات يعني أن الأوراق النقدية السورية مرتبطة بمصير الفرنك. وحتى عندما كان الاقتصاد السوري مستقراً، فإن تقلبات الفرنك كان يمكن أن تؤدي إلى حالات من الفزع وقد أدت إلى مثل هذه الحالات فعلاً[٦٧]. وبين سنتي ١٩٢٠ و١٩٢٦، «انخفضت قيمة الفرنك إلى النصف إزاء الدولار الأميركي وإلى الثلث إزاء الجنيه الاسترليني»[٦٨]. وخلال الأعوام العشرة اللاحقة، تدنت قيمة الفرنك فعلاً إلى الثلث، وهبط إلى أقل من نصف قيمته مقابل الدولار والجنيه الاسترليني بين سنتي ١٩٣٦ و١٩٣٩. ومع ذلك، فقد دافع الفرنسيون، لدى استجواب لجنة الانتدابات الدائمة لهم سنة ١٩٢٦، عن إصدارات البنك السوري بأن منفعتها أكبر من ضررها لأنها شجعت الإنفاق الفرنسي في سورية. وادعوا أيضاً أنهم ما داموا لا يستطيعون منع الصفقات التجارية بالذهب، فإن الموظفين بأجر، السوريين منهم والفرنسيين، هم وحدهم الذين يعانون تقلبات الفرنك[٦٩]. لكن مع وجود الآلاف من سكان المدن ـ ينتمي معظمهم إلى الشريحة الأكثر تعليماً ووعياً سياسياً ـ العاملين في الإدارة الانتدابية المحلية، فإن عداءهم للفرنسيين كان شديداً بسبب سياستهم النقدية. ولم يكن بوسع البيروقراطي المتوسط المستوى إلا أن يشعر بالاستياء حينما يخسر مرتبة الشهري والمزيد من قوته الشرائية.

مع أن سعر التبادل الثابت بين الفرنك والليرة السورية ربما كان قد شجع التجارة والاستثمار، كما ادعت فرنسا، فإن الممارسات الأخرى لـ «بنك سورية ولبنان الكبير» لم تشجع ذلك. ففي المقام الأول، لم يكن هذا المصرف مصرفاً مركزياً حقيقياً؛ فهو لم «يحتفظ بالاحتياط النقدي للمصارف الأخرى في البلاد، كما أنه لم يؤثر في تقليص التسليفات أو توسيعها على نحو يلائم المصلحة العامة»[٧٠]. وكان أقل ما يقال في سياسته

= فحتى الإعلانات التجارية في الصحف والمجلات كانت تدرج الأسعار بالليرات الذهبية التركية. PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, p. 108.

(٦٧) مثلاً، في أوائل سنة ١٩٢٤، عندما بدأت قيمة الفرنك تنخفض بسرعة، حدث فزع محلي حين حاول الناس جهد استطاعتهم التخلص من الأوراق النقدية السورية في مقابل الليرات الذهبية التركية. Great Britain: Department of Overseas Trade, *Report on the Trade, Industry and Finances of Syria. May 1925*, by H. E. Satow (London, 1925), p. 7.

(٦٨) Himadeh, «Monetary and Banking System,» p. 266; Asfour, *Syria*, pp. 46-47.
في سنة ١٩٢٦، أعيد الفرنك إلى التغطية الذهبية، ونجحت حكومة ريمون بوانكاريه في جعله مستقراً. انظر أيضاً: Kemp. *French Economy*, pp. 73-82.

(٦٩) شهادة روبير دي كاي بوصفه الموظف الفرنسي المعين للدفاع عن موقف فرنسا أمام عصبة الأمم. PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, pp. 113-115, 120.
وكانت الضرائب أيضاً تجمع بالليرات السورية.

(٧٠) Himadeh, «Monetary and Banking System,» p. 282.

الإقراضية أنها محافظة وقائمة على أساس فلسفة قليلة المجازفة. وخلال فترات التضخم كان يرفع نسبة الحسم، لكنه لم يخفضها بما فيه الكفاية في فترات الانكماش. وكان يحتفظ بنسبة عالية في «مصرف فرنسا» وكان معظم استثمارات احتياطيّه في السندات المالية الفرنسية. ونتيجة لذلك، حرمت المشاريع المحلية من فرصة الحصول على تسليفات سهلة كان يمكن لو توفرت أن تحفز النشاط الاقتصادي في سورية[٧١]. واعتبر التجار وصغار الصناعيين «مصرف سورية ولبنان الكبير» مؤسسة أنانية متعطشة للربح، وعاقدة العزم على إعاقة التنمية الاقتصادية لبلادهم[٧٢].

وفي مجال المالية العامة، كان الهدف الرئيسي للمفوضية العليا جعل سورية ولبنان تدفعان تكاليفهما[٧٣]. وكانت المالية العامة خلال الانتداب تصنف في أربع ميزانيات منفصلة بعضها عن بعض: ميزانية المفوضية العليا وحكومة الدولة «والمصالح المشتركة» وما كان يسمى الميزانيات المساعدة. وكانت هذه الميزانيات الأربع، مجتمعة، تغطي جميع النفقات الجارية للأمن العام والإدارة والعدلية والأغراض الاقتصادية والتنموية والخدمات الاجتماعية والثقافية[٧٤]. وفاقت النفقات السنوية على الدفاع والأمن العام جميع النفقات الأخرى مجتمعة. وحتى إذا أسقطنا مساهمة الفرنسيين، كانت حكومات الولايات تدفع ما

---

(٧١) *Ibid.*, p. 284; Hershlag, *Introduction*, p. 239.

(٧٢) كان من بين الاتهامات العديدة التي وجهها رجال الأعمال السوريون إلى الفرنسيين خلال الانتداب أن الفرنسيين بدأوا منذ أول الانتداب بتهريب الذهب سراً من سورية إلى فرنسا. ونفى روبير دي كاي هذه التهمة أمام لجنة الانتدابات الدائمة سنة ١٩٢٦، زاعماً أن الذهب الذي أخذ كتعويضات أو غرامات من المدن قد أعيد إنفاقه في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، حيث إن المرتبات والضرائب كانت تدفع بالأوراق النقدية، فإن مثل هذه العمليات كانت تمنع انتقال كمية كبيرة من الذهب عبر خزانة مصرف سورية ولبنان الكبير إلى فرنسا. PMC, *Minutes*, 8/15/522, 26 Feb. 1926, p. 120.

وفي الواقع، فإن السوريين صدروا كميات كبيرة من الذهب إلى فرنسا والولايات المتحدة والعراق وفلسطين. وكانت الأرباح التي تجنى من بيع الذهب التركي في سوقي بغداد وفلسطين تستأهل المجازفة بالتأكيد. وانخرط المهربون والمصرفيون والتجار في هذا النشاط في أعوام الانتداب الأولى على نطاق واسع إلى درجة أن إجمالي المخزون المقدر من الذهب في سورية كان ٢٠٪ ـ ٤٠٪ سنة ١٩٢٣ مما كان عليه سنة ١٩١٩. FO 371/2514, vol. 10160. Aleppo Consul to Department of Overseas Trade. 6 March 1923.

(٧٣) بين سنتي ١٩١٨ و١٩٣٠، بلغ مجموع نفقات المفوضية العليا في سورية ولبنان ٤٥٩,٢٦٢,٣١٥ فرنكاً فرنسياً. وبين سنتي ١٩٢٢ و١٩٣٠، تأرجحت النفقات السنوية بين ١٥ مليون و٢١ مليون فرنك فرنسي. من أجل الاطلاع على توزيع هذه النفقات بحسب الدول وبحسب الفئات (مثل الأشغال العامة والمعارف الخ)، انظر: MD, 7N 4190, Dossier 2, MAE to Ministry of Finance, 30 June 1931; MAE, Syrie-Liban 1930-40, vol. 481, pp. 181-211.

(٧٤) O'Zoux, *Les états du Levant*, p. 151; George Hakim, «Fiscal System,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), p. 387.

معدله ٣٢٪ من نفقاتها الإجمالية على الأمن العام(٧٥). وحيث إن المندوبية العليا أرادت من الحكومات المحلية الحفاظ على تعادل الجانبين السلبي والإيجابي في الموازنات في جميع الأوقات، وحيث إن الاقتراض لم يكن محبذاً بالتالي، فإن كمية العائدات المخصصة للنفقات الإنتاجية وللاستثمارات كانت تتعرض لتقليص إضافي.

وبحلول نهاية سنة ١٩٢٣، بدأت مختلف حكومات الولايات تحقق فوائض، من دون دعم الهبات الإضافية الفرنسية(٧٦)، واستمرت كل ولاية طيلة الانتداب تسجل بصورة دورية فوائض في الموازنة، وهي حقيقة أطراها الفرنسيون بعد فترة طويلة من مغادرتهم سورية ولبنان(٧٧). على أن السوريين واللبنانيين من الطبقات كافة لم يجدوا سبباً لشكر المندوبية العليا على إفراطها في الشح. فلقد كان تدفق العائدات العامة يجري نحو الأولويات الفرنسية، لا السورية. وكانت نفقات الدفاع والأمن العام والإدارة والعدلية مرتفعة بصورة لافتة للنظر بقدر ما كانت نفقات التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية منخفضة(٧٨).

كان لعائدات موازنة الدولة أربعة مصادر مختلفة: «المصالح المشتركة» والضرائب المباشرة والرسوم الجمركية والعائدات غير الضريبية. وفي الدولة السورية، أسهمت «المصالح المشتركة» والضرائب المباشرة بأكبر حصتين، بلغتا نحو ٣٧٪ لكل منهما، فيما بلغت مساهمة كلٍ من الرسوم الجمركية والعائدات غير الضريبية ١٣٪(٧٩).

كانت المندوبية العليا تدير مباشرة ميزانية «المصالح المشتركة» التي كان القسم الأعظم

---

(٧٥) محتسبة من فترة السنوات الست ١٩٢٧ - ١٩٣٢، من الجدول ٢٨ في: Hakim, «Fiscal System,» p. 388, and from Appendix X, H., of Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria*, p. 436.

(٧٦) MAE, *Rapport à la Société des Nations, 1922-1923*, p. 55; PMC, *Minutes*, 8/5/5000, 18 Feb. 1926, p. 41;
المقتبس (٢٠/١/١٩٢٢). بلغ فائض موازنات جميع مناطق الانتداب ٢٠ مليون فرنك سنة ١٩٢٣ و٦٠ مليوناً سنة ١٩٢٦. وبالنسبة إلى دولة سورية (بما فيها لواء الإسكندرون)، بلغ بين ١٩٢٥ و١٩٢٧ على التوالي ٢٨ مليون فرنك و٣٣,٥ مليون فرنك و٦٩,٥ مليون فرنك.
O'Zoux, *Les états du Levant*, p. 153.

(٧٧) Conversation with Jean Gaulmier (Paris, 23 June 1976).

(٧٨) بين سنتي ١٩٢٨ و١٩٣٣، بلغ متوسط نفقات الدولة السورية كما يأتي: الدفاع والأمن العام (٣٢٪)؛ الإدارة والعدلية (٢٩٪)؛ التنمية الاقتصادية (٢٣٪)؛ الخدمات الاجتماعية (١٠٪)؛ النفقات الاستثنائية (٧٪). وقد غطت المصالح المشتركة ٢٥٪ من هذه النفقات، فيما غطت الميزانية المحلية للدولة ٧٥٪ منها. وتستند هذه المعلومات إلى المعطيات الواردة في
MAE, *Rapport à la Société des Nations*, 1928-33.

(٧٩) *Ibid.*; Widmer, «Population,» p. 5; *Ibid.*, Appendixes X, A., X. D., pp. 427, 430-31.

من عائداتها (٩٥٪ سنوياً) يأتي من مقبوضات الجمارك. وحيث إن الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي كانت تشكل منطقة جمركية واحدة، فقد كان من الصعب توزيع عائدات المصالح العامة بصورة عادلة على ميزانيات الدول المختلفة. كما كان صعباً وضع نسب لمساهمات ميزانيات الولايات في إدارتي الجمارك ومساحة الأملاك، وفي الدين العام العثماني. ولأن الدولتين لم تتمكنا من التوصل إلى اتفاق بينهما (إذ طالب لبنان بـ ٧٠٪ من مقبوضات الجمارك بسبب مستوى معيشته المرتفع وبالتالي استهلاكه الأكثر للمستوردات، في حين طالبت سورية بـ ٧٠٪ لأسباب تتعلق بعدد السكان والمساحة)، فإن المندوبية العامة فرضت شروطها الخاصة في اتفاق الاتحاد الجمركي لسنة ١٩٣٩. ونص الاتفاق على توزيع المقبوضات على أسس الكوتا، فيما احتسب المعامل بناءً على الاستهلاك المقدر للمنتجات المستوردة. ومع أن كلا الطرفين عارض الاتفاق بقوة، فإنه منح سورية (بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز) حصة ٥٣٪ ومنح لبنان حصة ٤٧٪[٨٠].

منافع وضع فرنسا الخاص

في أعوام الانتداب الأولى، عامل الفرنسيون سورية على أنها من أملاكهم الامبراطورية التي يتم استغلالها بـ «الطريقة الاستعمارية القديمة». وقد عززت سياساتهم الاقتصادية المصالح الاقتصادية الفرنسية، وأدامت، بذلك، سيطرتهم السياسية. فمنذ أيام الاحتلال الأولى، استخدمت المندوبية العليا جميع صلاحياتها من أجل التشجيع على توسيع النشاط التجاري والمالي الفرنسي في سورية على حساب خرق صك الانتداب الذي نص على «الانفتاح» وعلى تكافؤ الفرص أمام جميع الدول الأعضاء في عصبة الأمم. وفي الواقع، فإن المندوبية العليا كانت تحبذ المنتجات الفرنسية ومواطنيها بالذات لدى منح الامتيازات. ومن أجل الالتفاف على قيود الانتداب، فإنها استشهدت بفقرة تنص على وجوب عدم وضع أي عائق في سبيل الدولة المنتدبة لتطوير موارد البلد الطبيعية وعلى أن بإمكانها استخدام أي تنظيم تحت «سيطرتها» من أجل دعم هذا التطوير[٨١]. وبكلام آخر، كان بإمكان المندوبية العليا منح الامتياز لمن تشاء. وكان من الواضح أن للتجار

---

(٨٠) FO 371/2093, vol. 16974. MacKereth to Simon, 31 March 1933.

وقد ألغي الاتحاد الجمركي سنة ١٩٥٠. انظر أيضاً:

Hakim, «Fiscal System,» pp. 335-37; Hershalg, *Introduction*, p. 260.

واشتكى السوريون من أن عدد سكان سورية يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان لبنان، وأنهم كانوا يستهلكون ٧٤٪ من مجموع السلع المستوردة إلى مناطق الانتداب الفرنسي.

FO 371/4998. vol. 9053. Damascus Consul to FO, 28 April 1923.

(٨١) By Article 11 of the *Mandate for Syria and Lebanon*, 24 July 1922. See MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note on Article 11 of 1. Wilhelm,» 13 Jan. 1924, vol. 319.

ورجال المال الفرنسيين أفضلية في سورية ولبنان، وقد أبقت المندوبية العليا عليها من خلال تقديم مرافق فرنسية حصرية، كالمكتب التجاري الفرنسي في بيروت، تسهيلات بإعانات مالية شهرية[٨٢].

وخلال أعوام الانتداب الأولى، حين كانت الحكومات تنحو لأن تكون ألعوبة في أيدي المندوبية العليا، فإن أهم الامتيازات التي تم توزيعها كانت كلها عملياً امتيازات عامة منحت إلى شركات «يملكها كلياً أو في معظمها فرنسيون». وكانت أكثر الامتيازات الممنوحة إلى شركات فرنسية إثارةً للتذمر المحلي هي تلك الممنوحة للخدمات العامة. ففي حلب، حصلت مجموعة فرنسية، بعد مفاوضات طويلة، على امتيازي الكهرباء والترام سنة ١٩٢٤. وتولت شركة «كريدي فونسيه في الجزائر وتونس» طرح الإصدارات المالية في السوق، وحصلت «الشركة الفرنسية للمشاريع» على عقد الإنشاءات، وتولت شركة دمشق للكهرباء والترام ــ وهي مصلحة فرنسية ـ بلجيكية كان جرى تأسيسها قبل الحرب العالمية الأولى ــ إدارة المشروع. وقد طالبت الشركة صاحبة الامتيازات بعائدات مضمونة تبلغ ٨٪ من الرأسمال المستثمر. وفي البداية وافقت بلدية حلب على المشروع، لكنها توقفت فجأة بعد معرفة المزيد من التفصيلات وأخذت بالتفاوض تحت «شعار» معارضة «الاستغلال الرأسمالي». واحتجت المجموعة الفرنسية بأنه من المستحيل العهد بمثل هذا المشروع في مكان غير معروف كحلب، ما لم يتم ضمان مصالحها على نحو حقيقي. ومع أن سكان حلب ومجلس بلديتهم استمروا في معارضة الامتياز، فقد وافق عليه مجلس ولاية حلب الذي يسيطر عليه مندوبون معتدلون مؤيدون للفرنسيين من الأقضية البعيدة عن المدينة. وكان امتياز الكهرباء والترام خلال الانتداب مركز الاعتراض والمقاطعة، على الرغم من الحاجة الماسة إلى الكهرباء والنقل اللذين يقدمهما. وكان لدى الحلبيين أسباب وجيهة للقلق لأن أسعار الكهرباء تكرر ارتفاعها في الثلاثينات وكانت الأرباح الصافية بلغت ما معدله سنوياً ١٠٪ من النفقات الرأسمالية الأولية على بناء محطات الطاقة والمستودعات[٨٣].

لقد أدت معاملة المندوبية العليا التفضيلية للتجار والمستثمرين الفرنسيين إلى إغضاب السكان المحليين وإحباطهم وإلى إثارة قلق منافسي فرنسا من الأوروبيين والأميركيين. فمثلاً، عندما ازداد الطلب على السيارات في سورية في الثلاثينات، واجهت صناعة السيارات الفرنسية منافسة أشد من الولايات المتحدة. ومن أجل إضعاف الموقع الأميركي،

---

(٨٢) *Ibid.*, Gouraud to Briand, 11 Aug, 1921, vol. 47A. pp. 141-42.

(٨٣) FO 371/9206, vol. 10167. Aleppo Consul to Department of Overseas Trade, 4 Oct. 1924; Charles Godard, Alep. Essai de géographie urbaine et d'économie politique et sociale (Aleppo, 1938), pp. 55-56, 65, 66;
الأيام، ع ٥٧٨ (١٩٣٤/٨/٢٢).

قررت المندوبية العليا استيفاء الرسوم الجمركية على السيارات بحسب الوزن، لا السعر. وأدى ذلك إلى رفع أسعار المفرق للسيارات الأميركية التي هي أثقل، وبالتالي إلى عدم شرائها إلا من قبل الطائلي الثراء(٨٤).

كما خدمت المندوبية العليا المصالح التجارية الفرنسية من خلال التلاعب بالأسواق. ففي مناسبات عدة، بثت المندوبية العليا سراً شائعات بشأن نقص في المحاصيل، مما مكنها من حظر تصدير الحبوب من سورية. فكانت أسعار الحبوب تنخفض بسرعة، مما أتاح المجال أمام الوكلاء الفرنسيين لشراء كميات كبيرة منها بسعر رخيص. وكانت المندوبية العليا تعلن، بعد فترة قصيرة من ذلك، بأن الشائعات كاذبة وتعيد فتح الحدود أمام التصدير، فتتيح للوكلاء الفرنسيين بذلك جني أرباح سريعة وكبيرة. ولقد كان تجار الحبوب المحليون الدمشقيون من بين أكثر السوريين حماسةً في عدائهم للفرنسيين خلال الانتداب(٨٥).

ساهمت السياسة الجمركية الفرنسية بقسط كبير من عائدات الدولة وسهلت تغلغل السلع الفرنسية المصنوعة بالآلات إلى سورية، وساعدت بذلك على خراب العديد من الحرف اليدوية المحلية وإعاقة نمو الصناعة الحديثة. طبعاً، كان ثمة عناصر أخرى ساهمت في رعاية المستوردات الأجنبية، مثل عمليات انتقال السكان ونمو عددهم، والتغيرات الحاصلة في أنماط المعيشة والأذواق، والطلب الناجم عن وجود جيش احتلال فرنسي كبير. ومع ذلك، لم تمنح المندوبية العليا الصناعة السورية ما يكفي من الحماية.

لم تجر زيادة جدول التعريفات العثماني القديم على جل المستوردات من ١١٪ إلى ١٥٪ إلا سنة ١٩٢٤. وقد رفع بعد ذلك بعامين إلى ٢٥٪ للدول الأعضاء في عصبة الأمم وإلى ٥٠٪ للدول غير الأعضاء. ومع أن توقف العديد من الصناعات التقليدية بدأ قبل الحرب العالمية الأولى، بفعل التأثير المدمّر للمنافسة الأوروبية، فإن السياسة الجمركية الفرنسية في سورية ساعدت في تسريع هذا الزوال، ما أسفر في نهاية المطاف عن الزوال النهائي لعدة صناعات مهمة خلال الكساد العالمي. كما تسبب الكساد في تقليص تحويلات المهاجرين، وفي انخفاض حاد في أسعار المنتجات الزراعية، وتدني القدرة الشرائية للطبقات التي تطلب السلع المصنوعة محلياً (الفلاحون والطبقة المتوسطة ـ الدنيا المدينية)، وانخفاض أسعار المصنوعات الأجنبية، ونمو النزعة الوطنية الاقتصادية، مما عنى زيادة العوائق الجمركية في البلدان المجاورة التي كانت المنتجات الحرفية السورية تصدر إليها عادة. وقد تضافرت هذه العوامل في زيادة حدة التنافس في الأسواق الداخلية السورية، ما جعل بقاء الصناعات التقليدية أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

---

(٨٤) مقابلة مع حسني الصواف (بيروت، ٢٥/٨/١٩٧٥).

(٨٥) المصدر نفسه.

كان الأثر الأخطر لهذا التدهور ازدياد البطالة في المدن، لا سيما في صفوف النساجين على الأنوال اليدوية وغزالي الحرير. ومما فاقم هذه المشكلة هو أن دمشق وحلب واجهتا أيضاً تدفق المهاجرين، الذين فروا بسبب الأوضاع الصعبة في الريف[٨٦]. وبحلول سنة ١٩٣٧، انخفض العدد الإجمالي للعمال والحرفيين العاملين في الصناعات التقليدية إلى النصف تقريباً، فبلغ ١٧١,٠٠٠ بعد أن كان ٣١٠,٠٠٠ في سنة ١٩١٣ (انظر الجدول رقم ٣ ـ ١). وأكثر من ذلك، فإن عدد العمال في الصناعات الحديثة القليلة التي ظهرت في ظل حماية التعرفات الجمركية المرتفعة وصل إلى ٣٣,٠٠٠ فقط بحلول سنة ١٩٣٧، ما عكس عدم قدرة الصناعة الحديثة على استيعاب جماهير العاطلين عن العمل في المدن، الذين ذكرت التقارير في سنة ١٩٣٢ أن عددهم ازداد ووصل ٧٧,٠٠٠.

ونحو أواسط الثلاثينات، واجهت المندوبية العليا موجة متصاعدة من الاضطرابات المعادية للفرنسيين حدثت بدوافع اقتصادية واتخذت هيئة تظاهرات وإضرابات ضد الحماية غير الكافية في وجه البضائع الأجنبية؛ لا سيما «الإغراق» الياباني الذي ألحق الضعف الشديد بصناعة الأقمشة المحلية. كما شهدت هذه الفترة أعمال مقاطعة متكررة للبضائع المصنوعة في فرنسا وللشركات التي يملكها فرنسيون.

ومع أنه من الخطأ التقليل من شأن ما فعله الفرنسيون من أجل بناء البنية التحتية لسورية خلال الانتداب، فإن السياسات الفرنسية أعاقت التنمية الاقتصادية في سورية قبل الحرب العالمية الثانية. فمن بين أكثر العوامل وضوحاً في عرقلة التنمية المحلية كانت الممارسات المصرفية والنقدية الفرنسية، والحصة المفرطة من الميزانية السورية التي كانت تغطي النفقات الدفاعية غير المنتجة، والمعاملة التفضيلية التي تمنحها المندوبية العليا لرعايا بلادها، والأسعار والرسوم المرتفعة المفروضة من قبل شركات الكهرباء والسكك الحديد التي يملكها فرنسيون أو يديرونها، وأعباء الديون القديمة كحصة سورية من الدين العام العثماني التي استنزفت الموارد السورية بحلول ١٩٣٤ بمقدار ١٥٣,٥ مليون فرنك[٨٧]، والحماية غير الكافية التي تمنحها الإدارة الفرنسية للجمارك، التي كانت، بالمناسبة، حافلة بالفساد، والعبء الضريبي الثقيل الذي فرضه نظام ضريبي أكثر فاعلية على البرجوازية التجارية. وقد تضافرت هذه العوامل مع عدم الاستقرار السياسي الواسع في أوائل فترة الانتداب ومع الكساد العالمي فحرمت سورية من التراكم الرأسمالي المطلوب من أجل حفز النمو الصناعي وتعزيزه.

---

(٨٦) Hakim, «Industry,» pp. 123-29.

(٨٧) السباعي، **أضواء**، ص ١٤٥.

الجدول رقم ٣ ـ ١

العمال السوريون في الصناعات التقليدية والحديثة، في سنتي ١٩١٣ و١٩٣٧

	١٩١٣ الصناعة التقليدية	١٩٣٧ الصناعة التقليدية	١٩٣٧ الصناعة الحديثة	١٩٣٧ المجموع
العدد الإجمالي للعمال/الحرفيين	٣٠٩,٥٣٥	١٧٠,٧٧٨	٣٣,١٤٩	٢٠٣,٩٢٧
رجال	١٤٢,٩٣٤	٩٠,٠٦٥	٢٤,٠٠٧	١١٤,٠٧٢
نساء	١٣١,٦٥١	٥٨,٤٣١	٦,٣٧٩	٦٤,٨١٠
أطفال	٣٤,٩٤٠	٢٢,٣٠٠	٢,٧٦٣	٢٥,٠٦٣
في المعامل	١٠١,٦٠٥	٨٩,٠٦٣	٣٣,١٤٩	١٢٢,٢١٢
في المنازل	٢٠٧,٩٢٠	٨١,٧١٠	-	٨١,٧١٠
المياومون	٦٢,٢٩٤	٥٤,٧٣٩	١٧,٧١٠	٧٢,٤٤٩
العاملون بالقطعة	٢٤٧,٢٣١	١١٦,٠٣٩	١٥,٤٣٩	١٣١,٤٧٨

المصــــــدر: Elisabeth Longuenesse, «La classe ouvrière en Syrie. Une classe en formation,» 3eme cycle Dissertation (Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1977), p. 36.

لقد أثارت السياسات الفرنسية منذ البداية سلسلة من الانتفاضات في سورية، بلغت ذروتها في الثورة الكبرى في السنوات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، وهي أطول وأشد ثورة في الشرق العربي في عقد العشرينات. وكانت ثمة مظالم عديدة أشعلت هذه الانتفاضات، لكن أبرزها تمثل في المعارضة الشديدة لهذه السياسات الفرنسية التي عززت النزاعات الطائفية التقليدية في البلد وفاقمتها، وأظهرت محاباة واضحة إزاء الأقليات الدينية، شجعت على قيام سلسلة من جيوب الأقليات المنعزلة إدارياً، وتلاعبت بالشؤون الداخلية لمختلف الجماعات في سورية، وأدت إلى إذلال الأكثرية المسلمة وإضعافها من خلال السيطرة على مؤسساتها والحط من قيمة رموز فخرها. أما الأسباب الأخرى للاستفزاز فكانت تتعلق بعدم مقدرة فرنسا، أو عدم رغبتها في تشجيع أية مصالح مالية أو اقتصادية ملموسة غير مصالحها الخاصة. فالسياسة النقدية الفرنسية، التي ربطت العملة الورقية السورية الجديدة بالفرنك الفرنسي المتواصل الانخفاض، بدا أنها تهدر قسطاً كبيراً من الثروة الوطنية السورية. وفي هذه الأثناء، ساعدت إعادة التوجيه الموهنة المفروضة على الاقتصاد السوري من خلال تقسيم سورية الطبيعية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والتدهور المتواصل للصناعة السورية في ظل توسع الاقتصاد الأوروبي، ساعدا على إيجاد حالة من البطالة الواسعة واستمرارها، وعلى تسريع التضخم في البلد. ومن جهة، دعم الفرنسيون سياسة مالية تعتمد التقتير في مجالات كالتعليم والتنمية الزراعية والأشغال العامة والصناعة؛ ومن جهة أخرى، فإنهم أنفقوا بإسراف على الأجهزة القمعية للدولة

المتمثلة في الجيش والشرطة، وعلى إدارات الدولة المتداخلة وغير الناجعة، وعلى الدعاية غير المفيدة مثل إبراز مؤسسات ديمقراطية كانت في الواقع تقع بالكامل تحت السيطرة الفرنسية.

أما على المستوى السياسي، فقد جرى تكييف السياسات الفرنسية خصيصاً بهدف إضعاف القوى الوطنية وعزلها. ففي الأعوام الأولى من الاحتلال الفرنسي، تم باستمرار إحباط جهود الزعماء الوطنيين الرامية إلى تأكيد مطالبة فاعلة بأن يعيرهم النظام الحاكم في سورية الاهتمام الكافي. وعلى الرغم من درجة نفوذهم المستقل العالية، لا سيما في صفوف سكان مدن سورية الداخلية النشطين والواعين سياسياً، ومن الاعتراف بهم بوصفهم الزعماء «الطبيعيين» للمجتمع المديني، فقد تم تجاهل الوطنيين تماماً من قبل المندوبية العليا التي رفضت تعيينهم في المناصب الحكومية العليا التي طالما اشتهوها واعتبروا أنفسهم أهلاً لها.

ومع أن الفرنسيين أعادوا ترسيخ المؤشرات الضيقة للحياة السياسية المعروفة في سورية في العهد العثماني، من خلال جعل قمة السياسة مقتصرة على التفاعل بينهم، بوصفهم بديلين من الأتراك، وبين وجهاء المدن الذين شكلوا العمود الفقري لطبقة مالكي الأراضي الغائبين، فإنهم ظلوا قادرين على حرمان الشريحة الوطنية من هذه الطبقة من قاعدة موارد فاعلة في الحكومة. وفي الواقع، فإن المندوبية العليا وسعت نطاق النزاع داخل الطبقة الذي كان القوة المحركة وراء بروز الوطنية في سورية في الأعوام الأخيرة من عمر الامبراطورية العثمانية، من خلال منح المناصب الحكومية إلى تلك العناصر التي كانت تعتبر هامشية سياسياً من قبل منافسيها الوطنيين خلال فترة الحكم الفيصلي الانتقالية في سورية، والتي وجدت فرصة ذهبية في مجيء الفرنسيين من أجل إعادة سلطتها ونفوذها من خلال التعلق بأذيال المندوبية العليا.

وهكذا فإن السياسة الانتدابية الفرنسية لم تشعل ثورة شاملة فحسب، بل إنها أيضاً اضطرت شريحة واسعة من النخبة السياسية السورية إلى المشاركة في حركة المقاومة الشعبية للحكم الفرنسي. لكن أهداف النخبة لم تكن إطاحة الحكم الفرنسي بقدر ما كانت تعديل ميزان القوى المحلي على نحو يتيح الاعتراف المتبادل والتعاون بين الفرنسيين والنخبة الوطنية. فقد كانت قيادة الحركة الوطنية، أصلاً، مكونة من طبقة مالكي الأراضي الغائبين التوفيقية أساساً والتي تمردت من أجل إعادة وضع الأساس لنجاح سياسة وجهاء المدن من جديد. ومن المفارقات الساخرة أن بقاء النخبة السياسية السورية واستمرار الحكم الفرنسي لمدة ربع قرن كانا مرتبطين ارتباطاً جوهرياً بغياب إرادة فرنسا أو استعدادها لكسر ظهر طبقة مالكي الأراضي التي تُستمد القيادة السياسية المحلية منها، أو تشجيع تشكيل طبقات اجتماعية أو قوى سياسية جديدة، من خلال إيجاد اقتصاد استعماري، كان يمكنها أن تمثل تحدياً أكثر فاعلية للزعامة التقليدية، وفي النهاية، للهيمنة الفرنسية.

القسم الثاني

المواجهات الأولية ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤



الفصل الرابع
أنماط المقاومة الأولى

انتشر الشعور الوطني الجديد في سورية قبل الحرب العالمية الأولى نتيجة عدة عوامل: تسارع وتيرة المركزة العثمانية، وتنامي عدم إحساس الأتراك بالاحتياجات العربية المحلية، وتزايد التعرض لأنماط التفكير الأوروبية. وأصبحت الوطنية أداة أيديولوجية لبعض الأفراد المنتمين إلى مجموعتين مدينيتين، هما البرجوازية التجارية المسيحية وملاك الأراضي الغائبون والبيروقراطيون. ومع أن القومية كانت، بوضوح، نجماً صاعداً قبل الحرب، فإن الاحتلال الفرنسي لسورية الداخلية سنة ١٩٢٠ هو الذي ضمن غلبة الأيديولوجيا الجديدة. فقد جعلت السيطرة الأوروبية المباشرة من القومية الفكرة السياسية الأكثر صلة بالموضوع والأحداث الجارية في فترة مابين الحربين.

الاحتلال والتهدئة

وُوجه الاحتلال الفرنسي لسورية الداخلية في تموز/يوليو ١٩٢٠ بالمقاومة في بعض المناطق وبالقبول والإذعان في مناطق أخرى. وحيثما جرت مقاومة مسلحة، لم يكن بقدرتها وقف الفرنسيين. فقد قاد يوسف العظمة، وزير حربية الأمير فيصل، ما تبقى من الجيش الشريفي الضعيف الانضباط ومجموعة كبيرة من المقاتلين غير النظاميين من أحياء دمشق الشعبية في مواجهة القوة الغازية الفرنسية. وفي محاولة يائسة لوقف الغزو، دخل جيش العظمة المؤلف من عناصر مختلفة في معركة مع الفرنسيين في ٢٤ تموز/يوليو، في خان ميسلون. وفي ساعات قليلة، مُنيت القوات العربية بهزيمة نكراء. واحتل الجيش الفرنسي دمشق في اليوم التالي، فلم يواجهه السكان المنهارو المعنويات إلا ببعض المقاومة[1].

---

(١) قتل في ميسلون نحو ١٥٠ عربياً وجرح ١٥٠٠ عربي آخر. ويدعي الفرنسيون أنهم خسروا ٤٢ رجلاً، بالإضافة إلى ١٥٢ جريحاً و١٤ مفقوداً. وقدر حجم القوات العربية بما يتراوح بين ٤٠٠٠ جندي (بمن فيهم المتطوعون) إلى فرقة واحدة. وتألفت قوة الغزو الفرنسية بشكل أساسي من جزائريين وسنغاليين. من أجل الاطلاع على روايات مختلفة عن معركة ميسلون، انظر: ساطع =

كان من بين قتلى ميسلون اللواء العظمة. ولم يكن يبلغ من العمر سوى ٣٦ عاماً، ومنذئذٍ خلده السوريون بوصفه أعظم شهيد وطني. وقد كان ضابطاً عثمانياً سابقاً، درس العلوم العسكرية في استنبول وألمانيا، ورقي إلى منصب رئيس أركان الجيش العثماني الأول في استنبول قبل أن ينضم إلى قضية الشريف حسين سنة ١٩١٦. وعلى الرغم من كراهيته الشديدة للفرنسيين، فقد كان من بين أوائل من حذروا فيصل في تلك الأيام الأخيرة للمملكة العربية من أن المقاومة ستكون انتحارية. وقبل شهر فقط من ميسلون، جال في شمالي سورية لتجنيد المزيد من القوات وللاتصال بالحركة الوطنية التركية الجنينية في كيليكية. لكنه شعر بوجود مقاومة خفية للتجنيد، لا سيما في مدينة حلب. وعلى الرغم مما واجهه العظمة من تثبيط للهمة، فإنه تمكن من إعادة تعزيز جيشه استعداداً للغزو الفرنسي الحتمي. وكان العظمة يعرف مهمته جيداً، وهو الرجل العسكري الموهوب والوطني المتفاني. وبصرف النظر عن مقدار التضحية كان لا بد من قبول التحدي[(٢)].

في الواقع، كانت الطوابير الفرنسية، المتوغلة من الشمال الغربي، قد احتلت حلب قبل يومين من سقوط دمشق. وعندما وصلت الأنباء عن «إنذار» الجنرال غورو لفيصل إلى حلب في ١٥ تموز/يوليو، بدأ البدو القاطنون في مشارفها بالانتقال إلى وسط المدينة. وبعد خمسة أيام، حلقت الطائرات الفرنسية في سماء حلب، وألقت مناشير تحمل إعلان غورو بأن على السكان المحليين الاستسلام للاحتلال الفرنسي. وفي ٢١ من الشهر نفسه، عندما تأكد قبول فيصل «الإنذار»، اهتاج البدو وسكان المدينة، فأخذوا بنهب الدكاكين وتحطيمها، ما أدى إلى توقف التجارة تماماً. وفي ٢٣ منه، احتل الجيش الفرنسي حلب، وبحلول ٢٥ منه كان ١٨,٠٠٠ جندي فرنسي قد تمركزوا في المدينة وحولها. وفي هذه الأثناء، سيطر ٩,٠٠٠ جندي بقيادة الجنرال غوابيه على دمشق وجوارها. وفرض غورو غرامات على سورية قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ذهباً (١٠ ملايين فرنك)، وتحمل سكان المدن الوطنية العبء الأكبر من هذه الغرامة[(٣)].

= الحصري، **يوم ميسلون** (بيروت، ١٩٤٧)، ص ٣٤٣ ومواضع عدة من الكتاب؛ MD. 7N 4192. «L'éffort militaire français au Levant,» 1 Nov. 1919-18 août 1921. 3ᵉ Bureau; *Le livre d'or des troupes du Levant*, 1918-1936 (n.pl., n.d.); Longrigg, *Syria*, p. 158.

(٢) أدهم الجندي، **تاريخ الثورات السورية** (دمشق، ١٩٦٠)، ص ١٦٨؛
USNA, Syria. 800, Jackson to Bristol, 14 June 1920.

(٣) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة، ١٩٣٤)، مج ٣، ص ٢١٥؛ USNA, Syria. 890d. 00/34 Jackson to Bristol, 21 July 1920; *ibid.*, 890d. 00/35. Jackson to Bristol, 30 July 1920; *ibid.*, 890d. 00/48. Young (Damascus) to Bristol, 12 Aug. 1920.
«في البداية، كانت ضريبة الحرب مفروضة على وجهاء أغنياء معينين، ثم أعيد توزيعها بصورة أكثر عدلاً».
FO 371/3808, vol. 6453, Palmer to Curzon, 10 March 1921.

لم يواجه الجيش الفرنسي صعوبات تذكر في إخضاع المدن السورية. وقد أُعلنت الأحكام العرفية وجرى اعتقال المقاومين بسرعة وأودعوا السجن من دون محاكمة. وكان الكثيرون من الزعماء الوطنيين السوريين قد فروا عبر الحدود إلى شرق الأردن وفلسطين. ومن هناك، انتقل العديدون منهم إلى القاهرة وعاشوا لاجئين سياسيين. ولم يلق الفرنسيون حفاوة ودية سوى من وجهاء المدن الذين كانت القوى القومية نحّتهم جانباً خلال العامين الماضيين.

في دمشق، أبقى سلك موظفي المندوبية العليا على الحكومة المعتدلة برئاسة علاء الدين الدروبي، التي كان فيصل قد عينها قُبيل مغادرته المدينة. وكانت تضم بعض الوجهاء الأشد عداوة للحركة الوطنية السورية، مثل عبد الرحمن اليوسف وبديع مؤيد العظم. على أنها لم تستمر طويلاً، بسبب مقتل الدروبي واليوسف في كمين أُعد لهما أثناء جولة في حوران في ٢٠ آب/أغسطس. وقد تمكن المهاجمون من الفرار، إلا أن الفرنسيين فرضوا غرامات باهظة على السكان المحليين الدروز[٤].

وفي حلب، واجه الجيش الفرنسي القليل من المشكلات. وقد رحب رئيس البلدية بممثّل المندوب السامي الجنرال دي لاموت بدعوة إلى مأدبة سخية على شرفه حضرها أعضاء السلك القنصلي و١٥٠ وجيهاً محلياً. إلا أن أحداً من الزعامة الوطنية للمدينة لم يكن حاضراً؛ فقد كان الكثيرون منهم فروا إلى مناطق الريف المجاورة أو اجتازوا الحدود التركية سعياً وراء دعم القوات الكمالية[٥].

كانت الحكومة المحلية في حلب، قبل الاحتلال، مكونة في معظمها من ضباط عراقيين ومن دمشقيين، عينهم الأمير فيصل. وعند وصول الفرنسيين، سارع الجنرال لاموت إلى طرد كبار الموظفين الذين لم يستقيلوا، وعين بدلاً منهم مجموعة من الوجهاء والبيروقراطيين المتعاونين لتولي الحكومة لدولة حلب التي أُعلنت حديثاً. واختار لاموت لمنصب الوالي رجلاً عجوزاً وضعيفاً يبلغ عمره ٧٥ عاماً، هو كامل باشا القدسي. وكان القدسي، الذي ينتمي إلى إحدى عائلات حلب الكبرى المالكة للأراضي والدينية، ضابطاً عثمانياً متقاعداً عمل لمدة عشرين عاماً رئيساً لاستخبارات السلطان عبد الحميد في المدينة. وكان معارضاً لمؤيدي فيصل القوميين، وبدا للاموت اختياراً نموذجياً. لكن لاموت فشل في تقدير مدى نفوذ القدسي في حلب، الذي كان معدوماً في الواقع[٦].

---

(٤) حسن الحكيم، **مذكراتي** (بيروت، ١٩٦٦)، مج ٢، ص ١٥٣، USNA, Syria. 800 Young To Bristol, 23 Sept. 1920.

انظر أيضاً: عبد اللطيف اليونس، **ثورة الشيخ صالح العلي** (دمشق، لا تاريخ)، ص ٥٥.

(٥) USNA. Syria. 890d. 00/35. Jackson to Bristol, 30 July 1920.

(٦) FO 371/11569, vol. 5040. Fontana (Beirut) to Curzon, 1 Sept. 1920; USNA. Syria. 890d. 00/93. Aleppo Consulate to Secretary of State, 9 Nov. 1921.

لكن المدن الداخلية ـ مراكز النشاط الوطني ـ لم تكن هي التي شكلت تحدياً جدياً للفرنسيين في العام الأول من الاحتلال، بل كان الريف. وشهدت منطقتان، هما جبل العلويين والأقضية الشمالية الغربية من ولاية حلب، مقاومة متواصلة للتهدئة.

كان الفرنسيون قد سيطروا على القطاع الساحلي الشمالي من سورية قبل عامين تقريباً من احتلالهم للداخل. وبعد انسحاب آخر المسؤولين الأتراك من ميناء اللاذقية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٨، ألف وجهاء المدينة المسلمون السنة حكومة موقتة وأعلنوا ولاءهم للحكومة القومية في دمشق. إلا أن سلطة حكومة اللاذقية لم تتعد أسوار المدينة لأن السلسلة الجبلية الواقعة وراء اللاذقية، والمعروفة باسم «جبل النصيرية»، كانت في حال من الفوضى الكاملة، وتملؤها عصابات متجولة من الثوار العلويين الذين كانوا يضعون المنطقة «تحت رحمتهم».

وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت أول وحدة عسكرية فرنسية إلى اللاذقية قادمة من طرابلس من طريق البحر. وطرد قائدها الحكومة الموقتة القومية وأعلن سيادة فرنسا على المنطقة بكاملها. لكنه أدرك، بعد أن درس الوضع في الجبل، أن القوة وحدها هي التي يمكنها أن تضمن السيادة الفرنسية[٧].

عندما بلغت الجبل أنباء احتلال الفرنسيين المنطقة الساحلية وتقدمهم نحو الداخل، قام أحد رؤساء القبائل العلويين والذي كان زعيماً دينياً مبجلاً في قضاء طرطوس باستدعاء اثني عشر وجيهاً بارزاً في المنطقة إلى معتزله في الشيخ بدر ليناقش معهم خطة للمقاومة الموحّدة[٨]. وتمكن الشيخ صالح العلي، مالك الأراضي البالغ ٣٥ عاماً من العمر والذي اشتهر بالشجاعة والعدل بناء على مقاومته السابقة لتدخل العثمانيين في منطقته، من إقناع هؤلاء الوجهاء بسهولة بإشراك المقاتلين الذين تحت إمرتهم في جيش العصابات الذي كان ينظمه[٩]. ولم يكن الشيخ صالح مدفوعاً بالمشاعر القومية العربية المنبثقة من دمشق؛ بل على العكس، فإنه لم يكن مهتماً إلا بحماية المناطق العلوية من أي تدخل خارجي. غير أنه كان يعتقد أن قوميي دمشق أقل تهديداً لاستقلال العلويين من

---

(٧) Jacques Weulersse, *Le pays des Alaouites* (Tours, 1940), p. 118. وكانت اللاذقية مركز سنجق اللاذقية.

(٨) اليونس، **ثورة**، ص ١٠٥؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٣١. كانت الشيخ بدر في قضاء طرطوس، في الجزء الشرقي من الجبل. أنظر: Weulersse, *Le pays*, map, p. 25

(٩) اليونس، **ثورة**، ص ٦٧ ـ ٧٤. لم يكن الشيخ صالح محدث الزعامة، فقد ورث عن أبيه الشيخ علي سليمان زعامة قضاء طرطوس.

الفرنسيين. فقبل راضياً الدعم المادي الذي قدمته حكومة فيصل وأعلن في المقابل تضامنه مع الحركة القومية العربية.

كان العامل المساعد في نشوب ثورة العلويين نزاعاً حاولت السلطات الفرنسية الفصل فيه بين الإسماعيليين والعلويين في إقليم القدموس، المحاذي لمكان إقامة الشيخ صالح من جهة الشمال. وكان العملاء الفرنسيون حاولوا من قبل التفاوض مع زعماء العلويين في المنطقة، بمن فيهم الشيخ صالح، لكنهم صدوا. وفي هذه المرة، طرد أنصار صالح الحاميات الفرنسية بالقرب من الشيخ بدر إلى خارج المنطقة. وبحلول تموز/ يوليو كانت عصابات الغوار التابعة له تسيطر على معظم الجبل. وتعود أسباب نجاح الشيخ صالح في معظمها إلى حوادث خارجية. ففي أوائل صيف ١٩١٩، استولت عشيرة الدنادشة، التي دعم زعماؤها الأمير فيصل، على تل كلخ، إلى الجنوب الشرقي من إقطاعية الشيخ صالح، وأجبرت القوات الفرنسية هناك على الانسحاب جنوباً في اتجاه طرابلس. وفي هذه الأثناء، كانت العناصر التركية غير النظامية في منطقة أنطاكية شمالاً، التي تتلقى السلاح والأموال من الحركة الكمالية التي تقاتل الفرنسيين للسيطرة على كيليكية، تتقدم نحو اللاذقية. ومع أن حامية فرنسية صغيرة مرابطة على بعد عشرين ميلاً تقريباً إلى الشمال الشرقي من الميناء أوقفت تقدم تلك العناصر، فقد تمكنت العصابات التركية من مشاغلة الجيش الفرنسي طيلة فترة تكفي لحرفه عن هدفه الأصلي المتمثل في تهدئة الجزء الأوسط من جبل العلويين[١٠]. وخلال الشهور الاثني عشر اللاحقة، وحتى تموز/ يوليو ١٩٢٠، لم يحقق الفرنسيون أي تقدم عسكري في الجبل.

وبحلول صيف ١٩٢٠، كانت فرنسا تحث الخطى لاحتلال سورية بكاملها، فأبرم غورو اتفاق هدنة مع مصطفى كمال في نهاية أيار/ مايو. وفي ١٢ حزيران/ يونيو، طلب هدنة مع الشيخ صالح. على أن اللواء يوسف العظمة كان قبل أسبوع قد زار الشيخ صالح لتشجيعه على مواصلة المقاومة. وكان العظمة في طريق عودته إلى دمشق بعد جولة التجنيد المثبطة التي قام بها في شمال سورية وكان يعرف جيداً أن غورو إنما أراد تأمين جبهاته مع الأتراك والعلويين قبل الزحف على حلب ودمشق. ومع أن ضباط الارتباط الفرنسيين في بلاد العلويين كانوا قد اشتروا عدداً من منافسي الشيخ صالح وحتى بعض أنصاره، فإنه استمر في ثورته، متشجعاً بالدعم المادي الذي تقدمه دمشق والقوات

---

(١٠) أليونس، **ثورة**، ص ١٠٧؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٣١. ومن أجل الاطلاع على الرواية الرسمية الفرنسية بشأن ثورة العلويين، انظر: «L'éffort militaire français au Levant,» MD. 7N 4192. 3e Bureau; *Ibid.*, 7N 4186, Dossiers 1, 2; also see Weulersse, *Le pays*, p. 118;

محادثة مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩/ ٣/ ١٩٧٦)؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٩٣.

الكمالية والعائلتان السنيتان مالكتا الأراضي والأكثر نفوذاً في اللاذقية، آل هارون وآل شريتح، اللتان كانت لديهما ميليشيات خاصة بهما[11].

لم يبدأ ميزان القوى في جبل العلويين بالتغير لمصلحة الفرنسيين إلا مع احتلال دمشق. فقد أدى انهيار الحكومة القومية إلى إبطاء تقدم ثورة العلويين من خلال توقف أحد مصادر الدعم العسكري لها. إلا أن هذه النكسة تم تخفيفها موقتاً بفعل الثورة الجديدة التي نشبت في الأقضية الواقعة بين أنطاكية وحلب، والتي توسعت بعد احتلال الفرنسيين لحلب. فقد فتحت جبهة رئيسية ثانية في سورية لم تساعد فقط في تخفيف جزء من الضغط على جيش الغوار بقيادة الشيخ صالح، بل إنها عرضت عليه أيضاً تقديم العون المادي والدعم المعنوي اللذين كان في أمسّ الحاجة إليهما[12].

لم يبدأ مصير ثورة العلويين باتخاذ انعطافة لا رجعة عنها باتجاه الأسوأ إلا عندما توصل الفرنسيون والقوميون الأتراك إلى اتفاق بشأن كيليكية في آذار/مارس ١٩٢١[13]. فبعد سلسلة من الغارات العلوية الناجحة على المواقع الفرنسية في شتاء ١٩٢١ وأوائل الربيع، قامت ثلاثة طوابير فرنسية بتطويق جبل العلويين، من اللاذقية وبانياس في الغرب ومن حماة في الشرق. وأسفرت الاشتباكات خلال الشهرين اللاحقين عن تفوق فرنسا عسكرياً، لكن بعد أن تكبدت خسائر فادحة. وبحلول نهاية الصيف، كان الفرنسيون قد أقاموا سيطرتهم على معظم أنحاء الجبل. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، قطع الأتراك مساعداتهم مرة أخرى نتيجة اتفاق فرانكلين ـ بوييون المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر الذي أدى إلى إنهاء الأعمال العدائية الفرنسية ـ التركية وانسحاب الجيش الفرنسي، فاستسلم الثوار العلويون بعد أكثر من عامين من المقاومة. وفي نهاية المطاف، صدر العفو

---

(١١) الجـنـدي، تـاريـخ، ص ٣٨ ـ ٣٩؛ USNA, *Syria*. 800, Jackson to Bristol, 14 June 1920. MAE, Syrie-Liban 1918-29. vol. 427B. *Bulletin de Service des Renseignements*, 47 (20 Oct.-10 June 1922), pp. 6-7;

الجندي، **تاريخ**، ص ٢٦ ـ ٢٨. كان رئيس عائلة هارون مالكة الأراضي في ذلك الحين عزيز آغا (١٨٦٨ ـ ١٩٣٣)، صلة الوصل الرئيسية للأمير فيصل مع الشيخ صالح، وجامع التبرعات الأساسي للشيخ.

(١٢) Weulersse, *Le pays*, p. 119؛ اليونس، **ثورة**، ص ١٨٧ ـ ١٨٨. ويبدو أن الشيخ صالح اتصل بابراهيم هنانو أول مرة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٢٠ بشأن تأمين مساعدة عسكرية، فأرسلها هنانو له. وقد وقع الزعيمان عريضة مشتركة موجهة إلى عصبة الأمم في أوائل سنة ١٩٢٠ تدعو إلى حرية سورية واستقلالها طبقاً لميثاق العصبة و«النقاط الأربعة عشر» للرئيس ويلسون. وتوجد ترجمات لهذه العريضة في: FO 371/4942, vol. 6454, and USNA, Syria 890d. 00/76, 13 May 1921

(١٣) وافق مصطفى كمال على هدنة مع الفرنسيين لمدة عشرين يوماً؛ إلا أن تجدد القتال أبطلها في ٣٠ أيار/مايو.

MD, 7N 4186. «L'effort militaire français au Levant,» Dossier 1; Longrigg, *Syria*, p. 118.

عن الشيخ صالح. وقد عاش، حتى وفاته سنة ١٩٢٦، في جبل العلويين في عزلة نسبية، من دون أن يتدخل في السياسة المحلية إلا في بعض المناسبات(١٤). وقد جرى تكريمه في المدن الوطنية في سورية الداخلية بوصفه مقاتلاً عظيماً في سبيل الحرية ناضل ببطولة من أجل وحدة الأراضي السورية واستقلالها. على أن أنصاره، في منطقته بالذات، قاموا بتكريمه لا بوصفه وطنياً وإنما باعتباره مدافعاً عن استقلال العلويين في وجه الهيمنة الأجنبية. ولدى فشل ثورته، بدأت المندوبية العليا بتطبيق سياستها الرامية إلى عزل بلاد العلويين عن القوى الوطنية في سورية الداخلية(١٥).

لقد نسب المؤرخون السوريون دوافع وطنية إلى جميع الثورات التي قامت ضد الفرنسيين أثناء فترة الانتداب الأولى. ومع أن بعض الانتفاضات كانت وطنية الطابع، فإن مثل حركات العلوية التي شارك فيها أقليات متراصة ألهبها في الغالب الأعم اعتبارات محلية، أو أقله اعتبارات غير أيديولوجية. وإن ما منح ثورة الشيخ صالح المعادية للفرنسيين لوناً مختلفاً عن الانتفاضات العلوية السابقة ضد التدخل العثماني كان تلمُّس العلويين للمرة الأولى الحاجة والفرصة في تنسيق نشاطهم مع أنشطة المقاومة الأخرى في سورية ضمن إطار نضال مشترك ضد الحكم الأجنبي. فقد كانت حركة الشيخ صالح في تماسّ مع كل من دمشق والمقاومة المتنامية في ولاية حلب. وكانت الحركات السياسية في سورية تتخذ أشكالاً تنظيمية جديدة وأشد تعقيداً مع أن أهدافها الأساسية كانت قديمة ومألوفة.

ثورة هنانو

لقد عبرت حلب، مثلها مثل دمشق، عن مشاعرها المعادية للفرنسيين قبل الاحتلال بفترة طويلة. على أن دخول النخبة السياسية الحلبية في التيار الأساسي للسياسة القومية العربية السورية كان أبطأ وأكثر روية. فقد كان إسهام الحلبيين في صعود العروبة في سورية قبل الحرب العالمية الأولى طفيفاً، بمثل ما كان دورهم في الثورة العربية سنة ١٩١٦(١٦). ولم يحدث انشقاق في صفوف النخبة السياسية الحلبية بين مؤيد للقومية

(١٤) *Weulersse Le Pays*, p. 119; MAE, Syrie-Liban 1918-29. Vol. 427B, pp. 6-7. Longrigg, *Syria*, pp. 121-22; FO 371/7847, vol. 7801, 28 June 1922; MD, 7N 4184, Dossier 2. *Gouraud to Ministère de la Guerre, 3 June 1922; Edmond Rabbath, Courte Histoire du Mandat en Syrie et au Liban*, section 1, p. 45.

(١٥) أنظر، على سبيل المثال، الجندي، **تاريخ**.

(١٦) C. Ernest Dawn. «The Rise of Arabism in Syria,» *From Ottomanism to Arabism* (Urbana, 1973), p. 174.

وقد استنتجنا هامشية دورهم من دراسة متأنية لقواميس التراجم الرئيسية. انظر: فارس، **من هو**، ١٩٤٩ أدهم الجندي، **شهداء الحرب العالمية الكبرى** (دمشق، ١٩٦٠)؛ الجندي، **تاريخ**.

ومناوئ لها حتى سنة ١٩١٨، حين انضم إقليم حلب إلى دولة فيصل العربية.

ثمة أسباب عدة لتأخر انضمام حلب إلى تيار القومية العربية. ففي حين كان في دمشق سكان متجانسون إلى حد كبير من المسلمين العرب، كانت حلب تضم مجموعات عرقية ودينية أكثر تنافراً بكثير. ولم تكن حلب مركزاً مهماً للعلوم الإسلامية مثل ما كانت دمشق، كما أنها لم تكن نقطة تجمع للحجيج ولعل الأهم في ذلك أن امتدادها الطبيعي خلف الساحل كان تركياً من الناحية الثقافية أكثر مما كان عربياً.

لقد خدمت النخبة الحلبية، مثلها في ذلك مثل النخبة السياسية الدمشقية، الدولة العثمانية بوصفها «أرستقراطية في الخدمة». لكنها كانت استوعبت من زخارف اللغة والثقافة والطراز العثمانية ـ التركية أكثر مما فعلت نخبة دمشق. ففي دمشق، لم يبدأ التحدث تهذباً باللغة التركية إلى جانب اللغة العربية في البيوت الأرستقراطية إلا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر؛ أما في حلب، فقد شاع التحدث بالتركية منذ الفتح العثماني لشمالي سورية في القرن السادس عشر. وبسبب قرب حلب الجغرافي من الأناضول وصلاتها باستنبول، فقد كان لنسبة مرتفعة من الوجهاء الحلبيين أصل تركي جزئياً (وكانت نسبة كبيرة منهم أيضاً ذات أصل كردي). ولم تكن مصاهرة العائلات التركية والتركية ـ الجركسية أمراً طبيعياً فحسب، بل كانت مفضلة على غيرها أيضاً[١٧].

نجمت صلات حلب الاجتماعية والثقافية مع تركيا، إلى حد كبير، عن توجهها الاقتصادي القديم جداً نحو شمالها. فقد كانت الأناضول سوقها الرئيسية وأكبر مصادرها من المواد الخام والمواد الغذائية، واعتمدت حلب في معيشتها وازدهارها على الوصول التجاري الحر إلى الأناضول. وبالتالي، حافظت النخبة السياسية الحلبية على علاقة استنبول وبالسلطة العثمانية الموقتة أوثق من علاقة نخبة دمشق بهما، مع أنها كانت معنية بحصول لواء حلب على استقلال سياسي أوسع في زمن الثورة العربية[١٨].

لقد نظرت بعض الأوساط السياسية الحلبية بعين الأسف إلى الثورة العربية. وحتى الحلبيين الذين انضموا إلى الثورة، فإنهم لم يتوقعوا، ولم يريدوا لها، أن تصل إلى الحد الذي بلغته[١٩]؛ لقد حطمت أواصر الوحدة الإسلامية، وساعدت في انهيار الإمبراطورية

(١٧) مقابلة مع إدمون رباط (بيروت، ٣/٩/١٩٧٥). وبحسب رباط، كانت استنبول مشهورة في حلب بنسائها الجميلات، كما كان يعزى إلى الزواج من امرأة تركية الحصول على مركز اجتماعي كبير. وغالباً ما كانت عائلة الجابري تتزوج من تركيات.

(١٨) *La Syrie* (31 Jan. 1925). Quoted in FO 371/966, vol. 10850. Aleppo Consul to FO, 5 Feb. 1925.

(١٩) حتى المستشرق الفرنسي الشهير لوي ماسينيون، المطلع على الشؤون السورية، «ذهل» بسبب ما اعتبره، في تقرير أرسله سنة ١٩٢٠ إلى الخارجية الفرنسية، «انتقالاً» بعد الحرب العالمية الأولى إلى موقف التعاطف مع الأتراك على أرضية الوحدة الإسلامية من قبل الكثيرين من الزعماء أنفسهم =

العثمانية، وفصلت حلب عن امتدادها التركي.

جاء تردد الوجهاء الحلبيين في الانضمام إلى الركب الوطني مترافقاً مع الامتعاض من هيمنة دمشق خلال العهد الفيصلي. فقد كانت حلب في ظل الحكم العثماني عاصمة إدارية لولايتها ولها مكانة مساوية لمكانة دمشق. لكنها في ظل الحكم الشريفي وجدت نفسها تابعة للعاصمة الوطنية الجديدة. ومع أن بعض السياسيين الحلبيين كان لهم نفوذ لدى فيصل وداخل التنظيمات القومية في دمشق، فإن العراقيين والدمشقيين هم الذين كانوا يحتلون رأس السلطة في حلب ذاتها[٢٠]. وأدت العلاقة غير المتكافئة بين المدينتين إلى نشوء الشك والغيرة في صفوف نخبة حلب السياسية وساهمت في حدوث ضعف معين للمشاعر الوطنية في حلب ومحيطها.

ومع ذلك، كان من الخطأ الافتراض، كما فعل الكثيرون من المسؤولين الفرنسيين في حينه، أن حلب ستظل على الأرجح هادئة سياسياً. فقد أوجد تقسيم سورية الشمالية حواجز تجارية بين حلب وعمقها التركي الطبيعي، مما ساعد في إشعال مقاومة حلب للحكم الفرنسي، بل وأجبر الحلبيين على إبداء مزيد من الاهتمام بالقضايا «السورية»، وحتى على اكتساب هوية سورية جديدة تدريجياً[٢١]. وفي حمأة التنافس مع دمشق، لم تنحز حلب إلى جانب الفرنسيين، بل إنها قاومت الاحتلال بشدة كي تُسمع صوتها في المناخ السياسي الجديد.

لدى دخول الجيش الفرنسي سورية الشمالية، توجه زعماء حلب السياسيون، وقد شعروا بضرورة تنظيم المقاومة، إلى الحركة القومية التركية طلباً لدعمها. وقام بعضهم بذلك بدافع الهدف البعيد المدى المتمثل في إعادة توحيد منطقتهم مع تركيا. أما غيرهم،

= الذين ثاروا ضد الأتراك خلال الحرب. وقال إن ذلك ينطبق خصوصاً مع زعماء من حلب وحمص ودمشق. ولاحظ غيره من المسؤولين الفرنسيين أن سورية كانت منقسمة فعلاً في العشرينات بين موقف متعاطف مع الأتراك في الشمال والقومية العربية في الجنوب. ولاحظ آخرون أن «معظم المسلمين» كانوا يريدون وحدة سورية.

MAE, Syrie-Liban 1918-29. Nov. 1920, vol. 35, pp. 138, 234.

(٢٠) غير أن أحد أقرب مستشاري فيصل والمؤتمنين على أسراره كان الحلبي إحسان الجابري، الذي عمل مرافقاً للأمير ورئيساً لديوانه. وانتخب سنة ١٩٢٠ رئيساً لبلدية حلب. وخلال حكم فيصل، كان الحاكم المدني لولاية حلب عراقياً هو ناجي السويدي، وكان قائد الشرطة دمشقياً هو نبيه العظمة.

USNA, Syria. 890d. 01/2. Aleppo Consul to Secretary of State, 13 March 1920; FO 371/11569, vol. 5040. Fontana to Curzon, 1 Sept. 1920.

(٢١) MD, 20N 1089. «Armée du Levant, Syrie et Liban, Rapport mensuel.» no. 1 (June 1921), p. xi;

انظر أيضاً انطباعات القناصل البريطانيين والإيطاليين في FO 371/12162, vol. 9053. Aleppo Consul to FO, 9 Nov. 1923.

ممن يبدو أنهم كانوا يشكلون الأغلبية، فقد تحالفوا مع القوات الكمالية عندما اتضح أن الفرنسيين قد شلوا القوات القومية العربية في دمشق. لكن سواء تم التقرب من الأتراك علناً أم على نحو حذر، فإن المشاعر التي سادت حلب في تموز/يوليو كانت واضحة في تأييدها الأتراك ومناهضتها الفرنسيين.

وفي الواقع، فإن حركة المقاومة في سورية الشمالية تأثرت بالحركة القومية التركية أكثر بكثير مما تأثرت بالحركة القومية العربية. فقد كان الأتراك في الوقت نفسه يقاتلون الفرنسيين من أجل السيطرة على مساحة واسعة من سورية الشمالية، تشكل قوساً يمتد باتجاه الغرب من قضاء أورفا(*) مروراً بمرعش نزولاً إلى ساحل البحر المتوسط ولواءي أنطاكية والإسكندرون(٢٢). وضمن هذا القوس، نشبت ثورة سورية الشمالية وتطور تحالفها مع الحركة الكمالية.

كانت الشخصية المركزية في هذه المقاومة للفرنسيين الموظف العثماني السابق ذا الأصل الكردي إبراهيم هنانو. وقد ولد هنانو سنة ١٨٦٩ في كفر تخاريم، وهي منطقة خصبة يزرع فيها الزيتون وتقع في قضاء حارم إلى الغرب من حلب، وكان ابناً لوجيه ريفي غني. وبعد أن أنهى دراسته الثانوية في حلب، تحدى رغبة أبيه في أن يظل في الأرض وذهب إلى استنبول لتحصيل مزيد من العلم. وقضى سبعة أعوام حصل خلالها على دبلومين من مدرسة الـ «مُلكية» الشهيرة (المدرسة الرئيسية للإدارة العامة) وعلى شهادة في القانون. وعاد في ما بعد إلى حلب، حيث خدم في العديد من الدوائر الحكومية لأعوام قليلة إلى أن قرر التقاعد مبكراً لينصرف إلى إدارة أملاكه. وعندما اندلعت الثورة العربية، انضم هنانو ضابطاً إلى جيش فيصل العربي. ودخل حلب مع الحلفاء سنة ١٩١٨. وقد اعتنق القضية القومية، فانضم إلى جمعية «الفتاة» القومية السرية، وانتخب في صيف ١٩١٩ ممثلاً لحارم في المؤتمر السوري في دمشق(٢٣).

غير أن المؤتمر لم يَرُقْ لهنانو. لقد كان رجلاً عملياً، نادراً ما تكلف الكلام، فوجد في قاعة المؤتمر العابقة بالدخان مكاناً يمجد السياسيون القوميون فيه الثورة العربية ويلقون الخطب الرنانة عن الفرنسيين وعن بعضهم البعض، من دون أن يفعلوا غير ذلك سوى القليل. وأدرك أن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن سورية الشمالية هي تعبئة القوى الشعبية

---

(٢٢) انظر: «Map of Syrian Wilayats and Sanjaks in 1910,» in Eugen Wirth, *Syrien. Eine Geographische Landeskunde* (Darmstadt, 1971), p. 30.

(*) أورفا (إديسا).

(٢٣) الجندي، **تاريخ**، ص ١١٦؛ خير الدين الزركلي، **الأعلام؛ قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** (القاهرة، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧)، مج ١، ص ٣٥؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي** (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٩٢.

في حلب فغادر المؤتمر بعد جلسته الأولى.

في حلب، أخذ هنانو يجند الشباب في «عصبة الدفاع الوطني» التي أسسها. وقامت العصبة، بدعم من العديد من التجار البارزين والقادة الدينيين وأعضاء المهن الحرة، بجمع ٢,٠٠٠ ليرة ذهبية و١,٧٠٠ بندقية لـ ٦٨٠ مجنداً الذين تلقوا التدريب على أيدي هنانو ومساعديه. وإلى جانب عصبة الدفاع الوطني، برز تنظيم سياسي لنشر فكرة الوحدة الوطنية السورية، عرف باسم النادي العربي في حلب. وكان بين مؤسسيه هنانو ونجيب باقي زاده، وهو تاجر ثري، وعبد الرحمن الكيالي، وهو طبيب درس في أميركا وينتمي إلى عائلة أرستقراطية. وكان رئيس النادي الشيخ مسعود الكواكبي، أحد أبرز الشخصيات الدينية في حلب[٢٤].

كان اللون السياسي لهذين التنظيمين مزيجاً من الجهوية الحلبية والقومية العربية. وبتأثير من ابراهيم هنانو وغيره من الزعماء ذوي العقيدة السياسية المماثلة، اكتسبت نخبة حلب الإسلامية بالتدريج هوية قومية عربية. لكن المنعطف الحاسم في تحولها هذا لم يكن الثورة العربية سنة ١٩١٦، بل ما أخذ يُعرف في الكتابات التاريخية القومية عن سورية بـ«ثورة هنانو»[٢٥].

لم تكن ثورة هنانو ثورة مدينية. فقد انفجرت في خريف ١٩١٩ في الريف المحيط بحلب، قبل عشرة شهور من احتلال الفرنسيين للمدينة. وعندما احتلت فرنسا حلب فعلاً في تموز/يوليو ١٩٢٠، فإن التفوق العسكري الفرنسي أدى إلى تهدئة القسط الأكبر من الاهتياج في المدينة ودفع بمعظم الزعماء القوميين إلى المناطق الأكثر أماناً في الريف المتمرد. لقد قدم سكان المدينة بصورة سرية العون المادي لأنصار هنانو الذين كانوا يشنون العمليات في الأقضية الواقعة إلى الغرب من المدينة، لكن شكل مقاومتهم كان سلمياً بحكم الظروف.

اعتمدت ثورة هنانو، شأنها شأن ثورة العلويين، على المساعدات المقدمة من القوميين الأتراك. فالحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال، التي كانت تقاتل في الوقت نفسه جيش المشرق الفرنسي للسيطرة على كيليكية والأناضول الجنوبية[٢٦]، قدمت

---

(٢٤) الجندي، تاريخ، ص ٦٢؛ USNA, Syria. 890d. 01/2. Consul to Secretary of State, 13 March 1920.

(٢٥) انظر: جميل ابراهيم باشا، **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال** (حلب، ١٩٥٩). يمكن الاطلاع على روايات تفصيلية بشأن ثورة هنانو في: الجندي، **تاريخ**، ص ٦١ ـ ١٤٨؛ منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. الثورة السورية الكبرى** (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١١٦ ـ ١٤١.

(٢٦) الجندي، تاريخ، ص ٦٤، ٧١، ٧٢ ـ ٧٣، ١٣٠؛ FO 371/2142, vol. 20849. 6 May 1937.

الرجال والأموال والسلاح بكميات كبيرة إلى قوات هنانو. كما قدم الأتراك الدعم إلى شبكة واسعة من التنظيمات واللجان السياسية في سورية الشمالية من أجل نشر الدعاية المؤيدة للأتراك والمعادية للفرنسيين[٢٧]. وقد ترافقت هذه الدعاية بقدر من الدعاية البلشفية ـ في هيئة منشورات في الغالب ـ تدعو الشعب السوري إلى إطاحة المستعمرين الفرنسيين. وقد أثارت هذه الدعاية أعمق المخاوف لدى الفرنسيين (ولدى البريطانيين أيضاً). كما أن الفئات المؤيدة للهاشميين في عمان وبغداد والقاهرة، والمرتبطة بالمجموعات القومية في دمشق، استنفرت هي الأخرى وأرسلت تحذيرات شديدة إلى سكان سورية الشمالية من مخططات تركية ـ بلشفية تستهدف منطقتهم[٢٨]. ولم يشأ إبراهيم هنانو ومساعدوه المقربون، الذين كان بعضهم ضباطاً في الجيش التركي، أن يعضوا اليد التي تطعمهم. فعلى الرغم من وجود قسط من الشكوك المتبادلة بين الكماليين والوطنيين الحلبيين، كان الطرفان يدركان أنهما يقاتلان عدواً مشتركاً[٢٩]. وعلى المستوى الشعبي، كانت الجماهير السورية تستحسن نضال الأتراك من أجل الاستقلال وتؤيد هذا النضال، وكان التضامن الديني مع الأتراك قوياً على نحو واضح، أقله في سورية الشمالية[٣٠].

كان العديدون من الأفراد الذين يدعمون ثورة هنانو رُسُلاً نظاميين لمصطفى كمال في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١. ولعل الصلة الأهم تمثلت في مالك الأراضي الحلبي الغائب جميل ابراهيم باشا، الذي درس في الكلية العسكرية في استنبول، وانضم إلى «لجنة الاتحاد

(٢٧) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Report of Capitaine de Vaud, vol. 208, pp. 145-52; FO 371/9657, vol. 6455. Damascus to FO, 9 Aug. 1921.

(٢٨) كان بعض المنشورات البلشفية المطبوعة باللغة العربية والتي تحمل توقيع لينين يخاطب سكان حلب ويوزع عليهم، ناصحاً إياهم بتبني الشيوعية بوصفها وسيلة لمحاربة الفرنسيين، ومن ثم إنقاذ الشرق لصلحة الشعوب الإسلامية. انظر: USNA, Syria, 890d. 00/58. Vice-Consul (Aleppo) to Bristol, 13 Dec. 1920; MD, 7N 4184, Dossier 2bis, 1922; FO 371/535, vol. 6453, 1 April 1921.

(٢٩) كان الوطنيون الحلبيون معنيين أساساً بتأمين المساعدات التركية لثورتهم ضد الفرنسيين. وكان بعضهم يخشى إمكان قيام الأتراك باحتلال حلب. ولم يكن بإمكانهم نسيان أن مصطفى كمال قد قاد الجيش التركي في انسحابه من سورية عندما دخل الحلفاء حلب في تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٨. وقد قام هؤلاء الوطنيون أنفسهم بدعم الحلفاء في حينه USNA, Syria. 890d. 00/44, 890d. 00/145. Allen to Beirut Consul, 20, 29 Sept. 1922.

(٣٠) حدث أحد الأمثلة على استمرار الدعم الشعبي للأتراك سنة ١٩٢٢، عندما خرجت تظاهرات في حلب بمناسبة انتصار الأتراك على اليونانيين المدعومين من البريطانيين. فقد اعتبر السكان المحليون هذه الحرب انتصاراً عظيماً للإسلام على النصرانية. لكن القوميين العرب ومسلمي حلب الأكثر ثقافة كانوا حينئذ معادين للأتراك بسبب توصلهم أخيراً إلى تسوية ومعاهدة مع الفرنسيين مما ساهم في إنهاء ثورة هنانو USNA, Syria. 890d. 00/145. Allen to Beirut Consul, 29 Sept. 1922.

والترقي»، وقاتل في حروب البلقان، وأيد وحدة الامبراطورية العثمانية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي أواخر صيف ١٩٢٠، قام ابراهيم باشا (الذي كان كردياً مستعرباً، مثله مثل هنانو) بزيارة مصطفى كمال في مقر قيادته في عينتاب من أجل وضع اللمسات الأخيرة على خطط بشأن حملة عسكرية مشتركة ضد الفرنسيين. وبحسب ابراهيم باشا، فقد تم التوصل في وقت لاحق إلى اتفاق كامل. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر، بدأت حملة دعاية معادية للفرنسيين بتمويل من الأتراك[٣١].

وفي حلب المحتلة، أثارت الضائقة الاقتصادية والاجتماعية مشاعر العداء للفرنسيين. فقد ازدادت البطالة المتصاعدة، بفعل ركود التجارة نتيجةً لاضطراب التجارة بينها وبين امتدادها الطبيعي ولتدفق اللاجئين الأرمن الأخير من تركيا. وأدى تخزين المواد الغذائية والمضاربة بها، لا سيما في ما يتعلق بالطحين الذي ارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً، إلى نشوب اضطرابات بشأن هذه المواد؛ وأفيد عن حدوث مجاعة في بعض الأحياء. وفي ظل الأحكام العرفية، قيدت المندوبية العليا حريات الكلام والاجتماع والسفر[٣٢]. ونتيجة لذلك، أمدت حلب راضيةً ثورة هنانو بالرجال والأموال والسلاح. فجند زعماء الأحياء المقاتلين في صفوف عصابات الثوار، وتدفقت التبرعات من ملاك الأراضي في حلب ومن تجارها[٣٣].

لكن لم تحدث قط ثورة متواصلة داخل المدينة، في ظل وجود معظم القيادة الوطنية لحلب في المنفى أو في السجن، وفي ظل وجود ٥,٠٠٠ جندي فرنسي (معظمهم من السنغاليين) متمركزين في المدينة و١٥,٠٠٠ جندي آخر في محيطها[٣٤]. وبدلاً من ذلك، علق السكان المسلمون في أحياء المدينة الفقيرة إحباطاتهم على مشجب من هم أقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم، أي على مشجب الأقليات المسيحية (التي تشكل نحو ٣٥٪ من سكان المدينة)، التي كانت تعتبر تقليدياً متماهية مع المصالح الأوروبية، على غير وجه حقٍ أحياناً. فازدادت حوادث العنف ضد المسيحيين في حلب، بل ومنع المسيحيون من السكن في حي باب النيرب، الحي الواسع في جنوب شرقي حلب، الذي يعادل حي الميدان الشعبي في دمشق[٣٥].

---

(٣١) فارس، **من هو**، ١٩٤٩، ص ٩ ـ ١٠؛ ابراهيم باشا، **نضال**، ص ٣٠ ـ ٣١؛ USNA, Syria. 890d. 00/60. Aleppo Consul to Istanbul, 20 Dec. 1920.

(٣٢) FO 371/6049, vol. 6454. Aleppo Consul to Curzon, 14 May 1921; USNA, Syria. 890d. 00/93. Aleppo Consul to Secretary of State, 9 Nov. 1921; USNA, Syria. 890d. 00/58. Aleppo Consul to Bristol, 13 Dec. 1920.

(٣٣) ابراهيم باشا، **نضال**، ص ٦.

(٣٤) USNA, Syria. 890d. 00/72. Aleppo Consul to Bristol, 12 April. 1921.

(٣٥) USNA, Syria. 890d. 00/58. Aleppo Consul to Bristol, 12 Dec. 1920. =

كما تلقت ثورة هنانو قسطاً من التشجيع من الأمير عبد الله في شرق الأردن، بعد وصوله إلى هناك في أوائل ١٩٢١. وكان الوسيط الرئيسي بينهما زعيماً بدوياً من دير الزور هو رمضان باشا شلاش؛ الذي كان ضابطاً سابقاً في الجيش العثماني، ومقرباً من عبد الله، ومؤيداً لهنانو بجلاء[٣٦]. ومع أن المساعدات التي قدمها عبد الله كانت قليلة، فإنها كانت تستثير الفرنسيين على نحو خاص، لأنهم كانوا يخشون أن تكون طموحاته الشخصية في سورية جزءاً من مؤامرة بريطانية لإخراجهم من البلاد. وقد انتشرت ثورة هنانو بسرعة بعد احتلال حلب. إذ توسعت صفوفها من رقم منخفض يبلغ ٨٠٠ رجل في صيف ١٩٢٠ وبلغت بحسب التقارير ٥,٠٠٠ رجل عندما استأنفت عصابات الثوار هجماتها في تشرين الثاني/ نوفمبر. وضمت عصابات هنانو متطوعين ومجندين حلبيين وفلاحين وبدواً. وقاد بعض العصابات ضباطٌ أتراك، أرسلهم مصطفى كمال. ومع أن هنانو كان يقود أكبر العصابات في الأقضية الواقعة بين أنطاكية وحلب، فإن سلطته لم تشمل عدداً من العصابات الصغيرة من الجنود الأتراك غير النظاميين العاملة في المنطقة، أو العصابات السورية الصغيرة التي انتظمت خصيصاً للقيام بأعمال السلب والنهب التي سادت ريف حلب في تلك الفترة[٣٧].

مع أن قوات هنانو كانت سيئة التجهيز، إذ لم يكن لديها سوى مدفعين واثني عشر رشاشاً، بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة والذخائر التي يقدمها الأتراك، فقد كان بإمكانها استغلال طبيعة الأرض الوعرة وغير المألوفة لدى الفرنسيين. وكان التكتيك الناجع بصورة خاصة هو القيام بعمليات ليلية مع استخدام نظام عاكس[*] (كان الفرنسيون يعتقدون أن البريطانيين قدموه للثوار). وبحلول نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠، كان أنصار هنانو يسيطرون على الأقضية والمدن الممتدة من حارم إلى جسر الشغور. وبدا أن مدينة إدلب المهمة الواقعة إلى الشمال من حلب، ومعرة النعمان في الجنوب هما الهدف التالي على جدول أعمال الثوار. وفي هذه الأثناء، ومع انهيار الهدنة الفرنسية ـ التركية في أيلول/

= كان باب النيرب الذي يشتمل على عناصر سكانية شتى أكبر حي في حلب في أوائل العشرينات، بعدد سكانه البالغ ١٢,٠٠٠ نسمة. وكان يسكنه فلاحون متحدرون من الأقضية الريفية المحيطة بحلب وقبائل شبه مستقرة آتية من وادي الفرات MAE, Syrie-Liban 1918-29. vol. 33, pp. 119-20; Abdul-Rahman Hamidé, *La ville d'Alep* (Paris, 1959), pp. 25-26

(٣٦) MD, 20N 1089. *Bulletin de Renseignements*, 206, 23 June 1921. كان رمضان شلاش من قبيلة آل بوسرايا في دير الزور. وقد تخرج في المدرسة العسكرية لزعماء القبائل البدوية في استنبول. وفي ١٩١٦، قاتل مع الجيش الشريفي في المدينة. وفي ١٩٢٠، قاد عصابة من البدو ضد الفرنسيين. انظر: *Oriente Moderno*, 6 (1926), pp. 93-94.

(٣٧) USNA, Syria. 890d. 00/58. 890d. 00/72. Aleppo Consul to Bristol, 13 Dec. 1920. 12 April 1921.

(*) نظام عاكس reflector system

سبتمبر التي كانت أدت إلى قطع المساعدات التركية عن الثوار منذ أيار/مايو، كانت الثورة تشتعل مجدداً في الأقضية الواقعة بين أنطاكية واللاذقية، بقيادة الضباط الكماليين والجنود والأتراك غير النظاميين في محيط أنطاكية وبقيادة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين[٣٨]. وأدى التدمير المتكرر للسكك الحديد وخطوط التلغراف التي تصل حلب بالإسكندرون وبيروت إلى تعريض منطقة سورية الشمالية الغربية بكاملها لخطر سيطرة الثوار عليها.

بدأ الجنرال دي لاموت في حلب بوضع خطط للتعزيزات. وتمكن، بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، من جمع طابورين بصعوبة، أحدهما في حمام (إلى الشمال من حارم) والثاني في إدلب. وبعد عدة هجمات وهجمات مضادة، سقطت مواقع الثوار بين حارم وجسر الشغور على أيدي طابور حمام. وقام الثوار السوريون والجنود الأتراك بمحاولة رئيسية أخيرة لاستعادة هذه المواقع خلال أسبوع عيد الميلاد، وبدت هذه المحاولة ناجحة في الواقع إلى أن تدخل طابور نجدة فرنسي آخر وقلب المعادلة[٣٩]. لقد كانت الحملات العسكرية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ نكسة حاسمة لثورة هنانو.

التجأت القوات السورية المتراجعة إلى جبل الزاوية الوعر، جنوبي إدلب، حيث قام ابراهيم هنانو وغيره من قادة الثوار بتنظيمها في عدة مجموعات صغيرة. وقد توصلت فرنسا وتركيا إلى اتفاق بشأن كيليكية وبدأت المساعدات التركية بالنضوب تدريجياً. واستعمل هنانو يائساً قطاع الطرق المحليين في انتزاع الأموال والمؤن من سكان جبل الزاوية والأقضية المجاورة. وغدا مصدره الوحيد للأسلحة في حماة ومعرة النعمان. وقد تواصلت عمليات الثوار خلال شتاء ١٩٢١ وربيعها. لكن القوات السورية، التي تم احتواؤها آنئذ في جبل الزاوية، تكبدت هزيمةً إثر أخرى، وتفككت قيادتها. وفر هنانو من سورية في تموز/يوليو، والتجأ إلى شرق الأردن مع الوطنيين السوريين المنفيين. لكن ضباط الاستخبارات البريطانيين اعتقلوه في أواسط آب/أغسطس أثناء انتقاله إلى القدس وأعادوه إلى سورية وفقاً لاتفاق سابق مع فرنسا[٤٠].

قضى هنانو ستة شهور في السجن في حلب. وأخيراً، في آذار/مارس ١٩٢٢،

---

(٣٨) Longrigg, *Syria*, p. 121؛ الجندي، تاريخ، ص ٧٥؛ USNA, *Syria*. 890d. 00/58. 13 Dec. 1920.

(٣٩) بشأن المعارك التي خيضت خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، انظر: الجندي، تاريخ، ص ٧٥ ـ ٨١؛ Longrigg, *Syria*, p. 121.

(٤٠) الجندي، تاريخ، ص ٩٠، ٩٥ ـ ١٠٠؛ MD, 20N 1089. *Bulletin de Renseignements*, 177, 14 May 1921, p. 4; FO 371/1102, vol. 6456. Satow to FO, 24 Sept. 1921.

فاز في المواجهة في المحكمة. ففي دفاع درامتيكي في قاعة المحكمة، احتج محاميه الحلبي المسيحي الشاب فتح الله الصقال بأن موكله كان بطلاً وطنياً، ولم يكن مجرماً. وعندما تناول هنانو الكلام، شجب جميع أوجه «الاحتلال» الفرنسي «غير القانوني لسورية». كما ادعى أن العمليات العسكرية كانت جميعها في أيدي حكومة مصطفى كمال في أنقرة[41]. وبعد محاكمة استغرقت ثلاثة أيام، جاءت المفاجأة بتبرئته من تنظيم عصابات الثوار، ومن أعمال قطع الطرق والقتل، وتدمير السكك الحديد والأشغال العامة. غير أن ثمة القليل من الشك في أن الحكم ربما كان مختلفاً لو لم تتحسن العلاقات الفرنسية ـ التركية منذ توقيع اتفاق فرانكلين ـ بوييون في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١، ولو لم يكن هنانو قد غدا أسطورة زمانه[42].

لقد فشلت ثورة هنانو، شأنها شأن ثورة الشيخ صالح العلي، بسبب توقف المساعدات العسكرية التركية[43]. واستمرت عصابات متفرقة من أنصار هنانو في المقاومة حتى خريف ١٩٢١، لكنها كانت تفتقر إلى الوسائل المادية الضرورية لاستمرار الثورة. واستطاع الوطنيون الأتراك، بعد عرض للقوة ومن خلال التفاوض، تأمين انسحاب الحاميات الفرنسية من كيليكية، ومن أقضية عينتاب وروم القلعة، ومرعش وأورفا، التي كانت جزءاً من ولاية حلب. إلا أن الوطنيين في سورية فشلوا في حشد ما يكفي من القوة لزحزحة موقف فرنسا العنيد أو لدفعها إلى تليين موقفها[44].

تهدئة المدن

أدت المصالحة الفرنسية ـ التركية إلى زيادة الأمن في سنجق الإسكندرون، الذي ازداد انتظام وصول السلع والركاب منه إلى حلب. لكن تجارة حلب مع الأناضول ظلت مجمدة. وكان ثمة قدر معين من التعاون بين دوريات الحدود التركية والفرنسية في الشمال، لكن أعمال قطع الطرق كانت لا تزال واسعة النطاق. وقد حاول الأتراك وضع حد لتدفق التهريب عبر الحدود غير المرسمة مع سورية، وهو تدفق كان قد تكثف نتيجة

---

(٤١) انظر مذكرات فتح الله الصقال، **ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية** (حلب، ١٩٥٨)؛ الجندي، **تاريخ**، ص ١١٣.

(٤٢) من أجل الاطلاع على رواية تفصيلية عن محاكمة هنانو، انظر: الجندي، **تاريخ**، ص ١٠١ ـ ١١٢.

(٤٣) ورد في التقارير الفرنسية أن الأتراك أرسلوا، بعد تسوية «البوابات الشمالية» أو كيليكية (التي كانت تضم كليس وعينتاب)، عملاء سياسيين إلى سورية الشمالية متنكرين في هيئة تجار لحث السكان على الاستسلام للفرنسيين وقبول المنافع التي كانوا سيعرضونها عليهم. FO 371/6038, vol. 6454. Citing French «Secret intelligence Report,» 25 May 1921.

(٤٤) Longrigg, *«Syria»*, p. 119; MAE, Syrie-Liban 1918-29. «La Propagande,» 19 April 1923, vol. 208.

التعرفات الشديدة الارتفاع التي فرضتها حكومة أنقرة على البضائع السورية. ومع ذلك فإنهم استمروا في تقديم العون إلى عصابات الثوار الصغيرة العاملة ضد الفرنسيين في هذه المناطق، التي تقطنها مجموعات سكانية مختلطة ومتصارعة من الأكراد والعرب والأتراك(٤٥). وفي هذه الأثناء، صعّدوا مطالبتهم بسنجق الإسكندرون عبر تشجيعهم الثوار الأتراك فيه على الإبقاء على مستوى ثابت من التوتر والاضطراب.

أدى تخفيض المساعدات التركية بعد إبرام اتفاق فرانكلين ـ بويون إلى إفساد العلاقات السورية ـ التركية. فقد أحست القيادة الوطنية في الشمال أنه جرى خيانتها. وكان الوطنيون، بعد أن هزموا وأصبحوا عاجزين، يراقبون بغضب قيام الأتراك، بمعرفة الفرنسيين، بضم المناطق الشمالية من ولاية حلب العثمانية السابقة، من أورفا إلى مرعش(٤٦). ولم يفعل الفرنسيون إلا القليل لعرقلة نشاط الأتراك في سنجق الإسكندرون، الذي تطالب تركيا به، لكنه ظل بموجب اتفاق فرانكلين ـ بويون مرتبطاً بسورية وفقاً لـ «نظام خاص» يتلاعب الفرنسيون به(٤٧). وقد خشي التجار والقادة الوطنيون في حلب أن الحكم الذاتي للسنجق قد يجعله عرضة للسيطرة التركية، مما يعزل حلب عن البحر المتوسط. ولما كانت حلب تعاني من خسارتها التجارة مع تركيا، فإن الخسارة الإضافية للاتصال مع الإسكندرون ستكون كارثة اقتصادية(٤٨).

ومع أن بعض الوطنيين الحلبيين كان لا يزال يأمل أن يؤدي استمرار توغل الأتراك ومضايقاتهم إلى إضعاف القبضة الفرنسية على الشمال وأن تستأنف العلاقات التجارية مع تركيا، فإن ازدياد زوال أوهامهم بشأن الكماليين قد كفل إعادة توجيه استراتيجيتهم السياسية، ففي أعقاب انهيار ثورة هنانو غيّر وطنيّو حلب اتجاههم السياسي. واعتنقوا،

---

(٤٥) FO 371/11182, vol. 6456. Beirut Consul to FO, 5 Oct. 1921. FO 371/3468, vol. 7846. Aleppo Consul to FO, 15 March 1922; FO 371/7801, vol. 7847. Translation of «Secret French Report on the Situation in Syria and Cilicia,» 28 June 1922; Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 58; FO 371/11883, vol. 7848, 18 Oct.1922.

(٤٦) انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. «La propagande,» 19 April 1923, vol. 208; USNA, Syria. 890d. 00/145. Aleppo Consul to Secretary of State, 29 Sept. 1922.

(٤٧) MD, 7N 4183, Dossier 3. Wegand (Aley) to MAE, 4 Aug. 1923; FO 371/8309, vol. 6455. Admiralty to FO, 18 July 1922.

(٤٨) نقتبس من أحدى صحف حلب: «إن سنجق الاسكندرون هو فم حلب وحياتها الاقتصادية والعضو الأعظم تأثيراً فيها... إن عائدات هذا السنجق القليلة واعتماده الكبير على تصدير المنتجات الزراعية والمواد التي تنتجها الصناعات في دولة حلب تمنعه من الانفصال عن جسده حلب الذي يرتبط معه بالروابط المذكورة أعلاه. السوري (حلب) (١٩/١٢/١٩٢٣)، مقتبسة في: FO 371/895, vol. 10159. Aleppo Consul to FO, 27 Dec. 1923; FO 371/8309, vol. 6455. Admiralty to FO, 18 July 1921.

في النهاية بكل قلوبهم، فكرة النضال السوري الموحد من أجل الاستقلال الوطني، وبدأوا بتوثيق صلاتهم مع دمشق.

كانت الجهود الفرنسية الرامية إلى تنظيم إدارة مدنية في حلب قد بدأت في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٠ عندما أصدر الجنرال غورو مرسوماً بشأن «التنظيم الموقت» لدولة حلب. أولاً: يكون ضابط فرنسي يعتمده المندوب السامي مسؤولاً مباشرة عن إدارة الحكومة المحلية، ويرافق المعتمد عدد من المستشارين الفنيين في الإشراف على جميع القضايا السياسية والإدارية. ثانياً: تحظى جميع قرارات الحكومة المحلية بموافقة المعتمد قبل تنفيذها، وعلى جميع الموظفين المحليين تقديم قراراتهم إلى المستشارين الفرنسيين للموافقة عليها قبل أن تصل المعتمد. ثالثاً: يحق للمندوب السامي، بالتشاور مع المعتمد، أن يعين حاكماً محلياً[٤٩].

كان السوريون الذين اختارهم الفرنسيون للخدمة كواجهات معادين للوطنيين وغالباً ما كانوا مؤيدين للفرنسيين. وقد أصبح ذلك واضحاً تماماً عندما وافق غورو، بعد إعلانه المرسوم، على مجلس مديرين لحلب. فقد تم اختيار أربعة حلبيين غير بارزين، وفي بعض الحالات غير أكفياء، وذوي ميول فرنسية مؤكدة لإلحاقهم بالحاكم كامل القدسي، الذي لم يفصح عن أية حنكة في توليه المنصب، بتعيينه ستين فرداً من عائلته في مختلف مناصب الإدارة[٥٠].

لاحظت السلطات الفرنسية بسرعة حدوث التحالف بين الوطنيين الحلبيين والدمشقيين. وقد تزايد قلق المعتمد الفرنسي لدى دولة حلب من النشاطات القومية العربية في المنطقة، التي كان يعتقد جازماً أن عملاء بريطانيين يمولونها، في حين أنه كان لايزال يخشى التهديد التركي في الشمال[٥١]. ومع تراجع الأعمال العدائية بين فرنسا وتركيا، بدأ في التحرك ضد القادة الوطنيين المحليين ومؤيديهم، مستخدماً الأحكام العرفية بسجنهم أو نفيهم[٥٢]. وفي هذه الأثناء، قام بتحسين العلاقات مع الإداريين العثمانيين السابقين الذين أعربوا عن رغبتهم في التعاون مع موظفيه، عارضاً عليهم مناصب رفيعة في الإدارة المحلية[٥٣].

---

(٤٩) FO 371/485, vol. 6453, 29 Oct. 1920; FO 371/11569, vol. 5040. Fontana to Curzon, 1 Sept. 1920.

(٥٠) USNA, Syria. 890d. 00/93. Aleppo Consul to Secretary of State, 9 Nov. 1921. See also FO 371/14691, vol. 5041. Fontana to FO, 30 Oct. 1920; FO 371/3468, vol. 846. Aleppo Consul to FO, 15 March 1922

(٥١) FO 371/6332,vol. 9053. Smart to FO, 31 May 1923.

(٥٢) FO 371/5764, vol. 7847. Aleppo Consul to FO, 22 May 1923.

(٥٣) USNA, Syria. 890d. 00/144. Aleppo Consul to Beirut Consul, 20 Sept, 1922.

كان الكثيرون من هؤلاء البيروقراطيين ذوي هوى تركي، يعود أساساً إلى اعتبارات اقتصادية[٥٤]. ولم يكونوا متعاطفين مع القومية العربية، لأنهم نُحّوا جانباً خلال العهد الفيصلي لمصلحة القوميين من دمشق وغيرها. فكانوا، بالتالي، خياراً ملائماً لتسلم المناصب، لاقتصار رغبتهم على إعادة إيجاد نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي يمكّنهم من استئناف دورهم التقليدي في المجتمع، دور «الأرستقراطية في الخدمة».

مع أن الجناح المتعاون في حلب كان يفتقر إلى قيادة عينها أو انتخبها بنفسه، فقد كان له ناطق بلسانه، هو شاكر نعمت الشعباني. كان الشعباني، الثري المتوسط العمر، ضابطاً سابقاً قضى أعواماً عديدة في أوروبا، معظمها في فرنسا بوصفه ممثلاً للحكومة العثمانية. وكان قد أصبح منذ فترة طويلة يميل جداً إلى فرنسا، نظراً لارتياحه الكامل في الأوساط الفرنسية. وبوصفه مندوباً منتخباً عن حلب في مجلس المبعوثان العثماني، عارض بقوة الثورة العربية ومطالب الهاشميين في سورية[٥٥]. وفي سنة ١٩١٩، عندما توضح الاتجاه السياسي لحكومة فيصل، ألف الشعباني تنظيماً سياسياً خاصاً به، هو الحزب الديمقراطي في حلب. وتوجه هذا الحزب بصورة رئيسية إلى كبار الموظفين العثمانيين السابقين الذين تجاهلهم النظام القوي في دمشق. وقد تبنى، قبل الاحتلال الفرنسي، خطاً سياسياً حذراً: فبدلاً من أن يعلن ولاءه لفرنسا صراحة، أبقى على اتصالات سرية مع ضباط الارتباط الفرنسيين في المنطقة توقعاً للاحتلال. ولدى سيطرة الفرنسيين على حلب، قرر الحزب الديمقراطي التعاون مع إدارة الانتداب الجديدة. لكن الشعباني، السياسي الذكي المتمرس في التقاليد العثمانية الكلاسيكية، لم يتجاهل الزعماء القوميين الحلبيين، الذين شجعهم على مساومة الفرنسيين من أجل إنقاذ حلب وسورية الشمالية من مزيد من التفكك السياسي والاقتصادي[٥٦]. لقد كان هدفه أن يصبح أكثر السياسيين نفوذاً في المنطقة، لكن جهوده ذهبت هباء. ذلك أن العائلات الوطنية الحلبية البارزة مثل إبراهيم باشا والجابري، المنافسة لعائلة الشعباني منذ فترة طويلة، رفضت الموقف المساوم لشاكر نعمت[٥٧]. ودانته وغيره من وجهاء المدينة، الذين بدأوا التعاون مع المندوبية العليا منذ أيام الاحتلال الأولى، واعتبرتهم خونة، مما دفعهم إلى أحضان الفرنسيين أكثر فأكثر.

لقد فتحت صفوف الإدارة المحلية واسعة للزعماء التقليديين الذين كانوا لايزالون على الحياد محتفظين بمراهناتهم السياسية، أو الذين كانوا «برسم البيع» بحسب تقارير

---

(٥٤) FO 371/6332, vol. 9053. Smart to FO, 31 May 1923.

(٥٥) *Oriente Moderno*, 6 (1926), p. 283.

(٥٦) ابراهيم باشا، **نضال**، ص ١٣ ـ ١٦.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

الموظفين البريطانيين[٥٨]. ونجم عن ذلك تسابق جارف على المناصب. فاحتل الوجهاء المناصب العليا وملأوا المناصب الأولى بأقربائهم وأتباعهم. وبحلول سنة ١٩٢٢، كانت بيروقراطية حلب قد غدت أكثر تضخماً وعدم فاعلية مما كانت عليه في الأعوام الأخيرة من الحكم التركي. وقد اغتبط الضباط السياسيون الفرنسيون برؤية هذا العدد الكبير ممن يمكن أن يثيروا الاضطرابات يغادرون شوارع حلب إلى الحكومة ورأوا أن التكاليف المالية الإضافية كانت مبررة. إلا أن المستشارين الماليين الفرنسيين المقترين كانوا مشدوهين. فدفع هذا العدد الكبير من الرواتب الجديدة مقابل هذه الإنتاجية المتدنية كان يتطلب ميزانية أكبر[٥٩]. ومع التأكل المتواصل للقروض التي تقدمها باريس، كان ينبغي أن تأتي الأموال من العائدات الجمركية وزيادة الضرائب المحلية[٦٠]. ولم يكن مواطنو حلب المفقَرون أصلاً ليقبلوا مثل هذه الزيادات بصمت؛ ففي سنة ١٩٢٢، أفادت تقارير متواصلة عن قطع أصابع محصلي ضرائب حكوميين أثناء تأديتهم عملهم، وعن إجبار مالكي أراضٍ أغنياء، بقوة السلاح، على دفع ضرائب محاصيلهم[٦١].

في أعوام الانتداب الأولى، نجح الفرنسيون في التحكم بمن يدخل الحكومة المحلية في حلب، واستثنوا معظم الوطنيين. لكن الوطنيين هم الذين كانوا يحوزون على تأييد الأكثرية الساحقة من السكان. ومع أن الحركة الوطنية في الشمال لم تكن قادرة على شن أية مقاومة فاعلة بعد سحق ثورة هنانو، فإن ضيق قاعدة فرنسا في صفوف النخبة السياسية التقليدية واستبعادها الوطنيين عن الحكومة بشكل كامل كان يمكنهما، في المستقبل، التسبب بالمشكلات.

لم تكن تهدئة منطقة دمشق صعبة على نحو ما كانت تهدئة الشمال. ولا يحتاج المرء كي يكتشف ذلك سوى إلى المقارنة بين مدى الحضور العسكري الفرنسي في كل من المنطقتين. في سنة ١٩٢١، كانت تنتشر في دولة حلب ١٠ كتائب مشاة و٦ سرايا خيالة و٨ بطاريات، في حين لم تنتشر في دولة دمشق سوى ٥ كتائب مشاة و٣ سرايا خيالة و٣ بطاريات[٦٢]. ومن المؤكد أن حرب فرنسا مع تركيا كان لها أثر كبير في عدم التوازن

---

(٥٨) انظر: FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

(٥٩) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Report of General Billotte,» 19 Nov. 1926, vol. 200, p. 268.

(٦٠) مثلاً، «ضريبة التمتع»، كانت في العهد العثماني عادة ضريبة تناسبية (لكنها ثابتة أحياناً) تحسب على أساس «مؤشرات دخل غير دقيقة وتتراوح بين ٢ ٪ و١٠ ٪ من الدخل السنوي» وكانت تطبق عادة على التجار والصناعيين؛ وكانت تفرض في أوائل الانتداب على نحو أوسع وأكثر اعتباطية. FO 371/9250, vol. 7848, Morgan to FO, 28 Aug. 1922; S. Shamiyeh, «The Taxation System of Syria,» M. A. Dissertation (American University of Beirut, 1945), p. 39; Sa'id B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1936).

(٦١) انظر: FO 371/2142. vol. 20849. Aleppo Consul to FO, 8 Aug. 1922.

(٦٢) بدءاً من ١/١/١٩٢٢، بلغ مجموع عدد الجنود الفرنسيين النظاميين في سورية ولبنان ٧٠,٠٠٠ =

هذا. لكن فرنسا استطاعت حشد جيشها في سورية الشمالية، حيث كان موقفها مهدداً أكثر منه في المناطق الأخرى، بسبب عدم وجود أية انتفاضة كبرى في منطقة دمشق.

لماذا كان الجنوب هادئاً؟ أولاً، لأن قوميي دمشق لم يحصلوا على مساعدات خارجية كالتي حصل القوميون الحلبيون عليها من الأتراك. فالجيش الوطني بقيادة مصطفى كمال، الذي كان بدأ بمقاتلة اليونانيين المدعومين من البريطانيين على جناحه الغربي، كان يواجه صعوبات جمة في الصمود في وجه الفرنسيين في الأناضول الجنوبية وكيليكية. ويضاف إلى ذلك، أن المصالح الإقليمية التركية في سورية لم تكن تتجاوز لواءي أنطاكية والإسكندرون. ومع أن الأتراك كانوا سيرحبون بالغ الترحيب بثورة في منطقة دمشق تحول اهتمام الفرنسيين إليها، فإن علاقاتهم بالقوميين فيها كانت محفوفة بالمشكلات منذ أمد طويل. كما لم يكن يمكن القوميين في دمشق الاعتماد على أشقائهم العرب في تقديم دعم مادي ملموس إليهم. ولم يصل عبد الله عمان إلا في آذار/مارس ١٩٢١. لقد كانت قاعدته الجديدة قريبة جداً من دمشق وكان لديه طموحات شخصية في سورية، لكنه كان وعد البريطانيين بعدم مهاجمة الفرنسيين هناك. ومع أنه كان على اتصال بالقوميين في دمشق وبشيوخ القبائل الرئيسية المجاورة لها، الذين يمدهم بالأموال والسلاح، فإن فقره وضبط بريطانيا له حالا دون بسط نفوذه إلى المدى الذي كان يرغب فيه[٦٣]. أما بالنسبة إلى فيصل، فهو لم يكن يملك قاعدة تذكر حتى صيف ١٩٢١ عندما نصبه البريطانيون ملكاً على العراق. وبحلول هذا الوقت، كان الفرنسيون قد قصموا ظهر الثورة في الشمال. وفي هذه الأثناء، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ـ العربية منشغلة بالبريطانيين والصهيونيين ولم يكن بإمكانها أن تعرض على قوميي دمشق شيئاً ملموساً أكثر من ملجأ.

كما كانت الأوضاع في دمشق نفسها غير ملائمة لانتفاضة طويلة البقاء. فعشية الاحتلال، فر من المدينة الكثيرون من الوطنيين المحليين. لكن في حين تمكن الوطنيون الحلبيون من اللجوء إلى أراضيهم أو مع قوات هنانو وحلفائها الأتراك، فإن الوطنيين الدمشقيين، الذين غالباً ما كانت أراضيهم قريبة من المدينة إلى حد يمنعهم من الراحة، ذهبوا إلى شرق الأردن أو فلسطين أو مصر للإفلات من قبضة الفرنسيين. ولم يكن للوطنيين الغائبين سوى نشاط سياسي واحد، يتمثل في شن حملة دعائية مثيرة ضد الفرنسيين. وفي دمشق نفسها، لم يكن يوجد أي تنظيم وطني يحشد السكان الهابطي المعنويات في مواجهة الفرنسيين.

= جندي. وبحلول ١/١١، تقلص العدد إلى ٢٥,٠٠٠. FO 371/13019, vol. 7850. Paris Embassy to FO, 20 Nov. 1922.

(٦٣) انظر: Mary C. Wilson, *King Abdullah of Jordan: A Political Biography* (Cambridge University Press, forthcoming).

ساعدت النجاحات الأولى التي حققتها السياسة الفرنسية في التغطية على الاضطرابات الداخلية التي حدثت في منطقة دمشق. وعلى غرار النموذج الذي ابتكرته المندوبية العليا لحكم حلب، أنشأ الجنرال غورو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠ دولة في دمشق. وعين حاكماً محلياً ومجلس مديرين، كانوا، كما في حلب، تحت إشراف المعتمد الفرنسي، من خلال مستشاريه وأعضاء جهاز المعلومات المخصصين للدولة. وقد مارس الفرنسيون «جميع أوجه السيطرة التشريعية والمالية والإدارية على نحو يفوق مستويات الروتين أو الشكليات المجردة»(٦٤).

تم تعيين حقي العظم أول حاكم لدولة دمشق. وقد كان موظفاً عثمانياً سابقاً وتحول إلى قومي عربي بعد خسارته انتخابات برلمانية أعدتها «تركيا الفتاة» سنة ١٩١٢. وانتقل بعدئذ إلى القاهرة لعدة أعوام، حيث أدار وابن عمه رفيق «الحزب العثماني للامركزية الإدارية» القومي الأصلي. وخلال الأعوام الأولى من الحرب، ظل منهمكاً في النشاط القومي وأجرى اتصالات مع ضباط سياسيين بريطانيين. كما أنه تزوج في القاهرة الزوجة السابقة لأحد الأعضاء البارزين في الأسرة المالكة المصرية، وحصل من خلال الزواج على (٧٠٠) فدان من أراضي القطن الخصبة في الدلتا، كانت تدر دخلاً سنوياً كبيراً يبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصري(٦٥)، ويكفي بالتأكيد لتمويل نشاط حقي بك السياسي. وبحلول ١٩١٧،كان حقي العظم قد ابتعد عن الحركة القومية العربية، التي أصبحت تحت سيطرة الهاشميين، وغير ولاءه باتجاه الفرنسيين(٦٦). ولدى عودته إلى دمشق المحررة في سنة ١٩١٨، بذل جهده من أجل تسوية مشكلاته حول الهاشميين بغية الظفر بمنصب في الحكومة العربية الجديدة. لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب أثر تعلقه بالفرنسيين وخصومة شخصية مع فيصل(٦٧). وخاب أمل العظم فحاول تأليف حزب خاص به مناهض للملكية، لكنه لم يفلح في ذلك. فعلى الرغم من علاقته الوثيقة بالأرستقراطية الدمشقية، فإنه لم يتمكن من الحصول على دعم كبير من كتلة الوجهاء غير القوميين الذين

---

(٦٤) Longrigg, *Syria* p. 126.

(٦٥) أحمد قدامة «معالم وإعلام في بلاد العرب» دمشق ١٩٦٥) ج ١، ص ١١١ ـ ١٢)؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29. Nov. 1920, vol. 235, pp. 134-35; (Damascus, 1965), vol. 1, pp. 111-12; USNA, Syria. 890d. 01/47. Damascus Consul to Secretary of State, 1 March 1924; محادثة مع وجيهة اليوسف (الإيش) (بيروت، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥)؛ FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937; فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٣٠٢

(٦٦) The French claimed that 'Azm was their first big conversion among Syrian nationalists. MAE, Syrie-Liban 1918-29. Nov. 1920, vol. 235, pp. 134-35.

(٦٧) في سنة ١٩١٩، هاجم العظم الحكم الهاشمي في سورية واصفاً إياه بأنه «انتصار البربرية على الحضارة»، وأنه «يمثل خطورة الصهيونية على العرب». **القبلة**، ع ٢٦٤ (١٣/٣/١٩١٩). انظر أيضاً: **المضحك المبكي**، ع ٦ (١٩٢٩)، ص ٥.

حرموا من الامتيازات، إذ تذكروا ميوله القومية السابقة. لقد اعتبرته جميع الفئات السياسية رجلاً متقلباً، ولم يبق غير الفرنسيين ليمدوا أيديهم إليه راضين.

غالباً ما كان الفرنسيون يعهدون بالمناصب الحكومية الرفيعة إلى رجال ذوي خبرة إدارية قليلة. وقد أولوا مثل هذه الخبرة أهمية ثانوية، على الرغم من شكواهم المتكررة من ندرة البيروقراطيين المدربين في سورية. وكان الأمر الأكثر أهمية عندهم هو انحناء الحكام لسلطة المعتمد الفرنسي ومستشاريه. وإذا كان الموظف المحلي خنوعاً ومتعاوناً، فيمكنه الإفلات من جميع أشكال عدم الفاعلية ومما هو أسوأ. وكان يمكنه، مثلاً، أن يكرس وقته للمناسبات الاحتفالية أو لمشاريع جمع الأموال أو للمؤامرات السياسية.

لقد انغمس حقي العظم في هذه الأمور الثلاثة. فكان شديد التمسك بأبهة الاحتفالات. وكان يهتم، على سبيل المثال، بأن يظهر جميع كبار الرسميين المحليين بملابس مقصبة في المناسبات الاحتفالية. وكان فكرته أن ترتدي كل فئة من موظفي الحكومة أشرطة ذهبية وبزات مختلفة. بل إنه أحضر خياطه الشخصي إلى أحد اجتماعات الحكومة لأخذ مقاييس زملائه. وعندما رفض محمد كرد علي، مدير المعارف آنذاك، ذلك، أبلغ العظم المبعوث الفرنسي عنه. ويدعي كرد علي أنه هدد بالاستقالة فطويت القضية(٦٨).

كما أن لتولي الوظيفة العامة منافع مالية، من بينها منح فرصة للحصول على معلومات استثمارية قبل أن يحصل الجمهور عليها. فخلال تولي العظم منصب الحاكم، اهتمت مجموعة فرنسية من عدة مصارف كبيرة بتطوير قطعة قيّمة من الأرض تبلغ مساحتها ٤٠,٠٠٠ دونم (نحو ١٠,٠٠٠ فدان) في منطقة دوما. وأصبحت ملكية هذه الأرض تعود إلى الحكومة، بعد أن كانت في السابق أرض تاج عثمانية يملكها السلطان الراحل عبد الحميد. وقد ظلت من دون زراعة منذ سنة ١٩١٨، وقيل إنها كانت غنية بالمعادن. وعندما علم العظم باهتمام المجموعة الفرنسية بها، ألف سراً شركة خاصة مع ثلاثة من أبناء أعمامه من أجل زراعة هذه الأرض. فقد كان بإمكان آل العظم المطالبة بسند ملكيتها بعد حراثتها. وتسربت أنباء هذه الشركة في نهاية المطاف إلى بعض الوجهاء الآخرين، فأُخذوا شركاء لإسكاتهم. وعندما علمت الصحف المحلية بالمشروع، قام آل العظم برشوة رؤساء تحريرها لإبقائهم ساكتين. ومع أنهم لم يتمكنوا من جمع الرأسمال المطلوب لتطوير الأرض بصورة مربحة، فإنهم فلحوها بما يضمن حصولهم على ملكيتها. ثم باعوها إلى المجموعة الفرنسية، فاستعادوا ما دفعوه، بل وحققوا ربحاً ضخماً، وكل ذلك على حساب الشعب(٦٩).

---

(٦٨) انظر. محمد كرد علي: المذكرات (دمشق، ١٩٤٨ ـ ١٩٥١)، مج ٢، ص ١١٠.

(٦٩) FO 371/7683, vol. 7847. Palmer to FO, 21 July 1922;

كرد علي، المذكرات، مج ٢، ص ١٢١؛ محادثة مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٦/٧/١٩٧٥).

كانت المؤامرات السياسية متفشية خلال أعوام الانتداب الأولى. وقد بدأ حقي العظم منصبه كحاكم ولديه قلة من الأصدقاء أو الأتباع. إلا أنه توصل في بضعة شهور إلى سلام مع العديد من منافسيه في الحكومة، في حين كان يتملق المسؤولين الفرنسيين طلباً لرضاهم. فمن جهة، وضع نفسه بمهارة بين زملائه وسلك الموظفين الفرنسيين على نحو يمنع المديرين الأفراد من تطوير علاقة وثيقة مع الفرنسيين[٧٠]. ومن جهة أخرى، فإنه أنشأ مجموعة من الأتباع صغيرة لكنها قيمة، عبر توزيع الوظائف يميناً وشمالاً. وفي حين أن أقاربه من آل العظم والمؤيد تجاهلوه إلى حد كبير قبل أن يصبح حاكماً، فإنهم أخذوا يتقاطرون إليه، عندما احتل منصبه، بحثاً عن مناصب. لقد كان في حاجة إلى دعمهم وكانوا هم في حاجة إلى رواتب. وسرعان ما غص قصر الحاكم ودار البلدية بأبناء أعمامه وإخوته وبأصدقائهم وبالأتباع. فوسع بهذه الطريقة قاعدته السياسية. وينبغي ألا ننسى أن آل العظم كانوا أكثر العائلات نفوذاً في دمشق وأن المندوبية العليا التي تفتقر إلى الشعبية كانت في حاجة إلى دعمهم وإذعانهم. إلا أن حكومة العظم تحولت في الوقت نفسه إلى فضيحة سياسية[٧١].

دامت حكومة العظم ١٩ شهراً، حتى ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٢٢[٧٢]. وقد خدمت الفرنسيين خلال هذه الفترة بوصفها أداة للموافقة الروتينية على سياستهم. لكن مع أنها كانت مجبرة على تبني سياسات المندوبية العليا واتباعها والدفاع عنها، أو التعرض للحل، فإنها لم تكن مغتبطة بشكل خاص بوضعها المقلق؛ فقد كانت في نهاية المطاف تعتمد على سلطة أجنبية في حين كان الرأي الشعبي معادياً بوضوح لتلك السلطة. وقد أدرك العظم وزملاؤه أن الجمهور الدمشقي الساخط لن يقبل طويلاً تصريحات حكومية تحاول إضفاء العقلانية على الوضع القائم. وقد رفض هذا الجمهور رفضاً باتاً تأكيد الفرنسيين أن «الأوضاع الفوضوية والقاسية التي أجبرت سورية على تحملها خلال الحرب العالمية الأولى وعهد فيصل» سوغت تدخل فرنسا من أجل إعادة النظام.

لقد حاولت حكومة العظم الحصول من المعتمد الفرنسي على قسط أكبر من السلطة من أجل تلبية بعض المطالب المحلية الأكثر «معقولية». وأملت بذلك أن تكتسب مشروعية

---

(٧٠) كرد علي، **المذكرات**، مج ٢، ص ١٠٨.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٠٩؛ **المضحك المبكي**، ع ٢٠٧ (آذار/مارس ١٩٣٤)، ص ٦. في سنة ١٩٢٢، عندما كان حقي حاكماً لدولة دمشق، كان سامي بك العظم مستشاره الرئيسي في القصر؛ وكان بديع مؤيد العظم مديراً عاماً للعدلية؛ وواثق المؤيد مديراً لمكتب الإحصاء؛ وصفوح المؤيد مديراً للسجون. E. and G. Gédéon (eds.). *L'Indicateur Libano-Syrienne* (Beirut, 1923).

(٧٢) ظل حقي العظم حاكماً لدولة دمشق حتى إجباره على الاستقالة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. وقد حل محله عطا الأيوبي، الذي هو وجيه مؤيد للفرنسيين باعتدال. FO 371/1036, vol. 9054. Damascus Consul to FO, 16 Jan. 1923.

أكبر، وأن تهدئ في الوقت نفسه معارضيها من الوطنيين الذين اتهموها بخيانة الشعب السوري. لكن المندوب السامي لم يكن مرناً بتاتاً بشأن التشارك في أية سلطة، أياً كانت ضئيلة المقدار، خلال أول عامين من الاحتلال(٧٣).

بدايات المقاومة المدينية

كان غياب مقاومة شعبية متواصلة في دمشق في الأشهر الأولى من الاحتلال الفرنسي يعود أساساً إلى غياب القيادة الطبيعية للمدينة. فمع وجود عدد كبير من الوطنيين في المنفى أو في السجن، لم يكن للسكان المحليين قيادة تنظمهم وتعبر عن مشاعر الغضب والخيبة العميقة لديهم.

في الأشهر العشرين الأولى من الاحتلال، اشتمل النمط العام للاحتجاج في دمشق على تقديم العرائض وعلى إغلاق الأسواق الكبرى في المدينة أحياناً، ولا شيء إلا القليل سوى ذلك. وكلما كان المندوب السامي يصدر مرسوماً أو يتخذ قراراً يعتبره السكان المحليون في غير مصلحتهم، كان معتمده في دمشق يتوقع أن يجد على مكتبه عدداً من الشكاوي الموقعة في صباح اليوم التالي. وقد كان يتسلم مئات العرائض ولا يتعامل معها إلا بإهمالها. ولم تلب سوى طلبات قليلة. وكان القنصلان البريطاني والأميركي أيضاً يتلقيان العرائض بصورة منتظمة، لكن لم يكن أي منهما في وضع يجعله قادراً على فعل شيء. فالفرنسيون كانوا يشكون شكاً عميقاً في أن القنصل البريطاني يحاول زعزعة وضعهم بناء على أوامر من لندن. ولم يكن للقنصل الأميركي من نفوذ، إلا عندما يحتاج الدمشقيون لتأشيرات هجرة إلى الولايات المتحدة. وكانت السوق الرئيسية تغلق عادة احتجاجاً على مرسوم ما يعقد الوضع الاقتصادي المضطرب بالفوضى أصلاً أو على اعتقال زعيم سياسي، لكنَّ نادراً ما استمر الإغلاق أكثر من يوم؛ وإلا فإن السلطات الفرنسية كانت تهدد أصحاب الحوانيت بفرض غرامات كبيرة أو بمزيد من الاعتقالات.

عندما أوشكت التهدئة الفرنسية لسورية على الاكتمال بحلول خريف ١٩٢١، شعر الجنرال غورو بما يكفي من الثقة ليمنح عفواً لعدد كبير من المنفيين الوطنيين، الذين كان معظمهم من دمشق. فعاد الكثيرون من المنفيين فوراً وأصبح لسكان دمشق مجدداً قيادة يمكنهم التوجه إليها. وعندما استقر هؤلاء القادة السياسيون في دمشق من جديد، بعد أن كانوا قد بنوا لأنفسهم سمعة بطولية خلال العهد الفيصلي ثم في السجن أو المنفى، فإنهم ألفوا جمعية وطنية، هي الأولى منذ الاحتلال، وسموها «جمعية القبضة الحديدية». لكن كان على هذه الجمعية أن تعمل بصورة سرية، نظراً لأن الأحكام العرفية كانت تحرم

---

(٧٣) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur la Propagande francophobe dans l'état de Damas,» vol. 190, p. 120.

السوريين من حق تنظيم جمعيات سياسية[٧٤]. وفي حين لم يكن يمكن لزعمائها مواجهة الفرنسيين مباشرة، فإنهم كرسوا معظم وقتهم لإضعاف الثقة بحكومة العظم ولإقامة اتصالات جديدة مع التجار وقادة الأحياء وطلبة المعاهد العليا والجامعات. وفي هذه الأثناء، كانت الجمعية تنتظر اللحظة المناسبة لتعرض قوتها وشعبيتها على الملأ.

كان القائد الملهم لجمعية القبضة الحديدية هو عبد الرحمن الشهبندر، أكثر الزعماء الوطنيين نفوذاً وإثارة للجدل في أوائل الانتداب. وقد ولد الشهبندر في دمشق سنة ١٨٨٠، لتاجرٍ غني نسبياً[٧٥]. وأظهر في طفولته قدرات ذهنية كبيرة جعلت والده يرسله إلى بيروت لإكمال دراسته الثانوية في القسم التمهيدي في الكلية السورية البروتستانتية (التي عرفت بعد سنة ١٩٢١ باسم الجامعة الأميركية في بيروت)، وهو قرار غير اعتيادي نوعاً ما يتخذه مسلم دمشقي في ذلك الحين. وبعد أن حصل على الدبلوم سنة ١٩٠١، عاد إلى دمشق حيث اتصل بمجموعة إصلاحية من رجال الدين والطلاب، برئاسة الشيخ طاهر الجزائري، تتخذ مواقف نقدية من السياسات التركية في الولايات العربية. وبعد أن غدا الشهبندر «مفكراً حراً» على نحوٍ ما، كتب في ذلك الحين مقالاً مثيراً للجدل بشأن القانون والسلوك الشخصي، اعتبر فيه ضمنياً أن الوجود العثماني في الولايات السورية قد أخذ يشبه «الاحتلال». وقد أدى به هذا المقال، وتهمة كاذبة بأنه أرسل رسائل سرية للسلطان عبد الحميد إلى جريدة «المقطم» القاهرية، إلى وضع سيئ مع السلطات التركية المحلية التي أحالته إلى المحاكمة. ولم ينقذه من السجن سوى صغر سنه[٧٦]. بعد ورطة الشهبندر هذه مع القانون، قرر أن يمتهن الطب فعاد إلى بيروت ليدرس في الكلية السورية البروتستانتية. وكان طالباً لامعاً في التشريح والكيمياء، كما أنه شارك في الخلافات السياسية في حينه بوصفه زعيماً طلابياً في الحرم الجامعي. وبشكل خاص، فإنه أثار في صفوف زملائه المسلمين الاحتجاج على قرار الكلية الشامل لجميع الطلاب، بغض

---

(٧٤) عرف أيضاً باسم الحزب الحديدي أو FO 371/1611, vol. 7845, Palmer to The Parti de Fer FO, 20 Jan. 1922; FO 371/6457, vol. 13496. Damascus Consul to FO, 23 Nov. 1921.

(٧٥) لقب الشهبندر بـ «زغلول سورية» (زغلول كان زعيم الحركة الوطنية المصرية) و«أبو الحرية».
MD, 7N 4185. «Renseignement» of 30 Nov. 1923;

انظر أيضاً: محمد أديب تقي الدين الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق** (دمشق، ١٩٢٨)، مج ٢، ص ٩٠١. ومع أن عائلة الشهبندر لم تكن تنتمي إلى الطبقة العليا المحلية، فإنه تزوج من أخت نزيه مؤيد العظم، التي كانت عائلتها تنتمي إليها. وكان الشهبندر يحصل على دخل من أراضي زوجته، كما ورث بعض الأملاك عن جدته. مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظيم. رسالة الشهبندر (باريس) إلى المؤيد، رقم ٥١، ٢٧/ ١٢/ ١٩٢٣.

(٧٦) حسن الحكيم، موجز ترجمة حياة الزعيم الخالد المغفور له الدكتور عبد الرحمن الشهبندر. مسودة ترجمة غير منشورة، ص ١؛ Virginia Vacca, «Notizie Biografiche su uomini politici ministri deputati siriani,» *Oriente Moderno*, 17 (October 1937), pp. 473-74.

النظر عن معتقداتهم الدينية، بأداء الصلاة اليومية في كنيسة الحرم الجامعي. وقد نجح في إبطال هذا القرار، الأمر الذي أصبح يعتبر علامة فارقة في تاريخ الكلية[٧٧].

عندما تخرج الشهبندر في الكلية سنة ١٩٠٦ متفوقاً على صفه، تم تعيينه في منصب في كلية الطب[٧٨]. وبعد أن درس لمدة عامين، عاد إلى دمشق حيث افتتح عيادة خاصة وبدأ يشتغل في السياسة المحلية. وفي حين لم يزد عمره عن ٢٦ عاماً، أعدته ثقافته التقدمية إجمالاً لتلقي أفكار الإصلاحيين العرب والليبراليين الأتراك. وعندما نشبت ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨، أيد بحماسة الضباط الأتراك الشباب وحلفاءهم في دمشق. لكن عندما اتضح أن برنامج الاتحاديين الإصلاحي كان يهدف إلى «تتريك» الولايات السورية، فإنه انتقل بولائه إلى مجموعة من المندوبين السوريين في البرلمان العثماني يدعمون مزيداً من الاستقلال السياسي والإداري في هذه الولايات. وانضم الشهبندر، بهذه الخطوة، إلى مجموعة منتقاة لكنها متنامية من الليبراليين المثقفين في دمشق والمدن السورية الأخرى، الذين تقبلوا بحلول ١٩١٤ إلى هذا الحد أو ذاك فكرة التشجيع على انفصال الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية[٧٩].

ظل الشهبندر في دمشق عندما اندلعت الحرب، خلافاً لبعض زملائه العروبيين الذين التجأوا إلى القاهرة. وفي ضوء المراقبة المشددة عليه من قبل الحاكم التركي جمال باشا، فإنه مال إلى الهدوء. وفي سنة ١٩١٦، وعلى أثر قيام السلطات التركية بشنق عدد من الزعماء السوريين بتهمة التآمر مع الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية، بدأ الأتراك بمطاردة المنشقين المعروفين. وفي وقت متأخر من تلك السنة غادر الشهبندر دمشق إلى مكان أكثر أمناً. وسرعان ماظهر في القاهرة وانضم إلى زملائه القوميين في عملهم الدعائي لنصرة الثورة العربية. كما أنه أقام في القاهرة علاقات وثيقة بالمسؤولين البريطانيين في «المكتب العربي»، بمن فيهم مدير المكتب، أستاذ الآثار الشهير في جامعة اكسفورد، ديفيد هوغارت[٨٠]. وقد تسببت له صلته هذه بالبريطانيين، في ما بعد،

---

(٧٧) FO 684/7/1, vol. 2257.

(٧٨) حسن الحكيم، **موجز ترجمة**، ص ٢؛ Vacca, «Notizie,» p. 474; The American University of Beirut, *Directory of Alumni 1870-1952* (Beirut, 1953), p. 42.

(٧٩) Vacca, «Notizie,» p. 474.

(٨٠) FO 684/7/1, vol. 2257; Vacca, «Notizie,» pp. 474-75.

وكتب هورغارت في رسالته إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢/٦/١٩٢٤ أن الشهبندر كان «وطنياً سورياً»، و«رجلاً محترماً ومهذباً» و«موالياً جداً لنا ومعجباً بنا»، أي بالبريطانيين. ويبدو أن الشهبندر قدم خدمات جمة إلى البريطانيين خلال الحرب. FO 371/5774, vol. 10164. وكان الشهبندر أحد القوميين السبعة الذين اجتمعوا في ١١/٦/١٩١٧ مع السيد مارك سايكس في القاهرة وتلقوا منه تعهداً بريطانياً (معروفاً بـ «إعلان السبعة») يفترض أن يكون قد تضمن «تطمينات» بأن تكون الولايات العربية لفترة ما قبل الحرب والولايات العربية التي تحررت بفعل الأعمال العسكرية لسكانها خلال الحرب مستقلة تماماً. T. E. Lawrence in *The Times* (11 Sept. 1919), p. 11.

لدى عودة الشهبندر إلى دمشق في أوائل ١٩١٩، شارك مشاركة فاعلة في السياسة القومية. وكان واحداً من بين القوميين القلائل لفترة ما قبل الحرب الذين قاموا بدور سياسي بارز في عهد الأمير فيصل. وكان الواجب الأول الذي كلفه الحاكم الهاشمي به هو إعداد الشخصيات الرئيسية والأحزاب السياسية والمجموعات الاقتصادية لاستقبال لجنة التحقيق الأميركية (لجنة كنغ ـ كرين)، التي كان من المقرر وصولها إلى سورية في صيف تلك السنة، كما تولى خلال زيارة البعثة الأميركية مهمة العمل مترجماً لتشارلز كرين، أحد رئيسي اللجنة. وقد نشأت بينهما صداقة حميمة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل الشهبندر كضابط ارتباط رئيسي مع البريطانيين في سورية، ولا سيما خلال غياب الأمير المتكرر عن البلاد[٨١]. وأخيراً، عندما عين الملك فيصل المتوج حديثاً حكومة قومية راديكالية في أيار/مايو ١٩٢٠، أصبح الشهبندر وزير الشؤون الخارجية[٨٢]. لكن لم يتسن له الوقت لتجربة منصبه الجديد. فبعد ستة أسابيع من ذلك، أطاح الفرنسيون نظام فيصل، ففر الشهبندر إلى مصر، شأن الكثيرين من القوميين الآخرين الذين حكم الفرنسيون عليهم بالإعدام.

وفي القاهرة، انضم مجدداً إلى عدد من قوميي سورية الآخرين المنفيين والمهاجرين وألفوا تنظيماً فضفاضاً، هو المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، قام ببث الدعاية القومية سواء في الأراضي العربية التي وقعت تحت حكم الأوروبيين أو في عصبة الأمم في جنيف[٨٣]. لكن لدى الإعلان عن أول عفو فرنسي في صيف ١٩٢١، تخلى الشهبندر عن هذه النشاطات وعاد إلى دمشق.

كانت المناسبة التي اختارها الشهبندر و«جمعية القبضة الحديدية» للقيام بتحد جدي لحق فرنسا في الوجود في سورية هي الزيارة الثانية التي أجراها تشارلز كرين في ٥ نيسان/ابريل ١٩٢٢[٨٤]. وكان كرين أجرى زيارته الأولى إلى سورية سنة ١٩١٩، عندما عمل كأحد رئيسي لجنة التحقيق الأميركية. وقد توصلت اللجنة، بعد تحقيقات واسعة، إلى أن أكثرية السوريين ترفض رفضاً قاطعاً فكرة الانتداب الفرنسي أو أي شكل آخر للوجود الفرنسي في سورية. ومع أن تقرير اللجنة النهائي (الذي قدمته إلى رئيس الولايات المتحدة) أشار إلى هذه المشاعر وإلى رغبة النخبة السياسية السورية في الاستقلال الكامل، فقد جرى تجاهله في واشنطن وبين صانعي السلام في فرساي[٨٥]. بيد أن كرين

---

(٨١) FO 371/2043, vol. 10164, 19 Sept. 1923. الحكيم، موجز ترجمة، ص ٣؛ Vocca, «Notizie», pp. 474-75,

(٨٢) حسن الحكيم، مذكراتي، مج ٢، ص ١٥١.

(٨٣) بشأن المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، انظر الفصل التاسع.

(٨٤) USNA, Syria. 890d. 000/100. Telegram to Secretary of State, 13 April 1922.

(٨٥) George Antonius, The Arab Awakening, *The Story of the Arab National Movement* = (London, 1938), pp. 295-98.

غادر سورية وفي قلبه تعاطف وحب خاص لسكانها، ولا سيما أعضاء نخبتها المثقفة، ومن بينهم عبد الرحمن الشهبندر.

قامت السلطات الفرنسية ـ المتشككة دائماً بالزائرين البارزين لسورية ـ بوضع رقابة مشددة على كرين خلال زيارته[٨٦]. وفي دمشق، حل ضيفاً على صديقه د. الشهبندر، الذي رافقه من اجتماع إلى آخر، مصحوباً بالوجهاء والقادة الدينيين والمثقفين والتجار ورؤساء تحرير الصحف، الذين كانوا يعرضون أمامه الحقائق المريرة، المبالغ فيها أحياناً، بشأن الحياة تحت الحكم الفرنسي. وبلغ مسامع كرين مراراً وتكراراً أن الشعب السوري يريد الاستقلال الكامل فوراً؛ وأن البلدان الأقل تطوراً كالفيليبين كانت على وشك الحصول على استقلالها، في حين أن سورية قد تعلق مع الفرنسيين إلى الأبد. وشكوا من أحوال الاقتصاد، الذي عطلته الحدود الاصطناعية مع فلسطين والعراق وتركيا. وعرضوا، مثلاً، تجاره الأقمشة التي كانت مزدهرة مع فلسطين لكنها توقفت تقريباً بسبب القيود الجمركية، التي تجبر فلسطين على استيراد القماش من مصر. وتذمر التجار ومالكو الأراضي من الضرائب المختلفة، التي ارتفعت إلى ما يتراوح بين أربع وعشر مرات عما كانت عليه قبل الحرب، والتي تستخدم في معظمها للإنفاق على الجيش الفرنسي أو لدفع رواتب موظفي المندوبية العليا ومصروفاتهم. وأعربوا عن خشية متزايدة من أن فرنسا ليست معنية إلا بتشجيع الصناعات التي تفيد اقتصادها الخاص ومن أنه يجري تهريب ذهب سورية والسندات المالية الأخرى إلى باريس. وأشاروا إلى البطالة الواسعة في دمشق وحلب حيث إن ٢٥ ٪ من قوة عمل الرجال كانت معطلة عن العمل، في حين يفضل الفرنسيون توظيف اللاجئين، كالأرمن، في مختلف الأشغال العامة. وأخيراً، وليس آخراً، اشتكت الوفود التي قابلت كرين من أن الفرنسيين يعاملون الشعب السوري بازدراء، ويظهرون احتقاراً كاملاً لثقافتهم وتراثهم وتقاليدهم وعاداتهم[٨٧].

بعد جدول محموم من اللقاءات، خطب كرين، في يوم مغادرته، أمام حشد كبير في منزل أحد الوجهاء البارزين. ومرة أخرى، قام د. الشهبندر بترجمة خطابه، محولاً كلامه غير الاستفزازي إجمالاً إلى تحفة من القدح المعادي للفرنسيين. فأثير الحضور ودعوا إلى التظاهر. وفي هذه الأثناء، كان لقاء يلتئم منذ الصباح تحضيراً لمثل هذا النشاط، في مقهى القوتلي، أحد أكثر المقاهي شعبية لدى السياسيين والمثقفين الشباب منذ بداية القرن[٨٨].

= ربما كان كتاب انطونيوس الساحر والمثير للجدل لم يكتب قط لو لم يحصل على الدعم السخي من تشارلز كرين، الذي أهدي الكتاب إليه. انظر أيضاً: Harry N. Howard, *The King-Crane Commission* (Beirut, 1963).

(٨٦) MD, 7N 4184, Dossier 2. Telegrams of 8 April 1922 (Armée) and 13 April 1922 (de Caix).

(٨٧) USNA, Syria, 890d. 00/120; FO 371/4442, vol 7846, 8 April 1922.

(٨٨) حسن الحكيم، **مذكراتي**، مج ١، ص ٧١؛ FO 371/4203, vol. 7846. Damascus Consul to FO, 8 April 1922.

لقد منح حضور كرين قادة «جمعية القبضة الحديدية» الحماية من قوى الأمن الفرنسية. لكن سفره وضعهم أمام خطر محقق. فقد ترك الفرنسيون بسرعة واعتقلوا د. الشهبندر أولاً. ووجدوا معه شيكاً بقيمة ١,٠٠٠ دولار حرره له تشارلز كرين، فادعوا فوراً أنه كان مخصصاً لتمويل نشاطات هدامة ضد الانتداب[٨٩]. وتبع ذلك اعتقال أربعة أخرين من قادة الجمعية[٩٠].

كانت هذه الاعتقالات العامل المساعد في تفجير احتجاجات عنيفة شملت المدينة. ففي اليوم التالي، ٨ نيسان/ابريل، احتشد ٨,٠٠٠ شخص في الجامع الأموي لتأدية صلاة الجمعة. وبعد الصلاة، ألقى الخطباء الوطنيون خطابات نارية تهاجم السياسة الفرنسية. واتخذ بالإجماع قراراً بالتظاهر، ولدى مغادرة الجامع، سار الحشد، الذي ارتفع عدده إلى أكثر من ١٠,٠٠٠، عبر السوق الرئيسية سوق الحميدية، الذي أغلق تجاره الأثرياء حوانيتهم طوعاً، ووصل إلى القلعة عند مدخل السوق، حيث كان يحتجز الزعماء المعتقلون. وكان يتصدر المسيرة الوطنيون والقادة الدينيون والتجار. وقد ضمت الطلاب ـ الذين كانوا يتظاهرون للمرة الأولى منذ الاحتلال[٩١] ـ وقبضايات الأحياء مع عصاباتهم، وحتى أعضاء من الطريقة الصوفية النقشبندية[٩٢]. لكن المتظاهرين، المسلحين فقط بالعصي والنقافات والسكاكين، لم يكونوا متكافئين في قوتهم مع قوة الأمن الفرنسية، التي نشرت حول القلعة عناصر من الدرك المحلي، والسباهية المغربية وبعض الجنود الفرنسيين وعدداً من المصفحات والدبابات[٩٣]. وفي اليوم الأول من المواجهة، تم اعتقال ٤٦ دمشقياً وجرح غيرهم الكثيرون.

وبعد يوم من الهدوء النسبي، سارت التظاهرات مرة أخرى في نمط سيتكرر غالباً

---

(٨٩) كان كرين إنساناً خيِّراً. وقد أخبر قنصل الولايات المتحدة أن الشيك كان مقابل خدمات طبية وترجمة وخدمات كان سيقدمها الشهبندر إلى كرين خلال زيارته الوشيكة إلى الجزيرة العربية USNA, Syria, 890d. 00/120.

(٩٠) بمن فيهم حسن الحكيم. وقد ولد الحكيم سنة ١٨٨٦ ودرس في «الملكية» في استنبول، وكان قد عمل في خدمة فيصل مديراً للبريد والتلغراف. وهو ينتمي إلى عائلة بارزة من حي الميدان الأعلى حصلت على ثروتها من الأوقاف في حوران. وفر إلى القاهرة عند الاحتلال الفرنسي، وعمل بعدها في خدمة الأمير عبد الله في شرق الأردن لفترة قصيرة مديراً عاماً للمالية. وصدر العفو عنه سنة ١٩٢١. وكانت علاقته مع د. الشهبندر متينة دائماً. الحكيم، **مذكراتي**، مج ١، ص ٦٨ ـ ٧١؛ محادثة مع الحكيم (دمشق، ١٢/٣/١٩٧٦)؛ الجندي، **تاريخ**، ص ١٨٢ ـ ١٨٣؛ فارس، من هو، ١٩٤٩، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٩١) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم** (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٩٢) الحكيم، **مذكراتي**، مج ١، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(٩٣) FO 371/4442, vol. 7846, Damascus Consul to FO, 12 April 1922. كان السباهية فرساناً في مدن سورية وريفها.

خلال الانتداب. فبعد أن غادر المتظاهرون الجامع الأموي، المركز التقليدي لجميع أعمال الاحتجاج في دمشق، تقدموا عبر سوق الحميدية بحوانيتها المغلقة إلى القلعة، حيث تمّ صدهم فتفرقوا. وفي ١١ /ابريل، أضاف المنظمون تغييراً طفيفاً إلى هذا النمط، إذ وضعوا في مقدم المسيرة الطويلة ٤٠ امرأة، من بينهم زوجة الشهبندر وغيره من الوطنيين المسجونين. وكانت النساء يحملن العرائض ويجرّحن وجوههن بأظافرهن ويولولن بصرخات حادة لا تحتمل، ما يدفع آلاف الرجال من ورائهن إلى الانفجار بالهدير. وقد تردد الضباط في التحرك ضد النساء اللواتي يتصدرن الصفوف. لكن لما اقترب المتظاهرون وارتفعت الهتافات المألوفة «شراء استقلالنا بدمائنا»، قرر الفرنسيون شن الهجوم. وأظهروا في هذه المرة وحشية تفوق المرات السابقة. وقد سقط ثلاثة سوريين قتلى، وجرح الكثيرون غيرهم، وبينهم عدد من النساء[٩٤]. واعتقل ٣٥ شخصاً جديداً وسجنوا مع رفاقهم في القلعة.

وبعد يوم آخر من التظاهرات، تمت إعادة النظام إلى المدينة موقتاً. وظلت حفنة فقط من الرجال المسلحين داخل الجامع الأموي، الذي كانت تحرسه دبابة فرنسية. على أنه على الرغم من التهديدات الفرنسية بفرض غرامات كبيرة، فإن جميع الحوانيت والمعامل في مختلف أنحاء المدينة ظلت مغلقة لمدة ١٥ يوماً آخر في حين كانت دمشق تنتظر قرار المحكمة العسكرية بشأن مصير د. الشهبندر ورفاقه[٩٥].

كانت المحاكمات قصيرة. وتولى عدد من المحامين، بينهم فارس الخوري، الدفاع عن الشهبندر. وكان الخوري، الذي تخرج في الكلية السورية البروتستانتية، المحامي الأكثر احتراماً في دمشق في المحاكمات[٩٦]. على أن مرافعته، التي عبر فيها ببلاغة من مظالم الشعب في سورية إزاء الحكم الفرنسي، لم تجد نفعاً. فحكم على زعيم التحرك د. الشهبندر بالسجن ٢٠ عاماً. وكانت أحكام الزعماء الآخرين أخف، وتراوحت بين ٥

---

(٩٤) الحكيم، **مذكراتي**، مج ١، ص ٧٩ - ٨٢؛ FO 371/3932, 4442, vol. 7846. Damascus Consul to FO, 11 and 12 April 1922.

(٩٥) FO 371/4803, vol. 7846. 22 April 1922; FO 371/4442, vol. 7846. 12 April 1922; FO 371/4803, vol. 7846. 22 April 1922.

(٩٦) ولد فارس الخوري، وهو بروتستانتي، في ما أصبح اليوم لبنان الجنوبي في سنة ١٨٧٧. وتلقى دراسته الأولية في المدرسة الأميركية في صيدا وحصل على شهادة البكالوريوس من الكلية السورية البروتستانتية سنة ١٨٩٧، ودرس فيها بضعة أعوام. وعمل لفترة قصيرة ترجماناً للقنصل البريطاني في دمشق. لكنه، بعد أن أعيد تطبيق الدستور العثماني بعد ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨، مارس المحاماة وانتخب في ما بعد نائباً مسيحياً في البرلمان العثماني في استنبول. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، اتهمه الأتراك بالتواطؤ مع القوميين في سورية وأرسلوه للمثول أمام محكمة عسكرية في عاليه (في لبنان) حيث برئت ساحته. وعينه طلعت باشا سنة ١٩١٧ في مجلس الشورى لولاية سورية.

أعوام و١٥ عاماً. ومن أجل الحؤول دون أن يغدو حبس الوطنيين قضية أساسية يمكن لأنصارهم أن يركزوا عداءهم عليها، جرى نقل الشهبندر والآخرين إلى سجن في جزيرة أرواد، قبالة شاطئ طرطوس(٩٧).

إن التظاهرات التي جاءت في أعقاب زيارة كرين إلى دمشق قد مكنت القيادة الوطنية لجمعية القبضة الحديدية من ترسيخ صدقية الجمعية. فقد أظهرت هذه القيادة قدرتها على تعبئة قطاعات واسعة من السكان المحليين في عصيان مدني عنيف، واستطاعت إقفال مدينة يسكنها ١٧٥,٠٠٠ نسمة لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حوادث نيسان/ ابريل أطلقت اضطرابات سياسية في حمص وحماة وحلب، التي كانت قد تأسس فيهاأيضاً فروع «جمعية القبضة الحديدية»(٩٨)، كما أطلقت حملات دعائية معادية للفرنسيين في فلسطين ومصر. وفي عصبة الأمم، سجلت البعثة غير الرسمية، لكن الدائمة، للمؤتمر السوري الفلسطيني احتجاجاً شديداً باسم الشعب السوري. وغدت السلطات الفرنسية، بعد عامين من الهدوء النسبي في المراكز المدينية لسورية، تدرك ما يمكن أن تتوقعه.

تأسست في حلب جمعية مماثلة لـ «جمعية القبضة الحديدية» وتعتبر نتاجاً لها، هي «جمعية الكف الأحمر» التي يقودها سعد الله الجابري. وقد ولد سعد الله سنة ١٨٩٣ لواحدة من أغنى عائلات حلب المالكة للأراضي وأكثرها شهرة. ودرس الحقوق في استنبول. وكان خلافاً لمعظم وطنيي حلب أحد دعاة القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى في حين كان لم يبلغ العشرين من عمره. وقد جنده الأتراك خلال الحرب وقاتل في القفقاس. وعاد إلى سورية سنة ١٩١٩ وانتخب مندوباً إلى المؤتمر السوري عن مدينته. وفر إلى مصر عند الاحتلال الفرنسي، ثم عاد في أوائل ١٩٢١ ليدعم ثورة هنانو. وأدت به نشاطاته الوطنية إلى السجن في صافيتا لمدة ستة شهور(٩٩).

---

(٩٧) انظر: الحكيم، **مذكراتي**، مج ١، ص ٨٧ ـ ١٠٠.

(٩٨) تم تأسيس فرع لجمعية القبضة الحديدية في السلمية أيضاً، وهي مدينة تقع في القرب من حمص يقطنها الإسماعيليون أساساً. MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur la Propagande francophobe dans l'état de Damas,» July-Dec, 1922, vol. 190, p. 116.

(٩٩) الجندي، **تاريخ**، ص ١٣٢ ـ ١٣٣؛ *Oriente Moderno*, 17 (1937), p. 33 وكان من بين أعضاء «جمعية الكف الأحمر» أبرز الوجهاء الوطنيين في حلب: ابراهيم هنانو وجميل وحسن فؤاد ابراهيم باشا وعبد الرحمن الكيالي ونجيب باقي زاده والحاج فاتح المرعشلي وفؤاد المدرس وأسعد الكواكبي وعبد الحميد وطاهر الجابري. وكان الفرنسيون يعتقدون أن البريطانيين يدعمون هذه الجمعية لأنها كانت معنية بإعادة الخلافة وجعلها تعتمد عليهم. وقيل إن نجيب باقي زاده كان يوزع الأموال البريطانية على أعضاء الجمعية المعروفة أيضاً باسم «لجنة الوحدويين»: MAE, Syrie-Liban 1918-29. 13 Sept. 1923, vol. 208, pp. 159-66; MD, 7N 4185, 1923.

إن نشاطات «جمعية الكف الأحمر»، التي اشتبه الفرنسيون بأن البريطانيين يمولونها، قد اتخذت اتجاهات ثلاثة: نزع الثقة عن المتعاونين، ومناشدة المعتمد الفرنسي، وتشجيع حركة أصولية إسلامية سرية(١٠٠). لكن «جمعية الكف الأحمر» لم تتوصل إلى النتيجة المتفجرة التي توصلت «جمعية القبضة الحديدية» في دمشق إليها.

لم يوقف حبس د. الشهبندر ورفاقه «جمعية القبضة الحديدية» عن الاستمرار في تحريضها. إلا أن الفرنسيين تمكنوا، عبر تعزيز قوات الأمن في دمشق، من تقليص نشاط هذه الجمعية ليصبح تحريضاً سرياً وعملاً دعائياً(١٠١). وفي ٩ أيار/مايو، دهم البوليس السري الفرنسي المقر السري للجمعية في دمشق بناء على معلومات من المخبرين المحليين واعتقل ١٧ عضواً فيها هناك. وكان بين المعتقلين جميل مردم ونزيه مؤيد العظم، صهر د. الشهبندر(١٠٢). وجرى اعتقال المزيد من أعضاء «جمعية القبضة الحديدية» في ١٣ نيسان/ابريل، وعندما حاول بعض وجهاء المدينة البارزين في الحكومة التدخل لمصلحتهم، أجبر المعتمد الفرنسي ٥٠ منهم على الاستقالة من مناصبهم في مجلس المديرين وفي المجلس الإداري(١٠٣). وبعد أسبوع من ذلك، حكم على «متآمري» القبضة الحديدية بالسجن لفترات تتراوح بين عام و١٥ عاماً، في حين تم نفي ١٥ نصيراً آخر لها من البلاد(١٠٤). فتم تحطيم الجمعية كتنظيم. واستغرقت المقاومة الفعالة للحكم الفرنسي ثلاثة أعوام أخرى لكي تبرهن عن نفسها.

---

(١٠٠) FO 371/10962, vol. 784, Aleppo Consul to FO, 22 Sept. 1922; MAE, Syrie-Liban 1918-29. 22 March 1923, vol. 191, p. 77; FO 371/6332, vol. 9053. Smart to FO, 31 May 1923.

(١٠١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur la propagande francophobe,» vol. 190, p. 134.
وتلقت «جمعية القبضة الحديدية» الدعم من الأمير شكيب أرسلان، الذي كان يترأس وإحسان الجابري الوفد السوري غير الرسمي لدى عصبة الأمم. وكان الفرنسيون يعتقدون أن هذه الجمعية «ملكية»، وذات ميول هاشمية قوية. *Ibid.*, p. 123.

(١٠٢) FO 371/5285, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 10 May 1922.

(١٠٣) *Ibid.*

(١٠٤) FO 371/7864. vol. 7847. Damascus Consul to FO, 21 May 1922; FO 371/5854, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 29 May 1922.
وكان من بين المنفيين جميل مردم.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الخامس
ترقيع النظام السياسي

أدت الاضطرابات السياسية التي حدثت في ربيع ١٩٢٢ بفرنسا إلى الاقتناع بأنه آن الأوان لتجريب أشكال جديدة من التنظيم الإداري. فألف الجنرال غورو في حزيران/يونيو مجلساً اتحادياً يتكون من خمسة عشر شخصاً معينين من بين أعضاء مجالس المديرين في الدول الثلاث: دمشق وحلب وبلاد العلويين. ومع أنه لم يتخذ احتياطات للاندماج في المستقبل بين لبنان وجبل الدروز[١]، فقد كان يفترض أن يتوحد معظم سورية تحت مظلة إدارية واحدة.

كان لاجتماعات المجلس أن تعقد سنوياً، مرة في دمشق وأخرى في حلب. وسينتخب المجلس الاتحادي رئيساً، على أن يظل لكل دولة حاكمها المحلي[٢]. وكان يفترض أن يكون الانتقال إلى الوحدة السورية تدريجياً، وأن يحتفظ أعضاء المجلس الاتحادي بمقاعدهم لأربعة أعوام[٣].

عقد المجلس الاتحادي اجتماعه الأول في أواخر تموز/يوليو ١٩٢٢ وانتخب زعيم المقاومة الأنطاكي، صبحي بركات، رئيساً، وهو الذي لم يعد تتملكه عقدة الفرنسيين كما كان سنة ١٩١٩. وكان قد نقل عملياته السياسية إلى حلب حيث برهن عن كونه مرشحاً لا بأس به لتناصره فرنسا. وبما أنه تحدث اللغة التركية منذ ولادته ولم يكن قادراً على التلفظ بأكثر من بضع كلمات عربية متتابعة صحيحة القواعد، ولم يكن وطنياً ملتزماً[٤] ولا دمشقياً، مما وجد الاستحسان في عيون المندوبية العليا التي كانت تسعى لمنع دمشق

---

(١) Longrigg, *Syria*, p. 129.

(٢) FO 371/6856, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 26 June 1922.

(٣) *Ibid.*; FO 371/7624, vol. 7847. Beirut Consul to FO, 1 July 1922; USNA, Syria. 890d. 032/2. Damascus Consul to Secretary of State, 1 Jan. 1924.

(٤) بعد أن اضطر بركات ومقاتلوه للاستسلام للفرنسيين في حزيران/يونيو ١٩٢٠، وعده الفرنسيون بعروض سخية ليتعاون معهم. وقد حاول فعلاً إقناع أنصار هنانو في ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ بالاستسلام بدعوى أن استمرار الثورة في سورية الشمالية محكوم بالفشل. الجندي، تاريخ، ص ٦٧، ٧٠ ـ ٧١.

من ممارسة نفوذ كبير على المجلس. وكان بارزاً في حياة المؤتمرات وأبقى الوطنيين الحلبيين خارج المجلس لمدة تزيد على عامين.

ومع أن إقامة المجلس الاتحادي تزامنت مع أفول الاضطرابات السياسية في سورية، فإنه سرعان ما أصبح موضوع النزاع داخل البلاد، وخصوصاً بين دمشق وحلب. ففي المقام الأول، لم يكن الوطنيون مهتمين بدعم مجلس لا يضم سوى عدد قليل جداً منهم. وكانت عضوية مجلس المديرين في كل دولة قد اقتصرت منذ الاحتلال على الوجهاء المحبين لفرنسا أو المحايدين سياسياً. وأكثر من ذلك، فإن أنصار الكثيرين من الزعماء الوطنيين الذين في السجن أو في المنفى لم يكونوا مستعدين للتعاون مع المندوبية العليا إلى أن يصدر العفو عن قادتهم. وثانياً، ثار غضب كل من دمشق وحلب بسبب منح دولة العلويين تمثيلاً مساوياً لهم، مع أن سكانها عددهم قليل ومتخلفون ثقافياً واقتصادياً[٥]. وثالثاً، لم يكن الكثيرون من التجار وملاكي الأراضي الحلبيين من غير الوطنيين، مسلمين ومسيحيين، يريدون أن ينضموا إلى الاتحاد، مفضلين أن تظل حلب مستقلة بذاتها تحت حكم معتمد المندوبية العليا. وقد دفعهم إلى المشاركة اختيار حلب كأول مقر للمجلس الاتحادي. لكن عندما قرر المندوب السامي نقل المجلس بصورة دائمة إلى دمشق في نيسان/ ابريل ١٩٢٣، شعر الحلبيون أنهم خدعوا وأنه تمت التضحية بمصالح مدينتهم. وادعوا أن حلب أكثر حيوية لتطور سورية من دمشق ـ وهو ادعاء لا يفتقر إلى أساس ـ وأن العائدات من ميزانية المدينة، المتوازنة عادة، ستستعمل في تقليص العجز في ميزانية دولة دمشق وفي مساعدة بلاد العلويين البالغة التخلف[٦].

إن توحيد عدد من خدمات الدولة (المالية والعدلية والأشغال العامة وسجل الأراضي وأملاك الدولة والأوقاف والدرك والتعليم العالي والبريد والبرق) في إطار مديريات يشرف المستشارون الفرنسيون عليها لم تتلاءم مع مصلحة حلب[٧]. فعلى سبيل المثال، كان على حلب أن تقدم الأموال للجامعة السورية في دمشق، التي تبعد عدة مئات الكيلومترات منها. لقد كان باستطاعة شبان دمشق دراسة القانون أو الطب فيها بيسر، في حين كان شبان حلب الأكفياء غالباً ما يحرمون من هذه الفرصة، بسبب تكاليف السفر والسكن. كما اشتكى الحلبيون من أن اختيار دمشق مركزاً دائماً للمجلس الاتحادي كان يعني منح الدمشقيين معظم المناصب البيروقراطية وأفضلها. كما كان مستخدمو الحكومة

---

(٥) FO 371/7624, vol. 7847. Beirut Consul to FO, 1 July 1922.

(٦) The British Consul in Aleppo reported that Aleppo was «marked for the role of milch cow of the Syrian Federation». FO 371/3500, vol. 9053. Smart to FO, 5 April 1923. *Al-mutabas* (20 Jan. 1922), cited in FO 371/1614, vol. 7845. Damascus Consul to FO, 29 Jan 1922.

(٧) FO 371/530/531, vol. 9053. Damascus Consul to FO, 12 Jan. 1923; Longrigg, *Syria*, p. 129.

يحصلون في دمشق على رواتب أعلى مما يُحصل عليه في حلب[٨].

في إطار الاتحاد بين الدول الثلاث، لم تتخذ أي احتياطات من أجل إقامة مؤسسات انتخابية. فالجنرال غورو لم يكن مستعداً لتطبيق ابتكارات «ديمقراطية» في سورية. فهو لم يكن فقط يفتقد الثقة في قدرات الشعب السوري على الحكم، بل كان أيضاً يخشى من أن يضفي السياسيون الوطنيون المعادون بقوة للفرنسيين، الشرعية على مكانتهم بوصفهم القيادة المؤهلة لسورية، إذا أعطيت لهم فرصة المشاركة في النظام السياسي[٩]. إلا أن خليفة غورو كان أكثر مرونة وذا أفق أوسع. فقد كان الجنرال مكسيم ويغان ضابط أركان له سمعة لا بأس بها. ومع أنه كان مثل غورو من دعاة الإكليركية الأوفياء، فإنه كان يريد أن يجرب التدابير الأكثر تقدماً قليلاً، التي كان اقترحها روبير دي كاي، الذي ظل أميناً عاماً. وفي حزيران/يونيو ١٩٢٣، سمح ويغان بإجراء أول انتخابات عامة منذ عهد فيصل. فأتيح لكل دولة أن تنتخب مجلساً تمثيلياً خاصاً بها[١٠].

قرر ويغان الإبقاء على النظام الانتخابي العثماني المؤلف من مرحلتين. واقتصر على التصويت على الذكور الملاكين البالغين (٢٥ عاماً وأكثر). في المرحلة الأولى، مرحلة الانتخابات الأولية، كانت الأقضية في كل دولة تختار مجموعة من الناخبين من بين قبضايات الأحياء ووجهاء المدن والريف وزعماء الطوائف الدينية، بمعدل واحد لكل ١٠٠ شخص. وذلك بناء على إحصاء أولي غير موثوق تجريه المندوبية العليا. وكان الناخبون، بدورهم، يختارون المندوبين، بمعدل واحد لكل ٦,٠٠٠ ناخب، الذين سيكونون المجلس التمثيلي في كل دولة. وكان هؤلاء المندوبون المنتخبون في الجولة الثانية يختارون من بينهم خمسة أعضاء يمثلون الدولة في المجلس الاتحادي[١١].

لقد طبق الفرنسيون هذا النظام الانتخابي لأنه كان يخدم مصالحهم أكثر مما تخدمها الانتخابات المباشرة. فهم قدروا، كما فعل الأتراك من قبلهم، أنه يمكنهم تقسيم المجموعة الصغيرة من الناخبين التي تفرزها الانتخابات الأولية والتلاعب بهذه المجموعة بأسهل مما يمكنهم مع السكان الناخبين بمجموعهم. وأكثر من ذلك، فإن المندوبية العليا استخدمت إحصاءها المتحيز لكي تضمن أن تختار الأقضية الريفية عدداً من الناخبين في

---

(٨) *La Syrie* (Beirut, 25 Dec, 1923), Also See FO 371/,6416 vol. 10160. Aleppo Consul to FO, 15 July 1924. FO 371/8075, vol. 9053. Aleppo Consul to FO, 23 July 1923.

(٩) Général Catroux, *Deux missions en Moyen-Orient, 1919-1922* (Paris, 1958), pp. 119-21.

(١٠) See Philip C. F. Bankwitz, *Maxime Weygand and Civil-Military Relations in Modern France* (Cambridge, Mass., 1967): Longrigg, *Syria*, p. 128.

(١١) FO 371/11009, vol. 9053. Palmer (Damascus) to FO, 29 Oct, 1923.

كان يشترط بالمرشحين أن يكونوا قد أقاموا ستة شهور في المنطقة كي يقدموا ترشيحهم.

الانتخابات الأولية لا يتناسب مع وزنها، وذلك للتأكد من عدم إحراز الوطنيين انتصارات ملحوظة في قواعدهم المدينية. ذلك بأن الأقضية الريفية المعزولة كانت أقل تسيساً بكثير من المدن الداخلية؛ لقد كانت بمعظمها خارج إطار التيار الرئيسي للنشاط السياسي الوطني. واستطاع الفرنسيون، بسبب انتشار الأمية وعلاقات التبعية الشخصية الوثيقة تقليدياً مع كبار ملاك الأراضي، السيطرة على الفلاحين السوريين بصورة أسهل. وغالباً ما كانت الانتخابات شكلية. بل إن وجهاء الريف لم ينتخبوا في كثير من الحالات، وإنما انتقاهم المسؤولون الفرنسيون وعينوهم(١٢).

كانت ردة الفعل على انتخابات المرحلتين مختلطة في المدن. فالمرشحون الذين فضلوا النظام التقليدي غالباً ما كانوا ممن يثقل عليهم تحويل حملاتهم، أو ممن لم يكن لديهم من العلاقات والموارد الحكومية والشخصية ما يكفي لكي يعرضوا على عدد كبير من الأتباع الخدمات التي يمكن أن تضمن ولاءهم. ذلك بأن توزيع الهبات السخية على ٦٠ ناخباً كان أقل كلفة بكثير من توزيعها على ٦,٠٠٠ مقترع. وفي الأغلب كان النظام العثماني يحابي المرشحين الذين لهم علاقة بالمندوبية العليا أكثر من المرشحين الذين لهم كتلة شعبية كبيرة من الأنصار في المدن. فكان أن عارض السياسيون الوطنيون، الذين يحظون بدعم شعبي واسع وبالتالي لم تكن أعباؤهم المالية ثقيلة نسبياً، عارضوا قانون الانتخابات الذي يجري على مرحلتين. فقد شعروا أن الانتخابات المباشرة ستضمن انتصارات ساحقة للوطنيين، في حين أن نظام المرحلتين سيتيح للمؤامرات والضغوط الفرنسية التدخل لمصلحة منافسيهم غير الوطنيين(١٣).

بعد الإعلان عن إجراء الانتخابات ظهرت في دمشق أربعة تجمعات سياسية ذات مستوى متدن من التنظيم والأيديولوجيا. وكان اثنان منها «حزبين» حكوميين؛ وجسد الآخران المعارضة. وقاد المجموعة الحكومية الأكثر نفوذاً حقي العظم وابن عمه بديع مؤيد العظم. وكانت تتألف من عدد من الوجهاء الذين استكانوا للحكم الفرنسي منذ الساعة الأولى من الاحتلال. وبما أن الوطنيين تمكنوا عملياً من نزع الثقة عن أتباع مجموعة العظم كافة، فإنها كانت تعتمد على الفرنسيين اعتماداً كبيراً(١٤). وقاد المجموعة الحكومية الثانية رضا باشا الركابي، الذي كان سابقاً الحاكم العسكري ورئيس مجلس الدولة في عهد فيصل(١٥). وكان الركابي سياسياً متقلباً. اعتقد الفرنسيون سنة ١٩٢٠ أنه معادٍ عنيف

---

(١٢) محادثة مع علي الدندشي (دمشق، ٢١/ ١٠/ ١٩٧٥).

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur les élections du Conseil Représentatif de l'Etat de Damas,» Jan. 1923-May 1924, vol. 191, pp. 191-94; Henri Froidevaux, «Les élections aux Conseils Représentatifs des états sous Mandat,» *L'Asie Française* (Jan. 1924), p. 9.

(١٥) *Ibid.*

لهم، وأقام في شرق الأردن بعد إخراج فيصل من سورية[١٦]. ودخل في خدمة الأمير عبد الله مع العديد من المنفيين السوريين، وأصبح مستشاره الرئيسي في آذار/مارس ١٩٢٢. واستطاع في هذه الفترة أيضاً تسوية الكثير من خلافاته مع الفرنسيين، ما جعله مشبوهاً في نظر المسؤولين البريطانيين في عمان. وبعد أن تشاجر مع هـ. سانت جون فيلبي، ممثل البريطانيين الرئيسي في عمان، عاد الركابي إلى دمشق، وترشح بموافقة من الفرنسيين لانتخابات المجلس[١٧]. وقد ازدراه الوطنيون لتجرده من المبادئ الخلقية وخشيته جماعة العظم بسبب تحديه طموحاتها السياسية، فجاء ترتيب الركابي سابقاً مباشرة آخر المرشحين برعاية الفرنسيين. وقد كان أتباعه من بين الضباط العسكريين المتقاعدين، والبيروقراطيين، والمستقلين الذين غالباً ما كانوا غير مبالين بالانتداب أكثر مما كانوا معادين له. غير أن الركابي البالغ من العمر ٦٣ عاماً عمل على تأكيد أن يظهر حلفاؤه في صورة متعاونين، أملاً في الحصول على دعم الفرنسيين الضروري لضمان حصته من المقاعد في المجلس التمثيلي[١٨].

مجموعة واحدة فقط، من بين المجموعتين المعارضتين، خططت للمشاركة في الانتخابات. وألصق الفرنسيون بهذه المجموعة صفة «التطرف»، لكنها كانت مجرد مجموعة من الشبان المتحرقين للقيام بدور في الحكومة، ومن وجهاء أكبر عمراً مترددين في التعاون مع الفرنسيين في ظل الظروف الراهنة. وقد دعت إلى توحيد سورية والعفو عن جميع المنفيين والسجناء السياسيين، لكنها لم تدع إلى الإنهاء الفوري للانتداب الفرنسي[١٩].

---

(١٦) Capt. C. D. Brunton, «Who's Who in Damascus, 1919.» Brunton Papers, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford; FO 371/117, vol. 6454. Palmer to FO, 27 April 1921.

عمل الركابي في خدمة العثمانيين لفترة طويلة. فكان أولاً ملازماً في الجيش العثماني في استنبول، ثم، على التوالي، قائمقاماً للقدس، وحاكماً للمدينة المنورة، ونائباً لحاكم البصرة ورئيساً لبلدية دمشق وجنرالاً في الجيش العثماني. **المضحك المبكي**، ع ٢٤٧ (٢٣/٣/١٩٣٥).

(١٧) FO 371/2142/630, vol. 20849, 6 May 1937. Rikabi would return to Transjordan and again serve Abdullah.

(١٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur les élections,» vol. 191, pp. 191-94; Froidevaux, «Les élections,» p. 9.

عندما عاد الركابي إلى دمشق في أوائل نيسان/ابريل ١٩٢٣، هدده الأمير سعيد الجزائري وعائلته واتهموه بالمسؤولية عن قتل أخي سعيد، عبد القادر، سنة ١٩١٨، عندما قادت أسرة الجزائري أنصارها ضد الحلفاء والجيش الشريفي خلال احتلال دمشق. وكان الركابي حينها حاكماً عسكرياً لدمشق. ولم يقبل الأمير سعيد النظر في المصالحة معه، مع أن عناده كان احتجاجاً على تقليص الفرنسيين مخصصات الأسرة (التي تحسنت علاقاتها آنئذ مع الركابي) أكثر مما كانت على مقتل أخيه الفقيد. FO 371/3939, vol. 9054. Damascus Consul to FO, 2 April 1923.

(١٩) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur les élections,» vol. 191, pp. 191-94; Froidevaux, «Les élections,» p. 9.

وكانت بقيادة فوزي الغزي، وهو محام وطني عمره ٣٣ عاماً ينتمي إلى عائلة متعلمة ومالكة أراضٍ، وواثق مؤيد العظيم، وعمره ٣٨ عاماً وهو ابن عم حقي وبديع، وابن الشهيد الوطني شفيق مؤيد العظم الذي شنقه الأتراك سنة ١٩١٦. وكانت معارضة واثق لابني عمومته في المجموعة التابعة للفرنسيين معارضة شخصية ويبدو أنها تعود إلى حوادث ١٩١٦[٢٠].

ضمت مجموعة المعارضة الثانية في دمشق أنصار الدكتور الشهبندر وغيره من قادة جمعية القبضة الحديدية المسجونين. وكانت تدعو إلى استقلال سورية الكامل ومغادرة الفرنسيين فوراً. ومع أنها كانت المجموعة الأكثر نفوذاً في دمشق بما لا يقاس، فإن معظم قادتها كانوا يزالون في السجن أو في المنفى. وبدلاً من أن تشارك في الانتخابات فإنها حاولت عرقلتها[٢١]. وبما أن الانتخابات أعدت على نحو يستبعد المرشحين الوطنيين قدر الإمكان، فإن الوطنيين دعوا إلى مقاطعة شاملة لها[٢٢]. وفي ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر، أغلقت جل المؤسسات التي يملكها مسلمون أبوابها في دمشق، باستثناء محلات المواد الغذائية والمطاعم، احتجاجاً على سياسة الانتداب الانتخابية. وبعد ثلاثة أيام، حذت حذوها المؤسسات التي يملكها المسيحيون واليهود. لقد استمد هذا الإضراب الذي استمر أحد عشر يوماً إلهامه من جمعية القبضة الحديدية والمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة، ونفذه قبضايات الأحياء وزعماء مختلف الجماعات الدينية، فكان احتجاجاً نابضاً بالحياة على الأفكار الفرنسية بشأن الانتخابات «الحرة»[٢٣].

نجحت المقاطعة، لا في دمشق وحدها، ولكن في المعاقل الوطنية الأخرى. ففي الانتخابات الأولية، لم يدل بأصواتهم في دمشق سوى ٢٥ ٪ من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٤٩,٠٠٠. أما في حلب وحماة وحمص فكانت النسبة أعلى، إذ بلغت ٢٩ ٪، مع أنها ليست لافتة إذا أخذنا بالاعتبار أن هذه الانتخابات كانت الأولى التي تجري تحت حكم الفرنسيين. وعلق المراقبون الفرنسيون على ذلك بأن سكان المدن كانوا ببساطة غير معنيين بالتضحية بأجورهم اليومية في سبيل المشاركة في عملية الانتخاب[٢٤]. وفي الأقضية الريفية، التي كانت تخضع لسيطرة أكبر من جانب الفرنسيين، ونادراً ما شهدت

(٢٠) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937; conversation with Zafir al-Qasimi (Beirut, 26 July 1975). FO 371/11009, vol. 9053. Palmer to FO, 29 October 1933;

فارس، من هو، ١٩٤٩، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur les élections,» vol. 191, pp. 191-94.

(٢٢) FO 371/11009, vol. 9053,. Palmer to FO, 29 Oct. 1923; FO 371/11014, vol. 9053. Damascus Consul to FO, 31 Oct. 1923.

(٢٣) USNA, Syria. 890d. 01/165. Damascus Consul to Secretary of State, 27 Oct. 1923.

(٢٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport sur les élections,» vol. 191, pp. 212.

معارضة للانتخابات، كانت نسبة المشاركة مرتفعة جداً. ففي بعض مناطق حلب، أدلى ٩٩ ٪ من المسجلين بأصواتهم، ما يعكس بوضوح أعمال الحث التي قام الفرنسيون بها، في حين أن ٧٧ ٪ من الناخبين في دولة العلويين ساهموا في الاقتراع لمرشحين سبق لمسؤولين فرنسيين أن ضمنوا لهم الفوز[٢٥].

دفعت عمليات التزوير في المرحلة الأولى الكثيرين من الوجهاء إلى سحب ترشيحاتهم في الجولة الثانية والانضمام إلى المقاطعة المتنامية[٢٦]. وكان على الناخبين أن يختاروا مندوبيهم في المجلس في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، لكن الفرنسيين أجّلوا الانتخابات فجأة من أجل تنفيس المقاطعة بعض الشيء وكسب مزيد من الوقت لعقد الصفقات مع الناخبين[٢٧]. ثم أجريت الجولة الثانية في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر من دون إبلاغ مسبق. وبالإضافة إلى أن الفرنسيين تركوا الصناديق الانتخابية من دون حراسة، فإنهم استدعوا سراً، وفي منتصف الليل، الناخبين الثانويين من القرى المحيطة بالمدن لكي يصوتوا لمصلحة المرشحين الذين يرعاهم الفرنسيون. ولا غرابة في أن قائمة العظم فازت في دمشق، وسيطرت على معظم المقاعد الأحد عشر المخصصة للمدينة[٢٨]. وفي دولة حلب، التي كانت تشتمل على سنجق الإسكندرون المستقل بذاته، فازت قائمة بركات بمعظم المقاعد، إذ حصلت على ١٦ مقعداً من أصل ١٩ مقعداً في العاصمة وحدها. في حين فاز المرشحون المؤيدون للفرنسيين على ١٠ مقاعد من أصل ١٢ مقعداً في دولة العلويين[٢٩].

بعد انتهاء انتخابات المجلس، لم يشعر أعضاؤه الجدد أنهم وصلوا إلى وضع مريح في اتجاه هدفهم[٣٠]. ففي دمشق، ضغطت المعارضة الوطنية على المنتخبين الجدد لتقديم استقالاتهم، وركزت اهتمامها على مندوبين منهم. فتعرض عبد الحميد العطار، الذي كان في ما مضى شخصية دينية مرموقة، للضرب في عقر داره. وفي يوم الجمعة التالي

(٢٥) *Ibid.*

(٢٦) FO 371/11014, vol. 9053, 31 Oct. 1923.

(٢٧) USNA Syria. 890 d. 10/165. Damascus Consul to Secrertary Of State 27 Oct. 1923.

(٢٨) زُعم أن الركابي قال، بتأثير فشله في تأمين الدعم الفرنسي له في الانتخابات إن «فرنسا ستدفع بالدم ثمن معاملتها لي! ولن أنسى ذلك». Philby Papers. «Stepping Stones Across the Jordan,» pp. 260-61, unpublished manuscript of H. St. John Philby, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

(٢٩) Froidevaus, «Les élections,» pp. 12-13; FO 371/1109, vol. 9053, Palmer to FO, 29 Oct. 1923; USNA, Syria. 890d. 00/176. 10 Nov. 1923; FO 371/10964, vol. 9053. Aleppo Consul to FO, 27 Oct. 1923.

(٣٠) USNA, Syria. 890d. 01/170. Damascus Consul to Secretary of State, 28 Oct. 1923.

للانتخابات، وفيما كان يتقدم ليؤم المصلين في صلاة العشاء في الجامع الكبير كالعادة، التفت إلى الوراء فوجد أن جموع المؤمنين تركته لتصلي وراء إمام آخر[٣١]. أما رشدي السكري، أحد أغنى تجار المواد التموينية في دمشق، فقد واجه مقاطعة شاملة في المدينة لبضائعه[٣٢]. وتلقى جميع النواب رسائل تهديد مزينة بصور رصاصة وخنجر. لكن واحداً منهم فقط اهتم بالتهديدات واستقال[٣٣].

أثار انتخاب رئيس للمجلس الاتحادي الجديد بديع مؤيد العظم ضد صبحي بركات. فقد كان لبركات، الذي تولى المنصب، أفضلية واضحة بسبب قوته الشخصية في حلب ولأنه كان لا يزال يعتبر في بعض الأوساط السياسية مناوئاً للفرنسيين. وبعد الجولة الثانية، حصل مؤيد العظم على دعم رضا باشا الركابي وعضوين نافذين في المجلس التمثيلي لدمشق. لكن دعمهم لم يكن كافياً. فقد كانت عائلة العظم أثارت الكثير من الانتقادات لها في دمشق، بسبب تعاونها غير الخجل مع الفرنسيين، وخصوصاً خلال الانتخابات. وعلى الرغم من تفضيل المندوبية العليا لمؤيد العظم، أعيد انتخاب بركات رئيساً بسهولة. وترضية لمؤيد العظم عن ذلك، وعده الفرنسيون برئاسة المجلس التمثيلي لدمشق[٣٤].

لم تكن المجالس التمثيلية مقدمة جيدة جداً للحياة البرلمانية. فقد كان معظم المندوبين مدينين للفرنسيين على انتخابهم. وإذا كانوا يمثلون مصالح أحد، فإنهم في الواقع مثلوا مصالح رعاتهم الأوروبيين وطبقة كبار مالكي الأراضي. كما كانت المجالس مفرغة من الصلاحيات تماماً. فكانت، مثلاً، لا تستطيع سن أي قوانين من دون أن تحصل أولاً على تفويض من المندوبية العليا، وكانت مساءلتهم تتم أمام الفرنسيين، لا الشعب السوري[٣٥].

---

(٣١) FO 371/11020, vol. 9053. Damascus Consul to FO, 3 Nov. 1923.

(٣٢) كان محل السكري يقع في المركز التمويني لدمشق، المعروف باسم سوق البزورية. مركز الوثائق التاريخية. *Registre civil* (Damascus, June 1926-Feb. 1928).

(٣٣) FO 371/11243, vol. 9053. 6 Nov, 1923; FO 371/12012, vol. 9053. 20 Dec. 1923.

(٣٤) FO 371/11014, vol. 9053. Damascus Consul to FO, 31 Oct. 1923. FO 371/11243, vol. 9053. Damascus Consul to FO, 6 Nov. 1923.

(٣٥) USNA, Syria. 890d. /176. Aleppo Consul to Secretary of State, 10 Nov. 1923. FO 371/ 11049, vol. 9053. Beirut Consul to FO, 31 Oct. 1923.

مثلاً، ثار جدل واسع في المجلس التمثيلي لحلب بشأن جواز استعمال اللغة التركية لغة رسمية ثانية في اجتماعات المجلس. وأخيراً تم قبول التركية إرضاء لصبحي بركات الذي لم يكن يتكلم العربية بطلاقة. فغضب الوطنيون الحلبيون. ونشرت الصحف المحلية، من باب الاحتجاج، خطاب بركات بكلماته العربية حرفياً لتري القراء عدم صحة اللغة التي يستعملها وتركيباتها التركية المحضة. FO 371/895, vol. 10159. Aleppo Consul to FO, 27 Dec. 1923.

مع أن المندوبين الجدد ربما لم يكونوا وطنيين[٣٦]، كانت المجالس بمثابة منابر تعرض آراء نقدية بشأن السياسة الفرنسية. وكان لمجلس حلب موقف نقدي من السياسة الفرنسية في سنجق الاسكندرون على نحو خاص. وأدى الجدل حول هذه القضية في نهاية المطاف إلى انهيار الاتحاد. فقد خشي الحلبيون عموماً من أن يؤدي وضع السنجق «المستقل» إلى اتحاده بتركيا مع مرور الوقت. وفي الانتخابات الاتحادية الأخيرة، حصل السنجق على خمسة مندوبين، كان أربعة منهم أتراكاً من أنطاكية والخامس علوياً من الإسكندرون. وكانوا جميعاً مرشحي معاون المعتمد الفرنسي في أنطاكية، م. برونو، ومناوئين لصبحي بركات. والأهم من ذلك هو أن المندوبين الأتراك الأربعة كانوا يحبذون اتحاد السنجق مع تركيا[٣٧].

أدت أفعال برونو إلى مناقشات حامية في مجلس حلب بشأن مستقبل الإسكندرون، وهو ما كانت المندوبية العليا ترغب في تجنبه، فأصبح المجلس لسان حال للوطنيين بشأن مسألة وضع السنجق، مع أنه كان يضم عدداً قليلاً من الوطنيين[٣٨]. وفي هذه الأثناء، كانت الصحافة الوطنية في حلب تنشر شائعات عن أن استقلال السنجق جزء من فقرة سرية تضمنها اتفاق فرانكلين - بوييون وتنصّ على التخلي عن المنطقة بكاملها لتركيا في المستقبل القريب. وما أعطى هذه الشائعات صدقية هو الاضطرابات التي وقعت بإيحاء تركي حول أنطاكية، وبدا الجيش الفرنسي غير قادر على إيقافها[٣٩].

وكردة فعل على التوترات الشديدة التي نشأت بين المندوبية العليا والحكومة المحلية في حلب، استقال مصطفى برمدا، حاكم دولة حلب في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٤[٤٠]. وكان الفرنسيون اختاروه من قبل ليحل حاكماً محل الحاكم غير الشعبي كامل القدسي، في محاولة منهم لاسترضاء السكان المحليين بعد إبرام اتفاق فرانكلين - بوييون. لكن برمدا، وهو خبير قانوني درس في استنبول ووطني معتدل، لم ينسجم بتاتاً مع راعيه الفرنسيين. وقد اعترض سبيل تطبيق السياسات الفرنسية خلال الشهور الثمانية التي قضاها في منصبه[٤١]. واستقال في وقت غير ملائم بالنسبة إلى المندوبية العليا، وقيل إن

---

(٣٦) Longrigg, *Syria*, p. 129.

(٣٧) FO 371/896, vol. 10160. Aleppo Consul to FO, 28 Dec. 1923.

(٣٨) *Ibid.*

(٣٩) USNA, Syria. 890d. 00/177. Aleppo Consul to Secretary of State, 19 Nov. 1923.

(٤٠) USNA, Syria. 890d. 00/189. Aleppo Consul to Secretary of State, 31 Jan. 1921.

(٤١) نجم الدين الغزي، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة** (بيروت، ١٩٤٥)، مج ١، ص ٤٩٦ - ٤٩٧؛ فارس، من هو، ١٩٤٩، ص ٦٣؛ و FO 371/4327, vol. 9056. Aleppo Consul to FO, 7 April 1923.

وقد نُصّب برمدا حاكماً في نيسان/ابريل ١٩٢٣.

سبب الاستقالة أنه لم يستطع قبول الخطة الفرنسية الرامية إلى استبدال الذهب كأساس للتبادل النقدي بالعملة الورق[٤٢]. وفي حلب وغيرها، نجحت بالكاد سياسة فرنسا في اختيار عناصر طيعة من بين الطبقات الحاكمة «المحلية» في المدن السورية، يمكن المندوبية العليا أن تفرض من خلالها سيطرتها على الإدارة.

ونجم عن ذلك استياء متنام في حلب من السياسة الفرنسية وتغير ملموس في موقف عدد كبير من الحلبيين النافذين ـ مسيحيين ومسلمين ـ ممن لم يعارضوا الفرنسيين حتى ذلك الحين[٤٣]. وأدت الأوضاع السياسية غير المستقرة والمشكلات الحدودية في سورية الشمالية إلى تقليص حاد في تجارة حلب المزدهرة تاريخياً مع تركيا. ووجدت البرجوازية التجارية، التي ضمت نسبة عالية من المسيحيين، أنها تواجه صعوبات متزايدة في الحفاظ على مستوى معيشتها. كما فشلت المندوبية العليا في التوصل إلى اتفاق جمركي مُرضٍ مع تركيا. ومع أن إعادة توزيع المنسوجات الحلبية بدأت في الأناضول، فيما كميات ملحوظة من الصوف والفستق والفواكه كانت تصل سوق حلب، فإن القسط الأكبر من التجارة كان مقتصراً على الاحتياجات المحلية. كما كان حجمها لا يكفي للإبقاء على حياة العديد من الصناعات المحلية. يضاف إلى ذلك أن تدفق نحو ٤٠,٠٠٠ لاجئ أرمني على حلب فاقم أوضاع الكساد الاقتصادي. وقد ضغطت غرفة حلب التجارية بالنيابة عن الطبقات التجارية في المدينة، لكن الفرنسيين أعاروها آذاناً صماء. واحتج مالكو العقارات المدينيون على قوانين الإيجار الجديدة التي كانت لمصلحة المستأجرين. وهدد موظفو الحكومة بالإضراب ما لم تتم زيادة رواتبهم بما يعوض عن الانخفاض الهائل في قيمة الليرة السورية. وحاول الجميع مقاومة فرض ضرائب أقسى في أعقاب إنهاء الامتيازات[٤٤].

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٤، أوردت **ألف باء**، الجريدة اليومية الدمشقية شبه الرسمية، أن سنجق الإسكندرون سيضم قريباً إلى دولة العلويين وسيُدار بصورة منفصلة عن حلب ودمشق[٤٥]. وبعد أربعة أيام، اتخذ المجلس الاتحادي السوري، الذي التأم في جلسة خاصة، قرارين مهمين. فقد اقترع على رفض اقتراح من بنك سورية بتجديد امتيازه بإصدار أوراق بنكية من دون تغطيتها بالذهب، وادعى المجلس أن الشعب

(٤٢) USNA, Syria. 890d. 01/189. Aleppo Consul to Secretary of State, 31 Jan. 1924.

(٤٣) *Ibid.*; FO 371/1548, vol. 10164, Aleppo Consul to FO, 25 Jan. 1924.

كان المسيحيون يؤلفون ٤٣٪ من سكان مدينة حلب. ٢١٪ منهم من الأرمن. Emile Fauquenot, «L'état civil en Syrie en relation avec les questions de nationalités et de statut personnel des communautés religieuses,» CHEAM, no. 50.

(٤٤) USNA, Syria. 890d. 01/177. Aleppo Consul to Secretary of State, 19 Nov. 1923.

(٤٥) **ألف باء** (١٢/١/١٩٢٤).

في سورية يعارض الاقتراح بالإجماع. كما أعلن وحدة سورية، مقترعاً في الواقع على إنهاء وجوده هو(٤٦).

وهكذا، انهار النظام الاتحادي بعد ١٨ شهراً من تطبيقه، مما وضع الجنرال ويغان وهيئة موظفيه في مأزق. فمع أنهم لم يكن بمقدورهم عكس العملية الجارية في اتجاه التوحيد، فإنهم كانوا مترددين في التسليم بالوحدة التي طالب نقادهم السوريون بها.

من الاتحاد إلى الوحدة

منذ بداية إيجاد الدول المنفصلة تقريباً، كان الإبقاء عليها مع مجموعات متماثلة من المؤسسات فيها يشكل كارثة مالية. ومنذ أواسط ١٩٢٢، كان على المندوبية العليا أن تقلص ميزانية كل دولة منها، وعدد المستشارين الفرنسيين، وحجم إدارة كل من هذه الدول. وبما أن باريس كانت تقلص باستمرار كمية الاعتمادات المخصصة لسورية ولبنان، كان على المندوبية العليا أن تقوم بتخفيضات كبيرة في الميزانيات. وكان أول من تضرر بسبب هذه السياسة البيرقراطيون المتوسطو المستوى الذين فقدوا وظائفهم(٤٧). وكان الكثيرون منهم محايدين سياسياً، لكنهم انضموا إلى صفوف المعارضة المعادية للفرنسيين عندما أصبحوا خارج الوظيفة.

لكن الميزانية كانت لاتزال في عجز. ولم تؤد الزيادات المتواصلة في الضرائب إلا إلى استعداء أعداد متزايدة من السوريين، الذين كانوا يكتوون أصلاً بنار التضخم الجامح(٤٨). وكانت ميزانيات الدول تستمد نصف عائداتها تقريباً من الرسوم الجمركية وسائر أنواع الدخل التي يتم جمعها من الفروع المختلفة للمصالح العامة. ومع ذلك، تعين

---

(٤٦) FO 371/1298, vol. 10160. Damascus Consul to FO, 21 Jan. 1924.

(٤٧) بحلول نهاية ١٩٢٢، ادعى دي كاي أنه صرف من الخدمة نحو ٢,٠٠٠ موظف صغير ودركي.. الخ من خلال الاتحاد الجديد. FO 371/4327, vol. 9056. Aleppo Consul to FO, 7 April 1923. FO 371/867, vol. 9053, 10 Jan. 1923.

(٤٨) J. Grellet, «Mémoire sur la fiscalité municipale en Syrie,» CHEAM, no. 331, n.d., pp. 1-9. S. Shamiyeh, «The Taxation System of Syria,» M. A. Dissertation (American University of Beirut, 1945), pp. 45-46. FO 337/7767, vol. 6459. «Tableau of Chief Municipal Taxes at present in town and district of Damascus,» 8 June 1921.

وقد أظهرت دراسة مقارنة لأسعار الحاجات الأساسية للاستهلاك العائلي زيادة قدرها ٧٢٪ بين شباط/فبراير ١٩٢٤ وشباط/فبراير ١٩٢٥. ففي المقام الأول، ارتفعت كلفة المعيشة في حلب بسرعة بسبب قلة المحاصيل، الناجمة عن الصقيع في الشتاء والجفاف في الصيف، مما أدى إلى تلف الفواكه، ومن ثم محاصيل القمح والشعير. وفي حلب، تفاقم النقص في مخزون القمح بسبب عدم رغبة تركيا تصدير قمحها عبر الحدود المرتفعة الرسوم الجمركية إلى حلب. MAE, Syrie-Liban 1918-29. *Bulletin* de *Renseignements*, 1-14 Feb. 1925, vol. 427B, p. 2.

على كل دولة أن تسهم بنحو ٥٠ ٪ من عائداتها السنوية الإجمالية في قطاع الدفاع والأمن غير المنتج(٤٩). ولم تكن الدول السورية الثلاث تتسلم مجتمعة سوى ٥٣ ٪ من العائدات السنوية التي تجمعها «المصالح المشتركة» مع أن مجموع عدد سكانها بلغ أكثر من ضعفي عدد سكان لبنان، الذي كان يتسلم الـ ٤٧ ٪ الباقية(٥٠).

وما فاقم الصعوبات الاقتصادية هو أن الفرنك الفرنسي هبط إلى نصف قيمته خلال الشهور الأولى من سنة ١٩٢٤(٥١). وبما أن الليرة السورية كانت مرتبطة بالفرنك، فإن «أزمة الفرنك» أدت إلى انخفاض قيمة الليرة وإلى حدوث مضاربات واسعة النطاق. وظلت الرواتب الحكومية وغيرها من المعاملات الرسمية تدفع بالأوراق النقدية السورية التي يصدرها «بنك سورية»، لكن لم يدفع أي تعويض فوري عن الانخفاض المفاجئ في قيمة العملة. وبدلاً من ذلك، زيدت الضرائب(٥٢).

إن الصعوبات المالية والاقتصادية التي واجهتها سورية اضطرت المندوبية العليا إلى البحث عن صيغة إدارية جديدة للبلاد. فبرزت المعضلة المتمثلة في إيجاد أفضل صيغة تبقي الأقليات المتراصة معزولة عن تأثيرات القومية العربية وتخفض في الوقت نفسه من الأعباء المالية الضخمة الناجمة عن التكرار الإداري المتضمن في النظام المتعدد الدول(٥٣). وبحث المندوب السامي عن حل لدى روبير دي كاي، مهندس النظام الاتحادي الذي نحن بصدده.

وقبيل مغادرة دي كاي سورية في شباط/فبراير ١٩٢٤ ليصبح معتمد فرنسا الجديد لدى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف، قدم وهو متردد اقتراحاً إلى الجنرال ويغان، يوجز فيه التبديل الإداري والجغرافي الأساسي في سورية. وقد اعتمدت خطته اعتماداً كبيراً على تقارير سرية قدمها له موظفان فرنسيان مطلعان عن كثب على الشؤون السورية: م. شوفلر، المعتمد في دمشق، والميجور تومي مارتن من مصلحة الاستخبارات(٥٤). وجاء في تقرير شوفلر أن أغلبية السوريين تتطلع إلى الوحدة وأن التقسيمات الإدارية والسياسية الحالية حالت دون حصول الفرنسيين على دعم الشعب السوري وتعاطفه. وقال

---

(٤٩) Z. Y. Hershlag.*Introduction*, p. 241; MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban, 1922-1923*, p. 55.

(٥٠) PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, p. 108.

(٥١) Tom Kemp, *The French Economy*, pp. 76-77; Mohammad Thomé, *Le rôle du crèdit*, pp. 76-78.

(٥٢) PMC, *Minutes*, 8/14/518, 25 Feb. 1926, pp. 113-14.

(٥٣) PMC, *Minutes*, 8/10/512, 23 Feb. 1926, p. 26.

(٥٤) تلقى القنصل الأميركي في بيروت بصورة سرية مقاطع من هذه التقارير وأرسلها إلى واشنطن.
USNA, Syria. 890d. 01/215. Beirut Consul to Secretary of State, 31 Jan. 1925.

بفظاظة إنه «لا يمكننا أن نكون أقل ليبرالية من منافسينا [البريطانيين] في العراق». واقترح أن تكون دمشق عاصمة سورية الموحدة، لكن مع جعل حلب وبلاد العلويين مقاطعتين متميزتين ضمن إطار دولة الوحدة وإعطائهما ميزانيتين صغيرتين مستقلتين لتغطية النفقات المحلية. وبعد أن اعترف بأن انفصال العلويين كان من صنع الفرنسيين إلى حد كبير، قال إنه «ليس بمقدورنا أن نوفر بواسطة ملايينا [من الفرنكات] الازدهار الذي من شأنه تحويل صوت الأحاسيس الوطنية إلى صمت. إن منح الحريات الموسعة أكثر فأكثر هو الفدية التي ندفعها عما تسببنا من إفقار»(٥٥).

وكان الميجور مارتن أيضاً يعتقد أن وحدة سورية ضرورة مطلقة. إن فرنسا «في السياسة الرامية إلى منح الحكم الذاتي لمناطق الأقليات في سورية تجاهلت أن المسيحيين والمسلمين هم جميعاً سوريون، يتكلمون لغة واحدة. ونحن نرسم لهم صورة لشعب متخلف بسعينا لتقسيمهم إلى مذاهب وأديان».

لكن مفهوم مارتن للوحدة السورية لم يشمل لبنان الكبير ودولة العلويين. كما أنه اختلف مع شوفلر بشأن اختيار العاصمة الدائمة. فقد فضل حمص لأن دمشق كانت مغالية في «ميلها العربي»، وحلب في «ميلها التركي». وأخيراً، فإنه كان يريد للدول المنتدبة أن تدير شؤونها في اتحاد جمركي، فتكون اتحاداً بريدياً وجمركياً ومن دون حواجز بين دول الدروز والعلويين ولبنان(٥٦).

وفي ٢٦ حزيران/يونيو، أعلن المندوب السامي خطة فرنسا لإقامة وحدة سورية. وبعد طول انتظار، ستنصهر حكومتا حلب ودمشق في دولة وحدوية، وبذلك ينحلّ الاتحاد السوري رسمياً. لكن دولة العلويين واصلت وجودها المنفصل في حين ظل جبل الدروز مستقلاً. وانضم سنجق الإسكندرون إلى الدولة السورية الجديدة، لكنه كان مستقلاً عن حلب، ودمج المجلسان التمثيليان لدمشق وحلب في مجلس واحد. وأعلنت دمشق عاصمة دائمة لسورية(٥٧).

لقد كان الفرنسيون يأملون في إيجاد هوة دائمة بين الدول الساحلية والداخل ذي الأغلبية الإسلامية السنية، الذي «لم يكن بمقدورهم أبداً أن يأملوا في استعادة» تعاطفه، كما علق في حينه أحد كبار موظفي الانتداب. وفي ظل وجود لبنان يسيطر المسيحيون عليه ودولة علويين معادية للسنة يدخلها الفرنسيون بإحكام في فلكهم، يمكن أن يتوفر لديهم متراس ساحلي يتراجعون إليه، إذا اقتضت الحاجة، مع قسط مقبول من الأمن(٥٨).

---

(٥٥) *Ibid.*

(٥٦) *Ibid.*

(٥٧) FO 371/6118, vol. 10160. Damascus Consul to FO, 4 July. 1924.

(٥٨) Comment of M. de Reffye. See FO 371/6118, vol. 10160. Smart to FO, 4 July 1924.

تلقى الشعب خطة ويغان لإعادة التنظيم الإداري برِدّة فعل سلبية. ولم يكن الاستياء من النسخة الجديدة لسورية المفككة الأوصال السبب الوحيد لشكوى المعارضة الوطنية[٥٩]. فقد كان طابع انتفاء الدولة السورية بحد ذاته يبعث رائحة الخطر. إذ باستثناء توحيد حلب ودمشق لم يتغير سوى القليل. وكان رئيس سورية سينتخب من قبل المجلس التمثيلي الموحد، لكن المرشحين كانوا، كما دائماً، بحاجة إلى موافقة المندوب السامي. وكان الرئيس هو الذي يعين حكومة من خمسة وزراء، هم مديرون بالاسم فقط، لكن أيضاً ليس إلا بموافقة المندوب السامي. وجرى تخويل الرئيس صلاحية تسمية جميع الموظفين الكبار، ولكن ليس إلا بالتوافق مع المندوب السامي ومعتمديه. وظل المستشارون الفرنسيون ملحقين بجميع الوزارات. واستمر المجلس التمثيلي مفرغاً من أية سلطات حقيقية. فقد كان بإمكان المجلس، نظرياً، أن يضع مسودات التشريعات، لكنه ما كان يأمل في أن يراها قد سنت إلا بمرافقة توقيعي الرئيس والمندوب السامي. مع ذلك، «استمر المندوب السامي في إصدار القسط الأعظم من التشريعات الجديدة، وغالباً من دون مشاورات مسبقة»[٦٠].

لم يبق الجنرال ويغان في بيروت مدة تكفي ليرى تطبيق مشروعه بشأن الوحدة السورية. فقد استدعي في تشرين الثاني/نوفمبر وغادر إلى باريس في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وتسلم في ما بعد منصباً أقل جاذبية، هو مدير مركز الدراسات العسكرية العليا. وجاء صرفه من الخدمة مفاجئاً، ولكنه متوقع. فقد قطعت الحكومة اليسارية المعادية للإكليروسية التي تألفت حديثاً في باريس مع التقاليد وسعت إلى تأكيد آرائها «التقدمية» ليس في فرنسا نفسها فحسب، بل وفي مستعمراتها في الخارج. وعلى الرغم من شعبية ويغان في بلاده والاحترام الذي يحظى به كإداري قانوني في البلدان الواقعة تحت الانتداب، فإنه لم يلائم خطط رئيس الوزراء الجديد مسيو هيريو. فقد كان ويغان صنيعة اليمين، وإكليروسياً محافظاً يمثل آراء سياسية تتناقض مع آراء تحالف قوى اليسار. وفي الواقع، فإن الأمر الوحيد المشترك بينه وبين خليفته أن كلاً منهما كان جنرالاً.

في الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٢٥، وصل موريس سراي إلى بيروت لتسلم منصب المندوب السامي. وكان سراي البالغ من العمر ٦٩ عاماً، بطل معركة المارن، والجنرال المفضل لدى اليسار الفرنسي، وربما الرجل العسكري الأكثر إثارة للجدل في

---

(٥٩) المقتبس، ع ٤١٤٩ (١٤/١٢/١٩٢٤).

(٦٠) Longrigg, *Syria*, p. 131. See *Areêtés*, nos. 2979, 2989, 2904 of 5 Dec. 1924, decreeing Syrian unity. *Recueil de Actes administratifs du Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban* (Beirut, 1924); FO 371/11711, vol. 10160. Aleppo Consul to FO, 15 Dec. 1924.

فرنسا[٦١]. وكونه شخصية سلطوية ونافدة الصبر، أراد سراي أن يوضح منذ البداية أن وصوله يعني تغيراً عن الماضي.

في اليوم الأول من وجود سراي في بيروت، صرف من الخدمة حاكم لبنان الفرنسي، وهو إكليركي كان الجنرال ويغان قد عينه منذ فترة وجيزة. وهذا ما أدى إلى حدوث نزاع مع المجلس التمثيلي المحلي في بيروت بشأن من يملأ المنصب الشاغر: لبناني (بحسب ما يفضل سراي) أم فرنسي (بحسب اختيار الجناح المسيحي في المجلس). وكانت النتيجة حل المجلس وتعيين حاكم فرنسي معادٍ لرجال الكنيسة يتمتع بسلطات تشريعية كاملة[٦٢]. وتبع ذلك لفتة ليبرالية محيرة تمثلت في إصدار المندوب السامي الجديد مرسوماً يقضي بوقف الإعانات المالية عن الصحف المؤيدة للفرنسيين وبالسماح بإعادة صدور عدد من الصحف التي حظرت في ما مضى. إلا أن صحفاً أخرى واصلت انتقاد السياسات الفرنسية تعرضت للقمع. والأكثر مدعاة للحيرة من ذلك كان مرسومه القاضي بإنهاء نظام القوانين العرفية، الذي كان ساري المفعول منذ بداية الاحتلال. ومع أن حكومات الدول حمّلت مسؤوليته الحفاظ على النظام، ظل الجيش الفرنسي يحتفظ بصلاحية التدخل من دون إذنها في حال نشوب اضطرابات[٦٣].

لم يكن ثمة ما يبعث على التشوش في تدابير الجنرال سراي المبكرة الأخرى التي كانت علائم على التغيير. فقد أحدث قطعاً كاملاً مع البروتوكول، إذ قاطع الطقس الديني «اللاتيني» الذي يقام عادة على شرف كل ممثل جديد لفرنسا بوصفه «حامي» السكان الكاثوليك في «المشرق». في البداية، دعمت حكومة هيريو، انسجاماً مع طابعها المعادي للإكليركية، خطوة سراي المتعالية بوصفها اختياراً شخصياً لا تصرفاً رسمياً. لكن تعالي الصيحات في بيروت وروما والصحافة والبرلمان الفرنسيين أجبر هيريو في نهاية المطاف على إرسال اعتذار رسمي إلى القاصد الرسولي في لبنان. لكن سراي لم يتزحزح عن موقفه. بل إنه فاقم الوضع بانتظاره شهرين ليرد الزيارة التي قام بها البطريرك الماروني له في أوائل كانون الثاني/ يناير[٦٤].

مع أن المسيحيين اللبنانيين أحسوا بالسخط الشديد لأعمال «حاميهم» الجديد، فإن

---

(٦١) ولد سراي سنة ١٨٥٦، وكان يكبر سابقيه، غورو وويغان، بأحد عشر عاماً. للاطلاع على سيرته المهنية انظر: Jan Karl Tannenbaum, *General Maurice Sarrail; the French Army and Left Wing Politics* (Chapel Hill, 1974).

(٦٢) للتفصيلات، انظر: Gustave Gautherot, *Le Général Sarrail. Haut-Commissaire en Syrie* (Janvier 1925). Pamphlet (Paris, 1925), pp. 6, 10-15.

(٦٣) *Ibid.*, pp. 16-20; Longrigg, *Syria*, p. 149.

(٦٤) FO 371/476, vol. 10850. Crewe (Paris) to FO, 27 Jan. 1925; Longrigg, *Syria*, pp. 149-50; Gautherot, *Général Sarrail*, pp. 7-8, 31-36.

المسلمين اللبنانيين لم يكونوا كذلك. فقد سروا بموقف سراي المعادي لرجال الكنيسة الذي بدا أنه يعد بانتفاء التحيز الديني وتوقعوا بالتالي الحصول على حصة أكبر في الحكم. وقد انطبق هذا الأمر بصورة خاصة على البيروقراطيين والسياسيين المسلمين السنة، الذين كان الكثيرون منهم ماسونيين، مثلهم مثل المندوب السامي الجديد[٦٥].

رحب الزعماء الوطنيون والدينيون في سورية أيضاً بمقدم الجنرال سراي، وإن بتردد أكثر إلى حد ما. وقد شجعت الجهود الأولية التي بذلها لاكتساب القادة السوريين على إرسال وفد وطني من دمشق وحمص وحماة إلى بيروت لتقديم مطالبهم. وبدا أن استعداده لاستقبال الوطنيين يشير إلى حدوث تغير في السياسة الفرنسية.

لكن هذا الاجتماع مع الوفد الوطني كان مخيباً للآمال. إذ لم تؤد محاججات الوطنيين لمصلحة الوحدة والاستقلال إلى أية نتيجة، مع أن سراي رد على شكاوى الوفد المتكررة من صبحي بركات ومن عدم نزاهة الانتخابات الاتحادية بوعدٍ منه بإجراء انتخابات جديدة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٥. وقد ألمح إلى قرب اتخاذ بعض التدابير السياسية الليبرالية الإضافية، وأضاف أن على مختلف الفئات القيام بخطوات لإسماع صوت الأمة الحقيقي، وأن عليهم أولاً وقبل كل شيء أن يوحدوا «أحزابهم»[٦٦]. وغادر الوفد بيروت بمشاعر متناقضة حيال المندوب السامي الجديد. ففي حين أنه كان يرغب بوضوح أكثر من أسلافه في الاستماع إلى المطالب الوطنية وأنه أبدى إنصافاً أكثر منهم في لبنان، فإنه قام قدر استطاعته بالالتفاف على قضية وحدة سورية واستقلالها.

لم تهدأ ظنون الوطنيين السوريين بأول زيارة قام سراي بها إلى دمشق في ٤ شباط/ فبراير. ففي حفل استقبال أقيم للوجهاء المحليين في دار المندوب السامي، جرى حادث يتعلق بوفد من المحامين برئاسة فارس الخوري. إذ كانت «نقابة المحامين» الوطنيين في دمشق قد اتفقت على تنفيذ إضراب سنوي لمدة ١٤ يوماً، في ذكرى إعادة العمل بالمحاكم المختلطة سنة ١٩٢٤، احتجاجاً على تعدي هذه المحاكم على السيادة الوطنية لسورية. وتصادفت زيارة سراي مع اليوم المحدد للإضراب. وعندما دخل الخوري وزملاؤه قاعة الاستقبال، خرج سراي رافضاً العودة إلى حين مغادرتهم. وساءت الأمور في اليوم التالي. فقد خطط الوطنيون لإجراء تظاهرة ضخمة في الشارع المؤدي إلى دار المندوب. وعندما علم سراي بالأمر، قام فوراً بإرسال قوات لإحباط التظاهرة. وما أغضب

(٦٥) FO 371/11423, vol. 10165. Beirut Consul to FO, 8 Dec. 1924.

(٦٦) FO 684/32/115. Smart to FO, 21 Jan. 1925. وقد أوحى القائد الوطني الحلبي عبد الرحمن الكيالي أن الجنرال سراي شجع على تأليف حزب على غرار الحزب الراديكالي في فرنسا الذي يرأسه هيريو وبنليفي، ويرتبط هو به. عبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي** (حلب، ١٩٤٦)، ص ٦٩ - ٧٠.

الوطنيين بالقدر نفسه كان المديح المسرف الذي كاله المندوب السامي لصبحي بركات[٦٧].

مع غياب أي إمكان فوري لحدوث نقلة جذرية في السياسة الفرنسية، قرر وطنيو دمشق الإمساك بالتنازل الوحيد الذي كان سراي عرضه عليهم: حق تنظيم حزب سياسي قانوني تحضيراً لانتخابات تشرين الأول/ اكتوبر.

حزب الشعب

كان المحرك الأول لإقامة أول حزب سياسي وطني قانوني هو عبد الرحمن الشهبندر. ففي ربيع ١٩٢٢، كانت محكمة عسكرية خاصة قد حكمت عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاماً بسبب دوره في الاضطرابات التي تلت زيارة تشارلز كرين إلى دمشق. وبعد أن قضى ١٧ شهراً في جزيرة أرواد، نفاه الجنرال ويغان. فتوجه الشهبندر فوراً إلى باريس، ومنها إلى لندن، حيث دعاه بعض أعضاء حزب المحافظين البريطاني لحضور دورة في وستمنستر. وهذا ما أثار الخارجية الفرنسية التي كانت تشك دائماً في أنه عميل بريطاني. وبعد لندن، قام الشهبندر بزيارة قصيرة إلى الولايات المتحدة حيث التقى صديقه الحميم تشارلز كرين. وفي الشهور التسعة التي مكثها في الخارج، كرس معظم وقته لبث الدعاية من أجل قضية استقلال سورية باسم المؤتمر السوري ـ الفلسطيني[٦٨]. وفي أوائل صيف ١٩٢٤، سمح الفرنسيون له أخيراً بالعودة إلى سورية، وذلك على الأرجح في إشارة عن حسن النية لدى تحالف قوى اليسار، الذي تسلم السلطة حديثاً في فرنسا.

مع أن التأسيس الرسمي لحزب الشعب الوطني الاتجاه لم يحدث إلا في حزيران/ يونيو ١٩٢٥، فإنه بدأ يتخذ شكلاً في دمشق منذ أواخر كانون الثاني/يناير بوصفه مجموعة ضغط لاهيكلية لها وأداة دعاية للحركة الاستقلالية السورية[٦٩]. وقد ركز في أول نشاط رئيسي له على الجمعية التمثيلية الموحدة الجديدة للدولة السورية. وبعد أن انتزعت قيادة الحزب من الجمعية التأكيد على إبراز التناقضات والغموض المتضمنة في المرسوم الذي وحد حلب ودمشق، اشتكت الجمعية إلى الرئيس بركات من أن المرسوم لم

---

(٦٧) FO 371/1101, vol. 10850. Smart to FO, 12 Feb. 1925; Gautherot, *Général Sarrail*, pp. 26-27.

(٦٨) *Oriente Moderno*, 17 (1937), p. 32; FO 371/2043, vol. 10164.

(٦٩) بشأن تأسيس حزب الشعب ونموه، انظر عبد الرحمن الشهبندر، **الثورة السورية الوطنية. مذكرات عبد الرحمن الشهبندر** (دمشق: ١٩٣٣)، ص ١٢٦؛ *La Syrie* (1 Sept. 1925); Hisham Nashabi. «The Political Parties in Syria 1918-1933, M. A. Dissertation (American University of Beirut, 1952), p. 95;

محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سورية بين ١٩٢٠ و١٩٥٥** (دمشق، ١٩٥٥)، ص ١٠٣؛

MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban 1925*, pp. 9-10; MD, 7N 4186, Dossier 7. «Renseignement,» no. 605, 16-23 May 1925.

يضمن استقلال سورية. وطلب المندوبون معرفة لماذا تتناقض المادة الثانية، التي تؤكد بوضوح أن الرئيس السوري للدولة ينبغي انتخابه من قبل الأغلبية المطلقة في الجمعية، مع المادة الثانية عشرة التي منحت المندوب السامي الحق في إلغاء الانتخاب أو المصادقة عليه وتبطل بالتالي الحق التنفيذي للجمعية[٧٠]. ومع أن بركات لم يستطع تقديم إجابة مقنعة، بذل سراي بعض الجهد لتهدئة مخاوف الوطنيين بنشره رسالة مفتوحة أكد فيها أن الحكومة ستكون مسؤولة أمام الجمعية وأن هذا التعديل المهم سيدخل في «القانون الأساسي» السوري الذي يجري إعداده ليقدم إلى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف. وفوراً، شرع حزب الشعب، الذي يساوره التشاؤم، بجمع الأموال لإرسال مندوبين وطنيين إلى أوروبا كي يدافعوا عن حق الشعب السوري في أن يكون له صوت مؤثر في صياغة «القانون الأساسي»[٧١].

جاء النشاط الرئيسي الثاني لحزب الشعب في ٨ نيسان/ ابريل خلال زيارة قصيرة قام بها اللورد بلفور، الذي مهر بتوقيعه إعلان بريطانيا سنة ١٩١٧ أنها تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وكانت صحف دمشق قد نشرت العديد من المقالات الانتقادية أثناء زيارة بلفور إلى فلسطين في آذار/ مارس. والآن، جرى تنظيم تظاهرات ضخمة في المدينة ضده. واحتشد نحو ١٠,٠٠٠ من المحتجين، بينهم مئات من طلبة المدارس الثانوية، في المسجد الأموي. وفي حين حاول رجال الشرطة والدرك تفريق الحشود، سارع بلفور للسفر إلى بيروت، ترافقه قوات وطائرات فرنسية. وقد أبلغ عن ووقوع ست وعشرين إصابة، كما أن المخاوف من حدوث أعمال انتقامية ضد الجالية اليهودية القديمة في المدينة دفعت الفرنسيين إلى إحكام الأمن في دمشق. إلا أن القنصل الأميركي ألمح إلى أن السلطات الفرنسية لم تبذل كل ما في وسعها لمنع الاضطرابات، حتى يذكر بريطانيا ولجنة الانتدابات الدائمة بوجود مشاعر عداء واسع للبريطانيين في صفوف العرب أيضاً[٧٢].

خلال فصلي الشتاء والربيع، وسع حزب الشعب صفوفه بالتدريج وعزز وضعه التنظيمي بقيادة الدكتور الشهبندر واللجنة المركزية. وبحلول حزيران/ يونيو، كان نحو ١,٠٠٠ شخص في دمشق قد انضموا إلى الحزب[٧٣]. وعلى الرغم من عدم وجود

---

(٧٠) FO 371/1939, vol. 10850. Damascus Consul to FO, 18 March 1925; FO 371/2109, vol. 10850. Damascus Consul to FO, 25 March 1925.

(٧١) **المقتبس**، ع ٤٢٤١ (١٩٢٥/٣/٣١).

(٧٢) USNA, Syria. 800d. 00/191. Damascus Consul to Secretary of State, 19 April. 1925؛ محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية** (دمشق، ١٩٦١)، ص ١٢١ - ١٢٣.

(٧٣) ادعى الحزب أن قوائم العضوية فيه ضمت ٣٥٠ زعيماً نافذاً في دمشق. *Oriente Moderno*, 5, (1925), p. 462.

شروط للعضوية، كان معظم الأعضاء من النخبة المتعلمة في المدينة: ملاك أراضٍ غائبون ومحامون ومهندسون وأطباء ومعلمون وصحافيون[٧٤]. كما انضم إلى الحزب أيضاً العديد من التجار المسلمين النافذين، كان بعضهم أعضاء في المجلس البلدي. ولم يسمح بانضمام الموظفين الحكوميين السوريين، إلا الحزب حظي بدعم غير فعّال في بعض الأوساط الإدارية[٧٥].

لأن حزب الشعب لم يفرض رسوم انتساب، تألفت موارده المالية كاملةً من تبرعات الأعضاء، وخصوصاً ملاك الأراضي والتجار، ومن الجمعيات المهنية كنقابة المحامين. وجاءت الأموال أيضاً من المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة ومن المغتربين السوريين في الأميركيتين، الذين كانوا على صلة بزعماء الحزب. وكانت هذه الأموال تغطي نفقات مثل بدل إيجار مكتب الحزب في محطة سكة حديد الحجاز والعمل الدعائي بما فيه تقديم المساعدات المالية لصحيفة **«المفيد»** الوطنية الرئيسية في دمشق[٧٦]. ولم يتلق زعماء الحزب، الذين كانوا جميعاً مرتاحين مالياً، أية رواتب. وكانت ميزانية الحزب متواضعة[٧٧].

جرى الافتتاح الرسمي لحزب الشعب في ٥ حزيران/يونيو في دار الأوبرا في دمشق. وقد احتشد أكثر من ١,٠٠٠ شخص في القاعة ليستمعوا إلى زعمائهم وهم يعبرون عن «إرادة الشعب السوري»، بصورة حرة وقانونية لأول مرة منذ المؤتمر السوري سنة ١٩٢٠. واستهل فارس الخوري نائب رئيس الحزب الحفلة بالدعوة إلى حكومة دستورية تدعم السيادة الوطنية. وقد أكد الخوري، الذي كان يعتبر صلة الرئيسية بين الوطنيين والأقلية المسيحية في دمشق، أنه لن يكون في سورية المستقلة أي تمييز ديني أو طبقي وأن الاقتصاد لن يظل تحت سيطرة الأجانب.

ثم قدم الخوري صديقه الحميم وزميله خريج الكلية السورية البروتستانتية عبد

---

(٧٤) لم يكن طلبة المدارس الثانوية أعضاء رسميين. فمنذ تظاهرات نيسان/ابريل ضد بلفور، التي قام الطلبة بدور كبير فيها، تم إقرار مرسوم ينص على أن أي طالب يشارك في أي نشاط سياسي أو تظاهرة، أو يكتب أي بيان سياسي، يطرد أوتوماتيكياً من المدرسة. انظر: مركز الوثائق التاريخية، **الانتداب الفرنسي. قضايا مختلفة**، 7/1109/1093 رسالة صبحي بركات إلى وزير الداخلية، ٢٣/٤/١٩٢٥، مقتبس عن: *Arrêté*, no. 70, 15 April 1925.

(٧٥) Général Andréa, *La revolte druze et l'insurrection de Damas*, 1925-1926 (Paris, 1937), p. 78; Nashabi, «The Political parties,» pp. 91-92.

(٧٦) أسس **المفيد** سنة ١٩٢٤ آل حيدر، وهي عائلة شيعية بارزة من ملاكي الأراضي والبيروقراطيين من بعلبك. الجندي، **تاريخ**، ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ *A Pot-War Bibliography of the Near Eastern Mandates* (Beirut, 1933), pp. 43-51.

(٧٧) Nashabi, «The Political Parties,» p. 100; فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١٠٢.

الرحمن الشهبندر. ولم يكن ثمة خطيب أشهر منه في البلاد بأكملها، وبالتأكيد لم تكن ثمة شخصية أكثر شعبية منه لدى جمهور دمشق. وفي خطابه الذي حبس أنفاس الحضور، شبه الدكتور الشهبندر حزب الشعب بلجنة الاتحاد والترقي التي قامت بالثورة في استنبول سنة ١٩٠٨. «لقد كانت أداة للتحرير من شأنها تحطيم حكم الاستبداد الذي أجبرت سورية الآن على العيش تحته». إلا أنه أضاف أن حزبه ليس معنياً فقط بوحدة سورية الطبيعية؛ بل إن هدفه أيضاً الإبقاء على الأمة العربية جمعاء موحدة ومستقلة. وبالنسبة إلى الشهبندر، فقد كان للحزب دور تقدمي يقوم به من أجل تطور الأمة العربية، وقال بوضوح «إذا كنت أعتقد أن الشيوعية لا تلائم الفطرة الشرقية، إلا أنني أعتقد أن درجة معقولة من الاشتراكية لا تتعارض مع المبادئ الشرقية»[٧٨]. وانتهى الاحتفال ببعض الكلمات الختامية وبقراءة أشعار وطنية. وفيما كان الحشد يغادر دار الأوبرا، انضم إلى الحزب ١٠٠ شخص آخر[٧٩].

ضمت قيادة الحزب، بالإضافة إلى الشهبندر والخوري، عشرة آخرين من سكان دمشق البارزين، كانوا جميعاً ناشطين في السابق في صفوف الحركة القومية العربية. وكان ثلاثة منهم تجاراً أثرياء: لطفي الحفار وعبد المجيد طباخ وأبو الخير الموقع. وثلاثة محامين: فوزي الغزي وإحسان الشريف وسعيد حيدر، ابن العائلة الشيعية البارزة مالكة الأراضي في بعلبك. وكان اثنان منهم من ملاك الأراضي الغائبين: جميل مردم وتوفيق شامية، المسيحي الأرثوذكسي ذو الثقافة الأميركية. وأخيراً، كان ثمة أديب الصفدي، الصحافي السياسي الذي ينتمي إلى عائلة أنجبت العديد من كبار الإداريين خلال أواخر العهد العثماني، وحسن الحكيم، الموظف السابق من حي الميدان الذي كان سجن مع الشهبندر وحيدر سنة ١٩٢٢[٨٠].

---

(٧٨) **حفلة افتتاح حزب الشعب**. كراس (دمشق، ١٩٢٥). انظر أيضاً: Nashabi, «The Political Parties,» pp. 92-95.

(٧٩) فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١٠٣.

(٨٠) انظر: *«Oriente Moderno»*, 5 (1925), p. 462؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة، ١٩٣٤)، مج ٣، ص ٢٩٢؛ فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١٠١. بشأن الحفار، تاجر الأقمشة الغني، انظر الفصل العاشر؛ فارس، **من هو**، **١٩٤٩**، ص ١١٨ ـ ١١٩؛ لطفي الحفار، **ذكريات** (دمشق، ١٩٥٤)، مج ١، ص ١٤؛ Viginia Vacca, «Notizie», pp. 483-84. وقد ولد إحسان الشريف سنة ١٨٩٣ لعائلة متدينة من دمشق. وكان ثاني سوري يحصل على الدكتوراه في القانون من فرنسا (باريس)، وشريك فوزي الغزي في المحاماة FO 371/5398, vol. 20067, «Records of the Leading Personalities in Syria and the Lebanon,» 26 Aug. 1936.

وولد سعيد حيدر في بعلبك سنة ١٨٩٠ لعائلة بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ غنية. ودرس الحقوق في استنبول وعلّمها في كلية الحقوق في دمشق خلال العهد الفيصلي. وانتخب نائباً عن بعلبك في المؤتمر السوري. وإثر الاحتلال الفرنسي فر إلى مصر، لكن العفو عنه صدر سنة ١٩٢١. فعاد إلى =

كان الجمهور يعتبر جميع قادة الحزب وطنيين ملتزمين، ورجالاً جرى سجنهم ونفيهم بسبب نشاطهم ومعتقداتهم السياسية. وكان الشهبندر والخوري والغزي ومردم والشريف من بين الأعضاء الأكثر بروزاً في الأنتلجنسيا السورية، وكان يعترف بهم على أنهم الناطقون الطبيعيون بلسان تطلعات المجتمع السوري والمعبرون عن هذه التطلعات. ومن بين أعضاء لجنة الحزب المركزية الاثني عشر، كان خمسة قد تعلموا في جامعات غربية، وثلاثة آخرون تلقوا تعليمهم في مدارس مهنية عثمانية في استنبول(٨١).

على الرغم من التأييد الشعبي الذي حظي حزب الشعب به، فإنه كان في الأساس تنظيماً نخبوياً. فسواء كان قائد الحزب من ملاك الأراضي الغائبين أو من التجار أو من المثقفين، فإنه كان يمثل الطبقة أو مجموعة المصالح التي ينتمي إليها، ويرفع مظالمها ضد الفرنسيين. وكان كل منهم يملك، بدرجات متفاوتة، نفوذاً مستقلاً يكفي للإسهام في نظام الدعم الشخصي لقضية الحزب. وكان كل منهم يرى في الحزب رمزاً لقوته الذاتية. ولم يكن للحزب كادرات منظمة، بل مجرد أنصار شخصيين موالين للقادة الأفراد. ولم يعتزم قادته قط تعبئة القوى السياسية على أساس مستديم، بل بصورة متقطعة، انسجاماً مع السياسة التقليدية لأعيان المدن. وكان هدفهم نزع الثقة عن منافسيهم السوريين في الحكم، أي عن الوجهاء المتعاونين، لا إسقاط التراتبية الاجتماعية.

كان برنامج الحزب يدعم بوضوح مصالح قيادته. وكان أكثر واقعية بكثير مما يمكن أن يظن المرء مدفوعاً بالألفاظ النارية التي يطلقها قادة الحزب. فقد دعت المادة الأولى إلى تحقيق السيادة الوطنية السورية والوحدة في إطار الحدود الطبيعية لسورية (سورية الكبرى)؛ الحريات الشخصية بمختلف أشكالها؛ تثقيف الشعب من أجل حكم اجتماعي

= دمشق لممارسة المحاماة. وفي ١٩٢٢، سجن مع الشهبندر وحسن الحكيم في جزيرة أرواد بسبب نشاطه في الاضطرابات التي تلت زيارة كرين إلى دمشق. وفي ١٩٢٤، ساعد شقيقه يوسف في استئناف إصدار صحيفة **المفيد** الوطنية (في دمشق) التي كان الفرنسيون قد أغلقوها بُعَيد الاحتلال. أحمد قدامه، **معالم وأعلام في بلاد العرب** (دمشق، ١٩٦٥)، مج ١، ص ٣٥٥؛ الجندي، **تاريخ**، ص ١٨٣ ـ ١٨٤. ولد توفيق شامية في دمشق سنة ١٨٨٥ ودرس في الكلية السورية البروتستانتية. وكان والده جبران يملك مع إخوته ٦٠,٠٠٠ دونم (١٥,٠٠٠ فدان) من الأرض في القلمون وفي منطقة بعلبك كانوا بدأوا بشرائها في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت عائلة شامية إحدى أكبر عائلتين مسيحيتين مالكتين للأراضي في دمشق. وكان منزل شامية في باب توما من أفخم منازل دمشق؛ وفيه أقام القيصر الألماني غليوم سنة ١٨٩٩ أثناء زيارته لدمشق. وكان توفيق خلال العهد الفيصلي عضواً في المكتب السياسي للأمير. محادثة مع ابن توفيق، جبران شامية (بيروت، ٢٩/٧/١٩٧٥)؛ FO 371/5398, vol. 20067, 26 Aug. 1926.

(٨١) انتقدت صحيفة دمشقية مؤيدة للفرنسيين قيادة حزب الشعب، بصورة خاطئة، إذ علقت قائلة إن رجالاً مثل الشهبندر والخوري وشامية يتقنون الحديث بالانكليزية أفضل مما بالعربية. **الزمان**، مقتبسة من دون تاريخ في: FO 684/32/146. Smart to FO, 12 August, 1925.

وديمقراطي ومدني؛ حماية الصناعات الوطنية السورية؛ وتنمية مواردها الطبيعية واستغلالها؛ وتوحيد النظام التعليمي، بما في ذلك التعليم الابتدائي الإلزامي والشامل. ونصت المادة الثانية أن الحزب يسعى لتحقيق مبادئه بـ «الوسائل القانونية»، في إشارة إلى أنه قصد ببرنامجه أن يكون برنامجاً سياسياً وطنياً للانتخابات الوشيكة في تشرين الأول/ اكتوبر[(٨٢)].

لعل ما ميز قيادة حزب الشعب، على نحو شديد الوضوح، عن المجموعات السياسية الأخرى في سورية هو توجهها العلماني القوي. فقد حرصت أن تتجنب الإشارة إلى الدين في برنامجها وفي تصريحاتها العلنية، إلا حين كانت تؤكد أن جميع الجماعات الدينية تؤيد وحدة سورية واستقلالها وأن الحريات الفردية ستكون مصانة في سورية المستقلة. وأيدت المؤسسة الدينية الإسلامية في سورية حزب الشعب، مع أن أياً من قادتها الدينيين لم يكن عضواً في لجنته المركزية. وكان ثمة جذور تاريخية لغياب الزعماء الدينيين عن القيادة الوطنية، على الرغم من تعاطفهم الذي لا يرقى إليه الشك مع الأهداف الوطنية. فقد كان النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية قد انتقلا، حتى قبل صعود فكرة العروبة، من المؤسسة الدينية إلى الذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي، والذين حصلوا تعليماً عثمانياً مهنياً، بما في ذلك اللغة التركية (إضافة إلى العربية)، والذين كانوا يعتمرون الطربوش ويرتدون السترة الرجالية السوداء التي تبلغ الركبتين، والذين شغلوا مناصب رئيسية في الفروع العلمانية الحديثة من الإدارة العثمانية. ومع أن أساس القومية العربية كان خليطاً من المشاعر الدينية والعلمانية، فإن الزعماء الدينيين شددوا على التضامن الديني، آملين أساساً أن يستعيدوا مواقعهم القيادية التقليدية بين المسلمين العرب في مواجهة العلمنة المتزايدة والسيطرة الحكومية على المؤسسات الإسلامية. وباستثناء قلة من الفقهاء لا يمكن تجاهل تأثيرهم في الحياة السورية الفكرية، فإن الشخصيات الدينية قامت بدور ثانوي في ولادة القومية العربية.

لقد استمر هذا الاتجاه خلال الانتداب، حين شهد نفوذ الزعماء الدينيين مزيداً من التأكل. واستهدفت السياسة الفرنسية تقليص ما بقي من النفوذ المستقل لدى المؤسسة الدينية. وتراجع القادة الدينيون، في الساحة المهمة التي هي ساحة العلاقات الدبلوماسية، أمام سياسيين مثقفين عصريين، مؤهلين أكثر منهم بكثير للدفاع عن القضية السورية

(٨٢) حفلة افتتاح حزب الشعب. كراس (دمشق، ١٩٢٥)؛ انظر أيضاً: MD, 7N 4186, Dossier 7. «Renseignement,» no. 605, 16-23 May 1925; FO 684/32/711. Smart to FO, 16 June 1925; USNA, Syria 890d. 00/214, 14 Sept. 1925.

ولم تشتمل سورية الموحدة على لبنان الصغير. أما النقاط الأخرى في برنامج الحزب فتناولت إنهاء المحاكم المختلطة؛ إنهاء جميع أشكال السيطرة الفرنسية على الإدارة، بما فيها الأوقاف، وخصوصاً سكة حديد الحجاز؛ توحيد النظام النقدي على قاعدة الذهب؛ إبطال اتفاقية «بنك سورية».

بمصطلحات يفهمها الفرنسيون. ومع أن الشخصيات الدينية استخدمت، برضاها، مواقعها في المساجد والمدارس الدينية لحشد جماهير المدن ضد الفرنسيين، فإنها كانت تمارس العمل السياسي المباشر عادة بإيعاز من القيادة الوطنية. وغدت المؤسسة الدينية الإسلامية واحدة فقط من بين عدة وسائط اتصال بين القيادة الوطنية والجمهور السوري.

وهذا لا يعني أن المؤسسة الدينية كانت متفقة في الرأي مع النخبة الوطنية بشأن جميع المسائل. فقد كانت المجموعتان تنتميان إلى عالمين مختلفين، من حيث الثقافة، وإلى حد متزايد، من حيث الخلفية الاجتماعية. ولم تكونا دائماً منسجمتين سياسياً. لكنهما تقاسمتا الإحساس المشترك بأن الفرنسيين حرموهما من مكانتهما في المجتمع. فالوطنيون حرمهم الفرنسيون من السلطة السياسية الشرعية. ومن وجهة نظر الزعماء الدينيين المسلمين، فإن المندوبية العليا زعزعت وضعهم القانوني والديني في سورية، الذي أقاموا على أساسه مطالبتهم بنفوذ مستقل في صفوف الجماهير. كما أن الفرنسيين، بحرمانهم المؤسسة الدينية من سلطتها النهائية على إدارة الأوقاف الخيرية وعلى الإفتاء بشأن الأحوال الشخصية، إنما هاجموا المصادر المادية لتلك السلطة.

هناك حزب سياسي آخر تأسس خلال هذه الفترة الوجيزة من التحول إلى الليبرالية السياسية، هو «حزب الوحدة السورية». وكان هذا الحزب يحظى بالرعاية السرية من المندوبية العليا من أجل أن يواجه النفوذ المتنامي لحزب الدكتور الشهبندر. وفي محاولة منه لمجاراة العصر، قام بتقليد حزب الشعب فدعا إلى وحدة سورية والسيادة الوطنية والنهوض الاقتصادي وتخفيض الضرائب وتحسين ظروف الطبقة العاملة وحرية جميع الفئات الدينية في البلاد والانسجام في ما بينها[٨٣]. لكن الطابع الحقيقي لحزب الوحدة انكشف من خلال قيادته: فرئيسه كان صبحي بركات نفسه، رئيس الدولة السورية، وكان أعضاؤه الآخرون من البيروقراطيين والصحافيين البارزين المتعاونين مع الفرنسيين[٨٤].

لقد اتهمت صحيفة **«الزمان»**، الصحيفة الرسمية لحزب الوحدة، قادة حزب الشعب بالانتهازية السياسية وبتبني مبادئ ديمقراطية في حين أنهم كانوا في الحقيقة يميلون إلى إعلاء شأن الإسلام على حساب الأديان الأخرى. وانتقدت مفهومهم لدولة عربية كبيرة من دون أن يسألوا أنفسهم كيف يمكن السوريين واللبنانيين والفلسطينيين، بما لديهم من أفكار متطورة وخلفيات حضرية راقية، أن يعيشوا تحت سقف واحد مع القبائل البدائية في الصحراء العراقية والحجاز. واتهمت حزب الشعب بأنه يسعى في حقيقة الأمر إلى

---

(٨٣) **ألف باء** (١٤/٥/١٩٢٥)؛ MD, 7N 4186, «Renseignement,» no. 611, 13 May 1925.

(٨٤) انظر: FO 371/4348, vol. 6483, Palmer. (Damascus) to FO, 23 March 1921; FO 371/4968, vol. 6454. Palmer to FO, 30 March 1921; **المقتبس**، ع ٤٢٩٥، ٥/٦/١٩٢٥؛ فرزات، **«الحياة الحزبية»**، ص ١٠٥.

إقامة دولة إسلامية بسيطرة هاشمية، وراء ستارٍ من المثل العليا والشعارات الديمقراطية. ورأى حزب الوحدة، بدلاً من ذلك، أن أفضل حل ممكن، إلى حين تثقيف الشعب بصورة مناسبة بحيث يشعر أنه ينتمي إلى أمة لا إلى فئات دينية متنوعة، هو التعاون مع مرشديه الأجانب(٨٥).

مع اقتراب الانتخابات المحددة في تشرين الأول/ اكتوبر، كانت المشاحنات بين هذين الحزبين المتمركزين في دمشق تستمر متسارعة. وفي هذه الأثناء، كانت اضطرابات خطرة تختمر في مكان آخر من سورية.

(٨٥) **الزمان**، مقتبسة من غير تاريخ في: FO 684/32/1246. Smart to FO, 12 Aug. 1925; *La Syrie* (1 Sept. 1925)

القسم الثالث

الثورة الكبرى ١٩٢٥ ـــ ١٩٢٧


ABU ABDO ALBAGL

الفصل السادس

الأصول: الصلة الدرزية

في ١٨ تموز/يوليو ١٩٢٥، أطلق الجبليون الدروز النار على طائرة فرنسية تحوم فوق جبل الدروز. وبعد ذلك بيومين هاجم الزعيم الدرزي سلطان الأطرش على رأس مجموعة من فرسانه المسلحين مدينة صلخد، ثاني أكبر مدينة في الجبل، واحتلوها. وفي ٢١ تموز/يوليو، نصبت عصبة سلطان باشا كميناً لـ ١٦٦ جندياً جزائرياً وسورياً بقيادة الكابتن نورمان الذي كانت أسندت إليه مهمة نجدة بعض رجال سلاح الجو المنقطعين عن وحداتهم. ولم ينج من الهجوم سوى أقل من نصف جنود الطابور الذي يقوده نورمان. وفي مساء اليوم نفسه، حاصرت قوات سلطان الأطرش السويداء، عاصمة جبل الدروز ومركز الإدارة الفرنسية في الجبل[١].

أثار الانتصار الأولي الذي حققه الثوار الدروز الحماسة والتلهف الشديدين في معسكر سلطان الأطرش. وفي الأسبوع الأخير من تموز/يوليو، سارع الدروز من أنحاء الجبل كافة للالتفاف من حوله، فتحولت عصبته الصغيرة إلى جيش يتراوح عدد أفراده بين ٨,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ رجل، في منطقة لم يزد عدد سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة. أما في منطقة حوران المجاورة، التي كانت بعض أجزائها تقع تحت رحمة الجبل طيلة أجيال، فقد انتشر الهلع بين سكانها المختلطين من الفلاحين المسيحيين والمسلمين والدروز الذين انتابهم الخوف من أعمال انتقامية إن هم لم ينصاعوا لدعوة سلطان باشا لحمل السلاح. وفر بعض الفلاحين إلى مناطق أكثر أمناً في حوران أو إلى فلسطين. ولجأ بعضهم الآخر، ومعظمهم من المسيحيين، إلى دمشق، حاملين معهم حكايات عن المجازر وأعمال النهب. فقد أحرق الثوار الدروز ما لا يقل عن خمس قرى مسيحية[٢].

---

(١) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. الثورة السورية الكبرى**. (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١٦٥ ـ ١٦٧؛ Andréa, *La Révolte druze,*, pp. 52-53

(٢) ادعى أحد التقارير أن عدد الثوار الدروز بلغ بحلول أواخر تموز/يوليو ١٩٢٥ ما يتراوح بين ٨,٠٠٠ و١٠,٠٠٠. وقدر تقرير آخر عدد المسلحين الذين كانوا بقيادة سلطان الأطرش بين ١٥,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠. انظر:

في أواخر تموز/يوليو، انطلق من إزرع رتل نجدة فرنسي من ٣,٠٠٠ جندي بقيادة الجنرال روجيه ميشو لرفع الحصار عن السويداء الواقعة على بعد ٣٠ ميلاً. وفي ٢ آب/اغسطس، وقبل أن يصل الرتل إلى وجهته بسبعة أميال، هاجمه الفرسان الدروز الذين يقودهم سلطان الأطرش وألحقوا به هزيمة منكرة. وتكبد الفرنسيون خسائر فادحة: ١٤ قتيلاً، و٣٨٥ جريحاً، و٤٣٢ مفقوداً. وانتحر القائد الفرنسي لإحدى الكتائب المؤلفة من المدغشقريين بعد أن هلع وهرب، بل إن الجنرال ميشو نفسه انسحب قبل الأوان. كما استولى الثوار الدروز على ٢,٠٠٠ بندقية[٣]، وبدا الأمر كأن الانتفاضة السورية ستعم سائر أنحاء سورية[٤].

كان السبب المباشر لإشعال الثورة اعتقال ثلاثة من الزعماء الدروز في ١١ تموز/يوليو. إلا أن الاستياء كان يتصاعد في جبل الدروز في العامين السابقين، منذ تعيين «الكابتن كاربيه» بوصفه المسؤول الفرنسي الأعلى في المنطقة سنة ١٩٢٣. ولكن مخافة أن يوضع اللوم بشأن الثورة السورية الشاملة التي تلت ذلك على عاتق رجل واحد، من غير وجه حق، ينبغي التأكيد مجدداً أن سبب استياء الدروز، والسوريين بعامة، يكمن في إصرار فرنسا على تطبيق طرائق تعلمتها في شمال افريقيا على وضع سورية البالغ الاختلاف[٥].

= FO 371/4475, vol. 10850. Smart to FO, 27 July 1925. Elizabeth P. MacCallum, *The Nationalist Crusade in Syria* (New York, 1928), p. 118. FO 371/4475, vol. 10850. Colonial Office to FO, 28 July 1925; FO 371/4739, vol. 10850. Smart to FO, 29 July 1925.

(٣) FO 371/5576, vol. 10851. Crewe (Paris) to Chamberlain, 15 Sept 1925; MaCallum, *Crusade*, p. 119; Tannenbaum, *Sarrail*, pp. 202-3;
الريّس **الكتاب الذهبي**، ص ١٦٧ ـ ٦٩ ظافر القاسمي، **وثائق جديدة من الثورة السورية الكبرى** (دمشق، ١٩٦٥)، ص ١١٩ ـ ١٢٦.

(٤) Tannenbaum, *Sarrail*, p. 201, citing «Les Affaires des Syrie,» Fonds Painlevé, Box 42, File: *Syrie* (Notes Carbillet), pp. 34-35, located in the Archives Nationales, Paris.

(٥) بدأ الفرنسيون تغلغلهم الدبلوماسي في جبل الدروز في أواخر القرن التاسع عشر. وقبل الثمانينات من هذا القرن، كانت بريطانيا الدولة الأوروبية الوحيدة ذات النفوذ بين الدروز، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أنها كانت قد حمتهم في جبل لبنان عقب الحرب الأهلية في السنوات ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠. لكن استمرار الدعم البريطاني للدولة العثمانية دفع ببعض الدروز إلى السعي وراء الدعم الفرنسي. فاغتنم الفرنسيون الفرصة، لكنهم اختاروا أن تطور علاقاتهم مع قبيلة عامر، المنافسة الرئيسية لقبيلة الأطرش. David Buchanan McDowall, «The Druze Revolt, 1925-27, and its Background in the Late Ottoman Period,» B. Litt. Dissertation (University of Oxford, 1972), pp. 153-68.
وقد تعززت المحاولات لإبقاء يد الأجانب مكفوفة عن شؤون جبل الدروز بعد أن أصبح القنصل البريطاني في دمشق، السيد ريتشارد بيرتون، منغمساً في المكائد الجارية في الجبل في السنوات ١٨٦٩ ـ ١٨٧١. MAE, Syrie-Liban 1918-29. Carbillet, «La paix avec les Druses,» 10 Feb. 1926, vol. 197, p. 2.

كانت الاستراتيجية الفرنسية في حكم جبل الدروز صورة مصغرة عن الاستراتيجية الامبراطورية العامة بشأن سورية. فقد كانت الاستراتيجية الفرنسية على نطاق سورية تركز على تأليب المناطق الريفية ضد المدن الوطنية، وعزل الأقليات المحلية المتراصة في سورية عن التيار الرئيسي في الثقافة السورية ـ العربية، والتلاعب بالنخب بعضها ضد بعض. وبدا أن هذا المخطط الكبير، المشتق من السياسة الامبراطورية الفرنسية في المغرب، يلائم جبل الدروز تماماً[٦]. فالدروز كانوا يقطنون منطقة زراعية جبلية نائية يصعب الوصول إليها. وكانوا يؤلفون أقلية متراصة؛ فكان ٩٠٪ من سكان الجبل دروزاً لهم عادات دينية واجتماعية تتميز عن عادات العرب المسلمين السنة الذين يقطنون السهول والمدن[٧]. كما كانت السلطة المحلية في الجبل موزعة بين قبائل متنافسة، ذات نزعات فئوية قوية.

كانت الصيغة التي تبناها الفرنسيون لحكم جبل الدروز تركز على تطوير علاقة خاصة ومباشرة مع الدروز من شأنها إدراك العادات المحلية وتطويق دمشق في آن واحد. وقد اختار أول مندوب سام فرنسي، الجنرال غورو، معاوناً موثوقاً هو الكولونيل جورج كاترو، الذي كان مثله محارباً قديماً في مراكش، للتوصل إلى تفاهم مع الدروز[٨]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، بدأ كاترو مفاوضات مع القبائل الحاكمة في الجبل أدت إلى إبرام معاهدة فرنسية ـ درزية في آذار/مارس ١٩٢١. وقد نصت أحكامها على أن يكون جبل الدروز وحدة إدارية خاصة متميزة عن دولة دمشق[٩] لها حاكم محلي ومجلس تمثيلي منتخبان، وأن تكون الإدارة تحت سيطرة درزية. وكان على الدروز في المقابل أن يعترفوا بالانتداب الفرنسي وأن يقبلوا بالعدد الكبير المعتاد من المستشارين الفرنسيين وإقامة الحاميات العسكرية الفرنسية في السويداء.

كان أول حاكم يترأس هذا الترتيب الجديد سليم الأطرش، الزعيم الدرزي البارز[١٠]. وفي حين كان سليم باشا من بين أوائل الزعماء الدروز الذين اعترفوا بسلطة الأمير فيصل سنة ١٩١٨، وأن فيصل اعترف به متصرفاً لجبل الدروز، فإنه شعر مع الاحتلال الفرنسي أن عليه الموازنة بين طموحات الدروز والحاجات الفرنسية. إلا أن ترقيته من موقع «الأول بين متساوين» في بنية السلطة الدرزية إلى موقع حاكم دولة درزية منفصلة، لم تكسب سليم الأطرش ما يزيد كثيراً على اعتراف لفظي به من قبل سائر القادة

---

(٦) Burke, «A Comparative View,» pp. 175-86.

(٧) Gabriel Baer, *Population and Society in the Arab East* (London, 1964), p. 109.

(٨) McDowall, «The Druze Revolt,» pp. 220-26.

(٩) سنة ١٩٢٢، أعلن الفرنسيون جبل الدروز وحدة منفصلة تحت الحماية الفرنسية. انظر أيضاً: MacCallum, *Crusade*, p. 105.

(١٠) رسخ آل الأطرش موقعهم بوصفهم القبيلة الأبرز بعد ١٨٦٩ (محل آل الحمداني). انظر: McDowall, «The Druze Revolt,» pp. xxviii, 40.

الدروز[١١]. فبالنسبة إلى مشايخ آل الأطرش، كان نظام تولي المناصب بصورة دستورية الذي فرضه الفرنسيون يهدد بإنهاء تقليد التراتب العائلي الذي ميز بنية السلطة في الجبل منذ القرن الثامن عشر. فقد مكن الرؤساء الدروز الذين استطاعوا السيطرة على المؤسسات السياسية الجديدة من عزل منافسيهم بصورة أكثر فاعلية عن ذي قبل لأنه أغلق القنوات التقليدية المؤدية إلى المنافع والمناصب السياسية. وعمل مجلس الوجهاء الدروز الذي أوجده الفرنسيون كقوة مقابلة لمنصب الحاكمية، وكان النفوذ الفرنسي لدى أعضائه يكبح قبيلة الأطرش. وأكثر من ذلك، فقد كان باستطاعة الفرنسيين الاعتراض على اختيار حاكم من آل الأطرش، إذا وجدوه غير مرغوب فيه[١٢].

كان من المحتم بروز استياء عميق في أوساط درزية معينة من النظام الإداري الجديد الذي أضفى الشرعية على التدخل الأجنبي في الجبل. فأعقبت معاهدة آذار/ مارس ١٩٢١ مشاحنات عنيفة بين الدروز والفرنسيين.

بدأت أول انتفاضة درزية مهمة ضد الفرنسيين في تموز/ يوليو ١٩٢٢. وكان العامل المساعد على نشوبها اعتقال لبناني اسمه أدهم خنجر، في جبل الدروز، بعد أن اتهمته السلطات الفرنسية بالانتماء إلى عصبة من الثوار كانت حاولت اغتيال الجنرال غورو قبل ١٣ شهراً. وكشف التحقيق مع خنجر أنه كان في طريقه لزيارة سلطان الأطرش، وهو الزعيم الدرزي الذي يخشاه الفرنسيون أكثر من غيره. وعندما علم سلطان باشا باعتقال خنجر، طلب فوراً من المسؤول الفرنسي الأعلى في السويداء «الكومندان ترنغا» نقل السجين إلى عهدته، باعتبار أن العادات الدرزية تملي تقديم هذا الحد الأدنى من واجب الضيافة. وعندما لم يستجب ترنغا للطلب، ذهب سلطان الأطرش إلى السويداء لمعالجة الأمر شخصياً. وعلم هناك أن الفرنسيين ينقلون خنجر إلى دمشق. فأسرع إلى تنظيم مجموعة طوارئ وهاجم القافلة المسلحة التي كانت ترافق السجين. ورد الفرنسيون بإرسال قوة عسكرية لتدمير منزل سلطان الأطرش. وبعد فشل الغارة الفرنسية الأولى، حققت غارة ثانية هدفها في أواخر آب/ أغسطس. وقد عزم الفرنسيون على تلقين سلطان باشا درساً لا ينساه، فلم يكتفوا بنهب منزله، بل أرسلوا في ما بعد طائرات لتقصفه.

كان سلطان الأطرش يبحث عن فرصة لحشد الدروز ضد التدخل الفرنسي في الجبل، وقد منحته حادثة خنجر في صيف ١٩٢٢ هذه الفرصة. فشن الثوار الدروز، طيلة عام تقريباً، حرب عصابات على الفرنسيين في مختلف أنحاء الجبل. إلا أن سلطان باشا اضطر للجوء إلى شرق الأردن في أواخر الصيف. وتحت ضغط الفرنسيين، وافق البريطانيون على إخراجه من شرق الأردن في نيسان/ ابريل ١٩٢٣. فقام بعد ذلك بقليل بتسليم نفسه إلى

(١١) في الواقع، كان أشد الناس انتقاداً لسليم أقاربه بالذات، وخصوصاً عبد الغفار وسلطان الأطرش.
FO 371/6384, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 8 June 1922.

(١٢) MacCallum, *Crusade*, p. 106.

الفرنسيين، الذين توصلوا إلى هدنة معه، لأنهم لم يكونوا يريدون إطالة أمد الثورة[١٣].

خلال هذه الانتفاضة الدرزية الرئيسية الأولى ضد الفرنسيين، كان سلطان الأطرش على صلة بالوطنيين في دمشق وعمان وكان يتلقى الدعم منهم، خلافاً لما كان الفرنسيون يأملونه من أن تحول الاختلافات الثقافية دون قيام مثل هذه الصلات. لكن وضع الوطنيين المتقلقل في ذلك الحين جعلهم يقتصرون على تقديم الدعم المعنوي. ومع ذلك فإنه أعلن ثورته باسم استقلال سورية وإعادة توحيد الجبل مع دمشق. وعلى الرغم من تعليمه الرسمي المحدود، فإنه كان حسن الاطلاع على العقيدة الوطنية، كما كان أقرب حلفائه الدروز كذلك. فقد كان يعارض أي شكل من أشكال الحكم الانتدابي الفرنسي في سورية ويعتبر نفسه وطنياً.

كان سليم باشا قد استقال من منصب حاكم جبل الدروز، حتى قبل تسلّم سلطان الأطرش، وتولى مهامه بصورة موقتة الكومندان ترنغا، أعلى مسؤول فرنسي في ذلك الحين. وكان من بين الأسباب الرئيسية لاستقالة الأطرش فقدانه قسطاً مهماً من نفوذه لدى مشايخ آل الأطرش ولدى المجلس. فقد كان سليم الأطرش، طيلة فترة توليه الحاكمية، في نزاع مع سلطان باشا، ومع عبد الغفار الأطرش، أكثر أعضاء المجلس نفوذاً والعقبة الرئيسية في وجه الإصلاح الإداري الفرنسي في جبل الدروز. وأدت وفاة سليم باشا اللاحقة في أواسط أيلول/سبتمبر ١٩٢٣ إلى نشوب صراع ضارٍ في صفوف عشيرة الأطرش بشأن من يخلفه في الزعامة السياسية. ونجم عن فشل العشيرة في الاتفاق على مرشح لمنصب الحاكم أن تجاوز المجلس عشيرة الأطرش، بل والطائفة الدرزية بكاملها، فعين الكابتن غبرييل كاربيه. الذي كان حل محل ترنغا في جبل الدروز، حاكماً مؤقتاً. وبعد أن استنفد التنافس في صفوف آل الأطرش نفسه، قام المجلس، وقد أثار هذا التنافس سخطه وتلاعب كاربيه فيه، بالقطع مع التقاليد السياسية الدرزية من أساسها فثبّت كاربيه في منصب الحاكم[١٤].

---

(١٣) الجندي، **تاريخ**، ص ١٨٤ ـ ١٨٥; MacCallum, *Crusade*, p. 108-9؛ القاسمي، **وثائق**، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

(١٤) FO 371/5762, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 22 May 1922; FO 371/6384, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 8 June 1922.

كان عبد الغفار ينتمي إلى جب اسماعيل، أهم فروع قبيلة الأطرش؛ غير أنه لم يكن ينتمي إلى الفخذ الذي جاء منه سليم باشا ونسيب بك وسلطان باشا. وكان يعتقد بأن عبد الغفار مقرب من البريطانيين، فصار موضع شك كبير من الفرنسيين. MAE, Syrie-Liban 1918-29. «La paix avec les Druses,» 10 Feb. 1926, vol. 197, pp. 13-15; Capitaine G. Carbillet, Au *Djébel Druse* (Paris, 1926), pp. 103-7; FO 371/9868, vol. 9054. Palmer (Damascus) to FO, 18 Sept. 1923.

ويزعم أحد المؤرخين السوريين أن كاربيه أجبر المجلس على تعيينه حاكماً للجبل. انظر: هاني أبي راشد، **جبل الدروز** (بيروت، ١٩٦١)، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

إلى حين وصول الكابتن كاربيه، كانت الاستراتيجيه الفرنسية المتمثلة في عزل جبل الدروز عن دمشق وفي إيجاد علاقة مباشرة وخاصة مع الزعامة الدرزية قد حققت نجاحاً ملموساً. فقد ترك الفرنسيون للدروز، في الواقع، درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي في الشؤون الإدارية المحلية. وأبدى الكومندان ترنغا المرونة إزاء وضع في غاية الصعوبة، كما تمكن من إحداث إصلاحات ومشاريع تنمية مفيدة للطائفة الدرزية. فأسس لميزانية منتظمة ودرك درزي؛ وعبد الطرق للسيارات؛ وشرع بإعادة إنشاء شبكة الري المتهدمة حول السويداء. ومع أن المعارضة السياسية المنظمة للفرنسيين لم تكن قط غير ملموسة، كانت بحاجة إلى بعض الوقت لتصل إلى أبعاد تنذر بالخطر. أما في الوقت الراهن، فقد تم كبح حركة الأطرش بنجاح.

جاء الكابتن كاربيه إلى جبل الدروز ولديه خبرة سابقة كضابط شؤون محلية في غربي افريقيا الفرنسية. وقد برهن، بكونه شاباً ذا طاقة خلاقة، على أنه محدّث لا يكل، ولكن نافد الصبر. فقد غير فجأة العلاقات الدقيقة التي جهد في تنميتها كاترو ومن بعده ترنغا، بقراره أن يدير جبل الدروز بصورة مباشرة، وبنكهة مميزة من الديماغوجية الشخصية. واستهدف بذلك تحطيم نظام الجبل الإقطاعي القديم الذي اعتبره رجعياً[١٥].

وبوحي من التقاليد التي أرساها ليوتي في حكم الفرنسيين للمغرب، أقام كاربيه إدارة اقتصادية فاعلة، مع عدد قليل من الجنود والموظفين المحليين المدربين لتنفيذ خططه[١٦]. وفي غضون ٢٠ شهراً، أنجز مشاريع الطرق التي بدأها ترنغا وأضاف إليها ١٢٥ ميلاً آخر من الطرق المعبدة للسيارات. وشق شوارع السويداء وبنى ما يزيد على ١٠٠ ميل من قنوات الري. كما أنه عقلن النظام القضائي في الجبل وأنشأ محكمة استئناف في السويداء. وزاد عدد المدارس وحسن نظام الصرف الصحي العام. إلا أن كاربيه، المصلح الذي لا يكل، والرجل الذي كان حبه لجبل الدروز «لا يفوقه سوى حبه لفرنسا»[١٧]، لم يتلاءم تماماً مع النموذج الذي وضعه الماريشال ليوتي لنخبة ضباط الشؤون المحلية الفرنسيين. ومع أنه كان ينتمي إلى نخبة مصلحة الاستخبارات ويتكلم اللغة العربية وحسن الاطلاع على عادات الدروز الدينية والاجتماعية، فإن أسلوبه في الحكم لم يكن حاذقاً أبداً. بل كان، على العكس، نقيضاً لمفهوم الحكم القائم على اعتبارات محلية (مفهوم «المشاركة») الذي كان ليوتي يفضله، إذ إن كاربيه رفض رفضاً باتاً أن يعمل ضمن إطار التقاليد السياسية الدرزية[١٨].

---

(١٥) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Enquête de M. Daclin: Djébel Druse,» Part i, 7 Sept. 1926, vol. 234, pp. 51-52; MacCallum, *Crusade*, p. 106.

(١٦) See Roberts, *French Colonial Policy*; Burke, «A Comparative View,» pp. 175-86; MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Enquête de M. Daclin,» 7 Sept. 1926, vol. 234, p. 52.

(١٧) MacCallum, *Crusade*, p. 112.

(١٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Enquête de M. Daclin,», pp. 53-55.

كان أكثر مشاريع كاربيه طموحاً تحرير الفلاحين الدروز من النظام المهم الاقتصادي التاريخي، عبر تغيير النظام الإقطاعي الدرزي. فقد كانت الملكية العامة لا تزال شائعة في المناطق الزراعية من الجبل، مع أن الثورة الفلاحية التي حدثت في ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ أرست حقوق الملكية للفلاحين الدروز في بعض المناطق. وأعيد توزيع الأراضي المشاع على أساس ثلاثي السنوات، لكن وجهاء الدروز كانوا يحصلون عادة على ثلث الأراضي الأكثر إنتاجاً في الدورة الزراعية السابقة، التي كان الفلاحون عموماً يزرعونها بالإضافة إلى حصة الثلثين الخاصة بهم. وقد عرض كاربيه على الفلاحين الدروز بحماسة حقوق ملكية فردية في الأراضي المزروعة بكروم العنب، انسجاماً منه مع الأفكار المثالية المبكرة التي انطوت عليها السياسة الزراعية الفرنسية في سورية وكانت الفكرة المركزية فيها إيجاد أمة من صغار المالكين الفلاحين على حساب طبقات كبار مالكي الأراضي[(١٩)].

مع أن بعض الفلاحين أصبحوا يملكون قطعاً صغيرة من الأراضي، فإن الأثر الإجمالي للإصلاح الزراعي الذي نفذه كاربيه كان طفيفاً. ذلك أن الفلاحين الدروز، الذين كانوا محافظين وشكاكين، ولا تزال العشائر الدرزية الكبرى تسيطر عليهم ويعتمدون عليها، لم ينتهزوا فرصة هذا العرض لأنه كان يهدد طريقتهم التقليدية في الحياة ولأن سادتهم الدروز ثنوا عزمهم عن القيام بذلك. وفي الواقع، تحولت الشكوك إلى غربة، عندما لجأ كاربيه إلى إرغام الفلاحين على العمل، بدلاً من دفع الضرائب، من أجل إتمام مشاريعه المتنوعة في الأشغال العامة، ولا سيما شبكة الطرق، في فترة زمنية قياسية. إذ لم يقدر الفلاحون «ميزة الطرق» التي تعد من أجل «سيارات لم يكونوا يملكونها»[(٢٠)].

تبنى كاربيه تكتيكات في لعبته القائمة على مبدأ فرِّق تَسُدْ، التي تحرض طبقة ضد

= إن ضابط ارتباط وزارة سلاح الجو البريطانية المقيم في بيروت، الذي كان يعرف كاربيه جيداً، قد وصف هذا الكابتن الفرنسي بأنه «شخص رث الهيئة، ذو لحية طويلة شعثاء»، وأنه بعد كل هذه الأعوام الطويلة في مجاهل منطقة جبل الدروز. . . كاد هو نفسه أن يصبح درزياً». FO 371/4810, vol. 10835. Air Ministry to FO, 13 Aug. 1925.

ومع ذلك، كان كاربيه «عاجزاً تماماً عن فهم سيكولوجيا المحليين، وفظاً ومستبداً مع مرؤوسيه ولا يأبه لعواطف السكان ورغباتهم». FO 371/5576, vol. 10851,Crewe (Paris) to Chamberlain, 15 Sept, 1925.

(١٩) MacCallum, *Crusade*, pp. 112-13; Joyce Laverty Miller, «The Syrian Revolt of 1925,» *International Journal of Middle East Studies*, 8 (1977), p. 552, citing *Oriente Moderno*, 4 (1924), p. 38; MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban 1925*, pp. 13-19.

وفقاً لما يقوله مككالوم، جرى سنة ١٩٢٤ غرس مليون كرمة عنب في أراضٍ تم «تنظيفها من الحجارة وتسييجها بأسوار حجرية واطئة تشير إلى حدود الكروم». *Crusade*, p. 111

(٢٠) MAE, *Rapport à la Société des Nations*, 1925, pp. 16-19; MacCallum, *Crusade*, p. 113.

طبقة، أي تحرض الفلاحين المدعومين بالفرنسيين ضد سادتهم الدروز. ومع ذلك، فإنه فشل في الحصول على دعم الفلاحين، فقلّص ذلك الطاقة الكامنة في خياره الآخر: استغلال الانقسامات والعداوات القائمة في قمة بنية السلطة الدرزية في صفوف عشيرة الأطرش البارزة وبينها وبين منافسيها في المجلس. ومع أن محاولة كاربيه تحطيم بنية السلطة أدت إلى تقليص امتيازات زعماء آل الأطرش ونفوذهم السياسي، فإنها قادت في نهاية المطاف إلى توسيع استياء آل الأطرش من نظام حكمه إلى ثورة درزية جديدة أخطر إلى حد بعيد من سابقتها(٢١).

إن التحرر من الأوهام بشأن إصلاحات الكابتن كاربيه وطرائقه الإدارية الفردية انتشر بسرعة في الجبل. فقد تلقى سلسلة من التهديدات بالقتل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٣، وأعد زعماء آل الأطرش لثورة شاملة تقوم ضد الفرنسيين في نيسان/ ابريل ١٩٢٤. إلا أن الاستخبارات الفرنسية اكتشفتها مسبقاً ونجحت في نزع فتيلها. ومع ذلك، فإن المعارضة الدرزية لكاربيه أصبحت بحلول أواخر ١٩٢٤ ملموسة في جميع الأوساط وأخذت الحملة المناوئة له تتصاعد. فقد تشكك الفلاحون في إصلاحاته الزراعية وقاوموا سياسة العمل الإجباري التي انتهجها. وثار سخط الموظفين المحليين بسبب حكمه الفردي المباشر الذي كان يتجاوزهم. وما فاقم الأمور في صفوفهم هو قيام كاربيه بتطبيق رقابة صارمة على الممارسات الإدارية لمنع الموظفين من تسخير مناصبهم من أجل المنافع الشخصية. والأهم من ذلك كله كانت ردة الفعل الشديدة العداء لدى العشائر الدرزية الكبرى، وخصوصاً آل الأطرش. فقد كانت إصلاحات كاربيه الزراعية ونظام حكمه الشخصي تهدد قاعدتهم المادية المتمثلة في الأرض والنظام التقليدي في صنع القرار والمساومة السياسية(٢٢).

---

(٢١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Enquête de M. Daclin,» pp. 55-56.

(٢٢) FO 371/5527, vol. 10160. Damascus Consul to FO, 16 June 1925; Tannenbaum, *Sarrail*, p. 199; MAE Syrie-Liban 1918-29. «Enquête de M. Daclin,» 7 Sept. 1926, vol. 234, pp. 187-88.

ومن الجدير بالذكر أن العشائر الدرزية الكبرى التي كانت تسيطر على المجتمع والاقتصاد والسياسة الدرزية، لم تكن بحسب المقاييس السورية من كبار مالكي الأراضي. لكن الفلاحين الدروز كانوا ينظرون إليها على أنها كذلك. ويرى أحد الأكاديميين مؤخراً أن أكبر ملاك الأراضي في جبل الدروز كانوا في حقيقة الأمر فلاحين أغنياء، يعيش معظمهم بالقرب من أراضيهم. وبهذا المعنى، ينبغي تمييزهم من طبقات ملاك الأراضي الغائبين في المدن السورية الوطنية الرئيسية. James A. Reilly, «A Peasant War in Syria: The Jabal Druze Revolt of 1925-1927,» Unpublished paper (Georgetown University, 1984), p. 10.

انظر بشأن هذا الموضوع: عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (١٩٢٠ - ١٩٤٥)** (بيروت، ١٩٧٨)، مج ٢، ص ٤٤ - ٤٨.

في ربيع ١٩٢٥، وضعت عشيرة الأطرش جانباً بصورة مؤقتة الخلافات الشخصية في صفوفها ـ وأرسلت وفداً إلى بيروت لتقديم شكوى بحق كاربيه إلى المندوب السامي سراي. وطلب آل الأطرش أن يكون الحاكم درزياً، بناء على الوعد الذي تضمنته المعاهدة الفرنسية ـ الدرزية لسنة ١٩٢١. ومع أن سراي رفض بصورة قاطعة صرف كاربيه من الخدمة، فقد أمره بأخذ إجازة في أواسط أيار/مايو[٢٣]. وفي هذه الأثناء عينت المندوبية العليا الكابتن انطوان رينو، الذي كان في جبل الدروز منذ بعض الوقت، حاكماً موقتاً. وكان رينو على ما يبدو أكثر اطلاعاً من سلفه على ديناميات سياسة الدروز، فأقام علاقات ودية مع سلطان الأطرش على حساب المجلس، المكون أساساً من وجهاء دروز أقل أهمية، كانوا يمثلون السند الوحيد لكاربيه في الجبل. وكان رينو يدرك غليان الاستياء من حكم كاربيه، فأرسل تقريراً إلى سراي في أوائل حزيران/يونيو باحتمال اندلاع ثورة. كما اقترح أن إحدى الوسائل لتجنب مثل هذه الاضطرابات قد تكون بإجراء تحقيقٍ شامل في ادعاءات الدروز ضد كاربيه الذي كان في إجازة[٢٤].

أدى تقرير رينو المنذر بالخطر بسبب تدهور الوضع في جبل الدروز إلى إثارة انزعاج سراي الذي ساوره الشك في أن انتقادات رينو لحكم كاربيه تحركها طموحات شخصية لديه. وتكوّن اقتناع لدى المندوب السامي باستدعاء رينو في الحال، بسبب العلاقات الوثيقة التي تربطه بسلطان الأطرش ولأن الجناح الانفصالي الدرزي في المجلس كان قد أعاد انتخاب كاربيه حاكماً لفترة ولاية جديدة في شباط/فبراير الماضي[٢٥].

حل مكان رينو الميجور تومي مارتن الذي كان يعمل في مصلحة الاستخبارات. وبعد أن أبلغ مارتن عن زيادة مفاجئة في عدد حوادث العنف في الجبل، غير سراي موقفه وأصدر إليه تعليمات بإجراء تحقيق في الاتهامات الموجهة ضد كاربيه. وفي ١١ تموز/يوليو، نقل مارتن إلى بيروت انطباعاته الأولى عن أسباب الاضطراب في الجبل. وقد أكد تحذيرات رينو السابقة من أن عشيرة الأطرش كانت تعد لثورة كبيرة. وازدادت الأدلة على أن سلطان الأطرش كان يحشد البيروقراطيين والفلاحين الدروز، مدعوماً

---

(٢٣) MacCallum, *Crusade*, p. 114.

(٢٤) Miller, «The Syrian Revolt,» p. 552; Tannenbaum, *Sarrail*, p. 200; MAE Syrie-Liban 1918-29. «Enquête de M. Daclin,» p. 57.

(٢٥) ثمة أدلة قوية على تآمر رينو. انظر: Tannenbaum, *Serrail*, p. 202 هذا ما اعتقده كاربيه بالتأكيد، متهماً رينو بالتآمر مع معاون المعتمد الفرنسي لدى دولة دمشق. FO 371/4810, vol. 10835. Air Ministry to FO, 3 Aug. 1925; MacCallum, *Crusadew*, p. 116; Miller, «The Syrian Revolt,» p. 552.

وبحلول هذا الوقت، كانت زعامة آل الأطرش أخذت ترضى برينو حاكماً، لكن ليس بكاربيه بالتأكيد. FO 371/4005, vol. 10850. Damascus to FO, 23 June 1925.

بعشيرته الموحدة ومعه آل عز الدين الحلبي[٢٦]، العشيرة ذات النفوذ في الجزء الشمالي من الجبل، التي كانت تعتبر أكثر العشائر الدرزية انفتاحاً وتعليماً وذات وشائج متينة مع الوطنيين في دمشق. لكن ملاحظات تومي مارتن مرت من دون أن يتنبه لها أحد، أو أن المندوب السامي تجاهلها عمداً، وهو الذي بدأت تظهر عليه علائم النزق ونفاد الصبر التي ميزت السبعين من عمره[٢٧]. وكان سراي قد اتخذ قراره بالوقوف بحزم ضد زعامة آل الأطرش.

في اليوم نفسه الذي أرسل فيه مارتن تقريره، وصل ثلاثة من زعماء آل الأطرش إلى دمشق بدعوة من المندوبية العليا لتدارس مظالمهم، لكنهم اعتقلوا في الفندق الذي كانوا يقيمون فيه وتم إبعادهم إلى تدمر. وكان سلطان الأطرش من بين المدعوين، لكنه توقع تكتيكات الفرنسيين فظل بعيداً[٢٨].

كان إجراء الجنرال سراي باعتقال زعماء آل الأطرش الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الدرزية الضخمة بعد ذلك بأسبوع. وكان سلطان يعرف أنه مستهدف، ففضل المقاومة على السجن المؤكد. كما كان يعرف أن بإمكانه إطلاق المشاعر المعادية للفرنسيين التي كانت تتخمر في جبل الدروز على امتداد الأعوام القليلة الماضية. ومع أن اعتقال أقربائه دفع عشيرة الأطرش المنقسمة على نفسها في ما مضى إلى رص الصفوف حول رجلها القوي من غير منازع، فإن مثل هذه الحركة كانت آخذة في التكون من سنة ١٩٢٣، عندما حاول الكابتن كاربيه للمرة الأولى تقليص سيطرة آل الأطرش من خلال تأليب الوجهاء الأقل أهمية في المجلس ضد العشيرة ومن خلال التعرض للقاعدة المادية لنفوذها عبر الإصلاح الزراعي. وفي ظل إعادة توحيد عشيرته وانسلاب قوة منافسيه المحليين بغياب راعيهم الفرنسي، لم يواجه سلطان باشا سوى مقاومة طفيفة في دعوته إلى الثورة العامة[٢٩]. فقد كان بإمكانه الاعتماد على دعم يتلقاه من البيروقراطيين الساخطين

---

(٢٦) كان محمد عز الدين الحلبي (ولد سنة ١٨٨٩) أحد أهم قادة الثورة الدروز، وله علاقات جيدة مع الأوساط السياسية في دمشق. وقد نشط من قبل في مجال الأعمال العسكرية والسياسة الدرزية لبعض الوقت. وفي ضوء دراسته في الكلية العسكرية في استنبول، قاد جماعة من الثوار في جبل الدروز والغوطة. وكان خلال العهد الفيصلي في دمشق عضواً في «النادي العربي» القومي الاتجاه، وفي «حزب الاستقلال العربي» وشارك في قتال القوات الفرنسية الغازية في خان ميسلون في تموز/ يوليو ١٩٢٠. فارس، من هو ١٩٤٩، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢٧) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport» of Tommy Martin, 11 July 1925, vol. 234, p. 102; Tannenbaum, *Sarrail*, p. 200.

(٢٨) FO 371/4810, vol. 10835. Air Ministry to FO, 13 Aug. 1925; Saffiuddin Joarder, «The Syrian Nationalist Uprising (1925-1927) and Henri de Jouvenel, *Muslim World*, 66 (July 1977), p. 187.

(٢٩) مع أنه لم تكن ثمة مقاومة مرئية للثورة في الجبل، يبدو أن القادة الدينيين الدروز و«عدداً من فئات القبائل رفضوا الانضمام إلى الثورة» في بادئ الأمر. Tannenbaum, *Sarrail*, p. 202

الذين عانوا فقدان قسط عظيم من النفوذ والدخل في ظل حكم كاربيه الفردي؛ ومن مجموعة من الدروز المثقفين الشباب ذوي مشاعر وطنية سورية معلنة رأت في الثورة فرصة لتحدي سلطة النخبة الدرزية التقليدية؛ ومن الفلاحين المنسلخين الذين لم يتحسن قدرهم بصورة ملموسة بعد هجوم الحاكم الفرنسي على الامتيازات الإقطاعية التي تحظى بها عشائر كبار مالكي الأراضي في الجبل.

الصلة الدمشقية

لم يكن «حزب الشعب» الوطني الاتجاه يخطط لثورة كبرى لدى اندلاع الانتفاضة الدرزية في أواخر تموز/ يوليو ١٩٢٥. فهو لم يكن منظماً بما يكفي لتنكُّب هذه المهمة ولم تكن قيادته مشدودة إلى فكرة الكفاح المسلح ضد الفرنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، كان الفرنسيون متحصنين في دمشق، كما في سائر المدن الوطنية. إلا أن آثار الركود الاقتصادي المؤدي إلى الشلل وتجدد الدلائل على غياب المرونة لدى الفرنسيين على الجبهة السياسية أوحت بوضوح للقيادة الوطنية بضرورة زيادة ضغطها على الفرنسيين. وكان على هذه القيادة أن تبرهن مرة وإلى الأبد على أنها لا تحظى بدعم شعبي واسع في مدن مثل دمشق فحسب، بل إنها كانت تحظى أيضاً بولاء تلك المناطق من سورية، كجبل الدروز، التي كان الفرنسيون يعتزمون إبقاءها معزولة إدارياً عن عمقها الوطني في الداخل. وهكذا، فإن اندلاع الثورة في جبل الدروز أوجد فرصة جديدة للقيادة الوطنية لكي تتابع قضيتها.

كانت الاتصالات بين دمشق والجبل، الذي لا يبعد سوى ٧٥ ميلاً إلى الجنوب الشرقي في العاصمة السورية، متشعبة الجوانب. وبحلول الحرب العالمية الأولى، كان الجبل قد دخل فلك دمشق بصورة لا عودة عنها، على الرغم من موقف الطائفة الدرزية الانعزالي والدفاعي، القائم على معتقدات دينية باطنية[٣٠]، وبنية اجتماعية إقطاعية، وعزلة جغرافية، وتاريخ طويل من المقاومة المسلحة للتدخل الخارجي في شؤون الجبل[٣١]. كان

---

(٣٠) بشأن الطائفة الدرزية، التي كانت جماعة صغيرة انشقت عن الإسلام في القرن الحادي عشر، انظر: Antoine Issac Silvestre de Sacy, *Exposé de la religion des Druzes* (Paris, 1938), and M. G. S. Hodgson, «Duruz,» *Encyclopedia of Islam*, new ed., vol. 2, pp. 631-34.

(٣١) كلما كانت الطائفة الدرزية تشعر بأن الدولة العثمانية تعتدي على استقلالها الذاتي، كانت ترد عادة بالثورة. وبين ١٨٩٩ و١٩١٠، عندما كانت المحاولات العثمانية لفرض سيطرة مباشرة على الجبل على أشدها، شن الدروز ست انتفاضات مسلحة. انظر: Commandant Hassler, «Les insurrections druses avant la guerre de 1914-1918,» *L'Asie Française*, no. 239 (March 1926), pp. 143-47; Shakeeb Salih, «The British-Druze Connection and the Druze Rising of 1896 in the Hawran,» *Middle Eastern Studies*, 13 (May 1977), pp. 251-57.

وكانت هذه الثورات موجهة ضد زيادة الضرائب والتجنيد، وضد الجهود الرامية إلى منع توسع النفوذ الدرزي في منطقة زراعة الحبوب في حوران.

الجبل بحلول الحرب العالمية الأولى قد دخل فلك دمشق بصورة لا عودة عنها(٣٢). وتحت ضغط تتجير الزراعة ووسائط المواصلات الحديثة، انفتح جبل الدروز على العالم الخارجي. وكان التجار والمرابون من حي الميدان، حيث تنظم تجارة الحبوب، يترددون باستمرار على حوران والجبل، ويمولون زراعة الحبوب فيهما. وفي المقابل، كان الوجهاء الدروز يقومون بزيارات دورية إلى دمشق ويقيمون الصلات مع نخبتها التي تميل إلى العثمانيين. وكان بعضهم يقضي أشهر الشتاء في منازل يملكونها أو يستأجرونها هناك. وعلى المستوى السياسي، أقامت عشيرة الأطرش علاقات رسمية مع الوطنيين من خلال الوكالة الدرزية، وهو مكتب أشبه ما يكون بالقنصلية أقامته الدولة الدرزية المنفصلة في دمشق في أوائل العشرينات(٣٣).

من بين الوطنيين الدمشقيين، كان نسيب البكري بوضوح الأكثر احتراماً لدى زعماء الدروز والأكثر انغماساً في السياسة الدرزية. وكان ينتمي إلى عائلة ارستقراطية مالكة للأراضي تدّعي نسباً إلى النبي. وكان الثاني من بين خمسة أولاد لعطا البكري، الذي كان عضواً نافذاً في مجالس دمشق البلدية والسنجقية منذ تسعينات القرن الماضي حتى وفاته سنة ١٩١٤. وقد تخرج نسيب في المدرسة التجهيزية النخبوية في دمشق، مكتب عنبر، الذي خرّج الكثيرين من الجيل الأول من القوميين العرب.

فقد آل البكري مناصبهم الرفيعة بعد ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨، بسبب علاقاتهم الوثيقة بالسلطان عبد الحميد الثاني. كما كانوا مقربين من فرع الهاشميين الذي يقوده الشريف حسين في مكة، الذي التقاه أبو نسيب للمرة الأولى في استنبول قبل تولي حسين منصبه في مكة. وعندما قام ابن الشريف حسين، عبد الله، وأخوه الشريف ناصر بزيارة دمشق سنة ١٩٠٩، استضافهما البكري في منزله الريفي في الغوطة. وبحلول هذا الوقت، كان نسيب البكري وأخواه فوزي وسامي قد انضموا إلى الجمعية الوطنية السرية

---

(٣٢) McDowall, «The Druze Revolt,» p. 181. يحاجج مكدوال على نحو مقنع حقاً بأن الأقليات، من مثل الدروز، نادراً ما ترتبط، في أوقات الاضطراب السياسي، بأحد الأطراف المتصارعة الرئيسية؛ بل إنها بالأحرى حاولت قدر استطاعتها تأليب الأتراك على العرب وبالعكس. انظر أيضاً: الجندي، **تاريخ**، ص ٢٣٣، ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩** (بيروت، ١٩٧٥)، ص ٦٢؛ Hassler, «Les insurrections druses,» pp. 143-47.

وفي سنة ١٩١٠، أدت الأعمال العدائية بين الدروز وقبيلة بني مقداد في حوران إلى دخول الجيش التركي. وقد كان الدروز، تقليدياً، على علاقة حامي - تابع مع فلاحي حوران، لكن لم يعد بمقدور الفلاحين بعد سنة ١٩٠٠ الاعتماد على الدروز لحمايتهم من البدو فاضطروا للتحول إلى دمشق والجيش العثماني طلباً للحماية. انظر: McDowall, «The Druze Revolt,» p. 127.

(٣٣) FO 371/6457, vol. 13512. Damascus Consul to FO, 17 Nov. 1921; FO 371/5762, vol. 7847. Damascus Consul to FO, 22 May 1922.

«الفتاة»، التي كان نسيب سكرتيراً لها. وقدم نسيب فيصلاً إلى الحزب، ويروى أنه أصبح عضواً فيه[٣٤].

هرع نسيب البكري إلى الحجاز ليعرض خدماته على الشريف حسين عندما أعلنت الثورة العربية سنة ١٩١٦. وقد كلف بمهمة العودة إلى سورية وتنظيم ثورة على الأتراك في جبل الدروز وحوران. فوجد في الجبل مجموعة من زعماء الدروز بقيادة سلطان الأطرش تريد الثورة ضد الحكم العثماني. وتوجه نسيب البكري وسلطان باشا على رأس ٥٠٠ خيال درزي إلى حوران لاحتلال طرقها الرئيسية والسيطرة على هذه الطرق استباقاً للغزو الذي سيقوم الحلفاء به من جهة الجنوب[٣٥].

إن علاقة نسيب البكري الوثيقة بالأمير فيصل قد أوصلته إلى منصب مستشار خاص في حكومة فيصل في دمشق سنة ١٩١٨. ولا غرابة أن يكون فيصل قد اختار البكري أيضاً ليكون مبعوثه الخاص إلى جبل الدروز للدعوة إلى توحيده مع دمشق. فقد جعلت منه علاقته الشخصية بسلطان الأطرش الاختيار المنطقي لهذه المهمة الدقيقة. وبعد الاحتلال الفرنسي لدمشق سنة ١٩٢٠، انسحب نسيب البكري وإخوته إلى الظل، حتى صيف ١٩٢٥، عندما أصبح صلة الاتصال الرئيسية لحزب الشعب مع رفاقه السابقين في السلاح في جبل الدروز[٣٦].

عندما وصلت إلى دمشق أنباء انهيار الرتل الذي يقوده ميشو وهزيمته في أوائل آب/أغسطس، بدأ الزعماء الوطنيون يلتقون سراً، ويتنقلون من منزل إلى آخر، من أجل وضع خطة للعمل. وشارك في الاجتماعات أعضاء في حزب الشعب وقبضايات من أحياء العمارة وسوق ساروجة والشاغور والميدان، وقادة سياسيون من حماة. ومع أن أخبار الجبل كانت تثير حماستهم، فقد أثارت قلقهم أيضاً. فبالنسبة إلى القادة الوطنيين في دمشق وسائر المدن كحماة، كان تشجيع انتفاضة شاملة من دون ضمانات بتوفير الدعم الخارجي بمثابة عمل انتحاري من الناحيتين العسكرية والسياسية. إذ كانت هذه المدن لا تزال محصنة نسبياً بالثكنات الفرنسية وبالدرك، في حين لم تكن القوى الشعبية التي أمل حزب الشعب في حشدها مزودة حتى بأسلحة خفيفة. إلا أن رغبة القيادة الدرزية في

---

(٣٤) محمد أديب تقي الدين الحسني، **كتاب منتخبات التواريخ لدمشق** (دمشق، ١٩٢٨)، مج ٢، ص ٨١٩ ـ ٨٢٢؛ *Salname: Suriye vilayeti*, 1312 A. H./1894-95 A. D., pp. 77-78; MD, 7N 2141. Akaba, 20 June 1918.

انظر فهرس كتاب ظافر للقاسمي، **مكتب عنبر** (بيروت، ١٩٦٧)؛ وانظر أيضاً: فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٦٧؛ مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نسيب البكري، «ترجمة عطا بن نسيب البكري».

(٣٥) *Oriente Moderno*, 5 (1925), pp. 462-63.

(٣٦) *Ibid*, pp. 466-67؛ القاسمي، **وثائق**، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧؛

إيصال ثورتها إلى أبواب دمشق كانت بالذات الضمانة التي احتاج حزب الشعب إليها كي يتخلى عن استعداداته للانتخابات الوشيكة ويكثف ضغوطه على الفرنسيين في المدن الوطنية. وكان مبعوثون قادمون من جبل الدروز يقدمون المعلومات بشأن الوضع العسكري هناك، وكان نسيب البكري يجتمع بانتظام مع عبد الغفار الأطرش، أحد وجهاء السويداء الذي كان في دمشق لوضع خطة مشتركة لتصعيد الثورة[٣٧].

لقد وصل أول وفد وطني للتداول مباشرة مع سلطان الأطرش بعد إعلانه الثورة، وصل إلى جبل الدروز في ١٩ آب/اغسطس، بعد شهر بالتمام من نشوب الثورة. وكان على رأسه نسيب البكري، وضم الشيخ محمد الأشمر، وهو رجل ديني شعبي من حي الميدان، ويحيى الحياتي، ممثل مجموعة من الضباط السابقين في الجيش العثماني كانوا قد دخلوا في خدمة الأمير فيصل وشاءوا أن يساهموا بإمكاناتهم في الثورة. وقد أقسم وفد دمشق وسلطان باشا أغلظ الأيمان على أن يتعاون الطرفان تعاوناً وثيقاً من أجل طرد الفرنسيين من سورية. ووعد الوفد الزعيم الدرزي بأن يكون أهالي دمشق مستعدين للثورة إذا تلقوا إشارات التشجيع من قواته الثائرة. وكان بعض الزعماء الوطنيين متشككين بشأن فرص الثورة في النجاح، لكن سلطان الأطرش ظل في غاية التفاؤل. فقواته لم تُمن حتى الآن بنكسة واحدة، وقد وصل البدو المسلحون لتوهم من شرق الأردن لتعزيز قواته[٣٨]. وبعد ثلاثة أيام، قدم نسيب البكري تقريراً عن نتائج المباحثات مع سلطان الأطرش إلى د. الشهبندر، رئيس حزب الشعب، وذلك في اجتماع سري عقد في فيللا جميل مردم

---

(٣٧) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم. «ملاحظات بشأن نشوب الثورة»، ع ٢٠٣، ١٩٢٥؛ FO 371/5039, vol. 10851 Damascus Consul to FO, 2 Aug. 1925; FO 371/4730, vol. 10850. Liaison Officer (Beirut to FO, 10 Aug. 1925; Nashabi, «The Political Parties,» p. 102.

حسن الحكيم، «موجز ترجمة» FO 684/2/55/158. Smart to FO, 30 Jan. 1925.

محادثات مع حسن الحكيم (دمشق، ٢١/٣/١٩٧٦) وصبري فريد البديوي (دمشق، ١٧/٧/١٩٧٧)، وكلاهما من قدامى المحاربين في الثورة الكبرى.

(٣٨) قرقوط، **تطور**، ص ٢١٨. في الواقع، كان ابن أخي نسيب البكري، أسعد بن فوزي، في جبل الدروز مع سلطان الأطرش منذ ٣ آب/أغسطس ١٩٢٥. انظر: القاسمي، **وثائق**، ص ٢٣٣؛ FO 371/5039, vol. 10851. Damascus Consul to FO. 12 Aug. 1925; FO 371/5571, vol. 10851. *Crewe* (Paris) to Chamberlain, 15 Sept. 1925;

ويزعم كبير مستشاري الأمير عبد الله، السوري علي رضا الركابي، أنه أرسل ٥٠٠٠ جنيه استرليني إلى سلطان الأطرش من أجل تنظيم الثورة ولا يوجد أي دليل على أن عبد الله وافق على هذا الدعم. واتهمه بعض الزعماء السوريين في ما بعد أنه أدار ظهره للثورة. انظر: Philby's «Stepping Stones in Jordan: 1922-24.» Manuscript in H. St. John Philby Papers, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford, pp. 260-61.

في الغوطة، وهو أحد الوطنيين الشباب البارزين. وقرر الشهبندر حث الأطرش على القيام بتقدم مباغت على دمشق لاستغلال فرصة الغياب الموقت للقوات الفرنسية العالقة في جبل الدروز وحوران. وفي ٢٤ آب/أغسطس، سرت شائعات في دمشق بأن جيش سلطان باشا المؤلف من الدروز والبدو كان يقترب من المدينة. وانتشر الهلع إذ بدأ تجار السوق ينقلون البضائع من دكاكينهم إلى أماكن سكناهم، ونظم القبضايات نوبات حراسة من المتطوعين في أحيائهم. إلا أن الانتفاضة لم تندلع قط. فقد تم وقف جيش الثوار الذي يقوده سلطان الأطرش على بعد خمسة أميال إلى الجنوب الشرقي من دمشق على أيدي ثلاث سرايا خيالة من السباهية المراكشية يدعمها سلاح الجو الفرنسي[٣٩]. وفي ما بعد، جرى بأمر من المعتمد الفرنسي في دمشق تفتيش من بيت لبيت عن جميع الزعماء الوطنيين المشبوهين. واعتقل كثيرون منهم وسجنوا من دون محاكمة في جزيرة أرواد، وكان هذا بالنسبة إلى بعضهم المرة الثانية منذ بداية الاحتلال الفرنسي. كما بدأ الجنود الفرنسيون بعرقلة الحركة في المدينة بواسطة الأسلاك الشائكة، مما تسبب في مزيد من الهلع[٤٠].

نجح أهم الزعماء الوطنيين، بمن فيهم د. الشهبندر وأبناء البكري، في الإفلات من شبكة الفرنسيين. والتجأوا إلى المنطقة الوحيدة من سوريا الجنوبية التي لا تزال آمنة نسبياً، وهي جبل الدروز[٤١]. فانتُزع من دمشق مرة أخرى أهم قادتها والناطقين باسمها. وفي هذه الأثناء، قامت الأجهزة الأمنية الفرنسية بتفكيك ما بقي من حزب الشعب. وبعد أن حظرا في دمشق، قام حزب الشعب والزعامة الدرزية بتأليف حكومة وطنية موقتة في جبل الدروز في ٩ أيلول/سبتمبر، بهدف معلن هو وحدة سورية واستقلالها من شاطئ البحر المتوسط إلى أعماق الداخل السوري. ولم يتضمن برنامج عملها أي دعوة إلى جامعة إسلامية أو إلى ثورة ضد الفرنسيين على أساس الدين[٤٢]. وأدت الانتفاضات التي نشبت في حماة أولاً ثم في دمشق في الشهر التالي إلى إشعال فتيل الثورة في جميع

---

(٣٩) محادثة مع حسن الحكيم (دمشق، ٢١/٣/١٩٧٦). MAE, Syrie-Liban 1918-29. 4 Sept. 1925, vol. 193 p. 56;
الجندي، **تاريخ**، ص ١٩٥، ٣٣٦ ـ ٣٣٧؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29. 1 Sept.-9 Oct. 1925, vol. 193, pp. 99-102; FO 371/5273, vol. 10851. Damascus Consul to FO, 25 Aug. 1925; FO 371/5576, vol. 10851. Crewe to Chamberlain, 15 Sept. 1925; FO 371/5252, vol. 10851. Smart to Department of Overseas Trade, 21 Aug. 1925;
الريس، **الكتاب الذهبي**، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٤٠) FO 371/5273, vol. 10851. Damascus to FO, 25 Aug. 1925.

(٤١) *Ibid.*; MacCallum, *Crusade*, p. 124. وكان بين الزعماء الوطنيين الآخرين الذين التجأوا إلى جبل الدروز نزيه مؤيد العظم وحسن الحكيم وجميل مردم وسعيد حيدر.

(٤٢) MD, 7N 4171, 2e Bureau, 15 May 1926.

الأراضي السورية. وبحلول أواخر تشرين الأول/إكتوبر كانت الثورة قد شملت مناطق واسعة من سورية. ولم تكن ثورة مؤلفة من عدة انتفاضات محلية معزولة، بل كانت بالأحرى ثورة تترابط أجزاؤها المكونة بإحكام. وخلافاً لآمال الفرنسيين، تألفت جبهة وطنية عريضة وبسهولة كبيرة.

مع أن الدروز قد ثاروا ضد محاولات الفرنسيين الإخلال ببنية السلطة التقليدية في جبل الدروز، ليس من قبيل المصادفة أن يكون لقادة الانتفاضة علاقات سياسية واجتماعية مع دمشق. ففي واقع الحال، كان قادة الدروز الثوريون على اطلاع حسن على العقيدة الوطنية بشأن وحدة سورية التي كانت النخبة الوطنية في العاصمة تدعو إليها كما كانوا يتعاطفون معها، واعتبر العديدون منهم أنفسهم وطنيين سوريين. وكانوا منشدّين إلى منظومة جديدة من الأفكار العلمانية المنبثقة من دمشق، كما أنهم وجدوا في الوطنية أداة ملائمة لمواجهة التدخل الفرنسي، وخصوصاً لمواجهة النفوذ المتنامي للفرع المنافس من النخبة الدرزية، الذي يلقى رعاية الفرنسيين ويميل إلى إقامة وجود درزي منفصل تحت الحماية الفرنسية.

كان قادة الثوار الدروز تواقين إلى نشر ثورتهم على أوسع نطاق ممكن. فقد كانوا يدركون تماماً أنه سيكون لحركتهم فرصة أكبر في النجاح إذا أمكن توسيع نطاقها، ولذلك أعلنوها باسم وحدة سورية واستقلالها عن الحكم الفرنسي. وهكذا، فإن زعماء الثوار الدروز، لم يكونوا بأي حال، في المشروع الأوسع للنضال الاستقلالي السوري، لاعبين سلبيين يتلقون التلقين من القادة الوطنيين في دمشق[٤٣].

هذه النقطة الأخيرة بحاجة إلى التأكيد لسببين مهمين: الأول، يتعلق بأن فهم مدى إسهام الدروز في الثورة الكبرى يستلزم وضع الانتفاضة الدرزية بدقة في سياق الحياة السياسية السورية. والثاني يتعلق بأن إسهام القيادة الوطنية السورية في دمشق وسائر المراكز الوطنية في الثورة الكبرى يحتاج هو الآخر إلى إعادة تقويم. ولأن المؤرخين يفشلون في رؤية الصلة المباشرة التي تربط الانتفاضة الدرزية بالتطور الوطني العام في سورية، فإنهم يخطئون في عرض الأهداف الفعلية للقيادة الوطنية ويخطئون في تصنيف الثورة الكبرى. فهم يميلون إلى المبالغة في دور «حزب الشعب» الوطني في دمشق. وفعلاً، يذهب أحد المؤرخين إلى حد نعت أهداف القيادة الوطنية في دمشق بـ «الثورية» ـ «إقامة دولة سورية اتحادية مستقلة على غرار النموذج الغربي»، في حين كانت أهداف قادة الدروز الثوار «مضادة للثورة» ـ «إبقاء السلطة والمكانة في أيديهم هم»[٤٤].

---

(٤٣) ثمة انطباع مضلل بأن القيادة الوطنية السورية في دمشق أقنعت سلطان الأطرش وقيادة الثوار الدروز بتوسيع نطاق ثورتهم. ونجد مثل هذا الانطباع في: Miller's «The Syrian Revolt,» see pp. 558-59.

(٤٤) *Ibid.*, p. 561.

إنه لمن الأنسب أن ننظر إلى الثورة الكبرى وأجزائها المكونة، وإلى العهد الانتدابي نفسه كاملاً، على أنها تنتمي إلى مرحلة انتقالية في التطور السياسي للمشرق العربي[٤٥]. وينبغي رؤية حركات الاحتجاج والمقاومة في فترة ما بين الحربين على أنها تتحرك بين التقليد والحداثة، لكن بخطوٍ متفاوت وبإيقاع متفاوت، على نحوٍ لا يختلف عن طريقة تطور الاقتصاد والمجتمع في ذلك الحين. ولأن مثل هذه الحركات يتكشف عن خليط معقد من المظاهر التقليدية والحديثة، فليس بالإمكان تصنيفها بسهولة إلى تقليدية وحديثة. وتلك العناصر أو الأوجه من حركات ما بين الحربين التي اعتبرت عموماً تقليدية وحتى رجعية، كانت شيئاً أكثر تطوراً؛ في حين أن التي اعتبرت عموماً حديثة أو حتى ثورية، مالت لأن تكون شيئاً أقل من ذلك.

وبالنسبة إلى الثورة الكبرى، فإن قادتها تمسكوا بمجموعة قديمة من الأهداف السياسية. ولا يمكن القول إن دمشق أو القادة الدروز تبنوا إطاراً ثورياً للأفكار والأهداف. فهم لم يسعوا إلى قلب نظام الحكم الذي يسيطر الفرنسيون عليه؛ وهم بالأحرى سعوا وراء شيء آخر، هو تعديل النظام القائم وتخفيف السيطرة الفرنسية. وكان هدفهم الحقيقي تغيير ميزان القوى بينهم وبين الفرنسيين لمصلحتهم من أجل استعادة نفوذهم التقليدي في السياسة المحلية ـ وهو نفوذ كان الفرنسيون قد قلصوه سواء في المدن الوطنية أو في جبل الدروز[٤٦].

ولكن حتى لئن لم تكن أهدافهم ثورية بصورة محددة، فقد كان عليهم مع ذلك استخدام وسائل جديدة أكثر تطوراً من أجل تحقيقها. وأدى نمو الوطنية نفسها وانتشارها إلى قيام تحالفات سياسية أشمل مما كانت عليه في سورية سابقاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأثيرات الممزقة الناجمة عن الاحتلال الفرنسي، الذي كان يعتبر بطبيعته بالذات غير

---

(٤٥) مع أنه يبدو أن ميلر تلمح إلى أن الثورة الكبرى يمكن رؤيتها على أنها مرحلة انتقالية في تطور الحركات السياسية في سورية، فإنها تفشل في رؤية الانتفاضة الدرزية في ضوء ذلك، ولذا فهي تخطئ في عرض طابع الثورة الشاملة. *Ibid.*, pp. 546-47

(٤٦) ساهم الوطنيون السوريون في الثورة بشيء من التردد، بعد أن عجزوا عن تحقيق أي تقدم على الجبهة الدبلوماسية مع الفرنسيين المتصلبين طيلة خمسة أعوام مما يعني أنهم لم ينظروا إلى إسهامهم على أنه نشاط ثوري، بل بالأحرى على أنه الطريقة الأكثر ملاءمة لإقناع الفرنسيين بالاعتراف بهم سياسياً وقبول بعض مطالبهم على الأقل. ولم يكن الكثيرون من القادة الوطنيين في دمشق معنيين على الإطلاق بثورة طويلة قد تعم الريف المحيط بالعاصمة السورية ويمكن أن تشل أهم مصالحهم المادية التي تتخذ هيئة ملكية أراضٍ وريوع. ولا شك كما يبدو أن النشاط الثوري لم يكن استراتيجيتهم المفضلة؛ فمع أنهم لم يكونوا من دون تجربة، فقد كانوا لا يرتاحون لمثل هذا النشاط. لقد تمثلت تكتيكاتهم المفضلة في الاحتجاجات السياسية المدينية المحدودة النطاق والمحددة الأهداف كالتظاهرات والاضرابات، لا الثورة الشاملة..

شرعي[٤٧]، كانت تتطلب ميكانيزمات جديدة أكثر تطوراً لمقاومة الفرنسيين. وكانت حركات الاحتجاج والمقاومة السياسية تميل لأن تكون أكثر حدة ودواماً، ولم تعد من الشؤون المحلية، بل اتخذت أبعاداً وطنية. وهي غدت تشتمل على أنماط جديدة من التنظيم السياسي مرتبطة بمنظومة جديدة من الأفكار، وتعمل على نطاق جغرافي أوسع كثيراً من أي وقت مضى.

لقد كانت الثورة الكبرى حدثاً بارزاً في تاريخ سورية الحديث، وفي العالم العربي عموماً، لأنها كشفت عن وجود تحالفات جديدة ذات قاعدة عريضة تجمع تحت لوائها نخباً مختلفة كالدروز والدمشقيين، وقوى مدينية وريفية على حد سواء، وطبقات اجتماعية وطوائف دينية مختلفة. ومع أن فرنسا سحقت الثورة في نهاية المطاف وأبقت جبل الدروز مستقلاً إدارياً عن الدولة السورية طيلة عقد آخر من الأعوام، فقد ظلت زعامة الثوار الدروز منخرطة بفاعلية في السياسة الوطنية وملتزمة «تمثلاً ناجحاً للدروز في المجتمع السوري ـ العربي السياسي»[٤٨].

وكانت الثورة الكبرى في السنوات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ منعطفاً رئيسياً في تاريخ سورية الحديث وفي الكفاح الوطني من أجل الاستقلال عن فرنسا. ومن ناحية أسلوبها وحدّتها واستمراريتها ونطاقها وطرائقها، يمكن مقارنتها لصالحها مع غيرها من حركات المقاومة التي بدأت تترك آثارها في بلدان المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً ثورة ١٩١٩ في مصر وثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين[٤٩]. فقد كانت الثورة الكبرى ثورة شعبية من حيث إن المشاركين النشيطين فيها كانوا ينتمون إلى جميع فئات المجتمع السوري تقريباً ـ المدينية والريفية، المسلمة والمسيحية، الغنية والفقيرة. وقد صاغت قيادتها أهدافها ودعواتها في مصطلحات وطنية جديدة رائجة في ذلك العصر. كما أن الثورة نفسها جعلت المشاعر الوطنية الجديدة هذه تنتشر بأسرع وأوسع وأعمق مما انتشرت في أي وقت مضى، ومكنتها من أن تصبح المبدأ التنظيمي المسيطر في الحياة السياسية السورية

---

(٤٧) أنظر: Hourani, «Revolution in the Arab Middle East,» pp. 65-72

(٤٨) انظر: Itamar Rebinovich, «The Compact Minorities and the Syrian State, 1918-1945,» *Journal of Contemporary History*, 14 (1979), pp. 701-2.

(٤٩) بشأن ثورة ١٩١٩ في مصر، انظر: Jacques Berque, *Egypt: Imperialism and Revolution* (New York, 1972), part III, and Marius Deeb, «The 1919 Polpular Uprising: A Genesis of Nationalism,» *Canadian Review of Studies in Nationalism* 1 (Fall 1973), pp. 105-19.

وبشأن ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين، انظر: Y. Porath, *The Palestine Arab National Movement 1929-1939,»* (London, 1977 Chapter 9; Tom Bowden, THe Polities Of The Arab Rebelliom in Palestine 1936 - 1939, *The Middle Eastern Studies*, 11 (1975), pp. 147-74; Ghassan Kanafani, The 1936-39 *Rebellion in Palestine* (Committee for Democratic Palestine, n.d.).

خلال فترة الانتداب. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الثورة الكبرى إلى كسب اهتمام ودعم الحركات الاستقلالية الموازية لها في العالم العربي، والعالم الإسلامي عموماً، وجاليات المغتربين السوريين في الغرب، ونجحت في هذا المسعى. وضمن لها حجمها ونطاقها في حد ذاتهما اهتماماً دولياً، خصوصاً في فرنسا، حيث كان لها تأثير ضارّ في السياسة المحلية وأسهمت في إحداث تغيير جدي في مفاهيم الفرنسيين لجهة أفضل طريقة تحكم بها سورية[٥٠].

إن الثورة الكبرى مدهشة لعدة أسباب، لكن لعل أكثر ما يدعو إلى الدهشة فيها هو أنها لم تنطلق من المدن الوطنية في سورية، بل في جبل الدروز النائي وفي صفوف أقلية دينية متراصة لا تَعلُّق ظاهراً لها بالمشاعر الوطنية المنبثقة من مدن كدمشق. ومع ذلك، فإن قادة الثورة الدرزية لم ينظروا إليها باعتبارها ظاهرة منعزلة، ولم يعتزموا حصرها في إطار اهتمامات ضيقة. وإن نظرة عن قرب إلى هؤلاء القادة تكشف أنهم كانوا متعاطفين مع القومية العربية وكانوا على اتصال مباشر ومنتظم مع الأوساط الوطنية في دمشق.

ربما كانت أهداف القيادة الدرزية قديمة ومألوفة ـ الحفاظ على سلطتها في الجبل أو استعادة هذه السلطة ـ لكن التكتيكات التي اتبعوها كانت جديدة بوضوح. وكان للزعماء الدروز رؤية للحقائق السياسية أوسع مما اعترف به المؤرخون في السابق. وقد سعوا لعقد تحالفات تتخطى الجبل وتتجاوز الحدود الجهوية والطبقية والدينية، وهذا ما ساعد، في مجرى العملية، على إعطاء الحركات السياسية في سورية قسطاً أعظم من العمق والقوة.

(٥٠) انظر مقالتي: «Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate,» *International Journal of Middle East Studies*, 13 (November 1981), p. 453; Tannenbaum, «*Sarrail*»; Hourani, «Revolution in the Arab Middle East,» pp. 69-72; Burke, «A Comparative View,» pp. 173-86.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل السابع
من الثورة المحلية إلى الثورة الوطنية

كان ثمة قوى تقع خارج نطاق سيطرة الفرنسيين أو السوريين أسهمت في تطور الثورة الكبرى، كالطقس مثلاً. فقد تصادفت هذه الثورة مع واحد من أقسى مواسم القحط في الأعوام الأخيرة، تسبب في كارثة لمحصول القمح في حوران، التي هي منطقة إنتاج الحبوب لدمشق. وفي الواقع، فإن جفاف الصيف كان ذروة للشتاء والربيع الشاذين على نحو استثنائي اللذين سبقاه في أنحاء سورية كافة. وكان شهرا شباط/فبراير وآذار/مارس من أبرد الشهور التي تعيها الذاكرة، وأدى الصقيع الذي جاء متأخراً عن العادة في أوائل نيسان/أبريل إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبساتين المحيطة بدمشق، التي كانت فاكهتها من بين الصادرات الرئيسية للعاصمة[(١)].

تكبد البدو والفلاحون خسائر فادحة، نتيجة الشتاء القارس والقحط الذي تلاه. وهجرت قرى بكاملها في حوران إثر جفاف الينابيع والآبار. وتوغل البدو في المناطق المزروعة جنوب دمشق وشرقها أكثر مما في فصول الشتاء السابقة، بسبب وضعهم اليائس. وتكبد المزارعون المتضررون من الطقس السيئ خسائر إضافية بسبب ازدياد غزوات القبائل البدوية وتعديات قطعانها. ومع أن إنتاج المحاصيل حول حماة وحمص لم يكن عرضة للأزمة المناخية في الجنوب، فإنه تدنى كثيراً عن المعدل نتيجة وباء تسببه الحشرات أتلف نسبة كبيرة من محاصيل الحبوب[(٢)].

أدت الأحوال الاقتصادية المتفاقمة في حوران وحول دمشق إلى انتشار أعمال

---

(١) FO 371/5252, vol. 10851. Smart to Department of Overseas Trade, 17 Aug. 1925; USNA, Syria. 890d 00/284. Antoine Coudsi to Damascus Consulate, 28 Oct. 1925.
لحقت بأشجار المشمس أضرار كبيرة. وكان المشمش المجفف أو المربى على رأس صادرات دمشق من الفاكهة. وعانت منطقة حلب الطقس السيئ نفسه طيلة عام ١٩٢٤ وخلال شتاء ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، الذي أتلف محاصيل الفاكهة والشعير والقمح.
MAE, Syrie-Liban 1918-29. Bulletin de Renseignements, 7-14 (Feb. 1925), vol. 427B, p. 2.

(٢) FO 371/5252, vol. 10851. Smart to Department of Overseas Trade, 17 Aug. 1925.

الفوضى وقطع الطرق التي أثارها ظهور الثوار الدروز في هذه المناطق من جهة، ومشهد الجنود الفرنسيين وهم يكتسحون المنطقة بنظام عسكري كامل من جهة أخرى. إلا أن الفرنسيين لم يستطيعوا، خلال آب/أغسطس ومعظم أيلول/سبتمبر، أن يوقفوا الاضطرابات جنوبي دمشق، إذ قام البدو والفلاحون والفارون من الفيلق السوري وأصحاب الحرف العاطلون عن العمل في القرى الكبرى بشن غارات جريئة على مقربة من العاصمة السورية. وغالباً ما كانت القرى التي تعمل هذه العصابات في جوارها تساعد في الهجمات على الثكنات الفرنسية. وتمثلت الأعمال الانتقامية الفرنسية هيئة بإحراق القرى المتعاونة ونهبها، التي كانت توفر عدداً من المجندين الجدد الملتحقين بالثوار[٣].

أما في مدن الداخل السوري، التي لم تقبل الانتداب الفرنسي قط، فقد تصاعد الاستياء الشعبي بتأثير الكساد الاقتصادي الذي أثقل كاهلها. ارتفعت أسعار المواد الغذائية وسائر الضروريات ارتفاعاً كبيراً. وازدادت البطالة زيادة كبيرة جديدة، فدفعت بالكثيرين من أصحاب الحرف والعاملين بصورة متقطعة والعائلات التي استقرت مؤخراً في ضواحي دمشق إلى العودة إلى قرى آبائهم، وغالباً ما دفعت بهم إلى صفوف عصابات الثوار وقطاع الطرق التي تجول المنطقة، والتي غدت أحد المعالم المشتركة للريف السوري[٤].

لحق الأذى بالتجار والمقرضين في دمشق جراء تردي المحاصيل. إذ يقدر أنهم أقرضوا المزارعين في حوران وجبل الدروز سنة ١٩٢٥ ٢٠٠,٠٠٠ ليرة تركية بضمانة محاصيلهم، وخشوا أن يؤدي فرض السلام بالحراب الفرنسية إلى تدمير كامل للمحاصيل الشحيحة أصلاً وإلى فقدانهم تسليفاتهم في حين كانت التجارة راكدة. وبذلك فإنهم ضغطوا باتجاه التوصل إلى سلام عبر المفاوضات. وبدأت البنوك ومقدمو القروض للبازار بتقييد التسليفات، مفاقمين بذلك الركود التجاري. واجتمعت غرفة التجارة باهتياج شديد في أواسط آب/أغسطس لتقرر كيف يمكن التجار أن يقلصوا خسائرهم. وكان الفرنسيون قد منحوا مهلة لدفع الضرائب. ولمّا كان بعض التجار يدركون أن فرصهم في جمع ديونهم ضعيفة فإنهم اقترحوا أن تمنح غرفة التجارة أيضاً مهلة لتسديد القروض. وواجه هذا الاقتراح معارضة كبيرة قادها أكبر تجار الحبوب في حيّ الميدان، الذين شعروا أن إجراء

---

(٣) *Ibid.*; FO 371/7297, vol. 10852, Damascus Consul to FO.

(٤) مثلاً، في حلب، قدر الفرنسيون أن أسعار البضائع ذات الضرورة القصوى ارتفعت ٧٢٪ بين شباط/فبراير ١٩٢٤ وشباط/فبراير ١٩٢٥. MAE, Syrie-Liban 1918-29. *Bulletin de Renseignements*, 7-14 Feb. 1925, vol. 427B, p. 2. FO 371/5252, vol. 10851. Smart to Department of Overseas Trade, 17 Aug. 1925; MAE, Syrie-Liban 1918-29. 10 Sept. 1925, vol. 193, p. 65.

كهذا سيكون كارثة على مستقبل تخمينات بتسليفاتهم مع البنوك. وفي هذه الأثناء، سرت شائعات بشأن إعلانات إفلاس وشيكة، أدت إلى ذعر مالي[٥].

وبمعزلٍ عن أزمة ١٩٢٥ الاقتصادية بحد ذاتها، فإن السياسات الاقتصادية الفرنسية أوجدت أرضية للثورة. ففرنسا لم تكن قادرة على تشجيع مصالح مالية واقتصادية في سورية أو لم تكن ترغب في تشجيع أية مصالح، باستثناء مصالحها الخاصة. فالسياسة النقدية الفرنسية، التي ربطت العملة الورقية السورية الجديدة بالفرنك الفرنسي الذي تنخفض قيمته باستمرار، بدت على أنها تبدّد قسطاً كبيراً من الثروة الوطنية لسورية. كما أن إعادة التوجيه المفاجئة التي فرضت على الاقتصاد السوري من خلال تقسيم سورية الطبيعية بعد الحرب العالمية الأولى والتأكّل المستمر للصناعة السورية في وجه المنافسة الأوروبية ساعدتا على خلق نسبة عالية من البطالة والتضخم وعلى الإبقاء على هذه النسبة. وشجع الفرنسيون على انتهاج سياسة مالية مقترة في مجالات كالتعليم والتنمية الزراعية والأشغال العامة والصناعة، في حين أنهم كانوا ينفقون بإسراف على الجيش والشرطة، وعلى إدارات الدولة المهلهلة والمتداخلة[٦]. وأخيراً، في المجال السياسي، كان ثمة محاباة الفرنسيين للأقليات ومعاملتهم المتشددة للمسلمين ومؤسساتهم، ناهيك بعدم رغبة الفرنسيين في منح القيادة السياسية للحركة الاستقلالية الوطنية الاعتراف والقدرة على الوصول إليهم، وهما ما كانت القيادة تشعر بأنها تستحقهما. ومع أن الثورة لم تكن حتمية على الإطلاق، فإن الظروف المسبقة لنشوبها كانت مهيأة بوضوح بحلول سنة ١٩٢٥.

خلال صيف تلك السنة، لم يكن الفرنسيون يخشون التحدي الذي يمثله الثوار الدروز «وحزب الشعب» الوطني بقدر خشيتهم من انحطاط معنوياتهم هم. فقد كان الجنود الفرنسيون يجولون دمشق وهم يلومون الجنرال سراي علناً على سلسلة الهزائم التي لحقت بهم منذ أواخر تموز/ يوليو. وكانوا يتساءلون عما إذا كانت التعزيزات الفرنسية ستصل يوماً ما. كما كانت معنويات الموظفين الفرنسيين متدنية، ولم تكن ثمة صلة تقريباً بين المندوب السامي وهيئة موظفيه[٧]. وفي هذه الأثناء، كان الفرنسيون في باريس يوجهون جميع أنواع الاتهامات إلى الجنرال سراي.

وبعد طول انتظار، وصلت التعزيزات الفرنسية إلى بيروت في أواخر آب/ أغسطس. وقد أرسل معظمها إلى دمشق، حيث قام الجنرال غاملان، الذي حل رئيساً للأركان محل ميشو، بنشر ١٠,٠٠٠ جندي فوراً في المناطق الثائرة الواقعة بين جبل

---

(٥) USNA, Syria. 890d. 00/284. Coudsi to Damascus Consulate, 28 Oct. 1918; MAE, Syrie-Liban 1928-29. Henry de Jouvenel to Foreign Minister, 9 Jan. 1926. vol. 214. FO 371/5252, vol. 10851. Smart to Department of Overseas Trade, 17 Aug. 1925.

(٦) انظر الفصلين الثاني والثالث.

(٧) FO 371/5450, vol. 10851. Damascus Consul to FO, 29 Aug. 1925; FO 371/4810, vol. 10835. Air Ministry to FO, 13 Aug. 1925.

الدروز ودمشق. وأبقى عدداً مماثلاً في دمشق وسائر المدن الوطنية وفي محيطها. وحتى الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر، لم يتمكن جيش المشرق، وبضمنه ٦,٥٠٠ رجل من الفيلق السوري المكون بصورة رئيسية من المجندين الشركس والأكراد، لم يتمكن من وقف غزوات الثوار الدروز والبدو في حوران[٨]. واستمرت أعمال قطع الطرق على حالها، في حين كان الثوار ينهبون قرية إثر قرية ويحرقونها عن بكرة أبيها. وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر، حاول غاملان رفع الحصار المفروض على السويداء منذ شهرين، حيث لا تزال حامية فرنسية صامدة. فاحتل عاصمة الدروز بفضل جرأة الوحدة الأجنبية الفرنسية، لكن الكثيرين من الجنود السوريين فروا خلال الهجوم إلى صفوف قوات الثوار. واضطر الفرنسيون في نهاية المطاف للانسحاب من المدينة بسبب نقص الإمدادات، بعد أن دمروا أجزاء واسعة منها[٩]. وفي ظل عودة القوات الدرزية للسيطرة على السويداء وعلى الجبل عموماً، وقع الفرنسيون في مأزق عسكري. فحولوا تركيزهم إلى سورية الوسطى، حيث فتحت جبهة جديدة في حماة.

حماة تثور

كانت حماة، وهي رابع أكبر مدينة في سورية، تعتبر عموماً المدينة الأكثر محافظةً من الناحية الدينية والأكثر عداءً ظاهرياً للفرنسيين في البلاد. وفي ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٥، قاد نقيب متمرد في الفيلق السوري هو فوزي القاوقجي، قوة مختلطة من جنود الفيلق الفارين وعدة مئات من البدو المسلحين من قبيلة الموالي في معرة النعمان وجوارها ضد المنشآت الفرنسية هناك. وكانت أهداف الهجوم الرئيسية المباني الحكومية التي تضم الموظفين الفرنسيين والمحليين، بما فيها السراي وريجي التبغ ومكتب الدَّيْن العام العثماني ومديرية الأوقاف. وفي غضون يومين، اكتسحت عصبة القاوقجي معظم منطقة حماة الوسطى، بالتعاون الطوعي مع السكان المحليين، الذين جرّدوا قوة الشرطة المحلية من السلاح[١٠].

---

(٨) FO 371/5576, vol. 10851. Crewe to Chamberlain, 15 Sept. 1925.

(٩) MacCallum, *Crusade*, p. 126; الريس، **الكتاب الذهبي**، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٦؛ الجندي، **تاريخ**، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(١٠) Widmer, «Population,» pp. 8-9. ألف باء (١٠/١٠/١٩٢٥) FO 684/2/87. Smart to FO. 10 Oct. 1925;

كان عدد سكان حماة سنة ١٩٢٥ يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ نسمة. للاطلاع على تاريخ حماة، انظر: FO 371/6099 vol. 9054. Damascus Consul to FO, 25 May 1923; D. Sourdel, «Hamat,» *«Encyclopaedia of Islam»*, new ed., vol. 3, pp. 120-21; Foreign Office, *Handbook: Syria* (London, 1920), pp. 82-83, 121, 124; Eugen Wirth, *Syrien. Eine Geographische Landeskunde* (Darmstadt, 1971), Map. p. 340; Karl Baedeker, *Palestine and Syria*, 4th ed. (Leipzig, 1906), pp. 368-69.

فاجأ الهجوم الحامية الفرنسية الصغيرة في المدينة. وقامت التعزيزات التي استدعيت على عجل من حلب ودمشق بمهاجمة حماة من البر والجو من دون رادع. فقد قصفت الطائرات الفرنسية منطقتها التجارية فدمرت بشكل كامل سوقين وأكثر من ١١٥ دكاناً. وكان الجنود السنغاليون قساة على نحو خاص، إذ أحرقوا مساكن الكثيرين من الوجهاء المحليين عن آخرها واحتلوا بعضها الآخر. وبحلول ٧ تشرين الأول/اكتوبر، حين فر فوزي القاوقجي وعصبته، التي ازداد عدد أفرادها إلى ١٠٠٠ مقاتل، كان قد قتل ٣٤٤ شخصاً، معظمهم من المدنيين غير المسلحين، وبينهم ٦٥ امرأة وطفلاً. وقدرت الأضرار بما يتراوح بين ١٥٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية[١١].

ولد فوزي القاوقجي، ذو الأصل التركماني، في طرابلس سنة ١٨٨٧. وكان ضابطاً صغيراً في الجيش العثماني، وانضم إلى الثورة العربية سنة ١٩١٦. ومع أنه شارك في قتال الغزو الفرنسي سنة ١٩٢٠، فقد قبل منصباً عرضه الفرنسيون عليه في الفيلق السوري الحديث النشأة. فعين قائداً لسرية خيالة مؤلفة من اسماعيليين من السلمية وشركس متمركزة قرب حماة. في ذلك الحين كان المسؤول الفرنسي للقاوقجي يثير الاضطراب في المنطقة بتجسسه سراً على زعماء القرى وشيوخ الدين وعلى متصرف حماة الوطني. وكان القاوقجي نفسه يُدفَع باستمرار نحو الإحساس بالدونية في تعامله مع الضباط الفرنسيين[١٢].

مع أن الهجوم الذي قاده القاوقجي أخذ الفرنسيين على حين غرة[١٣]، فإنه كان قد بدأ بالتخطيط له منذ تموز/يوليو، مستغلاً موقعه في الفيلق السوري للحصول على خرائط فرنسية تحدد أماكن المنشآت العسكرية في مختلف أنحاء سورية. ووزع هذه الخرائط على المحرضين الوطنيين في حماة وغيرها[١٤]. وكان على اتصال بسلطان الأطرش ويريد تنسيق هجومه مع النشاطات الجارية في جبل الدروز وحوران[١٥]. وكان هو وبعض الضباط

---

(١١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport d'enquête du Col. Raynal,» 25 July 1926, vol. 236, pp. 6-30; FO 684/2/87. Smart to FO, 10 Oct. 1925; USNA, Syria. 890d. 00/284, 28 Oct. 1925.

(١٢) **مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩١٤ ـ ١٩٣٢** (إعداد د. خيرية قاسمية) (بيروت، ١٩٧٥)، ص ١١ ـ ٧٢، ٧٣ ـ ٧٤؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٥٥٣؛ Jean Gaulmier, «Notes sur le mouvement syndicaliste à Hama,» *Revue des Etudes Islamiques*, 6 (1932), pp. 99-100.

(١٣) كان متصرف حماة فيضي الأتاسي على علم مسبق بالهجوم، لكنه تردد في إبلاغ السلطات الفرنسية بشأنه خوفاً على سلامته الشخصية. انظر: قدامة، **معالم**، ص ٩ ـ ١٠؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29, vol. 242, pp. 125-26.

(١٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport d'enquête de col. Raynal,» 25 July 1926, vol. 236, pp. 23-25

(١٥) FO 684/2/55/158. Smart to FO, 30 Jan. 1925. الريس، **الكتاب الذهبي**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

المحليين الآخرين على صلة بتنظيم ديني اسمه «حزب الله»، أسسه القادة الدينيون الساخطون في حماة. ومن خلال هذا الحزب، تعرف الضباط على الوطنيين المحليين الذين كانوا مقربين من حزب الشعب في دمشق. وعندما عقد د. الشهبندر وسائر قادة حزب الشعب لقاء سرياً في دمشق في أوائل آب/أغسطس مع المبعوثين الدروز بشأن إمكان تحويل الثورة في جبل الدروز إلى ثورة سورية شاملة، حضر اللقاء بعض وطنيي حماة المقربين من القاوقجي[١٦].

لكن ما مكن القاوقجي من الاستمرار في خطته كان ضمانات الدعم التي تلقاها من القوى الوطنية داخل حماة. فقد كانت ارستقراطية المدينة المؤلفة من ملاك الأراضي الغائبين معنية على نحو خاص بإخراج الفرنسيين من المنطقة، ومن سورية بأكملها إن أمكن. ذلك بأن الإصلاحات الزراعية الفرنسية كانت تستهدف بصورة خاصة إنهاء سيطرة العائلات الأربع من كبار ملاك الأراضي في المدينة وهي: البرازي والكيلاني والعظم وطيفور. وكان أفراد هذه العائلات يؤلفون الجزء الأكبر من القيادة السياسية لحماة التي يسيطر الوطنيون عليها[١٧]. وقد وجهوا العامة مباشرة في اتجاه السراي، حيث مقر موظفي المندوبية العليا الفرنسيين وسجل مسح الأراضي ومكتب الضرائب. وجرى تدمير السراي بالكامل وأحرقت محفوظاتها[١٨]. وفي المقابل، كان أكثر من نصف المباني التي دمرها القصف الفرنسي في المنطقة التجارية تملكه العائلات الوجيهة الأربع ومؤجراً لتجار البازار[١٩].

أما سائر القادة في حماة، سواء المتحدرون من فروع أفقر لعائلات كبار ملاك الأراضي أو من الشريحة الوسطى، فقد قاموا هم أيضاً بدور مهم في الانتفاضة. وكانوا في معظمهم مثقفين ومهنيين ينتمون إلى محفل أو آخر من المحفلين الماسونيين في حماة،

---

(١٦) الريس، **الكتاب الذهبي**، ص ٨٢ ـ ٨٤؛ بشأن دور حماة في الكفاح من أجل استقلال سورية، انظر: عثمان الحداد، حسن القطان، عبد الحسيب الشيخ سعيد، **ثورات حماة على الطغيان الفرنسي** (حماة، ١٩٤٥). وللاطلاع على الفترة المبكرة من الانتداب، انظر: إحسان الهندي، **كفاح الشعب العربي السوري، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٨** (دمشق، ١٩٦٢)، ص ٨٩ ـ ١٠٢؛ مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم، ع ٢٠٣، ١٩٢٥.

(١٧) [Gaulmier], «Note sur la propriété foncière dans la Syrie centrale,» *L'Asie Française*, no. 309 (April 1933), pp. 131-33.

(١٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. vol. 242, pp. 125-26; *ibid.*, «Rapport d'enquête du Col, Raynal,» 25 July 1926, vol. 236, pp. 4, 23-26.

(١٩) كانت العائلات الأربع تملك ٦٣ دكاناً من أصل الـ ١٠٨ دكاكين التي دمرها القصف الجوي الفرنسي لأسواق حماة. MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport d'enquête du Col. Raynal,» 25 July 1926, vol. 236, p. 9.

وحشدوا الأفراد الذين يشاطرونهم آراءهم بالإضافة إلى طلبة المدارس الثانوية والابتدائية[٢٠]. كما كانت الطبقات الشعبية في حماة تواقة، في هذه الأثناء، للتعبير عن استيائها المتعاظم من العيش تحت حكم الفرنسيين، وإن كان فقط بسبب التضخم المذهل والبطالة الواسعة خلال العام المنصرم.

لم يباشر القاوقجي تعبئة قبيلة الموالي إلا بعد أن تلقى ضوءاً أخضر من القادة الوطنيين في حماة. وكان الموالي، شأنهم شأن فلاحي المنطقة، قد عانوا بسبب تردي المحاصيل والكساد العام الذي ألَمّ بمعظم أنحاء سورية في خريف ١٩٢٥. كما كانت لديهم تظلمات جدية بشأن قوة البادية الفرنسية التي تدخلت في التنافس المرير والمستديم بين الموالي وقبيلة الحديديين، في محاولة منها لتهدئة هوامش المناطق المزروعة[٢١].

ومع أن انتفاضة حماة تم القضاء عليها في المهد قبل أن تتمكن من الانتشار، فإنها أطلقت موجات من الصدم بلغت المراكز الوطنية الأخرى في سورية. كما أنها سبقت إلى وضع نمط للثورة تكرر في مدن سورية أخرى في ما بعد. كان هذا نمطاً من التعاون بين عناصر من خارج أسوار المدينة والوطنيين داخلها. فقد كانت شرارة الثورات المدينية تأتي باستمرار من الخارج، في حين كان الأساس المعد في الداخل يضمن للشرارة أن تشعل حريقاً هائلاً.

دمشق تثور

منذ أواخر أيلول/ سبتمبر، أخذ نشاط الثوار يزداد بصورة ملموسة حول دمشق، ولا سيما في منطقة البساتين الكثيفة إلى الشرق والجنوب منها. وكما في حماة، فإن التحريض الآتي من خارج أسوار المدينة هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى اشتعال الثورة في داخلها. ومع أن المحاولة التي جرت في آب/ أغسطس لإشعال الثورة في دمشق كانت قد فشلت، جرى إعداد خطط لإشعالها مجدداً، حالما وصلت قيادة «حزب الشعب» إلى جبل الدروز بأمان في ما بعد.

---

(٢٠) الجندي، تاريخ، ص ٢٥٧؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport d'enquête du Col. Raynal,» 25 July 1926, vol. 236, p. 9.

(٢١) Haut-Commissariat de la République Française: Direction du Service des Renseignements du Levant. Les *tribus nomades et semi-nomades des états du Levant placés sous Mandat Français* (Beirut, 1930), pp. 75-79; also see A. de Boucheman, «Note sur la rivalité de deux tribus moutonnières de Syrie: Les 'Mawali' et les 'Hadidiyin', «*Revue des Etudes Islamiques*, 8 (1934), pp. 9-58; *Oriente Moderno*, 5 (1925), p. 524.

وبشأن سياسة الفرنسيين حيال القبائل، انظر مقالي: «The Tribal Shayky, French Tribal Policy, and the Nationalist Movement in Syria between Two World Wars,» *Middle Eastern Studies*, 18 (April 1982), pp. 180-93.

كان من بين الدمشقيين الذين انتقلوا إلى الجبل في ذلك الحين حسن الخراط، البالغ من العمر ٦٤ عاماً، الذي عمل في السابق حارساً في بساتين حيّه الشاغور، ثم رئيساً للخفر في الحي. وعندما اتفق الوطنيون وسلطان باشا على التخطيط لثورة سورية شاملة، أسندت إليه مهمة الإعداد للثورة في دمشق. وكان على الخراط أن يبلغ جبل الدروز عندما يعتقد أن دمشق أصبحت مهيأة لاستقبال المتسللين وتقديم العون لهم[٢٢]. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، قام الذين نظمهم الخراط ـ أربع قبضايات، بينهم أبو عبدو ذيب الشيخ من حي العمارة، وأتباعهم المسلحون ـ بشن هجوم على الجيش الفرنسي المتمركز في البساتين الواقعة شرق العاصمة وجنوبها[٢٣].

في الوقت نفسه تقريباً، انتهز أعضاء «حزب الشعب» الوطني الذين ما زالوا في دمشق فرصة الاحتفال الديني لإحياء ذكرى المولد النبوي وسيروا تظاهرة سياسية ضخمة ضد الحكم الفرنسي. وقد انقضت عشرة أيام في الإعداد لهذا الحدث، الذي حظي بدعم الزعماء الدينيين الشعبيين وقبضايات الأحياء، واقتضى من بين أمور أخرى العادة التقليدية المتمثلة في تعليق السجاد من مدخل سوق الطويل (المسمى الشارع المستقيم) إلى مكتب عنبر في حي الخراب ومنه إلى سوق الحميدية والمسجد الأموي. لكن في هذه المرة، حلت صور الزعماء الوطنيين والشعارات الوطنية محل العبارات الدينية التي تشبك بالسجاد في العادة. وفي هذه المناسبة، أضربت المدينة بكاملها، واجتمع عشرات الآلاف من الدمشقيين في باب الجابية للقيام بمسيرة طويلة على طول الممر المتألق بالسجاد المعلق. وقد عرج السائرون خصيصاً على حارتي اليهود والمسيحيين القديمتين، حيث انضم أفراد الأقليتين الدينيتين في المدينة إلى المرحلة الأخيرة من المسيرة إلى الجامع الكبير[٢٤]. وكان المحتفلون يطلقون، وهم يسيرون في جماعات صغيرة عبر الأحياء، هتافات عنيفة تتضمن شجباً شديداً للفرنسيين في عبارات دينية. وكانت الهتافات بقيادة أفراد منهم من كل حي لذاكراتهم القوية وأصواتهم الجهورية. وفي العادة، كان رفاق أحدهم يحملونه على أكتافهم، وبعد أن يهتف ببيت أو اثنين من النشيد، يردد المتظاهرون من أبناء حيه اللازمة[٢٥]. ولدى وصول المسجد الأموي، ألقى عدد من الخطباء الوطنيين كلمات أمام

---

(٢٢) MAE, Syrie-Liban 1918-29. 20 Sept. 1926, vol. 237, p. 160؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥؛ قدامة، **«معالم»**، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠؛ القاسمي، **وثائق**، ص ١٨٢ ـ ١٨٦.

(٢٣) MAE, Syrie-Liban 1918-29. 20 Sept. 1926, vol. 237, p. 160.

(٢٤) انظر: J. Lecerf and R. Tresse, «Les ᶜarada de Damas,» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 7-8 (1937-1938), pp. 240-41, 261;

القاسمي، **وثائق**، ص ٦٣ ـ ٦٥؛ محادثة مع حسن (أبو علي) الكِلّاوي (دمشق، ١٥/٥/١٩٧٦).

(٢٥) عادة ما كان كل حي يرسل، في مناسبات شبيهة بذكرى المولد النبوي، رجاله الأقوياء وشبانه لزيارة الأحياء الأخرى والمشاركة في منافسات الشعر، حيث يمتدح كل حي شبانه وأقوياءه. وكان الفرد الذي يقع عليه الاختيار للقول بالنيابة عن الحي يعرف باسم «شيخ الشباب». وكانت المنافسة على =

الحشود امتدحوا فيها الأمة العربية والشعب السوري وقائده د. الشهبندر. وعندما انفضت التظاهرة، اعتقل الجنود الفرنسيون عدداً من القبضايات، اثنان منهم من حي الشاغور المعروف بعدائه للفرنسيين ونضاله ضدهم.

ازداد الجو توتراً في دمشق يوماً بعد يوم، وبدأ الفرنسيون من سكان المدينة بمغادرتها إلى تخوم بيروت الأكثر أمناً. وبعد أسبوعين من ذكرى المولد النبوي، صعد الجيش الفرنسي حملته للقضاء على أعمال قطع الطرق والجريمة، التي أصبحت مظهراً دائماً من مظاهر ريف دمشق. فأرسل الجنود الشركس لتدمير القرى التي يُبلغ عن أنها تؤوي عصابات والواقعة شرقي المدينة. وعاد الجنود ومعهم ١١٥ أسيراً و٢٤ جثة. فألقوا بالقتلى السوريين في ساحة المرجة في وسط المدينة، وأرغموا الأسرى، وقد قيدوهم معاً بالحبال، على السير حولهم. ومما زاد في الإهانة أن الشركس رموا بكلب ميت في وسط الحلقة. وقد أنكر الفرنسيون المزاعم بأن القتلى والأسرى كانوا مجرد فلاحين أبرياء صادف أنهم يعيشون في المناطق التي تعمل العصابات فيها. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، شوهد الجنود الشركس والفرنسيون يبيعون الغنائم المسروقة من القرويين إلى سكانٍ من حارة النصارى[٢٦].

من الواضح أنه قصد بهذه الفعلة المذلة أن تكون مثابة تحذير لسكان دمشق، إلا أن تأثيرها كان معاكساً تماماً. ففي ١٥ تشرين الأول/اكتوبر، شن الجنود الشركس هجوماً جديداً على الغوطة، فنهبوا وأحرقوا قريتين أخريين. وكانت جرمانا، إحدى القريتين، إقطاعية لنسيب البكري، وجميع سكانها من الدروز[٢٧]. وفي ذلك المساء، فرض حظر التجول على دمشق ومنع أي تنقل بعد الساعة الثامنة. لكن المدينة لم تستسلم لهذه الإجراءات القمعية. فقد تم العثور بعد يومين على جثث ١٢ شركسياً، لا يزالون يرتدون بزاتهم الفرنسية، ملقاةً على مقربة من باب الشرقي[٢٨].

في هذا الجو المشحون أرسل الخراط إشارة باستعداد دمشق للثورة. وأرسل إليه

= هذا اللقب الفخم شديدة في العادة، وكذلك الشجارات بين الحارات، لكنها قلت تحت الانتداب عندما غدت الحاجة إلى الوحدة في وجه الفرنسيين تفوق ما عداها. وقد اكتسبت حارتا الميدان والشاغور سمعة الحارة الأكثر نضالية في دمشق. Lecerf and Tresse, «Les ᶜarada», pp. 241-42, 244-45.

(٢٦) القاسمي، وثائق، ص ٧٤؛ USNA, Syria. 890d. 00/273. Beirut Consul to Secretary of State, 9 Nov. 1925; *ibid.*, 890d. 00/279. Damascus Consul to Secretary of State, 23 Oct. 1925.

(٢٧) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport d'enquête de Damas,» 28 Sept. 1926, vol. 237, pp. 97-98.

(٢٨) *Ibid.*; *The Times* (27 Oct. 1925).

نسيب البكري وسلطان الأطرش تعليمات بأن ينتظر وصول وحدة خيالة درزية مكونة من ٨٠٠ رجل قبل التوجه إلى دمشق. وبعد بعض التأخير، الذي جعل الخراط يخشى الخيانة للحظات، ظهر ٢٠٠ فارس فقط مسلحين بالبنادق والقنابل اليدوية في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر في المكان المحدد، وهو مزرعة على بعد أميال قليلة إلى الجنوب الشرقي من دمشق تملكها عائلة اليوسف. وكان يفترض أيضاً أن تنضم إلى الخراط والبكري مجموعة ثالثة يقودها رمضان باشا شلاش، وهو شيخ قبيلة من دير الزور كان قد وصل مؤخراً من حماة حيث قاتل الفرنسيين إلى جانب فوزي القاوقجي[(٢٩)]، لكنها تأخرت. فانطلقت المجموعتان صوب المدينة، لتجنب مزيد من التأخير.

وقبل فجر ١٨ تشرين الأول/اكتوبر، تسللت مجموعة من ٤٠ رجلاً بقيادة حسن الخراط إلى حي الشاغور من جهة الشرق، وقتلت بهدوء عدداً من الجنود المغاربة يقضون إجازة ليلتهم في أحد بيوت الدعارة السيئة السمعة في الحي. وتنقل الثوار خفية في أنحاء الشاغور، فأشعلوا النار في مخفر للشرطة ومحلّ يملكه يهودي[(٣٠)]. وبعد ذلك بقليل في ذلك اليوم، قامت مجموعة ثانية من ٢٠٠ ثائر درزي، جاء الكثيرون منهم من قرية البكري المهدمة حديثاً، جرمانا، بغزو حيّ الميدان. وقام تجار الحبوب المحليون، وعلى رأسهم عائلة سكّر، بتأمين سهولة وصولهم[(٣١)]. وبقيادة نسيب البكري وعدد من أغوات الميدان والإخوة الكلاوي من باب الجابية، بدأ الثوار بقتل بعض الأرمن في معسكر للاجئين بزعم أنهم شاركوا في نهب قرى الغوطة وإحراقها[(٣٢)]. وكلما اقتربت المجموعتان من الوسط التجاري لدمشق، انضم إليهما على طول الطريق عشرات من الأنصار المحليين. وانضم إليهم في وسط المدينة مجموعة شلاش، المكونة من الدروز والبدو.

وركزت مجموعتا الخراط وشلاش على قصر العظم، المقر الرائع لحكام دمشق في

---

(٢٩) MAE, Syrie-Liban 1918-29. 20 Sept. 1926, vol. 237, p. 163.

(٣٠) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Testimony of Fakhri b. Hasan al-Kharrat,» vol. 237, pp. 160-62; *The Times* (27 Oct. 1925); USNA, Syria. 890d. 00/280. U. S. Consul to Secretary of State, 26 Oct. 1925; FO 371/6884, vol. 10851. Smart to Chamberlain, 25 Oct. 1925; *Oriente Moderno*, 5 (1925), p. 594.

(٣١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Testimony of Fahkri b. Hasan al-Kharrat,» vol. 237, pp. 161-63;

الجندي، **تاريخ**، ص ٥٣٧ ـ ٥٣٩؛ حسن (أبو علي) الكلاوي، **ثورات عامة ١٩٢٥. الفرنسيون في سورية**. مذكرة غير منشورة عن دور المؤلف في انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر في دمشق، ص ١ ـ ٢.

(٣٢) الكلاوي، **ثورات عامة**، ١٩٢٥، ص ٢ ـ ٥.

القرن الثامن عشر، الذي اشتراه الفرنسيون ليكون مقراً لـ «مؤسسة الفنون والآثار الإسلامية» التابعة لهم. وجرى تحويل أحد أجنحة القصر مؤخراً إلى مسكن موقت للمندوب السامي خلال زياراته الدورية للعاصمة. وقد أبلغ الثوار أن الجنرال سراي نفسه موجود في المسكن. لكنه في الواقع كان سافر مبكراً ذلك الصباح إلى حوران، قبل انتشار نبأ الهجوم. وبعد ظهر ذلك اليوم احتل الثوار قصر العظم، وعندما لم يجدوا المندوب السامي فيه، أشعلوا النار في جوانبه ونهبوا أو دمروا الكثير من كنوز القصر الأثرية وتجهيزاته الرخامية الجميلة وأشغال الفسيفساء فيه(٣٣).

قبل ذلك، سير الفرنسيون، ظهراً، الدبابات عبر المدينة وأسواقها. وأقامت الحشود المتاريس لعرقلة تحرك القوات، وجعلها أهدافاً أسهل للقناصة. وعندما أفادت التقارير أن الشرطة المحلية والدرك قد استسلموا من دون قتال للثوار وأن جيشاً درزياً كبيراً يقترب من دمشق، انضمت التعزيزات الفرنسية إلى الجيش المتمركز في الضواحي الشمالية. وكانت القيادة الفرنسية التي استشعرت الخطر قد بدأت بإقامة المتاريس في أنحاء دمشق، ففصلت المناطق الشمالية عن الأحياء الجنوبية التي تسلل الثوار إليها. ومع غياب الشمس، كان الجزء الأساسي من الجيش الفرنسي يتمركز إلى الشمال من المدينة القديمة على امتداد مواقع تغطي المباني الحكومية وسكة حديد الحجاز والقلعة. ثم قام الفرنسيون في الساعة السادسة مساء، ومن دون تحذير الأوروبيين الذين يسكنون في مناطق تتوزع على مختلف أنحاء المدينة القديمة، باستخدام المدفعية والطائرات لقصف المنطقة الجنوبية من دمشق. واستمر القصف متقطعاً طيلة الليل، لكن القذائف التي استعملت في البداية كانت خلّبية. وفي صباح اليوم التالي، ومن دون تحذير أيضاً، جرى سحب جميع الجنود من المدينة القديمة، بما فيها حارة المسيحيين، إلى الخط الشمالي. ومنذ الساعة العاشرة حتى ظهر اليوم التالي، استمر القصف بوحشية، واستخدمت فيه هذه المرة قذائف متفجرة طاولت جميع الأحياء الممتدة من الأسواق المركزية نزولاً حتى وسط الميدان(٣٤).

توقف القصف إثر مناشدة لوقف النار تقدم بها بعض وجهاء دمشق البارزين، بمن فيهم الأمير سعيد الجزائري. وفي حين بدأ الثوار بمغادرة دمشق أو الاختفاء في الأحياء الشعبية الكثيفة، اجتمع الجنرال غاملان بعدد من الوجهاء بعد ظهر يوم الثلاثاء. وطلب منهم أن تدفع دمشق غرامة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ ليرة تركية وأن تسلم ٣,٠٠٠ بندقية قبل ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر؛ وإلا فإن القصف سيتجدد. كما أنه ألقى على عاتق الوجهاء

---

(٣٣) FO 371/6884, vol. 10851. Smart to Chamberlain, 20 Oct. 1925; *The Times*, 27 Oct. 1925; USNA, Syria. 890d. 00/280. 26 Oct. 1925.

(٣٤) *The Times* (27 Oct. 1925); MacCallum, *Crusade*, p. 133; USNA, Syria. 890d. 00/280, 26 Oct. 1925; MAE, Syrie-Liban 1918-29. Telegram from Armée Française du Levant, 3 Nov. 1925. الريس، الكتاب الذهبي، ص ٢٨٢ - ٢٩٢

مسؤولية منع الثوار من دخول المدينة[٣٥]. ولكن عندما اتضح لغاملان وللمعتمد الفرنسي أن الوجهاء غير قادرين على تلبية الشروط الفرنسية القاسية، التي رفضها الوطنيون في المدينة وفي كل مكان آخر رفضاً قاطعاً، فإنهما أمرا حكومة صبحي بركات بجمع الأموال. وهذا ما أراح الوجهاء، الذين كانوا إجمالاً يزدرون بركات بسبب لامبالاته الواضحة بالدمار الناجم عن القصف الفرنسي[٣٦].

وفي ما عنى استئناف القصف، فإن الفرنسيين أدركوا، بعد أن زال عنهم الذعر، حجم الدمار الكبير الذي تسببوا فيه. وواجهوا، بالإضافة إلى ذلك، إمكان حدوث ادعاءات أجنبية كبيرة ضدهم، وإدانة دولية عامة للطريقة غير الإنسانية التي عاملوا السكان المدنيين بها[٣٧].

كانت حصيلة الموت بعد يومين من القصف كبيرة. فقد نشرت الصحيفة الشيوعية الفرنسية **لومانتيه** أرقاماً صادرة عن بلدية دمشق تتحدث عن ١,٤١٦ قتيلاً، بمن فيهم ٣٣٦ امرأة وطفلاً[٣٨]. أما المصادر الرسمية الفرنسية فقالت إن عدد «الإصابات المدنية» بلغ ١٥٠[٣٩]. ولعل التقدير الأول كان أقرب إلى الصحة، لا سيما إذا قارنّا كثافة القصف واتساعه وحجم الدمار المادي الذي سبّبه بنتائج قصف حماة. فعدد سكان دمشق كان أربعة أضعاف عدد سكان حماة، ومساحة المنطقة التي تناولها القصف في دمشق كانت أكبر كثيراً مما في حماة، ومدة قصف دمشق كانت ضعفي مدته في حماة. ويجدر بالإشارة، أن العدد التقديري الفرنسي الرسمي لضحايا حماة يبلغ ربع الرقم الذي قدرته بلدية دمشق لضحايا دمشق.

وضع الفرنسيون اللوم عن الدمار الهائل الذي لحق بدمشق على أعمال النهب والسلب التي قام الثوار بها بقدر ما وضعوه على القصف الذي نفذوه هم. على أنه من الواضح أن الدلائل تشير بإصبع الاتهام إلى الفرنسيين. فقد دمرت القنابل والمدفعية الفرنسية معظم المنطقة الواقعة بين المنطقتين التجاريتين الرئيسيتين سوق الحميدية وسوق مدحت باشا. وكان هذا السوق الأخير، الذي يشتمل على سوق المواد الغذائية الرئيسي في المدينة، البزورية، قد تكبد أكبر الأضرار. وانفجر سقفه المتموج من الوسط، ما أدى

---

(٣٥) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport de Gamelin,» 6 Dec. 1925 - 9 Feb. 1926, vol. 196, pp. 146-50; USNA, Syria. 890d.00/280. Damascus Consul to Secretary of State, 19 Oct. 1925; FO 371/6884, vol. 10851. Smart to Chamberlain, 25 Oct. 1925.

(٣٦) كرد علي، **المذكرات**، مج ٢، ص ٣٢٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) *L'Humanité* (17 Nov. 1925), cited in MaCallum, *Crusade*, p. 136.

(٣٩) *Ibid*

إلى انهيار ١٠٠ ياردة تقريباً من جزئه الشرقي[٤٠]. ولاحظ مراسل صحيفة التايمز أن «الدكاكين في كلا السوقين دمرت إما برشاشات الدبابات، التي ملأت الأبواب الحديدية بالثقوب وجعلتها كالغربال فيما كانت تتقدم، أو بالقذائف أو بالنيران»[٤١]. ووضع الفرنسيون تقديرات، تقل لأسباب واضحة عن التقديرات السورية أو الأوروبية الأخرى، تقول إن عدد الدكاكين التي نهبت واحترقت كلياً في الأسواق بلغ ٢٢٠ دكاناً، وقدرت الخسائر بـ ٥٠٠,٠٠٠ ليرة تركية (خمسين مليون فرنك). وفي الأحياء السكنية الشاغور (بما فيه حارة اليهود) ومئذنة الشحم والخراب وباب الجابية، احترق ١٥٠ منزلاً، بصورة جزئية أو كلية، بسبب القصف وجرت أعمال نهب واسعة. وفي القنوات وباب السريجة والسويقة والميدان التحتاني، أصاب القصف ٩٨ بيتاً بأضرار. كما دمرت بالكامل منازل فخمة تملكها عائلات مشهورة معارضة للفرنسيين، كقصور القوتلي والبكري والركابي[٤٢]. وكان مسكن القوتلي في الشاغور أحد معالم دمشق؛ مثل قصر العظم الذي أصيب أيضاً بأضرار نتيجة القصف، كان «جوهرة في فن الزخرفة العربية»[٤٣]. ومن دواعي الدهشة أن المسجد الكبير الواقع في الطرف الشرقي من سوق الحميدية لم يصب بأي ضرر، لكن مثل هذا الحظ لم يحالف مسجد سنان باشا الجميل بقرميده الأخضر والأزرق والواقع عند باب الجابية. فقد أحدثت إحدى القذائف فتحة واسعة في قبته، ودمرت بعض نوافذه المزيّنة بالفسيفساء[٤٤]. وقدر الفرنسيون مجموع الأضرار التي لحقت بالمباني والبضائع بـ١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة تركية (١٠٠ مليون فرنك)[٤٥]. وأياً كانت التقديرات، فإن الخسائر الحقيقية كانت مذهلة.

لقد حل الهلع في حي باب توما المسيحي، الذي كانت تسكنه أيضاً جالية أوروبية كبيرة. وعندما انسحب الجنود الفرنسيون فجأة من الحي في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر. وعندما بدأت القذائف بالسقوط، قام حشد شديد الاهتياج من ٣,٠٠٠ من الأرمن والمسيحيين السوريين باقتحام فناء المستشفى البريطاني الواقع على طرف الحي. وفي هذه الأثناء، قام الأمير سعيد الجزائري بإعادة تمثيل الدور الذي كان لعبه جده سنة ١٨٦٠، فذهب إلى باب توما مع أتباعه المسلحين لحماية السكان العزل من الثوار واللصوص، ربما

(٤٠) *The Times* (27 Oct. 1925); MAE, Syrie-Liban 1918-29. 4 Nov. 1925-5 Dec. 1925, vol. 195, pp. 1-3; USNA, Syria. 890d. 00/173, 24 Oct. 1925.

(٤١) *The Times* (27 Oct. 1925).

(٤٢) MAE, Syrie-Liban 1918-29. 4 Nov. 1925 - 5 Dec. 1925, vol. 195, pp. 1-3.
ولحقت أضرار كبيرة أيضاً بحي العمارة، كما وقعت بعض الأضرار في سوق ساروجة.

(٤٣) *The Times* (27 Oct. 1925).

(٤٤) *Ibid.*

(٤٥) MAE, Syrie-Liban, 1918-29. 4 Nov.-5 Dec. 1925, vol. 195, p. 3; FO 371/6884, vol. 10851, 25 Oct. 1925.

في محاولة لجلب انتباه الفرنسيين إلى طموحاته الشخصية والحصول على دعمهم لهذه الطموحات. وقد جاء المديح لفروسيته من جهات مختلفة عدة: من البريطانيين الذي غضبوا لعدم تحذيرهم قبل الانسحاب والقصف؛ ومن المسيحيين المحليين الذين شكروا له حمايته لهم؛ ومن الزعماء الوطنيين الذين ارتاحوا عندما علموا أن القوات الوطنية لم تتحرش بالسكان المسيحيين. ومع ذلك، قام الفرنسيون المصابون بجنون العظمة فاعتقلوه وابن عمه طاهر، الوطني المعتدل، بسبب نشاطهما خلال الثورة(٤٦).

تركزت الانتقادات الدولية للقصف الفرنسي على تدمير الكنوز المعمارية والأثرية، بدلاً من التركيز على المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح. وانتقد القنصلان البريطاني والأميركي الفرنسيين على المبالغة في الرد، بدلاً من أن يضعا موضع المساءلة حق دولة منتدبة في استعمال مثل هذه القوة القاتلة. فقد كان في اعتقادهما أن الاضطرابات في دمشق لم تكن بمثل الخطورة التي وصفها الفرنسيون، وأن مستوى التنسيق بين جماعات الثوار، وبينها وبين أنصارها في دمشق، كان منخفضاً. لكنهما قللا من شأن عمق واتساع المعارضة للحكم الفرنسي في سورية، ومن شأن قدرة الحركة الوطنية على تنظيم المعارضة وتوجيهها بصورة عقلانية. فقد كان اجتياح العصابات لدمشق متزامناً. ولا يبدو أنها كانت تهدف القيام بهجوم جدي على المواقع الفرنسية في المدينة، إذ إن تجهيزاتها كانت أفقر من أن تفي بمستلزمات مثل هذا الهجوم، بل كانت تهدف إطلاق الشرارة لثورة عامة تجبر الجيش الفرنسي على الانسحاب باتجاه الشمال، بعيداً عن المدينة. وإذا كان للثوار من هدف محدد واحد، فهو قصر العظم، حيث اعتقدوا أن الجنرال سراي موجود. وكان تسللهم بدءاً بالشاغور والميدان التحتاني مدروساً بعناية، لأن الاقتراب من وسط المدينة انطلاقاً منهما كان الأسهل، وكانت كثافتهما السكانية تمنحهم غطاءً وافراً، وكان بإمكان الخراط والبكري الاعتماد فيهما على دعم واسع(٤٧).

بعد القصف عاد مركز مقاومة الفرنسيين لينتقل إلى الغوطة. إلا أن الغارات في حي الميدان استمرت، وازداد عدد الدمشقيين الذين يشنون هجمات بالقرب من المدينة ازدياداً ملموساً. وفي الإجمال، ظلت معنويات الثوار مرتفعة، مع أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى السكان الذين أنهكوا داخل دمشق التي تحملت العبء الأكبر من أعمال التهدئة

---

(٤٦) *Ibid.* لم يكن دور الجزائري «البطولي» في حوادث ١٩٢٥ لفتة إنسانية بقدر ما كان محاولة لإرضاء البريطانيين على أمل أن يردوا عليها في المستقبل بخدمات سياسية. FO 371/7298, vol. 10852. Damascus Consul to FO, 9 Nov. 1925.

(٤٧) كانت الكثافة في بعض أنحاء الشاغور والميدان التحتاني تبلغ ٨٠٠ شخص/الهكتار الواحد. ولم تكن الكثافة أعلى من ذلك إلا في باب توما والحلبوني، حيث بلغت ١,٠٠٠ ـ ١,٢٠٠ شخص/الهكتار. انظر: René Danger, «L'urbanisme en Syrie: la ville de Damas,» *Urbanisme* (revue mensuelle) (1937), p. 136.

الفرنسية. وفي الحقيقة، فإن الذعر كان ينتشر بسرعة في دمشق كلما وردت أنباء عن اقتراب مجموعة مهاجمة كبيرة من المدينة. ففي ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، اقتربت من دمشق عصبة درزية بقيادة زيد الأطرش، أخي سلطان باشا البالغ من العمر ٢٠ عاماً، فاعترضتها في اللحظة الأخيرة مجموعة من وجهاء الميدان توسلت إلى الزعيم الدرزي عدم دخول المدينة مخافة تجدد القصف[٤٨].

بحلول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، سادت الفوضى مناطق البساتين إلى الشرق من دمشق. استمرت قوات الحملات الفرنسية، المكونة من جنود الوحدة الأجنبية والسباهية المغاربة والجنود الشركس غير النظاميين، نهب القرى التي غالباً ما كان يملكها وجهاء أغنياء في العاصمة. ولم يكن من شأن مشهد الجنود عائدين إلى دمشق «محملين» بالغنائم إلا أن يزيد في انحطاط معنويات السكان. بيد أن الثوار تمكنوا من الاحتفاظ بمعنوياتهم عالية. وكان كل هجوم فرنسي على قرى الغوطة يزيد عدد الفلاحين المشردين من بيوتهم، الذين كان الكثيرون منهم ينضوون في عصابات الثوار[٤٩].

لقد سيطر الثوار على المنطقة الواقعة شمال الغوطة وعلى سلسلة الجبال الشرقية المواجهة لجبل لبنان وصولاً إلى النبك في الشمال. وفي هذه الأثناء، قام زيد الأطرش بتنظيم القرويين الدروز في منطقة وادي العجم على سفوح جبل الشيخ استعداداً للهجوم على لبنان الجنوبي. وفي دمشق، عزز الجيش الفرنسي مواقعه في الضواحي الشمالية، وقام التجار بتخزين بضائعهم في بيوتهم مجدداً للمحافظة عليها ـ بعد أيام فقط من إعادتها إلى مخازنهم[٥٠].

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، احتلت عصبة زيد الأطرش حاصبيّا الواقعة على السفوح الغربية لجبل الشيخ. كما استولت في اليوم التالي على قرية كوكبا المارونية، حيث جرت مجزرة[٥١]. وبعد أحد عشر يوماً، غزا الدروز راشيّا. وقد أدى انتشار الثورة إلى لبنان والشائعات عن مجازر ضد المسيحيين إلى ارتعاد الفرائص في أنحاء المناطق الجنوبية، وإلى دق ناقوس الخطر في آذان السلطات الفرنسية، والتي خشيت نشوب انتفاضة درزية وشيعية قد تحول الكفاح المعادي للفرنسيين في أساسه إلى حرب أهلية[٥٢]. وبالإضافة إلى

---

(٤٨) الجندي، تاريخ، ص ٢٣٥؛ FO 371/7250, vol. 10852. Smart to Chamberlain, 10 Nov. 1925.

(٤٩) FO 371/7099, vol. 10852. Smart to Chamberlain, 2 Nov. 1925.

(٥٠) *Ibid.*

(٥١) الجندي، تاريخ، ص ٢٣٥؛ الريس، الكتاب الذهبي، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٩؛ FO 371/7291, vol. 10852. Mayers (Bdirut) to Chamberlain, 15 Nov. 1925.

(٥٢) FO 371/7921, vol. 10852. Mayers to Chamberlain, 15 Nov. 1925.

ذلك، فإن قطع سكة حديد بيروت ـ دمشق سيهدد الساحل، في حال حدوثه[٥٣] لكن حاصبيا وراشيا كانتا أقصى المواقع التي وصلتها الثورة. وبعد إعدادات كبيرة، قام الفرنسيون بقصف حاصبيا من الجو، وأعادت احتلالها في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ومع أن عمليات الثوار استمرت داخل لبنان، فقد تم إخلاء البلد من أكبر عصابات الثوار[٥٤].

من بين المصابين في حوادث دمشق، كان الجنرال سراي. فالنكسات العسكرية في سورية والانتقادات المنشورة في الصحافة اليمينية أحرجت الحكومة الفرنسية. واكتسبت الحملة المعادية لسراي زخماً من سلسلة المقالات التي نشرتها صحيفة **ليكو دي باري** بين ٢٩ أيلول/سبتمبر و٦ تشرين الأول/اكتوبر. وكان الضباط الفرنسيون المستاؤون قدموا أدلة لا تحتمل الجدال على أن سراي قد تلقى تقارير استخبارية موثوقة تشير إلى إمكان نشوب ثورة في جبل الدروز، لكنه تجاهلها. كما يبدو أنه صرف النظر عن تقرير ثالث أعده قبل وفاته الميجور أوجاك، قبل عشرة أيام فقط من الهجوم الدرزي على الرتل الذي يقوده ميشو، ويفيد أن الجنود المدغشقريين الذين يقودهم غير مؤهلين للقتال[٥٥]. ومن الواضح أن رئيس الوزراء بينليفي قد انزعج لهذه المفاجآت[٥٦].

أما اليسار الفرنسي، الذي بدا غير معني بانتقاد الجنرال لعدم كفايته في السياسة الفرنسية، فإنه دافع بقوة، بل بتهور، عن سراي في وجه هجمات اليمين المتواصلة. وتساءل لماذا لم يتعرض الجنرال ليوتي، اليميني الموالي للدولة، لمثل هذه الانتقادات الحادة، طالما أنه كان يتحمل مسؤولية مباشرة عن فشل الفرنسيين في إخماد ثورة عبد الكريم الخطابي في مراكش. وأدت هذه الهجمات والهجمات المضادة المتصاعدة إلى بروز مأزق. فمن جهة، كانت أية محاولة لعزل سراي ستثير غضب الراديكاليين والاشتراكيين الجمهوريين. وكانت حكومة بينليفي قد أصبحت هدفاً للنقد لاستخدامها اليمين قوة موازنة لانسحاب الاشتراكيين بسبب أزمة مراكش ومشروع قانون الميزانية. وكان على

---

(٥٣) FO 371/7099, vol. 10852. Smart to Chamberlain, 2 Nov. 1925; Joarder, «The Syrian Nationalist Uprising,» p. 192.

(٥٤) FO 371/7921, vol. 10853. Beirut to FO, 6 Dec. 1925.

(٥٥) *L'Echo de Paris* (29, 30 Sept., and 1, 2, 4, 6 Oct. 1925), cited in Tannenbaum, *Sarraii*, pp. 204-5.

بشأن رد سراي على الاتهامات الموجهة إليه في هذه المقالات، الذي أدلى به قبل مغادرته بيروت انظر: MD, 7N 4187, Dossier1

وبشأن اتهام الجنرال ميشو ودفاعه، انظر: *Ibid*,. 7N 4187, Dossier 2. Rapport du Général Duport,» 21 July-3 Aug. 1925.

(٥٦) FO 371/4692, vol. 10851. Crewe to Chamberlain, 9 Aug. 1925; FO 371/5576, vol. 10851. Crewe to Chamberlain, 15 Sept. 1925.

بينليفي أن يتحاشى على نحوٍ ما الاندفاع بعيداً في اتجاه اليمين(٥٧).

كانت ثمة طريق أمام بينليفي تفسح المجال لاستدعاء سراي وتحافظ له على دعم الراديكاليين والاشتراكيين الجمهوريين في آن واحد وهي تفريغ سمعة ليوتي ذات الاعتبار في المغرب من الأوهام التي خالطتها، وهذا ما كان اليسار يطالب به. ولذلك جرد بينليفي ليوتي من مهامه العسكرية في ١٨ آب/أغسطس، مما مهد الطريق أمام استقالة ليوتي في الشهر التالي. فغدا بينليفي طليقاً في استدعاء سراي، بعد أن كان أزاحه من القيادة العسكرية(٥٨). أما الذي كان يحث بينليفي على ذلك فهو وزير خارجيته أريستيد بريان، الذي سبق أن تولى المهمة غير الحميدة في الرد على اتهامات الحكومات الأوروبية بأن قصف دمشق لم يكن ضرورياً.

استدعي سراي إلى بلاده في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر. ووصل باريس بعد أسبوعين ليجد نفسه وسط جدل حاد بين اليمين واليسار الفرنسيين(٥٩). ويدل استدعاؤه على التأثير الكبير الذي تركته الحوادث في سورية على السياسة الفرنسية الداخلية.

مندوب سامٍ مدني

وخلافاً للتقاليد عين بينليفي مدنياً ليخلف الجنرال سراي، هو هنري دي جوفنل، الصحافي والسياسي الليبرالي البالغ من العمر ٦٠ عاماً، الذي كان بدأ سيرته المهنية منذ مطلع القرن سكرتيراً خاصاً لعدد من الوزراء. ثم انضم جوفنل إلى هيئة تحرير اليومية الباريسية **لوماتان**، وأصبح رئيس تحريرها في نهاية المطاف. وجرى انتخابه سنة ١٩٢١ عضواً في مجلس الشيوخ عن كورّيز، والتحق بمجموعة اليسار الديمقراطي. وعمل في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ١٩٢٤ وزيراً للتعليم العام في حكومة ريمون بوانكاريه، ومثّل فرنسا أمام عصبة الأمم في عدد من المناسبات. وعمل في آخر منصب له مساعداً للمعتمد لدى الهيئة العامة لـ «عصبة الأمم». وبناءً على الاحترام الذي حظي به في العصبة، أملت حكومة بينليفي أن يؤدي تعيينه مندوباً سامياً إلى تحسين السمعة الهابطة لفرنسا في أوساط الأسرة الدولية. أما في فرنسا، فقد حصل جوفنل على تأييد مختلف

---

(٥٧) FO 371/5576, vol. 10852. Crewe to Chamberlain, 15 Sept. 1925; Tannenbaum, *Sarrail*, p. 205.

إن اليسار في الواقع ألقى اللوم في فشل ليوتي في الريف على اندلاع الثورة في سورية.

FO 371/5576, vol. 10851. Crewe to Chamberlain, 15 Sept. 1925.

لا يوجد أي ذكر تقريباً في الصحافة اليمينية أو اليسارية لحجم التكاليف التي سببتها الثورة السورية للخزينة الفرنسية، التي كانت مرهقة بشدة أصلاً نتيجة الأعباء غير المتوقعة للوضع في مراكش.

(٥٨) Tannenbaum, *Sarrail*, p. 208.

(٥٩) *Ibid.*, pp. 208-9.

السياسيين من هيريو إلى بوانكاريه(٦٠).

كان معتمد فرنسي جديد، هو السيد دي ريفي، قد توجه إلى دمشق، حتى قبل تسمية جوفنل مندوباً سامياً. وجاء ببرنامج للسيطرة على الوضع السياسي معدّ على نحو يتكامل مع العمليات العسكرية الفرنسية، التي تركزت في حينه على إعادة تحصين دمشق وعزلها عن جبل الدروز. واستهدفت خطته حزب الشعب بوصفه العدوّ الرئيسي لفرنسا. واقترح جوفنل عدة استراتيجيات لوقف نشاط الحزب. ومنها ضرورة تعاون الفرنسيين بصورة أوثق مع وجهاء دمشق المتعاطفين معهم وجعلهم يقترحون أسماء أشخاص يشاطرونهم طريقة التفكير ويرغبون في المشاركة في الحكومة. وينبغي منع بعض الوطنيين المعتدلين الرئيسيين «المتفقين مع المندوبية العليا» من التعاون مع حزب الشعب في القضايا العامة. وينبغي صرف صبحي بركات وبطانته حالما يشكل الفرنسيون زمرة حكومية أفضل. ويجب زيادة الإعانات المالية للصحف الوطنية المعتدلة، في حين ينبغي تقديم هبات شهرية تصل إلى ٦,٠٠٠ فرنك إلى الصحف الأكثر راديكالية مثل **المفيد** و**المقتبس** بغية تخفيف حماستها الوطنية. كما أراد ريفي أن يربط مصالح الزعماء الدينيين بالإدارة الفرنسية، فاقترح تقليص عدد الموظفين الذين عفى عليهم الزمن في إدارة الأوقاف، وفي الوقت نفسه تعزيز العلاقات مع كبار الأعضاء في المؤسسة الدينية. واقترح أيضاً أن يحاول الفرنسيون اجتذاب عدد قليل من أعضاء حزب الشعب إلى جانبهم، وفي الحين نفسه، بسط شبكة رقابتهم في المدن، وخصوصاً في المقاهي وسائر الأماكن الشعبية التي يتجمع الوطنيون فيها. وأخيراً، رأى ريفي ضرورة أن تُجدد المندوبية العليا جهودها الرامية إلى احتواء الثورة في العاصمة، حيث إنها مركز الثقل الايديولوجي والسياسي للمعارضة. وإحدى السبل هي إعادة الاستقلال الإداري والمالي إلى حلب لإخراجها من فلك دمشق(٦١).

عندما وصل جوفنل بيروت في مطلع كانون الأول/ ديسمبر (بعد لقاء غير ناجح مع الزعماء السوريين المنفيين في القاهرة)، أعلن نياته فوراً، بقوله: «السلام لمن يريدون السلام والحرب لمن يريدون الحرب». وأفاد أنه سيعزز وضع المناطق كما كان من قبل، وسيجرد المتمردين من السلاح. وفي ٥ كانون الأول/ ديسمبر، أعلن حق الشعب اللبناني في التصويت على دستور، وأكد أن فرنسا لن تتخلى عن انتدابها على سورية ولبنان(٦٢).

---

(٦٠) ولد هنري دي جوفنل في باريس سنة ١٨٦٥. انظر: FO 371/6954, vol. 10852. Crewe to Chamberlain, 10 Nov. 1925.

وقد تزوج في وقتٍ ما الكاتبة الفرنسية كوليت.

(٦١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Rapport de M. de Reffye,» 3 Nov. 1925, vol. 194, pp. 257, 259-61, 264-66, 274.

(٦٢) **الأحرار** (القاهرة) (١/١٢/١٩٢٥)، مقتبسة في: USNA, Syria. 890d. 00/349; *Ibid.*, pp. 16-19 FO 684/76-1649. Mayers (Beirut) to FO, 6 Dec. 1925.

وبدأ بعد ذلك بتطبيق مشروع ريفي السياسي.

انتهج جوفنل سياسة اللامركزية السياسية لعزل دمشق عن سائر المناطق الثائرة وعن المناطق التي كانت لا تزال هادئة نسبياً. وأرسل وفداً إلى جبل الدروز، على رأسه الزعيم اللبناني الدرزي البارز أمين أرسلان، للتوصل إلى مقترحات سلمية. لكن سلطان الأطرش رفض مهمة أرسلان؛ فقد رفض أن ينفصل عن الحركة الوطنية وأصدر مقترحاته الخاصة، التي رفضها الفرنسيون بكاملها. وقام جوفنل في أواخر كانون الأول/ ديسمبر بمحاولة أخيرة تعوزها الحماسة لجعل الدروز يلقون سلاحهم مقابل حصولهم على الحق في وضع دستور خاص بهم وفي اختيار قادتهم وحكومتهم[٦٣]. وقد أراد بذلك أن ينقل إلى عصبة الأمم والنقاد الفرنسيين الذين استمروا في اتهام فرنسا بسوء السلوك في حكم سورية، الانطباع بأنه فعل كل ما يستطيع للتوصل إلى سلام دائم. وبالتالي، فإن اللوم سيقع على المتمردين في موقفهم المتصلب، إذا اضطرت فرنسا للجوء مجدداً إلى تدابير بالغة القسوة[٦٤].

استقال صبحي بركات من رئاسة الدولة السورية في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر[٦٥]، ما اضطر جوفنل للتوجه إلى أعيان آخرين لتأليف حكومة جديدة. وفي اليوم التالي، استدعى المندوب السامي وفداً من أرستقراطية دمشق إلى بيروت لمناقشة الموضوع. لكن لم يمكنه الموافقة على الشروط التي اقترحها هؤلاء الوجهاء وهي: تأليف حكومة موقتة وطنية وانتخابات عامة ودستور قائم على أساس السيادة الوطنية ووحدة سورية باستثناء لبنان قبل ١٩٢٠ وعفو عام. فحتى الذين يسمون معتدلين لم يستطيعوا تجاهل شعبية حزب الشعب أو عمق المشاعر الوطنية[٦٦]. وعندما رأى جوفنل أن المحادثات لم تكن تتقدم، عهد بالمسؤولية إلى ممثله في بيروت مسيو ميليا[٦٧]، وأسرع بالذهاب إلى حلب في خطوة أراد

---

(٦٣) MD, 7N 4186, Dossier 8. «Historique de la Mission de M. Henry de Jouvenel en Syrie et au Liban,» Dec. 1925-July 1926; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 20.

(٦٤) FO 371/416, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 4 Jan. 1926; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 23.

تقدم المجلس الدرزي بطلبات لا يمكن قبولها: الاعتراف باستقلال سورية ووحدتها (باستثناء لبنان ما قبل ١٩٢٠). ومعاهدة فرنسية - سورية تضمن المصالح الفرنسية من دون الإخلال بالسيادة الوطنية، وانسحاب الجيش الفرنسي إلى الساحل وجمعية تأسيسية وإصدار عفو عام.

(٦٥) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Les Négociations qui suivirent le bombardement de Damas,» vol. 197, pp. 26-34.

وبحسب كرد علي، أن صبحي بركات كان يتبجح «... بأنه لم ينم قط بارتياح مثلما نام عندما كانت دمشق تقصف في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٥». بل إنه جلب راقصات إلى منزله واحتفل بزواجه عندما كانت دمشق تحترق.

(٦٦) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 26.

(٦٧) FO 371/459, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 11 Jan. 1926.

وقد عمل جان ميليا سابقاً رئيساً لمجلس الحاكم العام للجزائر وكان خبيراً في الشؤون الشرقية؛ كما كان كاتباً، شأنه شأن جوفنل.

منها تقويض الوفد الدرزي المطلق. وكانت استراتيجيته تقوم على إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية، ولكن فقط في المناطق التي لم يضعها الفرنسيون تحت الأحكام العرفية، أي في المناطق كافة باستثناء دمشق وحوران وجبل الدروز. فقد كان جوفنل يعتقد أن «الموقف غير المعقول» السائد في هذه المناطق لا يستحق مثل هذه «الجائزة»(٦٨).

التطورات في الشمال

كانت حلب، منذ نشوب الثورة، متوترة بصورة غير اعتيادية، بسبب التهديدات بالغزو التي يطلقها البدو الهائجون في مشارف المدينة. وكان الجو المضطرب ناجماً بصورة جزئية عن الغزوات المنظمة التي يشنها البدو في جوار حلب، بقيادة الموالي. ولكن السبب الأساسي يعود إلى الركود الاقتصادي لسنة ١٩٢٥، الذي ظهر أثره في حلب قبل غيرها. فقد ضرب القحط المنطقة قبل عام تقريباً من وصوله الجنوب، وظلت المنافذ التجارية التقليدية لحلب في تركيا مغلقة. وأضاف الأتراك حديثاً ضريبة قيمة مضافة نسبتها ٥٠٪ على جميع البضائع المستوردة عبر سورية(٦٩). وأدى الركود التجاري إلى فرض قيود شديدة على التسليفات إلى التجار، فيما ارتفعت أسعار المواد الأساسية. وهذا التدهور أعطى مزيداً من الصدقية للاتهامات التي يوجهها الوطنيون إلى الفرنسيين بأنهم يدمرون البلاد. فالمندوبية العليا لم تفشل في منح الحلبيين مزيداً من الحريات الديمقراطية فحسب، بل إنها أيضاً أهملت إنعاش الاقتصاد المحلي. ولم ينفع إعلان جوفنل عن إجراء الانتخابات شيئاً في عكس هذا الاتجاه، لأن التجربة السابقة أظهرت أن أساليب الفرنسيين الانتخابية لم تكن ديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف الفرنسية كانت واضحة: كان إجراء الانتخابات محاولة لعزل دمشق وإبعادها، وبالتالي، شل الحركة الوطنية، معنوياً وسياسياً على السواء.

---

(٦٨) *Ibid.*, pp. 26-27; FO 371/866, vol. 11505. Mayers to Chamberlain, 25 Jan. 1926.

(٦٩) أفاد القنصل البريطاني في حينه أن التجارة في حلب «في أسوأ أحوالها... لم تؤد الاضطرابات السياسية في الجنوب إلى انعكاسات مباشرة على منطقة حلب [لكنها] أوجدت حالة من عدم الارتياح العام المضرة بالتجارة. وكانت الاضطرابات السياسية في تركيا الشرقية هي السبب في وقف جميع تسهيلات السفر بين حلب وبينها... ولا شك أن الأتراك الذين تحركهم رغبة في القضاء على تجارة حلب كانت تدفعهم اعتبارات اقتصادية وسياسية. وأكثر ما كان يلائم الأهداف التركية هو أن التجارة بين حلب وأسواقها كانت تتم على الدوام بزيارات شخصية يقوم بها التجار، ومن شبه المستحيل أن تتم بأي طريقة أخرى، بسبب طبيعتها. وثمة اتجاه عام لدى أصحاب المشاريع التجارية الأكثر إقداماً على المغامرة لأن يتحولوا أكثر فأكثر نحو إنتاج مواد للتصدير، ولدى العاملين في الاستيراد لأن يقيموا مؤسسات فرعية في مرسين. إن حلب هي مركز التوزيع الطبيعي لتركيا الشرقية وستظل كذلك، لكن استئناف القنوات التجارية الطبيعية هو في الوقت الحاضر احتمال بعيد لا يمكن انتظاره في الوقت الراهن بتراخ وكسل». FO 371/839, vol. 11517, Hough (Aleppo) to Board of Trade, 18 Feb. 1926.

خلال الأيام القليلة الأولى من السنة الجديدة جرى تنظيم مقاطعة الانتخابات على مستوى المدينة. فبدأت الإعلانات والبيانات والعرائض الموقعة تظهر في مختلف أنحاء حلب[٧٠]. وأخذ منظمو المقاطعة يجتمعون سراً في بيوت القبضايات، وزار الزعماء الوطنيون المرشحين لإقناعهم بألا ينضموا إلى القوائم المؤيدة للفرنسيين. فاستجاب عدد من المرشحين لضغط الوطنيين، لكن هذا الضغط لم يفزع بمثل هذه السهولة عدداً من المتعاونين مشوهي السمعة تماماً المفتقرين إلى أي صدقية من أمثال صبحي بركات، الذي عاد حديثاً إلى حلب لترشيح نفسه (وليصبح وكيلاً لشركة نفطية دولية)، وشاكر نعمت الشعباني، المعارض الدائم للوطنيين[٧١].

خلافاً لمقاطعة الانتخابات سنة ١٩٢٣، أحرزت المقاطعة هذه المرة نجاحاً مدوياً. وبناء على اقتراح جميل ابراهيم باشا، الذي كانت علاقته المباشرة بالأحياء الشعبية أقوى من علاقة أي قائد سياسي آخر بها، وضع طلبة المدارس الثانوية عند صناديق الاقتراع لثني السكان عن التصويت[٧٢]. ولم يشارك في المرحلة الأولى من الانتخابات سوى ٢٣٪ (قياساً بـ ٤٠٪ سنة ١٩٢٣) من الذين يحق لهم الاقتراع المسجلين في حلب، وكان الذين صوتوا، في الغالب، من الأرمن والسريان الكاثوليك. ولكن كما حدث سنة ١٩٢٣ في الأقضية الريفية العشرة التابعة لمحافظة حلب، حيث كانت المندوبية العليا حرة نسبياً في التلاعب بالعملية الانتخابية، شارك في التصويت نسبة مذهلة من المقترعين بلغت ٨١٪[٧٣].

مع أن البرجوازية التجارية في حلب، المكونة في معظمها من المسيحيين، كانت إجمالاً تؤيد مزيداً من الاستقلال الإداري والمالي للمحافظة، فإن الكثيرين من رجال الأعمال لم يجرؤوا على معارضة المقاطعة. وفي الحقيقة، فإن الزعامة المسيحية المحلية رفضت أن تدعو أبناء طوائفها إلى صناديق الاقتراع «بالجملة». أما طبقة ملاك الأراضي المسلمين فإنها لم تشأ إضاعة فرص الوحدة السورية الكاملة في خلال السير في ركاب مشروع جوفنل، مع أن غيرتها من تفوق دمشق السياسي كانت تمزقها على المستوى السياسي الداخلي. وبالنسبة إلى الفرنسيين، كان استعراض القوة الذي قام الوطنيون به في حلب يبعث على القلق. فردوا باعتقال قادة المقاطعة، البالغ عددهم ٤٣، بمن فيهم ثمانية

---

(٧٠) See USNA, Syria 890d. 00/332, Aleppo Consul to Secretary of State, 7 Jan. 1926.

(٧١) ابراهيم باشا، **نضال**، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٧٣) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Reffye Telegram,» 6 Dec. 1925-9 Feb. 1926, 10 Feb. 1926, vol. 196, pp. 266-67; FO 371/641, vol. 11515. Hough (Aleppo) to Chamberlain, 15 Jan. 1926.

من آل الجابري وخمسة من آل الكيالي[٧٤].

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، احتشد ١,٥٠٠ شخص في المسجد الكبير في حلب وأقفلت المحال في جميع أنحاء الأحياء الإسلامية احتجاجاً على الاعتقالات. وتوجهت إلى السراي مسيرة يقودها مفتي حلب، أحد أقارب د. الكيالي المعتقل. وهناك، خرج حاكم المحافظة العجوز مرعي باشا الملاح ليخطب في الجماهير الغاضبة، فادعى أن لا علاقة له بالاعتقالات، وإن كانت مذكرات التوقيف تحمل توقيعه. وخلال إلقائه كلمته، أخذ المتظاهرون يرشقونه بالحجارة، فأفلت بفضل مساعدة الجنود المغاربة. وقدم استقالته في مساء ذلك اليوم؛ إذ لم يقتصر الأمر على الضرر الذي لحق به بسبب الاتهامات الموجهة إليه من قبل الجمهور الحلبي، وإنما كان ابنه من بين المعتقلين[٧٥].

بعد هذا الحادث، ألقى الوطنيون الخطب في الحشود المتجمعة في ساحة السراي، بما في ذلك الكلمة التي ألقاها سعد الله الجابري من نافذة سجنه المطلة على الساحة. وقد نشرت القيادة العسكرية الفرنسية المتوترة الأعصاب، مزيداً من الجنود والدبابات حول الساحة، وأعدت للتعامل مع الوضع المعادي على طريقتها المفرطة كالعادة. وعندما حاول الحشد مساعدة عدد من السجناء على الفرار، قامت سرية من الجنود الذين يمتطون الخيول ويحملون الحربات بمهاجمة الجمع الأعزل، الذي حاول الهرب فواجهته زخات من نيران الرشاشات من القلعة المجاورة. وفي غضون دقائق قليلة، خلت الساحة بكاملها؛ واحتمى كل من كان في وسط المدينة وراء أبواب مغلقة، فيما سير السباهية المغاربة، مدعومين بالدبابات، دوريات في الشوارع الرئيسية[٧٦]. وكانت هذه التظاهرة إشارة لذروة مقاومة حلب. كما أنها كانت الصدام الأعنف حتى ذلك اليوم؛ فقد قُتل برصاص الرشاشات ١٥ شخصاً وأصيب ٦٠ آخرون بجروح خطرة[٧٧].

جرت المرحلة الثانية من الانتخابات في حلب من دون وقوع حوادث بين ٢١ و٢٣ كانون الثاني/يناير، تحت حماية التعزيزات الفرنسية. وفي أي حال، فقد وضح الوطنيون موقفهم: قليلون جداً، إن وجد، من بين الـ ٢٥٠ ناخباً كانوا شخصيات معروفة، باستثناء عدد من الناخبين المسيحيين، وبينهم كثيرون من الأرمن. أما بالنسبة إلى الأكثرية المسلمة، فقد كانت النتائج هزيلة لأن معظم المرشحين سحبوا أسماءهم من القائمة

(٧٤) FO 371/603, vol. 11505. Hough to Chamberlain, 13 Jan. 1926.

(٧٥) USNA, Syria. 890d. 00/339. Aleppo to Secretary of State, 11 Jan. 1926; FO 371/602, vol. 11515. Hough to Chamberlain, 13 Jan. 1926.

(٧٦) USNA, Syria. 890d. 00/352. Aleppo Consul to Secretary of State, 11 Jan. 1926; FO 371/480, vol. 11515. Hough to Chamberlain, 11 Jan. 1926; Ibrahim Pasha, *Nidal*, p. 54.

(٧٧) USNA, Syria. 890d. 00/352. Aleppo Consul to Secretary of State, 11 Jan. 1926.

الانتخابية بعد الاضطرابات التي تلت المرحلة الأولى من الانتخابات. فإلى جانب مندوبي الأقليات الثلاثة (مسيحي أرثوذكسي وروم كاثوليكي ويهودي)، تم انتخاب أربعة مسلمين للجمعية التأسيسية الوطنية: غالب ابراهيم باشا، المغرم بالفرنسيين الذي كان منذ ١٩١٨ رئيساً لبلدية حلب؛ راشد المدرس، سليل عائلة من كبار ملاك الأراضي ذات علاقات قوية بالأتراك؛ شاكر نعمت الشعباني؛ وطبعاً، المندوب الإلزامي صبحي بركات. وفي الإجمال، كانت سياسة الفائزين، بقدر ما يمكن وصفها بالسياسة، تدعو، كما شاء الفرنسيون، إلى مزيد من اللامركزية، لا إلى الحكم الذاتي الكامل[٧٨].

وما أراح المندوبية العليا، هو أن الانتخابات في دولة العلويين وسنجق الاسكندرون جرت بحسب ما هو مخطط لها. ففي دولة العلويين، أدلى ٧٧٪ من الناخبين المسجلين بأصواتهم من دون وقوع أي حادث. وقد سرى بعض القلق من احتمال قيام الشيخ صالح العلي، قائد الثوار العلوي، بعرقلة الاقتراع، لكنه مات عشية الانتخابات. وفي ٢ شباط/فبراير، أعلن المجلس التمثيلي للعلويين «رغبته القوية في الحفاظ على استقلال الدولة وتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى تحت الانتداب الفرنسي»، أي مع لبنان وسورية[٧٩]. ومن الواضح، أن الحركة الوطنية لم تحرز سوى تقدم طفيف في هذه المنطقة الواقعة تحت حماية مشددة.

أما في سنجق الإسكندرون، بما فيه من نسبة عالية من السكان الأتراك، فقد شارك ٧٥٪ من أصحاب حق الاقتراع، وانتخبوا في نهاية المطاف سبعة مندوبين إلى الجمعية التأسيسية الوطنية. وكان أول مطلب لهم فصل السنجق عن الدولة السورية. وفي وقت لاحق، في ١٩ آذار/مارس، أعلن خمسة من المندوبين استقلال السنجق، وهو ما لم تكن السلطات الفرنسية على استعداد للاعتراف به[٨٠]. ومرة أخرى، فشلت الحركة الوطنية في إحراز تقدم سياسي في هذه المنطقة.

كانت الأمور في حماة وحمص مختلفة بصورة جذرية. ففي هاتين المدينتين، اللتين كانتا من المراكز الرئيسية لمعارضة الحكم الفرنسي، جرت مقاطعة كاملة للانتخابات. ولم يجرؤ أي مرشح على تقديم نفسه في أي منهما. ولم يكن بوسع الفرنسيين أن يفعلوا شيئاً سوى اعتقال قادة المقاطعة وإبعادهم إلى جزيرة أرواد، ومن بينهم هاشم الأتاسي، رئيس الحكومة في ظل الأمير فيصل سنة ١٩٢٠ وأكثر السياسيين نفوذاً في حمص، ومظهر

---

(٧٨) USNA, Syria. 890d. 00/352. Aleppo Consul to Secretary of State, 28 Jan. 1926; FO 371/905, vol. 11515. Hough to FO, 26 Jan. 1926.

(٧٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 21.

(٨٠) MAE, Syrie-Liban 1918-29. 10 Feb. 1926, vol. 196, pp. 266-67; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 21.

رسلان وهو حمصي أيضاً، كان قد عاد مؤخراً فقط إلى سورية من شرق الأردن، حيث شغل مناصب متعددة، بما فيها كبير المستشارين للأمير عبد الله. وفي هذه الأثناء، كانت المواقع العسكرية تقام حول حماة وحمص لمواجهة عصابات الثوار التي كانت لا تزال تنشط في المنطقة[٨١].

التغلب على دمشق

فيما كانت المرحلة الأولى من الانتخابات جارية في سورية الشمالية والوسطى، كانت المندوبية العليا تواصل بحثها عن شخص ما ليؤلف حكومة سورية جديدة. ورأى جوفنل أن الخيار ينبغي أن يقع على دمشقي من أجل تهدئة الوجهاء المحليين في العاصمة الذين جرى إهمالهم في ما عنى هذا المنصب الأعلى. وكان ذلك مهماً بصورة خاصة إذا أخذنا مركز الثورة بالاعتبار.

كان المندوب الفرنسي في بيروت يعنى، منذ بعض الوقت، بمرشح واحد يمكن أن يحتل المنصب ويبدو أن لديه المؤهلات والرغبة، هو الشيخ محمد تاج الدين الحسني. وقد ولد تاج الدين في دمشق سنة ١٨٨٥؛ وهو ابن الشيخ بدر الدين الحسني، أكثر علماء الدين احتراماً وشعبية في سورية، وشيخ ورع يحترمه السوريون والأجانب على السواء[٨٢]. لكن الحذر كان مطلوباً حتى من قبل معتدل مثل الشيخ تاج الدين. ففي ظل ثورة وطنية مضطرمة في دمشق، لم يكن بوسعه بالتأكيد أن يقدم نفسه إلى المندوبية العليا على طبق من فضة. لقد كان عليه أن يظهر قسطاً من النفوذ المستقل في دمشق، وكذلك التزاماً لقضية وحدة سورية واستقلالها، كي يستطيع أن يضع نفسه بين المندوبية العليا وقيادة الثورة، وهذا ليس بالعمل العادي في مثل هذه الأحوال المضطربة. إذ ينبغي أن يصوغ شروطه للتعاون على نحو يعجب الفرنسيين ويعترف بالمطالب المعتدلة للحركة الوطنية، في آن. فاقترح في كانون الثاني/يناير أن يضم البقاع إلى سورية، وأن يقرر سكان أقضية طرابلس وصيدا وصور في استفتاء عام ما إذا كانوا يريدون أن يصبحوا جزءاً من سورية، وأن يصار إلى تنظيم العلاقات الفرنسية ـ السورية في إطار اتفاقية؛ قبول سورية، في نهاية المطاف، عضواً في عصبة الأمم؛ وإصدار عفو عام. ووافق المندوب السامي إجمالاً على مقترحات تاج الدين، وخصوصاً فكرة اتفاقية لمصلحة فرنسا. إلا أن موقف تاج الدين من الوحدة السورية كان غامضاً وبالتالي مثيراً للمتاعب. إذ لم

---

(٨١) FO 371/926, vol. 11505, Smart to Chamberlain.

(٨٢) كان الشيخ بدر الدين الحسني (١٨٥١ ـ ١٩٣٥) ابناً ليوسف المغربي (ما يشير إلى أصوله الشمال افريقية) وامرأة من عائلة الكزبري الدينية العريقة والمحترمة في دمشق. ودرس على الشيخ أبو الخير الخطيب، أحد الوعاظ في أواخر القرن التاسع عشر، وأقام في مكة بين سنتي ١٩٠٠ و١٩١٦.

Oriente Moderno, 15 (1935), p. 382.

يكن جوفنل على استعداد لتغيير الوضع المستقل للدروز والعلويين، كما أنه لم يكن يسمح بأكثر من إجراء تعديلات طفيفة في الحدود السورية ـ اللبنانية، لكن ليس التغييرات الأساسية التي دعا تاج الدين إليها. وافتقرت المقترحات المضادة التي قدمها المندوب السامي إلى المرونة فانهارت المفاوضات[٨٣].

عندما عجز جوفنل عن إيجاد وجيه مؤيد للفرنسيين مستعد للمجازفة بسمعته وربما بحياته، أو وطني معتدل يرضى بالتعاون بشروط مقبولة، فإنه أعاد فرض الحكم الفرنسي المباشر على سورية. وفي ٩ شباط/فبراير، عهد إلى مبعوثه الخاص بيير أليب بإدارة الدولة السورية. وأخيراً، انهارت واجهة الحكم غير المباشر التي أقامها الفرنسيون على نحو أخرق في سورية سنة ١٩٢٠[٨٤].

يمكن المحاججة، كما فعل بعض المراقبين، أن المندوب السامي كان حتى هذا الحين «مدفوعاً بصدق الديمقراطية التي أخلص لها»[٨٥]. لقد مثلت إدارته بالتأكيد قطعاً مع إدارة سلفه وتجديداً لقواها. ففي حين كانت الحلقة المحيطة بالجنرال سراي أشبه بـ«الرفاق على مائدة ضابط من رتبة رقيب»، فإن حاشية جوفنل كانت تذكر بـ«صالون ما قبل الثورة». وفي الحقيقة، كان مساعدوه المقربون مدنيين، وكان بعضهم من رجال القلم، مثله[٨٦]. ومع ذلك، ما كان بإمكانه أن يتمسك بمُثُلِه تماماً، حيث إن مهمته الرئيسية في سورية تمثلت في إنقاذ سمعة فرنسا. وكان يأمل، في أحسن الأحوال، أن يتوصل إلى توازن بين القوة والمساومة من خلال إنهاء جميع جيوب المقاومة المسلحة، مع تشجيع جميع القوى المحلية على التوحد تحت لواء مجموعة معقولة من المطالب. لكن ما أفزع جوفنل هو استمرار تدهور الموقف المعنوي والسياسي لفرنسا في سورية. فقد ازداد الاستياء الشعبي وتوسعت الهوة بين فرنسا ورعاياها السوريين، بسبب عجزها عن الحفاظ على النظام في دمشق على الرغم من وجود قوة عسكرية كبيرة مكونة من ١٠,٠٠٠ جندي، وفشلها في الحصول على تعاون السكان المحليين، وتفاقم الحالة الاقتصادية البائسة في المدن والريف (التي كان اللوم فيها يقع على فرنسا)، والدمار الواسع الناجم عن العمليات العسكرية الفرنسية[٨٧].

فتح تعيين مسيو أليب الطريق أمام الجيش الفرنسي لشن هجوم كبير من أجل قصم ظهر الثورة السورية. وقد منحت دمشق بالذات الأولوية في الاهتمام. وبحلول أواخر

---

(٨٣) MD, 7N 4186, Dossier 8. «Historique de la Mission de M. Henry de Jouvenel»; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 29.

(٨٤) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 29-30.

(٨٥) FO 371/1209, vol. 11515. Mayers to FO, 7 Feb. 1926.

(٨٦) FO 371/631, vol. 11505. Mayers to Chamberblain, 17 Jan. 1926.

(٨٧) FO 371/973, vol. 11505. Smart to Chamberblain, 24 Jan. 1926.

تشرين الثاني/ نوفمبر، فرضت على المدينة مجدداً الأحكام العرفية وحظر التجول بدءاً من الساعة السادسة مساء[٨٨]. ومع ذلك، ظلت عصابات الثوار تنشط بحرية في حارتي الميدان والشاغور، واستمرت في هجماتها على المواقع الفرنسية في الضواحي الشمالية[٨٩].

كان من أول ما قام جوفنل به لدى وصوله بيروت في أوائل كانون الأول/ ديسمبر تعيين الجنرال شارل أندريا قائداً عاماً للقوات الفرنسية في منطقة دمشق[٩٠]. وكانت أول مهمة تسند إلى أندريا وضع خطة أمنية لدمشق. وقبل ذلك بثلاثة أعوام، قدمت إلى المجلس البلدي خطة توسيع وتجميل تتضمن إقامة جادّات تربط وسط المدينة بأطرافها، وأحياء جديدة تخفف الازدحام في وسط المدينة المكتظ بالسكان. وفي حينه، وضعت هذه الخطة على الرف لعدم وجود موارد مالية كافية[٩١]. وأمل أندريا، في أواخر ١٩٢٥، أن يعيد إحياءها وتعديلها بحيث تلائم الاحتياجات الأمنية الفرنسية. فاقترح، بناء على مشورة سلاح الهندسة في الجيش الفرنسي، شق طريق دائري حول دمشق يلف معظم المدينة باستثناء حي المهاجرين في الشمال وأجزاء من الميدان في الجنوب. ويتضمن الطريق الدائري، من جهة الغرب، بعض القرى التي ينشط الثوار فيها. ويقام على «الطرف الداخلي» من الطريق سياج من الأسلاك الشائكة وأربعة عشر موقعاً عسكرياً. وتشق، بالإضافة إلى ذلك، طريقان، تمتد إحداهما من محطة الحجاز وتتجه جنوباً عبر الميدان، وتمتد الأخرى من محطة البرامكة وتتجه غرباً حتى الغوطة، وجنوباً حتى محطة الميدان[٩٢].

كانت الأيدي العاملة اللازمة لإنجاز هذا المشروع متوفرة بيسر. فالكساد الاقتصادي، الذي فاقمته الثورة، أوجد احتياطياً كبيراً من العاطلين عن العمل. وبدأ العمل على أيدي مجموعة من ١,٥٠٠ عامل في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر. وبحلول أوائل شباط/ فبراير ١٩٢٦، تم تطويق دمشق تطويقاً كاملاً بشارع مسيج بالأسلاك الشائكة ومنقط بمواقع الرشاشات[٩٣].

لكن هذه الإجراءات الاحتياطية الباهظة الكلفة لم تردع الثوار، الذين ظلوا قادرين على اختراق «شرك» الأسلاك الشائكة، بل وحمله معهم. كما أن الألغام والأجهزة

---

(٨٨) MacCallum, *Crusade*, p. 145.

(٨٩) FO 371/1289, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 15 Feb. 1926; FO 371/973, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 31 Jan. 1926.

(٩٠) FO 371/7796, vol. 10853. Smart to FO, 9 Dec. 1925.

(٩١) Andréa, *La révolte druze*, p. 82.

(٩٢) *Ibid.*, map, p. 85; MacCallum, *Crusade*, pp. 149-50.

(٩٣) Andréa, *La révolte druze*, p. 86.

المتطورة الأخرى لم تمنعهم من اجتياز الحواجز. وفي هذه الأثناء، جرت منذ أواخر كانون الثاني/يناير موجة من أعمال خطف السوريين المرتبطين بالفرنسيين، بما في ذلك خطف صهر رئيس البلدية، الأمر الذي أبرز المخاطر التي يتعرض الدمشقيون لها من كلا الطرفين[٩٤].

لم تكن عصابات الثوار تواجه صعوبة تذكر في الدخول إلى، والخروج من، الذراع الجنوبي الضيق الطويل من المدينة، المحاط بالبساتين على جانبيه. وبعد القصف الذي دمر الميدان في تشرين الأول/اكتوبر، لم يتلق سكانه أي حماية فرنسية ملموسة. فقد انتهجت القيادة العسكرية سياسة قوامها الإهمال المتعمد. ومكثت في الأحياء الشمالية، تقوم بغارات عقيمة من حين إلى آخر على البساتين الشرقية للمدينة. وبالتالي، أصبحت عصابات الثوار الوطنيين، بحلول آخر كانون الثاني/يناير، تسيطر على حي الميدان سيطرة كاملة[٩٥].

وفي محاولة لكبح الثوار، قام الجنود غير النظاميين من الشركس والأرمن، تساندهم الدبابات والمصفحات، بالمسير من أبعد نقطة مراقبة جنوبية على الحزام الأمني الجديد إلى الميدان وتقدموا على طول الطريق العام الرئيسي في الحي وعادوا أدراجهم، فيما هم يقصفون البيوت الواقعة على جانبي الطريق. وعندما رد الثوار على النيران الفرنسية بالمثل من الشوارع الجانبية والأسطحة، قام الجنود غير النظاميين باقتحام المنازل وإشعال النار في عدد منها. وجرى في اليوم التالي جرف عدد من البيوت من أجل شق ممر عبر الجزء الشمالي من الميدان، ثم أقيمت حواجز من الأسلاك الشائكة، فبقي الجزء الأكبر من الحي خارج هذه الدفاعات[٩٦].

إن العنف الذي مارسه المجندون الشركس والأرمن الذين يعوزهم الانضباط قد فاق كثيراً في فظاعته ما كان الفرنسيون أنفسهم ينوون ممارسته[٩٧]. فقد نهبوا البيوت، وأفادت تقارير أنهم قاموا بتشويه عجائز وأطفال واغتصاب نساء. وتضمن الاحتجاج الشعبي العنيف الذي تبع ذلك، إطلاق دعوات إلى الانتقام من الأرمن. كما انتشرت تهديدات ضد الحي المسيحي. ولحسن الحظ، فقد تدخل الشيخ بدر الدين الحسني وغيره من المسلمين ذوي النفوذ بناء على طلب الزعماء المسيحيين تجنباً لحمام دم مسيحي. ولكن

---

(٩٤) FO 371/1298, vol. 11505, Smart to Chamberlain, 15 Feb. 1926; FO 371/973, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 31 Jan. 1926.

(٩٥) الجندي، تاريخ، ص ٣٦٧؛ FO 371/1589, vol. 11505, Smart to Chamberlain, 23 Feb. 1926.

(٩٦) الجندي، تاريخ، ص ٣٦٧؛ FO 371/1638, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 25 Feb. 1926.

(٩٧) مركز الوثائق التاريخية، الثورة السورية، ٤/ ٤٨٢٠. رسالة الجنرال أندريا إلى المتصرف (دمشق)، ٤/ ١٩٢٦/٣.

لا شك أن حالة الطقس التي ساءت لدى وصول التوتر إلى ذروته، وصرف عشرات المجندين وإعادة الغنائم المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين، كلها أمور ساعدت في تلطيف النزاع الطائفي(٩٨).

حتى ربيع ١٩٢٦، بدا أن الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في سورية كانت مصممة بحيث تؤدي إلى سحق الثورة «من خلال استعمال الحد الأقصى من الوسائل الميكانيكية» المتيسرة، ولكن «باستعمال الحد الأدنى من الجنود الفرنسيين». وقد فضل الفرنسيون الاعتماد على الجنود غير النظاميين الضعيفي الانضباط، المجندين في أكثريتهم من بين الأقليات الشركسية والكردية والأرمنية. وبدلاً من المبادأة بالهجوم العسكري، فإن الفرنسيين فضلوا أن يدعوا الثوار يستنزفون أنفسهم(٩٩).

وبانتهاج الفرنسيين هذه الاستراتيجية الدفاعية في الريف، فإنهم اعتمدوا على تعاون الكثيرين من، وإن لم يكن جميع كبار ملاك الأراضي الريفيين والمخاتير، الذين أولوهم رعايتهم منذ بدء الاحتلال. ومع أن كبار ملاك الأراضي الريفيين والمخاتير لم يكونوا أكثر من أحجار شطرنج في اللعبة الفرنسية القائمة على مبدأ فرِّق تسُدْ، فإنهم في الواقع تعاونوا طواعية مع العملاء السياسيين لمصلحة الاستخبارات وفق ما أملته مصالحهم الاقتصادية والسياسية. فقد كان الطرفان يعيان الحاجة الحقيقية إلى إخماد الثورة قبل أن تزعزع أسس سلطتهم في الريف. وبهذا المعنى، التقت مصالحهم ومصالح الفرنسيين.

وعلى الرغم من إسهام ملاك الأراضي والمخاتير في إخماد الثورة، فإن عصابات الثوار المتعددة الناشطة في الغوطة والمناطق الشمالية الغربية من دمشق استخدمت الإمكانات البشرية والتضاريس الجغرافية لمصلحتها، في حين أن عدد أفرادها لم يتجاوز

---

(٩٨) *Ibid.*

ألقي الكثير من اللوم على قائد الشرطة الذي عينه الفرنسيون، إبان اجتياح الميدان، وهو الأرمني مسيو بيجيان. وفي الواقع فإن سخط المسلمين المتزايد على الأرمن، الذين كانوا وصلوا لاجئين من تركيا بمساعدة فرنسية وانضووا في الفيلق السوري، كان ملموساً في منطقة دمشق منذ بضعة أعوام. فمع أنهم كانوا لاجئين، فقد كانوا حرفيين أمهر من المحليين. كما كانوا مستعدين للقبول بأجور أقل. وأسهم دور الأرمن في قمع الثورة في دمشق في ابتعاد السكان المسلمين عن الأقليات والفرنسيين. وكان من بين الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها الفرنسيون استعمالهم سكاناً محليين من جماعات الأقليات السورية كقوات مواجهة مع السكان السوريين. انظر:

FO 371/236, vol. 11517, Smart to FO, 30 Dec. 1925.

وكانت هذه المشكلة أكثر حدة في حلب حيث يؤلف الأرمن نحو ١٨٪ من السكان. أما في دمشق، فبلغت نسبتهم ٧٪ فقط. Fauquenot, «Lètat Civil.»

(٩٩) بدأ الفرنسيون محاولاتهم في تجنيد المجندين من حي الأكراد بعد قصف المدينة في تشرين الأول/ اكتوبر. وقد جرت المفاوضات بهذا الشأن مع اثنين من أبرز وجهاء المدينة الأكراد، وهما حسين إيبش وعمر آغا شمدين. FO 371/623, vol. 10852. Smart to FO

ألف مقاتل مسلح في أي وقت من الأوقات. فكان الثوار قادرين على التحرك بحرية في المنطقة الواقعة ما بين دمشق والنبك وما يتعداها شمالاً في محيط حمص، بمساعدة عشرات القرى التي كانت تمدهم بالتغطية والمأوى وكذلك بالتعزيزات.

كما كانت عصابات الثوار في محيط دمشق تعتمد على الدخل الذي يدره النظام الضريبي الخاص بهم. ففي معظم المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار، جرت العادة أن تجبى ضريبة تبلغ ثلث المحصول الزراعي. وإذا اشتبه بتعاون قرية أو مختار ما مع الفرنسيين، فإن الضريبة تصبح أقسى. وفي الواقع، لا يبدو أن الفلاحين وجدوا هذا النظام أكثر إجحافاً من النظام الذي فرضه عليهم أصحاب الأراضي، الذين غالباً ما كانوا محصلي ضرائب حكوميين أيضاً. وفي البساتين المروية المحيطة بدمشق، ولا سيما شرقي المدينة حيث كان القتال على أشده، كان بعض أصحاب الأراضي المؤيدين للفرنسيين يدفعون على مضض حصتهم من الضرائب إلى الثوار. وقد قدرت المندوبية العليا أن محصول المشمش وحده در على قادة الثوار دخلاً صافياً بلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري سنة ١٩٢٦. أما في منطقتي الزبداني ودوما حيث توجد أراض غير مروية تنتج الخضار والحبوب، فإن الثوار غالباً ما صادروا المحاصيل القليلة برمتها في النصف الأول من سنة ١٩٢٦. فطالب كبار ملاك الأراضي، مثل عائلات العجلاني والقوتلي ومردم ودالاتي، الفرنسيين بتأجيل جباية الضرائب على الأراضي لمدة عام[١٠٠].

لم يقع في عداد النكسات الرئيسية لا وفاة حسن الخراط في أواخر ١٩٢٥، ولا استسلام رمضان شلاش في كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ولا الجهود المنسقة التي بذلتها المندوبية العليا لإجبار سائر قادة الثوار مثل آل البكري، على الاستسلام، بمصادرة ممتلكاتهم. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ قوات الثوار في الغوطة حافظت على روح التضامن في صفوفها ببقائها على اتصال فيما بينها ومع د. الشهبندر وسلطان الأطرش في

---

(١٠٠) ومن جهة أخرى، كان الفرنسيون يفرضون الضرائب على قرى وأحياء ومدن بكاملها إذا وجدوا دليلاً على تعاونها مع الثوار. فمثلاً، فرضت ضرائب على دوما ودمشق كمدينتين، وعلى العقيبة والميدان كل على انفراد بسبب تقديم المساعدة إلى الثوار. كما فرضت غرامة مقدارها ١,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية على قرية جوبر في الغوطة بسبب تواطؤ مختارها ومجلسها. انظر: مركز الوثائق التاريخية، الثورة الفرنسية.. Mutasarrif of Damscus to Commandant Traquet, 53/4840, 19 April 1927.

وفي حمص، عندما تم إلقاء القبض بعد لأي على اثنتين من أشرس عصابات الأشقياء/الثوار في أوائل ١٩٢٩، تم فرض غرامة مقدارها ٩٠٠ ليرة تركية ذهبية على الحي الذي كانتا مختبئتين فيه، وكان على المدينة بكاملها أن تدفع غرامة إضافية مقدارها ١,٥٠٠ ليرة تركية ذهبية. وكان الفرنسيون يتعاملون مع الأحياء على أنها مستقلة ضمن إطار المدن، وبالتالي كان يمكن استفرادها بصورة شرعية. MAE, Syrie-Liban 1918-29. 20 March 1929, vol. 206, pp. 12-14, 23; FO 371/2598, vol. 13802. Hole to Chamberlain, 24 April 1929; الجندي، تاريخ، ص ٢٧٥.

جبل الدروز. ومن المعروف أيضاً أن العصابات استفادت من خبرة عدد من الضباط المتقاعدين الذين عملوا سابقاً في الجيش الشريفي، سواء في ساحة المعركة أو في دمشق(١٠١).

بعد الهجوم الفرنسي على حي الميدان في شباط/فبراير، حاول كثيرون من وجهاء دمشق إقناع قادة الثوار بالتفاوض بشأن تسوية سلمية مع المندوبية العليا. وكان معظم الأعيان إما من كبار ملاك الأراضي في المناطق التي تشهد أشرس المعارك أو من التجار الذين يعتمدون في كسب معيشتهم على الإمدادات المنتظمة إلى دمشق من المنتجات الزراعية أو الحيوانات. وقد حضر المحادثات السرية التي جرت في الغوطة في آخر الشهر قادة مجموعات الثوار الـ ١٣ العاملة في المناطق ما بين حمص ودمشق. وكان من بينهم عبد القادر آغا سكر من الميدان، الذي كانت مجموعته تمثل قوة الثوار المقاتلة الرئيسية في باب مصلّى والتي أخذت الآن تنشط في منطقة دوما؛ وأبو عبدو ذيب الشيخ من العمارة الذي خلف حسن الخراط في الغوطة الشرقية؛ وسعيد عكاش الذي كانت مجموعته تحتل مواقع إلى الشمال الغربي من دمشق بين دوما والزبداني؛ وجمعة سوسق الذي كان يقود المجموعة الأكبر المؤلفة من نحو ٤٠٠ مسلح ينشطون بين النبك وحمص. ومما أفزع الوجهاء أن نتائج المحادثات جاءت سلبية: فقد ادعى قادة الثوار أن ليس لديهم سلطة

---

(١٠١) مركز الوثائق التاريخية، **الثورة السورية**، ٤٧٨٨/١. رسالة قائمقام دوما إلى متصرف دمشق، ١٧/١٠/١٩٢٥؛ المصدر نفسه، ٤٧٩١/٤، رسالة وزير الداخلية إلى متصرف دمشق، ٢٨/١٠/١٩٢٥؛ المصدر نفسه، ٤٧٩٠/٣، رسالة قائمقام دوما إلى متصرف دمشق، ٢٦/١٠/١٩٢٥؛ المصدر نفسه، ٤٧٩٦/٩. رسالة قائمقام دوما إلى متصرف دمشق، ٢/١١/١٩٢٥؛ المصدر نفسه، ٤٧٩٨/١١، رسالة وزير الداخلية إلى متصرف دمشق، ١٢/١١/١٩٢٥؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29. *Bulletin* de *Services des Renseignements*, 169 (7-9 Aug. 1926), vol. 430. FO 371/972, vol. 11505, Smart to Chamberlain, 29 Jan. 1926.

منح أهل دمشق الخراط لقب باشا، ؛ وقد خلدت ذكراه بوصفه واحداً من أعظم قادة الثورة. وقد أسر ابنه فخري وجرت محاكمته أمام محكمة مختلطة وأعدم شنقاً في أوائل شباط/فبراير ١٩٢٦. وبشأن ما حدث لعائلة البكري، انظر: مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نسيب البكري، ع ١ ـ ٢٥. وبشأن الحياتي، انظر: الجندي، **تاريخ**، ص ٢٨٥. وقد زعم الكولونيل كاترو أنه وجد لدى الاحتلال سنة ١٩٢٠ عدداً من ضباط الجيش العربي بقيادة فيصل يتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ ضابط لا يزالون في دمشق. واعتقل الكثيرين منهم. انظر: MAE, Syrie-Liban 1928-29. Catroux to Daclin, vol. 242, pp. 192-93.

وكان من بين هؤلاء الضباط السابقين في الجيش الشريفي الذين قاموا بدورٍ أساسي في الثورة الكبرى اللواء يحيى الحياتي، الضابط العثماني السابق الذي تلقى تدريبه على أيدي الألمان وكان يضع الخطط في مقر قيادة سري في الغوطة (انظر الجندي، **تاريخ**، ص ٥٨٥)، والعقيد أحمد اللحام، الذي كان عضواً في الأركان العامة لفيصل، وكان إبان الثورة عضواً في مجلس دمشق البلدي. انظر: فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٣٨٩. وانظر أيضاً: مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نسيب البكري، ع ٢٦. رسالة سلطان الأطرش إلى البكري، ١٩٢٦.

التفاوض مع الفرنسيين إذ إن هذه السلطة منوطة حصراً بالحكومة المؤقتة الثورية في جبل الدروز، بقيادة سلطان باشا الأطرش ود. الشهبندر(١٠٢).

وبعد ذلك بشهر، شن الفرنسيون أول هجوم عسكري لهم منذ تشرين الأول/ اكتوبر. وقد أدت عملياتهم الكاسحة شرقي جبل الشيخ وغربيّه وما بين حمص والنبك إلى إعادة السيطرة على مساحات واسعة من الريف كان الثوار يسيطرون عليها خلال الشهور الخمسة المنصرمة. ثم قام الفرنسيون بإخلاء جميع مواقعهم المكلفة في الغوطة تمهيداً لقصف القرى المشبوهة بإيواء الثوار بوابل من نيران المدفعية والطائرات. وللمرة الأولى منذ انضمام الغوطة إلى الثورة، أجبر الثوار المختبئون فيها على الانتقال إما جنوباً إلى جبل الدروز أو شمالاً إلى سلسلة الجبال المواجهة لجبل لبنان. ومع أن الفرنسيين حققوا هدفهم المتمثل في دفع الثوار الموزعين في أنحاء مختلفة من سورية إلى زاوية واحدة من البلاد حيث يمكن القضاء عليهم في نهاية المطاف، فإن أجزاء من الغوطة ولبنان الجنوبي ظلت تحت سيطرة الثوار. ويبدو، في نظرة إلى الوراء، أن الهجوم الذي قاده الجنرال أندريا كان مجرد مناورة أولية هدفها فتح الطريق أمام الهجوم النهائي الشامل(١٠٣).

حثت الحملة على الغوطة القيادة السياسية والعسكرية للثورة على توحيد قواتها تحت لواء «اللجنة الثورية الوطنية للغوطة». وكان الرئيس الأول للجنة مصطفى وصفي السمان، البالغ من العمر ٣٨ عاماً والضابط العثماني السابق من حي العمارة والعضو السابق في جمعية «العهد» القومية السرية، ومن بين أعضائها نسيب البكري ونزيه مؤيد العظم(١٠٤).

وفيما كانت الغوطة تتعرض للقصف، شن الجنرال أندريا هجوماً على السويداء، التي كان الأطرش يسيطر عليها منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥. وفي ٢٥ نيسان/ ابريل، أعادت القوات الفرنسية احتلال عاصمة الدروز. لكن رجال سلطان الأطرش ظلوا

---

(١٠٢) الكلاوي، ثورات، ص ٥ ـ ٦؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29. 25 Jan. 1922, vol. 38, p. 78. *Oriente Moderno*, 5 (1925), pp. 594, 597; MAE, Syrie-Liban 1918-29. *Bulletin de Services des Renseignements*, no. 48, 9-10 Feb. 1926, vol. 428; *Ibid.*, no. 64, 4-5 March 1926, vol. 429; *Ibid.*, no. 66, vol. 429.

(١٠٣) FO 371/459, vol. 11505. Smart to Chamberlain, 11 Jan. 1926. Also see FO 2933, vol. 11506, Smart to FO, 27 April 1926; MacCallum, *Crusade*, pp. 154-55.

(١٠٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. *Bulletin de Services des Renseignements*, nos. 128-29, 5-8 June 1926, vol. 430.
محادثة مع صبري فريد البديوي (دمشق، ٩/٧/١٩٧٧)؛ الجندي، تاريخ، ص ٥٥٨ ـ ٥٥٩؛ C. Ernest Dawn, «The Rise of Arabism in Syria,» *From Ottomanism to Arabism* (Urbana, 1973), p. 175.

يسيطرون على الجبل، باستثناء السويداء ومناطق معينة في الجزء الشمالي من الجبل حيث تسيطر عشيرة عامر المؤيدة للفرنسيين[١٠٥].

أما الشعبة الثالثة للهجوم الذي شنه الجيش الفرنسي في الربيع فاستهدفت حي الميدان، الذي دخله الفرنسيون آخر مرة في شباط/ فبراير. وكان هجوم الشركس والأرمن أفرغ الضاحية الواقعة في أقصى الجنوب، والمعروفة باسم الميدان الفوقاني، من جميع سكانها تقريباً، مما جعلها ساحة مفتوحة أمام الثوار الذين يحاولون التسلل إلى أحياء المدينة المطوقة بشبكات الأسلاك الشائكة، التي غدت تضم الميدان التحتاني[١٠٦]. وكانت الضاحية نفسها مستودع حبوب لدمشق، نظراً لقربها من حوران. كما أنها اشتملت على أكبر مطاحن الدقيق في المدينة. وقدمت لعصابات الثوار في الغوطة عدداً كبيراً من قادتها العسكريين، وطريقاً إلى المدينة، وموئلاً يلجأون إليه عند الحاجة. كما أنها قاومت الفرنسيين من دون كلل منذ تشرين الأول/ اكتوبر.

زعم الجنرال غاملان أن الهجوم الرئيسي الثاني على الميدان قد تم التخطيط له منذ ثالث أسبوع في نيسان/ ابريل وأنه كان جزءاً من الهجوم الربيعي الشامل. واقتضت الخطة تطويق الحي بصورة مباغتة واختراقه تحت غطاء من نيران المدفعية والطائرات. وكان الهدف الرئيسي للهجوم منزلاً كبيراً في الجزء الجنوبي من الحي ينسق منه الثوار عملياتهم[١٠٧]. وحدث الهجوم أخيراً في ٧ أيار/ مايو؛ وفي أقل من ١٢ ساعة شن الجيش الفرنسي هجوماً أعنف من الهجومين اللذين شنهما في تشرين الأول/ اكتوبر أو شباط/ فبراير. وقدر عدد المنازل والحوانيت التي دمرت خلال القصف الجوي أو نتيجة الإحراق بما يزيد كثيراً على ١,٠٠٠. وكانت حصيلة القتلى مذهلة بالقدر نفسه، إذ تراوح عددهم بين ٦٠٠ و١,٠٠٠. ووقعت الأكثرية الساحقة من الإصابات في صفوف المدنيين العزل، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال؛ وأفادت التقارير عن مقتل ٥٠ ثائراً

---

(١٠٥) اشترك في المقاومة في السويداء ستة آلاف درزي مسلح. واستغرق إنجاز الهجوم الفرنسيين ست ساعات؛ وقتل نحو ١٠٠٠ درزي، فيما خسر الفرنسيون ٨٩ رجلاً وجُرح منهم ٣١٠.

MD, 7N. 4186, Dossier 8. «Historique de la Mission de M. Henry de Jouvenel.»

وفي أواخر نيسان/ ابريل ١٩٢٦، قدر الفرنسيون عدد الجيش الدرزي بـ ١٥,٠٠٠ رجل، من ذوي المستوى القتالي الجيد. وكان سلاح المدفعية يتكون من الدروز وسلاح الخيالة يتألف بمعظمه من البدو. أما قادته فكانوا ضباطاً سابقين في الجيش العثماني وعلى رأسهم العقيد أسعد بك.

MD, 7N 4171, 2e Bureau (28 April 1926).

انظر أيضاً: MaCallum, *Crusade*, pp. 154-55.

(١٠٦) MAE, Syrie-Liban 1918 - 1929. Rapport du Gènèral Gamelin», 19 May 1926, vol. 198, pp. 231 - 34.

(١٠٧) *Ibid.*

فقط في الهجوم[108]. وانغمس الجنود بعد ذلك في أعمال السلب والنهب، ثم قاموا بعرض غنائمهم بتباهٍ وهم يجتازون الشوارع في وسط المدينة، وعرضوها في حالات كثيرة أمام عيون الناجين من الغارة الذين «تدفقوا يلفهم الرعب والبؤس على مناطق أخرى من دمشق (حيث يمكنهم أن يجدوا ملجأ موقتاً لهم) حاملين الحاجيات القليلة التي استطاعوا إنقاذها». لقد حول الهجوم الفرنسي الحي المكتظ سابقاً بسكانه الـ ٣٠,٠٠٠ إلى ما يشبه الخرابة المهجورة. وبحلول ١٧ أيار/مايو، أعيد الهدوء أخيراً إلى دمشق. ولأول مرة منذ شهور، أضيئت مآذن دمشق[109].

تفاقم حال الاكتظاظ في دمشق نتيجة النزوح من الميدان، بوصول لاجئين من القرى المدمرة في الغوطة ومن القرى المسيحية المدمرة أو المهجورة في حوران ووادي العجم. ولم يشأ الفرنسيون تلطيف هذا الكرب؛ بل كانوا في الواقع يعولون على حالة البؤس المتزايد هذه، التي اعتبروا الثورة سبباً لها، في حمل الثوار ومؤيديهم على الاستسلام[110].

في الوقت نفسه الذي كان الفرنسيون فيه يقصفون الغوطة ويزحفون على السويداء، قرر هنري دي جوفنل فبركة حكومة محلية، بعد ثلاثة شهور تقريباً من الحكم الفرنسي المباشر من خلال الحكومة الموقتة برئاسة بيير أليب. ولم يقع اختياره على دمشقي لتأليف الحكومة، بل على رجل غريب، طويل القامة، مهذب ووسيم بصورة استثنائية، هو الارستقراطي الشركسي من بيروت الداماد أحمد نامي البالغ من العمر ٤٦ عاماً. وكان حفيداً لمعاون ابراهيم باشا، الذي استقر في بيروت بعد انسحاب المصريين من سورية سنة ١٨٤٠. وكان أبوه رئيساً لبلدية بيروت. وصودف أيضاً أن أحمد نامي كان صهراً للسلطان عبد الحميد (ومن هنا جاء لقب «داماد» الذي اختار الاحتفاظ به بعد الطلاق). وكان مالكاً ثرياً للأراضي ودرس في الكلية العسكرية في استنبول وباريس، حيث أصبح ماسونياً. ومع أن سمعته في فرنسا وفي الأوساط الأرستقراطية المحلية طبقت الآفاق، فإنه لم يحظ بشعبية خاصة لدى وجهاء دمشق. ويبدو أن لا أحد سوى الفرنسيين أظهر أي اهتمام سياسي به. فمنذ ١٩٢١، كان الجنرال غورو قد أبلغ الخارجية الفرنسية أن الداماد كان نصيراً نشيطاً للفرنسيين خلال صراعهم مع فيصل، على الرغم من معارضته

(١٠٨) قدرت صحيفة **التايمز** (١٩٢٦/٦/٢) أن القصف أسفر عن تدمير ١,٢٠٠ منزل و٤٠٠ حانوت ومقتل ١,٠٠٠ شخص؛ وقدرت الأضرار بنحو ٧٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني. وادعت صحيفة **الديلي أكسبرس** (١٩٢٦/٥/٢٠) أن عدد القتلى بلغ ٦٠٠ شخص. أما الفرنسيون فزعموا أن ٢٠٠ منزل فقط قد دمرّت. MAE, Syrie-Liban 1918-29. 19 May 1926, vol. 198, pp. 231-34.

(١٠٩) MD, 7N 4186, «Historique de la Mission de M. Henry de Jouvenel»; FO 371/3243, vol. 11506. Vaughan-Russell to Chamberlain, 7 June 1926.

(١١٠) MD, 7N 4186, «Historique de la Mission de M. Henry de Jouvenel»; FO 371/3758, vol. 11507, Damascus Consul to FO, 9 June 1926.

لفكرة فصل لبنان عن سورية. وترأس مجموعة من وجهاء بيروت ترتبط بعلاقاتها الماسونية مع «لوغراند أورينت دي فرانس» وباهتمامها بتحقيق الوحدة السورية تحت الرعاية الفرنسية. وبحسب غورو، كان الداماد أيضاً يحدوه الأمل في أن يصبح رئيساً للدولة السورية الموحدة(١١١).

كان أول عمل قام به أحمد نامي لدى تعيينه رئيساً للوزراء في ٢٧ نيسان/ ابريل هو أن نشر في الصحف المحلية نص اتفاق مع المندوب السامي يدعو إلى إبرام معاهدة فرنسية ـ سورية لثلاثين عاماً وإلى منح السوريين الحق في الاقتراع على دستور خاص بهم. وقد تجنب، بارتياح، الخوض في المسألة الشائكة، مسألة الوحدة السورية(١١٢). وأتاح هذا الإعلان له تأليف حكومة ضمت ـ ويا للمفاجأة ـ ثلاثة من الوطنيين المعروفين، المنتمين جميعاً إلى حزب الشعب المحلول: فارس الخوري (للمعارف) ولطفي الحفار (للأشغال العامة) وحسني البرازي (للداخلية)، وهو محام عمره ٣٣ عاماً، درس في استنبول وينتمي إلى إحدى عائلات كبار مالكي الأراضي في حماة، وعضو في محفل العاصي الماسوني الوطني، الذي كان قام بدور مهم في انتفاضة حماة في تشرين الأول/ اكتوبر. وكانت الحكومة الجديدة الأكثر توازناً في الحكومات التي تشكلت حتى الآن، وسرعان ما أشاعت التفاؤل في بعض الأوساط السياسية. إلا أن تأليفها جاء قبل أيام قليلة فقط من الهجوم الفرنسي الوحشي على الميدان(١١٣).

فيما كان الدخان لا يزال يتصاعد من الميدان إثر قصف الأسبوع المنصرم، أصدر أحمد نامي في ١٥ أيار/ مايو برنامجاً من عشر نقاط، هو عبارة عن نسخة مزينة عن إعلانه في نيسان/ ابريل. فقد كرر فيه الدعوة إلى دستور ومعاهدة لثلاثين عاماً، لكنه طالب في

---

(١١١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Gouraud Telegram,» 6 Oct. 1921, vol. 37, pp. 102-3; FO 371/2032, vol. 11516. Vaughan-Russell to Chamberlain, 27 April 1926, Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 30-31;

كان جد الداماد، أمير محمود، هاجر إلى مصر بعد احتلال الروس للقفقاس، وكان من بين أعضاء أول بعثة ثقافية أرسلها محمد علي إلى فرنسا سنة ١٨٢٦. وأصبح في ما بعد حاكماً لسنجق طرابلس الذي كانت بيروت عاصمته. أما والد الداماد، ابراهيم فخري، فقد احتل عدداً من المناصب الرفيعة، بما فيها حاكمية نابلس سنة ١٨٨٥. انظر: MAE, Gabriel Puaux Papers, Carton 33, Dossier S-8 1926 Note.

(١١٢) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 31-32.

(١١٣) FO 371/3083, vol. 11516. Vaughan-Russell to Chamberlain, 6 May 1926; FO 226/233/31. Spears to Eden, 28 April 1942;

فارس، من هو ١٩٤٩ ص ٥٨. كان البرازي ابناً لسليمان آغا البرازي. وكانت عائلته من الأكراد المستعربين. محادثة مع يوسف الحكيم (دمشق، ٢١/ ٢/ ١٩٧٦). أما الشعباني فكان صديقاً قديماً للداماد منذ عهدهما معاً في استنبول.

Oriente Moderno, 6 (1926), p. 283.

هذه المرة بوحدة سورية، ونظام قضائي موحد وجيش وطني وبالجلاء التدريجي للجنود الفرنسيين وعضوية عصبة الأمم وإصلاح النظام النقدي السوري وإصدار عفو عام وإعفاء دمشق من المسؤولية[١١٤]. لقد كانت وثيقة رائعة، لدى الأخذ بالاعتبار الوضع السياسي والعسكري في أيار/مايو، لكن تطبيقها كان يتوقف على قدرة جوفنل في الحصول على موافقة حكومية عليها.

ليس من الواضح تماماً ما الذي حدث بالفعل في الأيام الثلاثين التي تلت قيام الداماد بنشر برنامجه. فقد انضم الوزراء الوطنيون الثلاثة إلى حكومته ولديهم تحفظات معينة. ومع أن جوفنل أعلن على الملأ موافقته على البرنامج، لم تحدث أي إصلاحات مهمة. ويبدو أن الخوري والحفار (وليس البرازي بالضرورة، وهو الذي ظل يمثل قوة سياسية كبيرة غير معروفة، على الرغم من آرائه الوطنية المعلنة) قد انضما إلى الحكومة على أساس الوضع العسكري المتدهور في الغوطة وغيرها. ذلك بأن الخوري، بما له من صلات مع الأقليات، والحفار، بما لديه من علاقات وثيقة بالأوساط النافذة في المدينة وبطبقاتها التجارية، كانا يحظيان برؤية واقعية تمكنهما من تقويم الحالة العامة في البلاد. وقد توصل الاثنان، خلال الشهرين المنصرمين، إلى اقتناع بأن استمرار الثورة قد يؤدي بالثوار إلى هزيمة مذلة، وإلى كارثة على الحركة الاستقلالية في نهاية الأمر. وفيما كانت التعزيزات العسكرية الفرنسية تتدفق على سورية بالآلاف، شعر الوزيران بالحاجة الملحة إلى تقليص خسائر الوطنيين إذا أمكن التوصل إلى تسوية تضمن مستقبل سورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موافقتهما على الانضمام إلى حكومة نامي حظيت بدعم القادة الوطنيين الآخرين.

لقد اعتبر جوفنل برنامج أحمد نامي مقبولاً تماماً على الورق (فحتى مسألة وحدة سورية صيغت على نحو مبهم، سمح له بمنح «لبنان الكبير» دستوراً في ٢٤ أيار/مايو) وذلك يعود في الأساس إلى كونه قد وضع بهدف إلغاء مبرر وجود الثوار السوريين. لكن باريس ردت سلباً، فقد رأت أن مقاربة جوفنل استرضائية أكثر من اللازم، في حين أن الميزان العسكري في سورية بدأ يميل بوضوح لمصلحة فرنسا. وفي هذه الأثناء، لم يحرز الوضع السياسي الداخلي في سورية أي تقدم، وهو ما أسفر عن تردي العلاقات بين جوفنل والحكومة الجديدة في دمشق. وثار غضب الوطنيين بسبب الدستور اللبناني الجديد الذي حظي بالموافقة الفرنسية الرسمية، ولم يترك من خلال تأكيد عمليات الضم أي مجال للجدل أو لإعادة التفسير[١١٥].

وما زاد الأمور إرباكاً هو إقدام القيادة العسكرية الفرنسية، التي لم يسرّها قط تعيين

---

(١١٤) Rabbath, *Courte Historie*, pp. 32-33.

(١١٥) MacCallum, *Crusade*, pp. 190-92.

مدني مندوباً سامياً، ولا سيما أنه كان صاحب آراء ليبرالية على هذا النحو، على إعلان الغوطة «منطقة حربية» في أوائل حزيران/ يونيو. ولم تستشر حكومة دمشق في هذا الشأن، ولا جوفنل نفسه على ما يبدو[١١٦]. ومع أن جوفنل كان مثبط الهمة، فإنه لم يجد مناصاً من دعم إعلان الجيش. فالثورة، على الرغم من كل شيء، كانت لا تزال مشتعلة، وتأثيرها في الحياة السياسية الفرنسية بدأ يغدو ملحوظاً. وكان سلفه سراي قد وجد نفسه من قبل في خضم جدل مؤلم بين اليمين واليسار، خمد بصورة ملحوظة بعد نيسان/ ابريل، ولكن يمكن فتحه مجدداً في أي لحظة، الأمر الذي أراد جوفنل، العضو القديم في الطبقة الرابعة، أن يتجنبه عن عمد[١١٧].

وكانت ثمة عوامل أخرى تدفع جوفنل إلى دعم العسكر في سورية. وتمثل أحدها في أن قوات الثوار في المغرب بقيادة عبد الكريم قد منيت بنكسة ماحقة أخذت تفرز ضغطاً إضافياً على المندوبية العليا للوصول بالثورة السورية إلى المآل نفسه. وتمثل العامل الآخر في التقرير النهائي الصادر عن لجنة الانتدابات الدائمة بشأن سورية، الذي كان مليئاً بامتداح دور فرنسا بوصفها دولة منتدبة. وكانت اللجنة، في جلسة سابقة عقدتها في روما، قد انتقدت فرنسا، بعبارات غير دبلوماسية أحياناً، بسبب سياستها القاسية. وكان ممثل فرنسا روبير دي كاي، الموظف القديم في سورية، قد اضطر لالتزام موقف الدفاع في مواجهة وابل من الأسئلة الاستفزازية. ونفى ما لم يصدقه معظم أعضاء اللجنة من عدم تحمل فرنسا أي مسؤولية عن الحوادث في سورية، ملقياً باللوم بالأحرى على عاتق مجموعة صغيرة من المتعصبين وغيرهم من الوطنيين، وخصوصاً المؤتمر السوري - الفلسطيني في القاهرة، الذي ألمح إلى كونه مأجوراً لدى دول أجنبية معينة. وكان توبيخ لجنة الانتدابات الدائمة للخارجية الفرنسية يعود جزئياً إلى الحملة السورية الناجحة المدعومة بسيل العرائض التي أرسلتها لجان التضامن السورية من مختلف أنحاء العالم وبالتقارير التفصيلية التي أرسلها كبار الموظفين السوريين في بعض الأحيان. لكن من الواضح أن التقرير الصادر في حزيران/ يونيو قد بيض صفحة السياسة الفرنسية، ما أعطى قسطاً كبيراً من الارتياح لجوفنل، وهو الذي يؤمن إيماناً كبيراً بأهمية العصبة بوصفها مؤشراً سياسياً دولياً[١١٨]. أما القيادة العسكرية الفرنسية، التي تلطخت صورتها من قبل في بلادها وفي

---

(١١٦) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 35.

(١١٧) بحلول أواخر ربيع ١٩٢٦، كادت سورية تكف عن أن تكون موضوعاً للجدل في البرلمان الفرنسي أو مادة للمقالات الصحافية، فيما عدا بعض الإشارات العابرة في الصحافة التي تتحدث عن بعض النجاحات العسكرية ضد الثوار. ولم يكن جوفنل ليتسبب في إحداث فوضى أو نزاع. فهو لم يكن، خلافاً لسلفه سراي، عدواً لدوداً لليمين ولا معبود اليسار، ولم يكن ماسونياً ولا معادياً لرجال الكنيسة. FO 371/5013, vol. 11516. Crewe (Paris) to Chamberlain, 27 Aug. 1926.

(١١٨) PMC, *Minutes*, Eighth and Ninth Sessions, 1926; Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 36-38.

الخارج بفعل الانتقادات السابقة الصادرة عن لجنة الانتدابات، فإنها عدت حرة في تنفيذ أعمال انتقامية في سورية تفوق في وحشيتها أعمالها السابقة.

كانت آخر خطوة قام جوفنل بها هي جعل وكيله أحمد نامي يضع مسودة إعلان موجه إلى الثوار يدعوهم فيه إلى إلقاء السلاح والثقة بعدالة سلطات الانتداب. إلا أن الإعلان تضمن أن يقبل الوطنيون المسؤولية الحصرية عن استمرار الأعمال العدائية. وكان من واجب أحمد نامي أن يحمل حكومته على توقيع الإعلان، الأمر الذي رفضه الوزراء الوطنيون الثلاثة رفضاً قاطعاً. وفي اليوم نفسه (١١ حزيران/يونيو) الذي جرى فيه كل ذلك، تم اعتقال الخوري والحفار والبرازي بتهمة إقامة علاقات وثيقة بقوات الثوار والمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة. وسرعان ما التحقوا بالكثيرين من زملائهم الوطنيين في سجون الحسكة في منطقة الفرات النائية[١١٩].

وفي إثر الاعتقالات، ألف أحمد نامي حكومة جديدة من المعتدلين في دمشق وحلب[١٢٠]. وكان حل الحكومة الأكثر راديكالية من الحكومة الجديدة إشارة واضحة إلى أن الفرنسيين مصممون «على معاملة البلاد بخشونة» والحصول على استسلام كامل بأي ثمن. وفي ظل عدم وجود أي وطني في الحكومة يدافع عن حقوق الثوار وتطلعاتهم، أصبح بإمكان الجيش الفرنسي مواصلة نشاطه لإخماد الثورة، جاهداً في تجاهل وجود أي مشاعر وطنية بين الثوار ـ وهي مشاعر كانت قد تكثفت خلال الشهور الماضية[١٢١].

وبحلول أواسط حزيران/يونيو، كانت المدفعية الفرنسية قد استأنفت قصف الغوطة، وتصاعدت العمليات العسكرية في جبل الدروز ولبنان الجنوبي. وقبيل آخر الشهر، طلب جوفنل، الذي كان في باريس لإجراء مشاورات، من حكومته الموافقة على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الثورة، «لنزع هذه الشوكة من خاصرة فرنسا». وطالب بالمزيد من الأسلحة والذخيرة من أجل سحقها، وهو طلب كان يعرف أنه مستجاب من قبل[١٢٢].

الهجوم الأخير

في ١٨ تموز/يوليو، قام الفرنسيون بعد تحضيرات كبيرة بشن أكبر هجوم لهم على

(١١٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 35; FO 371/4080, vol. 11507. Air Minister to FO, 17 June 1926. MAE Syrie-Liban 1918-29. Jouvenel to Premier, 29 June 1926, vol. 199, pp. 66-68.

(١٢٠) فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦؛ FO 371/3150, vol. 11516. Damascus Consul to FO, 14 June 1926.

(١٢١) FO 371/3150, vol. 11516. Damascus Consul to FO, 14 June 1926.

(١٢٢) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Jouvenel to Premier, 29 June 1926, vol. 199, pp. 70-73.

الغوطة، الذي اتضح في ما بعد أنه الهجوم الحقيقي الأخير عليها. وشارك في العمليات الكاسحة أربعة أرتال مكونة من ٥,٠٠٠ جندي، تدعمها الدبابات والمصفحات ومدفعية الميدان والطائرات. وقد واجهت بعض المقاومة وازداد عدد الثوار في الواقع، بسبب حدة القمع الفرنسي. لكن الفرنسيين أوقعوا خلال العملية خسائر جسيمة؛ فقد قدر عدد القتلى خلال ثلاثة أيام من أشرس المعارك بـ ١,٥٠٠، أفادت التقارير أن من بينهم ٤٠٠ ثائر. وادعى الفرنسيون أنهم خسروا ٤٩ رجلاً بالإضافة إلى ٩٨ جريحاً، مع أن مصادر موثوقة أكثر تقدر عدد القتلى من الجنود الفرنسيين بـ ٢٠٠ قتيل. واستمر الهجوم على الغوطة ستة أيام أخرى، اتبع الفرنسيون خلالها تكتيكاً آخر: إغلاق قنوات المياه التي تروي جزءاً كبيراً من شبكة البساتين المحيطة بدمشق في محاولة منهم لإجبار الثوار على الاستسلام. فقد كان الفرنسيون، في هذا الوقت، يعتبرون جميع سكان الغوطة من رجال العصابات[١٢٣].

أدى القصف المكثف وعمليات التطهير في أواخر تموز/يوليو إلى خفض معنويات الوطنيين بصورة خطيرة. ذلك أن نهب الغوطة حرمهم من مصدر مؤونتهم. وألقى الكثيرون من الثوار أسلحتهم وفروا طلباً للنجاة بأرواحهم، وعاد بعضهم إلى دمشق مع الموجة الجديدة من اللاجئين من المناطق التي دمرتها الحرب. وانتشرت في دمشق والخارج شائعات ذات أساس صلب عن أن قادة الثوار يريدون بعد طول انتظار الذهاب إلى مائدة المفاوضات السلمية. لكن القيادة العسكرية الفرنسية، وقد استمتعت بنكهة النصر وتصلبت عند اعتقادها بأن الثوار لم يكونوا أكثر من أشقياء محترفين، ما كانت لترضى بأقل من استسلامهم غير المشروط[١٢٤].

فيما كانت الحملة على الغوطة لا تزال جارية، أدلى جوفنل بعدد من التصريحات العلنية من باريس توحي بأن التسوية السلمية قريبة المنال. فقد كان أبلغ، في مجلس خاص، وجيهاً فلسطينياً أثناء زيارته باريس في أوائل تموز/يوليو أن حكومته تعتزم الموافقة على شروط معقولة بشأن سورية. وهذا ما شجع وفداً رفيع المستوى من المؤتمر السوري - الفلسطيني على السفر إلى باريس لإجراء مباحثات في أوائل آب/أغسطس. لكن المفاوضات انهارت بعد بضعة أيام[١٢٥]. ذلك بأن حكومة مسيو بوانكاريه، التي تسلمت الحكم في ٢٤ تموز/يونيو في خضم أزمة اقتصادية وسياسية حادة محورها الفرنك

(١٢٣) FO 371/4684, vol. 11507. Air Minister to FO, 22 July 1926; FO 371/4743, vol. 11507. Vaughan-Russell to Chamberlain, 2 Aug. 1926; MacCallum, *Crusade*, pp. 155-75.

(١٢٤) FO 371/5167, vol. 11507. Hole to Damascus, 19 Aug. 1926; FO 371/5188, vol. 11507. Hole to Damascus, 26 Aug. 1926.

(١٢٥) E. Jung. *L'Islam et l'Asie devant l'impérialisme* (Paris, 1927), pp. 85-87; Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 42-43.

الفرنسي، لم تكن على استعداد لتقديم التنازلات التي كان جوفنل يفكر فيها. فقد كانت حكومة «الوحدة الوطنية» قطعت بوضوح مع «تحالف قوى اليسار» بزعامة السيدين هيريو وبنليفي. وكان بوانكاريه، خلافاً لسلفيه، يحظى بثقة ودعم البرجوازية الكبيرة والطبقات الوسطى في فرنسا، وخصوصاً المؤسسات المالية الكبرى في البلاد، فيما شرع يعمل من أجل استقرار الفرنك[١٢٦]. وأدى التقدم السريع الذي حققه بوانكاريه في هذا الاتجاه، مترافقاً مع الأنباء المتفائلة الآتية من الريف ودمشق، إلى تشجيعه على الضغط من أجل تحقيق انتصار عسكري في سورية قبل أن يتعامل مع الوطنيين.

عارض جوفنل هذه الاستراتيجية بحدة واستقال من منصب المندوب السامي. فقد كان يرى أن هجوم تموز/يوليو الناجح في الغوطة يكفي للتوصل إلى سلام دائم. وانتهت برحيله سيرته المهنية القصيرة المفعمة بالوعود لكنها عقيمة في الواقع. فطيلة الشهور الستة التي قضاها في الخدمة في المشرق، لم يفهم قط جوهر المشكلة السياسية في سورية، الكامنة في دمشق، المدينة التي كان يشعر فيها دائماً بعدم الارتياح. وكشفت محاولته الخرقاء شق صفوف الوطنيين، من خلال عزل قيادة الثوار الدروز عن قيادة ثوار دمشق ومن خلال عزل حلب، عن عدم فهمه لواقع أن الثورة السورية كانت بقيادة وطنيين، ملتزمين فكرة وحدة سورية على الرغم من افتقارهم إلى حضور دبلوماسي وبرنامج دقيق. وقد حاول مقاربة مشكلة دمشق المعقدة من خلال دعمه برنامج الداماد، لكنه كان يفتقر إلى القوة والإرادة اللازمتين لتنفيذه. أما وزارة الخارجية، الواقعة تحت ضغط اليمين المنذر بأجراس الخطر، الذي أعاد، بما يلائمه، الحياة إلى اسم موريس سراي، فإنها حكمت على محاولات جوفنل الرامية للتوصل إلى تسوية بأنها مفرطة في تقديم التنازلات. وفي النهاية، علق جوفنل بين المكائد الباريسية وعدم وجود الرغبة لديه شخصياً في التوصل إلى تسويات طويلة الأمد مع الوطنيين السوريين[١٢٧].

لم تنته الثورة فجأة في أي مكان من سورية. فعلى الرغم من المحاولات التي بذلها الفرنسيون لإعطاء الانطباع بأن كل شيء انتهى وأن الهدوء أعيد بصورة كاملة[١٢٨]، فإن الاضطرابات تواصلت بالقرب من حلب وفي منطقة حماة ـ حمص وفي دمشق ومحيطها وفي حوران وجبل الدروز وعلى السفوح الغربية لجبل الشيخ. وفي مؤتمر عقده الوطنيون في أواخر آب/أغسطس في الأزرق داخل الحدود الأردنية، جدد قادة الثوار الدمشقيون

---

(١٢٦) Kemp, *French Economy*, pp. 79-82.

(١٢٧) على الرغم من محاولاته شق صفوف الثوار، فإن جوفنل اقترح مرتين على الأقل (في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥ و١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦) فكرة قيام فرنسا بإبرام معاهدتين مع سورية ولبنان. MD, 7N 4186, Dossier 8. «Historique de la Mission de M. Henry de Jouvenel»; *ibid.*, 7N 4171, 2e Bureau, Section de Renseignements, 7 Jan. 1926.

(١٢٨) FO 371/5317, vol. 11507. Hole to Chamberlain, 3 Sept. 1926.

والدروز التعهدات التي أخذوها على عاتقهم في آب/أغسطس المنصرم بمتابعة الثورة حتى النصر. وبدفع من د. الشهبندر وسلطان الأطرش، عادت مجموعات من الثوار بقيادة فوزي القاوقجي والشيخ محمد الأشمر وسعيد عكاش للظهور في الغوطة، بل واخترقت دمشق لفترة وجيزة في أواخر آب/أغسطس[١٢٩].

ولكن، مع أن قادة الثوار كانوا لا يزالون يظهرون قسطاً من التماسك الداخلي، فإن النقص في الأموال والذخيرة أعاق بحلول أيلول/سبتمبر بذل المزيد من الجهود الرامية إلى التحام عصابات الثوار المتعددة في إطار قوة مقاتلة متماسكة. وأصبح من الضروري إعادة صياغة تكتيكات الثوار. فأخذت استراتيجيتهم تركز على إبقاء التوتر عند مستوى ثابت في مختلف أنحاء سورية، الأمر الذي كان يزعج الجيش الفرنسي أكثر مما يهدده حقاً، لكنه لا يزال يتطلب من الفرنسيين إنفاق مبالغ مالية كبيرة على جيش من المجندين أو المرتزقة. وكان يحدو الوطنيين الأمل بأن تضطر حكومة باريس في نهاية المطاف للسعي من أجل التفاوض بشأن سلام يكون مناسباً لمصلحتهم أكثر[١٣٠].

وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، توقفت جميع الأعمال العدائية تقريباً، وترنحت الثورة على شفير الانهيار. وكان في تصرف القيادة العسكرية في سورية ٥٠٠,٠٠٠ جندي، جاء بعضهم لتوه من المعركة الظافرة في مراكش؛ ويبلغ هذا العدد نحو أربعة أضعاف ما كان عليه لدى بدء الثورة قبل ١٦ شهراً[١٣١]. ومع ذلك، كان على الفرنسيين أن ينتظروا انقضاء شهور الشتاء الطويلة قبل أن يقوموا بحملة التطهير الأخيرة.

كانت ثمة منطقتان فقط لا تزالان تدعمان نشاط الثوار في ربيع ١٩٢٧: حماة، حيث واصل فوزي القاوقجي على رأس قوة من ٢٠٠ ثائر القيام بحرب عصابات، وجبل الدروز واللجا، وهي منطقة خطرة المسالك تبلغ مساحتها (٤٠٠) ميل مربع من الأراضي الصخرية الواقعة على حافة الجبل، وكانت منذ أقدم العصور ملجأً للثوار والأشقياء على السواء[١٣٢].

---

(١٢٩) FO 371/5188, vol. 11507. Hole to Chamberlain, 26 Aug. 1926; *ibid.*, 5509, vol. 11508. Hole to Chamberlain, 15 Sept. 1926.

وقد حاولت السلطات العسكرية الفرنسية إقناع القاوقجي بالتفاوض في ٣١ آب/أغسطس، لكنه رفض مدعياً أنه لا يمكن إجراء مفاوضات إلا مع الشهبندر وسلطان الأطرش. انظر: FO 371/5110, vol. 11507. Hole to Chamberlain, 2 Sept. 1926.

(١٣٠) FO 371/5317, vol. 11507. Hole to Chamberlain, 3 Sept. 1926.

(١٣١) في حزيران/يونيو ١٩٢٥، كان لدى فرنسا ١٤,٠٠٠ جندي متموضعين في سورية ولبنان.

(١٣٢) FO 371/2111, vol. 12303, Hole to Chamberlain, 27 April 1927; MacCallum, *Crusade*, pp. 170-72.

قامت الطائرات الفرنسية بقصف اللجا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٦، وعاودت قصفه لعشرة أيام متتالية في آذار/مارس ١٩٢٧، مما دفع الثوار في نهاية الأمر للخروج من مخابئهم.

وفي ٢٢ نيسان/ابريل، اقتحم الجنود الفرنسيون حماة بحثاً عن القاوقجي، الذي أفيد عن اختبائه في الحي السكني من المدينة الذي تقطنه طبقة مالكي الأراضي المعادية للفرنسيين بشدة. وعندما تعذر العثور على زعيم الثوار، قصف الفرنسيون الحي في محاولة جديدة لابتزاز ملاك الأراضي بهدف إيقاف مساعداتهم إلى قوات الثوار. وبحلول نهاية الشهر، كان الفرنسيون قد شتتوا عصبة القاوقجي وأجبروا قائدها على اللجوء إلى العراق[١٣٣].

كانت الأزرق في شرق الأردن قد غدت المركز الرئيسي للثوار الدروز وقاعدة الانطلاق لعملياتهم ضد الفرنسيين. وقد أقيم مخيم للاجئين هناك وبدأ يتخذ هيئة دائمة. وتم بناء مطحنة للدقيق وأخذ العمال الدروز يشتغلون في صناعة استخراج الملح التي قامت حديثاً وبدأت تدر الأرباح. وكان مقر قيادة سلطان الأطرش يقع قرب الأزرق. واتهم الفرنسيون البريطانيين بأنهم يقدمون التسهيلات إلى الثورة من خلال سماحهم بتحويل شرق الأردن إلى قاعدة لعمليات العصابات ضد الانتداب، واتهموا عبد الله بعدم منع قبائل من عجلون وسواها من المناطق الحدودية من المشاركة في الثورة السورية وإيواء الثوار[١٣٤].

في الواقع، أجرت السلطات البريطانية في عمان وغيرها مراقبة واسعة النطاق للقادة الوطنيين السوريين ولنشاطهم، ولكن ليس منذ بداية الثورة. وفي نهاية الأمر، قام الجنود البريطانيون في نيسان/ابريل ١٩٢٧، بعد أن هددت بريطانيا لبعض الوقت بإخراج سلطان الأطرش من شرق الأردن، بالإغارة على مخيم الزعيم الدرزي وأجبروه على نقل مقر قيادته عبر الحدود إلى سورية. وهذا ما أدى إلى تصعيد عمليات الثوار، لفترة وجيزة، في جبل الدروز والغوطة. لكن بحلول حزيران/يونيو، وإثر استسلام معظم قادة الثوار الدروز المهمين للسلطات الفرنسية، اضطر سلطان باشا مع بضع مئات من مسلحيه للجوء مجدداً إلى شرق الأردن، واضطر الزعيم الدرزي في نهاية المطاف للجوء في الجزيرة العربية جنوباً[١٣٥]. وأخيراً، وبعد عامين مديدين، استطاع الفرنسيون إخماد الثورة السورية الكبرى.

---

(١٣٣) *Ibid* الجندي، **تاريخ**، ص. ٥٥٣.

(١٣٤) FO 371/556, vol. 12302. Colonial Office to FO, 1 Feb. 1927; FO 371/569, vol. 12302. Report of E. R. Stratford (second in command of Transjordan police), 10 Jan. 1927.

(١٣٥) FO 371/2111, vol. 12303, 27 April 1927.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الثامن

الطبقة والوطنية

كانت الثورة الكبرى انتفاضة شعبية وشاملة معادية للإمبريالية وذات توجه وطني واضح. فقد كانت شعبية بقدر ما كانت تستمد المشاركين الفاعلين فيها من جميع الشرائح الاجتماعية في سورية ـ من طبقة ملاك الأراضي الغائبين المدينية والطبقات البرجوازية التجارية والحرفية التقليدية في المدن وأنتلجنسيا الطبقة الوسطى بمن فيهم أصحاب المهن ذوو الثقافة الغربية وأفراد المؤسسة الدينية الإسلامية والفلاحون وحتى بعض القبائل البدوية[1]. ومن الناحية الجغرافية، فمع أن الثورة قد انفجرت في جبل الدروز النائي، إلا أنها سرعان ما انتشرت فشملت حوران والمنطقة الواقعة بين دمشق وحلب، بل وشملت لبنان الجنوبي. وحظيت الثورة بالدعم المعنوي والمادي للشعب السوري في الداخل، وخصوصاً في المدن الكبرى ومحيطها المباشر التي كانت تشعر بوطأة الحكم الفرنسي. أما بالنسبة إلى طابع الثورة المعادي للإمبريالية، فهي قد ركزت منذ بدايتها على

---

(١) يمكن جمع أدلة كثيرة للتدليل على مشاركة الطبقات والشرائح المتعددة في الثورة الكبرى. وأفضل المصادر لذلك هي «سجلات محكمة الجنايات» غير المصنفة عن تلك الفترة، المحفوظة لدى مركز الوثائق التاريخية في دمشق. فهذه السجلات تدرج تاريخ توجيه الاتهام والاعتقال (عندما يتم) مكان سكن المتهم ومهنته، الخ. ومن بين الزعماء الوطنيين ومشاهير المجتمع الذين اتهموا (لكن ليس بالضرورة أنهم أدينوا أو قدموا إلى المحاكمة الخ) بالتخريب والقتل والسرقة والخيانة الخ، على خلفية سياسية كان نسيب البكري وحسن الخراط وعادل أرسلان وسامي البكري ومظهر البكري وسلطان الأطرش ويحيى الحياتي وجميل مردم ورشدي البكري وعبد القادر سكّر وفخري البارودي وفوزي البكري ونزيه المؤيد وفوزي القاوقجي ومصطفى العظم وسعيد حيدر وحسن الحكيم وشكري القوتلي وعمر عبدو ذيب الشيخ وعبد الرحمن الشهبندر وفوزي الغزي وفارس الخوري وإحسان الشريف والشيخ كامل القصاب ونجيب الريس وحسني البرازي ولطفي الحفار. مركز الوثائق التاريخية، *Registre des plaintes* I, 1925-1926; *ibid.*, Cour de Justice, *Juge d'instruction* (Jan. 1926-1927).

انظر أيضاً: السفرجلاني، **تاريخ الثورة**، ص ٥٥٦ ـ ٦٤٠؛ حسن الحكيم، **مذكراتي**، مج ١، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٢؛ مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم، ع ١٤٧، القاهرة، ١٩٢٦؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29, vol. 210, p. 270; FO 371/2933, vol. 11509. Vaughan-Russell to Chamberlain, 1 April 1926.

الوجود الفرنسي في سورية، الذي كان يعمل في حد ذاته على حرف مسار النزاعات الطبقية والدينية والنزاعات بين المدينة والريف داخل المجتمع السوري.

وعلى الرغم من الطابع الشعبي والوطني والمعادي للإمبريالية الذي اتخذته الثورة الكبرى من دون شك، فقد كان ثمة طبقات وجماعات معينة لم تنضم إلى الثورة أو وقفت إلى جانب الفرنسيين ضدها. فمثلاً، لم تشمل الثورة بلاد العلويين، التي ظلت معزولة تحت حماية فرنسية، أو سنجق الإسكندرون بأقليته التركية المؤثرة. وفي الواقع فإن بعض الأقليات العرقية تعاونت مع الفرنسيين في إخماد الثورة. فالشركس، ذوو التقاليد الراسخة في الخدمة العسكرية منذ أواخر العهد العثماني، تجندوا بسهولة في الفيلق السوري(٢). كما جرى تجنيد اللاجئين الأرمن الذين وصلوا من تركيا حديثاً. أما الأرمن، الذين أبغضهم سكان المدن لأنهم نافسوا الحرفيين المحليين وغيرهم من العمال على مجالات العمل المحدودة في ظل الركود الاقتصادي، فقد اعتمدوا على الحماية الفرنسية وأصبحوا جالية عميلة للدولة. وحتى بعض القبائل، كقبيلة الرولة في سورية الجنوبية التي كانت ترتبط بعلاقة عداء قديمة بالدروز، فإنها تعاونت مع الجيش الفرنسي في عدد قليل من العمليات في جبل الدروز. لكن الإغراءات المالية كانت الحافز الرئيسي للقبيلة، وقد أبدى المسؤولون الفرنسيون قلقهم العميق من احتمال ثورة بعض القبائل إذا لم تدفع لشيوخها إعانات مالية لضمان هدوئها(٣).

وقفت مجموعتان أخريان بعيدتين عن الثورة، وهما: الجناح غير الوطني من طبقة البيروقراطيين ـ مالكي الأراضي الغائبين والأقليات المسيحية السورية. لكنهما وإن لم تحرصا على مساعدة الوطنيين فإنهما لم تلقيا بثقلهما الملموس في كفة الفرنسيين. واتخذت الأقليات المسيحية السورية في المدن موقفاً انتظارياً في محاولة منها لمنع الثورة من التمدد إلى أحيائها. وفضل بعض مالكي الأراضي المقيمين في المدن تأدية دورهم التقليدي بوصفهم وسطاء بين المجتمع المحلي والدولة. وغالباً ما حاولوا التفاوض على تسوية لمصلحة قوات الثوار، وخصوصاً بعد أن بدأ المد الثوري بالانحسار في ربيع ١٩٢٦(٤).

---

(٢) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Capitaine Collet, «Note sur les Tcherkess,» vol. 237, pp. 137-38.

(٣) A. de Boucheman, «Les Bédouins en Syrie,» CHEAM, no. 126 (23 April 1937), p. 7; MAE, Syrie-Liban 1918-29. Reffye to Prime Minister, 11 Aug. 1926, vol. 199, p. 174.
ساور الفرنسيين قلق بالغ خشية أن يتمكن حزب الشعب من تحريض القبائل البدوية على الثورة، وخصوصاً في أواخر شتاء ١٩٢٦، لدى اقتراب الربيع واستئناف الترحال. وقد طلب ريفي في حينه من الحكومة الفرنسية هبة خاصة قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فرنك (٤٠,٠٠٠ جنيه استرليني) لدفعها إلى عدد من شيوخ القبائل خلال الربيع من أجل ضمان هدوء قبائلهم. MAE, Syrie-Liban 1918-29. 10 Feb.-31 March 1926, vol. 197, pp. 4-5.

(٤) كان من بين مالكي الأراضي والبيروقراطيين هؤلاء: رشدي الصفدي وعطا الأيوبي وشمس المالكي وأحمد الحسيبي وعمر آغا شمدين وأنور البكري وإكليل المؤيد وعمر العابد وسعيد الجزائري. انظر: *Oriente Moderno*, 6 (1926), p. 436.

إلا أن توقيت تحركهم كان يبعث على الشك في دوافعهم. فقد كشف عن نمط من سلوك الوجهاء المدينيين، يعرفه الناس أكثر فأكثر: كلما تظهر القوات الوطنية علائم ضعف، تحاول فئة أو أخرى من الوجهاء المحافظين الاستفادة من الوضع من خلال تقديم نفسها إلى المندوبية العليا باعتبارها أكثر المرشحين اعتدالاً لتأليف حكومة جديدة.

لقد قامت طبقات ثلاث بدور رئيسي خاص في إبقاء الثورة مشتعلة بعد انتشارها عبر سورية في خريف ١٩٢٥: البرجوازية التجارية الإسلامية وطبقة ملاك الأراضي الغائبين والفلاحون. وكان الدور الذي قامت به كل منها في الثورة متفاوتاً ونادراً ما كان متماسكاً بصورة كاملة، نتيجة الانقسامات داخل كل طبقة منها. وكانت أسباب هذه الانقسامات بسيطة أحياناً، تتعلق بالجغرافيا مثلاً، ومعقدة في أحيان أخرى. والأهم في ذلك كله، أنه كان لا يزال من الصعب وضع خطوط واضحة للانقسام السياسي بين أصحاب الأراضي الزراعية والعقارات، والتجار، والصناعيين، وحتى أصحاب المصارف ومقرضي الأموال، لأن مصالحهم ظلت مترابطة بالروابط العائلية ولأن الأفراد نفسهم أو العائلات نفسها غالباً ما كانوا يشغلون مواقع فروع مختلفة من الاقتصاد.

التجار

في المدن، تألفت البرجوازية التجارية من جناحين. وقد ضم الأول البرجوازية الكمبرادورية، أي التجار - مقرضي الأموال الذين برزوا خلال القرن التاسع عشر كوكلاء محليين للبيوتات التجارية الأوروبية. إذ ساهم التأثير الاقتصادي الأوروبي في سورية في صعود طبقة جديدة قامت أولاً بدور الوسيط في استيراد البضائع المصنعة الأوروبية إلى البلاد، وغدت في نهاية المطاف القناة الرئيسية لاستيعاب الاقتصاد السوري في الاقتصاد الأوروبي. وكانت الأقليات الدينية، المسيحية في معظمها مع حفنة من اليهود كان الأوروبيون يشعرون بالارتياح معها، موجودة بكثرة في صفوف البرجوازية الكمبرادورية. وما هيأ المسيحيين تهيئة خاصة للعمل وكلاء للمصالح الاقتصادية والسياسية الأوروبية كان الحماية الدينية التي سعوا إليها وحصلوا عليها من الدول الأوروبية والتعليم الذي وفرته البعثات التبشيرية لهم.

وبحلول أواسط القرن التاسع عشر، أخذ التجار والحرفيون والفلاحون المسلمون يماثلون بصورة متزايدة، بين المسيحيين المحليين والمصالح الأوروبية المعادية والمضرة. ذلك بأنه كان من الأسهل على المسيحيين شراء المواد الخام السورية بتسليفات نقدية يقدمها التجار الأوروبيون، كما أنهم سلهوا تدفق المنتجات الصناعية الأوروبية إلى السوق السورية، مما أدى إلى دمار الكثير من الحرف اليدوية المحلية. وقد نجمت مجزرة المسيحيين في دمشق سنة ١٨٦٠ بصورة جزئية عن استياء المسلمين الشديد من تنامي سلطة هذه الطبقة ونفوذها الاقتصادي، بما لها من صلات قوية بالأوروبيين.

دشنت حوادث ١٨٦٠ عهداً جديداً من الأمن للأقليات الدينية في سورية، نتج إلى حد كبير عن ازدياد الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية لضمان حماية هذه الأقليات. وقد توطد وضع التجار المسيحيين المحليين في دمشق وحلب، (وكان الكثيرون منهم يحظون بالحماية القنصلية الأوروبية) بوصفهم المصرفيين المحليين للتجار المسلمين ولمجموعة متنامية بسرعة من مالكي الأراضي الغائبين. إلا أن الفوضى السياسية والإدارية التي عاشتها سورية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها خلقت صعوبات اقتصادية بالغة للجميع باستثناء حفنة من الاستغلاليين الجشعين في سورية. فقد تكبدت شريحة واسعة من البرجوازية الكمبرادورية، لكن ليس كلها بأي حال، خسائر كبيرة بسبب شح التجارة مع أوروبا خلال الحرب، وغالباً ما عمد مالكو الأراضي والفلاحون إلى تأجيل سداد قروضهم من التجار. وبالتالي، فقد استُقبل الاحتلال الفرنسي بشعور عميق من الارتياح. إذ زاد الأمل لدى الكمبرادور في تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والمادي. وقد أحس بشعور الارتياح نفسه طبقة أخرى فقط من المجتمع السوري، هي الموظفون السابقون في الدولة العثمانية الذين تكبدوا خسارة كبيرة في نفوذهم على أيدي الأمير فيصل وأنصاره القوميين بعد الحرب.

مكّن الاحتلال الفرنسي طبقة الكمبرادور من تجديد وتعزيز دور الوسيط الذي تقوم به بين المصالح التجارية الفرنسية والاقتصاد السوري. ولم يكن لديها سبب لأن تدعم الثورة الكبرى التي شلت مصالحها المادية. وفي واقع الحال، فإنها كانت تتوق، في ظل تشوش التجارة ووجود قروض كبيرة قدمتها إلى أصحاب الأراضي والصناعيين الصغار والفلاحين، إلى انتصار فرنسي سريع وحاسم، يؤدي إلى فترة من الاستقرار المنشود. إلا أن طبقة الكمبرادور، وعلى الرغم من التهديد الذي تعرضت مصالحها الاقتصادية له، اتخذت موقفاً محايداً بسبب كونها أقلية كبيرة. وحافظت على مسافة معينة تفصلها عن راعيها الفرنسي بغية تجنب خلق الأرضية لقيام السكان المسلمين المحليين بردة فعل عنيفة ضد المسيحيين. فقد كانت مجازر ١٨٦٠ لا تزال حية في الذاكرة(٥).

أما الجناح الرئيسي الثاني من البرجوازية التجارية السورية فتمثل في التجار المسلمين ممن لهم صلات وثيقة بطبقة مالكي الأراضي الغائبين، ولكنهم ـ شأن ملاك الأراضي ـ لا مداخل لهم للرأسمال الأجنبي أو يملكون القليل من هذه المداخل. وكان يمكن في أواخر العهد العثماني تقسيم هذه المجموعة بصورة تقريبية إلى جزءين متداخلين. اشتمل الأول منهما على الموزعين المحليين ومصدري المنتجات الصناعية المحلية كالصابون

(٥) انظر: Mohammad Sa'id Kalla. «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831-1914,» Ph. D. Dissertation (American University, Washington, D. C., 1969), p. 122; al-Nayal, «Industry,» pp. 36-38.

والأقمشة والبضائع الجلدية إلى الولايات المجاورة من الامبراطورية. وقد صمد هؤلاء التجار، سواء كانوا وكلاء بالعمولة أو صناعيين، في وجه الاضطراب الاقتصادي الذي حدث في القرن التاسع عشر من خلال استمرارهم في إيجاد أسواق لبضائعهم ذات المستوى المتدني نسبياً في القطاعات التقليدية من السوق السورية أو الأناضولية. أما الجزء الثاني فكان يضم التجار الذين تخصصوا إجمالاً في الاتجار الداخلي والإقليمي بالمحاصيل النقدية كالقمح والفاكهة أو في تجارة المواشي. وقد زاول الكثيرون منهم إقراض الأموال، كما اشتغل بعضهم في إعادة تصدير البضائع الأوروبية إلى المناطق المجاورة من الإمبراطورية. وكان كلا الجزئين يرتبط بوشائج قوية مع طبقة مالكي الأراضي الغائبين المدينية من خلال معاملات مالية، كالتزويد بالقروض والحبوب وتسويق المحاصيل وتعبئتها، ومن خلال المصاهرة بصورة متزايدة. وفي الواقع، فإن الكثيرين من تجار الحبوب والمواشي تملكوا الأراضي في ما بعد من خلال المضاربة الصريحة بأموال الربا في المناطق التي تنتج القمح والفاكهة كحوران والغوطة.

مع نهاية القرن التاسع عشر، ازداد الاعتماد المالي المتبادل بين طبقتي البرجوازية التجارية ومالكي الأراضي الغائبين الإسلاميتين، وخصوصاً بعد الإقرار بحقوق الملكية الخاصة في الأراضي وتكوّن حيازات كبيرة في النصف الثاني من القرن. لكن على الرغم من استمرار سريان عملية تغلغل العلاقات المالية، كانت كلتا الطبقتين لا تزال في النصف الثاني من القرن تتميز إحداهما من الأخرى. وكان التفاوت الاجتماعي ينجم عن عوامل تتعلق بالمهنة والمركز الاجتماعي والتعليم والثقافة والسياسة أكثر مما تتعلق بالثروة المادية. ففيما كان مالكو الأراضي الغائبون يرسلون أبناءهم إلى استنبول لتحصيل التعليم المهني العثماني بغية إعدادهم للمناصب الإدارية الرفيعة في الامبراطورية، ظل التجار المسلمون الأغنياء يوفرون لأبنائهم التعليم الإسلامي الأساسي، ومن ثم، التدريب العملي في محالّهم التجارية. وهذا ما كان ينطبق بصورة خاصة على كبار تجار الحبوب والمواشي في دمشق. وفي حين شغل أبناء مالكي الأراضي المناصب البيروقراطية وسيطروا على الحياة السياسية المحلية والإقليمية، فإن أبناء البرجوازيين التجاريين لم يحظوا من التعليم الملائم أو المهارات أو من الوقت ما يمكنهم من الجمع بين التجارة والسياسة العليا بما يتعدى عضوية المجالس البلدية المحلية.

وعلى الرغم من الفجوة الاجتماعية والسياسية بين التجار ومالكي الأراضي من المسلمين، تطورت الصلات الاقتصادية فيما بينهم في آخر الأمر إلى اعتماد سياسي متبادل متزايد في أوائل القرن العشرين. وقد تشكل الجناح الوطني للطبقة مالكة الأراضي ـ البيروقراطية عشية الحرب العالمية الأولى، رداً على قيام «تركيا الفتاة» بتكثيف سياساتها في المركزية والتتريك، ولأن العناصر ذات الكفاءة في صفوف هذه الطبقة أصبحت أقل فأقل قدرة على المنافسة على المناصب في هيكلية الإدارة العثمانية. وبالمثل، فإن التجار المسلمين في المدن السورية أظهروا استياء متزايداً من هذه السياسات، ومن غيرها مثل السياسة

التركية في منح الامتيازات الاقتصادية للدول الأوروبية. فقد غدا التجار فجأة مضطرين للاستماع إلى مجريات المحاكم التجارية باللغة التركية، ومخاطبة الموظفين الحكوميين بالتركية، بل وجعل أبنائهم يتعلمون هذه اللغة في مدارسهم. وفي هذه الأثناء، واصلت المصالح الأوروبية توسعها وتعمقها في سورية، الأمر الذي شدد قبضة طبقة الكمبرادورية التي تسيطر الأقليات عليها على حساب مجموعات المسلمين التجارية. وفي هذا الحين بالذات، بدأ التجار المسلمون البارزون بالمماثلة بين مصالحهم السياسية والمصالح السياسية للحركة القومية العربية الناشئة.

إن الحوادث التي أعقبت انتصار الحلفاء عززت هذا التماثل. فقد أدى تقطيع أوصال الولايات الشرقية للامبراطورية العثمانية على طول حدود اصطناعية، وغالباً ما كانت اعتباطية، إلى تآكل حاد في دور البرجوازية التجارية المسلمة المتمثل في توزيع البضائع على المناطق المجاورة، ولا سيما على فلسطين والعراق وتركيا. وازدادت معارضة التجار المسلمين للتشكيلات الجغرافية الجديدة، مع اختفاء الأسواق والأنماط التجارية التقليدية وانهيار الصناعات المحلية. وقد تدنى مستوى معيشة الكثيرين من التجار والحرفيين. وعندما أدخل الفرنسيون عملة ورقية جديدة مرتبطة بالفرنك الفرنسي غير المستقر وأنظمة مصرفية جديدة تفرض قيوداً مشددة على التسليفات المعدة لتطوير المشاريع الجديدة، أسفرت التوترات عن نشوب نزاع مكشوف. واضطر التجار ومالكو الأراضي إلى زيادة اعتمادهم على المصارف المحلية، التي كانت أكثر تساهلاً في ما يتعلق بتسديد القروض، لكنها كانت تفرض معدلات للفائدة أعلى كثيراً ولم تكن تملك الموارد المالية اللازمة لمنح القروض على نطاق واسع بما يكفي، مثلاً، لتمويل الإنماء الصناعي. وفي الوقت ذاته، كانت السياسة الجمركية الانتدابية تحابي بوضوح المستوردات الفرنسية، والأوروبية عموماً، على حساب الصناعات المحلية. ولم يؤد هذا الأمر إلى تعزيز السيطرة الاقتصادية الأوروبية في سورية فحسب، بل أدى أيضاً إلى دعم طبقة الكمبرادور، ذات الصلات الوثيقة بالبيوتات التجارية الأوروبية، فيما كان التجار المسلمون يجهدون في الصمود أمام ظروف متزايدة السوء.

كان لدى الشطر المسلم من البرجوازية التجارية تحفظات قليلة بشأن تبني موقف معادٍ للإمبريالية. وقد وجد التجار في فكرة القومية العربية الصاعدة سلاحاً أيديولوجياً جاهزاً في تصرفهم. ومع أنه كان لا يزال على البرجوازية التجارية أن تواجه ضغوطاً طبقية خطرة من تحت في هيئة تنظيمات عمالية أو فلاحية مستقلة، فقد أوجدت أيديولوجيا القومية أداة للتهدئة إذا تجسدت مثل هذه الضغوط يوماً ما. فهي من جهة زودت البرجوازية الإسلامية بوسيلة لاستعادة نفوذها، بعد أن لحق بنفوذها الاقتصادي والسياسي خسائر جسيمة على أيدي الفرنسيين وحلفائهم المحليين. ومن جهة ثانية، كان يمكن استخدام الحركة القومية في حرف انتباه العمال والفلاحين عن نزاعاتهم وصراعاتهم

اليومية مع البرجوازية التجارية وطبقات مالكي الأراضي[٦].

وهكذا في حين ازداد تشابك الشطر المسلم من البرجوازية التجارية مع طبقة مالكي الأراضي، فإنه وجد مصلحة حقيقية وفرصة طيبة في تقديم دعمه للحركة القومية. لكن كبار تجار المدن قاموا في الأساس بدور الدعم ولم ينضموا إلى الصفوف القيادية إلا لماماً، بسبب طبيعة قاعدتهم ولأن طبقة مالكي الأراضي استطاعت، بالتعاون مع عدد متزايد باطراد من أصحاب المهن في الطبقة الوسطى، احتكار قيادة الحركة الوطنية السورية.

عندما نشبت الثورة السورية في تموز/يوليو ١٩٢٥، كان تجار الحبوب والمواشي في حارتي الميدان والشاغور من أوائل من أعلنوا دعمهم الكامل لها. ومع أن الثورة هدّدت بتعريض موسم القمح في حوران للخطر، وقد كان هؤلاء التجار مواوه والذي أشارت التوقعات من قبل إلى أنه سيكون هزيلاً بسبب جفاف الصيف الطويل، فإن تجار الحبوب أدركوا، حال ضم حزب الشعب جهوده إلى الثوار الدروز وامتدت الثورة إلى منطقة دمشق، أن ليس بالإمكان إنقاذ الموسم وبالتالي أموالهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتصارات الأولى التي سجلها الثوار بعثت على كثير من التفاؤل في دمشق وسواها؛ وسرى الأمل بأن يحزم الفرنسيون حقائبهم ويعودوا إلى بلادهم، بعد أن أدركوا أن الثورة ليست ظاهرة عابرة. وحيث إن السياسات الفرنسية، وخصوصاً في مجال الضرائب والرسوم الجمركية، كانت معادية بوضوح لمصالح البرجوازية التجارية ذات الأكثرية المسلمة، فإن أي جهد يبذل للمساعدة في تسريع جلاء الفرنسيين كان يعتبر عملاً وطنياً[٧]. ولم يكتف تجار الحبوب الأثرياء في دمشق برفد الثورة بالمال والسلاح والرجال،

---

(٦) محادثتان مع هاني الهندي (بيروت، ٢٨/٨/١٩٧٥) وظافر القاسمي (بيروت، ٢٤/٧/١٩٧٥)؛ al-Nayyal, «Industry,» pp. 36-38; Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 92.

(٧) كان تجار الحبوب وسواهم من تجار المواد التموينية يرون في السياسة المالية للفرنسيين عاملاً يعيق بشدة مصالحهم التجارية والمالية. فمثلاً، عندما قرر الفرنسيون زيادة الرسوم الجمركية من ١١٪ إلى ١٥٪ من قيمة البضاعة بدءاً من ١ أيار/مايو ١٩٢٤ للدول الأعضاء في عصبة الأمم بالإضافة إلى الولايات المتحدة، ومن ١١٪ إلى ٣٠٪ للتعرفة العامة، جرى منح إعفاءات معينة من الزيادة العامة. ولم يتم زيادة الرسوم على المواشي والحبوب والدقيق والرز والقهوة والسكر والمعلبات والزبدة والحليب والمياه المعدنية والخشب والأسمدة الكيماوية. وكان واضحاً أن الفرنسيين معنيون بتلافي زيادة جديدة في كلفة المعيشة التي كانت في حينه مرتفعة بصورة غير طبيعية، ولا سيما أن قيمة الفرنك كانت تنخفض بسرعة. إلا أن هذه الزيادات لم تسهم في حماية كبار تجار الحبوب والمواشي الذين صادف في ما بعد أنهم قدموا إسهامات كبيرة للثورة. انظر: FO 371/1421, vol. 10164. Beirut Consulate to Department of Overseas Trade, 28 April 1924; FO 371/4031, vol. 10164; FO 371/4312, vol. 10164.

لكن هذه الزيادة والزيادة التي تلتها سنة ١٩٢٦، ورفعت متوسط الرسوم الجمركية على المستوردات إلى سورية من ١٥٪ إلى ٢٥٪ من قيمة البضاعة للدول الأعضاء في العصبة، لم تحفزا بدورهما إنتاج =

بل ألّفوا أيضاً عصابات خاصة بهم، قاتلت في دمشق وفي البساتين المحيطة بها.

وفي دمشق أيضاً، قام أصحاب المحلات وتجار المواد التموينية الأغنياء في الأسواق الكبرى ـ الحميدية والبزورية ومدحت باشا ـ بإقفال محالهم على سبيل مقاومة الفرنسيين عندما اقتربت عصابات الثوار من دمشق؛ إلا أنهم ترددوا في أن يشاركوا بصورة فاعلة خوفاً من الأعمال الانتقامية الفرنسية. ولكن عندما اخترقت عصابات الثوار المدينة القديمة ورد الفرنسيون بالقصف المدفعي والجوي المدمر، دعم أصحاب المحالّ والتجار الكبار وأصحاب الحرف الثورة بفاعلية. وقبل ذلك بأسبوعين، كانت الظاهرة نفسها قد حدثت في حماة. ولم تؤد الهجمات العسكرية الفرنسية على هاتين المدينتين إلا إلى ازدياد زخم الثورة[٨].

وعندما استعاد الفرنسيون المبادرة، بدأوا بمعاقبة التجار الذين كانوا دعموا الثورة على أساس فردي. وفي الواقع، قامت المندوبية العليا، حتى قبل سحق الثورة نهائياً، بالضغط على أصحاب المصارف ومقرضي الأموال من أجل اللجوء إلى المحكمة التجارية المختلطة في دمشق لتحصيل أقساط الديون من تجار رئيسيين معينين، كان معظمهم يفتقر أصلاً إلى السيولة النقدية بسبب الخسائر التي تكبدوها خلال الكساد التجاري الذي سبق الثورة. وقد امتلأت «السجلات التجارية» لسنة ١٩٢٦ بالقضايا التي أصدرت المحكمة المختلطة، برئاسة فرنسي، حكمها فيها لمصلحة أصحاب المصارف المحليين ومؤسسات الأعمال الأوروبية ضد تجار مسلمين. ولم تمنح أي مهلة سداد لهؤلاء المدينين؛ وعندما جرى الضغط عليهم وعجزوا عن السداد، أعلن الكثيرون منهم إفلاسهم[٩].

= المواد الأولية (لأنه جرى منح الإعفاءات ذاتها)؛ وبدلاً من ذلك، فإنهما زادتا عائدات الدولة، ما ساعد في التعويض عن الخسائر الناجمة من التخفيض الكبير لقيمة الفرنك وعن الثورة الكبرى.
MAE, Syrie-Liban 1918-29. Reffye to High Commissioner, 12 Feb. 1927, vol. 341, p. 147.

(٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Les négociations qui suivirent le bombardement de Damas,» 10 Feb. 1926, vol. 197, pp. 24-34.

(٩) انظر قضايا متنوعة في: مركز الوثائق التاريخية، *Registre Commercial* (2 June 1926-28 Dec. 1927).

وفي حالة مالكي الأراضي، من المعروف أن الفرنسيين صادروا ممتلكاتهم بسبب مشاركتهم في الثورة. وأكثر قضية معروفة هي قضية ممتلكات آل البكري بالقرب من دمشق، في جرمانا والقابون ومزرعة العماديان. مركز الوثائق التاريخية، **داخلية**، **قضايا وحوادث**، ٢٦ ـ ٢٧٤٧، ١٠/١٠/ ١٩٢٧. وفي بعض المناطق، استولى الفلاحون على ممتلكات أصحاب الأراضي. المصدر نفسه، **الانتداب**، ٤/٧٨٤ ـ ١٢٠٢، ١٩٢٧/٤/٢٤.

مالكو الأراضي

إن الجناح من طبقة مالكي الأراضي الغائبين الذي محض دعمه للثورة الكبرى قد قام بذلك لأسباب عدة. إذ كان أعضاء في هذه الطبقة منخرطين في تطوير الحركة القومية منذ بدايتها، بوصفهم من قيادتها. والشقاق الأيديولوجي الذي تطور داخل صفوف طبقة مالكي الأراضي - البيروقراطيين في الولايات السورية قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها تم التعبير عنه في الأصل من خلال العروبة مقابل العثمانية. ولم تكن هذه الطبقة الأوطد مكانةً اجتماعيةً والأوسع نفوذاً سياسياً في سورية فحسب، وإنما كان المنتمون إليها من بين الأعلى تعليماً والأوعى سياسياً والأكثر نشاطاً أيضاً. وكانت الأرض مجرد مصدر ثابت للدخل الذي يمكن بواسطته تحقيق الطموحات السياسية. ونادراً ما اشتغل مالكو الأراضي في الإشراف المباشر على الإنتاج الزراعي، إذ فضلوا الإقامة في المدينة، حيث شكلوا على مستوى الولاية أرستقراطية في خدمة الدولة العثمانية أو المعارضة السياسية.

ومع إقامة حكومة عربية في دمشق في نهاية الحرب، توسعت الحركة القومية العربية فشملت عناصر من طبقات أخرى، ولا سيما الطبقات المهنية الوسطى والبرجوازية التجارية. ومع أن الأولى ساهمت في تطوير الأيديولوجيا القومية عبر علمنتها وعملت الثانية صلة وصل مهمة مع الطبقات الشعبية في المدن، فإن أبناء العائلات البارزة من مالكي الأراضي الغائبين هي التي قادت الحركة. واستمرت طبقة ملاك الأراضي في دورها القيادي بعد الاحتلال الفرنسي وطيلة فترة الانتداب. فعلى سبيل المثال، كان مالكو الأراضي يؤلفون نسبة عالية في «جمعية القبضة الحديدية» لسنة ١٩٢٢ و«حزب الشعب» لسنة ١٩٢٥.

عندما احتل الفرنسيون الداخل السوري، سرعان ما وضعوا استراتيجية لإلحاق الهزيمة بالحركة القومية. فبالإضافة إلى عزل الحركة، سعى الفرنسيون إلى مفاقمة التوترات بين الجناحين الوطني والمتعاون من طبقة مالكي الأراضي الغائبين المدينية، وبين أصحاب الأراضي المقيمين في المدن والمقيمين منهم في الريف. وتمثلت إحدى الوسائل في منع القوميين من الوصول إلى مؤسسات الدولة، وبالتالي إلى مركز السلطة. كما تمثلت وسيلة أخرى في كسر السيطرة الاقتصادية لطبقة مالكي الأراضي الغائبين على الريف، من خلال إحداث إصلاحات معادية لمصالحها.

كان أحد العوامل المساعدة في إشعال الثورة هو رفض السلطات الفرنسية تعديل الضرائب على الأراضي بحسب سعر الصرف السائد، الأمر الذي أضعف موقف مالكي الأراضي. وعندما قرر المستشارون الفرنسيون لوزارة المالية في دمشق، سنة ١٩٢٥، تنظيم جباية الضرائب، وخاصة ضريبة العشر، فإنهم تبنوا متوسطاً لهذه الضرائب في الأعوام الأربعة السابقة، كان يدفع بالعملة الورقية السورية. ورغبة من المندوبية العليا في

حماية الخزانة، فازدادت الضريبة بنسبة [illegible]٪ وسددت بكاملها ذهباً. وقد أجرى الفرنسيون الزيادة لأنهم أرادوا في الأساس معاقبة العائلات الكبرى مالكة الأراضي التي كانت تعتبر في العادة العمود الفقري لتمرد المحليين. وكانت النتيجة أن ازدادت الضريبة ضعفين تقريباً في حين كانت المحاصيل ضئيلة للغاية، بسبب الأضرار الناجمة عن الصقيع وعن الجفاف في فصلي الربيع والصيف. وهذا ما تسبب في استياء واسع لدى أصحاب الأراضي الكبار وصغار المزارعين. فتحولت حتى العناصر المعتدلة في طبقة أصحاب الأراضي نحو العداء للفرنسيين، وساهمت في دعم الثورة(١٠).

وقام الفرنسيون طيلة الوقت بتأليب الريف على المدينة، من خلال تشجيع الوجهاء الريفيين ومخاتير القرى ضد أصحاب الأراضي المقيمين في المدن. وسبق لهم أن استخدموا هذه الاستراتيجية سنة ١٩٢٣، خلال انتخابات المجلس التمثيلي الأولى، عندما سمحوا للمناطق الريفية باختيار عدد من الناخبين في الانتخابات الأولية لا يتناسب مع عدد سكان هذه المناطق. وقد خشي الكثيرون من أصحاب الأراضي أن تشجع الثورة الفلاحين على مهاجمة ممتلكاتهم وحتى الاستيلاء عليها، بعد أن زاد بؤسهم بؤساً نتيجة صقيع الربيع الفائت وفصل الجفاف الطويل في الصيف. وكان الأكثر خوفاً هم أفراد طبقة أصحاب الأراضي الذين تعاونوا مع الفرنسيين بصورة علنية. وكان بعضهم من كبار الموظفين ويترأس دوائر حكومية مهمة مثل سجلات الأراضي ومكتب الضرائب. وهؤلاء هم الوجهاء الذين استغلوا علاقتهم بالفرنسيين ومناصبهم الحكومية للالتفاف على إجراءات الإصلاح الزراعي التي اتخذتها المندوبية العليا، بل ولتحويل العملية برمتها لمصلحتهم على حساب الفلاحين. وخاف الوطنيون أيضاً المنتمون إلى طبقة مالكي الأراضي من العواقب التي قد تترتب على نشوب ثورة ريفية واسعة النطاق. ومع ذلك فقد شملت الثورة الريف منذ بدايتها تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، حالما أعرب الفرنسيون عن عدم رغبتهم في التوصل إلى تسوية، فإنهم أخرجوا القيادة الوطنية من المدن. ولم يعد أمام القيادة حينها من خيار سوى تجذير النضال في الريف. وقد أقدموا على ذلك مترددين، لكن كان لديهم ما يكفي من السلطة لمنع عصابات الفلاحين المسلحة من الاستيلاء على الممتلكات من غير تمييز. ووجهوا الفلاحين بالأحرى ضد ممتلكات المتعاونين المحليين. ووفر هذا الاستيلاء على الأراضي لعصابات الثوار القسط الأكبر من مصادر الدعم الداخلي المادية والمالية خلال معظم فترة الثورة. إلا أن القادة الوطنيين لم يكونوا قادرين على ضمان الأمن لممتلكاتهم في وجه الأعمال الانتقامية الفرنسية.

ومن الواضح أن مثل هذه الأعمال أدت إلى مزيد من توسيع الهوة بين الجناح الوطني في طبقة مالكي الأراضي الغائبين وبين الفرنسيين. لكن سياسات المندوبية العليا

(١٠) انظر: FO 371/3071, vol. 12306. Hole to Chamberlain, 13 June 1927.

أبعدت الطبقة بكاملها، فقد عادت بأعداد متزايدة من أبنائها إلى المعسكر الوطني. ولقد قدم أصحاب الأراضي الأموال والأسلحة وأنصارهم الشخصيين إلى الثورة الكبرى، ليس لمجرد العلاقة الوثيقة التي كانت تربط طبقة مالكي الأراضي بالحركة القومية منذ نشأتها، بل لأن الفرنسيين هاجموا مصالحهم المادية، واستثنوا أصحاب الأراضي ذوي الميول الوطنية، من تسلم المناصب الحكومية الرفيعة. ولو كان الفرنسيون تصرفوا على نحو مغاير، لما كانت مساهمة أصحاب الأراضي في الثورة قد اتخذت، على الأرجح، مثل هذه الأهمية[١١].

الفلاحون

كانت عصابات الثوار يقودها وطنيون مقيمون في المدن وقبضايات أحياء، وتضم في صفوفها أفراداً من النخب المتعلمة وتجاراً وحرفيين وعمالاً غير منتظمين. وساهم الفلاحون في هذه العصابات، والأهم من ذلك، أنهم وفروا البيئة، بما في ذلك التغطية وسبل العيش اليومي، التي تمكن عصابات الثوار من الاستمرار خارج مدنهم الأصلية.

وبالنسبة إلى الفلاحين، مثلت الثورة فرصة للتعبير عن غضبهم وكبتهم حيال مختلف التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي تهدد طريقتهم التقليدية في الحياة[١٢]. وكان الفلاحون يخشون، في المقام الأول، السياسات الزراعية الفرنسية

---

(١١) إن مسيو دي ريفي، المطلع على الوضع السياسي في سورية سنة ١٩٢٦، ومهندس الاستراتيجية الفرنسية لقمع الثورة الكبرى، قد فسر أسباب انضمام طبقة مالكي الأراضي في البلاد إلى الثورة. فبالنسبة إلى أعضاء طبقة مالكي الأراضي الغائبين، كان الاحتلال الفرنسي يومئ إلى خراب مادي، نتيجة الإصلاحات الزراعية التي وضعت لإنهاء استغلال المالكين الأثرياء والفساد الجاريين على حساب الفلاحين الفقراء مباشرة. وترافقت جباية الضرائب مع مسح للأراضي أرسى نظاماً لضريبة الأراضي أكثر عدالة. وقد حمت مثل هذه الإصلاحات صغار المالكين الذين لم يكن بوسعهم، خلافاً لطبقة مالكي الأراضي الغائبين، رشوة مخمني الضرائب وغيرهم من الموظفين الحكوميين الذين غالباً ما كانوا في خدمة كبار مالكي الأراضي. وادعى ريفي أن سيطرة الفرنسيين على النظام القضائي كانت قد بدأت في إنهاء قيام الأثرياء بشراء القضاة بسهولة. وأدى هجوم الفرنسيين على المصالح المادية للطبقة الحاكمة إلى تشجيعها على المشاركة في الثورة. وخلص ريفي إلى القول إن الانتداب الفرنسي الذي يمارسه «بيروقراطيون شرفاء، سيؤدي إلى انتخاب مندوبين لا تتم تسميتهم، للمرة الأولى، بسبب ثرواتهم الشخصية، الأمر الذي سيومئ إلى نهاية نفوذهم في شؤون البلاد وفي التعيينات الحكومية».

MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Reffry Note,» Jouvenel to P. M., 29 June 1926, vol. 199, pp. 58.

(١٢) بشأن دور الفلاحين في الثورة وأسباب ثورة بعض الفلاحين، انظر: E. J. Hobsbawm, «Peasants and Politics,» *Journal of Peasant Studies*, 1 (October 1973), pp. 3-22 and Elizabeth J. Perry, *«Rebels and Revolutionaries in North China 1845-1945»* (Stanford, 1980), Chapter 1.

ويناصبونها العداء. وقد [illegible] بعض الفلاحين السلاح بناء على طلب القادة الوطنيين، الذين كان الكثيرون منهم من كبار مالكي الأراضي الغائبين في المناطق الثائرة. وثمة دلائل على أن الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والمحاصصين انضموا إلى الثورة، اعتقاداً منهم أن أراضي الوجهاء المدينيين والريفيين الذين تعاونوا مع الفرنسيين ستصادر، في حال انتصارها، وتوزع على من يفلحونها فعلا[١٣]. وانضم غيرهم إلى الثورة بعد أن تم طردهم من بيوتهم عقب الحملات التأديبية ضد القرى المتهمة بمساعدة قوات الثوار. وكان غيرهم أيضاً ممن انضموا إلى عصابات الثوار لهدف وحيد هو البقاء، إذ وجدوا صعوبة في تحصيل لقمة العيش بعد الموسم الهزيل بصورة غير اعتيادية سنة ١٩٢٥، لا سيما في المناطق المشمولة بالثورة[١٤]. وبالنسبة إلى الكثيرين من الفلاحين الذكور الشباب، كانت فرصة الالتحاق بإحدى عصابات الثوار العاملة بين حمص ودمشق أو في لبنان الجنوبي أو في حوران أحد الخيارات الحقيقية القليلة المفتوحة أمامهم، وخصوصاً أن دمشق وغيرها من المدن الداخلية كانت هي الأخرى تشهد الكساد الاقتصادي الموهن نفسه ولم تكن في وضع يمكنها من توفير الأمن المادي أو النفسي للاجئين القادمين من المناطق الريفية التي تدور المعارك فيها. وفي الواقع، فإن السكان في المراحل الأولى من الثورة كانوا ينتقلون أساساً من المدن الداخلية الكبرى إلى الريف أو إلى البلدان المجاورة.

خلف هذه العوامل المباشرة التي دفعت الفلاحين باتجاه الثورة، تكمن تغيرات بنيوية بعيدة المدى حدثت في الريف. ففي غضون القرن التاسع عشر، دخل جزء كبير من الريف السوري في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية نتيجة للتتجير الزراعي. وأدى التأثير التراكمي للتغلغل الاقتصادي الأوروبي، الذي كان ربط سورية بالسوق العالمية بصورة متزايدة منذ الاحتلال المصري لها في ثلاثينات القرن الثامن عشر، إلى تشجيع الدولة العثمانية على توسيع وجودها في الريف. وأخذت تسيطر على الريف المدن وشبكة من المراكز التجارية المناطقية التي نمت نتيجة هذا التطور الاقتصادي. وجرى تحول في البنى الاقتصادية في المناطق الريفية فيما حلت الملكية الخاصة للأرض محل العلاقات الزراعية التقليدية وفيما أدخلت السوق العالمية نماذج جديدة للتجارة والتبادل. وهذا الأمر عزز بروز طبقة من ملاك الأراضي، وطبقة من صغار المالكين الفلاحين، وطبقة من الفلاحين

---

(١٣) يبدو أن الفرنسيين اعتقدوا أن الفلاحين في الغوطة وسواها انضموا إلى الثورة لهذا السبب فقط.
MAE, Syrie-Liban 1918-29. *Bulletin de Service des Renseignements*, no. 18, 28-30 Dec. 1925, vol. 428.

(١٤) في نهاية ١٩٢٥، كانت القرى الرئيسية في الغوطة شرقي دمشق وجنوبيها في أيدي عصابة نسيب البكري. وكانت قرى جوبر وعقربة وجسرين في الغوطة الشرقية من بين أكبر مزودي العصابات بالثوار. وكان ثمة أيضاً ما يسمى القرى «المحايدة» وعدد قليل من القرى «المؤيدة للفرنسيين»، يسكنها الشركس عادة، وقرية واحدة يسكنها جزائريون. *Ibid.*

المعدمين. وبلغت هذه التطورات أبعد مدى لها في الحقول والبساتين المروية حول دمشق، مع أنها ترسخت أيضاً في مناطق حوران وحمص وحماة المنتجة للحبوب. وفي هذه المناطق بالذات تغلغلت العلاقات الرأسمالية أعمق ما يكون، وفيها كانت عصابات الثوار السوريين سنة ١٩٢٥ ناشطة أكثر ما يكون.

من النتائج التي ترتبت على هذه التغيرات أن العلاقة بين مالك الأرض الكبير والفلاح لم تعد ببساطة علاقة بين راعٍ ووكيل، يقدم صاحب الأرض من خلالها الخدمات الاجتماعية والحماية الجسدية إلى الفلاح، الذي يتولى بدوره الإنتاج من أجل صاحب الأرض ويمحضه ولاءه. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، بدأت هذه العلاقة تتحرك في مناطق كثيرة من سورية بعوامل خارجة عن نطاق الاقتصاد وأخرى اقتصادية بحتة، وكانت هذه العوامل الأخيرة صاعدة بوضوح.

ومن النتائج الأخرى حدوث تمايز متزايد في المجتمع القروي وانهيار الولاءات القروية التقليدية. وكان الأكثر إثارة للاضطراب في المجتمع الريفي هو نمو طبقة من صغار الملاكين الفلاحين. وكان المختار هو الذي يقف عادة على رأس هذه الطبقة من الفلاحين الأغنياء. وقد ميزته مكانته الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوسطة من الأكثرية المؤلفة من صغار الملاكين الفلاحين والمحاصصين في القرية من جهة، وكبار ملاك الأراضي من جهة أخرى. ولكن خلافاً لمالك الأرض، الذي نادراً ما عاش في القرية، كانت قوة المختار وثروته تمثلان إزعاجاً دائماً لجيرانه الأقل حظاً. وفي الكثير من الحالات، بدأ المختار وغيره من الفلاحين الأغنياء بمماثلة مصالحهم أكثر مع مصالح طبقة كبار أصحاب الأراضي والدولة، وغالباً بتشجيع من الدولة، ما أدى غالباً إلى قطع شبكة دعمهم في القرية من أسفل. ومع الوقت، تباعدت مصالح المختار عن مصالح الأكثرية في القرية، التي تم انتخابه أو تعيينه لتمثيلها. لم يكن هذا هو الحال دائماً، لكن هذا ما لوحظ بصورة متزايدة في القرى الواقعة حول دمشق في أوائل العشرينات. وقد سجلت حوادث بصورة متزايدة عن قرويين حاولوا إطاحة مخاتيرهم عشية الثورة. وكان التقاطب المتزايد داخل مجتمع القرية يعني ظهور نزاع اقتصادي مباشر بين الفلاحين الأغنياء والفلاحين الفقراء والمعدمين(١٥).

لقد هددت الثورة بإخلال ميزان القوى غير المتعادل الذي كان قد قام في كثير من القرى. والمخاتير وغيرهم من الفلاحين الأغنياء، وبعضهم قام بتعزيز ممتلكاتهم ومناصبهم لأول مرة في ظل الانتداب الفرنسي، لم يجدوا غضاضة في تزويد السلطات الفرنسية أو

---

(١٥) بشأن اختيار المخاتير ومهامهم في فلسطين خلال أواخر العهد العثماني والانتداب البريطاني، انظر: Gabriel Baer, «The Office and Functions of the Village Mukhtar,» in Joel S. Migdal (ed.), *«Palestinian Society and Politics»* (Princeton, 1980), pp. 103-23.

عملائها السوريين بمعلومات بشأن أمكنة عصابات الثوار وتحركاتها وحجمها[١٦]. ومن الواضح أن ليس المخاتير جميعاً تعاونوا مع السلطات ـ فقد خاف بعضهم من غضب قوات الثوار ـ ولكن الإغراءات المالية الفرنسية وغيرها من المنافع جعلت درب المتعاونين أشهى وألذ.

ثورة وطنية

يتطلب التأكيد أن الثورة الكبرى كانت ذات طابع وطني واضح بعض التمحيص النهائي. ومع أن صلة الدروز ـ حزب الشعب أصبحت واضحة، فإن تعليق شارة وطنية للثورة بصورة قاطعة يحتاج إلى شيء من إعمال النظر في الطابع الأيديولوجي للوطنية في سورية في أواسط العشرينات، وفي جاذبيتها وأهدافها المحددة. فقد كانت الوطنية سنة ١٩٢٥ الأداة الحصرية للطبقات المدينية العليا والوسطى في سورية. ومع أن المؤسسين الأصليين للأيديولوجيا القومية قضوا أكثر من عقد من الأعوام منهمكين في بث هذه الأيديولوجيا في المدن من خلال نشاطات وتنظيمات سياسية ومن خلال الكلمة المحكية والمكتوبة، لم تكن الجماهير السورية قد اكتسبت وعياً سياسياً قومياً عميقاً. وظلت الولاءات التقليدية للفرد تجاه العائلة أو العشيرة أو الحي أو القرية أو الجماعة الدينية، أقوى من الولاءات الصاعدة الجديدة تجاه الأمة أو الدولة.

إن ما أنجزته النخبة الوطنية حقاً هو تحويل الاستياء والكبت المتصاعدين لدى الجماهير إلى حركة معادية للإمبريالية. فهم نجحوا في إلقاء التبعة على الفرنسيين في ما يخص البطالة والتضخم الجامح واضطراب الطريقة التقليدية في الحياة. وقد مثلت القَومية أداة طيعة للتعبير عن المظالم المحلية؛ فهي كانت دارجة دولياً ونافعة سياسياً، في آن واحد، من وجهة نظر طبقة أبعدها الفرنسيون عن النفوذ السياسي. كما أنها قدمت، وجرى قبولها على نطاق واسع، بوصفها ترياقاً لجميع أنواع الأمراض الاقتصادية والاجتماعية لقطاع عريض من المجتمع.

لقد رعى القادة القوميون نوعاً من القومية له نكهة علمانية مميزة. فهم كونوا تصوراً لدولة عربية علمانية مستقلة، قائمة على مؤسسات غربية، ولأمة عربية متماسكة بفعل تاريخها ولغتها وثقافتها وأرضها المشتركة. إلا أنه لم يكن بوسع القوميين أن يتجاهلوا أهمية الإسلام وإسهامه في تكوين مثل أعلى قومي. فمن الواضح أن الإسلام كان الأساس الذي قامت الثقافة والحضارة العربيتان عليه، ومحوراً طبيعياً لحشد مجتمعٍ تهدده أوروبا المسيحية.

(١٦) انظر: مركز الوثائق التاريخية، **الثورة السورية**، ٤٣/ ٩٨٣٠. حسني البرازي (وزير الداخلية)، ١٩٢٦/٥/١٧.

وهكذا، مع أن القادة القوميين كانوا دائماً يقدمون إلى فرنسا وعصبة الأمم فكرة أمة سورية - عربية موحدة ومستقلة، مع شرط بضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية، فإن ذلك لم يكن يعني أنهم قدموا الفكرة القومية إلى الجماهير السورية في عبارات علمانية خالصة. فقد اعتمد قادة حزب الشعب، في الواقع، على الابتهالات والرموز الإسلامية بوصفها أدوات للتعبئة السياسية. وهم دعوا الطبقات الشعبية إلى الثورة باسم الأمة، ولكن باسم الله والنبي والتضامن الديني أيضاً. وكانت الجوامع والمساجد لمّا تزل أهم مراكز الحشد في المدن والقرى، وكان الوعاظ والفقهاء المسلمون من بين أهم الوسطاء بين الحركة الوطنية والجماهير. فالإمبريالية الفرنسية، على الرغم من كل شيء، وجهت هجمة عنيفة على قيم الأغلبية الساحقة في سورية وعاداتها وطريقة حياتها، وهذا ما استجرّ رداً إسلامياً.

إن الثورة الكبرى، في التحليل الأخير، قد أدخلت مثلاً علمانية عليا وخاطبت طبقات جديدة. كما أنها أثارت معايير ومبادئ متجذرة واعتمدت على قوى التقليد. ولكنها، فوق هذا كله، أنبأت بعصر جديد من السياسة، وإن كان عصراً يحتاج إلى أعوام طويلة كي ينضج.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل التاسع

الفئوية خلال الفترة المبكرة من الانتداب

إن الثورة الكبرى قد كشفت عن وجود انقسامات عميقة داخل الحركة الوطنية من شأنها أن توهن النضال من أجل الاستقلال في سورية على امتداد العقدين اللاحقين. وعكست الفئوية كلاً من النزاعات الشخصية والأيديولوجية في صفوف الطبقات العليا المدينية. وكان لها جذور عميقة، وإن لم تتند بكامل قوتها إلا في آخر الثورة.

كانت تظلمات العرب من حكومة الامبراطورية العثمانية في استنبول خلال أعوامها الأخيرة من حجم يكفي لإضافة القومية إلى مرجل الأيديولوجيات السياسية الفاعلة في الولايات السورية. لكن نظام الانتداب هو الذي ضَمِن تحول القومية إلى نكهة سائدة لهذا الخليط. فالسيطرة الفرنسية في سورية جعلت القومية، خلافاً لمخططات الفرنسيين، الأداة السياسية الرئيسية لشريحة كبيرة من النخبة السياسية السورية. وجرى استخدام الشعارات الوطنية ــ من مثل «الوحدة» و«الاستقلال» ــ بوصفها القاسم المشترك الأدنى الخام لدعوة الجماهير السورية إلى الاحتشاد خلف هذه النخبة. ومع أن هذه الأداة الأيديولوجية في تجنيد الدعم كانت جديدة، فإن هدف النخبة السورية القصير الأمد كان قديماً. فقد تمثل هذا الهدف في التوصل إلى احتكار النفوذ السياسي في الساحة المحلية.

أدى الغزو الفرنسي والسياسات المتقلبة المفروضة على سورية في الأعوام الأولى من الانتداب إلى جعل مشاعر القومية الجديدة هذه تنتشر بأسرع مما في أي وقت مضى على حساب الولاءات الأخرى. ومع ذلك، لم تتمكن الحركة الاستقلالية الوطنية من التوصل إلى درجة عالية من الوحدة والتماسك والتنظيم. ولم تزدد هذه الحركة عزلةً عن الحركات الموازية لها في فلسطين والعراق فحسب، بل إن قادتها تورطوا بصورة متزايدة في نزاعات شخصية وأيديولوجية استغلها الفرنسيون بنجاح.

كانت الحركة الاستقلالية في أوائل العشرينات حركة في المنفى في معظمها. فقد اضطر عشرات من الوطنيين للفرار من دمشق وسائر المدن السورية، إما تفادياً للأحكام بالإعدام أو للاعتقال، أو ببساطة لمجرد أن الحياة السياسية تحت الحكم الفرنسي سرعان ما أصبحت لا تحتمل. وقد أصبحت عمان والقاهرة القاعدتين

الموقتين لعمليات معظم القادة السوريين[١].

كان الأمير عبد الله في عمان قد وضع نصب عينيه الحصول على عرش سورية لنفسه. وكان شديد الغيرة لأن البريطانيين قد نصبوا أخاه الأصغر فيصل ملكاً على العراق بعد أن خلعه الفرنسيون عن عرش سورية؛ لأن المؤتمر السوري كان قد خص عبد الله بالعراق في آذار/مارس ١٩٢٠. وجمع عبد الله حوله في الإدارة مجموعة من الموظفين العثمانيين السابقين من سورية[٢]. وكان بعض هؤلاء الرجال قوميين راديكاليين ينتمون إلى حزب الاستقلال السوري، وهو تنظيم عربي نشط في دمشق خلال فترة الاستقلال العربي الوجيزة التي تلت الحرب العالمية الأولى. وقد نتج هذا الحزب إلى حد ما عن اندماج زعماء لجمعيتين قوميتين سريتين قامتا قبل الانتداب، وهما الفتاة والعهد[٣]. ومن مقر إقامتهم الآمن في عمان، حث هؤلاء الوطنيون السوريون الأمير عبد الله على انتهاج سياسة نضالية حيال الفرنسيين. لكن البريطانيين، الذين كان عبد الله يعتمد عليهم بصورة متزايدة، أجبروه بالتدريج وعلى نحو عنيد على قطع صلاته بالأعضاء السوريين الأكثر جذرية من بين حاشيته. وقد طُرد بعضهم من المناصب، ومن ثم من شرق الأردن[٤]. وبحلول ١٩٢٢، أصبح الاستقلاليون من أعداء عبد الله المعلنين. أما بالنسبة

---

(١) كان لتقسيم المنطقة بين البريطانيين والفرنسيين تأثير في بغداد والقدس يختلف عن تأثيره في دمشق. ذلك أن عرض البريطانيين عرش العراق على فيصل مكنه من إقامة مؤسسة شرعية كان يمكن أن يتحلق حولها الوطنيون العراقيون (ومعظمهم ضباط ينتمون إلى جمعية «العهد») الذين كانوا إلى جانب فيصل منذ أيام الثورة العربية. وفي الواقع، أصبحت بغداد مكاناً يمكن هؤلاء الضباط أن يعودوا إليه بارتياح، على الرغم من وجود البريطانيين. ومع أن بعض الوطنيين السوريين والفلسطينيين اختاروا أن يتبعوا فيصلاً إلى بغداد (مثل رستم حيدر وساطع الحصري)، فإن معظمهم لم يفعلوا ذلك. وبالنسبة إلى هؤلاء القادة، لم يكونوا على اطلاع وثيق على العراق من الناحيتين السياسية والاجتماعية، كما كان العراق بعيداً عن مركز اهتمامهم الرئيسي. يضاف إلى ذلك، أنه كان للعراقيين أفضلية واضحة عليهم؛ كما أن نوعية الدبلوماسية التي انتهجها فيصل في أوروبا خلال سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠، وما تلاهما من ظهور مفاجئ له سنة ١٩٢١ على عرشٍ أقامه البريطانيون في العراق، قد أضعفا من دون شك صدقيته السياسية في عيون عدد لا يقتصر على قلة من الوطنيين السوريين والفلسطينيين المتصلبين. لقد كان من الممكن التطلع إلى بغداد لمد يد المساعدة، لكنها لم تكن مكاناً يمكنهم أن يشنّوا منه نضالاتهم. كما أن الفلسطينيين الذين أقاموا في دمشق خلال فاصل الحكم الفيصلي واجهوا بعض العقبات التي اعترضت سبيل عودتهم. بشأن عهد الاستقلال العربي القصير، انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الرابع.

(٢) من بين السوريين الذين احتلوا مناصب رفيعة في ديوان عبد الله كان علي رضا الركابي ونبيه العظمة وعادل أرسلان ومظهر رسلان ورشيد طليع وحسن باشا أبو الهدى. انظر: Wilson, *King Abdullah*

(٣) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الرابع.

(٤) انظر: Wilson, «*King Abdullah*»

إلى البريطانيين، فقد أصبح من الواضح أيضاً أنهم لا يريدون أن يدعموا أهداف الوطنيين السوريين ـ هذا إذا أرادوا دعمها في يوم من الأيام.

ظلت القاهرة، في المقابل، ملجأً مضيافاً. وقد مر جميع الوطنيين المنفيين تقريباً بالقاهرة أو أقاموا فيها في فترة أو أخرى خلال أعوام ما بين الحربين. وكانت القاهرة، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، تقوم بدور مركز التنسيق الرئيسي للحركة الاستقلالية العربية الوليدة. وأدى تسامحها الثقافي والسياسي ووجود جالية كبيرة من المهاجرين السوريين إلى اجتذاب المنفيين السياسيين(٥). ولذلك، فإن القاهرة هي التي أصبحت مقر اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني، الذي تأسس في جنيف سنة ١٩٢١.

المؤتمر السوري ـ الفلسطيني: الأصول والفئات

يمكن العودة بأصول المؤتمر السوري ـ الفلسطيني إلى نهاية سنة ١٩١٨، عندما قام عدد من المنفيين السوريين في القاهرة ـ كان العديدون منهم على صلة بحزب اللامركزية الإدارية العثماني القومي العربي ما قبل الحرب ـ بتأسيس تنظيم يخلفه، هو حزب الاتحاد السوري. وقد وجه قادة هذا الحزب طاقاتهم نحو نشاط الدعم والدعاية للحكومة العربية الهشة في دمشق، وكانوا معنيين بمخطط لاتحاد سورية الكبرى وبالإبقاء على العلاقات مع البريطانيين أكثر مما عنوا بتبني أفكار عربية كالأفكار التي كانت تروجها جمعيات معادية للامبريالية صراحةً، مثل الفتاة/حزب الاستقلال والنادي العربي الذي يقوده فلسطينيون(٦). ومع سقوط المملكة العربية في صيف ١٩٢٠، عرض حزب الاتحاد السوري القيام بالتنسيق بين جميع التنظيمات السورية والفلسطينية الوطنية التي منع نشاطها أو تقلص نتيجة لذلك. فتمّت الدعوة إلى عقد مؤتمر سوري ـ فلسطيني عام في أوائل ١٩٢١. وعقد جلسته الأولى في حزيران/يونيو في جنيف، حيث جرى عرض المطالب المتعلقة بوحدة سورية واستقلالها على عصبة الأمم. وأقيمت في هذه الجلسة لجنة تنفيذية تتولى تنسيق نشاطات المؤتمر المستقبلية(٧). ولا عجب أن أعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبين كانوا أيضاً يديرون دفة حزب الاتحاد السوري.

ومع أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر كانت تكرس نفسها من حيث المبدأ للشؤون السورية والفلسطينية معاً، فإنها ركزت اهتمامها على مجريات الحوادث في سورية ولبنان.

---

(٥) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الثالث.

(٦) Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement*, 1918-1929 (London, 1974), p. 116.

(٧) للاطلاع على نشاطات المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في جنيف، انظر: Marie-Renée Mouton, «Le congrès syrio-palestinien de Genève,» *Relations Internationales*, 19 (Autumn 1979), pp. 313-18.

وقد عكس هذا التركيز النسبة العالية من السوريين واللبنانيين في قيادة المؤتمر، التي كانت تسيطر على شؤونه المالية[٨]. ويمكن فهم، أن المؤتمر سرعان ما أعاد إنتاج الكثير من الانقسامات والاتجاهات الجهوية نفسها التي كانت ظهرت على السطح بين الوطنيين السوريين والفلسطينيين والعراقيين. ومع انهيار مملكة فيصل العربية وقيام الأوروبيين بتقسيم الهلال الخصيب إلى مناطق انتداب منفصلة يديرها الفرنسيون والبريطانيون، فرضت فكرة الأمة العربية الواحدة، ذات الجذور العميقة في اللغة والثقافة المشتركتين، فكرةً منافسة للأفكار النامية الأضيق ذات الإطار المحلي بشأن أمة عراقية أو فلسطينية أو سورية[٩].

حدث أول انشقاق رئيسي سنة ١٩٢٢، عندما انسحب المندوبون الفلسطينيون من المؤتمر احتجاجاً على عدم تكريس الاهتمام الكافي للشؤون الفلسطينية. ولم تكن سوى قلة من الزعماء الفلسطينيين تعترف، منذ أيام الثورة العربية سنة ١٩١٦، بالهاشميين ممثلين شرعيين لهم[١٠]. وقد اعتبروا اتصالات فيصل بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان غداة انتهاء الحرب مثابة خيانة لقضيتهم. واتهم بعض الزعماء الفلسطينيين فيصلاً بالمساومة على فلسطين مقابل مملكة عربية آمنة ومعترف بها دولياً في سورية[١١]. كما بدا أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني منشغلة بسورية هي الأخرى، مما يسبب الضرر بالمسألة الفلسطينية. وفي الواقع، فإن عدداً من الوطنيين السوريين قد مارسوا ضغطاً في سنتي ١٩٢١ و١٩٢٢ على القادة الفلسطينيين باتجاه التوصل إلى تسوية مع الصهيونيين، في حين كان المؤتمر يدعم فكرة سورية الكبرى من خلال تأكيده الحاجة إلى جبهة سورية ـ فلسطينية موحدة. بل إن بعض السوريين التقوا على انفراد بقادة صهاينة في لندن وفي فلسطين للتحادث معهم بشأن إمكانات التوصل إلى حل وسط[١٢].

لم يكن الصدع بين السوريين والفلسطينيين على الإطلاق ثابتاً؛ كما أنه لم يكن

---

(٨) إلى جانب ميشيل لطف الله، ضمت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشيخ رشيد رضا (نائباً للرئيس)؛ نجيب شقير (سكرتيراً)، وهو درزي من جبل لبنان؛ أسعد البكري، ابن فوزي وابن أخي نسيب؛ د. خليل مشاقة، وهو بروتستانتي دمشقي، كان أفراد من عائلته قد عملوا قنصلاً أميركياً وحاجبين لدى القنصلية البريطانية في دمشق في القرن التاسع عشر؛ الحاج أديب خير، وهو تاجر غني من دمشق؛ سعيد طليع، وهو درزي من جبل لبنان وابن عم رشيد بك؛ شكري القوتلي؛ أسعد داغر، وهو كاتب لبناني من الروم الكاثوليك؛ وخير الدين الزركلي، وهو كاتب دمشقي من أصل كردي. MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note,» 10 Dec. 1926, vol. 211, p. 22; *Salname: suriye vilayeti*, 1302/1885, pp. 98-99.

(٩) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, 1798-1939 (London, 1962), p. 293.

(١٠) Porath, *The Emergence*, pp. 121-22. Kedourie, *England*, p. 153.

(١١) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الرابع.

(١٢) Porath, *The Emergence*, pp. 112-114.

الصدع الوحيد الذي برز في صفوف المؤتمر. وفي نهاية المطاف، أدت الخلافات الشخصية والايديولوجية، التي نجمت من الثورة العربية أو المنافسات التي تكونت في دمشق بعد الحرب، إلى شق الأعضاء السوريين في المؤتمر إلى قسمين.

لعل ميشيل لطف الله، وهو الأكبر من بين أبناء حبيب باشا لطف الله الثلاثة النشيطين سياسياً وأحد المهاجرين اللبنانيين في القاهرة، كان الشخصية القيادية في اللجنة التنفيذية للمؤتمر؛ كما أنه كان يمثل أحد التيارين المتنافسين الرئيسيين اللذين برزا داخل الحركة الوطنية السورية بعد سنة ١٩٢٠. وكان والد ميشيل، وهو مسيحي من الروم الأرثوذكس ومن أصل متواضع، قد جمع ثروة عندما عمل مقرضاً للأموال خلال الحملة البريطانية ـ المصرية على السودان. واستخدم ثروته في شراء مزارع للقطن، ما جعله واحداً من أغنى مالكي الأراضي في مصر. وبعد سنة ١٩٠٨، أقام حبيب لطف الله علاقات وثيقة بالشريف حسين في الحجاز، من خلال عمله مستشاراً ومصرفياً لعائلته. وترعرع ميشيل في الجو الكوزموبوليتي لمدينة القاهرة المشرقية، حيث تزوج في ما بعد بابنة أحد التجار السوريين المسيحيين الأثرياء من الإسكندرية. وعندما نشبت الثورة العربية، كرس ميشيل معظم وقته لجمع الأموال وللعمل الدعائي لمصلحة الهاشميين[١٣]. كما بدأ يتعاون أيضاً مع السلطات البريطانية، كما فعل كثيرون من السوريين خلال الحرب العالمية الأولى. وعين حسينُ شقيقَ مشيل، حبيب الابن، مبعوثاً شخصياً له إلى باريس سنة ١٩١٩، حيث استخدم ثروة عائلته في الدعاية للقضية الهاشمية. ومنح الملك حسين حبيب الأب لقب أمير مقابل خدماته، وهو لقب ورثه أبناؤه من بعده.

أسس ميشيل لطف الله، مع عدد من المهاجرين السوريين في القاهرة، حزب الاتحاد السوري في نهاية الحرب؛ كما أنه كان ملهماً لفكرة المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، وقد جرى انتخابه رئيساً للجنة التنفيذية للمؤتمر، وكان هو وأخوه الآخر جورج مموليه الأساسيين[١٤].

كان من بين الذين ارتبطوا بعلاقة مع عائلة لطف الله، عبد الرحمن الشهبندر الذي التقى الأمير ميشيل وأخويه، للمرة الأولى، خلال منفاه القصير في القاهرة في أواخر فترة الحرب. وفي القاهرة، أقام الشهبندر ـ وهو العلماني والناقد صراحة للسياسات المركزية التي انتهجتها «تركيا الفتاة» في الولايات السورية ـ أقام أيضاً علاقات ودية مع ممثلي الهاشميين ومع الضباط السياسيين البريطانيين في «المكتب العربي». وقام الشهبندر، خلال

---

(١٣) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Renseignement,» 24 Oct. 1922, vol. 208, p. 68.

(١٤) قدم جورج لطف الله شخصياً ٣٠,٠٠٠ ليرة سورية (أي ٦٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي) إلى الوفد الدائم للمؤتمر في جنيف سنة ١٩٢٢؛ انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note,» 20 July 1925, vol. 211, pp. 94-97.

فترة نفيه الثانية في القاهرة في سنتي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، بمساعدة ميشيل لطف الله في تفعيل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني التي أسست حديثاً. وكانت المنظمة الوطنية الأولى داخل الأراضي السورية، وهي «القبضة الحديدية» التي أسسها الشهبندر بعد صدور العفو عنه سنة ١٩٢١، تتلقى معظم تمويلها من التبرعات التي يقدمها المؤتمر، أي من أسرة لطف الله. وقضى الشهبندر معظم فترة نفيه الثالثة في سنتي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤، التي أعقبت اعتقاله وحبسه في سنتي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣، في أوروبا والولايات المتحدة يقوم بالعمل الدعائي لمصلحة الحركة الوطنية السورية. وخلال هذه الفترة، كان المؤتمر يمول رحلاته. وبالمثل، فإن حزب الشعب بقيادة الشهبندر، الذي بذل نشاطاً ملحوظاً في الثورة الكبرى، كان يتلقى معظم الدعم الخارجي من اللجنة التنفيذية للمؤتمر في القاهرة. وقد ارتبط عبد الرحمن الشهبندر وميشيل لطف الله بعلاقة تفوق علاقتهما المالية وحبهما المشترك للقاهرة. فكلا الرجلين تعلم في مدارس مهنية غربية، لا عثمانية. ولذلك لم يشاطر أي منهما في الثقافة العثمانية ـ العربية العليا خلال أواخر عهد الامبراطورية، ولم يكن عضواً في الأرستقراطية العثمانية التي كانت في الخدمة. كما أن خلفيتهما الاجتماعية وتنشئتهما الفكرية وضعتاهما في مصاف الدعاة الرئيسيين لقومية علمانية خالصة[15]. وبسبب مصالحهما الشخصية وتنافسهما مع سائر الوطنيين السوريين، ظلا كلاهما على صلة وثيقة بالهاشميين ولم يقطعا علاقاتهما بالبريطانيين بعد سنة ١٩٢٠.

كانت الفئة السياسية الأخرى داخل المؤتمر السوري ـ الفلسطيني وحوله يقودها شكيب أرسلان، العضو البارز في وفد المؤتمر المقيم لدى عصبة الأمم. وقد ولد أرسلان في قرية الشويفات الجبلية اللبنانية سنة ١٨٦٩، في عائلة من الأمراء الدروز. إلا أن والده فضل أن يمضي عدة شهور من كل عام في حي المصيطبة في بيروت، ما مكن أبناءه من النشوء في محيط إسلامي سني كوزموبوليتي إلى حد كبير[16]. وفي الواقع، فإن شكيب كان سنياً معلناً، على الرغم من أصله الدرزي. وقد التحق أولاً بمدرسة تبشيرية أميركية في قريته، ثم بالمدرسة السلطانية العثمانية في بيروت. وبعد أن أكمل تعليمه، الذي اشتمل على دورة دراسية مكثفة للغة التركية، أمضى عامين في الخارج. وخلال هذه الفترة، قام بأول زياراته التي تكررت في ما بعد إلى باريس والقاهرة، قبل أن يستقر ويمتهن كتابة الشعر والمقالات والنشاط السياسي[17].

انتخب أرسلان، ما بين سنتي ١٩١٣ و١٩١٨، مندوباً عن حوران في البرلمان

---

(١٥) غالباً ما اتهم الشهبندر من قبل بعض أعدائه بأنه ملحد. انظر الفصل الثالث والعشرين.

(١٦) كان يقطن هذا الحي أيضاً عدد كبير من التجار الروم الأرثوذكس.

(١٧) أدهم الجندي، **أعلام الأدب والفن** (دمشق، ١٩٥٨)، مج ٢، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥. للاطلاع على أعمق دراسة في سيرة أرسلان السياسية والفكرية، انظر: William L. Cleveland, *Islam against the West. Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism* (Austin, Tex., 1985).

العثماني في استنبول. وقد أدى رفضه القطيعة مع تركيا الفتاة إلى إبراز أحد نزاعاته مع فئة لطف الله ـ الشهبندر. وكان أرسلان، إبان الثورة العربية على اقتناع جازم بضرورة عدم انفصال الولايات العربية عن الامبراطورية، على الرغم من تكثيف أنصار «تركيا الفتاة» لسياساتهم «التتريكية»، التي لم يكن هو يؤيدها[١٨]. وقد آمن إيماناً عميقاً بأن مثل هذا الانفصال سيجعل الشعوب العربية وأراضيها وحضارتها عرضة لمزيد من الهجمات والتعديات الأوروبية. وحذر أرسلان من أن تفكك الامبراطورية سيمكن الدول الأوروبية من توسيع سيطرتها على المنطقة بكاملها، بما فيها الأماكن المقدسة في الحجاز. وحتى بعد انهيار الإمبراطورية، فإن أرسلان ــ وهو المثقف العثماني ــ العربي الكوزموبوليتي ـ كان يتطلع إلى تركيا للحصول على دعمها السياسي. واعتبر كفاح تركيا الوطني ضد الدول الأوروبية أمراً حيوياً لمستقبل الأمة الغربية. فتركيا، على الرغم من كل شيء، كانت لا تزال أمة مسلمة تعقد العزم على حماية أراضيها من الإمبريالية الأوروبية، وهي بذلك تقدم للعرب مثالاً ممتازاً يقتدون به[١٩].

لم يكن ثمة مفر من التصادم بين شكيب أرسلان بميوله الواضحة المعادية للبريطانيين وتردده في التحالف مع الهاشميين واستخدامه برلين مركزاً رئيسياً لحملته الدعائية على الفرنسيين[٢٠]، واهتمامه بالحصول على دعم الأتراك لاستقلال البلاد العربية وتركيزه على الأمة العربية التي تقوم مبادئها الخلقية الأساسية على الشريعة الإسلامية، وبين فئة لطف الله ـ الشهبندر بعلاقاتها بالبريطانيين والهاشميين وشكوكها بالأتراك وعلمانيتها. إلا أن أرسلان أبقى هذه النزاعات، في أوائل العشرينات، طي الكتمان، وذلك أساساً لأن الوفد الذي يرأسه في جنيف كان يعتمد بصورة شبه كاملة على الإعانات المالية التي تقدمها عائلة لطف الله[٢١].

كان في معسكر شكيب أرسلان شخصيتان بارزتان غيره، هما الشيخ رشيد رضا وإحسان الجابري. ويكمن إسهام رشيد رضا الأساسي في الحركة الوطنية السورية في المجال الفكري، حيث ركز على الصياغة الأيديولوجية للقومية، ولا سيما على أهمية المضمون الإسلامي في هذه الصياغة. وقد عبر عن معتقداته وأفكاره بصراحة على مدار أعوام في المنار، المجلة الدورية التي أصدرها في القاهرة منذ ١٨٩٨ (بعد عام من هجرته من طرابلس الشام) حتى وفاته سنة ١٩٣٥. وتكونت العلاقات بين رضا وشكيب أرسلان، الذي يصغره بأربعة أعوام، من خلال أستاذهما الفكري الشيخ محمد عبده. وأصبح رضا وأرسلان، في نهاية المطاف، صديقين وتكون بينهما في مجرى الصداقة

---

(١٨) Hourani, *Arabic Thought*, pp. 303-4.

(١٩) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Renseignement,» 24 Oct. 1922, vol. 208, p. 68.

(٢٠) *Ibid.*

(٢١) *Ibid.*, Hourani, *Arabic Thought*, pp. 298-307.

انسجام فكري عميق، على الرغم من اختلافهما في الخلفية الاجتماعية ونوعية التعليم. وقد أخِذ أرسلان بدفاع رضا القوي البيان عن رفعة الإسلام لدى العرب، وعن إسهامهم التاريخي في ولادته وانتشاره، وحاجة الأمة إلى الحكم بموجب مبادئ الإسلام العليا[٢٢].

إلا أن الرجلين لم يتفقا دائماً بشأن قضايا الاستراتيجية السياسية. فمثلاً، لم يرض أرسلان بصورة خاصة عن موقف رضا من «تركيا الفتاة» الذي يميل إلى التعنت المزعج إلى حد ما، ولا عن استعداده للتعاون مع البريطانيين خلال الحرب لضمان استقلال العرب. لكن موقف رضا من البريطانيين تغير بصورة جذرية بعد الحرب وتقسيم الأوروبيين لسورية الطبيعية. والأهم من ذلك أنه أصبح منتقداً علنياً للهاشميين، الذين اعتبرهم فاسدين وعاجزين ولا مفر من استمرارهم في التضحية بمصالح الأمة العربية من خلال تماثلتهم الكاملة بين مصائرهم الشخصية ومصائر المستعمرين البريطانيين[٢٣]. وهكذا، فإن رشيد رضا، الذي انتخب نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني، شكل كابحاً مهماً لنشاطات الفئة المؤيدة للهاشميين المتحلقة حول ميشيل لطف الله.

أما إحسان الجابري، الذي كان يصغر شكيب أرسلان بثلاثة عشر عاماً، فكان هو الآخر ينتمي إلى الأرستقراطية العربية - العثمانية، وتلقى دراسته في استنبول وحصل على شهادة عليا في القانون من باريس. وقد عمل موظفاً عثمانياً رفيع المستوى، إذ خدم في استنبول والولايات السورية، وظل مخلصاً لفكرة الامبراطورية حتى نهايتها تقريباً. وقد اقتنع فيصل بتعيينه رئيساً لديوانه وياوراً له سنة ١٩١٨، لاعتبارات متعلقة بنفوذ أسرته في حلب، التي كان إحسان رئيساً لبلديتها قبل وقت قريب جداً، وباطلاعه الواسع على شؤون أوروبا وبرغبته في التغطي بالقومية. لكن الجابري كرس نفسه، بعد أن أخرجه الفرنسيون إلى المنفى، من أجل القيام بالعمل الدعائي في أوروبا، فيما كان يتابع باهتمام بالغ أنباء الحوادث الجارية في مسقط رأسه وحوله، حيث اندلعت ثورة هنانو ضد الفرنسيين في ١٩٢٠ - ١٩٢١. وكان الجابري يعتقد، شأنه شأن أرسلان، بضرورة تشجيع قيام تحالف مع الأتراك، الذين كانوا هم أيضاً يقاتلون الفرنسيين[٢٤]. لكن، في حين شدد أرسلان على الحاجة إلى قيام جبهة إسلامية مع تركيا في مواجهة أوروبا، كان

---

(٢٢) Houran; *Arabic Thought*, pp. 222-24; 374. الجندي، **أعلام**، ج ٢، ص ٣٧٤. وكان أرسلان أيضاً كاتب سيرة رضا.

(٢٣) كان رضا رئيساً للمؤتمر السوري العام في دمشق سنة ١٩١٩، مع أن موقعه كان احتفالياً إلى حد كبير؛ انظر: FO 371/3149, vol. 6453. 10 March 1921.

(٢٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «La propagande,» 19 April 1923, vol. 208.
واستخدم كل من الجابري وأرسلان تركيا قاعدة لبث الدعاية ضد الفرنسيين في أوائل العشرينات. انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Sarraut Telegram,» 18 Nov. 1925, vol. 210, p. 18.

اهتمام الجابري، الذي لعائلته صلات اجتماعية وثيقة باستنبول، ينصب على إحياء العلاقات التجارية بين سورية وتركيا[٢٥]. وهذه الصلة التركية أثارت انزعاج مجموعة لطف الله ـ الشهبندر، التي كانت تمقت الأتراك وثارت ضدهم خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت تخشى بصورة جدية مخططاتهم الإقليمية بشأن سورية الشمالية[٢٦].

كانت فئة أرسلان في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني تضم مجموعة مهمة أخرى، مكونة من أعضاء «حزب الاستقلال» العروبي الذين كانوا قد لجأوا إلى عمان والقاهرة، وحتى إلى القدس. وكان هؤلاء الرجال إجمالاً من الناشطين السوريين الذين ينتمون إلى جيل أصغر من جيل أرسلان ورضا (لكن ليس أصغر من جيل الجابري) ويعتنقون مبادئ قومية متطرفة. ومع أن قلة من الاستقلاليين تطلعت إلى الخلاص على أيدي تركيا أو شددت على الطابع الإسلامي للأمة العربية كما اعتنقه أرسلان ورضا وغيرهما ـ وهو ما يعكس بوضوح أعمارهم وتشكلهم الفكري الأكثر علمانية ـ فإنهم جميعاً كانوا معادين للبريطانيين ومتشككين بالهاشميين (وإن لم يكن بفيصل، بالضرورة) وعروبيين صراحة. وظل الاستقلاليون أيضاً على علاقة وثيقة بالراديكاليين الذين يشاطرونهم أفكارهم في فلسطين، وكانوا أعضاء في حزب الاستقلال والنادي العربي في دمشق بعد الحرب[٢٧].

كان من بين أهم الاستقلاليين الذين أجبرهم الفرنسيون على الخروج إلى المنفى سنة ١٩٢٠، عادل أرسلان، الأخ الأصغر لشكيب[٢٨]. ولد في الشويفات سنة ١٨٨٢، وتعلم في مدارس تبشيرية فرنسية وفي باريس حيث تخصص في الأدب، وتخرج في «الملكية» في استنبول. وخدم، شأنه شأن أخيه، الدولة العثمانية بإخلاص في مناصب رسمية حتى نهاية الحرب. وبعد احتلال الحلفاء سورية سنة ١٩١٨، عين فيصل عادل بك متصرفاً لجبل لبنان، وأصبح عشية انهيار المملكة العربية مستشاراً سياسياً لفيصل وأحد

---

(٢٥) FO 371/600, vol. 210, 12 Jan. 1923.

(٢٦) فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٨٧؛ مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق عبد الرحمن الشهبندر، رقم ٧/ ٢٣. رسالة الشهبندر (بغداد) إلى حسن الحكيم، ١٩٢٧/٣/١٥؛ المصدر نفسه، رقم ٩/ ٢٥، ١٩٢٧/٣/٢٨.

(٢٧) من أبرزهم عزة دروزة وعوني عبد الهادي. وكان للنادي العربي فروع في دمشق والقدس. وحتى نيسان/ ابريل ١٩٢٠، كان الحاج أمين الحسيني رئيساً لفرع القدس. انظر: Porath, *The Emergence*, p. 78.

(٢٨) كان من بين الأعضاء الآخرين في حزب الاستقلال: خير الدين الزركلي وأسعد داغر ورياض الصلح ورشيد الحسامي والأمير مصطفى الشهابي ووصفي الأتاسي وأحمد مريود وأحمد القادري وسعيد طليع وتوفيق اليازجي وخالد الحكيم وعزت دروزة ومعين الماضي وشكري القوتلي وعوني عبد الهادي. وكان عضوان انسحبا من التنظيم غير الرسمي في وقت مبكر هما سعد الله الجابري وعفيف الصلح. انظر: **المصور** (مجلة أسبوعية للشباب صدرت في دمشق)، ع ١٤، (٩/٩/ ١٩٣٦)، ص ٢٠.

وسطائه الرئيسيين مع الفرنسيين والبريطانيين. كما أصبح خلال هذه الفترة عضواً نشيطاً في حزب الاستقلال. وأقام بعد الاحتلال الفرنسي في شرق الأردن، حيث ألف فرعاً جديداً للحزب بالتشارك مع عدد من الاستقلاليين السوريين المنفيين الآخرين، بمن فيهم الدمشقي نبيه العظمة، مدير الأمن العام في عمان. وخدم عادل أرسلان، بين سنتي ١٩٢١ و١٩٢٣، في منصب مستشار لعبد الله إلى أن اضطر عبد الله، بضغط كبير من البريطانيين، لنفيه من البلاد مع رفاقه بسبب نشاطهم المعادي للفرنسيين. ولحق أرسلان بالعظمة الذي كان أبعد هو الآخر إلى الحجاز[٢٩].

لقد ظل شكيب أرسلان، من خلال أخيه عادل وغيره من الاستقلاليين، على اتصال مباشر بالمجموعة الشابة من الوطنيين الراديكاليين السوريين. وبدأ أعضاء فئة أرسلان، من زوايا مختلفة، بمنافسة لطف الله والشهبندر بشأن السيطرة على المؤتمر السوري ـ الفلسطيني وعلى الحركة الاستقلالية بكاملها. ومع أن شكيب أرسلان وإحسان الجابري أمضيا معظم وقتهما في أوروبا، كانت المجموعة الشابة من الوطنيين المتطرفين تنظر إليهما باعتبارهما من الزعماء المستقيمين سياسياً وفكرياً، وعارضا، بثبات، التعاون مع أي من بريطانيا أو فرنسا. وما أثار قدراً مساوياً من الإعجاب لدى الاستقلاليين هو أن الوجيهين، وخصوصاً أرسلان، رفضا أن ينأيا عن الجدل الذي أثير بشأن فلسطين.

الراديكاليون والهاشميون وابن سعود

منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٢، لاحظت المخابرات الفرنسية أن الأمير ميشيل لطف الله قد بدأ يفقد زمام الأمور في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني[٣٠]. لكن خطوط الانشقاق في المؤتمر وفي الحركة الوطنية السورية بأسرها أصبحت أكثر وضوحاً في أوائل آذار/مارس ١٩٢٤، عندما ادعى الشريف حسين لنفسه حق الخلافة.

إن ادعاء حسين هذا الحق، فور قيام الجمعية الوطنية التركية بإلغاء الخلافة، أشعل جدلاً قوياً. ولم يكن ثمة إجماع بشأن بعث الخلافة، سواء بشأن ما إذا كان الوقت مواتياً أو ما إذا ينبغي بعث هذه المؤسسة أصلاً. فكان بعض الفقهاء العرب يعتقدون بأنه يجب إعادة الخلافة لأنها المؤسسة الوحيدة التي يمكنها توحيد الجماعة الإسلامية وسط التضارب الواسع في مصالحها المحلية، وبأن السيطرة على هذه المؤسسة يجب أن تعاد إلى ورثتها الشرعيين، أي العرب[٣١]. ولكن لم يحصل إجماع بشأن ما إذا كان الشريف حسين مؤهلاً لتولي الخلافة، على الرغم من حملة الدعاية التي نظمها لدعم نفسه. وقد جاء قسط كبير

---

(٢٩) الجندي، **تاريخ**، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١، ٥٤١.

(٣٠) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Renseignement,» 24 Oct. 1922, vol. 208, p. 68.

(٣١) FO 684/111/98. Smart (Damascus) to FO, 15 March 1923.

من الدعم لادعاء حسين من عدد من القادة الدينيين في دمشق وحمص وحماة وحلب[٣٢]. لكن رأي الأغلبية من بين أعضاء المؤسسة الدينية الإسلامية العربية اتفق على أن ادعاءه لم يكن في محله وأنه سريع الزوال[٣٣]. ووقف عدد من علماء الدين البارزين، بمن فيهم الشيخ رشيد رضا، موقفاً معارضاً بصراحة لسعي حسين إلى الخلافة. فاتهموا الهاشميين بأنهم غير مؤهلين فكرياً لمعالجة المسائل الدينية الحساسة في المجال الروحي، وبأنهم عاجزون ويسعون وراء مصالحهم الخاصة ومرتزقة. وبالنسبة إلى رضا وغيره من علماء الدين، فإن مجرد قيام الهاشميين بالتحالف مع البريطانيين من أجل تحقيق مطامحهم الشخصية، واستمرارهم في ذلك بعد فترة طويلة من الإخلال بجميع الوعود بالاستقلال التي قطعت للعرب، كان دليلاً كافياً على عدم جدارتهم بهذا المنصب الأكثر تبجيلاً في الإسلام[٣٤].

لكن ما جرد مطالبة الشريف حسين بالخلافة من قوتها لم تكن الحجج السياسية - الدينية بقدر ما كان التحول المفاجئ في ميزان القوى في شبه الجزيرة العربية. ذلك بأن ابن سعود، الذي كان قد عزز من قبل مواقع سيطرته السياسية في أجزاء رئيسية من شبه الجزيرة، قام باجتياح الحجاز خلال شهور قليلة واحتل مكة وأجبر الشريف على التنازل عن العرش. وقد ظل ابن حسين الأكبر ووريثه في جدة، لكنه أخرج هو الآخر منها بعد عام. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، أضاف ابن سعود لقب حسين، ملك الحجاز، إلى لقبه الخاص أمير نجد. ومع أن مسألة إعادة الخلافة ظلت مطروحة لبعض الوقت، فإن حسيناً لم يعد منافساً جدياً عليها. ففقدانه السلطة على الأماكن المقدسة نزع ريشةً أخرى من القلنسوة الهاشمية[٣٥].

---

(٣٢) المعلومات بشأن الدعم في سورية لمطالبة حسين بالخلافة مستقاة من المصادر الآتية: FO 684/111/98. Smart to FO, 15 March 1923; FO 371/2761, vol. 1003. Satow (Beirut) to FO, 15 March 1924; FO 371/4141, vol. 10164. Damascus Consul to FO, 28 April 1924; FO 684/111/121. Smart to FO, 20 March 1924; FO 684/111/208. Smart to FO, 22 April 1924; *Oriente Moderno*, 4 (1924), pp. 236-37; الــــف بــــاء، (١٥)، ١٦ آذار/مــــارس ١٩٢٤؛ MAE, Syrie-Liban 1918-29. Telegram, 2 Sept. 1922, vol. 274, p. 11.

(٣٣) PRO, Air Ministry 23405. «Note on Pan-Islamism,» High Commissioner (Baghdad) to Reed, 14 Nov. 1931.

(٣٤) محمد رشيد رضا، **الخلافة** (القاهرة، ١٣٤١هـ/١٩٢٢ - ١٩٢٣م)، ص ٧٣ وما يليها، مقتبسة من، Hourani, *Arabic Thought*, p. 305.

كان ثمة معارض بارز آخر للهاشميين هو زعيم دمشق الديني الشيخ كامل القصاب، الذي كان سنة ١٩٢٤ في منفاه في الحجاز. وكان قد عارض تعامل الهاشميين مع البريطانيين منذ عهد فيصل في دمشق. انظر: الجندي، **أعلام**، مج ٢، ص ٧٧ - ٧٨.

(٣٥) وضعت مسألة الخلافة جانباً في نهاية الأمر في أيار/مايو ١٩٢٦، عندما عقد مؤتمر للخلافة في القاهرة، حضرته وفود من مصر وليبيا وتونس والمغرب وجزر الهند الشرقية والهند البريطانية واليمن =

أدى انتصار ابن سعود إلى منح التنافسات السياسية داخل الحركة الوطنية السورية وداخل المؤتمر مزيداً من الوضوح والأبعاد. فقد لاقى انتصاره ثناء عالياً في الأوساط الإصلاحية ولدى الوطنيين العلمانيين ذوي النزعة الاستقلالية المعادية للهاشميين، باعتباره رجل الدولة العربي الوحيد الذي ظل غير ملطخ بوصمة السيطرة الأجنبية[٣٦]. وقد نظر ابن سعود إلى الهاشميين على أنهم سلطات روحية وزمنية غير شرعية، كما أنه كان مشاركاً في، ومدافعاً عن، أيديولوجيا دينية ومجموعة من العقائد متمثلة في الوهابية، التي كانت جذابة بصورة خاصة في أعين المصلحين الدينيين الجذريين من أمثال رضا وتلاميذه[٣٧]. وفي الوقت نفسه، كان الوطنيون الراديكاليون الشباب، بمعزل عن إعجابهم بمقدرة ابن سعود في منع سقوط الجزيرة العربية تحت الهيمنة الأوروبية، ينظرون إليه بوصفه مصدراً حقيقياً من مصادر الدعم السياسي، وخاصة في ضوء كراهيتهم للهاشميين وحلفائهم السوريين وعدم ثقتهم بهم. فابن سعود لم يكن كابحاً قوياً لمخططات الهاشميين فحسب، ولمخططات عبد الله في شرق الأردن بصورة خاصة، بل بدا أنه لا مطامح شخصية له في سورية.

أما في ما يتعلق بالهاشميين، فقد كان حسين وعبد الله الشريفين اللذين يكنّ لهما أرسلان ورضا والاستقلاليون أعمق مشاعر الكراهية وانعدام الثقة. فقد اعتبروا حسيناً متعاوناً ومتآمراً، وفقدانه مملكته الصغيرة في الحجاز دليلاً على عجزه. أما عبد الله فهو لم يتوقف عند الاستمرار في خدمة المصالح البريطانية في المنطقة، بل إنه بدأ بالتصالح مع الفرنسيين، وموافقته على طرد عدد من الاستقلاليين من شرق الأردن كانت مؤشراً على افتقاره إلى التضامن العربي. وسرعان ما أكد بعد ذلك رأي العروبيين الجذريين فيه عندما أحجم عن مساعدة الثوار السوريين خلال الثورة الكبرى.

أما موقف فئة أرسلان ـ حزب الاستقلال من الأمير الهاشمي المهم الثاني فيصل فلم يكن واضحاً بالدرجة نفسها. فكان فيصل لا يزال يحظى باحترام كبير لدى الكثيرين

= والحجاز وفلسطين وسورية والعراق، لكن من دون وجود ممثلين عن تركيا أو إيران أو أفغانستان أو نجد أو الجماعات المسلمة في الاتحاد السوفياتي. ومع أن المؤتمر أكد استمرار الحاجة إلى مثل هذه المؤسسة، فقد توصل إلى أن الظروف لم تكن ناضجة لإعادتها. وظلت مسألة الخلافة نائمة مع دعوات إلى إحيائها تنطلق من حين لآخر في أوقات الاضطرابات أو في المؤتمرات الإسلامية اللاحقة. انظر: Wilson, *King Abdullah*; PRO, Air Ministry/23/405. High Commissioner (Baghdad) to Reed, 14 Nov. 1931; A Sékaly, «Les deux Congrès musulmans de 1926,» *Revue du Monde Musulman*, 64 (1926), pp. 3-219; Hourani, *Arabic Thought*, p. 184.

(٣٦) في الواقع، سرعان ما تسلمت حكومتا ابن سعود في نجد والحجاز إعانات مالية بريطانية كبيرة. انظر: Khaldun S. Husry, «King Faysal and Arab Unity, 1930-1933,» *Journal of Contemporary History*, 10 (1975), pp. 328-29.

(٣٧) Hourani, *Arabic Thought*, p. 305.

من العروبيين وخصوصاً لدى رجال مثل إحسان الجابري[٣٨] وعادل أرسلان اللذين كانا من بين المقربين إليه في دمشق. وبعد أعوام عديدة من النفي، كان هؤلاء القوميون يتوقون إلى إعادة إقامة مملكة مستقلة في سورية يمكنهم أن يلتفوا حولها ويأملوا في توجيهها. أما بالنسبة إلى فيصل نفسه، فكان يعتبر أكثر صدقاً واستقامة من أبيه أو أخيه عبد الله. فهو لم يطرد القوميين من العراق كما فعل عبد الله في شرق الأردن، ولم يعتبره كثيرون من العروبيين أداة للبريطانيين. وفي الواقع، لقد أدى سعي فيصل في الأعوام الأولى لحكمه في العراق إلى «مزج» طموحاته العائلية مع طموحات الحركة القومية العربية، أدى إلى رؤية مصالح المملكة على أنها «متناقضة» مع مصالح البريطانيين[٣٩].

إلا أنه كان ثمة سوريون آخرون لم يعرفوا فيصل قط بصورة حميمة بسبب حداثة سنهم أو عدم بروزهم، أو للسببين معاً، وكل ما يمكنهم أن يتذكروه أنه كان معتدلاً وأنه أبدى رغبة في التعاون مع الأوروبيين لإنقاذ مملكته في سورية. ومع أنه فقد دمشق، فإنه استكن جيداً في بغداد الآن، لكن طموحاته لا تزال معلقة على سورية. وبالنسبة إلى هؤلاء الرجال، كان الأمراء الهاشميون يشبه واحدهم الآخر: فقد كانوا جميعاً، في التحليل الأخير، عملاء للبريطانيين يسعون وراء مصالحهم الذاتية. وفي المقابل، فإن ابن سعود لم يكن لديه طموحات إقليمية أو عائلية معروفة خارج إطار الجزيرة العربية ويبدو أنه يرغب بتقديم دعم «غير مشروط» للوطنيين السوريين، وهذا ما جعل منه رجل دولة مقبولاً يمكن التعاون معه[٤٠]. وفي أي حال، فإن الكثيرين من هؤلاء الوطنيين الراديكاليين الشبان فقدوا اهتمامهم بفكرة الملكية، بعد أن أحبطتهم المكائد الهاشمية. ومع أنهم لم يترددوا في التلاعب بالملوك العرب أحدهم ضد الآخر في سعيهم للسيطرة على الحركة الوطنية السورية، فإن الجمهورية كانت تحل بسرعة محل الملكية باعتبارها مثالهم الأعلى في شكل الحكم.

وقبل الثورة الكبرى مباشرة، كان قد تبلور تحالف أرسلان مع الاستقلاليين في إطار المؤتمر السوري ـ الفلسطيني. ويمكن تحديد طابعه في عروبته وتردده في التعاون مع البريطانيين في النضال لإخراج الفرنسيين من سورية، وفي ظلاله المتنوعة المعارضة للهاشميين.

(٣٨) بحسب أحد المراقبين عن كثب للحياة السياسية في دمشق بعد الحرب، كان إحسان الجابري عندما عمل ياوراً لفيصل يعلم الأمير أشكال البروتوكول كافة، «كان يخبره ماذا يقول، وأن يقف أو لا يقف عندما يرحّب بشخصٍ ما في مكتبة» (كرد علي، المذكرات، ص ٣٢٧).

(٣٩) Batatu, *The Old Social Classes*, p. 25.

(٤٠) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Interview with Edmond Rabbath,» 12 July 1927, vol. 213, pp. 16-24.

عوامل الشقاق في الثورة

منذ احتلال الفرنسيين سورية، احتفظ د. الشهبندر وأقرب حلفائه باحتكارهم التنظيمات الوطنية. ومع أنهم تعرضوا للسجن والنفي لفترات طويلة، فقد وجدوا فرصاً لبناء جهاز سياسي يمكنهم من خلاله ترجمة إحباطات سكان المدن السوريين ومظالمهم إلى عمل جماعي. وفي المقابل، حرمت مجموعة الاستقلاليين من فرص مماثلة لأن الفرنسيين رفضوا إصدار عفو عنهم. وبحلول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٥، لم يكن أمام أفراد هذه المجموعة من خيار سوى وضع ثقلهم الكامل في كفة الثورة، أي في كفة حزب الشعب. ووضعت المنافسات الشخصية والنزاعات الايديولوجية جانباً إلى حين.

لم تصبح الفئوية مثيرة للشقاق بصورة خطرة، إلا بعد أن أخذ الميزان العسكري يميل لمصلحة فرنسا بصورة لا رجعة عنها في ربيع ١٩٢٦، فأحدثت انشقاقات عميقة في صفوف الحركة الاستقلالية، وشلّتها بمعنى ما طيلة جيل بكامله. لكن تطورين جديدين وقعا حتى قبل تراجع الثورة أديا في نهاية الأمر إلى بروز الفئوية على نحو أوضح. وتمثل التطور الأول في اللقاء غير المتوقع بين شكيب أرسلان وهنري دي جوفنل، والثاني في إقامة منظمة لجمع الأموال منافسة للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي يسيطر لطف الله عليه.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥، دعي شكيب أرسلان، مبعوث الوطنيين الرئيسي والمشرف على دعايتهم في أوروبا، إلى لقاء ثنائي مع جوفنل في باريس قبيل مغادرة المندوب السامي المعين حديثاً إلى بيروت. وتمحورت محادثتهم السرية حول ما ادعى الأمير شكيب أنه صيغة سورية «رسمية» لحل المسألة السورية. وعرض استعداد الوطنيين لمنح فرنسا امتيازات اقتصادية واستراتيجية في سورية، إذا منحت فرنسا الاستقلال لسورية وسمحت بأن تصبح بلاد العلويين جزءاً من سورية الموحدة، وأتاحت للأقضية السورية التي ضمت إلى لبنان سنة ١٩٢٠ أن تختار عبر استفتاء عام الدولة التي تريد أن تنتمي إليها (إما سورية أو لبنان). واشتملت هذه الامتيازات على حق إصدار القروض وتدريب الجيش السوري وإقامة قاعدة بحرية على الساحل السوري وإبرام معاهدة دفاع مشترك. ولم يسبق لأي زعيم وطني سوري قط أن عرض مثل هذه التنازلات وأعرب عن مثل هذا الاعتدال. ورد جوفنل بأنه لا يستطيع توقيع اتفاق فوراً، لكنه سيدرس المطالب السورية بعناية وسيعمل من أجل التوصل إلى تفاهم[٤١].

أدت مقترحات أرسلان إلى إثارة ارتباك كبير في مقر المؤتمر في القاهرة، وفي جبل

---

(٤١) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 8-12.

كان رباط طالباً سورياً في باريس في فترات لقاء أرسلان وجوفنل.

الدروز حيث كانت الحكومة الوطنية الموقتة تقود الثورة. وشعر ميشيل لطف الله والشهبندر كلاهما بأن مناورات أرسلان تقوض سمعتهما ونفوذهما السياسي. ولم تكن ردة فعلهما الغاضبة موجهة إلى الحلول الوسط التي اقترحها أرسلان ـ مع أن كثيرين من الوطنيين شعروا بأنه أفرط في التنازل ـ بقدر ما كانت موجهة إلى نجاحه في تأمين الوصول إلى مسؤول فرنسي رفيع المستوى، في حين أنهما فشلا في القيام بذلك.

هاجم لطف الله أرسلان بسبب المقترحات التي تقدم بها إلى جوفنل قبل أن يحصل على إذن اللجنة التنفيذية للمؤتمر وبسبب تجاهله أهم مبادئ اللجنة المتمثل في «عدم التنازل» للفرنسيين. وفي ما بعد، حرص لطف الله أن يتخذ جناحه في اللجنة التنفيذية موقفاً متشدداً عندما التقى جوفنل قادة المؤتمر أثناء توقفه لفترة وجيزة في القاهرة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر؛ فمنذ اللحظات الأولى في اللقاء أثارت مجموعة لطف الله عداوة المندوب السامي بدعوتها إلى الجلاء الفوري للجنود الفرنسيين عن سورية، وهو مطلب وطني كان أرسلان تجنبه مجاملاً في باريس[٤٢].

إلا أن دوافع ميشيل لطف الله لم يكن لها علاقة بمبدأ عدم التنازل. فهو كان بحلول هذا الوقت قد فقد الكثير من نفوذه الشخصي في المؤتمر. وقد تعززت سمعته بسبب دعمه غير الناقد للهاشميين وما أشيع عنه من اللعب السياسي سراً مع أي دولة أوروبية أو حزب سياسي عربي بما يمكّنه من تحقيق مطامحه الذاتية التي اشتملت، منذ ١٩٢٥، على عرش وراثي له في لبنان[٤٣]. وكذلك بسبب الكشف عن أن عائلة سرسق الثرية في بيروت والقاهرة، والمتصاهرة مع عائلة لطف الله، باعت مؤخراً إلى الصهيونيين مزيداً من الأراضي الخصبة في شمالي فلسطين[٤٤]. لقد كان لدى ميشيل لطف الله من الاستعداد لتقديم التنازلات السياسية ما يفوق عملياً ما لدى أي زعيم وطني سوري بارز. فمثلاً، في حين كان يدعو في العلن إلى إعادة الأراضي التي ضمت إلى لبنان سنة ١٩٢٠، فإنه كان يفضل في الواقع بقاء لبنان الكبير، بالارتباط مع مطامحه في

---

(٤٢) *Ibid.*, pp. 13-16

قبل أن يغادر جوفنل القاهرة إلى بيروت، عرض المؤتمر السوري ـ الفلسطيني عليه مطالبه الآتية: تكوين دولة سورية موحدة، مع استفتاء عام في لبنان للبت في أمر انضمامه إلى هذه الدولة؛ التأليف الفوري لحكومة وطنية وسن قانون عضوي يقوم على مبادئ السيادة الوطنية؛ إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية من خلال الاقتراع العام المباشر؛ إلغاء الانتداب وتفاهم فرنسي ـ سوري لفترة محددة يحفظ مبادئ السيادة الوطنية؛ وجلاء جيش الاحتلال. وقد رد جوفنل مؤكداً أن هذه المقترحات «غير مقبولة بتاتاً» وأن فرنسا لا تستطيع «أن تنسى الالتزامات التي تعهدت بها أمام خمسين دولة عضواً في عصبة الأمم».

(٤٣) محادثة مع صبري فريد البديوي (دمشق، ١٩٧٥/٧/٩).

(٤٤) كان آل سرسق أيضاً تجاراً من الروم الأرثوذكس. انظر: Porath, *The Palestinian Arab*, p. 83.

الحكم[٤٥]. وتنسجم أحلامه الغريبة، بعد تجريدها من غرابتها، مع التبلور الجاري في موقف برجوازية بيروت التجارية الداعم للبنان مستقل[٤٦]. وكان ما مكنه من الاحتفاظ برئاسة المؤتمر هو ثروته الضخمة وعلاقاته بعبد الرحمن الشهبندر، وليس السياسة التي انتهجها.

لقد انزعج الشهبندر بصورة مماثلة من الانقلاب الدبلوماسي الذي قام أرسلان به. وأكد في وقت لاحق أن الوعد الذي قطعه جوفنل لأرسلان بدراسة المطالب السورية وبالعمل من أجل حل يقبله الطرفان لم يكن سوى «ذرٍ للرماد في عيون الأمة وإخماد لعزيمة الرأي العام الثائر»[٤٧]. لكن ما أقلق الشهبندر في الحقيقة كان القرار الذي اتخذه جوفنل، حتى قبل أن تطأ قدماه أرض سورية، بعدم التعامل مع قيادة الثورة. ففي نظر الشهبندر، لم يكن شكيب أرسلان سوى موظف يقوم بالدعاية ويعيش حياة مرتاحة في أوروبا، فيما كان هو ورفاقه الزعماء الذين يتوجب على المندوب السامي أني يتفاهم معهم.

ولا شك أن مقترحات أرسلان على جوفنل ما كانت لتواجه بهذا القدر من المعارضة، لو أنه كان ينتمي إلى مجموعة الشهبندر. لكن مثل هذه العلاقة لم تكن ممكنة قط. فالشهبندر كان يمقت أرسلان بحدة وكان الشعور متبادلاً. وظل لأعوام طويلة يتهم أرسلان بأنه عميل لتركيا، وأنه أحد الذين نصحوا الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى بإعدام رفاق الشهبندر، طليعة الحركة القومية العربية الناشئة. ولم يكن أرسلان، في نظر الشهبندر، قد لطخ يديه بالدم العربي فحسب، بل إنه غدا مؤخراً عميلاً مأجوراً للألمان. أما أرسلان فلم يعد قادراً، من جهته، على إخفاء شكوكه بأن الشهبندر ولطف الله كانا عميلين بريطانيين وداعيتين هاشميين وأنهما في التحليل الأخير يتحملان مسؤولية دعوة الأوروبيين إلى احتلال الوطن العربي وتقطيع أوصاله[٤٨].

تظهر دعوة جوفنل لأرسلان أن الفرنسيين كانوا يدركون بوضوح وجود النزاعات والتوترات المختلفة داخل الحركة الاستقلالية السورية وأنهم سعوا لاستغلالها بصورة

---

(٤٥) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Interview with Edmond Rabbath» pp. 16-24; *ibid.*, «Bulletin d'Information de la Direction du Service des Renseignements,» Beirut, 16 Jan. 1927, vol. 210, p. 182; *ibid.*, «Note,» 20 July 1926, vol. 211, pp. 94-96; FO 371/4744, vol. 12303. Henderson (Cairo) to Chamberlain, 29 Dec. 1927.

(٤٦) انظر الفصل الثاني.

(٤٧) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 10.

(٤٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Beirut, 16 Jan. 1927, vol. 201, p. 182; FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937. ومما عقد الأمور أن عشيرتي أرسلان والأطرش كانتا على علاقات سيئة منذ بعض الوقت. انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Interview with Edmond Rabbath.»

كاملة. وقد أوضح الفرنسيون بجلاء، من خلال إهمالهم الشهبندر، أن ليس لديهم نية في الاعتراف بالمعارضة الرئيسية لهم في سورية وبالتالي في منحها الشرعية. وظل الفرنسيون متمسكين بهذه السياسة طيلة فترة الثورة.

كان الموضوع الرئيسي الآخر للخلاف بين فئتي لطف الله ـ الشهبندر وأرسلان ـ الاستقلاليين خلال الثورة الكبرى يتمحور حول السيطرة على المساعدات المالية وتوزيعها. فقد كان جمع الأموال خارج سورية في أوائل العشرينات جزءاً لا يتجزأ من مهمات المؤتمر السوري ـ الفلسطيني. وفي الواقع، كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لإقامته. وفي العادة، فإن الأموال المجموعة في الأميركيتين والبلاد العربية وسائر العالم الإسلامي كانت ترسل مباشرة إلى مقر المؤتمر في القاهرة. ومن ثم يصار إلى تهريب بعضها إلى الوطنيين في سورية، ويحتفظ ببعضها الآخر دائماً لتغطية نفقات البعثة الدائمة للمؤتمر في جنيف وأعمال المؤتمر في القاهرة، التي اشتملت على تقديم المساعدات المالية للمنفيين السياسيين وعائلاتهم. وكان ثمة أموال ومواد أخرى تصل سورية من دون المرور عبر شبكة المؤتمر، وخاصة من تركيا والأردن، لكن تدفقها كان يميل لأن يكون غير منتظم قياساً بالأموال المرسلة من القاهرة[٤٩].

ليس من الواضح إلى أي مدى اعتمد الوطنيون في سورية على التمويل الخارجي لنشاطاتهم المتنوعة قبل الثورة. وكانت السلطات الفرنسية تميل إلى المبالغة في مدى التدخل الأجنبي. فكانت على اقتناع بأن جميع النشاطات الوطنية ينظمها ويمولها المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، الذي رأت الخارجية الفرنسية فيه مجرد واجهة للهاشميين وراعيهم البريطانيين[٥٠]. إلا أن مسألة واحدة تظل واضحة: عندما اندلعت الثورة وتسلمت قيادة حزب الشعب مقاليد توجيهها، حصلت زيادة فجائية كبيرة في الطلب على المساعدات الخارجية المنتظمة. واستجاب المؤتمر في القاهرة لذلك من خلال استغلال علاقاته القائمة واستكشاف علاقات جديدة في العالم العربي وفي الغرب[٥١].

---

(٤٩) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note,» 20 July 1926, vol. 211, pp. 94-96.

(٥٠) *Ibid*., 1922,vol. 40, pp. 48-49.

وادعى الفرنسيون أن أحد «السكرتيرين» البريطانيين لدى عصبة الأمم ـ وهو بروفسور سابق في القاهرة، تسلم أموالاً لتوزيعها على المؤتمر السوري ـ الفلسطيني من القنصل البريطاني في جنيف في شيكات مسحوبة على بنك لويد في جنيف. انظر: *Ibid*., «Note,» 10 Dec. 1926. vol.211, pp. 222-24.

(٥١) مع أنه لا توجد أرقام دقيقة عن الأموال التي جمعت خارج سورية من أجل الثورة الكبرى، تقدر المصادر الفرنسية (انظر: (MAE, Syrie-Liban 1918-29. 16 Aug. 1927, vol. 213, pp. 85-86) أن ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أرسلت إلى سورية من الولايات المتحدة والبرازيل والعراق والجزيرة العربية (بما فيها الحجاز) وحيدر آباد ولجنة القدس ولجنة القاهرة.

كان ثمة مصدر واعد بحاجة لأن يفتح في العالم العربي: ابن سعود. ومع أن آل لطف الله كانوا مسؤولين عن شؤون المؤتمر المالية، فإنهم لم يكونوا المرشحين الملائمين للاتصال بابن سعود، لكونهم مسيحيين ومقربين من الملك السابق حسين[٥٢]. ووجد غيرهم من القادة أنفسهم في موقف ضعيف لاجتذاب اهتمامه. فمثلاً، كان الشهبندر وقادة الثوار من أمثال أسرة البكري الارستقراطية في دمشق معروفين بأنهم من الدعاة لفكرة اتحاد عربي بقيادة حسين أو ربما ابنه علي. وسبق للشهبندر أن سعى شخصياً للحصول على دعم ابن سعود، عندما سافر سراً من مخبَئِه في جبل الدروز إلى الحجاز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥؛ لكنه عاد خاليَ الوفاض[٥٣]. فابن سعود كان يضيق ذرعاً بأصدقاء الهاشميين.

إلا أن عدداً من الناشطين السوريين المنفيين كانوا أعضاء في اللجنة التنفيذية أو على صلة بها ممن كانوا على اتصال بابن سعود وفي موقع قوي يؤهلهم للحصول على صداقته. ولا غرابة أنهم كانوا جميعاً عروبيين راديكاليين ومعادين للهاشميين، وأهمهم زعيم حزب الاستقلال شكري القوتلي. ومما سهل وصول القوتلي إلى ابن سعود وجود علاقات تجارية بين عائلته وآل سعود، ووجود علاقة مباشرة عبر المستشار الثقة لابن سعود، الشيخ يوسف ياسين، السوري والاستقلالي السابق الذي كان أرسله القوتلي في الأصل مساعداً لابن سعود[٥٤]. ولد القوتلي في دمشق سنة ١٨٩١ لعائلة من مالكي الأراضي الأثرياء والتجار والبيروقراطيين في حي الشاغور الشعبي، كانت صعدت على المسرح الاجتماعي والسياسي في المدينة بعد منتصف القرن التاسع عشر[٥٥]. ودرس في مدرسة ابتدائية يسوعية في دمشق، ومن ثم في المدرسة الإعدادية الحكومية النخبوية في المدينة، مكتب عنبر، قبل أن يذهب إلى استنبول ليتلقى تعليمه العالي في الإدارة العامة. إلا أنه لم يتمكن من الحصول على منصب رفيع في إدارة الولايات العثمانية، شأنه شأن غيره من الشبان المؤهلين من أبناء جيله المنتمين إلى الطبقات العليا السورية. فقد حدت من فرصه سياسات

---

(٥٢) في الواقع، عندما اقترح ميشيل لطف الله، الذي عمل لدى الشريف حسين مصرفياً ومستشاراً، على ابن سعود أن يفتتح مصرفاً في الحجاز بعد فتحها، جرى صده بشكل صريح. انظر: *Ibid.*, 27 Jan. 1926, vol. 210, p. 105.

(٥٣) H. St. John Philby Papers, Rosita (McGrath) Forbes to Philby, 23 May 1927, Box 14, File 3, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

(٥٤) كان ياسين واحداً من بين عدد من اسرويين أرسلهم القوتلي إلى ابن سعود كمساعدين ومستشارين. انظر: Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study n Post-War Arab Politics*(London, 1965), p. 26.

(٥٥) الحسني، كتاب منتخبات، مج ٢، ص ٨٦١ ـ ٨٦٢؛ *Salname: Suriye vilayeti*, 1288/1871-1872, p. 72; *ibid.*, 1308-1309-1890-1891, p. 66; *ibid.*, 1309-1310/1892-1893, pp. 102, 124; *ibid.*, 1312/1894-1895, p. 71.

«تركيا الفتاة» في الولايات السورية. وفي أواخر أيام دراسته في استنبول، اتصل القوتلي بأعضاء جمعية العربية الفتاة. وانضم لدى عودته إلى دمشق إلى هذه الجمعية القومية السرية. وفي سنة ١٩١٦، وفي غياب أي رهان على الدولة العثمانية، التحق بالثورة العربية وشارك في نشاطات سرية مع رفاقه في «الفتاة». إلا أنه اعتقل وسجن في نهاية الأمر. ويقال إنه تعرض للتعذيب في السجن لعدة شهور، بل إنه حاول الانتحار على أن يفشي أي أسرار للأتراك. وقد أدت التقارير عن زعامته، حتى لو كانت مشكوكاً في صحتها، إلى إبرازه تسليط الأضواء عليه باعتباره بطلاً قومياً[٥٦].

مع انتصار الحلفاء وإقامة الحكومة العربية في دمشق، أصبح شكري القوتلي موظفاً في الإدارة المحلية، مع أنه كرس معظم وقته للنشاطات القومية خارج إطار الحكومة بوصفه مسؤولاً في حزب الاستقلال وعضواً في فرع دمشق في النادي العربي الذي يقوده الفلسطينيون. وبعد أن اضطر للفرار من سورية في تموز/يوليو ١٩٢٠ إثر صدور حكم بإعدامه، أقام في القاهرة. وخلال الأعوام الخمسة التالية، أصبح بمثابة سفير متجول للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني، متنقلاً بين الدول العربية وأوروبا. وفي أوروبا، فضل برلين حيث تعاون مع شكيب أرسلان في حملات دعائية مناهضة للفرنسيين، مما دفع الفرنسيين إلى تصنيفه وأرسلان وإحسان الجابري بوصفهم «أخطر» السوريين في المنفى. وخلال هذه الفترة، كان القوتلي صلة الوصل الرئيسية بين القوميين المنفيين في أوروبا والمنظمات القومية في البلدان العربية[٥٧].

أدى فتح ابن سعود للحجاز بسهولة وسرعة إلى بث حماسة كبيرة لدى القوتلي، وهو المعادي جهاراً للهاشميين ويمقته البريطانيون بشدة. ومع اندلاع الثورة السورية سنة ١٩٢٥، كان قد احتل موقع الوسيط الرئيسي بين ابن سعود، الذي أمده بالأموال، والمؤتمر السوري ـ الفلسطيني؛ وهو شكل بذلك تحدياً لميشيل لطف الله، الممول الرئيسي للمؤتمر[٥٨]. واتخذ هذا التحدي أبعاداً خطرة في أواخر ١٩٢٥، عندما تمكن اثنان من زملاء القوتلي الاستقلاليين وصديقاه الشخصيان الحميمان عادل أرسلان ونبيه العظمة من إقناع حليفهما الوطني الفلسطيني الحاج أمين الحسيني بتأسيس لجنة مالية خاصة بالثورة السورية في القدس. وكان يراد للجنة القدس أن تواجه نفوذ اللجنة التنفيذية للمؤتمر التي يسيطر لطف الله عليها، مع أن مؤسسيها برروا تأليفها باعتباره أمراً حيوياً لتقدم الثورة بسبب قرب القدس من دمشق. وفي الواقع، فإن عادل أرسلان والعظمة انتقلا كلاهما إلى

(٥٦) فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٦ ـ ٨؛ Vacca, «Notizie,» p. 490.

(٥٧) MAE, Syrie-Liban 1918-29. 10 Dec. 1925, vol. 210, pp. 38-40.

(٥٨) *Ibid.*, Cairo to Briand, 21 Jan. 1926, vol. 210, p. 93; *ibid.*, Cairo, 24 Aug. 1927, vol. 213, pp. 82-83.

القدس فور تشكيل اللجنة المالية الجديدة من أجل السيطرة على أعمالها اليومية ومساعدة أمين صندوقها عادل العظمة، الأخ الأكبر لنبيه[٥٩]. وفي هذه الأثناء، بدأ شكري القوتلي المنهمك من قبل في تهريب المال والسلاح من الحجاز إلى قادة الثوار في سورية، بتحويل الأموال إلى لجنة القدس[٦٠].

طيلة الفترة التي كان الثوار السوريون يحققون فيها التقدم في كفاحهم، أُبقيت المشاجرات الشخصية والنزاعات السياسية بين اللجنة التنفيذية للمؤتمر ولجنة القدس عند حدها الأدنى، بغية عدم إيقاع الاضطراب في زخم الثورة. ولكن عندما بدأت النكسات تلمّ بالقوى الوطنية في ربيع ١٩٢٦، وأخذ قادة الثوار يفرون إلى القدس والقاهرة، لم يعد بالإمكان احتواء هذه المشاجرات والنزاعات. فاتهمت فئة لطف الله ـ الشهبندر المسيطرة على لجنة القاهرة التنفيذية لجنة القدس (التي كانت في هذا الوقت قد اغتصبت الدور المالي للمؤتمر) باستغلال علاقاتها، ولا سيما في الولايات المتحدة والبرازيل حيث تقطن جاليات كبيرة من المهاجرين السوريين، في تحويل الأموال المجموعة من أجل الثورة إلى القدس، باسم حزب الاستقلال. وهذا ما مكن الاستقلاليين من الاستيلاء على أموال لأغراضهم الشخصية. واتهمت القاهرة عادل أرسلان مثلاً بأنه أودع البنوك ٦,٠٠٠ جنيه مصري جمعها أخوه شكيب، في حين اتهمت شكري القوتلي بوضع أموال جمعها في الجزيرة العربية في جيبه الخاص. كما اتهمته القاهرة باستغلال أموال جمعتها لجنة القدس إذ دفعها إلى أحد زعماء الثوار من أجل أن يحمي بساتين المشمش الواسعة التي تملكها أسرة القوتلي قرب دمشق من اللصوصية[٦١].

كما انضم قادة الثوار، الذين بدأوا بالتدفق من سورية على فلسطين بعد سحق الثورة، إلى الهجوم على لجنة القدس، وعلى الاستقلاليين بصورة خاصة. وكان أبناء البكري، بعد تدمير بيوتهم الستة ومصادرة مساحات واسعة من أراضيهم، يتوقعون الحصول على مساعدة مالية من رفاقهم في المنفى، مثل غيرهم من قادة الثوار الذين اضطروا للفرار من مناطق المعارك. لكنهم أبلغوا بعدم وجود أو وجود النزر القليل من

---

(٥٩) للاطلاع على نبذ عن سيرة حياة الأخوين العظمة، انظر: الجندي، **تاريخ**، ص ٥٣٩ ـ ٥٤١.

(٦٠) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق الشهبندر، رقم ٢٦/١٠. رسالة الشهبندر إلى حسن الحكيم، ١٩٢٧/٤/٢٢. كان يساعد القوتلي استقلاليان آخران هما: الحاج أديب خير، التاجر الدمشقي الغني، وخالد الحكيم، المهندس من حمص الذي درس في استنبول، الذي لعب هو الآخر دوراً رئيسياً في الحصول على دعم ابن سعود للكفاح الاستقلالي السوري.

(٦١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Cairo, 24 Aug. 1927, vol. 213, p. 159;

أوراق الشهبندر، رقم ٢٦/١٠ رسالة الشهبندر إلى حسن الحكيم، ١٩٢٧/٤/٢٢. واتهم عادل العظمة أيضاً باختلاس مبلغ كبير من المال، ووجهت التهمة نفسها إلى المفتي الحاج أمين الحسيني. انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. 16 Aug. 1927, vol. 213, pp. 85-86; Porath, *The Emergence*, p. 203.

المساعدات للاجئين لأن لجنة القدس قررت الاستمرار في تمويل الثورة[٦٢]. فسادت المرارة مشاعر الوطنيين الذين خاطروا بحيواتهم في سبيل استقلال سورية، فيما كانوا يراقبون بلا حول ولا قوة كيف يتم إملاء الاستراتيجية من قبل من لم يحملوا السلاح ولم يُعانوا مشقات الثورة. لقد كانت الثورة، في تقديرهم، قضية خاسرة، ومن الملح تقليص خسائرها.

كانت الثورة الكبرى مشروعاً باهظ التكاليف جداً لم يحقق أرباحاً ملموسة. إذ كان عدد السوريين الذين قتلوا أو جرحوا أو اقتلعوا من ديارهم مذهلاً. فقد سقط ما لا يقل عن ٦,٠٠٠ من الثوار، وبقي أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص من دون مأوى، وتدفق على دمشق خمس هؤلاء المقتلعين من المناطق الريفية المدمرة حول العاصمة السورية. واحترقت قطاعات من دمشق نتيجة القصف المدفعي والغارات الجوّية الفرنسية. وتعرضت حماة لتدمير مماثل. وأدى الدمار المادي الهائل الذي لحق بالمدن والريف من جراء الثورة إلى شل الاقتصاد الموهَن أصلاً. وتوقفت التجارة والصناعة. وانخفض الإنتاج الزراعي بصورة خطرة، نتيجة صقيع الشتاء القارس وقحط الصيف، وتفاقم الحال بسبب الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية الفرنسية في حوران وفي البساتين المحيطة بدمشق وفي سورية الوسطى بالقرب من حمص وحماة. وأدى الاستنزاف المادي والنفسي الناجم عن نحو عامين من الثورة الشاملة إلى انحطاط عام في معنويات الجماهير السورية. فزعماؤها الطبيعيون لم يعودوا قادرين على حشدها للمعركة. والحكومة الفرنسية، التي رفعت عدد الجنود الفرنسيين في سورية ولبنان من ١٤,٠٠٠ في صيف ١٩٢٥ إلى ٥٠,٠٠٠ بحلول أوائل ١٩٢٦، كانت مصممة بوضوح على الاحتفاظ بانتدابها على الرغم من الخسائر العسكرية الكبيرة والمذلة، ومن الأعباء المالية المتزايدة المترتبة على إخماد انتفاضة شعبية ذات قاعدة جماهيرية، ومن الهجمات التي يشنها النقاد الداخليون والدوليون على أسلوب معالجتها «المسألة السورية». وقد أصبح هذا الأمر واضحاً تماماً لدى قيادة الثورة بعد تحول الجيش الفرنسي إلى الهجوم في ربيع ١٩٢٦ واتخاذ حكومة باريس قراراً بعدم إجراء اتصالات دبلوماسية مع الوطنيين السوريين أو تقديم تنازلات سياسية لهم إلى أن يتم سحق الثورة تماماً.

وفي ظل مثل هذه الظروف، كان قادة الثوار من أمثال د. الشهبندر وآل البكري، وهم في المنفى الآن، ينظرون إلى جميع الجهود المبذولة من أجل الإبقاء على جذوة الثورة، بوصفها جهوداً انتحارية في جوهرها، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية. واتهموا لجنة القدس ومناصريها بأنهم انشقاقيون، وأصحاب «عبارات تنظيرية» لم يكونوا قط على

---

(٦٢) MAE, Syrie-Liban 1918-29. French Consulate (Jaffa) to Consul-General (Jerusalem), 10 Oct. 1927, vol. 23, pp. 202-5.

تماس مع الوقائع الحقيقية للثورة. ومع أن الشهبندر ورفاقه اعترفوا بأنهم هم من دعا إلى الثورة ـ وهو اعتراف أثار اتهامات نقادهم لهم بالخيانة الوطنية ـ فإنهم ادعوا أنه لم يكن أمامهم خيار لأن لجنة القدس احتجزت الأموال والإمدادات اللازمة لاستمرارها(٦٣). واتهم زعماء الثوار لجنة القدس بأنها أساءت توزيع الأموال وطالبوا بتأليف هيئة مالية جديدة، تكرس نفسها لمساعدة الأشخاص الذين شاركوا فعلاً في الثورة واضطروا للجوء إلى خارج الوطن السوري(٦٤).

ردت لجنة القدس ومناصروها في حزب الاستقلال بسلسلة من الاتهامات لا تقل عدائية. فادعوا أنه ما كان من سبب لتأسيس لجنة القدس لو أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر أعطت الأولوية في مساعداتها المالية لقوات الثوار في سورية في محاولة لإبقاء الثورة مشتعلة بدلاً من أن تعطيها لزعماء الثوار في المنفى. وفي الواقع، اتهمت القدس القاهرةَ بما اتهمت القاهرةُ القدسَ تماماً، أي: احتجاز الأموال الموجهة إلى الثوار السوريين(٦٥). ومما زاد الأمور سوءاً، انتقادُ الاستقلاليين بحدة قادةَ الثوار بالدعوة إلى إنهائها قبل كبح الثوار السوريين وإلحاق الهزيمة بهم بصورة حاسمة.

إن الاتهامات المتبادلة بين الفئتين المتنافستين بشأن من قام بتحويل وجهة الأموال المخصصة للثورة أو احتجاز هذه الأموال أو اختلاسها قد كشفت عن عمق الانقسام الحاصل في صفوف الحركة الاستقلالية السورية. كما عكست التنافسات الداخلية مدى الإحباط والشعور بالعجز اللذين سيطرا على الحركة عندما أخذت الثورة تفقد زخمها وبدأ قادتها يفقدون عزمهم. لقد تحطمت الحركة الوطنية على صخرة الانقسامات، وفقدت من جديد قاعدتها الجغرافية. ولم يكن من عملٍ أمام قادتها المهزومين المطرودين إلى خارج سورية سوى التجادل بشأن من يتحمل المسؤولية والتعارك فيما بينهم بشأن السيطرة على الحركة في المنفى.

تولى العروبيون الراديكاليون المرتبطون بحزب الاستقلال وشكيب أرسلان زمام الهجوم في صراعهم مع فئة لطف الله ـ الشهبندر على المؤتمر السوري ـ الفلسطيني حال بدء الثورة الكبرى بفقدان زخمها. وفي الواقع فإن دعوة الاستقلاليين إلى تجديد المقاومة

---

(٦٣) أوراق الشهبندر، رقم ٧/ ٢٣. رسالة الشهبندر إلى حسن الحكيم، ١٥/ ٣/ ١٩٢٧. وادعت مجموعة الشهبندر أن لجنة القدس عندما كانت ترسل الأموال للثورة، فإنما ترسلها إلى الثوار العاملين في البساتين المحيطة بدمشق، لا إلى جبل الدروز، لأنها اعتبرت الجبل أقل أهمية بكثير لنجاح الثورة. أنظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. 16 Aug. 1927, vol. 213, pp. 85-86.

(٦٤) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم، «عريضة زعماء الغوطة ودمشق»، ١١/ ٨/ ١٩٢٧؛ المصدر نفسه، أوراق نسيب البكري، رقم ٣٠. رسالة نسيب البكري إلى ميشيل لطف الله، ١٢/ ٣/ ١٩٢٧.

(٦٥) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Muhammad Trabulsi to Adil Arslan and Nabih Bey (most likely al-Azma), 29 Dec. 1925, vol. 211, pp. 142-50.

المسلحة داخل سورية في حين كان قادة الثورة يفرون من البلاد جماعات، كان يراد بها نزع الثقة في هؤلاء القادة وحلفائهم في اللجنة التنفيذية للمؤتمر. وهكذا، فإن هذه الدعوة لم تكن دعوة لا عقلانية أطلقها أفراد تشكلت لديهم معلومات خاطئة بعد أن وقفوا متفرجين على الثورة، ولا كانوا ـ كما ادعى الشهبندر وسواه ـ يجهلون العقبات العسكرية الهائلة التي تحول دون استمرار الثورة. لقد كانت بالأحرى خدعة استخدمت للفوز بالسيطرة داخل الحركة الوطنية السورية. وليس ثمة أي دليل يشير إلى أن الاستقلاليين كانوا يعتزمون حقاً إطالة الثورة؛ فقد كانوا على وعي كامل بأن مثل هذه الجهود ستذهب هباء.

ظاهرياً، كانت الخلافات بين الاستقلاليين وحزب الشعب، أو بين لجنة القدس واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني التي يسيطر لطف الله عليها تعكس تقريباً المطامح الشخصية والصراعات على السلطة بين الزعماء الوطنيين السوريين في الوطن وفي المنفى. ومع أن المنافسات الشخصية كان لها دورها المؤكد، فإن من شأن نظرة عن كثب إلى المسألة أن تكشف عن وجود نزاعات أعمق تكمن في أساس هذه المنافسات. وكانت هذه النزاعات تختص بالاستراتيجية الدبلوماسية والسياسية للحركة الاستقلالية الوطنية السورية، وطريقة قيادتها، وتوجهها الايديولوجي. فالجناح الأرسلاني ـ الاستقلالي من الحركة كان، جهاراً، عروبياً ومعادياً للهاشميين ومعارضاً للتعاون مع البريطانيين. وقد وقف إلى جانب التحرير الكامل لجميع الشعوب والبلاد العربية من الحكم الأجنبي وإقامة دولة عربية موحدة. ومع أن هؤلاء الوطنيين الراديكاليين كانوا، لأسباب واضحة، يصبون اهتمامهم المباشر على الشؤون السورية، فإنهم لم يتخلوا قط عن «واجباتهم» حيال فلسطين، التي غدت بحلول ١٩٢٥ مقراً للعديدين من أهم أعضائها. أما حزب الشعب بزعامة الشهبندر والفئة المسيطرة على اللجنة التنفيذية في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني فكانا على علاقة وثيقة بالهاشميين وعلى استعداد للتعاون مع البريطانيين في سبيل تحقيق هدفهم المحدود المتمثل في إقامة دولة سورية مستقلة. وفي ما يختص بمسألة لبنان، فيبدو أن جناح لطف الله ـ الشهبندر كان مستعداً بتأثير من ميشيل لطف الله للقبول بلبنان الكبير(٦٦).

(٦٦) *Ibid.*, «Notice par Enkiri,» 25 Oct. 1927, vol. 214, pp. 18-21; *Oriente Moderno*, 7 (1927), pp. 564-66.

في أوائل العشرينات، كان آل لطف الله وأنسباؤهم من آل سرسق، الذين كانوا من بين أغنى المنتمين إلى البرجوازية الكمبرادورية اللبنانية وللعائلة فروع في بيروت والقاهرة، قد بدأوا بالانخراط في مشاريع مشتركة مع رأسماليين فرنسيين في بيروت، وبالنسبة إلى آل لطف الله، الذين جعل منهم نشاطهم في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني أشخاصاً غير مرغوب فيهم لدى المندوبية العليا الفرنسية، كانت ثمة حاجة متزايدة إلى إصلاح أمورهم من أجل متابعة مشاريعهم المالية المتعددة من دون أن تعترضهم قيود على التنقل أو أي عراقيل أخرى. يمكن أن تكون المندوبية العليا فرضتها. انظر:
FO 371/9712, vol. 10162. Lord Allenby (Cairo) to Beirut Consulate, 8 Nov. 1924.

كانت هذه المنافسات والنزاعات واضحة في أواخر ١٩٢٦ إلى حد يكفي لخلق انقسام دائم في الحركة الوطنية السورية. وفي أوائل ١٩٢٧، بدأ قادة الحركة ـ وكان العديدون منهم أصبحوا منفيين في القاهرة ـ بدأوا ينشرون غسيلهم الوسخ علناً. وأخذ المؤتمر يتفكك، إثر وفاة نجيب شقير اللبناني الدرزي سكرتير اللجنة التنفيذية للمؤتمر والرجل الوحيد الذي جمع معاً أعضاءها المنقسمين إلى فئات مختلفة. ففي تشرين الأول/ اكتوبر التالي، استقال شكيب أرسلان من اللجنة التنفيذية، في خطوة تستهدف تشجيع الشيخ رشيد رضا والجناح الاستقلالي من اللجنة على إمساك زمام القيادة من خلال تنحية ميشيل لطف الله. فرد لطف الله، وقد أغاظه ذلك، بإعلانه عن تأليف لجنة تنفيذية خاصة به من بين أنصاره وقادة الثوار المنفيين. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٧، كانت تعمل في القاهرة لجنتان منفصلتان ومتعاديتان، تدعي كل منهما أنها اللجنة التنفيذية الشرعية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني. وكانت إحداهما لجنة عابدين التابعة للطف الله (يقع مكتبها قرب قصر عابدين) وتضم د. الشهبندر وقادة آخرين للثوار؛ أما الثانية فتألفت من رشيد رضا وعدد من الاستقلاليين يقودهم شكري القوتلي[٦٧].

أدى انهيار الثورة الكبرى إلى حدوث الصدع النهائي في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني وإلى انقسام القيادة الوطنية السورية إلى فئتين متناحرتين. كما أنه ترك الشعب السوري من دون قيادة محلية محسومة ومن دون أداة للتعبير السياسي.

ومع أنه أصبح للوطنيين الجذريين المرتبطين مع شكيب أرسلان وحزب الاستقلال ميزة سياسية على مجموعة لطف الله وحزب الاستقلال بزعامة الشهبندر، بعد أن تمكنوا من نزع الثقة فيهما، لم تكن فرصهم السياسية واعدة أكثر مما كانت فرص أخصامهم الألداء. وفي الواقع كانوا يراقبون عاجزين إعادة السيطرة الفرنسية على سورية، من دون أن يعودوا إلى الكفاح المسلح بعد انهيار الثورة. وسرعان ما اتضح للوطنيين السوريين، من شتى القناعات السياسية والرؤى الأيديولوجية، أنه لا يمكنهم تحقيق ما يصبون إليه من اهتمام الفرنسيين ما لم يتخلوا عن تكتيكاتهم القائمة على المواجهة المباشرة.

لقد كان على الوطنيين أن يكتفوا بدخول لعبة السياسة وفق القواعد التي وضعتها المندوبية العليا الفرنسية، إذا ما أرادوا أن تسمح لهم بالعودة إلى سورية والمشاركة في

---

(٦٧) FO 371/4744, vol. 12303. Henderson (Cairo) to Chamberlain; *Oriente Moderno*, 7 (1927), pp. 564-66, and 8 (1928), p. 56;

محادثة مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢/٣/١٩٧٦)؛ محادثة مع نصوح بابل (دمشق، ٢٠/٢/١٩٧٦)؛ أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ١٥. «مفكرة» (١٩٢٧). وكان من بين الأعضاء الآخرين في «لجنة عابدين»: حسن الحكيم وتوفيق اليازجي وخالد الخطيب وتوفيق حيدر ونقولا حداد. واشتملت «اللجنة» الاستقلالية على خير الدين الزركلي وأسعد داغر وعبد اللطيف العسلي والحاج أديب خير ونبيه العظمة وسعيد عودة وسعيد الطرمنيني.

حياتها السياسية. ففكرة الحصول على الاستقلال الكامل الفوري لم تعد ممكنة التحقيق، هذا إذا كانت كذلك في أي وقت مضى. وأقصى ما يمكن الحصول عليه هو «الإرخاء التدريجي» للسيطرة الفرنسية. إن الوطنيين قد عادوا، بمعنى ما، إلى نقطة الانطلاق. وكان عليهم أن يركزوا طاقاتهم على نزع الثقة في جميع منافسيهم المحليين، وخصوصاً أعيان المدن الذين كانت المندوبية العليا تسندهم. وحينها فقط يمكن الوطنيين أن يتواصلوا وحدهم مع الفرنسيين. وهذا ما كان يتطلب تأكيد نفوذهم المستقل في المجتمع السوري، ومساومات دبلوماسية حاذقة.

أصبح هدف الزعماء الوطنيين الآن، بدلاً من الاستقلال الفوري، أن يشاطروا الفرنسيين الحكم في انتظار رحيلهم في نهاية الأمر. فالنظام الانتدابي كان، على الرغم من كل شيء، انتقالياً في طبيعته. ومع أن الوطنية، بما تحتاجه من تحالفات قوية ذات قاعدة عريضة، لا تزال بمثابة الأداة الفضلى في تقليص تأثير الولاءات الأضيق للطائفة الدينية أو المجموعة العرقية أو الدين، فإنه ينبغي إعادة صوغها بما ينسجم والوقائع السياسية والعسكرية الجديدة. وأياً كانت الجاذبية الثورية التي اكتسبتها الوطنية خلال الثورة الكبرى، فإنه ينبغي تخفيفها.

ومن حسن حظ معظم الوطنيين السوريين، أنّ الفرنسيين جعلوا المهمة الصعبة المتمثلة في السعي وراء روحية أكثر تعاوناً، أسهل مما كان هؤلاء الوطنيون يتوقعون. فالضغوط الناجمة عن الثورة الكبرى أقنعت باريس بإعادة النظر في استراتيجيتها السياسية[٦٨]. وتعرضت الأساليب القديمة والباهظة التكاليف في الحكم الاستعماري لانتقادات حادة، في ظل الأجواء الجديدة في الفكر السياسي التي غطت أوساط صناعة السياسة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب. وفي ما يختص بسورية، فإن الخارجية الفرنسية كانت على استعداد لأن تنبذ هذه الوسائل التي عفى عليها الزمن لمصلحة «علاقات دقيقة»

(٦٨) إلى جانب حقيقة أن سحق الثورة الكبرى استغرق عامين، فإنها أيضاً كلفت الفرنسيين من مواردهم البشرية والمادية. فقد بلغ عدد القتلى والمفقودين نحو ٢,٠٠٠ من الجنود الفرنسيين والأجانب. ويمكن إضافة هذا الرقم إلى ٦,٧٠٠ جندي فرنسي قتلوا في محاولات تهدئة سورية منذ الاحتلال سنة ١٩٢٠ وحتى نشوب الثورة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الخزينة الفرنسية تعاني أصلاً أسوأ أزمة مالية عرفتها فرنسا منذ أكثر من قرن، وتكاليف الحملة الباهظة لإخماد ثورة الريف في مراكش. انظر: David S. Woolman, *Rebels in the Rif. Abd el Krim and the Rif Rebellion»* (Stanford, 1968),
الذي يشير إلى أن الثورة كلفت فرنسا سنة ١٩٢٥، ما يقدر بنحو ١٢,٠٠٠ إصابة و٤٥ مليون دولار أميركي. ونشرت فرنسا ٣٠٠,٠٠٠ جندي في البلاد. وفي الوقت نفسه، كان على الخزانة الفرنسية أن تسهم بنحو ٥٠٠ مليون فرنك للإنفاق على الجيش الفرنسي في سورية بعد أن تم تعزيزه بقوات كبيرة؛ FO 371/6841, vol. 10851. Crewe to Chamberlain, 7 Nov. 1925; MacCallum, *«Crusade»*, pp. 214-15; FO 371/5013, vol. 11516. Crewe to Chamberlain, 29 March 1926.

أكثر، تقوم على الدبلوماسية بدلاً من النهاية المكشوفة باستمرار السيطرة العسكرية[٦٩]. وهكذا، استمر الفرنسيون في وضع قواعد اللعبة السياسية، في حين كانوا يشعرون أيضاً بالضغوط المبذولة من أجل مراجعتها في ضوء الأوضاع السياسية المتغيرة هناك في باريس.

(٦٩) Hourani, «Revolution in the Arab Middle East,» p. 70.

القسم الرابع

الكتلة الوطنية والزعامة المدينية


ABU ABDO ALBAGL

الفصل العاشر
تحالف بين متكافئين

توفرت لدى الوطنيين الذين تمكنوا من البقاء في سورية بعد الثورة الكبرى فرصة لتولي قيادة الحركة الاستقلالية المفتتة. فقد فقدت قيادة حزب الشعب الثقة لدى البعض لأنها حاولت وقف الثورة، كما خفت التأثيرات التي تمارسها المجموعات المنفية في القاهرة.

وقد لاحت أمام الوطنيين الذين ما زالوا في سورية فرصة للتعاون فيما بينهم في صيف ١٩٢٧، بمناسبة أول تصريح رئيسي عن السياسة الفرنسية بشأن العلاقات الفرنسية ـ السورية منذ انهيار الثورة الكبرى. ومن أجل وضع هذا التصريح وردّ الوطنيين عليه في السياق الصحيح، من الضروري العودة إلى أواخر آب/ أغسطس ١٩٢٦، عندما قام ريمون بوانكاريه بتعيين هنري بونسو مندوباً سامياً خلفاً لهنري دي جوفنل.

وضعت ولاية بونسو، في نهاية المطاف، إطاراً جديداً للحياة السياسية في سورية. وكان عمره يبلغ خمسين عاماً عندما تولى منصبه، وعمل قبل ذلك موظفاً في وزارة الشؤون الخارجية منذ سنة ١٩٠٤. وبعد أن خدم لبضعة أعوام في جنوب شرق آسيا قنصلاً في بانكوك، وعمل لفترة وجيزة قنصلاً عاماً في مونتريال، عين مساعداً لرئيس قسم افريقيا والمشرق في الوزارة، واحتل هذا المنصب حتى غادر إلى بيروت في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٦[١].

وخلافاً لجوفنل، الذي أكد النيات الليبرالية للحكومة الفرنسية من خلال وابل متواصل من التصريحات الموجهة إلى الشعب السوري، فإن بونسو اتبع سبيلاً حذراً عن عمد. فقد أراد أن يبدو «مستغلقاً» و«مبهماً» أثناء دراسته المشكلات والخيارات المتعددة المطروحة. وخلال الأشهر الخمسة الأولى له في الشرق أكثر من التنقل، وبرفقته الكولونيل كاترو، فاستمع إلى ممثلي مختلف الفئات في سورية وهم يعرضون رغباتهم

(١) FO 371/5074, vol. 11516. Crewe (Paris) to Chamberlain, 30 Aug. 1926. MacCallum, *Crusade*, pp. 194-95.

وبراجهم وشكاواهم، لكنه لم يلمح قط إلى فهمه هو للمهمات التي تنتظره. وقد سمع في دمشق وسواها مطالب مألوفة: عفو عام، وحدة سورية، التعويض عن الخسائر المتكبدة خلال الثورة، قانون أساسي (دستور) تسنه جمعية تأسيسية، معاهدة لفترة ٣٠ عاماً مماثلة للمعاهدة البريطانية مع العراق، نظام قضائي وطني، وقبول سورية لدى عصبة الأمم[٢]. وفي حلب، التي زارها في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع بزعيمين وطنيين، هما ابراهيم هنانو ود. عبد الرحمن الكيالي، اللذين اشتكيا بشأن المشكلات الاقتصادية الحادة في البلاد التي ألقيا بالمسؤولية عنها على الزيادة الأخيرة في الرسوم الجمركية (من ١١٪ إلى ٢٥٪)[٣]. وقد عاد بونسو إلى باريس بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو ١٩٢٧ ليقدم تقريراً بشأن النتائج التي توصل إليها إلى وزارة الخارجية ودراسة الحلول للمسألة السورية.

تعهدت إدارة بونسو عدداً قليلاً من المشاريع الجديدة في الشهور التسعة الأولى من توليها المنصب[٤]. ولم يقدم بيان بالسياسة الرسمية بعد طول انتظار إلا بعد شهر من عودة المندوب السامي من زيارته المحددة ـ وفي رعايته أمين عام جديد هو مسيو موغراس، ولم يبال بونسو بتقديم هذا البيان، بل قدمه الكولونيل كاترو. ففي حديث له مع الصحافيين في بيروت في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٢٧، استهل كاترو تصريحه بنفي جازم للشائعات التي نشرتها الصحافة الدولية بأن فرنسا على وشك التخلي عن انتدابها على سورية ولبنان لعصبة الأمم. وتابع قائلاً إن فرنسا تعتزم دمج الأقضية النائية التي تقطنها أقليات دينية (دولتا الدروز والعلويين) في المناطق التي يسكنها العرب، ولكن مع الحفاظ على مصالحها وحقوقها الخاصة. كما تريد فرنسا السماح بقانون (دستوري) وتفويض أمور الدولة إلى مسؤولين حكوميين محليين. لكن فرنسا لن تتساهل مع أي أعمال تهدد أمن الانتداب و«المرافق العامة»، بما فيها الجمارك والبريد والبرق وشركات الامتياز والنظام النقدي. وأعرب عن أمله في الاستمرار بتطوير البلاد بالتعاون مع الرأسمال الفرنسي[٥].

طغت السلبية على ردة فعل الأوساط السياسية السورية عموماً. إذ لا أحد أخذ على محمل الجد اعتزام المندوب السامي توحيد مناطق الأقليات مع أرض الوطن. كما أن غياب أي ذكر لمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية أو لإقامة جيش وطني جعل من الواضح تماماً أن الفرنسيين لا يعتزمون حقاً تخفيف سيطرتهم المباشرة على الشؤون

---

(٢) FO 371/6755, vol. 11508. Hole (Damascus) to Chamberlain, 25 Nov. 1926.

(٣) FO 371/6527, vol. 11516, Akras (Aleppo) to Chamberlain, 9 Nov. 1926.

(٤) إلى جانب تأليف وزارة ثالثة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦ برئاسة أحمد نامي بك. حسن الحكيم، مذكراتي، مج ٢، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٥) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 46-50; MacCallum, *Crusade*, pp. 197-98. For a translation of Ponsot's declaration of 26 July 1927, see MacCallum, *Crusade*, Appendix 3, pp. 273-77.

الداخلية لسورية. ولم يبد برنامج بونسو في هذه المرحلة مختلفاً بصورة جوهرية عن برنامج جوفنل.

تزامن إعلان بونسو مع إنهاء الآثار الأخيرة للثورة الكبرى. وكان هذا الإعلان بالنسبة إلى الوطنيين المهزومين الذين قادوا الثورة نتيجة طبيعية لانتصار فرنسا. ولم يتفوه الوطنيون المحليون طيلة ثلاثة أشهر بكلمة واحدة رداً عليه، فيما كانوا يتنقلون جيئة وذهاباً بين دمشق والقاهرة خلال الصيف الحار الطويل، ويجرون مشاورات بشأن الخط الذي يجب اتباعه. وأدرك الزعماء الوطنيون أن الخيارات المفتوحة أمامهم قليلة، كما جعلت العداوات القائمة في صفوف المؤتمر السوري ـ الفلسطيني من رسم استراتيجيةٍ ما أمراً فائق الصعوبة. وفي ظل هذه الظروف، أصبح لا مفر من انتهاج مقاربة أكثر اعتدالاً.

لم يكن من قبيل المصادفة أن تفصل أيام قليلة فقط بين رد الوطنيين بعد طول انتظار على إعلان بونسو في تموز/يوليو والانقلاب على ميشيل لطف الله وجناحه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني. ويبدو أن كليهما كان ردة فعل على تصديق دستور معدل للبنان الكبير في أواسط تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٧[٦].

لقد طرح الدستور اللبناني المعدل مشكلة خطرة، بالنسبة إلى الزعماء الوطنيين في دمشق وسائر أنحاء الداخل السوري. فهو لم يقتصر على تشريع وجود لبنان منفصل، سيظل مستقلاً عن دمشق سياسياً وإدارياً، لكنه أيضاً ألمح إلى خصائص الدستور أو القانون الأساسي الذي كان مسيو بونسو وعد سورية به[٧]. إلا أن ميشيل لطف الله تحاشى التلفظ بأي معارضة للدستور اللبناني الجديد. وكان صمته يؤكد مصلحته المتزايدة في إقامة نظام سلالة حاكمة في لبنان منفصل عن سورية[٨].

لعبت الأزمة بشأن الدستور اللبناني عاملاً مساعداً في صدور رد الوطنيين على إعلان بونسو في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر. وجاء هذا الرد في هيئة بيان وضع في نهاية مؤتمر استمر ستة أيام، عقد في بيروت وحضره وطنيون من المدن الرئيسية في سورية ولبنان. وقد تناول الوطنيون مقترحات المندوب السامي في عشر فقرات دقيقة[٩]. وعكست الديباجة شعور عدم الرضى و«التحرر من الأوهام» الذي أثاره موقف بونسو

---

(٦) MacCallum, *Crusade*, pp. 200-201.

(٧) *Ibid.*, p. 201.

(٨) *Oriente Moderno*, 7 (1927), pp. 564-67.

(٩) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة، ١٩٣٤)، مج ٣، ص ٥٣١ ـ ٥٣٦؛ محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١٠٣؛ عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني** (حلب، ١٩٥٨)، ج ١، ص ٦٤ ـ ٦٧.

المتشدد. وتساءلوا ما إذا كان يميل حقاً إلى إبرام معاهدة، ولماذا لم يأت على ذكر رغبة سورية في «ممارسة حقها الطبيعي في حرية الصحافة والتنظيم السياسي»[١٠]. وسألوا عما إذا كان سينتهي العمل بالأحكام العرفية، أو إذا كان سيصار إلى منح عفو عام. وتلت ذلك المطالب المألوفة بشأن جمعية تأسيسية منتخبة بحرية من خلال الاقتراع العام وإعادة توحيد سورية بكاملها. وقد اختتم رد الوطنيين بالفقرة الآتية، الكئيبة والبالغة التعبير في آن واحد:

«إننا لعلى ثقة في أن الأمة في فرنسا تؤيد قضيتنا الوطنية وترغب في إعادة توطيد الثقة بيننا. والإحساس بالعدالة لدى الشعب الفرنسي هو الدليل على ذلك، ونحن نؤمن بضرورة التعاون القائم على تبادل المصالح وعلى تحديد الالتزامات المتبادلة»[١١].

بهذه الكلمات، بزغ فجر عهد جديد في العلاقات الفرنسية ـ السورية وسمه الوطنيون بعهد «التعاون المشرف». وقد أسفر مؤتمر بيروت عن نتيجة مهمة أخرى. فقد انبثق عنه تنظيم وطني جديد في سورية، يحمل اسم «الكتلة الوطنية»، وهو الذي سيقود مسيرة الكفاح الاستقلالي في سورية حتى اكتماله بعد ١٩ عاماً.

الآباء المؤسسون

لم يبدأ التنظيم الجديد بتوقيع البيانات الوطنية باسمه حتى خريف ١٩٣١، ولم يحدد مبادئه التنظيمية إلا بعد عام من ذلك[١٢]. لكن بذور الكتلة الوطنية كانت زرعت في مؤتمر بيروت لسنة ١٩٢٧، وبدأت الكتلة مع انتخابات الجمعية التأسيسية في ربيع ١٩٢٨، في إرساء نمط محدد في السلوك السياسي. وبحلول سنة ١٩٣٠، أصبحت الكتلة الوطنية اسماً شائعاً في مدن الداخل السوري[١٣].

لقد اجتمع خمسة عشر مندوباً سورياً ولبنانياً في بيروت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٧ من أجل إعداد رد على إعلان مسيو بونسو في تموز/ يوليو. وقد ألف سبعة منهم نواة الكتلة الوطنية، وهم: إحسان الشريف من دمشق وابراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي من حلب ونجيب البرازي وعبد القادر الكيلاني من حماة ومظهر رسلان وهاشم الأتاسي

---

(١٠) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 50-52.

(١١) *Ibid.*, p. 53.

(١٢) بحسب أحد المصادر، كان أول بيان للكتلة الوطنية يحمل تاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٣١. انظر: الكيالي، المراحل، ج ١، ص ١٣١ ـ ١٣٥. انظر أيضاً: ذوقان قرقوط، تطور، ص ١٠٤.

(١٣) محادثة مع إدمون رباط (بيروت، ٣/ ٩/ ١٩٧٥). وعلى سبيل المثال، أشارت صحيفة المضحك المبكي إلى «الكتلة الوطنية» في عدد من المناسبات في أواخر سنة ١٩٢٩.

(رئيس المؤتمر) من حمص[١٤]. وتوسعت هذه النواة بعودة عدد من قادة الثورة الذين عفا الفرنسيون عنهم في آذار/مارس ١٩٢٨ إلى سورية. وكان من بين هؤلاء المعفو عنهم الذين انضموا مباشرة إلى صفوف الكتلة فوزي الغزي ولطفي الحفار وفارس الخوري من دمشق؛ حسني البرازي من حماة؛ وسعد الله الجابري (الذي كان أخوه فخر قد مثل حلب في مؤتمر بيروت)[١٥].

ساعد العفو الصادر سنة ١٩٢٨ الكتلة الوطنية في توسيع قاعدتها السياسية من خلال استيعاب الوطنيين العائدين وفي تحصين وضعها في مواجهة سواها من المطالبين بالعباءة الوطنية. لكن العفو إنما قصد به مفاقمة الخصومات بين الوطنيين السوريين. وكان لا يزال على القائمة السوداء عدد من قادة الثوار، ولا سيما د. الشهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ونزيه مؤيد العظم وسلطان الأطرش، ووطنيون راديكاليون منفيون منذ فترة طويلة مثل شكري القوتلي ونبيه العظمة وشكيب وعادل أرسلان وإحسان الجابري[١٦]. وأدى الشقاق المتسع في صفوف الحركة الوطنية في المنفى، الذي أثار حزب الشعب بزعامة الشهبندر ضد حزب الاستقلال، إلى تمكين الكتلة من التطور على أسس غير ثورية.

في آخر آذار/مارس عقد مؤتمر ثانٍ في دمشق ليعلن أن الائتلاف الوطني الفضفاض سيشارك في انتخابات الجمعية التأسيسية. وفي ذلك الوقت انضم عدد آخر من الناشطين السياسيين المعروفين إلى «الكتلة» الآخذة في البروز، ومن بينهم: فخري البارودي وزكي الخطيب وأحمد اللحام وعفيف الصلح وفايز الخوري ومحمد النحاس وجميل مردم من العاصمة السورية؛ توفيق الشيشكلي من حماة؛ وأحمد الرفاعي وعبد القادر السرميني وحسن فؤاد ابراهيم باشا وجميل ابراهيم باشا من حلب[١٧]. وقد ألف هؤلاء الرجال، بالإضافة إلى السبعة الأصليين من مؤتمر بيروت وقادة الثورة الذين طالهم العفو، معظم أعضاء قيادة الكتلة الوطنية[١٨].

لقد جرت محاولة للبرهان على أن «الحركة الوطنية المنسّقة الأولى» في البلدان العربية

---

(١٤) كان السوريون الثلاثة الآخرون هم سعيد الجزائري ويوسف العيسى (رئيس تحرير صحيفة **ألف باء**) من دمشق وفخر الجابري من حلب، وكان المندوبون اللبنانيون الشيخ عبد الحميد كرامي ود. عارف البيسار وعارف الرفاعي من طرابلس، وعبد الرحمن بيهم ود. عبد الله اليافي من بيروت. أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة، ١٩٣٤)، مج ٣، ص ٥٣١.

(١٥) المصدر نفسه؛ FO 371/1472, vol. 13074. Hole (Damascus) to Chamberlain, 23 Feb. 1928.

(١٦) للاطلاع على جدول كامل بالقائمة السوداء لسنة ١٩٢٨، انظر: *Arrêté*, no. 1817, 14 March 1928.

(١٧) فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١١٠.

(١٨) *Oriente Moderno*, 19 (1930), p. 369.

كانت تميل إلى إنتاج «تجمع متنافر عريض» مثل حزب الوفد المصري والحزب الدستوري الجديد التونسي والكتلة الوطنية السورية. وفي حين أنه من الصحيح أن الكتلة الوطنية انبثقت كأوسع تجمع سياسي في سورية ما قبل الاستقلال من حيث نطاقه الجغرافي وحجمه العددي والدعم الطبقي المتنوع له، فإن الكتلة على المستوى القيادي كانت، شأنها شأن حزب الشعب من قبلها، على درجة عالية من التجانس[١٩]. فقد كانت قيادة الحركة الوطنية في سورية، منذ بدايتها في أواخر العهد العثماني، مستمدة بصورة رئيسية من طبقة مالكي الأراضي والبيروقراطيين العرب السنة في المدن الداخلية. ووفرت الأرض مصدراً ثابتاً للدخل يستخدم في دعم الطموحات السياسية في إطار بيئة مدينية حصراً.

كان أكثر من ٩٠٪ من زعماء الكتلة سنيين وكانوا جميعاً سكاناً دائمين في المدن الداخلية؛ نحو ٥٠٪ جاؤوا من دمشق وأكثر من ٣٠٪ من حلب، وتوزع الـ ٢٠٪ الباقون بين حمص وحماة بالتساوي تقريباً. وتكشف الأصول الطبقية للكتلة أن نحو ثلثي قادتها كانوا ينتمون إما إلى الشرائح مالكة الأراضي ـ البيروقراطية أو مالكة الأراضي ـ المتعلمة من الطبقة العليا التقليدية في سورية. وكان ربعهم ينتمي إلى عائلات تجار أثرياء أو متوسطين، في حين جاء ١٠٪ منهم من طبقة من الموظفين غير المالكين.

كانت قيادة الكتلة ذات مستوى تعليمي مرتفع بصورة غير عادية. وكان أكثر من ٩٠٪ من أعضائها قد تلقوا تعليماً علمانياً بدلاً من التعليم الديني التقليدي، وحصل أكثر من نصفهم على تعليم مهني عال في استنبول لإعدادهم للخدمة الإدارية أو العسكرية في الامبراطورية العثمانية؛ والتحق ٢٠٪ آخرون بجامعات في أوروبا أو بالكلية البروتستانتية السورية في بيروت حيث درسوا القانون والإدارة العامة والطب. وتظهر الخلفية المهنية للقيادة أن ٤٠٪ منهم كانوا «سياسيين محترفين». وكان ثلثهم محامين أو أساتذة قانون في الجامعة السورية في دمشق، ومنخرطين في السياسة المحلية، بينما اشتمل الثلث الآخر على ثلاثة أطباء وتاجرين ووجيه ديني وموظف وضابط شريفي متقاعد. وكان كثيرون من الأعضاء يحصلون على دخل سنوي كبير من ريوع الأراضي، ما أعفاهم من الالتزام بعملٍ ما فتفرغوا للسياسة[٢٠].

كما أن البنية العمرية للكتلة الوطنية، وخصوصاً لأعضائها الدمشقيين، أسهمت في تجانسها. فقد كان متوسط سنة الولادة لشخصياتها الرئيسية الـ ٢٥ سنة ١٨٨٦ (والسنة الوسطى هي ١٨٨٧). ومع أن بعضهم كإبراهيم هنانو وهاشم الأتاسي انتمى إلى جيل

(١٩) See Jacques Berque, «L'univers politique des Arabes,» in Encyclopédie française (Paris, 1957), vol. 11, cited by Patrick Seale, *The Struggle for Syria. A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (London, 1965), p. 27.

(٢٠) محادثة مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢/٣/١٩٧٦).

من الوطنيين أكبر من جيل سعد الله الجابري وجميل مردم، فإن أكثر من ثلاثة أرباع قادة الكتلة ولدوا في فترة زمنية تمتد ١٣ عاماً، وتقع بين سنتي ١٨٨٢ و١٨٩٥. ونشأ هؤلاء الرجال في محيط اجتماعي وثقافي متشابه، والتحقوا بالمدارس نفسها، وغالباً ما كانوا أقارب، فقد درس الكثيرون منهم في مكتب عنبر في دمشق[٢١]، ومن ثم في الملكية في استنبول، وعادوا إلى الولايات السورية بعد ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨ ليلتحقوا ببيروقراطية هذه الولايات. إلا أن تجاهل الأتراك للمشاعر والطموحات العربية أثر سلباً في ولائهم للدولة العثمانية[٢٢]. وكان بعض قادة الكتلة المستقبليين قد شارك قبل الحرب العالمية الأولى في النشاط القومي السري. فضمت «الفتاة» من بين أعضائها الأوائل فخري البارودي ونسيب البكري وجميل مردم. وانضم كثيرون غيرهم ممن أصبحوا في ما بعد قادة للكتلة إلى إحدى الجمعيات القومية العديدة من خارج الحكومة التي سيطرت على الحياة السياسية إبان الفاصل الزمني القصير من الحكم الفيصلي. وكان من بين هؤلاء: شكري القوتلي وفوزي الغزي وزكي الخطيب وحسني البرازي وإحسان الجابري وتوفيق الشيشكلي ومحمد النحاس ونبيه وعادل العظمة وعادل أرسلان ومصطفى برمدا. وكان هؤلاء الشبان الذين تربطهم أهداف سياسية مشتركة والمعتادون على العمل معاً قد بدأوا من قبل بإقامة تحالف فضفاض حين احتلت فرنسا سورية[٢٣]. وقد تلقت مساعيهم الدعم من زعماء مستقبليين آخرين في الكتلة ممن قاموا بدور سياسي نشيط في الحياة الحكومية في ظل الأمير فيصل، بمن فيهم وزيران (هاشم الأتاسي وفارس الخوري)؛ وخمسة مندوبين إلى المؤتمر الوطني السوري ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ (ابراهيم هنانو وسعد الله الجابري وعبد القادر الكيلاني ومظهر رسلان؛ والأتاسي كان مندوباً أيضاً)؛ وأعضاء في الحاشية المقربة من فيصل (فخري البارودي وإحسان الجابري، اللذان كانا مرافقيه والعقيد أحمد اللحام معتمده الرسمي في بيروت)[٢٤]. وهكذا فإن الكتلة الوطنية كانت تتحدر مباشرة من الجمعيات القومية المبكرة في العهدين العثماني المتأخر والاستقلالي العربي في سورية، ولا سيما من «الفتاة» وحزب الاستقلال. (انظر الجداول من رقم ١٠ ـ ١ إلى رقم ١٠ ـ

---

(٢١) للاطلاع على وصف شخصي للحياة في مكتب عنبر، انظر: فخري البارودي، **مذكرات البارودي** (دمشق، ١٩٥١)، مج ١، ص ٣٠ ـ ٣٧. وفي الوقت الذي كان الكاتب ملتحقاً فيه بهذه المدرسة، كان من بين الزعماء الوطنيين في المستقبل المسجلين فيها كل من شكري القوتلي ومحمد سعيد الغزي وسعيد حيدر وفوزي الغزي ومظهر رسلان.

(٢٢) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الثالث.

(٢٣) C. Ernest Dawn, «The Rise of Arabism in Syria,» in *From Ottomanism to Arabism* (Urbana, 1973), pp. 174-76.

(٢٤) نجاتي صدقي، «الحركة العربية من الانقلاب الاتحادي إلى عهد الكتلة الوطنية»، **الطليعة** (دمشق)، ٤ (أيار/مايو ١٩٣٨)، ع ٦، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠. وبشأن السيرة المهنية للّحام، انظر: MD, 7N 4190. «Sûreté Générale,» Damascus, 5 May 1926.

٣ للاطلاع على تحليل لسيرة حياة قادة الكتلة الوطنية بالمقارنة مع السياسيين والبيروقراطيين المعتدلين والمؤيدين للفرنسيين).

الأهداف والاستراتيجية

كانت الكتلة الوطنية أقل نضالية بكثير من جمعية القبضة الحديدية أو حزب الشعب. فقد ولدت سياستها القائمة على «التعاون المشرف» من رحم الهزيمة. إذ كان قصف دمشق والتدمير شبه الكامل لحي الميدان وعمليات الاكتساح الضخمة لمناطق الريف المحيطة بالعاصمة السورية ولسواها، أدلةً كافية على التفوق العسكري الفرنسي، وبالتالي على عقم الكفاح المسلح في المستقبل. وبرز هذا الواقع من خلال الخسائر الشخصية والمالية التي تكبدتها طبقة ملاك الأراضي الغائبين والبرجوازية التجارية القديمة، وخصوصاً في دمشق، مما شجع الكتلة على وضع تكتيكات تنطوي على قدر أقل من المجابهة. ويضاف إلى ذلك، أن امتداد الثورة إلى الريف، الذي أدى إلى إطالة أمدها في نهاية الأمر، قد أضر أيضاً بالقوى الإنتاجية الزراعية، وبالمصالح المادية لطبقة مالكي الأراضي، التي انتمى إليها الكثيرون من الوطنيين.

كما أنه صحيح بدرجة مماثلة، أن الوطنيين اعتبروا المجتمع الفلاحي غارقاً في التخلف الاجتماعي وخاملاً من الناحية السياسية إلى درجة يصعب معها توفير الوقت والجهد اللازمين لقولبته في هيئة سلاح ماضٍ في المقاومة. وطيلة فترة الانتداب، ركز الزعماء الوطنيون اهتمامهم على المدن التي سادَ الاعتقاد بأن تعبئتها أسهل، بسبب التمركز الشديد للسكان في منطقة محددة ولأن الوعي السياسي للجماهير المدينية كان أصلاً على مستوى أعلى من وعي المجتمع الريفي[٢٥].

ومن دون العودة إلى الكفاح المسلح، تبنت الكتلة الوطنية لدى بروزها تكتيكات أخرى. وفي حين كان على قادة الكتلة دائماً أن يثبتوا للفرنسيين وجود نفوذ مستقل لهم في المجتمع، كان عليهم في الوقت نفسه أن يجعلوا أنفسهم لاعبين سياسيين أكثر جاذبية، من خلال إظهار رغبتهم في أن يلعبوا السياسة بحسب القواعد التي وضعتها المندوبية العليا. فكان عليهم أن يقيموا توازناً دقيقاً بين القوة والاعتدال، وتمثّل الهدف الأول للكتلة في نزع المصداقية من جميع المنافسين المحليين الذين تلقوا التشجيع من المندوبية العليا في الدرجة الأولى من أجل أن تصبح وحدها القادرة على الوصول إلى الفرنسيين. وكان هدفها الثاني المشاركة في الحكم إلى جانب الفرنسيين في انتظار رحيلهم الحتمي[٢٦].

(٢٥) محادثتان مع هاني الهندي (بيروت، ٢٨/٨/١٩٧٥) وعلي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٢١/١٠/١٩٧٥).

(٢٦) Albert Hourani, «Revolution in the Arab Middle East,» p. 70.

وكان لا مفر من أن تتم هذه العملية ببطء وبالتدريج كي لا تزعزع الأسس التي يقوم نفوذهم المستقل عليها، ما جعل منهم أبرز الوسطاء بين الفرنسيين والشعب السوري.

الجدول رقم ١٠ ـ ١

مواصفات قيادة الكتلة الوطنية بالمقارنة مع مواصفات الوزراء في الحكومة السورية والمندوبين المعتدلين أو المؤيدين للفرنسيين ممن لم ينتموا إلى أي تنظيم وطني آخر خلال الانتداب الفرنسي

	الكتلة الوطنية[أ]	غيرها[ب]
معدل سنة الولادة	١٨٨٦	١٨٧٩
	النسب المئوية	
الدين (بحسب الطائفة)		
مسلم: سني	٩٢,٠	٨٩,٠
مسيحي: بروتستانت	٤,٠	٣,٥
مسيحي: روم أرثوذكس	٤,٠	٣,٥
يهودي	٠,٠	٣,٥
التعليم		
عثماني عال	٥٦,٠	٥٤,٠
عربي عال	٢٠,٠	٧,٠
ثانوي محلي	١٦,٠	٢٥,٠
تعليم ديني تقليدي	٨,٠	١٤,٠
المهنة		
سياسي ـ مالك أراضٍ	٤٠,٠	٢٨,٥
محام/استاذ جامعي (في القانون)	٢٨,٠	١١,٠
طبيب	١٢,٠	٠,٠
تاجر	٨,٠	١٤,٠
موظف ـ وجيه ديني	٤,٠	١١,٠
ضابط عسكري متقاعد	٤,٠	٠,٠
صحافي	٠,٠	٣,٥

المنشأ الطبقي		
مالك أراضٍ بيروقراطي، مالك أراضٍ	٤٠,٠	٤٣,٠
مالك أراضٍ من العلماء	٢٤,٠	١٨,٠
تاجر من الطبقة العليا أو الوسطى ـ العليا	١٢,٠	١١,٠
مهني من الطبقة الوسطى	٨,٠	٠,٠
موظف	٨,٠	٠,٠
تاجر من الطبقة الوسطى	٤,٠	٣,٥
وجيه ديني	٤,٠	٢١,٠
مالك أراضٍ متوسط	٠,٠	٣,٥

(أ) على أساس المعلومات بشأن ٢٥ زعيماً في الجدول رقم (١٠ ـ ٢).
(ب) على أساس المعلومات بشأن ٢٨ شخصاً في الجدول رقم (١٠ ـ ٣).

إلا أن الإقدام على الحلول الوسط لم يقتصر على الجانب السوري وحده. ففي إثر الثورة الكبرى، انتهجت فرنسا أيضاً أسلوباً أكثر توازناً وعقلانية إلى حد ما في حكم سورية. إذ كان قد ظهر بعد الحرب مناخ جديد في الفكر السياسي في أوساط صناعة القرار الفرنسية. وجرى التشكيك في الوسائل القديمة الباهظة التكاليف في الحكم الاستعماري المباشر وتم التخلي عنها لمصلحة «علاقات دقيقة» أكثر تقوم على أساس المساومات الدبلوماسية بدلاً من التهديد بالسيطرة العسكرية المكشوفة. وفي ما يختص بسورية، فإن هذا التغير يعود جزئياً إلى الانتقادات التي وجهتها «عصبة الأمم» لطريقة تعاطي فرنسا مع الثورة. لكنه شكل في الدرجة الأولى استجابة داخلية للإدراك المتنامي بأنه لم يعد بمقدور فرنسا أن تحكم مباشرة بواسطة جيش احتلال كبير أو أن تقوم بدور مزدوج في سورية هو دور الحاكم والمربي السياسي. وكان على الفرنسيين إذا ما أرادوا البقاء في سورية أن يتوجهوا في نهاية الأمر إلى القوى المحلية ذات النفوذ المستقل الملموس في المجتمع لكي تقوم بدورالقيادة السياسية؛ وكان لا بد في نهاية المطاف من تنحية الأشخاص الذين دفعهم الفرنسيون صعداً في المناصب الحكومية.

كان معظم الوطنيين يعتبرون الاستراتيجيات الفرنسية معادية لمصالحهم الخاصة، لأنها هددت في البداية السيطرة الاقتصادية لطبقة مالكي الأراضي الغائبين على الريف، كما أنها من ثم استَبَقَت الوطنيين سياسياً في المناطق الريفية. ومن المستبعد أنه كان بمقدور القيادة الوطنية أن تمنع الثورة من الامتداد إلى الريف، لكن ثمة ما يشير إلى أنها لم تدعم ثورة الريف دعماً كاملاً إلا بعد أن طردها الفرنسيون من المدن. ولو لم تتجه الزعامة الوطنية إلى الريف، لكان من شبه المؤكد أن تفقد قيادتها للثورة.

الجدول رقم ١٠ ـ ٢

بيانات بشأن السيرة: قيادة الكتلة الوطنية

الاسم	سنة الميلاد	الدين	التعليم	المهنة	المنشأ الطبقي	سنة الانضمام	المناصب
من دمشق							
نسيب البكري	١٨٨٨	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	ملاك، سياسي	بيروقراطي ـ مالك أراض، أشراف	١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٤٣	وزير ١٩٣٩، نائب: ١٩٣٢،
فخري البارودي	١٨٨٩	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	ملاك، سياسي	بيروقراطي ـ مالك أراض	١٩٢٨	نائب، ١٩٢٨ ١٩٣٢، ١٩٣٦
فوزي الغزي	١٨٩٥ (ت ١٩٢٩)	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	محام	مالك أراض ـ من العلماء ـ اشراف	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨،
لطفي الحفار	١٨٩١	مسلم: سنّي	تعليم ديني تقليدي (دمشق)	تاجر	تجار الطبقة الوسطى العليا	١٩٢٨	وزير ١٩٢٦، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٣، ١٩٤٥. نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٦، ١٩٤٣
زكي الخطيب	١٨٨٧	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	محام، سياسي	وجهاء دينيون بارزون، أشراف	١٩٢٨[1]	وزير: ١٩٤١ـ١٩٤٢ نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢
فايز الخوري	١٨٩٥	مسيحي: غربي عال روم أرثوذكس	(باريس)	محام، أستاذ	مهني طبقة وسطى	١٩٢٨	وزير: ١٩٣٩، ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢، ١٩٣٦
فارس الخوري	١٨٧٧	مسيحي: بروتستانت	غربي عال (بيروت)	محام، أستاذ	مهني طبقة وسطى	١٩٢٨	وزير: ١٩٢٠، ١٩٢٦، ١٩٤٤ـ١٩٤٥ نائب: ١٩٣٦، ١٩٤٣
أحمد اللحام	١٨٨٣	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	ضابط عثماني متقاعد وشريفي	تجار الطبقة الوسطى ـ العليا	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٦

جميل مردم	١٨٨٣	مسلم: سنّي	غربي عال (باريس)	مالك أراض، سياسي	بيروقراطية ـ مالكة أراض	١٩٢٨	وزير: ١٩٣٢ـ١٩٣٣، ١٩٣٦ـ١٩٣٩، ١٩٤٣ـ١٩٤٥ نائب: ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٤٣
شكري القوتلي	١٨٩٢	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	محام، سياسي	الطبقتان البيروقراطية ـ مالكة الأراضي والتجارية	١٩٣٢	رئيس: ١٩٤٣ وزير: ١٩٣٦ـ١٩٣٨ نائب: ١٩٣٦، ١٩٤٣
إحسان الشريف	١٨٩٣	مسلم: سنّي	غربي عال (باريس)	محام	موظفون وعلماء عثمانيون	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢، ١٩٣٦
من حلب							
نجيب باقي زاده	١٨٧٧	مسلم: سني كردي مستعرب	ثانوي محلي	تاجر (حلب)	موظفون عثمانيون	١٩٢٨	
ابراهيم هنانو (ت ١٩٣٥)	١٨٦٩	مسلم: سنّي كردي مستعرب	عثماني عال (استنبول)	ملاك	مالكة أراض	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨
حسن فؤاد ابراهيم باشا	١٨٧٩	مسلم: سنّي كردي مستعرب	عثماني عال (دمشق)	طبيب	مالكة أراض	١٩٢٨	نائب: ١٩٣٦
جميل ابراهيم باشا	١٨٨٢	مسلم: سنّي كردي مستعرب	عثماني عال (استنبول)	ملاك، طبيب	مالكة أراض	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٦
سعد الله الجابري	١٨٩٣	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	سياسي، ملاك	علماء ـ مالكي أراض، أشراف	١٩٢٨	وزير: ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٦، ١٩٤٣ ١٩٣٤ ـ ١٩٤٦
عبد الرحمن الكيالي	١٨٨٧	مسلم: سنّي	غربي عال (بيروت/الكلية البروتستانتية السورية الجامعة الأميركية)	طبيب	علماء ـ مالكي أراض، أشراف	١٩٢٨	وزير: ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٦، ١٩٤٣

أحمد الرفاعي	١٨٨٧	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	محام	علماء ـ مالكو أراضٍ، أشراف	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨
عبد القادر السرميني	١٨٧٧	مسلم: سني	تعليم ديني تقليدي (حلب)	شيخ دين	تجارية متوسطة	١٩٢٨	نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٦
من حماة							
حسني البرازي	١٨٩٣	مسلم: سني كردي مستعرب	عثماني عال (استنبول)	ملاك، سياسي	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ	١٩٢٨(ب)	وزير: ١٩٢٦، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ نائب: ١٩٢٨
نجيب البرازي	١٨٨٢	مسلم: سنّي كردي مستعرب	ثانوي محلي (حماة)	ملاك، سياسي	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ	١٩٣١	نائب: ١٩٣٢، ١٩٤٣
توفيق الشيشكلي	١٨٨٤ (ت ١٩٤٠)	مسلم: سنّي	عثماني عال (دمشق)	طبيب	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ	١٩٢٨	نائب: ١٩٣٢، ١٩٣٦
من حمص							
هاشم لأتاسي	١٨٧٦	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	ملاك، سياسي	علمية ـ مالكة أراضٍ، أشراف	١٩٢٨	رئيس: ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢
مظهر رسلان	١٨٨٧	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	موظف	من العلماء ـ مالكة أراضٍ، أشراف	١٩٢٨	وزير: ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣، ١٩٣٩، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤. نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٤٣.

(أ) استقال سنة ١٩٣٥.

(ب) استقال سنة ١٩٣١.

الجدول رقم ١٠ ـ ٣

بيانات بشأن السيرة: سياسيون وبيروقراطيون معتدلون ومؤيدون للفرنسيين

الاسم	سنة الميلاد	الدين	التعليم	المهنة	المنشأ الطبقي	الحزب، سنة الانضمام	المناصب
من دمشق							
محمد علي العابد	١٨٦٨	مسلم: سنّي	غربي عال (باريس)	ملاك، سياسي	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ		رئيس: ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦، وزير: ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦
عطا الأيوبي	١٨٧٧	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	بيروقراطي	بيروقراطية ـ [(أ)] مالكة أراضٍ		وزير: ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٤٣
عبد القادر العظم	١٨٨١	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	محام، أستاذ، بيروقراطي	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ		وزير: ١٩٢٦
حقي العظم	١٨٦٤	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	سياسي، ملاك	بيروقراطية مالكة أراضٍ	ح إ/ ١٩٢٩[(ب)]	وزير: ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ نائب: ١٩٣٢
بديع المؤيد	١٨٧٠	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	بيروقراطي	بيروقراطية مالكة أراضٍ	ح إ/ ١٩٢٩	وزير: ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢
واثق مؤيد العظم	١٨٨٥	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	بيروقراطي	بيروقراطية مالكة أراضٍ		وزير: ١٩٢٦
نصوحي البخاري	١٨٨١	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	ضابط عثماني متقاعد	وجهاءدينيون		وزير: ١٩٢٠ـ ١٩٢٢، ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٣٩، ١٩٤٤. نائب: ١٩٤٣
شاكر الحنبلي	١٨٧٦	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	أستاذ، محام	وجهاء دينيون	ح إ/ ١٩٣٠	وزير: ١٩٢٦، ١٩٣٠ ـ ١٩٣١، ١٩٣٢

تاج الدين الحسني	١٨٨٥	مسلم: سني	تعليم ديني تقليدي (دمشق)	وجيه ديني، سياسي	وجهاء دينيون		رئيس: ١٩٤١ وزير: ١٩٢٨ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦. نائب: ١٩٢٨
سليمان جوخدار	١٨٦٧	مسلم: سني	تعليم ديني تقليدي (دمشق)	وجيه ديني، أستاذ، بيروقراطي	وجهاء دينيون	ح إ/ ١٩٣٠	وزير: ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤
عبد القادر الخطيب	١٨٨٠	مسلم: سني	تعليم ديني تقليدي (دمشق)	وجيه ديني، بيروقراطي	وجهاء دينيون، أشراف		مدير الأوقاف: ١٩٢٨ ـ ١٩٤٣
نسيب لكيلاني	١٨٩٦	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	ملاك، سياسي	علماء ـ ملاك أراضٍ، أشراف		نائب: ١٩٣٢، ١٩٤٣
محمد كرد علي	١٨٧٦	مسلم: سني	تعليم ديني تقليدي (دمشق)	صحافي، بيروقراطي	ملاك أراضٍ متوسطون		وزير: ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، ١٩٢٨ ـ ١٩٣١
يوسف ليادو	١٨٧٢	يهودي	ثانوي محلي (دمشق)	تاجر	تاجر طبقة عالية		نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢، ١٩٣٦
سعيد المحاسني	١٨٨٥	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	محام، سياسي	وجهاء دينيون ملاك متوسطون		وزير: ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩
توفيق شامية	١٨٨٥	مسيحي: روم أرثوذكس	غربي عال (بيروت/ الكلية البروتستانتية السورية الجامعة الأميركية)	ملاك، تاجر، سياسي	ملاك أراضٍ		وزير: ١٩٢٨ ـ ١٩٣١، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤
وديع الشيشكلي	١٨٨٨	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول)	ملاك، سياسي	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ		نائب: ١٩٢٨، ١٩٣٢، ١٩٤٣

جميل الألشي	١٨٨٣	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول/كلية عسكرية)	ملاك، سياسي	علماء ـ ملاك أراضٍ متوسطون ـ كبار		وزير: ١٩٢٠ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦، ١٩٤٣
من حلب							
صبحي بركات	١٨٨٩	مسلم: سنّي	ثانوي محلي (أنطاكية)	ملاك، سياسي	ملاكون	دح[د] ١٩٣١	وزير: ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦. نائب: ١٩٣٢
هنري هندية	١٨٩٧	أرمني كاثوليك	ثانوي محلي (حلب)	تاجر، مصرفي	تجار طبقة وسطى	دح/ ١٩٣١	وزير: ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ نائب: ١٩٣٢
غالب إبراهيم باشا	١٨٧٨	مسلم: سني كردي مستعرب	عثماني عال (استنبول)	ملاك، بيروقراطي	ملاك ملاك أراضٍ	دح/ ١٩٣١	حاكم (حلب). نائب: ١٩٣٢
سليم جبرت	١٨٧٣	مسيحي: روم كاثوليك	ثانوي محلي (حلب)	تاجر	تجار طبقة وسطى ـ عليا	دح/ ١٩٣١	وزير: ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤، ١٩٣٩. نائب: ١٩٣٢
نبيه مارديني	١٨٨٤	مسلم: سنّي	عثماني عال (استنبول)	بيروقراطي	وجهاء دينيون		حاكم (حلب)
صفوت قطر آغاسي	١٨٨١	مسلم: سنّي	عثمان عال (استنبول)	بيروقراطي	بيروقراطية ـ مالكة أراضٍ		حاكم (حلب)
صبحي النيال	١٨٧٤	مسلم: سني	عثمان عال (استنبول)	قاض، بيروقراطي	علماء ـ ملاك أراضٍ أشراف	دح/١٩٣١	وزير: ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠
محمد بسيم القدسي	١٨٨٣	مسلم: سني	ثانوي محلي (استنبول)		علماء ـ ملاك أراضٍ أشراف	دح/ ١٩٣١	نائب: ١٩٣٢

شاكر نعمت الشعباني	١٨٧١	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول/كلية عسكرية)	سياسي، صحافي	بيروقراطيون، ملاك أراضٍ	دح/١٩٣١	وزير: ١٩٢٦، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤. نائب: ١٩٣٢
من حماة							
عبد القادر الكيلاني	١٨٧٥	مسلم: سني	عثماني عال (استنبول/كلية عسكرية)	وجيه ديني، بيروقراطي	علماء ـ ملاك أراضٍ، أشراف		وزير: ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠. نائب: ١٩٢٨

(أ) ملاك أراضٍ بالمصاهرة.
(ب) حزب الإصلاح.
(ج) أصلاً من أنطاكية.
(د) الدستوريون الأحرار.

إلا أن المندوبية العليا تخلت، بعد الثورة، عن استراتيجيتها في الريف القائمة على ضرب القاعدة المادية لطبقة ملاك الأراضي الغائبين. فأبطأت تطبيق إجراءات الإصلاح الزراعي. ولذلك، فقد ظلت طبقة الملاك حتى أواخر الثلاثينات واثقة من صعودها، وهو ما عززته السياسة الفرنسية فعلاً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من حصول تغير ملحوظ في الاستراتيجية السياسية الفرنسية، فإن فرنسا أخفقت في تطوير سياسة امبراطورية متماسكة. فالأجواء الجديدة في فرنسا كانت لا تزال تعاني فترات من الطقس السيئ. ففي حين كانت تنمو مجموعات ضغط سياسية ضد مسؤوليات الامبراطورية، فإنها كانت لا تزال تواجه معارضة سياسية وأيديولوجية قوية مصدرها المؤسسة العسكرية والعناصر المؤيدة للاستعمار في البرلمان تدعمها مجموعة ضغط صغيرة (ولكن مؤثرة) من المجموعات المالية والدينية التي لها مصالح في الشرق. وأدى انعكاس هذه النزاعات على الساحة السورية إلى إرباك الكتلة الوطنية باستمرار، وجعلها قلقة دائماً بشأن سياسة «التعاون المشرف» التي تنتهجها. إذ طالما ظلت المندوبية العليا تظهر رغبة في منح بعض المطالب الوطنية، كان الجناح المعتدل في الكتلة يظل قادراً على إبقاء التنظيم مستمراً في طريقه. ولكن كلما أبطأت المندوبية العليا خطوها نحو إصدار دستور أو إبرام معاهدة، كان الجناح الراديكالي في الكتلة يدفع التنظيم نحو موقف أقل مساومة. فكان يصار حينئذ إلى تعبئة القوى المحلية بغية تذكير الفرنسيين بقوة الكتلة. ومن الواضح أن سلوك الوطنيين السياسيين في مثل هذه الظروف المتقلبة نادراً ما كان مستقراً[٢٧].

الروح والأهداف

كان بين الوطنيين في مختلف أنحاء المشرق العربي سيكولوجيا مشتركة، أو «منظومة من الأفكار تشكل العقيدة السياسية القويمة» لسنوات ما بين الحربين[٢٨]. وقد قام هذا النسق على أساس اللغة والتعليم والثقافة السياسية المشتركة وعلى أساس التجربة المشتركة في المدارس والثكنات والبرلمان العثماني والمنفى في القاهرة والثورة العربية والعهد الفيصلي في دمشق. ولكن الفكرة القومية أصبحت بعد تقسيم الدول الأوروبية للمشرق العربي بحاجة إلى إعادة صياغة بما يلائم الظروف المحددة لسورية المقطعة الأوصال.

كان المحتوى العلماني إحدى خصائص القومية المميزة التي أيدتها الكتلة الوطنية. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، نمت القومية على حساب الولاءات الأخرى، ولا سيما الدين. ومع أن صنف القومية الذي تبنته الكتلة ظل مختلطاً بالرموز الدينية، فإن التعابير

(٢٧) *Ibid.*

(٢٨) Albert Hourani, ***Arabic Thought***, p. 293.

الدينية في دعوتها كانت أقل وضوحاً من الدعوات إلى الوحدة القائمة على أساس الأرض والعرق والثقافة. وقد نجمت علمنة الحركة الوطنية السورية إلى حد كبير عن العلمنة العامة للمصالح الطبقية لقيادتها، وهي عملية بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالتلازم مع ذلك، فإن علمانية الكتلة ما كان لها أن تبلغ هذا المستوى من القوة لو لم يكن نفوذ القيادة الدينية التقليدية في المدن آخذاً في الانحدار منذ فترة مماثلة. فقد أدى نمو الدولة في القرن التاسع عشر وانتشار التعليم الحديث واتساع علاقات سورية بالعالم الخارجي واندماجها المتواصل في الاقتصاد العالمي، إلى ولادة قوى جديدة وأفكار جديدة ومناخ نفساني جديد. وأخذت رابطة المال تسيطر على العلاقات بين السوريين بصورة متزايدة. وقد استمر التضامن الديني موجوداً إلى جانب أنواع الولاء الأخرى للعائلة والعشيرة والمجموعة العرقية والقرية والحي في المدينة، لكن هذه الولاءات جميعاً تأكلت بعض الشيء بفعل صعود القومية. وفي ما يختص بالتضامن الديني، فإنه لم يعد يسيطر على الحيوات الفكرية للقيادة السياسية السورية وعلى مفاهيمها الايديولوجية، مع أن الكثيرين من زعماء الكتلة لم يكونوا متدينين بالاسم فحسب[٢٩].

إن المبادئ التأسيسية للكتلة تظهر بوضوح الخصائص البارزة والمصالح الطبقية لقيادتها. وقد وضعت هذه المبادئ أول مرة في مؤتمر حمص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢، حيث أعلن الوطنيون رسمياً عن الكتلة بوصفها تنظيماً سياسياً يدعو إلى الوحدة الكاملة لسورية وتكامل أراضيها واستقلالها (وأضيفت فقرة تنص أنه يحق للبنان «تقرير مصيره السياسي ضمن حدود ما قبل سنة ١٩٢٠»). كما دعت الكتلة إلى «تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر». وبالمقارنة مع مسودة الدستور السوري لسنة ١٩٢٨ الذي نص:

«الأراضي السورية التي انفصلت عن الدولة العثمانية تؤلف وحدة واحدة لا تتجزأ وكل تقسيم اعتباطي حدث منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ١٩٢٨ باطل،»

فإن صيغة ١٩٣٢ هي بوضوح حل وسط، صيغ بما يتلاءم مع الوقائع السياسية القائمة. إذ لم يكن بمقدور الكتلة أن تتجاهل الإطار المرجعي الجغرافي المتغير الذي فرضه التقسيم الأوروبي على الوطنية السورية في نهاية الحرب. ومع أن المبادئ العامة للكتلة صيغت على نحو يجعلها تبدو نهائية، فإن هذه المبادئ كانت في الواقع عرضة أيضاً لإعادة التحديد[٣٠].

---

(٢٩) محادثة مع قسطنطين زريق (بيروت، ١٠/١/١٩٧٦). وقد لوحظت هذه الظاهرة في العراق أيضاً: انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 209-10.

(٣٠) يمكن الاطلاع على نص هذه المبادئ العامة في: الكيالي، **المراحل**، ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٥، وقد قام قرقوط بتحليلها بصورة جيدة في: **تطور**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

ومما له مغزى، غياب أي برنامج اجتماعي أو اقتصادي منهجي في ذلك الحين، أو في أي حين آخر خلال فترة ما بين الحربين. فالآباء المؤسسون أشاروا فقط بإشارات سريعة إلى مسألة الأقليات الدينية «التي ينبغي احترام حريتها وتساويها في الحقوق والواجبات»، وإلى الطبقات المتنوعة في المجتمع «التي يجب رفع مستوى حياتها ونشر الثقافة والوطنية فيها». وفي إعلان ١٩٣٢، صرحت الكتلة أن جميع طاقات سورية المادية والمعنوية ينبغي أن تسخر للهدف الوحيد المتمثل في النضال الوطني حتى تحقيق أهداف الأمة كما حددتها الكتلة ـ التي، بالمناسبة، عينت نفسها «حامية للأمة»[٣١]. ونظرت الكتلة إلى نفسها باعتبارها تنظيماً سياسياً صرفاً موقوفاً على معارضة كل هيمنة أجنبية. ولكن لم يكن لديها تصور في شأن المستقبل الاجتماعي والاقتصادي ودانت تأليف أي أحزاب أخرى بوصفه يشكل تهديداً للحفاظ على الوحدة في مواجهة الدولة الاستعمارية.

كان وجود الكتلة ذاته مرهوناً بالنضال ضد الاحتلال الأجنبي، ونادراً ما سعى زعماء التنظيم للاتصال الوثيق مع الجماهير. وبرروا ذلك بأن تحرير سورية من فرنسا ينبغي أن يسبق إعادة بناء التنظيم والمجتمع. ولم تتسع «وطنية الباشوات» قط لتشمل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، التي نظروا إليها على أنها معادية لمصالحهم الخاصة[٣٢]. ولأن الكتلة ضمت عدة مجموعات متنافرة، فقد كان بمقدور زعمائها الادعاء بأنه من المستحيل الضغط باتجاه تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة. وبحسب الكتلة، فإن أي جهود تبذل في هذا الاتجاه كانت تحرف انتباه الحركة عن هدفها النهائي في الاستقلال.

وعلى مستوى عملي أكثر تحديداً، كشفت أهداف الكتلة الوطنية في الثلاثينات عن ميول ديمقراطية برجوازية. فزعماء الحركة الوطنية السورية، وبعد أن فشلوا في طرد الفرنسيين، أعادوا تنظيم أنفسهم حول المطلب الأقل جذرية المتمثل في مطالبة النظام الحاكم بمنحهم ما يكفي من الاهتمام. واستتبع ذلك، إقناع المندوبية العليا، عبر مزيج من الوسائل السلمية واستعراض القوة الشعبية من حين إلى آخر، بأن الكتلة كانت على مستوى من المسؤولية والنفوذ في المجتمع المحلي يؤهلها لأن تتسلم قسطاً من إدارة الحكومة. وقد عبرت الكتلة عن مطالبها الأساسية من خلال مفاهيم سياسية غربية وركزت هذه المطالب على إقامة مؤسسات ديمقراطية تنسجم إلى هذا الحد أو ذاك مع الطرق التقليدية في ممارسة السلطة السياسية والحفاظ على المصالح المكتسبة[٣٣]. وكانت

---

(٣١) انظر الكيالي، **المراحل**، ج ١، ص ١٨٥.

(٣٢) الذي ابتكر مصطلح «وطنية الباشوات» هو بيير روندو في مقاله: «Du Nationalisme des Pachas au nationalisme populaire et unitaire en Orient,» CHEAM, no. 3215 (20 Jan. 1959).

(٣٣) انظر: See Michael Van Dusen, «Syria. Downfall of a Traditional Elite,» in Frank Tachau (ed.), *Political Elites and Political Development in the Middle East* (New York, 1975), p. 130.

هذه المطالب متزنة وبراغماتية وتنطوي على تنازلات [illegible] الأبرز بينها هو دستور ليبرالي وحكومة تمثيلية ومعاهدة تطبع العلاقات بين سورية وفرنسا ومناصب في الإدارة العامة والقضاء وتدابير اقتصادية معينة تصب في منفعة المصالح الطبقية لقيادة الكتلة.

في نظر هؤلاء الوطنيين، الذين كان معظمهم لا يرتاحون أبداً للظروف الثورية، كان من شأن برلمان منتخب بحرية أن يخدم مصالحهم ومصالح طبقتهم على أحسن وجه. إذ يمكنهم في مثل هذا المجلس أن يستعملوا مهاراتهم السياسية بصورة قانونية، في العمل على معالجة المظالم في وضع يتسم بالاضطراب الاقتصادي، والإحساس بالحرمان الشخصي، والضعف العام حيال الفرنسيين. وكان البرلمان مكاناً آمناً لممارسة المطامح والتنافسات الشخصية. إذ كان يمكن استخدامه في نزع الصدقية عن المنافسين الذين كان بقاؤهم السياسي يعتمد على المندوبية العليا، كما يمكن أن يكون مثابة ساحة ملائمة لتسوية خلافاتهم السياسية والشخصية بشأن الأدوار القيادية وطرائق العمل السياسي. وبالنسبة إلى معظم أصحاب الأراضي الوطنيين، كانت الطريق الدستورية إلى الاستقلال والسلطة أكثر أماناً وجاذبيةً من طريق تعتمد على تعبئة الجماهير.

البنية التنظيمية

اتضحت البنية التنظيمية للكتلة الوطنية لأول مرة في مؤتمر حمص سنة ١٩٣٢. إذ أنشئ المكتب الدائم من سبعة أعضاء منتخبين، هم: هاشم الأتاسي (رئيساً) وابراهيم هنانو («زعيماً») وسعد الله الجابري (نائباً للرئيس) وفارس الخوري («عميداً») وجميل مردم وشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي. وكان هؤلاء الرجال يديرون الشؤون اليومية للكتلة ويؤلفون قيادتها الفعلية. وكانوا مسؤولين عن تنفيذ القرارات وإصدار البيانات واستقبال الشكاوى وتسوية الخلافات بفاعلية وعقد «مجلس الكتلة الوطنية» في مواقيت منتظمة[٣٤].

وكان مجلس الكتلة هو الهيئة التي تحدد توجه التنظيم وتقرر مبادئه واستراتيجيته وتنتخب المكتب الدائم. وتألفت من أعضاء المكتب الدائم بالإضافة إلى ٣١ آخرين؛ من أهمهم: لطفي الحفار ونسيب البكري وإحسان الشريف وعفيف الصلح وفايز الخوري وفخري البارودي من دمشق؛ مظهر رسلان من حمص؛ توفيق الشيشكلي ونجيب البرازي من حماة؛ نجيب باقي زاده وجميل ابراهيم باشا وحسن فؤاد ابراهيم باشا من حلب؛ وعبد القادر شريتح وعبد الوهاب هارون وكلاهما ملاك من اللاذقية[٣٥]. كما سمى المجلس

(٣٤) انظر: الكيالي، المراحل، ج ١، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٣٥) ضم المجلس في عضويته أيضاً: أحمد اللحام ومحمد اسماعيل وناظم القدسي ورشدي كيخيا وسعد الدين الجابري وفايز الخوري واسماعيل كيخيا وعبد الوهاب ميسر ونوري الفتيح ونعيم الأنطاكي وإدمون رباط وأحمد منير الوفائي وميخائيل إليان وأحمد خليل المدرس ونجيب الريس وسليمان المصراني ومجد الدين الأزهري. المصدر نفسه، مج ١، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

عدداً من المشاركين في لبنان من بينهم رياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت، وعبد الحميد كرامي من طرابلس. وفي لفتة رمزية إلى وحدة الوطنيين، أدرجت الكتلة أيضاً أسماء عدد من الوطنيين المنفيين في قائمة أعضاء المجلس، ومن بينهم: د. الشهبندر وشكيب أرسلان وإحسان الجابري ونبيه العظمة[٣٦]. إلا أنه لم يكن بمقدور هؤلاء السياسيين أن يمارسوا أي نفوذ داخل الكتلة أو في مواجهتها حتى سنة ١٩٣٧ عندما عادوا إلى سورية في إطار آخر عفو عام.

وقد وضعت أحكام تتعلق بـ «المؤتمر العام»، الذي سيعقد في مواقيت منتظمة ويحضره جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى عضو واحد عن كل لجنة من اللجان المتعددة التي يعينها رئيس الكتلة لتولي الدعاية والمالية وما شابه. وفي الواقع، كان ينظر إلى المؤتمر بوصفه أداة لحشد أعداد كبيرة من أنصار الوطنيين كلما أرادت قيادة الكتلة أن تظهر قوتها ووحدتها في مواجهة النكسات السياسية التي تعترض كفاحها ومن أجل حقها في المشاركة في إدارة شؤون البلاد[٣٧].

لم تكن الكتلة الوطنية حزباً سياسياً بالمعنى الحديث للمصطلح ولم يكن اختيار مصطلح «كتلة» خلواً من الدلالة. ومع أن الكتلة وضعت لائحة تنظيمية داخلية وأحكاماً لتقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات وشروط العضوية والمالية وبث الدعاية، فإن بنيتها التنظيمية كانت في الواقع مهلهلة. وفي الحقيقة، كانت الكتلة تعمل بصورة غير رسمية بوصفها الأداة الشخصية لنخبة صغيرة تعتمد اعتماداً كاملاً تقريباً على وجود هدف واحد تكرس له نفسها وعلى روابط شخصية من نوع أو آخر كالمصاهرة والقرابة وصداقات أيام الدراسة والمشاركة السابقة في تنظيمات وطنية أخرى. وكان كل زعيم ينضم إلى الكتلة يجلب معه إليها مجموعته من المؤيدين الذين يدينون له، لا للكتلة، بولائهم الشخصي. وكانت علاقة الراعي ـ العميل هذه علاقة اعتماد يعرض العملاء في إطارها تأييدهم مقابل خدمات أو منافع مادية معينة يقدمها الراعي. ولم تدمج الكتلة مجموعات العملاء. فقد كانت مقولبة في هيئة رمز للنفوذ المستقل لزعمائها وكانت أداة للدفاع عن مصالحهم الطبقية وتعزيزها، لا هيئة يمكن أن تدمج فيها مصالح من طبيعة مطلقة. وبالتالي، فإن قيادة الكتلة لم تبذل قط محاولة جدية لتنشئة رأي عام ناضج أو لتسييس مختلف المناطق الجغرافية والطوائف في سورية تسييساً منهجياً بهدف إدخالها في التيار الرئيسي للثقافة والفكر السياسي السوري ـ العربي. وبدلاً من أن تطور برنامجاً للعمل والتثقيف السياسي الجماهيري يمكن أن يؤدي إلى تأليف حزب ذي قاعدة جماعية وأيديولوجيا موحدة، فإن

---

(٣٦) كان من بين المشاركين الآخرين، عبد اللطيف بيسار والأمير أمين أرسلان وسعيد حيدر ومحمد عارف الحسن الرفاعي. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٩٠.

الكتلة فضلت تعبئة الجماهير بصورة متقطعة فقط، أي كلما وجد زعماء الكتلة أن مثل هذه التكتيكات سانحة سياسياً.

لئن كان اختيار المصطلح «كتلة» واضح الدلالة، فإن استعمال المصطلح «وطنية» يكتنفه الغموض. فزعماء الكتلة أهملوا المناطق الريفية المحيطة بالمدن الأربع التي يتركز النشاط الوطني فيها إهمالاً شبه تام. كما أخفقت الكتلة في التغلغل سياسياً في المناطق التي تضم أقليات متراصة. وكان هذا الأمر ينطبق على بلاد العلويين بصورة خاصة، وكذلك على جبل الدروز حيث اضطر انهيار الثورة العناصرَ السياسية الأشد تعاطفاً مع الأهداف الوطنية للجوء إلى المنفى. وفي الوقت نفسه، فإن مساعي الفرنسيين في تعزيز عزلة الطوائف وانفصال المناطق بعضها عن بعض، والاندماج البطيء نسبياً لهذه المناطق النائية في اقتصاد السوق السوري، أدت إلى عرقلة بروز وتبلور جماعة سياسية سورية ذات هوية وطنية وجغرافية موحدة[٣٨].

إن إخفاق الكتلة الوطنية في إضعاف الولاءات المحلية للدروز والعلويين، وفي اعتراض تطور نخب «وطنية» محلية متمسكة بالسلطة التي اكتسبتها في ظل حكم الفرنسيين ولا تريد فقدانها في إطار وحدة عربية واسعة، قد ازداد من جراء أن الزعماء الوطنيين أنفسهم ظلوا مرتبطين بولاءات مختلطة، غالباً ما كانت متناقضة. فقد كان ولاء أحد الوطنيين يعتمد على مجموعة الشروط الخاصة به، فقد يكون لمدينته أولاً قبل أن يكون للدولة، أو يكون للإسلام قبل العروبة[٣٩]. إلا أن ثمة شيئاً واحداً مؤكداً وهو: إن الولاءات للأمة العربية التي كرر جميع زعماء الكتلة إعلانها على الملأ قد تحددت بصورة متزايدة بفعل المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الملموسة التي واجهت سورية المقطعة الأوصال تحت الحكم الفرنسي، فالحدود السياسية فرضت إطاراً مرجعياً جغرافياً جديداً ومعه قيود جديدة وغير مريحة لاقتصاد السوق في سورية. وفي هذه الأثناء، لم تتعد الكتلة الوطنية قط كونها ائتلافاً فضفاضاً للملاك والتجار ومهنيّي الطبقة الوسطى ممن عقدوا العزم على إصلاح المظالم الطبقية مع الانتداب الفرنسي في المدى القصير، وفي نهاية المطاف على ضمان أن يقف تنظيمهم على قمة السلطة والنفوذ في سورية عندما ينهي الفرنسيون سيطرتهم على البلاد.

استطاعت الكتلة الوطنية أن تصل إلى درجة من الاستقرار والزخم الداخلي

---

(٣٨) انظر: Moshe Ma'oz. «Society and State in Modern Syria,» in Menahem Milson (ed.), *Society and Political Structure in the Arab World* (New York, 1973), pp. 29-45.

(٣٩) انظر المقال واضح المعالم الذي كتبه L. Jovelet [peseudonym for Robert Montagne], «L'évolution social et politique des pays arabes (1930-1933),» in *Revue des Etudes Islamiques* (1933), pp. 425-644.

والديمومة أعلى مما وصل إليه أي تحالف سياسي آخر في سورية لأنها نجحت في ادعاء الوصاية على سورية في كفاحها لإخراج المحتلين الأجانب. وحافظت الكتلة على تماسكها، على الرغم من استمرار وجود شِلَل متقلبة ومنافسات شخصية شديدة وحساسيات بين المناطق، ناهيك عن الضغوط الفرنسية. وأقامت الكتلة نوعاً من التوازن مع الفرنسيين عملت في إطاره على تخفيف وطأة السيطرة الفرنسية على سورية وتمكنت موقتاً من خلاله أن تضبط القوى الاجتماعية الأخرى التي تطالب من أسفل بأن يمنحها النظام الحاكم مزيداً من الاهتمام. إلا أنه من التبسيط المفرط الافتراض بأنه كان من السهل على زعماء الكتلة إقناع الجماهير بأن مصلحة الشعب هي همها، وخصوصاً في ظل غياب أي برنامج اجتماعي ـ اقتصادي يذكر للكتلة. وفي الواقع، ما كان يمكن للكتلة أن تبقى إلا في إطار الصراع مع فرنسا. والوطنية التي كانت في البداية أداة لانتزاع السيطرة السياسية على سورية من الفرنسيين، غدت في أواخر الثلاثينات أداة تضليل تحمي الكتلة والطبقة التي تمثلها من التوترات الداخلية المتصاعدة. ولا غرابة في أن مصائر الكتلة تحولت إلى الأسوأ بصورة لا رجعة عنها، حالما بدأ إطار الصراع مع فرنسا بالتفكك.

المقر في دمشق

كانت دمشق، عاصمة الدول السورية، هي المقر الرئيسي للكتلة. وكان المكتب الدائم للكتلة يقع في حي القنوات، في مبنى يعرف باسم «بيت الدياب»، تبرع به تاجر غني من الحي اسمه عزت دياب. ومن هذا المبنى، قام أديب الصفدي، السكرتير الرسمي للكتلة خلال معظم أعوام الثلاثينات، ومعه عدد قليل من الموظفين المتطوعين، بإدارة العمليات المختلفة للتنظيم وبإصدار مناشيره وبياناته من حين لآخر[٤٠]. وكان معظم المؤسسات السياسية المهمة للكتلة يقوم في دمشق، بما في ذلك الجريدتان اللتان امتلكتهما أو مولتهما، **القبس** و**الأيام**.

ضم فرع الكتلة في دمشق، الذي كان أكبر الفروع وأكثرها نشاطاً وإن لم يكن أكثرها نضالية، ١٢ رجلاً على مستوى القيادة. وكان أول من انضم إليه في أواخر العشرينات فوزي الغزي وجميل مردم وإحسان الشريف وفخري البارودي وأحمد اللحام ولطفي الحفار وعفيف الصلح وزكي الخطيب وفارس الخوري وفايز الخوري. وانضم إليه سنة ١٩٣٢ نسيب البكري وشكري القوتلي. وكانوا جميعاً مسلمين سنة، باستثناء الأخوين خوري، ومتوسط سنة ولادتهم ١٨٨٧، وولد عشرة من مجموع الـ ١٢ في فترة السنوات الثماني بين ١٨٨٧ و١٨٩٥. وكان مردم والبارودي والغزي والقوتلي والبكري ينتمون إلى

---

(٤٠) **المضحك المبكي**، ع ٢٣٣ (١٩٣٤/٩/٨)، ص ٤.

طبقة الملاك الغائبين، كما كانوا أكثر زعماء الكتلة نفوذاً. وقد شكلت عائلاتهم التي برزت اجتماعياً وسياسياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منصات لانطلاقهم في السياسة ووفرت لهم شبكات اتصال وعلاقات مهمة[٤١]. وكان الخطيب والشريف والغزي ينتمون إلى المؤسسة الدينية. وتحدر الحفار واللحام من عائلتين من التجار الأثرياء، وكذلك الحال بالنسبة إلى الصلح، الذي جاءت عائلته من صيدا أصلاً. وقد تلقى الصلح والغزي والخطيب واللحام والقوتلي تعليماً مهنياً عالياً في استنبول (اللحام في الكلية العسكرية)، في حين حصل مردم وفايز الخوري والشريف على شهادات عالية في باريس. كما أن البارودي درس أيضاً في باريس لفترة وجيزة إلا أنه لم يكمل دراسته قط، في حين أن فارس الخوري تخرج في الكلية البروتستانتية السورية في بيروت سنة ١٨٩٧. وكان الحفار والبكري الوحيدين اللذان لم يتلقيا تعليماً عالياً. وكان الصلح والخطيب والغزي والشريف والأخوان خوري محامين؛ أما مردم والقوتلي والبارودي والبكري فيمكن تصنيفهم ــ لعدم وجود تصنيف أفضل ــ على أنهم سياسيون محترفون يعتاشون من ريوع الأراضي الزراعية والعقارات في المدن؛ وكان الحفار تاجراً غنياً واللحام بيروقراطياً وضابطاً عسكرياً متقاعداً. كما صودف أن العديدين من هؤلاء الرجال كانت المصاهرة تربطهم. فعلى سبيل المثال، كان البارودي والبكري على قرابة من جهة الأم، وكانا والقوتلي على قرابة بالمصاهرة مع عائلة دالاتي التي تعمل في صناعة الحلويات[٤٢].

لقد أسهم معظم الزعماء في تعزيز القوة الإجمالية للكتلة في المجتمع من خلال قيامهم، حينما شاؤوا، بوضع علاقاتهم الشخصية والعائلية تحت سيطرة التنظيم، وهي علاقات غالباً ما كانت تمتد لتشمل قطاعات حيوية من المجتمع الدمشقي. فكان للبارودي، مثلاً، أقوى المؤيدين في صفوف الشباب المتعلم في العاصمة، وكان يعترف به على أنه مموِّلهم وراعيهم الرئيسي. وكان البكري يحظى باحترام كبير لدى قبضايات الأحياء الشعبية، وقاتل الكثيرون منهم إلى جانبه إبان الثورة الكبرى. وكان للحفار، وهو مسؤول نشيط في الغرفة التجارية لدمشق ووطني عريق، علاقات قوية بالبرجوازية التجارية في المدينة، التي أسهمت بسخاء في تمويل أعمال الكتلة. أما المحامون والمربون من أمثال الغزي والشريف والأخوين خوري فاجتذبوا أنصارهم الشخصيين من صفوف مهنيّي الطبقة الوسطى والطلبة الجامعيين الناشطين في كلية الحقوق. كما استطاع الأخوان خوري توظيف دعم الطائفة المسيحية المتمركزة في باب توما والقصاع، وخصوصاً دعم السكان الروم الأرثوذكس. وكان كل من القوتلي والخطيب يحظى بتأييد كبير في الأحياء

(٤١) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الثاني. الاستثناء كان عائلة الغزي.

(٤٢) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥/٨/١٩٧٥)؛ انظر أيضاً: فخري البارودي، **مذكرات البارودي** (دمشق، ١٩٥١)، مج ١.

الشعبية، القوتلي في حيه الشاغور والخطيب في حي العمارة المتدين وفي صفوف الشباب الراديكالي في المدرسة الثانوية الحكومية والجامعة. وأخيراً وليس آخراً، كان لمردم ـ رجل التكتيك البارع ـ أنصار في الأسواق الكبرى، حيث كانت عائلته من كبار أصحاب الدخول، وفي صفوف الشباب المتعلم. كما كان الوسيط المعترف به (وإن لم يكن موضع الإطراء دائماً) بين المندوبية العليا الفرنسية والكتلة.

وباستثناء فوزي الغزي الذي قتل سنة ١٩٢٩ وزكي الخطيب الذي انفصل عن الكتلة وألف تنظيماً خاصاً به سنة ١٩٣٥، حافظت الكتلة في دمشق على وحدتها، وإن بصورة فضفاضة للغاية، وظلت من دون منافس تقريباً في الدوائر السياسية الدمشقية خلال الثلاثينات. وينطبق الأمر نفسه على نظيرتها في حلب.

فرع حلب

كان فرع حلب يلي الكتلة في دمشق مباشرة من حيث حجم النفوذ الذي كان يستطيع ممارسته في السياسة الوطنية[٤٣].

تكونت قيادة حلب الفعلية من ثمانية رجال: ابراهيم هنانو وحسن فؤاد ابراهيم باشا وجميل ابراهيم باشا ونجيب باقي زاده وسعد الله الجابري وعبد الرحمن الكيالي وأحمد الرفاعي وعبد القادر السرميني. وكان الأربعة الأوائل أكراداً مستعربين؛ وكانوا جميعاً من السنة. وكان متوسط سنة ولادتهم ١٨٧٩، ما جعلهم يكبرون نظراءهم في دمشق بعشرة أعوام كاملة، مما يساعد في تفسير تحولهم المتأخر بعض الشيء إلى القومية العربية. إذ يبدو أن ميلهم الأوضح للوقوف إلى جانب الامبراطورية العثمانية حتى انهيارها كان يدل جزئياً على تمتعهم بقسط أكبر من الأمان السياسي والاجتماعي داخل الامبراطورية. فلأنهم كانوا أكبر عمراً، فإنهم كانوا قد رسخوا أنفسهم في مراكز آمنة نسبياً في بيروقراطية الدولة أو في إحدى المهن الحرة قبل ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ وما تلاها من سياسات التتريك. أما زملاؤهم الأصغر سناً في دمشق، مثل مردم والبارودي والبكري والحفار والقوتلي، فلم يكن لديهم قط مراكز آمنة في النظام العثماني قبل ثورة تركيا الفتاة، وبالتالي كان من الأسهل عزلهم حالما تغيرت السياسات في استنبول. ومن اللافت أن أول عضو في الكتلة في حلب ينتقل إلى القومية العربية صودف أنه الأصغر سناً بين أعضائها، وهو سعد الله الجابري المولود سنة ١٨٩٣. أما أخوه إحسان الذي يكبره بأحد عشر عاماً فلم يغير موقفه إلا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية.

كان جميع قادة الكتلة في حلب، باستثناء السرميني وباقي زاده، ينتمون إلى أرستقراطية كبار مالكي الأراضي في ولاية حلب. وانتمى آل الجابري والكيالي والرفاعي

---

(٤٣) الكيالي، **المراحل**، ج ١، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

إلى الأشراف المحليين وصعدوا في مسالك الشهرة والثروة في القرن الثامن عشر. ومع أن هنانو والقريبَيْن ابراهيم باشا كانوا من كبار مالكي الأراضي، فإنهم حصلوا على مكانتهم الاجتماعية الرفيعة بعد الأشراف بوقتٍ طويل. أما بالنسبة إلى السرميني، فقد كانت أصوله الاجتماعية غامضة؛ ويبدو أنه حشد أنصاره الشخصيين بوصفه زعيماً دينياً شعبياً في حلب. ومع أن آل باقي زاده برزوا أول الأمر في القرن الثامن عشر، فإن مصائرهم تقلبت على امتداد القرن التاسع عشر إلى أن قام نجيب بتحويل ميراث العائلة إلى أعمال زراعية رابحة[٤٤].

كانت الخلفيات التعليمية للمجموعة مختلطة. فقد تلقى هنانو وجميل ابراهيم باشا والجابري والرفاعي تعليمهم العالي في الإدارة العامة في استنبول. أما الطبيبان حسن فؤاد ابراهيم باشا والكيالي فقد درسا على التوالي في كلية الطب العثمانية في دمشق ومدرسة الطب في الكلية البروتستانتية السورية الأميركية في بيروت. ولم يتعد رجل الأعمال باقي زاده في تعليمه قط المدرسة الثانوية، فيما حصل عالم الدين السرميني تعليمه الديني التقليدي في حلب. ويمكن اعتبار هنانو وجميل ابراهيم باشا والجابري سياسيين محترفين، يعيشون على ريوع أراضيهم.

كانت العائلات الأرستقراطية الحلبية تفضل التصاهر في ما بينها أكثر حتى مما كانت مثيلاتها في دمشق. وكان بعض العائلات كآل الجابري يظهر دوماً تفضيلاً للزوجات التركيات. ولم يتصاهر أفراد العائلات في الكتلة في ما بينهم فحسب، بل إنهم صاهروا أيضاً العائلات السياسية الكبرى الأخرى، مثل آل القدسي وآل الكيخيا وآل المدرّس[٤٥]. فخلال الانتداب، تزوج آل الكيالي من آل الرفاعي وآل هنانو وآل الكيخيا. وتزوجت عائلة ابراهيم باشا من عائلتي الجابري وهنانو. وتزوج آل الجابري من أسرتي الكيخيا

---

(٤٤) للاطلاع على تاريخ أسرة الجابري، انظر: محمد راغب الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء** (حلب، ١٩٢٣ ـ ١٩٢٦)، مج ٧، ص ٤٠، ١٥٤، ٢٤١، ٣٠٨، ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ٤٠٥، ٥٠٦، ٥٣٤، ٥٤٥ ـ ٥٤٦، ٥٨١ ـ ٥٨٢. وبشأن عائلة الكيالي، انظر المصدر نفسه، مج ٦، ص ٥٤٧؛ مج ٧، ص ٩٥، ١٤٥، ١٩٥، ٣١٧، ٥٥٩ ـ ٥٦٠. وبشأن عائلة الرفاعي، انظر المصدر نفسه، مج ٧، ص ٤٣، ١٦٣، ٢٧٧، وابراهيم الجندي، **تاريخ**، ص ١٢٦، ١٢٨. وبشأن عائلة باقي زاده، انظر، الطباخ، **إعلام**، مج ٧، ص ١٥ ـ ١٧، ٣٤٣، ٥٤٧، والجندي، **تاريخ**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧. وللاطلاع على مختلف المناصب التي احتلتها هذه العائلات وغيرها في هيكلية الدولة في أواخر العهد العثماني، انظر: *Salname: vilayet-i halab*, 1324/1906-1907, pp. 128, 144, 196, 204; *Ibid.*, 1314/1896-1897, pp. 155-56, *Ibid.*, 1321/1903-1904, pp. 141-45; *Ibid.*, 1326/1908-1909, pp. 124, 144, 192-99.

(٤٥) بشأن أسرة القدسي، انظر: الطباخ، **إعلام**، مج ٧، ص ١٧٢ ـ ١٧٣، ٤٣٦ ـ ٤٣٧. وبشأن عائلة الكيخيا، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٨٤ ـ ٥٨٦، ٦٠١ ـ ٦٠٤. وللاطلاع على تاريخ عائلة المدرس، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤، ٢٦٧، ٤٤١ ـ ٤٤٢، ٥٢٩ ـ ٥٣٠، ٥٥٥ ـ ٥٥٦.

والمدرس من بين أسر أخرى كثيرة. وقد ساعدت هذه الصلات العائلية في توسيع القواعد السياسية لأعضاء الكتلة الأفراد، كما أنها ساعدت أيضاً في الحفاظ على أجواء رتيبة ومغلقة إلى حد كبير على المستوى السياسي المحلي.

وكما كان حال الكتلة في دمشق، كان لكل زعيم من زعماء الكتلة في حلب شبكة علاقاته المستقلة التي يفيد منها التنظيم بالإضافة إلى مهاراته الخاصة. فقد كان هنانو العضو الأبرز وزعيم الشمال من دون منازع، ويحظى باحترام لا حدود له. فهو من بين السياسيين السوريين القلائل الذين يتمتعون بسمعة وطنية قائمة على مقاومته البطولية للاحتلال الفرنسي في أوائل العشرينات. أما الجابري والكيالي، اللذان نادراً ما كانت علاقتهما الشخصية جيدة لأسباب منها العداء المتبادل بين عائلتيهما المتنافستين على مركز القمة بين العائلات الأرستقراطية في حلب[٤٦]، فقد كانا المحنكين والرفيعي الثقافة في المجموعة، بما لهما من علاقات وثيقة مع النخبة المتعلمة والطبقة الوسطى المهنية. وكان للرفاعي أيضاً، وهو المحامي المبجل، أنصار في صفوف هذا القطاع. وعمل الجابري والكيالي في الدعاية للكتلة وفي التوسط لدى الفرنسيين. وحدث أن كان للجابري علاقات وثيقة مع الكتلة في دمشق ولم يَرُق لزملائه في حلب قط ميله المتكرر للتحالف مع دمشق في وجه مدينتهم. أما باقي زاده فقد استحصل على دعم لا يقدر بثمن من الطبقات التجارية المستاءة في حلب التي ساءت مصائرها بسبب إقامة الحواجز الجمركية المرتفعة، الفاصلة لسوريا عن تركيا والعراق. وكان القريبان من عائلة ابراهيم باشا أبرز من خدم الكتلة في مجال تعبئة وتنظيم الطبقات الشعبية في الأحياء القديمة، حيث كان ابن عمهما شكيب قبضايا معروفاً ومبجلاً. وكان لهما أيضاً أنصار كثيرون بين شباب المدينة المتعلمين، وكان ابن اختهما رشيد رستم أبرز قائد طلابي في حلب لفترة من الزمن في أواسط العشرينات[٤٧]. ومثل السرميني الصلة الطبيعية مع المؤسسة الدينية وأئمة المساجد المحلية الذين قاموا بدور حيوي في تنظيم مساعي المقاومة. وقد كانت ثمة شريحة واحدة فقط من مجتمع حلب لم تتغلغل قيادة الكتلة فيها، وهي الأقليات المسيحية الكبيرة، بمن فيها الأرمن، إلا أنه جرت في أوائل الثلاثينات محاولة لتصحيح هذا الوضع، بأن جندت الكتلة في صفوفها مجموعة مهمة من المثقفين والمهنيين الشباب الذين حصلوا تعليمهم في أوروبا، جاء معظمها من صفوف الأقلية المسيحية[٤٨].

مع أن حلب تأخرت نسبياً في اعتناق القومية، فإنه ينظر عادة إلى فرع الكتلة الوطنية في حلب على أنه أكثر راديكالية وتصلباً وتماسكاً من فرع دمشق. وقد نجمت هذه السمعة إلى حد كبير من عاملين مترابطين وهما: التأثير الأشد عمقاً للاحتلال

(٤٦) محادثة مع إدمون رباط (بيروت، ٢١/٨/١٩٧٥).

(٤٧) ابراهيم باشا، **نضال**، ص ٥٣.

(٤٨) انظر الفصل الخامس عشر.

الفرنسي والتقسيم في اضطراب اقتصاد حلب، ومكانة حلب المتدنية في المعادلة السياسية السورية العامة خلال الانتداب، على الرغم من أن عدد سكانها أكبر.

في أوائل العشرينات، هدفت السياسة الفرنسية فصل حلب عن دمشق، من خلال جعل كل منهما عاصمةً لدولة مستقلة ذات إدارة منفصلة. وفي حين رفض الوطنيون في كلتا المدينتين هذه الصيغة، كان الحلبيون بصورة طبيعية متشائمين بشأن مكانتهم في أي دولة موحدة. وشعر وطنيو حلب على الدوام بالحاجة إلى تأكيد ذاتهم إزاء دمشق مخافة إهمال مصالح مدينتهم إن هم لم يفعلوا ذلك.

وكان للحلبيين أسباب شتى للقلق، ففي الفترة مابين ١٩٢٥ و١٩٣٦، على سبيل المثال، دخل الوزارة ١١ حلبياً فقط في حين تولى ٢٣ دمشقياً حقائب وزارية مرة أو أكثر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المندوبية العليا اختارت ثلاثة دمشقيين ليكونوا رؤساء حكومات في هذه الفترة، في حين أن حلبياً واحداً فقط أتيحت له هذه الفرصة، وهو صبحي بركات، الذي تولى المنصب لفترة وجيزة في سنة ١٩٢٥، وكان في الواقع من خارج حلب. وبالمثل، أتاح وجود الحكومة المركزية في دمشق تفضيل الدمشقيين في تولي مناصب على جميع مستويات البيروقراطية. ولم يحسد الوطنيون الحلبيون زملاءهم في دمشق الذين كانوا على اتصال أوثق بالفرنسيين نتيجة وجودهم في دمشق بالذات، فحسب، بل إنهم شعروا أيضاً أن سياسة «التعاون المشرف» التي وضعتها دمشق كانت تهدف إدخال الزعامة الدمشقية الحكم إلى جانب الفرنسيين، على حساب مصالح حلب الخاصة. وفي مؤتمرات الكتلة الوطنية واجتماعات مجلسها، كان الفرعان يتزاحمان على المواقع، ويحاولان كسب أصوات مدينتي حمص وحماة الصغيرتين، الحيوية للترجيح. وكان طيلة فترة الانتداب ثمة توتر متواصل بين المدينتين، تصاعد أحياناً إلى درجة تهدد بتدمير الكتلة. لكن يبدو أن مسألة الاستقلال عن الحكم الفرنسي حالت دائماً دون حدوث تصدع كامل في صفوف الوطنيين.

المالية

أدارت الكتلة الوطنية شؤونها المالية، كأي شأن آخر، بطريقة تفتقر إلى التنظيم والتماسك. وكان معظم الأموال التي تمول النشاطات السياسية للكتلة يأتي من التبرعات الخاصة، إما من زعمائها أنفسهم أو من الملاك والتجار الأغنياء. كما جاءت تبرعات سخية من بعض أنصار الكتلة في لبنان، ولا سيما من رياض الصلح[٤٩].

(٤٩) كانت الجماهير تقدم تبرعات طوعية من حين إلى آخر. في فترات الأزمات، مثل الإضراب العام سنة ١٩٣٦، من المعروف أن النساء تبرعن بأساورهن الذهبية ومجوهراتهن الأخرى لمساعدة العمال المضربين في إعالة عائلاتهم. محادثة مع فريد زين الدين (دمشق، ١٤/٤/١٩٧٦).

وقد عرف عدد من التجار البارزين في دمشق بأنهم من ممولي الكتلة، ومن بينهم عارف الحلبوني رئيس غرفة تجارة دمشق لمدة طويلة[٥٠]؛ وتوفيق القباني صاحب صناعة السكر في البزورية، الذي كان مسكنه الدائم في الشاغور نقطة لقاء دائمة للكتلة؛ وحسني الزين صاحب محل الحلى الغني من الحلبوني ـ القنوات؛ وهاني جلاد؛ والحاج أمين دياب من باب السريجة، وعبد الهادي الرباط؛ ولبعض الوقت، خليل معتوق وهو تاجر مسيحي نافذ ويحظى بالتبجيل، وفي حلب كانت مجموعة مشابهة من الممولين ضمت نجيب باقي زاده والحاج سامي صايم الدهر الذي اشتغل في صناعة الحرير، وميخائيل إليان، الناشط السياسي ابن مالك أراضٍ ومقرض أموال من الروم الأرثوذكس[٥١].

ومع أن هؤلاء الرجال كانوا كرماء، فإنهم عادة ما قدموا تبرعاتهم في أوقات الأزمات، وليس دائماً إلى اللجنة المالية الدائمة في الكتلة، بل إلى عضو أو آخر في الكتلة وعلى أساس شخصي. وهذا ما أعاق تطور جهاز مالي سليم لأن زعماء الكتلة كانوا يوزعون الأموال بحسب ما يرتأون، وعادة من أجل توسيع أو توثيق شبكة علاقات رعايتهم الفردية، وهو ما كان يمكنهم في المقابل من زيادة نفوذهم داخل الكتلة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن طبقة التجار كانت تخشى العودة إلى أيام الكفاح المسلح، وكانت تفضل بالتالي أن تدعم زعماء الكتلة ممن يدعون إلى مقاربة معتدلة سلمية لتحقيق الاستقلال[٥٢]. وفي هذه الأثناء، غالباً ما كانت صناديق الكتلة مليئة قبل سنة ١٩٣٦[٥٣].

يبدو أن واحداً فقط من زعماء الكتلة قد اهتم جدياً بوضع برنامج لجمع الأموال على مستوى وطني وبتطوير البنية التحتية للكتلة. وكان هذا الزعيم هو فخري البارودي، الوجيه البارز والمحبوب الذي قدم تضحيات شخصية لا نظير لها من أجل الحركة الاستقلالية السورية.

ولد البارودي سنة ١٨٨٩، لمالك أراضٍ نافذ من الملاكين الغائبين جاءت عائلته من مصر إلى دمشق في منقلب القرن التاسع عشر[٥٤]. ودرس في مكتب عنبر ثم في مدرسة

---

(٥٠) كان الحلبوني وشقيقاه يملكون مؤسسة تجارية ناجحة لها فروع في دمشق واستنبول. وكان عارف بك الذي يدير فرع دمشق، يملك قصراً كبيراً في منطقة الحلبوني في القنوات. وقد بنى على أراضي القصر مسجداً للعائلة، يعرف باسم مسجد الحلبوني، وله مدخل خاص من بستانه. ومن بين جيرانه الأثرياء كان فخري البارودي.

(٥١) انظر: **المضحك المبكي**، ع ٣٠٠ (دمشق، ١٠/٨/١٩٣٦)، ص ٦، و**المصور**، ع ١٣ (٢٦/٨/١٩٣٦)، ص ١١.

(٥٢) محادثتان مع محمد البيروتي (دمشق، ١٠/٣/١٩٧٦) وفريد زين الدين (دمشق، ١٤/٤/١٩٧٦).

(٥٣) الكيالي، **المراحل**، ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٥٤) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الثاني.

الضباط العثمانية المحلية قبل أن يتوجه إلى باريس سنة ١٩١١ لدراسة الزراعة. ولم يكمل قط دراسته في باريس، ولكنه اتصل بجمعية «العربية الفتاة» الحديثة النشوء آنذاك. ولدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، انضم البارودي إلى الجيش العثماني برتبة ملازم ثان وقاتل في حملة بئر السبع. وقد أسر وأرسل إلى مصر، وفيها انضم إلى الجيش العربي بقيادة فيصل سنة ١٩١٧. وعينه فيصل بعد احتلال دمشق مرافقاً ونائباً لرئيس الشرطة. وبعد أن اضطر للجوء إلى شرق الأردن سنة ١٩٢١، سمح له بالعودة إلى بلاده بناء على عفو فرنسي صدر بعد عام. وابتعد عن الأضواء خلال الأعوام القليلة التالية، إذ انصرف إلى إدارة أراضيه في دوما. ومع تأسيس حزب الشعب سنة ١٩٢٥ ونشوب الثورة الكبرى، برز البارودي مجدداً وأصبح أحد الدعاة الرئيسيين للثورة. وقد جرى اعتقاله بسبب هذه المشاركة وأودع سجن قلعة دمشق لعدة أشهر. وفي سنة ١٩٢٧، تخلى مجدداً عن العمل السياسي وكرس نفسه لبناء مصنع للأجبان والحليب في دمشق، ولكن لم يكن له مناص من العودة إلى السياسة. فمع تأسيس الكتلة الوطنية، لاح له الأمل مجدداً، وخاض انتخابات الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ على القائمة الوطنية التي فازت في الانتخابات(٥٥).

لقد مثل فخري البارودي نموذج الزعيم الراعي المديني التقليدي، لكن الراعي ذا الأفكار التقدمية. فقد كان وطنياً متفانياً، ورجلاً صادق العقيدة يقدم أعظم التضحيات المالية من أجل قضية الاستقلال الوطني. كما كان يتصف بالدعابة الفائقة والجاذبية والذكاء، وكان خطيباً مفوهاً، وناظماً للأغاني الشعبية، وعرف عنه رعايته للأدب والموسيقى. إلا أنه لم يخل من الرذائل، إذ كان لوطياً ومدمناً على الخمر، مع أن مشروبه كان يقدم إليه دائماً في فناجين شاي(٥٦). ولعله كان أكثر السياسيين شعبية في دمشق، بما كان يمنح الكتلة الوطنية من طابع هي في أمس الحاجة إليه. فقد كان للبارودي أنصار شخصيون كثيرون من بين التجار والحرفيين وفي صفوف الأنتلجنسيا الدمشقية، ممن كانوا يكنون له الاحترام على الرغم من ثقافته الرسمية المحدودة. فقد كانت بطاقة الاتصال به، التي غالباً ما كان يوزعها على من في حاجة إلى العمل أو غيره من الخدمات، تضمن فتح أبوابه أمام حامليها. كما أنه كان في الوقت نفسه يبقي أبواب منزله الواسع في حي القنوات مشرعة أمام الجمهور(٥٧).

---

(٥٥) انظر البارودي، **مذكرات البارودي**، مج ١ و٢؛ نهال بهجت صدقي، **فخري البارودي** (بيروت، ١٩٧٤)؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦؛ أدهم قدامة، **معالم**، مج ١، ص ١٠؛ فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٥٤؛ Vacca, «Notizie,» p. 478

(٥٦) محادثة مع السير ريتشارد بومونت (لندن، ٢/٦/١٩٧٥). وقد عمل بومونت ضابطاً سياسياً في القنصلية البريطانية في دمشق في أوائل الأربعينات، وعرف البارودي معرفة جيدة.

(٥٧) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق فخري البارودي. وتشير هذه الأوراق إلى أن أفراداً من جميع الطبقات طلبوا الدعم أو المساعدة من البارودي، بمن فيهم رجال أعمال ومحامون وطلبة ومعلمون وفلاحون. وكان التعيين في وظيفة أكثر الخدمات طلباً.

لقد كان البارودي على وعي تام بالحاجة إلى بناء اقتصاد وطني مستقل عن السيطرة الأجنبية. وكان يساوره قلق عميق بشأن الطريقة التي يبدد بها السوريون من الطبقتين الوسطى والعليا أموالهم في شراء البضائع الأجنبية، وخصوصاً في شراء المواد الكمالية. ورد على ذلك بإطلاق حملات عدة على مستوى البلاد في هيئة أغانٍ وأشعار مقفاة يكتبها بنفسه لكي يوضح آراءه. وقد ركزت إحدى الحملات المشهورة على عدم تشجيع العائلات الثرية على شراء ملابس الزفاف الأوروبية الصنع، التي كان متوسط كلفتها في أوائل العشرينات يبلغ ٥٠ ليرة تركية ذهبية، وهو مبلغ يبعث على الذهول؛ وشجع البارودي بدلاً من ذلك شراء نوع من ملابس الزفاف «الوطنية» المحلية الصنع أرخص كثيراً[(٥٨)].

ويتبني البارودي مشروعاً آخر أكثر جدية هو حملة جمع الأموال على مستوى وطني المعروفة باسم «مشروع الفرنك» التي بدأها سنة ١٩٣٢. وقد دعت هذه الحملة كل مواطن سوري إلى التبرع بفرنك واحد (٥ قروش سورية) شهرياً لدعم مشاريع تعليمية على مستوى البلاد، مثل إقامة مدارس ليلية لتعليم الكبار العلوم الحديثة والآداب الوطنية، ونشر المدارس الابتدائية في الريف، وإيجاد مرافق ترفيهية للشباب في المناطق المدينية. وقد حقق المشروع نجاحاً كبيراً قبل إيقافه سنة ١٩٣٦. لكن يبدو أن الأموال التي تم جمعها لم تمول سوى مشروع واحد، هو «مكتب البارودي للدعاية والنشر»، الذي عرف في ما بعد باسم المكتب العربي للأبحاث والمعلومات. وقد كرس هذا المكتب نفسه، بحسب قول البارودي، «من أجل تحقيق نهضة عربية وطنية وتشجيع الدعاية الداخلية والأجنبية والبحث العلمي»[(٥٩)].

فتح المكتب أبوابه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٤ وظل يعمل حتى الحرب العالمية الثانية. واتخذ من مقر الكتلة الوطنية في بيت الدياب مقراً له، وكان أول مؤسسة أبحاث عربية متخصصة بالنشر المنهجي للدعاية والمعلومات العربية. وقد عمل عدد من الباحثين فيه في مشاريع مختلفة، مستفيدين من مكتبته الصغيرة وعدد من الصحف المحلية والأجنبية ومجموعة كبيرة من الخرائط، ومن مطبعته الخاصة فأصدروا كراسات بين الحين والآخر بشأن القضايا السياسية الساخنة التي تواجه سورية وجيرانها العرب، مثل قضية الاسكندرون، وقضية فلسطين طبعاً. ولكن كان للمكتب غرض آخر. فمع وجود جيل صاعد من القوميين العرب الراديكاليين ممن بدأوا ينتقدون استراتيجية الكتلة الوطنية التي تنزع نحو التقادم والاعتدال، كان بإمكان المكتب تحويل جزء من هذا الاستياء نحو منافذ

---

(٥٨) **المضحك المبكي**، ع ٣٩٠ (١٥/١٠/١٩٣٨)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٥٩) **الطليعة** (١٩٣٦)، ص ٨١٢ ـ ٨١٥. صدقي، **فخري البارودي**، ص ٩٨. وقد تسببت الحساسيات الصغيرة بين زعماء الكتلة في وقف «مشروع الفرنك» سنة ١٩٣٦.

أقل خطراً. وحرص البارودي على أن يطعّم اللجنة الاستشارية للمكتب بقادة من هذا الجيل الجديد، درس معظمهم في أوروبا، فملأ قسم الأبحاث فيه بعدد من المثقفين العاطلين عن العمل من هذه النخبة. ولم يكن المكتب سوى واحد من الطرق المتعددة التي استعملتها الكتلة الوطنية لمنع القوى الراديكالية الصاعدة في الثلاثينات من محو قيادتها السياسية[٦٠].

كان ثمة مصدر آخر للتمويل جدير بالإشارة، وهو الأنظمة والأحزاب السياسية العربية. ومع أن الكتلة لم تحتفظ بدفاتر حسابات دقيقة، فإنها ادعت أنها لم تتلق حتى سنة ١٩٣٦ أي مبلغ كبير من الأموال من المؤتمر السوري ـ الفلسطيني أو من أي حكومة عربية[٦١]. وفي سنة ١٩٣٦، قامت الحكومة العراقية برئاسة القومي العربي ياسين الهاشمي بتخصيص حساب مصرفي للوفد السوري في باريس خلال مفاوضاته بشأن إبرام معاهدة مع حكومة الجبهة الشعبية في باريس[٦٢]. وحالما حققت الكتلة أحد أهدافها الرئيسية، حقها في الحكم إلى جانب الفرنسيين، فإنها أخذت تعتمد على امتيازات الحكم، مثل تراخيص البناء أو الاستيراد والمقاولات المربحة، من أجل تأمين الأموال التي تحتاجها[٦٣].

ملاحظة بشأن التوجه الاقتصادي للكتلة

كانت الكتلة الوطنية تتألف من طبقتين مدينيتين متداخلتين (ملاك الأراضي الغائبون والبرجوازية التجارية) والطبقة الوسطى المهنية. ولم تكن المصالح والأنشطة الاقتصادية لهذا

(٦٠) هذه المعلومات مستقاة من كراس بعنوان «المكتب العربي للدعاية والنشر: النظام الأساسي». وهو موجود في مركز الوثائق التاريخية، أوراق فخري البارودي. انظر أيضاً: Anon., «Etude sur le fonctionnement du Bureau National Arabe de Recherches et d'Information de Damas,» CHEAM, no. 350, pp. 1-11.

وضمت «اللجنة الاستشارية» عدداً من الوطنيين من الجيل الثاني من سورية وفلسطين، من أمثال سليمان المعصراني وناظم القدسي وإدمون رباط وفريد زين الدين وشوكت عباس وكاظم الصلح وفؤاد خليل مفرج (سكرتير البارودي) وأكرم زعيتر وواصف كمال ومنير الريس وأحمد السمان. وكان يعمل في المكتب في ١٩٣٩، وهي آخر سنيه، ١٦ موظفاً متفرغاً.

(٦١) محادثة مع نبيه العظمة أجراها هشام نشابة سنة ١٩٥٢ واقتبسها في «The Political Parties in Syria 1918-1933,» M.A. Dissertation (American University of Beirut, 1952).

(٦٢) محادثة مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٤/٧/١٩٧٥). ويفترض أن يكون الهاشمي قد أوعز للوزير العراقي في باريس بتقديم العون المالي للوفد السوري.

(٦٣) أوراق عادل العظمة [سورية]، ملف ١١٦/٤٠٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت. ويمكن العثور على أمثلة أخرى عن التمويل الخارجي في أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٦/٣٦٢. رسالة العظمة إلى عبد العزيز آل سعود، ٢٠/٧/١٩٣٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الائتلاف تعتمد على المصالح الامبريالية الأجنبية بقدر ما كانت هذه المصالح تهددها بصورة مباشرة. وفي ضوء الطبيعة الطبقية للقيادة الوطنية، لم تكن الكتلة قوة تقدمية تناضل من أجل تغيير اجتماعي واقتصادي سريع أو ثوري في سورية. بل على العكس، فإن تكتيكاتها السياسية كانت مكيفة على نحو يؤمن مكاسب تدريجية فقط: **المشاركة في السلطة** مع الفرنسيين في المدى القريب، والوصول إلى السلطة السياسية العليا في المدى البعيد. وفي ما يختص بالشؤون السياسية، كان أمام الكتلة خياران: إما الانضمام إلى التحالف المسيطر المكون من الرأسمال الفرنسي والبرجوازية الكمبرادورية ذات الطابع المسيحي أو العمل من أجل تقويض هذا التحالف. وقد اختلف قادة الكتلة الوطنية بشأن مسألة التوجه الاقتصادي. فثمة دلائل على أن عدداً من زعماء الكتلة كانوا يريدون كسر التحالف المسيطر الداعم للامبريالية الفرنسية بمحاولة وضع الأسس لـ «اقتصاد وطني». إلا أن من السابق لأوانه الافتراض أن الطبقات الرئيسية التي تمثلها الكتلة كانت تمتلك الخصائص الأساسية لـ «برجوازية وطنية».

وعلى العكس من ذلك، فإن العوامل ذاتها التي سببت، خلال الانتداب، الانقراض الكامل للعديد من الحرف التقليدية في سورية، هي التي أعاقت نمو الصناعة الحديثة، وبالتالي، التطور الكامل لبرجوازية صناعية وطنية، على الأقل في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية[(٦٤)]. وهذه العوامل معروفة جيداً: تقسيم الولايات العربية؛ إيجاد حدود وطنية؛ نظام نقدي فرضه الفرنسيون ربط الليرة السورية بالفرنك غير المستقر؛ تمركز الرأسمال المالي الفرنسي في المصارف والنقل والمرافق العامة وهو ما سهل تغلغل الصناعيين الفرنسيين واستخراج المواد الأولية التي كانت الصناعة الفرنسية في أمس الحاجة إليها؛ والتأثير المدمر للكساد العالمي. وارتبطت بهذه العوامل عوامل أخرى: حالة عدم الاستقرار السياسي الواسعة في أوائل الانتداب التي عرقلت التراكم الرأسمالي المحلي من خلال تعزيزها نزوع الأغنياء إلى الاستثمار في مشاريع قصيرة الأجل وفي الأموال غير المنقولة (الأراضي والمباني)؛ صعوبة الحصول على قروض من المصارف الأوروبية؛ ومعدلات الفائدة العالية جداً التي يفرضها مقرضو الأموال والمصارف المحلية[(٦٥)].

إن تطور الصناعة الحديثة في سورية كان رداً (متأخراً بعض الشيء بسبب الانقطاع الذي سببته الثورة الكبرى بين ١٩٢٥ و١٩٢٧) على زيادتين في التعريفات العامة في سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٦، أدتا إلى زيادة الرسوم الجمركية من ١١٪ لجميع البلدان إلى ٢٥٪ للدول الأعضاء في عصبة الأمم وإلى ٥٠٪ للدول غير الأعضاء. واشتملت هذه التعديلات على تبني إعفاءات من الرسوم الجمركية على الآلات الصناعية سنة ١٩٢٤.

(٦٤) بشأن مفهوم «البرجوازية الوطنية»، انظر: Alec Gordon, «The Theory of the 'Progressive' National Bourgeoisie,» *Journal of Comtemporary Asia*, 3 (1973), pp. 192-203.

(٦٥) انظر الفصل الثالث.

وتخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة للصناعة المحلية بعد سنة ١٩٢٨. وساعدت بذلك على إيجاد الشروط اللازمة للنمو الصناعي. وساعد في ذلك أيضاً عوامل أخرى مثل فائض الأيدي العاملة الناجم عن اندثار الحرف التقليدية والهجرة إلى المدن خلال فترة الكساد، والمواد الخام المحلية الرخيصة[٦٦].

تركزت الصناعة المحلية على الإسمنت وحفظ المواد الغذائية والسجائر ونسيج القطن، والأقمشة، وهي صناعات ذات كثافة عمالية عالية، ويمكن أن تواجه قدراً ما من المنافسة الأجنبية. وكان بعض هذه الصناعات قد اجتذب الرساميل الفرنسية قبل الانتداب بكثير، وخصوصاً إنتاج الحرير الخام والتبغ. وكان غيرها من الصناعات، مثل زراعة القطن وحلجه، يموله قبل الانتداب الرأسمال الفرنسي بالاشتراك مع الرأسمال المحلي. ومول الرأسمال المحلي العديد من الصناعات الجديدة، مثل إنتاج الإسمنت والمعلبات والبضائع الجلدية، تمويلاً شبه كامل قدمه في كثير من الحالات طبقة مالكي الأراضي الغائبين والجناح المسلم من البرجوازية التجارية. وقد اشترك أعضاء الكتلة الوطنية في عدد من هذه المشاريع.

حدث ظهور الكتلة الوطنية وظهور أول الصناعات الحديثة الممولة محلياً في السنة نفسها، وهي سنة ١٩٢٨. وكان بعض زعماء الكتلة الوطنية مهتماً على نحو خاص بحماية الثروة الوطنية لسورية من الاستغلال الأجنبي وبتسخير موارد الأمة في سبيل التنمية الاقتصادية المتواصلة. وقد ورد ذكر المشاريع التي عرضها فخري البارودي بشأن حملة الادخار الوطنية شبه البدائية. وكان الشخص الأكثر انخراطاً في تشجيع الوطنية الاقتصادية السورية هو صديق البارودي الحميم لطفي الحفار، التاجر الوحيد في قيادة دمشق.

ولد الحفار سنة ١٨٩١ في عائلة غنية من تجار الأقمشة في حي الشاغور، وتلقى معظم تعليمه في دروس خاصة على أيدي شيوخ دين من حلقة الشيخ الإصلاحي طاهر الجزائري، وهذه ليست طريقة استثنائية في استحصال التعليم بالنسبة إلى ابن تاجر من وسط المدينة. وبوحي من معلميه، أسس الحفار مع عدد من قادة المستقبل الوطنيين الآخرين «جمعية النهضة العربية» السرية سنة ١٩٠٦، وهي أحد الأحزاب الوطنية الرئيسية الأولية في سورية ما قبل الحرب. وكان يبلغ حينها خمسة عشر عاماً فقط. ومع أن دراسته القرآن ربما لم تؤهله لمنصب في بيروقراطية الدولة العثمانية، فإنها مكنته جيداً من اللغة العربية وسرعان ما اكتسب شهرةً بأنه خطيب محترم وثقة في الأدب العربي الكلاسيكي. وقد وضعه أسلوبه النثري في مصاف أشهر الكتاب السوريين في عصره[٦٧].

---

(٦٦) Hakim, «Industry,» pp. 130-31.

(٦٧) لطفي الحفار، **ذكريات** (دمشق، ١٩٥٤)، مج ١، ص ٧ - ١٤. Vacca, «Notizie,» p. 483. فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ١٨ - ١٩؛ محادثة مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٦/٧/١٩٧٥).

وإلى جانب علاقة الحفار المبكرة بالقومية العربية وبراعته الفكرية، فإنه كان له اهتمام عميق بالتاريخ والعظمة السابقة للتجارة في العالم الإسلامي وكتب مقالات عدة في هذا الموضوع. وكان أكثر ما أثار إعجابه بهذا الماضي سهولة تدفق التجارة في مختلف أنحاء المنطقة، من دون أن تعترضها عوائق الحدود السياسية والحواجز الجمركية. ومع أنه استخلص بعض الدروس من الماضي، فإن مصدر إلهامه الرئيسي كان النموذج الألماني الحديث في التصنيع، حيث ترافق التخطيط والتمويل الحكوميان مع المبادرة الفردية في تطوير البلاد بخطوات متسارعة. واقتنع الحفار بأنه إذا أمكن السوريين الحصول على تقنيات صناعية حديثة، فسيصبح بمقدورهم في نهاية المطاف إنتاج العديد من البضائع المصنعة التي كان ينبغي استيرادها حتى ذلك الحين. أما المعرفة فكان يجب أن تأتي من مؤسسات المهندسين والمدارس الصناعية ومن البعثات الفنية المنتظمة إلى ألمانيا وسائر البلدان الأوروبية[٦٨].

وتناولت إحدى أفكار الحفار نقل المياه من أجل الشرب والأغراض الصناعية إلى دمشق، وفي الوقت نفسه، لإبقاء نهر بردى والجداول الصغيرة لأغراض ري البساتين المحيطة بالمدينة على نحو أجدى. وقد أتيحت له فرصة جيدة لدراسة أنظمة المياه في المدن المصرية سنة ١٩٢٠ ولمتابعة تأسيس بنك مصر، المجمع المالي والصناعي المصري الديناميكي الذي أنشأه طلعت حرب في السنة ذاتها. وفي مصر أيضاً، تسنى للحفار أن يرى أهمية الشركات المساهمة في تطوير المشاريع الحديثة[٦٩]. ولم يكن ثمة ما يشجع تأليف هذه المؤسسات المالية في ظل الامبراطورية العثمانية بسبب صعوبة الحصول على تراخيص تأليفها[٧٠].

وبحلول ١٩٢٢، كان الحفار قد اقترح تأليف مؤسسة من هذا النوع تنقل في نهاية الأمر كمية منتظمة من المياه إلى دمشق عبر أنابيب تمتد من منبع عين الفيجة الغني بالمياه الواقع في أسفل سفوح التلال شمال غربي المدينة. ولما كان قلقاً بشأن إمكان أن يعيق زملاؤه في غرفة تجارة دمشق (التي كان نائباً لرئيسها) مثل هذا المشروع العام المساهم، فإنه طلب من المحامي الموثوق فارس الخوري دراسة جميع الجوانب القانونية مسبقاً. وعندما علم أعضاء الغرفة بأن شركة فرنسية في بيروت قد قدمت عطاءً بشأن مشروع مشابه وأنها عرضت على الحفار ما قيل إنه ١٠,٠٠٠ ليرة سورية لقاء سحب عطائه هو، فإنهم ألقوا بثقلهم وراءه. فمارسوا الضغط على حاكم دولة دمشق الذي قام بدوره بإقناع المندوب السامي (ويغان) بمنح الامتياز إلى الحفار. وتم الاستكتاب في شركة عين الفيجة

(٦٨) الحفار، **ذكريات**، مج ١، ص ١٥ ـ ٣٦، ٣٧، ١٢٦ ـ ١٣٣، ١٧٢ ـ ١٧٦، ٢٠٤ ـ ٢٠٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٣، ٨٩ ـ ٩٤؛ وبشأن بنك مصر، انظر: Eric Davis, *Challenging Colonialism* (Princeton, 1983).

(٧٠) **Batatu, *The Old Social Classes*, p. 226.**

بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية وكان الكثيرون من كبار المساهمين من بين التجار الأعضاء في الغرفة والملاكين الذين كان خط الأنابيب إلى دمشق سيمر في أراضيهم. وبحلول ١٩٣٢، استكمل مد خط الأنابيب وتدفقت المياه إلى العاصمة. وقد حققت فكرة الحفار نجاحاً مدوياً على الرغم من أنه شخصياً تورط في الديون واضطر للعمل براتب جزئي مفتشاً لأشغال المياه في بلدية دمشق لاستكمال دخله إلى أن بدأت شركة عين الفيجة بتوزيع الأرباح. وقد حقق مشروعه مزايا عديدة لسكان دمشق، كما أنه شكل مصدر فخر كبير لأصحاب الأراضي والرساميل الذين كانت لديهم المهارات والموارد اللازمة لتنفيذه. فضلاً عن أن إنجاز المشروع مكن الكتلة الوطنية من الحصول على كثير من الفضل في تحقيقه[٧١].

أما أول مشروع صناعي كبير يتدخل الوطنيون فيه بعد عهد الثورة فهو إنتاج الإسمنت. وكان اختيار الإسمنت يعود إلى مجموعة من العوامل: كون المنطقة المحيطة بدمشق غنيةً بالكلس والصلصال؛ حصول زيادة كبيرة خلال الانتداب في استعمال الإسمنت، الذي كان يحل بسرعة محل الحجارة كمادة بناء؛ إن اللااستقرار السياسي والاقتصادي جعل الاستثمار في العقارات المدينية وبناء المساكن مجالاً أكثر أمناً للرأسمال المحلي؛ إن زيادة الحواجز الجمركية مكنت الإسمنت المحلي من منافسة الإسمنت المستورد[٧٢]. يضاف إلى ذلك، أن كلفة استيراد هذه المادة الضخمة الحجم جعلت من إنتاج الإسمنت صناعة استبدال للمستوردات على نحو معقول بوضوح.

في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٠، قام عدد من الملاك والتجار والوطنيين على رأسهم فارس الخوري بتأسيس شركة الإسمنت الوطنية شركة مساهمة برأسمال قدره ١٤٤,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية موزعة على ٢٤,٠٠٠ سهم. وكان مدير الشركة خالد العظم، سليل العائلة البارزة في دمشق، الذي كان في الخامسة والثلاثين من عمره في مقدم حركة التصنيع في سورية. وقد أشار مكان معمل الإسمنت المقام في موقع مساحته ١٥٤ فداناً في دمر، إلى الشمال الغربي من دمشق، إلى ميل متزايد نحو تركيز الصناعة الحديثة في محيط المدينة. وكان الموقع على مقربة من المواد الأولية، كما كان يمكنه الاستفادة من مياه عين الفيجة. وأتاحت المواصلات الحديثة إمكانية انتقال العمال خارج المدينة.

وفي سنة ١٩٣٤، وهي أول سنة كاملة من العمل، أنتج المعمل نحو ٣٠,٠٠٠ طن من الإسمنت؛ وبحلول ١٩٣٨، أنتج أكبر كمية خلال الانتداب بلغت ٦٣,٥٠٠ طن. وخلال وقت سريع، أصبحت سورية تنتج نحو ٦٠٪ من حاجاتها المحلية. وكان اسمنت

(٧١) الحفار، **ذكريات**، مج ١، ص ٨٩ ـ ٩٤.

(٧٢) A. S. Bagh, *L'industrie à Damas entre 1928-1958. Etude de géographie économique* (Damascus, 1961); Hakim, «Industry,» p. 157.

دمر أرخص كثيراً من الإسمنت الأجنبي؛ ففي السنة التي فتح المعمل فيها، كان الإسمنت الأجنبي يكلف ٤ ليرات تركية ذهبية للطن الواحد، ولكن في نهاية السنة نفسها، كانت شركة الإسمنت الوطنية تنتج الطن الواحد بكلفة ليرتين تركيتين ذهبيتين، وبحلول ١٩٣٦ هبط السعر المحلي إلى نحو ليرة تركية ذهبية للطن الواحد[٧٣]. ومرة أخرى، وقفت الكتلة الوطنية بصلابة خلف هذا المشروع، الذي حقق منه عدد من الزعماء أرباحاً كبيرة.

كانت ثمة صناعة ناجحة أخرى هي تعليب المواد الغذائية. ففي منطقة دمشق، كان أبرز المنتجات الزراعية هي الفواكه، وخصوصاً المشمش. وقد احتلت سورية المرتبة الثالثة في العالم في إنتاج المشمش. وظل معظم الناتج طيلة أجيال يحول بوسائل بدائية إلى مربى مشمش معد للتصدير[٧٤]. وقبل دخول المواصلات الحديثة، كانت المأكولات المحفوظة حيوية في تموين قوافل الحج التي تنطلق من دمشق.

كانت عائلة القوتلي تملك جزءاً من بساتين الفواكه الكبيرة في الغوطة حول دمشق. وقد كرس شكري القوتلي، لدى عودته إلى دمشق بعد صدور العفو الفرنسي سنة ١٩٣٠، معظم وقته وجهده في تحويل تعبئة الفاكهة والخضار إلى صناعة حديثة. وكان ما حفز القوتلي على ذلك هو الارتفاع السريع في أسعار الفواكه الخام. وكان تحديث صناعات السكر والحلويات في دمشق جارياً من قبل، وهذا أعطاه نموذجاً جيداً يقتديه. وفي شباط/ فبراير ١٩٣٢، وقبل فترة قصيرة من انضمامه رسمياً إلى الكتلة الوطنية، أسس القوتلي شركة الكونسروة السورية. وقد تلقى الدعم من عدة تجار وصناعيين دمشقيين أثرياء، بمن فيهم توفيق القباني وصادق الغراوي، قائدا صناعتي السكر والحلويات، فتمكن القوتلي من جعل رأسمال الشركة ٣٠,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية، موزعة على ١٥,٠٠٠ سهم[٧٥]. وانطلاقاً من كون القوتلي عروبياً متفانياً، فإنه باع الأسهم في دمشق لدى الفرع المحلي لبنك مصر وفي فلسطين لدى البنك العربي لإبقاء الشركة مشروعاً عربياً صرفاً. وبحلول أواخر الثلاثينات، كان ٢٠٠ عامل (بمن فيهم نساء كثيرات) ينتجون نحو ٢٥ طناً في العام من الفواكه والخضار (رب البندورة) المجففة المعلبة، التي كانت توضع في أقفاص أو علب لتصديرها إلى فلسطين ومصر وأوروبا. وقد عاد مشروع القوتلي عليه بالإطراء الواسع ولقب «ملك المشمش». ومع شركة الإسمنت الوطنية، كان مشروع القوتلي محط فخر الكتلة الوطنية في الثلاثينات. وقد جرت العادة في الأوساط الوطنية بأن يمنح سهم أو أكثر من أسهم شركة الكونسروة

---

(٧٣) دليل الجمهورية السورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ (دمشق، لا ت.)، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥؛ Bagh, *L'industrie*, pp. 73-76; Hakim, «Industry,» p. 157.

(٧٤) Albert Khuri, «Agriculture,» in Himadeh, *Economic Organization of Syria*, p. 86.

(٧٥) ارتفع هذان الرقمان لاحقاً إلى ٤٩,٥٠٠ ليرة تركية ذهبية و٢٢,٥٠٠ سهم.

هدية في مناسبات الزواج والولادة[٧٦].

بعد سنة ١٩٢٨ بدأت صناعات حديثة أخرى تبرز في دمشق وحلب. وقد ركز بعضها، كصناعات الجلود والدباغة والنسيج والصابون، على مكننة الحرف اليدوية المنقرضة وإعادة هيكلتها على نحو يجعلها تتماشى مع أنماط الذوق والطلب المتغيرة. وكان غيرها، كالإسمنت، جديداً تماماً. وقد بنيت عدة معامل حديثة خلال أعوام الكساد (١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)، عندما انخفضت الأجور انخفاضاً كبيراً مرة أخرى، بسبب فائض الأيدي العاملة الناجم عن انقراض الكثير من الحرف اليدوية وانتهاء فرص الهجرة إلى الخارج، وبسبب انخفاض المستوردات الأجنبية. وبحلول ١٩٣٤، أفيد عن وجود ٦٣ معملاً حديثاً في دمشق و(٧١) في حلب[٧٧]، وبحلول نهاية ١٩٣٦، كان في دمشق وحدها ٧ شركات مساهمة مسجلة يبلغ مجموع استثماراتها الرأسمالية ١٢,٦٢٥,٠٠٠ ليرة سورية[٧٨]. ومع ذلك فإن حجم التصنيع السوري لم يكن كبيراً جداً بحلول الحرب العالمية الثانية. بل على العكس، فإن سورية استمرت تستورد معظم بضائعها المصنعة في الثلاثينات. وكان الكثير من الصناعات الحديثة التي نمت قبل الحرب صناعات خفيفة بلا جدال. وقد حولت بعض الصناعات، كصناعة حفظ الفاكهة وطحن القمح، «بصورة طفيفة» «المنتجات الزراعية إلى حالة أكثر تكيفاً مع الاستهلاك» في السوق المحلية أو الإقليمية[٧٩]. وكان بعضها الآخر، كالإسمنت، مجرد صناعات بديلة للمستوردات. وأخيراً، فإن حجم المعامل المكننة وعدد العمال المنضوين فيها ظلا صغيرين ولم تتمكن هذه المعامل من استيعاب فائض الأيدي العاملة بسرعة.

كان ثمة برجوازية صناعية ناشئة في طور التكوين خلال الثلاثينات، لكن كان لا يزال من الصعب رسم خط فاصل بين الصناعيين وملاك الأراضي والتجار ومقرضي الأموال، لأن الأفراد أنفسهم أو العائلات نفسها غالباً ما كانت في أكثر من فرع من فروع الاقتصاد. فعائلة القوتلي، مثلاً، كانوا في البداية مالكي أراض وتجاراً. وقد أمكنهم تأسيس شركتهم للكونسروة لأن العائلة كانت تملك كلاً من المواد الخام والعلاقات بالسوق.

---

(٧٦) كانت شركة الكونسروة تشتري نصف محصول عائلة القوتلي من الفاكهة سنوياً. **دليل**، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠؛ *Oriente Moderno 12 (1932), pp. 376-77*؛ **المصور** (٣٠/ ٥/ ١٩٣٦)، ص ٧؛ أوراق نبيه العظمة [سورية، الملف ٢/ ١٠؛ محادثة مع نديم دمشقية (لندن، ٢٥/ ٦/ ١٩٧٥)؛ كان دمشقية ابنا لوجيه بيروتي له روابط عائلية قوية بدمشق، وقد أصبح المدير الإداري لشركة الكونسروة سنة ١٩٤١ فور تخرجه في الجامعة الأميركية في بيروت.

(٧٧) *Revue International du Travail* (Geneva Monthly) (1934), cited by Farra, *L'industrialisation*, p. 169.

(٧٨) Bagh, *L'industrie*, p. 46.

(٧٩) Hakim, «Industry,» pp. 130-35.

كان من الطبيعي أن تحضر أفكار الوطنية الاقتصادية في عقول الذين انخرطوا مباشرة في تطوير الصناعة الحديثة وإيجاد الأسواق الوطنية. وحيث إن بعض هؤلاء الصناعيين الناشئين كان أيضاً في قيادة الكتلة الوطنية، فقد تم دمج مثل هذه الأفكار ببطء، ولكن بصورة غير منهجية، في استراتيجية الكتلة وبرنامجها. وبحلول أواسط الثلاثينات، كان اهتمام الكتلة قد أخذ يتزايد بتقويض التحالف المسيطر المكون من الرأسمال الفرنسي والبرجوازية الكمبرادورية، بواسطة الوطنية. لكن، تماماً، كما أن الصناعة لم تخط خطوات واسعة إلى الأمام في الثلاثينات، كان حال الكتلة. وكان عليهما كلتيهما أن تنتظرا الظروف الخاصة التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية لكي تسجلا انتصارات مهمة؛ لكي تتمكن الصناعة من تفكيك بعض الروابط المعيقة للنمو الصناعي، وتتمكن الكتلة من إضعاف السيطرة الفرنسية على إدارة البلاد.

وعلى الرغم من العراقيل التي واجهت الصناعة السورية في الثلاثينات، فإن الوطنية الاقتصادية خدمت الكتلة الوطنية والطبقات التي تمثلها على مستوى أهم من ذلك. فهي عطلت، بفاعلية، التناقضات الطبقية الناجمة عن انتشار العلاقات الرأسمالية من خلال إبقاء اهتمام الطبقات الأخرى منصباً على مسألة الاستقلال عن الفرنسيين. ومع أن الوعي الطبقي انتشر خلال هذا العقد، كان للكفاح الوطني الأولوية على الصراع الطبقي طيلة وجود الفرنسيين في سورية.

لقد امتزجت الوطنية الاقتصادية جيداً بنوع الوطنية الذي تبنته الكتلة. فهي ركزت الاهتمام على هوية وطنية سورية آخذة في البروز اعتنقها قادة الكتلة في وجه الضغوط المتصاعدة من جانب القوى العروبية الراديكالية في الثلاثينات. وقد ساعدت التقسيمات التي حدثت سنة ١٩٢٠ وفرض الحدود السياسية والحواجز الجمركية حول سورية (ولبنان) في إعادة تشكيل الإطار المرجعي الجغرافي للبلاد. وقد أدت خصوصية الحكم الفرنسي إلى فرض نمو هوية ومصير سوريين عززهما توسيع السوق الوطنية. ويمكن ملاحظة اتجاه مشابه في كل من العراق وفلسطين. فكما أن الكتلة الوطنية طالبت الفرنسيين بتقديم مزيد من الحماية للصناعة السورية، طالبت المنظمات الوطنية في العراق وفلسطين البريطانيين بالأمر نفسه. ومع أن الدعوة إلى الوحدة العربية السياسية والاقتصادية ظلت تتردد في كلا البلدين، فإن جاذبية الوحدة ضعفت مع بروز اقتصاديات الدول الصغيرة.

إن المثال الحي عن تصاعد التوتر بين العروبة والوطنية السورية كان يتعلق بفلسطين. فبالنسبة إلى الاقتصاد السوري، كان للسوق الفلسطينية أهمية كبيرة خلال الانتداب. وكان هذا الأمر ينطبق بصورة خاصة على دمشق، نظراً لعزلتها. وكانت فلسطين تستورد منتجات سورية أكثر من أي بلد آخر، كما كان العمال السوريون في فلسطين يحولون الأموال بصورة منتظمة إلى عائلاتهم في الوطن. وكانت المواد المصنعة السورية كالإسمنت والمواد الغذائية المحفوظة والأنسجة تصدر بمعظمها إلى السوق العربية

في فلسطين، وتغلغلت فيها بسهولة تامة في أواسط الثلاثينات، سواء بسبب الضعف البنيوي للصناعات الفلسطينية أو بسبب المقاطعة العربية للمنتجات اليهودية التي تتمتع بقدرة عالية على المنافسة. ولكن في حين حقق الصناعيون السوريون أرباحاً كبيرة بسبب المقاطعة العربية الفلسطينية للسلع الصهيونية وحاولوا إبقاء هذه السلع خارج السوق السورية أيضاً، فإن بعضهم ممن ينتجون بضائع ذات قدرة عالية على المنافسة أبدى اهتماماً ملحوظاً في إيجاد أسواق في القطاع اليهودي من فلسطين.

لم يحظ أي زعيم وطني سوري باحترام كبير في الأوساط الوطنية الفلسطينية أكثر من شكري القوتلي. وكان التزامه تحرير فلسطين من الاستيطان الصهيوني والحكم البريطاني التزاماً لا يمكن إنكاره. ومع ذلك، فإن القوتلي زار فلسطين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٥، قبل ستة شهور من اندلاع الثورة في فلسطين، من أجل استكشاف إمكانية إنشاء فروع لشركته للكونسروة «لكسب عملاء يهود»[٨٠]. وقد أحبطت الثورة رغبة القوتلي. وعلى الرغم من ذلك، فإن أكثر العروبيين وفاء في الكتلة الوطنية السورية ما كان ليسمح للسياسة القومية العربية باعتراض توسيع مصالحه المادية. وفي الواقع، فإن استقصاءات القوتلي السرية سنة ١٩٣٥ استبقت تأرجح موقف حكومة الكتلة الوطنية حيال الثورة الفلسطينية في الأعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وأياً بلغ مدى غموض الوطنية السورية في الثلاثينات، فإنها كانت قد بدأت تتفوق على القومية العربية.

(٨٠) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٣/ ١١٩. رسالة عرفان جلاد إلى العظمة، ١٥/ ١٠/ ١٩٣٥.
وكان جلاد عضواً في حزب الاستقلال السوري وأصبح في ما بعد وكيل القوتلي، كما أصبح العظمة رجل الإعلانات والعلاقات العامة لديه.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الحادي عشر

الراعون والوكلاء والأحياء

مثلت الزعامة الدينية حجر الزاوية للنفوذ السياسي في سورية. وفي قلب السياسة المدينية كانت تقع الأحياء، المجال التقليدي الذي عملت القيادة السياسية في إطاره، واستمدت منه القسط الأكبر من الدعم.

حافظت المدينة السورية خلال فترة الانتداب على العديد من البؤر القروسطية المهمة: جامع كبير، قلعة، سوق مركزية، ومجموعة من الأحياء السكنية القديمة. وغالباً ما ظل الحرفيون منظمين بصورة فضفاضة في «أصناف»، على أساس مجموعة لكل حرفة، وغالباً في كل شارع أو زقاق. أما الأقليات الدينية، من المسيحيين واليهود، فكانت هي أيضاً تتجمع في أحياء خاصة بها تشتمل على أماكن عبادة خاصة بها. «وباستثناء قلة من الناس المتعلمين [والأغنياء]، كانت [الأحياء السكنية] تعيش أسيرة نمط حياة ضيق إلى حد كبير، ونادراً ما كانت تفكر بالمجتمع عموماً أو بمصالحه...» وفي بعض الحالات، كانت أعمق الفواصل هي التي تقوم بين الأحياء المستقل بعضها عن بعض، التي تفصل بينها جدران ذات بوابات يحكم الحراس إقفالها عند الغسق. وقد نجم هذا الفصل المادي عن عدة أسباب، لكنه كان في المقام الأول «تعبيراً عن السعي الفطري إلى الحماية عبر الوحدة»[١].

حافظت الأحياء على تمايزها في مطلع القرن العشرين[٢]. لكن تماسكها كان قد

---

(١) Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 19-22. يختلف الدارسون بشأن مسألة مدى الدور الذي ينبغي أن ينسب إلى «غياب الأمن» كعامل في وجود أحياء مسورة في المدينة العربية أو الإسلامية. انظر: T.H. Greenshields, «'Quarters' and Ethnicity,» in G.H. Blake and R.I. Lawless (eds.), *The Changing Middle Eastern City* (London, 1980), p. 124.

ومن أجل مزيد من النقاش لهذه المسألة والمسائل الأخرى المتصلة بها انظر: Philip S. Khoury, «Syrian Urban Politics in Transition: The Quarters of Damascus during the French Mandate,» *International Journal of Middle East Studies*, 16 (November 1984), pp. 533-35.

(٢) يختلف الدراسون اختلافاً بيناً بشأن التعريف الدقيق لمصطلح «الحي» في المدينة العربية أو الشرق الأوسطية أو الإسلامية. انظر: Greenshields, «'Quarters',» p. 124

أخذ يضعف نتيجة التغييرات البنيوية منذ أوائل القرن التاسع عشر - وهي التغييرات التي حدثت على صعيد الإدارة والقانون؛ والتجارة والصناعة والزراعة؛ وحركة السلع والأشخاص والأفكار؛ وخصوصاً على صعيد علاقات الدولة العثمانية بأوروبا. فقد بدأت الولاءات الجديدة للمدينة والدولة، ومن ثم للقومية، تتلف العلاقات التقليدية بالحي والعائلة والعشيرة والطائفة. وتحت الانتداب، اضطر الزعماء السياسيون لتوسيع نطاق عملهم إلى خارج الأحياء بغية أن يحافظوا على سلطتهم ونفوذهم المستقلين. وقد أنتجت الوطنية حركات وتنظيمات أكثر تعقيداً وذات نطاق جغرافي أوسع.

لم يكن بمقدور الأحياء القديمة ـ التي تتميز بمساجدها الصغيرة وينابيعها وحماماتها ودكاكينها الصغيرة ومقاهيها ـ أن تظل بمنأى عن تأثير الظروف المتغيرة. وقد حافظ بعضها على قدر من الاستقرار، لكن أحياء أخرى كثيرة لم تتمكن من ذلك. ومن السخرية، أنه في حين كان سكان الأحياء يحققون مستوى أعلى من التنظيم والوعي السياسي، فإن تأثير هذه الأحياء في السياسة المدينية وقوى المجتمع الحية كان في تضاؤل. أما خارج الأحياء، فإن المؤسسات والطبقات الحديثة كانت تحصل على قسط متزايد من اهتمام القيادة الدينية ومن وقتها، وأصبحت بذلك مركز الاستقطاب الجديد والديناميكي للمقاومة الوطنية. ومع أن الأحياء ظلت أحد الأسس الحيوية في السياسة المدينية، فإن مركز الثقل السياسي في المدن السورية بدأ أثناء الانتداب الفرنسي ينتقل بصورة لا رجعة عنها.

أحياء دمشق

ليس ثمة من مدينة أهم أو أكثر ملاءمة من دمشق لدراسة الطابع المتغير للسياسة المدينية السورية. إن دمشق، بوصفها المدينة الأولى والعاصمة ومركز الكفاح الوطني الاستقلالي ضد الفرنسيين، قد جسدت جميع التيارات الرئيسية تقريباً وشكلت هذه التيارات وعبرت عنها. وفي ما يختص بتآكل الأنماط المدينية القديمة وتشكل أنماط جديدة، فإن تجربة دمشق تمثل تجربة سائر المدن السورية الرئيسية خلال فترة ما بين الحربين[٣].

---

(٣) بشأن بنية دمشق في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، انظر: Samir Abdulac, «Damas: Les années Ecochard (1932-1982),» *Les cahiers de la recherche architecturale*, 10/11 (April 1982), pp. 32-43; Anne-Marie Bianquis, «Damas et la Ghouta,» in André Raymond *(ed.)*, *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris, 1980), pp. 359-84; René Danger, «L'urbanisme en Syrie: La ville de Damas,» *Urbanisme* (revue mensuelle) (1937), pp. 123-64; K. Dettmann, *Damaskus. Eine orientalische Stadt zwischen Tradition und Moderne* (Nürnberg, 1967); N. Elisséeff, «Dimashk,» Encyclopaedia of Islam (new edition);

صفوح خير، **مدينة دمشق، دراسة في جغرافيا المدن** (دمشق، ١٩٦٩)؛ J.M. ProustTournier, «La population de Damas,» *Hannon. Revue Libanaise de Géographie*, 5 (1970), pp. 129-45; =

كان معظم سكان دمشق ومعظم أحيائها على الضفة الجنوبية من نهر بردى، وهو مصدر المياه الأصلي للمدينة وللبساتين المروية (المعروفة باسم الغوطة) إلى الشرق والغرب منه[٤]. وبحلول الثلاثينات، كانت دمشق تشتمل على نحو ٤٠ حياً متميزاً (انظر الجدول رقم (١١ ـ ١) والخريطة رقم (٢))، مع أن عدداً منها لم يكن أكثر من حارات ضمن أحياء أكبر واقة في الشطرين الشمالي الغربي والجنوبي من المدينة. إلا أنه يمكن تقسيم المدينة، تسهيلاً للأمور، إلى أربعة أجزاء أو مناطق.

إن الجزء الأول هو المدينة القديمة (انظر الجدول رقم (١١ ـ ١)، المجموعة الأولى)، وهو شبكة من الممرات المعقدة المحيرة من عشرة أحياء يحيط بها السور القديم. وكان بعض الأحياء (كالعمارة والشاغور) مقسماً إلى حارات، يقع قسم منها داخل السور والقسم الآخر يلاصق السور من الخارج[٥]. وكان سكان الأحياء الإسلامية منغمسين في الحياة التجارية والسياسية والدينية التقليدية، التي كان مركزها المسجد (الأموي) الكبير المجاور والقلعة وسوقي الحميدية ومدحت باشا (المعروف أيضاً باسم سوق الطويل أو الشارع المستقيم). ولأن الأحياء كانت تقتصر على السكن تقريباً. (فقد كانت تشتمل على بقاليّات و«سويقة» وبعض الإنتاج الحرفي المحدود)، فقد كان الكثيرون من سكانها الذكور يعملون خارجها، غالباً في المنطقة التجارية القديمة المجاورة. وكان هذا الأمر ينطبق أيضاً على الحيين اللذين تسكنهما الأقليات الدينية القديمة في دمشق: باب توما الذي كان يسكنه ٦٠٪ من الطائفة المسيحية في المدينة، وحي اليهود الذي كان يقطنه جميع اليهود تقريباً خلال فترة الانتداب. وقد اشتملت الأسواق الرئيسية، بالإضافة إلى أصحاب المحلات والتجار الأغنياء، على عدد كبير من النشاطات الانتاجية المتنوعة ـ معظمها حرف يدوية كالملابس والبضائع المنزلية والآنية المعدنية والمجوهرات ـ يوجد كل منها في

= محمد سعيد القاسمي، **قاموس الصناعات الشامية**، تحرير ظافر القاسمي (باريس، ١٩٦٠)، ٢ مج؛ عبد القادر ريحاوي، **مدينة دمشق** (دمشق، ١٩٦٩)؛ J. Sauvaget and J. Weulersse, *Damas et la Syrie sud* (Paris, 1936); Linda Schatkowski Schilcher, *Families in Politics. Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries* (Stuttgart, 1985); R. Thoumin, «Damas. Notes sur la répartition de la population par origine et par religion,» *Revue de Gèographie Alpine*, 25 (1937), pp. 633-97; Thoumin, «Deux quartiers de Damas: Le quartier chrétien de Bab Musalla et le quartier kurde,» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 1 (1931), pp. 99-135; Jacques Weulersse, «Damas. Etude de développement urbain,» *Bulletin de l'Association de Géographes Français*, no. 93 (January 1936), pp. 5-9.

(٤) Thoumin, «**Deux quartiers**,» p. 99.

(٥) يشار إليهما بـ «الجوانية» و«البرانية». انظر: René and Raymond Danger, Paul Danger, M. Ecochard, «Damas: Rapport d'enquête monographique sur la ville 1936» Unpublished, Table 13.

شارع أو زقاق منفصل[٦]. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه المؤسسات تعطي شعوراً بالتضامن والتنظيم قوياً بما يكفي لإمكان استخدامها في خدمة أغراض سياسية في أي فترة من الانتداب. ولقد كان معظمها يقع تحت إشراف الدولة المباشر أثناء العقود الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، وهذه حالة سعت سلطات الانتداب الفرنسي إلى تعزيزها. وغالباً ما مارست الأسواق الكبرى الإضرابات في عهد الانتداب، ولكن مسألة ما إذا كانت تضرب طوع إرادتها أم بسبب إجبار الزعماء الوطنيين لها هي مسألة تظل بحاجة إلى مزيد من التقصي[٧].

كان بعض الأحياء يضم تجمعات من السكان الأغنياء أكثر من غيرها ـ ما ينطبق خصوصاً على العمارة (حيث تقيم الارستقراطية الدينية المحلية) والقيمرية (المعروف بتجّاره الأثرياء) ـ وكان يظهر في العديد منها تجانس اقتصادي معين، مع أن هذا الأمر لم ينطبق على الحيّين المسيحي واليهودي. ويبدو أن سكان بعض الأحياء الإسلامية المحضة كانوا يؤلفون جماعات متمايزة بسبب مزاولتهم مهناً وحرفاً متشابهة. إلا أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا بالضرورة ينتمون إلى المجموعة العرقية ذاتها أو يتحدّرون من المنشأ الجغرافي نفسه. وقد نجم هدفهم ووعيهم المشتركان إلى درجة كبيرة عن صلات المهنة والقرابة التي كانت تطورت عبر فترات طويلة من السكن الدائم في الحي. وشجعت علاقات القرابة والسكن على نشوء تضامن بين أبناء الجوار، بل وأبناء الحي الأوسع، وجعلت السكان المحليين يميلون إلى التحرك الجماعي[٨].

وتتميز أحياء المدينة القديمة بأسوارها وشوارعها الضيقة المتعرجة ومنافلها المبنية حول فناءات داخلية تطل عليها. وبحلول أواسط الثلاثينات، كانت المدينة القديمة تضم نحو ربع السكان الدمشقيين. لكن حصة دمشق القديمة من مجموع السكان أخذت تتناقص بصورة ملحوظة، مع النمو السكاني السريع في فترة ما بين الحربين، والامتداد المادي للمدينة باتجاه الشمال الغربي.

---

(٦) في ما يختص بدمشق، يبدو أن بعض الأحياء في المدينة القد[illegible] كانت متجانسة اقتصادياً واجتماعياً، في حين أن بعضها الآخر، بما فيها الحيان المسيحي واليهودي[illegible] كن كذلك. أما الأحياء الأحدث (التي أقيمت بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر) التي تطوق المدينة القديمة، فكان يمكن تمييز مكوناتها الطبقية الرئيسية بصورة أسهل.

(٧) المعلومات بشأن الحركة العمالية في سورية إبان الانتداب الفرنسي موجودة في: عبد الله حنا، **الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠** (دمشق، ١٩٧٣)، و Elisabeth Longuenesse, «La classe ouvrière en Syrie. Une classe en formation,» 3eme cycle Dissertation (Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1977).

(٨) بشأن تكوّن هذه الأحياء وكثافتها إبان الانتداب انظر:

Danger, «L'urbanism,» pp. 124, 136; Abdulac, «Damas,» pp. 32-33.

الجدول رقم (١١ ـ ١)

أحياء دمشق وسكانها بحسب الطوائف الدينية

سنة ١٩٣٦ تقريباً

الحي	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
المجموعة الأولى				
القيمرية	٥,٨١٧	٢٤١		٦,٠٥٨
باب توما		٦,٧٥٠		٦,٧٥٠
[باب الشرقي]				
حي اليهود			٩,٧٠٦	٩,٧٠٦
الخراب	١,٨٤٩			١,٨٤٩
مئذنة الشحم	٧,٧٥٠			٧,٧٥٠
الجورة	١,٣٧٨	٥٩١		١,٩٦٩
باب البريد	١,٧١٥			١,٧١٥
باب السلام	١,٥٩٩			١,٥٩٩
العمارة الجوانية	٤,٠٤٤			٤,٠٤٤
الشاغور الجواني	٦,٣٨٣			٦,٣٨٣
المجموعة الثانية				
سوق ساروجة	٦,٨٦٨			٦,٨٦٨
عقيبة	٥,٠٩٥			٥,٠٩٥
بحصة سنجقدار	٢,٦٥٥	٣١٠		٢,٩٦٥
القصّاع		١,٨٧٢		١,٨٧٢
العمارة البرانية	٧,٩٨٠			٧,٩٨٠
مسجد الأقصاب	٦,٩٠٠			٦,٩٠٠
الشاغور البراني	١٢,٣٣٢			١٢,٣٣٢
القنوات	٨,٦٢٥			٨,٦٢٥
باب الجابية	١,٩٣٣			١,٩٣٣
باب السريجة	١٢,٠٠٠			١٢,٠٠٠
قبر عاتكة	٨,٠٢٧			٨,٠٢٧
بركة الحطاب	٢,٠٢٠			٢,٠٢٠
السويقة	٥,٦٢٠			٥,٦٢٠
تيامنه	-	-	-	-
المجموعة الثالثة				
موصللي	٢,٨٢٦			٢,٨٢٦

سوق الميدان	٧,٠١٥			٧,٠١٥
الحقلة	١,٤٩٣			١,٤٩٣
الميدان الفوقاني	١٠,٥٩٥			١٠,٥٩٥
الميدان التحتاني	١,٧٣٠			١,٧٣٠
القاعة	٣,٤٠٠			٣,٤٠٠
الساحة	٣,٠٤٠			٣,٠٤٠
باب مُصَلّى	٥,٢٧٩	١,٢١٧		٦,٤٩٦
المجموعة الرابعة				
الأكراد	٦,٦٥٠			٦,٦٥٠
شركسية	٩,٦١٠			٩,٦١٠
أبو جرش	٩,٦٠٠			٩,٦٠٠
الصالحية	٢,٦٢٢	١٨٢	١٠	٢,٨١٤
المهاجرين	٣,٤٤٢			٣,٤٤٢
المجموع	١٧٧,٨٩٢	١١,١٦٣	٩,٧١٦	١٩٨,٧٧١

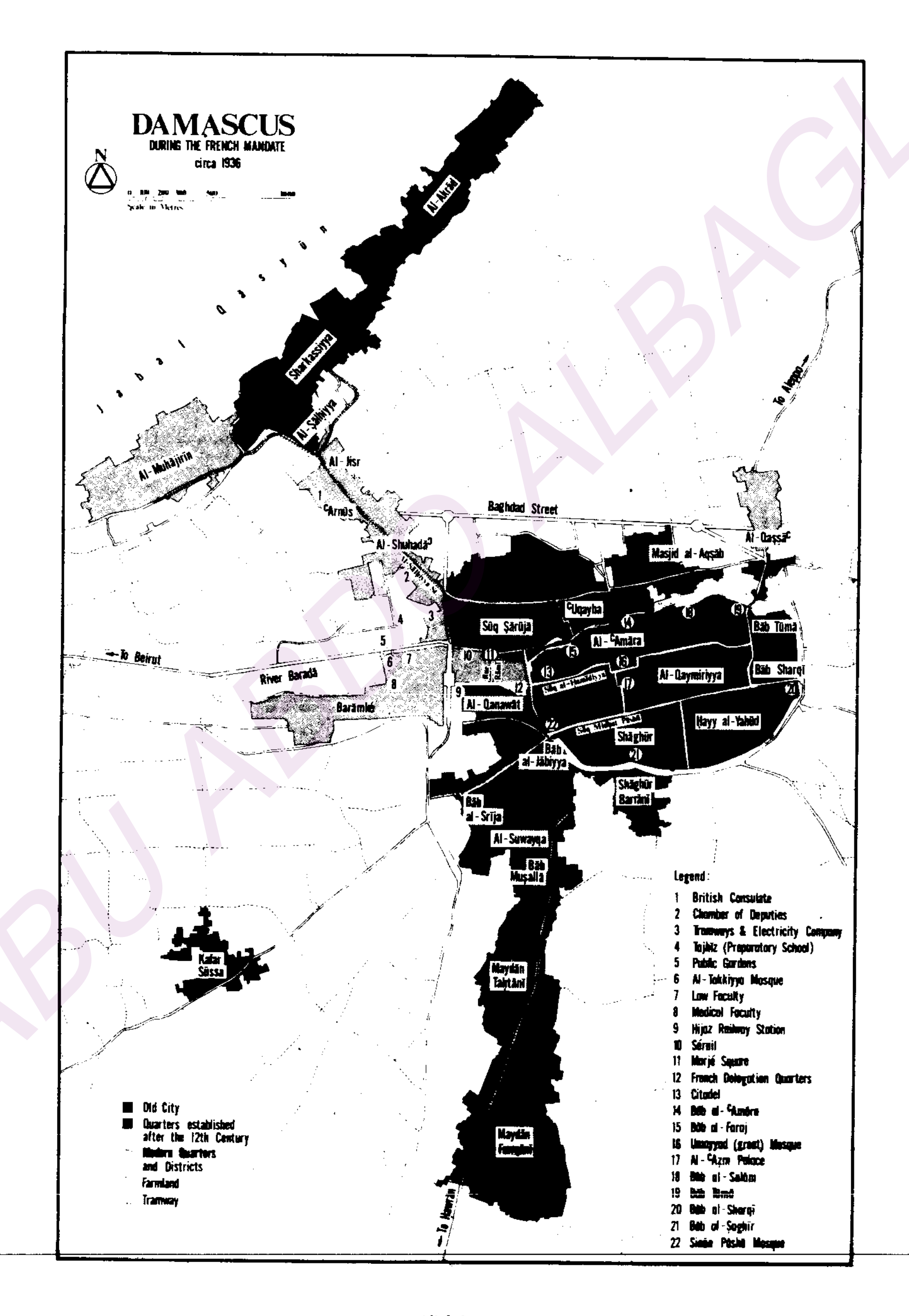
المصـــــــــــدر: René and Raymond Danger, Paul Danger, M. Eçochard, «Damas: Rapport d'enquète monographique sur la ville 1936» (unpublished), adapted from Table 13

أما الجزء الثاني من دمشق فضمّ الأحياء والحارات الواقعة على محيط المدينة القديمة في الشمال والغرب والجنوب، التي تقع لصق السور القديم من الخارج. وقد اشتمل هذا الجزء على ٤٪ من سكان المدينة في أواسط الثلاثينات. وكان معظم أحيائه يمثل امتدادات من القرون الوسطى للمدينة القديمة، كان اندمج في نهاية الأمر في حياة المدينة بصورة كاملة. وكان العديد منها أحياء سكنية بحتة، تخدم الطبقات الميسورة. ويعود سوق ساروجة إلى القرن الرابع عشر، وصار يعرف في القرن التاسع عشر بأنه «استنبول الصغرى»، نظراً لشعبيته لدى طبقة الموظفين العثمانيين؛ وأسس حي القنوات منذ القرن السادس عشر، لكنه لم يكتسب طابعاً كوزموبوليتياً إلا في القرن التاسع عشر. وكان يقطن الحيين المسؤولون الحكوميون والقادة السياسيون البارزون في أواخر العهد العثماني وإبان الانتداب. وكانت ثمة أحياء أخرى أكثر اختلاطاً، كحي عقيبة الواقع إلى الشمال من المدينة القديمة، الذي أصبح في الثلاثينات أحد مراكز الصناعة الحديثة[٩]. أما حي القصاع، إلى الشمال الشرقي، فقد أصبح امتداداً لباب توما في أوائل القرن العشرين، يؤوي العائلات المسيحية الثرية التي وجدت صعوبة متزايدة في العيش في مساكن باب توما القديمة والمكتظة[١٠]. ومن المؤكد أن تعزيز الدولة العثمانية للأمن بعد مجازر سنة ١٨٦٠ في دمشق قد أسهم في امتداد هذا الحي إلى خارج أسوار باب توما القديمة المحصنة.

(٩) Danger, «L'urbanisme,» p. 143.

(١٠) يكتب غرينشيلدس عن المدن الشرق الأوسطية «... إن مغادرة مجموعة عرقية بصورة جزئية أو كلية =

دمشق إبان الانتداب الفرنسي في سنة ١٩٣٦ تقريباً



أما الجزء الثالث من دمشق، المعروف شعبياً باسم الميدان، فهو في الواقع سلسلة طويلة ضيقة من الأحياء والحارات تمتد جنوباً باتجاه حوران المنتجة للحبوب. وقد اتخذ هيئة ضاحية عقب الفتح العثماني في القرن السادس عشر(١١). ولم تكن كثافته السكانية عالية بمثل كثافة الأحياء الأقرب إلى المدينة القديمة، ونادراً ما كانت مبانيه التجارية والسكنية يزيد ارتفاعها عن طبقة واحدة. لكنه ضم نحو خمس سكان المدينة في أواسط الثلاثينات. وكان أكثر الأحياء تنافراً في تكوينه، باشتماله على فلاحين حوارنة، وجبليين دروز، وقبائل عربية تأوي إليه في فصل الشتاء، وجماعة مسيحية صغيرة من الحرفيين والتجار ـ مقرضي الأموال (في باب مصلى). كما كان من بين أفقر الأحياء، مع أنه كان يؤوي مجموعة ثرية من تجار الحبوب والماشية المسلمين المتحدرين من قوات الانكشارية التي هيمنت على الميدان حتى أواسط القرن التاسع عشر. وبوصف الميدان سوق تجارة الجملة في المدينة، فإنه ضم القليل من الأسواق الصغيرة أو الصناعات. وقد تميز، بدلاً من ذلك، بـ «الحواصل» (المخازن) المتعددة التي تتولى تجارة الحبوب والماشية الآتية من حوران وفلسطين وتزويد قوافل الحج السنوية إلى مكة المنطلقة من دمشق بالمواد الغذائية(١٢). وبدءاً من القرن التاسع عشر، أخذ الميدان يندمج ببطء في دمشق مع تطور قوى التتجير الزراعي في سورية، لكنه ظل يتميز إبان الانتداب بالنزاعات الاجتماعية الحادة وارتفاع معدل الجريمة. ولأن سكانه، المهاجرين في معظمهم، كانوا يتحدرون من أصول عرقية وجغرافية شتى، فإن الميدان لم يتمكن من تطوير وعي جماعي مشترك، ناهيك عن قيادة سياسية متمايزة واحدة. وقد نشطت جماعات معينة في الميدان في إطار جهود المقاومة الوطنية، إلا أن انتظامها في تحرك جماعي كان شبه مستحيل.

كما كان الجزء الرابع من دمشق الواقع إلى الشمال الغربي من المدينة القديمة وصولاً إلى سفح جبل قاسيون الجزء الأقل كثافة سكانية وآخر منطقة تغدو مأهولة فيها. وكان يؤوي في أواسط الثلاثينات ١٥٪ فقط من سكان المدينة. ولا بد هنا من إشارة خاصة إلى عدد من الأحياء ضمن هذا الجزء نظراً لخصائصها المميزة. فقد كانت الصالحية هي الحي الأقرب إلى دمشق القديمة جغرافياً واجتماعياً. وكانت في الأصل قرية بنيت في القرون الوسطى، ونهضت في أواخر القرن التاسع عشر. وفيها يمكن أن نجد المجموعة التقليدية من المؤسسات الدينية والمساجد والمدارس الدينية الشائعة في الأحياء القديمة الواقعة على

= [وهو يضم الطوائف الدينية في تعريفه للمجموعات العرقية] حيّها الأصلي... يخلف فراغاً يملأه في الكثير من المدن غزو عناصر سكانية جديدة، غالباً ما تكون من مجموعة أخرى، ويسفر عن اختلاط للمجموعات السكنية...»، «Quarters.», p. 131. وقد بدأت هذه العملية تحدث في حي اليهود أثناء الانتداب، عندما بدأ اليهود يهاجرون إلى فلسطين أو إلى الغرب. انظر: Danger, «L'urbanisme,» pp. 123-64.

(١١) Bianquis, «Damas,» p. 362.

(١٢) Danger, «L'urbanisme,» pp. 136, 143.

ضفتي نهر بردى[١٣]. وقد أنشئ بين الصالحية ودمشق القديمة إبان الانتداب عدد من الأحياء الحديثة ذات الحدائق (أشهرها: الشهداء وعرنوس والجسر)، سكنها المسؤولون الفرنسيون وسائر أبناء الجالية الأوروبية الصغيرة في المدينة، بالإضافة إلى عدد متزايد من العائلات الإسلامية الغنية. وبني في هذه المنطقة مدارس حكومية جديدة والبرلمان، ونوادٍ اجتماعية وفنادق على الطراز الأوروبي، ومنطقة تجارية حديثة مزدهرة على امتداد شارع الصالحية المشهور حالياً. وكان الأقرب إلى المدينة القديمة ساحة المرجة ومختلف المباني التي تضم الإدارة الفرنسية، بما فيها السراي. وقد غطت الطرقات المرصوفة هذا المركز الجديد للحياة المدينية. وأوجد غياب الأسوار فيه إحساساً بالانفتاح والأمن.

إلى الأعلى، على سفح الجبل، يقع حي المهاجرين، وهو ضاحية سكنها المهاجرون المسلمون من كريت في أواخر القرن التاسع عشر، وبدأت تجتذب الطبقة العليا المحلية بحلول أوائل القرن العشرين. أما الحي المهم الآخر في هذا الجزء الرابع فكان حي الأكراد، الذي كان في الأصل قرية أقامها مستوطنون أكراد إبان عهد صلاح الدين، وأصبحت في القرن التاسع عشر موئلاً للأكراد المهاجرين الذين لم يحظوا بترحيب خاص في داخل دمشق. وخلافاً لحي المهاجرين الجيد التنظيم بسكانه الأثرياء وشوارعه المتقاطعة عامودياً، كان الحي الكردي إجمالاً حياً فقيراً تتشابك شوارعه لأغراض أمنية. ومع الوقت، فقد الأكراد، الذين انخرطوا في الزراعة وتجارة الماشية، عاداتهم الخاصة وحتى لغتهم في مجرى تحولهم الكامل إلى جزء من دمشق العربية. إلا أن بنيتهم العشائرية لم تتفكك بالسهولة ذاتها. فقد ظل رؤساء العشائر يمارسون القسط الأكبر من النفوذ المحلي في الحي حتى بعد أن انتقل البعض في اتجاه وسط المدينة واستقروا في أحياء سكنية، مثل سوق ساروجة، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر[١٤].

مع أن دمشق لم تجتذب أبداً عدداً كبيراً من المستوطنين الأوروبيين كالذي اجتذبه شمال افريقيا الفرنسي، فإن المعماريين والمخططين الفرنسيين تأثروا بوضوح بالخبرات المدينية الفرنسية في المغرب، واتبعوا مقاربتين في ذلك. ففي المدينة القديمة، بذل الفرنسيون جهوداً منسقة للحفاظ على طابعها المادي القديم وعلى «مناحي الانسجام المفترضة في طريقة حياة تقليدية»، وذلك أساساً بإبقائها كما هي. لكنهم، في ما يختص بالمناطق الأحدث التي تشكلت إبان الانتداب، سعوا إلى إقامة توليفة ثقافية بين التقاليد المحلية والشكل المديني الحديث. فوضعوا، هنا، أنظمة جديدة لتخطيط المدن وأنشأوا

(١٣) See *Ibid.*, pp. 129, 136.

(١٤) انظر: Jean Sauvaget, «Esquisse d'une histoire de la ville de Damas,» *Revue des Etudes Islamiques*, 8 (1934), pp. 473-74; Greenshield, «'Quarters',» p. 122; Bianquis, «Damas», p. 374; Thoumin, «Deux quartiers,» pp. 116-20, 131;

خوري، **أعيان المدن**، الفصل الثاني.

جادات عريضة محفوفة بالأشجار، بنوا على امتدادها مساكن صغيرة منفصلة تتكون من ٤ ـ ٥ طبقات. وأدخلوا في بناء هذه المساكن «رسوماً زخرفية محلية... وكيفوا معمارها بما يلائم الأحوال المناخية، فأضافوا الفناءات مثلاً»، وخصوصاً في ما يتعلق بالمباني الحكومية الجديدة. لكن الخطة الرئيسية الفرنسية لدمشق، التي وضعها رينيه دانيير وميشيل إيكوشار في أواسط الثلاثينات، لم تنجز إلا جزئياً قبل الاستقلال، بسبب عوامل الكلفة ونشوب الحرب العالمية الثانية[١٥].

الزعامة المدينية

ظلت الأحياء القديمة بؤراً مهمة للتنظيم الاجتماعي والسياسي، على الرغم من الضغوط الخارجية المتنوعة التي اخترقت بنياتها المعزولة المتقوقعة على ذاتها. بل إن كلا من هذه الأحياء حاول أن يحافظ على شخصيته المميزة إبان الانتداب. فكان للحي القديم، عادة، قادته المحليون، بمن فيهم المختار (المسمى «آغا» في بعض الأحياء)، وأئمة المسجد المحلي، والوجهاء الذين كانوا في العادة المالكين والتجار الأغنياء في الحي. وكان هؤلاء معاً أعضاء في مجلس الحي، الذي كان مثابة حكومة مصغرة تحمي سكان الحي من التدخل المفرط للدولة، وتمثل الحي في الخصومات التي تنشأ مع الأحياء الأخرى، وتتوسط في النزاعات المحلية. وغالباً ما كان أحد هؤلاء الزعماء التقليديين عضواً في المجلس البلدي لدمشق. وعند الطرف الأدنى من السلم الاجتماعي للحي، كانت الحياة المجتمعية تتمحور حول مجموعات القرابة والجمعيات الدينية وعصابات الشوارع[١٦].

كانت الحماية من موظفي الحكومة إحدى أهم الخدمات التي يقدمها الوجهاء العلمانيون والدينيون لجيرانهم وأصدقائهم وأتباعهم. إذ لم يكن موظفو تحصيل الضرائب

---

(١٥) بشأن الخبرات المدينية الفرنسية في المغرب (وسائر أنحاء الامبراطورية الفرنسية)، انظر الدراسة البالغة الدقة التي أعدها:

Gwendolyn Wright, *At Home and Aborad: French Colonial Urbanism 1880-1930* (forthcoming)

وأود أن أشكر الأستاذة رايت لسماحها لي بالاطلاع على مسودة لمقال سينشر قريباً يجمع بعض الحجج الواردة في كتابها. وهو بعنوان:

Tradition in the Service of Modernity: Architecture and Urbanişm in French Colonial Policy, 1900-1930.»

وقد اقتبست من الصفحات ١٢ و٢٥ ـ ٢٦. وبشأن التخطيط المديني في دمشق في الثلاثينات، انظر: René and Raymond Danger, Paul Danger, M. Ecochard, «Damas: Rapport d'enquête monographique sur la ville 1936» (Unpublished), and Abdulac, «Damas: Les anneés Ecochard (1932-1982),» pp. 32-35.

(١٦) أحمد حلمي العلاف، **دمشق في مطلع القرن العشرين**، تحرير علي جميل نعيسة (دمشق، ١٩٧٦)، ص ٤١ ـ ٤٣.

في دمشق خلال الانتداب مصحوبين بضابط شرطة فحسب، بل وبالمختار وإمام الحي أيضاً. وفي الواقع، لم يكن يسمح لموظفي الضرائب بأن يقوموا باستقصاءاتهم في بعض الأحياء ما لم يحصلوا مسبقاً، على موافقة مجلس الحي أو الوجيه البارز فيه. ففي ما يختص بسوق مدحت باشا، الذي كان ينعم بحماية حيّ الشاغور المناضل، قضت العادة بأن يذهب محصلو الضرائب إلى منزل الوجيه لطلب («وغالباً، استجداء») تصريح مكتوب قبل أن يدخلوا السوق. ومن دون هذه الوثيقة، لم يكن لمحصل الضرائب أن يقوم بعمله الرسمي هناك[(١٧)].

وإبان الانتداب، كان في الأحياء القديمة أيضاً «دواوين» لا صفة رسمية لها يجتمع فيها وجهاء المحلة بوفود من جميع الطبقات والطوائف والفئات الاقتصادية للتداول في القضايا الحيوية الراهنة. وكانت الدواوين تعقد عادة في القاعات الخارجية («المضافة» أو «السلاملك») للمساكن الكبرى في الحي التي تملكها عائلاته التجارية والمالكة ـ البيروقراطية الثرية. وقد أسهم مثل هذا الجمع في الحصول على المعلومات وفي تكوين الرأي العام أكثر مما أسهمت الصحف ووسائل الإعلام الأخرى. فحيث ان سلطات الانتداب غالباً ما فرضت الرقابة على الصحف والمجلات أو أوقفتها عن الصدور، فإن الديوان كان مثابة مستودع كبير لآخر المعلومات الموثوقة. وكان الوعي السياسي العام في المدن يتخطى كثيراً مستوى تعليم العامة، التي كانت أمية في معظمها وبالتالي، ليست في حاجة ماسة إلى الصحف[(١٨)].

وقد أسهمت العائلات البارزة في الحي إسهاماً كبيراً في الحياة السياسية للمدينة. فكان دورها رئيسياً في تعبئة القوى المحلية للاحتجاج على الحكومة أو لدعمها. إذ نظمت الاجتماعات العامة في الساحات والمقاهي والمسارح والحدائق؛ وأصدرت العرائض؛ وقاطعت الانتخابات، والبضائع والشركات الأجنبية أيضاً؛ وأقفلت الأسواق الكبرى؛ وجمعت الأموال؛ ونشرت المعلومات السياسية؛ وجست نبض المدينة لـ «البكوات» ـ وهو اللقب الذي منح للقيادة الوطنية إبان الانتداب[(١٩)]. وقد قامت عائلات الوجهاء هذه،

---

(١٧) J. Grellet, «Mémoire sur la fiscalité municipale en Syrie,» CHEAM, no. 331, n.d., pp. 31-32.

(١٨) كان ثمة مجلس آخر غير رسمي يلتئم في الأحياء، يسمى مجلس الشيوخ، ويتألف من مثقفين بارزين يجتمعون في منازل مختلفة للتداول بشأن الاستراتيجية السياسية. وكان وجهاء الحي ينضمون إليه بين حين وآخر كي يتعلموا كيف يشرحون للعامة مجريات الأمور في قمة السياسة الوطنية. محادثة مع المرحوم فريد زين الدين (دمشق، ١٤/٤/١٩٧٦).

(١٩) Zafer Kassimy [Zafir al-Qasimi], «La participation des classes populaires aux mouvements nationaux d'indépendance aux XIX^e et XX^e siècles: Syrie,» in Commission internationale d'histoire des *mouvements sociaux et des structures sociales (ed.), Mouvements nationaux d'indépendance et classes populaires aux XIX^e et XX^e siècles en Occident et en Orient* (Paris, 1971), p. 348.

تقليدياً، بدور الراعي والوسيط، فكانت تتدخل لدى الحكومة بالنيابة عن أتباعها أو تتوسط في نزاعاتهم الشخصية. وكانت، بتقديمها الخدمات للجيران والأصدقاء، تضمن ولاءهم ودعمهم، وتوجد لنفسها في المقابل الاستقرار المرجو في الحي. وقد اعتمدت صلتها بالدولة على مقدرتها ورغبتها في صيانة السلم الاجتماعي، الذي اعتمد بدوره على درجة نفوذها المستقل في المجتمع المحلي. وكانت الرعاية مصدر هذا النفوذ المستقل[٢٠].

ولأن عدد سكان دمشق تضاعف مرتين تقريباً في العقدين اللذين أعقبا الاحتلال الفرنسي لسورية سنة ١٩٢٠، فإن الأحياء القديمة بدأت تفقد أجواءها الحميمة والدافئة، وانهارت أنساق تكافلها العاطفي. فقد أصبحت مكتظة وغدت العلاقات فيها غير شخصية بصورة متزايدة، بسبب هجرة الفلاحين والبدو من المناطق النائية إليها بصورة غير مسبوقة، وتحسن المرافق والظروف الصحية فيها بما أدى إليه من انخفاض في معدلات وفيات الأطفال[٢١]. ولقد لحق خلل بالتوازن الدقيق بين القوى في الأحياء ومواقع نفوذ عائلات الوجهاء من جراء الضغوط الناجمة عن تزايد السكان. ووجدت العائلات الكبرى صعوبة متزايدة في استيعاب العدد المتنامي من الوافدين إلى دمشق في شبكة علاقاتها الشخصية. وأصبحت الرعاية عملية أكثر تعقيداً ومدعاة للتنافس، لم يعد بمقدور عدد من عائلات الوجهاء إدارتها بصورة مرضية. ولما أحست بعض العائلات الغنية في الأحياء القديمة بقسط متزايد من الاختناق والتهديد جراء التغير الحاصل في طابع أحيائهم، ولا سيما ازدياد الوجوه الغريبة عن هذه الأحياء، فإنها غادرتها وتوجهت إلى ضواحي الحدائق

---

(٢٠) تأثرت كثيراً بالدراسات النظرية والتطبيقية التي أجراها جيمس سكوت بشأن علاقة الراعي ـ التابع، ولا سيما مقاله: «Patron-Client Politics and Political Change in Southeast Asia,» *American Political Science Review*, 66 (March 1972), pp. 91-113.

ويمكن الاطلاع على المزيد من مؤلفات سكوت وعدد من علماء الاجتماع البارزين في: Ernest Gellner and John Waterbury *(eds.), Patrons and Clients in Mediterranean Societies* (London, 1977).

وبشأن السلوك السياسي والاجتماعي لوجهاء المدن في الشرق الأوسط، انظر: Albert Hourani, «The Islamic City in the Light of Recent Research,» in A.H. Hourani and S.M. Stern (eds.), *The Islamic City* (Oxford, 1970), pp. 9-24; Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in W.R. Polk and R.L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, 1968), pp. 41-68; and Khoury, *Urban Notables*, pp. 1-55.

(٢١) قدر عدد سكان دمشق سنة ١٩٢٢ (في بداية الانتداب) بـ ١٦٩,٠٠٠ نسمة. وقدر في ١٩٤٣ (نهاية الانتداب) بنحو ٢٨٦,٠٠٠ نسمة، ما يعني أن عدد السكان تضاعف ١,٧ مرة في ٢١ عاماً. وكانت الزيادة في الثلاثينات أعلى مما كانت في العشرينات. وبالمثل، فإن عدد سكان حلب تضاعف (٢,٠٥ مرة) في الفترة نفسها. للاطلاع على المعلومات الإحصائية والمصادر بشأن عدد سكان المدن (والريف) في سورية إبان الانتداب الفرنسي، انظر المقدمة.

الجديدة إلى الشمال الغربي من المدينة[٢٢].

ومما أسهم في عملية المغادرة هذه إبان الانتداب، اتساع الفجوة الاجتماعية والثقافية بين الطبقات العليا والمتوسطة العليا ذات التعليم الحديث والمظهر الأوروبي، التي أنتجت القيادة المدينية، والجماهير التي كانت بمعظمها أمية ومتمسكة بالتقاليد. وساعدت التغيرات البنيوية الكاسحة التي بدأت في القرن التاسع عشر في تأكّل أنساق الرعاية، وشجعت بدلاً منها بروز بنية من التفاوت الطبقي المطرد. ومع اتضاح التباينات الطبقية، وجدت الطبقات الثرية والمتأوربة سبباً لتبتعد عن الطبقات الشعبية. وتمثلت الطريق السهلة لذلك في الخروج من الأحياء التي عاش أجدادهم فيها والانتقال إلى المناطق الأكثر نظافة وأمناً ورحابة الواقعة في ضواحي دمشق. وكان أوائل من انتقلوا عائلات الوجهاء المسلمين الذين ربطوا مصالحهم بسلطات الانتداب أو بالشركات التجارية الأوروبية. وقد أمكنها القيام بذلك لأن نفوذها المستقل لم يعد يعتمد على بناء وإدامة شبكة علاقات قائمة على الرعاية في الأحياء الشعبية.

وثمة عامل آخر أدى إلى هذه المغادرة هو أن بيت الأجداد ذا الفناء في الحي القديم أصبح بصورة متزايدة لا يتسع لاحتياجات العائلة[٢٣]. فقد غدا مع الوقت أقل قدرة على استيعاب التغيرات الجارية في بنية العائلة المنتمية إلى الطبقة العليا وفي توجهاتها. ففي مجرى جيلين أو ثلاثة أجيال (أي بحلول أوائل القرن العشرين)، كانت العائلة الممتدة أو العشيرة قد طورت فروعاً اقتصادية خاصة بها. ونشأ، ضمن العائلة الموسعة، تراتب للسلطة والنفوذ وبرزت فروع منافسة[٢٤]. ففضل أبناء الفروع الأغنى الانتقال إلى بيوت خاصة بهم، ومصممة على الطراز الأوروبي وتعكس الأنماط الجديدة من العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال. وكان وجود فسحة من الجنائن إلى الشمال الغربي من المدينة ملائماً تماماً لحاجاتهم. يضاف إلى ذلك أن التكنولوجيا المحسنة جلبت معها مزايا جديدة للميسورين، مثل مياه الحنفيات وسائر المعدات الصحية، التي لا يمكن تركيبها بسهولة في البيوت القديمة. وفي الوقت نفسه، أدى وجود الطرقات المعبدة والسيارات إلى جعل

(٢٢) انظر: N. Elisséef, «Dimashk,» *Encyclopaedia of Islam* (new edition), p. 290.

(٢٣) بشأن تغير طراز العمارة والوظائف الاجتماعية للمنازل في سورية، انظر: R. Thoumin, *La Maison syrienne dans la plaine hauranaise, le bassin du Barada et sur les plateaux du Qalamoun* (Paris, 1932); A. Abdel-Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane* (XVI-XVIIIe siècle) (Beirut, 1982); Jean-Charles Depaule, «Espaces lieux et mots,» *Les cahiers de la recherche architecturale*, 10/11 (April 1982), pp. 94-101; and Jean-Claude David and Dominique Hubert, «Maisons et immeubles du dèbut du XXe siècle à Alep,» *Les cahiers de la recherche architecturale*, 10/11 (April 1982), pp. 102-11.

(٢٤) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصلين الثاني والثالث.

وسط المدينة قريباً نسبياً من المناطق النائية.

ولم تجد جميع العائلات الغنية أنه من الملائم اتخاذ مثل هذه الخطوة. لقد كان ثمة مزية ومصلحة واضحتان لأن تقوم بذلك العائلات مالكة الأراضي التي كانت تملك من قبل مناطق البساتين التي ستصبح دمشق الحديثة. لكن العائق الرئيسي تمثل في مصدر ثروة العائلة. فقد كان باستطاعة الكثير من العائلات أن تجد الأموال التي تحتاجها للانتقال، لكنها لم تستطع ذلك بسبب مصدر معيشتها. فعلى سبيل المثال، لم يكن بمقدور التجار الذين تعتمد أعمالهم على وجودهم اليومي في وسط المدينة أن يجازفوا بالانتقال من منازلهم. وفي المقابل، كان من الأسهل على العائلات التي كانت تعتاش على الزراعة أو على ريوع العقارات المدينية (والتي كانت بالتالي في حاجة أقل للبقاء على اتصال يومي بوسط المدينة التجاري القديم) أن تفي بمقتضيات الحياة المريحة في الضواحي. كما أن التجار التقليديين الذين لم يكونوا مرتبطين ارتباطاً مباشراً بالمصالح التجارية الأوروبية كانوا بالإجمال من بين الذين لم يتلقوا التعليم الحديث أو الشكليات العثمانية أو الأذواق الأوروبية، والذين جرى بالتالي إبعادهم عن صفوف عائلات البيروقراطيين ـ مالكي الأراضي الغائبين، التي خدمت الدولة العثمانية بوصفها أرستقراطية في الخدمة في ولاياتها[(٢٥)]. وكانت العائلات التجارية المسلمة تميل إلى التمسك بالتقاليد، وبالتالي، التمسك بالحي. وفي المقابل، كانت ثمة شريحة عليا كوزموبوليتية ومالكة أراضٍ، وذات موقفٍ جديد من علاقات المِلْكية وأذواقٍ أوروبية مستحدثة في استساغة اللباس والشراب لا تشجع العلاقات الاجتماعية الحميمة إلا مع أغنى العائلات التجارية وأرقاها، وبصورة متزايدة مع أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة. وهذه الميول الاجتماعية والثقافية المتعالية لدى أبناء طبقة أصحاب الأراضي شجعتهم على العيش معاً بعيداً عن سائر مجتمع المدينة[(٢٦)].

وبحلول أواسط الثلاثينات، كان العديد من العائلات الكبرى التي على علاقة منتظمة بالفرنسيين قد غادرت الأحياء التي عاش أجدادها فيها، بل إن ثمانية من كل عشرة من الزعماء الوطنيين الرئيسيين قد غادروا هم أيضاً. وانتقل معظمهم إلى الضواحي الشمالية الغربية. فجميل مردم، مهندس الاستراتيجية الوطنية في الثلاثينات، غادر منطقة

---

(٢٥) المصدر نفسه، الفصل الثاني.

(٢٦) تعتمد هذه المعلومات وهذا التحليل على محادثات جرت مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ و٢٩/٨/١٩٧٥)، وعلي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩/٣/١٩٧٦) ومحمود البيروتي (دمشق، ١٠/٣/١٩٧٦) وفؤاد صيداوي وجورج سباعي (دمشق، ١٣/٢/١٩٧٦). كان الحمام الحديث (الخاص) من بين أهم وسائل الراحة في البيوت الجديدة التي بنيت في الضواحي البرجوازية من مدن كدمشق وحلب: وكان المطبخ الحديث وسيلة الراحة الأخرى للأثرياء. انظر: David and Hubert, «Maisons,» pp. 64-65 and Muhammad Roumi, «Le hammam domestique: nouvelles pratiques et transformations de l'espace,» *Les cahiers de la recherhe architecturale*, 10/11 (April, 1982), pp. 74-79.

سوق الحميدية حيث يقوم قصر مردم بك؛ أما شكري القوتلي والتاجر الوحيد في قيادة الكتلة الوطنية لطفي الحفار فقد غادرا حي الشاغور الشعبي. ولم يبق من هؤلاء الزعماء في أحيائهم سوى فخري البارودي ونسيب البكري: البارودي في القنوات، الذي كان لا يزال حياً سكنياً مريحاً للغاية وموقعاً ملائماً لمشاريع البارودي السياسية والاقتصادية الكثيرة، والبكري في المدينة القديمة التي كانت تلبي حاجته إلى تقديم خدمة أفضل لشبكة علاقاته الشخصية، المؤلفة من قبضايات الأحياء الشعبية وقدامى المحاربين في الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥[٢٧].

خلافاً للوجهاء الذين تعاملوا مع الفرنسيين، كان القادة الوطنيون الأكثر نفوذاً حريصين على ألا يقطعوا صلاتهم بالأحياء الشعبية. وأبقوا على عدد كبير من الأنصار الشخصيين من مختلف الطبقات، وحتى من مختلف الطوائف. إلا أن وجودهم الشخصي الفعلي تناقص. ففي فترة الانتخابات وفي الأعياد وغيرها من المناسبات الاحتفالية مثل الذكرى السنوية لمعركة ميسلون أو ذكرى المولد النبوي، كان يمكن دائماً رؤية جميل مردم وشكري القوتلي بين العامة في الأحياء القديمة، حيث يقومان بفتح المضافات في مساكنهما العائلية للمؤيدين والمهنئين. وكان الزعماء الوطنيون يعتبرون الأحياء التي تحدروا منها أمكنة سكناهم الدائمة ويخوضون الانتخابات الأولية على قوائم أحيائهم. ولأن منازلهم الجديدة في الضواحي كانت تقع في أماكن غير ملائمة، وأحياناً يصعب الوصول إليها، كان من الضروري الإبقاء على بيوتهم التقليدية للأغراض الاجتماعية والسياسية[٢٨]. أما في المناسبات الأقل أهمية، فإن الزعماء الوطنيين نادراً ما كانوا يحضرون. وما يثير الدهشة أن تنظيم الإضرابات والتظاهرات والمهرجانات الوطنية لم يكن يستدعي حضورهم.

وخلال فترة الانتداب، تطور تقسيم متزايد للعمل داخل الحركة الاستقلالية، وخصوصاً بعد فشل الثورة الكبرى واتخاذ النخبة الوطنية قراراً بانتهاج استراتيجية «التعاون المشرف» المختلفة جذرياً عن سابقتها ولكن المريحة أكثر منها بوضوح. وقد ركزت هذه الاستراتيجية أكثر مما مضى على الدبلوماسية، المدعومة بأعمال إضراب ومقاطعة وتظاهر

---

(٢٧) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق فخري البارودي، «ملف البارودي ١٩٢٢ ـ ١٩٤٧».

(٢٨) حرص أول رئيس للجمهورية السورية محمد علي العابد خلال توليه منصبه (١٩٣٢ ـ ١٩٣٦) على أن يوصل بخط ترام بين وسط دمشق وضاحية المهاجرين البرجوازية التي انتقلت عائلة العابد إليها إبان الانتداب، بعد أن غادرت سوق ساروجة. وهذا ما مكن آل العابد، إحدى أبرز العائلات الوجيهة وربما أغنى عائلة في دمشق، من خدمة زبائنهم الأصليين في سوق ساروجة، بالإضافة إلى السكان الفقراء نسبياً في ضاحيتهم الجديدة، وخصوصاً خلال شهر رمضان المبارك حين كانوا يقدمون طعام الإفطار كل ليلة في قصرهم في المهاجرين. محادثة مع نصوح [أبو محمد] المحايري (دمشق، ١٠/٣/١٩٧٦).

منسقة تماماً، وتهدف نزع الصدقية من الأجنحة المنافسة من الوجهاء المتعاونين مع المندوبية العليا الفرنسية وإقناع الفرنسيين بأن الوطنيين وحدهم هم الذي ينبغي أن يدعوا إلى تأليف حكومة وطنية في سورية[٢٩].

في كل مدينة، كانت الكتلة الوطنية تمثل تحالفاً بين زعماء سياسيين ذوي تفكير متشابه، يترأس كل منهم جهازاً مستقلاً يستعمله في خدمة قضية الاستقلال الوطني المشتركة[٣٠]. وكان يحرك هذه الأجهزة السياسية خليط من العناصر المستمدة من القطاعات التقليدية والحديثة للمجتمع المديني. ومع أن الخطوط الفاصلة بين القطاعين التقليدي والحديث غالباً ما كانت غير واضحة لأن المجتمع المديني كان لا يزال يتطور بالتدريج وعلى نحو متفاوت، فإن فرقاً واحداً كان جلياً: إن الاعتبارات الايديولوجية قد قامت بدور في انبثاق دعم القطاعات التقليدية من المجتمع يقل عن دورها في انبثاق دعم القطاعات الحديثة. فقد كان الزعيم في الكتلة يبني شبكة علاقاته الشخصية في حيه ويعزز هذه الشبكة من خلال استعماله ثروته الموروثة وعلاقاته العائلية في تقديم خدمات ومنافع حيوية إلى شتى الأفراد المنتمين إلى طبقات دون طبقته. وعلى الرغم من وجود عملية متواصلة من التقاطب الطبقي، وبالتالي وجود إمكانية متزايدة للنزاع الطبقي، كان المجتمع في الأحياء الشعبية لا يزال منظماً وفق علاقات التبعية الشخصية. وعلى رأس الهرم الاجتماعي، كانت تقف عائلات مالكي الأراضي الغائبين المدينية الكبرى، مثل مردم بك والقوتلي والبارودي والبكري والغزي، التي منها برزت القيادة الوطنية لدمشق.

ومع انخراط زعماء الكتلة الوطنية بصورة متزايدة في المساومات الدبلوماسية على مستوى القمة السياسية، فإنهم اضطروا للتخلي عن المهام اليومية في تنظيم مؤسسات الرعاية التابعة لهم والحفاظ عليها وإيكالها إلى أفراد من عائلاتهم وأمناء سرهم الشخصيين وغيرهم من الشخصيات البارزة في فلكهم السياسي. وبكلمات أخرى، فإن زعماء الكتلة أخذوا يبعدون أنفسهم اجتماعياً ومادياً عن وسط المدينة، فتوجهوا إلى وسطاء آخرين يمكنهم، على نحو ملائم أكثر، أن يحافظوا على شبكة العلاقات المباشرة لكل زعيم وأن يقدموا المنافع والخدمات التي تعزز هذه الشبكة. وكان التجار والقادة الدينيون في الأحياء هم الوسطاء الطبيعيين إلى حد كبير.

كان التجار والأئمة في الأحياء الشعبية يدعمون الكتلة الوطنية لأسباب شتى، ولكن أساساً لأنهم رأوا في الحكم الأجنبي السبب الأول في عثراتهم. فقد كانت الأنظمة المصرفية والضريبية التي فرضها الفرنسيون معادية للمصالح المالية البرجوازية التجارية الإسلامية. وألحق تقسيم سورية الكبرى أعظم الضرر بالتجارة والصناعة، ولم يكن

---

(٢٩) انظر الفصل التاسع.

(٣٠) انظر الفصل العاشر.

الفرنسيون راغبين أو قادرين على السماح للتجار والصناعيين بالحصول على الرأسمال الأجنبي، ما حد من إمكاناتهم الاستثمارية. وقد رأى الكثيرون، لكن ليس الجميع بأي حال، أن الفرنسيين إنما يسرقون الثروة الوطنية لسورية وأنهم العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية[٣١]. وفي الوقت نفسه، كانت الشرائح العليا من البرجوازية التجارية الإسلامية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبقة الملاك الغائبين في العاصمة السورية التي فيها برز قادة الكتلة الوطنية. فلقد أقاموا علاقات اجتماعية ومالية عبر المصاهرة والمشاريع المشتركة. وكان التجار يقدمون القروض إلى الملاك وغالباً ما تولوا توزيع محاصيلهم. وكانوا في العادة يستجيبون على الفور لدعوات الكتلة إلى الإضراب والمقاطعة. وكانت الاستراتيجية الجديدة التي طورتها الكتلة في أعقاب الثورة الكبرى، بتشديدها على الدبلوماسية المتأنية، تروق للبرجوازية التجارية التي عانت عثرات مالية كبيرة إبان الثورة وخشيت بالتالي استمرار عدم الاستقرار السياسي. وكان للطبقات التجارية أسبابها لدعم التكتيكات الجديدة للكتلة. ومع أن عائلات التجار دعمت الكتلة الوطنية بالأموال وبشبكة علاقاتها الشخصية مع الحرفيين وصغار أصحاب الدكاكين والباعة المتجولين في الأحياء والأسواق، فإنها نادراً ما التحقت رسمياً بعضوية الكتلة أو أي تنظيم وطني آخر. وجاءت مشاركتها في السياسة الوطنية من خلال علاقاتها الشخصية مع أفراد في القيادة الوطنية[٣٢].

كما أن القادة الدينيين المسلمين، الذين انتمى عدد منهم إلى العائلات التجارية، قدموا هم أيضاً خدمات قيمة للحركة الوطنية. وبالإجمال، كانت مصالح المؤسسة الدينية ونفوذها آخذة في الانحدار منذ عدة أجيال، بسبب السيطرة المتزايدة للحكومة على مؤسساتهم ووجود مناخ فكري شديد الاختلاف. فالأفكار التقليدية ــ التي احتكرها علماء الدين تاريخياً ــ بدأت تفقد سيطرتها على عقول النخب المتعلمة، كما انخفضت القيمة الاجتماعية لدور «العلماء» التقليدي في تفسير القوانين والتعليم وقيادة الطرق الصوفية. وتدنت أكثر فأكثر أهمية الوظائف في المؤسسات الدينية، في حين كان المزيد من الثروة والنفوذ والمكانة يذهب إلى أفراد في الفروع الإدارية الحديثة الجديدة، ومن ملكية الأراضي الكبيرة[٣٣]. وعانى الزعماء الدينيون المزيد من الإذلال على أيدي الفرنسيين

---

(٣١) طبعاً، لم يكن جميع التجار ضد الفرنسيين. وزاول تجار عديدون تجارة الاستيراد والتصدير مع أوروبا، وكان الكثيرون منهم ينتمون إلى الأقليات الدينية وتعاونوا مع الفرنسيين تعاوناً كاملاً. كما أن القيود البنيوية للحكم الكولونيالي فرضت درجة من التعاون مع سلطات الانتداب على كل من تعاطى التجارة والصناعة تقريباً. والسؤال هو: إلى أي درجة تعاون التجار والصناعيون؟ ويعتمد الجواب على طابع مشاريعهم وتوجيهها.

(٣٢) محادثتان مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩/٣/١٩٧٦) ومحمود البيروتي (دمشق، ١٠/٣/١٩٧٦).

(٣٣) انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصل الثالث والخاتمة.

الذين حاولوا، كدولة مسيحية، أن يفرضوا إشرافهم المباشر على مؤسسات دينية كالأوقاف، التي غالباً ما كانت تقدم جزءاً رئيسياً من مداخيلهم. ولحقت بمصالحهم أضرار مماثلة من جراء محاولة الفرنسيين الحط من قدر الإسلام بتحويله إلى واحد من أديان عدة. ولهذه الأسباب، فإن المؤسسة الدينية، بدءاً من الفقهاء والقضاة الرفيعي المناصب وصولاً إلى الوعاظ في المساجد المحلية، دعمت مقاومة الهيمنة الأجنبية في سورية.

ومع أن نفوذ الدين ومكانة الزعماء الدينيين قد تدنيا، لم يفقد هؤلاء الأفراد قدرتهم على تشكيل الرأي العام في صفوف الأميين وغير المتعلمين في الأحياء الشعبية. فبالنسبة إلى معظم سكان المدن، ظل المسجد الجامع المؤسسة المركزية في حيواتهم، ما أعطى الوعاظ فرصة الدعوة إلى مقاومة الفرنسيين والدفاع عن المجتمع التقليدي بتعابير دينية. وكانت القومية لا تزال في نظر العامة مجرد كلمة ترمز للدفاع عن الإسلام في وجه العدوان الأجنبي، على الرغم من المحاولات التي يبذلها الوطنيون العلمانيون، بمن فيهم قيادة الكتلة الوطنية لتخفيف المحتوى الإسلامي للايديولوجيا القومية. وطالما كان الإسلام يسيطر على عقول العامة، ظل الزعماء الدينيون قادرين على الاحتفاظ بمواقعهم بوصفهم حماة العقيدة والثقافة، إن لم نقل حماة الأمة[٣٤].

قام التجار الأغنياء والأئمة بتجنيد الأنصار وتمويل مختلف الأنشطة الوطنية والمساعدة في تنظيم أحيائهم وأسواقهم على أسس سياسية. لكن أيا من المجموعتين لم تكن قادرة على تحدي سيطرة الكتلة الوطنية على الحركة الوطنية أو على السياسة المحلية إبان الانتداب. ففي حين ظل التجار والأئمة محصورين ضمن نطاق حياة الحي والسوق والمسجد، كانت القيادة الوطنية قادرة على أن تركز انتباهها على السياسة في النطاق الواسع. ولأن الكثيرين من الزعماء الوطنيين كانوا يعتاشون على ريوع الأراضي التي تجمعها عائلاتهم، كانت حاجتهم قليلة إلى الوظيفة. وكانت فترة الانتداب قد شهدت بروز طبقة من السياسيين المحترفين في دمشق وسائر المدن السورية. فكانت النخبة الوطنية الأكثر تأهيلاً (والوحيدة تقريباً) لتمثيل دمشق على مستوى قمة السياسة، كون هذه النخبة تتحدر عن عائلات غنية، وذات تاريخ طويل من الخدمة الإدارية، وتشترك في نشأتها وتعليمها ومجموعة خبراتها السياسية. ولذلك، كان بإمكان هؤلاء الأفراد أن يتوقعوا استمرار دعم التجار والمؤسسة الدينية، ما دام المجتمع المديني يعتبرهم القادة «الطبيعيين» لمعارضة الفرنسيين.

وقد عزز التجار والأئمة مكانتهم الشخصية من خلال ارتباطهم بالزعماء الوطنيين. لكن هذا التعزيز لم يكن كافياً وحده لضمان ولائهم في المدى الطويل. كما كان من

---

(٣٤) محادثة مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٤ و٢٦/٧/١٩٧٥). ويذكر أن والد القاسمي كان الشخصية الدينية الرئيسية في باب الجابية إبان الانتداب.

المتوقع أن يكافئ الزعيم الوطني أنصاره حال وصوله قمة الحكم. وعليه، فقد كانوا يقدمون ولاءهم وهم يعرفون أن المردود الذي يتخذ هيئة مقاولات حكومية وتراخيص ووظائف في الإدارة المركزية وفي البلدية ومساجد جديدة وطرقات معبدة وأنظمة صرف صحي وغيرها من التسهيلات قد ينتهي في المدى الطويل.

كانت ثمة منافسة شرسة بين الوطنيين على الوصول إلى الفرنسيين. فقد كان هذا الوصول وحده يمنح الزعيم أثمن أشكال القدرة على رعاية الأنصار. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى التنافس على شبكة علاقات الوكلاء، لأن هذه الشبكة فقط كانت تبرهن على وجود سلطة محلية للقائد وعلى كونه لا غنى عنه للفرنسيين. وكان التنافس في كلا المجالين متداخلاً، ويعتمد النجاح في أحدهما على النجاح في الآخر.

القبضايات

شخصية واحدة كان بإمكانها أن تحسم التنافس على الأنصار الوكلاء لمصلحة الزعيم الوطني هي شخصية قائد العصابة المحلية، المسمى «القبضاي»، أو بحسب اللهجة الدمشقية، «الزغرتي»[٣٥].

ربما لم يكن فرد ذو نفوذ مستقل في الأحياء أقرب إلى الرجل العادي مما كان القبضاي. فكان بمثابة مؤسسة. وكان لكل حي مجموعة من الشخصيات التاريخية يمجدها من جيل إلى آخر. ومع الوقت، تكونت صورة مثالية للقبضاي، بأنه قوي وشريف وحامي الضعفاء والفقراء والأقليات الدينية؛ ومدافع عن العادات والتقاليد العربية وحامي الثقافة الشعبية. وكان مضيافاً للغرباء، وتقياً ونظيف الكف باستمرار[٣٦]. ولم تبرز هذه الصورة الجانب المظلم من شخصية القبضاي، وعلاقاته المشكوك فيها وميله لاستعمال الإكراه الجسدي، وحتى اقترافه جرائم «القتل» من أجل الكسب الشخصي. وقد ميز العامة بوضوح بين القبضايات والزعران الذين كانوا يجرون الخوات في الأحياء

---

(٣٥) انظر العلاف، **دمشق**، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧. وبحسب المؤلف الذي وضع كتابه في أوائل الانتداب، فإن «الزغرتية» كلمة تركية تشير إلى «شجعان الحي».

(٣٦) تم حصر هذه الخصائص في مقال مثير بشأن بنية السلطة في الأحياء الإسلامية البيروتية في أوائل السبعينات، ولا سيما دور القبضايات في هذه الأحياء. انظر: Michael Johnson, «Political Bosses and Their Gangs: Zu'ama and Qabadayat in the Sunni Muslim quarters of Beirut,» in Ernest Gellner and John Waterbury, (eds.), *Patrons and Clients in Mediterranean Societies* (London, 1977), pp. 207-24.

محادثة مع فؤاد صيداوي، قبضاي حي باب توما المسيحي إبان الانتداب (دمشق، ١٣/ ٢/ ١٩٧٦). وتوجد قائمة بأسماء بعض قبضايات دمشق في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في كتاب العلاف، **دمشق**، ص ٢٤٧ ـ ٢٥١.

والأسواق، مع أن الفتوات بينهم كانت ضعيفة في الواقع[٣٧].

ربما كان القبضاي يصبح في نهاية المطاف غنياً بكل معنى الكلمة، لكن ما ميزه عن وجهاء الحي هو أصوله الاجتماعية المتدنية بوضوح وافتقاره عموماً إلى التعليم الرسمي وتفضيله الصريح للعادات والملابس التقليدية وضيق مجال اهتماماته وعلاقاته، وهذه الصفات جميعاً منحته مكانة أقل تبجيلاً من مكانة التجار أو القادة الدينيين[٣٨]. وكان يفضل العيش في محيطه التقليدي المتمثل في الحي المنغلق على ذاته، باستبطانيته ومصالحه الضيقة. فقد كانت ثمة حاجة إليه في هذا المحيط لتوفير الحماية الجسدية من القوى الخارجية المعادية، والآليات اللازمة من خارج القانون لتسوية النزاعات الشخصية. ولكن بحلول فترة الانتداب، بدأ القبضاي يشعر بأنه مهدد من ضغوط التغيير الناجم عن التمدين السريع ونمو اقتصاد متمحور حول السوق، وبروز طبقات ومؤسسات جديدة خارج الأحياء الشعبية. فقد كانت تلك مرحلة انتقالية في حياة المدينة السورية وفي تنظيم أحيائها ووظائفها، وقد ظل القبضاي في قيد البقاء في هذه المرحلة، ولكن بصعوبة.

يمكن للقبضاي أن يرتقي إلى قيادة الحي من خلال عدة طرق مختلفة، ومن الصعب تمييز الأسطورة عن الحقيقة لدى تتبع بروز أي رجل قوي محدد. لكن من الممكن تتبع السيرة المهنية لقبضاي بارز واحد على الأقل في دمشق إبان فترة الانتداب.

يدّعي أبو علي الكيلاوي [الغيلاوي][٣٩] أنه ولد سنة ١٨٩٧ في باب الجابية، الحي الشعبي القديم الذي يقع بالقرب من مدخل سوق مدحت باشا وكان يضم مسجد سنان باشا الأخّاذ. ويكتنف الغموض أصل عائلة الكلاّوي. ويبدو أنها استقرت أولاً في الميدان في وقت ما في أوائل القرن التاسع عشر، واشتغلت في نقل القمح من موطنها في حوران إلى مطاحن الدقيق في الميدان. وربما كانت تنتمي إلى أحد فروع قبيلة الروالى البدوية التي كانت تجوب سورية الجنوبية، ومن المعروف أنها أقامت علاقات شخصية وثيقة بمشايخ الروالى آل الشعلان قبل الانتداب[٤٠]. كما ادعى آل الكلاّوي النسب إلى

---

(٣٧) برز الزعران في المدينة الإسلامية في القرون الوسطى (انظر: Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* [Cambridge, mass., 1967], Chapter 5);
وفي دمشق إبان الانتداب (العلاف، دمشق، ص ٢٤٤)؛ وفي بيروت خلال الحرب الأهلية اللبنانية في السبعينات (بناء على ملاحظاتي الشخصية). انظر أيضاً: «Political Bosses», p. 212.

(٣٨) مقابلات في دمشق مع أبو علي الكلاّوي (٣/٣/١٩٧٦)، وعلي عبد الكريم الدندشي (٩/٣/١٩٧٦) ومحمود البيروتي (١٠/٣/١٩٧٦).

(٣٩) المعلومات الآتية بشأن الحياة الشخصية لأبي علي الكلاّوي وسيرته المهنية تستند إلى عدة أيام من الأحاديث معه ومع عدد من القبضايات الآخرين في عهدي الانتداب وأوائل الاستقلال الذين قابلتهم في منزله في باب الجابية (دمشق، ١٤/٢، ٣ و١٥/٥/١٩٧٦).

(٤٠) بشأن آل الشعلان، انظر: Khoury, «Tribal Shaykh,» pp. 183-85.

أبي بكر، الصحابي والخليفة الأول، ويعتبرون أنفسهم من الأشراف، مع أن العلائلات الدينية الكبرى في دمشق لم تعترف بادعائهم. وبحسب ما يقوله أبو علي، كان اسم العائلة أصلاً البكري حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما توفي أبوه فجأة وتخلت العائلة عن اسم البكري لأسباب غير مفهومة واتخذت بدلاً منه اسم أبو علي جدها لأمها. وفي أثناء الانتداب، لم يعتبر آل الكلاّوي أعضاء في عائلة البكري الارستقراطية الدمشقية؛ إلا أنهم كانوا منحازين إلى جانب آل البكري وعلى علاقة وثيقة خاصة بنسيب بك الذي ينتمي إلى الكتلة الوطنية(٤١).

كان لأبي علي شقيقان أكبر منه. وصدف أنه كان أقرب إلى شقيقه الأكبر أبي حسن الذي تولى زعامة العائلة لدى وفاة والدهم، وترعرع أبو علي في كنفه وتعلم منه عادات الحي. ويعزو أبو علي صعوده إلى مرتبة قبضاي إلى عدة عوامل، يستنتج منها جميعاً أنه لم يرث هذا اللقب. وتمثل أحد هذه العوامل في قوته الجسدية التي ظهرت في وقت مبكر من حياته على الرغم من بنيته النحيفة. وكان شبان باب الجابية وغيره من الأحياء يخوضون أشكالاً مختلفة من المباريات غير الرسمية تساعد في إرساء الأساس لظهور قبضاي. فأبو علي، مثلاً، تميز في المصارعة. فكان شبان الحي يلتقون، لدى سماعهم دقات طبلين، في إحدى الساحات المفتوحة أو الحدائق، حيث تجري مبارزات في المصارعة بين الفتيان وهم يرتدون سراويل جلدية فوقْ بنطلونات قصيرة. واشتهر أبو علي لدى بلوغه السادسة عشرة، بأنه أفضل المصارعين في حيه(٤٢).

لدى بلوغ هذا العمر، يكون شبان الحي قد بدأوا التدريب على الفنون الحربية، وعلى المبارزة بالسيوف خصوصاً. فكان يتقابل شابان يحمل كل منهما سيفاً طويلا ذا قبضة فضية بيد وترساً صغيراً بالأخرى، ويحركان سيفيهما في دوائر مختلفة فوق رأسيهما وحولهما، فيما يوجهان ضربات متفرقة إلى ترسيهما وتروس أخصامهما في إيقاع معقد(٤٣). وكان الفتى الذي يمكنه تحريك سيفه ببراعة ومهارة أكثر من سواه يتقدم في المبارزة، ويطلب من أفضل خمسة أو ستة متبارين أن يؤلفوا فرقة. فتحظى هذه الفرقة عندئذٍ بشرف تقديم عروضها في جميع المناسبات الاحتفالية في الحي، كالأعراس والمولد النبوي(٤٤). وكان أبو علي في حينه قائداً لإحدى هذه الفرق من المبارزين بالسيوف وبدأ يجمع أنصاره الشخصيين انطلاقا منها.

---

(٤١) بشأن بروز عائلة البكري، انظر: خوري، **أعيان المدن**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٢) انظر: العلاف، **دمشق**، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

(٤٤) كان الكلاّوي أيضاً مشهوراً بعزف الموسيقى العربية على غيتار بثلاثة أوتار، وبتأدية الأغاني الشعبية البدوية. وتدل لهجته على وجود علاقة طويلة له بالقبائل جنوبي دمشق.

كانت الفروسية موطن القوة الآخر لأبي علي. فبعد أن توفي أبوه، قرر أبو حسن أن يستخدم علاقات عائلته بالقبائل اليدوية جنوبي دمشق من أجل تحويل أعمال النقل التي يقوم آل الكيلاوي بها إلى مصلحة لتربية الخيول والتجارة. وكان مركز نشاطهم الجديد مزرعة صغيرة لاستيلاد الخيول ملاصقة للميدان من جهة الجنوب. ومع الوقت، أصبح آل الكلاّوي تجار خيول مشهورين في مختلف أنحاء المشرق العربي يتعهدون تزويد العائلتين المالكتين في شرق الأردن والعربية السعودية وسائر الوجهاء العرب بخيول السباق الأصيلة. وكان أبو علي لدى بلوغه سن العشرين قد أصبح يعد أفضل خيال في حيه، وامتدت شهرته هذه لتشمل أنحاء دمشق وسائر سورية. وبحلول أواسط الثلاثينات، أصبحت مجموعة خيول الاستعراض التي تملكها عائلة الكلاّوي لافتة في فتنتها في جميع المهرجانات الوطنية، وكان أبو علي دائماً يمتطي أولها[٤٥].

ساعدت المشاريع التجارية الناجحة في وثوب عائلة الكلاّوي إلى دائرة الضوء الاجتماعية في باب الجابية. فقد بدأ الجيران يطلبون خدماتهم ومساعدتهم، وسرعان ما بنوا لأنفسهم نواة صلبة من الأنصار والأتباع من بين العناصر الأفقر في الحي، الذين كان بعضهم مواليا لأبي علي شخصياً. وكانت النتيجة أن تمكن أبو علي من تجميع عصبته، المؤلفة في معظمها من الشبان العاطلين عن العمل والعمال غير المنتظمين.

في أوائل العشرينات، بدأ آل الكلاّوي يراكمون الرأسمال، فأصبح بمقدورهم شراء شقة كبيرة ذات صالون خاص للضيافة في قلب حيهم. كما استعملوا هذا الصالون بمثابة قاعة محكمة غير رسمية، يقوم آل الكلاّوي فيها، بعد أن تعززت الثقة بهم في باب الجابية، بدور القضاة من خارج القانون، فيقومون بالتحكيم أو التوسط في النزاعات التي تنشب بين الأفراد والعائلات ممن كانوا لسبب أو لآخر لا يرتاحون للمثول أمام المحاكم الدينية أو المدنية. كما كان آل الكلاّوي يعيرون صالونهم للعائلات الفقيرة لإجراء حفلات الأعراس والمناسبات الاجتماعية الأخرى، وأصبح في نهاية الأمر ديواناً تتم فيه اللقاءات. وزعم أبو علي أنه وإخوته لم يطلبوا بتاتاً الأموال أو أي مكافآت مادية أخرى لقاء حسن ضيافتهم وخدماتهم. لكنهم كانوا ينتظرون الولاء الشخصي لعائلتهم، وهو الأمر الذي حصلوا عليه إذ اتسعت شبكة علاقات آل الكلاّوي وأصبح ذكر العائلة يقترن بالاحترام والخوف معا.

تمثل أحد أبرز مظاهر الحياة المدينية في دمشق في «العراضات» التي تعقد في الأحياء لإحياء المناسبات الدينية كعودة الحجيج والمولد النبوي، والختان. وكانت هذه المناسبات تتيح لشبان حي ما مبارزة شبان الأحياء المجاورة في ألعاب المصارعة والسيف وسباق الخيل وما شابه. وكان شرف الحي دائماً على المحك في هذه المناسبات، وكانت تجري نزاعات محددة بشأن السباق وحرية الحركة. وقد عرفت أحياء معيّنة بوجود تنافس

(٤٥) حتى سنة ١٩٧٦، ظل أبو علي يمتطي خيوله ويعرضها في المهرجانات الوطنية التي تقام في دمشق.

قديم بينها، لا سيما سوق ساروجة والصالحية، والشاغور وباب الجابية[٤٦]. وكانت ثمة طريقة أخرى عزز فيها أبو علي الكلاّوي مكانته في الحي وهي قيادة رجاله المفتولي العضلات في شجارات تجري في الشوارع مع عصابات الشاغور المنافسة.

ولكن، بحلول أوائل القرن العشرين، كانت العراضات بدأت تتخذ أبعاداً علمانية، إذ أخذت تحيي المناسبات السياسية، مثل انتخاب أحد النواب، أو عودة أحد من المنفى، أو ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨، أو الغزو الإيطالي لليبيا سنة ١٩١١[٤٧]. وتسارع هذا التسييس إبان الانتداب. ولكن، ومع ارتفاع مستوى الوعي السياسي في الأحياء، تحولت المنافسات الشرسة بينها إلى تحالف الأحياء ضد الفرنسيين. وبدأ الطابع الضيق والمعزول لحياة الحي بالتفكك مع اتساع نطاق النشاط السياسي.

سرّعت الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥ تآكل المنافسات التقليدية بين الأحياء وساعدت في ربطها معا في جبهة مشتركة ضد الفرنسيين. ولا شك أن القصص الكثيرة المروية عن البطولات الفردية التي غدت بسرعة جزءاً من التاريخ المحلي للثورة قد ساعدت الكثيرين من الشباب على تعزيز سمعتهم في الأحياء الشعبية والتوصل إلى مكانة قبضاي. وفي الواقع، ازداد بصورة ملحوظة عدد القبضايات في تلك الفترة، بسبب بروز أبطال جدد إبان الثورة كانوا يحلون محل الذين يقتلون. ولعل القبضاي الأكثر احتراما وشهرة في حينه كان حسن الخراط، الحارس الليلي في الشاغور، الذي قاد هجوما للثوار على المواقع الفرنسية في العاصمة السورية، وقتل لاحقا على أيدي الجنود الفرنسيين[٤٨]. وأتاح غيابه المجال لأحد النجوم الصاعدة من شبان الثورة، وهو محمود خدام السريجة، من تأكيد ذاته بوصفه أقوى رجال الشاغور من دون منازع.

لقد اعترف أبو علي الكلاّوي صراحة بعد ٥٠ عاماً من اشتراكه شخصياً في الثورة الكبرى بأنها مكنت أيضا عائلته من تعزيز مكانتها بوصفها قبضايات باب الجابية بامتياز[٤٩]. فعندما نشبت الثورة، أعد آل الكلاّوي وعصابتهم المسلحة حيّهم للانتفاض على الفرنسيين. وانضم أبو علي إلى عصابة الثوار بقيادة نسيب البكري، الذي كانت عائلته ترعى آل الكلاّوي منذ بعض الوقت. وبعد أن أعاد الفرنسيون سيطرتهم على معظم أنحاء

---

(٤٦) العلاف، دمشق، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٢.

(٤٧) بشأن تحول العراضة إلى تظاهرة سياسية في القرن العشرين، انظر: J. Lecerf and R. Tresse, «Les 'arada' de Damas,» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 7/8 (1937-1938), pp. 237-64;

القاسمي، **وثائق**، ص ٦٣ ـ ٧٤.

MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 5 July 1935, vol. 491, pp. 31-33.

(٤٨) بشأن الخراط وغيره من أبطال/شهداء الثورة، انظر: الجندي، **تاريخ**.

(٤٩) بالإضافة إلى آل الكلاّوي، كان في قائمة القبضايات في عهد الانتداب: أبو قاسم عبد السلام الطويل (حي القيمرية)؛ أبو راشد خوجا (الخراب)؛ أبو الحيدر المارديني (باب السريجة)؛ محمود خدام السريجة (الشاغور)؛ وأبو عبدو ديب الشيخ (العمارة).

دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر، تبع أبو علي قوات البكري إلى البساتين **المحيطة بالعاصمة** السورية. وقد ساهمت حادثة محددة (من بين حوادث عدة) في تخليده في ذاكرة الأجيال المقبلة. فقد أصيب بجروح خطرة أثناء محاولة قام بها وحده لتحرير رفاقه الثوار المسجونين في قلعة دمشق، وتمكن من الفرار على صهوة حصان، والتجأ إلى أعدائه التقليديين في الشاغور. وبعد يومين، قام أبو علي الكيلاوي الخائر القوى والصلب الإرادة بتجنيد بعض شباب الشاغور وعاد معهم على حصانه إلى باب الجابية، حيث حشد المزيد من الأنصار وعاد إلى الغوطة لينضم إلى عصابة البكري(٥٠).

مع ابتعاد قادة الكتلة الوطنية عن أحياء أسلافهم، أصبحوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على وسطاء في تقديم المساعدات والخدمات لجماهير السكان الفقراء. وكان القبضايات في العادة أهم من التجار أو الشخصيات الدينية بالنسبة إلى الماكينة السياسية للزعيم الوطني. والتجار، الذين قامت مكانتهم على أساس الثروة والأعمال الخيرية والتقوى الدينية كانوا من بين هؤلاء الوسطاء الذين أدوا هذه المهمة لحساب السياسيين. ولكن مع تطور التفاوت الطبقي إبان الانتداب، أخذ اهتمام التجار بالفقراء ومشكلاتهم الفردية يتناقص باطراد. فالأعمال الخيرية لم تكن تتطلب، أساسا، علاقة منتظمة بالطبقات الدنيا. كما أن بعض أعضاء المؤسسة الدينية الإسلامية ابتعدوا عن العامة. إلا أن بعضهم الآخر، بمن فيهم الواعظون في الأحياء الشعبية، عززوا في الواقع نفوذهم في صفوف المعدمين والأميين. ومع أن الوجهاء الدينيين البارزين والأئمة الأقل مكانة منهم دعموا الزعماء الوطنيين، فإنهم أيضا ألفوا جمعيات خيرية دينية أصبحت ذات طابع سياسي نضالي معاد للغرب وللعلمانية منذ أواسط الثلاثينات وشكلت في نهاية المطاف تحديا منفرا لسلطة القيادة الوطنية في الأحياء(٥١).

لكن القبضاي، في المقابل، لم يشكل مثل هذا التحدي. فهو تحدر من العامة، وكان تحت حماية البك، وغالبا ما كان مدينا له بالقروض والخدمات، وهو في أي حال كان يفتقر إلى التعليم والمكانة ومواصفات رجل الدولة التي تمكنه من وصول مستوى البك في القيادة السياسية. وهكذا، فإنه في حين كان القائد في الكتلة الوطنية يراقب، بمساعدة سكرتيره الخاص وعائلته، مركز شبكة علاقات الرعاية الخاصة به، كان القبضاي

---

(٥٠) المعلومات عن الثورة الكبرى ودور أبي علي فيها مستمدة من مذكراته الشخصية التي سجلها ابنه الأكبر علي، وتكرم أبو علي بجعلها في متناولي. والمذكرات بعنوان: **ثورة عامة ١٩٢٥. الفرنسيون في سورية** (دمشق، لا ت.).

(٥١) كانت الجمعيات الرحم الذي انبثقت منه جماعة الإخوان المسلمين في سورية (التي تأسست في الأربعينات). انظر: Johannes Reissner's groundbreadking study, *Ideologie und Politik der Muslim - brüder Syriens* (Freiburg, 1980).

يُعنى بمحيط هذه الشبكة فيقدم له الخدمات كلما أمكنه ذلك ويضمن دعمها عندما يطلبه البك[٥٢]. وكان القبضاي حلقة مهمة في سلسلة الأتباع، وهي على درجة من الأهمية أتاحت له الوصول المباشر إلى حاشية البك المقربة، وخصوصاً سكرتيره الشخصي. وبهذه الطريقة، كان القبضاي يحظى بمعاملة تفضيلية وامتيازات قليلة تزيد عمّا يحظى به التابع العادي الذي يقع في محيط شبكة علاقات البك[٥٣]. ومع أن نطاق الترقي الاجتماعي لم يكن واسعاً، فقد استطاع عدد من القبضايات فعلاً الحصول على الثراء من خلال العلاقة براعيهم.

في كل حين، كان سكان حي ما يعتبرون عدة أشخاص قبضايات. وكان يمكن الحيّ أن يضم أكثر من رجل قوي واحد، مع أن العادة جرت بالربط بين القبضايات وعائلة واحدة. فكان سكان باب الجابية يعتبرون «ولاد الكيلاوي» كما لو كانوا من أفراد العائلة. وكانت العائلة، من خلال علاقاتها، هي التي تؤمن الحماية والمساعدة للحي. وقد ذاع صيت أبي علي تحديدا، لكنه اعترف صراحة أن أخاه الأكبر، الذي نال شيئا من التعليم، هو الذي كان يتخذ القرارات الرئيسية للعائلة ويدير أعمالها ويتعامل مع سياسيي الكتلة الوطنية ونوابها. وكان أبو علي في الواقع مساعد أبي حسن، وعلى استعداد لتنفيذ أوامره. وعندما توفي أبو حسن، انتقلت زعامة عائلة الكيلاوي إلى أبي علي (كان أخوه الآخر يعتبر خليعا ومستهترا، وبالتالي غير أهل لذلك)، الذي كان بدأ من قبل يدرب ابنه الأكبر ليشغل دور مساعده في العائلة[٥٤].

تضمنت الأساطير التي حيكت حول القبضاي أنه لم يأخذ أبدا أموالا من السياسيين أو سكرتيريهم أو تجار الحي لقاء تنفيذ شتى التعليمات، مثل تعبئة شبان الحي للتظاهر أو فرض إضراب أو مقاطعة. واعترف أبو علي بأن الكتلة عرضت عليه المال في فترات مختلفة وأعطى عددا من الأمثلة عن محاولات قام بها تجار مقربون من الكتلة ليدفعوا له مالاً مقابل جعل الإضراب الكبير سنة ١٩٣٦ يستمر[٥٥]. وزعم أيضاً، في معرض دفاعه عن الصورة المثالية للقبضاي، أن قبول مثل هذه العروض يمس شرفه. إلا أنه لم ينكر أن بعض القبضايات انتهك هذه القاعدة الخلقية وأخذ النقود ومنافع أخرى لقاء القيام بواجباته. فبعد تسلم الكتلة الوطنية الحكومة سنة ١٩٣٦، على سبيل المثال، حرص شكري القوتلي، وزير المالية والدفاع الوطني، على أن يتلقى محمود خدام السريجة معاشاً منتظماً من وقف كان مخصصاً في الأصل للفقراء من حي الشاغور الذي يسكنه. وكان

(٥٢) انظ أيضاً الفصل الثالث والعشرين. Johnson, «Political Bosses,» pp. 214-20.

(٥٣) *Ibid.*, pp. 218-20.

(٥٤) محادثة مع أبو علي الكلاّوي (دمشق، ١٩٧٦/٣/٣).

(٥٥) بشأن الإضراب الكبير سنة ١٩٣٦، انظر الفصل السابع عشر.

السريجة أشهر قبضاي في ذلك العقد وقدم خدمات قيمة إلى القوتلي إبان الإضراب الكبير سنة ١٩٣٦[٥٦].

كان كل زعيم من زعماء الكتلة الوطنية يعتمد على مجموعة من الموارد لتغذية ماكينته السياسية، ولم يكن الدعم الذي يتلقاه من أحياء دمشق سوى واحد من بين مجموعة الموارد هذه. فبعض السياسيين من أمثال نسيب البكري، الذي جسد صورة المحافظ اجتماعياً ودينياً أكثر مما جسدها رفاقه الأكثر انفتاحا في الكتلة، وحظي بالدعم القائم على السمعة الدينية لعائلته، كان يتحرك بسهولة في أوساط الجماهير التقليدية في الأحياء الشعبية، وعلى علاقة قوية بعدد من القبضايات مثل آل الكيلاوي وعائلة ديب الشيخ من حي العمارة، وبغيرهم من قدامى المحاربين في الثورة الكبرى التي برز فيها أيما بروز. وعلى العكس من ذلك، فإن شكري القوتلي وجميل مردم وفخري البارودي (الشخصيات الرئيسية الأخرى في دمشق) كان لهم جميعاً نفوذ عظيم في أحيائهم ولا سيما مع التجار، لكنهم افتقروا إلى وجود عدد كبير من الأنصار الشخصيين في غيرها من الأحياء. إلا أنهم، خلافاً لما كان عليه البكري، شغلوا ماكينات سياسية شديدة التنوع؛ ولكل منها عدد كبير من الأنصار في الأحياء والمؤسسات الجديدة في دمشق، وخصوصاً في صفوف الشباب المتعلم والطبقات الوسطى الصاعدة[٥٧].

ليس ثمة من بين زعماء الكتلة الوطنية من يمكنه الادعاء بوجود نفوذ ملموس له في الحيين الشعبيين الواقعين على أطراف دمشق، وهما حيّا الأكراد والميدان. ففي الحي الكردي الذي استمرت فيه الولاءات العشائرية، ظلت السيطرة للعائلتين الكرديتين الكبيرتين اليوسف وشمدين. ومع أنهما استعربتا في مجرى القرن التاسع عشر، فإنهما لم تكونا قط تميلان بشكل خاص نحو القومية العربية التي أنذرت بجرف الولاءات العرقية والعشائرية التي قام على أساسها جزء من نفوذهما. يضاف إلى ذلك أن الدور الذي قام به جنود الميليشيات الكردية في قمع الثورة أدى إلى توتير العلاقات بين الوطنيين وأكراد دمشق طيلة فترة الانتداب[٥٨].

---

(٥٦) MWT, *Registre des jugements correctionnels*, 5 Oct. 1932-8 Feb. 1934, pp. 216-18.

(٥٧) بشأن تكون كل من الماكينات السياسية في دمشق إبان الانتداب وتركيبها وعملها، ولا سيما التابعة منها لشكري القوتلي وجميل مردم، انظر الفصول ١٥ ـ ١٧.

(٥٨) بشأن أصول العائلات الكردية الوجيهة في دمشق في القرن التاسع عشر، انظر: خوري، **أعيان المدن**، الفصلين ٣ و٤. وقد تم تدعيم هذه المعلومات بمحادثة مع وجيهة اليوسف [إيبش]، ابنة عبد الرحمن باشا اليوسف، أبرز وجهاء الأكراد في دمشق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وزوجة حسين ايبش أبرز وجهاء الأكراد في عهد الانتداب، وأكبر مالك للأراضي في محافظة دمشق (بيروت، ١٥ و٢٩/٨/١٩٧٥). أما القوة السياسية الأخرى التي استمدت الدعم من الأكراد منذ أواخر الثلاثينات فكان الحزب الشيوعي السوري. وفي الواقع، فإن من بين أعضاء الحزب عدداً من الأكراد المستعربين نتيجة لكون قائده خالد بكداش كردياً من الحي. انظر:
Batatu, *The Old Social Classes*, Chapter 24.

في حي الميدان الطويل الضيق المتنافر اجتماعياً، الواقع جنوبي المدينة، كانت مشكلات الكتلة من نوع وحجم مختلفين. فقد ظل النفوذ السياسي فيه مشرذماً بسبب التوترات والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الآثار المخلة للهجرة المتزايدة إليه. ومع أن الميدان، خلافاً لحي الأكراد، أسهم بقسط كبير من الدم والجهد في قضية الاستقلال (قصفه الفرنسيون مرتين إبان الثورة الكبرى، ما أدى إلى تدمير الحي بكامله تقريباً)، فإن عائلات الميدان النافذة لم ترتبط بتاتاً بصورة وثيقة مع الكتلة الوطنية. وقام بعضها، مثل الأغوات التجار الكبار سكّر والمهايني، بمساعدة الكتلة حين شاؤوا فقط. وعارض بعضها الآخر، مثل عائلة الحكيم، الكتلة الوطنية ودعمت بدلاً منها الجناح المنافس الرئيسي بقيادة د. عبد الرحمن الشهبندر[٥٩].

وعلى الرغم من عدم وجود تفسير محدد لأسباب تملص الميدان من نفوذ الكتلة الوطنية، فإن الكتلة لم تكن مهيأة لتخفيف التناقضات الاجتماعية في الميدان أو لمعالجة الفقر فيه، وبالتالي لدمج سكانه في العمل السياسي وتنظيمهم في إطاره. وهذا ما ترك المنطقة عرضة لتسييس قوى ذات مستوى من الوعي الاجتماعي أعلى، تتراوح بين الجمعيات الخيرية والإسلامية والتنظيمات السياسية الراديكالية الحديثة كالحزب الشيوعي وحزب البعث الوليد. وفي الإطار الأوسع، فإن سرعة التمدين إبان الانتداب لم يرافقها نوع من التصنيع كان عليه أن يوفر للأعداد المتزايدة من العمال غير المهرة فرص العمل التي كان يمكن أن تؤدي إلى نوع من التنظيم والسيطرة الاجتماعيين والسياسيين.

خارج الأحياء

مع أن الأحياء الشعبية ظلت تمثل وحدات مهمة للتنظيم السياسي والاجتماعي على الرغم من التغيرات التي حدثت في بنيتها الداخلية إبان فترة الانتداب، فإن أهميتها في الحركة الاستقلالية كانت تتراجع باستمرار. وأدى تقدم الحياة السياسية المدينية بالتدريج إلى بروز بؤر جديدة خارج الأحياء، هي المؤسسات الحديثة التي ارتبط وجودها ارتباطاً وثيقاً بنمو طبقة وسطى مهنية تقع مصالحها الأساسية خارج الأحياء. وكانت المشاعر السائدة لدى هذه الطبقة المكونة من المحامين والأطباء والمهندسين والأساتذة والصحافيين وغيرهم ممن ينتمون إلى الانتلجنسيا تتجاوز ضيق الحياة في الحي؛ وكانت ولاءاتهم الرئيسية للمدينة والدولة والأمة بدلاً من العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الحي.

مع مرور الوقت، ازدادت أهمية الطبقة الوسطى الحديثة في تطور الحركة الاستقلالية في سورية. ومع أن هذه الطبقة انخرطت بقوة في عملية ولادة الحركة القومية العربية في

(٥٩) انظر الفصلين التاسع والثاني والعشرين.

الأعوام الأخيرة من الحكم العثماني وكان المنتمون إليها يوجدون في جميع الجمعيات القومية السرية قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، فإنها لم تبدأ حقاً في ممارسة تأثير حاسم في الحياة السياسية إلا في ثلاثينات هذا القرن[٦٠]. وتكمن عوامل عدة وراء صعودها في هذه الفترة، اتصلت جميعها بالتغيرات التي كانت جارية في بنية المجتمع السوري منذ أواخر العهد العثماني. وكان من بين أهم هذه العوامل تطور التعليم العلماني الحديث الذي لم يتوفر للشرائح الاجتماعية الأدنى من الطبقة العليا إلا خلال فترة الانتداب. وأدت إضافة طبقة وسطى مهنية إلى صفوف الحركة الوطنية إلى إضافة جيل أكثر شبابا من قيادة الكتلة الوطنية. ولم يكن هذا الجيل متأثرا مثلها بالتقاليد والتجربة العثمانية، وامتلك مستوى أعلى من التعليم.

ارتفع عدد طلاب المدارس الابتدائية والثانوية في المؤسسات الحكومية إلى الضعفين تقريبا بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٣٤[٦١]. كما توسعت الجامعة السورية في هذه الفترة، وانفتحت الفرص أمام خريجي المدارس الثانوية والجامعات النابغين للذهاب إلى فرنسا في بعثات للدراسات العليا في مجالات عديدة (وخصوصاً القانون والطب وتدريب المعلمين). ولا شك في أن هذه الفرص قامت بدور في توسيع آفاق شبان المدن وفي نقل مركز نشاطهم إلى خارج الأحياء وإلى مؤسسات وبنى حديثة. لكن لم تتأمن مداخيل الطبقة الوسطى، مع أن التعليم الحديث شق الطريق أمام الحراك الاجتماعي ووفر مكانة الطبقة الوسطى. وأدت الطموحات الصاعدة غير المتحققة لدى حديثي التعليم إلى إيجاد خزان هائل من الإحباط والعداء كان على القيادة الوطنية السورية أن توجههما في خدمة أهدافها. وبغير ذلك، كان يمكن القيادة الوطنية أن تضحي بنفوذها المحتمل في داخل القطاع الآخذ سريعاً في التحول إلى أكثر قطاعات المجتمع السوري حيوية. كما أدركت الكتلة الوطنية أن الكادرات الحديثة التعليم كانت في حاجة إلى قادة يمكنهم التماهي معهم اجتماعياً وثقافياً وفكرياً، فالتجار والقادة الدينيون ذوو التعليم التقليدي أو الأميون، وقبضايات الأحياء الشعبية الأميون، كانوا لا محالة عاجزين عن تقديم أنفسهم نماذج قيادية للطبقات الوسطى الصاعدة. وكان لا بد من بروز مجموعة جديدة من الزعماء تتعاطى مع الشبان المتعلمين، وتكون أكثر تفهماً لحاجاتهم وإدراكاً لتطلعاتهم.

اكتشفت الكتلة الوطنية مبكراً أن المصدر الرئيسي للشباب المتعلم الساخط في دمشق (وسائر المدن) كان شبكة المدارس الحكومية الآخذة في الاتساع. ففيها يتجمع آلاف الطلبة الذين يغرس المعلمون السوريون المثل الوطنية في أذهانهم، فيبتعدون بالتالي عن تأثير

(٦٠) بشأن إسهام هذه الطبقة في حركة الاستقلال، انظر الفصلين الخامس عشر والسادس عشر.
(٦١) انظر: MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban*, 1924, Appendix 4, p. 95; FO 371/625, vol. 19022. MacKereth to FO, 7 Jan. 1935.

الأحياء التقليدية بمعاييرها الاجتماعية والثقافية العتيقة التي يعفي عليها الزمن يوما بعد يوم. وقد حررت الحياة المدرسية هؤلاء الشبان، موقتاً، من شرك الالتزامات والمهن العائلية[٦٢]. ووعيهم السياسي المتنامي، بالتلازم مع غياب المحظورات لدى الشباب، يمكن أن يترجم إلى دعم كبير للكتلة الوطنية. وكل ما كان مطلوباً هو قوة توجه طاقتهم الجامحة.

بعد فترة وجيزة من تأسيس الكتلة الوطنية، بدأت الكتلة تحول انتباهها باتجاه تطوير جناح شبابي من بين طلبة المدارس الثانوية والجامعات. وفي سنة ١٩٢٩، ولد مثل هذا التنظيم تحت اسم «الشباب الوطني»، وكان فخري البارودي القوة الدافعة له.

نجم اهتمام البارودي بالشباب المتعلم من مصادر عدة. فقد أتاحت له اهتماماته الفكرية الواسعة في الأدب والفنون والموسيقى العربية أن يظل على تماس مع التيارات والطرائق الفكرية الرئيسية التي اجتذبت الشباب في فترة ما بين الحربين. ومكنه ميراثه الشخصي، الذي اشتمل على عائدات كبيرة من مزارع عائلته بالقرب من دمشق، من تقديم الرعاية للموهوبين الشبان من الصحافيين والشعراء والموسيقيين الذين كان يشجعهم على التردد على منزله الكبير في القنوات. وكان البارودي يفضل أن يمضي معظم وقته في تعهد الشباب والمتعلمين والموهوبين بالرعاية. وخلافاً لابن خاله ومنافسه الرئيسي في الكتلة الوطنية نسيب البكري الذي أقام مركزه السياسي على علاقاته بالقبضايات، فإن البارودي لم يكن محافظاً ولا صارماً كالبكري. ومع أنه كان يعي التقاليد العربية، فإنه كان انتقائياً في اختيار ما يشاء منها. ومن الواضح أنه كان سياسياً ذا رؤية مستقبلية ورؤية للماضي أيضاً[٦٣].

يضاف إلى ذلك، أن المحيط المباشر لفخري بك قد أملى قراره بتعهد الشباب المتعلم بالرعاية، فمعظم سكان القنوات كانوا من العائلات المسلمة التي تنتمي إلى الطبقتين العليا والمتوسطة العليا، من أمثال آل البارودي، ممن وفروا لأبنائهم أفضل تعليم محلي متاح باللغة العربية. ويبدو أن البارودي أعجب بشبان حيه، ولا سيما بوعيهم الاجتماعي والسياسي، وعلق آمالا عريضة على الجيل المقبل من القادة. لكنه شعر أيضاً أن من الواجب على جيله هو أن يطور المواهب ويوجه الطاقات لدى الشبان المتعلمين الذين ترعرعوا في عهد من السيطرة الأجنبية مثقل بالتوتر وباعث على الاضطراب. وكان للكتلة الوطنية، في نظر البارودي، دور مهم للغاية تقوم به إلى جانب الجهاز التعليمي في تطوير

---

(٦٢) محادثة مع قسطنطين زريق (بيروت، ١٠/١/١٩٧٦).

(٦٣) بشأن نشأة البارودي وسيرة حياته، انظر الفصل العاشر؛ فخري البارودي، **مذكرات البارودي** (بيروت/دمشق، ١٩٥١ - ١٩٥٢)، ٢ مج؛ نهال بهجت صدقي، **فخري البارودي** (بيروت، ١٩٧٤).

الوعي الوطني لدى الشباب السوري وفي صقل هذا الوعي.

بعد الثورة الكبرى مباشرة، بدأ البارودي في تكريس اهتمام أكبر بمشكلة تكوين منظمة شبابية تابعة للكتلة الوطنية. وفي هذه الأثناء، كانت تبذل جهود لتعبئة الطلبة في المدارس الحكومية، وخصوصاً في مدرسة التجهيز، المدرسة الإعدادية الحكومية الرئيسية في دمشق[٦٤]. وكانت الشخصية المركزية في هذا النشاط محمود البيروتي، وهو رجل في أواخر العشرين من عمره، كان قد اكتسب الشهرة في دمشق لقيادته عدة تظاهرات وإضرابات مهمة، ودائماً مع مجموعة صغيرة من أنصاره الشخصيين من طلبة المدارس الابتدائية والثانوية.

ولد البيروتي سنة ١٩٠٣، وهو ابن موظف بسيط في بلدية دمشق من سوق ساروجة. وانتمى إلى جيل جديد من الوطنيين. وكان يتطلع منذ صغره لأن يكون في الجيش، وعندما أنهى تعليمه الابتدائي التحق بالكلية الحربية، وتخرج قبيل الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٢٠. ومع أن البيروتي كان مؤهلاً لأن يكون برتبة ملازم ثان، فإنه لم يشأ أن يتعاون مع السلطات العسكرية الفرنسية. وانضم، بدلاً من ذلك، إلى مجموعة من أصدقاء الدراسة تقوم بنشاط سياسي سري ضد الفرنسيين، سرعان ما تم كشفها. والتجأ البيروتي إلى عمان، لتجنب الاعتقال، وحاول هناك أن يصبح ضابطاً في جيش الأمير عبدالله، لكنه اكتشف أن سجله السياسي في دمشق وافتقاره إلى العلاقات المطلوبة جعلاه غير أهل لذلك. ولحسن حظه، تمكن من العودة إلى وطنه بعد أن أصدر الفرنسيون أول عفو عام سنة ١٩٢١. وفي هذا الوقت، كان البيروتي قد وصل إلى درجة عالية من الوعي السياسي عزاه إلى النكسات التي تعرض لها في مسيرة حياته وإلى المثل الوطنية التي زرعها فيه أستاذه في الكلية الحربية نزهت المملوك، ضابط الجيش الذي تدرب في استنبول وقام بدور رئيسي في تنظيم الجناح شبه العسكري للكتلة الوطنية في أواسط الثلاثينات[٦٥].

شعر محمود البيروتي بخيبة أمل عميقة حيال غياب قيادة سياسية فاعلة في دمشق، شأنه في ذلك شأن غيره من شبان جيله الذين تبددت أحلامهم بفعل الاضطرابات السياسية العنيفة التي عصفت بسورية. وتجددت آماله بصورة موقتة سنة ١٩٢٢ حين أسس د. الشهبندر جمعية القبضة الحديدية الوطنية. لكن هذه الآمال تبددت أيضاً في وقت لاحق من السنة ذاتها عندما ضرب الفرنسيون تنظيم الجمعية واعتقلوا قادتها. وكان البيروتي من بين الشبان الكثيرين الذين أمضوا العامين التاليين مسجونين مع القيادة

---

(٦٤) بشأن إسهام مدرسة التجهيز بدمشق في الحركة الاستقلالية، انظر الفصل الخامس عشر.

(٦٥) المعلومات عن نشأة البيروتي وسيرته المهنية مستمدة من محادثة طويلة أجريتها معه في دمشق في ١٠/٣/١٩٧٦، ومع غيره من القادة الشباب في فترة الانتداب، بمن فيهم علي عبد الكريم الدندشي. كما اعتمدت على **المضحك المبكي**، ع ١٨ (١٩٢٩)، ص ١٢؛ وفارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٧٠ ـ ٧١. وبشأن سيرة المملوك، انظر: فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٤٢٩.

الوطنية. وبعد إطلاق سراحه، قرر متابعة دراسته والتحق بكلية الحقوق في دمشق، لكن نشوب الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥ أوقف مشروعه. وأدى به اشتراكه في الثورة إلى السجن لفترة وجيزة. وقد خاب أمله من نتائج الثورة، فقرر عدم استئناف دراسته وسعى للحصول على عمل في التجارة. فأسس، بمساعدة مالية صغيرة من العائلة، محلا للحلى في شارع رامي على مقربة من السراي (مقر المندوبية العليا الفرنسية) وساحة المرجة. وكان موقع محله ملائماً أكثر ما يكون، لأن معظم التظاهرات الوطنية إبان الانتداب كانت تتوجه إلى السراي. وأضاف البيروتي مكتبة صغيرة في الطابق الثاني من محله لكي تجتذب الطلاب، وسرعان ما غدا المحل ملتقى معروفاً. كما أن موقعه خارج الأحياء منح الشبان درجة معينة من الحرية بعيداً عن رقابة عائلاتهم والشخصيات الدينية التقليدية والقبضايات.

في نهاية الأمر، بدأ البيروتي بتشجيع المجموعات الصغيرة من الطلبة على التلاقي في محله بعد المدرسة، حيث كانوا يلتقون بطلبة أكبر سناً من الجامعة، وخصوصاً كلية الحقوق. وكانوا هناك يستمعون إلى المناقشات بشأن القضايا السياسية الحيوية ويتحدثون عن المشكلات العامة ويقرأون الصحف والمراسيم الصادرة عن المندوبية العليا بانتظام. وفي هذه اللقاءات وبتوجيه من البيروتي، كانت توضع أساليب شتى في العمل السياسي. وبحلول أواخر العشرينات، أصبح دكانه منطلقاً للتظاهرات الطالبية. فمع وجود السراي في الجوار، لم يكن على المحتجين أن يذهبوا مسافة طويلة لكي يسمعوا آراءهم.

مع تزايد عدد أنصاره في كل نشاط سياسي ينطلق من شارع رامي، كان البيروتي يشعر بمزيد من الحاجة ليوفر لطلابه نوعاً من التنظيم الصارم. وقد كان معجباً بروح الجماعة لدى الفرقة الكشفية الوحيدة في دمشق، كشافة الغوطة، لكنه لم يكن راضياً عن رفض قادتها إشراكها في النشاط السياسي. فألف هو وطالب طب نشيط من الميدان اسمه مدحت البيطار فرقة الكشافة الأموية في أوائل سنة ١٩٢٩. وقد أصبح الكثيرون من الزوار الشباب لمحل البيروتي من أوائل أعضاء الفرقة.

بعثت أنباء هذا التطور السرور لدى فخري البارودي الذي كان قد بدأ يسمع أخباراً طيبة عن نشاط البيروتي مع الطلبة. وبعد ذلك بقليل، أخذ البارودي يوجه دعوات شخصية إلى البيروتي وأنصاره من خلال أحد مريديه، طالب الطب من القنوات خالد الشلق. وطور البارودي بسرعة علاقة حميمة بفخري بك وبدأ يجني ثمار رعايته له. وبتشجيع من البارودي، أسس محمود البيروتي يساعده خالد الشلق منظمة «الشباب الوطني»، ووضعها تحت المسؤولية المباشرة للكتلة الوطنية[٦٦].

---

(٦٦) محادثة مع محمود البيروتي (دمشق، ١٠/٣/١٩٧٦)؛ فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٧٠ ـ ٧١؛ **المضحك المبكي**، ع ١٠٣ (٢١/١١/١٩٣١)، ص ١٤.

إن محمود البيروتي، الذي تحسنت أحواله من خلال علاقاته بالكتلة الوطنية تحسناً ظاهراً للعيان، قد احتكر، أو كاد، قيادة الشباب الوطني في دمشق حتى أواسط الثلاثينات، عندما قرر راعوه في الكتلة أن هذه المنظمة في حاجة ماسة إلى صورة جديدة أكثر جاذبية. وبحلول ذلك الوقت، كانت المنظمات السياسية المنافسة التي يقودها جيل صاعد من الوطنيين الراديكاليين تسعى وراء دعم الطلبة المتزايدي العدد في دمشق وغيرها من المدن. وقد قدم البيروتي خدمة جليلة، لكن كان على الكتلة الوطنية أن تقدم نموذجاً قيادياً أكثر صدقية للشباب المتعلم إن هي اعتزمت إبقاء سيطرتها على الحركة الاستقلالية، وخصوصاً بعد أن سيطرت الكتلة على الحكومة في أواخر الثلاثينات وأصبحت أكثر عرضة لانتقادات المنظمات الوطنية المنافسة[٦٧]. لذلك أصبح من الضروري للكتلة التوجه إلى مجموعة من المحامين والأطباء والمهندسين الشبان البارزين ذوي التعليم الأوروبي للقيام بالمهمة الحساسة التي تنتظرها.

على الرغم من التعليم المحدود نسبياً الذي تلقاه محمود البيروتي، وبعض الخشونة في طبعه، فإنه عاش وعمل في محيط اجتماعي وسياسي أكثر تجانساً مع محيط قيادة الكتلة الوطنية مما كان الأمر بالنسبة إلى قبضاي مثل أبي علي الكيلاوي. فالبيروتي كان متعلماً وذا دوافع ايديولوجية، ويرتدي الملابس الأوروبية ويعتمر بفخر الطربوش الذي يعتمره الأفندية من طبقة السياسيين والبيروقراطيين. وبفضل وجود قاعدة سياسية له خارج الأحياء الشعبية في صفوف النخب الشابة المتعلمة، فإنه كان من أوائل من مثلوا قوى التحديث السياسي في سورية، وكانت هذه القوى قد أخذت تنقل مركز الحياة السياسية من الأحياء الشعبية إلى مؤسسات وبنى جديدة وأكثر تطوراً، مثل المدارس الحكومية والجامعة وشتى المنظمات الشبابية. وخلافاً لأبي علي وغيره من القبضايات، كان البيروتي «رجلاً حزبياً».

لم يكن كل من محمود البيروتي وأبي علي الكيلاوي ينظر إلى الآخر بعين الاحترام. فقد اعتبر البيروتي أبا علي بقية من الماضي وعثرة في طريق التقدم، أما أبو علي فاعتبر البيروتي كاتباً حزبياً، ورجلاً يبلغ أقصى التزامه مرتبة الالتزام بتنظيم نخبوي، لا بعامة الشعب[٦٨]. ومن اللافت للاهتمام، أن البيروتي أصبح أكثر اعتمادا على بعض قادة الكتلة، وخصوصاً جميل مردم، لتأمين الرعاية له بعد أن بدأ القادة الشباب يحتلون مكانه في الأهمية، وهو بهذا المعنى بدأ يشبه القبضاي. ومع ذلك، فإنه ظل على صلة وثيقة بتنظيم الكتلة الذي انتمى إليه واستمر في خدمته. ومع أن حداثة سنه وأصوله الاجتماعية المتواضعة حالت دون انضمامه إلى الدائرة السياسية الداخلية للكتلة أو اشتراكه في جلساتها

---

(٦٧) محادثة مع منير العجلاني (بيروت، ٢/ ٩/ ١٩٧٥). وبشأن تطور قيادة «الشباب الوطني» الجديدة، انظر الفصول ١٥ ـ ١٧.

(٦٨) محادثتان مع أبو علي الكلاوي (دمشق، ١٤/ ٢/ ١٩٧٦) ومحمود البيروتي (دمشق، ١٠/ ٣/ ١٩٧٦).

المهمة لوضع الاستراتيجية، وكان يعمل على مسرح سياسي أعلى مما كان القبضاي واستحق بذلك تقديراً أكبر لدى معلميه في الكتلة. وقد عمل، كما القبضاي، بوصفه وسيطاً، ولكن لتنظيم الكتلة ككل وليس لأي فرد فيها. وخلافاً للقبضاي، كانت قاعدة عملياته تقع خارج الأحياء الشعبية في صفوف النخب المتعلمة. وعليه، فإنه عمل في محيط ثبت في نهاية المطاف أنه أهم في ما يختص بمستقبل الحركة الوطنية الاستقلالية السورية وبالسياسة المدينية بالإجمال.

نحو نهاية عهد

كانت أعوام الانتداب مرحلة انتقالية حرجة للحياة السياسية المدينية في سورية. وقد أسهم في إعادة ترتيب القوى الاجتماعية والسياسية في دمشق وغيرها من المدن عدد من العوامل: النمو السكاني السريع، ارتفاع تكاليف المعيشة، انتشار التتجير الزراعي، تسارع انهيار الصناعات التقليدية والتطور المعاق لصناعات جديدة، تنامي التقاطب بين القوى الطبقية، وتشكل مناخ فكري جديد. وبدأت الحواجز المادية والنفسية بين الأحياء السكنية القديمة بالانهيار. وفي بعض الحالات، سقطت فعلاً الأسوار التي تفصل بين الأحياء، كما حدث إبان الثورة الكبرى، عندما قصف الفرنسيون منطقة واسعة في المدينة القديمة (الحريقة) وأجزاء واسعة من الميدان(٦٩). وأدت وقائع الحياة السياسية تحت حكم أجنبي «غير شرعي» ومتقلب إلى تعميق الوعي السياسي لدى عامة الشعب. كما أنها مكنت القيادة المدينية لدمشق من صرف اهتمام الأحياء الشعبية بعيداً عن خصوماتها التقليدية وعن النزاعات الطبقية الجديدة من خلال توجيه طاقاتها التنافسية نحو هدف الاستقلال الوطني. وأسهمت الأحياء، بتوحيد صفوفها، في توسيع نطاق السياسة المدينية.

إلا أن مركز الثقل في النشاط السياسي كان ينتقل بالتدريج إلى خارج الأحياء جميعاً، إلى مقر المندوبية العليا الفرنسية وغيرها من رموز السيطرة والنفوذ الأجنبيين، التي يراها جميع السوريين بوضوح شديد(٧٠). وعندما كان أفراد من الأحياء الشعبية يخرجون

---

(٦٩) انظر الفصل السابع.

(٧٠) كانت شركة الترام والكهرباء التي يملكها الفرنسيون والبلجيكيون أبرز مصلحة أجنبية تؤمها التظاهرات الوطنية إبان الانتداب. وكانت دور السينما، الواقعة في المناطق الحديثة، نقطة استقطاب أخرى لهذه التظاهرات. فمن جهة، كان يمكن التنظيمات السياسية التي تريد تسيير تظاهرة أن تجد جمهوراً جاهزاً في فترات بعد الظهر والمساء وهو يخرج بعد مشاهدة الأفلام. وغالباً ما كانت تقصد سينما روكسي لهذا الغرض. ومن جهة أخرى، كان بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية يسير تظاهرات ضد دور السينما التي تسمح بدخول النساء إليها. وصادف أن معظم دور السينما كان يملكها مسيحيون. أوراق عادل العظم (سورية)، الملف ١٦، رقم ٣٩٨، ١٩٣٩/٢/٧، والملف ١٦، رقم ٣٩٨أ، ١٩٣٩/٢/٩.

في تظاهرة، فإنما كانوا يتظاهرون بحسب الحي ويهتفون بالشعارات التقليدية ويحملون الأعلام التقليدية، ولكنهم كانوا يسيرون إلى جانب رجال (ونساء الآن) من أحياء أخرى، ويتظاهرون من أجل هدف مشترك(٧١). وكان ذلك يمثل تجديداً في الحياة السياسية المدينية.

يبدو أن القبضايات حظوا بفرصة جديدة للنشاط وبأهمية جديدة في السياسة إبان فترة الانتداب. فقد ظلوا عنصرا مهما في الماكينات السياسية للبكوات في حين كان القادة الوطنيون في حاجة إلى دعم استثنائي للبقاء داخل اللعبة السياسية التي يديرها الفرنسيون. ولكن القبضاي، في واقع الحال، كان يستفيد من إرجاء تنفيذ الحكم بزواله عن الخريطة السياسية. ولعل الدليل الساطع على ذلك هو التغير الذي طرأ على تكوين وطابع التظاهرات ضد الفرنسيين في الثلاثينات. ففي ذلك الحين، كان يسير في مقدم التظاهرات شبان ينتظمون بحسب الفرقة الكشفية أو الانتماء السياسي. وبدا هؤلاء الشبان مختلفين عما مضى في كل شيء، من شعاراتهم العلمانية الشاجبة للامبريالية الفرنسية والداعية إلى الوحدة العربية والتحرر الوطني، وحتى إلى الاشتراكية (في أواخر الانتداب)، وصولا إلى ملابسهم الأوروبية الطراز وبزاتهم الحديثة(٧٢). وكان كثير من هؤلاء الشبان ينتمون إلى الطبقات الوسطى الصاعدة ويأتون من الأحياء الغنية والجديدة في دمشق. لكن حتى الذين لم يكونوا كذلك، فإنهم كانوا يسيرون تحت علم منظمتهم الشبابية أو مدرستهم، لا مع أهل أحيائهم. ومع أن الحركة الاستقلالية الوطنية، بقيادة الكتلة الوطنية، أقامت مجموعة من التحالفات الواسعة التي جمعت بين نخب وطبقات ومجموعات طائفية شتى، فإن العنصر المحرك للحركة أصبح في الثلاثينات يتجسد في الطبقات المتعلمة الحديثة الجديدة التي توجد قاعدتها ونشاطاتها خارج الأحياء الشعبية القديمة، وحتى خارج المنطقة التجارية القديمة.

لقد مثّل صعود هذه النخبة الجديدة تهديداً لقيادة الكتلة الوطنية. وكان على الزعماء الوطنيين، لكي يظلوا في قيد البقاء، أن يتكيفوا مع التغيرات الجارية في الأحياء القديمة، وأن يتكيفوا بالأخص مع المؤسسات والمنظمات الجديدة للحياة السياسية المدينية، التي برزت إلى جانب الأحياء، فأدت بذلك إلى قيام ميزان جديد للقوى المحلية. وفي أواخر عهد الانتداب، كان استمرار سيطرة الحركة الاستقلالية والفكرة القومية السائدة يتطلب، في المقام الأول، تركيز الاهتمام والموارد في هذين الحقلين. فقد بدأ الأسلوب والمناهج القديمة في السياسة المدينية بالاندثار، ببطء لكن بصورة مؤكدة.

(٧١) انظر: R. Tresse, «Manifestations féminines à Damas aux XIX[e] et XX[e] siècles,» in: *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, III* (Paris, 1939), pp. 115-25.

(٧٢) جرى سنة ١٩٣٦ تحويل «الشباب الوطني» إلى منظمة شبه عسكرية ترتدي بزات نظامية. انظر الفصل السابع عشر.

القسم الخامس

التعاون المشرّف، ١٩٢٨ ــ ١٩٣٣



الفصل الثاني عشر
اختبارات دستورية

عندما وافقت الكتلة الوطنية على المشاركة في انتخابات بشأن جمعية تأسيسية، غدا في غاية الأهمية بالنسبة إلى الفرنسيين أن تجرى هذه الانتخابات بهدوء، ومن دون الحوادث المخزية التي شهدتها الانتخابات السابقة. وكان أحمد نامي حجر العثرة الوحيد أمام مثل هذه العملية. فهذا الارستقراطي الشركسي، الذي كان مكروهاً جداً في أوساط الوطنيين لتوليه منصباً في أوج الثورة الكبرى، كان قد رأس ثلاث وزارات منذ أن أصبح رئيساً للوزراء في نيسان/ ابريل ١٩٢٦[١].

وكان الأمر الذي أشعل أخيراً شرارة سقوط أحمد نامي نهائياً هو محاولته أن يجعل نفسه ملكاً على سورية. فبعد أن أصبح رئيساً للوزراء، ضغط بنشاط باتجاه هذا الهدف لدى المندوبية العليا وعبر حملة دعاوية أدارها مستشاره ورفيقه الماسوني الحميم يوسف الحكيم[٢]. وبناء على مشورة الحكيم، على ما يظهر، بدأ أحمد نامي يبدد مبالغ طائلة على «تشريفات شبه ملكية»، الأمر الذي وسع الفجوة بينه وبين الوطنيين الميالين إلى النظام الجمهوري ووتّر بشدة علاقاته بالمندوب السامي، الذي كان يضغط عليه، بلا جدوى، ليسبغ على وزارته مزيداً من المظهر الوطني قبل الانتخابات بوقت كاف من أجل الانتخابات[٣]. وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٢٨ استقالت حكومة نامي بضغط متكتّم من

---

(١) Edmond Rabbath, *Courte Histoire* («L'expérience Ponsot»), pp. 53-54.

(٢) نجل طبيب من الروم الأرثوذكس في اللاذقية. وقد ولد عام ١٨٨٣ ودرس في مدرسة الإرسالية الأميركية في مدينته، ثم في السلطانية في بيروت. وكان مع حلول منتصف العشرينات قد أمضى فترة طويلة وباهرة في الخدمة العامة، ولا سيما في النظامين القضائيين العثماني والانتدابي. وخلال فترة الانتداب، تولى رئاسة محكمة الاستئناف حتى عام ١٩٢٦، عندما عينه الداماد وزيراً للعدل، وهو منصب تولاه في ثلاث وزارات رأسها الداماد. حديث مع يوسف الحكيم (دمشق ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٦)؛ FO 371/1472, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 23 Feb. 1928.؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني** (بيروت، ١٩٦٦)، **وسورية والعهد الفيصلي** (بيروت، ١٩٦٦)، بشأن أنشطته في أواخر العهد العثماني وفي دمشق إبان عهد فيصل.

(٣) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 54.

بونسو الذي أعلن بكياسة أنها «لم تكن تتمتع بثقة كافية لكي تشرف على الانتخابات بنزاهة تامة»[٤].

ولم يكن الشخص الذي اختاره بونسو خلفاً لأحمد نامي مفاجأة كبيرة. فبعد استقالته بأيام ثمانية، دعي الشيخ تاج الدين الحسني إلى تأليف «حكومة مؤقتة» كانت مهمتها المباشرة الإشراف على الانتخابات[٥].

مع أن تاج الدين البالغ من العمر ٤٣ عاماً كان قد نشأ في مناخ محافظ قوامه «المدرسة» والمسجد، وكان محاطاً بمريدي والده المرموقين من جميع أنحاء العالم الإسلامي، فإنه لم يكن حسن التثقيف ولا ورعاً. وكانت ملكته المؤكدة قدرته على استغلال شعبية والده «لأغراضه الخاصة». وكان يكمن خلف مظهره المضحك ـ إذ كان قصير القامة، وضخم الجثة عريضها، وأعرج ـ شخصية غادرة داهية وملائمة تماماً للعيش في اللعبة الفرنسية التي لا ترحم: فرق تسد[٦].

وقد أدرك تاج الدين في وقت مبكر أنه لكي يدعى من قبل الفرنسيين إلى ترؤس حكومة، كان من الضروري أن يجد ذلك التوازن المتعذر تحقيقه بين التعاون التام مع الحكم الفرنسي وبين رفض ذلك الحكم. وفي مطلع عام ١٩٢٨، استطاع أن يحقق ذلك تماماً. واختاره المندوب السامي بسبب موقفه الوطني المعتدل وبسبب صلات عائلته الجيدة، على الرغم من أن الفرنسيين اعتبروه في ما بينهم «ألعوبة مغرورة»[٧]. وباستعداده كما يبدو لـ «الرضوخ لأي شخص»، قال بصراحة إنه كان قابلاً «لتولي المنصب بأي شروط كممثل لأي حزب يمكن أن يدعمه»[٨].

لم تكن وزارة تاج الدين مميزة بأي شكل من الأشكال. وكان يقصد بها بصورة واضحة أن يكون لها شيء من التأثير الاسترضائي في الوطنيين الذين يسلكون خط الوسط، إذ إنها ضمت عضواً واحداً من كل من حلب وحماة (ولكن لم يكن فيها أحد من حمص، وهو ما أثار ذعر هاشم الأتاسي)، ووُقِّت تأليفها بحيث يلازم إعلان المندوب السامي رفع الحكم العرفي والرقابة على الصحف، وأن عفواً عن ثائرين سوريين سيمنح في وقت قريب[٩]. غير أن أعضاء الحكومة كانوا لا يتمتعون إلا بقدر قليل من النفوذ

---

(٤) *Ibid.*

(٥) حديث مع يوسف الحكيم (دمشق، ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٦)؛ Rabbath, *Courte Histoire*, p. 54-55.

(٦) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937. محادثة مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٥). **المضحك المبكي**، العدد ١ (١٩٢٩)، ص ٣.

(٧) *Fantoche vaniteux.*» MAE-Syrie-Liban 1918-29. Briand to Poincaré, 9 Aug. 1928.

(٨) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

(٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 55.

السياسي مع أنهم ابتدعوا تقليداً بالتجول في أنحاء دمشق بسيارات يسوقها سائقون خصوصيون[١٠].

لقد ضمت الحكومة الجديدة وجوهاً قديمة وجديدة معاً. ولعل الأقرب إلى تاج الدين كان جميل الألشي، وزير المال، وهو سياسي كفي، ولكن ماكر ومجرد من المبادئ الخلقية، وكان قد اعتزل السياسة عقب ترؤسه لفترة وجيزة الحكومة الأولى التي عينها الفرنسيون في خريف عام ١٩٢٠. والألشي، الذي كان يعتبر في أوساط الوطنيين خائناً لفيصل، كان التحق مؤخراً بتاج الدين، نسيبه البعيد وجاره في حي القيمرية في دمشق[١١]. وكان صديقاً شخصياً وحميماً لواثق المؤيد، الذي قبل من تاج الدين منصب دائرة تسجيل الأراضي السورية. وشكل الثلاثة معاً: تاج الدين والألشي والمؤيد، ترويكا بسطت سيطرتها على الحكومة عامين ونصف عام[١٢].

كان الأعضاء الآخرون في حكومة تاج الدين من دمشق هم محمد كرد علي، وهو أيضاً من سكان حي القيمرية، وكان قد رأس المجمع العلمي المرموق منذ آذار/مارس ١٩٢٢، وعاد الآن إلى منصب وزير التعليم بعد غياب عن الحكم دام ستة أعوام[١٣]، وتوفيق شامية، وهو سياسي أرثوذكسي ثري من سكان باب توما ومن مؤسسي «حزب الشعب» الوطني، وقد عين وزيراً للأشغال العامة[١٤]، وسعيد المحاسني الذي عين وزيراً للداخلية، وهو وجه جديد في الحكومة. والمحاسني، وكان شخصية لا لون لها إلى حد ما، من عائلة متدينة بارزة كانت ثرواتها في تراجع منذ بعض الوقت. وكان قد درس في الملكية في استنبول، وغدا محامياً مرموقاً، وأستاذاً في القانون المدني، ووجهاً بارزاً في اتحاد المحامين. وكان يعد وطنياً معتدلاً[١٥].

أما الوزارتان الباقيتان فقد شغلهما شخصان غير دمشقيين، وكانا كلاهما حديثي العهد في أعلى مراتب الحكم. فمن حلب، وقع اختيار تاج الدين على صبحي النيال، وهو ملاك أراضٍ ثري ينتمي إلى ارستقراطية حلب المتدينة، وناظر بارز لمختلف أوقافها الدينية العثمانية. وأصبح صبحي بك، الذي كان عموماً يعتبر ميالاً إلى الفرنسيين، وزيراً للعدل[١٦]. أما الشيخ عبد القادر الكيلاني، وهو من حماة، فقد تولى حقيبة الزراعة

---

(١٠) **المضحك المبكي**، الغلاف الأخير، العدد ٢٠ (١٩٢٩)؛ *Oriente Moderno*, 10 (1930), p. 533.

(١١) فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٢) FO 371/1472, vol. 13074. Hole (Damascus) to Chamberlain, 23 Feb. 1928.

(١٣) أسس المجمع العلمي العربي في الشام عام ١٩١٩، وكان محمد كرد علي من أوائل أعضائه. فارس، **من هو، ١٩٤٩**، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(١٤) محادثة مع جبران شامية (ابن توفيق) (بيروت، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٥).

(١٥) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

(١٦) **المضحك المبكي**، العدد ١٠٢ (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١)، ص ١٤.

والتجارة. وكان وجيهاً متديناً ينتمي إلى أغنى العائلات المالكة للأراضي وأكثرها ثقافة في حماة. وكان ذا مظهر غريب بعباءته التقليدية الطويلة التي كان يرتديها فوق بذلة أوروبية. وكانت شعبيته في حماة من الخطورة بحيث جعلت تاج الدين يفضل استبقاءه وزيراً في دمشق[17].

استمر الشيخ تاج الدين في الحكم فترة أطول من الفترة التي أمضاها جميع أعضاء وزارته الأصلية، وذلك بتشبثه بكرسي رئيس الحكومة أربعة أعوام تقريباً. وشهد ذلك كله على قدرته الفائقة على البقاء في مناخ استمر مقلقلاً جداً. ويمكن مقارنة عهده بعهود رؤساء وزراء سابقين من حيث معالمه الغالبة. أولاً، لم يكن لدى تاج الدين قبل توليه المنصب خبرة إدارية مهمة؛ ويمكن أن يقال مثل هذا في صبحي بركات وأحمد نامي. ثانياً، لقد اختار تاج الدين وزراء وموظفين كباراً من ذوي القدرات المتباينة جداً. وعلى غرار حقي العظم، عرف تاج الدين بحشره الموظفين ـ الذين بلغ عددهم نحو ٨٠٠٠ موظف سوري ـ[18] مع أعيان غير مؤهلين كانوا قد فقدوا ثرواتهم وأصدقاءهم. وكان لديه نزعة شديدة لتعيين دمشقيين أكثر من تعيين حلبيين، الأمر الذي سبب استياء كثيراً في الشمال[19]، وكان المفضلون جداً عنده علماء دمشق الذين جاد عليهم برواتب عالية بصورة غير عادية، وبمفعول رجعي في كثير من الحالات. وبرغم كل شيء، فإنه كان لتاج الدين ولأبيه المعروف، الشيخ بدر الدين، جذورهما في المؤسسة الدينية، وكان مصدر التحدي الأكبر لتاج الدين الكتلة الوطنية العلمانية. ولكن مما يدعو إلى السخرية أن تاج الدين كان يكنّ للعلماء كثيراً من الازدراء، وكان لا يرى فيهم نفعاً سوى أنهم يعززون المعتقدات الخرافية لدى جموع الناس[20]. ومع ذلك، فإنه أتاح أن يسود الاعتدال في وزارة المعارف. فبحسب كرد علي، لم يكن بين أساتذة الدين الخمسة والأربعين المدرجة أسماؤهم في جدول رواتب الوزارة سوى سبعة أساتذة اعتبروا «أساتذة مؤهلين»[21].

ومن جميع القادة الروحيين في نظام حكم تاج الدين، ثمة واحد نال معاملة مميزة، وجنى بالتالي سمعة بالغة السوء. إنه الشيخ عبد القادر الخطيب الذي كان من أنسباء كل من الشيخ تاج الدين وجميل الألشي[22]. فبعد أن كان من الوطنيين فترة وجيزة، انتقل

(١٧) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937; **المضحك المبكي**، العدد ٢ (١٩٢٩)، ص ٣.

(١٨) عدد الموظفين، بحسب الكيالي، ٧٨٣٣ موظفاً. انظر: الكيالي، **المراحل**، الجزء ١، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(١٩) كرد علي، **المذكرات**، الجزء ٢، ص ٣٢٣ ـ ٣٣٩.

(٢٠) المصدر نفسه. ووفقاً لكرد علي، لم يكن العلماء «سوى أبواق لرئيس الوزراء وأبيه يُنفخ فيها».

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) MAE, Syrie-Liban 1918-29, 1 May 1928 vol. 204, p. 67. والتير للانتباه أن والد تاج الدين،

إلى صف الانتداب عند انهيار الثورة الكبرى. وكان في مطلع عام ١٩٢٧ مؤيداً صريحاً للشيخ تاج الدين[٢٣]. وكانت مكافأته حالما تولى تاج الدين منصبه مركزاً مهماً هو مركز المفتش العام للأوقاف، وعلى غرار من سبقوه، حط من قدر هذا المركز باختلاس أموال للأوقاف.

إن هناك سبباً وجيهاً للاعتقاد أن الخطيب اختلس أموالاً بعلم، بل بمشاركة، الشيخ تاج الدين. فالمعروف أن تاج الدين استخدم نفوذه على الخطيب للحصول على دخل من الهبات الخيرية التي كانت تدفع له مباشرة[٢٤]. وكانت السياسة في سورية أنه بقدر ما يكون نفوذ السياسي المستقل في المجتمع ضعيفاً أو أكثر هشاشة، تكبر حاجته إلى مبالغ طائلة لأغراض المحسوبية، والشيخ تاج الدين لم يكن زعيماً محبوباً ولا غنياً بصورة واضحة. وفي النهاية أرغم الخطيب على التغيب في إجازة إلزامية، غير أنه لم يُقاضَ قط[٢٥].

لقد كان الشيخ تاج الدين مصدر إحراج لزملائه في الحكومة لأسباب أخرى أيضاً. ففي المناسبات الرسمية، كان يظهر بسترة سوداء تبلغ الركبتين وبعمامة، وكان ميالاً إلى السكر والتحرش بزوجات الأعيان الزوار[٢٦]. ولشغفه البين بأن يذكره التاريخ بنّاءً عظيماً، جعل اسمه ينقش على كل محطة وجدار ومكتب حكومي ومسجد ومدرسة تبنى أو ترمم إبان فترة ولايته[٢٧]. وقد روى كرد علي، الذي منحه تاج الدين مبلغاً ضخماً قدره ألف جنيه استرليني لقاء وضع مؤلف يمدح فيه إنجازاته[٢٨]، قصة لخصت على أحسن وجه أسلوبه الشخصي في الحكم. أراد الشيخ تاج الدين الاحتفال علانية بإبلاله

= الشيخ بدر الدين، كان تلميذاً بارزاً لعم عبد القادر، الشيخ عبد الخير الخطيب، الواعظ المرموق في المسجد الأموي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. *Oriente Moderno*, 15 (1955, p. 382)؛ محمد أديب تقي الدين الحسني، **المنتخبات**، الجزء ٢، ص ٣٥٠.

(٢٣) MAE, Syrie-Liban 1918-29, 1 May 1928, vol. 204, p. 67.

(٢٤) حديث مع ظافر القاسمي الذي حل والده في النهاية محل الشيخ عبد القادر الخطيب بصفة المفتش العام للأوقاف (بيروت، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٥)؛ كرد علي، **المذكرات**، الجزء ٢، ص ٣٢٣ - ٣٣٩.

(٢٥) FO 371/5398, vol. 13802, 26 Aug. 1936.

(٢٦) *Ibid.*؛ كرد علي، **المذكرات**، الجزء ٢، ص ٣٢٣ - ٣٣٩. وعلى غرار حقي العظم، كان تاج الدين حيال قواعد اللبس الوزارية. فقد أوعز إلى وزرائه لبس السترات الطويلة في أثناء المهمات الرسمية والحفلات. وأبلغه كرد علي أن هذه السترات يرتديها «الحمالون».

(٢٧) *Ibid.*

(٢٨) صدر هذا التقرير عن حكومة تاج الدين. انظر: **الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٥ شباط/ فبراير ١٩٢٨ إلى ١٥ شباط/ فبراير ١٩٣١. على عهد رئاسة صاحب الفخامة السيد محمد تاج الدين الحسني** (دمشق، ١٩٣١)؛ كرد علي، **المذكرات**، الجزء ٢، ص ٣٢٣ - ٣٣٩.

من مرض، فنبهه مستشاروه إلى عدم وجود موارد كافية لذلك، ولكنه مضى في خطته. واعتماداً على نفوذه في الأوساط الدينية، حث مشايخ الأحياء الشعبية ورؤساء جماعات الدراويش الذين يلبسون «عمامات خضراء وبروداً ملونة» على النزول إلى الشوارع، «رافعين بيارقهم وقارعين طبولهم وملوحين بسبحاتهم الطويلة، وحاملين أبواقهم الملتوية». وبعد عدة ساعات، أنهى المحتفلون مسيرتهم أمام السراي، حيث هنأوا رئيس الوزراء. وفي مقابل «إخلاص» كهذا، دفع تاج الدين لرؤساء تلك الجماعات أموالاً عامة كانت مخصصة لعلاج مصابين بمرض السل[٢٩].

الانتخابات ـ ١٩٢٨

على الرغم من نقائصه، عين تاج الدين لتصريف الأعمال خلال إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية، وذلك عندما كان مرشحو الحكومة والمستقلون والكتلويون قد نشطوا في شتاء ومطلع ربيع عام ١٩٢٨ في حملات انتخابية من أجل الانتخابات التي حُدِّد يوما ١٠ و٢٤ نيسان/ابريل موعداً لإجرائها. وكان الأنشط بين أولئك المرشحين والأبرز بالتأكيد هو تاج الدين نفسه. ففي آذار/مارس قام بجولة في أنحاء سورية التي لقيته بحماسة شديدة، تدل على أنه لا بد كان قد أنفق بسخاء للترتيبات. وعند عودته من حملته، استقبل في دمشق بحفاوة بالغة بحيث سُمع مواطن عجوز يقول معلقاً أنه لا فيصل ولا القيصر غليوم الثاني قبله «استقبلا على هذا النحو»[٣٠] وفي هذه الأثناء، استمر بونسو وسكرتيره العام، موغراس، في البحث عن أعيان مستعدين للتعاون مع المندوبية العليا، ولكنهم في الوقت نفسه يمثلون الرأي العام[٣١].

وكان عفو جزئي منحه المندوب السامي لثوار سوريين في منتصف آذار/مارس قد واكبه نشر «قائمة سوداء» تشتمل على أسماء ٦٤ شخصاً، بمن فيهم الدكتور الشهبندر وشكري القوتلي، وسلطان الأطرش، الذين منعوا من العودة[٣٢]. ومن المفاجآت في

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) *L'Asie Française*, no. 260 (May 1928), pp. 203-4.

(٣١) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 57-58.

(٣٢) ميزت الفئتان «أ» و«ب» في اللائحة السوداء بين القادة والثوار العاديين. وكان من بين القادة السوريين الآخرين الذين لم يشملهم العفو كل من حسن الحكيم، والشيخ كامل القصاب، ونبيه وعادل العظمة، وإحسان الجابري، ونزيه مؤيد العظم، وفاتح المرعشلي، ومحمد عز الدين حلبي. وكان في اللائحة ستة لبنانيين، منهم شكيب وعادل أرسلان وفوزي القاوقجي. واشتمل باقي اللائحة على اثنين من منطقة العلويين و٢٥ ثائراً أقل شهرة. انظر: مركز الوثائق التاريخية، **الانتداب الفرنسي**، ٨٠/٩٤٣/١٨٦٤، ١٤ آذار/مارس ١٩٢٨؛ نقلاً عن: *Arrêté*. 1817, 14 March 1928; FO 371/1567, vol. 13037, Air Ministry to British Liaison Officer (Beirut), 19 Feb. 1928.

قائمة العفو وجود أسماء فارس الخوري وفوزي الغزي وحسني البرازي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري ونسيب وفوزي البكري[٣٣]. وكان الهدف الذي رمت إليه المندوبية العليا والحكومة المحلية بمنح العفو لعدد محدود من الأشخاص هو مفاقمة الانقسام بين الوطنيين.

لم يكن الذين شملهم العفو مناضلين إجمالاً، ولا كانوا مرتبطين صراحةً بمصالح بريطانية أو بمصالح هاشمية. وكان الاستثناءَ الوحيد، طبعاً، الأخوان بكري اللذان كان نفوذهما بين وجهاء أحياء دمشق الشعبية بلا منازع. والأخوان بكري، اللذان حاكيا باعتداد ولكن بكياسة كثيراً من خصال الوجهاء المدينيين التقليديين كالكرم والورع، لم ينظرا قط بعين الرضا إلى الدكتور الشهبندر، الذي اعتبراه أنانياً ومتعالياً ولاذعاً، ومستغرباً (Westernized) أكثر من اللازم، وهذه الأخيرة هي أشد ما تأنفه أذواقهما المحافظة. وبنهاية الثورة الكبرى، عندما أجبر قادة وطنيون على اللجوء إلى فلسطين أو إلى مصر، وجرى التراشق بتهم بغيضة تساؤلاً عن المسؤول عن «الكارثة»، انهارت العلاقات بين الأخوين البكري والشهبندر. وقد نغص على الأخوين بكري على نحو خاص، وهما اللذان انتهى بهما الأمر إلى الإفلاس والنفي عام ١٩٢٧، علاقات الاستقلاليين المالية من خلال لجنة القدس. ولكنهما أيضاً سحبا تأييدهما من الشهبندر عندما قام الأخير باستخدام أموال مأخوذة من مصادر عراقية في فتح عيادة خاصة في القاهرة عام ١٩٢٧[٣٤]. وللاستفادة سريعاً من مثل هذه الانقسامات، رأى الفرنسيون أن فرصة ذهبية حانت لعزل الشهبندر وأتباعه بإقناع الأخوين البكري المعوزين بالعودة إلى دمشق مع تقديم عرض بعفو تام يتضمن استعادتهما ممتلكاتهما الواسعة داخل العاصمة وخارجها. وبعد أن عاد فوزي البكري فاجأ المندوب السامي بما تعدى أوسع أحلامه، إذ قرر ترشيح نفسه في انتخابات الجمعية على قائمة مرشحي الحكومة التي كان في رأسها الشيخ تاج الدين[٣٥]. وكان رئيس الوزراء، صديقه منذ أمد طويل، قد عمل جاهداً لضمان عودة بكري البالغ من العمر ٤٣ عاماً. وفي المقابل، وعد فوزي الشيخ تاج الدين بأن يدعمه[٣٦].

(٣٣) FO 371/1472, vol. 130/4, Hole to Chamberlain, 23 Feb. 1928.

(٣٤) MAE, Syrie-Liban 1918-29, 24 April 1927, vol. 213, pp. 85-86.

(٣٥) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ٦٨. م. فخري (يافا) إلى مؤيد العظم، ٣٠ آذار/مارس ١٩٢٨.

(٣٦) FO 371/1887, vol. 13074, Hole to Chamberlain, 15 May 1928.

درس فوزي البكري، الذي ولد عام ١٨٨٥ (عام ولادة الشيخ تاج الدين) في مدرسة العازارية في دمشق ثم في «مكتب عنبر». وتزوج من امرأة لأسرة العظم الدمشقية، وهي الفرع الأكبر مقاماً في الأسرة (أسرة أسعد). فارس، **من هو**، ١٩٤٩، ص ٦٧؛ محادثة مع وجيهة اليوسف (إيبش) (بيروت، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥). وكان فوزي البكري صديقاً حميماً للشيخ عبد القادر الخطيب، نسيب تاج الدين والمفتش العام للأوقاف.

لقد سجل المندوب السامي ضربة موفقة كبيرة وغير متوقعة. فالشهبندر كان غيوراً وغضوباً في آن معاً، فزعم من مقره في القاهرة أن أولئك «المدعوين» وطنيين والذين شملهم العفو قد حصلوا على العفو بطرق ماكرة[٣٧]. وفعلاً، بارتداد الأخوين بكري، استشرت الفوضى في صفوف الوطنيين بصورة ظاهرة.

عشية الانتخابات، حققت الكتلة الوطنية والشيخ تاج الدين «حلفاً ضمنياً». ووافق الطرفان على تقديم لائحة مشتركة تتضمن ستة مرشحين من الحكومة وأربعة مرشحين من الوطنيين للجولة الثانية[٣٨]. ولكن عندما علم أن الحكومة المدعومة من فرنسا كانت تستخدم ما في تصرفها من خدمات عامة لتأمين مرشحيها في الانتخابات الأولية، ثار سخط قادة الوطنيين، فاتهموا وزير الداخلية سعيد المحاسني، واتهموا الشيخ تاج الدين نفسه برشو المرشحين وبجعل الشرطة تتلاعب بصناديق الاقتراع في محلتي إقامتهما: سوق ساروجة والقيمرية، ففي كلا الحيين، مرت الكتلة الوطنية بنكسات. وفي اليوم التالي للانتخابات الأولية نظمت للشيخ تاج الدين مهرجانات في سوق ساروجه بهدف إثبات أن لا صحة لِتُهم الوطنيين. بيد أن الوطنيين لم يكونوا ينوون تمكين تاج الدين من التنصل من المسؤولية. ففي ١٢ نيسان/ابريل قام فوزي الغزي، وهو مرشح من الوطنيين وشخصية شعبية في السياسة المحلية، بقيادة تظاهرات أكبر كثيراً ضد تاج الدين وحكومته في سوق ساروجه الارستقراطية وفي الشاغور، مرتع المقاومة ضد الحكم الفرنسي[٣٩]. وعلى الرغم من وصول نسبة المصوتين إلى ٦٠٪[٤٠]، وهي أعلى نسبة على الإطلاق، فقد انحل التحالف بين الكتلة الوطنية والحكومة تماماً.

وعند ذلك، بدل الوطنيون استراتيجيتهم بأن قدموا في الجولة الثانية لائحة مستقلة؛ إلا أنها لائحة ضمت الشيخ تاج الدين. وكان غرضهم استرضاء رئيس الوزراء أملاً بعزله عن حلفائه الطبيعيين والحد من الإجراءات القمعية التي كان متوقعاً أن تتخذها الحكومة. وفي ٢٤ نيسان/ابريل، اليوم الأخير من أيام التصويت، بذل تاج الدين، الذي كان قد وضع نفسه في أعلى اللوائح كافة، جهوداً شاقة لشراء أصوات الناخبين في قرى الغوطة التي كانت تقليدياً دائرة انتخابية لدمشق. وجرى تخصيص مبالغ مختلفة (نحو ٦٠٠ جنيه

---

(٣٧) MWT، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ٦٨، فخري إلى مؤيد العظم، ٣٠ آذار/مارس ١٩٢٨. شعر الدكتور شهبندر بقلق عندما قيل له إن نسيب البكري قد اقترح على المندوبية السامية أن يسمح له ولأخيه فوزي إحياء «حزب الشعب».

(٣٨) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١١٠؛ FO 371/2401, vol. 13074, Hole to Chamberlain 10/13 April 1928; FO 371/2683, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 25 April 1928.

(٣٩) FO 371/2401, vol. 13074, Hole to Chamberlain, 10/13 Arpil 1928; *Oriente Moderno*, 8 (1928), pp. 196-97.

(٤٠) FO 371/2740, vol. 13034. Air Ministry to British Liaison Officer (Beirut), 25 April 1928.

استرليني بحسب قول القنصل البريطاني) لكل قرية غير مرتبطة، وقدمت ظاهرياً في هيئة أموال تعويض عن الأضرار التي لحقت بتلك القرى في أثناء الثورة الكبرى. وتم نقل الأموال وتوزيعها بسيارات حكومية ـ وكان ذلك في حينه علامة مميزة خاصة بوزارة تاج الدين ـ كان يفترض حينذاك أن تقوم بنقل الناخبين إلى دمشق. ولكن كان واضحاً أن الحكومة كانت متأخرة جداً في توزيع هباتها، إذ عادت جميع السيارات فارغة وأموال الرشاوى لم تمس[٤١].

وفي دمشق، طلب تاج الدين من فوزي البكري تنظيم جماعة من الرجال الأشداء المسلمين بهراوات لضمان تنفيذ الانتخابات بسلام. غير أن وجود أولئك الأشداء هيج عداء أنصار الكتلة الوطنية الذين احتقروا البكري بسبب اصطفافه مع تاج الدين. وأدت الصدامات في ساحة المرجة بين جماعة البكري وشباب الوطنيين المنظمين بصورة عفوية إلى تدخل رجال الدرك الذين وقفوا في صف مؤيدي الحكومة[٤٢]. ووقعت أعمال شغب أخرى في مراكز اقتراع في الشاغور وباب شرقي[٤٣].

على الرغم من هذه المشكلات، فقد تمت الانتخابات في دمشق بهدوء. وكانت النتائج مؤاتية جداً للوطنيين. فمن مجموع تسعة نواب منتخبين من دمشق كان سبعة أعضاء في الكتلة الوطنية. أما النائبان الآخران اللذان لا يمكن اعتبارهما وطنيين ملتزمين فهما الشيخ تاج الدين نفسه، الذي نال ٥٣٩ صوتاً من مجموع ٦٩٠ صوتاً، ويوسف لينيادو، وهو تاجر يهودي انتخب بالإجماع ممثلاً لجاليته؛ علماً بأن الكتلة الوطنية كانت واثقة في أن لينيادو لن يسبب لها متاعب في الجمعية العمومية[٤٤]. وفي ما يتعلق بمؤيدي تاج الدين، لحقت الهزيمة الواضحة باثنين من وزرائه الذين خاضوا الانتخابات في دمشق: سعيد المحاسني وتوفيق شامية[٤٥].

---

(٤١) FO 371/2683, vol. 13074, Hole to Chamberlain, 25 April 1928; *Oriente Moderno*, 8 (1928), pp. 247-48.

(٤٢) *Ibid.*

(٤٣) سجلات «مجلس الشعب» (دمشق، سورية).

(٤٤) بشأن نتائج انتخابات الدرجة الثانية، انظر: *Oriente Moderno*, 8 (1928), pp. 196-97, 247-248.

(٤٥) رشحت الكتلة فائز الخوري ضد شامية. وكان فائز الخوري قد نشأ بروتستانتياً، ولكنه أصبح من الروم الأرثوذكس عام ١٩٢٣ لأغراض سياسية. ولأن أخاه الأكبر، فارس، كان السياسي البروتستانتي الأول في دمشق، فقد كان عليه، للخوض في السياسة، إيجاد دعم من طائفة أخرى. وكان معظم البروتستانتيين في سورية ولبنان قد تحول في القرنين التاسع عشر والعشرين من الشعائر الأرثوذكسية. وفي الواقع، فإن سبب عدم اشتراك فارس في الانتخابات هو أن الطائفة البروتستانتية في دمشق كانت صغيرة إلى درجة أنها لم تكن مؤهلة لأن يكون لها ممثل. محادثات مع سهيل الخوري، نجل فارس وابن شقيق فائز (دمشق، ٨ شباط/فبراير ١٩٧٦)، وجبران شامية (بيروت، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٥).

وفي حلب كانت السيطرة للكتلة الوطنية أيضاً، مع أن محصلة نسبة المقترعين المسجلين لم تتعد الـ ٣٥٪. صحيح أن هذا الرقم كان أعلى مما سُجل عام ١٩٢٦، ولكنه أدنى كثيراً من المحصلة التي سجلت في دمشق. ويبدو أن صبحي بركات، وهو دوماً قوة سياسية محط تنافس، قد حاول أن يرشو القادة المسيحيين ابتغاء تعاطف الناخبين في طوائفهم معه، رغم أنه كان في ذلك الحين على علاقة طيبة مع المندوبية العليا والكتلة الوطنية على السواء. وعندما اشتم مؤيدو الشيخ تاج الدين ما كان بركات يفعله هددوا بإلحاق الأذى الجسدي بهؤلاء القادة المسيحيين، الذين كان يعتقد أصلاً بأنهم ميالون إيجاباً إلى لائحة الحكومة. وفي نهاية الأمر، قرر القادة المسيحيون اللعب على الحبلين: فمن جهة قبلوا رشاوى بركات، ومن جهة أخرى حضّوا طوائفهم سراً على عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع. وأدى غياب المقترعين المسيحيين عن الانتخابات الأولية إلى ترك جمهور من الناخبين المسلمين كلياً تقريباً ينتخب تسعة نواب، وفازت لائحة الكتلة الوطنية بسهولة(٤٦).

ودفع الوطنيون إلى الجمعية التأسيسية بقوة أيضاً من حمص وحماة، اللتين بلغت نسبة المقترعين فيهما ٥٠٪، ولكن كان عدد أعضاء الكتلة الوطنية فيهما ثلاثة فقط(٤٧). ومع ذلك، لم تكن السلطات الفرنسية مستاءة إزاء المحصلة الإجمالية لجداول الانتخابات. وكما كان متوقعاً، عمل ضباط الاستخبارات الفرنسية على أن يتم انتخاب مجموعة كبيرة من أعيان مدن صغيرة ومناطق ريفية وزراعية داخلية في الغالب ومن لواء الإسكندرون حيث كان تنظيم الوطنيين سيئاً ولم يفز الوطنيون المنتخبون من قطاعات مدينية إلا باثنين وعشرين مقعداً فقط من مقاعد الجمعية العمومية السبعين؛ أي أقل قليلاً من الثلث(٤٨). وازداد شعور المندوبية العليا بالنشاط والخفة عقب الانتخابات، في أيار/مايو، عندما فاز مرشحو الحكومة، بمن فيهم فوزي البكري والشيخ عبد القادر الخطيب، في انتخابات حامية بشأن أربعة مقاعد خاصة في المجلس(٤٩).

غير أن تفاؤل الفرنسيين تبدد حالما افتتحت الجمعية التأسيسية. وكان المشهد في السراي يوم ٩ حزيران/يونيو أمراً يجدر التوقف عنده. فقد تجمّع معاً أعضاء فيما بدا أنه عالمان غريبان: أحدهما غابر ومحافظ وريفي وغير مصقول، والآخر، في المقابل، حديث راديكالي ومديني ومصقول. وفي هذا الجانب جلس أعيان ريفيون وزعماء بدو يرتدون

---

(٤٦) FO 371/2866, vol. 13037. Air Ministry to British Liaison Officer, 6 May 1928; فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٢٧.

(٤٧) FO 371/2740, vol. 13037. Air Ministry to British Liaison Officer, 25 April 1928.

(٤٨) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 60.

(٤٩) FO 371/3338, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 8 June 1928; FO 371/4149, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 27 July 1928.

ملابس تقليدية مزركشة، وفي الجانب الآخر جلس زملاؤهم الوطنيون المدينيون وهم يرتدون بذلات أوروبية ويعتمرون طرابيش. واتضحت هذه التباينات إلى حد بعيد من واقع أن «المعتدلين» جاؤوا ليمثلوا مشيئة المندوبية العليا ولكنهم وجدوا أنفسهم على أرض عدائية بلا آليات (mechanisms) يستطيعون من خلالها مقاومة ضغوط نواب وطنيين أكثر براعة، وواضح أنهم في محيط ملائم لهم[٥٠].

في الجلسة الافتتاحية يوم ٩ حزيران/يونيو، رد النواب الوطنيون بثقة، إن لم يكن بسخط، على الخطابين الاستهلاليين اللذين ألقاهما بونسو والشيخ تاج الدين[٥١]. فعوضاً عن اتخاذ وضع مجامل، طالبوا باستقالة «الحكومة المؤقتة» التي يرأسها تاج الدين. وطلبوا أيضاً أن يستقيل مرشحو الحكومة الأربعة الذين انتخبوا في دورة خاصة، وذلك بالنظر إلى الإجراءات القسرية وغير الشرعية التي استخدمتها الحكومة تأميناً لمقاعدهم[٥٢].

وعندما تصاعد التوتر في السرايا الكبيرة، وجه بونسو نظره إلى من يسمون «الأغلبية المعتدلة» من المناطق الريفية والسنجق طلباً لرد قوي على مطالب الوطنيين. بيد أن تابعيه المعقودي الألسن لبثوا جامدين في مقاعدهم، لا قبل لهم على مجاراة نواب الكتلة الوطنية الأكثر فصاحة والأفضل تنظيماً الجالسين في الجانب المقابل من القاعة[٥٣]. ولما كان أولئك المعتدلون بلا برنامج أو جهاز حزبي، استطاعت الأقلية الوطنية أن تقسمهم وتعزلهم وأن تلقي الرعب في كل واحد منهم. وكانت النتيجة أن انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للمجلس بدلاً من الشيخ تاج الدين. وانتخب ابراهيم هنانو رئيساً للجنة الجمعية لوضع الدستور السوري. وانضم إليه ٢٦ نائباً آخر، كانوا في معظمهم من الوطنيين. وانتخبت هذه اللجنة بدورها اثنين من أكفأ أعضائها، فوزي الغزي وفايز الخوري، عضوين في لجنة الصياغة الفرعية. فقد كانا كلاهما محاميين بارزين ومحاضرين في كلية الحقوق[٥٤]. لذا، ومنذ البداية، كانت الجمعية التأسيسية مؤسسة رسمية معارضة للحكومة المعينة من قبل الفرنسيين[٥٥].

---

(٥٠) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 60.

(٥١) See French text in FO 371/3435, vol. 13074. Hole to Chamberlain.

(٥٢) FO 371/4149, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 27 July 1928.

(٥٣) *Ibid.*

(٥٤) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 61; FO 371/3435, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 12 June 1928;

وقد علّم الغزي وخوري مادتي القانون الدولي والقانون الروماني على التوالي.

(٥٥) FO 371/4149, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 27 July 1928; FO 371/3435, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 12 June 1928.

وانظر أيضاً: ابراهيم باشا، نضال، ص ٤٧.

وحين أصبح توجه مجلس النواب واضحاً، بدأ بونسو البحث عن طرق لمواجهة التيار. ففي السر، أنحى باللائمة على الشيخ تاج الدين المفرط في الثقة بنفسه لأنه ضلله بشأن ما كان يمكن توقعه من جمعية حافلة بـ «معتدلين»؛ وفي العلن، كان مكرهاً على مد رئيس الوزراء بدعمه المفرط.

وحتى قبل افتتاح المجلس، أعرب كبار الضباط الفرنسيين في إدارة بونسو عن استيائهم حيال سماحه للوطنيين بإضعاف الانتداب. وكان النقد الأشد قسوة بصورة خاصة هو ذلك الذي صدر من ضباط من جهاز الاستخبارات النخبوي. فقد نقلوا إلى رؤسائهم في باريس أنهم وجدوا أن ما «يضايقهم» على نحو خاص العمل تحت إمرة المندوب السامي المدني «المتجرد بصورة غامضة» وتحت إمرة سكرتيره العام المفرط في ليبراليته، موغراس. وفي هذا الوقت، كان عدد من كبار ضباط الاستخبارات قد غادر سورية أو طلب نقله، ومن هؤلاء جورج كاترو[٥٦].

مسألة العرش السوري

إن النقد المتصاعد من داخل إدارة بونسو، ثم من جماعة العسكريين والصحافة اليمينية في فرنسا بعد افتتاح البرلمان، لم يترك لبونسو أي خيار سوى التدخل في سياسة الجمعية. فقرر، بعد التشاور مع موغراس، إبطاء العملية الدستورية بإحياء مسألة إقامة عرش سوري. وجاء قراره في اللحظة التي كان الوطنيون يعدون للتركيز على قضايا دقيقة تتعلق بالوحدة السورية وإعادة المناطق التي ألحقت بلبنان عام ١٩٢٠. وقد قصد بونسو بإحياء مثل هذه المسألة المربكة أن يقسم الجمعية إلى زمر صغيرة ومتحاسدة؛ والواضح أنه كان أكثر من مجرد ديبلوماسي ليبرالي، كما كشف فهمه لهشاشة الحياة السياسية السورية[٥٧].

إن إقامة ملكية سورية لم تكن قط محط اهتمام مركزي لدى صانعي السياسة الفرنسيين. فمنذ أن فككت مملكة فيصل العربية عام ١٩٢٠، لم تبرز هذه المسألة إلا لماماً على شكل شائعات في الصحافة السورية أو الصحافة الفرنسية كان ينشرها مرشح مفعم بالأمل أو ربما وزارة الخارجية الفرنسية نفسها. وكان الهاشميون أنشط الداعين إليها، وكان الفرنسيون يخشون أن يأتي عرش هاشمي بالنفوذ البريطاني إلى البلد. إلا أن الفرنسيين أنفسهم هم الذين بعثوا مسألة إقامة عرش سوري في عام ١٩٢٨.

وقد كتب بونسو إلى وزير الخارجية برايان أن الأغلبية الساحقة من السوريين راغبة في مثل هذه المؤسسة لأنها سوف «تضمن الاستقرار، وتحمي التقاليد الوطنية، وتصون هيبة البلد». وأضاف قائمة بمرشحين، كان منهم الأميران زيد وعلي (أخوا فيصل

(٥٦) FO 371/3188, vol. 13037. Air Ministry to Chamberlain, 23 May 1928.

(٥٧) FO 371/3338, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 8 June 1928.

وعبد الله)، وعلي حيدر أو ابنه الأمير عبد المجيد (الذي كان فرعه من الهاشميين منافساً رئيسياً لفرع الشريف حسين في ما يتعلق بمنصب شريف مكة، عام ١٩٠٨)، والأمير فيصل (نجل ابن سعود)، والأمير المصري يوسف كمال، والأمير سعيد الجزائري، وطبعاً الداماد (صهر السلطان). وبعد ذلك، طلب بونسو من برايان درس المسألة بجدية؛ فإقامة ملكية يمكن في رأيه أن تحمي الدولة من «المزاحمات والمكائد»، التي فاقمت عموماً عدم الاستقرار في الحكم، وأن تعطي الحكم الفرنسي في سورية ركيزة دعم دائمة. غير أنه ختم رسالته بكلمة تحذير؛ إن نجاح الملكية متوقف كلياً تقريباً على شخصية الفرد الذي يتم اختياره لهذا الموقع[٥٨].

في هذا الوقت، كان العاهل العراقي فيصل، الذي لم يفقد قط شهيته حيال السياسة السورية أو حيال مسألة إقامة عرش، يتدخل في شأن الجمعية ولدى مقر المندوبية العليا في بيروت. ولا شك في أن ظهور ثلاثة موفدين من بغداد في بيروت ودمشق في حزيران/ يونيو ١٩٢٨ قد ساعد في إخراج مسألة العرش السوري إلى الواجهة.

وإلى دمشق، أرسل فيصل مستشاره وموضع ثقته، رستم حيدر، خريج السوربون وأحد أفراد أسرة شيعية إقطاعية قوية من بعلبك. وكان حيدر قد اطلع على الانقسامات الخطيرة بشأن مسألة إقامة الملكية. وكان أولئك الذين بدا أنهم مؤيدون لفكرة إقامة ملكية في سورية ينتمون إلى واحدة من مجموعتين محترفتين: المؤسسة الدينية أو طبقة الضباط المتقاعدين. ولكن المجموعتين كلتيهما طرحتا دفاعهما عن النظام الملكي بتعابير دينية، زاعمتين أن الإسلام لم يعرف شكلاً آخر من أشكال الحكم. والأهم من ذلك هو أنهما كانتا تريان في إعادة تأسيس ملكية في سورية فوائد محتملة جمة. وكان العلماء يعتقدون أن الملكية ستساعد في اجتثاث تيار العلمانية الذي كان يتآكل هيبتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسي. وكان ينظر إلى الملك بوصفه أقرب ما يكون إلى الخليفة، أي أنه قائد روحي وزمني يقتضي موقعه شرعنة دينية، ويتوقع منه تأمين الحماية ومنافع أخرى. ولكن لم يكن هناك إجماع على مرشح للعرش أو على ما إذا كان ينبغي إحياء الخلافة[٥٩]. أما الضباط الشريفيون السابقون، فقد لاحظوا وضع نظرائهم العراقيين الذين كانوا يمارسون نفوذاً سياسياً قوياً في بغداد، فأملوا بأن يكونوا في وضع مماثل في سورية. وبالنسبة إلى هذه المجموعة، كان مفضلاً بوضوح أن يكون [المرشح للعرش] أميراً هاشمياً[٦٠].

واكتشف رستم حيدر أن من المناوئين لفكرة إقامة ملكية في سورية الأعيان المدينيين «المعتدلين»، الذين نجحوا في ملء المراكز الإدارية العليا في الدولة والاحتفاظ منذ

---

(٥٨) MAE, Syrie-Liban 1918-29. Ponsot to Briand, 10 May 1928, vol. 204, pp. 96-97.

(٥٩) *Oriente Moderno*, 8 (1928), pp. 249, 347.

(٦٠) *Ibid.*, pp. 402, 525.

الاحتلال بمعظم الحقائب الوزارية. ولهذا، فإن تنصيب ملك يهدد موقعهم. وعلاوة على ذلك، لم تغب عن بال هذا الحرس القديم ذكريات عهد فيصل المرة، عندما دفع بكثيرين من أفراده إلى هامش الحياة السياسية[٦١].

ولكن ما كان يهم رستم حيدر حقاً موقف القادة الوطنيين في الجمعية التأسيسية وفي مقر الكتلة الوطنية، فردة فعلهم تجاه احتمال تنصيب ملك هاشمي على سورية[٦٢] كانت مفرطة في سلبيتها. وفي حين أن بعض القادة الوطنيين في سورية والمنفى كان لا يزال يكن للملك فيصل الكثير من التعاطف والإعجاب[٦٣]، فإن الحضور القوي لابن سعود، الذي لم يوصم بعلاقة بنفوذ أجنبي والمحاط بمستشارين سوريين، كان جذاباً جداً بالنسبة إلى آخرين[٦٤]. بيد أن عدداً قليلاً، من الوطنيين فكر جدياً في فكرة عرش سوري عام ١٩٢٨، على الرغم من ولعه بالتلاعب السياسي مع مختلف الملوك العرب، بمن فيهم، في حالة الشهبندر ومؤيديه، الأمير عبد الله. وحتى ذلك الحين، كان هؤلاء السياسيون المحنكون وذوو الثقافة العالية جمهوريين علانية، ومتأثرين - وهذا من سخريات الأمر - بالنظام الديمقراطي للجمهورية الفرنسية وبالمُثل البرجوازية الليبرالية للثورة الفرنسية. ولكونهم علمانيين ومدنيين، فإنهم كانوا يخشون إمكان أن يؤدي إقامة ملكية إلى إحياء المؤسستين الدينية والعسكرية في سورية. وكانوا يخشون أيضاً احتمال أن يصبح الملك حجر شطرنج في أيدي الفرنسيين، نظراً إلى أن هذا الملك سيكون في الأغلب دخيلاً يتوقف خياره النهائي على مرضاة الفرنسيين. أو من الممكن أن يحدث الملك المستورد انقساماً في صفوف الوطنيين بإنشاء قوة سياسية ثالثة في البلد، كما حدث في مصر والعراق[٦٥].

بعد أن زار رستم حيدر دمشق، انتقل إلى بيروت لينضم إلى موفدي فيصل الآخرين، نوري السعيد وياسين الهاشمي - وكلاهما من ضباط شريف مكة السابقين وسياسي بارز في العراق. وفي بيروت أتيح لهم في منتصف حزيران/ يونيو تقريباً مقابلة

---

(٦١) **المضحك المبكي**، العدد ٣ (١٩٢٩)، ص ٨.

(٦٢) الأرجح أنه الأمير زيد FO 371/3567, vol. 13076 Hole to Chamberlain, 21 June, 1928.

(٦٣) مثل هاشم الأتاسي وإحسان الجابري. *Ibid.*

(٦٤) مثل شكري القوتلي وجميل مردم. ومن بين مستشاري ابن سعود الرئيسيين الثلاثة، كان اثنان من سورية الطبيعية: فؤاد حمزة، وهو درزي لبناني ذو نشاط وثيق في شؤون السعودية الخارجية، ويوسف ياسين، من منطقة اللاذقية، الذي كان سكرتير الملك الخاص، وكان قريباً على نحو خاص من القوتلي وحزب الاستقلال السوري. انظر: Ahmad M. Gomaa, *The Foundation* of the *League of Arab States. Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics 1941-1945* (London, 1977), pp. 73-74.

(٦٥) FO 684/5/2. C.H.F. Cox (Transjordan) to High Commissioner (Palestine). 22 Jan. 1921.

بونسو، الذي أعلمهم بأنه شخصياً يميل إلى إقامة ملكية وبأنه لن يفكر إلا بمرشح هاشمي. بيد أن الموفدين العراقيين أدركا أن بونسو كان يقف على أرض مهتزة في ما عنى فرض الملكية، وذلك بالنظر إلى أن الكتلة الوطنية وحكومة تاج الدين المختارة من قبل الفرنسيين كانتا ملتزمتين فكرة جمهورية سورية التزاماً لا لبس فيه. ولم يكن يؤيد الفكرة سوى المؤسسة الدينية التي كانت ثرواتها في تراجع، ومجموعة صغيرة ومؤثرة من الضباط الساخطين والمتقاعدين في معظمهم، وحفنة من الزعماء البدو. وكان المسؤولون الفرنسيون أنفسهم منقسمين بشأن هذه المسألة[٦٦]، فاضطر المندوب السامي إلى التخلي عنها.

ارتباك دستوري

انهمكت الجمعية التأسيسية أقل من شهرين خلال صيف ١٩٢٨ في وضع مسودة دستور من ١١٥ مادة. وبوحي من أنظمة ديمقراطية أوروبية، تبنت جمهورية برلمانية «ذات مجلس واحد ينتخب، لمدة أربعة أعوام، باقتراع شامل يتم على مرحلتين»[٦٧]. وجاء الدستور وثيقة حديثة ومصقولة لا تعكس فقط ما لدى واضعيها الرئيسيين، فوزي الغزي وفايز الخوري، من ذهنين قانونيين منسجمين بدقة، بل أيضاً النخبوية الديمقراطية للكتلة الوطنية. وكان أكثر ما أرضى الفرنسيين إعادة توكيد المساواة بين جميع أفراد الطوائف الدينية كافة، «مع حرية ممارسة الشعائر الدينية، والمساواة بين مدارس الطوائف»[٦٨]. وفي الواقع، كانت مادة واحدة فقط من مواد الدستور قد اعتبرت بالية (قديمة) في بعض الأوساط السياسية[٦٩]. وأن تناط نقاط السلطة التنفيذية برئيس للجمهورية يقتضى أن يكون مسلماً. ولو أن الوطنيين وسعوا مفهوم المساواة الدينية ليطاول أعلى مراتب الحكم بالذات لَوُوجهوا من دون شك برد فعل عنيف من أوساط دينية محافظة ومن الجماهير السورية، التي كانت لا تزال متعلقة ومسترشدة بمعتقداتها وممارساتها الدينية، وتعتبر الوطنيين حماة الإيمان وحراس الحضارة. وقد انحاز القادة الوطنيون السوريون بصورة دائمة تقريباً إلى المؤسسة الدينية والأغلبية المسلمة في ما عنى القضايا الدينية الحساسة، التي بات كثير منها رموزاً مهمة لمناهضة الحكم الفرنسي. ولو فعلوا خلاف ذلك لانهدم أساس نظام الدعم الذي قام عليه نفوذهم وقوتهم.

ولقد احتوى الدستور فعلاً على ست مواد كان مؤكداً أنها ستثير ما هو أكثر من الاستغراب في باريس. فقد أعلنت تلك المواد أن سورية، بما فيها لبنان وشرق الأردن

---

(٦٦) FO 371/3666, vol. 13076. Hole to Chamberlain, 28 June 1928.

(٦٧) *Ibid.*

(٦٨) Longrigg, *Syria*, p. 184.

(٦٩) *Ibid.*

وفلسطين، وحدة واحدة لا تتجزأ، وأن الحكومة السورية ستنظم جيشها الوطني، وأن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات عقد اتفاقات، واستقبال سفراء، ومنح عفو، وإعلان الأحكام العرفية(٧٠). وكان من الصعب جداً أن تقبل سلطة الانتداب هذه المواد من دون أن تقيّد باتفاقية خاصة، وهو أمر كان لا يزال في المستقبل البعيد. غير أن موغراس، الذي كان على اتصال مستمر وودي بالنواب الوطنيين، أكد لهم في نهاية تموز/يوليو أن الحكومة الفرنسية ستقبل صيغة الدستور بالشكل الذي كانت عليه تقريباً(٧١). إلا أنه في ٣ آب/أغسطس، وبصورة غير متوقعة، أعلن موقفاً مغايراً كلياً. إذ أكد في خطاب مشحون بالانفعال أن المواد الست المعنية مخالفة لمواثيق الانتداب الدولية، وخلص إلى أن المندوب السامي لا يستطيع إعلان الدستور بشكله الحالي(٧٢). ومما فاقم سخط الجمعية قيام الشيخ تاج الدين، نيابة عن حُماته الفرنسيين، بتقديم توصية بأن تقبل الجمعية مطالب المندوب السامي. إذ إن ذلك أدى إلى شن هجوم مرير قاده فخري البارودي، الذي اتهم تاج الدين، وكان محقاً تماماً، باختلاس الأموال العامة لأغراض شخصية(٧٣). وبعد أن خرج تاج الدين من المجلس غاضباً، أصدرت الجمعية العمومية إعلاناً يفيد بأن طمس هذه المواد يوازي «بتر الدستور»، لأنه ينكر على سورية حقوقها في السيادة والاستقلال(٧٤). وتابع المجلس أعماله لإقرار مسودة الدستور في ٧ آب/أغسطس، متجاهلاً تحذيراً فرنسياً، وأعد لمناقشة كل مادة والتصويت عليها، واحدة إثر أخرى، في ٩ آب/أغسطس(٧٥). وهكذا، فإن عهد التعاون والتفاهم الجديد الذي دشن بين الكتلة الوطنية والمندوبية العليا قبل أشهر قليلة، واجه أول أزمة رئيسية.

ومن جميع الاعتبارات، يبدو أن الضغوط الصادرة عن جهات عليا في باريس قد أرغمت المندوب السامي فجأة على عكس اتجاهه. فالجهات اليمينية نفسها التي كانت قد وضعت عراقيل على طريق سلفه، جوفنيل، وشنت هجوماً عنيفاً على الجنرال سراي، أخذت الآن تركز حملتها على هنري بونسو. وكان خصومه من كبار الضباط الفرنسيين في جيش الشرق، وجهاز الاستخبارات ينقلون منذ مدة انتقاداتهم للمندوب السامي المدني إلى زملائهم في الأوساط العسكرية اليمينية في فرنسا. وقد غذت هذه الانتقادات بدورها الصحافة الفرنسية التي بدأت حملة افتراءات عنيفة ضد المندوب السامي. وقد زعم المنتقدون أن تنازل فرنسا عن «الشرق» قد بدأ مع إقامة جمعية تأسيسية سورية، مصممة

(٧٠) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 61.

(٧١) FO 371/4390, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 9 Aug. 1928.

(٧٢) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 62-63. The six articles were nos. 2, 73, 74, 75, 110, and 112.

(٧٣) FO 371/4390, vol. 13074. Hole to Lord Cushendun, 9 Aug. 1928.

(٧٤) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 63.

(٧٥) MAE, Syrie-Liban 1918-29, 9 Aug. 1928, vol. 205, p. 10; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 61.

على التملص من «الصفقة الأساسية لالتزامات فرنسا الدولية»[٧٦]. واتهم بونسو بالمساومة على ما حصلت عليه فرنسا بـ «عرقها ودمها»[٧٧]. وأراد أعداء المندوب السامي، إثارة الرأي العام الفرنسي مرة أخرى بشأن مسألة سورية، أن يقنعوا وزارة الخارجية بألا توافق على الدستور المقترح[٧٨].

لقد تعقدت معضلة بونسو بفعل عدة أخطاء تكتيكية وحسابات سياسية مغلوطة. فعلى الرغم من أنه تابع خطوات لجنة الصياغة عن كثب ومن أنه كان مطلعاً كلياً على ما جرى تدوينه في الدستور، فإنه لم يتوقع أن ينشر المجلس المسودة على «عالم مدهوش» من دون أن يتاح له النظر فيها ملياً وتفحصها سلفاً[٧٩]. كما أنه أغفل إبقاء رؤسائه في باريس على علم بتفصيلات بعض المواد المثيرة للجدل. ولكن بالعودة إلى الوراء قليلاً نجد أن غلطته الأساسية كانت سوء فهمه لما كانت العملية الدستورية السورية ككل، بما فيها صياغة المواد الست الخلافية، تمثله فعلاً بالنسبة إلى الطرف الاستعماري في فرنسا. فقبول مسودة الدستور رمز إلى افتقار إلى التزام فرنسي تجاه الامبراطورية[٨٠]. وإقرارها هدد ببدء عهد جديد في علاقات فرنسا بمستعمراتها ـ عهد كان اللوبي الاستعماري المؤلف من مجموعات رجال الأعمال وأفراد المؤسسة العسكرية وقوى محافظة محددة في البرلمان[٨١]، يكافح لتجنبه.

لقد كان بونسو، بوصفه مندوباً سامياً للانتداب، موظفاً استعمارياً من نمط انتقالي وجد نفسه متورطاً بلا حول ولا قوة تقريباً في الصراع الطويل والشاق من أجل حل أزمة هوية فرنسية لما بعد الحرب [العالمية الأولى]. ووقف هو بين قطبي هوية. أحدهما تجد ما

---

(٧٦) *Ibid.*, pp. 61-65; FO 371/4390, vol. 13074. Hole to Lord Cushendun, 9 Aug. 1928.

(٧٧) FO 371/4429, vol. 13037. Air Ministry to FO, 25 Aug. 1928.

(٧٨) *Ibid.* FO 371/3928, vol. 13074. Hole to Chamberlain, 7 Aug. 1928.

(٧٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 64; FO 371/4429, vol. 13037. Air Ministry to FO, 25 Aug. 1928.

(٨٠) قبل أشهر قليلة من صدور مسودة الدستور، كررت *L'Asie Frençaise*، المعبرة عن المصالح الفرنسية السياسية والاقتصادية والثقافية في سورية، كما فعلت غالباً، الأسباب التي تدعو فرنسا إلى البقاء في سورية. ولم يحدث قط أي تبدل في الحجج الأساسية. غير أن المقالة بدأت فعلاً بزعم أن التزامات فرنسا مختلفة عن التزامات بريطانيا في العراق (نقطة دفاعية جداً يوم كان الفرنسيون يشاهدون اقتراب الاستقلال العراقي تحت الوصاية البريطانية). والإرث الفرنسي كان، حصراً، إرث حماية الأقليات، وإرث ثقافة، وإرث اقتصاد. وقد أقرت المقالة بأن الحكم الفرنسي مؤقت، ولكنه لن ينتهي إلا بعد إقامة إدارة وحكومة سليمتين. كما أنها أقرت بأخطاء الفرنسيين: تبديل كثيف للمسؤولين الكبار؛ العجز عن الحكم بصورة غير مباشرة بسبب النقص في الموظفين المحليين المدربين جيداً أو ذوي الكفاية (وهو أمر يعزى إلى طبيعة «الشرق»). وفعلاً، اعترف الكاتب بأن المتعاونين أنفسهم كانوا يفتقرون إلى القدرات. Anonymous, «La Politique du Mandat français-Irak et Syrie,» *L'Asie Française*, no. 257 (Feb. 1928), pp. 66-67.

(٨١) William L. Shirer, *The Collapse of the Third Republic* (New York, 1971), pp. 169-71.

كان يوماً شيئاً عظيماً ولكنه الآن تقاليد امبراطوريه متهالكه وغير عملية وعمياء، والآخر شدد على الحقائق الجديدة والصارخة للاقتصاد، والتقييدية، وحتى الانسحاب، عندما كانت فرنسا تستعد لدخول أعوام الكساد العالمي الطويلة القاسية.

تأجيل وتعليق

تحت وطأة الانزعاج من المندوب السامي والضغط الكبير من المجموعات اليمينية والبرلمان الفرنسي المحافظ، استجابت وزارة الخارجية الفرنسية للتطورات في دمشق، فطلبت من بونسو تفسيراً، وأدانت في الوقت نفسه المواد الست الخلافية[٨٢]. وكان خطاب موغراس في ٣ آب/أغسطس الأداة التي استخدمها بونسو لإيصال رأي فرنسا إلى الجمعية التأسيسية والشعب السوري. وعقب ذلك، أكد تاج الدين لبونسو أن أغلبية النواب ستصوت لمصلحة قبول المطالب الفرنسية. غير أن تاج الدين لم يكن يدرك الوضع بصورة أفضل كثيراً من إدراك بونسو، وكلاهما أصيب بالصدمة والخيبة عند التصويت في الجمعية في ٧ آب/أغسطس. وفي ١١ آب/أغسطس أجل بونسو جلسات الجمعية مدة ثلاثة أشهر[٨٣].

ويبدو أن الوفاق بين فرنسا وسورية قد مزق ولكن اللوم لا يقع في الحقيقة على بونسو ولا على الجمعية. وفوق ذلك، فقد سجل الطرف الاستعماري في باريس انتصاراً آخر، إذ حرف، كما فعل من قبل، المندوبية السامية عن مهمتها القاضية بتطوير سياسة متماسكة في سورية.

وسبب تأجيل جلسات المجلس توتراً في دمشق ومدن وطنية أخرى فاق أي توتر حدث منذ الثورة. ومخافة وقوع اضطرابات جماهيرية، زاد الفرنسيون عدد الجنود الموزعين في أنحاء العاصمة. ولكن لما كان النواب الوطنيون قد وعدوا بونسو بألا يثيروا قلاقل، فقد تم الحفاظ على الهدوء، ولم تقع سوى حوادث قليلة متفرقة. ودل آخر تصريح رسمي أصدرته الجمعية على مزاج الكتلة الوطنية:

«إن الجمعية، إذ تحدوها رغبة في المضي في سياسة التعاون المخلص وعدم إهدار الجهود المبذولة على طريق «تحالف»، وبالنظر إلى تحقيق أماني البلاد، لترحب بتأجيل

---

(٨٢) FO 371/4429, vol. 13037. Air Ministry to FO, 25 Aug. 1928.

(٨٣) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 62-63; FO 371/4488, vol. 13074. Hole to Lord Cushendun. 15 Aug. 1928.

وفي الواقع. كان بونسو قد بدأ فعلاً يعتبر تاج الدين «عائقاً» بعد هزيمة رئيس الوزراء في انتخابات رئاسة الجمعية التأسيسية. انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. Ponsot to Briand, 12 June 1928, vol. 204, pp. 126-27. Adjournment by *Arrêté*, no. 2,063, 11 Aug. 1928.

جلساتها، طوعاً ولكن على مضض. وهي تحتفظ بكامل حقوقها سليمة، آملةً بأن العوائق ستزال وبأن أمانيها ستحقق بعد هذا التأجيل»[٨٤].

أما الفصل في ما إذا كانت هذه العواطف الباهرة علامة شهامة أو اعترافاً بالضعف، فأمر كان مختلفاً فيه.

بعد ذلك بقليل، توجه بونسو إلى باريس ليواجه غضب وزارة الخارجية الشديد. ثم لحق به وفد صغير من المعتدلين السوريين التابعين للشيخ تاج الدين، الذي أمل بوضع دستور مقبول. وفي بادئ الأمر، رفضت الكتلة الوطنية إرسال وفدها الخاص، ولكن في النهاية تم إرسال جميل مردم لمقابلة بونسو وكبار موظفي وزارة الخارجية. وكان الأمل أيضاً أن يتمكن مردم من إقناع المندوب السامي بالسماح لإحسان الجابري، الذي لم يكن قد عفي عنه بعد، بالعودة إلى سورية. ولكن لم يستطع أي من الوفدين أن يؤثر في ما كان، في حقيقة الأمر، نضالاً في سبيل جوهر فرنسا[٨٥].

وفي سورية، لبث الوضع هادئاً على نحو لافت. ولما كانت الكتلة الوطنية قد دعت إلى الإحجام عن الاحتجاج العنيف، فإنها ارتأت أن الطريقة الفضلى لإثبات الحضور هي إقامة مهرجانات ضخمة ولكن سلمية في المدن الداخلية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، عقد واحد من هذه المهرجانات الوطنية في حلب؛ وتحديداً في ساحة مقهى شعبي بالقرب من وسط المدينة. وبلغ عدد المشاركين ٦٠٠٠ شخص، كان بينهم شباب وطنيون وزعماء أحياء ورجال دين وتجار وحرفيون. ولم يغب سوى الأعيان المتعاونين مع الفرنسيين علانية. وكان الخطباء الرئيسيون ابراهيم هنانو، والدكتور الكيالي، وفتح الله أسيون، ومن دمشق فايز الخوري. وتحدث كل منهم عن المواد الست الخلافية في مسودة الدستور، وحذروا الجمع من أن هناك وطنيين مزيفين ـ وبالتحديد الشيخ تاج الدين ومن هم على شاكلته ـ قد انحازوا في الواقع إلى المندوبية العليا في رفض قبول هذه المواد. وفي حين أن الكيالي حض الحضور على ألا يأبهوا لما كان يردده أعداء الكتلة الوطنية (إشارة غير مباشرة إلى الأعيان الحلبيين الغائبين)، تكلم الخوري على الحاجة إلى التضامن الوطني بين المسيحيين والمسلمين، ونصح لإخوانه المسيحيين بألا تضللهم عروض الحماية

---

(٨٤) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 64; FO 371/4488, vol. 13074. Hole to Lord Cushendun, 15 Aug 1928.

(٨٥) FO 371/4488, vol. 13074. Hole to Lord Cushendun, 15 Aug 1928.

لقد أراد الجناح المعتدل في الكتلة أن يدعم نفوذه في حلب، حيث كان لمجموعة سياسيي الكتلة الأقل ميلاً إلى الحلول الوسط، والمتحلقة حول ابراهيم هنانو، سيطرتها على سعد الله الجابري، الشقيق الأصغر لإحسان. انظر: MAE, Syrie-Liban 1918-29. Atasi to Ponsot, 5 Oct. 1928, vol. 215, p. 25; Rabbath, Courte Histoire, p. 65; FO 371/5308, vol. 13037. Air Ministry to FO 13 Oct. 1928.

التي يقدمها الفرنسيون أو البريطانيون، ما دام الدستور الذي ساهم هو، المسيحي، في وضعه يحترم بوضوح حقوق الأقليات الدينية، بل إنه في الواقع يعطيهم حقوقاً أكثر مما يمكن أن تقدمه أية حكومة انتدابية.

ولكن باستثناء لقاءات أخرى مماثلة، لم يرشح في سورية أي تطور كبير الأهمية، إلى أن انتشرت أخبار مفادها أن بونسو جدد خلال وجوده في باريس مرسوم تأجيل جلسات الجمعية مدة ثلاثة أشهر أخرى. إذ أثارت تلك الأخبار بعض الاضطرابات المحدودة في المدن ولبث السوريون ينتظرون أنباء عن عودة بونسو إلى الشرق أو عن صرفه من الخدمة.

سمح لبونسو بالعودة، وكان أول عمل قام به دعوة هاشم الأتاسي، رئيس الكتلة الوطنية، إلى بيروت لمقارنة الصيغة المنقحة التي وضعتها سورية للدستور بصيغته هو. غير أن اختلاف الرأي في ما بينهما لم يمكن التغلب عليه. فبونسو كان مقيداً باعتبارات سياسية في باريس، والأتاسي لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات سوى إضافة مادة واحدة تمنح فرنسا حقوقاً خاصة من خلال عقد اتفاقية[٨٦]. وكان يمكن لهذه الصيغة أن ترضي بونسو في آب/أغسطس ١٩٢٨، أمّا في كانون الثاني/يناير ١٩٢٩ فكان لا يقدر على القبول بها. وحتى التنازلات التي قدمت في الدقيقة الأخيرة من قبل الشيخ تاج الدين وقبلت بها الكتلة الوطنية، فإنها كانت متأخرة عن الحؤول دون انهيار العلاقات انهياراً كاملاً. ففي ٥ شباط/فبراير، أصدر المندوب السامي مرسوماً يقضي بتعطيل الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى[٨٧].

(٨٦) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 65-67; FO 371/5766, vol. 13074. Tyrrell (Paris) to Chamberlain, 3 Dec. 1928.

(٨٧) By *Arrêté*, no. 2, 385, 5 Feb. 1929.

الفصل الثالث عشر
الطريق الوعر إلى البرلمان

في نيسان/أبريل أبرز غلاف أحد أعداد **المضحك المبكي** صورة كاريكاتورية ذات دلالة: هاشم الأتاسي، وفي جواره فخري البارودي، يسحب بقوة حبلاً طويلاً يخرج من فم المندوب السامي، والمندوب يبدو غير آبه. وجاء في التعليق: «ساعدني في الشد فخري بك، لعلنا ننتزع كلمة من بونسو.» لقد جذب الكاريكاتور الانتباه إلى جوهر الأشهر الستة عشر الأولى من المرحلة الثانية من حكم بونسو في سورية. فخلال هذه الفترة عاد بونسو إلى الأسلوب الذي كان قد تبناه في بداية وصوله إلى الشرق ـ أسلوب التحفظ، والبرود، والغموض المدروس[1]. وقد تظاهر بأنه غير مهتم بجميع القضايا السياسية، مستعيضاً عن ذلك بالانهماك في تطور سورية الاقتصادي. وتركت القرارات السياسية العادية للمندوب الجديد في دمشق، سولومياك، الذي نقله بونسو من لبنان، حيث اشتهر بأنه «مناور ماهر». وكانت مهمة سولومياك تفتيت صفوف الكتلة الوطنية. وفي هذه الأثناء، كان موغراس، السكرتير العام لبونسو، الليبرالي وشبيهه في التفكير قد غادر سورية بصمت، وقيل إنه غادرها غير مرضي عنه[2].

وبالنسبة إلى الشيخ تاج الدين، أتاح له تراجع الكتلة الوطنية الأخير فرصة أخرى لتحصين نفسه وتحصين حكومته. ولكن لم يكن سهلاً أن ينسى سمعته السيئة بأنه السياسي الأقل شعبية في سورية؛ فأنى ظهر بين الناس كان يقابل بصيحات الاحتقار وهسهسات الازدراء. وكان لا يجد عزاء حتى في الصلاة؛ إذ كان كلما دخل المسجد الكبير في دمشق يتوقع أن يسمع تنديداً به من على المنبر ووصفه بـ «أخون الخونة»[3]. وتعلق أمله الأكبر برغبة بونسو عن تسليم الكرة السياسية إلى الوطنيين، الذين استمر

---

(١) **المضحك المبكي**، العدد ١٦ (١٩٢٩)، الغلاف.

(٢) *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban, 1929*, p. 1; Rabbath; *Courte Historie* («L'expérience Ponsot»). Maugras surfaced a little later as Minister in Teheran.

(٣) **MAE, Syrie-Liban 1918-29. Ponsot to Briand, 3 Jan. 1929, vol. 205, pp. 160-61.**

المندوب السامي في اعتبارهم متصلبين غاية التصلب[٤].

ولما كانت الكتلة الوطنية عاجزة عن دفع حركة الاستقلال بأية طريقة، فإنها تحولت نحو بناء قاعدة تنظيمها وتوسيعها. وكان التوجه الرئيسي لقيادة الكتلة لا يزال ملتزماً تحقيق تراخ متدرج للحكم الفرنسي من خلال تسوية الخلافات. ونتيجة لذلك، كانت الحياة السياسية في سورية تتسم في هذه الفترة بمفاوضات منتظمة إلى حد ما بين الوطنيين ودار المندوب السامي، وكان يتخلل ذلك مهرجانات وتظاهرات عامة متفرقة ذات طابع معتدل بصورة ملحوظة. وكان الهدف تذكير الفرنسيين بنفوذ الكتلة وتعزيز موقع الكتلة بين السوريين في آنٍ.

تبدد الاعتدال السياسي في الشؤون السورية بفعل حوادث وقعت في فلسطين. فهناك، تفاقم التوتر المتصاعد بين العرب واليهود في آب/أغسطس ١٩٢٩ وتحول إلى شغب عنيف[٥] شد انتباه المسلمين والعروبيين على السواء في سورية[٦].

وقامت الكتلة الوطنية بدور غريب في هذه الحوادث. إذ نبه قادة الكتلة إلى عدم القيام بأي نوع من التظاهرات، ضد البريطانيين خشية أن يعرض للخطر أي دعم بريطاني ضد الفرنسيين في المستقبل. وكان قادة الكتلة يريدون ألا يتحول هم الجماهير السورية عن أكثر المشكلات إلحاحاً: كيفية تسهيل خروج الفرنسيين من بلدهم[٧]. وهكذا، فقد زادت القيادة الوطنية في تغليب المصلحة الذاتية المحلية على المشاعر العروبية.

عندما عاد هنري بونسو من زيارة لباريس في نهاية تشرين الأول/اكتوبر، كان في سورية تصعيد متدرج ملحوظ في النشاط الدبلوماسي؛ حيث إن الفرقاء كلهم تقريباً أرسلوا وفوداً إلى بيروت لتقديم برامجهم إلى المندوب السامي[٨].

وبعد مؤتمر للكتلة الوطنية في نهاية تشرين الأول/اكتوبر مباشرة، كرر هاشم الأتاسي دعوته إلى عقد اتفاقية فرنسية - سورية. ولكنه شدد هذه المرة على التقدم الذي حقق بين بريطانيا والعراق، ودعا فرنسا إلى سلوك طريق مماثلة[٩]. غير أن بونسو كان لا

---

(٤) *L'Asie Française*, no. 269 (April 1929), p. 136.

(٥) بشأن تفصيلات هذه السلسلة من الحوادث انظر: Porath, *The Emergence*, pp. 258-73.

(٦) *L'Asie Française*, no. 273 (Sept-Oct. 1929), pp. 313-14; Jean Gaulmier, «Notes sur le Mouvement syndicaliste à Hama,» *Revue des Etudes Islamiques*, 6 (1932), p. 116.

(٧) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 71.

(٨) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note confidentielle sur la situation politique en Syrie,» vol. 477, pp. 232-33.

(٩) في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٩. انظر: Atasi Letter in *La Syrie* (Beirut), 5 Nov. 1929, cited in USNA, Syria. 890d./296. Beirut Consul to Secretary of State.

يزال غير مستعد أو غير قادر على الرد. وفي كانون الأول/ ديسمبر عقدت سلسلة اجتماعات بين الأتاسي والمندوبية السامية لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية(١٠). وفي نهاية عام ١٩٢٩، كان بين المتشددين من الوطنيين حديث عن التخلص كلياً من استراتيجيا «التعاون المشرف» التي كانت الكتلة تتبعها.

دستور معدل

بدأ العقد الثاني من الحكم الفرنسي في سورية بسلسلة من الحوادث عكست أوضاع البلد السياسية والاقتصادية المتفاقمة بتسارع. ففي شتاء عام ١٩٣٠ أعلنت إضرابات عدة احتجاجاً على فرض ضريبة غير مباشرة، «الدخولية»، كانت أثقل ما يكون على كواهل الفئات التجارية والصناعية والحرفية التي دعمت الحركة الوطنية(١١). أما تدفق الوطنيين والسياسيين المعتدلين الدائم إلى مقر بونسو في بيروت، فإنه لم يحقق أي تقدم نحو عقد اتفاقية. وتحت ضغط شديد من أوساط الوطنيين، أصدر هاشم الأتاسي في ١٥ نيسان/ ابريل بياناً تحت عنوان «نداء إلى الشعب»، دحض فيه تهم أنه يسمسر لمصلحة الفرنسيين. وبكلمات اختيرت بعناية لتأتي معتدلة، ألقى بمسؤولية عدم تحقيق تقدم على عائق المندوبية السامية، غير أنه تحاشى ذكر بونسو.

وفيما الوضع يزداد تفسخاً، خرج بونسو عن صمته الطويل أخيراً والتقى الأتاسي، الذي حذر من غليان محتمل، وأقنع بونسو بتسريع الزخم السياسي في سورية(١٢). وبعد عدة أسابيع، وقع بونسو ستة مراسيم مهمة: القوانين التنظيمية لحكومات اللاذقية، وجبل الدروز وسنجق الإسكندرون؛ «المصالح المشتركة»؛ الدستورين اللبناني والسوري اللذين طال انتظارهما. بل إنه قبل مواد الدستور السوري الخلافية الست، مع تعديل طفيف. غير أن مادة إضافية صانت موقع السلطة الانتدابية في جميع الحالات التي بدا أن الدستور يتعارض مع حقوقها وواجباتها بموجب الانتداب. وفي الإجمال، لقد أقرت هذه المادة والمراسيم الستة الوضع الراهن الذي كان قد أنشأه الجنرال غورو.

لم يلق الدستور الجديد ترحيباً حماسياً. بل إنه بدا أسوأ حالاً بعد شهر عندما منح العراق، الذي كان في نظر الوطنيين السوريين متخلفاً ثقافياً واجتماعياً، اتفاقية من قبل البريطانيين ووعد بإدخاله إلى عصبة الأمم. وبفعل الإحباط السياسي، توجه قادة الكتلة

---

(١٠) FO 371/231, vol. 14553. Satow (Beirut) to Henderson, 19 Dec. 1929.

(١١) ضريبة octroi قدمها الشيخ تاج الدين الحسني في *Arrêté*، رقم ١٨٩٤، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٣٠ ووافق المندوب السامي عليها. انظر: J. Grellet, «Mémoire sur la fiscalité municipale en Syrie,» CHEAM, no. 331, n.d.: FO 371/4036, vol. 15365.

(١٢) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Direction politique et commerciale,» 15 April 1930, vol. 478, pp. 87-99.

إلى منازلهم في البساتين المجاورة للمدن أو إلى مصيفي بلودان وصوفر لتمضية فصل الصيف. وتوجه اهتمام الشعب نحو المجال الاقتصادي[١٣].

في العام ١٩٣٠، كان الوضع الاقتصادي والمالي في سورية كئيباً. فالرواتب كانت تتراجع في قطاعات عمل معينة، ووصلت البطالة مستويات عالية جديدة بفعل مجموعة عوامل، لم يكن أقلها الانحدار المستمر للحرف التقليدية[١٤]. وزاد الأحوال سوءاً الطبيعة الموسمية لكثير من الصناعات السورية، وبداية الكساد العالمي الذي أبطأ دورة الإعمار والأشغال العامة، وفرض ضرائب بلدية جديدة، وانخفاض قيمة «المجيدي» التركية التي كانت تستخدم كثيراً في دفع الرواتب[١٥].

وعليه، اتسم صيف ١٩٣٠ بإضرابات ذات طبيعة اقتصادية خالصة[١٦]. ففي حماة، حيث نفذ في نهاية كانون الثاني/يناير إضراب احتجاجاً على انخفاض قيمة الفضة التركية، جرى إغلاق المدينة كلياً في ١٩ حزيران/يونيو، للاحتجاج على ضريبة جديدة على الخبز[١٧]. وفي حلب، أضرب العاملون في قطاع صناعة النسيج التقليدي في نهاية تموز/يوليو مطالبين بزيادة الرواتب[١٨].

وفي وقت لاحق، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، شهدت حمص، حيث كان عدد الحرفيين المستخدمين في تراجع، وحيث خفضت الأجور في صناعة النسيج ثلاث مرات في غضون ثلاثة أشهر، إضراب ٦٠٠ من عمال النسيج الذين كانوا قد نظموا مؤخراً[١٩]. وفي هذا الوقت، كانت دمشق في غمرة إضراب بدأ في منتصف تموز/يوليو بين آلاف من عمال النسيج قادهم اتحاد الناسجين الفعال[٢٠] ودلت طبيعة المطالب المعقدة التي قدمتها «لجنة العمال» إلى أصحاب المصانع (أجور أعلى، ظروف عمل أفضل، أيام عمل

---

(١٣) FO 371/3486, vol. 14554. Hole to Henderson, 27 May 1930.

(١٤) Longuenesse, «La classe ouvrière,» p. 39.

(١٥) George Hakim, «Industry.» Sa'id B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), pp. 172-73.

(١٦) كانت آخر الإضرابات العمالية الكبرى، التي ترافقت مع الثورة الكبرى، عام ١٩٢٦ قد شملت: مصانع النسيج، وبين عمال الخدمات العامة مثل D-HP، وامتيازي الحافلات الكهربائية والكهرباء، وامتياز التبغ وصناعة النسيج. وقامت تلك الإضرابات أساساً ضد خفض الأجور. أنظر حنا، **الحركة العمالية**، ص ٣٣٨ - ٣٤٣؛ Chafiq Sanadiki, «Le mouvement syndical en Syrie,» Doctorat en Droit Dissertation (University of Paris, 1949), p. 54; Longuenesse, «La classe ouvrière,» p. 43.

(١٧) Gaulmier, «Notes sur le mouvement syndicaliste à Hama,» pp. 115, 117.

(١٨) حنا، **الحركة العمالية**، ص ٣٨٤ - ٣٨٥؛ Longuenesse, «La classe ouvrière,» p. 49

(١٩) حنا، المصدر نفسه؛ *Ibid.*

(٢٠) أنشئ اتحاد الناسجين، وهو أول اتحاد سوري حديث، في دمشق عام ١٩٢٥، وكان يضم آنذاك أربعة مصانع واثنين وخمسين عاملاً فقط. انظر: حنا، **الحركة العمالية**، ص ٣٣٨ - ٣٤٣.

أقصر) على التقدم الذي كانت قد حققته اتحادات العمال الناشئة. بيد أنه قلما سمح للعلاقات والنزاعات بين العمال وأرباب العمل أن تأخذ مسارها الطبيعي. ففي واقع الأمر، كانت نضالات العمال تطمس بانتظام من قبل الاتحادات التي كانت تضم عمالاً وأرباب عمل على السواء والتي كان يرأسها في الأغلب أنصار للكتلة الوطنية[٢١].

كان تطور الصراع الطبقي في سورية متدرجاً بصورة ملحوظة خلال فترة ما بين الحربين [العالميتين]. وعاد ذلك ما جزئياً إلى وقوف العمال والبرجوازية الصغيرة في جبهة مشتركة ضد سياسات فرنسا الاقتصادية. فالموقع السائد الذي كانت البضائع الأجنبية، ولا سيما البضائع الفرنسية، تحتله في الأسواق المحلية معززة بالرسوم المنخفضة، شكل تحدياً مباشراً للإنتاج المحلي، وألحق الأذى بصغار المنتجين وبالعمال الذين كانت أجورهم متدنية أصلاً. وكان نزاع المصالح المتنامي بين العمال وأرباب العمل قد حال دونه صغر حجوم المحالّ والمصانع وضآلة الاختلاف بين الطبقات، وفوق ذلك طبيعة الصراع بين الشعب السوري والهيمنة الفرنسية.

عودة إلى الكتلة

على الرغم من أن قادة الكتلة الوطنية لم ينظروا إلى الدستور بعين الرضا، فإن إعلانه جعل إجراء انتخابات جديدة أمراً محتماً. وقد اقترح بونسو على باريس أن تجرى الانتخابات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٠. ولكن بعد الخطأ الذي ارتكبه بشأن الدستور عام ١٩٢٨، راحت وزارة الخارجية الفرنسية تراقب المشهد السياسي السوري وتحركات مندوبها السامي بحذر أشد كثيراً، ورفض رؤساؤه في الوزارة اقتراحه. وكانت حجتهم أنه بإخفاق حملة الانتخابات خلال الصيف، لم يعد متاحاً سوى عدد قليل من المسؤولين الفرنسيين لتنظيم انتخابات على نحو مؤاتٍ لفرنسا[٢٢]. وسيكون أقرب موعد ممكن للانتخابات ربيع ١٩٣١.

يبدو من الاهتمام المحدود غير المعتاد الذي أبدته الكتلة الوطنية خلال صيف وخريف ١٩٣٠[٢٣] أنها هي أيضاً باتت غير تواقة إلى الانتخابات أكثر من وزارة الخارجية

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٢٢) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Note (internal MAE), 5 May 1930, vol. 478, pp. 189-90.

وبشأن خطط بونسو الاقتصادية، انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. Ponsot to MAE, 18 Feb. 1930, vol. 477, pp. 168-75.

(٢٣) يعزى الهدوء العام الذي لوحظ خلال الخريف وبداية شتاء عام ١٩٣٠، جزئياً، إلى تنفيذ مرسوم جديد للمندوبية السامية في أيلول/سبتمبر. وهو المرسوم الذي حظر على أي عامل أو موظف في الحكومة أن يكتب بيانات أو أن يشارك في أي تجمع سياسي أو اجتماع أو تظاهرة... الخ. وكانت العقوبة فقدان الوظيفة، أو الحبس، أو كليهما. وحمل المرسوم توقيع الشيخ تاج الدين الحسني. *Arrêté*، رقم ٢٤٤٩، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٠ في مركز الوثائق التاريخية ـ دمشق **قرارات مختلفة**.

الفرنسية. وظهر الشيخ تاج الدين وحده أنه يعد للمعركة الانتخابية. فأعاد ترتيب وزارته في هذه الفترة ثلاث مرات في تحرك واضح لإنشاء جبهة من «المعتدلين» قابلة للاستمرار لتعزيز موقعه لدى المندوبية السامية وضدّ الكتلة الوطنية التي تفوقه شعبية إلى حد بعيد.

وبحلول العام الجديد، عام ١٩٣١، أحيت الكتلة الوطنية اهتمامها بالقضايا السياسية الكبرى. ولا شك في أن ذلك كان رداً على مكائد تاج الدين الأخيرة، ولكنه ناجم أيضاً عن الاتفاقية الأنكلو ـ عراقية المعقودة في حزيران/يونيو ١٩٣٠. وأعلن هاشم الأتاسي وجميل مردم، في مقابلات متوالية في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير، أن الكتلة مستعدة ـ بأسف وبشيء من التحفظات ـ لابتلاع «تحريفات» المندوب السامي في الدستور وللاشتراك في الانتخابات في حال قدمت ضمانات «تدخل غير مشروع» من قبل الحكومة السورية وحماتها الفرنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، طالب زعماء الكتلة بعقد اتفاقية مماثلة لتلك المعقودة بين بريطانيا والعراق[٢٤]. بيد أن هذه التنازلات لم تلق قبولاً من جميع أعضاء الكتلة. ووجهت إلى مردم انتقادات شديدة بصورة واضحة. ومع أن مردم كان أعند من الأتاسي برغبته في أن تعلن الخطوط العريضة لاتفاقية عتيدة قبل اشتراك الوطنيين في الانتخابات، فإن احتجاجه على المادة رقم ١١٦ (التي ضمنت لفرنسا الإمساك بمجمل أمن سورية الداخلي وتأدية التزاماتها الدولية من أجل دوام الانتداب) قد اعتبر أمراً روتينياً[٢٥]. وعلى الرغم من أن مردم أجبر على إصدار توضيح رداً على منتقديه، فإن تلونه وبراغماتيته السياسيين أخذا في تمييزه من زملائه الآخرين، سواء في مجالس الكتلة أو حيال الفرنسيين. وفعلاً، ففي هذا الوقت بالذات عقد سولومياك، في غياب بونسو، لقاءات منتظمة وحصرية تقريباً مع مردم، في محاولة للتوصل إلى اتفاق مع الكتلة الوطنية بشأن إجراءات الانتخابات.

في حلب، كان للوطنيين نظرة غامضة تجاه طريقة تعاطي مردم في العاصمة السورية. وكانت مناورات الفرنسيين في الشمال في تقدم نحو منع الكتلة من إحراز انتصار كبير في الانتخابات المقبلة. ودفع دنو موعد الانتخابات الأحزاب السياسية في حلب إلى أنشطة جديدة. ففي اجتماع عقد في الثاني من شباط/فبراير في منزل ابراهيم هنانو، وحضره سعد الله الجابري والدكتور كيالي وإدمون رباط ـ وكان هذا الأخير محامياً ومثقفاً شاباً تلقى علومه في باريس ـ كان التوجه العام مفعماً بالمعارضة العنيفة للانتداب، ولا سيما للانتخابات التي لم تكن قد أعلنت بعد. والكيالي وحده دعا إلى التعقل لأنه كان في حينه منغمساً في مفاوضات سرية مع شاكر نعمت الشعباني، أملاً في إبقائه في منأى

(٢٤) مقابلة مع الأتاسي في *L'Orient* (بيروت)، العدد ٩٣، ١٩/١/١٩٣١؛ مقابلة مع مردم في *L'Orient*، العدد ٩٥، ٢١/١/١٩٣١.

(٢٥) FO 371/656, vol. 15364. Hole to Henderson, 30 Jan. 1931.

عن قبضة المندوب الفرنسي المقنع جداً في المدينة، م لافاستر. وانفض الاجتماع من دون الوصول إلى قرار نهائي عندما وردت تقارير موثوقة تفيد بأن حاكم حلب، نبيه بك مارديني، سيحلّ محله قريباً واثق المؤيد، أقرب الحلفاء إلى الشيخ تاج الدين والناطق السياسي الرئيسي باسمه منذ وقت قريب. وكان الشيخ تاج الدين ولافاستر كلاهما قلقين تجاه تصميم مارديني المعتدل على إقناع الزعماء في حلب بالتصويت لمصلحة المرشحين الذين يدعمهم الفرنسيون. فبالنسبة إلى لافاستر، الذي كان متشدداً وناشطاً صعوداً في الشبكة الإدارية الفرنسية، كانت هذه المهمة أدنى شرط ينبغي أن يتوفر في أي «خادم مطيع» للانتداب[٢٦].

عودة إلى مسألة العرش السوري

لقد بدا دوماً أن توقع انتخابات جديدة كان يخرج من الظلمة إلى النور مسائل محددة مشحونة سياسياً في سورية وأماكن أخرى في العالم العربي وفي أوروبا. وكما كان الأمر دائماً في مثل هذه «اللحظات الحرجة»، أعيد إبراز مسألة العرش السوري. ولم يكن الوطنيون هم الذين طرحوا المسألة، بل إنهم وجدوا أنفسهم أمام مشكلة أنهم مضطرون إلى تقديم رد موحد عليها.

كانت أسماء الهاشميين المعنيين تظهر دائماً في هذه اللحظات. ففي مطلع عام ١٩٣٠، وصل إلى مكتب المستعمرات في لندن تقرير شبه رسمي من فلسطين يقول إن الفرنسيين مهتمون مجدداً بإمكان إقامة شكل من أشكال الحكم الملكي في سورية، وإن ثمة تفكيراً في أن يكون علي، ملك الحجاز السابق وشقيق فيصل وعبد الله الأكبر، على رأس هذا الحكم. ولكن بالتدقيق في صحة هذا التقرير في باريس، علم البريطانيون بسرعة بأن الفرنسيين لم يكونوا، في بحثهم عن «حل للمشكلة السورية»، مقتنعين بعد بفائدة حكم ملكي[٢٧]. وبعد ذلك بعام واحد، كان اسم الملك علي أول ما برز فجأة بشأن مسألة عرش سوري عشية زيارته المباغتة لبيروت بدعوة من المندوبية السامية الفرنسية[٢٨].

---

(٢٦) *Ibid.*، **المضحك المبكي**، العدد ٥٩ (١٠/١/١٩٣١).

(٢٧) FO 371/5186. Wigram (Paris) to Monteagle (FO), 29 Oct. 1928.

وكان بونسو نفسه قد زود ويغرام بهذه المعلومات خلال مأدبة عشاء. وكان القوتلي مؤيداً لفيصل بن سعود منذ عام ١٩٢٦ *Oriente Moderno*, 8 (1928), p. 347.

(٢٨) وفي فترة لاحقة جرى تداول اسم خديوي مصر السابق، عباس حلمي. وبشأن أنشطته المتعلقة بإقامة عرش، وزيارته لسورية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١، انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. Chargé d'Affaires (Cairo) to Briand, 2 June 1931, vol. 480, p. 95 and Fleurian Telegram 23 Dec. 1931, vol. 480, pp. 187-88; CO 732/59117-34, «Memorandum,» n.d.; FO 371/441, vol. 14557. CO to FO, 23 Jan. 1930.

ويبدو أن الفرنسيين أخذوا يستطلعون الرأي مرة أخرى. وكان وكيلهم الرئيسي المدعو بول ليبيسييه Paul Lepissier، الذي أصبح قائماً بالأعمال في بغداد عام ١٩٣٠، بعد أن عمل لمدة خمسة أعوام قنصلاً وسكرتيراً عاماً مساعداً للمندوب السامي في بيروت. وكان ليبيسييه، مثل رئيسه السابق، هنري بونسو، متأثراً بما حققه البريطانيون من تقدم باتجاه تطبيع علاقاتهم بالعراق، ورأى أن على حكومته أن تسلك طريقاً مماثلة[٢٩]. وعلى غرار بونسو، كان ليبيسييه مهتماً بإمكانية إقامة حكم ملكي، في سورية.

وقد سأل ليبيسييه علياً، حتى قبل أن يغادر هذا الأخير بغداد باتجاه عمان وبيروت ودمشق، عن المطالب التي يمكن أن يتقدم بها أي مرشح هاشمي محتمل قبل قبوله المنصب. وفي هذا الوقت اشتم الملك فيصل «رائحة نفط»، وحذر المندوب السامي البريطاني في العراق من أن الحكومة الفرنسية كانت تسعى لجره «إلى نوع من القبول المشروط بالعرش» بما يمكن أن يعزز موقعها في المفاوضات الجارية بشأن منفذ للنفط الخام عبر سورية[٣٠].

لا يتوفر سجل بتفصيلات ما جرى بين علي والفرنسيين خلال زيارته لبيروت في ١١ و١٢ كانون الثاني/يناير، ولكن المؤكد أن علياً لم يجتمع إلى بونسو، الذي كان لا يزال في باريس[٣١]. وما يعرف هو أن استقبال علي في دمشق، حيث توقف ليلة واحدة في أثناء عودته إلى بغداد، كان مقيداً. ولم يزره أحد من الوطنيين أو من المسؤولين الحكوميين في فندقه[٣٢]، الأمر الذي دل على أن الكتلة الوطنية والشيخ تاج الدين على السواء كانا يعارضان بشدة إقامة حكم ملكي في سورية.

كان زوار علي الوحيدون عدداً من الضباط الشريفيين، وكان منهم رضا الركابي، الذي كان لا يزال متمسكاً بفكرة الملكية وبما تعد من عمل في المستقبل[٣٣]. وكان عدد من هؤلاء الضباط قد شكل في صيف ١٩٢٨ حزباً خاصاً تحت اسم «حزب الأمة الملكي». وقد اندمج هذا الحزب لاحقاً في فئة أخرى من قدامى المحاربين الملكيين برئاسة عارف باشا الإدلبي، وهو ضابط عثماني التدريب كان قد قاتل مع الأتراك في الدردنيل ثم مع جيش فيصل الشريفي حول مدينة حلب. وبوصفه عضواً في جمعية الضباط

---

(٢٩) CO 732/98059-54, Cox to High Commissioner, 16 Dec. 1931.

(٣٠) Khaldun S. Husry, «King Faysal 1 and Arab Unity, 1930-33,» *Journal of Contemporary History*, 10 (1975), p. 325. FO 371/206, vol. 15364. Humphreys (Baghdad) to Colonial Secretary, 10 Jan. 1931.

(٣١) يبدو أن ثمة شكاً طفيفاً في أن فيصلاً، وربما عبد الله، قد علما بالدعوة التي تلقاها علي من الفرنسيين. FO 371/206, vol. 15304. Cox (Amman) to High Commissioner, 12 Jan. 1931.

(٣٢) FO 371/356, vol. 15364. Hole to Henderson, 14 Jan. 1931.

(٣٣) *Ibid.*; MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note confidentielle,» vol. 477, pp. 232-58.

السرية، «العهد»، كان مؤيدا بارزا للملك فيصل وغدا ضابطا كبيراً تحت إمرته. وكان هو وزملاؤه شديدي الاهتمام بأن يكون لسورية حكم ملكي دستوري يفضي في النهاية، بحسب اعتقادهم، إلى اتحاد مع العراق وإلى اتفاقية مع فرنسا[٣٤]. وافترض الملكيون في الأشهر التي تلت زيارة علي أن بونسو سينصب علياً على العرش، على الرغم من إشارات تدل على العكس. ولكن الأنصار الجمهوريين الراسخي الإيمان اعتبروا الحديث عن الملكية عملاً فرنسياً لصرف الأنظار لتخفيف العداء السوري للانتداب أو ذريعة تساعد في تسوية مشكلة أنبوب النفط مع العراق التي يمكن التنصل من مسؤوليتها حالما يتم حل مشكلة الأنبوب[٣٥].

ولقيت مسألة العرش السوري اهتماماً أكبر في سورية وأوروبا عقب اجتماع الملك فيصل إلى المدير العام في وزارة الخارجية الفرنسية، بيرتيلو، في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٣١[٣٦]. ووفقاً لفهم فيصل للتبادل، فإن فرنسا، في الوقت الذي كانت ترغب في أن تترك للشعب السوري أن يختار من يحكمه، رحبت بعودة فيصل إلى سورية كملك. كما أن فيصلاً ألمح إلى فكرته المتعلقة بسورية وعراق موحدين. وفي ظل حكمه، سيكون لكل بلد برلمانه وسيقيم هو (أي فيصل) في كل واحد منهما مدة نصف عام، ويعين وصياً على العرش أثناء غيابه[٣٧]. وعندما عاد فيصل إلى بغداد أعطى نائب المندوب السامي البريطاني انطباعاً مؤداه أن المسألة كلها سويت: سيكون ملكاً على سورية والعراق، والحكومة الفرنسية مددت عرض إقامة عرش سوري، والحكومة البريطانية لا تعارض مثل هذا التطور[٣٨].

أما لندن، فلم تكن في الواقع متهيئة لفكرة اتحاد سوري ـ عراقي أو لوحدة سورية

---

(٣٤) *Oriente Moderno*, 8 (1928), p. 402;
فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١١٧ ـ ١١٨؛ فارس، **من هو**، **١٩٤٩**، ص ١٩. لقد كان الأدلبي هو من تصدر معارضة حكومة الشيخ تاج الدين منذ تموز/يوليو ١٩٢٩. MAE, Syrie-Liban 1930-40.
Fleurian Telegram, 23 De. 1931, vol. 480, pp. 187-88.

(٣٥) FO 371/3916, vol. 15364. Hole to Henderson, 29 June 1931.

(٣٦) لقد التقى فيصل برتيلو مرة واحدة على الأقل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥، للبحث في شأن العرش. وفي هذه المناسبة، طلب منه أن يشير بكيفية التعامل مع المسألة السورية. وقد أيد فيصل دستوراً شبيهاً بدستور العراق، ولمح إلى أن المفضل حكم ملكي بواسطة هاشمي. انظر:
FO 371/5485, vol. 15364. Parkinson Memorandum, 3 Nov. 1931.

(٣٧) CO 732/59117-34, 1931.

(٣٨) *Ibid.* لم يكن أحد أكثر انزعاجاً وحسداً إزاء دعوة فيصل لإقامة عرش من الأمير عبد الله، الذي بعث إلى فيصل برسالة مقرفة تنطوي على تهم ذكره فيها بالوعود التي قطعتها أسرته ولم تنفّذ. انظر:
CO 732/89059-47, Kirkbride to High Commissioner (Palestine), enclosing letter from Abdullah to Faysal.

ـ عراقية يحكمها فيصل. فقد كان يخشى أن يؤدي تقسيم وقته بين العراق وسورية إلى مزيد من التدهور في وضعه في بغداد، وهو وضع كان ضعيفاً أصلاً. وعلاوة على ذلك، بما أن موضع سلطة فيصل ومصالحه ستنتقل حكماً باتجاه سورية، نظراً إلى ما كانت تتمتع به من حالة تطور أعلى وثقافة مدينية أكثر تقدماً، فمن الممكن أن يتمكن النفوذ الفرنسي في سورية في آخر الأمر أن يهدد، بل أن يستأصل النفوذ البريطاني في العراق. ولهذه الأسباب، ثنى البريطانيون فيصلاً عن السعي لعرش سوري[٣٩].

ومن منظور الفرنسيين، كان فيصل قد «شوه على نحو خطير» حقيقة موقفهم لدى البريطانيين. فالملك، بحسب بونسو، فسر الاستقبال الودي الذي استقبل به في باريس بأنه إعلان رسمي بأن فرنسا مستعدة للقبول به ملكاً على سورية، وكان هذا، كما قال بونسو، وهماً تماماً[٤٠]. وفي الحقيقة، وبناء على جميع التقارير، بدت فرنسا راغبة تماماً في أن تترك للشعب السوري اختيار شكل الحكم، وخصوصاً بقدر ما يمكن أن يحدث ذلك انقسام الحركة الوطنية. وكانت وزارة الخارجية الفرنسية وقتذاك، حزيران/يونيو ١٩٣١، قد صرحت أمام لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم بنيّتها عقد اتفاقية مع سورية ولبنان موازية للاتفاقية الأنكلو ـ عراقية. ومن شأن ذلك أن يستلزم «انتخاب رئيس أو ملك، غير أن فرنسا لم تحدد أياً منهما. ولربما جرت محاولة لمعرفة رأي فيصل بطريقة حذرة[٤١]، ولكن ذلك لم يكن يعني أن باريس كانت مرتاحة جدياً إلى فكرة عرش سوري أو إلى وحدة سورية والعراق. وعلى العكس؛ فقد خشيت فرنسا أن يسبب المجيء بفيصل أو بأي ملك هاشمي آخر تقوية نفوذ بريطانيا في سورية والمنطقة، بل أن يؤدي حتى إلى إزاحة فرنسا [من المنطقة] كلياً[٤٢].

إن الفرنسيين بفتحهم موضوع عرش سوري في هذا الوقت يحاولون بالتأكيد تشجيع الحكومة العراقية على تقديم تسوية مناسبة بشأن الأنبوب، ويحاولون من جهة أخرى إحداث إرباك في الساحة السياسية السورية فيما الانتخابات على الأبواب. وأرغم طرح المسألة الوطنيين السوريين على خوض نقاش خاص كان من الممكن أن يحدث انقساماتٍ في صفوفهم. وقد استخدم بونسو هذه الخدعة عام ١٩٢٨؛ ومع أنها أعطت عكس النتائج المرجوة، فإن المندوب السامي ما عاد يملك الكثير من تكتيكات الإبطاء.

وفي حين أن مسألة العرش السوري ولدت الكثير من النشاط في أوساط الملكيين

---

(٣٩) FO 371/5872, vol. 15364. Cunliffe-Lister to Humphrys (Baghdad), 27 Nov. 1931.

(٤٠) أبديت ملاحظات بونسو للمندوب البريطاني السامي في العراق خلال زيارة الأخير مع المندوب السامي الفرنسي في أواخر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣١

FO 371/5483, vol. 15364. FO to Clerk (Angora), 4 Nov. 1931.

(٤١) FO 371/5872, vol. 15364, 27 Nov. 1931; CO 732/59117-34, n.d.

(٤٢) FO 371/5872, vol. 15364. Cunliffe-Lister to Humphrys, 27 Nov. 1931.

ومؤيدي الهاشميين في دمشق، فإنها كانت أكثر من مصدر إزعاج بالنسبة إلى الوطنيين وحتى بالنسبة إلى المعتدلين داخل الحكومة وخارجها[٤٣]. ويكفي أنها فاقمت الانقسامات داخل الحركة الوطنية، في الوطن وفي المنفى، بشأن مسألتي استقلال سورية والوحدة العربية. ويمكن أن يميز في ذلك الوقت أربع جماعات، متداخلة على الأقل، اثنتان منها كانتا ملتزمتين الاستقلال السوري أولاً وقبل أي شيء، وكان اهتمامهما بفكرة الوحدة العربية، ولا سيما من نوع الوحدة السورية ـ العراقية، يتراجع باطّراد. وجماعة تمحورت حول جميل مردم والجناح المعتدل في الكتلة الوطنية، والأخيرة شدت أنظارها إلى الدكتور الشهبندر وجناح عابدين ـ المنفي ـ في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة، وفي حين أن جماعة الكتلة كانت جمهورية بإخلاص وغير مستعدة للتساهل حيال أي تدخل هاشمي في الشؤون السورية، فإن الشهبندريين كانوا ملكيين بصورة عامة؛ غير أنهم كانوا مرتبطين بأمير شرق الأردن، عبد الله، أكثر من ارتباطهم بفيصل[٤٤]. أما الجماعتان الوطنيتان الأخريان فإنهما كانتا تضمان عروبيين راديكاليين. ولم يكن التمييز بينهما سهلاً كما هي الحال بالنسبة إلى جماعتي الكتلة الوطنية والشهبندريين: فإحداهما كانت مرتبطة بشكري القوتلي، الذي منحه الفرنسيون العفو في تموز/يوليو ١٩٣٠[٤٥]، والأخرى كانت مرتبطة بشكيب أرسلان وإحسان الجابري اللذين بقيا في المنفى.

كانت الجماعتان العروبيتان مخلصتين لفكرة الوحدة العربية، وكانتا بهذا القدر أو ذاك تحملان الرأي القائل إن استقلال سورية لم يكن خطوة ضرورية نحو تحقيق هذا الهدف الأكبر، وذلك خلافاً لاتجاه الكتلة الوطنية السائد. ومع ذلك، فإن فكرة استخدام عرش سوري واسطة لتحقيق الوحدة العربية الكبرى كانت تمثل مشكلة بالنسبة إلى كلتا الفئتين. فمن ناحية، كان شكيب أرسلان وإحسان الجابري، المقيمان في أوروبا معظم العقد السابق، مهتمين بتحقيق وحدة سورية ـ عراقية في أسرع وقت ممكن، وكانا يؤيدان

---

(٤٣) كان الشيخ تاج الدين وزمرته وحزب الإصلاح بزعامة حقي العظم منزعجين من ملاحظة بونسو لفيصل بشأن مسألة عرش سوري في المستقبل، سواء له أو لأخيه علي. انظر: **المضحك المبكي** العدد ٨٢، ٢٧ تموز/يوليو ١٩٣١) التي نشرت رسماً كاريكاتيرياً على غلافها يبين تاج الدين، وجميل مردم إلى جانبه، وهو يقول لبونسو: «في حين أننا نحن [السوريين] تحت الانتداب الفرنسي، فإنه يبدو أنكم أنتم [الفرنسيين] تحت الانتداب البريطاني!».

(٤٤) من بين زعماء الكتلة، مثلاً، كان ابراهيم هنانو معارضاً لقيام عرش لأن «شخصية قوية قد يسيء التصرف فينفع الأجانب، ويمكن بالتالي أن يقسم الشعب في سورية». مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «أوراق نبيه العظمة» [سورية]. ابراهيم هنانو إلى العظمة، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣١، الملف ٣/٥٧.

(٤٥) *Oriente Moderno*, 10 (1930), p. 369.

ومن الذين شملهم العفو سامي السراج والشيخ كامل القصاب، وكان كلاهما قريبين من القوتلي وحزب الاستقلال، وعثمان الشرباتي ونزيه مؤيد العظم اللذان كانا قريبين من الدكتور شهبندر.

تعزيز هذه الوحدة بعرش هاشمي. فبالنسبة إلى الجابري، الذي كان كبير الموظفين في بلاط فيصل، كان فيصل، من دون جدال، المرشح الأنسب لعرش مشترك. وبالنسبة إلى أرسلان، الذي كان ينزع إلى الميل أكثر نحو ابن سعود من منطلقات أيديولوجية (كان يؤيد إسلام ابن سعود ذا الطابع الإصلاحي ودوره الأكثر استقلالاً في وجه البريطانيين) والذي كان لديه تحفظات شديدة إزاء جدوى الهاشميين في تحقيق الوحدة العربية، فإن فيصلاً كان المرشح الوحيد أيضاً، ولا سيما أن ابن سعود لم يكن ذا اهتمام مباشر بسورية.

إن ما كان يهم أرسلان حقاً هو أن الملكية والوحدة تسيران يداً بيد. وبحسب مبادئه، فإن الشكل الجمهوري من الحكم لم يكن يجسد أياً من مبادئ الحكم العليا للشريعة. وبالمصطلحات المعاصرة، شدد على أن العراق في ظل الملكية حقق على درب الاستقلال تقدماً أكبر مما حققته سورية أو أية منطقة أخرى تحت الانتداب. ومع ذلك، فإن أرسلان لم يكن مؤيداً للملكية تأييداً قاطعاً. إذ كان يدرك أن فيصلاً لم يكن، ولا يستطيع أن يكون حاكماً مطلقاً، سواء في سورية أو في العراق، وأن فيصلاً يستطيع، في أحسن الأحوال، أن يصبح ملكاً دستورياً ذا سلطات مقيدة بفعل قوى سياسية محلية. وبدا فيصل لأرسلان أفضل حالاً بعد شباط/فبراير ١٩٣٠، عندما التقى ابن سعود للمرة الأولى. فهذه المصالحة كانت، بالنسبة إلى أرسلان، سبباً وجيهاً آخر لمواصلة استراتيجيته(٤٦).

أما جماعة الاستقلاليين السوريين الأحدث عهداً، التي كانت بقيادة شكري القوتلي في دمشق وكانت تشمل أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة، فإنها لم تكن مؤيدة لفكرة دولة ثيوقراطية أو ملكية دستورية، في سورية على الأقل. ولا كانوا مفتتنين افتتاناً خاصاً بالهاشميين، ومن ضمنهم فيصل. وكانوا في الواقع قد أظهروا ميلاً شديداً إلى الجمهورية. غير أنهم، كانوا ملتزمين فكرة الوحدة العربية الكبرى، تماماً مثل أرسلان والجابري، وتعاونوا معهما باتجاه هذا الهدف. وفي حقيقة الأمر، فإن الكتلة الوطنية وقيادة حزب شهبندر، حزب الشعب، المنفية اعتبرتا الاستقلاليين ومجموعة أرسلان ـ الجابري جماعة سياسية موحدة نسبياً ضمن الحركة الوطنية السورية الشاملة.

لقد كانت العلاقات الشخصية بين القوتلي وأرسلان وثيقة على نحو خاص. إذ كانا قد عملا معاً في برلين في بداية العشرينات وخلال الثورة الكبرى، يوم كان القوتلي صلة الوصل الرئيسية بين الوطنيين السوريين في أنحاء العالم العربي كافة وبين الوفد الدائم للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في جنيف. وما إن سحقت الثورة حتى عاد القوتلي إلى

---

(٤٦) Husry, «King Faysal I,» pp. 327-28.

برلين، حيث كان أرسلان، من ضمن أنشطته التي لا تعد[٤٧]، يعد لبدء مشروع جديد: تأسيس حركة إسلامية عربية ـ متماسكة يمكن أن تؤدي عملها جبهةً مشتركة ضد القوى الأوروبية من ناحية، وآلية تحقق بوساطتها الأهداف المحددة لنضالات وطنية في المشرق العربي من ناحية أخرى. وتدشيناً لهذا المشروع، قام أرسلان بإرسال القوتلي إلى القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨ ليكون طليعة حملة الوحدة من الداخل.

كانت مهمات القوتلي الأولية اثنتين: أولاً، كان عليه أن يحاول رأب الصدع في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني بين محوري اللجان التنفيذية: لطف الله ـ الشهبندر ورضا ـ الاستقلال. فأرسلان، فيما كان لا يزال لا يثق بلطف الله وشهبندر (وكان شعوراً متبادلاً)، كان مدفوعاً باعتبارات مالية إلى محاولة إعادة كسب دعم أسرة لطف الله الثرية. وقد أخفق القوتلي القليل الصبر في هذه المحاولة الأولى[٤٨]؛ إذ كان الرجل غير المناسب لهذه المهمة بسبب من ارتباطاته بالسعودية وشكه العميق في الهاشميين. وكانت مهمته الأخرى تعزيز الأواصر بين الأحزاب القومية في مصر وفلسطين وشرق الأردن والعراق والجزيرة العربية، بمؤازرة من الشيخ رشيد رضا وعادل أرسلان. ومن كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٨ حتى تموز/يوليو ١٩٣٠، حين عاد إلى دمشق، تتبع القوتلي بهدوء خطة شكيب أرسلان، متنقلاً بين القدس والقاهرة والحجاز، وموسعاً اتصالاته في محاولة لوضع القومية العربية على أسس أمتن[٤٩].

لقد كان القوتلي والاستقلاليون يميلون إلى إقامة وحدة سورية ـ عراقية. غير أنهم واجهوا مشقة كبيرة في تقبل تحمس شكيب ارسلان لوحدة يعززها ملك هاشمي. فمن وجهة نظرهم (وكذلك رشيد رضا[٥٠]، أما عادل ارسلان فكان مع أخيه الأكبر)[٥١]. لم تكن طموحات فيصل الشخصية غير محتملة من حيث المبدأ فحسب، بل كانت خطرة أيضاً. وفي رسالة طويلة إلى أحد زملائه الاستقلاليين، لخص القوتلي تحفظات

---

(٤٧) بشأن حلقة القوتلي ـ أرسلان في العشرينات، انظر: الفصل التاسع و MD, 7N 4185. Renseignements spéciaux, no. 1,591, 27 Sept. 1921.

وبشأن أنشطة أرسلان في أوروبا والمشرق العربي وشمال افريقيا في بداية الثلاثينات، انظر: Ibid., 7N 4191. 2e Bureau, 12 Nov. 1933, and MAE, Syrie-Liban 1939-40. «Note de renseignement,» 17 Aug. 1930, vol. 479, pp. 220-24.

وكان الفرنسيون قلقين بشكل خاص من ارتباط أرسلان والقوتلي بألمانيا وبالاستخبارات الألمانية.

(٤٨) FO 371/1020, vol. 13749. Eastern Department «Political Report,» 22 Feb. 1929.

(٤٩) *Ibid.*

(٥٠) IPS, Nabih al-Azma Papers [Syria]. Rashid Rida to al-Azma, 22 March 1932, File 3/67.

(٥١) كان عادل أرسلان شديد الإعجاب بالملك فيصل. كما أنه اتخذ من بغداد قاعدة جديدة له بعد نفيه من مصر بسبب ما قام به من تحريض ضد الإيطاليين عام ١٩٣١. وفي العراق، كان عليه إقامة مصالح تجارية كبرى كممثل لشركة مقاولين بريطانيين ضخمة جداً

FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

الاستقلاليين الشديدة: فرنسا سعت لاستغلال طموحات فيصل لمآربها الخاصة وسوف تطرحها قبل اكتمالها. وحتى فارس الخوري، الذي كان منذ وقت طويل مؤيداً لوحدة سورية ـ عراقية وكان قد سافر إلى سويسرا في صيف ١٩٣١ للتداول مع فيصل وأرسلان بشأن عرش [السورية] قبيل زيارة فيصل لباريس(٥٢)، فقد رأى أخيراً أن دوافع فيصل كانت دوافع أنانية محضة.

وفي حين أن القوتلي أقر بأن فكرة إقامة وحدة سورية ـ عراقية كانت تؤذن بحلول عهد جديد على طريق النضال من أجل وحدة عربية كبرى، فإنه شعر بأن لا جدوى في المرحلة الراهنة من التفكير في وحدة ما دام الوطنيون غير قادرين حتى على ضمان الفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وكان أشد ما أزعج القوتلي هو أن الوطنيين الملتزمين كانوا يتكلمون على الوحدة، في الوقت الذي كان لا يزال هناك ضرورة إلى تنظيم جبهة شعبية ذات قاعدة جماهيرية ضد الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان. فكتب إلى نبيه العظمة يقول:

«ما دام الفرنسيون لا يزالون قادرين على إقناع الدروز بمنافع الاستقلال عن سورية، فلا جدوى من محاولة التوحيد بين بيروت والبصرة وبين بغداد ودمشق»(٥٣).

ومع ذلك، بقي السؤال الرئيسي: ما هي السياسة التي ينبغي لحزب الاستقلال تبنيها علانية بشأن مسألة عرش [السورية]؟ فإذا عارض الاستقلاليون فكرة العرش صراحة، وهي فكرة تسير يداً بيد مع وحدة سورية ـ عراقية، فمن الممكن أن يلحقوا ضرراً بعلاقاتهم بارسلان والجابري، كما يمكن أن يفقدوا صدقيتهم في نظر الجماهير السورية التي لا سبيل إلى استنهاضها إلا بفكرة الوحدة. وقدم القوتلي حلاً يتوقف نجاحه على الكتلة الوطنية. ومع أن الاستقلاليين كانوا يستنكرون الأساليب التسووية للجناح المعتدل بقيادة جميل مردم في الكتلة، فقد كان القوتلي يعتقد أن عليهم محاولة الإفادة من تمسك الكتلة المخلص بالنظام الجمهوري. وكان يرى إبقاء الوطنيين الراديكاليين صامتين، تاركين الكتلة تقود المعارضة ضد عرش سوري. وأدرك أنه بقدر ما تواصل الكتلة سياسة «التعاون المشرف» مع الفرنسيين وتعارض في الوقت نفسه إقامة حكم ملكي في سورية، فإن فرصة إقامة عرش ستكون ضعيفة. وفي الوقت ذاته، اقترح القوتلي أن يقوم استقلاليون، من الذين نالوا العفو، بالعمل بهدوء على اختراق تنظيم الكتلة بهدف إرغامها على تبني موقف أكثر جذرية بشأن مسألتي الاستقلال والوحدة العربية(٥٤).

---

(٥٢) **المضحك المبكي**، العدد ٧٨ (٣٠ أيار/مايو ١٩٣١)، ص ١٣. وقد طرحت المجلة عاملي النفط العراقي والاستقرار في سورية اللذين يمكن الحصول عليهما في حال قيام عرش سوري.

(٥٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «أوراق نبيه العظمة»، [سورية]، ملف ٣/ ٦٠ شكري القوتلي (دمشق) إلى العظمة (فلسطين)، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١.

(٥٤) *Ibid.*

الكتلة الوطنية والعروبة

في موازاة خطى الحملة عام ١٩٣١، قادت الكتلة الوطنية التوجه إلى حكم جمهوري في سورية في الوقت الذي عملت بحذر على تعطيل مشروع فيصل الهادف إلى إقامة عرش سوري. ومن السخرية أن جهودها في هذا الاتجاه كانت تعينها بصورة غير مباشرة حكومة الشيخ تاج الدين الائتلافية، التي كانت تعارض الملكية والمصالح الهاشمية بشدة. ولكن حدث أيضاً أن بشَّر عام ١٩٣١ بدنو موجة من أنشطة العروبيين التي فضلت الكتلة الوطنية تلافيها. وبالفعل، لبثت قيادة الكتلة في موضع غير بارز إزاء جميع القضايا التي لم يكن لها صلة مباشرة بالانتخابات. وكانت كتلة دمشق، بالتحديد، ملتزمة سياسة «التعاون المشرف» مع الفرنسيين وراغبة في تطويق جميع القضايا التي قد تسبب قطع العلاقات مع الفرنسيين وتلغي الانتخابات. وتحاشى قادة الكتلة عمداً الظهور بوضوح في كثير من المهرجانات العامة التي أقيمت في الأشهر التي سبقت الانتخابات تضامناً مع نضالات عربية وإسلامية مختلفة. ونظراً إلى أنهم القادة الوطنيون الوحيدون المعترف بهم من قبل المندوبية السامية، فمن الجلي أنهم كانوا مهتمين بالإقلال من أهمية جميع المشاعر التي كانت تعتبر ذات صلة بمصالح ملكية أو وطنية راديكالية في سورية. وفي هذه المرحلة، تضاربت العروبة مباشرة باستراتيجيا الكتلة الوطنية.

ولذلك، فإن الكتلة لم تشترك بصورة حيوية في التظاهرات التي جرت في دمشق وحلب في نيسان/إبريل ١٩٣١ لشجب فظائع الإيطاليين في ليبيا واستنكار إبعاد عادل ارسلان من القاهرة لمناهضته الأعمال الإيطالية، مع أن الفرنسيين لم يعارضوا هذا الهيجان لأنهم كانوا لا يزالون يعتقدون أن لإيطاليا خططاً تتعلق بسورية[٥٥]. وكان الأمر المفاجئ هو غياب قادة الكتلة الواضح عن الذكرى السنوية للسادس من أيار/مايو للقادة السوريين الذين شنقهم الأتراك في عامي ١٩١٥ و١٩١٦، وهي ذكرى سنوية نالت منزلة العطلة الرسمية في دمشق؛ وإلى حد بعيد بفضل أنشطة الكتلة على مر السنين. وفي الحقيقة، وجهت خلال الاحتفال انتقادات إلى الكتلة (وإلى حكومة تاج الدين)، في الكلمة الرئيسية التي ألقاها مدعي عام الحكومة السابق، عارف بك النكدي، حليف شكري القوتلي وحزب الاستقلال. وقد أنب هذا الوطني الجليل قادة الكتلة لتعاونهم ولإخفاقهم في توسيع قاعدة نضالهم لتشمل الريف، الذي كان سكانه بحاجة «إلى تعلم حقوقهم وواجباتهم»[٥٦].

---

(٥٥) FO 371/2629, vol. 15364. Monck-Mason to FO, 22 April 1931; FO 371/2507, vol 15364. Monck-Mason to FO, 1 May 1931; FO 371/2603, vol. 15364. Monck-Mason to FO, 4 May 1931.

(٥٦) FO 371/2689, vol. 15364. Hole to Henderson, 9 May 1931.

واتضح تماماً رفض الكتلة الوطنية أن تأخذ على عاتقها برنامجاً عروبياً في سورية عندما أحجمت في نهاية تشرين الأول/اكتوبر عن المشاركة في تظاهرات في دمشق في ذكرى مرور أربعين يوماً على إعدام قائد المقاومة الليبية، عمر المختار. وبدلاً من قادة الكتلة، كان سعيد الجزائري في رأس الموكب الصاخب الذي جاب دمشق تنديداً بالإيطاليين. وكان يجهد يائساً من أجل تلميع صورته آنذاك من أجل الانتخابات. فقد كان غير محترم ليس فقط بسبب استعداده للتعامل مع أي طرف، أجنبياً كان أو محلياً، يمكن أن يساعده في تعزيز مطامحه الشخصية في سورية، بل أيضاً بسبب اتهامه، وبحق، بأنه باع للصهاينة جزءاً من أملاكه الواسعة في فلسطين[٥٧].

وعمل الجزائري في ما بعد كذلك على سلب الكتلة وعيدها عندما استولى على قيادة أول مقاطعة رئيسية لشركة كهرباء دمشق الفرنسية ـ البلجيكية، (شركة الكهرباء والترام) التي رفعت أسعارها حالما بدأت تظهر آثار الكساد العالمي في سورية. وقد بدأت تلك المقاطعة في نيسان/أبريل ١٩٣١، وربطت بمقاطعة مماثلة بدأت في بيروت قبل ذلك بأسبوعين. واستمرت طوال الصيف الحار والخريف، وحصلت على تأييد الطلاب، وحركة اتحاد العمال غير الشرعية، والحزب الشيوعي الناشئ. وتميزت بالعنف ـ حيث وضع طلاب قنابل تحت عربات الترام وأرغموا أصحاب المحال على استخدام مصابيح الكاز بدلاً من التيار الكهربائي ـ وكانت ناجحة. وفي نهاية المطاف، اضطرت الشركة البلجيكية صاحبة الامتياز إلى تخفيض الأسعار قرشاً واحداً[٥٨]. ورأس الجزائري اللجنة الموجهة، المؤلفة من ٤١ عضواً كانوا في معظمهم من الأعيان المعتدلين من المجلس البلدي وغرفتي الزراعة والتجارة، ولكن كان بينهم أيضاً قليل من أنصار الكتلة، أبرزهم فخري البارودي[٥٩].

استراتيجيا الانتخابات لدى الفرنسيين

على الرغم من أن هنري بونسو لم يحدد للانتخابات موعداً إلا حين قدر مستشاروه أن البلد أضحى مستعداً لمثل هذا الحدث، كان العملاء الفرنسيون يعدون للانتخابات بهدوء منذ إعلان الدستور السوري في أيار/مايو ١٩٣٠. فسولومياك في دمشق ولافاستر في حلب، بتعاون من موفدين مساعدين، م. دوريو في الإسكندرون والعقيد ترينجا في دير الزور، اتبعا ضد الكتلة الوطنية استراتيجيا «البلى والتمزق». فالتأجيل المتوالي لجلسات

(٥٧) FO 371/5574, vol. 15364. Napier to Marquess of Reading. 29 Oct. 1931.

(٥٨) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Ponsot Telegram, 16 April 1931, vol. 578, p. 147; *Ibid.*, 7 May 1931, vol. 578, pp. 174-75.

(٥٩) *Ibid.*; *Oriente Moderno*, 11 (1931), p. 590; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Solomiac to Ponsont, 6 July 1931, pp. 33-36.

الجمعية التأسيسية ومن ثم تعليقها نهائيا، وتذبذب بونسو، وسياساته المتساهلة بين وقت وآخر، وإغلاقه المؤقت لكثير من الصحف والمجلات التي سمح لها بالصدور (أو بالعودة إلى الصدور في كثير من الحالات) بعد الثورة الكبرى[٦٠]، كل ذلك أفضى إلى إخماد الحماسة السياسية وخلق السأم والإحباط. كما أن المندوب السامي تدبر أمر «ترويض» الكثير من الوطنيين المتصلبين بإطراء الكتلة اطراءً مفرطاً باستمرار واهتمامها المخلص بروح المصالحة «والوفاق».

لقد كان هدف الفرنسيين في النهاية إيجاد مجموعة من المرشحين القابلين للتعلم والمعتمدين على فرق انتخابية متخصصة. واكتشف موظفو هيئة المندوبية السامية عدداً هائلاً من الرجال المختلفي الميول ولكن لا تأثير لهم في المجتمع السوري، وكانوا متزاحمين على المناصب المربحة ذاتها. وقد اختيروا لسلبيتهم إزاء أشد مفاسد الانتداب فظاعة. كما أن لافاعلية الكتلة الوطنية سياسياً أوجدت مناخاً معيناً مكن هؤلاء المرشحين من العمل بتوجيهات من الفرنسيين في المدن، وعلى نحو أخص في الريف[٦١]. وبالإضافة إلى هؤلاء الأتباع، كان لدى الفرنسيين أشخاص أقدم ويمكن الاعتماد عليهم أكثر: الأقليات المسيحية في المدن الداخلية، ولا سيما الذين في حلب وسنجق الاسكندرون[٦٢]، والوجهاء الريفيون الذين أخفقت الكتلة الوطنية في استقطاب عدد كبير منهم.

وفي حلب، حيث كان المسيحيون يشكلون ٣٥٪ من السكان، كسبت طوائف «الكنائس المتحدة» من الاختراق السياسي والتجاري والثقافي الذي أحدثته القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر. وقد سمح لهم القيام بدور الوسطاء «الطبيعيين» بين أوروبا وسورية الشمالية. وغدوا، كمرابين ووكلاء بالعمولة، القوة المهيمنة في مضماري التجارة والمال في الإقليم. ومع الاحتلال الفرنسي، اعتمدوا على الرعاية والحماية الفرنسيتين لمواصلة سيطرتهم على التجارة (كمستوردين لسلع أوروبية وأميركية) والمال (كمقرضي أموال ورجال مصارف). وفي الواقع، لقد تعزز موقعهم لأن مصالحهم الكبرى لم تتأثر على النحو الذي تأثرت به مصالح البرجوازية التجارية الإسلامية بفعل

---

(٦٠) من الصحف والمجلات السورية التي بدأت تظهر أول مرة أو عادت إلى الظهور خلال ولاية بونسو: (دمشق): **الجيل** (٢٤ أيار/مايو ١٩٢٧)، **الاستقلال** (٢٥ حزيران/يونيو ١٩٢٧)، **الشعب** (١ تموز/يوليو ١٩٢٧)، **النظام** (٢٥ آب/أغسطس ١٩٢٧ ـ مرتين أسبوعياً)، «بردى» (أيار/مايو ١٩٢٨)، **الأخبار** (٢٦ تموز/يوليو ١٩٢٨)، **القبس** (١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨)، **الأيام** (٧ آذار/مارس ١٩٣١)؛ (حلب): **الجهاد العربي** (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧)، **الجماعات الإسلامية** (١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٩)، «التقدم» (٤ كانون الثاني/يناير ١٩٢٩). انظر: **دليل السوري للجمهورية السورية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨** (دمشق، لا تاريخ)، ص ٦٦٨ ـ ٦٦٩، *A Post-War Bibliography of the Near Eastern Mandates* (Beirut, 1933), pp. 43-51.

(٦١) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 75-76.

(٦٢) *Ibid.*, p. 76.

التقسيم الذي حدث بعد الحرب وما تلاه من فقدان للأسواق في تركيا والعراق(٦٣). ولذلك، كانت شريحة كبيرة من الطبقات المسيحية المهمة لا تتخذ موقفاً ودياً من أهداف القومية العربية السورية التي كانت تهدد مصالحهم المادية بصورة مباشرة. وعلاوة على ذلك، فقد غذت فرنسا مخاوفهم المفرطة من الاضطهاد على يد الأغلبية المسلمة. وقام لافاستر، الذي كانت تكتيكاته أقل براعة وتطوراً من تكتيكات سولومياك في دمشق، بإعداد حملة ماكرة شددت فيها على أنه إذا لم يقف المسيحيون في صف حماتهم التقليديين فإن الانتخابات ستسلمهم إلى «بحر من المسلمين». وفي الواقع، لقد كان الصراع السياسي الأساسي في سورية لا يزال بالنسبة إلى الكثير من المسيحيين صراعاً «بين الصليب والهلال» أكثر منه صراعاً بين الهيمنة الأوروبية والاستقلال الوطني(٦٤).

عاد السيد بونسو إلى سورية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ وفي جعبته بعض المفاجآت الكبيرة ـ لكنها مفاجآت كان يعد لها قبل عودته بوقت طويل. وبعد حفل استقباله مباشرة تقريباً (وهو الحفل الوحيد الذي حضره الوطنيون السوريون)، أعلن في رسالة إلى الشيخ تاج الدين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أنه لم يعد هناك حاجة إلى خدماته(٦٥). ولم يلاق حل، وزارة تاج الدين، الذي تلا ذلك، حتى شكوى واحدة من أشد السياسيين السوريين جشعاً(٦٦). وتلا ذلك صدور ثلاثة مراسيم جسدت لعبة بونسو ما قبل الانتخابات. فقد أقام أولاً مجلساً استشارياً ليسدي إليه النصح بشأن تطبيق الدستور. ووضع ثانياً تدابير لمواصلة إدارة الدولة السورية حتى الانتخابات عن طريق تسليم أعمال الحكومة إلى سكرتير عام والأعضاء الباقين من وزارة تاج الدين (باستثناء جميل الألشي). وأخيراً، تولى بونسو، بنفسه، منصب رئيس الدولة من أجل الانتخابات، التي كان قد حُدِّد الآن لإجرائها رسمياً، يوما ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ و٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢(٦٧).

ومع أن الكتلة الوطنية سرت بمشاهدة نهاية الشيخ تاج الدين، فإنها لم تكن مسرورة بالترتيبات المؤقتة التي أجراها بونسو. فالمجلس الاستشاري كان أشبه بـ «دليل

(٦٣) على سبيل المثال، قامت النشرة السنوية لغرفة التجارة في حلب (١٩٢٢) كل سنة بوضع قائمة أسماء أعضاء الغرفة بحسب درجاتهم. فالتجار ورجال المال كانوا مصنفين بالدرجات (الأولى والثانية والثالثة والرابعة)، التي كانت تحدد بحجم ما لديهم من رؤوس أموال. وفي عام ١٩٢٢، كانت ٢٥ مؤسسة تجارية مدرجة في قائمة «الدرجة الأولى: ٤ مؤسسات أجنبية، و١٨ مؤسسة محلية مسيحية أو يهودية (مع أن أصحابها ربما كانوا يحملون جنسيات أجنبية)، و٣ فقط كان يملكها مسلمون.

(٦٤) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 76, 82-83.

(٦٥) *The Times* (London), (23 Nov. 1931).

(٦٦) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 77.

(٦٧) FO 371/5980, vol. 15364. Hole to Simon, 23 Nov. 1931.

للشخصيات» الانتدابية[٦٨]. فمن بين الأعضاء العشرة، لم يكن هناك من المنتمين إلى الكتلة سوى واحد (هاشم الأتاسي). واستمر بونسو في التمييز المسخط بين الوطنيين وبين من أشار إليهم بـ «الممثلين الحقيقيين» للبلد[٦٩].

في ما يتعلق بتعيين سكرتير عام، كان هناك خشية من أن يكون مجرد قناع لحكم مباشر وأتوقراطي تمارسه المندوبية السامية، ومن أن الدور الرئيسي في السكرتاريا سيقوم به مسؤول فرنسي. وجرى تهدئة هذه المخاوف جزئياً بتعيين توفيق الحياني، متصرف حوران وقتذاك. والحياني، وهو أحد أفراد أسرة حلبية بيروقراطية بارزة ذات أملاك، كان قد تدرب في الملكية في استنبول وخدم في مناصب مختلفة في إدارة الإقليم العثمانية. ولم يدفع به الاحتلال الفرنسي إلى صفوف العاطلين عن العمل، ولما كانت المندوبية السامية بحاجة إلى إداريين ذوي كفاية كان يسرّها أن تبقيه في عمله. فأصبح رئيساً لشرطة مدينته، وظل في هذا المنصب أعواماً عدة قبل أن يصبح قائمقام إدلب عام ١٩٢٤، ثم قائمقام دوما خلال الثورة الكبرى (من حيث بدا أنه زود الاستخبارات الفرنسية بتقارير منتظمة عن أنشطة مجموعات الثوار في المنطقة). وقبل تقلده منصبه الجديد، أبقي في حوران مدة عامين. وكان الوطنيون متأثرين بصيته إدارياً أميناً وعادلاً وكفياً. ومع أنه لم يكن لديه ميول سياسية محددة، فقد اعتقد في بعض الأوساط أنه متعاطف سراً مع الكتلة الوطنية[٧٠]. ويذكر بعض الوطنيين أنه كان عضواً في «الفتاة» عام ١٩٢٠[٧١].

في ٧ كانون الأول/ديسمبر التأم المجلس الاستشاري الجديد للاستماع إلى إحدى خطب بونسو النادرة. وفي هذا الخطاب، الذي وجهه بوضوح إلى الكتلة الوطنية، رفض مطلب الكتلة القاضي بأن تعلن الخطوة العريضة لاتفاقية قبل الانتخابات، كما رفض اقتراحها أن يعدل القانون الانتخابي، بجميع عيوبه المعترف بها، في مثل هذا التاريخ المتأخر جداً[٧٢]. وردت الكتلة بإعلان تحفظاتها الشديدة على عملية الانتخاب. واحتجت بأن عدم السماح لمناضلين وطنيين، أمثال الدكتور شهبندر وشكيب أرسلان وإحسان الجابري، بالعودة وترشيح أنفسهم (مع أن قادة من الكتلة، مثل جميل مردم، كانوا يتحركون بسهولة أكبر في غياب هؤلاء)، وعلى أن الفرنسيين كانوا يتلاعبون بالانتخابات

---

(٦٨) حرفياً «ينتمي إلى الانتداب»، وهو تعبير وضعته الكتلة للإشارة إلى المتعاونين مع الفرنسيين. انظر: FO 371/6020, vol. 15364. Monck-Mason to FO, 25 Nov. 1931. FO 371/5980, vol. 15364. Hole to Simon, 23 Nov. 1931; *Almanach Français* (1932), p. 171.

(٦٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 79.

(٧٠) فارس، من هو، ١٩٤٩، ص ١٤٠.

(٧١) C. Ernest Dawn. «The Rise of Arabism in Syria,» in *From Ottomanism to Arabism. Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, 1973), p. 176.

(٧٢) FO 371/6291, vol. 15365. Hole to Simon, 11 Dec. 1931.

بطرق عدة ماكرة ومتعددة الأشكال[٧٣]. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحفظات التي كان أشدها تحفظات القادة الحلبيين، ظلت الكتلة عازمة على المشاركة في الانتخابات[٧٤].

ولضبط الانتخابات، استخدمت المندوبية السامية مزيجاً من طرائق القسوة والخبث. من ذلك أن السلطات أبقت المرشحين الوطنيين تحت المراقبة حتى يوم الانتخابات، وتم قمع صحف ومجلات مؤيدة للمرشحين الوطنيين، ورفض عدة رؤساء تحرير، بتهديد من عملاء أمنيين، أن يصدروا بيانات وبلاغات للوطنيين[٧٥]. ووردت من مناطق ريفية تقارير موثوقة تفيد بأن عملاء للفرنسيين كانوا يمارسون ضغوطاً لتأمين ناخبين طيعين في الانتخابات الأولية هناك[٧٦]. وفي حلب، حيث كانت الجالية الأرمنية المؤلفة من ٥٠,٠٠٠ نسمة تشكل أكبر أقلية في المدينة، كانت المندوبية السامية منهمكة في محاولة لضمان ذهاب أحد المتعاونين معها إلى دمشق.

كان معظم الأرمن من الذين استقروا في حلب مؤخراً، وكانوا قد أتوا من تركيا لاجئين في نهاية الحرب العالمية الأولى. ولما كانت سياسة الفرنسيين تبدي محاباة شديدة تجاه الأقليات، منح الأرمن ككل، الجنسية السورية. ولهذا السبب وحده، فإن الأرمن، الذين أرغموا على منافسة العرب في الوظائف في أوقات الركود الاقتصادي والذين أثاروا أحياناً غضب السكان المحليين[٧٧]، كانوا عموماً مذعنين لمصالح المندوبية السامية. وقد كان نجاح مرشح وطني في انتخابات عام ١٩٢٨ صدمة، وأراد لافاستر الصفيق أن يتفادى حدوث ذلك ثانية. وكانت الجالية الأرمنية منقسمة سياسياً بين حزب الطاشناق بنفوذه في أوساط طبقة البرجوازيين وأصحاب المحال والكهنوتيين، وحزب الهنشاق الثوري الأصغر حجماً ولكن الأحسن تنظيماً، وذي الميول الشيوعية، والمرتكز على المثقفين والعمال. وفي حين كانت السياسة العامة لكلا الحزبين تلافي أي احتكاك بالسوريين الأصليين خشية إلحاق الأذى برفاه الجالية الأرمنية، فقد سعى حزب الهنشاق لإقامة علاقات سلمية بالسكان العرب، فدعم التحرر الوطني السوري وانضم إلى نضال الشعب السوري ضد مصالح الفرنسيين في البلد. وكان مثل هذا الموقف يناقض بوضوح استراتيجيا الأقليات التي وضعها لافاستر للانتخابات المقبلة. ولكي يمنع الهنشاق من

---

(٧٣) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 86.

(٧٤) George Antonius File, no. 21. Antonius (Jerusalem) to Rogers, 12 Feb. 1932, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

(٧٥) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 84.

(٧٦) FO 371/6291, vol. 15365. Hole to Simon, 11 Dec. 1931.

(٧٧) بين حين وآخر، كانت بيانات وإعلانات تظهر في حلب شاجبة الأرمن. ومن تلك الإعلانات التي جرى تداولها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨ وموقعة من «لجنة استقلال وتحرير سورية»، ما يلي: «نحن السوريين، الذين صمدنا بشجاعة أمام الأتراك، نبدو اليوم أننا سجناء للأرمن.» انظر:

FO 371/5338, vol. 13074. Monck-Mason to Cushendun, 30 Oct. 1928.

تقويض استراتيجيته، فقد اعتبر أن الحزب كان ملطخاً بنعوت مؤيدة للشيوعية وللسوفيات، بل إنه اعتقل قبل الانتخابات مجموعة من عشرين من محازبي الهنشاق النافذين، وكان ذلك عملاً فظاً من أعمال الترهيب إلا أنه ناجح[٧٨].

ومن أخبث الطرائق التي استخدمتها المندوبية السامية إعادة تقسيم المناطق الانتخابية وإعادة ترتيب النواب. من ذلك أن حي الميدان الدمشقي المعادي للفرنسيين، والذي قدم قرابة ١٧٠ ناخباً في انتخابات عام ١٩٢٨، اكتشف فجأة أن عدد سكانه أقل كثيراً مما سجل سابقاً. وبالتالي، لم يسمح له بانتخاب أكثر من ١٤٠ ناخباً في الانتخابات الأولية. وبالمثل، رفض طلب طائفة الروم الكاثوليك في دمشق بأن يكون لها ناخب خاص نظراً إلى حجمها (٥,٠٠٠ شخص تقريباً)؛ وكان سبب الرفض تصويتها لمصلحة الوطنيين عام ١٩٢٨[٧٩].

الانتخابات (١٩٣١ ـ ١٩٣٢)

كان التنافس في الجولة الانتخابية الأولى على أشده. ففي العاصمة تنافست أربع فئات: الشيخ تاج الدين وأتباعه في الحكومة؛ حزب الإصلاح الجمهوري والمعتدل برئاسة حقي العظم؛ الملكيون بقيادة رضا باشا الركابي؛ والكتلة الوطنية[٨٠]. وكان الفرنسيون قد عملوا قبل الانتخابات الأولية بأسبوع واحد على تشكيل ائتلاف يتمتع بحرية نسبية من الفئات الثلاث الأولى في وجه الكتلة. وضمت قائمتهم: تاج الدين، وحقي العظم،

---

(٧٨) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 77, 84.

منذ تموز/يوليو ١٩٣٠، بدا أن الهنشاق (الجرس) نشر آراءه في سلسلة بيانات طبعت بالعربية ووزعت في حلب تحت اسم «اللجنة القطرية للحزب الاشتراكي السوري» (وظهرت بيانات مماثلة في ذلك الوقت في كل من دمشق وبيروت وطرابلس واللاذقية والإسكندرون). وقد هاجمت البيانات تلك الفرنسيين لتدميرهم اقتصاد سورية، والدستور، وجميع السوريين النافذين الذين قبلوا به لأنهم خانوا بلدهم. وسميت روسيا في البيانات «منقذة المضطهدين»، مع أن كلمة «شيوعي» لم تذكر. غير أن انتقاداً خاصاً وجه إلى الجناح المعتدل في الكتلة الوطنية. ويبدو أن الخلية الشيوعية في حلب كانت أرمنية خالصة وتابعة لبيروت، حيث كان يقيم رئيس الحزب، فؤاد الشمالي. وقد كان الهنشاق الممهد لقيام الحزب الشيوعي في سورية. وكانت حلب ذات أهمية خاصة بسبب موجات المهاجرين الأرمن التي تدفقت إلى المدينة بين عامي ١٩١٥ و١٩٢٢. وكان بعض أعضاء الحزب، الذي أسس في أواخر القرن التاسع عشر في المناطق التركية من الامبراطورية العثمانية وفي سويسرا، من بين هؤلاء المهاجرين. انظر: Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 373-74. FO 371/1188, vol. 15364. Monck-Mason to FO, 5 Feb. 1931.

(٧٩) FO 371/6291, vol. 15365. Hole to Simon, 11 Dec. 1931.

(٨٠) بشأن الموقف الفرنسي من الركابي، انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note confidentielle sur la situation politique,» vol. 477, pp. 232-58.

والركابي، وبديع المؤيد الذي كان يعمل بدقة مع سولومياك لإنجاح مرشحين موالين للفرنسيين، ونسيب البكري، من بين آخرين[٨١]. ولكن، حتى قبل يوم الانتخابات، أدى تذمر الوطنيين من تدخل الشرطة وموظفين حكوميين آخرين إلى كهربة الأجواء ونشوب اشتباكات بين أنصار تاج الدين وأنصار «الشباب الوطني». وكان تدخل الشرطة أي شيء إلا كونه نزيهاً، أكد اتهامات الوطنيين. فرئيس الشرطة، بهيج الخطيب، ونائب حاكم دمشق، واثق المؤيد، كانا من المؤيدين المتحمسين لمجموعة تاج الدين. وكانا في الشهر السابق قد حشدا قوات أمن محلية، بما فيها فرق الإطفاء، مع أتباعهما الشخصيين، وصرفا الشرطة النظامية من دون إبداء الأسباب[٨٢].

تلا الاشتباكات ثلاثة أيام من الإضرابات والتظاهرات[٨٣]. وفي صباح يوم الانتخابات، كشفت الحكومة عن خطتها للتلاعب بالتصويت. وما إن فتح مركز الاقتراع في حي القيمرية، حيث ترشح تاج الدين وجميل الألشي، حتى رد رجال الشرطة والدرك المقترعين على أعقابهم بالقوة. وعندئذٍ، ظهر عملاء مأجورون تحميهم قوات أمن محلية، وحشوا الصناديق بأوراق تحمل أسماء ناخبين اختارتهم الحكومة، ثم تواروا عن الأنظار بسرعة. وحين حضر قادة وطنيون لاحقاً وحاولوا تفقد الصناديق، قيل لهم إن هذا الأمر قد تم للتو. فدعوا فوراً إلى مقاطعة الانتخابات المخادعة مقاطعة شاملة، وسارع «القبضايات» و«الشباب الوطني» إلى فرض ذلك بالقوة. واندلع القتال في جميع أنحاء المدينة. وانتشر العنف بشكل واسع في كل من الشاغور، أحد أكبر مراكز النشاط المناهض للانتداب، وموقع ترشيح لطفي الحفار، وفي سوق ساروجة، المقر الرئيسي لكثير من قادة «الشباب الوطني». وفي القنوات، أصر زكي الخطيب، أحد مرشحي الكتلة، على البقاء في مركز الاقتراع لثني المقترعين عن التصويت. غير أن واثق المؤيد أمر رجال الشرطة بطرده، الأمر الذي دفع الخطيب إلى إلقاء كلمة مرتجلة أدت إلى القيام بمسيرة كبيرة نحو ساحة المرجة ومقر الحكومة. وهناك، حاول رجال الإطفاء تفريق المشاركين في المسيرة بما لديهم من مضخات مياه، التي عطلها الثائرون، ثم رموا رجال الإطفاء بالحجارة. وفتح رجال الشرطة النار مطرين الجموع بزخات الذخيرة الحية قبل تراجعهم إلى مبنى البلدية، حيث كان موظفون منهمكين في إحصاء الأصوات. والحادث الأخير أدى إلى نزول الجيش الفرنسي إلى الشوارع. وأعلن سولومياك تعليق الانتخابات في دمشق، واحتل الجيش نقاطاً استراتيجية، وفرض حظر التجول، واتخذت إجراءات

---

(٨١) **المضحك المبكي**، العدد ١٠٨ (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١)، ص ٢. كان نسيب البكري في صف تاج الدين ولكنه كان لا يزال متعاطفاً مع فكرة عرش سوري بأمير هاشمي
FO 371/6399, vol. 15365. Hole to Simon, 17 Dec. 1931.

(٨٢) *Ibid.*; FO 371/171, vol. 16085. Hole to Simon, 22 Dec. 1931.

(٨٣) *Oriente Moderno*, 12 (1932), pp. 52-53.

خاصة للدفاع عن الصالحية، حيث يقيم معظم أفراد الجالية الفرنسية[(٨٤)].

قتل في أعمال الشغب خمسة أشخاص وجرح خمسون شخصاً. وفي اليوم التالي، احتشدت جموع غفيرة عند الجامع الأموي للاستماع إلى قادة وطنيين يهاجمون الشيخ تاج الدين وشركاءه. بيد أن احتمال تجدد العنف تبدد بفضل الانضباط الحكيم الذي مارسه «الشباب الوطني» بقيادة فخري البارودي[(٨٥)]. وعلى نحو مغاير، جرت الانتخابات بهدوء في جميع المناطق الريفية المجاورة لدمشق، باستثناء منطقة واحدة. وفي معظم الدوائر الانتخابية، كان يتم اختيار مرشح واحد فقط، الأمر الذي جعل **«المضحك المبكي»** تعلق بالقول إن مسؤولي الانتخابات ثنوا المقترعين قبل فترة طويلة عن ممارسة حقوقهم المشروعة بالتأكيد لهم بأن من دواعي سرورهم أن يدلوا بالأصوات نيابة عنهم[(٨٦)].

كانت دوما، ثاني أكبر المدن في محافظة دمشق، المكان الوحيد الذي جرت فيه معركة انتخابية. وهي تقع في منطقة خصبة جداً. وكان ٢٥ في المئة من أراضيها الصالحة للزراعة ملكاً لخمس عائلات[(٨٧)]، من بينها عائلة الشيشكلي وعائلة الكيلاني. وكان وديع الشيشكلي ونسيب الكيلاني، من دون شك أكثر ملاكي المنطقة نشاطاً سياسياً. وقد سيطرا معاً على المجلس الإداري ودائرة تسجيل الأراضي في دوما. وكان لهما باع طويل في التعاون مع عملاء فرنسيين ومع القائمقام المحلي[(٨٨)]. ويجدر هنا ذكر مزيّتين مهمتين أخريين من مزايا دوما. إحداهما هي أن كثيراً من قادة الكتلة الوطنية كانوا يملكون هناك

---

(٨٤) *Ibid.*; MWT, «Registre des jugements du Tribunal de lère Instance Correctionnelle de l'année 1931 et 1932,» Uncatalogued, pp. 281-86.

وكان الكثير من المعتقلين قادة لـ «الشباب الوطني»، ومنهم محمود البيروتي، زعيم التنظيم. انظر أيضاً: FO 371/171, vol. 16085. Hole to Simon, 22 Dec. 1931; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 86; *The Times*, 23 Dec. 1931.

(٨٥) FO 371/172, vol. 16085. Hole to Simon, 23 Dec. 1931.

(٨٦) **المضحك المبكي**، العدد ١٠٨ (٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١).

(٨٧) كان عدد سكان دوما وقتذاك ١٢,٠٠٠ نسمة. وكانت الأملاك في منطقتها موزعة على النحو التالي: ٢٥ في المئة من الأراضي الزراعية لخمس عائلات، و٥٠ في المئة لعشيرة فلاحين واحدة ضمت أكثر من ١٠٠ زعيم عائلة، و٢٥ في المئة لملاكين صغار، وذوي ملكية متوسطة الحجم. وكان هناك أيضاً عدد متزايد من الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، وكانوا في الأساس مشاركين في المحاصيل، ولكن كان بينهم أيضاً عمال بأجر. وكانت أجزاء عديدة من هذه الأراضي مروية، وكان الذين ينتجون فائضاً على ١٠ ـ ١٥ فداناً يعتبرون فلاحين أثرياء. انظر: Allen Tower, *The Oasis of Damascus* (Beirut, 1935), pp. 45-46.

(٨٨) رأس الشيشكلي مجلس دوما الإداري منذ عام ١٩٢٢. وكان أيضاً نائباً عن دوما في الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨، بدعم من الفرنسيين. انظر: فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٢٤. والكيلاني، المولود عام ١٨٩٦، كان أيضاً في صف الفرنسيين. وكان متزوجاً من شقيقة خليل مردم بك، ابن عم جميل. المصدر نفسه.

أيضاً قطعاً واسعة من الأراضي، وكان منهم فخري البارودي وجميل مردم، مع أنهم، خلافاً للشيشكلي والكيلاني، كانوا يمضون معظم العام في دمشق، حيث رشحوا أنفسهم للانتخابات. والميزة الأخرى هي أن المدينة كانت قد بدأت تطور عدداً قليلاً، ولكن نشيطاً، في نقابات العمال، كان يرأسها في معظم الحالات أنصار للكتلة الوطنية. وكانت الانتخابات في دوما مهيأة مسبقاً بصورة جيدة، ولم تتوقع السلطات الفرنسية أية صعوبات. ولكن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قام حشد منظم من نحو ١٥٠٠ رجل ـ كان كثيرون منهم منتمين إلى النقابات ـ بمهاجمة مراكز الاقتراع في المدينة، ورموا مسؤولي الانتخابات ورجال الدرك الذين كانوا يحرسونهم بالحجارة. ثم شق متظاهرون طريقهم إلى مسجد المدينة الرئيسي واشتبكوا هناك مع رجال الدرك وخيالة الشرطة الذين أطلقوا النار عليهم. واضطر الجيش إلى التدخل، وأوقفت عملية الاقتراع[٨٩].

وفي حماة، أسفرت الانتخابات الأولية عن وقائع مشابهة لما جرى في دمشق ودوما. فهناك، كان الوضع السياسي مقترناً كثيراً جداً بتنامي حركة نقابة عمال نشيطة إلا أنها غير شرعية وبمجموعة من الشبان المثقفين والمهنيين من الطبقة الوسطى كانوا قد ساعدوا في إنشائها. وكان راعي حركة النقابة وأهم شخصية فيها نورس الكيلاني، وهو زعيم أرستقراطي وديني تلقى علومه في حماة وكان مفتيها بين عامي ١٩١٩ و١٩٢١ ثم تولّى منصب متصرفها إلى أن صرفه الفرنسيون عشية الثورة الكبرى. وانتخب بعد الثورة رئيساً لمجلس المدرسة الثانوية الحكومية الوحيدة في حماة، وهو منصب استغله في استقطاب أنصار له في صفوف المعلمين والمهنيين الشبان. وكان من المقربين إليه صيدلاني، وأربعة من المحامين المدربين في دمشق، ومعلم واحد، وسياسي واحد معروف جداً. وهؤلاء جميعهم منتمون إلى عائلات مرموقة في المدينة، ولو أنهم كانوا غالباً أبناء فروع كانت ثرواتها في تقلص لهذا السبب أو ذاك، كما كان معظمهم ينتمي إلى أحد المحفلين الماسونيين في حماة: نهر العاصي وأبو الفدا[٩٠].

وبتوجيه من نورس الكيلاني وأقرب مساعديه، عبد الحميد قمباز، تم تشكيل ٢١ نقابة في حماة بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣١. وبحلول نهاية عام ١٩٣٠، أنشئ مجلس النقابات الأعلى الذي ضم عشرين من هذه النقابات. وقد تولى قمباز رئاسة المجلس بمباركة من نورس الكيلاني[٩١]. ولكن على الرغم من أن النقابات والمجلس الأعلى الموحد لها ركزا

---

(٨٩) مركز الوثائق التاريخية، داخلية (انتخابات): ٨/ ـ ٨/٩٧٣ .**قائمقام** (دوما) إلى مدير وزارة الداخلية، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١.

(٩٠) أسستا في عامي ١٩٢٢ و١٩٢٥ على التوالي.

Gaulmier, «Notes sur le mouvement syndicaliste à Hama,» pp. 99-100.

(٩١) *Ibid.*, pp. 103-5. وكان من أبرز الاتحادات اتحاد الخياطين، واتحاد صانعي الأحذية، واتحاد الحلاقين.

على قضايا اقتصادية مختلفة (أيام عمل أقصر، أيام عطل أسبوعية، تعرفات حمائية، ضرائب بلدية أعلى، وانخفاض قيمة العملة المحلية)، وشجعا المقاطعة، والإضرابات، ووقف العمل احتجاجاً على السلع والامتيازات الأجنبية، فإنهما كانا مؤسستين انتقاليتين بين نقابات التجار التقليدية ونقابات العمال القائمة على الطبقية. فكل من العمال وأرباب العمل انضموا إلى الاتحادات التي غالباً ما ذكرت أنظمتها الأساسية، الصراع الطبقي قط، وفضلت أرباب العمل على العمال، كاشفة بذلك شخصيتها كبرجوازية صغيرة[٩٢]. كما أن أنشطتها أظهرت توجهها السياسي الأكثر وضوحاً، لدى عكسها على توجهها الاقتصادي.

في عام ١٩٢٨، كانت حماة قد انتخبت نائبين في الجمعية التأسيسية هما عبد القادر الكيلاني وحسني البرازي، أحد قادة الكتلة الوطنية الذي كان في عام ١٩٢٦ قد تولى لفترة قصيرة جداً منصب وزير الداخلية في حكومة أحمد نامي قبل أن يعتقله الفرنسيون ويبعدوه لاحتجاجه على قيامهم بقصف حي الميدان وحرقه في أيار/مايو من ذلك العام. وكانت الفترة التي أمضاها البرازي في الكتلة الوطنية قصيرة. ومع أنه كان واحداً من المحامين الكثر الذين وضعوا مسودة الدستور، فقد انحاز في النهاية إلى صف الشيخ تاج الدين بالتسليم بتحفظات الفرنسيين حيال «المواد الست» الخلافية. وبعد آب/أغسطس ١٩٢٨، أخذت علاقاته بالكتلة تتفاقم إلى حد أنه ما عاد يعتبر عضواً فيها عام ١٩٣١. وكان إذ ذاك قد شكل حزبه الخاص من كبار الملاكين في حماة، استعداداً للانتخابات النيابية[٩٣].

كان السؤال الكبير أمام الكتلة الوطنية في حماة من يكون على لائحتها الانتخابية. ولمواجهة نفوذ حسني البرازي، أقنع فرع الكتلة المحلي نجيب آغا البرازي، ابن عم حسني ومن الملاكين الأثرياء، بأن ينضم إلى لائحة الوطنيين. وكان نجيب آغا، نجل مستشار سابق للمتصرف العثماني في حماة، قد مارس وظيفة إدارية محلية في الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٥، حين نفاه الأتراك إلى الأناضول بسبب مشاركته في أنشطة للقوميين العرب. وبقيام حكم عربي في دمشق عام ١٩١٨، عاد نجيب إلى حماة وأصبح رئيساً لبلديتها، واحتفظ بهذا المنصب حتى عام ١٩٢٥، إذ اعتقله الفرنسيون بتهمة أنه أعان قوات الثورة في المدينة وحولها[٩٤]. ومع أنه كان يعد معتدلاً، فقد كان يسر الكتلة أن ينضم نجيب البرازي ذو الشعبية إلى صفوفها.

---

(٩٢) *Ibid.*, pp. 106-12.

(٩٣) FO 226/233/31. Spears to Eden, 28 April 1942,

محادثة مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٥)؛ فارس، **من هو، ١٩٤٩**، ص ٥٨.

(٩٤) *Salname: Suriye vilayeti, 1308-1309/1890-1891*, p. 116. فارس، **من هو، ١٩٤٩**، ص ٦٠.

ولما كانت المندوبية العليا ـ باستخدامها إحدى خدعها الكثيرة قبل الانتخابات ـ قد مكنت من تقديم أسماء ما مجموعه ثلاثة مرشحين للنيابة من منطقة حماة، فإن الكتلة كانت لا تزال بحاجة إلى مرشح قوي آخر للمساعدة في تحييد لائحة حسني البرازي. وكان من الأسماء الواعدة من النجوم السياسية الشابة، والمرتبطة بالشيخ نورس الكيلاني، عبد الحميد قمباز. وكان هذا الصيدلاني البالغ من العمر ٣٤ عاماً، وبوصفه رئيساً لمجلس النقابات الأعلى، قد قاد التظاهرات والإضرابات وأعمال المقاطعة المحلية مركزاً على المظالم الاقتصادية، كارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية (التي كانت تؤمنها شركة كهرباء حمص) وتدفق السلع الفرنسية، وعلى قضايا عربية كقضيتي فلسطين وليبيا (وفي ما يتعلق بالأخيرة عن طريق مقاطعة المنتوجات الإيطالية عام ١٩٣١)[٩٥].

وبحلول شباط/فبراير ١٩٣١، أعلن قمباز ورئيف الملقي الذي كان يرأس فرع «الشباب الوطني» المحلي، قرارهما بمعارضة حزب كبار الملاكين والأعيان الذي كان على رأسه حسني البرازي. وفي الواقع، قرر قمباز الطموح تقديم ترشيحه هو قبل أن يتلقى دعم الكتلة الوطنية الرسمي. وقد زعم أنه يتمتع بمساندة جميع نقابات العمال ومعظم قرى المنطقة[٩٦]. بيد أن الكتلة لم تكن راضية بالتحديد عن كثير من أفكار قمباز الراديكالية وعن أسلوب تفكيره المستقل. وعلاوة على ذلك، كانت الكتلة تشك جدياً فيما إذا كان في وسع قمباز أن يتحدى بفاعلية قوة طبقة الملاكين الكبيرة في حماة؛ إذ لم يكن هناك دليل، مثلاً، على وجود أي نصير له في القرى المجاورة لحماة والتي أدلى سكانها بأصواتهم في المدينة. وخلافاً لمعظم السياسيين الآخرين الشبان الذين كان مرتبطاً بهم والذين ادعوا أنهم يمثلون الناس في وجه الإقطاعيين، لم يكن لقمباز ارتباطات شخصية بالأرض. ولكن كان هناك سبب آخر لعدم ميل الكتلة كل الميل إلى قمباز: فلا هو ولا معلمه، نورس الكيلاني، انضما إلى الكتلة. ولذلك، لم يكن في الوسع الاعتماد عليهما في شأن دعم قرارات الكتلة المهمة واستراتيجيتها المتخذة في دمشق، وكانت الكتلة، في الواقع، تريد رفع أيديهما عن حياة الوطنيين السياسية في حماة.

كان في حماة وطني آخر واعد جداً وذو فاعلية كافية لتصعيد تحد خطر في وجه حسني البرازي، على الرغم من ارتباطه بالكيلاني: إنه توفيق الشيشكلي. وكان الشيشكلي قد تقرب إلى الكتلة الوطنية عمداً عام ١٩٣١، وعينه على مقعد برلماني. وكان له دور نشيط دام مدة طويلة في سياسة القوميين العرب، بل إنه خاض انتخابات عام ١٩٢٨ في لائحة الوطنيين، رغم أن الفرنسيين تلاعبوا بالانتخابات ضده[٩٧]. وقد ولد في عام

(٩٥) Gaulmier, «Notes sur le Mouvement syndicaliste à Hama,» pp. 115-17.

(٩٦) *Ibid.*, pp. 118-19.

(٩٧) الجندي، تاريخ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

١٨٨٤ لعائلة ملاكين من الفئة المتوسطة، وتلقى علومه الأولى في حمص، حيث كان والده موظفاً رسمياً. ثم دخل المدرسة في حماة والتحق أخيراً بـ «مكتب عنبر» في دمشق. وبعد ذلك أصبح طالباً في كلية الطب العثمانية في دمشق التي أسست عام ١٩٠٣، وتولى رئاسة جمعية الطب عام ١٩٠٨، وتخرج طبيباً مختصاً بالعيون عام ١٩١١[٩٨]. وكان في أول عهده مؤيداً لحركة تركيا الفتاة، فحارب مع الجيش العثماني برتبة نقيب، ثم عمل جراحاً في المدينة عام ١٩١٧ ورئيساً للأطباء في دار التمريض في زحلة (لبنان) عام ١٩١٨[٩٩]. ولدى عودته إلى حماة عام ١٩١٩، انضم إلى فرع «الفتاة» المحلي وغدا منخرطاً في سياسة القوميين. وقد آزر انتفاضة حماة عام ١٩٢٥، ونفاه الفرنسيون لمشاركته في أنشطة الثوار، وتم العفو عنه عام ١٩٢٨. وكانت تجربته الأولى في الانتخابات السورية تجربة مرة. إذ إن الفرنسيين اعتبروه خطراً، بالنظر إلى مهارته الخطابية ومناصرته الثابتة للقضايا السياسية والاجتماعية الراديكالية. وفي هذا الوقت بالذات، بدأ الدكتور الشيشكلي يصدر صحيفة جديدة ويعبر فيها عن مختلف آرائه في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حماة وجوارها. ومع أن الكتلة في دمشق اعتبرته يسارياً ـ في الواقع، اشتراكيّ ـ، فإن خلفيته كواحد من الملاكين، والافتتان بشعبيته، وشهرته كواحد من السياسيين المخلصين القلائل جعلته خياراً واضحاً للائحتها الانتخابية[١٠٠]. وقد طلبت الكتلة من عبد الحميد قمباز سحب ترشيحه لإفساح المجال أمام الدكتور الشيشكلي، وهو طلب وافق عليه زعيم اتحاد العمال الأحدث سناً على مضض[١٠١].

حيال التزوير المعتاد في الانتخابات، بتحريض من الفرنسيين وعملائهم المحليين، أقنع قمباز مجلس نقابات العمال الأعلى بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات الأولية كلياً. وأنزل الشيشكلي ورئيف الملقي «الشباب الوطني» إلى الشوارع، وهو ما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين المحتجين ورجال الدرك أسفرت عن مقتل أربعة من أبناء المدينة. وواصل مجلس النقابات المقاطعة يومين آخرين، وحدد التجار الذين اشتبه في أنهم صوتوا ضد قائمة الوطنيين[١٠٢]. وتم وقف الانتخابات.

وكان على حماة الانتظار عدة شهور أخرى قبل أن تتلقى ضربة ثانية في الانتخابات النيابية. وبالنسبة إلى توفيق الشيشكلي، كانت فترة الاستراحة هذه قيمة للغاية؛ إذ استطاع

(٩٨) المصدر نفسه؛ Vacca, «Notizie,» p. 490; United States: American Consulate General at Beirut, «Education in the States of the Levant under French Mandate» (unpublished report for the Office of Education, Department of the Interior-on file at the Jafet Library of the American University of Beirut), Beirut, 1 Nov. 1933, p. 19.

(٩٩) الجندي، **تاريخ**، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) Gaulmier, «Notes sur le mouvement syndicaliste à Hama,» pp. 118-19.

(١٠٢) *Ibid*.

توسيع نفوذه الشخصي على حساب [illegible] حسني البرازي وحزب اللاكين وعبد الحميد قمباز ومعلمه، نورس الكيلاني.

كانت حمص وحلب المركزين الوحيدين من المراكز الوطنية في سورية اللذين أتما جولتي الانتخابات الأولى والثانية في موعدهما. غير أن الظروف في كل منهما كانت مختلفة جذرياً. ففي حمص، منطقة النفوذ السياسي لهاشم الأتاسي، فازت لائحة الكتلة الوطنية بسهولة. وانضم إلى الأتاسي في البرلمان اثنان آخران من أنصار الكتلة: مظهر رسلان ورفيق الحسيني[١٠٣]. أما في حلب، فكان الوضع عكس ذلك؛ إذ تمكن «حزب الدستوريين الليبراليين»، المدعوم من الفرنسيين، من أن يهزم الكتلة الوطنية في منافسة مريرة.

لقد كانت الانتخابات في عاصمة الشمال سلسلة مربكة من الحوادث[١٠٤]. فالسيد لافاستر فضل اتخاذ إجراءات قاسية ومراوغة ضد الوطنيين، خلافاً لنظيره في دمشق الذي كان يؤمن باتباع سياسة وفاق مرنة ولينة تجاه الكتلة. وكان في العام السابق قد نجح في توحيد مجموعة من المعتدلين ـ كان كثير منهم موظفين كباراً ووزراء سابقين ـ لمواجهة الكتلة. وكانت ضربته الكبرى غير المتوقعة جمع ائتلافين من الأعيان الترابط بينهما ضعيف في تنظيم سياسي واحد أضحى يعرف بـ «الدستوريين الليبراليين». وكان زعيما الحزب صبحي بركات وشاكر نعمت الشعباني البالغ من العمر ٦٢ عاماً (وصاحب صحيفة **الأهالي**)[١٠٥]. ومع أن برنامج الدستوريين الليبراليين دعا إلى تكريس وحدة سورية واستقلالها باتفاقية تعقد مع الفرنسيين وبالانضمام إلى عصبة الأمم (وهو برنامج معياري لجميع الأحزاب في سورية في مطلع الثلاثينات)، فإن الدستوريين الليبراليين كانوا مستعدين للتعاون مع المندوبية السامية[١٠٦]. وكان منهم رئيس البلدية غالب ابراهيم باشا (ابن عم جميل والدكتور حسن فؤاد)[١٠٧]؛ ومحمد باسم القدسي، وهو ملاك ثري من أسرة دينية مرموقة والأخ الأكبر لناظم القدسي، من أكثر مناضلي مجموعة المحامين الوطنيين الشبان في حلب ارتباطاً بالكتلة[١٠٨]؛ ولطيف الغنيمة، وهو محام كاثوليكي

---

(١٠٣) *L'Asie Française*, no. 299 (April 1932), p. 146; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 87.

(١٠٤) بشأن النسخة الفرنسية، انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40, vol. 480, pp. 225-33, 245-56, 260-70.

(١٠٥) **المضحك المبكي**، العدد ١٠٢ (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١)، ص ١٤. وكانت الكتلة تحاول منذ عام ١٩٣٠ أن تعقد صفقة مع الشعباني.

(١٠٦) انظر: Samy, «I Partiti,» pp. 104-5. وقد دعا برنامج الدستوريين الليبراليين أيضاً إلى إصلاحات إدارية.

(١٠٧) فارس، **من هو، ١٩٤٩**، ص ١٠؛ *Almanach Français* (1932), p. 219.

(١٠٨) فارس، **من هو، ١٩٤٩**، ص ٣٤٩؛ **المضحك المبكي**، العدد ١٠ (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢)، ص ٦. وقد سخرت من آل القدسي بالسؤال كيف أن شاباً وطنياً وذكياً مثل ناظم يستطيع تحمل اشتراك أخيه الأكبر في زمرة بركات ـ شعباني الموالية للفرنسيين.

سوري فاز بمقعد طائفته في الجمعية عام ١٩٢٨ بخوض الانتخابات على لائحة الوطنيين، ولكن الدستوريين الليبراليين استطاعوا استقطابه بمساعدة من أصدقائهم الفرنسيين.

لم يجد السيد لافاستر صعوبة كبيرة في استمالة الأقلية الكبيرة في حلب، ومن ضمنها الكثير من الأرمن، عن طريق اللعب على مخاوفها من الاضطهاد الديني. وما سهل عمله هو رغبة فرع الكتلة في حلب إلى حدّ ما إرضاء التصويت المسيحي، الذي تجاهلته تقريباً. وفي غضون ذلك، ولضمان فوز لائحة بركات - شعباني في الجولة الثانية، لم يبذل السيد لافاستر أي جهد لمنع الدستوريين الليبراليين، بتواطؤ مع الحكومة المحلية، من حشو صناديق الاقتراع في الانتخابات الأولية بأسماء حلبيين ماتوا منذ أمد بعيد[(١٠٩)].

والكتلة الوطنية لم تكن غافلة عن هذه الضروب من أساليب التزوير والغش؛ وقد شهدت الاضطرابات في مراكز الاقتراع على وعيها. ولكن مع مرض ابراهيم هنانو وملازمته فراشه، بدا الوطنيون عاجزين عن الإمساك بزمام الأمر وتنظيم إجراءات مقاطعة. وبحلول مساء ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، صدمت الكتلة بنتائج الانتخابات. فمن عدة مئات من الأشخاص الذين رشحوا لانتخاب نواب حلب الجدد، كانت الأغلبية ملتزمةً لائحة الحكومة. واستمرت الاضطرابات في الأيام القليلة التالية، وبلغت ذروتها في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. ففي إثر صلاة الجمعة، اندفع حشد غفير من المسجد الكبير إلى الشوارع الرئيسية والتقى عند مقر لافاستر في وسط المدينة. غير أن الجيش الفرنسي، الذي كان في حالة تأهب، هاجم الحشد وفرقه. وقتل بعض المتظاهرين واعتقل عشرات منهم. ولبثت حلب طوال الأيام الاثنين والعشرين التالية مسرحاً لأعمال عنف متكررة، وأغلقت الأسواق والمحال وشلت الحياة الاقتصادية تماماً. واعتقل المزيد من المواطنين، وكان بينهم عدة زعماء وطنيين، بمن فيهم نجيب باقي زاده، التاجر الثري ونصير هنانو والمحرض الرئيسي على الإضراب[(١١٠)]. ولم تعلق الانتخابات في حلب، حيث كان للفرنسيين اليد العليا.

وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢، أجريت الجولة الأخيرة من الانتخابات وسط تدابير أمنية احترازية مشددة، وخصوصاً في حلب، التي أضحت أشبه بحامية عسكرية. ولكن لم يقع أي حادث. وعندما أصبح جلياً أن ليس هناك فرصة واحدة لهزيمة لائحة الحكومة، سحب سعد الله الجابري لائحة الكتلة الوطنية، بتوجيهات من ابراهيم هنانو الذي كان يتماثل للشفاء. وأمسك المتعاونون المعتدلون بقوة ينصر خادع بصورة غير

---

(١٠٩) محادثة مع إدمون رباط (بيروت، ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٥). ويتذكر رباط، وهو المسيحي، أنه حث الكثير من المسلمين على تحطيم صناديق الاقتراع. وبسبب مشاركته، نفي إلى بيروت.

(١١٠) الجندي، **تاريخ**، ص ١٢٦ - ١٢٧؛ Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 87-88;

عادية، ولدى معرفته نتيجة الانتخاب سمع أحد المرشحين الوطنيين يقول معلقاً على نتائج الانتخابات: «إن الدليل على أن الانتخابات مدبرة هو أنني لم أنتخب»[(١١١)].

واضح تماماً أن سياسة المواجهة المباشرة، التي اتبعها لافاستر حيال الكتلة في حلب، بدلاً من العمل على إيجاد تسوية كما فعل سولومياك في دمشق، كانت سياسة ناجحة. ونال لافاستر إعجاب وزارة الخارجية الفرنسية فأصبح ذا سمعة في مقر المندوبية السامية في بيروت أفضل كثيراً من سمعة سولومياك، الذي تضاءل اعتباره، لا من قبل بونسو فحسب، بل أيضاً من قبل كبار الضباط في سورية، الذين كانوا قساة بصورة خاصة على الموظفين المدنيين والذين انتقدوه بشدة لإخفاقه في إجراء انتخابات ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر الأولية بالقوة[(١١٢)].

وفي حين احتفظ لافاستر بطريقة حكمه في حلب من خلال مرسوم يعلن عقوبات شديدة وفترات سجن طويلة في حال وقوع أدنى قدر من الإخلال بالنظام العام[(١١٣)]، ظل سولومياك في دمشق متمسكاً باعتقاده أن نظاماً شرعياً (حتى لو كان شاذاً في البداية!) يظل أفضل من استخدام الأحكام العرفية. ولما كان سولومياك أبعد نظراً من غريمه في حلب، فإنه فضل نصف نجاح على انتصار غير ثابت، وذلك عندما تحرك لاستئناف المفاوضات مع الكتلة في العاصمة السورية، وإجراء انتخابات جديدة في دمشق ودوما وحماة.

وفي هذه الأثناء، بذل القادة الوطنيون ما في وسعهم للامتناع من استثارة مشاعر الجمهور، على الرغم من الظروف الخطرة التي وجدوا أنفسهم فيها في بداية العام الجديد[(١١٤)]. فالكتلة رفضت أن تعطي موافقتها على تظاهرة عنيفة ضخمة وعلى إضراب لمدة ١٦ يوماً، بدأ في ١٠ كانون الثاني/ يناير عندما احتج تلاميذ وطلبة مدارس على سجن عدد من زملائهم كانوا قد اشتركوا في اضطرابات كانون الأول/ ديسمبر[(١١٥)]. ولكن على الرغم من أن الكتلة في دمشق بدت مجاملة، فإن التنظيم برمته كان يميل إلى مقاطعة أية انتخابات جديدة.

أما جميل مردم، فتجاهل انتقادات زملائه داخل دمشق وخارجها، وقبل عرض سولومياك، أي استئناف المناقشات بشأن حل تسووي[(١١٦)]. وابتداء من منتصف شباط/

---

(١١١) Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 88-89.

(١١٢) FO 684/5/4/26. Hole to FO, 8 April 1932.

(١١٣) *Arrêté*, no. 4, 12 Feb. 1932. Rabbath, *Courte Histoire*, pp. 89.

(١١٤) FO 371/271, vol. 16085. Hole to Simon, 4 Jan. 1932.

(١١٥) MWT, «Registre des jugements du Tribunal de 1ère Instance Correctionnelle de l'année 1931 et 1932,» uncatalogued, 12 February 1932, pp. 263-65, 268-70.

(١١٦) George Antonius File, no. 24. Antonius to Rogers, 9 April 1932.

فبراير، أجريت مفاوضات مطولة، ولكن سرية، وهو تكتيك سرعان ما أصبح علامة مميزة لمردم. وفي نهاية المطاف، عقدت صفقة: ستكون الانتخابات حرة إذا ضمن الوطنيون عدم تقديم أكثر من ستة مرشحين إلى المقاعد التسعة المتنافس عليها، إذ إن المقاعد الباقية محفوظة لثلاثة من المعتدلين(١١٧). وبعد جهد طويل مع قادة الكتلة الوطنية في حلب، ساد الحل التسووي الذي قدمه مردم. فأجريت الانتخابات الأولية في موعدها في كل من دمشق ودوما وحماة. ووفى سولومياك بما تعهد به في الصفقة، ولم يقع أي حادث خطير(١١٨).

ففي دمشق، حيث تجمع جنود سنغاليون حول مركز الاقتراع الوحيد في مبنى البلدية المجاور لساحة المرجة، سار كل شيء بهدوء. وكما كان متوقعاً، حصل المرشح اليهودي، يوسف لينيادو، ومن دون أي عائق، على أكبر عدد من الأصوات (٦٠٧ أصوات)، وتلاه مرشحو الكتلة الوطنية الستة، وعلى رأسهم جميل مردم (٥٤٢ صوتاً). وتمكن اثنان فقط من المرشحين الثلاثة الذين أملت المندوبية السامية بأن يتم اختيارهم من تأمين الأغلبية اللازمة من الأصوات: محمد علي العابد وحقي العظم. أما مرشح سولومياك المفضل، رضا الركابي، فجاء ترتيبه بعد نسيب البكري في لائحة أولئك الذين أخفقوا في الحصول على أغلبية. وكانت الكتلة تفضل البكري على الركابي الجشع، وفي ٩ نيسان/أبريل، فاز البكري بفارق كبير في الانتخابات الخاصة التي أجريت لملء المقعد الباقي(١١٩). وكان ذلك هزيمة مذلة للشيخ تاج الدين، الذي كان بونسو قد طلب منه ألا يزعج نفسه بتسجيل اسمه(١٢٠).

لقد سجل الجناح المعتدل في الكتلة الوطنية، بتوجيه من جميل مردم، انتصاراً مهماً. فحصيلة الانتخابات الواردة من حماة رفعت عدد النواب الوطنيين المعترف بهم إلى ١٧ نائباً من مجموع ٦٩ نائباً. وكان مردم واثقاً أن الأغلبية الواسعة من النواب، لكونها «غير موجودة» ومن دوائر انتخابية ريفية، يمكن تحويلها لتنظر من منظور الوطنيين، وعلى الأقل في ما يتعلق بالقضايا الخلافية، كما حدث في الجمعية التأسيسية(١٢١). غير أن استنتاجه استند إلى قدرة الكتلة على إبقاء المعتدلين والمتشددين موحدين في الأشهر التالية.

---

(١١٧) FO 371/1046, vol. 16085. Hole to Simon, 11 Feb. 1932.

(١١٨) FO 684/5/4/26. Hole to FO, 8 April 1932; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 91; George Antonius File, no. 19. Antonius to Rogers, 9 April 1932; *Ibid.*, no. 24. Antonius to Rogers, 13 May 1932.

(١١٩) FO 684/5/4/26. Hole to FO, 11 April 1932.

(١٢٠) حول نتائج الانتخابات في دمشق، انظر: FO 684/5/4/26. Hole to FO, 8 April 1932.

(١٢١) *Ibid.*; George Antonius File, no. 19. Antonius to Rogers, 9 April 1932.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الرابع عشر

فشل الدبلوماسية

لم تُزِل نتيجة الانتخابات مشاعر الاستياء التي أثارتها. ففي حلب، نظم الجناح اليساري المهزوم من الكتلة الوطنية حملة إرهاب مصغرة ضد الدستوريين الأحرار. ففي أيار/مايو اغتيل مؤيد بارز للدستوريين كان قد شجب التكتيكات العنيفة للكتلة، وجرت محاولة لاغتيال صبحي بركات، الأنطاكي الذي تحول إلى سياسي حلبي لا يفكر إلا في مصالحه الشخصية وإلى متعاون مع الفرنسيين بعد أن كان قائداً للمتمردين على الفرنسيين. وسرت شائعات أن كثيراً من نواب حلب كان يفكر في التخلي عن مقاعده قبل جلسة البرلمان الافتتاحية ما لم تؤمن الحكومة له حماية ملائمة[1].

ولكن ما كان أخطر من الوضع السياسي المرير في سورية هو نفاد صبر القطاعات التجارية والزراعية، التي كان عليها تحمل معظم أعباء الضرائب العالية عندما كان الكساد على أشده. ففي مطلع حزيران/يونيو أضرب عمال النسيج احتجاجاً على فشل فرنسا في حماية الإنتاج المحلي من تدفق السلع اليابانية[2]. وفي الريف السوري، عانى صغار الفلاحين، والمحاصصون، والأجراء من قانون ضرائب قاس لا يحتمل بفعل تقلبات سعر صرف العملة. فأربعة أعوام متوالية من المحاصيل الهزيلة لم تعوض عنها أية تنازلات جدية، من مثل تأجيل دفع الضرائب. وكان انحباس المطر في الشتاء وموجة الصقيع في ربيع ١٩٣٢ قد أديا إلى تلف تام في المحاصيل الجبلية والكروم السهلية؛ وباتت المناطق كافة أمام شبح الجوع[3]. وكالعادة، كانت معاناة المجتمع

---

(١) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Procès-verbal sommaire,» 14 May 1932, vol. 481, pp. 119-27, 128-34.

(٢) حنا، الحركة العمالية، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥؛
MWT, uncatalogued materials from the French adviser to the Ministry of Finance (Aleppo), S. Martin to Demeulenaere, 2 July, 1924.
وفي الوقت نفسه، كان صايم الدهر يملك ٢٢ مشغلاً للحرير في حي الجمالية في حلب؛
Longuenesse, «La classe ouvrière,» p. 49.

(٣) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Helleu (Beirut) to MAE, 5 Aug. 1932, vol. 484, pp. 13-14; FO 371/2645, vol. 16085. Hole to Simon, 7 May 1932.

الريفي، غير المنظم والعاجز عن الإفصاح، في طي الإهمال.

إزاء هذه الخلفية من المعاناة الاقتصادية والسخط السياسي المستمر، افتتح البرلمان في صبيحة السابع من حزيران/يونيو ١٩٣٢ في حماية إجراءات أمنية مشددة. ووصل نواب حلب إلى المجلس في اللحظة الأخيرة بعد أن كان متظاهرون غاضبون قد احتجزوهم في فنادقهم. وفي حلب نفسها، أغلق فرع الكتلة الوطنية المحلي الأسواق للاحتجاج على اجتماع البرلمان المنتخب زوراً. وجرت أعمال مماثلة في جميع مراكز الوطنيين[٤].

علاوة على النواب الثمانية والستين، حضر الاجتماع عدة مراقبين فرنسيين، كان منهم المندوبان المتخاصمان سولومياك ولافاستر. وبعد قراءة نص مرسوم البرلمان الداعي إلى الاجتماع، تولى النائب الأكبر سناً، الأنطاكي يحيى العدلي، منصب رئيس المجلس لفترة موقتة. ولكن قبل أن يصل إلى كرسيه، دعا فخري البارودي المجلس إلى الوقوف دقيقتي صمت إحياء لذكرى المرحوم فوزي الغزي، واضع الدستور المثير للجدل، الذي كانت زوجته قد دست له السم قبل ثلاثة أعوام. ثم حض البارودي زملاءه على العمل في البرلمان بحسب ما تمليه ضمائرهم عليهم وعلى ألا يخشوا الضغوط الخارجية. وأعرب شاكر نعمت الشعباني عن موافقته الكاملة على نحو ساخر؛ إذ كان أحد النواب الحلبيين الذين احتجزوا مؤخراً في فنادقهم[٥].

وفي اللحظة التي حاول نائب رئيس المجلس بدء الأعمال، قام زكي الخطيب، آخذاً بما اقترح البارودي حرفياً، مقاطعاً بكلمة طويلة، ولم يعد إلى مقعده على الرغم من تنبيهات رئيس المجلس. وسرعان ما أدلى فائز الخوري ذو النفس الطويل بدلوه، وعلى الأثر ساد المكان هرج شامل. وأمر رئيس المجلس أحد رجال الشرطة بإخراج الخوري من المجلس، ولكن الخوري رفض الانصياع، مستشهداً بقول ميرابو: «نحن هنا بإرادة الشعب ولن نغادر إلا بقوة الحراب». فأخرج رجل الشرطة، وعلق رئيس المجلس الاجتماع مدة ثلاثين دقيقة حتى استعيد هدوء نسبي[٦].

وعندما أعيد افتتاح الجلسة، وزعت أكواب شراب الليمون على الجميع لتهدئة النفوس قبل أن ينتقل المجلس إلى موضوع انتخاب رئيس له. وجاءت نتائج الاقتراع الأول غير حاسمة؛ حيث نال صبحي بركات ٢٨ صوتاً، ونال حقي العظم ٢٣ صوتاً، ونال هاشم الأتاسي ١٧ صوتاً؛ أي لم يحصل أي مرشح على أغلبية ساحقة. ولذلك

---

(٤) Rabbath, *Courte Histoire* («L'expérience Ponsot»), p. 94.

(٥) اغتيل الغزي على يد زوجته عام ١٩٢٩ بعد أن اكتشف أنها زنت! FO 684/5/436. Hole to FO, 8 June 1932.

(٦) *Ibid.*

وجب إجراء اقتراع ثان. وحين تأكد الوطنيون أن الأمر سيأتي في غير مصلحتهم، قرروا الامتناع عن التصويت، مفسحين في المجال أمام بركات لنيل الأصوات الثلاثة والعشرين التي فاز العظم بها بالإضافة إلى الأصوات الثلاثين التي فاز هو بها[٧].

ومن على كرسي رئاسة المجلس، بدت كلمات صبحي بك الأولى، بعربية متلعثمة، حافلة بالنفاق. فبدأ بإعلان التزامه العمل بانسجام مع جميع الأحزاب، وخصوصاً الكتلة الوطنية؛ وما لبث أن انعطف وجعل أتباعه من الشمال في جميع المناصب البرلمانية المهمة[٨].

ولكن الاختبار الحقيقي في البرلمان لم يأت بعد: انتخاب رئيس للجمهورية. فبركات، المدعوم بكتلته التي كانت تضم ثمانية وعشرين من نواب الشمال، كان فوزه مرجحاً. غير أن سولومياك، الذي كان جالساً بهدوء في شرفة المجلس، استشعر خطراً يهدد استراتيجيته، وهي تحقيق انتخاب المرشح الملتزم الوحيد الموالي للفرنسيين: حقي العظم. وعندما لمح نظر أحد أتباعه في وفد دمشق، أشار له بالتحرك بهدف تعليق الجلسة؛ وسرعان ما اجتذب هذا الطلب دعم النواب الوطنيين الذين أدركوا أيضاً أن مرشحهم لا يملك فرصة حقيقية للفوز. بيد أن شاكر نعمة الشعباني وآخرين عارضوا هذا التحرك. واضطر صبحي بركات إلى إعلان فترة استراحة لمدة ٣٠ دقيقة. وحين عاد النواب، سحب الشعباني اعتراضه بصورة غير متوقعة، وتمت الموافقة على تأجيل الانتخاب أربعة أيام. وباختتامه هذا الاجتماع الافتتاحي المزدحم بالعمل، أعلن بركات أن التأجيل مشروط بألا يحتجز النواب في فنادقهم بعد الآن[٩].

عند عودة البرلمان إلى الاجتماع في ١١ حزيران/يونيو، مرت عدة أيام من مكائد سياسية عنيفة. فلإنزال الهزيمة بالمرشح الحلبي للافاستر، صبحي بركات، تخلى سولومياك والكتلة عن مرشحيهما وهما، على التوالي، حقي العظم وهاشم الأتاسي، ووافقا على دعم محمد علي العابد[١٠]. وفي صبيحة اليوم ذاته، انتخب العابد أول رئيس للجمهورية السورية، ملحقاً الهزيمة ببركات بفارق ضئيل مقداره أربعة أصوات. ورافقه إلى مقره الجديد حشد متقد حماسة بحراسة «الشباب الوطني». وهناك، أطلقت المدفعية ١٧ طلقة تحية له، ورفع في حضوره العلم السوري الجديد، الذي كان، مثل العلم الهاشمي الذي رفرف فوق المؤتمر السوري عام ١٩٢٠، ذا خطوط أفقية ثلاثة بالألوان الأخضر والأبيض والأسود (ممثلة، على التوالي، عهود الفاطميين والأمويين والعباسيين)، ولكن أضيف إلى المساحة البيضاء ثلاث نجوم حمر بما يدل على رغبة

---

(٧) *Ibid*. Rabbath, *Courte Histoire*, p. 94.

(٨) FO 684/5/436. Hole to FO, 8 June 1932.

(٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 95.

(١٠) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Ponsot Memorandum, 30 May 1932, pp. 148-53.

سورية في أن تنأى بنفسها عن النفوذ الهاشمي[١١].

كان محمد علي العابد ينتمي إلى مدرسة الدبلوماسيين والسياسيين العثمانيين القديمة. أولئك الدبلوماسيون والسياسيون الذين كانوا يرون أن مسائل الاختراق والهيمنة الإمبريالية الأوروبية لا يمكن معالجتها بقوة السلاح. وقد جاء من خط من التجار والملاكين الدمشقيين امتد أربعة أجيال في خدمة الامبراطورية العثمانية، وشكل مع أنسبائه، آل العظم واليوسف، صفوة المجتمع العثماني ـ العربي. وكان جد محمد علي الأكبر، عمر آغا، قد قام بدور إنساني مهم خلال اضطرابات عام ١٨٦٠ في دمشق؛ وكان جده، هولو باشا، متصرفاً في مناطق مختلفة، وأصبح في نهاية المطاف رئيس المجلس الإداري لولاية سورية في تسعينات القرن التاسع عشر. وكان أبوه، أحمد عزت باشا، «السكرتير الثاني» للسلطان عبد الحميد، وواحداً من أقرب المؤتمنين إليه، والملهم بمشروع سكة حديد الحجاز، وربما السوري الأكثر نفوذاً في الإدارة العثمانية خلال الأعوام الأخيرة من عهد السلطان الطويل. وقد ترعرع محمد علي في بيئة أرستقراطية في استنبول، وتلقى علومه في «مدرسة غلاطة سراي» وفي باريس[١٢]. وعندما عاد إلى استنبول عام ١٩٠٥، التحق بوزارة الخارجية العثمانية، وارتقى سريعاً ليصبح وزيراً إلى واشنطن عام ١٩٠٨. غير أن إقامته هناك لم تدم أكثر من ستة أسابيع بسبب ثورة تموز/يوليو التي قام بها حزب «تركيا الفتاة» وأدت إلى طرد الكثير من مستشاري السلطان، بمن فيهم عزت باشا العابد. وتوجه محمد علي بك وزوجته[١٣] إلى أوروبا بحراً للانضمام إلى أسرته في المنفى السياسي. وفي باريس، قام هو وأخوه بمساعدة والدهما في تدبير مصالحه المالية العديدة. وهناك أيضاً، وجد محمد علي المثقف متسعاً من الوقت لمتابعة هوايته المفضلة: مطالعة الأدبين الفرنسي والعربي. وخلال أعوام الحرب، كانت له فرصة طيبة لمخالطة الكثير من الأوروبيين المرموقين، وهي فرصة قلّما حظي بها سوري آخر. وعاد إلى دمشق عام ١٩١٩، غير أنه أمضى أعوام العقد الثاني في هوامش الحياة السياسية، واتهمه كثير من الوطنيين بأنه محب لفرنسا[١٤].

اشتهر محمد علي العابد بأنه أغنى رجل في دمشق، إن لم يكن في سورية كلها[١٥]. وكان جده قد حول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعضاً من مشاريع الأسرة

(١١) FO 684/4/529. Hole to Simon, 16 June 1932.

(١٢) الزركلي، «الأعلام»، المجلد ٧، ص ١٩٧؛ *Les Echos de Syrie*, no. 149 (12 June 1934).

(١٣) كان محمد علي العابد وأخوه، عبد الرحمن، متزوجين من شقيقتي عبد الرحمن باشا اليوسف. محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ و٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(١٤) كرد علي، المذكرات، المجلد ٢، ص ٣٢٣ ـ ٣٤٥؛ حديث مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٥).

(١٥) **المضحك المبكي** (دمشق)، العدد ٣٣ (١٢ نيسان/أبريل ١٩٣٠)، ص ٥.

في الميدان إلى أسهم في شركة قناة السويس، وإلى أراض زراعية خصبة، بما فيها قرى عدة في دوما والغوطة. وإلى حدائق في القنوات. وفضلاً عن هذه الممتلكات وعن الموجودات الكبيرة في مصارف أوروبية وأميركية، كانت أسرة العابد تمتلك عقارات قيمة في دمشق، كان أبرزها فندق فكتوريا في وسط المدينة ـ وهو وقف للأسرة أنشأه عزت باشا، كان يدر سنوياً دخلاً محترماً من بدل الإيجار[16]، واشتهر أيضاً بأنه بخيل وغير وطني. وقد انتقدته الصحف والمجلات بانتظام لاحتفاظه بجزء كبير من ثروته في الخارج، قيل إنها كانت تقدر في أواخر العشرينات بمليون جنيه استرليني ذهب، ولهجرانه منزل الأسرة التقليدي في سوق ساروجة إلى قصر حديث جديد في ضاحية المهاجرين[17]. بيد أنه لم يهمل تابعي أسرته في سوق ساروجة، القدماء منهم والجدد؛ بل على العكس؛ فأسرة العابد مدت يد العون إلى الفقراء والمحرومين، ولا سيما في شهر رمضان، حيث تقدم طعام الإفطار لمئات الأشخاص عشية كل يوم من هذا الشهر[18].

كما أن العابد وجه عنايته إلى مد خط للحافلات الكهربائية «ترامواي» إلى المهاجرين. ومع ذلك، كان ثمة مقدار من الصحة في اتهامه بأنه رفض إعادة رأس ماله [من الخارج]. ولم يكن من سبيل لجعله يستثمر أموالاً في سورية سوى حثه على ذلك، وانفردت الكتلة الوطنية في الحث بإقناعه بأن يصبح مساهماً رئيسياً في شركة الأسمنت الوطنية، وهي مشروع للكتلة[19]. وكان العابد أيضاً من أوائل داعمي صحيفة الوطنيين، «الأيام»، التي ساعد في دعمها عام ١٩٣٠ بمنحها (٥٠٠٠) جنيه استرليني[20].

ومن المفارقات أن الرئيس العابد دعا حقي العظم إلى تأليف حكومة في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٣٢، فقد كان من الأمور الغامضة التي لم تجد لها حلاً بشأن صفقة

---

(١٦) كان فندق فكتوريا يدعى بالأصل فندق هولو باشا العابد، تيمناً بجد محمد علي. كما أن محمد علي كان يملك رقعة واسعة من الأرض في حي الشاغور. وكانت أملاك الأسرة في دمشق، التي وفرت بدلات إيجار عالية، ولا سيما الأراضي الزراعية وفندق فكتوريا، موضوع دعاوى قضائية دائمة في المحاكم بشأن الملكية بعد وفاة عزت العابد عام ١٩٢٤. فقد تنازعت شقيقاته وبنات أشقائه في المحاكم مع محمد علي العابد وأخيه. انظر: MWT, *Registres des jugements civils*, 28 July 1928-14 Oct. 1929; 15 Oct.-16 April 1930; 2 June 1926-15 Feb. 1928; 13 Dec. 1930-25 Aug. 1932. *Ibid.*, *Registre commercial*, no. 6 (1934).

(١٧) **المضحك المبكي**، العدد ٤٣ (٢٧ تموز/يوليو ١٩٣٠)، ص ١٤؛ كرد علي، **المذكرات**، المجلد ٢، ص ٣٢٣، ٣٤٥؛ وكانت **المضحك المبكي** قد علقت ساخرة بقولها العابد ترك سوق ساروجة حتى «من دون وداع»، وتساءلت كيف كان يمكن لزبائنه أن يجدوه وهو منعزل على التلّة الكبيرة؟ العدد ١٥٢ (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢)، ص ٧.

(١٨) حديث مع نصوح (أبو محمد) المحايري (دمشق، ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦).

(١٩) **المضحك المبكي**، العدد ٣٣ (١٢ نيسان/أبريل ١٩٣٠)، ص ٥.

(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٤٥ (١٩ تموز/يوليو ١٩٣٠)، ص ٤.

الانتخابات الرئاسية مسألة ما إذا كان المندوب السامي قد قدم للعظم منصب رئيس الوزراء جائزة ترضية في مقابل انسحابه الهادئ لمصلحة العابد. ولكن لم يكن ثمة غموض في ما يتعلق بهوية من اختار سائر أعضاء الوزارة، إنهما بونسو وسولومياك اللذان اختارا سليم جمبرت، ومظهر رسلان، وجميل مردم.

يدل ضم رسلان ومردم إلى حكومة العظم على أن الكتلة الوطنية وسولومياك عقدا صفقة سرية ربما قبل إعادة الانتخابات البرلمانية في الربيع السابق. وبدا ظهور ذينك الوطنيين في مناصب وزارية أنه تنازل فرنسي مهم. وعلاوة على ذلك، فقد خص كل واحد منهما بوزارتين، في حين أن المعتدلين لم يكن لهم سوى ثلاث وزارات (اثنتان للعظم وواحدة لجمبرت)، وهو أمر اقتضى موافقة المندوب السامي بالتأكيد[٢١].

كان جمبرت، البالغ من العمر ٥٩ عاماً، تاجراً من الروم الكاثوليك، ناجحاً من حلب ومن الدستوريين الأحرار، على الرغم من أنه لم يستسغ الطرائق الانتخابية التي اتبعها زملاؤه الشماليون[٢٢]. أما رسلان، وهو عازب في الخامسة والأربعين من العمر ومن أعيان حمص، وينتمي إلى أسرة من رجال الدين والبيروقراطيين من طبقة الملاكين المتوسطة، فقد كان له باع طويل ومجز في العمل السياسي والإداري. فبعد تخرجه في «الملكية»، تولى مناصب عدة في الإدارات الإقليمية العثمانية. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأ العمل في خدمة الأمير فيصل، وانتهى إلى تقلد منصب متصرف السلط. وفي عام ١٩٢٠ اختير أيضاً مندوباً عن حمص في المؤتمر السوري. وبعد أن أطيح بفيصل، ألف رسلان حكومة عربية في السلط وعمان، وهي إحدى الحكومات القصيرة العمر التي ألفت في شرق الأردن حينذاك. وبقيام حكومة الأمير عبد الله في عمان عام ١٩٢١، أصبح واحداً من مستشاري عبد الله. وفي آب/أغسطس من العام نفسه، ألف حكومة دامت حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٢٢، حين استبدل به رضا باشا الركابي. ورأس حكومة أخرى بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ١٩٢٣، وغادر شرق الأردن إلى سورية في أيار/مايو ١٩٢٤. وبسبب اشتراكه في الثورة الكبرى، سجن في جزيرة أرواد ثم نفي إلى حين صدور عفو عنه عام ١٩٢٨. وبعد ذلك بشهر واحد، انتخب نائباً عن حمص في الجمعية التأسيسية. ولكن بوصفه أحد أعضاء الجناح المعتدل في الكتلة الوطنية، اعتبر وطنياً كرس نفسه وأنفق على أنشطتها بسخاء[٢٣]. وظل، بالنسبة إلى جميل مردم، الاستراتيجي

(٢١) تولى العظم، بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء، حقيبة الداخلية المهمة، وهو إجراء تقليدي بالنسبة إلى رئيس الوزراء. أما رسلان فسُلم وزارتي العدل والثقافة، في حين أعطي مردم وزارتي المال والزراعة، وتركت وزارة الأشغال العامة لجمبرت. انظر: Longrigg, *Syria*, p. 192.

(٢٢) فارس، من هو، ١٩٤٩، ص ٩٦؛ Rabbath, *Courte Histoire*, p. 96.

(٢٣) فارس، من هو، ١٩٤٩، ص ٤٧٩؛ **المضحك المبكي**، العدد ٢٤٦ (٩ آذار/مارس ١٩٣٥)، ص ٩؛ FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

الرئيسي في سياسة «التعاون المشرف» الخاصة بالكتلة الوطنية. وكان جميل مردم هو الذي وصف الوزارة الجديدة علانية بأنها «وزارة التفاهم المتبادل والشرف»[٢٤]، والذي كان مركز الخلاف في الحكومة الجديدة.

ومنذ اليوم الأول من تولي العظم منصبه، واجهت حكومته سيلاً عارماً من الانتقادات من جميع الجهات في سورية، ولأسباب متنوعة. وكانت المعارضة الراسخة للتسوية والتعاون طريقة سهلة لاستقطاب شعبية، وخصوصاً في الوقت الذي كان البلد ينوء تحت وطأة كساد اقتصادي مدمر. وأظهر الاحتفال بذكرى معركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو دليلاً واضحاً على الصدوع التي برزت في صفوف الوطنيين منذ إعلان مردم أول مرة سياسة «التعاون المشرف» التي كانت الكتلة تتبناها. وكان في المناسبة ذاتها قبل عامين فقط قد شجب حكومة الشيخ تاج الدين بعنف، وأثنى على الكتلة بوصفها رائدة الوحدة والاستقلال التامين. بل إنه لم يحضر الاحتفال عام ١٩٣٢. فلو فعل ذلك لسمع بنفسه شجباً من رجل قيض له أن يكون منافسه الرئيسي في الساحة السياسية الوطنية، إنه شكري القوتلي، الذي كان قد ركز معظم اهتمامه، منذ أن صدر العفو عنه، على مشاريع اقتصادية مختلفة، كان أبرزها وضع أساس لمصنعه الوطني لحفظ الفاكهة، ولم يختر الظهور في ميدان الشأن العام إلا مؤخراً، ففي كلمة ملتهبة اتهم مردم ووطنيين آخرين بالخيانة والغش، وبجر البلد إلى العبودية بدوافع المكسب الشخصي البحت[٢٥].

وفي حلب استمرت المشكلات قوية. وازداد القلق السياسي حدة بسبب تفاقم الكساد العالمي. وفي الصيف، بلغت حملات المقاطعة ذروتها بإضراب شامل أعلنه عمال وأصحاب مصانع النسيج الوطني ضد التعريفات المنخفضة المحددة للسلع اليابانية المستوردة. ومع أن هذا الهيجان أجبر الفرنسيين على مضاعفة التعريفات، فقد أسفر رفض أصحاب المصانع زيادة أجور العمال عن أسبوعين آخرين من الإضرابات. وفي هذا الوقت، كشفت قيادة الكتلة الوطنية عن شخصيتها البرجوازية بدفاعها عن مديري المصانع وأصحابها، الذين كانوا في معظمهم من أنصار الكتلة ضد العمال[٢٦]. ووزعت قيادة الكتلة نداء دعاوياً دعت فيه إلى وحدة الصفوف الوطنية ضد الفرنسيين، العدو الحقيقي للشعب السوري. وحاول فرع الكتلة في حلب تحويل ضائقتها الاقتصادية باتجاه مردم ورسلان، ولكنه أخفق. وحتى التظاهرات الشعبية التي جرت في دمشق في آب/أغسطس طلباً لاستقالتهما لم تزحزحهما عن مركزيهما. وبدلاً من ذلك قام رجال الشرطة

---

(٢٤) «وزارة التفاهم النزيه». انظر: الكيالي، **المراحل**، المجلد ١، ص ١٧٩ ـ ١٨٣.

(١٢٥) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Helleu to MAE, 5 Aug. 1982, vol. 484, pp. 9-11.

(٢٦) **القبس** (١١ ـ ١٥ آب/أغسطس ١٩٣٢)، في: حنا، **الحركة العمالية**، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣؛ Longuenesse, «La classe ouvrière,» p. 49.

في ٣١ آب/أغسطس بتطويق مقر قيادة الكتلة في وسط العاصمة، واعتقلوا ثلاثين من القادة المحليين الذين حوكموا لاحقاً بتهمة التآمر ضد أمن الدولة. ومع ذلك، كان مردم قد بدأ يشعر بالضغط، وقرر اللجوء إلى لبنان حتى نهاية الصيف[٢٧].

اتفاقية عام ١٩٣٣

أعادت الانتخابات الفرنسية في أيار/مايو ١٩٣٢ اليسار إلى السلطة بعد غياب دام ثمانية أعوام، ومكّنت أخيراً فرنسا من الانكباب على مسألة عقد اتفاقية مع سورية. والانتخابات لم تضف على المجلس مسحة يسارية فحسب، بل جاءت أيضاً بإدوار هريو رئيساً للوزراء. وتحول هذا الأستاذ اللامع في الأدب إلى سياسي راديكالي متحمس، وكان خبيراً مشهوداً له ذا ثقافة متوسطية، حتى لقد اعتبره بعض السوريين صديقاً مخلصاً[٢٨].

أرسل هريو (الذي تولى أيضاً حقيبة وزارة الخارجية) تعليمات إلى مندوبه السامي الذي كان يقضي عطلته بأن يضع مخططاً يمكن أن يضع سورية في جدول زمني أسرع باتجاه التحرر. وكان ما أثر فيه، كما في بونسو والكتلة الوطنية، هو الاتفاقية الناجحة التي عقدتها بريطانيا مع العراق. وأدرك أن فرنسا لا يمكنها تجنب مواجهة مشكلات كبيرة إن لم تجار كرم بريطانيا[٢٩]. وكان في الدوائر السياسية السورية آمال كبيرة بأن بونسو يمكن أن يعود فعلاً ومعه مسودة اتفاقية جاهزة. وعقدت الكتلة أحد اجتماعاتها العامة غير المنتظمة في مصيف صوفر في جبل لبنان، وهو مكان يفضله الوجهاء السوريون لقضاء أيام العطل، لدرس إمكانات عقد اتفاقية. وكانت الاجتماعات طويلة وعسيرة، وكشفت مدى وعمق الانقسامات داخل الكتلة بشأن الاستراتيجيا[٣٠].

وأخيراً وصل المندوب السامي إلى سورية يوم ٢١ تشرين الأول/اكتوبر. ولدى وصوله إلى حلب، أراد من بادرته الأولى تليين موقف الوطنيين المتشددين. وأمر المدعي العام الفرنسي، الذي كان مسؤولاً عن الاعتقالات والمحاكمات الجماعية للمشاكسين في آب/أغسطس، بأن يفرج فوراً عن جميع المحتجزين السياسيين في المدينة. ثم هرع إلى دمشق كما لو كان يحاول أن يعوض عن الوقت الضائع. وفي محطة سكة حديد رياق، على مسافة غير بعيدة من العاصمة السورية، اكتشف فرصة رائعة ليبدي علامة أخرى من علامات النية الحسنة. ففي حضور مجموعة من النواب المعتدلين جاؤوا من مسافة إلى

---

(٢٧) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 97-98.

(٢٨) Shirer, *The Collapse of the Third Republic*, p. 139.

(٢٩) FO 371/5349, vol. 16085, Smith (FO), 14 Oct. 1932. Also see Rabbath, *Courte Histoire*, p. 99.

(٣٠) انظر: الأيام، العدد ٢٧٦ (٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٢)، المصدر نفسه، العدد ٢٧٩ (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢).

المحطة للترحيب به، أعلن بدء المفاوضات بشأن اتفاقية وصفها بأنها أكثر «ليبرالية» في محتواها من الاتفاقية الإنكليزية ـ العراقية[٣١].

وفي الأيام التي تلت، أعاد بونسو مراراً وتكراراً تأكيد رغبته في التفاوض مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية في الحكم. غير أن قادة الكتلة ـ وكانوا لا يزالون مجتمعين في صوفر ـ توصلوا إلى اتفاق بالإجماع تقريباً يحظر على نواب الوطنيين العودة إلى البرلمان قبل أن يحدد المندوب السامي خطياً الأسس الرسمية التي ستقوم الاتفاقية عليها. وأضافوا نهائياً مطلباً يفيد بوجوب أن تتطابق امتيازات الاتفاقية مع تلك التي منحتها بريطانيا للعراق. وكان خلف موقف الكتلة الصلب والوجيه ابراهيم هنانو ومتشددو حلب، يدعمهم هاشم الأتاسي، الذي كان منذ انتصاره الانتخابي غير المنازع في الربيع الماضي في حمص، قد وقف في صف المتمنعين. وفي هذا الوقت، لم يكن أمام جميل مردم ومظهر رسلان ـ المؤيدين لـ «التعاون المشرف» ـ من خيار سوى الموافقة، مع أنهما فعلا ذلك بتردد.

كان كثير من مسؤولي الكتلة غير مقتنع بأن فرنسا كانت راغبة حقاً في عقد اتفاقية. وكانوا منذ وقت قريب قد تلقوا إشارات مختلطة ومربكة. ففي حين أعلن بونسو خلال زيارته السويداء أن «استقلال» جبل الدروز كان غير واقعي، وبالتالي كان موقتاً، فإن لهجة الصحافة الباريسية كانت إلى حد بعيد أقل مدعاة إلى الاطمئنان. وعلى سبيل المثال، نفت «لو ماتان» المتنفذة نفياً قاطعاً جميع الشائعات القائلة إن الاتفاقية ستحل محل الانتداب. ففي رأي الصحيفة، كانت مسألة التخلي عن الانتداب احتمالاً بعيداً جداً[٣٢].

وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر، يوم التئام البرلمان مجدداً، لم يحقق أي تقدم للخروج من الطريق المسدود. وكان للرسالة التي بعث بونسو بها في اليوم ذاته إلى الرئيس العابد وإلى حكومة العظم تأثير طفيف في تغيير ما كان يعم سورية من جو التشاؤم والشك. وما خلا مردم ورسلان، لم يجرؤ على دخول المجلس سوى نائب واحد من الكتلة هو فائز الخوري، الذي أعلن في صوفر أنه انتخب للدفاع عن البلد من على «المنبر» لا من «الشارع»[٣٣].

---

(٣١) كان بونسو قد تلقى تعليمات ببدء المفاوضات بشأن اتفاقية في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر، قبل أن يغادر باريس. وكان العراق قد أدخل عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول/ اكتوبر. انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. Note of MAE, 28 March 1933, vol. 484, pp. 10-11. Rabbath, *Courte Histoire*, p. 99.

(٣٢) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Helleu (Damascus) to MAE, 9 Dec. 1932, vol. 482, pp. 219-20; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 101-2.

(٣٣) *Ibid.*, pp. 102-3; FO 371/6246, vol. 16085. Napier (Damascus) to Simon, 2 Nov. 1932; الأيام العدد ٢٧٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢).

على الرغم من غياب ١٥ نائباً وطنياً، كان الجو في المجلس مشحوناً بالتوتر والترقب. وقد أعيد انتخاب صبحي بركات رئيساً للمجلس بسهولة، ولكن تلا ذلك نقاش حاد، وكان أقسى الملاحظات تلك التي أبداها الزعيم الدستوري الحر، شاكر نعمة الشعباني، الذي شتم بونسو لأنه سمح لوزارة يسودها وطنيون أقوياء بأن تدير شؤون البلد اليومية في حين أن البرلمان كان في الواقع مسيطراً عليه من قبل معتدلين شماليين. وقبل أن يفتح باب المناقشة للجميع، رفع بركات الجلسة بطريقة ذكية[٣٤].

في هذا الوقت، لزم المندوب السامي الصمت، خلافاً لمستشاريه، وبالتحديد السكرتير العام، ورئيس المكتب السياسي، والموفد الجديد إلى دمشق، السيد ويبر، الذين ضاعفوا الاتصالات بالرئيس العابد، وهاشم الأتاسي، وبآخرين من قيادة الكتلة. وقد أفصح أولئك المسؤولون عن رغبتهم في أن يروا الكتلة محافظة على سياستها في «التعاون المشرف». وكان السيد ويبر صريحاً على نحو خاص بتقديمه المزيد من التأكيدات الرسمية على الإخلاص الفرنسي، لكن من دون أن يكون أكثر دقة من رئيسه. وشجع الكتلة على الوثوق في بونسو، مبشراً بأن وزارة الخارجية فوضته هذه المرة أن يعالج المسألة السورية بكليتها[٣٥].

ومع ذلك، عقد مؤتمر آخر للكتلة الوطنية في حمص بين يومي ٢ و٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والغرض ظاهرياً إعادة التنظيم، ولكنه كان أيضاً لإعادة تقويم استراتيجيا «التعاون المشرف». وقد كان مؤتمر حمص الأبغض والأخطر في تاريخ الكتلة الوطنية الوجيز. وعلى الرغم من أن الرواية الكاملة لما حدث في خلوة مجلس الكتلة لا تزال طي الكتمان، فإنه يبدو أن مناورتين حاسمتين قد نفذتا؛ أتت الأولى بالزعيم الاستقلالي، شكري القوتلي، إلى صفوف الكتلة وعلى رأس مجلسها[٣٦]. وكان من شأن هذا الأمر، نظرياً، أن يشد من أزر متشددي الكتلة ضد جميل مردم، وأن يعزز، بالتالي، قرارات صوفر. غير أن ظهور القوتلي كادت تبطله المناورة الثانية: ارتداد طائفة من وطنيّي حلب وانضمامهم إلى صف جميل مردم. فسعد الله الجابري الأنيق، الذي اعتقد أن خلافه مع ابراهيم هنانو قد سوي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩[٣٧]؛ تخاصم مع منافسه واصطف

---

(٣٤) FO 371/6246, vol. 16085. Napier to Simon, 2 Nov. 1932.

(٣٥) Rabbath, *Courte Histoirew, p. 103.*

(٣٦) الكيالي، المراحل، المجلد ١، ص ١٨٥.

(٣٧) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Sûreté Générale,» Aleppo, 28 Nov. 1929, vol. 215, pp. 212-18.

من خلال تدخل رياض الصلح. فلقد كانت علاقات الصلح بحلب قوية على نحو خاص. ومع أنه يتحدر من عائلة تجار صيداوية، فقد ترعرع جزئياً في حلب، حيث كان والده، رضا بك، موظفاً عثمانياً. وفي ما بعد، تزوج رياض ابنة نافع الجابري، أحد أعمام سعد الله وإحسان، وأبرز أعيان المدينة في نهاية القرن [التاسع عشر]. كما أن نافع باشا كان قد انتخب نائباً في البرلمان العثماني في استنبول عام ١٩٠٨. انظر: سلنامة: ولاية حلب، ١٣٢٦هـ/١٩٠٨ - ١٩٠٩م، ص ١٩٢.

مع جميل مردم كما سبق أن فعل عام ١٩٢٨. ويبدو أن الجابري فعل ذلك لكي يفوز بمنصب نائب رئيس الكتلة. وقد أنقذ هاشم الأتاسي الكتلة من تمزق مهلك بإنجاز اتفاق جديد بين الجابري وهنانو. وقد عكس اجتماع حمص قرار الكتلة بمقاطعة البرلمان، ولكن إذا لم يتم تحقيق تقدم فوري في المفاوضات، فمن الممكن أن يوقف الجابري تأييد مشاركة الوطنيين في البرلمان والحكومة(٣٨).

طبعاً، لقد جعل تفسير الأتاسي العلني للتحول المفاجئ في توجه الكتلة يبدو كما لو أن الكتلة لم تعد تعاني أي خلافات في الرأي أو أي صدامات شخصية عنيفة. فقد أعلن أن «الوطنيين قبلوا المشاركة في العملية الانتخابية بهدف التوصل مع الحكومة الفرنسية إلى اتفاقية تكفل استقلال البلد ووحدته. ولما كنا نحن [الكتلة الوطنية] لم نطلّع منذ خمسة أشهر على نية فرنسا الطيبة بشأن تعديل شكل النظام، قررنا عدم المشاركة في البرلمان إلى أن نحصل على اتفاقية لا تقل عن الاتفاقية الإنكليزية ـ العراقية إرضاء. وبسبب المناقشات الأخيرة للكتلة [في حمص]، ووزيريها الوطنيين، أصبحنا مقتنعين بأن الاستئناف المؤقت لسياسة التوفيق ستسعف مطالب الوطنيين. ولهذا السبب رأينا أن من الملائم أن نكون صبورين وأن نؤكد مجدداً إيمان الوطنيين الراسخ بأمل التوصل إلى حل للأزمة الراهنة وإلى الاستقلال والوحدة. ونرجو أن يقدر الفرنسيون موقفنا وأن يستجيبوا بنيّة طيبة»(٣٩).

وسرعان ما استجيب لهذه الملاحظات في البرلمان من قبل نواب الكتلة العائدين. فقد طالبوا رسمياً بأن يمنح المجلس الرئيس العابد صلاحية التفاوض بشأن اتفاقية «تنظيم العلاقات في المستقبل بين فرنسا وسورية بما ينسجم وأماني البلد»، وتحضيراً لدخول سورية عصبة الأمم. وجاء تصويت المجلس على هذا التحرك بالإجماع تقريباً؛ ولم يصوت ضده سوى شاكر نعمت الشعباني الذي يملؤه شعور بالمرارة(٤٠). وبفعل تأييد الدستوريين الآن لفكرة عقد اتفاقية وسكون الجناح اليساري للحظة في الكتلة، بدا أنه حصل خرق كبير، بما يدل على انتصار جميل مردم وسياسة «التعاون المشرف».

وقرر بونسو أن يعالج بنفسه الجانب الفرنسي من المفاوضات. وقبل أن يغادر إلى جنيف لإلقاء كلمة أمام عصبة الأمم بشأن الاتفاقية، استغل الفرصة ليناقش مع وزارة العظم بكاملها ومع الرئيس العابد الخطوط العريضة لمثل هذه الاتفاقية، على الرغم من أنه

---

(٣٨) وقف الجابري في صف مردم تأييداً لهاشم الأتاسي، لا لهنانو، لرئاسة الجمعية التأسيسية العام ١٩٢٨. وقد سحب هنانو ترشيحه لكي لا يحدث انقساماً في صفوف الوطنيين. Rabbath, *Courte Histoire*, p. 105; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Ponsot (Beirut) to MAE, 11 Nov. 1932, vol. 482, pp. 133-39.

(٣٩) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 105.

(٤٠) *Ibid.*, pp. 105-6.

بقي، كدأبه دوماً، متعمداً الغموض بخصوص مسألة وحدة سورية[٤١].

استهل السيد بونسو ملاحظاته في جنيف بالثناء على قبول العراق عضواً في عصبة الأمم مؤخراً. ثم مضى في الإفصاح عن اقتراحه: وباختصار، اقترح أن يقسم الإقليم الخاضع للانتداب الفرنسي إلى منطقتين: إحداهما «منطقة المعاهدة» لتشمل دولة سورية، والأخرى «منطقة انتداب» وتشمل لبنان الكبير، ودولة العلويين، وجبل الدروز[٤٢]. وحين سأله رئيس لجنة الانتدابات الدائمة عن مسألة وحدة سورية، رد بونسو بالتشديد على الحاجة إلى تطور سياسي قبل دمج الأقليتين العلوية والدرزية في سورية، بسبب تخلفهما السياسي. وأشار بونسو في خطابه أيضاً إلى العناصر الوطنية المختلفة في سورية، وتعمد تجاوز المطالبة «الشرعية» للكتلة الوطنية بالقيادة السورية[٤٣].

رد الوطنيون السوريون على كلمة بونسو بمشاعر الخيبة والغضب. فهو لم يرفض منح الكتلة الوطنية الاعتراف الكامل الذي كانت تطالب به وتستحقه فحسب، بل إنه نحى بصورة خرقاء قضية الوحدة السورية. وفي البداية تلقى المندوب السامي في جنيف أعنف الانتقادات من شكيب أرسلان وإحسان الجابري على صفحات دوريتهما **الأمة العربية** *(La Nation Arabe)*[٤٤]. وتدفقت على مقر العصبة موجة من العرائض طوال مطلع عام ١٩٣٣، كانت في معظمها تأييداً لـ «الوحدة». وكان ثمة مشكلات خطيرة تتعلق بالوحدة تناولها الوطنيون وأنصارهم على نحو شكلي أو أنهم تجاهلوها. فمثلاً، وقع في نهاية رمضان حادث صغير في اللاذقية تطور إلى مواجهة عنيفة بين جنود العلويين والسنيين، قتل فيها شخص واحد وجرح عشرون آخرون. وألقت كل طائفة اللوم على الأخرى، ولكن زعماء السنة تدخلوا ليجعلوا الأمر يظهر أن طائفتهم لا تكن للأقلية العلوية أي ضغينة؛ إذ كانوا يخشون أن يعترض النزاع الطائفي طريقهم نحو الوحدة السورية[٤٥].

وعندما عاد بونسو إلى بيروت في بداية شباط/فبراير، نشر التصريحات الكثيرة التي

---

(٤١) *Ibid.*, p. 106.

(٤٢) Longrigg, *Syria*, p. 193.

(٤٣) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 112.

(٤٤) *The Times* (London), (4 Jan. 1933), cited in FO 371/120, vol. 16973.

(٤٥) كان لهذه الاضطرابات بعد اجتماعي حجبته الطائفية. إذ لم يكن في اللاذقية طبقة الملاكين الكبيرة من العرب السنة فيما المزارعون الفقراء كانوا من العلويين فحسب، بل إن العلويين كانوا منذ بداية الانتداب يرحلون من الريف (الجبل) إلى اللاذقية، حيث بدأوا يشكلون طبقاتهم الحرفية والمهنية الخاصة بهم. وقد شكل هذا تهديداً لطبقة الملاكين السنة الغائبين. MAE, Syrie-Liban 1930-40. Ponsot to MAE, 10 Feb. 1933, vol. 483, pp. 124-25; FO 371/957, vol. 16973. Satow to Simon, 9 Feb. 1933.

كان قد أدلى بها في جنيف ليعطي الجمهور السوري فكرة عن نيات حكومته[٤٦]. كما أنه استأنف المفاوضات مع الرئيس العابد ووزارة العظم.

وفي هذا الوقت، دعا المجلس المركزي للكتلة الوطنية إلى جلسة خاصة، وهذه المرة في حلب وعلى أرض المتشددين، في منزل ابراهيم هنانو. وفي ختام تسعة أيام من المناقشات الحادة، أصدر هاشم الأتاسي بياناً فيه شجب لاقتراحات المندوب السامي:

«إن الوطنيين السوريين، الحريصين على تحقيق حقوق بلدهم ومصالحه، يعلنون لأهل الساحل والداخل تمسكهم الثابت بمبدأ الوحدة الوطنية. فلا اتفاقية توقع ولا مفاوضات تجري مع فرنسا إلا على هذا الأساس».

وكانت الكتلة الوطنية صريحة: لا فصل بين مسألة الوحدة وتطبيق الاتفاقية، ولا عضو في الكتلة يفاوض قبل أن يقر المندوب السامي بموقع الكتلة[٤٧]. غير أن متشددي الكتلة كانوا غير قادرين.على منع جميل مردم من أن يخرج عن الخط المتبنى في حلب. فخلال عودته إلى دمشق، أجرى اتصالات سرية ببونسو عبر السيدين شوفل، الرئيس الفرنسي للمكتب السياسي، وويبر، في محاولة لإبقاء المفاوضات قائمة[٤٨].

كان مردم يبدو، بنظارتيه وبدلته المجعدة وظهوره دوماً مستغرقاً في تأمل عميق، أقرب إلى الشخص المثقف منه إلى المحنك السياسي الغارق في فن الدبلوماسية. ولكنه باستخدامه لطلاقته في اللغة الفرنسية التي لا تُجارى، أكد ذاته السياسي الوطني الأوحد في سورية المؤهل على نحو بارز للتحرك بين الوطنيين والفرنسيين، مع محاولة إقامة توازن[٤٩]. وقد فعل ذلك للارتقاء بعمله، ولأنه كان يعتقد في الوقت نفسه أن التقرب من الفرنسيين هو الأمر العملي الوحيد، بعد أن استنفدت الكتلة ومن سبقها الخيارات كافة. وعلى الرغم من مهاراته السياسية المؤكدة، فإنه سرعان ما اكتشف أن المهمة التى أعد نفسه لها كانت مهمة مستحيلة، على الأقل في عام ١٩٣٣. فسورية، في نهاية الأمر،

---

(٤٦) *L'Orient* (Beirut), 3 Feb. 1933; الكيالي، **المراحل**، المجلد ١، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٧.

(٤٧) الكيالي، **المراحل**، المجلد ١، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩؛ Rabbath, *Courte Histoire*, p. 113-14.

في هذا الوقت بالذات أصدرت الكتلة الوطنية رداً أكبر حجماً وأكثر تفصيلاً على المندوب السامي، في هيئة كراس بالعربية أولاً ثم بالفرنسية، وجمع الاثنان معاً في كتاب واحد ليوزع على عصبة الأمم. وكان واضعه الأساسي الدكتور الكيالي الذي يزعم أن الكتاب ظهر أول مرة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٣٣. انظر: عبد الرحمن الكيالي، «رد الكتلة الوطنية على بيانات المفوض السامي» (حلب، ١٩٣٣)، النسخة الفرنسية: A. Keyyali, *Réponse à Ponsot, Haute-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban* (Aleppo, 1933); MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Manifeste du BN,» vol. 482, pp. 210-11.

(٤٨) FO 371/2092, vol. 16974. MacKereth to Simon, 31 March 1933.

(٤٩) **المضحك المبكي**، العدد ١٣٧ (٣٠ تموز/يوليو ١٩٣٢)، ص ٤.

كانت لا تزال تحت حكم كولونيالي، ولم يكن أمام أي سياسي جازف بصيته وثروته لالتزامه بالتحرر الوطني والاستقلال ـ كما فعل جميع قادة الكتلة ـ سوى مجال ضيق للمناورة بين درجة معقولة من التعاون مع الفرنسيين وبين التعاون الكامل. ومع أنه لم يستطع أحد من الوطنيين أن يوسع هذا المجال باتجاهات كثيرة كما فعل مردم، فقد بدا في نهاية آذار/مارس ١٩٣٣ أنه حتى هو نفسه ما عاد يستطيع الحفاظ على توزانه بين القوتين المتنازعتين، الانتداب والحركة الوطنية.

واستمر مردم في التفاوض سراً مع المندوب السامي وهيئة مساعديه في مطلع نيسان/ابريل. ولكن منذ عودة بونسو إلى بيروت في شباط/فبراير كانت قد انطلقت حملة رفض متصاعدة لإرغام مردم ورسلان على الاستقالة. وقد أعلن ابراهيم هنانو من مقره في حلب أن الانتداب غير شرعي، وطالب رسمياً باستقالة وزراء الكتلة. ونال اليأس من مردم، فبدأ يتذبذب. وتوجه إلى بونسو برجاء إعادة درس مسألة الوحدة، ولكن بونسو، كعادته، خلد إلى الصمت، ورفضت باريس التخلي عن الخط الذي رسم في جنيف[٥٠].

وخشي هنانو وهاشم الأتاسي والاستقلاليون المقيمون في دمشق أن يفسد مردم حملة المتمنعين بعرضه صفقة في الساعة الأخيرة يمكن أن تشق الكتلة الهشة مجدداً. أو أنهم خشوا، إمكان أن يحاول إقناع مؤيديه المعتدلين بمواصلة المفاوضات بصورة مستقلة عن الكتلة. وكانت الشكوك لدى الكتلة في حلب عميقة إلى حد أنه حين انتشرت شائعة أن اتفاقية قد وقعت، هرع هنانو العليل إلى دمشق لإبطال ما لم يكن قد حدث[٥١]. هذه كانت حال الكتلة الوطنية عام ١٩٣٣.

وفي الواقع، كان جميل مردم قد توصل قبل ذلك بوقت قصير إلى الاستنتاج بأنه لم يكن يملك السلاح لمواجهة تصلب الكتلة. ولم ير أي فائدة في إزالة الكتلة عن طريق تزعم مجموعة منشقة. وفي حلب دار كلام كثير على طرد مردم ورسلان من الكتلة، وكان هنانو في منتصف نيسان/أبريل لا يزال يميل إلى هذا التوجه. ولكن في هذا الوقت بالذات تناهى إلى الزعيم الحلبي أن مردم قد قبل مطالب زملائه وسيقدم استقالته، ولكنه كان بحاجة إلى طريقة ما للتخلي عن منصبه بـ «شرف». فليّن هنانو موقفه عن طيب خاطر، على الرغم من كرهه الشديد لمردم. إذ اقتنع الآن بأن طرد مردم قبل أن يتمكن من الاستقالة سيمنح الفرنسيين فرصة أخرى لاستغلال الانقسام في صفوف الوطنيين[٥٢].

---

(٥٠) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 115.

(٥١) FO 371/4055, vol. 16974. Todd, Quarterly Report, April-June 1933. 1 July 1933.

(٥٢) **المضحك المبكي**، العدد ١٨١ (١٢ آب/أغسطس ١٩٣٣)، ص ٤؛
MAE, Syrie-Liban 1930-40, vol. 484, pp. 64-71.

وقبل يومين فقط من موعد اجتماع البرلمان مجدداً لمناقشة الاقتراحات المتعلقة بالاتفاقية، وصل هنانو إلى دمشق يرافقه جميل ابراهيم باشا للتحقق من أن مردم استقال، وبكرامة. والتقى ابراهيم باشا مجموعة من «الشباب الوطني»، وأعد لتظاهرة تجري تكريماً لمردم لحظة استقالته. وفي الوقت المحدد في ٢٠ نيسان/أبريل، أعلن مردم رحيله، فحمله حشد، وهو يهتف، على الأكتاف، من مكتبة في السرايا إلى مكان إقامته، كما لو كان بطلاً[٥٣]. ولم يمض وقت طويل على هذا المشهد المذهل إلى حد ما، حتى قدم مظهر رسلان استقالته[٥٤]. أما الجهود التي بذلت لدفع الرئيس العابد إلى الاستقالة أيضاً، فقد باءت بالفشل؛ وكان يريد مواصلة المفاوضات أملاً بسرقة المجد كله[٥٥]. ومع ذلك، بدت الكتلة الوطنية مكللة بالظفر تحت قيادة ابراهيم هنانو الجسور. ومع أن الكتلة أصيبت بالذعر جراء الأحداث الأخيرة، فقد استمرت في توجيه حركة الاستقلال.

استعداداً للدورة البرلمانية الجديدة، شددت التدابير الأمنية حتى غدت دمشق كالحصن، لتطويق اضطرابات كبرى. فمن الضواحي الجنوبية «[اصطفت] جماعات من الجند من المعسكرات، والمطارات، والثكن، ومواقع المدفعية على الطريق الممتدة مسافة ميل ونصف ميل إلى قلب المدينة»[٥٦]. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، يوم أعيد فتح البرلمان، قطع الفرنسيون جميع خطوط الهاتف الداخلية وخطوط الاتصال بالعالم الخارجي منعاً لتداول الشائعات. وانتشر رجال الشرطة والدرك في الشوارع وهم يعتمرون خوذاً فولاذية، غير أن الجنود الفرنسيين لبثوا في ثكنهم. ونصبت الرشاشات في زوايا الشوارع، وجابت سيارات مدرعة الشوارع بتؤدة «متوعدة». «وألقت مجموعات من المتظاهرين خطباً رنانة في الذين تحولوا من قبل وأنشدت الجموع أغاني وطنية»[٥٧]. في مثل هذا الجو التام البرلمان. ومع أن النواب الوطنيين ظلوا خارج البرلمان، فقد تم تأمين نصاب الثلثين.

وكان جميل مردم قد أصدر في هذا الوقت «بياناً لافتاً للنظر بغرابته»، مدح فيه الفرنسيين لموقفهم السخي خلال المفاوضات وادعى أنه استقال لأسباب شخصية. وسرت لبعض الوقت أقاويل غريبة مؤداها أن الفرنسيين «اشتروا» مردم، الذي تعاظمت أمواله

---

(٥٣) ابراهيم باشا، **نضال**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٥٤) Rabbath, *Courte Histoire*, p. 116.

(٥٥) FO 371/2354, vol. 16974. MacKereth to FO, 24 April 1933.

وحاولت الكتلة أيضاً دفع نجيب الأرمنازي، رئيس ديوان العابد، إلى الاستقالة؛ ولكنها فشلت. واتفق أن الأرمنازي، العالم السياسي المدرب في باريس والبالغ من العمر ٣٥ عاماً، كان صهر جميل مردم.

(٥٦) George Antonius File, no. 29. Antonius to Rogers, 18 April 1933.

(٥٧) FO 371/2354, vol. 16974. MacKereth to FO, 24 April 1933.

النقدية فجأة، وأربك بتغيير مواقفه تغييراً كاملاً ومفاجئاً بعض أعضاء الكتلة الوطنية الذين «وصفوه على نحو مهين» بـ «الخائن»(٥٨).

في ٣ أيار/مايو، استطاع رئيس الوزراء حقي العظم تأليف حكومة جديدة. وقد احتفظ بوزارة الداخلية واضطلع سليم جبرت بحقيبة التعليم، إضافة إلى حقيبة الأشغال العامة. وكان الوزراء الجدد محمد يحيى العدلي، من أنطاكية (للزراعة والتجارة)؛ الشيخ سليمان جوخدار، من دمشق، الذي كان قد قام بمحاولة لم يكتب لها النجاح للحصول على مقعد نيابي في قائمة حزب الإصلاح عام ١٩٣٢ (للعدل)؛ والشعباني الاستفزازي (للمال)(٥٩). وفي ٨ أيار/مايو، وفيما كانت دمشق لا تزال مغلقة، ومقاطعة الوطنيين للبرلمان مستمرة، والبرلمان محمياً بالحراب، عاد المجلس إلى الاجتماع للاستماع إلى حقي العظم وهو يقدم حكومته الجديدة من أجل نيل الثقة. وقد وعد رئيس الوزراء بمواصلة المفاوضات بشأن الاتفاقية، وشدد على التزامه تحقيق الوحدة وإجراء إصلاحات أخرى مهمة. غير أن كلماته وشت برطانة بالانتداب بما يشير إلى أن المندوبية العليا هي التي أعدت خطابه. وعلى الرغم من ذلك، منح نحو ٤٤ نائباً من الحاضرين تأييدهم للحكومة، وكان «الدستوريون الأحرار» في طليعة أولئك، فرحين بوصول اثنين منهم إلى الحكم(٦٠).

واستمرت اجتماعات البرلمان حتى نهاية أيار/مايو. ولكن لم ينجز سوى القليل، وبحلول موعد العطلة الصيفية، كانت الآمال بعقد اتفاقية فرنسية - سورية بعيدة كما كانت دائماً.

اتفاقية بعد فوات الأوان

مع أن المفاوضات استمرت حتى نهاية عام ١٩٣٣، فإنها لم تكن بعد استقالة مردم ورسلان من الحكومة، أكثر من عمل عبثي. فقد اتخذ بونسو موقفاً صلباً، بتكثيف مراقبة قادة الوطنيين وتعليق صدور صحيفتيهم الرئيسيتين في دمشق، **الأيام والقبس**. ولكن، في نهاية أيار/مايو أصيب بالتهاب في الوريد، فلزم الفراش أسابيع عدة، ثم استعاد قوة كافية لقضاء إجازته السنوية في فرنسا في بداية تموز/يوليو. وبعد إبلاله تماماً علم بأنه سينقل إلى مراكش(٦١).

وهنا، قدمت عدة آراء ــ وكثير من الشائعات ــ لتفسير سبب نقل بونسو. فقد

(٥٨) *Ibid.*

(٥٩) حسن الحكيم، مذكراتي، المجلد ٢، ص ١٦٩.

(٦٠) FO 371/2851, vol. 16974. Acting Consul Todd (Damascus) to Simon, 10 May 1933.

(٦١) *Ibid.*; Rabbath, *Courte Histoire*, p. 117, 142.

لاحظ مراقبون بريطانيون أنه أصبح منغمساً في السياسة المحلية إلى درجة أنه أهمل أموراً أخرى كلياً، مثل إدارة العدل وسياستي المالية والجمارك[٦٢]. وزعم بعض المسؤولين الفرنسيين أن مؤشرات الاضطراب في مراكش، الأكثر أهمية بالنسبة إلى فرنسا، تطلبت على عجل خبيراً من وزنه تؤمن مهاراته الإدارية والسياسية الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا. غير أن هناك من اعتقد أن سبب النقل كان فشل بونسو في دعم السياسة الفرنسية التقليدية، «السياسة الشرقية»، التي كانت تشدد على تمتين الصداقة الفرنسية ـ اللبنانية عبر علاقات طيبة بالبطريرك ورجال الكنيسة الموارنة. ولكونه مراقباً ذكياً للمشهد السياسي اللبناني، فقد لاحظ [بونسو] فعلاً أن رجال الدين الموارنة كانوا يعانون تضاؤلاً مستمراً في السلطة والنفوذ؛ وهكذا، فإنه أعارهم اهتماماً أقل. وقيل إن بعض المطارنة عبر عن عدم إعجابه به لوزراء في باريس، الذين عندما سنحت فرصة، منعوه من العودة إلى بيروت. وأخيراً، كان هناك حتى شائعات أن صهاينة فرنسيين تآمروا ضده بسبب عدائه لمطامح صهيونية في فلسطين[٦٣].

كانت مقاربة بونسو تجاه الحركة الوطنية في سورية استغلال انقساماتها العميقة، التي برزت إلى السطح في مطلع الثورة الكبرى. وبعزل هؤلاء الوطنيين الذين لم يبدوا اهتماماً بالتعاون مع الفرنسيين، واستغلال آخرين كانوا يعتقدون أن شيئاً من التعاون هو الخيار الأخير المتاح، استمال بونسو إلى صفه مجموعة صغيرة، لكنها نافذة وعقلانية وطموحة، من السياسيين الوطنيين، وعلى رأسهم جميل مردم. وباستخدام هذه الاستراتيجيا، استطاع أن يحصل على قانون أساسي مكتوب ومصدق عليه. بيد أن ثغرة خطرة شوهت استراتيجيته وجعلتها تفشل في مسألة مفاوضات الاتفاقية. وكان هذا موضوع الانشقاق بين قادة الكتلة في دمشق وحلب، وهو الانشقاق الذي فاقمه السياسات المختلفة التي اتبعها المعتمدان الفرنسيان في تينك المدينتين. ففي انتخابات ١٩٣١ ـ ١٩٣٢، فاز زعماء الكتلة في دمشق بدخول البرلمان في نهاية الأمر. أما في حلب، فقد رتب الفرنسيون الانتخابات الأولية على نحو يستبعد الكتلة. وأثارت النتائج المتلاعب بها السخرية في حلب، وتبعاً لذلك شكك قادة الوطنيين هناك في أن أي شيء معقول يمكن الفوز به باتباع المسار التوفيقي الذي رسمته كتلة دمشق. وكان وطنيو حلب يغارون بوضوح من زملائهم الدمشقيين، الذين توددت المندوبية السامية إليهم أعواماً عدة. ولما لم يكن لوطنيي حلب حصة في البرلمان ولا في الحكومة، فإنه لم يكن لديهم ما يخسرونه إذا ما تبنوا خطاً

= لم يكن بونسو آخر مندوب سام فرنسي يخدم في سورية ثم في مراكش. وكان غابرييل بيو G. **Puaux**، المندوب السامي بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠، قد أصبح حاكماً مقيماً في مراكش ١٩٤٣، ولكن لم يكن لديه إلمام بأحوال البلد. انظر أيضاً: *L'annuaire diplomatique* (1938), pp. 329-30.

(٦٢) FO 371/4159, vol. 16974. Todd to Simon, 20 July 1933.

(٦٣) **Rabbath**, *Courte Histoire*, p. 142-43.

سياسياً نظيفاً وغير مهادن. وقد رأى هنانو وقادة آخرون أنهم ما داموا خارج المعادلة السياسية، فإن عليهم إذ ذاك منع جميل مردم وزملائه الأكثر اعتدالاً من إنجاز تسويةٍ ما يمكن أن تتيح لهم حصد المنافع السياسية كافة.

لقد خطب بونسو ود جماعة مردم في دمشق لأنه وجدها لينة العريكة نوعاً ما. وأمل بأن استمالته جميل مردم وحلفاءه ستجعلهم يجذبون بدورهم أعداداً أكبر من المتشددين إلى موقعهم التوفيقي. غير أن بونسو في نهاية الأمر، كان عاجزاً عن تقسيم الكتلة أو عن تقديم تنازلات من النوع الذي يتيح استمرار المفاوضات. كما أن مهمته ازدادت صعوبة بسبب انعدام الاستقرار السياسي في فرنسا فترة طويلة كان للمحافظين فيها اليد العليا حتى عام ١٩٣٢، حين حل محلهم اليسار الوسط، الذي كان هو نفسه منقسماً انقساماً عميقاً ومنهمكاً بنتائج الكساد العالمي المضنية. وقد تعرض بونسو طوال فترة ولايته لهجمات نواب محافظين وهجمات العسكريين الذين استخدموا نفوذهم للتضييق على حرية مناوراته الدبلوماسية. وأدت مساوماته مع الجناح المعتدل في الكتلة إلى تنفير الكثيرين من المسؤولين الفرنسيين، سواء من العاملين معه وفي باريس. وقد خشي هؤلاء، المسيطر عليهم من قبل عدد قليل ولكن مؤثر من المجموعات المهتمة بشؤون سورية، من أن يفضي الاهتمام الذي أولاه بونسو للوطنيين إلى جلاء فرنسا عن البلد قبل الأوان[٦٤]. وأخيراً حين ترك بونسو سورية، فإنه ترك أيضاً المسألة السورية حيث وجدها عند مجيئه إلى الشرق قبل سبعة أعوام.

وصل خلف بونسو، كونت داميان جوزيف ألفرد شارل دو مارتل، إلى بيروت في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٣. وكان المندوب السامي الفرنسي السادس في سورية ولبنان. وكان قبل ذلك سفيراً في طوكيو. وهو سياسي أرستقراطي براغماتي ودبلوماسي كيّس[٦٥]. وكان أيضاً رجلاً نشيطاً؛ إذ في غضون يومين من وصوله، انتقل إلى دمشق وهدفه الوحيد إنجاز ما فشل بونسو في إنجازه: التفاوض لعقد اتفاقية. ولكن سبيله إلى ذلك لم يكن على الإطلاق يشبه سبيل بونسو. فقد رأى مسألة الاتفاقية حجر عثرة ينبغي إزالته بطريقة أو بأخرى ليتسنى له الانصراف إلى مهمة أكثر أهمية هي وضع أسس

---

(٦٤) George Antonius File, Antonius to Rogers, 16 May 1933.
نقل رئيس المكتب السياسي الفرنسي، شوفال، ردة فعل المسؤولين الفرنسيين هذه إلى أنطونيوس.

(٦٥) عين مارتل من قبل حكومة دالادييه في تموز/يوليو ١٩٣٣. وسقطت الحكومة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر.
FO 371/2141, vol. 20849, 6 May 1937.
حديث مع السير جيوفري فورلونغ (لندن، ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥)، الذي وصف مارتل بمتهكم والذي كان أقرب إلى السياسي منه إلى الدبلوماسي أو إلى موظف في وزارة الخارجية الفرنسية. وقد خدم فورلونغ في أواخر الثلاثينات كمسؤول سياسي بريطاني في قنصلية بيروت؛ انظر أيضاً:
L'annuaire diplomatique (1938), p. 307.

لإنعاش اقتصادي في بلد يعاني الكساد العالمي. وخلال الشهر التالي، عمل مارتل مع حكومة العظم عن كثب لدرس شروط الاتفاقية ولإقناع النواب بالتصويت لمصلحتها، حتى بإغراءات مالية أحياناً، تدفع من مخصصات سرية للمندوبية العليا(٦٦).

لم تثر فورة النشاط الدبلوماسي المفاجئة هذه استجابة قوية من الكتلة الوطنية، ويعود السبب بصورة رئيسية إلى أنباء من فلسطين تحدثت عن تظاهرات عنيفة قام بها سكان يافا العرب ضد الهجرة اليهودية(٦٨). وكان الوطنيون السوريون قد أحجموا لبعض الوقت عن المشاركة في أنشطة سياسية جماهيرية(٦٩)، غير أن قضية فلسطين كانت في هذه اللحظة بؤرة ممتازة لمثل هذه الأنشطة. والخوف من أن يطرد الاستعمار اليهودي سكان فلسطين العرب من أرضهم وفر أساساً خصباً يمكن المحرضين العروبيين أن يزرعوا بذور المقاومة لا ضد الحركة الصهيونية وبريطانيا فحسب، بل ضد الاحتلال الأجنبي برمته(٧٠).

وفي هذه المناسبة، وجدت الكتلة الوطنية أن من الملائم التعاون مع تنظيمين إسلاميين أنشئا حديثاً: «جمعية التمدن الإسلامي» و«جمعية الهداية الإسلامية». وكانت المنظمتان كلتاهما بقيادة المؤسسة الدينية في دمشق. وكان أعضاؤهما من صغار التجار، والمعلمين، والمحامين، والأطباء، والعمال، والطلاب؛ وكان دافعهما الأساسي توق إلى ثقافة إسلامية مرتكزة على مزيج من أفكار عصرية وسلفية أو أفكار إصلاحية دينية، يمكن بواسطتها نشر الخلق الإسلامي والمشاعر الوطنية المناهضة للإمبريالية(٧١). وكان يعرف عن هاتين الجمعيتين في ما مضى أنهما شاركتا في أعمال احتجاج ضد السيطرة الفرنسية على إدارة الأوقاف وعلى سكة حديد الحجاز التي كانت ملكاً إسلامياً(٧٢).

وفي اجتماع عقد في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، قرر علماء دمشق، بالاشتراك مع الكتلة الوطنية، انتهاز فرصة ذكرى وعد بلفور السنوية للقيام بتظاهرة كبرى. وتلا ذلك، في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، إغلاق كلي للأسواق. وأسفرت

---

(٦٦) FO 371/7071, vol. 16974. *The Times* (London), (21 Nov. 1933).

(٦٧) حتى الوطنيون الراديكاليون زاروا مارتل، وكان منهم ابراهيم هنانو، الذي غادر قريته خصيصاً للترحيب به عند مروره بحلب في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر.
MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 20 Oct. 1933, vol. 486, pp. 223-25.

(٦٨) Porath, *The Palestine Arab National Movement*, vol. 2, p. 45.

(٦٩) على سبيل المثال، مرت الذكرى السنوية لمعركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو بقدر قليل جداً من الحماسة.

(٧٠) FO 371/6825, vol. 16932. MacKereth to Simon, 1 Nov. 1933.

(٧١) انظر الفصل ٢٣.

(٧٢) *Oriente Moderno*, 14 (1934), p. 438.

هجمات على المركز الرئيسي للشرطة ومحاولات لدخول الحي اليهودي في المدينة القديمة والقنصلية البريطانية عن وقوع كثير من الاعتقالات والجرحى وبعض القتلى(٧٣).

وفي حلب، دعا عبد الرحمن الكيالي إلى مسيرة نحو القنصلية البريطانية في المدينة، ولكن ابراهيم هنانو اتخذ خطوة مفاجئة بمعارضته هذا التحرك، وذلك بحجة أن ضرر التظاهرات في هذه المرحلة سيكون على الأرجح أكبر من فائدتها بالنسبة إلى القضية الوطنية. وأخفقت في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر محاولة أخرى لمحاكاة ما جرى في دمشق، وذلك عندما هدد السيد لافاستر بأنه لن يتسامح حيال مثل هذه الأعمال. وكما كانت كتلة حلب تعلم، فإن المعتمد الفرنسي لم يكن من النوع الذي يمكن معارضته(٧٤).

وحالما حانت للوطنيين فرصة استعادة رباطة جأشهم، كان المندوب السامي الجديد قد أقنع حقي العظم بتوقيع الاتفاقية، وهو أمر قام به في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر(٧٥). وكان الوطنيون قد تلقوا من سالم جبرت تحذيرات من أن العظم سيوقع. وقدم جبرت استقالته من الحكومة، بعد مشهد مؤثر في إحدى كنائس دمشق، حيث صلى لأجل خلاصه وخلاص الشعب السوري(٧٦). وجاءت شروط الاتفاقية سلبية جداً، حتى بالنسبة إلى هذا التاجر الحلبي المعتدل. وكانت خطوة مارتل التالية إرسال الاتفاقية إلى البرلمان، حيث شاع أن شاكر نعمت الشعباني كان يوزع مبالغ من «الأموال السرية» على النواب ضماناً لتصويت مؤيد(٧٧).

قدم نص الاتفاقية إلى البرلمان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ووزع الحرس داخل المجلس تحسباً لاندلاع أعمال عنف. وكان بين الحاضرين نواب الكتلة الوطنية السبعة عشر، الذين وافقوا على وقف مقاطعتهم للبرلمان. وتحسباً من وقوع الأسوأ، قاطع السيد ويبر مناقشة المعاهدة ليتلو مرسوماً بتعطيل المجلس النيابي. ولكن قبل أن ينتهي من ذلك، تمكن الوطنيون من استمالة أغلبية من النواب للتصويت ضد الاتفاقية. ورفض ويبر، بتعليمات من مارتل، قبول شرعية التصويت وعلق جلسات المجلس مدة أربعة أشهر(٧٨).

---

(٧٣) FO 371/7505, vol. 13976. MacKereth to FO, 9 Nov. 1933.

(٧٤) FO 371/7010, vol. 16392. P. Cowan (Aleppo) to FO, 9 Nov. 1933.

(٧٥) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel Telegrams, 18-22 Nov. 1933, vol. 487, pp. 55-82. FO 371/7245, vol. 16974. MacKereth to Simon, 29 Nov. 1933.

(٧٦) حديث مع إدمون رباط (بيروت، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥). استبدل جبرت فوراً بلطيف الغنيمة، وهو أيضاً من أتباع «الكنائس الاتحادية» ونائباً عن حلب.

(٧٧) شاع أن شعباني تلقى من المندوبية السامية ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني. انظر: FO 371/525, vol. 17944. MacKereth to Simon, 4 Jan. 1934.

(٧٨) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel Telegrams, 18-22 Nov. 1933, vol. 487, pp. 43-44; FO = 371/525, vol. 17944. MacKereth to Simon, 4 Jan. 1934.

بصرف النظر عن المواد المعروفة جداً المتعلقة بنقل السلطة بالتدريج من فرنسا إلى الجمهورية السورية خلال الأعوام الأربعة التالية، استجابت الاتفاقية لقليل من مطالب الكتلة الوطنية. فبنودها جاءت غامضة مفسحة في المجال لقدر كبير من الشك في أن فرنسا لم تكن موطدة العزم على التخلي عن سيطرتها عن سورية. فالفقرة العسكرية في المادة الخامسة، مثلاً، كانت وهمية، مثيرة مخاوف من أنّ التحصين المشيد حديثاً على المرتفعات في غربي المدينة كان يعني سيطرة فرنسية مستمرة. والمادة السادسة منحت فرنسا عدداً وافراً من المستشارين والقضاة الفرنسيين. وبفعل المادة الثالثة من البروتوكول «ب»، سيتاح لفرنسا أيضاً إحكام السيطرة على الإنفاق السوري. غير أن ما كان أكثر مهانة هو رفض فرنسا تسوية حول وحدة سورية[٧٩]. وبناء على سلسلة رسائل ملحقة بالاتفاقية، تبقى دولتا العلويين والدروز منفصلتين عن الدولة السورية وتديرهما فرنسا على نحو منفصل[٨٠].

على الرغم من محاولة فرنسا إطالة أمد الاتفاقية بتعليق البرلمان، كانت الاتفاقية ميتة. وفي ذلك الحين، وبعد مضي شهرين فقط من العمل الشاق في منصبه الجديد، قفل دو مارتل عائداً إلى فرنسا في إجازة طويلة[٨١].

= وبشأن التحليل الفرنسي لسبب رفض الاتفاقية، انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel (Damascus) to MAE, 24 Nov. 1933, vol. 487, pp. 106-9; *Ibid.*, «Note du Chauvel,» 3 Feb. 1934, vol. 488, pp. 50-60.

(٧٩) FO 371/202, vol. 17944. MacKereth to Simon, 8 Dec. 1933.

(٨٠) Longrigg, *Syria*, p. 197.

(٨١) FO 371/2547, vol. 17944. MacKereth to Simon, 3 April 1934.


ABU ABDO ALBAGL

القسم السادس

مقاربات جديدة ١٩٣٣ ـــ ١٩٣٦



الفصل الخامس عشر

التجذير

بحلول عام ١٩٣٣، كانت سورية غارقة في مأزق الكساد. فبين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٤ بلغ عدد العاطلين عن العمل في المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ١٥٠,٠٠٠ شخص، أي ما يوازي ١٥٪ ـ ٢٠٪ من قوة العمل[١]. ووفقاً لغرفة تجارة دمشق، سبب انهيار الحرف إلى بلوغ عدد العاطلين عن العمل نحو ٧٧,٠٠٠ رجل وامرأة وحدث[٢]. وفي هذه الأثناء، كانت صناعتا دباغة الجلود والدهان والصباغ المحليتان في انحدار، حيث لم يبق من المحلات الثلاثين في قيد العمل بدمشق سوى ١٤ محلاً كانت تعمل بطاقتها الكاملة. كما أن صناعة الحلويات الشهيرة في المدينة واجهت منافسة شديدة من فلسطين، التي كانت تتزود بالسكر من دون رسوم جمركية. وفي حين أنه كان في دمشق عام ١٩٣٢ ما بين ٧٠٠ و٧٥٠ مهنة، فقد تدنى ذلك العدد إلى ٤٠٠ مهنة عام ١٩٣٣[٣]. وعلاوة على ذلك، لم يكن نمو الصناعات الجديدة والحديثة ـ وهو أيضاً من علامات أعوام الكساد في سورية ـ بالسرعة الكافية لاستيعاب هذه البطالة[٤].

والصناعة لم تكن القطاع الاقتصادي السوري الوحيد الذي عانى. فالتسويق والتجارة أيضاً أصيبا بضربة شديدة بسبب انخفاض سعر الفرنك الفرنسي، وتراجع الإنتاج المعد للتصدير إلى أوروبا وأميركا، والتوقف التام تقريباً للحوالات التي كانت تأتي من الخارج وانعكاس دورة الهجرة، وعجز و/أو امتناع السوريين من جميع المهن عن تسديد ديونهم في مواعيدها. وأفلس الكثير من المؤسسات التجارية والمالية[٥]. وبين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣ انخفضت قيمة صادرات سورية الإجمالية إلى النصف، في حين انخفضت

(١) Hershlag, *Introduction*, p. 231.

(٢) Al-Nayal, «Industry,» p. 69.

(٣) FO 371/4055, vol. 16974, 1 July 1933.

(٤) George Hakim, «Industry,» pp. 172-73.

(٥) Himadeh, *The Monetary and Banking System*, p. 219; also see various MWT, *Registres commerciales* (uncatalogued), 1930-1934.

قيمة الواردات بنسبة ٣٨٪، الأمر الذي زاد نسبة العجز التجاري ١٨٪[٦]. ومن بين صادرات سورية الرئيسية، انخفض الصوف بنسبة ٨٦٪، والحرير الخام ٨١٪، والمنسوجات المصنوعة محلياً ٥٦٪[٧]. وفوق ذلك، ارتفعت واردات سورية الزراعية بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٣ بنسبة ١٩٪، في حين انخفضت الصادرات الزراعية، وكانت عادة تشكل ثلاثة أرباع مجموع الصادرات السورية، بنسبة ٤٧٪[٨].

ولم يقلل الكساد من سيطرة فرنسا الاقتصادية على سورية بأي طريقة ملموسة. فما دامت الليرة السورية مربوطة بالفرنك الفرنسي بإحكام، لم يكن للاقتصاد السوري سوى حيز ضيق للعمل على تنمية نفسه متحرراً من الضوابط الفرنسية. فالصناعات الحديثة التي تملكها سورية برزت خلال الكساد فكانت إما صناعات بديلة عن الواردات، كالإسمنت، وإما صناعات غير منافسة للإنتاج الفرنسي[٩].

وقال الفرنسيون إن سورية صمدت في وجه أعوام الكساد بطريقة أفضل من معظم البلاد لأنها كانت بصورة عامة بلداً زراعياً معظم سكانه من الفلاحين المكتفين ذاتياً. ولكن في بداية الثلاثينات، كان القطاع الزراعي قد أدير على أساس تجاري بدرجة كافية لجره إلى السوق العالمية؛ ومنذ أن أخذ الفلاحون ينتجون محاصيل للبيع ويشترون أغذية بما يجنونه من أرباح، بدأوا هم أيضاً يعانون[١٠]. كما أنهم عانوا خلال هذه الفترة أزمة مناخية أصابت الإنتاج بالشلل فانخفض بصورة حادة. ولمواجهة القحط، أصدرت وزارة الداخلية مرسوماً غير عادي؛ فقد حظرت اقتناء لعبة «اليو ـ يو»، وهي لعبة للأطفال أدخلت إلى سورية مؤخراً. إذ بحسب مفتي دمشق، الذي رعى المرسوم، كانت «حركة» اليو ـ يو «المثيرة للأعصاب» هي المسؤولة عن القحط. وما إن مضت على الحظر ثلاثة أيام، حتى هطل المطر، الأمر الذي رفع صيت المفتي إلى مستويات عليا بين الجهلة والمؤمنين بالخرافات[١١]. أما بالنسبة إلى الزراعة السورية، فقد هطل المطر بعد فوات الأوان. ومنذ خريف ١٩٣٢، كان فلاحون من حوران ومناطق زراعية أخرى يهاجرون

---

(٦) Calculated from *Statistiques Générales du Commerce Extérieur des Etats du Levant sous Mandat Français* (1930-1933).

(٧) See Appendices in Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria*, pp. 418-19.

(٨) Calculated from Table XVI in Albert Khuri, «Agriculture,» in Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria*, p. 111.

(٩) A. S. Bagh, *L'Industrie à Damas entre 1928 et 1958. Etude de géographie économique* (Damascus 1961).

(١٠) Norman Burns and Allen D. Edwards, «Foreign Trade,» in Himadeh (ed.), *Economic Organization of Syria*, pp. 241-55.

(١١) FO 371/2092, vol. 16974, MacKereth to Simon, 21 March 1933.

إلى دمشق في سيل مستمر، الأمر الذي زاد عدد المتسولين في العاصمة[١٢]. وقد جاء هذا النزوح عقب أقسى جفاف منذ الحرب العالمية الأولى (قال البعض «إنهم لا يذكرون مثيلاً له»[١٣]. فقد قضى العطش على الناس والبهائم. وأرسلت الحكومة مياهاً بالقطار مرتين كل أسبوع إلى قرى حوران الواقعة على طول سكة الحديد، وبيعت المياه بسعر ٣ جنيهات استرلينية لكل ١٥ طناً؛ غير أن ذلك لم يغير كثيراً من حال منطقة كانت مواردها المائية نادرة حتى في الأوقات العادية[١٤]. وفاقم الجفاف بشدةٍ أوضاع القبائل السورية الجنوبية، التي كان عليها في ذلك الوقت طلب المياه من أماكن تبعد عن مضاربها مسيرة ثلاث ساعات أو أربع. وكان ازدياد استخدام وسائل النقل الحديثة قد أضر أصلاً بتجارتهم الأساسية وقوامها الجمال، وكانت قطعانهم من الغنم في تناقص. وكثرت التقارير التي تحدثت عن قيام بدو ببيع بناتهم الصغيرات كخادمات في المدن تأميناً لسبل العيش[١٥]. وفعلاً، بدأ الجوع يبلغ نسباً تنذر بالخطر، وهبط سعر الدواجن هبوطاً حاداً بسبب الافتقار إلى العلف الذي كاد يكون تاماً. والقمح، الذي كان أهم محاصيل سورية ـ حيث كان نصف الأراضي الزراعية يخصص لإنتاجه سنوياً ـ انخفض بنسبة ١٦٪ في فترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣، وأكثر من ذلك بكثير في المناطق الأكثر تضرراً من حوران[١٦]. وفي الغوطة والقلمون، أتلف الجليد والريح العاتية اللذان جاءا متأخرين ٦٠٪ من أشجار المشمش في منتصف آذار/ مارس ١٩٣٣، الأمر الذي وجه ضربة قوية إلى المحصول الربيعي من هذه الصادرات القيمة للغاية[١٧].

والفلاحون الذين ما عادوا قادرين على تسديد القروض أو الفوائد عليها لدائنين في المدن، رُفِضَ منحهم قروضاً جديدة. وكانت الضرائب في الأعوام السابقة باهظة إلى درجة أنه حتى المزارعين الأثرياء وجدوا أنفسهم بلا أموال احتياطية[١٨]. وفي دمشق ومدن أخرى، حيث كانت «الأزمة» الاقتصادية قد تسببت في إتخام سوق العمل، زاد تفاقُم الوضع حدة تدفق المزارعين اللاجئين من الريف. وكان هناك زيادة ملحوظة في حوادث قطع الطرق في الريف واللصوصية في المدن. وكانت التجارة راكدة تقريباً. وبسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض رسوم الجمارك في بلاد مجاورة، وردت تقارير عن

---

(١٢) *Ibid.*

(١٣) E. Epstein [Elath], «Notes from a Paper on the Present Conditions in the Hauran,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, 23 (1936), pp. 612-13; FO 371/2092, vol. 16974, 31 March 1933.

(١٤) Epstein, «Notes,» pp. 612-13.

(١٥) FO 371/525, vol. 19744. MaKereth to Simon, 4 Jan. 1934.

(١٦) FO 371/2092, vol. 16974, 31 March 1933; also see Table II in Khuri, «Agriculture,» p. 78.

(١٧) FO 371/4055, vol. 16974. Todd (Quarterly Report, April-June 1933), July 1933.

(١٨) Epstein, «Notes,» pp. 612-13.

ارتفاع وتيرة التهريب، ولا سيما من فلسطين وشرق الأردن. وفي شباط/فبراير ١٩٣٣، دعا تجار الأقمشة القطنية التي تنسج أو تباع عادة بالقطعة أو بأطوال محددة في دمشق الحكومة إلى تشديد الحراسة على حدود سورية[١٩]. وفي ٨ آذار/مارس، أعلن أصحاب مطاحن الدقيق في حي الميدان (الذين كانوا غالباً كبار تجار الحبوب ومقرضي الأموال لقاء فائدة، المرابين، في حوران) إضراباً ضد تخفيض رسوم استيراد الدقيق الذي جرى مؤخراً[٢٠]. وكانت إحدى أكبر المطاحن في دمشق قد أغلقت أبوابها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢[٢١]. وقد ذكر مصدر في الصندوق القومي اليهودي أن نحو ٢٥,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ حوراني قد تركوا أراضيهم في الربيع وتوجه ٩٠٪ منهم إلى فلسطين (والباقون توجهوا إلى دمشق وبيروت). وجرى استيعاب هؤلاء اللاجئين إلى فلسطين في القطاع الذي كان اليهود يسيطرن عليه في سوق العمل، مع أن ٣٠٪ منهم كان بحلول تشرين الأول/اكتوبر قد عادوا إلى ديارهم. وزعم المصدر نفسه أنه أنقذ الفلاحين من الجوع وأنقذ سورية من اضطراب عارم[٢٢].

والأزمة السياسية الأخطر عام ١٩٣٣ كانت أزمة ثقة بالكتلة الوطنية. فقد استطاعت خلال الأعوام الستة منذ نشأتها أن تبقي الحركة الوطنية في وضع سياسي ثابت تقريباً عبر تركيز اهتمام الجماهير السورية المدينية على أنشطة الفرنسيين، الذين ظلوا المصدر النهائي للسلطة في البلد على الرغم من مؤشرات ضعف جديدة في نظامهم الامبريالي. ولكن بحلول صيف ١٩٣٣، لم تكن الكتلة أقرب إلى حل المسائل السياسية الحرجة مما كانت عليه عام ١٩٢٨، عندما بدأت تتبع استراتيجيتها المتطورة: «التعاون المشرف». ولم ينحصر فشلها في الميدان السياسي، وإنما تعدى ذلك إلى مشكلات أخرى كانت تذرّ بقرنها؛ فالكتلة لم يكن لديها برنامج إصلاح اجتماعي أو اقتصادي لمواجهة هذه القضايا الجديدة.

عصبة العمل القومي

في ١٩ آب/أغسطس ١٩٣٣، قامت مجموعة من الشبان بعبور الحدود اللبنانية بسيارة من دمشق، وتوقفت في شتورة للاستراحة. ووفقاً لتعليمات، فضت مغلفاً مختوماً

(١٩) وذُكر أيضاً أن عمليات تهريب كثيفة كانت تجري أيضاً من سورية إلى تركيا، حيث كانت رسوم الجمارك أعلى كثيراً.
FO 371/6220, vol. 16976. Satow to FO, 10 October 1933.

(٢٠) استوردت سورية طحيناً بلغ مقداره خمسة أضعاف ما صدرته.
FO 371/2092, vol. 16974, 31 March 1933; Khuri, «Agriculture,» Tables XVII, XIX, pp. 113, 114.

(٢١) مطاحن الشيخ والمهايني. MWT, «Rapport de la liquidation de la Société Sheikh et Mahayni,» Damascus, 4 July 1937, Dossier 170/1934. Tribunal de 1ère Instance: Affaire Commerciale.

(٢٢) Epstein, «Notes,» pp. 612-14; FO 371/2547, vol. 17944. MacKereth to Simon, 3 April 1934.

كانت شديدة الحرص على إخفاء [illegible] وكانت الأوامر صريحة: «توجهوا إلى قرنايل؛ المؤتمر يبدأ غداً.» وفي اليوم التالي عقدت الجلسة الافتتاحية لما ثبت أنه أهم اجتماع للعروبيين الراديكاليين في فترة ما بين الحربين. وكانت الجلسة محاطة بالسرية في هذه القرية الجبلية اللبنانية[٢٣].

كانت التحضيرات لمؤتمر قرنايل قد أعدت مسبقاً من قبل لجنة من ثلاثة رجال مقيمين في دمشق[٢٤]. بيد أن الاستخبارات الفرنسية اشتمت بعضاً من خطط اللجنة وراحت تراقب محرضين سياسيين معروفين. وفي الحقيقة، منع من دخول سورية بعض الآتين من العراق وفلسطين وشرق الأردن، مع أن أغلبية المدعوين استطاعت الوصول إلى قرنايل. وسارت أعمال المؤتمر كما هو مخطط له في ٢٠ آب/أغسطس. وكان الحاضرون مجموعة نخبوية من نحو ٥٠ قومياً عربياً راديكالياً من جميع أنحاء المشرق العربي[٢٥]. وكان يوحد هؤلاء هدف واحد: وضع حركات الاستقلال الوطني في المناطق العربية على أرضية أصلب بتنسيق أنشطتهم بصورة منظمة[٢٦].

بعد أربعة أيام من الخطب الحامية، أعلن المؤتمرون إقامة تنظيم سياسي جديد يكون مركزه في دمشق إلا أنه ذو صلة بأحزاب مماثلة في المناطق العربية المجاورة. وقد أطلق عليه اسم «عصبة العمل القومي». وقد جسد هذا التنظيم الجديد معتقدات ومطامح جيل جديد من الشباب الوطني الذي كان قد بدأ الظهور في المشرق العربي قاطبة. والمصطلح «قومي» مؤشر على توجه العصبة؛ والقوميون استخدموا مصطلح «القومية» للدلالة على «حس بالولاء للأمة العربية جمعاء»، وبالتالي ميزوها من مصطلح «الوطنية» ــ الأثير لدى الكتلة الوطنية ــ الذي دل على التعلق بالوطن، أي البلد المحدد الذي ولد فيه المرء[٢٧]. وكانت أهداف العصبة السيادة العربية، والاستقلال والوحدة العربية الشاملة؛ وقد ركزت بالتحديد على الحاجة إلى النمو والتوحد الاقتصاديين لخوض نضال ناجح ضد الاستغلال الأجنبي وضد الإقطاع. وبإشارة محددة إلى سورية، طالب برنامج العصبة رفض سياسة

---

(٢٣) حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ٦ آب/أغسطس ١٩٧٥). كان زعيتر واحداً من الشبان المسافرين من دمشق إلى قرنايل.

(٢٤) كان أعضاء اللجنة الثلاثة عبد الرزاق الدندشي، وعرفان جلاد، وشفيق سليمان. حديث مع زعيتر (بيروت، ٦ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(٢٥) بشأن قائمة المشاركين انظر: أكرم زعيتر، «اتفاق العرب على وضع لبنان الخاص»، **الحوادث**، (بيروت)، العدد ٩٧٨ (آب/أغسطس ١٩٧٥)، ص ٦٦.

(٢٦) حديث مع زعيتر (بيروت، ٦ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(٢٧) لمناقشة أوسع لهذين المصطلحين، انظر:

S. G. Haim, «Islam and the Theory of Arab Nationalism,» in W.Z. Laqueur (ed.), *The Middle East in Transition* (London, 1958), pp. 287-98.

«التعاون المشرف»، وجميع محاولات جعل الشعب يقبل بالبرلمان المنتخب زوراً وبالحكومة المعينة من قبل الفرنسيين. وحذر، أخيراً، من أن جميع وعود الاتفاقات المعقودة آنذاك (آب/أغسطس ١٩٣٣) كانت، في الواقع، مرادفة لتوسع الامبريالية[(٢٨)].

يتضح من برنامج العصبة أنها لم تكن اشتراكية ولا ماركسية ـ لينينية. فقد أحلّت النضال القومي محل الصراع الطبقي. كانت إصلاحية، وشعبية في بعض الجوانب. وأظهر برنامج العصبة ميلاً شديداً إلى مركزية الدولة[(*)].

وفي الوسع تتبع جذور مؤتمر قرنايل إلى خريف عام ١٩٢٩، عندما انتقل فريد زين الدين، وهو طالب لامع في الثالثة والعشرين من العمر كان يدرس الاقتصاد في باريس ورئيس تنظيم الطلبة العرب في فرنسا، إلى جنيف ليلتقي شابين يماثلانه الرأي، هما درويش المقدادي، وهو مدرس في بغداد من أصل فلسطيني كان قد تخرج في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٢٢، ونافع شلبي، وهو حلبي تعرف زين الدين عليه عندما كانا كلاهما طالبين في برلين. وفي اللقاء، لم يجد زين الدين، وهو درزي من أصل لبناني كان أبوه موظفاً عثمانياً، كبير عناء في إقناع زميليه بالحاجة الملحة إلى تشكيل تنظيم سري من القوميين العرب وله فروع في كل بلد من البلاد الناطقة بالعربية. وبالتأكيد، لم تكن فكرة إنشاء تنظيم سري غريبة عن ذينك الشابين؛ فقد كانا متأثرين بـ «الفتاة» و«العهد». وكان لهم جميعاً تجارب سابقة كقادة طلبة، ولا سيما زين الدين، الذي كان جهاز الأمن الفرنسي يراقبه باستمرار[(٢٩)]. وكان الاسم الأول للتنظيم «جمعية التحرير العربية». وكان من أهدافها الطموحة إلى حد ما ثلاثة ذات أهمية خاصية: إقامة علاقات بقادة وطنيين عروبيين رئيسيين؛ إنشاء فروع سرية التنظيم في المناطق العربية؛ تشكيل سلسلة من التنظيمات الجبهوية[(٣٠)].

كان شكري القوتلي من أوائل العروبيين الرئيسيين الذين أقامت «جمعية التحرير العربية» صلات بهم. وكان زين الدين قد تعرف إليه في برلين عام ١٩٢٧ بواسطة درزي لبناني آخر، هو شكيب أرسلان[(٣١)]، ونمت بين الرجلين صداقة حميمة. ورأى زين الدين

---

(٢٨) عصبة العمل القومي، «بيان المؤتمر التأسيسي»، كراسة (دمشق، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٣). انظر أيضاً: فرزات، **الحياة الحزبية**، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

(*) *Authoritarianism*

(٢٩) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥)؛ فارس، **من هو ١٩٤٩**؛ AUB, *Directory of Alumni, 1870-1952* (Beirut, 1953), p. 165. ولد درويش المقدادي عام ١٨٩٩ في الطيبة، فلسطين. وكان في البداية مدرساً ثم مديراً لمدارس ثانوية في بغداد والموصل بين ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦، قبل أن يقوم بدراسات عليا في برلين من ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. *ibid*, p. 142.

(٣٠) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥).

(٣١) مثل أرسلان، كان زين الدين أقرب كثيراً إلى كونه مسلماً سنياً. وفي الواقع، لقد أنكر أصوله =

في القوتلي عروبياً مخلصاً ومتفانياً. وكان القوتلي آنذاك يهم أن يباشر بالعمل في مشروع أرسلان الجديد لتوحيد البلاد العربية[٣٢]. واستطاعت «جمعية التحرير العربية» أن تقيم عبره اتصالاً باستقلاليين سوريين آخرين، أبرزهم نبيه العظمة، الذي كان مقيماً في فلسطين. أما القومي الراديكالي الكبير الآخر الذي سعت «الجمعية» إليه فهو ياسين الهاشمي، الذي كان ضابطاً سابقاً في جيش الشريف، واستراتيجياً عسكرياً مرموقاً، وعضواً في «العهد»، ورئيس أركان فيصل في دمشق لبعض الوقت. وكان أيضاً أحد أجرأ منتقدي الاتفاقية الأنكلو ـ عراقية لعام ١٩٣٠، التي شعر بأنها لم تمنح بلده سوى استقلال غير محدد المعالم[٣٣].

كانت استراتيجية «جمعية التحرير العربية» الثانية تأليف لجنة تنسيق مركزية ذات فروع في أنحاء العالم العربي. وتم بين نهاية عام ١٩٢٩ ومؤتمر قرنايل تشكيل هيئات اتصال، أولاً في بيروت وبغداد، ثم في سورية، وفلسطين، وشرق الأردن، وتونس، ومراكش، واليمن. غير أن النواة الفاعلة رُكزت في العراق، ولبنان، وسورية، وبدرجة أقل في فلسطين. ورأس زين الدين لجنة تنفيذية سرية كان من أعضائها درويش المقدادي؛ واصف كمال، وهو مثقف فلسطيني من نابلس؛ محمود الهندي، وهو ضابط عراقي من أصل سوري، أحمد الشرباتي، وهو مهندس تدرب في أميركا ونجل التاجر الوطني عثمان الشرباتي؛ علي عبد الكريم الدندشي، وهو قائد كشفي. وباستلهام تنظيم الحزب الشيوعي في أوروبا (بحسب زين الدين)، رأت اللجنة التنفيذية تأليف خلايا في مختلف المناطق، كل خلية مكونة من شخصين إلى خمسة أشخاص، يتولى واحد منهم فقط الاتصال بسائر تشكيلات الخلايا. وبهذه الطريقة، لا يعرف أعضاء خلايا منطقة أعضاء الخلايا الأخرى أو أعضاء القيادة المركزية لـ «جمعية التحرير العربية»[٣٤]. وجميع هذه الخلايا معاً، التي أمرت باتباع واحدٍ من البرامج الثلاثة المحددة، المعروفة بالكتاب الأصفر والكتاب الأخضر والكتاب الأحمر، شكلت قاعدة بنيان هرمي ربطت عناصر الاتصال في

= اللبنانية، زاعماً أنه في الأصل من جبل الدروز في سورية. كما أنه انصهر في المجتمع الإسلامي السني بالزواج من إحدى نساء أسرة العظم. المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه. انظر أيضاً: Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 195-205; Khaldun S. Husry, «King Faysal I,» P. 327. وقد ظهر الهاشمي وراء خطط فيصل بشأن العرش في سورية في فترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣.

(٣٤) أحاديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥) وعلي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦). ومن السوريين الآخرين الذين كانوا على اتصال باللجنة التنفيذية قسطنطين زريق، وهو دمشقي، أستاذ في التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت، وجبران شامية، وهو خريج الجامعة الأميركية في بيروت ومحام تمرن في جنيف، ونجل توفيق شامية.

الخلايا، بكلٍ من أعضاء اللجنة التنفيذية غير المعروفين[٣٥].

وللخلايا كافة استراتيجية مشتركة: التسرب إلى التنظيمات العروبية القائمة والتشجيع على تشكيل أخرى جبهوية يمكن اللجنة التنفيذية لـ «جمعية التحرير العربية» توجيه أنشطتها. وفي عام ١٩٣٢، كان اثنان من هذه التنظيمات نشيطين وجاهزين للاختراق: جماعة «الأهالي» في العراق و«حزب الاستقلال» في فلسطين.

كانت جماعة «الأهالي» قد التفت في كانون الثاني/يناير حول الصحيفة البغدادية التي كانت تحمل الاسم نفسه. وكان من بين أعضائها محاميان شابان: عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد، الذي كان قد تعرف إلى فريد زين الدين في منتصف العشرينات خلال أيام الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت. مستلهمةً مزيجاً من الأفكار، ومنها الاشتراكية الفابية والماركسية والداروينية، شددت جماعة «الأهالي» القومية الراديكالية على «الإصلاحية الشعبية». كما أنها أيدت الديمقراطية البرلمانية ونبذت «الصراع الطبقي» في سبيل «الوحدة القومية». وفي أحد أيام صيف ١٩٣٢، قدم فريد زين الدين استقالته من تدريس مادة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، بعد نحو عام واحد من عمله في هذه الجامعة إثر عودته من باريس. ثم انتقل إلى بغداد ليعمل مدرساً هناك بتدبير من درويش المقدادي. وكان ذلك غطاء جيداً لأنشطته السياسية السرية.

لم يكن النشطاء السياسيون الشبان في البلاد العربية يعرفون حدوداً وطنية أو حدوداً استعمارية. ورحب بزين الدين في جماعة «الأهالي»[٣٦]، وقام هو، ومعه أربعة من رفاقه

---

(٣٥) إن المعلومات الموفرة بشأن «جمعية التحرير العربية» ومساهمتها في الحركة القومية العربية ناقصة ولعلها، بالتالي، مجرد جزء من القصة. وقد علمت بالجمعية أولَ مرة خلال حديث مع فريد زين الدين في دمشق في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥. وبعد تقديمه بعض التفصيلات مدة ساعة تقريباً، غير وجهة النقاش فجأة إلى موضوع آخر لا يرتبط بها. وعندما حاولت العودة إلى موضوع «جمعية التحرير»، قال لي إنه كان قد عاهد نفسه على الكتمان، ولكنه أشار بأنه قد يكون لدى علي عبد الكريم الدندشي ما يقوله. وبعد ثلاثة أيام، في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر، زرت الدندشي، القائد الكشفي السوري، في مقره في دمشق، حيث كان لا يزال يزاول نشاطه. وقد أضاف تفصيلات قليلة تضمنت أسماء كل من قسطنطين زريق، وجورج طعمة، وجبران شامية. كما أنه ذكر قسم الكتمان، ولكنه لَمح إلى أن القصة كلها يمكن أن يرويها زين الدين. (الجدير بالذكر أن جبران شامية لم يأت إلى ذكر الجمعية في أثناء مقابلة سابقة في تموز/يوليو). وبالعودة إلى دمشق، حاولت مجدداً أن أحصل من الدندشي وزين الدين على إجابة عن موضوع الجمعية. وهنا قام الدندشي بانتقاد زين الدين لأن هذا الأخير أخرج الجمعية بعض الشيء عن مسارها في أواخر الثلاثينات. بيد أنه لم يقدم أية تفصيلات. وعدت إلى زين الدين مرتين في نيسان/ابريل ١٩٧٦؛ ومع أنه كان صريحاً بشأن وطنيين محددين، فإنه لبث صامتاً حيال موضوع «جمعية التحرير العربية». وتوفي زين الدين بعد ذلك.

(٣٦) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥) AUB, *Directory of Alumni*, pp. 142, 163.

العراقيين في بغداد، بتأليف الوفد العراقي إلى مؤتمر قرنايل في آب/ أغسطس ١٩٣٣[٣٧]. وبعد المؤتمر، أسست جماعة «الأهالي» جبهتين ثقافيتين: «رابطة مكافحة الأمية» و«نادي بغداد». وبعد ذلك بأقل من عامين، ظهر تنظيم جديد، «نادي المثنى»، واستوعب «نادي بغداد»، ومؤسسيه بمن فيهم زين الدين، وأعضاء آخرين في الوفد العراقي إلى قرنايل. وكان واضحاً أن أهداف «نادي المثنى» تعكس برنامج «عصبة العمل القومي» وأفكار رجال أمثال زين الدين، إذ كانت «بث روح القومية العربية، والحفاظ على التقاليد العربية، وشحذ حس الرجولة العربية في الشباب، وإبداع ثقافة عربية جديدة من شأنها أن تضم إلى التراث العربي ما هو قيم في حضارة الغرب»[٣٨].

كان لحزب الاستقلال في فلسطين جذوره في مؤتمر إسلامي عام عقد في القدس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١. وكان الغرض من المؤتمر، الذي دعا إلى عقده المفتي الحاج أمين الحسيني، إظهار تضامن إسلامي ضد الاستعمار الصهيوني والإمبريالية البريطانية في فلسطين، وتعزيز نفوذ الحسيني نفسه[٣٩]. وإلى العديد من كبار العلماء من العالم العربي ـ الإسلامي، استقبل المؤتمر نحو ٤٠ عضواً من «الفتاة»/ «الاستقلال»[٤٠]، كان كثير منهم من القوميين الراديكاليين السوريين، أمثال شكري القوتلي، ونبيه العظمة الذي كان في فلسطين من قبل، وخالد الحكيم الذي كان مقيماً في العربية السعودية، وخير الدين الزركلي من اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة[٤١]. واقترح هؤلاء، ومعهم رفاقهم الفلسطينيون، أمثال عزت دروزة وصبحي الخضرا وعوني عبد الهادي، أن يعقد في العام التالي مؤتمر عربي شامل في بغداد يقوم على أساس مبادئ الوحدة العربية ومناهضة الإقليمية. غير أن المؤتمر هذا لم ير النور، ويعود السبب، بشكل رئيسي، إلى أن الحكومة العراقية رفضت استضافة مثل هذا الاجتماع، بضغط بريطاني عشية قبول العراق في عصبة الأمم[٤٢].

بمنع قيام منبر عروبي، شكلت جماعة غلب عليها الطابع الفلسطيني ودعيت حزب الاستقلال. وقد أسست في آب/ أغسطس ١٩٣٢ على يد مجموعة من الراديكاليين المنتمين إلى طبقة المهنيين المتوسطة وأعيان من الريف الفلسطيني، والذين كانوا وراء فكرة المؤتمر

---

(٣٧) صادق البصام، وناجي معروف، وعبد المجيد العباس، وفهمي سعيد. انظر: زعيتر، «اتفاق العرب»، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(٣٨) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥)؛ Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 298-99.

(٣٩) Porath, *The Palestine Arab National Movement*, vol. 2, p. 12.

(٤٠) *Ibid.*, p. 123.

(٤١) FO 371/5584, vol. 16086. H. P. Rice (CID Palestine), 21 Sept. 1932.

(٤٢) Porath, *The Palestine Arab National Movement*, vol. 2, p. 124.

العربي الجهيض وكانوا على صلة وثيقة بشكري القوتلي ونبيه العظمة. وعلى غرار الاستقلاليين السوريين الأقدم عهداً، كان الاستقلاليون الفلسطينيون عروبيين ومناهضين للإمبريالية ومناضلين ضد الصهيونية. كما أنهم لم يكونوا مقدسيين؛ إذ إن الأعضاء القياديين ـ دروزة، وعبد الهادي، وأكرم زعيتر ـ كانوا من منطقة نابلس، حيث كانت التسمية «سورية الجنوبية» لا تزال تستخدم على نطاق واسع في التعبير السياسي المتداول يومياً. ولم يكونوا أيضاً مدعومين من قبل الأسر السياسية والأرستقراطية البارزة في القدس. ولا وجدوا تشجيعاً من حزب الحاج أمين. غير أن فتوتهم ومثاليتهم أثبتتا أنهم جذابون جداً بالنسبة إلى تنظيمات من قبيل الكشافة وجمعية الشبان المسلمين، اللتين كانتا كلتاهما متأثرتين إلى حد كبير بحزب الاستقلال[٤٣].

لقد وفر تشكيل حزب الاستقلال الفلسطيني لـ «جمعية التحرير العربية» رباطين ضروريين: نبيه العظمة، وواصف كمال من نابلس. وكان كمال عضواً في اللجنة التنفيذية لجمعية التحرير السرية. ومع أنه أحجم عن الالتحاق بتنظيمات سياسية ـ نظرياً، وهو شرط ينطبق على جميع أعضاء الهيئة ـ وبالتالي لم ينتم قط إلى حزب الاستقلال، فإنه استمر في الاتصال بالاستقلاليين على نحو منتظم[٤٤]. وكان نبيه العظمة محط إعجاب شديد عند الهيئة التنفيذية لـ «جمعية التحرير العربية» وعند الاستقلاليين الفلسطينيين، وبالتحديد عند عزت دروزة، الذي رعاه العظمة منذ لقائهما الأول في دمشق في نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن خلال دروزة، التقى أكرم زعيتر العظمة وأضحى معجباً به[٤٥]. وقد رأس أكرم زعيتر الوفد الفلسطيني إلى قرنايل. وكان واصف كمال ضمن الوفد أيضاً[٤٦].

بالنسبة إلى «جمعية التحرير العربية»، كان لا يزال هناك مشكلة إقامة تنظيم جبهوي في سورية. وترك الأمر، كما تبين، لمحام شاب مثقف يدعى عبد الرزاق الدندشي، أحد أفراد عشيرة ثرية كبيرة من الإقطاعيين كانت تل كلخ إقطاعيتهم. والدندشي نفسه ترعرع في طرابلس. وفي عام ١٩٢٩، عندما كان زين الدين قد باشر العمل بـ «برنامجه الثوري»، كان الدندشي البالغ من العمر ٣٠ عاماً، يدرس الحقوق في بلجيكا، حيث اشترك أيضاً في أنشطة الطلبة العرب السياسية. وحين عاد إلى سورية، استقر في دمشق لممارسة المحاماة.

---

(٤٣) *Ibid.*, pp. 125-26.

(٤٤) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥).

(٤٥) حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥)؛ FO 371/5584, vol. 16086. Rice (CID Palestine), 21 Sept. 1932.

(٤٦) زعيتر، «اتفاق العرب»، ص ٦٤ ـ ٦٦.

وبحلول عام ١٩٣٤، كان الدندشي النحيل ذو النظارتين قد ذاع صيته بطلاً لقضية القومية العربية لا يهاب ولا يهادن. وكان خطيباً متقداً وذا شعبية متنامية يومياً لدى طلبة الثانويات والحقوق والصحافيين الشبان والمثقفين من رواد المقاهي. وأولته خلية دمشق من خلايا «جمعية التحرير العربية» عناية خاصة تحضيراً للعمل الميداني من أجل مؤتمر قرنايل. وقد أصبح في النهاية رئيساً للجنة التحضيرية الثلاثية للمؤتمر وأول أمين عام منتخب للعصبة. ومع ذلك، فإنه لم يكن يعلم حتى بوجود «جمعية التحرير العربية»(٤٧).

اضطلعت عصبة العمل القومي، المنبثقة من مؤتمر قرنايل، بمهمة تنسيق الأنشطة القومية التي كانت تتولاها «جمعية التحرير العربية» غير المنظمة. ولما كان مركزها في دمشق، فمن الطبيعي أنه كان عليها أن تتخذ موقفاً من استراتيجية الكتلة الوطنية وأنشطتها. وكان مثقفون راديكاليون ونشطاء سياسيون، مثل عبد الرزاق الدندشي، منزعجين من أنشطة الكتلة الوطنية. فأولاً، كانت الكتلة منهمكة بشؤون سياسية يومية ولا وقت لديها للالتفات إلى الأساس الاجتماعي والاقتصادي للدولة الجديدة لما حان الاستقلال أخيراً. وثانياً، كانت الروابط القائمة بين وطنيي الجيل السابق مرتكزة، إلى حد بعيد، على علاقات شخصية، وبالتالي كان لا بد من أن تتراخى بمرور الزمن، وخصوصاً أن سورية كانت لا تزال عرضة لتقلبات سياسة الانتداب الفرنسي. وفي الحقيقة، لقد عبر هذا الجيل الجديد عن خوف شديد من أن تكون الكتلة الوطنية قد انجرفت بعيداً عن تراثها العروبي المتجذر في الجمعيات السرية وتجارب الماضي الشخصية، وباتجاه وطنية سورية محلية. وكانت سياسة «التعاون المشرف» التي كانت الكتلة تتبعها أفضل مؤشر على هذا الانفصال عن الماضي وعن المبادئ الأساسية للحركة.

وبالنسبة إلى سن مؤسسي عصبة العمل القومي وافتقارهم إلى تنظيم سياسي بين الجماهير الحضرية، فإنه لم يكن أمامهم من طريقة للتعبير عن استيائهم من قيادة حركة الاستقلال السورية المحصنة جيداً سوى تحدي جناح الشبيبة في الكتلة؛ أي «الشباب الوطني».

نضالات فتية

كان «الشباب الوطني» قد أخذ في التشكل عام ١٩٢٩، وذلك بتشجيع من فخري بك البارودي الذي كان بلا منازع راعي الشباب المثقف في دمشق. فمنزل البارودي الكبير في حي القنوات كان مكاناً للاجتماعات المنتظمة التي كان يعقدها الطلبة الثانويون والجامعيون. غير أن هذه النخبة (المميزة من شباب الأحياء الفقيرة في دمشق، الذين

(٤٧) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥)، وأكرم زعيتر (بيروت ٦ آب/أغسطس ١٩٧٥)، وعلي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

كانوا ذوي صلة وثيقة بزعماء الأحياء التقليديين، أو «القبضايات»، والذين كانوا أقل تأثراً باعتبارات فكرية أو أيديولوجية) كانت تسيسها وتنظمها من يوم إلى آخر مجموعة شبان كانوا لا يكبرون طلابهم كثيراً، وكان في رأس المجموعة محمود البيروتي، صاحب محل تحف في شارع رامي، وخالد الشلق، وهو محام عاطل عن العمل من حي القنوات. ولكن بحلول عام ١٩٣١، برزت بين «الشباب الوطني» علامات انشقاق نحو سياسة «التعاون المشرف» وتجاهل الكتلة الوطنية للعروبة؛ وقد ظهرت تلك العلامات في الحركة الكشفية أولاً، ثم بين قادة الطلبة في نهاية عام ١٩٣٢. وقد مكنت هذه الانشقاقات عصبة العمل القومي من بناء قاعدتها السياسية في العاصمة وفي أنحاء أخرى من البلد.

يرقى تاريخ الحركة الكشفية في سورية إلى عام ١٩١٢، حين قام مسلمان هنديان كانا يتلقيان العلم في الكلية السورية البروتستانتية بتأسيس فرقة كشفية في بيروت. وبعد عامين، أنشئت فرقة كشفية أخرى في دمشق عرفت باسم «الكشاف المسلم»، على الرغم من أن الحرب أوقفت أنشطتها. وفي عام ١٩١٩، أعيد تنشيطها في دمشق، ولكن الثورة الكبرى أجبرتها على التوقف بعد نشاط دام سبعة أعوام. وفي حلب أنشئت فرقة من «الكشاف المسلم» ما لبثت أن تفككت عام ١٩٢٤. ولم تظهر ثانية بصورة رسمية إلا عام ١٩٣١[٤٨].

ولم يمض وقت طويل على انتهاء الثورة الكبرى حتى أحييت الحركة الكشفية في دمشق. ففي تموز/يوليو ١٩٢٧، شكل تنظيم جديد اسمه «فرقة الغوطة» بموافقة المندوبية العليا[٤٩]. وكان مؤسسوه ثلاثة من القادة الشبان: علي عبد الكريم الدندشي (ابن عم عبد الرزاق)[٥٠]؛ وأحمد الشهابي، طالب حقوق وأحد أبناء عائلة بارزة في الجنوب اللبناني[٥١]؛ وفائز الدالاتي، طالب حقوق وأحد أبناء فرع فقير من فروع إحدى العائلات التي تعمل في صناعة الحلويات في دمشق[٥٢]. ولم يكن أحد من القادة الكشفيين هؤلاء راغباً في الانتماء إلى الكتلة الوطنية، وفي نهاية المطاف، دبر فخري البارودي الأمر بأن شكلت فرقة جديدة، «الفرقة الأموية»، كملحق لِـ«الشباب الوطني» عام ١٩٢٩. وبالنسبة إلى البارودي، الذي كان يعتقد اعتقاداً قوياً أن الحركة الوطنية كانت تحتاج إلى ميليشيا خاصة بها، كان يفترض أن تكون «الفرقة الأموية» النموذج الأولي لجيش سوريا الوطني

---

(٤٨) المصدر نفسه؛ Anonymous, «Note sur le Scoustisme musulman en Syrie et au Liban,» CHEAM, no. 684 (Beirut, 4 April 1944), pp. 1-2.

(٤٩) *Ibid.*, p. 2.

(٥٠) حديث مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٥١) حديث مع الأمير أحمد الشهابي (بيروت، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦).

(٥٢) Anonymous, «Le Scoutisme musulman,» p. 2.

في المستقبل. كما أنها أصبحت خلال العامين التاليين منافساً عنيداً لـ «فرقة الغوطة» المستقلة[٥٣].

وفي عام ١٩٢٩، أصبحت فرقتا «الغوطة» و«الأموية» كلتاهما منتميتين إلى حركة بيروت الكشفية، التي نالت اعترافاً دولياً عام ١٩٢٢. وبحلول عام ١٩٣١، تعرضت «الأموية»، التي كانت برئاسة محمود البيروتي وممولة جيداً نسبياً من قبل الكتلة الوطنية، لصعوبات كبيرة أدت إلى انحلالها في نهاية العام. والتحق بعض أعضائها بفرقة «الغوطة»[٥٤].

في صيف ذلك العام، قررت «الغوطة» أن الوقت حان لتوحيد الكشافة المسلمين في جميع أنحاء سورية. إذ من شأن ذلك أن يمكن البلد إذ ذاك من أن يكون ممثلاً في المجالس الكشفية الدولية. ولم تجد هذه الفكرة معارضة من المندوبية السامية في بيروت[٥٥]. وكان الدكتور رشدي الجابي، وهو نجل موظف عثماني سابق[٥٦]، الرئيس الأول والأوحد **لاتحاد الكشافة السوري** خلال الانتداب، غير أن شؤون الاتحاد اليومية تركت للمدير التنفيذي علي عبد الكريم الدندشي[٥٧].

قبل التوحد، كانت الحركة الكشفية المسلمة صغيرة وغير منظمة تنظيماً حسناً. وقد بذل معظم الجهد على تدريب طلبة الثانويات المتفوقين كقادة فرق. ولكن سرعان ما بدأ صبر قادة الحركة وكدهم يثمر مكاسب. فمع حلول عام ١٩٣٣، أصبح عدد «الكشافة المسلمون»، الذين كانوا حينذاك مجموعين في فرق عديدة مركزة في دمشق وفي معظم المدن الكبرى السورية، ٣٠٠٠ عضو[٥٨]. وكانت الفرق كلها تمول نفسها بنفسها من طريق رسوم وتبرعات خاصة. ففعلاً، لم تبرع الحكومة السورية الكشافة قط خلال الانتداب[٥٩]. وفي عام ١٩٣٥، عندما أتاحت القيادة الكشفية المجال للأقليات الطائفية للانضمام إلى صفوفها، ارتفع العدد إلى ١٥,٠٠٠ عضو[٦٠]. وبعد ثلاثة أعوام، عقب

---

(٥٣) حديث مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦). ويزعم الدندشي أنه وزملاءه قاموا في هذا الوقت ببذل كل جهد لإبقاء فرقة الغوطة خارج سياسة التحزب.

(٥٤) Anonymous, «Le Scoutisme musulman,» p. 2؛ حديث مع علي عبد الكريم الدندشي؛ دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٥٥) *Ibid.*

(٥٦) فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٨٢؛ AUB, *Directory of Alumni*, p. 145.

(٥٧) حديث مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٥٨) Anonymous, «Le Scoutisme...,» p. 2.

(٥٩) حديث مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٦٠) المصدر نفسه. بحلول عام ١٩٣١، كانت الحركة الكشفية أقرب إلى الطابع العروبي منها إلى الطابع الإسلامي.

تصنيف الكشافة إلى أشبال (من سن ٧ إلى سن ١٢) وجوالة (من سن ١٨ فما فوق)، ارتفع عدد الكشافة في سورية إلى ٣٨,٠٠٠ كشاف(٦١).

كان ثلاثة من قادة الحركة الكشفية السورية، وهم علي عبد الكريم الدندشي ورشدي الجابي وأحمد الشهابي، بين الأعضاء المؤسسين لعصبة العمل القومي عام ١٩٣٣(٦٢). ولكن لا يزال هناك خيط آخر في قصة مؤتمر قرنايل، أساس عصبة العمل القومي والحركة الكشفية السورية التي تحتاج إلى أن تكون مترابطة؛ إنه مدرسة «التجهيز» الدمشقية، الثانوية الحكومية في العاصمة.

كان في فترة الانتداب نوعان من المدارس؛ الأول، المدارس الخاصة الأجنبية، التي كانت فرنسية في معظمها وتعود إما إلى إحدى الرهبنات، مثل العازاريين أو اليسوعيين، أو إلى إرساليات علمانية. وكانت متاحة للأقليات الدينية وللعائلات البورجوازية الإسلامية العريقة في المدن، التي فضلت ألا يترعرع أبناؤها في الأوساط الشعبية. وعلاوة على ذلك، كان لكل طائفة مدارسها الخاصة بها التي استقطبت أبناءها ونافست مدارس الإرساليات الأجنبية، كما كانت الحال عند الأقليات المسيحية. أما النوع الآخر من المدارس، فكان المدارس الحكومية التي وُفِّرت للنخب الإسلامية (وبعض النخب المسيحية)(٦٣). وكان التأثير الفرنسي المباشر في هذه المدارس أقل؛ علماً بأنها نظمت وفقاً للنمط الفرنسي، أي «بسلّم تعليم عام في اثني عشر عاماً يشمل امتحان الشهادة الابتدائية»، يليه امتحانا الشهادة المتوسطة «البريفيه» والشهادة الثانوية «البكالوريا». وكان التأثير الفرنسي المباشر أقل انتشاراً. ومع ذلك، فقد كان لكل مدرسة حكومية مدير واحد للدروس الفرنسية، واحتلت الفرنسية «مكاناً بارزاً في المنهاج»، على الرغم من أن لغة التعليم كانت العربية(٦٤). كانت المدارس الحكومية أيضاً غير مكلفة نسبياً، ففي عام ١٩٣٣، كان التعليم في المدارس الابتدائية كافة مجاناً، في حين كانت المدارس الثانوية، التي تتقاضى رسوماً سنوية، وتقدم أيضاً بعض المساعدة إلى المحتاجين(٦٥).

خلال الانتداب، كان التسجيل بالمدارس الحكومية يتقدم بخطى أسرع من التسجيل بالمدارس الخاصة والمدارس الأجنبية. ولكن ذلك التقدم لم يكن مثيراً. إذ كان التعليم العام لا يزال محصوراً في النخبة وبالصبيان تقريباً. ففي عام ١٩٢٤، كان ٤٧ في المئة من مجموع تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية (٢٣,٧٨٣) في سورية يتعلمون في مدارس

---

(٦١) المصدر نفسه. قدم الرقم ١٥,٠٠٠ من قبل مسؤول فرنسي مجهول في: «Le Scoutisme...,» p. 3.

(٦٢) كان الجابي رئيس مؤتمر قرنايل.

(٦٣) R. Montagne, «L'évolution de la jeunesse arabe,» CHEAM, no. 244, n. pl. (21 June 1937).

(٦٤) Roderic D. Mathews and Matta Akrawi, *Education* in the Arab Countries of the Near East (Washington, 1949), p. 325.

(٦٥) Montagne, «L'évolution,» p. 8; Mathews and Akrawi, *Education*, p. 340.

حكومية[٦٦]، وبحلول عام ١٩٢٣، أي بعد عام واحد من إعفاء التعليم الابتدائي من الرسوم، ارتفعت تلك النسبة إلى ٥٠ في المئة فقط (٣٧,٧٨٦)[٦٧]. وكانت الزيادة أسرع بعد عام ١٩٢٩، حين أخذت ميزانية التعليم في الارتفاع على نحو مطرد. فمثلاً، بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٩ كان معدل الإنفاق الحكومي على التعليم العام ٨ في المئة فقط في الميزانية السورية، في حين أنه كان ١٢ في المئة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٤، ثم ارتفع إلى ١٥,٥ في المئة في أواخر الثلاثينات.

ويفضل نظام المدارس الحكومية على المدارس الخاصة والمدارس الأجنبية، لغرسه المثل الوطنية في أذهان التلاميذ والطلاب، مساهماً بذلك في تأجيج النضال من أجل الاستقلال. وتم التسييس في المستويين الابتدائي والثانوي، مع أن هذا التسييس كان على أشده في المدارس الثانوية أو الإعدادية، التي كانت تعرف بـ«التجهيز».

ومقارنة بالعدد القليل من المدارس الثانوية من أواخر العهد العثماني في سورية، وهي المدارس التي خدمت الأعيان المسلمين حصراً، فقد شهد الانتداب توسعاً خطيراً في التعليم العام؛ إذ ارتفع عدد المدارس الثانوية من مدرستين عام ١٩٢٠ إلى أربع عشرة مدرسة في بداية الثلاثينات. وعلاوة على ذلك، فإن توفير المنح الدراسية وتحديث منشآت مدرسية وتوسيعها آنذاك مكنت أبناء الطبقات المهنية المتوسطة في المدن وعدداً متزايداً من أبناء البرجوازية الصغيرة، وأبرزهم أبناء التجار وأصحاب المحلات الصغيرة، من الالتحاق بالمدارس[٦٩]. وكان نموذج المدارس الثانوية في أنحاء سورية هو، بلا جدال، «التجهيز» في دمشق.

في نهاية العهد العثماني، لم يكن في دمشق سوى ثانوية حكومية واحدة: «مكتب عنبر»، التي كانت تقع في الطرف الداخلي من الحي اليهودي في المدينة القديمة. وباعتبارها مدرسة وطنية، خرّجت «مكتب عنبر» طليعة حركة الاستقلال الوطني إبان الانتداب[٧٠]. وأضحت في شتاء عام ١٩١٨ تعرف رسمياً باسم «التجهيز». وظلت في أراضي قصر عنبر وحافظت على وضعها مدرسة دمشق الثانوية النخبوية[٧١]. وفي عام

---

(٦٦) MAE *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban, 1924*, Appendix 4, p. 95.

(٦٧) FO 371/625, vol. 19022. MacKereth to FO, 7 Jan. 1935.

(٦٨) See Syria: Ministry of Education, *Statistical Abstract* (Syria, 1956), p. 60.

(٦٩) Montagne, «L'évolution,» p. 9; Ahmad Hilmi al-'Allaf, *Dimashq*, pp. 169-71; FO 371/625, vol. 19022. MacKereth to FO, 7 July 1935.

(٧٠) انظر: ظافر القاسمي، «مكتب عنبر» (بيروت، ١٩٦٧). كان عنبر تاجراً يهودياً ثرياً تحول بيته الكبير إلى مدرسة.

(٧١) الريس، **الكتاب الذهبي**، ص ١٠٢.

١٩٣٢، بعد وقت طويل من استنفادها موقعها المحدود، نقلت «التجهيز» إلى مبان رحبة جديدة مزودة بمختبرات حديثة ومرافق أخرى في منطقة الصالحية «المؤوربة» والقليلة السكان والقريبة من مبنى البرلمان. وفي تلك الآونة، ارتفع معدل التسجيل في هذه المدرسة بنحو ٤٠٪، أي ما راوح بين ٦٥٠ و٧٠٠ من المراهقين[٧٢].

وقبلت «تجهيز» دمشق طلاباً في القسم الداخلي من أماكن بعيدة حتى حدود حماة وحمص، وتوجه معظم خريجيها إلى دراسة الحقوق أو الطب في الجامعة السورية أو في باريس. ولما كان الطلاب يدفعون مبلغاً رمزياً مقداره ١٩ جنيهاً استرلينياً[٧٣]، فإن «التجهيز»، خلافاً لسابقتها، «مكتب عنبر»، لم تكن محرمة بالقدر نفسه على الطبقة المتوسطة والطبقة المتوسطة ـ الدنيا. فعشرون في المئة من الطلاب في عام ١٩٣٣، مثلاً، أعفوا من جميع الرسوم[٧٤]. غير أن التعليم خلال الانتداب احتفظ بوضعيته النخبوية؛ وكان هذا واضحاً تماماً في بلد كان معدل من يعرفون القراءة فيه عام ١٩٣١ في حدود ٢٨٪ فقط، وكان ٤٪ فقط من السكان قد حصلوا تعليماً ثانوياً[٧٥].

وكان معظم المدرسين المتفرغين في «التجهيز»، وعددهم ستة وعشرون مدرساً، قد درب في باريس. وقدم هؤلاء المدرسون إلى تلاميذهم تعليماً ممتازاً في الأدب والتاريخ والرياضيات والعلوم، وذلك كله باللغة العربية. وفي الواقع، كان ثمة مادة واحدة لم يعرها المنهاج الدراسي اهتماماً كبيراً، وهي الرياضة[٧٦]، وهي ثغرة سدتها الحركة الكشفية ومنظمات شبيبة أخرى.

لقد كانت «التجهيز» أحد المراكز الرئيسية لنشاط الوطنيين خلال الانتداب. وكان تأثير أساتذة المدارس الرفيعي التدريب في التكوين الفكري والعقائدي لكثير من الشبان اللامعين قد بدأ يؤتي ثماره مع دخول سورية عقد الثلاثينات. فبالإضافة إلى دراسة العلوم الحديثة والفلسفة الأوروبية والأدب، حُضّ الطلاب على حفظ أشعار قومية لشعراء عرب مرموقين أمثال أحمد شوقي المصري. وجرى تعليم تاريخ العرب ومساهمتهم العظيمة في

---

(٧٢) United States. American Consulate at Beirut, «Education in the States of the Levant Under French Mandate» (Report for Office of Education, Department of Interior) (Beirut, 1 Nov. 1933), p. 321.

(٧٣) *Ibid.*, p. 321. عندما نقلت «التجهيز» إلى الصالحية، بدأت تستقبل أيضاً عدداً محدوداً من الطلاب من خارج دمشق في القسم الداخلي بتكلفة سنوية مقدارها (١٨١,٥٠) جنيهاً استرلينياً.

(٧٤) *Ibid.*

(٧٥) يشمل هذا الرقم الدولة السورية فقط. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة الأمية في جبل الدروز تبلغ ٦٪ عام ١٩٣١. *L'Asie Française*, no. 287 (Feb. 1931), p. 63.

(٧٦) حديث مع علي الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦). وفي وقت لاحق، في الثلاثينات، وفر تزايد عدد الأندية الرياضية لشبان المدن مجالات لممارسة ألعاب رياضية.

تقدم الحضارة العالمية بأشد التعابير القومية صرامة. ولم يغفل في الصفوف ذكر أي من أمجاد التراث العربي وإعجازاته. وبما أن سورية لم تدخل أعوام مابين الحربين بجمع من المفكرين المحليين الذين يمكن هذا الجيل من الشباب الرجوع إليهم، اضطر الشباب المثقف إلى التطلع صوب مصر وسواها من بلاد العالم العربي بحثاً عن الغذاء الفكري، الذي عزز هوية قومية تتخطى الحدود السورية المفروضة حديثاً. وببلوغ هذا الجيل مرحلة النضج في أوائل الثلاثينات، بدت العروبة وهي تجتاز مرحلة إلى الانبعاث[٧٧].

كانت روح العروبة الحية في «التجهيز» في نزاع مع روح «الشباب الوطني»، الذي كان تحت سيطرة الكتلة الوطنية السورية الارتباط. كما أن قضية العروبة هذه أعطت شكلاً عقائدياً لخيبة الأمل غير المتبلورة والمنتشرة بين الشباب السوري حيال سياسة «التعاون المشرف»، التي كانت الكتلة الوطنية تتبعها، وحيال فشل هذه الكتلة في تحقيق أي شيء على درب حكم ذاتي أو تنمية اقتصادية. وفي المؤتمر الطلابي العام الذي عقد في حماة في شباط/فبراير ١٩٣٢، لم يتضمن أي من قرارات المؤتمر إشارة إلى الكتلة الوطنية أو إلى «الشباب الوطني»[٧٨].

على رأس حركة الاستياء الجديدة هذه، برز قائد جديد ليتحدى مؤسسي «الشباب الوطني». إنه شفيق سليمان، الذي كان من خريجي «التجهيز» يوم كانت لا تزال تعرف بـ«مكتب عنبر»، وحصل في ما بعد على درجة في القانون. وقد نال من طلاب «التجهيز» تقديراً فاق ما كان لمحمود البيروتي، صاحب المتجر الذي أخفق في تحصيل تعليم جامعي[٧٩]. وكان الاثنان قد ترعرعا معاً في حي «سوق ساروجه»، وتصادقا لفترة من الزمن. وكان سليمان يتردد بانتظام على متجر البيروتي ومكتبته الصغيرة في شارع رامي، وغالباً ما كان يأتي مع طلاب من «التجهيز»[٨٠]. غير أن العلاقات بينهما فترت بحلول خريف عام ١٩٣٢، خصوصاً لرفض البيروتي انتقاد جميل مردم ومعتدلين آخرين في الكتلة الوطنية، ولا سيما خلال الخلاف الأول الكبير بين كتلة حلب وكتلة دمشق بشأن ما إذا كان على النواب الوطنيين العودة إلى البرلمان، إذ أغضب هذا الرفض سليمان. كما أن سليمان كان قد وقع تحت تأثير عبد الرزاق الدندشي، وكان بصورة خاصة مفتوناً بعروبة الدندشي المتطرفة. في غضون ذلك، كان عدد كبير من طلاب «التجهيز» قد

---

(٧٧) تستند هذه الملاحظات إلى قراءة متأنية لـ **المضحك المبكي** في هذه الفترة، وإلى أحاديث مع خريجي «التجهيز» الذين تلقوا علومهم هناك في الثلاثينات. وكان منهم أمين النفوري (دمشق، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٦) ونزهت مملوك (دمشق، ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٧).

(٧٨) J. Gaulmier, «Congrès Général des étudiants tenu à Hama, 1932,» CHEAM, no. 46, n. pl. (1936), p. 2. وكان أحد بنودها الرئيسية أن يقاطع جميع الطلاب المدارس الدينية الأجنبية.

(٧٩) حديث مع محمود البيروتي (دمشق، ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٨٠) المصدر نفسه.

تحرروا، لبعض الوقت، من وهم السعي الحثيث الذي كانت جماعة مردم تسعاه باتجاه «التعاون المشرف»، حتى عندما كانت المؤشرات السياسية كلها تشير إلى اتجاه مغاير[٨١]. كما أن سليمان سمع شائعات تقول إن البيروتي رفض أن يسمح لـ «الشباب الوطني» بانتقاد مردم علانية لأنه صار مدرجاً في كشف الرواتب لدى مردم[٨٢].

قبل مؤتمر قرنايل بشهر، لاحظت **المضحك المبكي** ظهور حلقة سياسية جديدة في العاصمة[٨٣]. واستطاعت هذه الأسبوعية الساخرة أن تحدد بعض المواصفات المميزة لهذه الزمرة عن قيادة «الشباب الوطني». ففي حين واصلت الكتلة الوطنية و«الشباب الوطني» اللقاءات في مقهاهما المفضل، «الغلوب» (Globe)، اختار الشبان المتحلقون حول عبد الرزاق الدندشي وشفيق سليمان مقهى «غازي» نقطة تجمع «رسمية» لهم[٨٤]. كما أن كثيرين من طلاب «التجهيز» بدأوا يترددون على مكتبة جديدة، «المكتبة العمومية»، التي افتتحها حديثاً الحاج أديب خير، وهو تاجر ثري استقلالي، وصارت مكتبته تنافس محل محمود البيروتي في اجتذاب الشبان المثقفين[٨٥] وأخيراً، وبطريقة شرق أوسطية تقليدية، كان غطاء الرأس علامة من علامات التمايز بين الفريقين. فقد بدأ الرجال، مثل الدندشي وسليمان وأحمد الشهابي ورشدي الجابي، وعدد متزايد من الكشافة يعتمرون «الفيصلية» العراقية، التي ابتدعها الملك فيصل ويلبسها الجنود غطاءً للرأس بدلاً من الطربوش المألوف، الذي كان رمزاً للكتلة الوطنية وكان يعتمره البيروتي وآخرون[٨٦].

ومع حلول تموز/يوليو ١٩٣٣، تجاوز الصراع الأمور الرمزية عندما تفاقم التوتر بين البيروتي وسليمان إلى اشتباكات بين زمر الطلاب في سوق ساروجه[٨٧]. ومع أن أياً

---

(٨١) ذكرت مقالات وأعمدة مختلفة في **المضحك المبكي** في أواخر عام ١٩٣٢ رد الفعل السلبي الذي صدر عن طلاب «التجهيز» ضد الجناح المعتدل من الكتلة الوطنية الذي كان يقوده جميل مردم.

(٨٢) **المضحك المبكي**، العدد ١٦٣ (١١ آذار/مارس ١٩٣٣)، ص ٤.

(٨٣) المصدر نفسه، العدد ١٧٩ (٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٣)، ص ٨.

(٨٤) المصدر نفسه، العدد ١٩٣ (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣)، ص ٨.

(٨٥) المصدر نفسه. حديث مع حسن الحكيم (دمشق، ٢١ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٨٦) **المضحك المبكي**، العدد ١٩١ (٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٣)، ص ٢. لم يكن اعتماد «الفيصلية» طريقة من طرق انتقاد الكتلة فقط، بل لرفض الطربوش أيضاً لأنه كان إنتاجاً من صنع أجنبي، مستورداً من تشيكوسلوفاكيا بصورة رئيسية. وفي وقت لاحق، استبدلت العصبة «الفيصلية» بالكوفية، الغطاء العربي التقليدي للرأس.

انـــظـــر: M. [Raymond] O'Zoux, «Les insignes et saluts de la jeunesse en Syrie et au Liban,» *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe*, vol. 2 (Paris, 1938), p. 100.

وقد حاول فخري البارودي عملياً أن يقدم رسماً لصنع قبعة سورية محلية يمكن أن تحل محل الطربوش.

(٨٧) **المضحك المبكي**، العدد ١٩١ (٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٣)، ص ٢.

من الفريقين لم يدّعِ تحقيق نصر حاسم، فقد باتت «التجهيز» بعد ذلك متطابقة أكثر مع الجماعة المنشقة من «الشباب الوطني» ورفاقها الجدد في مقهى «غازي»[٨٨].

وكانت كلية الحقوق في دمشق، التي أسست عام ١٩١٩ من المرتبطين بـ «التجهيز» ارتباطاً وثيقاً. فخريجو «التجهيز» كانوا يتوجهون بانتظام للدراسة في كلية الحقوق، وأصبح كثير من خريجي الكلية من النشيطين في عصبة العمل القومي. وقاموا، بدورهم، بتسييس طلاب «التجهيز» الأصغر سناً. وقد سلك شفيق سليمان هذا الطريق.

غير أن طلاب «التجهيز» بدوا في دائرة الضوء السياسية على نحو أسطع مما كان أشقاؤهم وأبناء عمومتهم في كلية الحقوق. ومن أسباب ذلك الاختلاف التام في الحجم. فالجسم الطلابي في كلية الحقوق كان هزيلاً، إذ لم يكن يقيم في الكلية، في أي وقت، أكثر من مئة طالب، إلا في ما ندر. ووجدت عصبة العمل القومي والشباب الوطني، كلاهما أن من الأفضل، أن يركزا جهود التعبئة على «التجهيز» والمدارس الحكومية الابتدائية، حيث الحشد الأكبر من الطلاب. وبما أن الطلاب الأصغر سناً لم يكونوا قد تعرضوا بعد لضغوط العمل، فإنهم كانوا أقل كبتاً في التحدث إلى الناس في الشوارع. وعلاوة على ذلك، فإن قادة الوطنيين كانوا يعون جيداً أن الفرنسيين يجدون صعوبة في إبقاء القاصرين في السجون (مع انهم فعلوا ذلك أحياناً) أكبر مما كان الأمر بالنسبة إلى المهنيين الشبان الذين كانوا قد بلغوا سن الرشد[٨٩].

أما عصبة العمل القومي، فقد كانت زاخرة بالمحامين الذين شكلوا أغلبية قادتها[٩٠]. فالمحاماة كانت مهنة محترمة، لكنها لم تكن مربحة في حد ذاتها ولا حتى سبيلاً مضموناً إلى وظيفة ثابتة. وكان هذا الأمر أصدق ما يكون في دمشق، محور الحكم والحياة السياسية، حيث كان يقيم أكثر من نصف المحامين المجازين في سورية[٩١]. ونتيجة لذلك، كانت مقاهي دمشق ومدن أخرى في عمل دائب، مكتظة بالمهنيين الشبان الكسولين والعاطلين عن العمل. وعلى غرار الجيل السابق من المهنيين الذين تدربوا في

---

(٨٨) زعيتر، **اتفاق العرب**، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(٨٩) حديث مع قسطنطين زريق (بيروت، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦).

(٩٠) كان من محامي العصبة: صبري العسلي، عبد الرزاق الدندشي، جميل الجابي، فهمي المحايري، أحمد الشهابي، شفيق سليمان، فريد زين الدين، غالب العظم، محسن البرازي، مصطفى حوراني، وعدنان ومكرم وحلمي الأتاسي.

(٩١) احتسب العدد من لوائح مختلف اتحادات المحامين في سورية في: **دليل الجمهورية السورية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠**، ص ٥١٤ ـ ٥١٥. وقد كان هناك نحو ٤٠٠ محام مسجلين عام ١٩٣٩. انظر أيضاً: Donald M. Reid, *Lawyers and Politics in the Arab World*, 1880-1960 (Minneapolis, 1981), p. 225.

استنبول ولم يجدوا عملاً في دمشق فأصبحوا وطنيين، شكل هذا الجيل أيضاً طليعة الغليان والتغيير السياسيين[٩٢].

التركيب والتنظيم

كانت عصبة العمل القومي منهمكة بشكل نشيط بالحياة السياسية الوطنية حتى الحرب العالمية الثانية، حين أرغمت على ممارسة العمل السري؛ غير أن قادتها حافظوا على تأثيرهم في الكشافة وفي منظمات شبيبة أخرى أثناء الحرب[٩٣]. ولما كانت العضوية في العصبة حرة، فمن الصعب أن يقدر بدقة عدد أعضائها العاملين في أي وقت من الأوقات. ويكفي القول إن مدى نفوذها بين الشبيبة والنخبة المثقفة في سورية في الثلاثينات كان كبيراً، وبالتأكيد أكبر مما يوحيه عدد أعضائها.

وبين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٦، عندما قاست العصبة أول انقسام كبير فيها، كانت قيادتها الفاعلة في يد دزينتين من المتوافقين فكرياً[٩٤]، الذين كانت أعمارهم وخلفياتهم الثقافية وتشكيلتهم الفكرية تنمّ عن هوية طبقة متوسطة مهنية قوية. وكان نحو ثلاثة أرباع قادة العصبة مشاركين في مؤتمر قرنايل[٩٥]. (بشأن مواصفات قيادة العصبة و«الشباب الوطني»، انظر الجداول ١٥ ـ ١ ـ ١٥ ـ ٣).

والعصبة، شأنها شأن «الشباب الوطني»، ضمت جيلاً ثانياً من الوطنيين السوريين الذين كانت أعمارهم، في المعدل، أقل عشرين عاماً من أعمار نظرائهم في الكتلة. وفي الحقيقة، كان عمر العضو النشيط الفاعل الأكبر سناً في العصبة، مكرم الأتاسي، لا يتجاوز الـ ٣٤ عاماً. وكان متوسط عمر القادة ٢٩ عاماً. وبالنسبة إلى الخلفيات الثقافية، فإن جميع قادة العصبة كانوا تلقوا تدريباً متقدماً، نصفهم في أوروبا (في فرنسا غالباً) ونصفهم الآخر في الجامعة السورية في دمشق[٩٦]. وفي المقابل، كان ٢٠ في المئة فقط من قادة الكتلة الوطنية قد حصلوا علومهم في أوروبا، في حين أن ٥٦ في المئة كانوا قد

---

(٩٢) في بداية الثلاثينات، أشارت **المضحك المبكي** بانتظام إلى الأعداد الكبيرة من المحامين العاطلين عن العمل في البلد. انظر أيضاً: Edmond Rabbath, «Esquisse sur les populations syriennes,» *Revue Internationale de Sociologie*, 46 (1938), pp. 508-9.

(٩٣) FO 226/233/31, vol. 236. «Beaumont Table on Syrian Political Patries,» 7 Oct. 1942.

(٩٤) كان هؤلاء صبري العسلي، عبد الرزاق الدندشي، علي عبد الكريم الدندشي، رشدي وزكي الجابي (أخوان)، فهمي المحايري، أحمد الشرباتي، أحمد الشهابي، شفيق سليمان، فريد زين الدين، غالب العظم، محسن البرازي، مصطفى حوراني، عدنان وحلمي ومكرم الأتاسي (أبناء عم)، زكي الأرسوزي، عبد الكريم العائدي، أبو الهدى اليافي، عرفان جلاد، منير العيطة، ومظهر القوتلي.

(٩٥) زعيتر، «اتفاق العرب»، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(٩٦) انظر الجدولين رقم ١٥ ـ ١ ورقم ١٥ ـ ٢ للمقارنة بين العصبة و«الشباب الوطني».

تلقوا تدريباً في استنبول إعداداً للخدمة المدنية في الامبراطورية العثمانية، و١٦ في المئة لم يتجاوزوا قط مرحلة الدراسة الثانوية. وهذه الفوارق الثقافية، مقرونة بفوارق في السن، جعلت قيادة العصبة في منزلة فكرية أرقى من منزلة قيادة الكتلة الوطنية الأكبر سناً. ففي حين أن قيادة الكتلة كانت ذات خبرة ثقافية عثمانية ـ عربية مشتركة ومطعمة بشيء من تأثيرات الثقافة الأوروبية، فإن الجيل التالي من القادة الوطنيين في سورية كان ذا هوية ثقافية عربية أمتن وأنقى كثيراً أعيد تشكيلها بثقافاته الغربية الحديثة.

كان في الصف الأمامي للعصبة رجال منتمون إلى طبقة المهنيين المتوسطة أو إلى بيئة التجار أو إلى موظفين أرستقراطيين قدامى. وبعض القادة أتى من عائلات كبار الملاّكين. ولكن الأغلبية الساحقة كانت إما من الفروع الفقيرة من هذه العائلات وإما من عائلات ليس لها أملاك، خلافاً لقادة الكتلة الوطنية الذين كان أكثر من ٦٠ في المئة منهم ينتمون إلى طبقة الملاكين الغائبين الحضرية. وفي الواقع، كان قادة العصبة يعتمدون كلياً تقريباً على رواتبهم التي كانوا يحصلونها من أعمالهم الحرة. إذ كان سبعون في المئة منهم إما محامين وإما أساتذة حقوق، والباقون موزعون على مدن أخرى. وفي المقابل، كان ٤٥ في المئة من قادة الكتلة يعتاشون من إيرادات الزراعة والإيجارات في المدن، في حين كان ٤٠ في المئة فقط مهنيين مجازين، ٣٠ في المئة منهم محامون[(٩٧)].

ومنذ البداية حاولت عصبة العمل القومي أن تنظم نفسها على شاكلة الحزب السياسي الحديث. فقد كان فيها مجلس سياسي مركزي يقسم الصلاحيات ويوزعها ويحدد المسؤوليات. وكان فيها نواة من الأعضاء المنتظمين في دفع رسوم اشتراكاتهم، والمضبوطين بجملة من القواعد الحزبية. وكان لديها أيضاً برنامج سياسي وصحيفة سياسية أسبوعية تدعى «العمل القومي»[(٩٨)]. ولكن العصبة لم تكن أبداً حزباً جماهيرياً ولم تشجع أي شيء من هذا القبيل؛ بل إنها كانت نخبوية بصورة مميزة، ومنظمة جيداً في المدارس الحكومية، والجامعة، ومؤسسات كالكشافة التي أصبح قائداها، رشدي الجابي وعلي عبد الكريم الدندشي، عضوين أيضاً في الحلقة الداخلية للعصبة.

---

(٩٧) لمقارنة بين العصبة والكتلة الوطنية، انظر الجدول رقم ١٠ ـ ١، الفصل العاشر، والجدول رقم ١٥ ـ ١.

(٩٨) كان رئيسا تحريرها أبو الهدى اليافي وعثمان قاسم. حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

الجدول رقم ١٥ ـ ١

مواصفات قيادة «عصبة العمل القومي»[أ] و«الشباب الوطني»[ب]

	«الشباب الوطني»	عصبة العمل القومي
العمر (المتوسط بحسب عام الولادة)	١٩٠٤. ـ	١٩٠٤. ـ
الديانة (بحسب الطائفة)		
مسلمون: سنة	٪٧٦	٪٨٢
مسلمون: شيعة	ـ	٦
دروز	ـ	٦
علويون	ـ	٦
مسيحيون: روم أرثوذكس	١٤	ـ
مسيحيون: سريان كاثوليك	٥	ـ
مسيحيون: كاثوليك أرمن	٥	ـ
التعليم		
غربي متقدم	٥٧	٤١
ثانوي محلي	٢٩	٦
محلي متقدم	١٤	٥٣
المهنة		
محامون	٥٢	٤٧
محامون/أساتذة جامعة	ـ	٢٣
معلمو مدارس	٠	٦
أطباء أسنان	٠	٦
تجار	٥	٦
قائد شبيبة	٠	٦
أطباء صحة	٠	٦
ملاكون	١٩	ـ
صحافيون	١٩	ـ
مهندسون	٥	ـ

الأصل الطبقي		
ملاكون ـ بيروقراطيون	٢٤	٢٣
بيروقراطيون	٩,٥	٢٣
ملاكون ـ علماء	٩,٥	١٨
ملاكون كبار	-	١٢
ملاكون متوسطون	-	١٢
تجار كبار وتجار كبار ـ متوسطون	٢٤	٦
وجهاء دينيون	٥	٦
تجار الطبقة الوسطى	٢٩	-

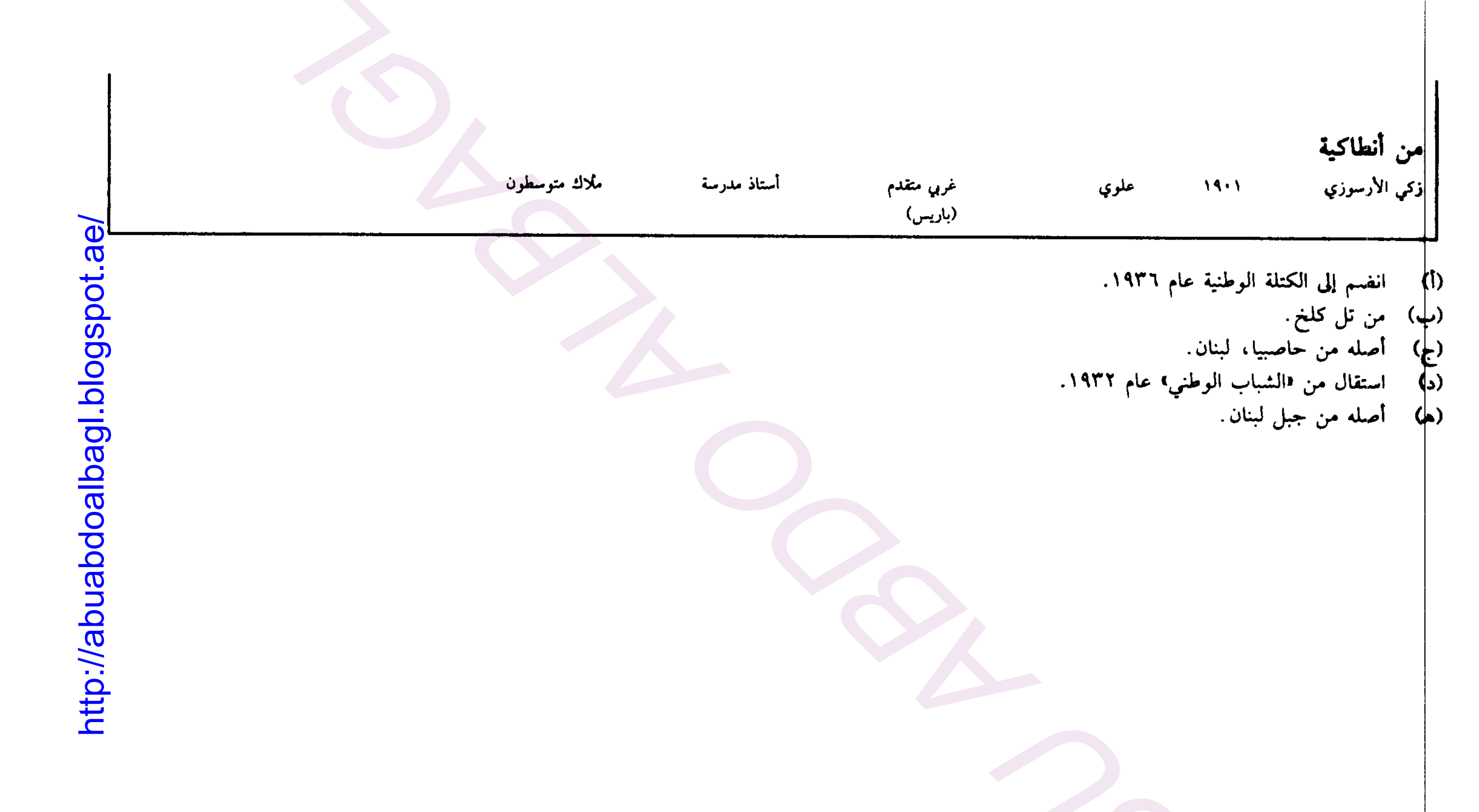
(أ) بالاستناد إلى معلومات في الجدول ١٥ ـ ٢.
(ب) بالاستناد إلى معلومات في الجدول ١٥ ـ ٣.

الجدول رقم ١٥ ـ ٢

معطيات سِيَرِيّة: عصبة العمل القومي

الاسم	عام الولادة	الديانة	التعليم	المهنة	الأصل الطبقي	المناصب
من دمشق						
عبد الكريم العائدي	١٩٠٩	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/الجامعة السورية)	طبيب أسنان	علماء دين الطبقة الوسطى ـ العليا	
صبري العسلي[أ]	١٩٠٤	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/الجامعة السورية)	محام، قائد شبيبة	ملاك كبار ـ متوسطون ـ بيروقراطيون	وزير: ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ نائب: ١٩٣٦، ١٩٤٣
عبد الرزاق الدندشي[ب]	١٩٠٥ (توفي عام ١٩٣٥)	مسلم: سني	غربي متقدم (بروكسل)	محام، قائد شبيبة	ملاك	
علي عبد الكريم الدندشي[ب]	١٩٠٨	مسلم: سني	ثانوي محلي (بيروت)	قائد شبيبة (كشافة)	ملاك	
رشدي الجابي	١٩٠٠	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	طبيب صحة قائد شبيبة (كشافة)	موظفون عثمانيون	
فهمي المحايري	١٩٠٢	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق)	محام وقائد شبيبة	موظفون عثمانيون	
أحمد الشرباتي	١٩٠٥	مسلم: سني	غربي متقدم (بوسطن/ألمانيا)	تاجر/صناعي سياسي	من تجار الطبقة العليا	وزير: ١٩٤٥ نائب: ١٩٤٣
أحمد الشهابي[ج]	١٩٠٥	مسلم: شيعي	محلي متقدم (دمشق/ الجامعة السورية)	محام	مُلاك، بيروقراطيون، أمراء	

شفيق سليمان[*]	١٩٠٣	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/الجامعة السورية)	محام	موظفون عثمانيون	
فريد زين الدين[*]	١٩٠٧	درزي	غربي متقدم (بيروت/ الجامعة الأميركية، برلين، باريس)	معلم، محام، بيروقراطي	موظفون عثمانيون	مدير وزارة: ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩
من حماة						
غالب العظم	١٩٠٥	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق)	محام، مالك أرض	ملاك ـ بيروقراطيون	نائب: ١٩٤٣
محسن البرازي	١٩٠٤	مسلم: سني كردي مستعرب	غربي متقدم (باريس)	محام، معلم	ملاك ـ بيروقراطيون	وزير: ١٩٤٣
مصطفى حوراني	١٩٠٢	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/الجامعة السورية)	محام	ملاك متوسطون	
من حمص						
عدنان الأتاسي	١٩٠٥	مسلم: سني	غربي متقدم (جنيف)	محام، معلم	ملاك ـ علماء، أشراف	نائب: ١٩٤٣
حلمي الأتاسي	١٩٠٢	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/الجامعة السورية)	محام، قائد شبيبة	ملاك ـ علماء، أشراف	نائب: ١٩٣٦
مكرم الأتاسي	١٨٩٩	مسلم: سني	غربي متقدم/محلي (بيروت/الجامعة الأميركية، دمشق/ الجامعة السورية)	محام، معلم	ملاك ـ علماء أشراف	نائب: ١٩٣٦



من أنطاكية

زكي الأرسوزي	١٩٠١	علوي	غربي متقدم (باريس)	أستاذ مدرسة	ملاك متوسطون

(أ) انضم إلى الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦.
(ب) من تل كلخ.
(ج) أصله من حاصبيا، لبنان.
(د) استقال من «الشباب الوطني» عام ١٩٣٢.
(هـ) أصله من جبل لبنان.

الجدول رقم ١٥ ـ ٣

بيانات عن رجالات: «الشباب الوطني»

الاسم	عام الولادة	الديانة	التعليم	المهنة	الأصل الطبقي	المناصب
من دمشق						
منير العجلاني	١٩٠٥	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	محام، سياسي صحافي، قائد شبيبة	ملاك ـ علماء أشراف	نائب: ١٩٣٦ وزير: ١٩٤٢ـ١٩٤٣
نصوح بابيل[1]	١٩٠٥	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	صحافي	تجار الطبقة الوسطى	
مظهر البكري	١٩٠٠	مسلم: سني	غربي متقدم (غرينوبل)	مالك أرض	ملاك ـ بيروقراطيون، أشراف	
محمود البيروتي	١٩٠٣	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	تاجر، قائد شبيبة	تجار الطبقة الوسطى، بيروقراطيون	
وجيه الحفار	١٩١٢	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/ الجامعة السورية)	صحافي	تجار الطبقة المتوسطة ـ العليا	
شفيق جبري	١٨٩٨	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	صحافي	موظفون عثمانيون	
سيف الدين المأمون	١٩٠٥	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	محام، قائد شبيبة	تجار الطبقة المتوسطة، بيروقراطيون	
عبد الوهاب المالكي	١٨٩٨	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	مهندس	ملاك، بيروقراطيون	
رشيد الملوحي	١٩٠٢	مسلم: سني	ثانوي محلي (دمشق)	صحافي	تجار الطبقة المتوسطة	
خالد الشلق	١٩٠٢	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/ الجامعة السورية)	محام؛ قائد شبية	تجار الطبقة المتوسطة	

أحمد السمان	١٩٠٧	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	محام، معلم	تجار الطبقة العليا ـ المتوسطة	
من حلب						
نعيم أنطاكي	١٩٠٣	مسيحي: روم أرثوذكس	غربي متقدم (بيروت/ باريس)	محام	تجار الطبقة المتوسطة العليا ـ	وزير: ١٩٤٣، ١٩٤٥ نائب: ١٩٤٣[ب]
فتح الله أسيون	١٨٩٩	مسيحي: أرمن كاثوليك	غربي متقدم (القاهرة)	محام	تجار الطبقة المتوسطة العليا ـ	نائب: ١٩٣٦، ١٩٤٣
معروف الدواليبي	١٩٠٨	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	محام، معلم	تجار الطبقة المتوسطة	
ميخائيل إليان	١٩٠٥	مسيحي: روم أرثوذكس	ثانوي محلي (حلب)	مالك أرض، سياسي	ملاّك أرض	وزير: ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ نائب: ١٩٤٣
رشدي الكيخيا	١٩٠٠	مسلم: سني	ثانوي محلي (حلب)	مالك أراضٍ، سياسي	ملاك، بيروقراطيون	نائب: ١٩٣٦، ١٩٤٣
ناظم القدسي	١٩٠٦	مسلم: سني	غربي متقدم (بيروت/ جنيف)	محام، سياسي	ملاك أراض/ علماء، أشراف	نائب: ١٩٣٦ ١٩٤٣
إدمون رباط	١٩٠٤	مسيحي: سريان كاثوليك	غربي متقدم (باريس).	محام، سياسي	تجار الطبقة المتوسطة العليا	نائب: ١٩٣٦
من حماة						
رئيف الملقي	١٩٠٢	مسلم: سني	محلي متقدم (دمشق/ الجامعة السورية)	محام، قائد شبيبة	موظفون عثمانيون	نائب: ١٩٤٣
محمد السراج	١٩١٠	مسلم: سني	غربي متقدم (باريس)	محام، بيروقراطي	وجهاء دينيون	
من حمص						
عبد الله فركوح	١٩٠٥	مسيحي: روم أرثوذكس	غربي متقدم (باريس)	ملاك	ملاك أراض، تجار	نائب: ١٩٣٦، ١٩٤٣

(أ) استقال (١٩٣٣).

(ب) انتخب من دمشق.

لقد كانت الصفة النخبوية التي انتحلتها العصبة هي التي منعتها من توسيع قاعدتها أبعد من المدارس والجامعات لتشمل الأحياء الشعبية في المدن والقرى[٩٩]. وكان مرد هذا، جزئياً، إلى أن قادتها الشباب والموهوبين، ولكن المتعالين، لم يكونوا قريبين من رجل الشارع، إلا في حالات استثنائية قليلة. إذ إنهم بدلاً من ذلك اعتمدوا على جذب النصير من المؤسسات التي برزوا فيها هم أنفسهم («التجهيز» وكلية الحقوق في دمشق). وفي الواقع، لقد تبنت العصبة سلوكاً عصبوياً بعض الشيء، حيث كان العضو فيها يرتدي سترة رياضية ويتخذ مكاناً له في مقهى العصبة المفضل، ويتصفح، باستعلاء، آخر عدد من الصحيفة القاهرية المعروفة **المقطم**، أو يتصفح المجلتين الأدبيتين والعلميتين **الهلال والمقتطف**. ثم يحتسي القهوة ويخطط مع زملائه لعملٍ ما ضد آخر مرسوم فرنسي. وباختصار، كان العصبوي العادي يعيش في عالمٍ غريب تماماً عن عالم معظم الدمشقيين[١٠٠]. والعصبة، شأنها شأن الكتلة الوطنية، صورت الحياة السياسية وفقاً لصورتها هي. إلا أنها كانت تفوق الكتلة في أنها كانت ملتزمة نقل الحياة السياسية المدينية من الأحياء الشعبية وإدخالها إلى المدارس الحكومية وغيرها من المؤسسات الحديثة التي يكون للعصبة فيها تأثير بصورة تلقائية. ولكن على الرغم من أن النقل هذا كان جارياً في بداية الثلاثينات، فإنه كان أبعد ما يكون عن الإنجاز. فقادة الكتلة الوطنية الأكبر سناً والأكثر خبرة، والذين كانت أنماطهم خليطاً من وجيه المدينة التقليدي والرجل الحزبي العصري، كانوا أكثر من نظرائهم الشباب في العصبة صبراً، فحافظوا على ارتباطهم بالأحياء الشعبية التي كانت تحت سيطرة رجال الدين والتجار و«القبضايات»[١٠١].

امتداد العصبة

كان لعصبة العمل القومي فروع عدة متصلة بمجلسها المركزي في دمشق. والمكان الوحيد الذي كان له أفضلية سياسية حاسمة هو حمص، ثالث أكبر المدن في سورية. وعند تأسيس العصبة، كانت حمص تضم نحو ٧٠,٠٠٠ نسمة، وكانت عاصمة محافظة تحوي ١٤٨,٠٠٠ نسمة[١٠٢] وكان نحو ٥٥ في المئة من الأملاك الخاصة في هذه المحافظة

(٩٩) حديثان مع فريد زين الدين (دمشق، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦) وعلي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

(١٠٠) هذه الصورة مأخوذة من حديث مع ظافر القاسمي (بيروت، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٥). والقاسمي لم ينضم إلى العصبة قط، ولكنه كان قريباً منها عبر علاقته بصبري العسلي. ومع حلول عام ١٩٣٥، أصبح الرجلان شريكين في ممارسة المحاماة.

(١٠١) حديث مع منير العجلاني (بيروت، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥).

(١٠٢) جاء في إحصاء عام ١٩٣٢ أن عدد سكان حمص ٦٨,٠٠٠ نسمة. وذكر عام ١٩٢٢ أن العدد كان ٧٠,٠٠٠. انظر: Le Commandant Le Boulanger, «Homs,» in *L'Asie Française*, = (Documents économiques, politiques et scientifiques, no. 6 [Nov. 1922], p. 138).

يعود إلى مجموعة صغيرة من الملاكين، كان منها أسر الأتاسي، والدروبي، ورسلان، والجندي، والحسيني، والأخرس، وفركوح، وسويدان، والدندشي. وكان معظم تلك العائلات من الملاكين الغائبين القاطنين في حمص. ولم تكن أملاك هذه الأسر تقتصر على قطع من الأراضي، التي ذكر عام ١٩٣٨ أن مساحاتها كانت حوالى ١٢٥,٠٠٠ هكتار، وعلى ١١٠ قرى أو على جزء منها، بل إنها كانت تملك أيضاً معظم الأراضي الخصبة، أو ما يفوق ألف هكتار من مزارع الفاكهة المحيطة بالمدينة والمروية بمياه نهر العاصي[١٠٣].

وكان يشار إلى حمص عادة بأنها إقطاعة هاشم الأتاسي. ولكن، مع أن الأتاسي كان رئيساً للكتلة الوطنية منذ تأسيسها، فقد بات محبطاً باطراد بسبب فشل الكتلة في تحقيق أي تقدم ملموس باتجاه الاستقلال عن طريق «التعاون المشرف». وكانت إدارته الماهرة لانتخابات ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ البرلمانية في حمص، معقل الوطنيين الذي حققت الكتلة فيه نجاحاً كبيراً بعد خوض نضال قاس ضد تدخل الفرنسيين، قد أطلقت يده لاتخاذ موقف أكثر جذرية. وقد ساعده ذلك الموقف بدوره في اجتذاب زعيم حزب الاستقلال، شكري القوتلي، إلى مجلس الكتلة في أواخر عام ١٩٣٢.

ولم يكن متوقعاً أن تتمكن عصبة العمل القومي من دخول عمق حمص لو أن هاشم الأتاسي لم يعطها مهلة منذ البداية[١٠٤]. وسيطر الأتاسيون على العصبة في حمص، متلقين رعاية كبير أسرتهم المحترم جداً. وكان بينهم نجل هاشم، عدنان الذي كان أيضاً محامياً شريكاً لعبد الرزاق الدندشي في دمشق، ومكرم وابن عمه حلمي[١٠٥]. ولكن كان هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن عوامل قوة العصبية في حمص. وكان يتعلق بأكبر أقلية دينية في المدينة، الروم الأرثوذكس.

لقد كانت الجالية الأرثوذكسية ذات نفوذ في الصناعات الرئيسية في المدينة، (الحرير، ونسج القطن، والجلود، والدباغة) وفي توزيع منتوجاتها. وكانت حرف حمص التقليدية تعتمد تاريخياً على التصدير إلى الأناضول وشمال العراق براً، وإلى إزمير واستنبول بحراً من مينائها الرئيسي، طرابلس، الذي جرى وصله بحمص بخط سكة حديد في مطلع القرن. وأدى انهيار الإمبراطورية العثمانية، وما تلاه من إقامة حواجز جمركية جديدة وجائرة، إلى قطع حمص عن أسواقها التقليدية. ففي حين كان في حمص عشية الحرب العالمية الأولى نحو ٤٠٠٠ مشغل صغير للحرف اليدوية، انخفض العدد انخفاضاً

= وفي عام ١٩٠٣، تاريخ ثانٍ، وآخر إحصاء عثماني لسكان حمص، سجل أن العدد وصل إلى ٥١,٠٨٢ نسمة. وكان الإحصاء الأول قد أجري عام ١٨٨١.

(١٠٣) P. Berthelot, «Notes sur la mise en valeur de la Région du 'Caza' de Homs,» CHEAM, no. 249 (Feb. 1938), pp. 22-23. These families owned 65 villages completely.

(١٠٤) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٧٦).

(١٠٥) فارس، من هو ١٩٤٩، ص ١٤.

شديداً. بحلول عام ١٩٢٢ فأصبح ١٠٠٠ مشغل[١٠٦]. وبعد عقد من الزمن، فاقم الكساد الوضع الاقتصادي الذي كان يعتريه الجمود أصلاً. ويبدو أن الجالية الأرثوذكسية في حمص، وخلافاً لأقليات دينية أخرى، لم تنم صلات قوية مع رؤوس أموال أجنبية؛ وتبعاً لذلك، رأت أن الهيمنة الفرنسية والاختراق الأوروبي، وعلى نحو غير ملتبس، تهديد مباشر لوجودها المادي. واصطفت الاتحادات غير الشرعية، كتلك التي في حماة، إلى جانب الطلاب ونظمت في تموز/يوليو ١٩٣٢ تظاهرات وإضرابات ضد الأجور المنخفضة والمنافسة الأجنبية، ولا سيما منافسة أحذية باتا التشيكوسلوفاكية[١٠٧].

كان الروم الأرثوذكس يعتبرون أنفسهم جزءاً مكملاً من المنطقة، كانوا مجتمعاً ذا هوية وثقافة عربيتين ـ سوريتين؛ ومدارسهم ساعدت في تعزيز هذه الهوية والوعي الثقافي[١٠٨]. وبفعل تدهور أوضاعهم المادية، آزر حرفيوهم مختلف أنشطة الكتلة الوطنية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. ولكن، مع صعود عصبة العمل القومي التي كان طابعها القومي العربي أكثر «علمانية»، حول كثير من الشبان الأرثوذكس ولاءهم إلى العصبة[١٠٩].

وظهرت لعصبة العمل القومي فروع أيضاً في تل كلخ[١١٠]، ودير الزور، وأنطاكية، وحماة. وقد رأس العصبة في حماة ثلاثة محامين في أواخر العقد الثاني من أعمارهم: غالب عبد القادر العظم، الذي ولد لأسرة من الملاكين الأثرياء وتخرج في «التجهيز» الدمشقية وكلية الحقوق[١١١]؛ مصطفى الحوراني، نجل أحد متوسطي الثراء ومتقدم على العظم في كلية الحقوق بثلاثة أعوام[١١٢]؛ محسن البرازي، نجل خالد

---

(١٠٦) Boulanger, «Homs,» pp. 139-40.

(١٠٧) حنا، **الحركة العمالية**، ص ٣٨٢ ـ ٤١٦؛ Longuenesse, «La classe ouvrière».

(١٠٨) كان بطريرك الروم الأرثوذكس في العشرينات غريغوريوس حداد (١٨٥٩ ـ ١٩٢٨)، الذي غدا بطريرك أنطاكية والشرق عام ١٩٠٧. وكان محط إعجاب وتقدير رعيته والمسلمين على السواء. وقد عرف عنه حبه للتاريخ والشريعة الإسلاميين. كما أنه كان عروبياً نشيطاً. وعند وفاته، وصف بـ«بطريرك المسلمين». انظر: قدامة، **معالم**، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(١٠٩) ومع ذلك، تعلق آخرون في هذا الوقت بالحزب الشيوعي الوليد، على الرغم من أن أعضاءه ظلوا أقل كثيراً من أعضاء العصبة أو من أعضاء الكتلة. حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦).

(١١٠) كانت تل كلخ موطن أسرة الدندشي. انظر: **المصور** (أسبوعية في دمشق)، العدد ٩ (٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٦)، ص ٣.

(١١١) فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٣٠٦. كان والد العظم عضواً في المجلس الإداري للواء حماة في تسعينات القرن التاسع عشر. سلنامة: **ولاية سورية**، ١٣٠٩ ـ ١٨٩٢/١٣١٠ ـ ١٨٩٣، ص ١٧١.

(١١٢) Gaulmier, «Notes sur le mouvement syndicaliste à Hama,» p. 100.

الدرويش البرازي[١١٣]. أحد أبرز الأعيان في حماة. وكان محسن قد أصبح، بعد نيله الدكتوراه في الحقوق من باريس، أستاذاً في كلية الحقوق في دمشق، وصلة وصل بين دمشق وفرع العصبة في حماة. وفي هذا الوقت، ركز العظم والحوراني أنشطتهما على «التجهيز» والكشافة المحليين. في حماة، لم يكن في وسع قادة الشباب التملص من قبضة زعيم الكتلة الوطنية الراديكالي، الدكتور توفيق الشيشكلي، الذي ظل مسيطراً سيطرة محكمة على «الشباب الوطني». ولما كان الشيشكلي معروفاً بشعبيته وعروبته، فقد كان في استطاعته احتواء أي نزاع محتمل بين العصبة وفرع الكتلة المحلي. بل إن الطرفين ارتبطا تحت رعايته بتحالف واهن حتى مطلع عام ١٩٣٩، حين انضم فرع العصبة في حماة إلى انشقاق غالب العظم ومصطفى الحوراني والانضواء إلى تنظيم جديد، سمي «الشباب الحموي»، مؤلف من طلاب «التجهيز» والكشافة في حماة، ومعارض في نضاله للكتلة الوطنية. وكان على رأس هذا التنظيم شخصان آخران من آل الحوراني: عثمان، مدرس في «التجهيز» المحلية، له من العمر أربعون عاماً، وأكرم، نشيط سياسي متفرغ[١١٤].

حتى هذا التطور الأخير، ظل تحالف العصبة ـ الكتلة سليماً ومناهضاً لتيارين راديكاليين مختلفين برزا في حماة أيضاً في مستهل الثلاثينات. وقد تجسد أحد ذينك التيارين في الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه المفكر اللبناني أنطون سعادة، الذي تحدث عن أمة سورية «طبيعية» وناهض مبادئ العروبة التي كانت تحملها الكتلة والعصبة. وكان أكرم الحوراني، حتى ظهور «الشباب الحموي»، أحد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي القياديين، منذ اتصاله بهذا الحزب خلال فترة دراسته في كلية الطب في الجامعة اليسوعية في بيروت[١١٥]. أما التيار الآخر، الذي كان أشد خطراً بالنسبة إلى الكتلة والعصبة، فكان واقعاً تحت تأثير تنظيم ديني عرف باسم «شباب محمد»، وكان أحد طلائع «الإخوان المسلمين» في سورية[١١٦]. وهذه الظاهرة، متأثرة بالدين بقيادة مشايخ شعبيين ومهنيين من الطبقة الوسطى، قوية حكماً، في مدينة محافظة دينياً كمدينة حماة، حيث راج القول: «في حين يستطيع ثلاثة أشخاص فقط إنشاء كتلة

---

(١١٣) قدامة، **معالم**، ص ١١٦؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦.

(١١٤) مركز الوثائق التاريخية، **الانتداب الفرنسي**: **الأحزاب**، **النادي العربي**، ٣٤٦/١٣٥ ـ ٤٥٠، رئيس الشرطة (حماة) إلى المحافظ (حماة)، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٣٩. فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ١٣٩؛ قدامة، **معالم** ص ٣٥٢.

(١١٥) بشأن الحزب القومي الاجتماعي السوري (أو كما كان الفرنسيون يسمونه: *Partie Populaire Syrien*) انظر: MAE, Guerre 1939-45 (Londres CNF). Secret Report on «Le Parti Populaire Syrien (P.P.S.),» Beirut, April 1942, vol. 40, pp. 16-21; Labib Zuwiyya Yamak, *The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis* (Cambridge, Mass., 1966)).

انظر أيضاً: قدامة، **معالم**، ص ٣٥٢. كان أكرم الحوراني قد طرده الفرنسيون من كلية الطب اليسوعية بعد أن اتهموه بالتورط في محاولة اغتيال صبحي بركات في بيروت في ربيع ١٩٣٢.

(١١٦) انظر الفصل ٢٣.

في حلب، وثلاثة رجال يستطيعون إنشاء عصبة في حمص، وثلاثة رجال يستطيعون بدء تظاهرة في دمشق، فإن ثلاثة أشخاص في حماة يستطيعون جعل المدينة كلها تصلي»[١١٧].

كانت فروع العصبة الأخرى أصغر كثيراً من تلك التي في دمشق وحمص وحماة. ففي دير الزور، كانت العصبة بقيادة أحد صغار الملاكين، جلال السيد ـ خريج «التجهيز» وكلية الحقوق في دمشق[١١٨]. وكان هذا من مؤسسي العصبة في قرنايل. وفي أنطاكية، كان على رأس الفروع زكي الأرسوزي، وهو مدرس تخرج في السوربون، وهو من أصل علوي، وكان أبوه محامياً وصاحب أراض متوسطة الحجم. وقد انفصل كل من السيد والأرسوزي عن العصبة عام ١٩٣٩، وأنشأ الأرسوزي تنظيمه السياسي الذي دمجه لاحقاً في حركة صاعدة من المفكرين في دمشق كان على رأسها مدرسان في «التجهيز» هما ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار. وكانت المحصلة ولادة حزب البعث[١١٩].

المعارضة في حلب

كانت حلب مركز الوطنيين الوحيد في سورية الذي واجه على نحو نشيط، ولكن متكتم، محاولات عصبة العمل القومي لإقامة قاعدة لها. وكان غياب المندوبين الحلبيين عن قرنايل واضحاً في آب/أغسطس ١٩٣٣؛ إذ كان جلياً أن ابراهيم هنانو قد أوعز بألا يقبل أحد من تنظيمه الدعوة إلى الحضور[١٢٠]. فتحفظاته كانت شديدة وإن لم تكن جلية أو متماسكة. إذ كان يقول: لأن صفوف الوطنيين لا تزال منقسمة إزاء «مسألة الاتفاقية» وموقف الكتلة من سياسة «التفاهم»، فإن أي تشرذم يمكن أن يلحق بحركة الاستقلال ضرراً لا يمكن إصلاحه، وبدا أن تخوفه أعماه عن حقيقة أن العصبة كانت، شأنها شأن هنانو وكتلة حلب، معارضة بشدة الصفقات «القذرة» لجميل مردم وشركائه. كما أن هنانو كان قلقاً بشكل مفرط من ارتباطات العصبة القوية بالعراق وبما بدا أنه توجهات مؤيدة لفيصل، فهمها هو بأنها «وحدة بأي ثمن»، حتى لو كان عرشاً هاشمياً. وبالنسبة إلى جمهوريين متشددين مثل هنانو، وإن كان الواجب الحض على الوحدة دائماً[١٢١]، كان

---

(١١٧) **المضحك المبكي**، العدد ٢٩١ (٦ حزيران/يونيو ١٩٣٦)، ص ٩.

(١١٨) حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(١١٩) **المضحك المبكي**، العدد ٢٩٣ (٢٠ حزيران/يونيو ١٩٣٦)، ص ١٤؛

Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 722-724.

كان جلال السيد واحداً من أوائل قادة حزب البعث.

(١٢٠) **المضحك المبكي**، العدد ١٨٤ (٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣)، ص ٥. حين طُلب إلى ناظم القدسي، أحد قادة الكتلة، الانضمام إلى العصبة، أجاب: «يجب أن أستأذن هنانو». حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(١٢١) هناك أيضاً سبب للاعتقاد أن هنانو كان شخصياً لا يحب فيصلاً ولا يثق فيه لقيامه بمساندة جيش الاحتلال الفرنسي عسكرياً في الشمال السوري ضد ثورته عام ١٩٢٠، أملاً باستباق أو بإرضاء الطموحات الفرنسية الإقليمية في الداخل السوري. انظر الفصل الرابع.

الحكم الملكي أمراً بغيضاً، وبهذا المعنى، عبر هنانو عن رأي جميع قادة الكتلة تقريباً[122]. فعلى سبيل المثال، يوم احتفل في أيلول/ سبتمبر بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة الملك فيصل، لم ترسل الكتلة الوطنية إلى الاحتفال سوى ممثلين اثنين، في حين أن العصبة أرسلت وفداً كبيراً إلى بغداد[123] وعلاوة على ذلك، راقب هنانو قوة أتباع العصبة في دمشق وصلتها بشكري القوتلي، الذي كان في ذلك الوقت، يناور لإقامة تحالف بين حزب الاستقلال والكتلة. وكان هنانو يتوجس خيفة من أن يؤدي مثل هذا التحالف إلى إعطاء الكتلة في دمشق نفوذاً سياسياً حاسماً يفوق نفوذ حلب[124].

وبتوجيه من هنانو، استطاعت كتلة حلب أن تفلح في إبقاء صفوفها موحدة في غمرة تحديات من الدستوريين الأحرار الذين كانوا في رعاية الفرنسيين، ومن كتلة دمشق نفسها، وأخيراً لا آخراً، من سعد الله الجابري. غير أن هنانو استطاع أن يقص جناحي الجابري وأن يعيده إلى الصراط؛ واستمر رجاله الأقوياء المخلصون، رجال ابراهيم باشا، في السيطرة على الشباب المثقف والأحياء الشعبية، وأبقوا الحركة الكشفية صغيرة وشبه مستقلة[125]. كما أن هنانو رعى مجموعة من النشيطين الشبان الموالين ـ المعاصرين تماماً لقيادة العصبة ـ الذين لو كانوا مقيمين في أية مدينة أخرى [غير حلب] لانضموا بلا شك إلى التنظيم العربي الراديكالي (انظر الجدول رقم ١٥ ـ ٣). والتصاق النشيطين الوطنيين الشبان في حلب بكبارهم في الكتلة الوطنية أبقى كتلة حلب متماسكة نسبياً طوال عقد الثلاثينات ـ وهو أمر لا يستطيع أن يزعمه أي فرع آخر من فروع الكتلة. وهذا الولاء لكتلة حلب حد في نهاية المطاف من توسع عصبة العمل القومي إلى العاصمة الشمالية[126].

العصبة والكتلة

لفهم كيف كانت عصبة العمل القومي والكتلة الوطنية مترابطتين ضمن هيكلية الحركة الوطنية السورية، فإنه من الضروري العودة إلى مسألة الخلفيات والمصالح الطبقية لكلا التنظيمين. فمع أن قادة العصبة والكتلة كانوا متباينين اجتماعياً، فإنهم لم يكونوا

---

(١٢٢) من الاستثناءات الملحوظة هاشم الأتاسي، الذي كان لا يزال يحتفظ بمشاعر التعاطف مع الملكية.

(١٢٣) فخري البارودي ونجيب الريس (محرر صحيفة الكتلة الوطنية، **القبس**).

(١٢٤) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٦).

(١٢٥) ابراهيم باشا، **نضال الأحرار**، ص ٥٣؛ Anonymous, «Le Scoutisme musulman,» p. 11. لم يكن في حلب سوى نحو ٦٥٠ كشافاً.

(١٢٦) كان من بين أولئك القادة الوطنيين الشبان ناظم القدسي، ورشدي كيخيا، ونعيم أنطاكي، وميخائيل إليان، وإدمون رباط. وحول تفصيلات تتعلق بمهنهم، انظر: Khoury, «The Politics of Nationalism»، الفصل الثاني عشر، والجدولين رقم ١٥ـ١ ورقم ١٥ ـ ٣.

ممثلين لطبقات اقتصادية متنافسة. ففي الواقع، كانت العصبة، شأنها شأن الكتلة، تمثل أجزاء من طبقات اقتصادية كانت مصالحها متداخلة أو كان عناصرها قد وجدوا أنفسهم معظم الوقت في صف واحد ضد الفرنسيين: أصحاب القرار الفعلي، مالياً وسياسياً، في سورية.

لم يكن أصحاب رؤوس الأموال في سورية يشكلون خلال الانتداب ونصف القرن التالي طبقة متجانسة أو مستقرة. إذ كانوا منقسمين بحسب المكانة بين ملاكين قدامى وأصحاب مصالح تجارية وأثرياء محدثين، وبحسب الديانة بين مسلمين سنة ومسيحيين ويهود، وبحسب الوضع الاقتصادي بين عناصر كانت مصالحهم السائدة إما متساوقة وإما غير متساوقة جوهرياً مع مصالح تجارية ومالية أجنبية، وبالتحديد فرنسية.

خلال الانتداب، كان كثير من الشرائح العليا والشرائح الوسطى ـ العليا من طبقات التجار والمتمولين في سورية مرتبطاً ارتباطاً حميماً برأس المال الأجنبي، وتحديداً، رأس المال الفرنسي. كما أن أفراد هذه الشرائح كانوا إلى حد بعيد أبناء أقليات، وكانوا غالباً محميين بالمواطنة الأوروبية. وهكذا، فإنهم كانوا عملياً منعزلين عن الجمهور السوري سياسياً واقتصادياً، وكانوا يجدون استجابة مباشرة لهمومهم السياسية والاقتصادية لدى المندوبية السامية نفسها. بيد أن التجار المسلمين، الذين كانوا يشكلون جزءاً صغيراً من الشرائح ذاتها، وجدوا صعوبة أكبر، إلى حد ما، في التعاون مع الفرنسيين مباشرة بسبب قيود دينية وثقافية. ونزع ممثلوهم السياسيون إلى أن يكونوا ائتلافاً مهلهلاً وواهناً في الأغلب من ائتلافات أعيان وبيروقراطيين مسلمين، على رأسه سياسيون أمثال صبحي بركات أو حقي العظم أو الشيخ تاج الدين الحسني، الذين وضعتهم المندوبية السامية في السلطة في المقام الأول. أما شريحة الملاكين والتجار القدامى من الطبقة العليا السورية، والتي منعت خلال الانتداب من النفاذ إلى رأس المال الأجنبي أو التي كانت تناضل لتأكيد مطلب حقيقي باهتمام مناسب من الفرنسيين، فكانت الكتلة الوطنية ممثلة لها. وفعلاً، كانت قيادة الكتلة بشكل رئيسي من هذه الشريحة من الطبقة العليا. وبالنسبة إلى عصبة العمل القومي، فإن قيادتها كانت تشكل طليعة نخبة سياسية صاعدة ذات جذور ممتدة في طبقة المهنيين الوسطى، والإنتلجنسيا، والشباب المثقف، والمستويات الوسطى من البيروقراطية. وكانت مصالحها تتناقض تماماً مع نظام الانتداب لأسباب متعددة، ليس أقلها أن مكافآت النظام لم تكن ترضي ميولها المتنامية وتوقعاتها.

ومع أن عصبة العمل القومي كانت في بداية نشاطها في خصام مع الكتلة الوطنية، فإن الإحباط المشترك إزاء سياسة الفرنسيين السياسية والاقتصادية ألف بينهما. وفي حين أن العصبة كانت حزباً سياسياً حقاً أكثر مما كانت الكتلة، فإنها كانت أبعد، إلى حد ما عن الواقع السوري. فعلى الرغم من حملاتها النشيطة في سبيل الاندماج الاقتصادي العربي، فإنها فشلت في إقامة علاقات بتجار البازار (السوق) وأهملت الحرفيين والعاطلين

عن العمل في الأحياء الشعبية، الذين كانت الكتلة الوطنية ترتبط بهم بروابط وثيقة. وفشلت العصبة أيضاً في شن عمليات اقتحام بارزة في الريف، على الرغم مما زعمته من أن الجيل الأكبر من الوطنيين حال عمداً دون تسييس الفلاحين لحماية ثرواته ونفوذه. وفي الحقيقة، لقد كانت قيادة العصبة جيلاً واحداً على الأقل، وفي حالات كثيرة جيلين أو أكثر، نزح عن الأرض وجعلته شخصيته الحضرية والعالمية (الكوزموبوليتانية) غير مناسب للعمل السياسي في مناطق ريفية. صحيح أن عدداً من أنصار العصبة بدأ حياته المهنية مدرساً في القرى، غير أن ترجمة هذه الصلات الريفية إلى منظمات فلاحية تكافح ضد النظام القائم لن تتحقق إلا بعد الاستقلال، أي بعد أن احتل مكان العصبة سليلها المباشر، حزب البعث، بوقت طويل.

وكانت العصبة عاجزة أيضاً عن مد جسور إلى شريحة أخرى ذات أهمية محتملة من شرائح طبقة المهنيين المتوسطة: سلك الضباط السوريين. ففي سورية، كان لضباط الجيش تأثير طفيف في السياسة، وذلك خلافاً لما كان الأمر عليه في العراق، حيث شكل ضباط الشريف السابقون العنصر الأهم من عناصر النخبة السياسية في ظل الحكم الملكي، وحيث اصطفت تنظيمات قومية عربية راديكالية، مثل «نادي المثنى»[١٢٧]، مع فئات من سلك الضباط في الثلاثينات. فعندما احتل الفرنسيون سورية، قاموا بحل جيش الشريف وسجنوا أو نفوا عدداً كبيراً من الضباط السوريين، وحرموهم فرصة ممارسة مهنتهم. وفي الوقت ذاته، استنكر الوطنيون الجمهوريون ما كان عند ضباط الشريف السابقين من ميول ملكية (هاشمية في معظمها). وفي الواقع، كان في سورية منذ قرن تقريباً غياب ملحوظ لتقاليد عسكرية راسخة. فالطبقات العليا السورية كانت تترفع عن المهن العسكرية، وكانت تستخدم ثرواتها وعلاقاتها في الحصول على إعفاءات من الخدمة العسكرية لأبنائها. وفي ما يتعلق بسلك الضباط المحلي الجديد، القوات الخاصة، كان الفرنسيون يتحكمون في عضويته، مؤثرين أن يتسم بأقلية مميزة وطبيعة ريفية.

وطوال حكم الفرنسيين في سورية، قدر على العصبة، لتبقى، أن تتعاون، ولو على مضض، مع الكتلة الوطنية في النضال اليومي من أجل الاستقلال. فلم تكن قيادتها فقط حديثة السن وعديمة الخبرة وقاعدتها السياسية ضيقة جداً لتتمكن من تحدي نفوذ الكتلة، بل إن صلاتها خارج سورية، لم تطور وخصوصاً صلاتها بتنظيمات سياسية مماثلة في العراق؛ إلى درجة كافية ليتسنى لها الاستقلال عن الكتلة كلياً. ومنذ البداية، وجدت العصبة أن أقصى ما كان يمكنها أن تفعله هو خوض معركة الدفع والجذب مع قيادة الكتلة، لتسريع تجذر الكتلة في موازاة خطوط العصبة.

لقد برزت العصبة على المشهد السياسي في سورية في لحظة حرجة بالنسبة إلى

---

(١٢٧) Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 298-99.

الكتلة الوطنية. فاستقالة جميل مردم ومظهر رسلان قسراً في عام ١٩٣٣ استقطبتا صفوف الكتلة وهددتا بأن تؤديا إلى تفسخها التام. وكان شكري القوتلي يرى من الواجب تلافي مثل هذا الخطر بأي ثمن؛ فانضم إلى مجلس الكتلة المركزي ـ وهو الاستقلالي الوحيد الذي فعل ذلك ـ لأنه عندما منحه الفرنسيون العفو مع راديكاليين آخرين، كانت الكتلة في كامل نشاطها، ولم يكن ينازعها أحد في سيطرتها على حركة الاستقلال السورية. وكان القوتلي يعتقد أنه يستطيع العمل في السياسة على أحسن وجه تحت غطاء كتلة دمشق، التي اعترف الفرنسيون بها تنظيماً شرعياً بسبب موقفها المعتدل. وأدرك أن جعل الكتلة في مسار أقل ميلاً إلى النهج التسووي لا يمكن أن يتحقق إلا باختراق صفوفها؛ أما إذا بقي منغلقاً خارجها وفي مواجهة مباشرة معها، فسيبقى لاعباً سياسياً هامشياً، وخصوصاً أن الاستخبارات الفرنسية كانت تراقبه مراقبة شديدة في جميع الأوقات. وفعلاً، لقد أمنت الكتلة له الحماية، من ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ على الأقل.

وكان من رأي القوتلي أنه إذا كانت الكتلة قد خططت لأن تكون في موضع القيادة عند حلول الاستقلال، فالواجب إذ ذاك عدم السماح لفرع دمشق بشق صفوف الحزب. ولهذا السبب وحده وقف في صف حلب وحمص وحماة ضد جميل مردم وشركائه. ومع ذلك، فإنه كان يعي تماماً أن قاعدة نفوذه، كقواعد معظم الوطنيين الآخرين، إنما تتركز في مدينة واحدة، وفي حالته هو، دمشق هي مركز قاعدته. ولذلك، فلكي يحقق طموحاته الشخصية، كان المطلوب عدم السماح بأن يفلت ميزان القوى ضمن الكتلة من أيدي فرع دمشق. ولذلك، كان على القوتلي أن يضعف مكانة زملائه الدمشقيين بوسائل سرية أو ظالمة، مدخراً معظم انتقاداته الهجومية لجميل مردم أملاً بأن يتلف بصورة دائمة صدقية مردم، ولكن ليس صدقية الكتلة، السياسية.

ولكي يوازن القوتلي مردم المصقول، الذي لم يكن أحد من زملائه في الكتلة يوازيه جاذبية عند المندوبية السامية الفرنسية، كان عليه أن ينمي نظام محسوبية خاصاً به يستطيع أن ينافس به نظام مردم. ولم تكن الانقسامات التي ظهرت في صفوف «الشباب الوطني» في عام ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ وبروز عصبة العمل القومي في العام التالي مصادفة بحتة. ففعلاً، يبدو أن القوتلي وأنصاره الاستقلاليين قد حضوا سراً على مثل هذا الانشقاق، وهو انشقاق كان يمكنهم أن يحولوه إلى ما يخدم مصلحتهم.

كان شكري القوتلي يَعلم مسبقاً بنية عقد مؤتمر قرنايل، من رفيقه الحاج أديب خير، الذي غدت مكتبته نقطة تجمع شعبية للشبان الوطنيين الراديكاليين. وبعد مؤتمر قرنايل بيومين فقط، طرح القوتلي على العصبة أول اقتراحاته المعروفة، بأن دعا بعض قادتها إلى منزله للقاء الشيخ فؤاد حمزة، مستشار ابن سعود في شؤون خارجية، وهو نفسه، درزي لبناني. وكان يزعج القوتلي، وهو ناقد الهاشميين منذ أمد طويل، الإخلاص الأعمى الذي كان لدى كثير من الشبان العروبيين السوريين، مثل الدندشي

وسليمان، تجاه الملك فيصل وفكرة إقامة وحدة فورية مع العراق[١٢٨]. وكان يزعجه جداً في ذلك الوقت مظهر الشبان الراديكاليين وهم يعتمرون «الفيصلية». وكان المقصود من لقاء حمزة إبراز ابن سعود في صورة طيبة، وفي النهاية تغيير وجهة منظور العصبة بشأن الوحدة العربية بعيداً عن فيصل. أما السؤال عما إذا كان القوتلي سيتمكن من تغيير وجهة العصبة لو لم يتوف فيصل فجأة في سويسرا في ٧ أيلول/سبتمبر، أي بعد مؤتمر قرنايل بأسبوعين فقط، أما هذا السؤال فيجب تركه للحدس. ولكن لا ريب في أن موت فيصل كان ضربة عنيفة لأحلام قيادة العصبة؛ كما أنه أتاح للقوتلي التحرك بسهولة أكبر قليلاً في هذا المفصل الحرج من مستقبله السياسي المتصاعد في سورية.

في قرنايل، أبدت العصبة موقفاً متشدداً مؤداه عدم الخوض في حلول وسط مع الفرنسيين، والتصدي لأي فريق مستعد للتعاون مع المستعمرين. وأقسم أعضاؤها بألا يقبلوا أي منصب حكومي ما دام الأجانب مسيطرين على سورية. وقد قام شكري القوتلي، وساعده أديب خير واستقلاليون آخرون، بتعهد العصبة بالرعاية الهادئة خلال الأعوام الثلاثة الأولى من وجودها. وواصل اتصالاً حميماً بهؤلاء الشبان الراديكاليين، محاولاً بصورة متعمدة أن يبقيهم ضمن فلكه السياسي. ووجه اهتماماً كبيراً إلى رجال العصبة الأقوياء، بل إنه مول مشروعها المالي الجاد: شركة وطنية لتطوير الأراضي[١٢٩]. وحين أخفق هذا المسعى، عين بعض زعماء العصبة في مجلس إدارة شركته، الشركة الوطنية لحفظ الفاكهة، ومنحهم خيارات مرضية للحصول على أسهم في الشركة[١٣٠]. ولكن في الوقت الذي كان في وسعه دعم العصبة من جهة وتشجيعها على توجيه ملاحظات انتقادية إلى جميل مردم و«الشباب الوطني» الذي كان تحت سيطرة مردم، فإنه، من جهة أخرى، لم يسمح للعصبة بأن تلطخ سمعة الكتلة ككل. وبكلمات أخرى، كان على القوتلي إيجاد طرق لتوجيه طاقات العصبة نحو أنشطة دعم منتجة لمصلحة الكتلة الوطنية.

في فترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، ازداد عدد أعضاء عصبة العمل القومي. وخلال هذه الفترة أيضاً، بدا أن الكتلة الوطنية، بعد أن فشلت بشكل مزر في محاولاتها التفاوض على اتفاقية مع فرنسا، قد دفنت استراتيجية «التعاون المشرف». بل إنها، على غير عادتها،

---

(١٢٨) **المضحك المبكي**، العدد ١٨٣ (٢٦ آب/أغسطس ١٩٣٣)، ص ٦. أرسل وفد نيابي، وفيه بعض من أصبحوا قادة في العصبة، إلى عمان في حزيران/يونيو ١٩٣٣ لزيارة فيصل، الذي كان في طريقه إلى أوروبا. ولم تكن الكتلة الوطنية راغبة في الارتباط بهذه المجموعة، ولكنها اضطرت إلى إرسال اثنين من ممثليها من قبيل المجاملة. وقد طلب الوفد من فيصل أن يتدخل لدى فرنسا نيابة عن سورية. انظر: FO 371/4055, vol. 16974. Todd to FO, 1 July 1933.

(١٢٩) **المضحك المبكي**، العدد ٢٣٣ (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣)، ص ٥.

(١٣٠) حديث مع نديم دمشقية (لندن، ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٧٥).

اختارت البقاء في الظل على أعلى مستويات السياسة. وفي هذا السياق، تحولت إلى موقف أقل ميلاً إلى الحلول الوسط، فساعدت بذلك في إبراز قوى راديكالية متنامية في سورية ممثلة على أحسن وجه بعصبة العمل القومي.

ولكن ما إن توجهت الكتلة الوطنية يساراً في موازاة الطيف السياسي، حتى طرحت تلقائياً على بساط البحث مسألة إعادة درس استراتيجية العصبة. وقد وافق بعض الأعضاء على رأي القوتلي القائل إن أفضل سبيل إلى استمالة الكتلة إلى طريقة تفكير العصبة كان العمل ضمن إطارها. وأيد هؤلاء ذلك بالقول إن العصبة لن تستطيع أبداً أن تأمل بأن يكون لها تأثير في سياسة الوطنيين ما لم تقم هي أيضاً بخرق التيار الرئيسي من الحركة الوطنية، تماماً كما فعل ذلك معلموهم، الاستقلاليون. وكان في مجلس العصبة المركزي أعضاء آخرون ـ ويبدو أنهم كانوا أغلبية ـ آثروا البقاء بعيداً عن سياسة الحكومة اليومية، وترك عبء النضال الوطني يقع على كاهل الكتلة، في حين تبقى العصبة مخلصة لمبادئها المقدسة وتعمل لإعادة بناء الأمة على أساس عربي لا على أساس سوري[١٣١]. وبحلول عام ١٩٣٤، كان خلاف خطر يختمر داخل صفوف عصبة العمل القومي. وعندما نضج الخلاف، عانت العصبة تراجعاً حاداً ومعها قوى التجذير في سورية.

---

(١٣١) حديث مع قسطنطين زريق (بيروت، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦).



الفصل السادس عشر

أزمات قبل العاصفة

دلت جاذبية عصبة العمل القومي المتنامية في المدارس الحكومية، والجامعة، والحركة الكشفية على أن نفوذ الكتلة الوطنية بين شبان دمشق المثقفين كان في اضمحلال. فلم يكن زعيما «الشباب الوطني» الميدانيان، محمود البيروتي وخالد الشلق، يجاريان قادة العصبة المتحذلقين والموجهين فكرياً في شيء[1]. ومع أنهما لم يبقيا بعد استنفاد جدواهما، فإن تنظيمهما المدار عشوائياً كان بحاجة إلى تغيير. كان ينبغي أن يكون له قيادة أكثر صقلاً ودينامية وقاعدة أوسع من دكان التحف والمكتبة اللذين كان البيروتي يملكهما. وكان ينبغي تغيير منظر مجموعات أنصار «الشباب الوطني» الصغيرة التي كانت لفائف التبغ تتدلى من أفواه أفرادها، وكانت تتسكع عند زاوية مخزن في انتظار أوامر باستفزاز أنصار للعصبة أو للقوميين السوريين الاجتماعيين[2] أو بمهاجمة حافلة كهربائية عابرة. كان الأمر يتطلب مزيداً من النظام والانضباط.

وقد رأى جميل مردم، أكثر من أي زعيم آخر من زعماء الكتلة في دمشق، أن هناك ضرورة لإظهار تعديل «الشباب الوطني» بمظهر عصري. فقد كان بحاجة إلى توسيع قاعدته السياسية في العاصمة بعد التراجع الذي أصابه في الآونة الأخيرة، وذلك بِرابط «الشباب الوطني» بشبكته السياسية على نحو أشد إحكاماً. وكانت خطواته الأولى رعاية

---

(١) حديث مع علي عبد الكريم الدندشي (دمشق، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٢) ذكر أن اشتباكات متقطعة وقعت عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤ بين طلاب أصدقاء للكتلة الوطنية وآخرين أصدقاء لعصبة العمل القومي في «تجهيز» دمشق وفي سوق ساروجه، مكان إقامة البيروتي وسليمان. كما أن «الشباب الوطني» ناوش الحزب القومي الاجتماعي السوري الذي كان يتركز في دمشق وحماة، والذي كان بحلول عام ١٩٣٦ يضم ١٢٠ عضواً. انظر: A. de Boucheman, «Les chemises de fer,» CHEAM, no. 6ème, n. pl., 1936, pp. 16-18.

وفي بداية ربيع ١٩٣٥، سعى «الشباب الوطني» والحزب القومي الاجتماعي السوري للتصالح، بيد أن فخري البارودي رفض إعادة العلاقات الودية بحجة أن أيديولوجية الحزب ركزت على عنصر سوري بصورة محددة لا على عنصر عربي. وفي تموز/يوليو ١٩٣٥، نظم الحزب تظاهرات ضخمة في دمشق احتجاجاً على قيام المندوبية السامية بسجن زعيمها، أنطون سعادة.

محمود البيروتي، الذي أهمله من دون قصد عقب انضمامه إلى الحكومة عام ١٩٣٢. وكان البيروتي قد أظهر إخلاصه لمردم إبان نزاعات الكتلة العديدة، التي دمرت «الشباب الوطني» والحركة الكشفية في هذه الفترة. وبدأ مردم يولي البيروتي اهتماماً، واضعاً شتى موارد أسرته وعلاقاتها في تصرفه. وباعتراف البيروتي نفسه، لم يكن هناك مزيد على ما شعر به من إثارة وما ناله من شرف. وقد ساعده ارتباط وثيق بأحد بكوات الكتلة الوطنية في تلميع صورته التي فقدت بريقها بعد صراعه مع عصبة العمل القومي[٣]. غير أن عودة الحياة إلى علاقة البيروتي بمردم لا تعني أنه أصبح جزءاً من عملية صنع قرارات الكتلة. فالانتماء الطبقي والتحصيل العلمي ميزاه من البكوات بصورة واضحة؛ والحماية كانت لا تزال شكلاً دينامياً من أشكال الترابط السياسي والتعبئة في المدن السورية، والاتصالات المباشرة كانت مادة تماسك مهمة في مثل هذا النظام.

وكان لمردم غرض ثانٍ في رعاية البيروتي. فقد كان يريد تلافي تكدير البيروتي عندما أدخل إلى قيادة «الشباب الوطني» مجموعة من الشخصيات الشابة الرفيعة الثقافة، والتي كانت بخلفياتها الاجتماعية وتشكيلها الفكري أقرب إلى قيادة العصبة.

وقد وجد هذه المواصفات في اثنين من الشبان: منير العجلاني وسيف الدين المأمون. ومن الاثنين، كان المأمون أول من جذب إلى فلك مردم وآخر من أزيح منه. وكان هذا الشاب قد ولد عام ١٩٠٥ لأسرة من الموظفين المتوسطي المستوى في النظام الإداري العثماني، وحصل علومه في الجامعة الأميركية في بيروت ثم في باريس، حيث نال شهادة دكتوراه في الحقوق[٤]. ولدى عودته إلى دمشق، انضم إلى «الشباب الوطني»، وأصبح بحلول عام ١٩٣٢ يعرف في **المضحك المبكي** بأنه «رجل مردم»[٥]. ومن حيث الإخلاص، لم يكن في وسع مردم أن يقوم باختيار أفضل منه. وعلاوة على ذلك، فقد كان لأسلوب المأمون الرشيق ولشخصيته الجذابة دور في تجميل صورة «الشباب الوطني»[٦].

نظرياً، كان منير العجلاني شبيهاً لسيف الدين المأمون في أوجه عدة. فقد كانا متماثلين في العمر وفي التدرب على المحاماة في باريس. وهنا ينتهي التماثل. فالعجلاني مولود لأسرة أرستقراطية من الأشراف، الذين احتفظوا بمنصب النقيب فترة طويلة من

---

(٣) حديث مع محمود البيروتي (دمشق، ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٤) فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٣٩٨.

(٥) ومعه البيروتي، ونجيب الأرمنازي، ورشيد الملوحي، وحسني تللو. **المضحك المبكي**، العدد ١٣٦ (٢٣ تموز/يوليو ١٩٣٢)، ص ١.

(٦) كان مأمون النيّق، الذي كان يعتبر «الأنيق الثاني» في دمشق في الثلاثينات، يسرف في الإنفاق على ملابسه. ويبدو أنه ضاهى سعد الله الجابري، الذي كان يعد «الأنيق الأول» في سورية، والذي تعهد رعاية مأمون في وقت لاحق.

القرن التاسع عشر[٧]. كما أن العجلانيين كانوا أثرياء، إذ كانوا يملكون مئات الهكتارات من مزارع الفاكهة المروية في الغوطة ومنطقة دوما[٨]. وكان والد منير ـ من المقيمين في سيدي عمود في حي الشاغور ـ شيخاً مرموقاً ومن كبار أصحاب الأراضي. وعمل عمه قاضياً في محكمة الاستئناف، وعضواً في مجلس التعليم في تسعينات القرن التاسع عشر، ورئيساً لبلدية دمشق، ونائباً منتخباً في البرلمان العثماني[٩].

درس منير في «التجهيز» وفي كلية الحقوق في دمشق قبل أن يذهب إلى باريس. وفي باريس، مارس أنشطة سياسية متنوعة بصفته أميناً للجمعية العربية ثم لجمعية الثقافة العربية، الأمر الذي سبب له متاعب مع الشرطة. وفي النهاية، منع من الدراسة في جامعة باريس بسبب توزيعه مادة مطبوعة كان يراد بها تنوير الرأي العام الفرنسي في الشؤون السورية، وبسبب كتابته مقالة في الصحيفة الباريسية، **لوسوار**، انتقد فيها السياسة الفرنسية في سورية. وبعد فترة نفي قصيرة أمضاها في سويسرا، سمح له بالعودة إلى باريس، حيث أتم رسالة الدكتراه في القانون الدستوري. وفي هذه الأثناء، حصل أيضاً على دبلوم في الصحافة، وتابع محاضرات في الأدب والفلسفة في السوربون.

ولدى عودته إلى دمشق، كان حافزه الأول استخدام طاقاته الفكرية استخداماً كاملاً في عالم الصحافة. فبدأ يكتب مقالات تحريضية في السياسة والاجتماع وينشرها في صحيفة الكتلة الوطنية، **القبس**، وفي صحف أخرى. كما أنه انضم إلى «الشباب الوطني»[١٠].

وبفضل مكانته في المجتمع الدمشقي واستقلاله المادي، استطاع، خلافاً لمعظم معاصريه، أن يكون «عميلاً حراً» لنفسه. وبدا في عام ١٩٣٤ أن عمره وحده كان حجر عثرة في طريقه. فبالنسبة إلى قيادة الكتلة الوطنية، كانت مؤهلاته خلواً من الخطأ، ومن الممكن أن جميل مردم اعتبره في أول الأمر تحت رعايته. وعلى الرغم من ضرورة مراقبة تحرك العجلاني السياسي الطليق بعناية، فقد بدا في عام ١٩٣٤ أنه مستعد للتعاون مع الكتلة.

وقد رأى العجلاني أن شبان دمشق المثقفين كانوا في مطلع الثلاثينات يبحثون عن

---

(٧) See Khoury, *Urban Notables*, Chapters 1, 2.

(٨) بلاغ رسمي من رامز ج. طعمة.

(٩) **سلنامة: ولاية سورية**، ١٣٠٩ ـ ١٣١٠/١٨٩٢ ـ ١٨٩٣، ص ١٠٧، ١٢٠؛ ١٣١٢/١٨٩٤ ـ ١٨٩٥، ص ٨٨؛ Khoury, *Urban Notables*, Chapter 3.

(١٠) Vacca, «Notizie,» pp. 486-87؛ فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٢٨٤؛ محادثة مع منير العجلاني (بيروت، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥)؛ **المضحك المبكي**، العدد ٢٠٢ (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤)، ص ٧.

منفذ إلى السياسة. كما لاحظ، وباسف، أن الآليات الأساسية للتعبئة السياسية في العاصمة كانت لا تزال في أيدي قبضايات الأحياء التقليديين، والأميين غالباً. فتلك الآليات لم تكن بدائية فحسب، بل إنها لم تعد موضع احترام الشبان المثقفين الذين كانوا يريدون الانعتاق من هذه الشخصيات الشعبية. غير أن العجلاني اختلف عن فريد زين الدين وعبد الرزاق الدندشي في أمر واحد مهم: لقد كان منجذباً أكثر إلى الجانب الانضباطي من التنظيم والتعبئة السياسيين. وبالفعل، لقد أظهر في بداية عمله مواهب كانت أقرب إلى السلطوية. وكان يؤمن، مثلاً، بأن أفضل سبيل إلى خلاص الشباب والأمة يمر عبر تشكيل تنظيم شبه عسكري ذي «صوت وتأثير مستقلين في المجتمع»[١١]؛ والمرجح أن العجلاني، الذي مكث في أوروبا فترة أطول مما أمضاه سواه من الوطنيين السوريين، قد قيض له أن يشهد مباشرة انتشار «المجموعات اليمينية المناوئة للبرلمانات» في باريس أو حتى جماعات القمصان السود شبه العسكرية في إيطاليا وجماعات القمصان البنية في ألمانيا[١٢]، التي تصدرت العناوين الرئيسية في الصحف اليومية في أوروبا. ومن المؤكد أنه أقر بأنه تأثر بما كان لدى هؤلاء من مستوى عال في التنظيم والانضباط وروح الجماعة. وحين عاد إلى دمشق، اكتشف حضوراً قليل العدد ولكن شديد الانتباه ــ كان من بينه جميل مردم وفخري البارودي ــ للاستماع إلى تقويمه لعيوب الحركة الوطنية وإلى ما لديه من علاج لتلك العيوب. غير أن عامين مرا قبل حلول الوقت الملائم وتوفر الموارد لتجسيد أفكار العجلاني.

وفي هذا الوقت، حض جميل مردم كلاً من العجلاني وسيف الدين المأمون على تولي مسؤولية «الشباب الوطني». كما أنه شجع البيروتي وخالد الشلق على التركيز على ما بذلا قصارى جهودهما في سبيله: تجنيد شبان من الأحياء ومواصلة منافستهما لرجال العصبة الأقوياء، مثل شفيق سليمان. وفي ظل تقسيم العمل هذا، شهد «الشباب الوطني» انتعاشاً محدوداً بفعل ما أضفاه قادته الجدد عليه من احترام أكبر كثيراً من ذي قبل في أوساط «التجهيز» وكلية الحقوق[١٣]. وفي العام ذاته، ظهرت في دمشق فرقة كشفية جديدة، عرفت باسم «فرقة ميسلون»، بقيادة طالب طب وعضو سابق في فرقة «أمية» يدعى مدحت البيطار. وهو نجل تاجر ميداني ناجح، كان قد سجن عدة مرات بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٣ بسبب دوره في عدة تظاهرات وإضرابات للوطنيين. وكان قد حول فرقته إلى ذراع سياسية مناضلة لـ «الشباب الوطني» حيث استاء من محاولات علي عبد الكريم الدندشي ورشدي الجابري لإبقاء فرقة الغوطة بعيداً عن الأضواء السياسية.

---

(١١) حديث مع منير العجلاني (بيروت، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥).

(١٢) Shirer, *The Collapse of the Third Republic*, pp. 178-79.

(١٣) **المضحك المبكي**، العدد ٢٠٢ (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤)، ص ٧؛ MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 11 May 1934, vol. 488, pp. 159-65.

ولم يمض وقت طويل حتى عطل الأمن العام فرقة ميسلون لإخلالها بالهدوء في العاصمة السورية باشتباكها مع فرقة الغوطة. غير أن كشافة ميسلون تكاتفوا ولجأوا إلى «الشباب الوطني»، التي سيظهرون منها ثانية[١٤].

وكان من نتائج ظهور «الشباب الوطني» بوجه جديد نتيجتان مهمتان أخريان، فقد بدأت تتلقى دعماً مالياً من تجار متعاطفين مع الكتلة الوطنية، كان منهم توفيق القباني، الثري صاحب مصنع للسكر ومن السكان المرموقين في الشاغور، وأمين الدالاتي، من ملاّكي الأراضي وصاحب أكبر مخزن للأخشاب في دمشق، كان قد تبرع عام ١٩٣٥ بجميع مواد البناء لأول نادٍ لـ «الشباب الوطني» في القنوات[١٥]. كما أنها بدأت تستقطب أفراداً من الإنتلجنسيا. غير أن كثيراً من الشبان اختاروا الالتحاق بجناح الشباب في الكتلة بدلاً من عصبة العمل القومي لسبب استراتيجي لا أيديولوجي. لقد كانت الإنتلجنسيا الشابة مهتمة بتجذير الكتلة، ولكنها رأت أن هناك حاجة إلى التعاون مع من يكبرونهم سناً في الظروف السياسية الملحة التي كانت قائمة حينذاك. وكان المجندون في «الشباب الوطني» يعتقدون أن مثل العروبة لدى العصبة أخفقت في الاستجابة للحقائق اليومية المتعلقة بتوجيه حركة استقلال كانت مطالبيها الإقليمية، بل آفاقها، آخذة بالانكماش السريع.

ومن الشباب الكثر الذين انجذبوا نحو «الشباب الوطني» بحلول عام ١٩٣٥، ثمة عدد يستحق الذكر: عبد الوهاب المالكي، وهو مهندس في دائرة الأشغال العامة، نشأ في أسرة دمشقية من الملاكين[١٦]، وشفيق جبري، وهو صحافي يبلغ من العمر ٣٣ عاماً، وشاعر وطني ناشئ ومتحدر من أسرة «يرلية» (انكشارية محلية) من سكان حي الشاغور، علّمه العازاريون[١٧]؛ وأحمد السمان، وهو سليل أسرة تجار دمشقية ثرية، وقد نال شهادة الدكتوراه في القانون من باريس، والتحق عند عودته إلى دمشق بمؤسسة محاماة ذات هيبة، لزعيم الكتلة إحسان الشريف[١٨]؛ ومظهر البكري، الشقيق الأصغر لفوزي ونسيب البكري.

أنهى مظهر البكري (المولود عام ١٩٠٠) دراسته الثانوية في دمشق، قبل أن يتوجه إلى غرينوبل لدراسة الهندسة الزراعية. وكان واحداً من عدد من أبناء العائلات الملاكة الكبيرة الذين أرسلوا إلى فرنسا أو إلى بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى للتدرب في

---

(١٤) Anonymous, «Le Scoutisme Musulman.»

(١٥) **المضحك المبكي**، العدد ٢٧٣ (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥)، ص ٥.

(١٦) De Boucheman, «Les chemises de fer,» p. 3.

(١٧) قدامة، **معالم**، المجلد ١، ص ٢٣٠.

(١٨) فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٢١٤.

العلوم الزراعية[١٩]. وقد عاد إلى سورية في الوقت المناسب للمشاركة في الثورة الكبرى. وفي نهاية عام ١٩٢٦، اضطر إلى مغادرة البلد مع أخويه، وحط هو وأخوه فوزي رحالهما في القاهرة في حين لجأ نسيب إلى يافا.

خلال الثورة الكبرى، آزر الحزب الشيوعي الفلسطيني الوليد الثوار في الغوطة بالمال[٢٠]، في محاولة لإنشاء صلات بين الكوميترن والحركة الوطنية السورية[٢١]. ومع أنه كان لنائب رئيس الحزب، إيلي تبر، اتصالات بنسيب البكري وعادل أرسلان وزعماء آخرين، فإن وجود يهود في الحزب الشيوعي على نحو واضح جعل العرب حذرين بصورة عامة[٢٢]. غير أن الحزب نجح في إقناع نسيب بك ورشيد الطليع بأن يذهبا إلى القاهرة في كانون الثاني/يناير للقاء عملاء سوفيات[٢٣]. وفي الشهر التالي، ظهر مظهر البكري الذي كان على اتصال أيضاً بأعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني في فيينا وبرلين[٢٤]، في بروكسل موفداً سورياً إلى مؤتمر يسانده الكوميترن، هو «المؤتمر الدولي للعصبة المناهضة للإمبريالية والاضطهاد الاستعماري ومن أجل الاستقلال الوطني». وبهدف التنسيق بين أنشطة الكفاح ضد الاستعمار، أنشأت العصبة «سكرتيريا» للبلاد العربية واختارت مظهر رئيساً لها. بيد أنه لم ينجز قط واجب إنشاء لجان في المناطق العربية الخاضعة للانتداب. وكانت اتصالاته في بغداد، التي قصدها قبل غيرها، مقتصرة تقريباً على أفراد طبقة الملاكين الكبار، المعروفين بولائهم لبريطانيا[٢٥]. وما إن عقد أخواه صفقة مع الفرنسيين لقاء السماح لهما بالعودة التامة إلى الوطن حتى أصبح مظهر موضع ارتياب في أوساط القوميين العرب. وفي آب/أغسطس ١٩٢٨، عرف وفد سورية وفلسطين إلى المؤتمر السادس الشيوعية الدولية البكريين بأنهم جزء من «البورجوازية الإصلاحية الوطنية» السورية لا جزء من المعارضة «الراديكالية» أو «المتطرفة»[٢٦]. واتضح

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(٢٠) ساهم الحزب الشيوعي الفلسطيني بمبلغ ٨٠ جنيهاً مصرياً.
MAE, Syrie-Liban 1918-29, 17 June 1927, vol. 213, pp. 26-34
وجاء في التقرير نفسه أن المعونة التي ساهم بها الحزب الشيوعي الفلسطيني والحكومة السوفياتية كانت أكبر كثيراً.

(٢١) MAE, Syrie-Liban 1918-29. «Note au sujet de communisme au Levant,» Commandant Terrier, vol. 433, pp. 4-8.

(٢٢) Hanna Batatu, *The Old Social Classes*, Appendix One, pp. 1151-52.

(٢٣) يبدو أن عادل أرسلان، الذي كان في القاهرة آنذاك، قد تم الاتصال به أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1918-29, 17 June 1927, vol. 213, pp. 21-34.

(٢٤) *Ibid.*, «Bouchede Note,» 14 March 1927, vol. 212, pp. 125-29.

(٢٥) Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 1152-53.

(٢٦) في تقريره، وضع الوفد «البرجوازية الإصلاحية الوطنية» في مرتبة متقدمة على «الكمبرادور» مثل عائلتي لطف الله وسرسق. والمدهش أنه أضاف شهبندر أيضاً. ووضعت عائلة البكري في قائمة =

أن مظهر كان الرجل غير المناسب لمهمة الكوميترن.

دل ظهور مظهر البكري في دمشق مجدداً في مطلع الثلاثينات بصفته أحد قادة «الشباب الوطني» على أن عائلته عادت إلى التيار الرئيسي من حركة الاستقلال. وكان نسيب قد جيء به إلى مجلس الكتلة الوطنية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢، بعد أن دعم التنظيم محاولته الحصول على مقعد في البرلمان في بداية ذلك العام. ولا ريب في أن آراءه السياسية، التي زادت حدتها في أعوام ما بعد الثورة الكبرى، كانت مصدر قوة لجميل مردم؛ حقاً، لقد أيد البكري الأكبر سياسة «التعاون المشرف» بكل ما أوتي من عزم. وكان ثمة مصدر قوة آخر هو نفوذه الذي لا ينازع في الأحياء بين ظهراني القبضايات والمشايخ الشعبيين، الذين كان كثير منهم من محاربي الثورة القدامى الذين خدموا معه.

لم تكن الحياة السياسية في الأحياء نابضة بالنشاط في الثلاثينات بالقدر الذي كانت عليه في العقد السابق، كما أنها لم تكن بالحيوية ذاتها لمواصلة النضال من أجل الاستقلال. غير أن نفوذ السياسي الوطني كان لا يزال يقاس بمدى اتساع شبكة محسوبيته بين جموع المواطنين غير المتعلمين والعاطلين عن العمل في الأحياء الشعبية، وبين صغار التجار والحرفيين، وفي أوساط القيادة الدينية. وعلى سبيل المثال، ربما لم يكن جميل مردم يتحرك بين الناس بالسهولة ذاتها التي كان يتحرك بها فخري البارودي أو نسيب البكري، بيد أنه عمل دوماً على تنويع شبكة محسوبيته عبر اتصالات شخصية مباشرة. كما أنه كان يعلم بأن الطريقة الوحيدة لتعزيز موقفه المساوم تجاه الفرنسيين كانت الاعتماد على القادة الشعبيين، الذين كانوا مستعدين لدعمه بوضع شبكات محسوبياتهم في تصرفه. ومع حلول عام ١٩٣٥، كان في وسع مردم أن يطالب بأن يضم إلى شبكته السياسية «الشباب الوطني»، وعناصر مهمة في طبقة الملاكين الغائبين، والبرجوازية التجارية التقليدية، وزعماء الأحياء، والمشايخ الشعبيين. وعلى مستوى السياسة المدينية، فإن هذه القاعدة المتنوعة منحته تفوقاً واضحاً على خصومه، ولا سيما شكري القوتلي، على الرغم من تجذر حركة الاستقلال بعد عام ١٩٣٣.

وعلى صعيد السياسة الوطنية، استمر التنافس المتواصل بين كتلة دمشق وكتلة حلب

= الشيخ تاج الدين الحسني كجزء من طبقة الملاكين والبرجوازية التجارية والبيروقراطية العليا، التي كانت تريد حريات ديمقراطية وإعادة توحيد سورية ولبنان. وكانت الفئتان الأخريان فئة «المعارضة الراديكالية» و«المعارضة المتطرفة». وشملت الأولى بقايا حزب الشعب، والبرجوازية الصناعية، والبرجوازية الصغيرة (تجار وحرفيون)، والمثقفين (مهن حرة) الذين كان منهم سوريون مهاجرون. وادعى الوفد أن هذه المجموعة لم يكن لها توجه طبقي، وكان منها سلطان الأطرش، وشكيب أرسلان، وإحسان الجابري، وشكري القوتلي، ورياض الصلح. MAE, Syrie-Liban 1918-29, «Report of the Syrian Delegate to the Sixth Congress of the Communist International, Moscow,» 18 July 1928-30 Aug. 1928, vol. 215, pp. 69-82.

في تهديد موقع جميل مردم المبرز. وقد كانت كتلة حلب تبدو موحدة أكثر من كتلة دمشق، غير أنها كانت مشوشة بتيارات خفية من الفئوية الأسرية والسياسية. فمثلاً، كانت جماعة هنانو ـ ابراهيم باشا لا تزال لا تثق تماماً بسعد الله الجابري. والجابري لم يكن على وفاق مع القدسيين الذين كانوا على خلاف مع عائلته لأسباب شخصية أعواماً طويلة، ليس أقلها الصد الذي لقيه الشاب ناظم القدسي، أحد أنصار الكتلة، عندما تقدم بطلب الزواج من ابنة شقيق سعد الله. وفي الوقت ذاته، كان خصام مرير يختمر بين الطبيبين حسن فؤاد ابراهيم باشا وعبد الرحمن الكيالي. فابراهيم باشا، الشخصية الشعبية بين الناس الذين استمال عدداً كبيراً منهم عبر توزيع خدمات طبية مجانية على المعوزين وعبر صلات عائلته المتنوعة بالشبان المتعلمين وبـ «القبضايات»، كان شديد السخط على ثرثرة الكيالي وعجرفته وتعاليه. أما الكيالي، فكان نادراً ما يخفي ازدراءه لخبرة ابراهيم باشا الطبية التي كان يعتقد أنها أدنى من الخبرة التي اكتسبها في الجامعة الأميركية في بيروت[٢٧]. وأخيراً، لم يكن الكيالي والجابري متفقين دوماً. والأمر لم يكن مقصوراً على تنازع أقربائهما على المناصب الدينية، بل إن الجابري كان يزدري على نحو خاص هرائية الكيالي المتمادية وطيشه الحاد، الذي أدى بالكيالي، في رأيه، إلى التعالي عن وقائع النضال اليومية ضد الفرنسيين[٢٨].

ولكن مردم لم يستغل أياً من هذه النزاعات في إحداث انقسام في كتلة حلب لمصلحته الخاصة بل إنه شرع، بحركة غير عادية إطلاقاً، في رفع مكانة صبحي بركات كعضو محتمل في الكتلة. فقد زعم أن بركات، رئيس الوزراء، رئيس مجلس النواب السابق، أصلح أساليبه. صحيح أن بركات ابتعد عن المندوبية العليا عندما استبعد عن رئاسة سورية عام ١٩٣٢، وأنه صوت في تشرين الثاني/نوفمبر ضد الاتفاقية المرعية من قبل الفرنسيين، وأنه راح ينتقد الفرنسيين علانية حين استبعد عن رئاسة الوزارة في آذار/ مارس ١٩٣٤. ولكنه كان محتقراً في حلب بسبب أسلوبه السياسي المتلون. وأياً يكن الأمر، فإن مناصرة مردم لبركات ساعدت في رص صفوف الكتلة في حلب، حيث كان يسود اعتقاد أن التعاون معه كان أقرب إلى الخيانة[٢٩]. بيد أن مردم أخفق في هذه

---

(٢٧) **المضحك المبكي**، العدد ٢٢٧ (٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٤)، ص ١٨.

(٢٨) حديث مع إدمون رباط (بيروت، ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(٢٩) أظهر مؤتمر الكتلة عام ١٩٣٤ جماعتين متعارضتين: الراديكاليين بقيادة ابراهيم هنانو، ومنهم هاشم الأتاسي، وزكي الخطيب، وإحسان الشريف، ورياض الصلح، وتوفيق الشيشكلي، وانضاف إليهم في نهاية المؤتمر سعد الله الجابري؛ والمعتدلين بقيادة جميل مردم، ومنهم مظهر رسلان، وفخري البارودي، وعفيف الصلح، وفارس وفايز الخوري، والدكتور كيالي. وفي المؤتمر، طلب مردم مراجعة نظام الكتلة الأساسي بحيث تتخذ القرارات بأغلبية بسيطة، ويقام مكتب للكتلة في دمشق، ويعاد فتح اتصالات جديدة مع المندوبية السامية. ولكن مردم ومؤيديه لم يحصلوا على شيء. والأمر لم يقتصر على انتخاب الأتاسي رئيساً للكتلة وهنانو نائباً للرئيس، بل إن برنامج الكتلة السياسي =

المحاولة في أن يرأب الصدع في وحدة الحلبيين، رغم أن البعض شعر بأن هدفه الحقيقي كان استغلال صلات بركات بوزارة الخارجية الفرنسية لمآربه الخاصة. وقد قام مردم فعلاً بزيارة باريس في أواخر عام ١٩٣٤، مع أن استغلاله لأصدقاء حليفه الجديد في الأوساط العليا لم يعد عليه بشيء مهم[٣٠]. ولكن مردم كان رجل حسابات يحاول دوماً إمعان النظر في المستقبل.

حدث في مسار السياسة الفرنسية في سورية تحول واكب التغييرات السياسية في باريس. فمع أن الشعب السوري عبر بجلاء في انتخابات ١٩٣٣ البرلمانية عن رأيه في الاتفاقية، فإن قرار المندوبية العليا بوقف المفاوضات لم يتخذ إلا بعد سقوط حكومتين فرنسيتين في مطلع عام ١٩٣٤. حكومة شوتان Chautemps التي سقطت في نهاية كانون الثاني/يناير بسبب فضيحة[٣١]، وحكومة دالاديه التي سقطت بعد ذلك بعدة أيام. وقد صاحب هذه الأحداث معارك دموية في شوارع باريس بين زمر اليمينيين واليساريين؛ وبدا حقاً أن وجود الجمهورية الثالثة نفسه في خطر. وتبع ذلك تأليف وزارة ائتلافية أخرى مهلهلة. وقد نبذ السياسة الليبرالية السطحية التي كان قد بدأها إدوار هريو تجاه سورية في ربيع ١٩٣٢[٣٢]. وفي دمشق، افترضت الدوائر الرسمية الفرنسية أن هذا التبدل في السياسة مرده إلى «الدرس الذي يحمله التهور البريطاني الخير في العراق للآخرين الذين يحاولون سلوك الطريق نفسها»[٣٣].

قبل أن يعود الكونت دو مارتل إلى بيروت في آذار/مارس ١٩٣٤، وكان قد أمضى إجازة طويلة في باريس، سلمت إليه تعليمات عدة: كان أولها تجديد مرسوم تعطيل البرلمان ستة أشهر أخرى؛ وثانيها إبعاد المستشارين والمندوبين الفرنسيين كلياً، وثالثها طرد حكومة حقي العظم. كما طلب منه دعوة الشيخ تاج الدين الحسني المرن، على الرغم من أنه لا يعتمد عليه، إلى تأليف حكومة جديدة. والشيخ تاج الدين يستحق جزءاً على الأقل من فضل اختياره هو بالذات. فهو أيضاً توجه إلى باريس في الصيف الماضي بحثاً عن الدعم لقاء عودته إلى السياسة، بعد غياب دام أكثر من عامين. وهناك، نال مؤازرة بفعل «التدقيق المتواصل» الذي قام به ابن غبريط، «الموجه الخفي في الرباط،

= طالب مرة أخرى أن تشمل الوحدة السورية الأقضية الأربعة المتنازع بشأنها والتي ألحقها الفرنسيون بلبنان عام ١٩٢٠، وأن تمنح سورية السيادة الوطنية، والوحدة الإدارية والاقتصادية، وعفواً سياسياً عاماً. وعلاوة على ذلك، كان المطلوب ألا يجرى أي اتصال بسلطات الانتداب إلى حين عودة المندوب السامي إلى الشرق. MAE, Syrie-Liban 1930-40, vol. 488, pp. 72-80

(٣٠) **المضحك المبكي**، العدد ٢٦٩ (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٥)، ص ١٨.

(٣١) المقصود «فضيحة ستافسكي». انظر. Shirer, *The Collapse of the Third Republic*, pp. 184-90

(٣٢) *Ibid.*, pp. 190-211.

(٣٣) FO 371/625, vol. 19022, Mackereth to FO, 7 Jan. 1935. كان الفرنسيون يراقبون عن كثب تنامي الحركات الراديكالية المناهضة للبريطانيين في العراق، وكذلك مجازر الأشوريين.

والمؤثر في وقت من الأوقات، في المندوبية الفرنسية في طنجة»، الذي كان راعي تاج الدين في باريس[٣٤].

وقد أرغم ظهور تاج الدين مجدداً الجناح المتعاون من الكتلة الوطنية على إسقاط فكرة استئناف المفاوضات نهائياً. فاسمه كان يثير في أذهان الجمهور السوري صفة واحدة: «الخيانة». وما إن ذاعت أنباء تعيينه في ١٧ آذار/مارس حتى أغلقت الأسواق في المدن الداخلية أبوابها تلقائياً[٣٥].

وقد ضمت وزارة تاج الدين الجديدة اثنين من أقرب رفاقه إليه: جميل الألشي، أحد أكثر السياسيين غير الموثوق بهم في سورية، وحسني البرازي الحموي، الوطني المرتد الذي خرج على الكتلة الوطنية في بداية عام ١٩٣١. وكان المعينون الآخرون الوجيه الدمشقي المحترم عطا الأيوبي، ونائب أنطاكية، ومحمد يحيى العدلي، ونائب حلب الأرمني الكاثوليكي، هنري هندية[٣٦].

استمرت حكومة تاج الدين عامين تقريباً. ولم تتخذ خلال هذه الفترة مبادرات مهمة، وكانت في الواقع عرضة للتجاوز بانتظام من قبل المندوب السامي وأركانه. وقد كرس الكونت دو مارتل معظم اهتمامه للمسائل الاقتصادية، بزعم أنه يبذل جهداً من أجل وضع أسس لإنعاش اقتصادي في سورية فيما كان الكساد قد بدأ يتراجع. ومن منطلق مبدئي، رفض بإصرار التحدث في السياسة.

بيد أن الحكومة الجديدة استرعت بالفعل انتباه الوطنيين السوريين[٣٧]. فحلب مثلاً استقبلت زيارة تاج الدين الرسمية الأولى للمدينة بفيض من التفجيرات والإضرابات والتظاهرات. وتم خلال زيارته اعتقال ١٨٨ شخصاً، حكم على ٥٧ منهم بالسجن مدداً وصلت إلى ثمانية أشهر. وكان من بين الذين سجنوا ثلاثة من زعماء كتلة حلب: سعد الله الجابري، والدكتور حسن فؤاد ابراهيم باشا، والشيخ عبد القادر السرميني[٣٨].

---

(٣٤) الشاويش (عضو مجلس). حول أنشطة الجزائري خضور بن غبريط في السياسة الفرنكو ـ مغربية، انظر: Edmund Burke, III, *Prellude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912* (Chicago, 1976), pp. 168-69; FO 371/2395, vol. 17944. MacKereth to Simon, 19 March 1934.

(٣٥) FO 871/2395, vol. 17944. MacKereth to Simon, 19 March 1934. نعت تاج الدين بـ «عدو الله» لإفطاره في شهر رمضان بتناول طعام الغداء مع المندوب السامي خلال زيارة هذا الأخير لدمشق.

(٣٦) حسن الحكيم، **مذكراتي**، المجلد ٢، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣٧) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1933.

(٣٨) الكيالي، **المراحل**، المجلد ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣؛ FO 371/3609, vol. 17944. Cowan (Aleppo) to FO, 26 May 1934; FO 371/3862, vol. 17944. Todd to FO, 5 June 1934; MAE, Syrie-Liban 1930-40, Martel Telegrams, 25 May 1934, vol. 488, pp. 171-74

وتكرر مثل هذه المشاهد مراراً، وحتى بتوتر أشد، حالما عطل دو مارتل البرلمان إلى أجل غير مسمى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤. وردت الكتلة الوطنية بإعلان شديد اللهجة أصدرته «لجنة الدفاع عن المؤسسات البرلمانية»، وهي مجموعة من قادة الكتلة ألفت لهذا الغرض، احتجت على «دكتاتورية فرنسا غير الشرعية»، وتقسيمها المستمر لسورية، وسوء توزيع أموال «المصالح المشتركة»، وأساليب إدارتها المالية والسياسية المخالفة للأصول»[٣٩].

ساعد تعليق المندوب السامي البرلمان في توحيد الكتلة. فجميل مردم، الذي عاد إلى العاصمة السورية في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن أمضى في باريس شهراً واحداً في مهمة تقصي الحقائق، وهي مهمة قام بها من دون إذن الكتلة، أبلغ زملاءه أن عليهم ألا يتوقعوا تغييراً في موقف الحكومة الفرنسية[٤٠]. وقد قدم، بعد تلك الرحلة المحبطة التي قابل خلالها موظفين صغاراً في وزارة الخارجية الفرنسية[٤١]، اعتذاراً شخصياً عن تحوله السابق عن معتقدات الكتلة الوطنية. فأولاً، عقد في منزله اجتماعاً خاصاً لكتلة دمشق في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أي في الوقت الذي رعى حلاً داخلياً يدعو إلى مؤتمر للكتلة يعقد في حلب ويتزامن مع الإفراج عن سعد الله الجابري وحسن فؤاد ابراهيم باشا، المتوقع في نهاية الشهر[٤٢]. ثم قاد زملاءه في مسيرة صامتة إلى السرايا في ساحة المرجة للاحتجاج على تصلب السياسة الفرنسية. ورافق القادة الوطنيين عشرات من النساء المحجبات، اللواتي كن قد بدأن يؤدين دوراً فاعلاً في تظاهرات الوطنيين وفي أنشطة سياسية أخرى. بيد أن تعامل الشرطة مع النساء لم يكن مختلفاً كثيراً عن تعاملها مع الرجال في مثل هذه المناسبات. وحين رفضت النساء التفرق، اعتقل منهن ١١ امرأة. وفي حلب وقعت حوادث مماثلة، وزج بكثير من نساء أسر أعيان المدينة في السجن[٤٣].

بالنسبة إلى الحركة الوطنية السورية، لم يكن العام ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ حافلاً بالنشاط

---

(٣٩) للحصول على النص العربي، انظر: **الأيام**، العدد ٦٤٥ (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤). وثمة نص فرنسي في FO 371/790, vol. 19022. MacKereth to Simon كما أنه تُرجم إلى الإنكليزية؛ MAE, Syrie-Liban 1930-40, Martel to MAE, 2 Nov. 1934, vol. 489, pp. 138-39.

(٤٠) الكيالي، **المراحل**، المجلد ٢، ص ٢٧١ ـ ٢٧٧، MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 26 Oct. 1934, vol. 489, pp. 115-17.

(٤١) *Ibid.*

(٤٢) *Les Echos de Syrie*, no. 6, (17 Nov. 1934), cited in FO 684/7/1/3, MacKereth to Simon.

(٤٣) *The Palestine Post* (25 Nov. 1934), cited in FO 684/7/13, MacKereth to Simon; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 23 Nov. 1934, vol. 489, pp. 183-86; *Ibid.*, Telegram of 23 Nov. 1934, vol. 489, p. 194.

الملحوظ في أعلى المستويات السياسية، وكان السبب، إلى حد بعيد، جمود الاتفاقية وانهيار المفاوضات. إلا أن بقاء الحركة كان يستدعي نشاطاً في جبهات سياسية أخرى. وكان على الكتلة الوطنية الآن، وأكثر من أي وقت مضى، أن تجعل الفرنسيين يشعرون بنفوذها المستقل في المجتمع؛ وهذا بدوره استدعى تحولاً ليناً من سياسة تعاون إلى سياسة مواجهة مدروسة. وكان هذا التحول من السهولة بمكان بالنسبة إلى أعضاء الكتلة الوطنية الأرستقراطيين الذين كانوا يعتبرون معظم المسؤولين الفرنسيين أشخاصاً غير أكفياء ولم يصيبوا نجاحاً في وطنهم. ومع أنه قد أزيل في منتصف الثلاثينات مقدار كبير من الفساد المالي الذي انغمس فيه مسؤولون فرنسيون في الأعوام الأولى من الانتداب، فقد كان لا يزال يعتقد على نطاق واسع أن كثيراً من المسؤولين الفرنسيين لا يزال يحشو جيوبه الخاصة. وبالنسبة إلى الصفات الشخصية للمندوبين السامين الأخيرين، كان جوفنل يعتبر «متبجحاً ومنافقاً»؛ وذاع عن بونسو أنه كان «كسولاً وعديم اللباقة»؛ أما دو مارتل، فمع أنه كان أكثر ممن سبقوه حيويةً وإقداماً، فقد جعل حياته الخاصة «فضيحة مكشوفة»[٤٤]. إذ كان يتردد على مقاهي بيروت ومرابعها الليلية، وكان على علاقة سرية بامرأة روسية متزوجة من موظف قنصلي أجنبي[٤٥].

الكتلة، فلسطين، والعروبة

بعد أن قررت الكتلة التحول إلى أسلوب سياسي أكثر تحدياً، أصبحت أيضاً أكثر اهتماماً بالقضايا العربية، ومنها القضية التي برزت في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٥: بيع أراض لمنظمات صهيونية في فلسطين. فحتى أواخر العشرينات، كان معظم الأراضي التي اشتراها يهود في فلسطين غير مستغل زراعياً، وكثيراً ما بيع منها غيابياً من قبل أصحابها اللبنانيين والسوريين. وعلى الرغم من أن ملاكين سوريين وتجاراً لبنانيين باعوا أراضي من اليهود في فلسطين، وكان أبرزهم الأمير سعيد الجزائري الذي باع مساحات كبيرة من أراضيه في طبرية في بداية العشرينات[٤٦]، وعائلة سرسق البيروتية التي تخلت عن رقع شاسعة من مرج ابن عامر[٤٧]، فإن الوطنيين السوريين كانوا غير عابئين بمثل تلك

---

(٤٤) FO 371/2220, vol. 20065. J.G. Ward (Eastern Department) Memorandum, 22 April 1936.

(٤٥) FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

وصلت زوجة مارتل إلى بيروت في شتاء ١٩٣٥. وبسبب شغفها الحاد بسباق الخيل، كانت تشاهد بانتظام في السباقات الأسبوعية في بيروت.

(٤٦) انظر الفصل التاسع.

(٤٧) يعرف أيضاً بوادي جزريل. Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939* (Chapel Hill, 1984), pp. 54-59; Y. Porath, *The Palestinian Arab National Movement*, vol. 2, p. 83.

العرب الفلسطينيون فقط بدأوا يبذلون جهوداً منسقة لمنع بيع أراض لليهود بعد عام ١٩٢٩، حين «كانت نسبة متصاعدة من الأراضي التي حصل اليهود عليها مشتراة من ملاكين محليين وصالحة للزراعة إجمالاً»[٤٨]. وفي الواقع، يبدو أنه لم يكن هناك مقاومة قوية لمثل تلك المبيعات حتى عام ١٩٣٤[٤٩].

تزامن توقيت ردة الفعل الرئيسية الأولى في سورية على مبيعات الأراضي مع استئناف عدد كبير من صفقات شراء أراضٍ من ملاكين فلسطينيين وعرب آخرين عام ١٩٣٣، بعد انخفاض شديد في مشتريات اليهود بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٢[٥٠]. وفي آذار/ مارس ١٩٣٤، سرت في دمشق شائعات (مصدرها حزب الاستقلال في فلسطين) مؤداها أن أكبر عائلة ملاكين في العاصمة السورية، وارثة الراحل عبد الرحمن اليوسف، باعت الصندوق القومي اليهودي أملاكها الشاسعة، في البطيحة، الواقعة على الشاطئ السوري من بحيرة طبرية[٥١].

كان محمد سعيد، أكبر أبناء عبد الرحمن باشا اليوسف وارستقراطي تلقى علومه في النمسا، قد راكم على نفسه ديوناً طائلة بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٣، وكانت أملاكه المرهونة تكاد أن تحبس من قبل مجموعة محلية من المؤسسات المالية المسيحية، ومنها «بنك إرنست أصفر» و«بنك أصفر وسارة»[٥٢]. وآل اليوسف، كالعديد من كبرى العائلات المالكة للأراضي في دمشق، كانوا في مطلع الثلاثينات ينوؤون تحت رهون ضخمة، بسبب انخفاض حاد في أبدال إيجار الأراضي من جهة، وهو انخفاض نجم عن انهيار

---

(٤٨) *Ibid.*

(٤٩) منذ وقت مبكر، أبدى الصهاينة طمعاً بالمياه السورية واللبنانية. وبحسب تقرير فرنسي عن «تعديلات الحدود السورية ـ الفلسطينية» بتاريخ الأول من نيسان/ أبريل ١٩٢٦، طلب الصهاينة إلى المندوب السامي هنري دي جوفنل جعل مصابّ اليرموك والليطاني في متناولهم ليتسنى لهم استثمار امتيازات روتنبرغ الاحتكارية بصورة أفضل، ومن ذلك امتياز شركة كهرباء فلسطين، وتوفير أراض جديدة للاستعمار اليهودي في مناطق درعا والقنيطرة وصور وصيدا. MD, 7N 4171.

(٥٠) Porath, *The Palestinian Arab*, p. 83.

(٥١) FO 684/7/25. MacKereth to Simon, 24 March 1934; FO 371/2398, vol. 17946. MacKereth to Simon, 24 March 1934.

(٥٢) ذكرت القنصلية البريطانية في دمشق أن الديون بلغت في مجموعها ١٢,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية. أما الرقم (١٤,٠٠٠) ليرة تركية ذهبية، الذي هو مقدار ديون اليوسف، فمأخوذ من المصادر التالية: MWT, *Registre Commercial de Damas* (4 Jan. 1928-19 Dec. 1928). £T 2, 865; Ibid. (24 Dec. 1928-30 Oct. 1930). £T 8,000 (11 Nov. 1928); Ibid. (4 Jan. 1928-30 Oct. 1930). £T 479 (18 Dec. 1926-31 July 1927); *Ibid.* (30 Oct. 1929-3 Dec. 1930). £T 471 (5 Nov. 1929); *Ibid.* £T 660 (2 Oct. 1929); *Ibid.* £T 185 (27 June 1929); *Ibid.* £T 411 (3 Jan. 1930); *Registre Civil*, no. 6 (14 June 1934-18 July 1935). £T 179 (5 Nov. 1929). £T 534 (12 March 1930); *Ibid.* (16 Dec. 1937-5 July 1939). £T 350 (30 Nov. 1931).

أسعار المواد الغذائية عالمياً إبان فترة الكساد (التي فاقمها مصادفة القحط في الجنوب السوري عام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤) ومن جهة أخرى، كان آل اليوسف ينزعون إلى العيش في بذخ مفرط، والانغماس في ملذات باهظة التكاليف. ولفترة ما، على الأقل، كان في وسع العائلات المالكة للأراضي، كآل اليوسف، اقتراض مبالغ مالية ضخمة، مستخدمة أراضيها ضمانةً إضافية. وبمرور الأيام، باتت مرهونة بشدة لمؤسسات بنكية مسيحية ويهودية. ولما بدا أن الكساد لن ينتهي في المدى المنظور، أضحى أصحاب البنوك هؤلاء عازفين عن تقديم القروض، وخصوصاً بعد ما عانوه من مشقات في تحصيل أموالهم وما ترتب عليها من فوائد. ولم يكن أمام آل اليوسف سوى الطلب إلى نسيبهم، حسين إيبش، وهو من أصحاب الأملاك الكبيرة وكان لا يزال ذا سمعة طيبة في المعاملات المالية، أن يقترض أموالاً نيابة عن الأسرة(٥٣).

تبين سجلات المحاكم في أواخر العشرينات ومطالع الثلاثينات كثرة حالات الإفلاس المعلنة في مؤسسات تجارية ومصرفية في دمشق، وجسامة ديونها المستحقة على الملاكين. وتشير السجلات أيضاً إلى النزاعات العديدة التي نشبت بين أفراد أسر مالكة كبيرة بسبب الاختلاف في أمور الإرث، وسواها من حقوق الملكية(٥٤). وواجهت أسر الملاكين الغائبين الدمشقية شللاً مالياً متزايداً كنتيجة لهبوط مكانتها الاجتماعية. وبعد أن كان بعضها قوياً ومتماسكاً، أصبح يعتاش لا من المال المقترض فحسب، بل من الوقت المقترض أيضاً. وكان كثير من الملاكين لا يزال يعتبر أراضيه غير صالحة إلا لمده بأبدال الإيجار وبالأمن والمهابة. ونادراً ما أعادت الأسر استثمارها في الإنتاج الزراعي أو في الصناعات القائمة على الزراعة(٥٥). بل إنها فضلت إنفاق إيرادتها على الاستهلاك الفاحش في المدن.

---

(٥٣) *Ibid.*, *Registre Commercial*, no. 9 (26 Oct. 1933-12 April 1934),
اقترض حسين ايبش من أنطوان سيوفي مبلغاً قدره (٤٨٧) ليرة تركية ذهبية (ثلاثة أعوام)، نيابة عن فائزة العظم اليوسف (زوجة عبد الرحمن باشا اليوسف). كان حسين إيبش (المولود عام ١٨٨٥) قد تعلم في الكلية البروتستانتية السورية في بيروت. وكان ابن كردي ثري يتعاطى تجارة الدواجن، وتزوج من وجيهة اليوسف، كريمة عبد الرحمن باشا، واشترى وقتذاك جزءاً من أراضي اليوسف المعروفة بالبيطارية في دوما. وفي بداية الأربعينات، كان ايبش أكبر ملاك في محافظة دمشق. انظر:
AUB, *Directory of Alumni*, p. 74; MWT, *Registre Civil* (19 Feb. 1942-26 Nov. 1942);
حديث مع وجيهة اليوسف، (بيروت، ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥)؛ بلاغ رسمي من رامز طعمة.

(٥٤) ولا سيما النزاعات داخل أسرتي العابد والعظم. انظر: MWT, *Registre Civil* (31 Dec. 1930-25 Aug. 1932), pp. 191-200; *Ibid.* (19 Feb. 1942-26 Nov. 1942). On the ʻAzms see *Ibid.*, *Registre* Civil (25 Feb. 1929-21 Dec. 1930); *Ibid.* (19 Feb. 1942-26 Nov. 1942). *Registre Commercial* (6 Dec. 1930-8 Dec. 1931), pp. 171-74.

(٥٥) على سبيل المثال، نادراً ما باع الملاكون أراضيهم، مفضلين رهنها. MWT, *Registre des jugements du Tribunal de 1ère Instance Correctionnelle de l'année 1931 et 1932*, pp. 22-25.

وباتت متاعب آل اليوسف المالية على كل شفة ولسان عام ١٩٣٣، عندما كسب «بنك أصفر وسارَه» حكماً قضائياً أجاز له حبس مبانيهم وبضع قطع من أراضيهم في البطيحة والجولان ودوما، إن لم يسددوا فوراً بالتمام والكمال مبلغاً قدره (٣,٨٩٢) ليرة تركية ذهبية[٥٦].

وفكر آل اليوسف في بيع أملاكهم في البطيحة أولاً؛ فالقطعة التي تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دونم (نحو ٧٥,٠٠٠ آكر) من الأراضي تقع في موقع بعيد عن دمشق[٥٧]، وكان معظمها غير مزروع على الرغم مما اشتهر عن خصوبتها[٥٨]، وكان الصندوق القومي اليهودي مهتماً منذ وقت طويل بحيازة الأملاك الحدودية التابعة لآل اليوسف ولعائلات أخرى مثل عائلة الجزائري وأنسبائهم في بيروت، عائلة بيهم، وعائلة سرسق[٥٩]. وبالتأكيد كان الصندوق يعلم بأن آل اليوسف كانوا بحاجة ماسة إلى رأس مال، والبطيحة واعدة بجلب سعر عال، وعد الصندوق بدفعه ذهباً[٦٠]. أما الأمر الذي لم يتوقعه آل اليوسف قط فهو صيحات الاستنكار المدوية في دمشق في وجه مثل هذه الصفقة.

وفي شباط/فبراير ١٩٣٤، وفي ظل ما كان تجار دمشق يكابدونه من احباط، وبسبب تطاول فترة الكساد، واشتداد منافسة المنسوجات اليهودية وصناعة الحلويات الفلسطينية ـ اليهودية واستمرار تهريب سلع صهيونية إلى سورية[٦١]، بدأ هؤلاء التجار مقاطعة المنتوجات الصهيونية. وكان كثير من قادة المقاطعة، ومنهم توفيق القباني، أنصاراً للكتلة الوطنية. وبالخطابات الشفهية في البداية ثم بتوزيع بيانات مناهضة للصهاينة وإحياء مهرجانات ضخمة، توسعت دائرة المقاطعة. وأجج أوارها في نفوس الناس ما شاع من أن آل اليوسف باعوا البطيحة للصندوق القومي اليهودي. وفي أوائل آذار/مارس،

---

(٥٦) MWT, *Registre Civil* (14 June 1934-18 July 1935).

(٥٧) *Oriente Moderno*, 15 (1935), p. 268.

(٥٨) حديث مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(٥٩) *Les Echos de Syrie* (10 April 1934), cited in FO 684/7/25. MacKereth to Simon.
تزعم هذه الصحيفة أن الصهاينة كانوا يطمعون بالحصول على أراضي اليوسف (٥٠٠,٠٠٠ دونم)؛ أراضي الجزائري (١٠٠,٠٠٠ دونم)؛ أراضي سرسق وبيهم (١٥,٠٠٠ دونم)؛ أراضي وارثي منصور باشا (٥٠,٠٠٠ دونم)، أراضي عز الدين سليمان (١٥,٠٠٠ دونم). وقد جرى تضخيم حجوم هذه الأراضي.

(٦٠) حديث مع وجيهة اليوسف (بيروت، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥). MAE, Syrie-Liban, 1930-40, Sharife Abed to MAE, 26 June 1935, vol. 491, pp. 13 - 14, *Ibid.*, Martel to MAE, 28 June 1935, p. 28; *Ibid.*, Jamil Mardam-Beg (Damascus) letter, 16 July 1935, pp. 51-53; *Ibid.*, Haqqi al-Azm letter, 18 July 1935, pp. 54-56; *Ibid.*, Lagarde (Beirut) Telegram, 6 September 1935, p. 87.

(٦١) FO 371/2236, vol. 16976, Satow to Simon, 17 March 1935.

أحرقت علانية في سوق الحميدية كميات كبيرة من الأقمشة اليهودية الصنع[٦٢]. وفي ١٢ آذار/مارس، حلت شرطة دمشق عدة جمعيات يهودية كانت ناشطة في تهريب مستوطنين يهود إلى فلسطين، وذلك بحجة أن تلك الجمعيات كانت تخل بالنظام العام بنشر دعاية صهيونية[٦٣]. وفي الوقت ذاته، تم على عجل تأليف عدة لجان وطنية سورية لتكثيف حملة الدعاية المناهضة للصهيونية[٦٤]، ولتحريض فلاحي البطيحة على مقاومة إجلائهم. وكان هناك خوف جدّي من أن تقوم المنظمات اليهودية بطرد الفلاحين العرب إفساحاً في المجال لسكنى مهاجريها، مثلما فعلت، كما كان معروفاً، في فلسطين[٦٥].

وحضّ شكري القوتلي الكتلة الوطنية على ممارسة ضغط على المندوبية السامية الفرنسية لوقف أعمال البيع، التي تبين أنها في طريقها إلى الاكتمال. وجاءت النتيجة، على غير عادة، إيجابية. ففي ٢٠ آذار/مارس، أعلنت المندوبية السامية مرسومين يحظران بيع أجانب أراضي على الحدود السورية ـ اللبنانية المتاخمة لحدود فلسطين ـ شرق الأردن[٦٦]. ولتأكيد أن لهذين المرسومين التأثير المرغوب فيه، فقد جعلا لهذا الغرض يتمتعان بمفعول رجعي يعود إلى تاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤، أي إلى تاريخ سابق على توقيع عقد البيع بين آل اليوسف والصندوق القومي اليهودي. وكان واضحاً أن المندوبية السامية، التي لم تكن، بدايةً، متعاطفة مع الحركة الصهيونية إلا قليلاً، كانت تنوي الحؤول دون بيع أملاك آل اليوسف ودون شراء الصهاينة أراضي سورية قريبة من حدود فلسطين في المستقبل[٦٧].

لم يكن لدى السوريين سبب كاف للوثوق في المندوبية السامية، كما أن تطورين مثيرين وقعا في الأسابيع التالية أديا إلى هجمة وطنية سورية جديدة ضد عمليات البيع. كان التطور الأول مقالة مثيرة للجدل نشرت في *Le Commerce du Levant* البيروتية، وهي مطبوعة يملكها يهودي. إذ بعد أن ناقشت المقالة إيجابيات، وسلبيات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، خلصت إلى أن سورية قاومت [عمليات البيع] كي تجني أرباحاً من

---

(٦٢) *L'Asie Française*, no. 317 (Feb. 1934), p. 64; FO 371/2547, vol. 17944. MacKereth to Simon, 3 April 1934.

(٦٣) *Ibid.*

(٦٤) *L'Asie Française*, no. 317 (Feb. 1934), p. 64.

(٦٥) FO 371/2547, vol. 17944. MacKereth to Simon, 3 April 1934; also see Porath, *The Palestinian Arab*, pp. 87-90.

(٦٦) Nos. 16/LR and 17/LR. FO 371/2398, vol. 17946. MacKereth to Simon, 24 March 1934.

(٦٧) FO 371/2547, vol. 17944. MacKereth to Simon, 3 April 1934.

وكان الفرنسيون يريدون بمنع البيع أيضاً أن يمنعوا البريطانيين من ضم المناطق الحدودية الخاضعة للانتداب إلى فلسطين. انظر: Stein, *Land Question*, p. 200.

الاستثمارات اليهودية في البلد ومن السياحة المتزايدة[٦٨]. وحدث التطور الثاني بعد ذلك بيومين، حين ظهر حاييم وايزمن في دمشق، وكان قد قصد منزل اليوسف لإتمام صفقة شراء البطيحة[٦٩]. وجاء الرد، ولا سيما على زيارة وايزمن، إقامة «جمعية لاستغلال قرية البطيحة» برعاية الرئيس العابد؛ فقد اتفق أنه كان زوج إحدى ورثة اليوسف شقيقة الراحل عبد الرحمن باشا. وبمؤازرة من عدة قادة سياسيين ورجال أعمال بارزين، سعت الجمعية لجمع أموال توازي المبلغ المذهل الذي طلبه آل اليوسف ثمناً للبطيحة[٧٠]، أي ١٥٠,٠٠٠ ليرة تركية[٧١].

وطوال الأشهر القليلة التالية، بذلت «جمعية البطيحة» محاولات يائسة لجمع أموال، بيد أن الوضع الاقتصادي في البلد عوق جهودها. وفي النهاية، أرغمت على اتباع مقاربة جديدة. ففي ١٦ آب/أغسطس، أصدر الرئيس العابد مرسوماً (يحمل الرقم ٢٨١٣) يوافق على إقامة شركة دمشق الزراعية السورية المحدودة. والواضح أن مؤسسيها استلهموا نجاح مشروعين وطنيين آخرين، شركة الأسمنت الوطنية والشركة الوطنية لحفظ الفاكهة، فعزموا على شراء، ثم استغلال، أراضي البطيحة الزراعية وأملاك حدودية أخرى لـ «حفظ ثروة البلد في أيدي أبنائه». وحدد رأس مال الشركة بمبلغ (١٥٠,٠٠٠) ليرة تركية على أن يقسم إلى ١٥٠,٠٠٠ سهم، بواقع ٣ ليرات تركية للسهم الواحد؛ ولكن لا تشكل الشركة إلا بعد أن يكون قد اكتُتب عشر رأس المال، ولا تبدأ تطوير الأراضي إلا بعد أن يكون قد جمع ثلث رأس المال[٧٢]. وقد ضم مجلس إدارتها عشرة أعضاء، تسعة سوريين مرموقين[٧٣] وفلسطينيّ واحد هو أحمد حلمي باشا، رئيس المجلس وأحد مؤسسي البنك العربي الذي أنشئ مؤخراً، وهو مؤسسة يملكها فلسطينيون[٧٤].

مع أن الشركة الزراعية السورية كانت مشروعاً مشتركاً مدعوماً من الكتلة الوطنية وعصبة العمل القومي وحزب الاستقلال، فقد أخفقت بدورها في جمع رأس المال المطلوب، فتم حلها في نهاية عام ١٩٣٥، وأعيدت إلى المساهمين أموالهم. وفي هذه الأثناء، ظل آل اليوسف المبذرون غارقين في الديون ومعرضين للضغط الصهيوني كي يبيعوا البطيحة. إلا أن الحكومة السورية والمندوبية السامية رفضتا رفع الحظر الذي فرضتاه

---

(٦٨) *Le Commerce du Levant*, no. 317 (18 April 1934).

(٦٩) *Les Echos de Syrie*, no. 114 (21 April 1934).

(٧٠) *Le Commerce du levant*, no. 321 (2 May 1934); *L'Orient* (Beirut), no. 62 (25 Sept. 1934).

(٧١) FO 371/2398, vol. 17946. MacKereth to Simon, 24 March 1934.

(٧٢) *Le Commerce du Levant*, no. 349 (10 Oct. 1934).

(٧٣) *Ibid.* كان المديرون السوريون نصوح البخاري، ونوري إيبش، ووصفي زكريا، وشمسي وتوفيق المالكي، وأمين الدالاتي، وإحسان القوتلي، ومحمد نحاس، وعبد الرزاق الدندشي.

(٧٤) *Oriente Moderno*, 15 (1935), p. 268.

على بيع هذه الأراضي؛ وهو موقف لم يكن لضغط الوطنيين المتواصل أدنى دور فيه. وفي النهاية أرغم آل اليوسف على إيجاد وسيلة أخرى لحل محنهم المالية[٧٥]، في الوقت الذي اضطر الصندوق القومي اليهودي إلى توجيه اهتمامه إلى الاضطرابات التي نشبت في فلسطين عام ١٩٣٦.

لقد دل الدور الذي قامت الكتلة الوطنية به في حملة البطيحة على تحول طفيف ولكن ملموس باتجاه موقف عربي أرحب. ولكن لم يكن قلق قيادة الكتلة حيال الخرق الصهيوني في سورية هو وحده الذي أثار استجابتها العربية[٧٦]. وحالما أفلست استراتيجيتها، استراتيجية «التعاون المشرف»، كان على الكتلة الوطنية أن تتبع تجاه الفرنسيين مقاربة أكثر تحدياً؛ وترتب على ذلك، من بين أمور أخرى، تركيز أكبر على السياسة العربية. طبعاً، كان هناك دور في هذا الصدد لضغوط من جناح الكتلة اليساري في دمشق وحلب وكذلك من تنظيمات شبيبة راديكالية، كعصبة العمل القومي. فمن ناحية، كانت الكتلة مضطرة إلى مسايرة هذه القوى الأكثر راديكالية كي تحتفظ بسيطرتها على الحركة الوطنية بأسرها. ومن جهة أخرى، كان على زعمائها تعزيز ارتباطاتهم بالعالم العربي، وذلك لمنع كل من الاستقلاليين وعصبة العمل القومي من احتكار الورقة العربية التي غدت أكثر أهمية بعد أن فقدت قيادة الكتلة منفذها إلى المندوبية السامية. وكان توجه جميل مردم الفجائي نحو العالم العربي بعد عام ١٩٣٣ خير دليل على تبدل ضرورات الكتلة[٧٧].

لقد كان عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ حافلاً برحلات نشيطة لقادة الوطنيين السوريين، الذين انتقلوا من بلد عربي إلى آخر، طلباً للدعم لمقاصد شخصية ووطنية. ففي أيار/مايو ١٩٣٤، توجه جميل مردم إلى العربية السعودية في مهمة شخصية بوصفه رئيس جمعية

---

(٧٥) FO 371/6091, vol. 19022, MacKereth to FO, 1 Oct. 1935.

(٧٦) في هذه الفترة، وجهت الصحافة المحلية السورية اهتماماً كبيراً إلى الأنشطة الصهيونية في فلسطين. كما أنها بدأت تنشر بانتظام مقلق شائعات عن خطط صهيونية مختلفة لشراء أراض سورية. وتطويرها. فمثلاً، ذكرت الصحف المحلية أن جماعة يهودية فلسطينية، ممثلة بأحد أفرادها، جوزيف ليفي، تقربت من الحكومة السورية «عارضة تجفيف المستنقعات في مقابل إعطائها جميع الأراضي المعلن أنها صالحة للاستغلال الزراعي على مدى ٥٠ عاماً. ويتولى العمل، سواء في تجفيف المستنقعات في منطقه العمق أو في ما يليه من استغلال للأراضي، مهاجرون صهاينة» FO 371/ 2864, vol. 19024. Parr (Aleppo) to FO, 28 April 1935.

(٧٧) كان تركيز الكتلة المجدّد على سياسات عروبية عام ١٩٣٤ جزءاً من البرنامج السياسي الجديد الذي وضع في مؤتمر حمص في شباط/فبراير. وقد تبنى المشاركون في المؤتمر تحركاً يدعو إلى وحدة عربية مع العراق وشرق الأردن وفلسطين. وفي هذا الوقت، عارض مردم التحرك بحجة أنه كان «خطراً جداً» نظراً إلى أن وضع الكتلة داخل سورية كان ضعيفاً إلى حد ما. MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel Telegram, 3 Feb. 1934, vol. 488, pp. 42-49.

الهلال الأحمر السوري، وذلك لتقديم العون لمصابي الحرب السعودية ـ اليمنية. وفي الظاهر كانت مهمته ذات طابع خيري، وأعلن أنها على نفقته الخاصة، ولكن غرضه الحقيقي كان في الواقع السعي لنيل دعم ابن سعود الفعال لاستراتيجية الوطنيين السوريين[٧٨]. وفي وقت لاحق، اجتمع هاشم الأتاسي إلى رئيس حزب الوفد المصري، النحاس باشا، الذي كان يمضي فترة الصيف في الإسكندرية، للحصول على دعم الوفد للكتلة[٧٩]. وبحلول نهاية العام، زار وزير الخارجية العراقي، نوري السعيد، دمشق في طريق عودته من جنيف، وانتهز الفرصة ليشير على مردم وقادة سوريين آخرين بأن يسعوا لتفاهم إيجابي مع فرنسا، كما فعل العراق مع بريطانيا[٨٠]. وكان نوري السعيد يرى أن ذلك هو أمل سورية الوحيد للخلاص. وبعد فترة، في آذار/مارس ١٩٣٥، قام مردم وفخري البارودي وشفيق جبري بزيارة بغداد ثم العربية السعودية في محاولة أخرى لإقناع ابن سعود بتبني موقف عملي أكثر تجاه العروبة[٨١].

إرهاق أعصاب الوطنيين

في فترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ أججت عدة تطورات أخرى التوتر المتفاقم بين الفرنسيين والوطنيين السوريين. وكان من تلك التطورات مسألة هجرة الاشوريين. فمنذ خريف ١٩٣٣، كان لاجئون اشوريون يدخلون شمال شرق سورية هرباً من العراق، حيث كان الحكم المستقل حديثاً قد سحق ثورتهم عليه بلا هوادة. وقد أيد الوطنيون السوريون ما فعلته الحكومة العراقية ضد الاشوريين، الذين كانوا، ولا ريب، قد تلقوا تشجيعاً من حماتهم السابقين، البريطانيين. وكان عند السوريين غير سبب لصد تدفق الاشوريين إلى بلدهم. ويكفي القول إنهم كانوا يخشون أن يتحول الاشوريون طابوراً خامساً، وكانوا يربطون مجيئهم بمجيء الأرمن بعد الحرب العالمية الأولى. وحين أعلنت الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٤ أن فرنسا ستساعد، لأسباب إنسانية، آلاف اللاجئين المسيحيين هؤلاء وتسكنهم في بيوت في الجزيرة، أصيبت الكتلة الوطنية بالكمد[٨٢]. وكان عند الوطنيين المبرر ليسألوا كيف ستستطيع الحكومة السورية تقديم العون المالي وحتى بناء بيوت

---

(٧٨) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 6 June 1934, vol. 488, pp. 230-34; FO 684/7/45. MacKereth to Simon, 10 May 1934.

(٧٩) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Communiqué,» 1 Aug. 1934 (Ramleh), vol. 489, pp. 27-28.

(٨٠) FO 371/625, vol. 19022. MacKereth to FO, 7 Jan. 1935.

(٨١) FO 684/8/8 (563). Humphrys to Simon, 13 March 1935. *Ibid.*, A. C. Kerr to Simon, 11 April 1935. MAE, Syrie-Liban 1930-40. Lagarde (Beirut), to MAE, 15 March 1935, vol. 490, pp. 109-11 also see MAE, Syrie-Liban 1930-40 Paul Lepissier (Baghdad) to Martel, 12 and 19 April 1935, vol. 490. pp. 14-18.

(٨٢) Longrigg, *Syria*, p. 213.

للاشوريين على الأراضي السورية، في حين أنها لم تحرك ساكناً لمصلحة آلاف الوطنيين السوريين في حوران وأماكن أخرى عندما اضطرهم القحط المدمر إلى مغادرة أراضيهم بل وطنهم «تاركين حقولهم وأعمالهم الزراعية فريسة للجفاف والبوار». غير أن احتجاجات الكتلة ذهبت أدراج الرياح في الوقت الذي تم توطين مزيد من الاشوريين بإشراف عصبة الأمم ومنحتهم سلطة الانتداب مواطنة سورية كاملة[٨٣].

وكانت القضية الحساسة الأخرى التي شدت أعصاب الوطنيين السوريين هي إعادة إدخال نظام احتكار التبغ في الأول من آذار/ مارس ١٩٣٥. ففي العشرينات، ظل الريجي (إدارة التبغ) (Régie de Tabac) احتكاراً فرنسي الملكية والإدارة[٨٤]؛ ولكن بانتهاء مدة الاحتكار عام ١٩٣٠، أُحل محله نظام ورق «الدمغة» (Bandenole) حيث باتت زراعة التبغ وصناعة اللفائف (السجائر) ملكاً لمؤسسات خاصة مرخصة، فرضت على منتوجاتها ضرائب (٤٠ في المئة في سورية و٢٥ في المئة في لبنان)[٨٥] وفقاً لورقة «الدمغة» «الملصقة على العلبة في المصنع»[٨٦] وبموجب هذا النظام، لم يكن الإنتاج والتسعير منظمين؛ وبالتالي، حين بدأت وطأة كساد بداية الثلاثينات تظهر، عانت صناعة التبغ فائضاً في الإنتاج أدى إلى هبوط حاد في الأسعار. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، قررت مختلف الحكومات الخاضعة للانتداب وضع حد أقصى للإنتاج في كل منطقة[٨٧]. وأثار الاستعاضة عن نظام «الدمغة» بنسخة جديدة من الريجي غضب المنتجين والمستهلكين على السواء، والسبب، إلى حد بعيد، هو أن الاحتكار الجديد هذا منح شركة خاصة فرنسية ـ لبنانية هي «شركة التبغ اللبنانية ـ السورية»، التي تبنت، بدورها، سياسة تسعير اعتباطية[٨٨]. وقد سجلت احتجاجات على الاحتكار الجديد في جميع أنحاء سورية ـ لكن الاحتجاجات الأشد كانت في لبنان ـ أكبر منتجي التبغ. وعندما أعلن الاحتكار أول مرة في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤[٨٩]، قادت الكتلة الوطنية حملة مواجهته فوراً. وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر أقيم مهرجان احتجاج في المسجد الأموي في دمشق، حيث ألقى فخري البارودي خطاباً انتقد فيه بشدة الاحتكار ومن هم وراءه[٩٠].

---

(٨٣) انظر **الأيام**، ع ٥٩٥ (١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٤).

(٨٤) انظر: PMC, Minutes, 5/14/333, 31 Oct. 1924, p. 108,
وللمخص مفيد بشأن تاريخ احتكار التبغ في سورية ولبنان خلال الانتداب، انظر: MAE, Gabriel Puaux Papers. Carton 35, «Note.»

(٨٥) Hershlag, *Introduction*, p. 240.

(٨٦) Longrigg, *Syria*, p. 268.

(٨٧) Khuri, «Agriculture,» pp. 81-82.

(٨٨) Hershlag, *Introduction*, p. 255.

(٨٩) *Arrêté*, no. 275/LR, 27 Nov. 1934.

(٩٠) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note,» 20 April 1935, vol. 500, pp. 210-11; FO 371/625. vol. 19022. MacKereth to Simon, 7 Jan. 1935.

غير أن ردة فعل الوطنيين السوريين على احتكار التبغ لم تكن ذات طبيعة اقتصادية بالكامل. إذ اتفق أن تداخلت الاحتجاجات مع تطورات في لبنان، حيث كان البطريرك الماروني قد أضحى مركز المعارضة ضد المندوبية السامية. فالواضح أن البطريرك عريضة كان مستاءً من رفض فرنسا اتخاذ تدابير للتخفيف من أعباء الكساد الاقتصادية ومن رفضها منح لبنان «استقلالاً حقيقياً»، فاستغل قضية التبغ لإثارة قضايا سياسية أخرى[٩١]. وأدت مفاتحته المفاجئة للكتلة الوطنية، التي زار قادتها في شباط/فبراير ١٩٣٥، إلى انتعاش آمال بـ «وفاق» إسلامي - مسيحي وبتوحيد المعارضة ضد الفرنسيين وتصليبها. ومن المنظور الفرنسي، كان ثمة أسباب كثيرة للقلق من مضامين مثل هذا «التقارب».

وكان أوضحَ تعبير عن استعداد الوطنيين المتعاظم لمواجهة الفرنسيين إعلانُ مقاطعة جديدة لشركة الكهرباء والحافلات الكهربائية في دمشق، بدأت في حزيران/يونيو ١٩٣٥. فقد كان هذا الأثر الباقي من ماضي دمشق العثماني، والذي أصبح امتيازاً برأس مال فرنسي وقاعدة بلجيكية، أجلى صور الاستغلال الأوروبي لسورية وأوضحها مصدراً للغضب. وفي صيف ١٩٢٤، تعرضت أول مرة لنيران أطلقها الوطنيون عندما ضاعفت أجرة ركوب الحافلات من دون سابق إنذار. ونظم الأعيان ورجال الدين المحليون مقاطعة استمرت نحو ثلاثة أشهر تقريباً[٩٢]. وأعلنت مقاطعة أخرى عام ١٩٣١، وقبل الانتخابات البرلمانية بقليل، وذلك عندما رفعت أسعار الكهرباء مجدداً[٩٣]. ووقعت طوال فترة حكم الانتداب حوادث متفرقة ضد الشركة، كان بعضها عنيفاً. ومع حلول الثلاثينات، كان «الشباب الوطني» هو الذي قاد الهجوم، الذي شمل عادة قلب الحافلات وإحراقها، وكان ذلك يجري أحياناً خلال تظاهرة[٩٤]. أما المقاطعة في عام ١٩٣٥، فقد دعت الكتلة الوطنية إليها. وفخري البارودي، الذي أوحى بها، لم يجد صعوبة في إبقائها مستمرة عدة أشهر، بعد أن اتهم الشركة ببيع الكهرباء بأسعار محظورة. وكانت المقاطعة سلمية وفعالة، ولكن على الرغم مما تردد من أنها قلصت إيرادات الشركة إلى أكثر من النصف، رفضت المجموعة المسيطرة في بروكسل الإذعان، وذلك خشية أن يشجع إظهار

---

(٩١) FO 371/2554, vol. 19022. MacKereth to Simon, 1 April 1935; Longrigg, *Syria*, pp. 206-7.
وقد مارس منتجو التبغ في لبنان الضغط على عريضة عندما بدأوا يخشون فقدان نفوذهم. انظر:
MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note,» 20 April 1935, vol. 500, pp. 210-11.

(٩٢) FO 371/8546, vol. 10165, 17 Sept. 1924
. وبشأن الأساس المالي للشركة انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. Belgian Ambassador (Paris) to Briand, 23 April 1931, vol. 578, pp. 161-62.

(٩٣) حنا، **الحركة العمالية**، ص ١٤٩.

(٩٤) حديث مع محمود البيروتي (دمشق، ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦). وبشأن دور النقل العام في اضطرابات المدينة، انظر: E. J. Hobsbawm, «Cities and Insurrections,» in *Revolutionaries* (London, 1977), pp. 220-33.

أي قدر من الضعف على تكرار الأساليب نفسها في مناسبات أخرى في المستقبل. وتم أخيراً التوصل إلى تسوية في تشرين الثاني/نوفمبر(٩٥).

لقد كانت المقاطعة علامة من العلامات الكثيرة التي دلت على أن مزاج الوطنيين في تحول خلال صيف ١٩٣٥ من الإحباط إلى الغضب العميق. فقد مضى على الثورة الكبرى عشرة أعوام ولم يتحقق إلا القليل من التقدم نحو الاستقلال. وفي ذكرى المولد النبوي [الشريف] في تموز/يوليو، رفض قادة الوطنيين السماح لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين بدخول المكان المحوط الخاص في المسجد الأموي المحجوز لأعضاء الحكومة.

وبعد تأدية الشعائر، ألقى عدد من الوطنيين كلمات في الجمع، ثم حملهم «رفاقهم المتحمسون إلى خارج المسجد» ثم في سوق الحميدية «وسط هتافات من متفرجين»(٩٦). وتعالت الأصوات المنددة بالشيخ تاج الدين واصفة إياه بـ «عدو الله»، وتلتها أصوات تمدح البطريرك الماروني في الأسواق والشوارع(٩٧). ولكن الأكثر تحريكاً للمشاعر في هذا اليوم وفي يوم ٢٠ تموز/يوليو، خلال الاحتفال بذكرى «شهداء» ميسلون، كان تمكُّن الكتلة الوطنية من فرض سيطرة تامة على الجموع الغفيرة؛ إذ لم يسبق للكتلة أن بينت مثل هذه المهارات التنظيمية، ليس في دمشق على الأقل(٩٨). ولا ريب في أن رؤية ما جرى كانت باعثة على الخوف، بالنسبة إلى الفرنسيين والمتعاونين معهم.

غير أن الوطنيين عانوا خسارة بفقدان زعيم عصبة العمل القومي، الرجل المحبوب والمحترم عبد الرزاق الدندشي، الذي توفي في ٣١ آب/أغسطس [١٩٣٥]. ومن سخريات الأمور أن الدندشي، الذي كان في ذلك اليوم قد تأخر عن موعد في الميدان، استقل حافلة كهربائية على الرغم من أن المقاطعة التي أيدها بفاعلية كانت لا تزال سارية المفعول. وحين لمحه عدد من أنصاره، وقد أخذتهم الدهشة، أخرج رأسه من الحافلة ليرد

---

(٩٥) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 14 June 1935, vol. 580, pp. 178-80; *Ibid.*, Lagarde (Beirut) to MAE, 9 Aug. 1935, vol. 580, p. 184.

وبحسب قول الفرنسيين، استأنف أصحاب المتاجر في دمشق استخدام «مصابيح اللوكس»، التي كانوا قد احتفظوا بها منذ المقاطعة السابقة. وجاء عملهم هذا بدافع الخوف من ردود الوطنيين في حال إحجامهم عن التقيد بالمقاطعة هذه. وقد سر هذا الأمر تجار الوقود طبعاً، إذ وجدوا فيه فرصة لزيادة مبيعاتهم لأصحاب المتاجر. MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 21 June 1935, vol. 491, pp. 3-5.

(٩٦) FO 371/6099, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 1 Oct. 1935; FO 371/4614, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 3 July 1927.

(٩٧) J. Lecerf and R. Tresse, «Les 'arada de Damas,» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 7/8 (1937-1938), p. 263.

(٩٨) FO 371/4614, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 3 July 1927.

تحيتهم فاصطدم بعمود لم يتنبه إلى وجوده في الطريق فلقي حتفه(٩٩). وقد نزل نبأ وفاته كالصاعقة لا في سورية فحسب، بل في العراق وفلسطين أيضاً.

ثم توفي ابراهيم هنانو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد صراع طويل مع المرض. هذا الرجل الذي كان اسمه على كل شفة ولسان في سورية في العشرينات والثلاثينات، وخصوصاً الأطفال الذين اعتادوا الاستماع إلى حكايات بطولاته قبل النوم. فلقد حافظ على وحدة صفوف الكتلة الوطنية في حلب، وأنقذ حركة الاستقلال من عقد تسويات مهلكة مع أسياد سورية. وكان تفانيه المخلص لاستقلال سورية لا ينازع. فقبل وفاته بعشرة أسابيع فقط كتب إلى نبيه العظمة الذي كان في فلسطين، معترفاً له بأن ديوناً طائلة تراكمت عليه خلال الأعوام الخمسة الماضية بسبب تضحياته الشخصية في سبيل الحركة الوطنية. بل إنه كان يفكر في بيع جزء من أملاكه ـ وهو أمر كان الملاكون السوريون لا يلجأون إليه إلا في حالات اليأس. ومع أنه ألح على العظمة ـ الذي كان قومياً عربياً بارزاً يقوم بجمع الأموال [في سبيل القضايا العربية] ـ بأن يبقي مشكلاته المالية طي الكتمان، فإن العظمة لم يتردد في إرسال كتاب إلى ابن سعود، يسأله فيه دعم هنانو، الذي كانت ديونه قد بلغت في مجموعها (٤٥٠٠) ليرة تركية ذهبية. ولكن هنانو توفي قبل أن يتسنى لابن سعود الاستجابة للطلب(١٠٠).

لقد ألقى موت ذينك الرجلين البارزين المحبوبين آنذاك ظلالاً على الحركة الوطنية في سورية وفي سائر الأراضي العربية. وفي الوقت ذاته، كانت غيوم تتجمع في سماء أوروبا بسبب عجز عصبة الأمم المتحدة عن منع إيطاليا من غزو إثيوبيا. وبزوال النظام

---

(٩٩) أوراق نبيه العظمة [سورية]. الملف ٥/ ٢٧٤؛ حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(١٠٠) أوراق نبيه العظمة [سورية]. من ابراهيم هنانو إلى العظمة، ١٢ أيلول/سبتمبر. أتاحت وفاة هنانو وجنازته الفرصة للقيام بتظاهرة سياسية مهمة في حلب. وأقد أغلقت الأسواق وأماكن اللهو؛ وشارك في الجنازة وفود من جميع أنحاء سورية. «وكان من المشاهد البارزة ترافق رجال الدين المسيحيين والمسلمين علانية وواقع استخدام رموز مسيحية وإسلامية في تصاميم أكاليل الزهور التي حملت خلال المسيرة»، التي ضمت نحو ٣٠,٠٠٠ شخص وامتدت مسافة كيلومترين اثنين. ولم يقع أي حادث شغب، إذ كان رجال الأمن الذين واكبوا المسيرة سوريين، في حين لزم جنود الحامية ثكنهم. وكانت المندوبية السامية قد حذرت السكان الفرنسيين من الظهور علانية في أثناء الجنازة.

FO 371/7126, vol. 19022, Parr (Aleppo) to Hoare, 29 Nov. 1935.

وكان هنانو قد أصيب عام ١٩٣٤ بداء السل.

MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 24 Aug. 1934, vol. 489, pp. 29-31.

وكان في وقت سابق، عام ١٩٣٢، قد أصيب بجروح نتيجة محاولة اغتياله في سنجق الإسكندرون بسبب خلاف بشأن ملكية أراض. وقد سارت تظاهرات في جميع المدن الكبرى حيث انتشرت أخبار الحادث.

MAE, Syrie-Liban 1930-40. Hellou (Beirut) to MAE, 9 Sept. 1932, vol. 482, pp. 34-45.

الدولي، بدأت شائعات تسري عن حتمية نشوب «حرب عالمية» جديدة. وقيل في بعض الأوساط الوطنية إن نشوب حرب سيحسن في النهاية من فرص تحرير سورية[١٠١]. وعُبّر عن مشاعر مماثلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط[١٠٢]. ولكن، بوجه عام، لم يكن القوميون العرب يأملون كثيراً بأن يتلقوا مؤازرة من موسوليني، على الرغم من المغازلات التي تودد بها قادة محترمون، مثل شكيب أرسلان، إلى الدوتشي. فسمعة إيطاليا في العالم العربي كانت منذ أمد طويل سيئة بسبب حكمها الاستعماري القاسي في ليبيا ومرارة ذكريات قصفها بيروت عام ١٩١٢. واحتجت الكتلة الوطنية بشدة على قيام متعهدي بناء إيطاليين بتجنيد عمال سوريين لمختلف مشاريع إيطاليا في مستعمراتها في شرق افريقيا[١٠٣]. وكانت هذه المشاعر المناهضة لإيطاليا معزوة مرة أخرى، وإن بصورة غير مباشرة، إلى مسألة الاختراق الصهيوني في فلسطين. فقد احتجت الكتلة بشدة على تهريب الصهاينة أسلحة إلى يافا وتل أبيب[١٠٤]، وعلى شراء اليهود في فلسطين حبوباً سورية لحساب الحكومة الإيطالية[١٠٥]. وفي هذه الآونة، أحدثت الشائعات بشأن حرب جديدة اضطراباً شديداً في الأوساط التجارية السورية؛ إذ بدأت المصارف تطالب باعتماداتها المالية بسرعة مرعبة، وتوقفت عن تقديم قروض جديدة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً حاداً[١٠٦].

وفي مصر، حث استيلاء إيطاليا على إثيوبيا الوطنيين على «الضغط في سبيل إعادة العمل بالدستور المعطل وتحقيق الاستقلال لبلدهم». وكان الوطنيون المصريون من جهة خائفين من احتمال اشتداد السيطرة الأجنبية في المنطقة، وكانوا، من جهة أخرى، يأملون بأن تشعر بريطانيا بالخوف من المنافسة الإيطالية بما يكفي لجعلها تقدم تنازلات إزاء بعض المطالب المصرية. وعندما رد البريطانيون بتعزيز وجودهم العسكري، اندلعت اضطرابات معادية للبريطانيين، دامت أسبوعاً[١٠٧]. وبعد شهر واحد، أعيد العمل بالدستور. وكان لا بد للكتلة الوطنية، بتقديرها لوضع القوى الدولية نفسه، من أن تتعلم من نجاح موقف مصر النضالي.

---

(١٠١) FO 371/6099, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 1 Oct. 1935.

(١٠٢) Porath, *The Palestinian Arab*, p. 140.

(١٠٣) FO 371/6099, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 1 Oct. 1935.

(١٠٤) FO 371/6174, vol. 19022. Villians to Rendel, 14 Oct. 1935.

وقد تضمنت رسالة من كيركبرايد (عمّان) إلى لو (القدس)، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥.

(١٠٥) **ألف باء**، العدد ٤٤٥٣ (٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٥).

FO 371/6099, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 1 Oct. 1935;

(١٠٦) FO 371/6099, vol. 19022. MacKereth to Hoare, 1 Oct. 1935.

(١٠٧) Porath, *The Palestinian Arab*, p. 159; MAE, Syrie-Liban 1930-40. «National Bloc Manifestos Praising the Wafd,» 15 Dec. 1935, vol. 491, pp. 208-9.

الفصل السابع عشر
الصعود إلى السلطة

كأعوام ماضية لا تحصى، انتهى عام ١٩٣٥ بمحصلة بغيضة؛ وكانت متنافرة بالنسبة إلى الكتلة الوطنية. ففرنسا كانت غير مستعدة لاستئناف مفاوضات بشأن اتفاقية، والبرلمان السوري ظل معطلاً، وحكومة الشيخ تاج الدين الحسني سيئة السمعة كانت لا تزال قائمة، والاقتصاد السوري لم يكن بعدُ قد خرج من أعوام الكساد الموهنة. وفي الوقت ذاته، لم تكن جروح الكتلة الداخلية ـ التي فتحتها الحرب الضروس بين حلب ودمشق ـ قد اندملت بعد، وكانت هجمات عصبة العمل القومي على استراتيجية «التعاون المشرف» الكتلوية قد تجاوزت حدود السخط.

في ظل مثل هذه الأوضاع، بدا بقاء الكتلة معلقاً بعمل سياسي دراماتيكيٍّ ما يمكنه أن يعيد توحيد صفوف الوطنيين. طبعاً، كان السؤال، أي نوع من العمل؟ وقد وجد قادة الكتلة أن خيار انتفاضة مسلحة، كالتي قامت قبل عشرة أعوام، خيار غير جذاب؛ فنودي بعمل مدروس أكثر. ولكن كان هناك أيضاً مسألة إيجاد عامل تعجيل. هذا العامل، وفرته المندوبية السامية على نحو ملائم.

إضراب عام

في ٢٠ كانون الثاني/يناير [١٩٣٦]، اندلعت أعمال الشغب في دمشق رداً على إغلاق مكتب الكتلة الوطنية في القنوات واعتقال فخري البارودي وزعيم «الشباب الوطني»، سيف الدين المأمون. وأغلقت الأسواق أبوابها، واحتشد طلاب وشبان أحياء أمام منزل نسيب البكري للإعداد لمسيرة إلى السرايا. بيد أن التظاهرة، التي كان على رأسها البكري وجميل مردم وشكري القوتلي، لم تتعدَّ نهاية شارع البكري، حيث كان «طوق من الشرطة» مضروباً. وأطلق رجال الشرطة طلقات نارية في الهواء وفرقوا الحشد واعتقلوا عدداً من الطلاب. وذكر أن تظاهرات جرت في اليوم ذاته في كل من حلب وحماة وحمص.

وفي اليوم التالي، أرسل الفرنسيون إلى قلب دمشق القديمة جنوداً من السباهيين

المغاربة ومن السنغاليين الشديدي الولاء لتعطيل مهرجان طلابي في الجامع الكبير. وفي خضم العراك الصاخب، قتل أربعة أشخاص. وفي حلب، أغارت قوات الأمن على مكان إقامة الراحل ابراهيم هنانو، الذي كان الوطنيون يعتبرونه «بيت الأمة» ـ تيمناً بـ«بيوت الأمة» التي كانت لسعد زغلول في مصر ـ وصادرت جميع الوثائق. ورد القادة بإعلان إغلاق سوق المدينة الضخم ودعوا مؤيديهم إلى التظاهر. وأدى اعتقال متظاهرين إلى مزيد من التظاهرات، وانتهى ذلك اليوم بمقتل شخصين. واستمرت أعمال الشغب يومين آخرين، واعتقل ١٥٠ متظاهراً آخرين. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، سار في دمشق ٢٠,٠٠٠ شخص في جنازة المتظاهرين الأربعة الذين سقطوا في اليوم السابق. ولكن ما إن تحول التشييع إلى أعمال عنف، حتى انقض الجنود الفرنسيون وقتلوا اثنين آخرين من المتظاهرين واعتقلوا ١٨٧ شخصاً. وفي حمص، حيث أغلقت الأسواق مدة يومين، قتل الفرنسيون ثلاثة متظاهرين وجرحوا ٢٠ آخرين[١]. لقد كانت دمشق على حافة إغلاق تام.

لم تكن الكتلة الوطنية سيدة الموقف في دمشق، وإنما الطلاب، ومعظمهم من عصبة العمل القومي، وقبضايات الأحياء هم الذين كانوا في واجهة التحريض السياسي. وفي الواقع، لقد وجه نسيب البكري وهاني جلاد، وهو تاجر ثري كان ذا صلة بالكتلة، نداءات خلال صلاة الجمعة في المسجد الأموي في ٢٤ كانون الثاني/يناير طالبا فيها العودة إلى الهدوء. إلا أن الطلاب لم يرضوا بذلك، بل نظم قادتهم مسيرة من المسجد إلى السرايا، ثم إلى الصالحية فرجوعاً إلى المسجد، داعين إلى الوحدة الوطنية ومواصلة الإضراب. وبفعل ضغط هائل، رأس جميل مردم وفداً للقاء المندوب الفرنسي في العاصمة في ٢٦ كانون الثاني/يناير، في محاولة لنزع فتيل الوضع المتفجر. وقد ضم الوفد رؤساء اتحاد العمال، وعلماء دين، وأعضاء غرفة التجار. ولكن لا الاجتماع هذا ولا تدخل أعيان دمشق لدى المندوب السامي أديا إلى أية نتائج ملموسة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، دعا جميل مردم، باسم الكتلة الوطنية، إلى إضراب عام يدوم حتى تعيد المندوبية السامية الحياة الدستورية إلى سورية. وفي الوقت الذي رحب كثير من الشبان المتحمسين بدعوة الكتلة هذه، فقد كان إضراب عام قد بدأ فعلاً منذ أسبوع تقريباً على يد العمال والطلاب وأصحاب المتاجر وموظفين حكوميين. فالكتلة كانت حتى ٢٧ كانون الثاني/يناير تتبع الجماهير المدينية أكثر مما كانت تقودها. وحتى بعد ذلك التاريخ، حاولت الكتلة إنهاء الإضراب قبل بلوغ أهدافه؛ ففي حين أنها أبدت في العلن موقفاً غير

---

(١) أخذت التفصيلات بشأن الإضراب العام من: أنور العش، **في طريق الحرية من اعتقال البارودي إلى سفر الوفد إلى باريس** (دمشق، ١٩٣٦)؛ *Oriente Moderno*, 16 (1936), pp. 61-65, 125-37; *L'Asie Française*, no. 337 (Feb. 1936), pp. 74-78; FO 371/863, vol. 20065. MacKereth to Eden, 27 Jan. 1936: FO 371/702, vol. 26005. Parr (Aleppo) to Eden, 29 Jan. 1936.

تسووي، فإنها استمرت خلف الكواليس في تقديم اقتراحات توفيقية إلى الفرنسيين.

وعلى الرغم من موقف الكتلة الفاتر خلال الأيام الستة والثلاثين التالية، فإن سورية كانت مشلولة تماماً بسبب إضراب كامل لم تشهده المدن من قبل، حتى خلال الثورة الكبرى. فالمحلات في معظمها مغلقة، والحياة التجارية ساكنة، والخدمات العامة معطلة، وعدد الحضور في المدارس والجامعة لا يذكر. وبالاستفادة من عفوية الغوغاء في المدن، حال الطلاب المناضلون والوطنيون الراديكاليون دون نجاح قادة الكتلة في تنفيذ أية تسوية. وعلى سبيل المثال، حاول التجار المرتبطون بالكتلة إعادة فتح أسواق دمشق في ٢ شباط/فبراير، وأرسلت الكتلة هاني جلاد إلى المسجد الكبير في اليوم التالي للمناشدة بإنهاء الإضراب. ولكن عندما دعا قادة الطلاب إلى مواصلة الإضراب، نفت الكتلة أن جلاد كان يتكلم باسمها وأعلنت تأييدها لدعوة الطلاب، الأمر الذي جعل جلاد يحس بالمرارة والمهانة والخزي ويدفعه إلى الاستقالة من الكتلة[٢].

وعندها، اجتمع طلاب وقادة كتلويون وعلماء دين في المسجد الكبير لصوغ مطالبيهم: عفو عام عن مئات الأشخاص الذين اعتقلوا أخيراً؛ إلغاء قرار طرد طلاب المدارس الذين شاركوا في التظاهرات؛ وإعادة فتح مكتب الكتلة الوطنية. وحين رفض الفرنسيون منح العفو، اندلعت التظاهرات مجدداً. وكان على رأسها تجار المدينة الذين كانوا قد شكلوا في اليوم السابق لجنة لتنظيم توزيع الطحين والمال على الفقراء والعمال المضربين[٣]. وفي الوقت ذاته، عمت التظاهرات مدناً أخرى.

وفي حماة، التي عملت على تلافي حوادث العنف في كانون الثاني/يناير، نشبت أعمال شغب مهلكة ضد الفرنسيين في ٤ شباط/فبراير. وبعد يومين، اعتقل القائد الكتلوي المحلي، الدكتور الشيشكلي. وجاء الرد قيام حشد من الناس بمهاجمة مجموعة من الجنود الخيالة، الذين أطلقوا النار وقتلوا سبعة من المهاجمين وجرحوا أربعين آخرين[٤]. واستجاب الوطنيون في حمص لحوادث حماة فجددوا استفزازاتهم، ففقدوا ثلاثة أشخاص في ٨ شباط/فبراير. ومع حلول ١٠ شباط/فبراير، كان العنف قد انتشر وصولاً إلى دير الزور، حيث قتل الجنود الفرنسيون خمسة متظاهرين[٥].

في مطلع شباط/فبراير، كان ثمة مؤشرات على تذبذب الفرنسيين في سورية، وهو رد طبيعي على تبدل الحكومة الأخير في باريس. فقد أتاحت تركيبة اليمين في الحكومة

---

(٢) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 65.

حديث مع محمود البيروتي (دمشق، ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٣) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 126-27.

(٤) FO 371/1941, vol. 20065. MacKereth to Eden, 4 April 1936.

(٥) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 128-29.

الراحلة للمندوب السامي تجاهل قادة الوطنيين. فإن حلول الحكومة الجديدة، التي تولى رئاستها السيناتور الاشتراكي الراديكالي ألبير سارو، جعل «غناء» مارتل «الفردي نشازاً». فحتى عندما اشتدت وطأة الإضراب، طلب رؤساؤه منه تحاشي جميع الحوادث وحظر أي تقرير صحافي يمكن أن يضرم في رؤوس الأحزاب اليسارية في فرنسا «تلك التوصيات الغيرية التي أدت عام ١٩٣٢ إلى صوغ اتفاقية الاستقلال لسورية»[٦]. بيد أن أعمال المندوب السامي بين يومي ١٠ و١٦ شباط/فبراير أزالت جميع مؤشرات التذبذب. وتسارعت الأحداث لغير مصلحة الكتلة الوطنية. ففي ١٠ شباط/فبراير، أصدر مارتل إلى الجنرال هنتزنغر، قائد جيش الشرق، أوامر باستعادة النظام. وسارع هنتزنغر إلى فرض القانون العرفي على دمشق. وراح يصدر قائمة المحظورات من مقره في فندق أورينت بالاس، الذي كان يحرسه بكثافة جنود سنغاليون. فمنع أن يجتمع في الشارع أكثر من ثلاثة أشخاص، وحذر السكان من أن جنوده سيردون على الضربة بمثلها[٧]. وفي ١١ شباط/فبراير، اعتقل جميل مردم ونسيب البكري، وأبعد الأول إلى الحدود السورية ـ التركية في سنجق الإسكندرون، وأبعد الثاني إلى أعزاز. وفي اليوم التالي، فرض الفرنسيون القانون العرفي في مدن أخرى، وعززوا حامياتهم حول المناطق الريفية حالما انتشرت تقارير تتحدث عن ظهور عصابات مسلحة شبيهة بتلك التي نشطت خلال الثورة الكبرى. وفي دمشق، انتشر الجنود الفرنسيون بكثافة في حيين من أشرس الأحياء مقاومة: باب الجابية وباب الشرقي، وتم تطويق منزلي اثنين من أقوى قادة الكتلة نفوذاً لم يتم اعتقالهما: شكري القوتلي ولطفي الحفار. وفي ١٣ شباط/فبراير، اعتقل الجنود الفرنسيون أبرز القادة الكتلويين في حلب: سعد الله الجابري، حسن فؤاد ابراهيم باشا، وعبد الرحمن الكيالي، ونعيم أنطاكي. وفي ١٦ شباط/فبراير، وفي محاولة لقصم ظهر قيادة الوطنيين في دمشق، أرغمت المندوبية السامية الأخوين خوري على الاستقالة من كلية الحقوق، حيث كانا يعملان محاضرين[٨].

وقد ظن المندوب السامي ومعاونوه أن التجار وأصحاب المتاجر في دمشق وحلب سيسعدون «باستئناف النشاط الطبيعي شرط توفير الحماية لهم» من عنف الوطنيين. غير أن وفداً ضخماً من تجار دمشق، وعلى رأسهم الرجل الرزين عارف الحلبوني، رئيس غرفة التجارة في دمشق، وخالد العظم، المدير الإداري لشركة الاسمنت الوطنية، خيب ظنه

---

(٦) FO 371/1135, vol. 20065. MacKereth to Eden, 10 Feb. 1936; Shirer, *The Collapse of the Third Republic*, p. 240.

(٧) FO 371/1941, vol. 20065. MacKereth to Eden, 4 April 1936.

(٨) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 129-31.

للحصول على قائمة بأسماء الذين اعتقلوا خلال الإضراب العام، انظر: MWT, *Registre Civil, Commandes* (1936): *Tribunal de 1ère Instance de Damas* (Jan.-Feb. 1936).

برفض «استئناف الأعمال التجارية» قبل أن يعوض عن بعض المظالم السورية[٩]. وبعد خمسة أيام، وبصورة غير متوقعة، طلب مارتل من الشيخ تاج الدين المكروه جداً أن يقدم استقالته. وطلب إلى عطا الأيوبي تأليف حكومة جديدة[١٠]، ضم إليها ثلاثة وطنيين معتدلين[١١]. ولم يكن اختيار الأيوبي عشوائياً. فهذا الوجيه الذي درس في «الملكية» والمتحدر من عائلة دمشقية عريقة وميسورة، والمتمتع بخبرة إدارية واسعة ترقى إلى أواخر العهد العثماني، كان يعتبر أميناً، مع احتمال طفيف أنه كان يتودد إلى الفرنسيين، ويحظى باحترام شديد في أوساط الوطنيين[١٢]. وكذلك كان وزراؤه. ومع ذلك، فقد كانت ردة فعل الكتلة المعلنة على الحكومة الجديدة، التي أفرجت عن بعض المعتقلين واقترحت العودة إلى الحياة البرلمانية، سلبية بصورة واضحة. وجددت دعوتها إلى مواصلة الإضراب، ومقاطعة جميع السلع والخدمات العامة الأجنبية[١٣]، وراحت الأنباء تتحدث عن أعمال شغب في المدن الكبرى كافة.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، فتحت أبواب السجون لخروج جميع الذين اعتقلوا ولم يقدموا إلى المحاكمة. وظل ٣٠٨٠ شخصاً من الذين حكمت محاكم عسكرية ومدنية عليهم بالسجن مدداً متفاوتة بسبب مشاركتهم بالإضراب منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير[١٤].

وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصدر هاشم الأتاسي، بوصفه رئيساً للكتلة الوطنية، بياناً شديد اللهجة أعلن فيه أن برنامج الوطنيين كان الحل الوحيد المقبول للمسألة السورية. وأدى ذلك إلى تظاهرة حاشدة في العاصمة السورية، حيث اصطدم المحتجون برجال الشرطة الذين أطلقوا النار وقتلوا أربعة أشخاص وجرحوا عشرات آخرين[١٥]. ولكن تبين، وبصورة مفاجئة، أن أعمال الشغب تلك كانت آخر الأعمال الخطرة في الإضراب الكبير.

ففي اليومين التاليين، عقد قادة كتلويون وحكومة الأيوبي خلوة مع المندوب السامي

---

(٩) FO 371/1434, vol. 20065. MacKereth to Eden, 24 Feb. 1936.

(١٠) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 134.

(١١) مصطفى الشهابي (التعليم)؛ إدمون حمصي (المال)؛ سعيد الغزي (العدل): حسن الحكيم، **مذكراتي**، المجلد ٢، ص ١٧١.

(١٢) كان الأيوبي عضو مجلس مديري شركة الأسمنت الوطنية، ومتزوجاً من إحدى بنات أسرة الجزائري التي كانت من أصحاب الأراضي. انظر:
FO 226/240/9/3/119. Gardner to Chancery, 27 March 1943;
فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٤٩.

(١٣) FO 371/1711, vol. 20065. MacKereth to Eden.

(١٤) FO 371/1941, vol. 20065. MacKereth to Eden, 4 April 1936.

(١٥) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 135.

في بيروت، في محاولة للتوصل إلى اتفاق مرضٍ بشكل متبادل. وفي ٢ آذار/مارس، أعلن هاشم الأتاسي أن وفداً سورياً سيتوجه إلى باريس فوراً للتفاوض بشأن اتفاقية، وأن السجناء السياسيين والمنفيين سيحررون، وأن الصحف الوطنية ستعاود الصدور[١٦]. ويبدو أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت قد أملت الاتفاق بشكل نهائي بعد الفشل في منع لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي الفرنسي والصحافة اليسارية من مهاجمة مارتل بسبب سوء معالجته للاضطرابات في سورية[١٧].

وفي اليوم التالي، وبعد إطلاق القادة المسجونين، أعلنت الكتلة الوطنية نهاية رسمية للإضراب الذي دام ٤٣ يوماً. وقامت مسيرة سلمية مؤلفة من حرفيين، وشبان أحياء، وبدو، ومختلف الأقليات الدينية والجماعات الإسلامية، ومرت بمنازل القادة الكتلويين الذين أفرج عنهم للتعبير عن تقديرها وإعادة تأكيد إخلاصها لقضية تحرير سورية[١٨]. وفي وقت لاحق، تجمع قادة الكتلة أمام الأسواق لقص الشرائط الخضر الممدودة عند مداخلها، دلالة على أن الكتلة الوطنية وحدها مخولة إعادة فتح العاصمة السورية[١٩]. وفي حلب، نودي في المسجد الكبير إلى النظام، والولاء للكتلة الوطنية، واستئناف العمل، فيما أخذ الإضراب في الانحسار بسرعة[٢٠]. وأعد القادة الوطنيون بتؤدة، ولكن بتفاؤل، للسفر إلى باريس.

كان الإضراب العام سنة ١٩٣٦، كما هو واضح، أكبر انتصار تحققه الكتلة الوطنية حتى ذلك التاريخ. وقد تبنت الكتلة، مستوعبة درس حزب الوفد المصري، منهج عمل أعاد الحيوية إلى صورتها ومكن قادتها من الاستئثار بحركة الاستقلال السورية.

ومن سخرية الأمور أن الإضراب أتاح لقيادة الكتلة أن تنقذ، في أقل من شهرين، استراتيجية «التعاون المشرف» التي كانت تتبناها. وعلاوة على ذلك، فقد كان في وسع الكتلة تركيز هذه الاستراتيجية على أساس أسلم كثيراً، حيث أصبح «التعاون المشرف» يعني الآن عقد اتفاقية «لا تقل منزلة عن الاتفاقية الأنكلو ـ عراقية»[٢١]، وأخيراً حق الكتلة في مشاركة الفرنسيين في السلطة. وفي حقيقة الأمر، لم يسبق لقادة الكتلة أن ساوموا على ما هو أكثر من ذلك. وكانت أدوات الكتلة المفضلة هي الدبلوماسية المعززة بين حين وآخر بما ينم عن نفوذها المستقل في المدن. وأفضل ما كان في وسع تلك الأدوات أن تفعله هو تخفيف السيطرة الفرنسية في سورية بالتدريج. أما النضال المسلح

(١٦) FO 371/1744, vol. 20065. MacKereth to Eden, 31 March 1936; *L'Orient* (5 March, 1936).

(١٧) FO 371/1437, vol. 20065. MacKereth to Eden, 4 March 1936.

(١٨) FO 371/1437, vol. 20065. MacKereth to Eden, 4 March 1936.

(١٩) *L'Asie Française*, no. 337 (Feb. 1936), pp. 77-78.

(٢٠) FO 371/1379, vol. 20065. Parr to Eden, 7 March 1936.

(٢١) Longrigg, *Syria*, p. 218.

وسيلةً للوصول إلى السلطة، فقد استبعد منذ فشل الثورة الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧.

ولكن، في حين أن الإضراب العام ساعد في استعادة سمعة الكتلة الوطنية، فإنه أيضاً ألحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد السوري وبأحوال سكان المدن المعيشية. فقد كان للإضراب الذي امتد ستة أسابيع تأثير مدمر في المعيشة في المدن السورية الداخلية وكذلك في بيروت وفلسطين. فالأعمال شلت طوال فترة الإضراب، والمبيعات اقتصرت على الضروريات المباشرة، والمتاجر والشركات التجارية الكبرى أصيبت في معظمها بأضرار فادحة. فالإغلاق الإلزامي الذي فرضه الطلاب و«القبضايات» لم يتحدّه سوى عدد قليل من أصحاب المتاجر. وفي الأحياء الإسلامية، لم يفتح سوى المخابز. وحتى في الأحياء الأوروبية والمسيحية، ظلت المحلات في معظمها مغلقة جزئياً. وأدى ذلك كله إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفساد السلع المخزونة القابلة للتلف، وتقتير في الاستهلاك، وندرة في السيولة المالية، وتوقف عن دفع الرواتب وتسديد مستحقات مالية أخرى، وبطالة قسرية واسعة، وتأخر في تسلم بضائع الأمانة التي كانت قد طلبت قبل الإضراب، وهذا الأمر الأخير زاد في خسائر تجار بيروت الجسيمة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت الروح المعنوية في المدن عالية طوال فترة الإضراب، ولم يسبق أن ظهر الشعب السوري بذلك المقدار الكبير من الوحدة والالتزام. وقد تكاتفت أحياء المدن كي يساعد أحدها الآخر. واستطاعت الكتلة الوطنية، بدعم من جمعيات تجار متطوعة، أن تجمع مالاً كافياً للفقراء، وأن تقيم مراكز لتوزيع الطعام، والزيت، والملابس التي كانت ضرورية للغاية لمواجهة الرياح القارسة والأمطار التي ضربت سورية في ذلك الشتاء الذي كان قاسياً بصورة غير معتادة. وبتوقف التجارة مع الداخل السوري وعجز تجار دمشقيين وحلبيين عن احترام تعهداتهم، تراكمت الفواتير غير المدفوعة. غير أن الكتلة الوطنية أقنعت المصارف بمنح قروض جديدة وتحديد تسهيلات الاعتمادات. كما مورست ضغوط على أصحاب الأملاك في المدن كي يؤجلوا تحصيل بدلات الإيجار طوال مدة الإضراب. ولا أحد يستطيع أن ينكر أن استجابة الكتلة ومحازبيها الأثرياء لحاجات الناس قد استنفدتها تضحياتها. وكما لاحظت القنصلية البريطانية في دمشق، «فإن الميزة البارزة في الإضراب العام... كانت الدرجة العالية من الطاعة التي دين بها للقادة، وملكات التنظيم والقيادة التي أبداها هؤلاء القادة في السيطرة على حشود الناس». ولم يعد يخامر المندوب السامي وأركانه أي شك في أن الكتلة، كما حزب الوفد في مصر، كانت صاحبة أقوى نفوذ سياسي في البلد. وفي الواقع، لقد كان من قبيل التكتيكات الفاشلة، من المنظور الفرنسي، الإصرار على الاستهانة بالكتلة علانية[٢٢].

---

(٢٢) FO 371/961, vol. 20065. Parr to Eden, 15 Feb. 1936; FO 371/1109, vol. 20065. Parr to Eden, 22 Feb. 1936; FO 371/1362, vol. 20069. Parr to Eden, 27 Feb. 1936; FO 371/1289, vol. = 20065. Parr to Eden, 29 Feb. 1936; FO 371/4121, vol. 20069. Havard to Eden. 24 June 1936;

ويضاف إلى ذلك أن الإضراب حرك مشاعر التعاطف في مناطق مجاورة. فحين فرضت الأحكام العرفية على مدن الداخل، احتجت اللاذقية وطرابلس وبيروت بوقف العمل فيها كلياً[٢٣]. وقامت مجموعات من التجار في العاصمة اللبنانية، وعلى الرغم مما كانت تعانيه بسبب استمرار الإضراب، بجمع الأموال لمؤازرة لجنة الإضراب في دمشق[٢٤]. وفي العراق، أدانت المقالات الرئيسية في صحف بغداد السياسة الفرنسية وعبرت عن تعاطف الشعب العراقي وتضامنه مع أشقائه السوريين في نضالهم ضد «الإمبريالية». وتلقت دمشق رسائل تأييد من اتحاد المحامين في بغداد، وأرسلت من العراق عرائض إلى عصبة الأمم تدين الأعمال الفرنسية[٢٥]. بيد أن أشد الاحتجاجات المناهضة للفرنسيين كانت تلك التي سجلت في فلسطين؛ حيث عقدت اجتماعات عدة حاشدة، ونظمت تظاهرات وإضرابات ـ برعاية حزب الاستقلال ـ تعبيراً عن التضامن مع الشعب السوري وإدانة للأساليب الفرنسية. وتم جمع أموال لضحايا الإضراب، وأرسلت برقيات إلى سورية تعبر عن تضامن شعب «الجنوب السوري»، وهو اسم كان العروبيون الراديكاليون يفضلونه عادة على «فلسطين»[٢٦]. لقد كان ما يجري في سورية يراقب بدقة في فلسطين، ولسبب وجيه. فمثلما كان حزب الوفد المصري مثالاً قيماً بالنسبة إلى الكتلة الوطنية، فإن الإضراب العام في سورية كان نموذجاً للتحرك بالنسبة إلى الفلسطينيين[٢٧].

مفاوضات باريس

لقد سبق اختيار الفريق السوري المفاوض الذي أُرسل إلى باريس كثير من الدرس والمناقشة في أوساط الوطنين. وتصدر التركيبة النهائية للوفد أربعة من قادة الكتلة ـ هاشم

= ؛ أحاديث مع فؤاد صيداوي وجورج سيبا SIBA[c] (دمشق، ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٦)؛ سهيل الخوري (دمشق، ٨ شباط/فبراير ١٩٧٦)؛ أنور البابا (دمشق، ٨ نيسان/أبريل ١٩٧٦)، نصوح بابيل (دمشق، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦)؛ أبو علي الكلاّوي (دمشق، ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٦). والأحاديث هذه كلها كانت مع مشاركين في الإضراب العام.

(٢٣) FO 371/962, vol. 20065. Havard to Eden, 13 Feb. 1936.

(٢٤) *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 130.

(٢٥) FO 371/853, vol. 20065. Kerr Baghdad) to Eden, 5 Feb. 1936; FO 371/979, vol. 20065. Kerr to Eden, 13 Feb. 1936.

(٢٦) George Antonius File, no. 17. Antonius memorandum (Jerusalem), 8 Feb. 1936, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford; FO 371/1293, vol. 20018. Palestine CID to Colonial Office, 18 Feb. 1936.

(٢٧) Porath, *The Palestinian Arab*, p. 160; FO 371/1515, vol. 20018. Air Ministry Headquarters (Palestine) to FO, 26 Feb. 1936.

الأتاسي، وجميل مردم، وسعد الله الجابري، وفارس الخوري ـ وضم إليها وزيران ـ الأمير مصطفى الشهابي، وهو مهندس زراعي تخرج في فرنسا، وإدمون حمصي، وهو مصرفي سرياني كاثوليكي تخرج في أكسفورد. وفي اللحظة الأخيرة، بذلت من خارج الكتلة محاولة لضم الزعيم السوري المنفي، الدكتور الشهبندر، ولكن المحاولة أخمدها الفرنسيون، الذين كانوا يفضلون عدم عودته إلى السياسة السورية. وكانت الكتلة سعيدة بذلك في سرها. وألحق بالوفد سكرتيران، وهما المحاميان إدمون رباط ونعيم أنطاكي وكلاهما من حلب، وعدد من المستشارين السياسيين الشبان، كان منهم، في بداية الصيف، زعيم الحزب الشيوعي السوري، خالد بكداش. وفي ٢١ آذار/مارس غادر الوفد دمشق وسط مشاهد من الحماسة الشعبية العارمة[٢٨].

افتتحت المفاوضات في ٢ نيسان/أبريل مع فريق فرنسي برئاسة وزير الخارجية بيير ـ إتيين فلاندان. ولم تكن الطريق إلى عقد اتفاقية سهلة على النحو الذي توقعه الوفد السوري. فمنذ البداية، واجه السوريون مساومة فرنسية قاسية ومرفوضة؛ إذ إنها أصرت على أمور عديدة كان منها إبقاء أنظمة الحكم شبه المستقلة والحاكمين الفرنسيين في منطقة العلويين وجبل الدروز. وكان من حسن طالع الوفد السوري أنه استطاع تلافي انهيار كامل بعد أن قدم فلاندين مسودة اقتراح غير مقبول بصورة واضحة في نهاية نيسان/أبريل تقريباً. إذ رحلت حكومة سارو بفعل الانتخابات العامة التي أجريت في فرنسا في ٢٦ نيسان/أبريل، وحل محلها ائتلاف يساري برئاسة زعيم الحزب الاشتراكي، ليون بلوم. ولكن لمّا لم يكن في وسع هذا الائتلاف التقدمي ـ المعروف باسم الجبهة الشعبية ـ أن يتولى مهامه دستورياً قبل بداية حزيران/يونيو، علقت مفاوضات الاتفاقية طوال شهر أيار/مايو، وهو ما أتاح للوفد السوري الاستمتاع ببعض مباهج الربيع في باريس، وعلى حساب الحكومة العراقية[٢٩].

ولئن كان العمال والموظفون الفرنسيون ذوو الياقات البيض قد اغتبطوا لانتصار الجبهة الشعبية ـ ائتلاف من الاشتراكيين الراديكاليين، والاشتراكيين، والشيوعيين الذين وعدوا بإصلاحات اجتماعية واقتصادية فات أوانها منذ زمن طويل ـ فالقادة الوطنيون في أنحاء الإمبراطورية الفرنسية كانوا مغتبطين بدورهم[٣٠]. وكان من المؤشرات المبشرة أكثر من غيرها باختراق دبلوماسي تعيين فريق مفاوض فرنسي ثان، برئاسة بيير فينو، المساعد

---

(٢٨) FO 371/1624, vol. 20065. MacKeret to Eden, 17 March 1936; FO 371/1941, vol. 20065. Mackereth to Eden, 4 April 1936.

(٢٩) FO 371/2749, vol. 20065. Peake (Paris) to Eastern Department (FO), 14 May 1936; FO 371/3008, vol. 20069. Nuri Pasha (Sa'id) to FO, 22 May 1936.

(٣٠) W.B. Cohen, «The Colonial Policy of the Popular Front,» *French Historical Studies*, 7 (Spring 1972), pp. 368, 378.

الجديد من الجبهة الشعبية لوزير الخارجية للشؤون الخارجية والمسؤول عن مراكش وتونس والانتداب في الشرق. وفينو، العضو السابق في مجموعة جوزيف بول ـ بونكور الاشتراكية والمتعاون السابق مع ليوتي، كان «مستمعاً حساساً» ذا تصور مواكب للانتداب بواقعية واستشراف. ففي حين كان التفكير الرسمي السابق بشأن الانتداب مركّزاً على كيفية تطويع ما يحتويه من مبادئ، فإن فينو قد سعى للعمل بأمانة ضمن إطار ميثاق الانتداب. وكان يرى أن الانتداب الفرنسي في الشرق «مؤقت»، وبالتالي، ففي الإمكان ألا يكون دور فرنسا هناك أكثر من دور «المرشد». وستضطر فرنسا إلى تقبّل الحقوق الأساسية للوطنية السورية واستيعاب الدولة السورية لمنطقتي الحكم الذاتي الدرزي والعلوي (طبعاً مع شرط الاعتراف بحقوق هاتين الطائفتين كأقليتين وحمايتها). وإلا، فإن النفوذ الفرنسي كان عرضة لأن يبزه أحد حلفاء فرنسا أو أحد خصومها الأوروبيين[٣١].

ولم تكن نظرة فينو المتنورة نسبياً تعني أن الجبهة الشعبية كانت مهيأة لقبول جميع مطاليب الوفد السوري؛ فقد كان لحكومة بلوم حدود من وضعها هي، كما أنها كانت تواجه ضغوطاً من أحزاب اليمين الفرنسي ومن مجموعات مصالح مالية وثقافية خاصة كانت تعارض بشدة تقديم أية تنازلات لسورية. وحقاً، عندما استؤنفت المفاوضات في أواخر حزيران/يونيو، أبدت حكومة بلوم كثيراً من الحزم، وفي الوقت نفسه تماماً أوضحت أنه من غير المرجح أن تكون أية حكومة في المستقبل ألين عريكة[٣٢]. وكما هو الأمر دوماً، كانت نقاط الخلاف الدقيقة مستقبل منطقتي العلويين والدروز والمسألة العامة لتحديد الوحدة السورية[٣٣].

وفي أثناء مواصلة المفاوضات خلال صيف ١٩٣٦، وردت إلى فرنسا أنباء عن تظاهرات في اللاذقية وجبل الدروز وأماكن أخرى يؤيد بعضها الوحدة مع سورية ويعارضها بعضها الآخر[٣٤]. وكانت معارضة الوحدة مع سورية في جبل الدروز أقل

---

(٣١) J. Henry-Haye and Pierre Viénot, *Les relations de la France et de la Syrie* (Paris, 1939); Pierre Viénot, Article no. 2 in *Le Populaire* (Paris), 12 Jan. 1939; Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 168-69.

(٣٢) FO 371/3794, vol. 20066. Sir G. Clerk (Pairs) to Eden, 22 Jan. 1936.

أمل الوطنيون السوريون بأن مارتيل، الذي عاد لباريس ليشارك في المفاوضات، أن تستبدله حكومة بلوم بشخص آخر أكثر ليبرالية منه. لكن هذا لم يحدث. FO 371/4416, vol. 20066. Ogden (Damascus) to Eden, 4 July 1936.

(٣٣) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel «Note,» 3 June 1936, vol. 492, pp. 156-59; *Ibid.*, «Note,» 15 Oct. 1936, vol. 495, pp. 5-7.

(٣٤) FO 371/3794, vol. 20066. Clerk to Eden, 22 June 1936. FO 371/4416, vol. 20066. Ogden to Eden, 20 July 1936. Longrigg, *Syria*, pp. 219-20.

حدة مما كانت في منطقة العلويين، الذين عبروا عن شكوكهم العميقة في الوحدة، ولا سيما من المنطلق الطائفي. أما جبل الدروز، فلم يكن منقسماً طائفياً لأن طبقة أصحاب الأراضي والفلاحين كانوا كلهم من الدروز[٣٥]. وفي صيدا، تحولت التظاهرات التي جرت تأييداً للوحدة في ١٢ تموز/يوليو إلى أعمال شغب قتل فيها أربعة متظاهرين[٣٦]. وفي سنجق الإسكندرون، كانت الأقلية التركية قد بدأت تحرض بصورة أوضح على الانفصال والاتحاد مع أنقرة[٣٧].

على الرغم من الارتباك والقلق وتضارب المصالح بشأن مفاوضات باريس، فقد اتضح بسرعة أن الاتفاقية الجديدة ستجعل منطقتي العلويين والدروز ضمن الدولة السورية[٣٨]. وبحلول الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي مكن الوفد السوري من العودة إلى الوطن ظافراً.

في حين أن مسودة الاتفاقية الجديدة[٣٩] كانت متبعة الخطوط العامة لاتفاقية عام ١٩٣٣، التي كان البرلمان السوري قد «رفضها من دون رسميات»، فإنها دلت على تقدم أكبر في تقبل الحكومة الفرنسية لوجهة النظر السورية. وبدا أن الجبهة الشعبية تخطت الموقف الأقل سخاء الذي وقفه الطرف العسكري، وجماعات المصالح الخاصة في الشرق، والمسؤولون الدائمون في وزارة الخارجية الفرنسية. وجاءت الاتفاقية السورية (والاتفاقية الفرنكو ـ لبنانية، التي تم التفاوض بشأنها بعد الاتفاقية السورية بيسر وسرعة أكبر في خريف ١٩٣٦، التي صادق مجلس النواب الفرنسي عليها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

---

(٣٥) انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note,» 27 Oct. 1936, vol. 495, pp. 49-56; *Ibid.*, 1936, vol. 493, pp. 143-44; *Ibid.*, «Note,» 24 July 1936, pp. 151-53. *Ibid.*, Ali M. al-Atrash to Léon Blum, 4 July; «Note,» 11 June 1936, vol. 492, pp. 195-97.

بالنسبة إلى قضية المنطقة العلوية، ركز المسؤولون الفرنسيون على مسألة ضمها إلى لبنان. انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Aide mémoire,» 20 Aug. 1936, vol. 493, pp. 181-84,

وبشأن رد فعل الوفد السوري على اقتراحات الفرنسيين بشأن الاتفاقية في حزيران/يونيو، انظر: MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Etude critique du Project Français,» signed by H. al-Atasi, 11 June 1936, vol. 495, 14 pages.

(٣٦) FO 371/4804, vol. 20066. Furlonge (Beirut) to Eden, 20 July 1936; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrier Telegram, 15 July 1936, vol. 501, pp. 109-10.

(٣٧) Longrigg, *Syria*, p. 220.

(٣٨) في ملاحظة على الاتفاقية، كتب المستشرق الفرنسي لوي ماسينيون: «لأننا نحن في سورية لأهداف ثقافية والحفاظ على وعودنا للمسيحيين، فمن الضروري أن نعيد وضع الدفاع عن الأقليات في إطار ثقافة سياسية موالية للعرب صراحة... وبهذه الطريقة سنكسب الوفد السوري إلى جانبنا وسنتوصل إلى اتفاق».

(٣٩) لنصّ «معاهدة اتفاقية وتحالف بين فرنسا وسورية انظر: Hourani, *Syria and Lebanon*, Appendix A, pp. 314-33.

مقتدية على نحو فضفاض بالاتفاقية الانكلو ـ عراقية. غير أنه كان فيها أمر بارز هو: إجراءات محددة لحماية الأقليات الدينية استُلهمت، بحسب المسؤولين الفرنسيين، من فشل بريطانيا في ضمان حماية أقليات العراق، ولا سيما الجالية الأشورية[٤٠].

لقد أمّنت الاتفاقية السورية شروط «السلام» و«الصداقة» و«التحالف» بين فرنسا وسورية. وتقرر أن يسري مفعولها حالما يتم قبول سورية في عصبة الأمم، وأن تدوم ٢٥ عاماً. وبمعزل عن مواد الاتفاقية الرئيسية، التي لم تفعل سوى أنها أسبغت الطابع الرسمي على الخطوط التوجيهية العامة للعلاقات الفرنكو ـ سورية التي لم تكن حقاً محط نزاع قط، فقد كان هناك عدد من الوثائق الملحقة المحدِّدة لوضع فرنسا العسكري في سورية، ولحقوقها وواجباتها، ولعلاقات الدولة السورية بالدروز والعلويين والأقليات الأخرى وبلبنان.

ونصت البنود العسكرية [في الاتفاقية] على مساعدة فرنسية لحماية سيادة سورية، ولكنها حصرت المساعدة التي يتوجب على سورية أن تقدمها لفرنسا للمعاونة ضمن الحدود السورية. كما أن الحكومة السورية وافقت على تجهيز وإعالة جيش مؤلف على الأقل من فرقة مشاة واحدة ولواء خيّالة واحد، مع الافتراض بأن يكون وفقاً للمقياس الفرنسي. وسمح لفرنسا بأن تحتفظ بقاعدتين جويتين عسكريتين في موقعين متفق عليهما، على ألا تقل المسافة بين القاعدتين وبين أي من المدن الداخلية الأربع عن ٢٥ ميلاً. وأعطيت فرنسا أيضاً جميع تسهيلات النقل والإيواء الضرورية لما يتصل بهاتين القاعدتين وبالحاميات الفرنسية، ويجري تركيز بعض هذه الحاميات، غير المحددة قوتها، في منطقتي العلويين والدروز مدة خمسة أعوام من بدء تطبيق الاتفاقية. والمتفق عليه هو أن تدمج هاتان المنطقتان رسمياً في الدولة السورية، ولكن مع احتفاظهما بمقدار محدد من الحكم الذاتي الإداري والمالي، على غرار الحكم الذاتي في سنجق الإسكندرون.

ولقد خلت الاتفاقية من أي اعتراف رسمي بوجود الجمهورية اللبنانية كياناً منفصلاً، على الرغم من أن «الأقضية» الأربعة التي أضيفت إلى لبنان عام ١٩٢٠ بقيت في لبنان بموجب اتفاقية منفصلة مع فرنسا. وبالنسبة إلى تنظيم المسائل الرئيسية بين سورية ولبنان، بما فيها إدارة «المصالح المشتركة» الخلافية، فقد ترك أمره للتفاوض بين حكومتي سورية ولبنان[٤١]. وأخيراً، تخلت فرنسا عن الحق في أن تسترد من سورية

(٤٠) FO 371/6132, vol. 20066. U.K. Delegation at Geneva to FO, 27 Sept. 1936; FO 371/6599, vol. 20066. Eastern Department (FO), 6 Nov. 1936; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel «Note,» 3 June 1936, vol. 492, pp. 156-59.

(٤١) FO 371/6599, vol. 20069. Eastern Department (FO), 6 Nov. 1936; FO 371/6896, vol. 20066. MacKereth to Eden, 26 Oct. 1936. Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 200-4; Longrigg, *Syria*, pp. 222-24.

نفقات إدارتها وحمايتها خلال فترة الانتداب[٤٢].

تولي السلطة

عندما وصلت إلى سورية في ١٠ أيلول/سبتمبر أنباء توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في باريس، أوقفت جميع الدوائر الحكومية أعمالها في ذلك اليوم، وكثير منها «زين بالأعلام والأضواء الكهربائية». ولأول مرة، رفعت مكاتب الكتلة الوطنية علمي سورية وفرنسا جنباً إلى جنب. وابتهج السكان بالعرض الذي أقامه في الشوارع جناح الكتلة شبه العسكري الجديد، «القمصان الحديدية»[٤٣]. بيد أن البهجة الحقيقية لم تبدأ إلا عندما وصل الوفد السوري إلى حلب بعد ذلك بثلاثة أسابيع، وبعد أن مر بتركيا وصدم حين علم بأن «أنظار تركيا كانت لا تزال ثابتة» على سنجق الإسكندرون[٤٤].

في حلب، نظمت تظاهرات مدروسة لإعلان التضامن والمشاعر الوطنية العفوية في الشمال السوري ولإظهار مستوى تنظيم وانضباط «القمصان الحديدية»، الذي ساعد الكتلة في إحضار مابين ٣٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ قروي من المنطقة المحيطة بالمدينة. وقد بدا للمراقب العابر بالتأكيد أن السلطة الفعلية في البلد قد انتقلت إلى أيدي الوطنيين. فترتيبات الشرطة خلال التظاهرات والاحتفالات بدت إلى حد بعيد أنها طوع أوامرهم. وكان الوطنيون قد أنشأوا منذ الإضراب الكبير تنظيماتهم في مختلف الأحياء لتولي الأمور الإدارية المحلية. بل إنهم أقاموا «محكمة» خاصة بهم أحيل عليها عدد كبير من النزاعات والشكاوى المدنية التي هي دون الجرائم الخطرة. وأضاف القنصل البريطاني في المدينة قوله «إنهم [الوطنيين] لم يخفوا نيتهم في مقاطعة الإدارة المحلية، وإنه كان هناك مقدار من إثارة المشاعر في الصحف المحلية إلى حد القول إن أولئك السوريين الذين قبلوا تولي مناصب في ظل الفرنسيين يجدر معاقبتهم عندما يتم نيل الاستقلال». ومن الأدلة الأخرى على هذا التوجه أن حاكم حلب لم يُدْعَ إلى الاحتفالات إلا بعد إصرار أحد أعضاء الوفد العائد، ثم تم تجاهله عملياً[٤٥].

ورحبت عروض وتظاهرات مماثلة بالوفد خلال مروره بحماة وحمص باتجاه دمشق، التي وصلها في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وفي دمشق، أعد الوطنيون الأنشطة كافة، ولكن خلافاً لما جرى في حلب، لم يستطع «القمصان الحديدية»، ومعهم الحركة الكشفية، من السيطرة على الجموع التي احتشدت في محطة سكة حديد الحجاز للانطلاق في مسيرة

---

(٤٢) FO 371/6896, vol. 20066. MacKereth to Eden, 26 Oct. 1936.

(٤٣) FO 684/9/632/1. Ogden, 10 Sept. 1936.

(٤٤) FO 371/6968, vol. 20066. MacKereth to Eden, 27 Oct. 1936.

(٤٥) FO 371/6468, vol. 20066. Parr to Eden, 5 Oct. 1936.

النصر إلى السرايا. واستمرت الاحتفالات أربعة أيام بالتمام والكمال[٤٦].

وبدا إذ ذاك أن ثمة تردداً من قبل الوفدين الفرنسي والسوري في إعلان شروط الاتفاقية فوراً. ولم يعلن نص الاتفاقية الكامل في سورية حتى ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر، ثم تم إصداره مع بيان وقعه هاشم الأتاسي وصيغ بذكاء بما يرضي السوريين والفرنسيين على السواء. فمن جهة، شدد الأتاسي على الحاجة إلى تنمية وعي وطني متحد والـ «أخوة العربية المثلى»، وأثنى، من جهة أخرى، على «أحرار فرنسا لامتناعهم من المطالبة بأن تدفع لهم نفقات الانتداب، التي بلغت عدة ملايين من الفرنكات». ومع ذلك، وفي حين أن الترحيب بالاتفاقية كان مقبولاً إجمالاً، فإن الوطنيين لم يستطيعوا أن يخفوا كلياً عدم رضاهم عن بنودها العسكرية. وبالنسبة إلى الدروز، فبدا أنهم لا يشعرون بالحاجة إلى حماية، بينما عبر العلويون عن مشاعر مختلطة[٤٧].

بعد الاحتفالات مباشرة، بدأت الكتلة الوطنية وضع الأساس الملائم لتطبيق الاتفاقية. فأعدت أولاً لانتخابات عامة، التي كانت لا تزال تجرى على مرحلتين كالعادة. وتمت الانتخابات بسهولة نسبية في ١٤ و٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر. وكما كان متوقعاً، فازت الكتلة بانتصارات ساحقة في أنحاء البلد كافة، مع أن انتصارها في حلب سبقته صدامات عنيفة بين المسلمين والمسيحيين.

في بداية ذلك العام، كان هنالك مقاطعة إسلامية لدور السينما والمقاهي في حلب، حيث قامت أفواج من شبان الأحياء الشعبية الإسلامية بالمرابطة عند مداخلها للحيلولة دون دخول الزبائن إليها. ولما كان أصحاب المؤسسات المتضررة مسيحيين (إذ استثنيت المؤسسات الإسلامية)، تصاعد التوتر الطائفي في المدينة. وزادت الأمور سوءاً مقاطعةٌ إسلامية لمؤسسات حياكة مسيحية لأن هذه الأخيرة كانت توزع الأشغال المنزلية على حائكين مسيحيين فقط في حين كانت المؤسسات الإسلامية تستخدم مسلمين ومسيحيين على السواء[٤٨].

ورداً على انبعاث نزاع طائفي جديد وعلى أنباء نجاح الكتلة الوطنية في باريس، برز في حلب تنظيم وطني مسيحي سمي «الشارة البيضاء». ودعا هذا التنظيم، الذي كان على رأسه ضابط سابق يدعى عبود قمباز، إلى انفصال حلب عن دمشق، وجذب إليه الكاثوليك بصورة رئيسية. وقد رمى إلى تنظيم قوة شبه عسكرية من (٥٠٠٠) مسيحي،

---

(٤٦) FO 371/6716, vol. 20066. Ogden to Eden, 3 Oct. 1936.

(٤٧) FO 371/6968, vol. 20066. MacKereth to Eden, 27 Oct. 1936.

(٤٨) MWT, M. Demeulenaere Correspondence (uncatalogued). Demeulenaere (Adviser to Aleppo Municipality) to French Delegate (Aleppo), 13 May 1936.

وما لبث أن أوجد لنفسه حضوراً في الجزيرة، حيث ضغط أيضاً من أجل الانفصال عن دمشق[٤٩].

وفي الحال، تقريباً، تناوش «القمصان الحديدية» و«الشارة البيضاء». وكان أعنف الاشتباكات الإسلامية ـ المسيحية، ذلك الذي وقع في «سوق الأحد»، في حلب، في منتصف تشرين الأول/اكتوبر، وأسفر عن ثمانية قتلى و١٥٠ جريحاً. وكانت الشرارة التي أتاحت لـ «الشارة البيضاء» إثارة الحادث نشوب خلاف على أسعار الخضر التي، مثل سواها من أسعار السلع المبيعة بالمفرق، ارتفعت إلى مستويات غير مبررة بانخفاض سعر صرف الفرنك الفرنسي أخيراً. واقتنعت الكتلة تماماً بأن السلطات الفرنسية كانت تعلم مسبقاً بخطط «الشارة البيضاء»، ولوحظ أن أعمال الشغب وقعت حين كانت الحامية الفرنسية تجري مناورات في مكان بعيد عن حلب[٥٠]. ومع أن «الشارة البيضاء» سبّبت للكتلة مزيداً من المتاعب، فقد تبين أن ذلك لم يكن ذا شأن لأن كثيرين من الوجهاء المسيحيين في المدينة رفضوا دعم موقف «الشارة» المتطرف[٥١].

وتقربت الكتلة من كل ناخب في حلب اختير للانتخابات الأولية، وسلمته قائمة مطبوعة بمرشحيها الذين «طلب إليه» أن يصوت لهم. وكان التماس الأصوات بهذه الطريقة ناجحاً إلى درجة أن ٤٩٥ ورقة اقتراع من مجموع الأوراق الـ ٥١٠ التي وزعتها جاءت في مصلحة مرشحي الكتلة[٥٢]. وفي معظم المناطق الريفية ومناطق الأقليات، لم يحاول الوطنيون تسمية مرشحين لهم، بل إنهم سمحوا للمرشحين المحليين، ولا سيما أصحاب الأملاك ومشايخ القبائل وزعماء الأقليات، بأن يصرّحوا بأنفسهم «وطنيين». وأظهرت الانتخابات دعماً عارماً للاتفاقية وبالتالي للكتلة الوطنية[٥٣].

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، احتشد في البرلمان في دمشق اثنان وثمانون نائباً (كان ثلاثة نواب غائبين) لتوزيع أعلى مناصب الدولة. ومرة أخرى، احتل محمد يحيى العدلي، أكبر النواب سناً، منصب رئيس المجلس إلى أن انتخب فارس الخوري رئيساً بالإجماع تقريباً. ولم يثر سوى جدل طفيف بشأن انتخاب كبير أعضاء الكتلة الوطنية، هاشم الأتاسي، رئيساً للجمهورية. فقد حصل على ٧٤ صوتاً. وقد طلب من جميل مردم

---

(٤٩) *Oriente Moderno*, 16 (1936), pp. 565-66, 683.

(٥٠) FO 371/6610, vol. 20066. Parr to Eden, 13 Oct. 1936; *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 613.

(٥١) *Ibid.*, p. 613.

(٥٢) FO 371/7613, vol. 20067. MacKereth to Eden, 1 Dec. 1936; FO 371/7876, vol. 20067, David (Aleppo) to Eden, 10 Dec. 1936.

(٥٣) ثمة قائمة بأسماء النواب المنتخبين في: Records of the Syrian Parliament: *1936 Elections* (Damascus); also see Longrigg, *Syria*, p. 220

إذ ذاك أن يؤلف الوزارة الوطنية الأولى في الجمهورية السورية. وتولى مردم، بالإضافة إلى رئاسة الوزارة، حقيبة الاقتصاد الوطني. وطلب من سعد الله الجابري تولي حقيبة الشؤون الخارجية وحقيبة الداخلية، وأعطى حقيبتي الدفاع والمال لشكري القوتلي، وحقيبة العدلية والمعارف لعبد الرحمن الكيالي. ولم يسبق لحلب أن شعرت بمثل هذا الرضا عن تمثيلها في الوزارة السورية[٥٤]. وقد كانت تلك الترتيبات محصلة مناقشات طويلة جرت بين قادة الكتلة في منزل مردم، قبل التئام البرلمان[٥٥].

وكان أول ما فعلته حكومة مردم عند توليها المهام الشروع في تسديد ديونها السياسية الكثيرة بتوظيف أعداد كبيرة من أنصارها ومؤيديها في الإدارة المركزية والمِنْطَقية. وأعطي اثنان من أكثر المراكز حساسية، مركز محافظ اللاذقية ومحافظ جبل الدروز، لمحازبي الكتلة مظهر رسلان ونسيب البكري على التوالي، وقد كان رسلان بيروقراطياً مجرباً طالما فكر الفرنسيون فيه، وكان البكري محترماً لدى الدروز أكثر من أي سياسي دمشقي آخر[٥٦].

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، تم لقاء بين جميل مردم وبيير فينو في دمشق لتوقيع الاتفاقية الفرنكو ـ سورية في احتفال اتسم بالحبور والود. وبعد أربعة أيام، أرسل مردم الاتفاقية إلى البرلمان لمناقشتها. وتمكنت الكتلة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من تأمين إجماع على مصادقة الاتفاقية في البرلمان. واقتصرت المعارضة على طرفين غير ممثلين في البرلمان: عصبة العمل القومي، وتنظيم زكي الخطيب الموالي لشهبندر[٥٧].

القمصان الحديدية

لقد ضمن الإضراب الكبير المدوي، الذي تلاه مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، مكانة حصرية للكتلة الوطنية على رأس السياسة في سورية؛ مكانة موازية لمكانة المندوبية السامية. غير أن سهولة وصول الكتلة إلى الحكم في نهاية عام ١٩٣٦ كان مردها جزئياً إلى التطورات الجديدة التي شهدتها صفوف الحركة الوطنية السورية في أثناء وجود الوفد السوري في باريس. وتمثلت تلك التطورات في إنشاء الكتلة قوتها شبه العسكرية ونجاحها في شق قيادة منافستها، أي عصبة العمل القومي.

منذ إنشاء «الشباب الوطني» في أواخر العشرينات، كان يراود فخري البارودي،

---

(٥٤) FO 684/9/99/1. MacKereth to Eden, 23 Dec. 1936.

(٥٥) *Ibid.*; FO 371/8024, vol. 20067. MacKereth to Eden, 21 Dec. 1936; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 19 Nov. 1936, vol. 501, pp. 255-59.

(٥٦) *Dalil al-jumhuriyya al-suriyya 1939-1940* (Damascus, n.d.).

(٥٧) FO 371/6968, vol. 20066. MaKereth to Eden, 27 Oct. 1936; Longrigg, *Syria*, p. 221.

وآخرين سواه، حلم تحويله إلى نواة لجيش وطني في المستقبل. وقد مهد جزء من الطريق لمثل هذا التطور عندما اعترفت الكتلة بقيادة «الشباب الوطني» في وجه تحديات جديدة من الراديكاليين، وبالتحديد من عصبة العمل القومي. وجاءت الفرصة الحقيقية الأولى لتجعل الكتلة شبانها قوة شبه عسكرية في أعقاب الإضراب العام، عندما تراخت سيطرة الفرنسيين العسكرية بعض الشيء في المدن، مفسحة للوطنيين العمل بحرية أكبر من أي وقت مضى.

وكان قادة الكتلة و«الشباب الوطني» منذ وقت يراقبون باهتمام كبير ما كان يجري في أوروبا من أحداث سياسية: نهوض ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ومغامرة موسوليني في إثيوبيا، والحرب الأهلية الإسبانية. وقد كان المثير عموماً توقع زعزعة السيطرة الفرنسية والبريطانية على المنطقة بالتحديات بين ألمانيا وإيطاليا. وكان المثير خصوصاً صعود عُصَب اليمين والفاشيين في أوروبا. وقد بدأت تظهر في الصحف المحلية وفي مجلات شعبية للشباب السوري مقالات تثني على هذه العُصب وتشرح كيف أنها حمت قيم المجتمع الخلقية، وغرست الانضباط في صفوف الشباب، وساهمت، في سياق ذلك، في النضالات الوطنية[٥٨]. وسهل على قادة «الشباب الوطني» السوريين التماهي مع أهداف تلك العصب وأغراضها كونها مؤلفة من طلاب مدارس وجامعات ينتمون إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى ـ العليا.

وبالنسبة إلى كبار الكتلة، فإن حركات الشباب الأوروبي قدمت عدة دروس قيمة. وكان أهمها، ربما، الانضباط وروح الجماعة المطلوبين لبناء أدوات ممتازة لتنفيذ الأوامر العليا، وتطبيق القرارات، وكبح المنافسين، وتنفيذ تدابير الإضراب والمقاطعة والتظاهر على جناح السرعة. وعلى مستوى أكثر تجريداً، وفرت العُصب الأوروبية مثالاً لكيفية غرس حس وطني مشترك، حيث ارتقى الكوادر في المدن بمصالحهم الشخصية إلى مصاف الفكرة الوطنية، وهي فكرة كان في وسع الكتلة الزعم عام ١٩٣٦ أنها كانت حكراً عليها. وفي الواقع، لم يكن هناك ما يدعو الكتلة إلى النظر بعيداً لرؤية فوائد إنشاء جناح شبه عسكري. فقد كان في القاهرة فوج من الشباب الوطني، «القمصان الزرق»، يعمل بنجاح[٥٩].

ظهر تنظيم «القمصان الحديدية» أول مرة في دمشق في ٨ آذار/مارس، أي بعد

---

(٥٨) كانت **المصور** إحدى مجلات الشباب التي لم تعمّر طويلاً، وكانت قد ظهرت أول مرة في دمشق في ربيع ١٩٣٦. وكانت مكرسة إلى حد بعيد لتسجيل سلسلة أنشطة الشباب في سورية، ولا سيما بروز تنظيم «القمصان الحديدية». وقد نشرت سلسلة من المقالات التي مجدت دور ألوية الشباب الأوروبية، وطرحت كيف يمكن أن تكون تلك الألوية نموذجاً للشباب السوري في النضال من أجل الاستقلال. وكان محررها، حبيب كحالة، أيضاً ناشراً للأسبوعية الدمشقية الساخرة **المضحك المبكي**. انظر: **المصور**، العدد ٥ (١ تموز/يوليو ١٩٣٦)، ص ١٢.

(٥٩) De Boucheman, «Les chemises de fer,» p. 7.

عدة أيام من قيام الكتلة الوطنية بوقف الإضراب العام. وما عتم أن ظهرت فروعه في أنحاء سورية كافة. وفي أول نيسان/أبريل أعلن برنامجه، الذي دعا إلى وحدة سورية ضمن حدودها الطبيعية، وكرس نفسه طليعة الكفاح في سبيل الاستقلال، وارتكز على مثل «خلقية» و«إنسانية» و«وطنية». وكان يتوجب على أعضاء التنظيم تلقي تدريبات رياضية وعسكرية من شأنها أن «تشحذ المواهب» و«تقوي الشخصية». وكان عليه، بحكم وجود مقره في العاصمة السورية واسترشاده بخصال التضحية والتفاني وخدمة الأمة، أن يشكل في «الشباب الوطني» الكادر النخبوي الذي يدين بالطاعة لمجلسه التنفيذي. وبعد وقت قصير من إعلان برنامج نيسان/أبريل، صدر برنامج ثان أكثر تفصيلاً يعنى بتدريب ألوية مشاة وخيالة وجيش متطوعين[٦٠].

كان فرع «القمصان الحديدية» في دمشق برعاية فخري البارودي، الذي سعى بنشاط، بعد الإفراج عنه في مطلع آذار/مارس، لتحقيق حلمه، إقامة جيش وطني. بيد أن القيادة الفعلية للتنظيم كانت معقودة لمنير العجلاني، الأمين العام للتنظيم، وسيف الدين المأمون، مدير المال، الذي باتت سيطرته على «الشباب الوطني» تامة. أما أعضاء المجلس التنفيذي الآخرون، فلم يكونوا سوى توكيد لنخبوية «القمصان الحديدية»؛ وكان منهم عبد الوهاب المالكي، والدكتور أحمد السمان، والدكتور محمد السراج، وكان الأخير محامياً من حماة تخرج في باريس وأقام في دمشق. وعلى الرغم من أن المجلس التنفيذي كان موحَّداً في هدف كبح جميع المنافسين، ولا سيما عصبة العمل القومي التي كانت منهمكة بإنشاء قوتها شبه العسكرية، «أشبال العروبة»، فإنه لم يكن يخلو من خلافات سياسية وتكتيكية داخلية. وكان أبرزها التنافس المتعاظم بين زعيميه: العجلاني، الذي كانت نزعاته القوية وغير المساومة موجهة نحو حماية استقلال «القمصان الحديدية»، والمأمون الذي كان مكرساً نفسه لإبقاء التنظيم وثيق الارتباط بقادة الكتلة، وخصوصاً جميل مردم وفخري البارودي. والأمر الذي كان يقلق العجلاني والدائرة الراديكالية هو الأنانية والوصولية على مستوى قيادة الكتلة الوطنية، وقد انعكستا بوضوح شديد في التنافس المحتدم بين فخري البارودي، الذي كان نفوذه بين الشباب المثقف في دمشق بلا منازع، ونسيب البكري، «الزعيم» الكتلوي الأعظم نفوذاً في الأحياء الشعبية في العاصمة، والذي واجه تحدياً هائلاً من البارودي. وفي الواقع، قام العجلاني، الذي سيجري انتخابه قريباً لمقعد برلماني على قائمة الكتلة الوطنية، بعدة محاولات في تموز/يوليو لجعل «القمصان الحديدية» ينفصم عن الكتلة[٦١].

---

(٦٠) **الأيام** (٧ نيسان/أبريل)، مذكور في: *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 265; also see MD 7N - 4190, Dossier 1.

(٦١) De Boucheman, «Les Chemises de fer,» pp. 1-2; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrier to MAE, 18 July 1936, vol. 493, pp. 140-41.

وسرعان ما أقيمت لـ «القمصان الحديدية» فروع في مدن أخرى في ربيع ١٩٣٦. وفي حمص، حيث كان لعصبة العمل القومي اليد العليا، كان على رأس الفرع المحامي النشيط عبد الهادي المعصراني، والآمر العسكري للفرع فريد موصلي. وفي حماة، حيث كان «الشباب الوطني» نشيطاً على نحو استثنائي، كان الجناح شبه العسكري بإشراف القائد الكتلوي توفيق الشيشكلي، يساعده المحامي الشاب مصطفى حوراني، وابن عمه هادي، رئيس التنظيم الكشفي المحلي. وكان فرع حلب، المعروف باسم «الحرس الوطني»، تابعاً للكتلة الوطنية كلياً. وفي تموز/يوليو ١٩٣٦، كان تعداد «الحرس الوطني» ١٢٠٠ شاب عامل بقيادة جميل ابراهيم باشا، الذي آزره أستاذ في الشريعة الإسلامية درس في باريس، ويدعى الدكتور معروف الدواليبي، ورجل دين ذو شعبية يدعى جميل الغزي. وظهرت مجموعات أصغر أيضاً في اللاذقية وجرابلس ودير الزور. وبذل بعض المحاولات لإقامة فروع في مناطق ريفية، ولا سيما في محافظة دمشق ـ في دوما، وقطنة، والقنيطرة ـ ولكنها باءت بالفشل. ومع نهاية عام ١٩٣٦، زعم «القمصان الحديدية» أن عدد الذين جندهم بلغ ١٥,٠٠٠ عضو. وأعطى مسؤولون فرنسيون وبريطانيون في سورية تقديرات أدنى قليلاً. وبحلول عام ١٩٣٦، كان في دمشق ٣٠٠٠ عضو، وارتفع هذا الرقم، مع نهاية العام نفسه، إلى أكثر من ٤٥٠٠ عضو[٦٢].

وفي دمشق، شكل تنظيم «القمصان الحديدية» خلال عام ١٩٤٦ أقساماً في معظم الأحياء الشعبية: في الميدان الفوقاني والميدان التحتاني، والشاغور، والعمارة، والقيمرية، ومسجد الأقصاب، والصالحية (الذي شمل سوق ساروجه)، والمهاجرين، وحيّ الأكراد)، والقنوات. وأطلق على هذه الأقسام أسماء شخصيات شعبية في تاريخ سورية أمثال صلاح الدين الأيوبي، وأبي عبيدة، ويوسف العظمة. وكان قسم الميدان، المعروف باسم ميسلون، أكثر الأقسام تنظيماً ونشاطاً نضالياً. وكان أعضاؤه، برئاسة الدكتور مدحت البيطار، كشافة من فرقة ميسلون المحظورة، وتلامذة مدارس ابتدائية، وصبيان خياطين، وحلاقين. ولم يكن فيه أي من «القبضايات»[٦٣]. وبذل [المجلس] التنفيذي لـ «القمصان الحديدية» في دمشق وأماكن أخرى جهوداً استثنائية لتوكيد الخط غير الطائفي للتنظيم عبر تجنيد مسيحيين في صفوفه. ولتوجيه هذه الجهود، أُلّفت لجنة خاصة ضمت سبعة من

---

(٦٢) **المصور**، العدد ١ (٣٠ أيار/مايو ١٩٣٦)، ص ٥، ١٢؛ *Ibid.*, no. 2 (9 July 1936), p. 7; *Ibid.*, no. 4 (24 June 1936), pp. 1, 3, 5; *Ibid.*, no. 7; (15 July 1936), p. 14; *Ibid.*, no. 8 (22 July 1936), p. 11;

جميل ابراهيم باشا، **نضال الأحرار**، ص ٧١؛ FO 371/6716, vol. 20066, Ogden to Eden, 3 Oct. 1936; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrier to MAE, 18 July 1936, vol. 493, pp. 140-41.

(٦٣) De Boucheman, «Les Chemises de fer,» p. 4;

صدقي، **فخري البارودي** (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٩٦.

القادة الشبان، اثنان منهم مسلمان وخمسة مسيحيون، منهم ابن فارس الخوري[٦٤].

كانت بزات «القمصان الحديدية» عبارة عن قمصان وسراويل رمادية، وربطات عنق سوداء، و«فيصليات» [غطاء للرأس] مماثلة لتلك التي كان يعتمرها جنود الجيش العراقي، وأحزمة. ولم يكن جميع الأعضاء مهندمين بصورة لائقة تماماً، ولكن مع حلول تموز/يوليو ١٩٣٦، كان ٨٠٠ عضو في دمشق قد تلقوا بزّات كاملة. وكان شعار «القمصان الحديدية» الذي عرض دوماً بافتخار، كناية عن يد تحمل مشعلاً، وكانت تحيتهم شبيهة بالتحية النازية («هايل هتلر»). وفي البداية، كان التدريب مكوناً من جلسة واحدة أسبوعياً مع قادة الأقسام المحليين، الذين كانوا بدورهم يتلقون تعليمات مرتين أسبوعياً من مجموعة من الضباط المتقاعدين على رأسها العقيد نزهت المملوك، المدرب السابق في الكلية الحربية وأحد أنصار الكتلة الوطنية[٦٥]. وكانت الكتلة الوطنية تفضل الاعتماد على ضباط سابقين ذوي معتقد وطني ثابت أكثر كثيراً من الاعتماد على مجندين جدد ذوي تدريب فرنسي[٦٦].

أما التمويل، فكان من مصادر عدة. فقد كان يطلب من كل مجند دفع رسم أولي قدره فرنكان، ثم يجري حثه على دفع رسم شهري اختياري. وتم تشكيل لجنة مال خاصة في دمشق مؤلفة من كبار التجار. وكان يطلب من كل حي يرعى قسماً من أقسام التنظيم التبرع بـ ٤٠٠ جنيه استرليني لشراء تجهيزات. وقبل طي «مشروع الفرنك» الذي وضعه البارودي، وكانت التبرعات لـ «القمصان الحديدية» تنهال بوفرة. وكانت أموال أخرى أيضاً تأتي من مصلحة مياه عين الفيجة، وشركة الاسمنت الوطنية، ومن تحويلات المغتربين. وكانت أخيراً تأتي من عروض مسرحية خاصة ومن رواد دور السينما[٦٧].

وطوال عام ١٩٣٦، كان «القمصان الحديدية» ذا حضور قوي في مدن سورية. فعلاوة على دوره المفيد في الإعداد لاحتفالات «النصر» التي رحبت بالوفد السوري لدى عودته من باريس، فقد كان دوماً في طليعة جميع التظاهرات والعروض ومراسيم الاحتفالات التذكارية، التي كان يفخر في أثنائها بعرض أعضائه ببزاتهم ومشيتهم الجديدة. وكان حضوره في كل مكان وفي جميع الأوقات، ولا سيما في مراكز الاقتراع

(٦٤) De Boucheman, «Les Chemises de fer,» p. 4;
حديث مع سهيل الخوري (دمشق، ١ شباط/فبراير ١٩٧٦).

(٦٥) De Boucheman, «Les Chemises de fer,» p. 5;, O'Zoux, «Les insignes et saluts de la jeunesse,» vol. 2, pp. 98-99.

(٦٦) Michael H. Van Dusen. «Intra and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army,» Ph. D. Dissertation (The Johns Hopkins University, 1971), pp. 153-54.

(٦٧) De Boucheman, «Les Chemises de fer,» p. 5.

في تشرين الثاني/ نوفمبر، ذا تأثير في محصلة تصويت أظهرت أن مرشحي الوطنيين فازوا بـ ٩٨,٥ في المئة من مجموع الأصوات.

وقد حضت الكتلة الوطنية «القمصان الحديدية» على تنظيم «الأحداث الوطنية» والاشتراك فيها. وفي أشهر صيف ١٩٣٦، دعي شبان مدن سورية إلى عدد كبير من الأحداث الرياضية، كان منها سباقات دراجات ومباريات في كرة القدم، أدت إلى انتشار أندية رياضية، وساعدت أيضاً في ملء صفوف «القمصان الحديدية»، كما أن الكتلة الوطنية نظمت حفلات كبرى في مختلف مراكزها في أحياء دمشق وحلب، ودعت «القمصان الحديدية» إلى حضور خطب وطنية، وحفلات موسيقية، وأمسيات شعرية لشعراء مثل شفيق جبري وشاعر حلب الوطني عمر أبو ريشة. وكان جميل مردم وفخري البارودي يحضران هذه الحفلات ويستغلانها في إظهار نفوذهما الشخصي على حركة الاستقلال. وفي حلب، كان سعد الله الجابري وأنصار ابراهيم باشا يقومون بدور مماثل. ومع أن تنظيم «القمصان الحديدية» وانضباطه لم يكونا قد بلغا مستوى رفيعاً بنهاية عام ١٩٣٦[٦٨]، فقد كان مقر قيادة المندوبية السامية يعتبره فكرة خطرة لما كان يتمتع به من شخصية غير طائفية، وسياسة تجنيد ناجحة، ونفوذ متنام بين الشباب المثقف في المدن، وتوجه نضالي.

الكتلة والعصبة

في الوقت الذي كان تنظيم «القمصان الحديدية» في بداية التكوين، شهدت عصبة العمل القومي أكبر انقسام كبير فيها. فقبل أن يغادر الوفد السوري إلى باريس في آذار/ مارس، عينت الكتلة الوطنية شكري القوتلي نائب رئيس لشؤون الكتلة الداخلية بالوكالة. ولم يكن أحد من زعماء الكتلة يضاهي شكري بك نفوذاً لدى قيادة العصبة؛ فهو الذي كان قد شجعها في مراحلها الأولى، وكان أحد رعاتها الرئيسيين على الرغم من مركزه الرسمي في الكتلة. وفي الأشهر التي جرت فيها أحداث أثرت في النتائج، كرّس نفسه لمهمتين مترابطتين: إبقاء نار الوطنية متأججة، تحسباً لفشل الوفد في التوصل إلى اتفاقية[٦٩]، وتوجيه صفوف الوطنيين في سورية بوضع العصبة تحت جناح الكتلة. وفي نهاية الأمر، كان القوتلي يطمح إلى تشكيل حزب وطني وحيد، لكنه أدرك أن الكثير من القادة الأصغر سناً والأشد حماسة نضالية كان لا يزال غير مهيأ للانضمام إلى صفوف الكتلة الوطنية، مفضلاً التمسك بمبدأ العصبة: عدم المشاركة في سياسة على مستوى

(٦٨) FO 371/697, vol. 20848. MacKereth to Eden, 5 Jan. 1937; FO 371/6716, vol. 20066. Ogden to Eden, 3 Oct. 1936.

(٦٩) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrier (Beirut) to MAE, 3 July 1936, vol. 493, pp. 41-45.

الحكومة. ولذلك، فقد تركزت تكتيكاته على شق قيادة العصبة بشأن هذه القضية. ومع أنه سبق للقوتلي أن تودد طوال أعوام إلى عدة قادة مهمين(٧٠)، فقد أضحى الآن شديد الاهتمام بصبري العسلي، الذي كان قد حل محل الراحل عبد الرزاق الدندشي أميناً عاماً للعصبة.

نشأ العسلي، المولود عام ١٩٠٤، لأسرة من أعيان حي الميدان الذين كانوا منذ زمن طويل على صلة بسياسة القوميين العرب. وبعد إتمامه دراسته الابتدائية في دمشق، انقطع عن الدراسة بسبب حوادث عام ١٩١٦، حين أعدم الأتراك عمه شكري مع لفيف من رفاقه الوطنيين. ونفيت عائلة العسلي من دمشق إلى الأناضول، وأنهى الشاب صبري تعليمه الثانوي في قونية. وبعد إعادته إلى وطنه في نهاية الحرب، واصل دراسته في دمشق ونال شهادة في القانون عام ١٩٢٤. ومع اندلاع الثورة الكبرى، انقطع عن العمل والتحق بالثورة هو وعدد من أبناء أعمامه. ثم أجبر على اللجوء إلى فلسطين عقب إخفاق حملات الغوطة عام ١٩٢٦، وأقام هناك اتصالاته الأولى بعملاء للعرش السعودي، ودعي إلى تمثيل السعوديين في مفاوضات مع شرق الأردن بشأن مسائل عشائرية وحدودية. وفي بداية ١٩٢٧، توجه إلى القاهرة وانضم إلى جناح الاستقلال من أجنحة المؤتمر السوري - الفلسطيني، وتقرب من نصير آخر من أنصار السعوديين، شكري القوتلي. وعلى الرغم من فارق السن بين الرجلين، فقد توطدت بينهما صداقة متينة، وعملا معاً على إقناع ابن سعود بزيادة دعمه لقضية الاستقلال السوري(٧١). وفي الواقع، كان بين العسلي والقوتلي كثير من الصفات المشتركة. فقد جاء كلاهما من عائلتين مرموقتين في أشهر حيين من أحياء دمشق شعبية ونشاطاً سياسياً، وكانا، خلافاً لكثير من القادة الوطنيين، يتحركان بيسر بين أعلى المستويات السياسية والجماهير المدينية.

كانت إحدى أولى تحركات صبري العسلي لدى تسلمه رئاسة عصبة العمل القومي محاولة توسيع قاعدتها بتشكيل فروع في طرابلس وبيروت. وفي هذا المسعى، الذي حالفه فيه النجاح، نال الدعم والتعاون الكاملين من صديقه ومعلمه، شكري القوتلي(٧٢). وقد حاول القوتلي في الوقت نفسه أن يوسع تيار الأقلية داخل العصبة، التي مالت نحو اختراق مباشر أكبر للسياسة الوطنية السائدة. ويبدو أنه في فترة ما قبل نهاية عام ١٩٣٥، كان لجناح الاستقلال التابع للقوتلي ولعصبة العمل القومي خطط سرية منسقة لثورة جديدة في سورية تقوم الحكومة العراقية بتسليحها. ولكن ما إن بلغت الخطط مرحلتها

---

(٧٠) كان شقيق القوتلي الأصغر، عادل، عضواً في العصبة. محادثة مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

(٧١) الجندي، **تاريخ**، ص ٤٨٦ - ٤٨٧؛ Vacca, «Notizie.»

(٧٢) **المضحك المبكي**، العدد ٢٩٣ (٢٠ تموز/ يوليو ١٩٣٦)، ص ٤.

النهائية في ربيع ١٩٣٦، حتى اندلعت الاضطرابات في فلسطين، وحولت إليها الأسلحة العراقية بسرعة. ومع أنه لم تظهر انتفاضة سورية إلى حيز الوجود، فقد بدأ عدد من قادة العصبة، ومنهم العسلي، التشديد على أهمية العمل بصورة وثيقة مع القوتلي وجناح الاستقلال من الكتلة الوطنية[٧٣].

وفي هذا الوقت، وبينما كان أعضاء الكتلة المعتدلون في باريس، تحرك القوتلي بسرعة لينفخ الكتلة بمزيد من العناصر الراديكالية. فهو، مثلاً، دعا صبري العسلي، وأحمد الشرباتي، وفريد زين الدين الذي كان قد عاد من بغداد، إلى الانضمام إلى مجلس الكتلة في صيف ١٩٣٦. وكان هدفه إبقاء هؤلاء المناضلين الشبان مطلعين على مفاوضات الاتفاقية لإقناعهم بأن الوفد في باريس لا يساوم على وحدة التراب الوطني السوري[٧٤]. وكانت المفاجأة بالنسبة إلى الجميع أن العسلي قبل الدعوة، الأمر الذي عجل بحدوث أزمة في العصبة. وبعد جهود كثيفة لإقناعه بالعدول عن ذلك، طرده المجلس التنفيذي للعصبة من السكرتاريا، وما لبث أن طرده من العصبة نفسها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، رشح نفسه لمقعد نيابي في قائمة الكتلة الانتخابية فنجح.. فبدأ بذلك توجهاً خطراً، إذ كان أول قائد عصبوي يخرج على خط العصبة. وسارع القوتلي إلى استخدام طعم المناصب الحكومية لجعل شبان راديكاليين آخرين ينضمون إلى الكتلة. وفي مطلع عام ١٩٣٧، وافق عدنان الأتاسي على تمثيل حكومة الكتلة في أنقرة، وقبل فريد زين الدين منصب مدير عام وزارة الشؤون الخارجية[٧٥]، فهدم بذلك أحد المبادئ الرئيسية للعصبة و«الجمعية التحرير العربية» التي كان منذ أعوام خلت قد ساعد في تأسيسها. ولم يكتف شكري القوتلي بالعمل على إضعاف عصبة العمل القومي، وبالتالي تسهيل صعود الكتلة الوطنية إلى الحكم، بل إنه عمل على تعزيز موقعه على حساب منافسه الوطني الرئيسي في دمشق، جميل مردم.

العمل الشاق في ممارسة الحكم

مع أن استيلاء الكتلة الوطنية على الحكم في سورية كان سريعاً وسهلاً نسبياً بعد الإضراب العام، فإن كثيراً من المشكلات الكبرى التي واجهتها خلال توليها المهمة كان أصلاً قد برز قبل أن يتسنى للكتلة الاستمتاع بثمار نضالها المنتظرة منذ وقت طويل.

أولاً، كانت هناك مسألة مصادقة البرلمان الفرنسي على الاتفاقية الفرنسية ـ السورية، وهو أمر كان بالتأكيد خارج سيطرة حكومة الوطنيين الجديدة في سورية. وبدا أن كل

---

(٧٣) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٦).

(٧٤) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrier to MAE, 2 and 8 Aug. 1936, vol. 493, pp. 185-89.

(٧٥) دليل الجمهورية السورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ (دمشق، لا.ت)، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

شيء معلق على قدرة الجبهة الشعبية على إقناع البرلمان بقبول الاتفاقية. ولكن، منذ البداية، كانت هنالك حملة سياسية نشيطة في صحف اليمين الفرنسي لإرغام البرلمان الفرنسي على رفض التنازلات المقدمة لسورية. وكانت تلك الحملة، التي كان يقودها ائتلاف من السياسيين اليمينيين، والعسكر، ومجموعات مصالح مالية وثقافية خاصة، وبدعم ضمني من بعض المسؤولين الدائمين في وزارة الخارجية الفرنسية، تعارض الاتفاقية على أسس عدة: فهي عكست تردد فرنسا وضعفها في الخارج، ومنعتها من استعادة استثماراتها في سورية، و«فرضت نظاماً أحادياً على منطقة متنوعة عملياً»[٧٧]، مبددة نظام الحماية الذي أقامه الفرنسيون للأقليات الدينية.

وثانياً، جددت مفاوضات الاتفاقية وإمكان وصول الوطنيين إلى السلطة في سورية التوجه الانفصالي لدى الأقلية في جبل الدروز ومحافظة اللاذقية. وفي منطقة الجزيرة النائية، ثابرت عشائر الأكراد ومسيحيون من سكان المدن، وبتحريض سري من مسؤولين فرنسيين في المنطقة، ضد تدخل الحكومة في شؤونهم. ولكن الأمر الأخطر كان تحريض الحكومة التركية لحركة انفصالية متنامية في سنجق الإسكندرون، الذي سعت أقليته التركية الكبيرة لاستقلال الإسكندرون عن سورية، وفي حالة أكثر الأجنحة تطرفاً الاتحاد مع تركيا[٧٨]. وبالنسبة إلى لبنان، كان الترحيب بالاتفاقية الفرنسية ـ السورية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ ترحيباً عاصفاً في الأجزاء الإسلامية من بيروت وفي طرابلس، حيث بقيت عاطفة التوحد مع سورية شديدة. وأدت التظاهرات المؤيدة لسورية إلى سقوط عدد من القتلى واعتقال كبار القادة اللبنانيين، في الوقت الذي كانت الكتلة الوطنية قد قبلت، وإن على مضض، الوجود الشرعي للبنان الكبير[٧٩].

ثالثاً، كان هناك الثورة في فلسطين التي نشبت مع انتهاء الإضراب العام في سورية وبداية المفاوضات في باريس. فقد وضعت الثورة الفلسطينية الكتلة الوطنية في موقف حرج جداً. فمع أن الكتلة متعاطفة عموماً مع العرب الفلسطينيين، فإن مناصرة الثورة بصورة مكشوفة هددت بأن تجلب الاستياء الشديد من السلطات الانتدابية، في سورية وفلسطين على السواء، وبأن تلحق الضرر بمفاوضات باريس. لكن كان ممكناً أن تفسر

---

(٧٦) Nabih al-'Azma Papers [Syria], File 3/101, French Report of 1 Nov. 1936.

(٧٧) Longrigg, *Syria*, p. 224.

(٧٨) See FO 371/6832, vol. 20067. Morgan (Istanbul) to Eden, 1 Nov. 1936.

(٧٩) George Antonius File, no. 12. Antonius (Jerusalem) to Charles R. Crane, 17 Dec. 1936. Middle East Centre, St-Antony's College, Oxford; FO 371/7315, vol. 20066. Furlonge (Beirut) to Eden, 17 Nov. 1936; FO 371/7488, vol. 20066. Havard (Beirut) to Eden, 24 Nov. 1936, MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 27 Nov. 1936, vol. 502, pp. 90-94.

القوى الوطنية الراديكالية في سورية الإحجام عن دعم إخوتهم العرب الفلسطينيين بأنه لا مبالاة بالجوانب الأوسع من القضية العربية، وهو أمر اتهمت الكتلة به في أكثر من مناسبة. ومما عقد الأمور الخطر الاقتصادي للثورة الفلسطينية. ففي حين كان في وسع تجار دمشق أن يرسلوا خلال الإضراب العام بعض الفائض من سلعهم إلى فلسطين، حيث السوق الجاهز (حتى في القطاع اليهودي)، فإن ثورة فلسطين جدياً عوقت التجارة السورية ـ اللبنانية مع فلسطين على نحو خطير، وألحقت بالتجار أضراراً فادحة. وزاد الموقف سوءاً عجز الزبائن الفلسطينيين عن دفع فواتير حساباتهم عند استحقاقها. وواجهت الكتلة، المحاصرة بين محازبيها الأقوياء ـ تجار دمشق الذين كانوا يتمنون انحسار الاضطرابات في فلسطين، وقوى القوميين العرب ـ مأزقاً صعباً[٨٠].

وأخيراً، كان الاقتصاد السوري الراكد دوماً يحتاج إلى اهتمام الكتلة. فهو ما إن أتيحت له بعد الإضراب العام فرصة لالتقاط أنفاسه وتسيير عجلته مجدداً، حتى وجد سوق صادراته المربحة، فلسطين، في خضم انتفاضة وطنية. وخلال صيف ١٩٣٦، وقعت أسوأ حوادث الإفلاس منذ الكساد العالمي، وفاقمها تردي أحوال المحاصيل على غير عادة في حوران[٨١]. ولكن الأخطر من كل ما سبق كان قرار الجبهة الشعبية في أواخر أيلول/ سبتمبر بأن تخفض قيمة الفرنك الفرنسي بعد نحو عقد من الاستقرار النسبي[٨٢]. إذ بدأت أسعار جميع السلع تقريباً بالارتفاع على نحو حاد. ومع نهاية عام ١٩٣٦، كان مؤشر غلاء المعيشة قد ارتفع بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة، واستمر في الارتفاع طوال عام ١٩٣٧ حتى غدا أكثر من الضعف[٨٣]. وقام البائعون بالجملة والوسطاء، الذين اضطروا إلى دفع أثمان الحبوب وسلع أخرى بنقود ذهبية، برفع أسعار ما كانوا يرسلونه إلى البائعين بالمفرق. والبائعون بالمفرق رفعوا بدورهم أسعار سلعهم المبيعة للمستهلك، سواء كانت السلع وطنية أو مستوردة من بلاد عملاتها غير مخفضة القيمة. وعندها، كان في استطاعة بائعي السلع الفرنسية رفع أسعارهم. وتبعاً لذلك، ارتفعت أبدال إيجار البيوت، التي كانت أيضاً تدفع بنقود ذهبية[٨٤]. وفي الحال، طالبت

(٨٠) FO 371/4416, vol. 20066. Ogden to Eden, 4 July 1936; FO 371/5149, vol. 20069. Ogden to Eden, 14 Aug. 1936; FO 684/9/1956/2. Ogden Memorandum, 21 Aug. 1936; FO 371/6716, vol. 20066. Ogden to Eden, 3 Oct. 1936.

(٨١) FO 371/6899, vol. 20069. Furlonge to Eden, 27 Oct. 1936.

(٨٢) Kemp, *The French Economy*, pp. 122-23.

(٨٣) Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, *Bulletin Economique Trimestriel*, no. 3 (1936), p. 313 S; *Ibid.*, no. 4 (1936), p. 633 S; *Ibid.*, no. 2 (1937), pp. 135-39, *graphiques*, nos. 1-3, pp. 207-9; Ibid., no. 4 (1937), pp. 799 S-811 S; Youssef Khoury, *Prix et monnaie en Syrie* (Nancy, 1943), p. 91.

(٨٤) FO 371/6899, vol. 20069. Furlonge to Eden, 27 Oct. 1936.

غرف التجارة المحلية زيادة تعرفات السلع المستوردة، في حين أعلن موظفو القطاعين العام والخاص الإضراب، مطالبين بزيادة أجورهم، التي يتقاضونها بالعملة الرسمية، الليرة الورقية السورية[٨٥]. وفي الوقت الذي ركزت وطأة الامتعاض والانتقاد السوريين على استمرار سيطرة الفرنسيين على الاقتصاد السوري، ولا سيما على الحركة المصرفية، والعملة، ونظام الجمارك، كان هم حكومة مردم في النهاية أن تثير لدى الفرنسيين مسائل مهمة مثل تعديل «تبادل الرسائل رقم ٩» من الاتفاقية الذي نص على «تكافؤ نقدي» بين العملتين السورية والفرنسية[٨٦]. وكان ثمة تنبؤ قائم بأن مجمل مسألة تجديد امتياز بنك سورية، الذي وجهت إليه انتقادات كثيرة، والذي تقرر أن يعرض على بساط البحث عام ١٩٣٨، سيكون مصدر متاعب شديدة للكتلة الوطنية. ولكن حتى قبل أن يتسنى التصدي لهذه المشكلات الخطيرة، كان هناك تساؤل ملحّ عما إذا كان في وسع تنظيم غير متماسك، بل هش، من سياسيين وطنيين ذوي خبرة يسيرة، أو عديمي الخبرة في الحكم، أن يأمل حتى بأن يحكم بصورة فعالة.

---

(٨٥) *Oriente Moderno*, 16 (1936), pp. 605-6.

(٨٦) انظر: «Exchange de Lettres, no. 9,» in Appendix A, Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 330.

القسم السابع

الوطنيون في الحكم

١٩٣٧ ــ ١٩٣٩


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الثامن عشر

الاتفاقية التي لم تعقد

كان تاريخ الانتداب الفرنسي، في أحد معانيه، تاريخ دبلوماسية فاشلة. فمنذ أن طرح هنري دو جوفنيل أن الحل الأفضل للمسألة السورية سيكون إحلال اتفاقية محل الانتداب، جرى تنشيط العلاقات بين فرنسا وسورية بهذه الفكرة[١]. والأمر الذي حفز فرنسا بصورة طبيعية على التفكير في مفاوضة القادة السوريين بشأن اتفاقية كان الاضطراب السياسي الذي طال بقاؤه، كما في عامي ١٩٢٥ و١٩٣٦. وإلى حد بعيد، الحائل دون أن ترى الاتفاقية النور، هو التصورات الفرنسية المتبدلة بشأن منزلة سورية في الإمبراطورية الفرنسية وإلى عدم استعداد سورية لأن تقبل حلاً وسطاً في ما يتعلق بمسألتين حساستين: أمن الأقليات وعلاقة فرنسا بسورية بعد الاستقلال.

وباستعادة الماضي، يبدو واضحاً أن عقد اتفاقية لم يكن في أية حال من الأحوال نتيجة محتمة قررت الحكومة الفرنسية التفاوض بشأنها عام ١٩٣٦. فجماعات المصالح الضيقة التي كانت تشكل الحزب الاستعماري الفرنسي أعربت عن قلق عميق حيال المفاوضات. ولكن، ما إن تسنمت الجبهة الشعبية سدة الحكم في حزيران/ يونيو حتى فقد الحزب الاستعماري نفوذه في وزارة الخارجية بصورة موقتة. وبدت حكومة بلوم ملتزمة بعقد اتفاقية، والأشخاص الذين عينوا لوضعها كانوا ذوي اقتناع ليبرالي وليّني العريكة[٢].

اقتضت بنود الاتفاقية فترة تجربة لمدة ثلاثة أعوام قبل المصادقة الفرنسية. ولذلك،

---

(١) Pierre Viénot, «Le Traité Franco-Syrien,» *Le Populaire* (11 Jan. 1939).

(٢) في مقال مميز، يجادل وليم ب. كوهين بالقول إنه على الرغم من أن تعاظم الجبهة الشعبية أنعش آمال حركات الاستقلال في أنحاء الإمبراطورية الفرنسية كافة، فقد كانت تلك الآمال «غير واقعية كلياً». ولم يكن أي من الأحزاب التي شكلت الجبهة (الاشتراكيون الراديكاليون، الاشتراكيون، والشيوعيون) «مناهضاً للاستعمار كلياً... وحتى إخلاصهم للإصلاح كان غير حاسم». والجبهة لم تضع المسائل الاستعمارية في «أدنى سلم أولوياتها» فحسب، بل إن بلوم نفسه كان غير مكترث. Cohen, «The Colonial Policy of the Popular Front,» pp. 369, 388.

كان لخصومها الوقت الكافي للتصدي لها. وقد كانت المعارضة البرلمانية للاتفاقية قوية بما يكفي منع حكومة بلوم من تقديمها للمصادقة. وحين فقد بلوم السلطة في حزيران/يونيو ١٩٣٧، شن الحزب الاستعماري على الاتفاقية حملة صحافية (في صحف مثل **ربيليك وباري - سوار**)[٣]. وكان في قلب هذه المعارضة حوالى ستين مؤسسة تجارية وصناعية فرنسية لها مكاتب في بيروت وأماكن أخرى في لبنان وسورية. ولا غرابة في أن البعض الأكثر نفوذاً من هذه المؤسسات يُنشأ في ليون ومرسيليا، وهما المدينتان الفرنسيتان ذواتا الروابط الأقوى بالشرق[٤]. وكان من بين المؤسسات D-HP، وشركة سكك حديد شمال سورية، ومصلحة باريس العامة لسكك الحديد والأشغال العامة، وشركة الترامواي وكهرباء بيروت ودمشق وحلب، وبنك سورية، ومجموعة شركة نفط العراق للتنقيب عن النفط في الجزيرة[٥].

كانت هموم هذه المؤسسات معروفة[٦]. كان على فرنسا البقاء في سورية لحفظ نفوذها التقليدي في المنطقة؛ للبقاء قوة إسلامية كبرى؛ لمنع انتشار العروبة إلى شمال إفريقيا؛ لحماية لبنان من النزعة التوسعية السورية وحماية الأقليات الدينية في سورية من طغيان الأغلبية الإسلامية؛ ولحماية مشاريعها التجارية واستثماراتها المالية وطرق اتصالها بأجزاء من إمبراطوريتها في الشرق الأقصى. وإلا، فإن بريطانيا أو قوة أخرى ستنتزع سورية[٧].

طبعاً، لقد كان الحزب الاستعماري سعيداً بالتحول السياسي إلى اليمين، وهو الذي حدث بتأليف حكومة فرنسية جديدة عام ١٩٣٧ برئاسة الاشتراكي الراديكالي إدوار دالادييه، وكان سعيداً على نحو خاص بالتزامات تلك الحكومة حيال الإمبراطورية. وقد تعهد الاشتراكيون الراديكاليون أن «... يدافعوا عن إمبراطورية [فرنسا] الاستعمارية المهدَّدة، وعن أمن الأراضي الفرنسية [و] خطوط الاتصال الفرنسية «في البحر الأبيض المتوسط»[٨]. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، أوضح وزير الخارجية الفرنسي الجديد

---

(٣) أوراق عادل العظمة، سورية، ملف رقم ٣/١٠١، «Etudes» 1 Nov. 1937

(٤) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrier (Beirut) to MAE, 3 June 1936, vol. 492, pp. 154-55; *Ibid.*, President of Marseilles Chamber of Commerce to MAE, 18 June 1936, vol. 492, pp. 240-42; *Ibid.*, Air France to MAE, 9 July 1936, vol. 493, p. 105.

(٥) MD, 7N 4190, Dossier 1. «Etude sur les possibilités actuelles de la politque syrienne,» 1 Dec. 1937.

(٦) لم تتغير مصالح الحزب الاستعماري ولا مطالبه تجاه سورية تغيراً ملحوظاً منذ الحرب العالمية الأولى. انظر: Andrew and Kanya-Forstner, *The Climax*, pp. 23-32 *passim*.

(٧) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Etude de René Favre,» 19 June 1936, vol. 493, pp. 4-6.

(٨) The Radical Socialists adopted this policy at a Party Congress on 29-30 Oct. 1937.

للمندوب السامي مارتل أن الاتفاقية لن يصادق عليها طالما بقي البرلمان يتحقق من نيات الحكومة السورية وإخلاصها[٩].

وكان يخيم على دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وحتى على الليبراليين، حرص متزايد على ضرورة ألا تتخذ فرنسا أية خطوة يمكن أن تقلقل وضعها في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب التوترات المتصاعدة في أوروبا. وبحسب أميرال فرنسي، كانت القواعد البحرية والجوية الفرنسية على الساحل السوري ـ اللبناني تحتاج إلى أمن سياسي تام في الداخل السوري[١٠]. وفي عام ١٩٣٧ كتب خبير فرنسي بالشؤون السورية قائلاً: «لقد تطور العالم العربي حولنا بسرعة أكبر مما كنا نرغب، وحُملنا على أن نواجه في الأشهر القليلة الماضية اتفاقية استقلال لسورية... والواضح أن هذا لا يتفق مع أفكارنا الأصلية»[١١]. وبتشجيع حثيث من الحزب الاستعماري، أمضت الحكومة الاشتراكية الراديكالية العامين التاليين في تعطيل اتفاقية عام ١٩٣٦. وتلاعبت مقالات في الصحف الفرنسية بعواطف الجمهور الفرنسي بالتركيز على أن الاتفاقية ستلحق ضرراً كبيراً بموقع فرنسا الثقافي المرموق في الشرق. ودارت في البرلمان نقاشات بشأن طبيعة الأقليات في سورية، وهي الأقليات التي من أجل حمايتها في المقام الأول، بحسب الخطاب الفرنسي، دخلت فرنسا الشرق. وكان المسؤولون الفرنسيون في سورية، المتعاطفون مع الأقليات، يدفعون بصمت باتجاه قيام حركات انفصالية في مناطق ذات أقليات كبيرة، أمثال ألوية اللاذقية وجبل الدروز والجزيرة، للوقوف في وجه ادعاء حكومة الكتلة الوطنية أنها تمثل سورية موحدةً. وفي فرنسا، دأبت جماعات استعمارية على نشر أخبار الاضطرابات المتكررة في هذه المناطق. ودعي قادة الأقليات السورية، الذين عارضوا بنود الاتفاقية المتعلقة بالوحدة السورية، إلى زيارة باريس للإعراب عن معارضتهم علانية؛ وكان رئيس الكنيسة الكاثوليكية السورية في حلب، الكاردينال تبوني، أحد المنتقدين الفاعلين على نحو خاص.

وقوضت وزارة الخارجية الفرنسية موقف حكومة الكتلة أيضاً بإقناع جميل مردم، الذي كان قد جازف بصدقية حكومته عند تطبيق الاتفاقية، بالموافقة على إدخال عدة تعديلات غير مواتية على اتفاقية ١٩٣٦ الأصلية. ونتيجة لذلك، ضاعف خصوم الكتلة الوطنيون جهودهم لإسقاط مردم، مجادلين بصورة مقنعة بأن التعديلات تثير الشكوك في نيات فرنسا تجاه سورية لكونها تقدم للشعب السوري شيئاً أقل كثيراً من الاستقلال السياسي والوحدة.

---

(٩) MD, 7N 4190, Dossier 1. Bonnet to Martel, 20 Sept. 1937.

(١٠) MD, 7N 4190, Dossier 1. «Etude, 1 Dec. 1937.

(١١) Robert Montagne, «French Policy in North Africa and Syria,» *International Affairs* (March-April 1937), p. 272.

لم يكن مردم قد خاطر بسمعته بسبب الاتفاقية فحسب، بل إنه فهم أكثر من زملائه الوطنيين الجو المتغير في فرنسا. لذلك، ولكي يخفف من مخاوف الفرنسيين، ولا سيما في إثر أعمال العنف ضد المسيحيين في الجزيرة وزيارات الكاردينال تبوني إلى الفاتيكان وباريس طلباً لمزيد من الحماية للأقليات[١٢]، وافق مردم على التفاوض بشأن القضايا التي تستدعي مزيداً من الشرح والتوضيح. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، نتج من زيارته لباريس في تشرين الثاني/نوفمبر رسائل متبادلة بينه وبين نائب وزير الخارجية الفرنسي، م. دو تِسّان، كان من شأنها أن وفرت ضمانة سورية إضافية لحقوق الأقليات، وتشديداً على أن سورية ستعتمد على التعاون التقني الفرنسي من أجل تنظيم خدماتها العامة[١٣].

وسبَّب إعلان الضمانات السورية قيام تظاهرات في دمشق، حيث جاهرت مجموعة من مجاهدي الثورة الكبرى السابقين بإدانتها مردم، معلنة أنها بذلت دماءها من أجل الاستقلال، ولذلك، فإنها سترفض الاتفاقية باللجوء إلى العنف إذا ما نالت من مطامح سورية الوطنية بتسوية مُذلَّة[١٤]. ولكن معارضة تصرفات مردم في باريس لم تأت مباشرة من أوساط الكتلة الوطنية؛ وحين عاد مردم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، فإن مؤيدي الشهبندر، لا أنصار الكتلة، هم الذين تظاهروا ضده. وفي هذه المرحلة، كان مردم لا يزال يعتقد أنه يتمتع بدعم كبير من الوطنيين وقال مجادلاً بثقة إن الاتفاقية الآن خالصة كالذهب. وبعد شهر واحد أفاد مارتل، الذي لم يكن أقل تفاؤلاً، بأن الاستخبارات الفرنسية كانت ترى أن المعارضة الوطنية لا تملك أية فرصة، سواء لإسقاط مردم وحكومته أو حتى للتضييق عليه بأزمة سياسية خطيرة[١٥].

ولكن بعد أسبوعين، بدأ مردم يفقد ثقته. فالانتقادات المتزايدة دفعته إلى توجيه سياطه إلى المنتقصين من قدره؛ فأمر قوات الأمن بسجن ١٥ عضواً من جماعة الشهبندر، بعد أن ظهرت في دمشق بيانات تدعو إلى تصفية جميع الطغاة والخونة. وفي اليوم التالي، نظمت القوى المناوئة للحكومة تظاهرة احتجاج، ولكنها ما لبثت أن قوبلت في ١٨ كانون الثاني/يناير بتظاهرة مضادة شارك فيها ١٠,٠٠٠ من «مؤيدي» الكتلة الوطنية، ومنهم أعضاء الحزب الشيوعي، الذي بتلقيه تلميحات من الشيوعيين الفرنسيين، ساند الاتفاقية. وبعد ذلك بأسبوع، اعتبرت محكمة في دمشق كلاً من منير العجلاني وزكي

---

(١٢) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel (Beirut) to MAE, 11 Dec. 1937, vol. 519, pp. 108-15; *L'Asie Française*, no. 356 (Jan. 1938), p. 31.

(١٣) Pierre Viénot, *Le Populaire* (13 Jan. 1939); FO 371/7509, vol. 20849. Phipps (Paris) to Eden, 21 Dec. 1937. For text of letters see Hourani, *Syria and Lebanon*, Appendix A.

(١٤) *L'Asie Française*, no. 356 (Jan. 1938), p. 31.

(١٥) MAE, Gabriel Puaux Papers, Carton 34. Martel to MAE, 2 Feb. 1938.

الخطيب ونصوح بابيل ـ قادة حزب الشهبندر ـ مذنبين بإثارة أعمال شغب عامة، وعقد اجتماعات غير شرعية، وإلقاء خطب تحريضية. وحكم على كل واحد منهم بالسجن ستة أشهر(١٦).

وبعد ذلك بوقت قصير، واجه مردم أول أزمة وزارية خطيرة. فقد كانت هناك مسألتان أثارتا خلافاً في الأوساط الوطنية السورية، وهما: مسألة حقوق التنقيب عن النفط من قبل شركة أجنبية (شركة النفط المحدودة) ومسألة تجديد امتياز بنك سورية، وكانت كلتاهما موضع تفاوض منذ بداية عام ١٩٣٧. ولما كان مردم قد أبقى حيثيات إعادة التفاوض بشأن امتياز بنك سورية طي الكتمان، حتى عن حكومته، فإن عمله ذلك لم يساعده بالتأكيد عندما أعلن في نهاية شباط/فبراير ١٩٣٨ أن الحكومة وقعت اتفاقين بشأن كلا الامتيازين(١٧). إذ إن ذلك دفع شكري القوتلي للاستقالة من منصبه في الوزارة فوراً في مطلع آذار/مارس. وكان القوتلي ينتظر مثل هذه الفرصة منذ عدة أشهر تحت ضغط هائل من الاستقلاليين، الذين عارضوا الاتفاقية منذ البداية، ومن عصبة العمل القومي المنضمة إليهم. وزادت الخلاف تفاقماً شائعات مفادها أن مردم وافق حين كان في باريس مؤخراً على بنود سرية مجحفة في الاتفاق المتعلق ببنك سورية(١٨). طبعاً، كان لا يزال أمام حكومة الكتلة تقديم الاتفاقين كليهما إلى البرلمان السوري للمصادقة، وذلك بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على الاتفاقية.

كانت الأشهر الستة التالية حرجة للغاية بالنسبة إلى الاتفاقية، وبالتالي إلى حكومة الكتلة. فقد أصيبت حكومة مردم بالشلل عملياً نتيجة عوامل عدة: ابتعاد القوتلي عنها؛ هجمات الشهبندر(١٩)؛ الاضطرابات المتواصلة في الجزيرة؛ التوتر المتصاعد بين ممثلي الكتلة الوطنية وبين الانفصاليين في جبل الدروز ومحافظة اللاذقية؛ تنامي التعاطف العربي الشديد دعماً للثورة في فلسطين؛ تجدد الخلاف مع الحكومة اللبنانية بخصوص «المصالح المشتركة»؛ وفوق ذلك دخول قوات تركية إلى سنجق الإسكندرون. وفي هذا الوقت، ومع تراجع حدة الوضع الدولي، صعدت القوى المناهضة للاتفاقية في فرنسا حملتها لحماية موقعها في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتحت وطأة ضغوط شديدة، بذل جميل مردم الجهد الأخير لإنقاذ اتفاقيته العزيزة

(١٦) *L'Asie Française*, no. 357 (Feb. 1938), pp. 65-66 and no. 358 (March 1938), p. 93; *Oriente Moderno*, 18 (1938), pp. 118-19.

(١٧) MAE, Gabriel Puaux Papers, Carton 35, «Note» on BSL, n.d.; FO 371/1686, vol. 21915. MacKereth to Halifax, 9 March 1938.

(١٨) *L'Asie Française*, no. 358 (March 1938), p. 93; Longrigg. Syria, p. 232; **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٢، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩، ص ١٤.

(١٩) *Oriente Moderno*, 18 (1938), pp. 76-77.

عليه. ففي آب/أغسطس ١٩٣٨ عاد إلى باريس، حيث أمضى الأشهر الثلاثة التالية في التفاوض بشأن ترتيبات جديدة كان يراد بها التخفيف من مخاوف الحكومة الفرنسية. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع مردم ووزير الشؤون الخارجية بونيه اتفاقاً جاء فيه، بالإضافة إلى إعادة توكيد مبادلات عام ١٩٣٧، وعد بتجديد امتيازات بنك سورية، والسماح بالتنقيب عن النفط، وضمان مكانة اللغة الفرنسية في نظام التعليم السوري، وبقاء كادر من الوكلاء الفرنسيين في سورية بصورة دائمة، وتأمين حقوق الأقليات، ولا سيما المسيحيين. وهنا، وافقت الحكومة الفرنسية من جانبها على جعل يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ موعداً لسريان مفعول الاتفاقية، ووعدت بتقديمها إلى البرلمان للمصادقة عليها[٢٠].

على الرغم من مؤشرات النيات الطيبة من كلا الطرفين، فقد بدا أن مصير الاتفاقية محكوم بالفشل سلفاً. فحين كان مردم لا يزال في فرنسا، بدأت جماعتان تصعيد معارضتهما لحكومته وللاتفاقية: الجماعة المحيطة بالدكتور الشهبندر، الذي كان قد عاد إلى دمشق بعد أن وضع في الإقامة الجبرية في بلودان، والاستقلاليون، الذين كانوا حتى خريف ١٩٣٨ منهمكين بأحداث فلسطين، وأضحوا الآن، بعد أن فقدت الثورة زخمها، مهتمين بالسياسة المحلية. وحين أعلن في باريس في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر أن غابرييل بو سيحل محل المندوب السامي مارتل، بدا أن ثمة مؤشراً على تبدل في السياسة الفرنسية وعلى أن الاتفاقية وضعت في مكان «للخردة»[٢١].

ومع أن عودة مردم إلى دمشق في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر استقبلت بتظاهرات ضخمة رعتها الكتلة، فإنه كان لا يزال على الكتلة أن تدفع ثمناً غالياً لتأمين استقبالٍ لائق. «فقد تلقى قادة الحزب في مختلف أحياء المدينة مبالغ نقدية لكي يوزعوها على المتظاهرين، الذين قيل إن كل واحد منهم نال مبلغاً سخياً مقداره قرشان لقاء هتافه لرئيس الوزراء. كما تم تأمين سيارات وحجز فنادق في بيروت لمؤيدي الكتلة الوطنية المهمين لتمكينهم من استقبال مردم لدى وصوله»[٢٢].

ومع ذلك، «فقد كانت تلك الطرق التقليدية لإنشاء شعبية مزيفة» أبعد ما تكون عن النجاح. فالصحف انتقدت الحكومة صراحة، وعلى الرغم من الخطب التي ألقاها لدى عودته وبرر فيها سياسته، اتهم مردم بجميع أنواع الخطايا. ولدحض المزاعم القائلة إنه كان «أسداً في دمشق وثعلباً في باريس»، حاول حث الكتلة الوطنية على إقامة

(٢٠) MD, 7N 4190, Dossier 1. «Note,» 15 Nov. 1938; Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 219-20.

(٢١) FO 371/6597, vol. 21914. MacKereth to FO, 29 Oct. 1938.

(٢٢) FO 371/925, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 28 Dec. 1938.

مهرجان يدعمه، لكن محاولته جاءت متأخرة[٢٣]. وطالبه عدد من قادة دمشق بالاستقالة، وحين رفض، انشقوا عنه وانضموا إلى معسكر الشهبندر[٢٤].

وحتى قبل أن يصل جميل مردم إلى سورية، أصدرت لجنتا الشؤون الخارجية التابعتان لكلا المجلسين في البرلمان تقريريهما (في ١٤ كانون الأول/ديسمبر) اللذين عبرتا فيهما عن شكوك جدية في شأن الاتفاقية، حتى مع التعديلات التي أدخلت عليها. ولم تكن حكومة دلادييه محزونة لما أصابها من خيبة أمل على نحو خاص: فقد قال بونيه لمقرر اللجنة في مجلس النواب، بيرجيرو إن حكومته لم تكن تريد أن تقدم الاتفاقية إلى البرلمان «في الوقت الحاضر»[٢٥]. ومع أن بعض المسؤولين في وزارة الخارجية شعر بأنه لم يفقد كل شيء، لأن الاتفاقية قدمت للجنتين في «لحظة حرجة عندما كانت مسألة البحر الأبيض المتوسط كلها تسبب مقداراً معيناً من الإثارة»[٢٦]؛ فإنه لم يكن في المستطاع عكس الموقف الدولي ولا مشاعر السوريين المناوئين للاتفاقية.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ناقش البرلمان السوري وضع الاتفاقية الراهن وبعد ست ساعات اقترح طرح الثقة بحكومة مردم وإدانة التوجه الفرنسي. وفي الظاهر، بدا الاقتراح معتدلاً إلى حدٍ ما، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى مداولات سابقة بين قادة الكتلة الوطنية، حين أقنعهم مردم بأن «لا شيء يجنى من تسريع خطى المعارضة [السورية] للتغيير في السياسة الفرنسية»[٢٧]. ومع ذلك، فقد أوضح مجلس النواب السوري تماماً أنه يرفض بنود جميع الاتفاقات التي وقعها مردم بعد اتفاقية عام ١٩٣٦ الأساسية[٢٨]. وهكذا، أرهق الفرنسيون حكومة مردم إلى درجة الإفراط. ورفض البرلمان الفرنسي المصادقة على الاتفاقية، حتى مع التنازلات التي وافق مردم عليها؛ ورفضت الحكومة السورية قبول أي من التسويات التي قدمها مردم لفرنسا عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨؛ فكانت الاتفاقية مجرد رسالة ميتة.

ما بعد موت الاتفاقية

لماذا لم يصادق الفرنسيون على اتفاقية عام ١٩٣٦؟ لقد كان مؤيدوها ومعارضوها على اتفاق أساسي مبدئي بشأن الأسباب. فعندما وافق الفرنسيون عام ١٩٣٦ على فترة

---

(٢٣) *Ibid.*

(٢٤) **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٠ (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨)، ص ١٤؛ العدد ٤٠٢ (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩)، العدد ٤٠٣، (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩)، ص ٨.

(٢٥) *Le Temps* (16 Dec. 1938).

(٢٦) FO 371/390, vol. 23276. Wright (Paris) to Eastern Dept., 31 Dec. 1938.

(٢٧) FO 371/235, vol. 23276. MacKereth to Halifax, 4 Jan. 1939.

(٢٨) MAE, Gabriel Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. Montagne to Puaux. 1 April 1939.

اختبار مدتها ثلاثة أعوام، فإنهم كانوا يوقنون أنهم سيتمكنون من المصادقة على الاتفاقية عام ١٩٣٩ من دون أية مشكلة. لكن أحداثاً طرأت: أولاً، لقد فرضت التطورات الإقليمية مشكلات جديدة. ففي العراق، كان هناك ثورات للأقليات، وانقلاب، ودكتاتورية عسكرية لفترة وجيزة؛ في مصر، تنامت الأتوقراطية وانطوت على تهديد لسورية؛ في فلسطين، كان هناك ثورة؛ وتركيا كانت تهدد سورية. ومع دنو الحرب العالمية، ازدادت احتمالات التدخل الأجنبي من قبل أعداء فرنسا. ووجد الفرنسيون صعوبة أكبر في منح سورية استقلالاً تاماً من منطلق الخشية من أنها لا تزال غير مهيأة للصّمود أمام مختلف الضغوط المحيطة بها. ثانياً، لم تتراجع حدة مسألة الأقليات بعد وصول الكتلة الوطنية إلى الحكم. فالفرنسيون اتهموا دمشق بأنها كانت تستغل تفوق الوضع الديموغرافي للمجتمع السني للسيطرة على الأقليات المتراصة، وهو ما زعزع الاستقرار في البلد. وفي مثل هذه الظروف، كان من شأن عقد اتفاقية أن يشكل حجر عثرة أمام المصالح الفرنسية في سورية، وأمام مصلحة أقليات سورية، وأمام وضع لبنان الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن أية اتفاقية ستعتبر في شمال افريقيا تراجعاً فرنسياً وستوحي بالتأكيد للسكان العرب هناك بأفكار حول المطالبة بالاستقلال كما فعل السوريون[٢٩].

أما الأمر الذي اختلف مؤيدو الاتفاقية ومعارضوها فيه فكان: هل يعاد طرح مسألة الاتفاقية في موعد لاحق، وإذا لم يتم هذا، فماذا ينبغي أن يحل محلها؟ وقال بعض المعارضين، مثل السيناتور هنري ـ هاي، إن أفضل حل هو احتلال عسكري يجعل سورية مستقرة عامين أو ثلاثة أعوام. ومن شأن هذا أن يمنح فرنسا وقتاً لإعادة بناء حكم سوري على أساس مختلف. وكان هنري ـ هاي يعتقد أيضاً أن عدداً من الشيوخ سيؤيد هذا المقترح وسيصوت لمصلحة زيادة الاعتمادات المالية للمندوبية العليا. واقترح معارضون آخرون نظام دول سورية موحدة فدرالياً يشمل محافظات دمشق وحلب وجبل الدروز واللاذقية والجزيرة، ويمكّن الأغلبية السنية والأقليات من التعايش. ويكون لتلك الدول، حكم ذاتي محلي يتضمن سلطة مالية إقليمية، لكنها تكون خاضعة لنظام فدرالي يتولى مسؤولية الأمن الداخلي والأمن الخارجي للاتحاد الفدرالي برمته[٣٠].

وكان ثمة رأي أكثر استنارة يقول إن بعض المناطق كان يحوي عناصر بسيطة سياسياً إلى درجة أنها لم تكن مؤهلة لتشكيل أطر إدارية خاصة بها في كل دولة؛ ومن شأن هذا أن يواصل جعل دولة معينة تعتمد على عناصر خارجية، وخصوصاً من قلعتي الوطنيين

---

(٢٩) *Ibid.*, MAE, Gabril Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. Montagne note sur le Traité Franco-Syrien,» 27 April 1939.

(٣٠) *Ibid.*

دمشق وحلب. وأشار هذا الرأي بحل بديل هو نظام لامركزي يمكنه، إذا ما أتيح له التطور ببطء، أن يطبع في الأذهان هوية سورية ـ عربية بينة، وأن يفضي في نهاية المطاف إلى تقارب بين الأقليات والأغلبية السُّنّيّة[٣١].

ولعل أفضل من شرح هذا الموقف بصورة متماسكة المستعرب الفرنسي الموهوب ومستشار المندوبية العليا في سورية ولبنان، روبير مونتان. فقد زعم أنه على الرغم من كون سورية تتمتع بالحكم الجمهوري الوحيد بين الدول العربية، فإن «النقص العام في الثقافة العامة» وما كان للقوى الشعبية من نفوذ هائل في دمشق قد دلا على أن النظام السياسي السوري لم يكن متطوراً بما يكفي للتكيف مع مختلف هذه الضغوط. ولئن كانت البنية السياسية والدستورية السورية تأمل بتأمين أمن وطني، فإنها كانت تحتاج إلى تعديل. ولذلك، فإنه كان يتعين على الحكومة الفرنسية أن تعيد التفكير في الاتفاقية. وحاجج مونتان بالقول إنه في ضوء ما كان عند الأقليات من «شهوة للحكم الذاتي، فإنه يبدو إذ ذاك أنه يستحيل... قبول مبدأ وحدة سورية متمركزة في دمشق. وفي الوقت نفسه، فإنه يتعذر تحقيق وحدة سورية إلا بخطوات بطيئة وحكيمة». وأقر بأن في سورية «مع مرور الوقت [و]مع تقدم الثقافة العامة والإدارة، فإن أشد النزعات الإقليمية تطرفاً لن يدوم، كما كانت الحال في البلاد المتحضرة الغربية الكبرى [حيث] كانت الآراء الدينية والاتجاهات الإقليمية محمية بالقوانين والقيم»[٣٢].

وكان في وسع سورية، بحسب رأي مونتان، «الاستفادة من تأخير قصير يدوم عاماً واحداً... لكي تطور المؤسسات الأساسية التي تسمح لها بأن تنتفع من استقلالها ومن السلم الداخلي». وعندئذٍ، «يجدر» بالحكومة الفرنسية «أن توجه إلى الحكومة السورية بياناً مستوفي الشروط يؤكد نية فرنسا النهوض بالمهمة التي أناطتها عصبة الأمم بها، وعقد اتفاقية عادلة»[٣٣].

إن هذا الاختلاف في الرأي يوحي في حد ذاته كم كانت المواقف الفرنسية من القومية العربية متباينة. فالمتشددون المعارضون للاتفاقية اعتبروا القومية العربية مبتكراً اصطناعياً، فكرة أوجدها مثيرو المشاعر لإضعاف موقف فرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى نحو محدد، استمر هؤلاء المتشددون في تحميل بريطانيا مسؤولية تنامي القومية العربية ونشاطها الشامل ضد المصالح الفرنسية.

أما أقلية السياسيين والمسؤولين الذين أيدوا المصادقة على الاتفاقية، فقد أقاموا حججهم على تأويل للقومية العربية مختلف جذرياً. فهم كانوا يعتقدون بأن القومية العربية

---

(٣١) *Ibid.*

(٣٢) *Ibid.*

(٣٣) *Ibid.*

ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى، وكانت «ظاهرة تقليد سببها تحديث الشرق بتأثير من القوميات الأوروبية»[٣٤]. وعوضاً عن اتهام البريطانيين بإنشاء القومية العربية، أوحوا بأن البريطانيين كانوا أول من انتفع بها لتعميق نفوذهم في الشرق الأوسط. فعن طريق التكيف مع قادة قوميين معتدلين أمثال الملوك الهاشميين، وعن طريق ربط مصالح هؤلاء بالمصالح البريطانية، استطاع البريطانيون أن ينهجوا مواقف معتدلة حيال قوميين راديكاليين أشد خطراً، بسياسة فرق تسد، والفرنسيون الذين كانوا يأخذون بهذا الرأي، وكان منهم المفاوض الرئيسي في محادثات اتفاقية عام ١٩٣٦، بيير فينو، اعترفوا بالقومية العربية بأنها إحدى الحركات التاريخية العظيمة التي لم تكن سياسية فحسب، بل ثقافية أيضاً، والتي خاطبت أفكارها نطاقاً واسعاً من المجتمع العربي. وعلى غرار البريطانيين، كانوا يعتقدون أن تطوير الثقافة العامة في جميع الدول العربية هو الذي يسقط الحواجز الفاصلة بين الأقليات والأغلبية السنية ويجعل الأقليات تتقبل العروبة في نهاية الأمر. وكانوا يدركون أن «صرحاً سورياً قاعدته الأقليات ما كان «من أشياء الماضي»[٣٥]. بيد أن صوتهم لم يكن مسموعاً طوال مكوث فرنسا في سورية، وكان لا يزال هناك قوى أخرى يتعين عليها التدخل لمصلحة سورية لكي تحصل على الاستقلال.

---

(٣٤) MAE, Gabriel Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. Montagne to Puaux, 1 April 1939.

(٣٥) *Ibid.*

الفصل التاسع عشر
ضياع السنجق

لا شيء أضر بسمعة الكتلة الوطنية أكثر من فشلها في الحؤول دون سلخ سنجق الإسكندرون عن سورية بالتدريج وضمه إلى تركيا. فبالنسبة إلى حكومة مردم، كان ضياع السنجق أذل تطور يحدث إبان ولايتها.

وقوى الانفصال في الإسكندرون لم تكتسب قوة إلا بعد أن بدا مرجحاً أن الوطنيين سيحصلون على اتفاقية مرضية من فرنسا وعلى عهد بأن يتولوا الحكم. وفي الإمكان الوقوع على حالات مماثلة مع صعود النزعة الانفصالية في ربيع وصيف عام ١٩٣٦ في كل من جبل الدروز، وإقليم اللاذقية، والجزيرة. ولكن الأمر الذي سمح للحركة الانفصالية في الإسكندرون بأن تتقدم إلى الحد الذي بلغته هو يد تركيا من الخارج واستعداد فرنسا للتضحية بوحدة التراب السوري في سبيل مصالح فرنسا الدولية الأكبر. وبالنظر إلى الماضي، يبدو قليل من الشك أن الأتراك استفادوا من «الوضع الدولي المتدهور، وبالتحديد من الخطر الإيطالي في شرق البحر الأبيض المتوسط»، ومن الهيبة والقوة التركيتين المتزايدتين والمستمدتين من حصول تركيا منذ عهد قريب على «سيادة تامة على المضائق»، لتبتلع السنجق بكامله عام ١٩٣٩[١]. وإزاء حكومة تركية عدوانية وعراقيل ناجمة عن السيطرة الفرنسية، لم يكن في متناول الحكومة الوطنية سوى الشيء القليل لتمنع ضياعه.

يتكون ما كان يعرف في معظم عهد الانتداب بسنجق الإسكندرون، والواقع في الزاوية التي يشكلها الشاطئ الشرقي من البحر الأبيض المتوسط والحدود التركية - السورية، من سهل ساحلي ضيق ووراءه إلى الجنوب الشرقي سلسلة جبال والوادي السفلي من نهر العاصي. وعلى امتداد الساحل تقع الإسكندرون بمينائها الطبيعي، وفي الوادي ترقد أنطاكية، أكبر مدن السنجق. وقد كان التركيب الإثني - الديني والاجتماعي في

(١) Avedis K. Sanjian, «The Sanjak of Alexandretta (Hatay): Its Impact on Turkish-Syrian Relations (1939-1956),» *Middle East Journal* (Autumn 1956), p. 381.

السنجق إبان الانتداب مختلطاً، شأن أية منطقة طرفية في سورية، وفي الواقع، يستطيع المرء أن يقول أكثر من ذلك في هذا الأمر. فالانقسامات الاجتماعية والسياسية الرئيسية كانت بين الناطقين بالتركية والناطقين بالعربية، وبين المسيحيين والمسلمين، مع أن الانقسامات شملت أيضاً محور الأغنياء ـ الفقراء.

ومن ناحية أخرى، فإن النزاعات الإثنية والدينية التي اتسمت بها الحياة السياسية في السنجق في أواخر الثلاثينات كانت غير حادة تقريباً في العشرينات ومطلع الثلاثينات. وكان مرد ذلك، إلى حد ما، إلى مقدار من الرخاء المحلي الذي ازداد بفعل مستوى عال حقاً من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين مختلف جماعات السكان في السنجق. بيد أن ما أصاب اقتصاد السنجق من تباطؤ بسبب الركود العالمي، وما واكب ذلك من انتشار سريع لأيديولوجيتي القوميتين التركية والعربية في بداية الثلاثينات، قضيا على الانسجام القائم بين مصالح الجماعات، وساهما في إعداد الساحة لانفجار نزاع إثني سنة ١٩٣٦.

فمن جهة، كان النزاع في السنجق نزاع أعداد: فالأمر لا يقتصر على أن كل جماعة كان لها إحصاءاتها الخاصة بها، بل يتعدى ذلك إلى إمكان تفسير تلك الإحصاءات بصور متباينة بتباين التصنيفات المستخدمة. ولعل التقديرات التي يعتد بها أكثر من غيرها هي تلك التي قدمتها المندوبية العليا عام ١٩٣٦. فمن مجموع سكان السنجق البالغ عددهم نحو ٢٢٠,٠٠٠ نسمة، كان ٣٩ في المئة من الأتراك، و٢٨ في المئة من العلويين، و١١ في المئة من الأرمن، و١٠ في المئة من العرب السنة، و٨ في المئة من العرب المسيحيين (ولا سيما من طائفة الروم الأرثوذكس)، والباقي أكراد وشراكسة ويهود (٤ في المئة تقريباً)[٢]. وقد شككت الحكومة التركية في الإحصاءات الفرنسية، زاعمة أن عدد السكان الأتراك يراوح بين ١٥٠,٠٠٠ و٢٤٠,٠٠٠ نسمة، وأن مجموع عدد سكان السنجق في حدود ٣٠٠,٠٠٠ نسمة[٣]. وكان هذا الزعم التركي مبالغاً فيه. فمع أن

---

(٢) Cited in FO 371/7773, vol. 20068. Parr to FO, 14 Dec, 1936; FO 371/7819, vol. 20068. Viénot Memo. to FO, 12 Dec, 1936; Sanjian, «Sanjak,» p. 380.

(٣) FO 371/196, vol. 20845. Ward (FO), Memo., 11 Jan. 1937. On this history, also see A. Alexandre, «Conflits de l'arabisme et des nationalismes voisins. Le conflit syro-turc du Sandjak d'Alexandrette d'octobre 1936 à juin 1937, vu d'Antioche,» in *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe*, II, (Paris: Centre d'Etudes de Politique Etragère, 1938), pp. 105-41; Majid Khadduri, «The Alexandretta Dispute,» *American Journal of International Law*, 39 (1945), pp. 406-25; Jacques Thobie, «Le nouveau cours des relations franco-turques et l'affaire Sandjak d'Alexandrette, 1929-1939,» *Relations Internationales*, 19 (Autumn 1997), 355-74; Elizabeth Picard, «Retour au Sandjak,» *Maghreb-Machrek* = (Jan.-Feb. 1983), pp. 47-64; Edward Weisband, «The Sanjak of Alexandretta, 1920-1939:

الأتراك كانوا يشكلون أكبر مجموعة إثنية، فإن الناطقين بالعربية، ومنهم العلويون والعرب السنة ومعظم المسيحيين من غير الأرمن، كانوا أكثر من الناطقين بالتركية عدداً. وفي ما يتعلق بالتركيب الديني في السنجق، كان نحو ٨٠ في المئة من المسلمين (وكان ٢٠ في المئة من المسيحيين). إلا أن المسلمين السنة كانوا لا يكادون يشكلون نصف عدد السكان المسلمين، أما الباقون فكانوا علويين. وكانت الأقليات المسيحية متجمعة بصورة رئيسية في المدن، وكانت تشكل جزءاً كبيراً من طبقتي الحرفيين والتجار، على غرار ما كانوا عليه في إقليمي الجزيرة واللاذقية. وكان قسم كبير من جماعة الأرمن لاجئين من كيليكية، ويتكلمون التركية، بالإضافة إلى الأرمنية. وكان يقيم في المدن أيضاً قسم من أرستقراطيي الملاكين؛ ومع أن هؤلاء كانوا منقسمين إلى أتراك وعرب سنة، فإن العنصر التركي كان أكثر ثراء ونفوذاً. وكانت الأغلبية الساحقة من سكان السنجق فلاحين فقراء، إما يعملون في قطع من الأراضي يملكونها وإما ــ وهو الأغلب ــ في أراضي كبار الملاكين الغائبين. وكان أهم الفلاحين وأكثرهم مظلمة الفلاحين العلويين الناطقين بالعربية، الذين كانوا كأقرانهم في جبل العلويين إلى الجنوب من السنجق، يواجهون استغلالهم من قبل طبقة ملاكين سنة، كانت أساساً تركية في تركيبتها[٤]. وكان هناك علويون في أنطاكية أيضاً، حيث كانوا أقل شأناً في التجارة من الأرمن والمسيحيين الناطقين بالعربية. وكانت الولاءات السياسية في السنجق عموماً قائمة على اتجاهات إثنية ودينية، ولكن كان لكل جماعة انقساماتها الاجتماعية ـ السياسية الداخلية، التي كانت تتقاطع فتجعل الحياة السياسية معقدة للغاية.

حين عينت اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ الحدود التركية ـ السورية، رأى القوميون الأتراك أن الحدود كانت متوغلة شمالاً مسافات بعيدة، فرفضوها، ودارت بين عصابات الثوار الأتراك وبين القوات الفرنسية معارك عنيفة أسفرت عن توقيع اتفاق فرانكلين ـ بويون في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١، تم بموجبه تعديل خط الحدود بأن دفع باتجاه الجنوب. وقد دعا الاتفاق أيضاً إلى إنشاء نظام إداري خاص لمقاطعة الإسكندرون. وقد اعترف باللغة التركية رسمياً، وأرسل فرانكلين ـ بويون إلى رئيس الوفد التركي كتاباً جاء فيه أن الحكومة الفرنسية ستتولى ــ كقاعدة عامة ــ تعيين الموظفين الأتراك في المناطق التي تسودها أغلبية تركية، وستنشئ مدارس لترويج الثقافة التركية. كما أنه وعد في بروتوكول موقع بأن يرفع إلى الحكومة الفرنسية توصية بقبول طلب الأتراك بأن يسمح

= A Case Study,» In R. Bayly Winder, ed., *Near Eastern Roundtable*, 1967-68 (New York: New York University Near Eastern Studies Center, 1969), pp. 156-224.

(٤) بشأن علويي السنجق، انظر: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites*. وبشأن مدن السنجق، ولا سيما أنطاكية، انظر: Weulersse, «Antioche, essai de géographie urbaine,» *Bulletin d'Etudes Orientales*, 4 (1934), pp. 27-79; Pierre Bazantay, *Enquête sur l'artisinat à Antioche*. (Beirut, 1936), p. 4.

للسنجق برفع علم خاص وبأن تستأجر تركيا منطقة في ميناء الإسكندرون لتسلم البضائع الواردة إلى تركيا. وتم ترسيخ الحدود التي رسمت بين الدولة التركية الجديدة وسورية عام ١٩٢١ بالمادة الثالثة من اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣. وبموجب المادة (١٦) من الاتفاقية نفسها تخلت تركيا عن «جميع الحقوق الشرعية، أياً تكن، بشأن الأراضي الواقعة جنوبي هذه الحدود». وفي وقت لاحق، في أيار/مايو ١٩٢٦، وقعت فرنسا وتركيا اتفاقية أكملت وأوضحت بنود اتفاق عام ١٩٢١[٥].

وبصورة أساسية، التزم الفرنسيون وعودهم للأتراك، ومنح السنجق مقداراً محدوداً من الحكم الذاتي الإداري والمالي (واستثني الجانب السياسي منه). ومع ذلك، فقد شكل السنجق جزءاً متمماً من دولة سورية؛ وكان بهذا المعنى مغايراً لإقليم اللاذقية وجبل الدروز، اللذين كانا قد فصلا عن السيادة السورية حتى عام ١٩٣٦، مع أنهما كانا مرتبطين بسورية إلى حد ما. وبالفعل، فقد اقتضى نظام الحكم في السنجق، كما وصف في تشريع عام ١٩٣٠، أن يكون حاكم السنجق والقضاة المحليون معينين من قبل الحكومة في دمشق. غير أنه تضمن أيضاً مقداراً من السيطرة المحلية على تعيين موظفين إداريين من الدرجة الثانية، ومجلساً إدارياً ذا أعضاء منتخبين في أغلبيتهم ومتمتعين بحق التصويت على الميزانية المحلية، وحكماً ذاتياً مالياً محدوداً[٦].

وعلى الرغم من أن السنجق كان يتمتع بإمكانات زراعية كبيرة، ولا سيما في مضمار إنتاج القطن، فإن المصادر غير متفقة بشأن مدى ازدهار السنجق تحت الحكم الفرنسي. وقد أفاد المسؤولون البريطانيون في سورية بأن الفرنسيين أهملوا تطويره إهمالاً واضحاً فيما عدا ما يتعلق بشق الطرق، واستصلاح الأراضي، وبعض الأشغال العامة المحدودة. وزعموا أنه خلال العشرينات، تم تجاهل تنفيذ مخططات مجاري المياه لتأمين أراض زراعية جديدة، وكذلك مسألة أشغال الميناء. وفي المقابل، أكد مسؤولون ومراقبون فرنسيون أن الهدوء المحلي خلال هذا العقد كان سببه إلى حد بعيد التحسن المستمر في عافية السنجق المالية العامة. وأجريت مقارنات بمناطق أخرى من سورية لناحية الفوائض المتزايدة للميزانية والإنتاج الزراعي، والتحسّن في الميزان التجاري الشامل. وأشارت المندوبية العليا بفخر إلى النجاحات التي حققتها في استصلاح الأراضي وتأمين الكهرباء في المدن وشق الطرق، معززة مزاعمها بمعطيات إحصائية وفيرة. وبينت من جهة أخرى كيف تراجعت في هذه الفترة الإنفاقات غير المنتجة على القوى العسكرية وغيرها من قوى الأمن[٧].

---

(٥) FO 371/196, vol. 20845. Ward (FO), Memo., 11 Jan. 1937.

(٦) *Ibid.*

(٧) للاطلاع على الآراء البريطانية، انظر: FO 371/9057, vol. 12160. Aleppo Consul to FO; FO 371/106, vol. 13072. Satow to FO, 2 Dec. 1927; FO 371/956, vol. 12804. Monck-Mason

= to FO, 1 Feb. 1929.

لا شك في أن البريطانيين قللوا من قدر إنجازات الفرنسيين في السنجق؛ ولكن لا شك أيضاً في أن الفرنسيين بدورهم بالغوا في شأنها. فالمندوبية العليا عجزت عن جذب ما كانت تأمل به من استثمار لرؤوس أموال، الأمر الذي حال دون إنجاز عدد من مشاريع التنمية. وقد ساهم هذا في الإدراك في السنجق وفي أماكن سورية أخرى أن الفرنسيين كانوا غير مهتمين بمصلحة السنجق. وعلاوة على ذلك، فقد كان مستقبل السنجق السياسي في العشرينات من الغموض ما يكفي لإلقاء تخوف كبير في قلوب السياسيين السوريين، وخصوصاً في حلب (التي كان ميناء الإسكندرون منفذها التجاري الوحيد)، من أن الفرنسيين سيسلمون المنطقة إلى الأتراك في نهاية المطاف. وأجج تخوفهم رجال دولة عراقيون كانوا قد حذروا من تمدد تركي نحو حلب، وحتى نحو الشمال العراقي[٨].

وفي الوقت عينه، كان للصحافة التركية دور مساعد في ترسيخ هذا الانطباع. وكان هناك طوال هذه الفترة أكثر من إشارة في مناسبات خاصة إلى الأمل بأن تستعيد تركيا أنطاكية والإسكندرون في يوم من الأيام، وإلى المعاملة السيئة التي كان الأتراك يعامَلون بها في السنجق. ولكن قبل منتصف الثلاثينات، لم يكن هناك ما يدل على أن الحكومة التركية كانت عملياً ترغب في أن تحكم السنجق. بل إن مصالحها كانت استراتيجية في الأغلب. وكانت تريد السيطرة على كلا جانبي خليج الإسكندرون وضم جميع أقسام سكة الحديد من أضنة إلى نصيبين.

وفي عام ١٩٣٤ بدأت مسألة مستقبل السنجق تسترعي اهتماماً أكثر جدية، في تركيا ولدى السوريين على حد سواء. فقد لوحظ، على سبيل المثال، أن الأتراك أوقفوا أعمال البناء في ميناء مرسين، ولعل السبب كان احتمال الاستيلاء على الإسكندرون. كما كان تساؤلات عن سبب قيام فرنسا بتطوير طرابلس بدلاً من تطوير الإسكندرون[٩]. وفي

= وللاطلاع على الآراء الفرنسية، انظر: MAE, *Rapport sur la situation de la Syrie et du Liban* (Paris 1922-23, 1924-31); Raymond O'Zoux, *Les états du Levant sous Mandat français* (Paris, 1931); and Paul Du Véou, *Le Désastre d'Alexandrette* (Paris, 1938).

ويمكن إيجاد ملخص للحجة الفرنسية في ورقة بقلم روبرت ب. ساتلوف؛ وهو يقدم فيها التفسير التصحيحي الآسر لعلاقات السنجق المجتمعية في العشرينات وبداية الثلاثينات. وتحمل الورقة عنوان: «Prelude to Conflict: Communal Interdependence in the Sanjak of Alexandretta 1920-1936» (Harvard University, June 1984).

وستنشر ورقته في عدد مقبل من *Middle Eastern Studies*.

(٨) FO 371/229, vol. 16086. Clerk (Constantinople) to Simon, 8 Jan. 1932; FO 371/4063, vol. 16086. Rendel Memo., 20 Aug. 1932.

(٩) FO 371/6996, vol. 16976. Morgan (Angora) to FO, 11 Nov. 1933; FO 371/3272, vol. 17947. Morgan to FO, 12 May 1934.

آذار/مارس من ذلك العام، مر والي (حاكم) عينتاب التركي (عبر الحدود التركية) بأنطاكية، حيث نظم أنصار الكماليين تظاهرة ضخمة وأشعلوا أول الاضطرابات الكبرى بين الأتراك والعرب في السنجق. ومنذ ذلك الحين، بات يحتفل في السنجق بجميع الأعياد الدينية الرئيسية التركية بحفاوة. وكانت الكتيبة الخامسة من «الجيش» السوري المرابطة في أنطاكية، والمؤلفة في معظمها من علويين وأرمن، مستاءة إزاء تنامي المشاعر الموالية للأتراك[١٠] والتي كان يعبر عنها من خلال تنظيم كمالي أنشئ آنذاك وعرف باسم حزب الشعب[١١].

وقام القوميون العرب في السنجق ـ وقد أحسوا بضعفهم السياسي ـ بالضغط في سبيل دمج السنجق دمجاً تاماً في الدولة السورية، وشنوا حملة صحافية متهمين فيها الفرنسيين بالوقوف إلى جانب الأتراك في سعيهم لتحرير السنجق وتوحيده. وردت الصحافة التركية بنفي التهم العربية نفياً شديداً، وشددت في الوقت نفسه، على توجيه مزيد من الاهتمام إلى حاجات الجماعة التركية في السنجق. وتدل البراهين على أن الحكومة التركية كانت لا تزال مستعدة لقبول الوضع الراهن في السنجق، وأن السنجق لم يشهد قبل عام ١٩٣٦ سوى قليل من النزاعات الخطرة. وفيما عدا القيود التي وضعها الفرنسيون على انتشار الدعاوة الكمالية، التي زعم الأتراك أنها كانت مجرد مسعى لتشجيع الثقافة التركية، يبدو أن العناصر التركية في السنجق كانت تعامل معاملة طيبة نوعاً ما[١٢].

المرحلة الأولى

بدأ التورط التركي المباشر في قضية السنجق بعد أن أعلن في أيلول/سبتمبر ١٩٣٦ أنه قد تم في باريس الاتفاق على مسودة اتفاقية، وتحديداً بعد أن أعلن رئيس الوفد السوري، هاشم الأتاسي، في أثناء عودته إلى بلده عن طريق أنقرة، أن السنجق سيبقى متمتعاً بحكم ذاتي تحت السيادة السورية. وظهرت في الصحف التركية في أنقرة واستنبول مقالات تعلن أن تركيا لن تقبل إطلاقاً سنجقاً تحت السيطرة العربية. وكان الخط العام للحجة التركية أنه في حال لم ينل السنجق مكانة الاستقلال السياسي في ظل الظروف الجديدة، فإن الامتيازات التركية في المنطقة، كما حددت عام ١٩٢١، ستتعرض للخطر. وأفرد انتقاد خاص للفرنسيين الذين اتهمهم الأتراك بأنهم حشوا الإدارة المحلية بالأقلية المفضلة لديهم، العلويين، واستبعدوا الأتراك. وخصوا بالذكر دوريو، الذي كان قد

---

(١٠) Alexandre, «Conflits,» p. 110.

(١١) Thobie, «Le nouveau,» p. 360.

(١٢) Alexandre, «Conflicts,» p. 111.

أمضى أحد عشر عاماً مندوباً مساعداً في السنجق، بسبب تعمده إعاقة تعزيز الثقافة والحقوق التركية[١٣].

لقد عبرت الصحافة التركية بوضوح عن آراء الحكومة التركية، التي لم تتأخر عن المطالبة بتوضيح مستقبل وضع السنجق. وفي الواقع، لما كانت بنود مسودة الاتفاقية الفرنسية ـ السورية قد جاءت خلواً من تدابير خاصة باستمرار نظام الحكم الذاتي الخاص في السنجق، قامت الحكومة التركية بطرح مطاليبها ضمن مذكرة سلمها سفير تركيا في باريس إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر، وتضمنت المطالبة باتفاقية تمنح السنجق استقلالاً تاماً. ومع أن بيير فينو ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية كانوا مستاءين جداً من المقترحات التركية، فقد بدأ يتضح باطراد أن الحكومة التركية باتت تعلق أهمية كبيرة على مستقبل السنجق[١٤]. وكان لأتاتورك خطابان في تشرين الثاني/نوفمبر ـ ألقى أحدهما أمام الجمعية الوطنية ـ قال فيهما إن الإسكندرون هي قضية الساعة الملتهبة، وعكسا هذا الاهتمام التركي المتزايد[١٥].

ومع أن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لتقبل فكرة سنجق مستقل، فإنها كانت مضطرة إلى الاستجابة للضغوط التركية. وعرضت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر اقتراحاً معاكساً مفاده أن يطرح كلا الطرفين خلافاتهما على مجلس عصبة الأمم. ووافقت الحكومة التركية برغبة شديدة. ففي نهاية عام ١٩٣٦، لم يكن لدى الحكومة التركية اهتمام رسمي بضم السنجق، بل باستقلاله فحسب. وأقصى ما كان يقدم من تفسير للأهداف التركية هو وجوب أن يصبح السنجق تركي الولاء، وذا حكم ذاتي، وفاصلاً محيَّداً بين تركيا وسورية. غير أن العواطف الشعبية كانت أقل تساهلاً. وشهدت الجمعية الوطنية التركية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر نقاشاً حامياً أسفر عن توجيه نقد شديد إلى معاملة الفرنسيين للسكان الأتراك في السنجق، وهدد النواب بالاستيلاء على السنجق بالقوة، مهما تكن نتيجة مباحثات مجلس عصبة الأمم. ووفقاً للسفير البريطاني في أنقرة فإن «بعض النواب وصف السنجق بأنه ألزاس ـ لورين تركيا، وطالب بأن تزال فوراً الحدود غير الطبيعية التي فصلت أتراكاً عن أتراك، وأن يضم السنجق إلى الوطن الأم، وأن تقام حدود جديدة من العاصي إلى الفرات»[١٦].

وفي الجهة الأخرى من الحدود، كان ثمة هاجس متنام من أن تركيا خططت لاستيعاب السنجق بممارسة ضغط على الفرنسيين وعلى السكان العرب في السنجق.

---

(١٣) *Ibid.*, pp. 112-13; FO 371/6183, vol. 20067. Morgan (Istanbul) to Eden, 12 Sept 1936.

(١٤) Thobie, «Le nouveau,» p. 361.

(١٥) FO 371/7357, vol. 20067. Fox Note, 25 Nov. 1936.

(١٦) FO 371/7611, vol. 20068. Lorraine to Eden, 2 Dec. 1936.

وكانت الانتخابات الأولية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر قد «أماطت اللثام عما كان يختبئ وراءه من عداوة بين مختلف الجماعات في السنجق». إذ جاءت الانتخابات فاشلة فقد اشترك ٨ في المئة فقط من الناخبين في التصويت وامتنع الحزب الموالي لتركيا برمته. وأرسل الأتراك عملاء إلى السنجق لتحريض السكان الأتراك ضد العرب، وذكر أن أسلحة هُرّبت على نطاق واسع إلى العناصر التركية الولاء[١٧]. ومن ثم، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت عناصر تركية منازل النواب الثلاثة المنتخبين حديثاً في البرلمان السوري. وأدى تدخل الفرنسيين عسكرياً إلى مقتل ثلاثة متظاهرين من الأتراك، وجرح سبعة عشر آخرين[١٨].

وفي هذا الوقت، كان الوطنيون السوريون في حلب ودمشق مقتنعين تماماً بأن فرنسا وتركيا توصلتا إلى تسوية مسألة الإسكندرون، وأن مباحثات مجلس عصبة الأمم كانت «مجرد أمر شكلي صُمّم لجعل تجرع دواء البتر أقل مرارة». ويبدو أنه كان ثمة شك قليل في أن أركان المندوبية العليا كانوا في الأعوام الأخيرة يشجعون الأقلية التركية ويُعنَون بها كجزء من السياسة الفرنسية العامة القائمة على قاعدة فرق تسد، وأن تلك السياسة قد نشطت كما يبدو إبان المفاوضات بشأن عقد اتفاقية. لكن، وكما كانت الحال عليه في أقاليم طرفية سورية أخرى، ما إن ربطت وزارة الخارجية الفرنسية نفسها بالاتفاقية، حتى برز التباين المحتم في الآراء، بين قيادة المندوبية العليا وبين المسؤولين الفرنسيين المحليين. ففي حين كان على المندوب السامي ومساعديه المباشرين تقبل التوجيهات الواردة من باريس، كان المسؤولون المحليون أقل ميلاً إلى ذلك لأن تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً سيعني لا محالة أنهم سيصبحون بلا أهمية وسيفقدون مناصبهم في نهاية المطاف. وكانوا قد أضحوا مرتبطين كلياً بمناطقهم، وبات لهم عملاء محليون لا يرغبون في أن يضحّى بهم - وهو موقف أبوي نموذجي يقفه المسؤول الاستعماري المنخرط في عمل ميداني. وكان مثل هذا الوضع قد تطور في إقليم اللاذقية، حيث بذل الحاكم الفرنسي ومؤيدوه قصارى جهودهم لتحريك العلويين لكي يحدثوا اضطرابات للاحتفاظ بالحكم الذاتي العلوي خارج إطار إداري سوري. وعملاً بتعهد الحكومة الفرنسية إعادة تلك المنطقة إلى سورية، اضطر المندوب السامي إلى عزل الحاكم وسحب معظم المسؤولين الفرنسيين من المنطقة تلك[١٩].

وفي دمشق، أعرب جميل مردم عن شكوك في النيات التركية. وكان مقتنعاً بأن تركيا كانت تريد التوسع داخل سورية، وأبلغ القنصل البريطاني أن الحكومة السورية «لن ترضى أبداً بانتزاع السنجق من السيادة السورية»، لأن أقل ما يمكن أن يؤدي ذلك إليه

---

(١٧) FO 371/413, vol. 20845. Catoni (Aleppo) to Eden, 24 Nov. 1936.

(١٨) FO 371/7759, vol. 20068. Parr (Aleppo) to FO, 13 Dec. 1936.

(١٩) FO 371/371/969, vol. 20846. Baggalay (FO) to Perowne (Paris), 25 Feb. 1937.

هو إنزال الكارثة بمنطقة حلب التي كانت قد انتزعت من الداخل التركي الطبيعي عام ١٩٢٠[٢٠].

هل كانت تركيا حقاً تريد في نهاية عام ١٩٣٦ شيئاً أكثر من استقلال السنجق؟ إن هذه مسألة قابلة للنقاش. ولكن الواقع هو أنه لم يكن ثمة أمل كبير بأن يستطيع سنجق مستقل الوقوف على قدميه، نظراً إلى اعتماد اقتصاده على جيرانه وإلى عدم تماسكه وطنياً ولغوياً. وكما قال مكتب الخارجية البريطانية: «إذا ما أنشئ وحدة مستقلة، فمن المحتم أنه سيصبح مجالاً مغرياً لمطامح التحرير والتوحيد، سواء لدى تركيا أو لدى العرب. وبما أن الأتراك لن يفسحوا، بعد ما أبدوه من اهتمام بالمسألة، مجالاً مفتوحاً للنشاط والدعاوة العربيين، فإنهم في أغلب الظن سيرغمون هم أنفسهم على الشروع في أنشطة مماثلة. حقاً، إن مجرد العمل من أجل منع عودة السنجق إلى سورية سيضطرهم إلى جذبه إليهم، وليس صعباً تصور وضع ستدفع المنطقة فيه بالتدريج إلى استقلال متزايد، وفي النهاية إلى استيعاب آلي تقريباً، من قبل تركيا»[٢١].

ومع أن الجدل بشأن السنجق اتخذ في الظاهر صبغة فرنسية ـ تركية سائدة، فقلما نالت أبعاده الداخلية الاهتمام الذي تستحقه. وكان من غير المرجح حقاً، أن يتم سلخ السنجق لو لم تكن قوة القومية التركية فيه أكثر دينامية من القومية العربية، ولو لم تتلق القومية التركية تعزيزات عبر الحدود التركية أكبر مما كانت القومية العربية تتلقاه من دمشق. ولذلك، فلفهم طبيعة الصراع في السنجق وكيف انتهى هذا الصراع في آخر الأمر، من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على مختلف قوى السنجق السياسية بالشكل الذي تفاعلت فيه خلال مختلف مراحل فصل السنجق عن سورية.

على صعيد سياسي، يمكن تفسير تاريخ السنجق الداخلي خلال فترة ما بين الحربين من حيث وجود كتلتين لغويتين وثقافيتين وقوميتين، تنافس إحداهما الأخرى في نيل الرعاية الفرنسية. وبحلول منتصف الثلاثينات، كانت هاتان الكتلتان المتخاصمتان قد أنشأتا جناحين راديكاليين متضادين رأساً: أحدهما دعا إلى إعادة لحمة السنجق إلى تركيا الكمالية، والآخر طالب بدمج السنجق في سورية دمجاً كاملاً. ولكن النقطة المهمة التي تستحق التسجيل هي أن الكتلتين كلتيهما كانتا حافلتين بانقسامات عميقة لونت المشهد السياسي.

برزت بين السكان الناطقين بالتركية ثلاث فئات سياسية: أنصار الحكم الذاتي الذين كانوا ميالين إلى التعاون مع دمشق شريطة احتفاظ السنجق بمقدار كبير من الحكم الذاتي الإداري؛ أولئك الذين سعوا لسنجق مستقل ذي روابط متينة مع تركيا؛ دعاة التحرير

---

(٢٠) FO 371/88, vol. 20845. MacKereth to Eden, 31 Dec. 1936.

(٢١) FO 371/7666, vol. 20067. Eastern Dept., 12 Dec. 1936.

والتوحيد الأتراك الذين كانوا يريدون اندماج السنجق في تركيا كليًا. ومن بين الفئات الثلاث، كان أنصار الحكم الذاتي الأكثر تأثيراً، وهم يشملون كبرى عائلات الملاكين في المنطقة، والمؤسسة الدينية التركية ـ الإسلامية. ولكون هؤلاء محافظين اجتماعياً ودينياً، فإنهم لم ينجرفوا في دوامة القومية التركية الحديثة كما جسدتها الحركة الكمالية، وكانوا في الواقع محط ترهيب متزايد من قبل هذه الحركة.

وبالنسبة إلى المجموعتين القوميتين التركيتين، فإنهما كلتيهما كانتا تقران بنظريات الكمالية الاجتماعية ـ السياسية والثقافية؛ والفارق بينهما كان استراتيجياً أكثر منه أيديولوجياً. وقد استمدتا أسباب المؤازرة عبر الحدود مع تركيا، وكانتا مدينتين بتماسكهما للتغييرات البنيوية التي مر السنجق بها في العشرينات ومطلع الثلاثينات. وكان كثيرون من القوميين الأتراك في السنجق نتاج النظام الثقافي المحلي المتمدد، الذي بات مشرباً بأفكار الكمالية. والشبان هؤلاء أنفسهم عانوا ضربة شديدة في آمالهم المادية وفي فرص عملهم في بداية الثلاثينات نتيجة الركود العالمي. وبتراجع ما كانوا يتوقعونه من حراكية اجتماعية وجّهوا أنظارهم إلى تركيا طلباً للدعم مع تبلور مصلحتهم في إعادة ترتيب علاقات القوى في السنجق. وطبعاً كان حجر العثرة في طريقهم أرستقراطية الملاكين الأتراك الذين سعى هؤلاء الشبان لإضعاف سلطتهم المعنوية، متسلحين بالأيديولوجية الكمالية، جذبوا إليهم التجار والحرفيين الأتراك الذين شهدوا أيضاً تأكلاً في قواعدهم الاقتصادية. وفي أنطاكية، حيث كانت النخبة الإثنية التركية الأقوى بين سائر الفئات، كانت وسيلتا التعبير عندهم صحيفة تركية (يني غون) ونادياً رياضياً للشبيبة. وما إن حل منتصف الثلاثينات، حتى باتت الحركة القومية التركية في السنجق تهدد لا مكانة الطبقة العليا التركية المحلية فحسب، بل قوة الكتلة العربية أيضاً[٢٢].

وأصبح الاستقطاب المتزايد بين الأقلية التركية واضحاً في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، حين قام مجلس عصبة الأمم، بعد مناقشات مستفيضة، بتبني اقتراح يقضي بتحويل السنجق إلى كيان منفصل منزوع السلاح، مع سيطرة كاملة على شؤونه الداخلية. ونصت بنود أخرى من الاقتراح على أن تكون سورية مسؤولة عن إدارة علاقات السنجق الخارجية، وأن تكون سورية والسنجق معاً مترابطين بالنظام الجمركي والنقدي نفسه. وتكون اللغة التركية لغة رسمية إلى جانب العربية.

من جهة، كانت طبقات الملاكين الأتراك مرتاحة إلى أن السنجق لم يدمج في تركيا «على الأقل بالقدر الذي يجنبها الانتقال إلى الحكم العربي. فعلى الرغم من حرصها على التمسك بتقاليدها ولغتها وثقافتها التركية، فإنها لم تكن راغبة بأي شكل في أن تصبح من مواطني الجمهورية التركية، إذ إن في ذلك تغيراً يشمل تخلياً قسرياً عن كثير من الأعراف

---

(٢٢) Alexandre, «Conflits,» pp. 108-9.

والعادات الدينية التي كانت [هذه الطبقات] لا تزال تبجلها بحكم كونها محافظة بالقدر الكافي لذلك. أما نظام الحكم الذاتي، فإنه يرضي جميع تطلعاتها»[٢٣].

ومن جهة أخرى، نزل آلاف من الانفصاليين ومؤيدي التحرير والتوحيد إلى شوارع الإسكندرون وأنطاكية في مطلع كانون الثاني/يناير، مطالبين باستقلال السنجق. ومع أن تلك التظاهرات وُوجهت بتظاهرات عربية مضادة أكبر، فإن المحتجين الأتراك كانوا يستمدون شجاعة من تقارير عن تحركات لقوات تركية على الحدود ومن مؤازرة مباشرة من لجان استقلال هاتاي [الإسكندرون] أنشئت أخيراً في استنبول ومدن تركية أخرى، وتألفت من مواطنين من السنجق كانوا يعيشون في تركيا ومن طلبة جامعيين وتلامذة مدارس. وكان لتلك اللجان علمها ونشيدها اللذان كانا بلا شك يشبهان العلم والنشيد التركيين[٢٤].

وكان لسكان السنجق الناطقين بالعربية انقساماتهم أيضاً. وعلى غرار ما جرى للناطقين بالتركية، فقد برزت تلك الانقسامات بفعل صعود نخب مثقفة جديدة تسلحت بالفكرة السائدة، فكرة القومية العربية، ووقفت بدورها تتحدى القادة التقليديين بين الناطقين بالعربية.

لقد فرقت الديانة بين الطوائف العلوية والسنية والمسيحية، وكان لكل مجتمع خلافاته السياسية الداخلية. فالبعض رغب في أن يتوسع الانتداب الفرنسي بلا حدود وتطلع إلى الفرنسيين طلباً للحماية. وآخرون سعوا لوحدة السنجق مع سورية، وكانوا على اتصال بالكتلة الوطنية في حلب ودمشق. ولكن كان لا يزال هناك من اعتبر أن استقلال سورية ليس سوى خطوة أولى على طريق إنشاء أمة عربية أكبر، وهؤلاء كانوا ينتمون إلى فرع أنطاكية من عصبة العمل القومي العربي الراديكالية، وكما كانت الحال بين الفئات التركية، فقد كان بين مؤيدي الكتلة الوطنية ومؤيدي عصبة العمل القومي قواسم مشتركة تفوق كثيراً ما كان بين أي منهما مع مؤيدي الحكم الذاتي السوريين. بيد أن الجانب الناطق بالعربية كان أقل تماسكاً من الجانب الناطق بالتركية، ويعود ذلك إلى كونه أكثر تنوعاً من الناحيتين الدينية والاجتماعية. وحتى مع تحول المد السياسي في السنجق تحولاً واضحاً بعيداً عن العرب، وهو ما شجع جميع الفئات الناطقة بالعربية على أن تعلن أنها من العرب، فإن التحالف الذي شكلوه كان في أحسن الأحوال هشاً وغير فعال أساساً.

كانت فئة مؤيدي الحكم الذاتي من الناطقين بالعربية مكونة أساساً من مجتمع

---

(٢٣) FO 371/902, vol. 20846. Davis to Eden, 4 Feb. 1937.

(٢٤) FO 371/209, vol. 20845. Lorraine to Eden, 5 Jan. 1937; FO 371/336, 20845. Davis to Eden, 5 Jan. 1937; FO 371/449, vol. 20845. Davis to Eden, 13 Jan. 1937.

المزارعين العلويين والأقليات المسيحية في المدن، ومعها الأرمن الذين كانوا لا يثقون بالأتراك لما كابدوه تحت حكمهم من خسائر بشرية ومادية جسيمة، كما كانوا حذرين إزاء قوى القوميين العرب. وقد جذب الوحدويون السوريون إليهم عدداً متزايداً من أفراد طبقة الملاكين العرب السنة في السنجق، الذين كانوا يرتبطون بحلب بروابط اجتماعية واقتصادية متينة. وكان على رأس العروبيين الراديكاليين مفكر من أصل علوي تخرج في السوربون، هو زكي الأرسوزي، وكانوا يستمدون دعماً من النخبة المتنامية الناطقة بالعربية ـ ولا سيما من السنة والمسيحيين ـ في مدن السنجق. ومع أن همّ عصبة العمل القومي الرئيسي كان الحيلولة دون السيطرة التركية في السنجق ومواصلة النضال ضد الإمبريالية، فإنها كانت ملتزمة أيضاً كسر سيطرة طبقة الملاكين السنة، وبالأخص العنصر التركي السائد فيها، على الفلاحين العلويين في أغلبهم[٢٥].

ومثل طبقة الملاكين التركية في السنجق، رحّب قادة المجتمع العلوي، الذين كانوا ملاكين أيضاً، باقتراحات عصبة الأمم التي طرحت في كانون الثاني/ يناير وبإمكانية إقامة حكم ذاتي محلي. إذ كان أولئك القادة التقليديون يخشون اندماجاً تاماً في دولة سورية يسودها قوميون عرب، ويغدون هم فيها بالمقارنة نخبة غير مهمة. كما أن الأرمن تنفسوا الصعداء لأنهم كانوا شديدي الاستياء من فكرة أن يحكمهم الأتراك ثانية، مع أنهم لم يكونوا شديدي التوق إلى حكم عربي أيضاً. وبوجه عام، كانت طبقات التجار المسيحيين الناطقين بالعربية تخشى أي تغيير في وضع السنجق يمكن أن يؤدي إلى قطع ما كان يربطهم بحلب من علاقات تجارية فائقة القيمة وأكثر تطوراً من علاقتهم التجارية بتركيا[٢٦]. ومن ناحية أخرى، كان الملاكون العرب السنة قلقين إلى أبعد حد إزاء اقتراحات عصبة الأمم. وكانوا في الأعوام الأخيرة مهتمين بمستقبل السنجق أشد اهتمام؛ فهم لم يكونوا خاضعين لسيطرة القسم التركي من طبقة الملاكين فحسب، بل إن علماء الدين الناطقين بالعربية كانوا أقل نفوذاً من علماء السنجق الناطقين بالتركية. فإذا ما طور السنجق توجهاً تركياً صريحاً، كما توقعوا أن يحدث، فإن النخبة العربية المحلية ستصبح حتماً أقل نفوذاً سياسياً من نخبة الملاكين الأتراك الأكبر حجماً. ولذلك، فإنهم مالوا إلى الضغط من أجل دمج السنجق في سورية دمجاً تاماً، حيث كان في وسعهم أن يتوقعوا أن يكون لهم نفوذ أكبر، نظراً إلى علاقاتهم بالقيادة الوطنية في حلب ودمشق.

---

(٢٥) Alexandre, «Conflits,» pp. 109-10,

وللحصول على مثل للدعاوة الوحدوية السورية التي أنتجتها الكتلة الوطنية في أواخر الثلاثينات، وخصوصاً التي أنتجها المكتب العربي الذي كان يرأسه فخري البارودي، انظر: Bureau National Arabe de Recherches et d'Informations, *La vérité sur la question Alexandrette* (Damascus, n.d.), 12 pages.

(٢٦) FO 371/902, vol. 20846. Davis to Eden, 4 Feb. 1937.

هكذا، إذاً، كان موقف مختلف الطبقات والجنسيات والمذاهب المحلية من مسألة السنجق عندما حُدِّد مصيرها في أواخر الثلاثينات. وثمة قليل من الشك في أن تأثيرات الركود العالمي قد سببت تأكُّل نظام السنجق الاقتصادي التقليدي القائم على الاعتماد المجتمعي المتبادل، وغذت الصراع الإثني الشديد بين أعداد كبيرة من العرب والأتراك، وخصوصاً بين النخب المثقفة والمتمدنة لكل مجتمع. ومع ذلك، فإن الانقسامات السياسية على أسس إثنية لم تكن حادة بالمستوى نفسه بالنسبة إلى جميع مجتمعات السنجق؛ إذ إنها استمرت في التقاطع على أسس مجتمعية وطبقية. ويقيناً، وبمعنى من المعاني، كان ثمة ثلاث كتل سياسية واضحة في تلك الفترة، ولا سيما في أنطاكية، المركز الرئيسي لحياة السنجق السياسية ومقر الحكومة المحلية. وعلى الرغم من أن في الإمكان تمييز إحداها من الأخرى بطرق عدة، فإن الطريقة الأسهل كانت من خلال الزي الذي اختارته كل واحدة منها. فالأتراك الكماليون، كحلفائهم عبر الحدود، ارتدوا ملابس غربية، وبالتحديد سترات رياضية صفراء اللون، واعتمروا قبعات غربية. أما مجموعة شباب عصبة العمل القومي العروبيين، فعلى غرار رفاقهم في الجنوب، اعتمروا الفيصلية التي شاعت منذ عهد الملك الراحل فيصل. وفي منزلة بين هاتين الكتلتين كان أعيان الأتراك والعلويين، والأرمن، والمسيحيون من الروم الأرثوذكس، وهؤلاء جميعاً كانوا يعتمرون الطرابيش[٢٧].

في دمشق، ثار فزع لدى تلقي نبأ تقرير عصبة الأمم، الذي دعا أيضاً إلى عقد اتفاقية فرنسية ـ تركية لتحديد الطريقة التي ستتبعها الدولتان لضمان وحدة أراضي السنجق. وقد كان واضحاً لحكومة الوطنيين أن الفرنسيين لم يكونوا مستعدين لإراقة نقطة دم في سبيل التقيد بمبادئ الانتداب. ولكن، من ناحية أخرى، لم يكن التزام جميل مردم إبقاء السنجق جزءاً من الدولة السورية بقدر واف من الشدة، على الرغم من مختلف البيانات الظاهرية التي عبر فيها عن التضامن مع عرب المنطقة؛ فهو كان معنياً أكثر بما إذا كانت الاتفاقية التي عقدتها حكومته مع فرنسا «سيصادق عليها».

«كانت شائعات قد بدأت تنتشر قائلة إنه منذ أن غادر الوفد السوري باريس أعاد الوسط الرسمي الفرنسي توكيد نفوذه «الاستعماري» إزاء حكومة بلوم، وكان يسعى لأن ترفض الاتفاقية في المجلس [النيابي الفرنسي]»[٢٨].

قام مردم برحلته إلى باريس في شباط/فبراير ١٩٣٧ لمناقشة مسألة الإسكندرون. لكنه كان ينوي سراً أن يضغط على «أصدقائه السياسيين» لتسريع عملية المصادقة على

(٢٧) بحلول ربيع ١٩٣٧، كانت الحكومة التركية تغرق السنجق بقبعات من القماش لمناصريها. انظر: FO 371/2188, vol. 20846. Ward Memorandum no. 2, 19 April 1937. Also MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel to MAE, 21 July 1937, vol. 469.

(٢٨) FO 371/2159, vol. 20848. MacKereth to Eden, 8 April 1937.

الاتفاقية. والمرجح في الواقع هو أن مردم كان قد شطب على السنجق وفضل استخدامه ورقة مساومة ليستخلص من فرنسا مزيداً من التنازلات. والأمر الوحيد الذي كان يحتاج إلى حل هو مسألة الحصول على عفو كامل عن عدد كبير من سياسيي سورية المنفيين. وكان الخبر الطيب الوحيد الذي كان على مردم أن يزفه لدى عودته إلى دمشق في أواسط أبريل/ نيسان هو أن ثمة عفواً عاماً في طريقه إلى الصدور ويشمل ٤٢ نشيطاً سياسياً[٢٩].

تميزت الأشهر والأيام الممهدة لإقامة نظام جديد في السنجق بمفاوضات شاقة بين تركيا وفرنسا في جنيف، وبسلسلة من الحوادث العنيفة بين الأتراك والعرب في السنجق، وبشك متزايد في الفرنسيين في دمشق[٣٠]. إذ يبدو أن المندوبية العليا كانت قد وعدت الحكومة السورية بأن تؤدي الدبلوماسية الفرنسية إلى تأويل اقتراحات عصبة الأمم تأويلاً مرضياً[٣١]. غير أن قبول عصبة الأمم القرار في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٣٧ والاتفاق الفرنسي ـ التركي الذي تلا ذلك لم يدلاّ على أنه يحدث شيء من هذا القبيل. فاتُّهم الفرنسيون بالازدواجية، وصوّت البرلمان السوري ضد اتفاقات جنيف والتشريع الجديد في أيار/ مايو ثم في كانون الأول/ ديسمبر، عقب إقامة النظام المستقل حديثاً في السنجق في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر. ومع ذلك، فقد أعد الفرنسيون سكان السنجق للنظام الجديد، في وجه تدخل تركي متعاظم واحتجاجات عربية عنيفة متصاعدة[٣٢].

المرحلة الثانية

بإقامة النظام الجديد، تمت المرحلة الأولى من فصل السنجق عن سورية. وركزت المرحلة الثانية على تنظيم الانتخابات في السنجق، على نحو ما دعت إليه عصبة الأمم. وأدت الاحتجاجات التركية على مسودة الأنظمة الانتخابية ــ من منطلق أنها وضعت من قبل مجلس العصبة والفرنسيين من دون التشاور مع تركيا ــ إلى حل وسط جديد. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨، عينت العصبة مندوبية انتخابية جديدة ــ تضمنت ممثلين أتراكاً وفرنسيين ــ لإرسالها إلى السنجق حتى تشرف على تسجيل أسماء الناخبين. كما أنها عدلت إجراءات التسجيل؛ إذ لم يعد يتوجب على المسجلين تقديم ما يثبت أصولهم الدينية والإثنية. أما احتجاجات العرب على تقسيم الفئات على أساس ديني، وهو ما

---

(٢٩) FO 371/2294, vol. 20848. MacKereth to Eden, 20 April 1937.

(٣٠) MD, 7N 4190, Dossier 6. Etat-Major de l'Armée, «Note,» 7 May 1937; *ibid.*, 7N 4190, Dossier 6, «Note,» 8 May 1937.

(٣١) FO 371/2429, vol. 20847. Lorraine to FO, 1 May 1937; FO 371/5509, vol. 20847. Davis to FO, 24 Aug. 1937.

(٣٢) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note,» 29 Sept. 1937, vol. 495, pp. 210-11; Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 208-9.

فصل العلويين عن العرب السنة، فقد جرى تجاهلها[٣٣].

ضمن هذا الإطار الانتخابي بالذات، أعدت الأحزاب التركية والعربية نفسها لكشف أوراقها الرئيسية. وفي هذه الظروف بالذات أذعنت الحكومة الفرنسية للضغوط التركية وأفصحت عن استعدادها للتراجع عن التزامها بميثاق الانتداب باختيار ما تصورت أنه يصب في مصلحة فرنسا الوطنية العليا، وهو الحيلولة دون انجرار تركيا نحو محور روما ـ برلين.

ومرة أخرى، تم إنجاز الاستراتيجية التركية على جبهتين: في السنجق ومع الفرنسيين في جنيف. فقد تآمر الأتراك على نحو نشيط في السنجق و«غرضهم واهي القناع إنشاء وضع يمكن أن يؤدي إلى ضمه». وكان الأتراك على علم دائم بأنهم لن يستطيعوا تأمين أغلبية مطلقة ما لم يلجأوا إلى سياسة ترهيب وإكراه. وكان من الطرق الرائجة أن يطلب الملاكون الأتراك من الفلاحين العرب أن يسجلوا أسماءهم بوصفهم أتراكاً وإلا طردوا من الأراضي التي كانوا يعملون فيها. وعرفت حالات كثيرة ذابت فيها قرى عربية بأكملها بفعل مثل تلك الضغوط. وكان هناك طريقة أخرى هي دفع أموال لأتراك ولدوا في السنجق لكنهم انتقلوا إلى تركيا، ليعودوا إلى السنجق ويسجلوا أسماءهم.

ليس هناك كبير شك في أن الأتراك كانوا متفوقين في الصراع المتنامي بينهم وبين العرب، على الرغم من أنهم كانوا أقل عدداً. وكان مرد ذلك جزئياً إلى أنهم كانوا يتعاملون مع كتلة من المؤيدين أكثر تماسكاً وانضباطاً وتعليماً، وأفضل استجابةً للأنشطة الموزعة بصورة حسنة من قبل المثلين الاستشاريين الأتراك المعينين خصيصاً لهذا الغرض في أنطاكية والإسكندرون. وكما لاحظ دبلوماسي بريطاني، فإن «أنديتهم ومنظماتهم الشبيبية حسنة التنظيم وجاهزة للمعركة. بل إن مهاجريهم المقيمين في تركيا، وعددهم ٣٠٠٠ شخص على الأقل، يعودون الآن إلى السنجق، وكل واحد يتلقى من السلطات التركية إذناً مجانياً في المرور ومبلغاً من المال قدره ٢٥ ليرة للنفقات[٣٤].

وفي المقابل، «فإن الدولة العربية الجديدة، بل بالأصح الناقصة [في دمشق]، بتنظيمها ومواردها الأدنى كثيراً مما لدى الأتراك، وبمشكلاتها الكثيرة الشائكة، فشلت في إقامة وحدة فاعلة بين مختلف قطاعات الأغلبية غير التركية أو في إعدادها للحملة الانتخابية المقبلة. ولم يلتفت أحد إلى النداء الذي وجهته إلى من كان من سكان السنجق مقيماً في سورية وأماكن أخرى، ودعته فيه إلى العودة إلى الإسكندرون وتسجيل اسمه للإدلاء بصوته. ولم تحقق نجاحاً يذكر محاولات تنظيم أندية وحركات عربية لتوازن تلك

---

(٣٣) Khadduri, «Alexandretta Dispute,» pp. 420-22.

(٣٤) FO 371/311, vol. 21909. Davis (Aleppo) to FO, 23 Dec. 1937.

التابعة للأتراك. أما الموظفون الإداريون في السنجق، الذين كانوا في ما سبق يعتمدون على دمشق بهذا القدر أو ذاك ويميلون إلى دعم القضية العربية، فقد غادروا السفينة الآخذة في الغرق». .(٣٥).

ولكن ما أعاق تنمية المقاومة العربية أيضاً هو حكومة سورية قبلت ضمنياً التسوية التي تم التوصل إليها في جنيف في أيار/مايو ١٩٣٧، رغم أن البرلمان السوري ظل معارضاً لها بمرارة. وقد مر جميل مردم بأنقرة، خلال عودته في كانون الأول/ديسمبر من رحلته الثانية إلى باريس منذ توليه رئاسة الوزراء، وكان له، كزائر مميز، لقاء أساسي في الليل بعيداً عن العمل مع أتاتورك في أحد المطاعم. وهناك ناقشا مسألة الإسكندرون فزعم الزعيم التركي أنه لم يكن لديه نية ضم السنجق وأن كل ما كانت تركيا تريده هو متسع من المساحة للسكان الأتراك في السنجق لكي يتطوروا ضمن حدودها بحرية. ومن غير المرجح أن يكون مردم قد أخذ زعم أتاتورك على محمل الجد، لكنه شعر في الوقت نفسه بأن لا حول له ولا قوة. وهو لم يثق بنيات الأتراك الحسنة، بل إنه عوّل على ما كان لدى الفرنسيين، وبصورة أخصّ على ما كان لدى البريطانيين، من نفوذ لدى الأتراك لتأمين تسوية عادلة(٣٦).

جاءت ردة فعل الفرنسيين على الاستراتيجية التركية مختلطة. ففي السنجق نفسه، استقدم المندوب المعين حديثاً، غارو، جنوداً ليحاول التخفيف من الضغط التركي. وقام في الوقت عينه بإغلاق مقر عصبة العمل القومي في أنطاكية وباعتقال زعيمها زكي الأرسوزي، بحجة أن العصبة كانت تشيع مشاعر البغضاء بين الأتراك والعرب(٣٧). ولم تكن المساواة الفرنسية هذه محط تقدير لا من الأتراك ولا من العرب، وانتقد كلا الطرفين المندوبية العليا. ومن منظور وزارة الخارجية، لم يكن في وسع الفرنسيين وحلفائهم الأوروبيين تحمل مواجهة مباشرة مع تركيا في الوقت الذي كان الموقف الدولي آخذاً في التفاقم. فإيطاليا التي كانت تسيطر على جُزر الدوديكانيز وتترصد شرق المتوسط بدقة، كانت ترى أن حياد تركيا، إن لم يكن صداقتها، أمر لا بد منه. وفرنسا أيضاً كانت تشعر بأنه إذا لم يتحقق للأتراك ما يبغونه في السنجق، فإنهم قادرون كلياً على صرف النظر عن جميع التزاماتهم في الاتفاقية واحتلال المنطقة عسكرياً. وفي حين أن الفرنسيين كانوا غير جاهزين لمقاومة مثل هذا الاحتلال، فإنهم كانوا يريدون تحاشي الظهور بمظهر الضعف في هذا الوقت الحرج(٣٨).

---

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) FO 371/122, vol. 21914. Davis to FO, 30 Dec. 1937; FO 371/29, vol. 21909. Lorraine to FO, 1 Jan. 1938.

(٣٧) FO 371/7409, vol. 20848. Rendel Memo, 15 Dec. 1937; FO 371/7546, vol. 20848. Davis to FO, 17 Dec. 1937.

(٣٨) FO 371/550, vol. 21909. Rendel Note no. 2, Geneva Discussions with M. Lagarde (Head of the Africa and Levant Department of the French Foreign Ministry), 27 Jan. 1938.

عندما استؤنف التسجيل في أوائل أيار/مايو ١٩٣٨، دلت المؤشرات كافة على أن أساليب الترهيب التي اتبعها الأتراك قد خابت، على الرغم من التنظيم المتفوق والأموال الطائلة و«فشل العرب في دفن خلافاتهم»[٣٩]. واستمرت المعارك بين الأتراك والعرب، ولا سيما في الإسكندرون، ولم تُجدِ الرشوة ولا الإكراه نفعاً. وفي هذا الوقت «اعتبر أن فرص حصول الأتراك على أغلبية في الانتخابات [كانت] معدومة.» إذ إن ٥ في المئة فقط من العرب سُجلوا أتراكاً، أما من الأرمن والمسيحيين السوريين، فلا أحد. هذا في حين أن كثيرين من المحافظين الأتراك، ومعظمهم من الملاكين، كانوا يسجلون أنفسهم كسنة لا كأتراك. وتفاقم الوضع إلى درجة أنه تم إرسال ألف جندي مغربي إضافي من دمشق إلى السنجق[٤٠].

وفي الواقع، لقد بذلت المندوبية العليا جهوداً متضافرة للإقلال من الأنشطة التركية. فنفور غارو من التدخل التركي في نطاق صلاحياته كان أكثر من مجرد إحساس بالغيظ. وعلاوة على ذلك، كان ثمة عداء شخصي عارم بين المندوب السامي، مارتل، وسلفه بونسو، الذي كان في حينه سفيراً لفرنسا في أنقرة وميالاً جداً إلى مطامح الأتراك في السنجق. لكن، على الرغم من مقاومة المندوبية العليا والتضامن العلوي المتزايد وتحوّل المحافظين الأتراك عن ولائهم إزاء التدخل التركي، فقد أرغمت الضغوط التركية المتواصلة على الفرنسيين في جنيف، ثم في باريس، الحكومة الفرنسية على الأخذ بالاتفاق الفرنسي ـ التركي الأخير وفقاً للتأويل التركي. وفي آذار/مارس ١٩٣٨، كان السيف قد سبق العذل في جنيف، عندما توصل رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية الفرنسي إلى ترتيب خاص فيه وعد للأتراك بأنهم سيحصلون على أغلبية طفيفة تتمثل في ٢٢ نائباً من مجموع ٤٠ نائباً[٤١]. ومع أن هذه الصفقة أغاظت المسؤولين الفرنسيين في سورية والدول الأعضاء في عصبة الأمم، فقد أصبحت نتيجة الانتخابات محسومة.

وتصاعد العنف بين الأتراك والعرب طوال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو. وما إن حاولت اللجنة الانتخابية التابعة للعصبة إجراء الانتخابات وفقاً لأنظمة جنيف، حتى وُوجهت بموقف عدائي من أنقرة وبموقف سلبي من باريس جعلا جهودها غير ذات جدوى. وبذل غارو وأفراد أركانه الفرنسيون محاولة يائسة، في غياب دعم مباشر من باريس، لإنقاذ الوضع عن طريق تشكيل حزب «اتحاد وطني» يشمل عناصر من جميع الفئات الإثنية والدينية لمؤازرة النظام القائم، لكن الحزب لم يعش طويلاً والمحاولة باءت بالفشل. فالعرب رفضوا التعاون في أي مخطط يدعم الوضع الراهن والأتراك عرضوا

(٣٩) FO 371/2472, vol. 21910. Havard to FO, 29 April 1938; FO 371/2620, vol. 21910. Davis to FO, 5 May 1938.

(٤٠) FO 371/2764, vol. 21910. Davis to FO, 12 May 1938.

(٤١) FO 371/3008, vol. 2191. Lorraine to FO, 22 May 1938.

عضلاتهم داخل السنجق وخارجه وحركوا قوات على الحدود. وفي مطلع حزيران/ يونيو، تلقى غارو من المندوبية العليا تعليمات باستدعاء زعماء الجماعات غير التركية وحثهم على إقناع مواطنيهم بعدم الاشتراك في الانتخابات. لكن عندما سرب غارو التعليمات إلى اللجنة الانتخابية التابعة للعصبة، تم استبداله بالنقيب كوليه، الذي كان معروفاً بتعاطفه الشديد مع المصالح التركية في السنجق.

لم يمض وقت طويل، وفي منتصف حزيران/ يونيو تحديداً، حتى اتخذ كوليه إجراءات صارمة ضد القوة الرئيسية في المقاومة العربية، عصبة العمل القومي، معتقلاً زكي الأرسوزي مرة أخرى. وأعلن الحي العربي في أنطاكية احتجاجه بإغلاق تام، فأرسل إليه جنود مغاربة، وتزايدت الأعمال الوحشية التركية ضد السكان العرب والأرمن، ووجهت صحافة الوطنيين في حلب إلى الفرنسيين تهمة التواطؤ. واستقال قائد الدرك الفرنسي احتجاجاً على استبعاد العرب والأرمن من صفوف رجاله وإحلال أتراك محلهم. وبذل النقيب كوليه ما في وسعه في منطقة أنطاكية المهمة بكاملها ليضمن نتيجة مرضية للأتراك، فجعل للمنطقة متصرفاً موالياً للأتراك، وجند رجال أمن شراكسة لحراسة مكاتب الاقتراع التي كانت تحت إشراف وحدات مغربية، وأحل علويين موالين للأتراك محل علويين موالين لسورية، وصعّد الدعاوة المؤيدة للأتراك بين الأقليات لإحباط إجراءات عصبة الأمم الهادفة إلى ضمان تمثيل نسبي يتوافق مع عدد المقترعين المسجلين[٤٢].

وبلغ الوضع حداً من الاضطراب جعل اللجنة الانتخابية المحبطة توقف عملها وتغادر السنجق في نهاية حزيران/ يونيو تقريباً. وكانت الضربة الأخيرة التي وجهت إلى عملية الانتخاب السماح للجنة عسكرية تركية بدخول السنجق. إذ وافقت القيادة العسكرية على السماح لجنود أتراك بدخول السنجق في مقابل اتفاقية فرنسية ـ تركية تضمنت ألا ينضم أي بلد من البلدين إلى أي ائتلاف سياسي أو اقتصادي موجه ضد الآخر، وألا يقدم أي من الطرفين مساعدة إلى جهة معتدية على الطرف الآخر، وأن يتعاون كلا الطرفين في تحمل مسؤولياتهما تجاه السنجق بموجب اتفاقية ٢٩ أيار/ مايو ١٩٣٧[٤٣] في حال تعرض وحدة أراضي السنجق لأي خطر. وسرى مفعول اتفاقية الصداقة في ٤ تموز/ يوليو. وفي اليوم التالي زحفت القوات التركية إلى السنجق.

وتحت التهديد بالحراب التركية، أعلنت نتائج الاقتراع. فحصل الأتراك على المقاعد

---

(٤٢) MD, 7N 4190, Dossier 6. Collet (Antioch) to High Commission 4 June, 5 June, 9 June, 1938; *ibid.*, 7N 4190, Dossier 6. Riemers (Antioch, League Commission in Sanjak) to Collet (Antioch), 7 June 1938.

(٤٣) FO 371/3981, vol. 21912. Morgan to FO, 5 July 1938.

الاثنين والعشرين المتوقعة، أي على أغلبية المقاعد. أما العرب والأرمن، فعلى الرغم من أنهم كانوا خائفين من الحكم التركي، فإنهم كانوا ناقمين على الفرنسيين، الذين جروهم إلى الاعتقاد أنه سيكون هناك انتخابات حرة وشجعوهم على تنظيم أنفسهم والتصويت ضد الأتراك، وهاهم اليوم يسلمونهم جسداً وروحاً إلى خصومهم»(٤٤).

المرحلة الثالثة

في الثاني من أيلول/سبتمبر، عقدت الجلسة الافتتاحية لجمعية السنجق المنتخبة حديثاً، الذي أصبح في تلك الآونة يعرف باسم «هاتاي». لقد كانت، بانعقادها في دار سينما محلية في أنطاكية بحضور عدد من المسؤولين الأوروبيين إلى جانب ٤٠ نائباً، مشهداً لافتاً للنظر. وكما لاحظ القنصل البريطاني:

«افتتحت المراسم بعزف النشيد الوطني التركي، وكان يشق علينا في الواقع أن ندرك أننا لسنا على أرض تركية... صحيح أن المارسلياز [النشيد الوطني الفرنسي] عزف لاحقاً، لكن ذلك كان على نحو بارز متطفل بحيث إن أحداً لم ينتبه له... ومن البداية حتى النهاية كانت المراسم باللغة التركية. وعندها جرى تنصيب المسؤولين المنتخبين [وكلهم أتراك] وأدى النواب يمين الإخلاص للدستور، ووجد بعضهم صعوبة في ذلك إما لأنه لم يكن يعرف اللغة التركية وإما لأنه كان لا يعرف القراءة والكتابة»(٤٥).

وما لبث الوحدويون الأتراك أن أخذوا يلحون بشأن قضيتهم. وعندما فعلوا ذلك، واجهوا مقاومة مثيرة للشفقة. فعصبة العمل القومي العروبية الراديكالية كانت قد حظر عليها العمل، وزعيمها، زكي الأرسوزي، اتخذ لنفسه مسكناً في دمشق، والأعيان المنتمون إلى عائلات أنطاكية التركية العريقة، بمن فيهم صبحي بركات، تجاهلهم النظام الجديد كلياً الذي ملأ جميع المناصب المهمة بلاجئين كانوا قد عادوا إلى الإقليم من تركيا. ومع أن الفرنسيين استمروا في دعم الأعيان الأتراك الذين أيدوا إقامة حكم ذاتي حقيقي بضمانات تركية وفرنسية مشتركة ووقفوا إلى جانب المسؤولين الفرنسيين الذين صرفتهم حكومة هاتاي الجديدة، فإن التزامهم كان هزيلاً في أحسن الأحوال(٤٦).

على الصعيد الاقتصادي، بات هناك الآن تجارة حرة ومتزايدة بين تركيا وهاتاي، في حين أن التجارة بين سورية وهاتاي كانت قد «أصبحت شيئاً من الماضي». فالفرنسيون فرضوا رسوماً جمركية على الحدود القائمة بينهما، في حين حولوا حركة الاستيراد والتصدير الحلبية من طريقها المعتادة عبر الإسكندرون إلى اللاذقية وطرابلس. وفي ظل

(٤٤) FO 371/4296, vol. 21912. Davis to FO, 11 July 1938.

(٤٥) FO 371/5474, vol. 21913. Davis to Halifax, 9 Sept. 1938.

(٤٦) FO 371/6911, vol. 21913. Davis to FO, 17 Oct. 1938.

تلك الظروف، عانى كل من السنجق وحلب تراجعاً اقتصادياً. إذ باتت حلب مضطرة إلى تحمل تكاليف نقل باهظة نتيجة التعامل مع هذين الميناءين البعيدين، اللذين كانا أقل من ميناء الإسكندرون تطوراً من حيث تسهيلات الشحن البحري. والسنجق خسر كثيراً بفعل التراجع الحاد في حركة تجارة الترانزيت مع حلب، ففي حين كانت حلب ـ الإسكندرون تشهد حركة نقل نشيطة، حيث كانت ٣٠٠ عربة تسلك هذه الطريق يومياً، أضحى العدد الآن أقل من ٢٠ مركبة في أيّ يوم من الأيام[٤٧].

وبحلول شباط/ فبراير ١٩٣٩، كانت هاتاي قد أصبحت جزءاً من تركيا. فقد تم العمل بالإدارة التركية وتطبيق القانون التركي، وجميع التشريعات السابقة، مثل الشريعة وأنظمة القانون العثماني ومراسيم المندوبية العليا، «أعلنت غير نافذة». وكان في إمكان المواطنين الأتراك دخول السنجق ومغادرته من دون جواز سفر أو تأشيرة. وفي منتصف آذار/ مارس، أصبحت العملة التركية هي النقد القانوني المطلوب في جميع المعاملات الرسمية، وغدا الرئيس ورئيس الوزراء عضوين في البرلمان التركي. وفي هذا الوقت، تقدمت الحكومة التركية في أنقرة من الحكومة الفرنسية بطلب دمج هاتاي في تركيا[٤٨]. وكما هو متوقع، كان الرد الفرنسي على هذا الطلب سلبياً إجمالاً، بيد أن البراغماتيين في وزارة الخارجية الفرنسية استجابوا لذلك الطلب في نهاية الأمر. وقد عارض المندوب السامي بو ـ المستكن أخيراً في بيروت ـ فكرة التخلي عن الإسكندرون لأنه سيكون لها «نتائج جسيمة وخطرة على هيبة فرنسا في سورية»، ولأن ما قدمه الأتراك في المقابل «لا قيمة له». ولم يكن بو يعكس ببساطة مخاوف القادة الوطنيين، مثل جميل مردم والدكتور الشهبندر، حين تحدث عن دعاوة تركية واسعة في الشمال السوري، ولا سيما في حلب، حيث كان العملاء الأتراك منتشرين، وعن التحذير المتزايد من أن تركيا ستضم حلب والجزيرة أيضاً[٤٩]. وبالنسبة إلى بعض السياسيين الفرنسيين، مثل السيناتور غوتيرو الذي جال في هاتاي في الربيع، كان ثمة قلق كبير حيال ضعف الوجود العسكري الفرنسي هناك؛ وقد طرح في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في بداية أيار/ مايو السؤال التالي: «هل نحن نقوم بالتخلي؟»[٥٠] والإجابة ما كان يمكن أن تكون حينذاك إلا «نعم».

---

(٤٧) FO 371/6938, vol. 2193. Davis to FO, 14 Nov. 1938; FO 371/614, vol. 27277. Davis to FO, 23 Dec. 1938.

(٤٨) FO 371/2630, vol. 23277. Davis to FO, 18 March 1939; FO 371/2578, vol. 23277. Phipps, (Paris) to Halifax, 6 April 1939.

(٤٩) MAE, Gabriel Puaux Papers, Carton 33, «Relations avec la Turquie,» 1939. Puaux to Diplomatie (Paris), 18 Feb. 1939; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Puaux Telegram, 5 October 1939, vol. 473, p. 191.

(٥٠) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Gautherot to MAE, 1 May 1939, vol. 469, pp. 119-22.

رفع الفرنسيون سيطرتهم عن السنجق رسمياً في أواخر حزيران/يونيو ١٩٣٩. ولقاء حق الضم، وعدت الحكومة التركية بعدم السعي للحصول على مزيد من الأراضي السورية وبأن تحترم الحدود السورية. وتم حل جمعية هاتاي، وما لبثت المنطقة أن أصبحت إقليماً من أقاليم الجمهورية التركية.

وبتمام هذه المرحلة الثالثة والأخيرة من فصم السنجق عن سورية ودمجه في تركيا، جاء فصل من تلك الفصول الكريهة والمعذبة التي حلت مراراً في الأعوام الأخيرة بسكان شمال غرب سورية وجنوب تركيا، وهو نزوح أعداد ضخمة من اللاجئين إلى سورية، وكانت هذه المرة من السكان غير الأتراك. فبعد شهرين فقط من ضم السنجق، استقبلت سورية نحو ٥٠,٠٠٠ لاجئ. وكان العدد الأكبر من الأرمن ـ ٢٢,٠٠٠ ـ الذين هجروا بيوتهم حتى قبل انسحاب الجنود الفرنسيين، وكان كثير منهم يهاجر للمرة الثانية خلال أقل من ٢٠ عاماً. ويضاف إلى ذلك حوالى ١٠,٠٠٠ علوي، و١٠,٠٠٠ من العرب السنة (ومن ضمنهم عشائر)، و٥٠٠٠ عربي مسيحي، أما الذين اختاروا البقاء فكانوا من الفلاحين السنة والعلويين الذين كانوا متشبثين بالأرض، والذين لم تكن أمامهم فرص كثيرة للاستقرار مجدداً في سورية، خلافاً لجماعات التجار والحرفيين[٥١].

على الرغم من أنه كان في فرنسا، وبين الحلفاء، وفي سورية انقسام وشك حيال الإذعان الفرنسي للمطالب التركية، فلعل أفضل تعبير عن التفكير الرسمي الفرنسي بشأن هذا الأمر ما جاء على صفحات *L'Asie Française* الناطقة باسم الحزب الاستعماري الفرنسي. إذ نجد في مقالة كتبت عقب فصل السنجق كاتباً يصرح بأن مسألة الإسكندرون «شأن يجدر أن يترك الحكم فيه للتاريخ». لقد كانت مسألة أخطر من أن يستهان بها، ولكن ما جرى كان في سبيل الحفاظ على التحالف الأوروبي[٥٢]: ولا ريب في أن الفرنسيين كانوا في أواخر الثلاثينات قلقين على نحو خاص إزاء المخططات الإيطالية المتعلقة بشرق المتوسط. فبصرف النظر عن الوجود العسكري الإيطالي في الدوديكانيز، نشر الإيطاليون دعاوتهم عبر قنصلياتهم في الشرق الأوسط، وخصوصاً في القاهرة، عن طريق الإعلام المسموع والمقروء، وعن طريق مؤسسات خيرية وثقافية وتعليمية ومالية، مثل كلية تيراسانتا للفرنسيسكان في طرابلس وبنكودي روما. وفي أواخر الثلاثينات سبّب دور «إذاعة باري» ودور سياسيين راديكاليين سوريين ذوي روابط بإيطاليا، مثل شكيب أرسلان، قلقاً شديداً لدى وزارة الخارجية الفرنسية والمندوبية

---

(٥١) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Puaux to MAE, 4 July 1939, vol. 471, pp. 33-35; *ibid.*, Grosson (Alexandretta) to MAE, 23 Sept. 1939, vol. 473, pp. 150-53; FO 371/7354. vol. 21913. M. J. Kunzler Report from Syria on Refugees, 8 Nov. 1938.

(٥٢) *L'Asie Française*, no. 372 (July-Aug. 1939), pp. 25-26.

العليا[٥٣]. وكان في إمكان تركيا محايدة أو صديقة أن تكون سداً مهماً في وجه أي اختراق إيطالي، وبحسب حسابات الفرنسيين، شاء القدر أن يكون السنجق عائقاً أمام تحالف مع تركيا. وهكذا، اتخذ الفرنسيون قراراً سياسياً مثيراً للخلاف ثم برروه بالقول إن التضحية بالسنجق كانت «في جوهرها في مصلحة استقلال سورية»[٥٤].

لكن، في تموز/يوليو ١٩٣٩، وقد أضحت الكتلة الوطنية خارج السلطة، باتت الاتفاقية الفرنسية ـ السورية ورقة ميتة، وما عادت محافظات جبل الدروز واللاذقية والجزيرة تحت سلطة دمشق، ولم يبق أحد في سورية يعتقد أن استقلال سورية كان لا يزال على جدول الأعمال الفرنسي.

(٥٣) MD, 7N 4190, Dossier 3. 2e Bureau Note, Beirut, 7 April 1938; MAE, Syrie-Liban 1930-40. Puaux to MAE, 27 June 1939. vol. 470, pp. 197-98.

(٥٤) *L'Asie Française*, no. 372 (July-Aug. 1939), p. 26.

الفصل العشرون

الدروز، العلويون، ومتحدِّون آخرون

في أواخر الثلاثينات حدثت في مناطق «التخوم» السورية عدة تطورات أخرى ساعدت في تقويض صدقية حكومة الوطنيين في دمشق. وكان من أخطر تلك التطورات، التحدي الذي رفعته في وجهها حركات انفصالية في جبل الدروز ومنطقة العلويين والجزيرة، حيث أدت جملة عوامل إلى إعاقة التوحيد السياسي وتبلور هوية وطنية سورية، كان من بينها الطائفية، والعشائرية، والجغرافيا، والتخلف السياسي والاجتماعي - الاقتصادي النسبي، واستمرار سيطرة الجماعات المدينية على الجماعات الريفية، والصراع بين النخب والطبقات. وعلاوة على ذلك، شجعت فرنسا حركات الحكم الذاتي بين الأقليات المتراصة. وبوجود أيديولوجية العروبة، التي أظهرت لدى طبقة الملاكين السنة الغائبين كان هناك غياب بإحساس خاص تجاه حاجات أقليات سورية، فوجدت بذور الانفصالية التي زرعتها المندوبية العليا أرضاً خصبة.

تلازم الإعراب المتزايد عن المشاعر والأعمال الانفصالية في منطقتي جبل الدروز واللاذقية مع توحيد تينك المنطقتين إدارياً في ظل حكومة الكتلة الوطنية في دمشق. وقد كان بين الدروز والعلويين قواسم مشتركة كثيرة: فالطائفتان كلتاهما من سكان الجبال أو التلال، وكلتاهما تنتمي إلى طائفة صغيرة ومتفرعة من المسلمين الشيعة، وكلتاهما عربية اللسان، وكلتاهما عاشت أجيالاً من العزلة عن سلطة الحكومة المركزية، وكلتاهما كانت منخرطة في الزراعة ومفقرة نسبياً. وفي الوقت نفسه، كانتا كلتاهما منقسمتين داخلياً قبائل وعشائر وطبقات مثقفين صاعدة ونخباً تقليدية متنافسة في كسب التأييد من جموع الفلاحين الفقراء. لكن كان لكل طائفة من الطائفتين خصائصها وظروفها الخاصة بها، وهو ما أسبغ على الحياة السياسية في كل منهما مظهراً محدداً.

نزعة الانفصالية في جبل الدروز

لقد أدى انهيار ثورة الدروز عام ١٩٢٧ ونفي أهم قادة الدروز إلى تمكين فرنسا من إبقاء الجبل مستقلاً إدارياً عشرة أعوام أخرى. لكن هذا الأمر لا يمكن عزله عن المشاعر

الوطنية المشعة من دمشق أو عن أنشطة أنصار الهاشميين السياسية عبر الحدود في شرق الأردن، حيث كان يقع عدد من الأماكن السكنية الدرزية. وكانت دمشق مغرية على نحو خاص بالنسبة إلى مثقفي الدروز، الذين بدأ بعضهم يحتل مناصب إدارية في السويداء وصلخد. لكن على صعيد السياسة الوطنية، كان للدروز روابط أوثق بالدكتور الشهبندر وبقيادة حزب الشعب من تلك التي كانت تصلهم بالكتلة الوطنية. وكان الدروز المنفيون، مثل سلطان الأطرش، الذين كانوا ميالين إلى دمج الجبل في الدولة السورية، قد وقفوا في صف الدكتور الشهبندر والسوريين الموالين للهاشميين خلال الصراعات الحزبية الشديدة التي نشبت في نهاية الثورة. وبقي كثير من الوحدويين الدروز، ولا نستطيع القول كلهم، مخلصين لسلطان باشا، ومن خلاله، لجناح الشهبندر من حركة الاستقلال. وتعزز ميلهم حتى عاد الدكتور الشهبندر وسلطان الأطرش وآخرون من قادة الثورة الكبرى إلى سورية في أيار/مايو ١٩٣٧، بعد نفي دام عقداً من الزمن.

لقد كان جبل الدروز يشهد اضطرابات متنامية تتعلق بمستقبل المحافظة حتى قبل اختتام مفاوضات الاتفاقية في باريس وتأليف أول حكومة وطنية في سورية. وكان بعض أعيان الدروز، بمن فيهم أفراد من عشيرة الأطرش، قد زعم أن الأغلبية الساحقة من الدروز كانت تريد الوحدة السورية، وزعم آخرون، كان يقودهم زعماء من العشيرة نفسها، أن العكس هو الصحيح[١]. وما ان انتهت المفاوضات، حتى قامت الكتلة الوطنية، ومن أجل تبديد مخاوف أولئك الذين كانوا يعارضون نقل زمام أمور الجبل من أيدي الفرنسيين إلى أيدي الحكومة الوطنية الجديدة، بتقديم تأكيدات إلى المشككين من الدروز مفادها أن الوحدة الكاملة مع سورية ستعود بفوائد جمة. ووعدت بأن تنفَق جميع عائدات الضرائب السنوية في الجبل وبأن تتم «موازنة» عدد الموظفين من غير الدروز في الجبل «بعدد» الدروز «الموظفين في أجزاء أخرى من الجمهورية». كما أنها وافقت على تحمل أعباء أشغال عامة مهمة تتعلق بتخزين المياه وشق الطرق، وهي أمور أهملها الفرنسيون في الأعوام الأخيرة[٢].

وعكر صفو جهود التوفيق هذه تعيين نسيب البكري في منصب محافظ الجبل. فمع أن لا أحد من أعضاء الكتلة كان يتمتع بتعاطف من أهل الجبل يفوق ما كان البكري يتمتع به، نظراً إلى دوره في الثورة الكبرى، فقد كان تعيينه يدل، من وجهة نظر أولئك الدروز المعارضين للوحدة السورية، على أن دمشق كانت تخطط لحرمان الدروز من سلطة إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم[٣].

(١) *Oriente Moderno*, 16 (1936), pp. 267-68, 398; FO 684/9/722/1. Manifesto of Druze Youth Congress (Damascus, 27 March 1936).

(٢) FO 371/697, vol. 20848. MacKereth to Eden, 5 Jan. 1937.

(٣) FO 371/2159, vol. 20849. MacKereth to Eden, 8 April 1937.

وفي الواقع، كانت المشكلات المحيطة بتعيين البكري معقدة تماماً، وكان هناك حينذاك ثلاثة مواقف درزية على الأقل: موقف معارض لحكومة دمشق، وهو موقف نفر من الأعيان كان على رأسهم المتنفذ الأمير حسن الأطرش، الذي حاجج بالقول إن من المهين لوحدة الدروز وتراثهم إذا لم يكن المحافظ واحداً من «أبناء الجبل». ولا شك في أن الأمير حسن كان يريد المنصب لنفسه؛ وكان يحظى بدعم كبير من فرعه من عشيرة الأطرش، لكن الفروع الأخرى لم تكن تؤيده. وكان منافسه الرئيسي عبد الغفار الأطرش، الذي كانت له علاقات متينة بدمشق وعمان، وكان هو نفسه مرشحاً لمنصب المحافظ(٤).

وكان الموقف الثاني هو المؤيد لما اختارته الحكومة، وقد اتخذته عشيرة عامر القاطنة في شمال الجبل، والمنافسة التقليدية لعشيرة الأطرش، والمشتملة على مجموعة صاعدة من الشباب الدرزي المثقف والمرتبط بمحمد عز الدين الحلبي. وكان الحلبي هذا قريباً على نحو خاص من جناح الاستقلال الراديكالي في الكتلة الوطنية.. وقد عارض فكرة أن يكون المحافظ درزياً من منطلق أن لا أحد سوى من هو من خارج الجبل يستطيع أن يرتفع فوق الحزبية الدرزية المستوطنة، وأن يمنع بالتالي الفرنسيين، الذين استغلوا هذه الصراعات بين العشائر الدرزية لأعوام، من استعادة السيطرة على الجبل. وكانت معارضة عشيرة عامر لأن يكون المحافظ درزياً نابعة من علمها بأنه سيكون من عشيرة الأطرش حتماً، إذا أخذنا طبيعة توزيع القوى في الجبل(٥).

أما الموقف الثالث فكان الأقل وضوحاً، وهو موقف سلطان الأطرش، الذي كان له أتباع كثيرون في الجبل، على الرغم من استمرار فترة نفيه في الكرك. وكان الدعم الذي يقدمه أمراً ضرورياً لكي يكون البكري فاعلاً. ومع أنه كان لا يزال هناك روابط شخصية بينه وبين البكري، فإنه لم يكن على وفاق مع الكتلة الوطنية. إذ شعر بأن الكتلة تجاهلته وأتباعه خلال أعوام النفي الطويلة، وبالتالي فإنه لم يكن ميالاً إلى تقبل رغبات الكتلة بصورة تلقائية. ولكي يذكر الكتلة بنفوذه الشخصي، أمر بألا تجرى انتخابات في الجبل إلى حين عودته(٦).

وكان تكتيك الكتلة لجعل سلطان باشا يتخلى عن معارضته تعيين البكري إرضاء غروره وإغناء موارده في آن واحد؛ فشجعه ممثلو الكتلة على تولي دوره الطبيعي كرجل

---

(٤) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٥/ ١٩٧. شكري القوتلي إلى نبيه العظمة، ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧؛ المصدر نفسه، الملف ٥/١٩٨. علي عبيد إلى العظمة، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧.

(٥) المصدر نفسه، الملف ٥/ ٢١٩. محمد عز الدين الحلبي إلى نبيه العظمة، ٣ نيسان/ أبريل ١٩٣٧، انظر أيضاً: فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٦) أوراق نبيه العظمة، الملف ٥/ ٢١٧. أحمد أديب خير إلى العظمة، ٢٥ آذار/ مارس ١٩٣٧.

دولة درزي قائد بالترفع عن الطائفية الدرزية الضيقة، ولإقناعه أكثر بأهمية فن إدارة شؤون الدولة، جاءه صبري العسلي بأموال كان هناك حاجة ماسة إليها وكان قد زوده بها نبيه العظمة، جامع التبرعات السوري البارع. وكانت النتيجة حلاً وسطاً. إذ أقنع سلطان الأطرش ابن عمه، الأمير حسن، بالتخلي عن معارضته للبكري، مع إفهامه أن تعيين البكري كان لمدة ستة أشهر فقط[٧].

إلا أن الحل الوسط لم يَحُل دون حدوث اضطرابات في الجبل. فقد استقبلت عودة سلطان الأطرش في إثر العفو الفرنسي في أيار/مايو ١٩٣٧ بتظاهرات مؤيدة للوحدة التامة مع سورية وأخرى معارضة لها. ومع أن شعبية سلطان باشا كانت لا تزال عارمة، فإن غيابه في المنفى عشرة أعوام أتاح بروز قادة جدد وتشكل جماعات جديدة. وكان الأمير حسن[٨] قد أصبح منافساً خطيراً لسلطان باشا، وقوى الوطنيين ممزقة. والحلبيون [نسبة إلى محمد الحلبي] وأتباعهم في صفوف المثقفين الدروز تماهوا مع الجناح الراديكالي من الكتلة الوطنية، وبالتالي أيدوا الحكومة في دمشق ما بقي الاستقلاليون يؤيدونها. ولبث سلطان الأطرش قريباً من جماعة الشهبندر، وكان عرضة لتأثيرات الهاشميين.

وفي منتصف حزيران/يونيو، تولى الدكتور الشهبندر التوسط بين الجماعات الدرزية من جهة والحكومة من جهة أخرى. وتم أخيراً الاتفاق على أن يستبدل البكري بعد ستة أشهر بتوفيق الأطرش، وكان موظفاً عثمانياً سابقاً ذا منصب عال في إدارة الجبل، وكان يبلغ من العمر ٥٠ عاماً[٩]. وكان توفيق الأطرش قد استبدل إبان الانتخابات بشخص سوري بيروقراطي «متميز» هو بهيج الخطيب، الذي كان يتولى منصب المحافظ بصورة موقتة[١٠]. وما إن انتهت الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، حتى غادر الخطيب الجبل. وقام مردم بتعيين الأمير حسن الأطرش محافظاً في شباط/فبراير [١٩٣٨]. والواضح أن مردم كان يريد تلافي إمكان تجدد الاضطرابات بشأن مسألة إقامة حكم ذاتي درزي في الوقت الذي كان يحاول انتزاع المصادقة الفرنسية على اتفاقية ١٩٣٦.

بعد تعيين الأمير حسن، ساد الهدوء جبل الدروز على نحو غير عادي لمدة عدة أشهر، مع أن الصراع بين الانفصاليين والوحدويين استمر بصورة غير ظاهرة. وقد احتفظ المسؤولون من غير الدروز بمقدار معين من السلطة، ولم تترسخ قط ثقة حقيقية

(٧) المصدر نفسه، الملف ٥/ ٢٠٥. صبري العسلي إلى نبيه العظمة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧؛ المصدر نفسه، الملف ٤/ ١٧٥. مصطفى بشناق إلى نبيه العظمة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦، المصدر نفسه، الملف ٤/ ١٧٠. عادل العظمة إلى نبيه العظمة، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦.

(٨) أصبح رئيساً لفرعه من عشيرة الأطرش عام ١٩٢٦ وشارك في الثورة الكبرى. وقد عُفي عنه عام ١٩٢٨. انظر: الجندي، **تاريخ**، ص ٢٣٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٩؛ FO 371/2295. MacKereth to FO, 21 April 1937.

(١٠) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note,» 29 Sept, vol. 495, 1937, p. 213.

بين الأمير حسن وحكومة مردم. وبحلول صيف ١٩٣٨، جدد الانفصاليون تحريضهم على مزيد من الاستقلالية عن دمشق، وهو الأمر الذي قاومه الوحدويون الدروز والمسؤولون من غير الدروز. وفي كانون الأول/ ديسمبر، برزت في الجبل علائم انهيار كامل للنظام عندما حل قضاة فرنسيون محل القضاة السوريين الذين كانوا قد نفذوا إضراباً. وما إن صدر عن أحد مؤيدي الحكومة البارزين تصرف غير لبق في حق عبد الغفار الأطرش في البرلمان السوري، إذ نعته بأنه أداة فرنسية (بعد أن دعا بعض الأعيان الدروز إلى انفصال الجبل كلياً عن سورية وإلى إقامة علاقات قوية مع فرنسا)، حتى انسحب النواب الدروز من البرلمان. وانتشرت في الجبل بأسره سلسلة تظاهرات جاءت بالضبط في اللحظة الحاسمة التي كانت حكومة مردم تواجه أشد الضغوط من المعارضة الوطنية طلباً لإنهاء التعاون مع الفرنسيين[١١].

ولتعقيد الأمور، قام المندوب السامي، غابرييل بو، بزيارته الأولى لجبل الدروز، حيث شاهد تظاهرات مؤيدة لوحدة الدروز مع سورية وأخرى معارضة لها. ففي مداخل القرى التي زارها، رأى شاحنات مكتظة بمتظاهرين نظمتهم الكتلة الوطنية يرفعون أعلاماً سورية فوق الشاحنات يشجبون الفرنسيين وينشدون أغنياتٍ وطنية. وفي عمق تلك القرى، رأى متظاهرين انفصاليين يلوحون بأعلام فرنسية ترحيباً به. وكان بو شخصياً يعتقد أن أكثر من ثلثي الدروز يريدون حكماً ذاتياً، لكن عشيرتي الأطرش وعامر، ولكل واحدة منهما جماعتها، بقيتا متنازعتين بمرارة في أمر قيادة دولة درزية ذات حكم ذاتي. وكان الثلث الباقي من السكان الدروز يؤيد الوطنيين والوحدة مع دمشق، مع أنهم كانوا يريدون مقداراً من الحكم الذاتي ويطالبون بملء المناصب في الجبل بموظفين دروز فقط، وإعطاء الجبل نصيباً أكبر من الميزانية الوطنية، وخفض الضرائب[١٢].

لم يكن الوطنيون السوريون في دمشق وفي أماكن أخرى مخطئين حين قالوا إن وصول بو إلى الشرق كان يعني نهاية لا لفكرة عقد اتفاقية فحسب، بل لوحدة سورية أيضاً. وكانت قضية جبل الدروز مثالاً واضحاً لذلك فبعد زيارة بو، اعتزل الأمير حسن الأطرش منصب المحافظ، وحل محله في السويداء عقيد فرنسي يدعى بوفييه. وتلت ذلك

---

(١١) *Palestine Post* (4 Jan. 1939). في الواقع، كان عبد الغفار آنذاك يحاول عبر القنصل ماكيريت في دمشق تأمين دعم بريطاني لجبل دروز مستقل وضمّه في النهاية إلى شرق الأردن، وهو اقتراح اهتم الأمير عبد الله به أشد الاهتمام. انظر: FO 371/185, vol. 23276. MacKereth to FO, 30 Dec. 1938 and FO 371/811, vol. 23276. Cox (Transjordan) to British High Commissioner, 7 Jan. 1939.

(١٢) MD, 7N 4190, Dossier 1. «Voyage de M. Puaux au Djébel Druse,» Feb. 1939.
وزعم الفرنسيون أن الكتلة الوطنية وزعت ٥٠,٠٠٠ فرنك على مناصريها في الجبل ليعلنوا احتجاجهم على زيارة بو.

أعمال دهم من بيت إلى بيت بحثاً عن متعاطفين مع الوطنيين. وزج بعدد من الأعيان الدروز في السجن بحجة تمنّعهم عن دفع الضرائب المتوجبة عليهم(١٣). وخلال هذه الفترة، لزم سلطان الأطرش الصمت بصورة واضحة. فقد كان هو، ككثير من الزعماء السوريين البارزين، خصماً ملتزماً من خصوم الحكومة في دمشق في بداية عام ١٩٣٩(١٤). وبعد مرور عدة أشهر على استقالة حكومة مردم(١٥)، وضع جبل الدروز ثانية تحت حكم إداري مستقل عن سورية.

نزعة الانفصالية في جبل العلويين

جاء تجديد الانفصالية في محافظة اللاذقية لحظة تقلد الكتلة الوطنية الحكم، موازياً للانفصالية المتصاعدة في جبل الدروز؛ كما أنه جاء أيضاً على نحو أشد وأكثر تعقيداً. فصراعات القوى هنا لم تكن أساساً بين فئات طائفة دينية واحدة، كما كانت الحال عليه في جبل الدروز، وإنما بين طوائف مختلفة. فمع أن العلويين كانوا منقسمين داخلياً، فإنهم حين واجههم خطر الوقوع تحت سيطرة طبقة مدينية من الملاكين السنة الغائبين ـ وكانت أقوى ومؤيدة للوحدة مع سورية ـ استجابوا كـ «طائفة ـ طبقة»(١٦).

كانت منطقة اللاذقية تحوي سكاناً أكثر تنوعاً من سكان جبل الدروز. وكان الانقسام الاجتماعي الرئيسي قائماً على أسس دينية ـ ثقافية ومتخذاً شكل الصراع بين المدينة والريف. وكانت النخبة البيروقراطية تنتمي إلى عائلات كبار الملاكين في ميناء اللاذقية، وكانت سنية وتشكل ٨٠ في المئة من مجموع سكان المدينة. أما المسيحيون الأرثوذكس، فكانوا يشكلون ثاني أكبر طائفة في اللاذقية. غير أن المدينة كانت تشتمل على أقل من ١٠ في المئة من مجموع سكان المحافظة، الأمر الذي يدل على انخفاض مستوى التمدين في المنطقة. و٦٦٪ من المحافظة كان يتألف من فلاحين علويين معدمين يعيشون في الجبال والسهول الواقعة خلف المدن الساحلية(١٧). وكانت نسبة عالية من

---

(١٣) FO 684/12/106/1. Petition to Druze Youth of Suwayda' to HMG Consul, 23 Feb. 1939.

(١٤) *La Chronique* (28 Jan. 1939).

(١٥) FO 371/837, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 28 Jan. 1939; *Palestine Post*, (4 Jan. 1939); Longrigg, *Syria*, p. 247.

(١٦) هذا هو المصطلح الذي استخدمه حنا بطاطو لوصف الطائفة العلوية. انظر: «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance,» *Middle East Journal*, 35 (Summer 1981), pp. 331-344.

(١٧) كان مجموع سكان إقليم اللاذقية (٢٦١,١٦٢) نسمة عام ١٩٢٢ و(٣٣٥,٤٥٤) نسمة عام ١٩٤٣. وكان العلويون (ولا يزالون) ثاني أكبر طائفة دينية في سورية: حوالى ١١,٥ في المئة من مجموع سكان سورية عام ١٩٤٥ (كان السنة يشكلون ٦٨ في المئة من المجموع). وكان ٨٦ في المئة من =

الأراضي التي كان العلويون يعملون فيها لملاكين سنة من اللاذقية وحماة[18]. وعليه، فقد أججت التقسيمات في الثروة الانقسامات الدينية.

تحت الحكم العثماني، كانت منطقة اللاذقية تتمتع بمقدار كبير من الوجود المستقل، على الرغم من أن ميناء اللاذقية والسهل الساحلي كانا أكثر تعرضاً لتأثيرات خارجية، قياساً بالجبل الوعر المرتفع خلفهما بأغلبية سكانه العلويين. فجبل النصيرية، مثل جبل الدروز وجبال أخرى في سورية الجغرافية، مكن أقلية متراصة من العيش في عزلة نسبية وصون معتقداتها وشعائرها المختلفة[19]. وكان العلويون، كما الدروز، قادرين على تعبئة مقاومة شديدة ضد أي تدخل خارجي في شؤونهم العامة. وهذا ما فعلوه بين عامي ١٩١٩ و١٩٢١، حين حاول الفرنسيون بسط هيمنتهم على الجبل.

وفي المقابل، طبق الفرنسيون ما طبقوه في المغرب: استراتيجية فرّق تسد. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، جعلوا سنجقي اللاذقية وطرطوس العثمانيين سابقاً مندمجين في منطقة واحدة أديرت على نحو منفصل عن باقي الأراضي السورية. وبالإضافة إلى ذلك، قاموا بإضعاف القاعدة الاقتصادية لكبار الملاكين السنة ورفعوا بعض الزعماء العشائريين العلويين[20].

وتولى حكام فرنسيون، بمساعدة من عدد كبير من الموظفين الفرنسيين المختصين بالشؤون المحلية ومتعاونين من العناصر المحلية إدارة الشؤون اليومية للدولة العلوية من عام ١٩٢٠ حتى نهاية عام ١٩٣٦. كما رأس فرنسيون مديريات العدل والبريد

= السكان العلويين في سورية يقطنون في محافظة اللاذقية. وقد ابتكر الفرنسيون مصطلح «العلوي»، وأصبح منتشراً خلال الانتداب ليدل على المنتمين إلى طائفة النصيرية. وكانت هذه الطائفة قد نشأت في المنطقة الجبلية من شمال غرب سورية، قبل فترة طويلة من ظهور العثمانيين. وتشتمل العقيدة النصيرية على عنصر شيعي قوي. انظر: Sir Alexander Gibb and Partners, *Economic Development*, p. 3; Jacques Weulersse, *Les pays des Alaouites* (Tours, 1940), pp. 51- 58; Great Britain: Naval Intelligence Division, *Syria* (London, April 1943), p. 160; Albert Hourani, *Minorities in the Arab World* (London, 1947); Lieutenant-Colonel Paul Jacquot, *L'état des Alaouites. Guide*, 2nd. ed. (Beirut, 1931);

انظر أيضاً: محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين** (بيروت، ١٩٦٦).

(١٨) Weulersse, *Alaouites*, pp. 362-66. [Gaulmier], «Note sur la propriété foncière dans la Syrie centrale,» *L'Asie Française*, no. 309, (April 1933), p. 133.

(١٩) Weulersse, *Alaouites*, pp. 58-59؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٠) يمكن الاطلاع على تحليل شائق للبنية القبلية العلوية في حوالي عام ١٩٢٠ في: Niéger, «Choix de documents sur le territoire des Alaoites,» pp. 1-69,

وكان المؤلف واحداً من أوائل الحكام الفرنسيين لدولة العلويين.

والجمارك[٢١]. ومع أن نخبة الملاكين السنة كانت تدعم الوحدة السورية، وكانت مرتبطة بنيوياً ومعنوياً بالقيادة الوطنية في المدن الداخلية، فإنها كانت عاجزة عن الوقوف بفعالية في وجه السياسة الفرنسية في المحافظة. وقام الفرنسيون بتقوية النخبة العلوية المقيمة في الأرياف وباستغلالها ضد النخبة السنية في المدن، في حين أنهم عزلوا المحافظة كلها إدارياً عن حركة الاستقلال الوطني. وكما لاحظ باحث ـ موظف في تلك الآونة، بشأن التنازل الوحيد الذي وُوفق على تقديمه إلى الوطنيين في المنطقة قبل عام ١٩٣٦ وهو تبديل اسم: في عام ١٩٣٠، استعيض عن الاسم المثير نوعاً ما [أي] «الدولة العلوية»، باسم أقل إزعاجاً هو: «حكومة اللاذقية»[٢٢].

وكانت نزاعات عدة بين العلويين والسنة قد تخللت الحياة السياسية في المحافظة في مطلع الثلاثينات ومهدت للصراعات الحامية التي أعقبت تولي الكتلة الوطنية سلطة الحكم. بيد أنها كانت حوادث متفرقة وضيقة النطاق[٢٣]. وكما كانت الحال في جبل الدروز، فقد نشأت في هذه المنطقة أيضاً حركات مؤيدة للوحدة مع سورية وأخرى معارضة لها حالما توجه الوفد السوري إلى باريس في ربيع عام ١٩٣٦. فمن جهة، شن الانفصاليون حملة دعاوية ذات مضامين طائفية ربما كانت من ترتيب الحاكم الفرنسي للمحافظة، شوفلر، الذي كان قد مضى على توليه هذا المنصب أعوام عدة، وكان شديد المعارضة للوحدة مع سورية. ومن جهة أخرى، قام عدد من المفكرين والمهنيين بتشكيل «عصبة الشباب العلوي المسلم» لمكافحة الانفصالية ولممارسة الضغط في سبيل الوحدة السورية[٢٤]. وقد ضمت العصبة أفراد اثنتين من عائلات الملاكين السنة الغائبين (هارون وشريتح)، وعدداً قليلاً من المسيحيين الأرثوذكس، وعشيرة عباس، زعماء قبيلة الخياطين العلوية الأثرياء. وكانت العصبة، وبفضل الثقافة والمهنة والخلفية الطبقية والمصالح الاقتصادية، شديدة الميل إلى الكتلة الوطنية. ومن خلال هذا الجسم المتوافق بالذات، حاول أول محافظ وطني انتدبته دمشق في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ أن يبسط سلطة حكومته[٢٥].

حين تقلد مظهر رسلان منصب المحافظ في اللاذقية، كانت الخطوط السياسية في المحافظة قد رسمت. فالعلويون المؤيدون للحكم الذاتي وبعض حلفائهم في المجتمع

(٢١) Longrigg, *Syria*, p. 120. عندما استعادت دولة العلويين استقلالها من الدولة السورية عام ١٩٢٥، بدأت تصدر طوابع بريدية خاصة بها.
FO 371/145, vol. 10850. Beirut Consul to FO, 9 Jan. 1925.

(٢٢) Weulersse, *Alaouites*, p. 121.

(٢٣) Longrigg, *Syria*, p. 210.

(٢٤) عُرفت باسم «رابطة الشباب المسلم العلوي». انظر: *Oriente Moderno*, 16 (1936), p. 267.

(٢٥) MAE, Syrie-Liban 1930-40, vol. 494, pp. 67-71.

المسيحي المحلي شددوا على مطاليبهم، التي تضمنت استبدال محافظ حلبي برسلان. وفي خريف عام ١٩٣٧، كان على رسلان سماع جميع ضروب التسويات على احتجاجات السنة في اللاذقية لكي يتم إجراء الانتخابات البرلمانية. وانتُخب في آخر الأمر ١٥ نائباً، كان بينهم ٩ من العلويين و٣ من السنة[٢٦]. ومن ثم عينت حكومة مردم واحداً من الأعيان أكثر بروزاً بديلاً عن رسلان، وهو الحلبي إحسان الجابري، الذي كان قد عاد إلى سورية بعد أن أمضى عدة أعوام في أوروبا ناشطاً في الدعاوة من أجل القضية الوطنية السورية[٢٧].

وتصاعد التوتر السياسي بعد الانتخابات وظهور الجابري في اللاذقية؛ وزاد في تأجيجه ما بذله الفرنسيون من جهود لتقويض سلطة الجابري بتسليح القبائل العلوية ورعاية المجموعات المسيحية في المدن[٢٨]. وفي صف الوحدة وقف منير عباس، وهو محام تخرج في باريس وذو ثقافة فرنسية واسعة وقوة سياسية كبرى في المحافظة. وكان ذا شخصية تتسم بالهدوء والتأمل وله كثير من الخصال الشخصية الحميدة، وزعيم قبيلة الخياطين والجماعات الوحدوية المحلية. وكان يمثل نخبة مثقفة علوية متنامية كانت تعتقد أن الوحدة السورية أمر لا بد منه ويصب في مصلحة مجتمعه، لكن على أن تمنح المحافظة مقداراً معيناً من الحكم الذاتي الإداري في ما يخص شؤونها الداخلية[٢٩]. وكان لمثل هذه الأفكار المتعلقة بالتوحيد الوطني ما يوازيها في جبل الدروز بين النخبة المثقفة الصاعدة والمرتبطة بعشيرة الحلبي. وقد رفض منير عباس الانضمام إلى الكتلة الوطنية، لكنه كان الزعيم العلوي الواسع التأثير الذي أسبغ على فكرة الوحدة السورية صدقية في منطقة اللاذقية.

ومع أن المشاعر الانفصالية كانت شديدة، فإنه لم يكن بين العلويين موقف واحد من مسألة الحكم الذاتي أو الاستقلال. والعامل الوحيد الذي حال دون بروز جبهة علوية مشتركة هو عدم تمكن المجتمع العلوي من إفراز قيادة سياسية متماسكة ومستقلة، وهذه مشكلة معروفة واجهتها مجتمعات الفلاحين التقليدية في أنحاء كثيرة من العالم النامي[٣٠]. فالعلويون كانوا في معظمهم من الفلاحين الذين كانت تستغلهم طبقة ملاكين سنية في أغلبها في اللاذقية وحماة. وكانوا منقسمين من حيث الانتماء القبلي (الخياطين، المتاورة،

---

(٢٦) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note,» 29 Sept. 1937, vol. 495, p. 212.

(٢٧) Longrigg, *Syria*, p. 244.

(٢٨) *Oriente Moderno*, 18 (1938), p. 79.

(٢٩) MAE, Guerre 1939-45. «Alger,» vol. 1004. «Notice,» 25 Oct. 1945 (Damascus); FO 371/7048, vol. 27314. (French personality report, 1941);

فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٢٧٥.

(٣٠) انظر: Hobsbawm, «Peasants and Politics,» pp. 2-23.

الكلبية، الحدادين)، والفرق والروابط الدينية (القمريين، والشمسيين، والمرشديين)، والجغرافيا (فلاحو الأراضي العالية الأشد نزوعاً إلى الاستقلال، وفلاحو السهول الأكثر «خضوعاً»)[٣١]. وكانوا عرضة إلى الغرق في نزاعاتهم الداخلية مع ميلهم إلى القيام بعمل مشترك ضد أي تدخل خارجي في شؤونهم الداخلية[٣٢]. ولذلك، كان هناك صف عريض من الانفصاليين والوحدويين بدلاً من فريقين بسيطين متميزين. وبمعزل عن الانفصاليين الذين كانت المندوبية العليا تتودد إليهم والوحدويين الذين كانوا مرتبطين بالتيار الرئيسي من حركة الاستقلال السوري ممثلاً بالكتلة الوطنية، كان هناك في محافظة اللاذقية حركات وتيارات أخرى. وكان الأهم بينها في عهد الانتداب تلك المقترنة باسم سليمان المرشد.

في عام ١٩٢٣ كان سليمان المرشد، الراعي المعدم، لا يزال في العقد الثاني من العمر، قد بدأ ظهوره على المسرح السياسي في قريته النائية جوبة برغال، الواقعة في أعالي الجبل الشمالي الشرقي الفقير، في منطقة الخياطين. وكان مصاباً بداء الصرع، فكان يقع في حالات تودي به إلى شبه غيبوبة طويلة كان يدعي أثناءها أنه تلقى رسائل بأن «نهاية العالم تقترب» وأن «المهدي سيظهر»[٣٣]. وسرعان ما أشيع عنه أنه نبي وصانع معجزات، وأصبح له أتباع. وبدأ يتقاطر على جوبة برغال فضوليون ومحتاجون، وعقدت اجتماعات سرية، وسلح الفلاحون أنفسهم، وامتنعت القرى عن دفع الضرائب. وفي مثل لمح البصر، أثار المرشد الفزع في قلوب القادة الروحيين العلويين في فرقة القمرية، والملاكين العلويين في منطقته، والفرنسيين. ولم يزده اعتقاله وحبسه فترة وجيزة إلا شهرة، وميز ظهوره ثانية عام ١٩٢٤ فترة من النمو لحركته. إذ ظهر مبشرون بالمرشدية في المنطقة الجنوبية من الجبل، في جبل الحلو الذي غدا مركز دعاوة رئيسياً، ووسعوا نشاطهم حتى حمص وحماة[٣٤].

وما لبث أن قام الفرنسيون مجدداً باعتقال المرشد وعدد من أتباعه، ونفوهم إلى

---

(٣١) انظر: Batatu, «Some Observations,» pp. 331-36.

(٣٢) إن واقع أن المجتمع العلوي كان في هذا الوقت طائفة ـ طبقة «في ذاته» (ولكن ليس «لذاته») قد دل على أنه يمكن أن يجد في المستقبل فرصة تشكيل حركة فلاحين ثورية، لكن على صعيد محلي فحسب. وهنا، كانت الطائفية، والعزلة الجغرافية، والجهل السياسي النسبي عوائق أمام ربط العلويين مصائرهم بحركات فلاحين بين العرب السنة خارج منطقتهم. وقد كتب هوبسبوم أن «... حركات الفلاحين تبدو كلها محلية، أو تحالفات بين حركات محلية... وما لم تُرعَ أو تنظمها سلطات الدولة، فمن غير المرجح أن تكون متزامنة أو أن يكون لها الخصائص أو المطالب ذاتها».
«Peasants and Politics», p. 9.

(٣٣) Weulersse, *Alaouites*, p. 334; Rabinovich, «Compact Minorities,» p. 704.

(٣٤) Batatu, «Some Observations,» p. 334; خير الدين الزركلي، **الأعلام**، الجزء ٣، ص ٧٠؛ Weulersse, *Alaouites*, p. 335.

الرقة، على ضفاف الفرات. وبعد الإفراج عنه وعودته، خفف من الجوانب الأكثر تشدداً في حركته، وسعى في نيل احترام أكبر بين زعماء ومشايخ العشائر العلوية. ولجأ إلى المصاهرة لتمتين نفوذه لدى الأعيان العلويين، فكان عنده في وقت واحد ١٣ زوجة. وبحلول الثلاثينات، توصل والمندوبية الفرنسية العليا إلى تسوية مؤقتة، مع أن الفرنسيين استمروا في مراقبته وفي رعاية منافسيه. وأضحى المرشد وقتذاك رجلاً ثرياً وزعيماً لحركة نهضوية قيل إنها ضمت أكثر من ٤٠,٠٠٠ من المناصرين(٣٥).

ونصت اتفاقية ١٩٣٦ على التخفيف من السيطرة الفرنسية المباشرة في محافظة اللاذقية وإلحاقها إدارياً بسورية. وهنا، وجد الزعماء المحليون ذوو النفوذ المستقل في المنطقة الفرصة سانحة للانخراط في السياسة على المستوى الوطني ولتمثيل مصالح مجتمعهم الخاصة في العاصمة السورية. وانتخب سليمان المرشد عضواً في البرلمان، حيث أثبت جدارته. ولم يتبنَّ خطاً انفصالياً بيّناً، بل عمل ضمن إطار سورية موحدة وحاول في الوقت نفسه توسيع قاعدته بين العلويين. بيد أن استعداده للتعاون لم يدم إلا بمقدار ما بقيت الحكومة الفرنسية ملتزمة باتفاقية. وما إن نكثت بالتزامها وتقوضت نجاحات حكومة مردم السياسية، حتى تراجع إلى حضن المشاعر الانفصالية وتقرب من الفرنسيين. وكانت مرونة المرشد السياسية تتوقف إلى حد بعيد على قوة شعبيته وغناه الواسع بما كان يملكه من أراضٍ(٣٦).

بعد أن أعيد إلحاق محافظة اللاذقية بسورية خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح المرشد مزعجاً إلى حد بعيد للحكومة الوطنية الجديدة في دمشق، من خلال مجموعة الضغط العلوية التي كان يرأسها في البرلمان. غير أن قوته وقوة حركته استمرتا باستمرار وجود الفرنسيين في سورية؛ إذ إن الحكومة السورية المستقلة أعدمته بعد أقل من سنة من انسحاب الفرنسيين عام ١٩٤٦، بتهمة اقترافه جرائم في حق الأمة.

كانت هناك مؤسستان أخريان لهما تأثير في محافظة اللاذقية والمجتمع العلوي أبعد مدى من تأثير المرشدين. كانت الأولى التنظيم القومي الراديكالي الذي عرف باسم الحزب القومي السوري، كما سماه الفرنسيون، وكانت الأخرى تنظيماً عسكرياً. وفي أول الأمر، توجه الحزب القومي السوري، بأيديولوجيته العلمانية الواضحة، إلى المسيحيين الأرثوذكس في المحافظة، كما فعل في لبنان، لكنه التفت أيضاً إلى الأقليات الأخرى في سورية. ووجدت النخبة العلوية الحزب جذاباً. كما أنه ركز على قيم الحياة القروية على

---

(٣٥) Weulersse, *Alaouites*, p. 336.

(٣٦) FO 371/7687, vol. 21914. MacKereth to Baxter, 10 Dec. 1938; also see Rabinovich, «Compact Minorities,» pp. 704-5.

حساب قيم المدينة حيث كان للقومية العربية جذورها الأعمق[٣٧].

المؤسسة الأخرى كانت الجيش. فبالنسبة إلى مجتمع فقير كمجتمع العلويين، كان الجيش الوسيلة الوحيدة المتوفرة للرقي الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، كان الفرنسيون يفضلون تجنيد أفراد من الأقليات، ولأسباب جلية. فعلى الرغم من خضوع الجيش للسيطرة الفرنسية، فإنه لم يستطع تلافي غرس قيم وطنية[٣٨]. واهتم الجيش والحزب القومي السوري معاً، وبطرق مختلفة، بعملية دمج العلويين في سورية؛ إلا أن نفوذهما لدى العلويين كان أيضاً حجر عثرة أمام تمدد سلطة الكتلة الوطنية في منطقة اللاذقية.

اضطرابات في الجزيرة

كان لاختتام المفاوضات بشأن اتفاقية عام ١٩٣٦ ارتدادات حادة في جميع أنحاء سورية، لكن لعل أشدها حدة كانت تلك التي أصابت الجزيرة. فمن أوجه عدة، كان هذا المثلث النائي والقليل السكان والمشكل من الضفة الشرقية لنهر الفرات والحدود السورية المتاخمة للعراق وتركيا ـ بقبائله العربية والكردية وجماعاته المدينية المسيحية في أغلبها، من أرمن ويعاقبة وأشوريين ـ كان انتماؤه أقرب إلى بلاد مابين النهرين التقليدية إلى سورية. وفي عام ١٩٢٠، كانت الجزيرة معزولة عن مركزها التجاري الطبيعي في ديار بكر في شرق تركيا، وفي الأعوام الخمسة عشر التالية تجاهل السياسيون السوريون ما كان يجري فيها من تطورات.

ولقد كان دمج الجزيرة دمجاً إدارياً فورياً تحت سلطة حكومة وطنية في دمشق حافلاً بالمشكلات[٣٩]. فمن ذلك أن المسؤولين الفرنسيين في الجزيرة كانوا شديدي الحرص على مواقعهم التي أكسبتهم نفوذاً محلياً على مدى عقد ونصف عقد. وقد دافعوا عن دمج إداري متدرج كي لا يثيروا عداوات محلية. غير أن رؤساهم في وزارة الخارجية الفرنسية كانوا قد وافقوا على الشروط التي أنزلت الفرنسيين إلى مرتبة المراقب في المحافظة مانحين الموظفين السوريين حرية عمل إداري كاملة.

---

(٣٧) سمى الحزب الشعبي السوري نفسه رسمياً الحزب القومي الاجتماعي السوري. MAE, Guerre 1939-45 (Londers CNF), «Le Parti populaire syrien (P.P.S.),» vol. 40, Beirut, April 1942. Also see Labib Zuwiyya Yamak, *The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis* (Cambridge, Mass., 1966).

(٣٨) See Michael H. Van Dusen. «Intra-and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army,» Ph. D. Dissertation (The Johns Hopkins University, 1971), and Hanna Batatu, «Some Observations,» pp. 341-43

(٣٩) L. Dillemann, «Les Français en Haute-Djezireh-Une réussite ignorée en marge de l'échec syrien,» CHEAM, no. 50538, n.d., 72 pages.

وكان للتركيب الاجتماعي والثقافي المعقد في الجزيرة دور في عدم استقرارها خلال فترة الانتداب. فصعوبة إشاعة الاستقرار على حدود سورية مع تركيا والعراق، التي استغرقت قرابة عقد من الزمن، وتدفق مختلف اللاجئين من أراضي تينك الجارتين زادا الوضع تردياً. وأدى مجيء القبائل الكردية الفارة من وجه الهجومات التركية عام ١٩٢٦ إلى خلخلة التوازن التقليدي عند قبائل كردية وعربية شبه بدوية. ولم يقتصر الأمر على كون بعض شيوخ القبائل الأكراد الوافدين مصبوغاً بالمشاعر القومية الكردية، التي أخذت تجد تأثيراً لها في القبائل الكردية الأقدم، بل إنه تعدى ذلك إلى مبادرة قبائل هؤلاء الشيوخ إلى الزراعة، الأمر الذي شجع القبائل المحبطة على أن تحذو حذوها. وفي الواقع، ازداد الاحتكاك بين القبائل الكردية والقبائل العربية، ولا سيما في الربيع، عندما دب التنافس بينهما بشأن المياه في المناطق نفسها. ونشأت صراعات على المراعي والأراضي الزراعية، ولم يكن حل تلك الصراعات يسيراً. وقد حاول الموظفون السوريون من المدن، والذين نصبهم ودعمهم مسؤولون فرنسيون عاملون في «الخدمات الخاصة» أن يحافظوا على الهدوء، لكنهم أخفقوا؛ فجهلهم اللغة والعادات الكردية جعل القبائل المهاجرة لا تثق بهم. وكان ما زاد الأمر سوءاً وصعد التوتر بين الأكراد والعرب أن الموظفين هؤلاء أنفسهم كانوا يدعون إلى القومية العربية[٤٠].

من العوامل التي قلقلت التوازن في الجزيرة أيضاً تدفق أقليات مسيحية مختلفة كانت تتعاطى التجارة بصورة رئيسية وتتجمع في المدن. والمركز التجاري الوحيد والأهم في المحافظة كان القامشلي، التي كان الانتداب فعلاً هو الذي أنشأها. وبحكم موقعها على الحدود مع تركيا، فقد توسعت بعد استقرار الحدود في أواخر العشرينات. ومع حلول عام ١٩٣٩، كان عدد سكانها قد تجاوز الـ ١٥,٠٠٠ نسمة. ولما كانت دير الزور، عاصمة الإقليم، بعيدة جداً عن الأراضي الزراعية العالية في قلب الجزيرة، وكانت الحسكة محرومة من خط اتصال بسكة حديد، فقد استفادت القامشلي أيما استفادة من

وكانت نسخة معدلة جزئياً من دراسة دليمان قد صدرت باسم «Les Français en Haute-Djezireh (1919-1939),» *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 66 (1979), pp. 33-58.

عام ١٩٤٣، كان تعداد سكان الجزيرة (١٤٦,٠٠٠) نسمة، كان ١٨ في المئة منهم يقطنون في المناطق الحضرية. وكان نحو ٦٨ في المئة من سكانها من السنة (قبائل عربية وكردية وعرب مدينيون)؛ و٢٢,٥ في المئة كاثوليك ومسيحيين أشوريين؛ و٧ في المئة من الأرمن. للاطلاع على وصف تاريخي ـ جغرافي للجزيرة، انظر: Roupen Boghossian, «*L'Haute-Dgézireh* (Aleppo, 1952).

(٤٠) Lieutenant Ayme, «La rivalité arabo-kurde en Djeziré Syrienne,» CHEAM, no. 223 (Dec. 1937), pp. 1-6; Victor Müller, *En Syrie avec les bédouins* (Paris, 1931); FO 371/220, vol. 14553. Monck-Mason to FO, 18 Dec. 1929; FO 371/1144, vol. 16975. Monck-Mason, (Aleppo) to Simon, 20 Dec. 1932; Dillemann, «Les Français en Haute-Djezireh,» CHEAM.

رخاء الجزيرة الاقتصادي. وكانت القامشلي موصولة بحلب عبر سكة حديد، الأمر الذي وثق علاقاتها التجارية بحلب وعاد عليها بالازدهار؛ حيث كانت تجمع ما في الجزيرة من مواد خام ومواد غذائية وترسلها إلى حلب، وكانت تتولى توزيع المصنوعات الحلبية في المحافظة. ومن الأدلة على أهمية العلاقات بين القامشلي وحلب أن «خان الجزيرة» في حلب أصبح بعد عام ١٩٢٩ واحداً من أنشط المستودعات التجارية في المدينة(٤١)

وانجذب الأرمن إلى القامشلي، وكانوا رواداً في كشف الجزيرة. وقد وفروا للمدينة المهن الحرة ـ من أطباء ومحامين إلى صيادلة ـ وشكلوا أيضاً طبقة الحرفيين الصغيرة، من ميكانيكيين وحدادين وممشطين للصوف. وفي هذا الوقت أيضاً، راح مسيحيون مقرضو المال للتجار ـ أرمن ومستوطنون سوريون كاثوليك من حلب وأماكن أخرى ـ يشترون كلّ الرهونات أو معظمها ويجمعون ديوناً على شكل أراضٍ من زعماء بدو وفلاحين. وبهذه الطريقة، نشأ الاحتكاك بين المسيحيين وقبائل الأكراد والعرب، ومن ثم الصراع، القائم على علاقاتهم الاقتصادية أو المالية. وكان سكان لاجئون آخرون، كالأشوريين من العراق، والأكراد قد أمنوا مصادر عمل جديدة وأصبحوا مزارعين ومحاصصين.

لقد عكس نمو الانفصالية في الجزيرة تخلفها الاجتماعي - الثقافي والسياسي، حيث كان ولاء سكانها المختلطين الأساسي للعائلة، أو للعشيرة، أو للقبيلة، أو للجماعات العرقية والدينية، أو للناحية، أو لخليط من كل هؤلاء. وكانت فكرة دولة سورية موحدة وأمة سورية موحدة غريبة عن معظم أهل الجزيرة. والأقلية التي أيدت المركزة كانت تشمل خريجي مدارس ثانوية مشبعين بمثل وطنية وساعين لمناصب في الإدارة المحلية. وكان طبيعياً جداً أنهم تطلعوا إلى حكومة وطنية متعاطفة في دمشق طلباً للدعم. ووقفت قوى وطنية في وجه جهود الفرنسيين الهادفة إلى توطين القبائل الكردية ومجموعات اللاجئين المسيحيين، إذ كان من شأن ذلك الإخلال بالتوازن الطائفي وإعاقة طموحات الوطنيين هناك. كما أن كشف الجزيرة واستيطانها وجعلها آهلة بالسكان أظهرت مكنونها الاقتصادي الهائل وبالتالي أهميتها بالنسبة إلى مستقبل سورية موحدة ومستقلة. أما الإقليميون، من ناحية أخرى، فكانوا قادة أقلية محلية يتمنون الاحتفاظ بنفوذهم التقليدي وباستقلالهم تحت الحماية الفرنسية. وخافوا من أن تُقلّص سلطتهم تحت حكومة وطنية بل حتى من أن يخلفهم من مناصبهم وطنيون محليون محدثو النعمة.

ولقد كانت الحياة السياسية في الجزيرة مكبوتة في مطلع الثلاثينات. لكن ما إن تولى الوطنيون زمام الحكم، حتى غدت الأحزاب السياسية الرئيسية، التي كانت قد شكلت منذ أواخر العشرينات صلب النزاعات، أكثر نشاطاً. وكان الإضراب العام سنة

(٤١) *Ibid*, FO 371/1144, vol. 16975. Monck-Mason to Simon, 20 Dec. 1932.

١٩٣٦ قد شجع حفنة من المثقفين والموظفين الوطنيين في الحسكة على إقفال الأسواق تضامناً. ولكي يتم ذلك، كان على الوطنيين الاعتماد على القبائل العربية المحيطة بالحسكة لضآلة ما كان لهم من تأييد في المدينة نفسها، إذ كان ثلثا سكانها البالغ عددهم ٦٠٠٠ نسمة مسيحيين يثيرون منذ عام ١٩٣٣ اضطرابات طلباً لإقليم ذي حكم ذاتي يتولى إدارته حاكم فرنسي وموظفون محليون. ورداً على تنامي نشاط الوطنيين، أقامت قوى انفصالية بقيادة رئيس بلدية القامشلي المسيحي واثنين بارزين من زعماء القبائل الكردية ـ حاجو آغا من حوفراقية ومحمود بك من ملّيّة ـ حركتها المستقلة في شباط/فبراير ١٩٣٦، مطالبة بحكم ذاتي إداري ومالي، واستمرار الانتداب الفرنسي، وتعيين موظفين محليين تحت إمرة حاكم فرنسي. وكان يدعمها عدة قبائل كردية، وحتى بعض القبائل العربية، مثل البقارة والشرّابين، التي كانت تعمل في رعي مواشي تجار ـ مقرضين مسيحيين مقيمين في المدن، وكانت بالتالي تعتمد عليهم في معيشتها، أو التي كانت، مثل قبيلة طي، المنقسمة سياسياً بين مناصرين ومعارضين لدهام الهادي، الزعيم القوي لشمر الخرسا[٤٢].

وعلى الفور، رد الوطنيون على نشوء حركة انفصالية بحملة تشهير ضد الانفصاليين، زاعمين أنهم كانوا معادين للوطنية وعملاء للفرنسيين. وأدى ذلك إلى إرغام الأقلية المسيحية في المنطقة على تعديل مطالبها، فحصرت مطاليبها في الحكم الذاتي الإداري والمالي، محاولةً الحصول على دعم من قبائل عربية. إلا أنها لم تفلح إجمالاً. وأدى توانيها عن مشاورة دهام الهادي الطموح إلى تشجيع هذا الأخير على دعم قوى الوحدويين، بما يتمتع به من وزن كبير، بل إلى تولي قيادة هذه القوى. وتلقى الوطنيون تشجيعاً إضافياً باستقالة الشيخ تاج الدين الحسني في دمشق في شباط/فبراير وانتشار نبأ أن الفرنسيين وافقوا على بدء مفاوضات بشأن اتفاقية في باريس.

ولقد حشد برنامج الجزيرة للحكم الذاتي القامشلي كلها تقريباً، وبذل جهد ضخم للترويج له لدى المندوبية العليا في بيروت، وعصبة الأمم، وفي باريس حيث ناشد حاخام القامشلي ليون بلوم، على أساس أنهما من دين واحد، أن يدعم حركة الحكم الذاتي. بيد أن الأكراد والمسيحيين لم يكن لديهم ما يكفي لأن يجعلهم يأملون بأن تعطى الجزيرة وضعاً مماثلاً لوضع سنجق الإسكندرون. وبحلول خريف ١٩٣٦، وجدت جميع الأحزاب نفسها تعد لانتخابات برلمانية.

جرت الانتخابات الأولية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من دون أي حادث،

---

(٤٢) Ayme, «La rivalité,» pp. 8-10; FO 371/7401, vol. 20066. Walters (league of Nations) to Ward (FO), 25 Nov. 1936.

يمكن الوقوف على مطالب التحالف المحلي في الجزيرة في كراس مجهول المؤلف يحمل عنوان: «La Question syrienne. La vérité sur les événements de la Djézireh,» CHEAM, no. 212078 (1937), pp. 5-33.

لكن انتخابات المرحلة الثانية لم تمر من دون صعوبات. والمرشح الوحيد الذي فاز بيسر هو دهام الهادي، الذي كان يمثل قبائل البدو في الجزيرة وخاض الانتخابات على قائمة الوطنيين. إذ اشتد التنافس على المقاعد الثلاثة الأخرى، التي كانت مخصصة لمرشحين سنيين يمثلان القبائل المستقرة ومرشح مسيحي واحد. وكانت الكتلة الوطنية قد دعمت عدة مرشحين عاديين - ثري سني من الملاكين في القامشلي، زعيم فرع ثانوي من قبيلة الجبور، وشخص مسيحي مغمور من الحسكة. ومع أنه لم يكن هناك من نقطة خلاف سوى صراعات شخصية، فإن الفائزين كلهم كانوا متعاطفين مع برنامج الحكم الذاتي. ولذلك، ولكي تزداد الأمور تعقيداً، عمد دهام الهادي، الذي كان قد نقش على بطاقة الزيارة الخاصة به لقب «شيخ مشايخ القبائل في الجزيرة»، إلى ممارسة ضغط على زملائه في مجلس النواب، الوطني في أغلبيته الساحقة، في دمشق لحضهم على رفض أوراق اعتماد نواب الجزيرة الآخرين. لكن، عندما هدد حاجو آغا وحلفاؤه بتمرد عارم ضد حكومة مردم في حال عدم قبول أوراق أولئك النواب، قام المجلس بتثبيتهم أخيراً في منتصف نيسان/ أبريل ١٩٣٧[٤٣].

كان الأمير بهجت الشهابي المحافظ الجديد الذي أوفدته دمشق في شباط/ فبراير. وكان محامياً تخرج في استنبول، ومثقفاً ذا نفوذ، لكنه كان متعجرفاً شأن أعيان دمشق. وكان قليل الخبرة بالشؤون الإدارية، إلا أنه كان يتمتع بدعم الحكومة، التي أرادت التعويض عن عدم فاعليتها إزاء الأتراك في الإسكندرون بفرض إرادتها في الجزيرة. وكانت مهمته تجريد سكان المدن المحليين من أسلحتهم، وحض فلاحي حلب وحمص وحماة على الهجرة إلى الجزيرة لتعزيز الأغلبية العربية السنية، وطرد الموظفين المحليين المعادين لوحدة سورية، وملء الإدارة المحلية بعناصر متعاطفة مع حكومة مردم، وتحسين الوضع الأمني في المدن بزيادة عدد أفراد الشرطة، وإخماد الدعاوة التركية في القامشلي وأماكن أخرى من المحافظة. وفي هذا الوقت، كانت الأقليات المحلية في الجزيرة تراقب عن كثب التطورات. على الرغم من كرهها العميق للأتراك، آملة بأن تتمكن الحركة الانفصالية هناك من التوصل إلى سابقة تسمح بأن تطرح الطائفتان الكردية والمسيحية في الجزيرة مسألة الحكم الذاتي في المستقبل القريب[٤٤].

ووجدت القبائل العربية والنخب السنية المثقفة في المدن قواسم مشتركة مع الشهابي، الذي وضع أمام المسيحيين والأكراد عراقيل تحول دون حصولهم على إذن في

(٤٣) Ayme, «La rivalité,» pp. 13-18.

(٤٤) FO 371/5371, vol. 20849. MacKereth to Rendel, 8 Sept. 1937; Ayme. «La rivalité,» p. 16; Adil al-Azma Papers [Syria], File 17/432. Khalid Mihrat (Director of Police, al-Jazira) to Director-General of Police, 17 March 1937.

دخول مكتبه بسهولة. وبدت مختلف قراراته الإدارية منحازة كلياً إلى صف تلك القبائل والنخب، الأمر الذي أشعل المعارضة ضده.

ولقد كان المصدر المباشر لأول اضطراب رئيسي واجهه الشهابي الصراع على زعامة قبيلة طي العربية. فعندما توفي زعيم القبيلة الأسمى، طلال، في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، وقف زعيم شمر دهام الهادي في وجه خليفة طلال الطبيعي وابن عمه، محمد بن عبد الرحمن، بسبب ارتباطاته الوثيقة بأعداء دهام، شمر العراق. واستطاع دهام أن يقنع الشهابي بدعم زعيم غير معروف تقريباً بدلاً من محمد بن عبد الرحمن. وتحول هذا الخلاف إلى مسألة ترتبت عليها أمور أخرى حين استغله الأكراد ذريعةً لمهاجمة إدارة الشهابي[٤٥].

في أواخر حزيران/يونيو ١٩٣٧، وفي قرية صغيرة قرب القامشلي، حيث تجمع زعماء العشائر لدعم مبايعة الشيخ محمد عبد الرحمن زعيماً لقبيلة طي، هدد المحتجون بانتفاضة مسلحة ما لم تقم دمشق بطرد الشهابي وقائمقام القامشلي وقاضي الصلح في فترة أقصاها نهاية تموز/يوليو. إلا أن بهجت الشهابي لم يأبه لهذا التهديد، بل إنه زاد في عدد رجال الشرطة في المدن واعتقل رئيس بلدية الحسكة المعادي للوطنيين في أول تموز/يوليو. ولما لم يكن الشهابي يستطيع أن يقدم نفسه إلا نصيراً للقضية القومية، فقد لجأ إلى القبائل العربية بقيادة دهام الهادي. لكن عندما شبت ثورة كردية ـ مسيحية، فر الشهابي وكبار معاونيه من القامشلي متجهين إلى دمشق. وبعد أيام قليلة. تمكن مسؤول فرنسي في «الخدمات الخاصة» من التوصل إلى هدنة موقتة قبل أن تنتشر الثورة[٤٦].

غير أن المدن كانت قد عززت نفسها استعداداً لمواجهة هجوم من قوات دهام الهادي، ووقعت في ١٤ تموز/يوليو مناوشات بين القبائل العربية والتكتل الكردي ـ المسيحي في الحسكة. وفي حين دعا دهام الكتلة الوطنية في دمشق إلى مده بمزيد من السلاح والمال، قام الأكراد بتجنيد رجالهم على أساس من قرية إلى قرية. وفي الوقت نفسه، حاولت حكومة مردم استعادة سلطتها في الجزيرة بإرسال لجنة لتقصي أسباب الاضطرابات. ولكن الشروط التي كانت قوى الانفصال مستعدة لمفاوضة اللجنة على أساسها هي أن يكون المحافظ شخصية محلية لا معينة من قبل دمشق، وأن يكون جميع الموظفين الإداريين والقضائيين في الجزيرة من أبناء الجزيرة، وأن يظل ممثل للمندوبية العليا موجوداً في الإقليم بصورة دائمة، وألا يسحب الجيش الفرنسي، وأن يمنح الثوار كلهم العفو. وكان الرد أن قرر قادة الوطنيين في الجزيرة وممثلو القبائل العربية مقاطعة القامشلي

---

(٤٥) Ayme, «La rivalité,» pp. 18-20.

(٤٦) FO 371/5371, vol. 20849. MacKereth to Rendel, 8 Sept. 1937; Ayme, «La rivalité,» pp. 21-22; MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Note» 29 Sept. 1937, vol. 495, pp. 214-15.

والحسكة بحجة أن سكانهما كانوا خائني القضية العربية[٤٧].

عاد موفد دهام من دمشق في ٢٥ تموز/يوليو ومعه أسلحة ومال، وكان دهام قد دعا في اليوم ذاته إلى حرب مقدسة، وشن هجومات على المعارضة المسيحية في القامشلي والحسكة. وبعد سلسلة من الحوادث الطفيفة داخل وحول عامودة، وهي قرية كبيرة في منطقة القامشلي كان للوطنيين فيها مقدار من النفوذ لكن كان فيها أيضاً عدد كبير من المسيحيين، وقفت قبيلة كردية في صف دهام الكردي، وقامت تحت تأثير من موظفين وطنيين محليين باكتساح الحي المسيحي في القرية وإضرام النار فيه، وذلك في ٩ آب/أغسطس. وذبح الأكراد أيضاً أكثر من ٢٤ مواطناً مسيحياً. ومع أن خصم دهام، زعيم شمر الزور، ميزان، استطاع أن يرغم المهاجمين على التراجع، فقد شاء العسكريون الفرنسيون التدخل باللجوء إلى غارات جوية تأديبية على المساكن الكردية المحيطة، الأمر الذي أدى إلى مقتل ٣٠ شخصاً آخر. وفي هذا الوقت، أعاد الفرنسيون تثبيت سلطتهم في مدن الجزيرة وزادوا دعمهم التكتل الكردي ـ المسيحي الانفصالي[٤٨]. وانضاف إلى أبعاد المواجهة بين الانفصاليين والوحدويين في الجزيرة بعد آخر هو الصراعات المتداخلة بين الأكراد والعرب؛ بين المسيحيين والمسلمين؛ بين التجار الدائنين والقبائل المدينة؛ بين المدينة والريف.

وعلى الرغم من أن الجزيرة ما كانت لتشهد ثانية العنف الذي شهدته في صيف ١٩٣٧، فإن التدخل العسكري الفرنسي شجع المسيحيين على تصعيد حملتهم من أجل نيل حكم ذاتي محلي. إذ إنهم رفضوا قبول تبرؤ الحكومة الوطنية من المشاركة في اضطرابات عامودة، واستمروا في تحميل كوادر الكتلة الوطنية في الإقليم مسؤولية التحريض على إثارة الحوادث. ولم يؤيدهم في هذه الحجة من هو أدنى أهمية من المندوب الفرنسي في دمشق، الكونت أوستروروغ. وفي الوقت عينه، تساءل القادة المسيحيون: لقد وقعت أحداث عامودة والجنود الفرنسيون مرابطون في الجزيرة، فماذا سيكون مصير الأقليات عندما ينسحب الفرنسيون عندما يتم الاستقلال؟[٤٩]

تبنى الانفصاليون المسيحيون بعد أحداث عامودة خطة من شقين: فمن جهة، حافظوا على مستوى ثابت من النشاط السياسي في المدن، ولا سيما في الحسكة،

---

(٤٧) FO 371/4076, vol. 20849. Davis (Aleppo), to FO, 16 July 1937; FO 371/4718, vol. 20849. Davis to FO, 5 Aug. 1937.

(٤٨) Ayme, «La rivalité,» pp. 23-26; FO 371/4814, vol. 20849. Davis to Eastern Dept., 12 Aug. 1937; FO 371/5356, vol. 20849. Davis to FO, 16 Aug. 1937. Anon., «La vérité,» CHEAM, pp. 22-24.

(٤٩) FO 371/5371, vol. 20849. MacKereth to Rendel, 8 Sept. 1937.

بالمشاغبة من أجل تعيين موظفين محليين بدلاً من الموظين غير المتعاطفين معهم. ولجأوا من وقت إلى آخر إلى أعمال ذات دلالة، كان أبرزها قيامهم قبيل عيد الميلاد باختطاف محافظ الجزيرة الجديد، توفيق شامية. ومع أنهم أطلقوه بعد أيام قليلة من دون أن يلحقوا به أي أذى، فقد استبد الغضب بدمشق التي طالبت بأن يعاقب المعتدون، الذين كانوا من الحسكة، بالإبعاد أو بالإقامة الجبرية؛ وأن تصادر جميع الأسلحة الموجودة في الحسكة، وأن يطرد عدد من ضباط «الخدمات الخاصة» بسبب إذعانهم لأعمال العنف والتخريب[٥٠]. ولم يكن أحد من قادة الكتلة الوطنية يساوره شك في أن الفرنسيين كانوا وراء حركة الحكم الذاتي في الجزيرة.

ومن جهة أخرى، رفع الانفصاليون قضيتهم إلى الفاتيكان، وعصبة الأمم، والحكومة الفرنسية. ولم يكن مدير تحركهم على المستوى الدولي سوى كاردينال حلب، «تبوني»، الذي كان يستقي معلوماته الأولية من المطران الكاثوليكي السوري «حبي»، الذي كان هو نفسه متورطاً في الانتفاضات الكردية ـ المسيحية في الحسكة في تموز/يوليو ١٩٣٧. بيد أن تدخلات «تبوني» لم تجد عند وزارة الخارجية الفرنسية سوى قليل من «الدموع»، لأنها لم تكن وقتذاك مهيأة لدعم مطالب الانفصاليين المتطرفة. وفي سورية، نبه مسؤولو المندوبية العليا قادة الانفصاليين بصورة غير معلنة إلى أن بعد الجزيرة وضخامة عدد سكانها المسلمين كانا يقتضيان أن تسعى الأقلية المسيحية للتوصل إلى تسوية موقتة مع الأغلبية إذا كانت تنشد البقاء. لكن على الرغم من برود الاستجابة الفرنسية آنذاك، فمن المرجح أن حوادث الجزيرة سببت، جزئياً على الأقل، تبادل رسائل بين جميل مردم «وتيسان» في كانون الأول/ديسمبر تضمنت ضمانات أمنية إضافية للأقليات المسيحية السورية. وقد استقبلت الحلول الوسط التي قدمها مردم بمقدار من الرضا في الجزيرة وخففت التوتر موقتاً[٥١].

وأرسلت دمشق في آذار/مارس ١٩٣٨ محافظاً جديداً هو الثالث خلال عام واحد. وكان [المحافظ الجديد] حيدر مردم ابن عم رئيس الوزراء ومتزوجاً من امرأة مسيحية. وقد رحب بتعيينه في أول الأمر لأنه كان يعتقد أنه سينقل رغبات السكان المحليين إلى جميل بك مباشرة وعلى جناح السرعة. إذ إنه جاء حاملاً غصن زيتون؛ بيد أنه انحرف بعد شهر واحد عقب تجدد أعمال الشغب المناهضة للحكومة، بما فيها إضراب فعلي دام ١٥ يوماً وأمر آخر جديد تماماً: مقاطعة موظفي الحكومة كافة، بصرف النظر عن أصولهم. وبات أصحاب المتاجر يرفضون أن يبيعوا الموظفين حتى

---

(٥٠) مركز الوثائق التاريخية، «الانتداب الفرنسي: قضايا مختلفة»، ١١٥٩/٥٧ ـ ١٨٥/٧٥٥. جميل مردم إلى الكونت أوستروروغ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٣٨.

(٥١) FO 371/877, vol. 21914. Davis to FO, 8 Feb. 1938.

أكثر السلع الأساسية ضرورة[٥٢].

وفي الواقع، استمرت المقاطعة طوال صيف ١٩٣٨، وشلت الحكم المحلي عملياً. وتُبودلت التهم بين الوطنيين والانفصاليين. وفي نهاية تموز/يوليو عقد نحو ٢٠٠ من الانفصاليين مؤتمراً في قرية قريبة من عامودة كي يعيدوا إقرار مطاليبهم، بما فيها إقامة حكم محلي، وبقاء جنود فرنسيين في الإقليم بصورة دائمة، والحصول على عفو عن جميع من سجن أو نفي من أبناء الجزيرة لاشتراكهم في أنشطة انفصالية، واستئناف الدعم الحكومي لشيوخ القبائل الذين رفضوا تأييد الحكومة. وفي حال عدم قبول هذه الشروط، فإن مقاطعة جميع الموظفين السوريين ستستمر، وسيمتنع السكان كافة من دفع أية ضريبة تفرضها الحكومة. وقد علق مسؤول بريطاني وقتئذٍ قائلاً إن الانفصاليين شكلوا ما عادل حكومة مضادة خاصة بهم كان في القلب منها محاكم محلية قامت بإصدار أحكام رضي السكان بها طوعاً وكانت على سبيل المقارنة «أفضل كثيراً قياساً بـ. . . المحاكم السورية، سواء من حيث السرعة أو النزاهة»[٥٣].

بحلول عام ١٩٣٩، كان الوضع في الجزيرة قد تدهور، مثلما تدهور في جميع أنحاء سورية. إذ نفذت إضرابات جديدة في الحسكة في كانون الثاني/يناير وسلح الانفصاليون أنفسهم استعداداً لما بدا أنه فرصتهم الأخيرة. وقامت مجموعة من أعيان الجزيرة كانت في ما سبق قد أيدت الوحدة مع سورية بالدعوة إلى إلحاق إقليمهم بتركيا. وكان بعض هؤلاء الأعيان ضباطاً سابقين في الجيش العثماني، وكانوا يأملون بتولي مناصب مرموقة في الجيش السوري في حال تطبيق الاتفاقية الفرنسية ـ السورية. ولكنهم وقعوا فريسة اليأس عندما رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على الاتفاقية في نهاية عام ١٩٣٨. وفي موازاة حركتهم، كانت الدعاوة التركية في الجزيرة تزداد نمواً[٥٤].

وفي مطلع عام ١٩٣٩، رفعت الأعلام الفرنسية فوق كثير من البيوت في الجزيرة، ولعل ذلك كان انتظاراً لزيارة يقوم بها المندوب السامي الجديد. واستعداداً لليوم المحتوم، أرسلت الكتلة الوطنية في حلب ١٠٠٠ علم سوري إلى القامشلي لتراها مصادرة من قبل الانفصاليين المناضلين. وأخيراً، في أوائل آذار/مارس قام بو بجولة عاصفة في الجزيرة على نحو يذكر بزياراته الأخيرة إلى جبل الدروز واللاذقية. فهناك، كما في أماكن أخرى، واجه تظاهرات للوحدويين وأخرى للانفصاليين، والتقى ممثلين عن كلا الطرفين، بمن

---

(٥٢) FO 371/1492, vol. 21914. Davis to FO, 15 March 1938; FO 371/2943, vol. 21914. Davis to FO, 14 May 1938.

(٥٣) FO 371/4710, vol. 21914. Davis to Halifax, 3 Aug. 1938.

(٥٤) FO 371/1293, vol, 23276. MacKereth to Baxter, 11 Feb. 1939; مركز الوثائق التاريخية، «الدولة ـ الأحزاب»، ٢٢٠/٤٣١، ١ شباط/فبراير ١٩٣٩.

فيهم الشيخ دهام الهادي وحاجو آغا. والأمر الذي اعترف بو بأنه تعلمه من زيارته كان مؤشراً على المسار الذي سيسلكه الفرنسيون في الجزيرة وفي الأقاليم الطرفية الأخرى. فقد استنتج أن جميع القادة المسؤولين في الجزيرة كانوا يريدون المحافظة على صداقتهم مع الفرنسيين، وإبقاء الجيش الفرنسي، وكانوا يرون أن هناك ضرورة لشكل من أشكال المركزية أو الحكم الذاتي المحلي[٥٥]. طبعاً، لم يكن المندوب السامي ملزماً بأن يقدم تعريفاً لما يعتبر قائداً مسؤولاً.

ومع ذلك، فحتى بعد استقالة حكومة مردم في شباط/فبراير ١٩٣٩، تردد بو في اتخاذ قرار بشأن وضع الجزيرة القانوني في المستقبل. ولكن في أوائل حزيران/يونيو، وصلت الأمور إلى منتهاها باندلاع قتال بين الدرك السوري والانفصاليين بسبب رفع أعلام سورية وتمزيقها ثم بسبب رفع أعلام وتمزيقها في القامشلي. هذه الأحداث في الجزيرة مقرونة بالتطورات في جبل الدروز واللاذقية أفضت في نهاية المطاف إلى قرار فرنسي طال انتظاره. ففي ٢ تموز/يوليو، أصدر المندوب السامي نظاماً خاصاً للجزيرة، كما فعل للمحافظتين الأخريين، يبقيها تحت السيطرة الفرنسية المباشرة[٥٦].

مع حلول عام ١٩٣٩، اكتملت دائرة السياسة الفرنسية الماكرة؛ سياسة تأليب أقلية على أكثرية، وريف على مدن وطنية، ونخبة على نخبة. وبخروج المحافظات الثلاث على سلطة دمشق وسلخ سنجق الإسكندرون كلياً عن سورية، بدت إمكانات تحقيق وحدة سورية واستقلالها بعيدة كما كانت في بداية العشرينات. فمن جهة، تركت الخلافات الداخلية ضمن دوائر صنع القرار الفرنسي بشأن المسألة السورية ندوباً عميقة في النسيج السياسي السوري. ومن جهة أخرى، كان رفض، أو عجز القيادة الوطنية السورية عن إظهار حساسية في معاملاتها مع مختلف الأقليات المحلية يشكل حجر عثرة أمام بلورة هوية وطنية جديدة لسورية. وباختصار، عنى ذلك أن ثلاثة مسامير أخرى دقت في نعش الكتلة الوطنية.

(٥٥) FO 371/1894, vol. 23276. Davis, (Aleppo), to FO, 6 March 1939؛ مركز الوثائق التاريخية، «الانتداب الفرنسي: قضايا مختلفة»، ١١٦٨/٦٧ ـ ٢٥٦/١٠. محافظ (الجزيرة) إلى وزير الداخلية، ٣ آذار/مارس ١٩٣٩.

(٥٦) مركز الوثائق التاريخية، «الانتداب الفرنسي: الداخلية: إصلاحات»، ٥٦٧٢/٣١ ـ ٣٨. قائمقام القامشلي إلى وزير الداخلية، ٢٩ آذار/مارس ١٩٣٩؛ FO 371/4393, vol. 23277. Davis to FO, 10 June 1939; Longrigg, *Syria*, p. 251.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الواحد والعشرون

الثورة في فلسطين

«ينبغي أن تؤمّن حكومة الكتلة الوطنية الجديدة السورية... خبزاً وخدمات. ففلسطين هي الأولى بالنسبة إلى الصادرات السورية؛ والعمال السوريون في فلسطين يعودون على البلد بالمال، والحكومة مهتمة بالمساعدة اليهودية المالية والتقنية: وقد أبلغ قادة الكتلة الوطنية الفلسطينيين، حتى قبل الاستقلال، أنهم يريدون أن يسود الهدوء في فلسطين»[1]. ليس من حدث في الثلاثينات شدّ اهتمام العالم العربي كما فعلت الثورة العربية في فلسطين. فقد جرى تتبع تطورها بشغف في الصحف اليومية في القاهرة وبغداد ودمشق، وفي عواصم شمال افريقيا. كما أنها روقبت بعناية من قبل العرب قادة وأنظمة. فمن ناحية، أثارت الثورة مشاعر القوميين العرب على نحو لم تشهده المنطقة منذ أيام مملكة فيصل العربية؛ ومن ناحية أخرى، نبهت الحكام العرب الذين توجسوا خيفة من تأثيراتها في الحياة السياسية المحلية في بلد كل واحد منهم.

كان تأثير الثورة في العالم العربي متبايناً من بلد إلى آخر. فقد تزامنت مع، وساعدت في، إنهاء حقبة طويلة من عزلة مصر السياسية عن حركة القومية العربية (على الرغم من دور القاهرة المركزي الخاص في ولادة فكرة القومية ومكانتها كملجأ سياسي للنشطاء القوميين من سورية ولبنان وفلسطين)، وساهمت في توجهها العربي الجديد[2]. وآزرت عراقاً مستقلاً في ترسيخ نفسه مركزاً حيوياً للعمل القومي العربي، موطدة سمعة بغداد السياسية بين العرب. وفي شرق الأردن، عمل الأمير عبد الله الطموح على الإفادة

---

(١) تصريح لموشيه (شرتوك) شاريت، مذكور في: Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London, 1979), pp. 151-52.

(٢) James p. Jankowski, «The Government of Egypt and the Palestine Questin, 1936-1939,» *Middle Eastern Studies*, 17 (Oct. 1981), pp. 427-53; Ralph M. Coury, «Who Invented Egyptian Arab Nationalism?,» part 2, *International Journal of Middle East Studies*, 14 (Nov. 1982); Israel Gershoni, *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt* (Tel Aviv, 1981), pp. 37-38.

من الثورة بتوسيع نفوذه في السياسة الفلسطينية، على الرغم من استيائه التام من استخدام أرضه معبراً للسلاح والمقاتلين(٣). وفي سورية، كان تأثير الثورة ورد فعل القيادة السياسية متمازجين على نحو خاص.

لقد كان المأزق الكبير الذي واجه الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦ يتمثل في أنه في الوقت الذي كانت آمالها بالإمساك بناصية حكومة تزداد سطوعاً، وجدت أمامها عدداً من العوائق التي كانت تنطوي على إمكان القضاء على هاتيك الآمال. وكان من تلك العوائق انبعاث مشاعر قومية عربية مركزة على التطورات في فلسطين. إذ لم يكن في وسع قادة الكتلة تجنب التطور في مسألة فلسطين ولا السماح بأن تحرفهم فلسطين عن سعيهم لسلطة حكومية. وكان يتعين إقامة توازن دقيق بين الالتزام العروبي والمصلحة الشخصية المحلية؛ وإلا باتت الفجوة المتسعة بين قومية النخب وقومية المشاعر الشعبية لا يمكن جسرها. وفي حال حدث ذلك، من الممكن أن تفقد الكتلة سيطرتها على حركة الاستقلال.

سورية وفلسطين قبل عام ١٩٣٦

كان في سورية جملة عوامل سياسية واجتماعية ـ سياسية وثقافية متفاعلة منذ أمد طويل لتشكل موقفاً شعبياً من فلسطين. وتجلى ذلك الموقف بدعم سوري كثيف لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، فقد كان بين سورية وفلسطين الروابط التقليدية التي روجت بين الكثير من الوطنيين السوريين (والفلسطينيين) الاعتقاد بأن فلسطين كانت طرفاً من أطراف سورية. وفي الواقع، كانت سورية وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى منتميتين إلى منطقة جغرافية واحدة موحدة في ظل إدارة عثمانية ومترابطتين عن طريق التجارة. وكان السكان يعيشون في بيئة متجانسة نسبياً، إذ كانت اللغة والعادات الاجتماعية واحدة إلى حد بعيد، وإن كان هناك بعض الاختلافات الإثنية والطبقية. ومع أن الحكومة العثمانية والعرب واليهود كانوا جميعاً يشيرون إلى رقعة جغرافية تدعى فلسطين، بمعنى الوحدة الإدارية، فإن مثل هذا الأمر لم يكن موجوداً قبل الحرب العالمية الأولى. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت فلسطين جزءاً من ولاية سورية (الشام)، وكانت مقسومة إلى ثلاثة سناجق (القدس، نابلس، عكا). وفي الثمانينات من القرن الماضي، أنشأت إعادة التنظيم الإداري العثمانية متصرفية القدس الأكثر استقلالاً التي أُلحقت بولاية بيروت الجديدة، التي اقتطعها العثمانيون من ولاية سورية(٤). وبين هذه الوحدات المختلفة، تنقل الناس والسلع من دون أي عائق، فلا معاملات ولا ضرائب كالتي تقترن

(٣) Wilson, *King Abdullah*, Chapter 7.

(٤) انظر: عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤** (القاهرة، ١٩٦٩)؛ Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War* 1 (Berkeley, 1976), pp. 19-20.

عادة بحركة عبور الحدود.

لا شك في أن أوثق العلاقات بين سورية وفلسطين كانت العلاقات بين الطبقات العليا. ففي كلتا المنطقتين كان هناك طبقة أعيان مدينية نشيطة، استمدت نفوذها وسلطتها من سيطرتها على مناصب الحكومة المحلية والمؤسسات الدينية، واستمدت ثروتها من أراضٍ تملكها وأموال تقرضها بالفائدة (بالربا) في الأرياف. وفي غضون القرن التاسع عشر، حازت هذه الطبقة عملياً على هيمنة لا تنازع على الحياة السياسية في فلسطين وسورية. وكان أبناؤها ينتقلون بحرية بين دمشق والقدس وبيروت ويافا، وكان التزاوج بينهم أمراً مألوفاً؛ وكان شائعاً امتلاك عائلات في دمشق وبيروت أراضي في فلسطين[٥].

وجرى تحويل مختلف العلاقات بين النخب المحلية الفلسطينية والسورية إلى روابط سياسية، ولا سيما بمواكبة النموّ السريع لفكرة العروبة بعد عام ١٩٠٠ وقد شكلت النخب العربية في أول الأمر روابط سياسية في استنبول، حيث اكتسبت ثقافة مهنية عثمانية. وعززت تلك الروابط في ما بعد من خلال خبرة مشتركة في الإدارة الإقليمية وفي البرلمان العثماني، حيث انضم السوريون إلى ممثلين فلسطينيين في الضغط من أجل حكم ذاتي سياسي وإداري أوسع إزاء سياستي المركزة والتتريك اللتين كانت حركة تركيا الفتاة تتبعهما وإزاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي ضروب من الجمعيات الوطنية السرية قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها. واكتسبوا أعظم قوتهم في دمشق بعد الحرب، حيث عمل السوريون والفلسطينيون، وانضم إليهم العراقيون، على تأسيس دولة عربية مستقلة تحت قيادة الأمير فيصل[٦].

بيد أن المدونات التاريخية تشير إلى أن الروابط بين السوريين والفلسطينيين تراخت بصورة ملموسة بعد انهيار مملكة فيصل وتقسيم سورية الجغرافية إلى منطقتين منفصلتين تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي. ويقيناً، لقد اقتضى الأمر اندلاع ثورة ١٩٣٦ في فلسطين لاستعادة العلاقات الوثيقة والتعاون اللذين كانا من قبل. طبعاً، كان الوطنيون السوريون والفلسطينيون قد حافظوا على العلاقات فيما بينهم وآزر بعضهم بعضاً خلال العقد ونصف العقد اللذين سبقا الثورة، غير أن العلاقة لم تكن على ما كانت عليه من حيوية.

وخلال العشرينات، تم التعاون عبر المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي دافع عن حقوق السوريين والفلسطينيين معاً في محافل عصبة الأمم[٧]. ولما كان قسم كبير من

(٥) على سبيل المثال، عائلتا الجزائري واليوسف في دمشق، وعائلة سلام في بيروت.

(٦) انظر: فيليب خوري، **أعيان المدن** ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، الفصلان الثالث والرابع.

(٧) انظر الفصل التاسع و Marie-Renée, «Le congrès syrio-palestinien de Genève,» *Relations Internationales*, 19 (Autumn 1979), pp. 313-28.

القيادة الوطنية السورية منفياً أو مسجوناً خلال مدة طويلة من العقد، فقد تدفق الدعم المادي والمعنوي من فلسطين إلى سورية بصورة أكثر انتظاماً من تدفق الدعم بالاتجاه المعاكس. وطبعت الصحافة العربية في فلسطين مقالات يومية فيها انتقاد للفرنسيين وتحريض للشعب السوري على إسقاط نير الإمبريالية الفرنسية. وغالباً ما كانت التظاهرات والاحتجاجات ضد السياسة الفرنسية، وباسم الاستقلال السوري، تتسم بطابع العنف في فلسطين. ووجد وطنيون سوريون أيضاً، ولا سيما أعضاء حزب الاستقلال الراديكالي، ملاذاً في فلسطين، حيث جردوا حملة دعاوية على الانتداب الفرنسي بينما أشاحت السلطات البريطانية بنظرها عما كانوا يفعلون. واتهمت المندوبية العليا البريطانيين بأنهم يساعدون الوطنيين علانية في فلسطين وشرق الأردن لزعزعة الحكم الفرنسي بهدف احتلال مكان الفرنسيين في سورية. ومع أن الفرنسيين بالغوا في تقدير مدى مشاركة البريطانيين، فإن بريطانيا قامت فعلاً وعمداً بإعاقة جهود الفرنسيين الهادفة إلى سحق الثورة السورية الكبرى في منتصف العشرينات، وذلك برفضها تسليم الثوار الذين لجأوا إلى فلسطين وشرق الأردن، وهو ما يعد خرقاً للسلوك الدبلوماسي الحسن لم ينسه الفرنسيون قط.

على امتداد العشرينات، لم تهمل سورية المسألة الفلسطينية. فكانت الصحافة الوطنية السورية توجه انتقادات إلى الأنشطة الصهيونية والسياسة البريطانية كلما سنحت لها فرصة غياب الرقابة عنها (وغالباً ما كانت مراقبة في هذه الفترة). وكانت أنشط الصحف الصحيفة العربية الدمشقية اليومية **ألف باء**، التي كان رئيس تحريرها، يوسف العيسى، فلسطينياً مسيحياً ومن أقرباء عيسى العيسي، المحرر الوطني للصحيفة اليافية **فلسطين**. كما أن السوريين تظاهروا ضد الصهيونية والسياسة البريطانية، وكانت التظاهرات في العادة رداً على تطورات شهدتها فلسطين أو، كما حدث عام ١٩٢٥، احتجاجاً على زيارة اللورد بلفور لسورية[٨]. إلا أن الاهتمام السوري بالقضية الفلسطينية كان في تلك الفترة غير منتظم وبارداً نوعاً ما.

لقد كانت فلسطين في العشرينات هادئة نسبياً. وكان مرد ذلك إلى تراجع الهجرة اليهودية وإلى علاقة عمل إلى هذا الحد أو ذاك بين القيادة الفلسطينية ـ العربية والبريطانيين. أما سورية، فكانت تمور بأعمال شغب منتظمة وعنيفة ضد الفرنسيين وحلفائهم المحليين. وفي الحقيقة، بدا مستقبل سورية، السياسي في هذا العقد أشد قتامة من مستقبل فلسطين؛ ففي المشرق العربي، كان أبرز غليان سياسي في العشرينات ذلك الذي شهدته سورية لا فلسطين. والثورة السورية الكبرى جذبت دعماً كبيراً وواسع المدى، لا من المناطق العربية فحسب، بل أيضاً من العالم الإسلامي ومن المغتربين السوريين في القارة الأميركية. أما فلسطين، فإنها لم تمر بغليان مماثل إلا بعد ذلك بعشرة

(٨) انظر الفصل الخامس.

أعوام. وبكلمات بسيطة، لقد كان في سورية في العشرينات نشاط سياسي من النوع الذي كان أشد إثارة للمشاعر العربية مما كان في فلسطين، وهذه أغفلها إجمالاً مؤرخو القومية العربية.

جاء أوسع بيان شعبي للدعم السوري للقضية الفلسطينية في نهاية العقد، حين تمزق الهدوء الموقت في فلسطين بفعل أعمال شغب عربية ضد اليهود، عُرفت باسم حادثة حائط المبكى(*). وكانت أهمية أعمال الشغب تلك بالنسبة إلى الحياة السياسية السورية، وبمعزل عن إظهار جيشان المشاعر الشعبية في سورية تجاه فلسطين، تتمثل في تأمين نمط لنشاط الكتلة الوطنية سيعيد نفسه مراراً وتكراراً خلال أعوام الانتداب. وقد استتبع ذلك تثبيط، أنى أمكن ذلك، لجميع الأنشطة العربية التي يمكن أن تدفع القيادة الوطنية إلى إضاعة مسارها الرئيسي، أي التخفيف من السيطرة الفرنسية على سورية. وعلى نحو محدد، كان ذلك يعني تحاشي أية أنشطة مؤيدة للفلسطينيين يمكن أن تؤدي إلى حرمان الكتلة الوطنية من الدعم الدبلوماسي البريطاني، أو يمكن، بصورة مريعة أكثر من ذلك، أن تخرج عن حدود السيطرة فتتحول إلى ظواهر معادية للفرنسيين ينجم عنها انهيار عسكري وعزل للكتلة عن قمة السياسة في سورية.

لقد كانت الكتلة الوطنية بقيادة معتدلين، يرأسهم جميل مردم، المهندس الرئيسي لاستراتيجية «التعاون المشرف». وعلى مستوى الشؤون العربية الداخلية، أملت هذه الاستراتيجية وجوب ألا تحرف الحركة الوطنية بأية قضية ــ بصرف النظر عن مزية أو جاذبية هذه القضية ــ سبق أن شاغلت الكتلة عن هدفها الأساسي. وقد رهنت الكتلة ادعاءها أنها التنظيم السياسي الأسمى في البلد بقدرتها على تسخير الجماهير المدينية وتوجيه طاقاتها؛ وتضمن ذلك التأكد من أن التظاهرات الشعبية لم تعطل المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة بين الكتلة والفرنسيين.

وكان مما ساهم في براغماتية الكتلة فكرة جرى تبنيها بالتدريج بعد فشل الثورة الكبرى، وهي أن سورية لم تكن تستطيع أن تأمل بالاشتراك في أي مشروع وحدة عربية من دون أن تؤمن استقلالها أولاً. وإلى ذلك، فلقد كانت فلسطين أفضل سوق للصادرات السورية، وكان من شأن أي احتلال هناك أن يلحق أضراراً باقتصاد سورية ككل، وتحديداً بالمصالح المالية للبرجوازية التجارية المسلمة التي كان عدد من قادة الكتلة مرتبطاً بها اجتماعياً ومالياً. وفي ضوء مثل هذه الاحتمالات، يغدو مفهوماً عزوف الكتلة عن أن تصبح متورطة تورطاً شديداً في فلسطين.

وكرر هذا النمط نفسه في صيف ١٩٣١، عندما تلافت قيادة الكتلة الأضواء عمداً في عدد من المهرجانات الشعبية الفخمة التي أقيمت تضامناً مع ضروب من القضايا العربية والإسلامية، بما فيها قضيتا فلسطين وليبيا. وكرر نفسه أيضاً في كانون الأول/ ديسمبر

(*) حادثة البراق (المترجم).

١٩٣١، حين تخلفت الكتلة عن إرسال وفد رسمي إلى مؤتمر القدس الذي نظمه المفتي الحاج أمين الحسيني لاستقطاب دعم إسلامي عالمي للقضية الفلسطينية. ففي كلتا الحالتين، أرادت الكتلة تجنب إزعاج الفرنسيين ولعلها أرادت تجنب عرقلة الانتخابات المقبلة.

وبعد أن أخفق جميل مردم وآخرون من معتدلي الكتلة في التوصل إلى اتفاقية [مع الفرنسيين] عام ١٩٣٣، بعد ذلك فقط، نبذت الكتلة الوطنية، وعلى نحو موقت، استراتيجية «التعاون المشرف»، وباتت أكثر انخراطاً في قضايا عربية. وفي الواقع أخذ مردم وأصدقاؤه الحميمون، وقد شوه التعاون سمعتهم، يتطلعون إلى ما وراء الحدود السورية سعياً لدعم سياسي. إذ كانوا بحاجة إلى تبييض صفحتهم وقد وفرت العروبة الوسيلة الأيديولوجية لهذا الغرض، ولا سيما أن الفرنسيين العنيدين لم يقدموا أية فرصة معقولة لاستئناف «التعاون المشرف». ثم إن الاهتمام بمسألة فلسطين وبتعزيز الاتصالات في العراق والعربية السعودية سيجعل جميل مردم في موقع أفضل يمكّنه من تحييد الجناح الراديكالي من كتلة دمشق، الذي كان على رأسه شكري القوتلي وعصبة العمل القومي العربية المنشأة حديثاً[٩].

ومن نتائج هذا التوجه الجديد الذي سلكته الكتلة الوطنية إقامة أول أبرز هيئة دعاوية في العالم العربي كرست للأنشطة العربية: المكتب العربي القومي للدعاية والنشر. وقد وطد المكتب، الذي أسسه فخري البارودي عام ١٩٣٤، نفسه لنشر معلومات بصورة منظمة تتعلق بالقضايا الحساسة في تلك الآونة، وعلى الأخص مسألة فلسطين. والمجال المهم الآخر الذي تعاونت الكتلة فيه مع وطنين سوريين آخرين دعماً لفلسطين كان العمل على الحيلولة دون قيام السوريين الذين كانوا في عسر مالي ويملكون أراضي في فلسطين ببيع أملاكهم الى الصندوق القومي اليهودي بأثمان مضخمة

ردّات فعل سورية: ١٩٣٦

يتفق المؤرخون كما يبدو على أن الثورة في فلسطين كان لها أسباب عدة[١٠]. وثمة

---

(٩) للاطلاع على مثل لأنشطة عصبة العمل القومي في سبيل فلسطين في ذلك الوقت، انظر: France: MAE, Syrie-Liban 1930-40. Martel Telegrams, 3 Nov. 1933 and 5 Nov. 1933, vol. 486, pp. 246-54; *Ibid.*, pp. 268-79.

(١٠) بشأن أسباب الثورة، انظر: *Porath, The Palestinian Arab;* A. W. Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978); Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939* (Ithaca, 1979); Ghassan Kanafani, *The 1936-39 Revolt in Palestine* (Committee for a Democratic Palestine, n.d.); Tom Bowden, «The Politics of Arab Rebellion in Palestine 1936-1939,» *Middle Eastern Studies*, 11 (1975), pp. 147-74; Theodore Swedenburg, «The 1936-39 Revolt in Palestine: Ideology and History,» unpublished paper (University of Texas at Austin, Jan. 2, 1983).

وعبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨** (بيروت، ١٩٧٥).

عاملان مترابطان هما بالتأكيد: ازدياد تخاوف العرب من أن الحركة الصهيونية كانت تكتسب بسرعة قاعدة في سعيها لإقامة وطن قومي يهودي ومن ثمّ دولة مستقلة في فلسطين، وازدياد تطلعات العرب أنفسهم إلى استقلال وطني. فبحلول منتصف الثلاثينات، بدا الصهيونيون أكثر من العرب نجاحاً في تأمين دعم بريطاني لطموحاتهم. وانعكست هذه الفجوة المتسعة. بتحول متدرج لمركز القوة في فلسطين بعيداً عن طبقة ملاكيها الغائبين التقليدية، التي كانت توفر الجزء الأكبر من القيادة السياسية العربية، باتجاه الطبقات التجارية اليهودية، بما فيها برجوازية صناعية يهودية صاعدة؛ وكان ذلك تحولاً يجري بمشاركة من سلطات الانتداب البريطاني بهذا القدر أو ذاك. وكان من شأن التحول في فلسطين بفعل التتجير والاستعمار الاستيطاني الصهيوني أن طرد وأبعد قطاعات مهمة من فلاحي فلسطين العرب وفقراء مدنها. وهذا بدوره ولد مخزوناً من الاستياء «لامس حواف ثورة مفتوحة». وفي مطلع عام ١٩٣٦، وجدت فلسطين نفسها في مخاض انتفاضة شعبية، وهو أمر لم يسبق للمشرق العربي أن خبره من قبل.

من الواضح أن هذا التململ المتنامي نبه القيادة العربية التقليدية، التي أصبحت الآن أمام قوى طبقة جديدة تهدد بتجاوز إطار الحزبية السياسية الراسخ.

«إن صعود مناضلين شبان... مع قلق الفلاحين دفع بدوره القيادة البارزة إلى الرد بقوة أشد على الأزمة المتفاقمة التي سببتها هجرة صهيونية كثيفة، وأوضاع فلاحين مهددين بالإفلاس والطرد في السهول الواطئة، وعدم استعداد الحكومة البريطانية منح العرب الفلسطينيين حتى قليلاً من الحكم الذاتي»[(١١)].

ولقد تبنت هذه القيادة العربية، وإن على نحو ينم عن ضيق، موقفاً أقل مجاملة تجاه البريطانيين، وذلك في إثر محاولة جريئة لكن فاشلة قام بها شيخ سوري ذو شعبية، هو عز الدين القسام، لإشعال انتفاضة فلاحية مسلحة حول حيفا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥[(١٢)]. وكان لا بد من حسم، وقد اتخذ شكل إضراب عام ابتداء من نيسان/أبريل ١٩٣٦. ويبدو مؤكداً أن هذا الإضراب استلهم ذلك الذي حدث في سورية في وقت سابق من العام نفسه.

وكان للدعم الشعبي الفوري والعفوي في سورية للعرب الفلسطينيين عام ١٩٣٦ صلة كبيرة بوعي سياسي متزايد لأهمية فلسطين بالنسبة إلى مستقبل العالم العربي. فمع منتصف الثلاثينات، تملك السوريين الخوف ذاته الذي أصاب العرب الفلسطينيين تجاه كون الصهيونيين في وضع أفضل كثيراً من ذي قبل لإقامة دولتهم المستقلة، وبالتالي لنصب عقبة أخرى على طريق وحدة العرب. كما أن السوريين توجسوا خيفة من أن قيام دولة

---

(١١) Swedenburg, «The 1936-39 Revolt,» p. 28.

(١٢) Porath, *Palestinian Arab*, pp. 142-43.

يهودية، بما لها من باع وعلاقات متينة بالغرب، سيعيق في نهاية الأمر مستقبل البلاد المجاورة. ومن زاوية اقتصادية، شكلت المشاريع الصهيونية خطراً محتملاً على الاقتصاد السوري. إذ واجهت تجارة الترانزيت السورية وقتذاك منافسة شديدة من تجارة ترانزيت فلسطينية متطورة، وخصوصاً مع العراق، بفعل التنامي المفاجئ الذي شهده ميناء حيفا كمنافس خطير لبيروت[١٣]. وفي حين أن سورية طورت ببطء قاعدة صناعية حديثة في الثلاثينات، فإنها واجهت الحركة الصناعية الأكثر حيوية في القطاع اليهودي المنفصل باطراد عن اقتصاد فلسطين. ومنذ البدء، كان رجال الأعمال السوريون، ولا سيما أصحاب مصانع الألبسة والحلويات، قد أيدوا المقاطعة العربية للمنتوجات اليهودية محلياً وفي فلسطين. طبعاً، كان ثمة تجار سوريون مهتمون بتنمية تجارتهم مع الاقتصاد اليهودي، واستمرت تلك التجارة فعلاً، وبلا توقف، حتى أواخر الثلاثينات. بل إن بعض التجار تقبل فكرة أن المشاريع الاقتصادية الصهيونية يمكن أن تؤدي إلى علاقة منفعة متبادلة من خلال امتداد الخبرات ورؤوس الأموال اليهودية. لكن هذه كانت فكرة أقلية.

وبالنسبة إلى العروبيين الراديكاليين في سورية، فلقد رحبوا آنذاك بقيام ثورة واسعة النطاق. إذ كانت تنطوي على إمكان أن تسبب تراجع المصالح البريطانية، وقد تؤدي إلى انسحاب بريطانيا، ومن الجائز أن تهيئ أيضاً لانسحاب فرنسي من المنطقة. ومع نضج ظروف قيام حرب عالمية بنهوض ألمانيا النازية، لم يستطع القادة القوميون في أنحاء المشرق العربي كافة، وفي مصر أيضاً، إخفاء آمالهم بإمكان أن تفقد كلتا القوتين الإمبرياليتين سيطرتهما على المنطقة. لكن لما كانت سورية ومصر عام ١٩٣٦ مقيدتين باتفاقيات قائمة أو باتفاقيات موعودة، وكان العراق قد قبل لتوه عضواً في عصبة الأمم، فإن فلسطين هي التي قدمت الفرصة الوحيدة لقيام ثورة كهذه.

ومع أن الشعب السوري كان لا يزال في بداية خروجه من إضرابه العام، قدم المساعدة فوراً إلى فلسطين. فبصرف النظر عن الروابط المتبادلة بين سورية وفلسطين نسباً وثقافة وسياسة، فإنه لم يكن في وسع السوريين أن ينسوا بسهولة أن أقوى دعم خارجي تلقوه خلال إضرابهم كان ذلك الذي جاءهم من فلسطين. فهناك، في فلسطين، جرت عدة تظاهرات وإضرابات ضخمة تضامناً مع الجماهير السورية وبرعاية من حزب الاستقلال العروبي ومن مختلف جماعات إسلامية. وتم جمع أموال ودقيق لضحايا الإضراب السوري، وأرسلت إلى سورية برقيات تعبر عن تضامن شعب «جنوب سورية»، وهو مصطلح كان لا يزال دارجاً في أوساط الوطنيين الراديكاليين في فلسطين

---

(١٣) See FO 371/1247, vol. 17946. Havard to Simon, 14 Feb. 1934; FO 371/2883, vol. 19002. Rendel Memorandum, 28 May 1935; FO 371/7527, vol. 19024. Havard to FO, 20 Dec. 1935.

وسورية[١٤]. ولقد كان الإضراب في سورية حدثاً تمت متابعته عن كثب في فلسطين، حيث كانت القيادة العربية عاجزة عن تسجيل أي تنازل بارز من سلطات الانتداب البريطانية بشأن تقييد الهجرة اليهودية (التي كانت تتسارع منذ عام ١٩٣٣) ومبيعات الأراضي لليهود. وتماماً، مثلما استمد الوطنيون السوريون إلهاماً من حزب الوفد في مصر، بدا للوطنيين الفلسطينيين أن استخدام تكتيكات نضالية يعود عليهم بنتائج سياسية مُرضية.

ولقد اتخذ عون السوريين للثورة العربية في فلسطين أشكالاً عدة. أولاً، كان هناك دعم إعلامي كبير؛ إذ شنت الآلة الدعاوية السورية حرباً كلامية بواسطة منشورات وعرائض ورسائل معادية للبريطانيين والصهيونيين رُفعت إلى القنصلية البريطانية في دمشق، وأرسلت إلى المندوبية السامية في فلسطين، وإلى لندن وعصبة الأمم. وكان الأنشط في هذا المجال المكتب العربي القومي للدعاية والنشر الذي كان يديره فخري البارودي.

وكانت الإضرابات والتظاهرات وسيلة تعبير أخرى عن التضامن المعنوي مع فلسطين، وقد تكرر حدوثها في أواخر الثلاثينات. وكان في طليعة مثل تلك الأنشطة عصبة العمل القومي ومختلف الجمعيات الخيرية الإسلامية، التي كانت النموذج الأولي لحركة الإخوان المسلمين السورية[١٥]. وأقيمت في دمشق على عجل لجنة دفاع عن فلسطين لتنسيق جميع جهود الدعم في سورية. وقد رأسها في أول الأمر يوسف العيسى، ثم تولى شؤونها في ربيع ١٩٣٧ أعضاء أكثر خبرة في حزب الاستقلال السوري، كان الفرنسيون، وبما أثار كثيراً من الفزع لدى البريطانيين، قد عفوا عنهم أخيراً[١٦].

وفي ما يتعلق بالدعم المادي لفلسطين، ذكر أن لجنة الدفاع عن فلسطين أرسلت في الشهر الأول من الإضراب ٤٥٠٠ جنيه استرليني، وتزايدت التبرعات بصورة بارزة في الأشهر التالية. وقامت روابط متنوعة تقودها الجمعيات الإسلامية بحملات لجمع تبرعات

(١٤) George Antonius File, no. 17. Antonius Memorandum (Jerusalem), 8 Feb. 1936, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford; FO 371/1293, vol. 20018. Palestine CID to Colonial Office, 18 Feb. 1936.

(١٥) بشأن بروز الجمعيات، انظر الفصل ٢٣. كانت الجمعيات في مصر، ولا سيما الإخوان المسلمين، نشيطة في تنظيم الدعم للعرب الفلسطينيين خلال الثورة. انظر: Gershoni, *The Emergence*, p. 37.

(١٦) في عام ١٩٣٨، شملت لجنة الدفاع نبيه العظمة (رئيساً)، ولطفي الحفار، وصبري العسلي، وفايز الخوري، وفخري البارودي، وعفيف الصلح، وبشير شهابي، والحاج أديب الخير (مسؤول المال)، ومحمد السراج، وفؤاد مفرج (سكرتيراً): أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٦/٣٨٣، ١٩٣٨.

مالية في المدن السورية[١٧]. وكانت النسوة نشيطات بشكل ملحوظ، إذ تبرعن بالحلي وشاركن في تظاهرات التضامن[١٨]. وكانت الأنشطة خلال المناسبات الفلسطينية ناجحة على نحو خاص[١٩]. وفي هذا الوقت، كان تهريب الأسلحة إلى فلسطين يجري على قدم وساق.

ومن الطرق الأخرى التي أظهر السوريون بها تضامنهم مقاطعة المنتوجات اليهودية؛ أما فرض مقاطعة للسلع البريطانية فكان أقل نجاحاً[٢٠]. وفي أواخر صيف ١٩٣٧، رعت لجنة الدفاع عن فلسطين مؤتمراً عروبياً كبيراً في بلودان ساعد في إطلاق المرحلة الثانية والأشد من الثورة. وقد منحت الحكومة السورية فوراً، وكانت تحت سيطرة الكتلة الوطنية آنذاك، اللجوء السياسي لعدد كبير من القادة والثوار الفلسطينيين الذين أفلتوا من شباك البريطانيين (على الرغم من احتجاجات بريطانية شديدة). وفي الوقت عينه، واصل السوريون تهريب الأسلحة والمقاتلين إلى فلسطين، وتولى بعض السوريين قيادة عدد من مجموعات الثوار الأكثر فاعلية.

وعلى الرغم من أن الأنشطة السورية في سبيل العرب الفلسطينيين تصاعدت حالما أخذ الإضراب العام يترسخ في فلسطين[٢١]، فإنها أظهرت تطورات متناقضة. فمنذ بداية الثورة، كان اندفاع الشعب السوري الطبيعي إلى مؤازرة الفلسطينيين في تنازع مع المصالح السياسية والاقتصادية الموضوعية للنخب السياسية والتجارية المتداخلة، ولا سيما تلك المقيمة في دمشق. واستمر ذلك التنازع طوال فترة الثورة وعرقل تدفق العون السوري إلى فلسطين.

خلال المرحلة الأولى من الثورة (فترة الإضراب العام)، كان ثمة عاملان أساسيان ـ أحدهما اقتصادي والآخر دبلوماسي ـ ساهما في معارضة أوساط الوطنيين في سورية للتعبئة كلياً من أجل فلسطين. فمن المنظور الاقتصادي، شكل الإضراب في فلسطين خطراً جدياً، وذلك لأنه جاء عقب إضراب في سورية أحدث شللاً تاماً وألحق بالاقتصاد السوري أضراراً جسيمة. فالإضراب أعاق التجارة إعاقة شديدة لأن فلسطين كانت أهم سوق للصادرات السورية (واللبنانية)، وسبب للتجار المحليين خسائر فادحة. وزاد الأمر

---

(١٧) *Oriente Moderno,* 16 (1936), pp. 399, 565.

(١٨) FO 684/10/1692/2. Davis to FO, 9 Oct. 1937; R. Tresse, «Manifestations féminines à Damas aux XIX^{e} et XX^{e} siècles,» *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, III* (Paris, 1939), 115-25.

(١٩) *Oriente Moderno,* 18 (1938), pp. 293.

(٢٠) *Ibid.,* 18 (1938), p. 292.

(٢١) FO 684/9/1956/2. F.C. Ogden Memorandum (Damascus), 21 Aug. 1936.

سوءاً عجزء الوكلاء الفلسطينيين عن تسوية فواتيرهم المستحقة[٢٢]. وبالفعل، لقد كان توقيت الإضراب أسوأ ما يكون بالنسبة إلى كثير من التجار السوريين: فالاقتصاد السوري لم يكن قد نهض بعد من نتائج الإضراب الذي حدث في سورية. ومما زاد الطين بلة أنه في الوقت الذي انتشرت الثورة في فلسطين خلال صيف وخريف ١٩٣٦، واجهت سورية موسم حبوب سيئاً على غير عادة وتخفيضاً جديداً في قيمة الليرة السورية، بعد عقد من الاستقرار النسبي. ولا شك في أن عدم الوصول إلى السوق الفلسطينية في هذه الفترة قد ساهم في ورطة سورية الاقتصادية، وإن لم يكن سبباً رئيسياً في وقوعها. وفي دمشق، كان بعض كبار التجار والصناعيين المتعاملين مع فلسطين تجارياً من المؤيدين النشيطين للكتلة الوطنية أيضاً. وقد دأبوا منذ بداية الإضراب تقريباً على الإشارة على زعماء في الكتلة بأن يمارسوا على القيادة الفلسطينية ضغوطاً لإنهاء الإضراب.

وكان العامل الرئيسي الآخر الذي قيد الكتلة الوطنية الخشية من أن تعرقل الثورة ما كان لسورية من أنشطة دبلوماسية في فرنسا. وكان لتلك الخشية بعدان؛ فقبل كل شيء، خشي القادة الوطنيون من أن يؤدي الدعم الكامل والمكشوف للثورة إلى تنفير البريطانيين، الذين كان يمكن للمساندة التي يقدمونها في هذا الوقت أو في وقت لاحق أن تساعد في إنهاء المفاوضات مع الفرنسيين. فبريطانيا كانت، في نهاية المطاف، أكبر القوى الإمبريالية نفوذاً في المشرق العربي، والقادة السوريون كانوا غير راغبين في حرق جسورهم مع لندن. كما أن القادة هؤلاء أنفسهم كانوا يخشون احتمال أن تشعل الثورة وضعاً ثورياً يمكن أن يمتد إلى سورية[٢٣]. وكان من غير الممكن سياسياً التفكير في انتفاضةٍ لحظة كانت التوقعات السورية إزاء الاستقلال أحسن من أي وقت مضى منذ الاحتلال الفرنسي. وعلاوة على ذلك، كانت الكتلة الوطنية قد رهنت مستقبلها بحل سلمي للعلاقات الفرنسية ـ السورية من خلال معاهدة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان التعاطف مع القضية الفلسطينية شديداً حقاً في سورية، وبلغ أعلى مراتب النخبة الوطنية. لقد تلقت فلسطين من جيرانها العرب، ولا سيما من سورية، عام ١٩٣٦ أكثر من الدعم الكلامي، لكن مع اندفاع المفاوضات في باريس، اعتبرت الكتلة الوطنية أية دعوة إلى تضامن عربي غير مناسبة في أحسن الأحوال ومفجعة في أسوأها.

---

(٢٢) FO 371/6898, vol. 20096. Furlonge to Eden, 22 Oct. 1936.

من غرائب الأمور، طبعاً، أن السوق الفلسطينية امتصت خلال الإضراب السوري كمية كبيرة من الفائض السوري، الأمر الذي ساعد في تخفيف الضغوط التي سببها الإضراب.

(٢٣) عُبِّر عن المخاوف نفسها في مصر، انظر: Coury, «Who Invented,» part 2, p. 463,

وفي شرق الأردن، انظر: Wilson, *King Abdullah*, Chapter 7.

وأدركت الكتلة الوطنية فوراً أنه يتعين عليها أن تجد طريقة لتقليص المخاطر المحتملة التي يمكن أن تسببها الثورة الفلسطينية بالنسبة إلى سورية. بيد أن ذلك كان يقتضي احتراساً شديداً، إذ لم يكن هناك قضية خارجية مثيرة لمشاعر الجماهير السورية أكثر من المسألة الفلسطينية. وإلى ذلك، فإن قيادة الكتلة لم تكن متوافقة كلياً على طريقة التعامل مع فلسطين. ولعل القنصل البريطاني في دمشق، الذي كانت مهمته ثني السوريين عن التورط، كان مفرطاً في التفاؤل حين كتب يقول إن قيادة الكتلة قررت في اجتماع سري عقد في العاصمة في أواخر نيسان/أبريل ١٩٣٦ أن توصي، وبهدوء، بحظر الأنشطة المعادية للبريطانيين كي لا يتدخلوا بأي شكل في مفاوضات المعاهدة، في الوقت الذي كانت تعبر في العلن عن تعاطفها مع فلسطين[٢٤]. وليس معروفاً ما إذا كان هذا القرار قد وُوفق عليه بالإجماع، ولكن يبدو أنه من غير المرجح، نظراً إلى أن شكري القوتلي، زعيم الجناح العروبي الراديكالي في الكتلة، كان رئيساً للكتلة بالوكالة آنذاك.

ثمة دليل ساطع على أن القوتلي وشبكته من الاستقلاليين العروبيين المنفيين إلى فلسطين وأماكن أخرى كانوا في هذه الآونة يعملون بنشاط في سبيل فلسطين. ثم إن أنشطتهم أثبتت أنه لا غنى عنها بالنسبة إلى المضربين والثوار الفلسطينيين. فحالما اندلعت الثورة، استخدم القوتلي موقعه في الكتلة الوطنية ونفوذه المتنامي لدى عصبة العمل القومي الفتية المناضلة، التي كان يتودد إلى قادتها في الوقت عينه، لجمع تبرعات مالية في دمشق وفي مدن أخرى. وقد حول تلك التبرعات سراً إلى نبيه العظمة، المنفي إلى القدس، وقام الأخير بتسليمها إلى القيادة الفلسطينية، أي اللجنة العربية العليا[٢٥]. وفي هذا الوقت، كان عادل العظمة، الأخ الأكبر، المنفي إلى عمان، موزعاً رئيسياً لأسلحة الثورة. فقد رأس مجموعة صغيرة من الاستقلاليين السوريين والشرق الأردنيين كانت تتولى تسليم الأسلحة المخزونة في إربد ومعان إلى ممثلي المفتي، وبأدنى الأسعار، بحسب الوكالة اليهودية[٢٦]. ومن غير المعروف ما إذا كانت تلك الأسلحة تأتي من العربية السعودية، حيث كان المتعاطفون مع الاستقلاليين من أوساط دينية مكية بصورة رئيسية وفي ديوان ابن سعود، لكن ليس من غير المرجح أن يكون الأمر كذلك بالنظر إلى ما كان معروفاً عن شبكة علاقات الاستقلاليين، وخصوصاً شكري القوتلي، بآل سعود[٢٧]. وفي أية حال، فقد كان للأخوين العظمة وللقوتلي خبرة طويلة بهذا الضرب من النشاط، كان قد

(٢٤) FO 371/2177, vol. 20065. MacKereth to High Commissoner (Palestine), 21 April 1936.

(٢٥) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٤/١٤٧. شكري القوتلي إلى نبيه العظمة، ٤ حزيران/يونيو ١٩٣٦.

(٢٦) CZA (Central Zionist Archives, Jerusalem), 525/10/22. Dr. Joseph to Mr. Sasson, 1 July 1937.

(٢٧) MAE, Syrie-Liban 1930-40. «Dossier,» 22 Aug. 1936, vol. 493, pp. 201-3.

اكتسب جزء كبير منها خلال الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥[٢٨]. ويدل كون القوتلي نشيطاً في العمل التضامني، على الرغم من نفور معتدلي الكتلة من الذهاب بعيداً في الموقف المعقد في فلسطين، على أن سياسة الكتلة تجاه فلسطين ستنشئ لقيادتها مشكلات شائكة في نهاية الأمر. وكان الوطنيون السوريون موزعين بين الإيمان الأيديولوجي والطموحات الشخصية؛ بين الجاذبية الطبيعية للعروبة والجذب المشتد بقوة للإقليمية السورية.

في المرحلة الأولى من الثورة، لم يكن هناك ما يدل على أن البريطانيين كانوا متنبهين على نحو خاص للعون السوري لفلسطين. ولم تبدأ مصادر الاستخبارات البريطانية الإقرار بأن ثمة حركة بارزة بين سورية وفلسطين إلا في تموز/يوليو ١٩٣٦، عندما ذكرت أن هناك ضباطاً سوريين سابقين يعيدون تنظيم شبكة مجموعات الثوار في فلسطين. ففي آب/أغسطس، وصل فوزي القاوقجي، أحد أبطال الثورة السورية الكبرى وضابط سابق في الجيش السوري، إلى فلسطين آتياً من العراق، وأعلن نفسه فوراً القائد العام لـ «الثورة العربية في جنوب سورية»[٢٩]. وكانت لجنة الدفاع عن فلسطين، التي كانت قد أسست مؤخراً في العراق، قد أرسلت القاوقجي ـ ويبدو أن ذلك تم بتعليمات من عادل العظمة المقيم في عمان ومن معين الماضي، عضو حزب الاستقلال الفلسطيني الذي كان وقتذاك يقود جهود تجنيد الثوار وجمع الأسلحة والأموال في سورية. وبعيد وصول القاوقجي، دخل فلسطين ٦٥٠ مجنداً مسلحاً، معظمهم من الطبقات الدنيا من الميدان والأحياء الكردية في دمشق، و٥٠ متطوعاً آخرين، كان كثير منهم من عائلات مرموقة في حمص ـ المعقل الرئيسي لعصبة العمل القومي[٣٠]. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، تولى عدد من السوريين قيادة مجموعات الثوار في فلسطين. وكان بعضهم يتمتع بخبرة اكتسبها خلال الثورة السورية الكبرى، أشهرهم الشيخ محمد الأشمر، الشخصية الدينية المعروفة من حي الميدان في دمشق التي كان لها علاقات وثيقة بالهاشميين في شرق الأردن[٣١].

ومع أن الممثلين البريطانيين اعترفوا بأن وصول القاوقجي وسوريين آخرين إلى فلسطين أحدث تحسناً ملموساً في «تكتيكات الثوار» وبأن مجموعات الثوار بدأت تبدي

---

(٢٨) انظر الفصل التاسع.

(٢٩) Kayyali, *Palestine*, p. 198;

فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨، الجزء ٢، تحرير خيرية قاسمية (بيروت، ١٩٧٥).

(٣٠) FO 371/5149, vol. 20069. Ogden to FO, 14 Aug. 1936; FO 371/6709, vol. 20069, MacKereth to FO, 15 Aug. 1936; MAE, Syrie-Liban 1930-40, «Dossier», 21 Aug. 1936, vol. 493, pp. 201-3.

ألف باء، العدد ٤٦٩٦ (١٥ آب/اغسطس ١٩٤٦)؛

(٣١) فارس، **من هو ١٩٤٩**، ص ٢٧؛ الجندي، **تاريخ**، ص ٥٦١.

«علائم قيادة وتنظيم فاعلين»[٣٢]، فإن رسائلهم تدل على أن موقف سورية ومساهمتها في الثورة ظلا خافتين إلى حد ما مع حلول خريف ١٩٣٦، بصرف النظر عن تظاهرات قليلة، وأكداس من البيانات الدعاوية المطبوعة، والخطابة اللازمة باسم فلسطين. ويبدو صحيحاً أن الكتلة الوطنية عملت بفتور تجاه فلسطين خلال المرحلة الأولى من الثورة. فعلى الرغم من كل شيء، كان على سورية أولاً أن تتعافى من إضرابها المنهك، وزعماؤها كانوا مستغرقين في مفاوضات باريس. ولم يكن قد مضى وقت طويل على عودة الوفد الوطني إلى سورية حين أعلنت اللجنة العربية العليا إنهاء إضرابها. وفي أية حال، ففي غمرة التحضير لانتخابات وطنية ومشكلات تأليف أول حكومة وطنية سورية، ما كان في وسع الكتلة الوطنية توجيه اهتمامها إلى فلسطين حتى بداية عام ١٩٣٧[٣٣].

وعلى الرغم من هذا، فإن الدليل يلمع أيضاً إلى أنه طوال تولي القوتلي مسؤولية أنشطة الكتلة في سورية، ظل هو ورفاقه الاستقلاليون يمدون القيادة الوطنية الفلسطينية بالمساعدة بصورة مستمرة. فبالنسبة إلى القوتلي، جاءت الاضطرابات في فلسطين في الوقت المناسب. ومع أنه كرس في الأعوام الأخيرة كثيراً من الاهتمام لتحويل المشاعر العروبية في سورية باتجاه مصلحته السياسية، فإنه أيد عقد معاهدة فرنسية ـ سورية، ورأى إذ ذاك من واجبه الحؤول دون قيام الراديكاليين السوريين الساخطين بالتشويش على المفاوضات. وقد صرفت الأحداث في فلسطين اهتمامهم، وفي وقت مناسب، عن أنشطة الكتلة الوطنية في باريس، حيث ارتاب الراديكاليون في إمكان أن يعقد الوفد السوري صفقة كريهة. والقوتلي بنفخه في البوق الفلسطيني لم يعزز صورته كعروبي مخلص فحسب، بل استفاد أيضاً من غياب زملائه في الكتلة لتحسين موقعه استعداداً لمختلف الصراعات الحزبية المقبلة.

ليس من دليل يشير إلى أن القيادة الوطنية السورية ضغطت على المفتي واللجنة العربية العليا لإنهاء الإضراب عام ١٩٣٦. غير أن الحكومة البريطانية بذلت في صيف وخريف ١٩٣٦ جهوداً منسقة لإقناع زعماء عرب، ومنهم عبد الله، وابن سعود، والنحاس باشا في مصر، ونوري السعيد في العراق، لممارسة مثل هذه الضغوط على القيادة الفلسطينية، وهو ما فعلوه[٣٤]. أما لماذا لم يستشر البريطانيون القادة السوريين أيضاً فأمر غير واضح كلياً؛ ولكن قد يكون السبب عدم وجود حكومة ممثّلة في سورية، وذات نفوذ بين القادة الفلسطينيين، يمكن البريطانيين الرجوع إليها. ولم تكن الحال على هذا النحو عندما تولت الكتلة الوطنية الحكم في نهاية العام، غير أن اللجنة العربية العليا

(٣٢) Kayyali, *Palestine*, p. 199.

(٣٣) FO 371/6716, vol. 20066. Ogden to Eden, 3 Oct. 1936.

(٣٤) Porath, *Palestinian Arab*, pp. 119-216, and Wilson, *King Abdullah*, Chapter 7.

كانت وقتئذٍ قد أنهت الإضراب.

عندما أنهت اللجنة العربية الإضراب العام في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٦، ثم وافقت أخيراً بعد ذلك بأشهر قليلة على تقديم شهادة أمام اللجنة الملكية البريطانية [لجنة بيل Peel] التي جاءت لتتحرى أسباب الاضطرابات في فلسطين، ساد البلد هدوءٌ دام عاماً واحداً تقريباً. وقد استمر القتال في أنحاء من فلسطين، لكن لم يكن بالشدة التي كان عليها في صيف ١٩٣٦ أو في إثر قيام لجنة بيل بإصدار تقريرها بعد ذلك بعام واحد. وخلال فترة الهدوء تلك، غادر قادة الثوار السوريون، ومنهم القاوقجي والأشمر، فلسطين، ورافقهم كثير من مقاتليهم(٣٥).

الضغوط الصهيونية

لئن كان البريطانيون غير متنبهين كما ينبغي للأنشطة السورية من أجل فلسطين عام ١٩٣٦، فالصهيونيون كانوا عكس ذلك، وحاولوا بصورة فاعلة التأثير في قادة الكتلة الوطنية على المستوى الفردي لكي يدعوا إلى الكف عن الأنشطة في سورية وفلسطين معاً. وفي مجرى مفاوضات المعاهدة، قام أعضاء في الوكالة اليهودية بزيارات متعددة لقادة سوريين وعرب آخرين في باريس ودمشق للوقوف على مشكلة العلاقات العربية ـ اليهودية وللاطلاع أكثر على القوى والتطورات الداخلية في البلاد العربية. وكان من هؤلاء الأعضاء حاييم وايزمن، ودافيد بن ـ غوريون، وموشيه شرتوك [شاريت]، وإلياهو إبشتاين [إيلات]. وكان بين القادة الذين زارهم أعضاء الوكالة عدد من قادة الكتلة الوطنية: جميل مردم، وشكري القوتلي، وفخري البارودي، ونسيب البكري، وفايز الخوري، ولطفي الحفار. كما أن الوكالة اليهودية تقربت من منفيين سياسيين سوريين ذوي نفوذ، أمثال الدكتور الشهبندر، وشكيب أرسلان، وإحسان الجابري، والزعيم الدرزي سلطان الأطرش(٣٦).

وذكرت مصادر فرنسية أن حاييم وايزمن اجتمع سراً في حزيران/يونيو ١٩٣٦ إلى جميل مردم في باريس ــ وقد قصر مردم في أن يبلغ زملاءه في الوفد بذلك مقدماً ــ وعرض عليه عقد اتفاق يهودي ـ عربي، وطلب إليه استخدام نفوذه لدى قادة عرب

---

(٣٥) FO 371/697, vol. 20848. MacKereth to Eden, 5 Jan. 1937.

(٣٦) يمكن العثور على قائمة بالمحادثات التي أجراها ممثلون للوكالة اليهودية مع قادة عرب في ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ بشأن العلاقات اليهودية ـ العربية والتطورات الداخلية في البلاد العربية، في: CZA, S25/3051 (n.d.) وإنني مدين لماري سي. ولسون لإتاحتها لي تقارير ومذكرات مختلفة وضعها أعضاء في الوكالة اليهودية بشأن موضوع سورية والثورة في فلسطين. ولمزيد من التفصيلات المتعلقة بدور الوكالة اليهودية، انظر: Porath, *Palestinian Arab*, pp. 271-73.

آخرين لتحقيق هذا الهدف. وقد وجد عرض وايزمن قبولاً شخصياً لدى مردم، الذي أمل بالحصول على مساندة صهيونية في مقابل ما يقدمه من دعم(٣٧).

وبعد ذلك بشهر واحد، زار ممثلو الوكالة اليهودية دمشق، محاولين تقليص الأنشطة السورية في فلسطين. وبدا أن موضع اهتمامهم كان فخري البارودي. إذ لعل البارودي كان في ذلك الحين الزعيم السياسي الموقر أكثر من سائر الزعماء في سورية، وذلك لكونه عضواً في اللجنة المركزية للكتلة الوطنية، وراعياً لتنظيمها الشبابي شبه العسكري، القمصان الحديدية، ومديراً للمكتب العربي القومي للدعاية والنشر. وفي منتصف تموز/يوليو، قام إلياهو إبشتاين، وهو عضو شاب في دائرة الشؤون العربية للوكالة كان قد تخرج حديثاً في الجامعة الأميركية في بيروت، بزيارة البارودي، الذي كان يصطاف في أرض له في دوما(٣٨). وجاءت رواية إبشتاين بشأن اللقاء (وكانا قد التقيا قبل ذلك مرة واحدة في فلسطين) مثيرة للانتباه: فهي تبين الاهتمام الصهيوني بالمشاركة السورية في الثورة الفلسطينية وضروب الإغراء الماكر الذي بدا أن الوكالة اليهودية مستعدة لتقديمه لوقف تلك المشاركة.

بدأ البارودي النقاش برد الاضطرابات في فلسطين إلى الهجرة والنشاط الاقتصادي اليهوديين المتزايدين. وأعرب إبشتاين بأدب عن مخالفته رأي مضيفه ثم انتقل إلى موضوع التنازلات التي كان في وسع الصهيونيين تقديمها إلى العرب في هذه المرحلة: لن تتعدى الهجرة اليهودية قدرة فلسطين على استيعاب مهاجرين؛ لن يطرد اليهود الفلاحين العرب من الأراضي التي اشتراها يهود؛ لن يحاول اليهود قمع السكان العرب سياسياً شرط ألا يقمع العرب اليهود. وأضاف أن اليهود كانوا «مهتمين بتطور العرب مادياً ومعنوياً من أجل تضييق الفوارق بين الشعبين، وبالتالي ضمان تطور البلد [فلسطين] ككل». وقال إن «الصهيونية تعتبر الصحوة القومية... بين العرب ظاهرة طبيعية»، لكنه كان يأمل بأن السوريين «الذين يناضلون من أجل تحرير وطني، سيتفهمون ويقدرون صعوبات التأسيس لاستقلال وطني، لأن مثل هذا التأسيس يقتضي مصادر مادية ومعنوية جمة... فهو يتطلب قبل كل شيء علاقات طيبة مع... الجيران وسلاماً داخلياً. وعلى أساس مثل هذا التفهم المتبادل، سيكون اليهود مستعدين لمساعدة القوميين العرب من ناحية أساسية، أي إنشاء استقلالهم والإعانة على تطوير البلاد العربية»(٣٩).

---

(٣٧) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Bargeton Telegram (Paris), 17 June 1936, vol. 492, p. 227. It is not entirely clear who first proposed the Mardam-Weizmann meeting.

ليس واضحاً تماماً من كان أول من اقترح اللقاء بين مردم ووايزمن.

(٣٨) American University of Beirut, *Directory of Alumni Affairs* (1870-1952, Beirut, 1953), p. 235.

(٣٩) CZA, S25/9783، تفصيلات الحديث مع فخري البارودي في دوما (دمشق) في ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٦.

ثم قال إبشتاين شاكياً «كيف أن العرب لم يقدروا أهمية الحركة الصهيونية في تنمية الشرق الأوسط»، وأشار إلى وجوب أن يقوم الوطنيون السوريون بتطوير مثل هذا التقدير نظراً إلى أنهم «جيران وفي الوقت نفسه قادة الحركة القومية العربية»[٤٠].

ورد البارودي بصراحة بأنه في ما يتعلق بالاضطرابات في فلسطين:

«فعلت ما أستطيع لتهدئة الأمور. فقد كان آلاف الأشخاص يريدون الانتقال من سورية إلى فلسطين لمساعدة إخوانهم لكننا نحن [القادة الوطنيون] منعناهم من ذلك. وأحبطنا عدة محاولات لتهريب أسلحة. وكان يقوم بهذا التهريب أشخاص كانوا يجنون أرباحاً منه ولم يكن لديهم دوافع قومية. كما أننا دافعنا عن اليهود السوريين ضد هجمات الصحافة وغوغائيي الشوارع. أما بالنسبة إلى الاشتباكات في حد ذاتها، فليس في العالم قوة تستطيع وضع حد لها من دون شروط معينة ـ حتى النبي محمد لا يستطيع ذلك... والشعارات المرفوعة الآن والتي يدور النضال تحتها هي «وقف الهجرة». والقادة العرب لا يستطيعون وقف الاشتباكات إلا إذا حقق بعض المكاسب في ما يتعلق بوقف الهجرة. أنتم [الصهيونيون] قوم متنورون وبعيدو النظر جداً. عليكم القيام بالخطوة الأولى وسيرد القادة العرب بمثلها. فإن قدمتم مجرد وعد بأن تقبلوا بهذا الشرط فإننا عندئذٍ، ومع سائر القادة السوريين... سنتدخل لدى القادة الفلسطينيين. وإلا، فإننا لن نقوى على أن نلقي على أنفسنا مثل هذه المهمة»[٤١].

لما وضح لإبشتاين أنه عاجز عن التوفيق بين الاختلاف الذي كان قائماً بين مواقف حركته وتفسير البارودي للأحداث، حوّل النقاش إلى موضوع رحلته المقبلة إلى باريس. وقد وعده البارودي بأن يبعث إليه برسالة تعريف إلى الوفد السوري الموجود هناك. عندها سأله إبشتاين ما إذا كان في إمكانه أن يفعل أي شيء لمؤازرة الوفد، فأجابه البارودي بأن عليه أن يقول للفرنسيين ألا يكرروا أخطاءهم، لأن ثمة «انتفاضة لم يسبق لها مثيل ستندلع إذا ما رجع الوفد صفر اليدين». وبدوره وعد البارودي بأن يعلم الكتلة الوطنية بلقائهما وبأن تناقش اقتراحات إبشتاين بشأن كيفية تحسين العلاقات بين العرب واليهود. وعندئذٍ ختم البارودي اللقاء بالقول إنه إذا مدت الوكالة اليهودية يد العون إلى الوفد السوري في باريس، فمن الممكن إذ ذاك أن يتذرعوا بهذه البادرة دليلاً على التعاطف والإرادة الطيبة اليهوديين، على الرغم من الصدامات الأخيرة بين اليهود وعرب فلسطين[٤٢].

أطلع فخري البارودي قيادة الكتلة الوطنية على حواره مع إبشتاين، وكان هناك

(٤٠) *Ibid.*

(٤١) *Ibid.*

(٤٢) *Ibid.*

اهتمام كاف بما يجري. وعقد اجتماع آخر، وجرى الاجتماع في أوائل آب/أغسطس في مصيف بلودان على تلال غربي دمشق. وكان يمثل اللجنة المركزية للكتلة فخري البارودي، وشكري القوتلي، ولطفي الحفار. وكان إبشتاين على رأس وفد ثلاثي من الوكالة اليهودية. ومنذ البداية، أوضح البارودي أن غرض اللقاء كان جمع «مزيد من المعلومات» من الوكالة اليهودية، يمكن الكتلة أن تقرر بناء عليها «بدء مفاوضات رسمية أو عدم بدئها». لكن أكد أيضاً أنه بهذا الاجتماع، فإن مسألة العلاقات اليهودية ـ العربية «قد خرجت الآن من مرحلة الحوارات الشخصية ودخلت طورها الرسمي». واعتبرت الكتلة الوطنية الاجتماع أنه «رسمي»[٤٣].

انتهز إبشتاين الفرصة لتوضيح عدد من النقاط كان قد ناقشها مع البارودي وتتعلق بتطلعات الشعب اليهودي القومية، وتوافقها مع التطلعات القومية العربية، والفوائد التي يمكن أن يتوقعها العرب بفضل التعاون مع اليهود، والدور الحساس الذي ينبغي لسورية أن تقوم به للتوصل إلى اتفاق يهودي ـ عربي. ولم يكن في ما قاله من جديد سوى النزر اليسير.

وتولى شكري القوتلي تقديم الرد السوري، بوصفه رئيساً للكتلة الوطنية بالوكالة. وبفعل تأثره بعمق ما أبداه إبشتاين من فهم للحركة القومية العربية، استهل ملاحظاته بالقول «إننا نتمنى بإخلاص أن نتمكن من التوصل إلى تفاهم معكم من تلقاء أنفسنا لا عن طريق الحديد والنار»[٤٤]. إلا أنه أبدى بعد ذلك بعض الانتقادات تجاه التحليل الذي قدمه إبشتاين. وعلق على مطالبة اليهود بفلسطين بحجة ارتباطهم تاريخياً بها قبل ٢٠٠٠ عام، وسأل قائلاً، ماذا لو «أننا [نحن العرب] طالبنا بالأندلس بناء على حجة مماثلة». ومضى يقول إن «ما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً وحدّة هو الجهل الذي تضعوننا فيه لجهة التفسير والمعنى المحددين لـ. . . وطن قومي». وسأل ما إذا كانت الوكالة اليهودية تنوي «جعل فلسطين وطناً قومياً يهودياً أو إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. إذا كان الأول هو المقصود، فإننا إذاً نعارضه قطعياً ولا سبيل إلى التوصل إلى تفاهم. لكن إذا كان الثاني هو المقصود، فإننا عندئذ مستعدون. . . لإيجاد حل لمصلحة كلا الطرفين المتبادلة. . .»[٤٥]. ثم ختم القوتلي بالتصريح بأن حركة الاستقلال السورية «رفعت دوماً راية الاستقلال العربي»، لكن إذا كانت سورية ستنال استقلالها أولاً، ففي وسعها إذ ذاك أن تكرس اهتمامها لقضية الاستقلال العربي ولـ «تفاهم عربي ـ يهودي». ولمح لإبشتاين وزملائه بأن على اليهود إذاً «مساعدتنا بكل وسيلة لإحراز هذا الاستقلال، الذي سيكون

(٤٣) CZA, S 25/10093. محضر اللقاء مع الكتلة الوطنية العربية في سورية (الحزب الوطني العربي) في بلودان (قرب دمشق) في ١ آب/أغسطس ١٩٣٦.

(٤٤) *Ibid.*

(٤٥) *Ibid.*

فيه فائدة لكم أيضاً». [illegible] لقادة الكتلة الوطنية وأعلن أن «اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. . . عينت وفداً رسمياً سيتوجه قريباً إلى دمشق وينضم إلينا لمزيد من المناقشات»[٤٦].

ليس واضحاً تماماً ما إذا كانت جولة أخرى من الاجتماعات الرسمية قد عقدت بين الكتلة الوطنية والوكالة اليهودية. لكن، بالنسبة إلى الوكالة، كان عليها، لتحقيق تحسن كبير في العلاقات السورية ـ الصهيونية، التدخل لدى الفرنسيين من أجل الكتلة الوطنية قبل اختتام مفاوضات المعاهدة في باريس في أوائل أيلول/ سبتمبر. ويبدو من غير المرجح أن مثل هذا الأمر تم. وبالعودة إلى الوراء، لا يبدو أن الحوارات المتعددة التي دارت بين الوكالة اليهودية والكتلة الوطنية حققت الشيء الكثير. فالبارودي والقوتلي لم يقتنعا بحجج الوكالة. والقوى التي اجتمعت لتمارس تأثيراً في موقف الكتلة من فلسطين كانت أساساً مرتبطة بالاقتصاد السوري، وفوق كل شيء، بالمعاهدة. ومع أنه من الممكن أن بعض زعماء الكتلة الوطنية اعتقد أن للصهيونيين نفوذاً لدى رئيس الوزراء الفرنسي، ليون بلوم، لأنه كان يهودياً واشتراكياً في وقت واحد، فقد دحضت هذه الفرضية سريعاً بالتجربة العملية.

الضغوط البريطانية

لم يشعر القادة الوطنيون بالضغوط البريطانية لوقف العون السوري لفلسطين إلا في ربيع ١٩٣٧، أي بعد عدة أشهر من تأليف حكومة الكتلة الوطنية. فطوال فترة الثورة، كانت علاقات بريطانيا، بالقيادة السورية مستمرة بواسطة القنصل البريطاني في دمشق، العقيد غلبرت ماكيريث، ومحصورة فيه تقريباً. وقد كتب أحد المؤرخين عن ماكيريث، وكان ناقداً لاذعاً لسلوك وقدرات كثير من الموظفين البريطانيين الذين عملوا في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، فقال إنه [أي ماكيريث] «كان واحداً من أمكر الممثلين البريطانيين في الشرق الأوسط وأوسعهم اطلاعاً ـ بل ربما أذكاهم وأسلمهم رأياً خلال هذه الفترة تحديداً (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)»[٤٧]. وفعلاً، فرسائل ماكيريث من دمشق لم تكن فقط تنمّ عن تبصر وبراعة فائقة، بما يعكس اعتياده السياسة القومية، وفوق ذلك، العادات الاجتماعية والسياسية للطبقة العليا السورية، بل كانت أيضاً قاسية وفكهة إلى حد أنها ضايقت رؤساءه في الوايت هول[٤٨].

---

(٤٦) *Ibid.*

(٤٧) Elie Kedourie, «The Bludan Congress on Palestine, September 1937,» *Middle Eastern Studies*, 17 (Jan. 1981), p. 108.

(٤٨) لعل أشدها إثارة تقارير ماكيريث الشخصية الموجزة التي أنجزت في عام ١٩٣٦ وحُدِّثت في عام ١٩٣٧، والتي قلما نجا سياسيون سوريون فيها من نكته اللاذعة. انظر: FO 371/2142, vol. 20849. «Personalities,» 6 may 1937.

جاءت فرصة ماكيريث الأولى للتدخل لدى الحكومة السورية في أيار/ مايو ١٩٣٧، حين التقى رئيس الوزراء جميل مردم، الذي كانت تربطه به «علاقات جيدة جداً»[(٤٩)]، والذي كان واحداً من الوطنيين القليلين الذين أعجب بهم بإخلاص على أساس أنه كان «ذا شعبية»، «طموحاً»، «بارعاً»، وذا «شخصية مقبولة»[(٥٠)]. وعلى الرغم من الاختلاف بين وصف المقاتلين السوريين في فلسطين بأنهم «قطاع طرق» (كما فند ماكيريث ووصفهم بأنهم «وطنيون» (كما أكد مردم له)، فقد وعد مردم بأن البريطانيين «... يستطيعون الاعتماد على تعاون الحكومة تعاوناً فعالاً في أن تخمد، ضمن حدود الجمهورية [السورية]، أي نشاط أو تخطيط معادٍ للإرادة البريطانية في فلسطين». وأضاف مردم أيضاً أن حكومته لن «تتهرب من مسؤولياتها الدولية. وإنه لأمر مؤكد أنه وزملاءه قلقون على إخوانهم العرب في جنوب الحدود [في فلسطين]، لكن عليهم التفكير في سورية أولاً، وأنه من جهته تواق أشد التوق إلى إقامة أفضل العلاقات مع بريطانيا العظمى»[(٥١)].

لم يجد البريطانيون حاجة إلى متابعة قضية الدعم السوري لفلسطين إلا في الشهر التالي، بعد «أن غدت الشائعات المتعلّقة بتوصيات لجنة بيل أشد إصراراً». وكان المفتي قد زار دمشق في ٢٧ حزيران/ يونيو، حيث ناقش فكرة صهر حزب الاستقلال الفلسطيني في الكتلة الوطنية السورية و«المخطط الوشيك لتقسيم فلسطين». وبحسب ماكيريث، فإن الحاج أمين الحسيني جاء في طلب دعم الكتلة الوطنية ضد خصومه السياسيين في فلسطين. وفي هذا الوقت، قام الأمير عبد الله، التواق إلى أن يكون له ضلع في شؤون فلسطين، بإرسال عميلين من عمان إلى دمشق لتعقب المفتي[(٥٢)]. وكان من نتائج زيارة المفتي قرار عقد مؤتمر عربي بهدف حشد القوى العربية ضد مشروع التقسيم، الذي شاع أن البريطانيين كانوا قد حسموا الأمر بشأنه.

وفي أوائل تموز/ يوليو، أصدرت لجنة بيل توصياتها: التخلي عن الانتداب البريطاني، وتقسيم البلد إلى دولة يهودية ودولة عربية يمكن دمجها في شرق الأردن. وبعد يوم واحد من صدور التقرير، رفضته اللجنة العربية العليا، وناشد المفتي الدول العربية والجماعات القومية دعم هذا القرار؛ إذ كان يتصور أن مشروع التقسيم يصبّ في مصلحة الصهيونيين وخصمه الرئيسي، الأمير عبد الله، الذي كان الحاكم العربي الوحيد الذي صادق على التقرير[(٥٣)].

ولتعبئة الرأي العام العربي، قام المفتي بتفعيل فكرة عقد مؤتمر عربي «زيادة» في

---

(٤٩) FO 371/2579, vol. 20840. MacKereth to Eden, 5 May 1937.

(٥٠) FO 371/2142, vol. 20849. «Personalities,» 6 May 1937.

(٥١) FO 371/2579, vol. 20850. MacKereth to Eden, 5 May 1937.

(٥٢) FO 684/10/58/1. MacKereth to Eden, 1 July 1937.

(٥٣) Wilson, *King Abdullah*, Chapter 7.

الضغط على البريطانيين والحكومة العربية على حد سواء»[٥٤]. وتم عقد المؤتمر في بلودان في الأسبوع الثاني من أيلول/ سبتمبر. وكان المنظم الرئيسي للمؤتمر ـ الذي جذب أكثر من (٤٠٠) زعيم وطني من سورية ولبنان والعراق وفلسطين وشرق الأردن، ومصر، والعربية السعودية ـ لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق، التي بات على رأسها نبيه العظمة، الذي كان هو وعدد آخر من القادة الوطنيين الراديكاليين قد منحوا العفو في نيسان/ أبريل[٥٥]. وكان العظمة الوسيط الأساسي بين العروبيين الراديكاليين في فلسطين، ولا سيما الاستقلاليين، الذين كان عدد كبير منهم قد لجأ إلى دمشق هرباً من وجه قوات الأمن البريطانية في فلسطين[٥٦].

وعشية مؤتمر بلودان، تدخل ماكيريث ثانية لدى الحكومة الوطنية في دمشق، وهذه المرة لضمان عدم إرسال وفد رسمي سوري إلى بلودان. كما أنه انتهز المناسبة لتذكير جميل مردم بالحديث الذي دار بينهما في أيار/ مايو الماضي وبتلميحه يومها إلى أن «ضغطاً» غير محمود العواقب قد يفرض في حال اشتركت الحكومة السورية في أمر يتعلق بالشؤون الداخلية لبلد مجاور وصديق. ولكي يتأكد من أن مردم قد تلقى الرسالة، قام ماكيريث بـ«ضم مخاوفه إلى مخاوف الوفد الفرنسي الذي تحدث إلى رئيس الوزراء [مردم] على نحو جازم، موضحاً أن مشاركة أحد أعضاء الحكومة السورية في المؤتمر سيكون أمراً محرجاً لفرنسا». وبنتيجة مساعي ماكيريث، لم يحضر أي وفد رسمي»[٥٧]. ومع ذلك، فقد كان في بلودان عدد من السوريين المرموقين، الذين كان لهم دور بارز في تنظيم المؤتمر وفي مداولاته، وكان منهم أعضاء اللجنة المركزية للكتلة الوطنية وتنظيمها شبه العسكري، القمصان الحديدية، الذي تولى شؤون أمن المؤتمر[٥٨].

على الرغم من أن مؤتمر بلودان كان «علامة بارزة في انغماس العالم العربي بصورة متزايدة في مشكلة فلسطين»[٥٩]، فإن قراراته كانت معتدلة على نحو مثير للدهشة في

---

(٥٤) Kedourie, «Bludan,» p. 107.

(٥٥) FO 684/10/1692/2. MacKereth Memorandum (to Eden), 14 Sept. 1937; FO 371/2142, vol. 20849, 6 May 1937.

الجندي، **تاريخ**، ص ٥٤١.

(٥٦) FO 684/10/1692/2. MacKereth to Eden, 14 Sept. 1937;

أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٤/١٤٦. القوتلي إلى العظمة، ٢٥ أيار/مايو ١٩٣٦؛ Porath, *Palestinian Arab*, pp. 243-44.

(٥٧) FO 684/10/1692/2. MacKereth to Eden, 14 Sept. 1937.

(٥٨) **الأيام** (دمشق)، العدد ١٤٧٩ (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧).

(٥٩) Kedourie, «Bludan,» p. 107. ولمزيد من المعلومات عن مؤتمر بلودان، انظر: R. Montagne, «Réactions arabes contre le Sionisme,» *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation* = *arabe, III* (Paris, 1939), pp. 43-55;

انتقادها بريطانيا، مع أنها [أي القرارات] كانت «معادية للصهيونية بشكل عنيف» ومعارضة بصراحة لتوصيات لجنة بيل. ويمكن أن يعزى هذا الاعتدال إلى دور بعض السياسيين العرب الذين كانوا ميالين تماماً إلى الحكومة البريطانية[٦٠]. وفي الواقع، لقد أغضبت اللهجة المعتدلة التي اتبعت رسمياً تجاه البريطانيين في بلودان عدداً كبيراً من الوطنيين السوريين والفلسطينيين الراديكاليين إلى درجة أنهم قرروا عقد اجتماع سري صبيحة اليوم التالي لارفضاض المؤتمر، وتم الاجتماع في دمشق في منزل هاني الجلاد، وهو من أنصار الكتلة الوطنية السابقين ووكيل تجاري، ونوقشت خطط تصعيد المقاومة العربية في فلسطين[٦١]. وقد أثار هذا الاجتماع واجتماعات أخرى تلته ذعر القنصل البريطاني على نحو جدي. إذ كانت تؤذن بمرحلة ثانية من الثورة؛ بل إنها فعلاً كانت تحضيرات نهائية لإطلاقها[٦٢].

وتزايد ذعر ماكيريث خلال أوائل الخريف، حيث توجه أعضاء اللجنة العربية العليا وحزب الاستقلال الفلسطيني إلى دمشق، التي كان قادة آخرون قد لجأوا إليها. وكان البريطانيون قد أعلنوا الحكم العرفي في فلسطين وحظروا أنشطة اللجنة العربية العليا وجمعيات وطنية أخرى، وأصدروا مذكرات توقيف بعد اندلاع أعمال الشغب مجدداً. والفلسطينيون المنفيون، الذين منحتهم الحكومة الوطنية السورية حق اللجوء السياسي والحماية، ألفوا «اللجنة المركزية للجهاد» في دمشق، وجعلوا على رأسها عدداً من الاستقلاليين، منهم عزت دروزة وأكرم زعيتر[٦٣]. وتولت هذه اللجنة مسؤولية تنظيم الثورة، وحظيت بتعاون وثيق من لجنة الدفاع عن فلسطين التي كان على رأسها سوريون، وكان التعاون يشمل مجالات جمع الأموال، وشراء الأسلحة، وتجنيد متطوعين سوريين، ومقاطعة السلع اليهودية والبريطانية. وباستئناف الثورة، تراخت الإجراءات الأمنية على الحدود، وتزايدت أعمال تهريب الأسلحة والمقاتلين السوريين إلى فلسطين. وشارك رجال الدرك السوريون الموكلون حراسة الحدود في مساعدة الثوار وتحريضهم، وذلك بتشجيع كامل من وزارة الداخلية السورية، التي لم يكن يديرها أحد سوى عادل العظمة[٦٤].

لا شك في أن التوصيات غير الجذابة التي صدرت عن لجنة بيل، مقرونة بظهور

= **الأيام**، العدد ١٤٧٩ (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩)، والعدد ١٤٧٧ (٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧)؛ **ألف باء**، العدد ٥٠٠١ (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧)؛ *The Palestine Post*, 11 Sept. 1937.

(٦٠) FO 371/684/10/1692/2. MacKereth Memorandum, 14 Sept. 1937.

(٦١) *Ibid*.

(٦٢) Porath, *Palestinian Arab*, p. 232.

(٦٣) *Ibid*., pp. 242-43؛ حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

(٦٤) FO 684/10/1692/2. Davis (Aleppo) to FO, 9 Oct. 1937; حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

قادة فلسطينيين شعبيين في سورية، قد أججت النشاط المؤيد للفلسطينيين. وأنه لأمر أكيد أن الجناح الراديكالي في الكتلة الوطنية، وعلى رأسه شكري القوتلي، قد حول هذه المشاعر العروبية لمصلحته في صراعه الداخلي مع المعتدلين في الكتلة الوطنية. فكانت فلسطين شوكة أخرى في خاصرة حكومة مردم المثقلة بالمشكلات أصلاً.

وفي هذا الوقت، تدخل العقيد ماكيريث بفعالية وانتظام أكثر لدى كل من السلطات الفرنسية والحكومة السورية. ففي إثر مؤتمر بلودان، جمع عدداً كبيراً من الوثائق المتعلقة بتزايد أعمال تهريب الأسلحة من سورية إلى فلسطين وبالاستعدادات لتجنيد سوريين في مجموعات ثورية. واكتشف أن زمرة من الفلسطينيين منتمين إلى منظمة عز الدين القسام كانت تخطط في دمشق لسلسلة عمليات اغتيال في فلسطين. كما أنه حصل على معلومات عن تجنيد مجموعات على يد اثنين من عملاء المفتي، معين الماضي وفخري عبد الهادي وينتمي كلاهما إلى حزب الاستقلال الفلسطيني. وقدم هذه المعلومات، إلى السلطات الفرنسية في سورية، في محاولة لدفع هذه السلطات إلى طرد «أخطر» المتآمرين الفلسطينيين من سورية إلى فلسطين، وهو مطلب لاحظ ماكيريث بسخرية أنه «لن يؤتي ثماراً كثيرة» على الأرجح. ولم تحقق لقاءاته الكثيرة في خريف ١٩٣٧ مع المندوب الفرنسي في العاصمة السورية، الكونت أوستروروغ، النتائج المنشودة. فقد قال أوستروروغ له «إن هناك على ما يبدو صعوبات عملية لا تذلل في تنفيذ طرد غير المرغوب فيهم»[٦٥]. إلا أن السلطات الفرنسية أمرت معين الماضي فعلاً بمغادرة سورية، غير أنه أبعد إلى العراق، حيث تلقى حماية من حكومة بغداد.

وفي الوقت عينه، بذل السفير البريطاني في باريس أيضاً مساعي لدى وزارة الخارجية الفرنسية بشأن موضوع التورط السوري في الاضطرابات الفلسطينية. وفي أوائل تشرين الأول/اكتوبر، وفي تصريح علني مفاجئ، استنكر جميل مردم «الإرهاب» الجاري في فلسطين، مضيفاً أن الحكومة السورية، وبالتشاور مع السلطات الفرنسية والبريطانية، «كانت تتخذ جميع الخطوات لمنع تهريب الأسلحة والثوار إلى فلسطين». ومع أن ماكيريث اعترف بأن ما أعلنه مردم «تطلب مقداراً كبيراً من الجرأة أمام تيار المشاعر العروبية المتقدة والمعادية للصهيونية في سورية»، فإن رئيس الوزراء السوري كان على الأرجح مدفوعاً بتدخل المندوب السامي الفرنسي، وفي أية حال، فإن ما أعلنه لم ينشر إلا في الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، ولم يجر قط «إعادة نشره في الصحف العربية»[٦٦].

وفي أقل من أسبوع من إعلان مردم، أثبت ماكيريث أن «مجموعات صغيرة من السوريين ألفت تحت قيادات جماعية قد تلقت بما لا يدع مجالاً للشك عربوناً مالياً يراوح

---

(٦٥) FO 684/10/2207/2, MacKereth to Eden, 19 Oct. 1937.

(٦٦) *Ibid.*

بين جنيهين وأربعة جنيهات فلسطينية، وبندقية، وعدداً قليلاً من الرصاصات، و «جلابية» دافئة، وقنينة ماء. وكانت في انتظار إشارة من فلسطين لعبور الحدود في مجموعات من ثلاثة إلى أربعة للقاء في مكان ما في تلال نابلس»[٦٧].

هذا الدليل ومعلومات أخرى كان ماكيريث يجمعها منذ أيلول/ سبتمبر دفعته إلى العودة إلى مكتب أوسترووروغ في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ومعه عدد من الاقتراحات للتحرك الفرنسي في سبيل تحسين الوضع. ووعد أوسترووروغ بأن يخطر المندوب السامي الفرنسي بذلك وبأن «يواجه» رئيس الوزراء السوري، وقد قام بذلك فعلاً[٦٨].

وسعى المندوب السامي، وبضغط من باريس أيضاً، لإقناع حكومة مردم لإنهاء المساعدة السورية لفلسطين غير أن ماكيريث كان يدرك بصورة ملحوظة أن قادة الثوار السوريين، مثل محمد الأشمر، لن يطيعوا الحكومة السورية وأن الفرنسيين لن يكونوا مستعدين أبداً لقبول طلب بريطاني يقضي بتدخل عسكري فرنسي. ومن المؤكد أن الفرنسيين كانوا قد خططوا للتصرف ببطء في هذا الوقت؛ فهم لم ينسوا أن البريطانيين «أحجموا عام ١٩٢٥.. . عن إبداء تعاطف ملائم مع الفرنسيين إزاء الصعوبات التي كانوا يواجهونها آنذاك». وكما قال ماكيريث، مذكراً رؤساءه في لندن «إنه لواقع لافت أن السلطات البريطانية في فلسطين، وبصورة أخص في شرق الأردن، أظهرت تجاه قطاع طرق وثوار سوريين ترحيباً، علينا الآن أن نأسف له بصورة محزنة. والشوكة الحادة في خاصرتنا اليوم هي محمد الأشمر؛ رئيس عصابة.. ومسؤول مباشر عن موت ضابطين فرنسيين وثلاثة ضباط صف فرنسيين عام ١٩٢٥، وذو سجل إجرامي حكمت محكمة عسكرية فرنسية عليه بالإعدام. وقد فر إلى فلسطين، حيث أصررنا على معاملته لاجئاً سياسياً. وقضيته، كقضية فوزي القاوقجي، بوصفه فاراً من القوات الفرنسية، كانت واحدة من قضايا كثيرة. ومعظم أولئك الذين استفادوا يومها من اللجوء السياسي البريطاني يخطط الآن للذهاب إلى فلسطين، أو أنه ذهب إليها فعلاً، لمتابعة أعماله الإرهابية، وهذه المرة ضد الإدارة البريطانية مباشرة»[٦٩].

«إزاء هذا المأزق»، اختار ماكيريث السبيل المخالف جداً للأصول، وهو، كما قال حرفياً، «السعي لإخافة الحكومة السورية لكي تتخذ إجراءات»، لوقف المساعدات السورية لقوات الثوار في فلسطين[٧٠]. وواتته الفرصة خلال مأدبة عشاء غير رسمية أقيمت في

---

(٦٧) *Ibid.*

(٦٨) *Ibid.*

(٦٩) *Ibid.* يزعم مسؤول بريطاني في لبنان وسورية خلال فترة ما بين الحربين أن الأمير عبد الله احتضن الدروز و«مشاغبين» آخرين خلال الثورة السورية، وأن الفرنسيين لاموا البريطانيين على دعمهم لهذه السياسة. حديث مع السير جيوفري فورلون (لندن، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٥).

(٧٠) *Ibid.*

١٧ تشرين الأول/اكتوبر في مقر إقامة رئيس الوزراء السوري. فقد استطاع مناقشة الوضع مع مردم واثنين من وزرائه، الدكتور عبد الرحمن الكيالي وشكري القوتلي وحتى لا يجانب اللياقة أثار فوراً مسألة محمد الأشمر وعدد من «المحرضين السياسيين» المعروفين جيداً في دمشق. وأجاب مردم بأنه قام قبل يوم فقط بـ «استدعاء» الأشمر «وإخطاره» بوقف التدخل في شؤون فلسطين. لكن ماكيريث كان يعلم سلفاً بأن الأشمر رد على مردم، لدى عودته إلى رفاقه في الميدان ـ الحي الذي لم يكن للكتلة الوطنية فيه سوى نفوذ طفيف[٧١] ـ بأن «ليس لديه استعداد بأن يملي عليه أحد لا من الحكومة السورية ولا من أية حكومة أخرى»[٧٢].

عندئذٍ، أفصح ماكيريث عن «تهديده» الذي أعدّه لضرب مردم وزملائه به في الموضع الأشد إيلاماً، أي في مجال الدعم الذي يمكن أن تقدمه بريطانيا في المستقبل لإتمام المعاهدة وتحقيق الاستقلال السوري الناجز. ومهد ماكيريث لتهديده بتعليق قال فيه إنه «لاحظ... بقلق متزايد على سورية، مقالات صريحة ظهرت أخيراً في الصحف البريطانية تقول صراحة، وبشيء من الحقيقة... إن الاضطرابات في فلسطين كانت قد أثيرت بفعالية في دمشق». ولمح إلى أن «هذا الغضب المتصاعد في أوساط الرأي العام البريطاني لا يلحق ضرراً بالقضية العربية فحسب، ولعل بريطانيا كانت نصيرها الغربي الوحيد، بل قد يوجه بصورة مهلكة ضربة إلى الاستقلال السوري نفسه». ومضى عندها في القول إنه على الرغم من أن «للبريطانيين والفرنسيين سياسة موحدة في الشرق الأدنى كما في أماكن أخرى... فإنهم [البريطانيين] لن يحلموا، بسبب احترامهم لفرنسا، بأن يعارضوا الخطط الفرنسية المتعلقة باستقلال سورية...»، ومع ذلك، «فقد سبق أن ثارت ثائرة الرأي العام في إنكلترا إلى درجة أنه أرغم الحكومة على تغيير سياستها بصورة جذرية». وذكر «مثالاً بارزاً لذلك» حدث قبل ذلك بعامين (والأرجح أنه أشار إلى الاحتجاج العنيف العام على «اتفاق هور ـ لافال» بشأن إثيوبيا، والذي أجبر «هور» على الاستقالة من منصبه كوزير للخارجية)، وأضاف أنه «... يستطيع تصور ردة فعل مماثلة إذا ما استمرت الاضطرابات العامة في فلسطين حيث يمكن إلقاء الكثير من عواملها المؤثرة على أبواب سورية». وختم مساعيه بالقول «إن من الممكن تصوره أن تكون إحدى نتائج إثارة الرأي العام في إنكلترا رفضاً متصلباً لتأييد دخول سورية عصبة الأمم»[٧٣].

غادر القنصل البريطاني المأدبة واثقاً بأنه نجح ليس فقط في إثارة قلق مردم، الذي أكد له ـ كما فعل دوماً ـ أنه على الرغم من الضغوط الحقيقية البالغة التي تفرضها في

(٧١) انظر الفصل الحادي عشر.

(٧٢) FO 684/10/2207/2. MacKereth to Eden, 25 Oct. 1937.

(٧٣) *Ibid.*

سورية المشاعر السورية والعربية قاطبة على حكومته (التي كان طبيعياً أن يعتقد ماكيريث أنها مبالغ فيها) فإنها سوف «تبذل جهداً حقيقياً جداً» لإنهاء الأنشطة السورية في سبيل فلسطين، بل نجح أيضاً في زعزعة «اعتداد» القوتلي المتصلّب بنفسه. وفي رسالته إلى لندن بشأن أمسيته عند مردم، أشار، وبشيء من الغطرسة، إلى أنه ترك شعوراً بـ «[أنه] نثر في عقولهم بذور ذعر حقيقي ستنمو وستشجعهم على مواجهة الرأي العام لاتخاذ بعض الخطوات العملية لوقف الأعمال المسيئة...»[٧٤].

ولفترة وجيزة، بدا تفاؤله مبرَّراً. ففي المساء نفسه، علم من رئيس الاستخبارات الفرنسية (الكومندان بونيه) بأن أربعة موفدين أرسلوا من دمشق لحث العرب في فلسطين على وقف أنشطتهم «الإرهابية»، وبأن السوريين الأربعة الذين جندوا في دمشق للعمل في فلسطين اعتقلوا في أثناء محاولتهم دخول شرق الأردن من سورية، «وهي سابقة لم يسمع بها من قبل»[٧٥]. واستطاع ماكيريث، بعد وقت غير طويل من مساعيه الأخيرة، أن يكتب لوزير خارجيته، أنطوني إيدن، أن تدابير الحكومة السورية قد أسفرت لتوها عن تغيير ملحوظ في وضع الثوار، وأن الموقف لم يعد «يشكل الخطر الذي كان يشكله منذ شهر مضى»[٧٦].

لقد كان للتدخل البريطاني فعلاً تأثير دائم في الحكومة السورية. لكنه لم يكن بالضبط ما كان ينشده. فعوضاً عن تقييد الأنشطة المؤيدة لفلسطين، حاولت حكومة مردم أن تضع نفسها على مسافة معينة منها بقدر الإمكان. وكان هذا الأسلوب مألوفاً؛ إذ في ضوء ضيق ما ترك للحكومة من مجال للمناورة، كان هذا أفضل ما يمكن توقعه. فالحكومة استجابت للضغط البريطاني، لكن ضمن القيود البنيوية المحلية المفروضة عليها.

ولاءات منقسمة؟

هناك عوامل أخرى ساهمت في الموقف الذي اتخذته الحكومة السورية حيال الثورة. فقبل كل شيء، كانت الحكومة منقسمة إزاء كيفية التعامل مع الأحداث في فلسطين. ففي حين كان جميل مردم يريد إبقاءها خارج المعمعة، كان شكري القوتلي يرفض ذلك. فالقوتلي كان عروبياً ملتزماً وذا روابط حميمة بالراديكاليين في لجنة الدفاع عن فلسطين وبالقيادة الفلسطينية المنفية. وكان من أسباب استقالته من الحكومة عام ١٩٣٨ إحساسه بأن صدقيته اهتزت بسبب تماهيه مع سياسات عارضها عدد متزايد من الوطنيين[٧٧]،

---

(٧٤) *Ibid.*

(٧٥) *Ibid.*

(٧٦) FO 684/10/2207/2. MacKereth to Eden, 25 Oct. 1937.

(٧٧) استقال القوتلي في بداية آذار/مارس ١٩٣٨. انظر: *L'Asie Française*, no. 358 (March 1938), p. 93.

ومنها سياسة الحكومة تجاه فلسطين. وقد حمى الحكومة طوال فترة وجوده فيها من هجمات الراديكاليين في جماعة الاستقلال الخاصة به ومن المناضلين الشبان في عصبة العمل القومي. وما إن تركها حتى أفلتت هذه القوى من عقالها لتهاجم «مردماً» محاصراً. ولم يكن يدرك بوضوح أكثر من القوتلي أنه من أجل الحؤول دون انهيار الإطار السياسي في سورية، كان يتعين على حكومة الكتلة الوطنية مراعاة مصالح طبقات وقوى جديدة صاعدة، كانت قد هددت في أواخر الثلاثينات بالخروج على ذلك الإطار. وقد جازف بمستقبله السياسي بممارسته نفوذه غير المنازع تجاه الراديكاليين الشبان ولكن لو استمر في دعم الحكومة لتمت إزاحته هو نفسه. ومن ناحية أخرى، جازف مردم بمستقبله باتباعه سياسة «التعاون المشرف» مع الفرنسيين، واعتقد أن الرضوخ لمطالب الراديكاليين سيفسد بالتأكيد مفاوضاته الحساسة مع الفرنسيين.

وكان جميل مردم قد تعمد منذ توليه الحكم إبقاء الكتلة الوطنية متراخية التنظيم كي لا يستغلها أحد من زملائه في تحديه. إلا أن استقالة القوتلي في مطلع عام ١٩٣٨، واتساع الشقاق في كتلة حلب بشأن مسألة دعم مردم، وانضمام عدد من أنصار الكتلة إلى معسكر الدكتور الشهبندر، كل ذلك أضعف الكتلة عملياً فباتت مجرد هيكل عظمي لما كانت عليه[٧٨].

ولقد غدا الشهبندر موضع شبهة في نظر العروبيين الراديكاليين وحكومة مردم والفرنسيين منذ أن عاد إلى السياسة في دمشق بعد أن رفعت عنه الإقامة الجبرية في بلودان، وبسبب كثرة أتباعه بين محاربي ثورة ١٩٢٥ السورية القدامى، ووقوفه فترة طويلة في صف الهاشميين ومعاداته للاستقلاليين[٧٩]، وانتقاداته المتواصلة لتعاون مردم مع الفرنسيين، ومغازلته المعروفة جيداً للبريطانيين. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة إلى المسألة الفلسطينية، أيد الشهبندر طموحات الأمير عبد الله، وهو موقف من غير المحتمل أنه اعتبر أفضل من موقف حكومة مردم. مع ذلك، لم يكن أي سياسي سوري ينازع الشهبندر من حيث عدد أتباعه من محاربي ثورة ١٩٢٥ القدامى. وقدرته واستعداده عام ١٩٣٨ لثني قادة ثوار سوريين عن مواصلة النضال في فلسطين[٨٠] كانا مؤشرين على قوته الشخصية، وهذا أمر لم يتردد في إظهاره يومياً أمام مردم وحكومته.

وإذا كانت المعارضة الداخلية لسياسات مردم المحلية بهذا القدر عام ١٩٣٨، فقد نفعت الأحداث في فلسطين عملياً في إبعاد شيء من المناوأة عن حكومته. كما أن تصاعد الثورة في هذا الوقت خفف بعض الضغط عن مردم؛ وكذا إحجام الفرنسيين عن

---

(٧٨) **المضحك المبكي** (دمشق)، العدد ٤٠٠ (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨)، ص ١٤.

(٧٩) انظر الفصل التاسع.

(٨٠) Porath, *Palestinian Arab*, p. 244؛ حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥).

إرغام حكومته على التقليل من الأنشطة المؤيدة لفلسطين في سورية؛ حيث ان الفرنسيين كانوا منذ ثورة ١٩٢٥ يريدون تسجيل نقطة تعادل إزاء البريطانيين، وكانوا مسرورين تماماً لعدم ارتياح البريطانيين في فلسطين.

ولذلك، وحتى خريف ١٩٣٨، ظل الدعم الشعبي السوري، وحتى في أوساط كوادر الكتلة الوطنية، للثورة الفلسطينية، قوياً. فالأموال تدفقت على نحو لم يسبق له مثيل إلى صناديق لجنة الدفاع عن فلسطين من سورية وبلاد عربية أخرى، ومن باقي العالم الإسلامي، ومن الأميركيتين، وجرى تهريب مزيد من الأموال والأسلحة والمقاتلين من سورية الى فلسطين، وارتفعت وتيرة الدعاوة المناهضة للبريطانيين والصهيونيين، ونظمت الجمعيات الخيرية الإسلامية، بنجاح لم يتحقق من قبل، مقاطعة السلع اليهودية والبريطانية في المدن[٨١]. لكن ما إن فقدت الثورة زخمها، بسبب الانقسامات داخل قيادتها، وهجمات «زمر السلام» التي نظمها حزب النشاشيبي المنافس (ودعم من الأمير عبد الله والبريطانيين)[٨٢]، وفوق ذلك كله بسبب هجوم بريطاني مضاد واسع النطاق في نهاية عام ١٩٣٨، حتى تضاءلت أيضاً الأنشطة المؤيدة لفلسطين في سورية. ومع نهاية العام، كانت مجموعات التضامن، ولا سيما لجنة الدفاع عن فلسطين، منشغلة بالسياسة المحلية السورية. وذكر أن نبيه العظمة كان يحول الأموال المخصصة لفلسطين إلى رفاقه في حزب الاستقلال السوري، الذين كانوا هم وعدد من الجمعيات الدينية الإسلامية يضغطون بشدة على حكومة مردم لكي تستقيل[٨٣].

وأخيراً، أدى رفض الحكومة الفرنسية المصادقة على معاهدة ١٩٣٦، مقروناً بتسليم الفرنسيين الإسكندرون إلى تركيا، إلى تقويض سياسة «التعاون المشرف» التي كانت الكتلة الوطنية تنتهجها. ومع اهتزاز العلاقات الفرنسية ـ السورية واقتراب الجيش البريطاني من إعادة الاستيلاء على فلسطين وترائي حرب عالمية جديدة، لم تعد السلطات الفرنسية تجد أن من المجدي السماح لسورية بالاستمرار كقاعدة لأنشطة عربية راديكالية، وخصوصاً الأنشطة المرتبطة بالثورة في فلسطين. فلقد حققت نقطة التعادل مع البريطانيين، وأضحت الآن ترى فائدة أكبر في التركيز على ما بينها وبين البريطانيين من تحالف تاريخي بدلاً من الخصومة[٨٤]. وأدى اعتقال نبيه العظمة في دمشق في الأسبوع الثاني من آذار/مارس

---

(٨١) مركز الوثائق التاريخية، «الداخلية، ٥٤٧/٧٢ ـ ١٥٤٧. سيف الدين المأمون إلى وزارة الداخلية (دمشق)، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٣٨؛

Oriente Moderno, 18 (1938), p. 293; FO 371/6597, vol. 21914 MacKereth to Baxter, 28 Oct. 1938.

(٨٢) Swedenburg, «The 1936-39 Revolt,» pp. 36-38.

(٨٣) FO 371/677, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 20 Jan. 1939.

(٨٤) حديث مع أكرم زعيتر (بيروت، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥).

ومحاولات أخرى للتضييق على حركة القادة الفلسطينيين في دمشق إلى انتشار الذعر بين أعضاء لجنة الدفاع عن فلسطين، التي سرعان ما «فقدت تماسكها ووحدتها»[٨٥]. وكانت السلطات الفرنسية قد علقت في دمشق صدور اثنتين من صحف الوطنيين الراديكاليين واقعتين تحت سيطرة لجنة الدفاع[٨٦]، وحرضت صحيفة سورية وأخرى لبنانية على شن حملة ضد المفتي، وذلك بهدف نزع صدقية قادة الثورة والحط من قدرهم بوصفهم ليسوا أكثر من ساعين لمصالحهم الخاصة[٨٧]. وأدت هذه الهجمات ونشر براهين عن أن العظمة اختلس أموال اللجنة[٨٨] إلى تقرير مصير الأنشطة الفلسطينية في سورية. ولم يمض وقت قصير حتى خفف «المكتب العربي القومي للدعاية» حملته الصحافية[٨٩] وتفككت بنية التنظيمات المؤيدة للفلسطينيين التي أدت دوراً حاسماً في إطالة أمد الثورة.

وبحلول صيف ١٩٣٩، ومع انهيار الثورة في فلسطين والحكومة الوطنية في دمشق في وقت واحد، ومع زج العناصر العروبية في السجون أو مع تواريها للعمل سراً، تقهقرت سياسة العروبة في سورية إلى موقع بعيد عن الأضواء.

ومنذ ذلك الحين، انتاب السياسة السورية صراع في صفوف الوطنيين السوريين بشأن المشاركة في القضايا العربية التي برزت بين الحربين، ولا سيما في الثورة الفلسطينية[٩٠]. وقد درجت جميع أنظمة الحكم في سورية على شرعنة نفسها بمصطلحات العروبة (وهي بذلك فاقت سائر الدول العربية)، لكنها جميعاً انتهت عاجلاً أو آجلاً إلى تناقض حرج بين الأيديولوجية العربية ومصالح سورية الذاتية، سواء مصالحها كدولة أو مصالحها كنظام. وهذا كان نوع الموقف الحرج الذي وجدت الكتلة الوطنية نفسها فيه، في أواخر الثلاثينات، وساهم في زوال الحكومة الوطنية.

---

(٨٥) FO 684/12/2746/2. MacKereth to Halifax, 28 Oct. 1939; FO 371/2996, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 13 April 1939.

(٨٦) الصحيفتان هما: **الاستقلال العربي والعمل القومي**. انظر: FO 371/265, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 2 Jan. 1939; FO 684/12/2746/2. MacKereth to Halifax, 28 Oct. 1939.

(٨٧) *Ibid*; FO 684/12/542/2. MacKereth to High Commissioner (Palestine), 10 Jan. 1939.

(٨٨) FO 684/12/2746. MacKereth to High Commissioner (Palestine), 31 May 1939.

(٨٩) FO 371/2996, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 13 April 1939.

(٩٠) المحاولة الوحيدة لاتباع سياسة عربية بصرف النظر عن النتائج ـ أدت إلى كارثة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الثاني والعشرون

الانشقاق الحزبي خلال أواخر الانتداب

واجهت حكومة مردم خلال عهدها الذي دام عامين مشكلات حادة أرغمتها في نهاية الأمر على الاستقالة في شباط/فبراير ١٩٣٩. وسبق أن نوقش بعمق بعض من هذه المشكلات ـ إحجام الفرنسيين عن المصادقة على معاهدة ١٩٣٦؛ الحركات الانفصالية في جبل الدروز، ومحافظة اللاذقية، والجزيرة؛ فصل سنجق الإسكندرون بالتدريج عن سورية وضمه إلى تركيا؛ والتعقيدات التي سبّبها قيام الثورة في فلسطين. وكان دعامة هذه المشكلات اقتصاد سوري مشكول بتضخم فائق التصاعد، ومحاصيل زهيدة، وبطالة مرتفعة. لكن المسمار الأخير الذي دُقَّ في نعش الحكومة الوطنية كان تجدد تفشي انشقاقات حزبية محلية لم يسبق أن عرف لحدتها مثيل منذ انهيار الثورة الكبرى.

تنظيمات وطنية أخرى

مع صعود قوى سياسية جديدة عكفت على الخروج على الإطار التقليدي للحزبية السياسية في الثلاثينات، وكان مرد ذلك إلى تسارع التغيير الاجتماعي والاقتصادي في هذه الفترة، كان من الممكن أن تواجه الكتلة الوطنية تحدياً خطراً لقيادتها من هذا الاتجاه. إلا أن ذلك لم يحدث. فلا اليسار العلماني المتطرف، ممثلاً بصورة رئيسية بالحزب الشيوعي السوري، ولا مجموعة ناشئة من الجمعيات الراديكالية المحافظة (الجمعيات الخيرية الإسلامية) يمكن أن يعزى إليها إسقاط حكومة الكتلة الوطنية. فالحزب الشيوعي ساند معاهدة ١٩٣٦، في الواقع، وبتوجيهات من الحزب الشيوعي الفرنسي، كما أنه دعم حكومة مردم على الرغم من أنه كان يوجه انتقادات إلى بعض سياسات الحكومة السورية. وفي أواخر الثلاثينات، دمر التعاون سمعة الحزب الشيوعي بأكثر من عدد قليل من المثقفين الراديكاليين المتعاطفين المتوقع لهم النجاح والازدهار. وبالنسبة إلى الجمعيات الإسلامية، فإنها كانت لا تزال مهلهلة التنظيم ومتخاصمة، بحيث إنها لم يكن في وسعها أن تحدث ضرراً جسيماً. وهي، كما الحزب الشيوعي، لم تحتل موقعاً حقيقياً على مسرح السياسة السورية الحديثة إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية، أي بعد فترة طويلة من توقف

الحزب الشيوعي عن التعاون مع الكتلة الوطنية وتغير الجمعيات تغيراً صارخاً إلى الإخوان المسلمين.

وحتى عصبة العمل القومي العربية الأكثر رسوخاً، وعلى الرغم من كونها أشد تأثيراً بانتقاداتها من الشيوعيين أو من الجمعيات، فقد غلبت على أمرها بصورة غير عادية. ولقد ركزت على سوء تناول حكومة مردم لكارثة الإسكندرون وعلى التزامها الفاتر تجاه الثوار في فلسطين، غير أن هجومها على حكومة مردم والكتلة الوطنية كان غير ذي فعالية قياساً بالحركة المرتبطة بالدكتور عبد الرحمن الشهبندر.

ويمكن أن يعزى انعدام كفاية العصبة إلى قيام حزب الاستقلال بإسكات معارضتها للكتلة باحتوائها ضمن الإطار التقليدي للحزبية السياسية. وكانت خسارة العصبة للتأثير متلازمة مع تنامي قوة حزب الاستقلال. وظاهرياً، كان للتجذر قبل الحرب العالمية الثانية حدود مبيتة.

وبانحدار حظوظ العصبة السياسية بسبب انقساماتها الداخلية، برزت بصورة مفاجئة تنظيمات عربية أصغر حجماً. وكان أنشطها النادي العربي في دمشق، الذي أسس في شباط/ فبراير ١٩٣٧، وكانت مبادئه الرئيسية. «. . . إحياء تاريخ العرب وإقامة روابط متينة بين البلاد العربية، ونشر التعليم وتوحيده، ووضع مناقبيات حميدة، والعمل من أجل الفرد والعائلة، وتشجيع الصناعات الوطنية، والتشديد على الأنشطة الرياضية، والعمل في سبيل ما هو في مصلحة العرب ويعين [العرب] اجتماعياً واقتصادياً»[(١)]. ولم تختلف رؤيته عن رؤية العصبة، بل كانت العضوية فيه متداخلة جزئياً مع العضوية في العصبة.

لقد كان النادي العربي في أواخر الثلاثينات تنظيماً علمانياً عروبياً يضم ١٠٨ أعضاء منتظمين، منهم ٢٦ امرأة متعلمة. وكان لديه توجه نخبوي فحاول جمع أفضل العناصر تعليماً في دمشق سعياً وراء أهدافه. وكان مقر قيادته في الطبقة الثالثة من مبنى في وسط المدينة، وكان في قاعة منتداه أعلام جميع البلاد العربية وصور سياسيين عرب بارزين قديماً وحاضراً. ومن منطلق وعيه لتاريخ العرب، نشط في الاحتفال بالمناسبات العظيمة والأحداث المهمة في ماضي العرب. وفي الوقت نفسه، عمل أعضاؤه على الابتعاد عن الماضي الأقرب المرتبط بالكتلة الوطنية؛ وكان من الطرق التي عبروا بها عن ذلك رفضهم لبس الطربوش الذي كان مقروناً بالكتلة. وقد اعتمد النادي على اجتماعات لمجموعات صغيرة في مختلف أحياء دمشق لتطوير موقعه وحمايته، لكنه مع حلول الحرب

---

(١) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٥، رقم ٢١٢ (أ). دعوة النادي العربي إلى العظمة، شباط/ فبراير ١٩٣٧.

العالمية الثانية لم يكن قد أنشأ فروعاً له في مدن أخرى[٢].

وكان من أبرز سمات النادي الرئيسية المميزة توجهه الموالي للألمان. وتلازم هذا الأمر مع نمو اهتمام ألمانيا ونشاطها في سورية في أواخر الثلاثينات؛ وقد ادعت الاستخبارات الفرنسية والبريطانية أن النادي العربي كان الأداة الأساسية للاختراق الألماني في سورية، وأن النادي تلقى مساعدة مالية كبيرة من برلين. ومع أن مدى تورط النازيين يظل مغلفاً يحجبه الغموض، فإن من الأشخاص الأساسيين الذين اتصلت ألمانيا بهم سعيد الفتاح إمام، مؤسس النادي العربي ورئيسه وطبيب أسنان متمرس كان قد درس في ألمانيا فترة وجيزة. وكان الدليل الأول الذي لا يعتد به على صلة الدكتور إمام بألمانيا النازية سفره إليها عام ١٩٣٦ في صحبة ستة طلاب سوريين. وقد ذكرت الاستخبارات الفرنسية أن الكتلة الوطنية حثت إمام حينئذاك على تعزيز اتصالات الوطنيين بهتلر[٣]. وكان ذلك أول رحلة من عدة رحلات إلى ألمانيا قبل الحرب.

ومع أن تورط ألمانيا في سورية لم يكن واضحاً على نحو ما كان في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، حيث كان لإيطاليا مصالح أبعد مدى وأكثر تطوراً، فقد عكس استراتيجية ألمانيا الشاملة في المنطقة. فالألمان كانوا يريدون التودد إلى العرب، وتوسيع التجارة الألمانية ونشر الدعاوة النازية، «وحتى تقويض هيبتي فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، لكن في الوقت نفسه تلافي خطر التمادي في الاستفزاز، وبالتأكيد تلافي أي تحريض على العنف». وكانوا يريدون استثمار ما كان لدى القوميين العرب في سورية وسواها من شعور متزايد بأن ما كانت جهودهم الذاتية تحققه بالتدريج من تخفيف للسيطرة الإمبريالية الفرنسية والبريطانية في المنطقة إنما يحتاج إتمامه إلى ضغط ومساعدة أشد تركيزاً. ولم يكن من قوة أجنبية في موقع أفضل لتأمين ذلك سوى ألمانيا.

لقد عمل النادي العربي، وتحت إشراف دقيق من الدكتور إمام، على صعيدين: فمن ناحية، حاول بدقة أن ينشر في سورية دعاوة معادية للفرنسيين ونفوذاً ألمانياً، وقام من ناحية أخرى بدعم الثورة المناهضة للبريطانيين والصهيونيين في فلسطين. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، تقدم وطنيون سوريون من القنصل الألماني في بيروت بطلب أن تشحن أسلحة ألمانية إلى الثوار الفلسطينيين، في حين توجه الدكتور إمام إلى برلين، بالنيابة عن المفتي، لتأمين مساندة ألمانية كبيرة للثورة[٤]. وكان النادي العربي وثيق الصلة بلجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق، على الرغم من تردي العلاقات الشخصية بين إمام ورئيس اللجنة

---

(٢) انظر: Anonymous, «Le club arabe de Damas,» CHEAM, no. 351, 12 Jan. 1939, 3 pages.

(٣) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Meyrir (Beirut) to MAE, 31 July 1936, pp. 43-45.
فارس، من هو ١٩٤٩، ص ٤٣.

(٤) Howard M. Sachar, *Europe Leaves the Middle East, 1936-1954* (New York, 1972), pp. 47-49.

نبيه العظمة في الأشهر الأخيرة من الثورة(٥).

وفي أواخر الثلاثينات، تقاطر على دمشق عدد من كبار المسؤولين الألمان، وكان أول الزائرين في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ قائد شبيبة هتلر، المدعو «بالدور فون شيراخ». وذكر أنه حين زار النادي العربي ومعه وفد من ١٥ شخصاً ناقش طرق تقوية الدعاوة النازية بين الشبيبة العربية. وقد كانت مهمته المباشرة تأمين سيطرة نازية على جميع المؤسسات الألمانية في الشرق الأوسط ونشر الأفكار النازية بتذكير العرب بأن ألمانيا مختلفة عن بريطانيا وفرنسا في أنه ليس لها مشاريع إقليمية تجاه المنطقة(٦). ومن الزائرين الألمان الآخرين «فولتر بك» الذي تابع زيارة فون شيراخ في حزيران/ يونيو ١٩٣٨ باختيار سبعين سورياً ليحصلوا تعليمهم في ألمانيا على نفقة الحكومة الألمانية(٧).

ولاحظ الفرنسيون زيادة في نشاطٍ موالٍ للألمان في سورية في أواخر عام ١٩٣٨ وبداية عام ١٩٣٩، بيد أنهم كانوا دوماً أكثر قلقاً من الأنشطة الإيطالية(٨). وصعَّد النادي العربي أنشطته بوضوح، فأرسل وفوداً إلى بغداد، مركز النشاط النازي في الشرق العربي، وحافظ على روابط متينة بتنظيم عربي شقيق هو نادي المثنى(٩). وفي الوقت نفسه، توافد المزيد من الممثلين الألمان إلى دمشق في حين خُصص «المكتب العربي القومي للدعاية والنشر» الذي كان يديره فخري البارودي أعداداً خاصة من نشرته للسياسات الألمانية، التي صُوِّرت بأفضل حلة(١٠).

وكان مصير النادي العربي شبيهاً بمصائر تنظيمات راديكالية أخرى في سورية. ومع أنه دام أكثر من عصبة العمل القومي، التي حظر الفرنسيون نشاطها في آذار/ مارس ١٩٣٩ بل ضم إليه بعض أعضائها مدة قصيرة، من الزمن، فقد أوقف النادي عن العمل

---

(٥) FO 684/12/2581/10. MacKereth to Halifax, 29 April 1939; FO 371/6891, vol. 21914. MacKereth to Baxter, 7 Nov. 1938.

(٦) *Filastin* (5 Dec. 1937), cited in FO 684/10/2735-10; FO 371/7457, vol. 20850. MacKereth to Eden, 14 Dec. 1937.

(٧) FO 371/7806, vol. 21914. MacKereth to Halifax, 9 Dec. 1928.

(٨) تعكس محفوظات وزارتي الدفاع والخارجية الفرنسيتين والصحافة الفرنسية في أواخر الثلاثينات قلق فرنسا المتزايد من الأنشطة والدعاوة الإيطالية في الشرق. انظر:
MAE, Syrie-Liban 1930-40. 470; MD, 7N 4190, Dossier 3.
والمحفوظات البريطانية تدعم هذه الملاحظة.

(٩) FO 371/6597, vol. 21914. MacKereth to Baxter, 21 Oct. 1938.
وبخصوص نادي المثنى، انظر: Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 297-99.

(١٠) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Puaux (Beirut) to MAE, 4 March 1939, vol. 457, pp. 186-88; FO 371/1895, vol. 23276. Mackereth to Baxter, 3 March 1939.

بعد ذلك بأشهر قليلة إثر توريطه في مؤامرة ضد الدولة. وقد فر الكثير من أعضائه إلى العراق، حيث أمضوا الأعوام الأولى من الحرب متوقعين عودتهم الى دمشق(١١).

انقسام داخل الكتلة الوطنية

كانت سياسة الكتلة الوطنية المعلنة منذ تولّيها السلطة كبت جميع أشكال المعارضة لها وللفرنسيين الى حين انتهاء، فترة الانتداب، وبسط سلطانها إلى القطاعات المهمة في المجتمع(١٢). واتبعت تلك السياسة بتوزيع مناصب وعلاوات محدودة على مؤيدين مخلصين للكتلة، أو بتعبير أدق، على عائلات زعماء الكتلة وتابعيهم(١٣)؛ وبتدبير انتخاب أعضاء في الكتلة لمراكز في السلطة مثل رئاسة اتحاد المحامين في دمشق، وذلك من طريق تقديم مناصب حكومية إلى حملة السوط النافذين في الاتحاد(١٤)؛ وبتوزيع أموال على الصحف وعلى وسائل إعلام أخرى لضمان تعاطفها أو لتحييدها(١٥). وعلى الرغم من ذلك، وداخل معسكر الوطنيين الواسع، برزت المعارضة لحكومة مردم من مصادر أربعة: أعضاء الحكومة؛ فرع الكتلة في دمشق، فرع الكتلة في حلب؛ والوطنيون المرتبطون بالدكتور الشهبندر. والأمر الذي منع هذه القوى من إسقاط مردم بسرعة هو مشاجراتها الحزبية الداخلية وشعور مشترك بوجوب عدم التضحية بحكومة وطنية، أنى تكن تركيبتها، على مذبح المندوبية العليا الفرنسية.

وفي مطلع عام ١٩٣٨، برزت في صرح الكتلة الوطنية شروخ عميقة. فجميل مردم بذل جهده لجعل الكتلة عاجزة سياسياً بتقليصها إلى مجرد هيكل تنظيمي بحيث لا تستطيع الانقلاب عليه. وفي الوقت عينه، سرت شائعات أن مردم كان انتهازياً، واتهم بقبول رشاوى من شركات نفط أجنبية لقاء حقوق امتياز(١٦). ومع أن التهم لم تثبت قط،

---

(١١) FO 371/2840, vol. 27291. Gardener to FO, 10 April 1941; FO 226/233/31-236. Table on Syrian Political Parties, 7 Oct. 1942.

(١٢) FO 371/697, vol. 20848. Mackereth to Eden, 5 May 1937.

(١٣) من الأمثلة الكثيرة لتعيين أقرباء لقادة في الكتلة إعلان وزارة الخارجية في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨ تعيين ثلاثة قناصل جدد خارج البلد؛ فنجل هاشم الأتاسي، عدنان، عين قنصلاً في تركيا بدلاً من عادل أرسلان، الذي أصبح وزيراً في باريس؛ وعون الله، ابن أخي سعد الله الجابري أصبح قنصلاً في القاهرة؛ وأسعد هارون، نجل عبد الواحد، عين قنصلاً في بغداد

Oriente Moderno, 18 (1938), p. 79.

(١٤) **المضحك المبكي**، العدد ٣٩٣ (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨)، ص ١٣.

(١٥) شكى رئيس تحرير **ألف باء**، يوسف العيسى، بمرارة من محاولات الكتلة تقديم رشاوي إلى محرري الصحف. انظر: FO 684/10/2896/1. مقابلة ج. تين مع يوسف العيسى، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٣٧.

(١٦) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٦). كان الوسيط المحامي الكتلوي سعيد الغزي.

فقد عانى مردم لفقدان الكثير من الاحترام. ثم، وكأنما أراد زيادة النار اشتعالا، استأنف المفاوضات مع الفرنسيين من دون نيل موافقة الكتلة أولاً. بل إنه أخفى عن أعضاء مجلس وزرائه صفقاته والتعديلات التي وافق عليها في اتفاقية ١٩٣٦. ولم تجرؤ الكتلة على وقفه، ولا مجلس الوزراء، ولعل سبب ذلك خوفهما من أن يؤدي بروز تصدع خطر إلى تشجيع الفرنسيين على إسقاط الحكومة الوطنية[١٧].

كان أعلى الأصوات الناقدة لجميل مردم في الحكومة صوت شكري القوتلي، الذي كان مستاء أشد الاستياء من أفعال مردم. ويبدو أنه طلب من مردم الاستقالة. وربما عنى رفض مردم ذلك أن على القوتلي انتظار الفرصة الملائمة؛ وقد أتت في شباط/فبراير ١٩٣٨، عندما علم بالحل الوسط الذي اعتمده مردم بشأن مسألة حساسة هي تجديد امتياز بنك سورية. وجاء احتجاج القوتلي العنيف على ازدواجية مردم في التعامل في اللحظة المناسبة تماماً. وكان زملاؤه الاستقلاليون يوبخونه سراً ولكن بقسوة، على عدم استقالته في وقت أسبق[١٨]. وما إن ترك القوتلي الحكومة حتى ازدادت الكتلة انقساماً وبالتالي غدت أقل قدرة على التحقق من تلميحات مردم السياسية.

وأدت نتائج آخر زيارة لجميل مردم إلى باريس في خريف ١٩٣٨ إلى انطلاق موجة أخرى من الانشقاقات. وكان من المرشحين للاستقالة من اللجنة التنفيذية للكتلة فارس الخوري، ولطفي الحفار، ونائب رئيس اللجنة نسيب البكري. وكان قد لوحظ في صيف ذلك العام أن الحفلات التي أقامتها الكتلة في الأحياء لحشد مؤيدين وجمع أموال للشبيبة الوطنيين ولأنشطة أخرى غاب عنها مسؤولون بارزون في الكتلة، كان منهم سيف الدين المأمون من القمصان الحديدية، والشاعر الوطني المحبوب شفيق جبري. وكان من شأن ما عقده من صفقات في باريس، وموقف الكتلة الضعيف بشكل ملحوظ إزاء الاتفاق الفرنسي ـ التركي المتعلق بالسنجق، أن عجّلا حدوث مزيد من الانشقاقات[١٩]. ولم يبق في دائرة مردم المباشرة سوى عدد قليل من قادة الكتلة، وقيل إن رئيس الوزراء المحاط بالعزلة حاول أن يرشو البكريين المأزومين مالياً للعودة إلى حظيرة الكتلة[٢٠]. على الرغم من أن مردم كان لا يزال يستطيع الاعتماد على دعم يأتيه من تجار بارزين كتوفيق القباني وحسني تللو، والاشخاص الذين كان يعتمد عليهم أكثر من غيرهم وكانوا أصغر سناً وأقل بروزاً سياسياً كقائدي الشبيبة الوطنيين كالبيروتي وصهره شلق، ونجيب أرمنازي،

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه؛ أوراق عادل العظمة [سورية]، الملف ٤٥٧/١٧. رئيس شرطة الجزيرة إلى المدير العام للشرطة، ١٠ أيار/مايو ١٩٣٧.

(١٩) **المضحك المبكي**، العدد ٣٧٦ (٣ تموز/يوليو ١٩٣٨)، ص ٩.

(٢٠) أعطى مصدر حسن الاطلاع رقم ١٢,٠٠٠ جنيه استرليني. المصدر نفسه، العدد ٤٢٢ (٨ تموز/يوليو ١٩٣٩)، ص ٤.

والصحافي نجيب الريس، وزعيم حي شيعي يدعى مهدي مرتضى كان صلة وصل بينه وبين الأحياء الشعبية، وسكرتيره الشخصي عاصم النائلي.

وبحلول نهاية عام ١٩٣٨، كانت كتلة دمشق قد تناثرت إلى ما لا يقل عن ثلاثة معسكرات متناحرة. فبمعزل عن جماعة مردم، كانت هناك جماعة مرتبطة بشكري القوتلي، وكانت تضم الصناعي خالد العظم، والتاجر أديب خير، والأخوين العظمة، والصحافي عثمان القاسم، والمحامي الشاب صبري العسلي[٢١]؛ وجماعة أخرى مؤلفة من فارس الخوري، وإحسان الشريف، ولطفي الحفار الذي حول صحيفة ابن أخيه وجيه، **الإنشاء**، إلى أداة معادية لمردم[٢٢]؛ وجماعة ثالثة بقيادة الأخوين البكري وفايز الخوري.

كانت حلب مصدراً آخر للانقسام داخل الكتلة الوطنية. ومنذ بداية تأسيس الكتلة تقريباً، كانت التوترات بين فرعيها في دمشق وحلب قد شقتها. وكان فرع حلب دوماً أفضل تنظيماً وتماسكاً من فرع دمشق، بيد أنه عانى في الوقت نفسه عقدة نقص ناجمة عن وجوده في ظل العاصمة السورية. ودمشق عقدت المسائل بإستهانتها بحلب. وفي نهاية الثلاثينات، وصلت الخصومات بين الفرعين إلى درجة من التوتر لم يسبق لها مثيل، حتى في عام ١٩٣٣، حين أرغم فرع حلب، بتوجيه من ابراهيم هنانو، كلاً من جميل مردم ومظهر رسلان على معارضة الاتفاقية الفرنسية الأولى بالاستقالة من وزارتيهما.

وفي ظل حكومة الكتلة، كان لظلامتين صدى خاص في حلب: إحداهما الشكوى الدائمة من أن حلب تحملت وطأة الضرائب. وكانت مكافأتها الوحيدة، كما عبر عنها القنصل البريطاني في المدينة، «سوء إدارة، نقص في الاستقرار، وخضوع متزايد لدمشق». والظلامة الأخرى تتعلق بمصير السنجق الذي أثر سلباً في الحلبيين أكثر كثيراً مما أثر في الدمشقيين، نظراً إلى كون الإسكندرون ميناء رئيسياً لحلب وأداة اتصال بعالم البحر الأبيض المتوسط وبأوروبا. أما أن أعضاء الكتلة الحلبيين كانوا بارزين في حكومة مردم، فإن هذا لم يكن يعني الشيء الكثير. وكما في دمشق تماماً؛ بدأ الوطنيون غير الراضين عن سياسات مردم بترك الكتلة[٢٣].

المعارضة الشهبندرية

دارت الصراعات السياسية المحلية في سورية في الثلاثينات، وبصورة أساسية،

(٢١) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٦/ ٣٨٤. حديث إذاعي للعظمة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩؛ خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، الجزء ١ (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٨٣ ـ ١٨٥.

(٢٢) **المضحك المبكي** العدد ٣٩٦ (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨)، ص ٥.

(٢٣) المصدر نفسه، العدد ٣٧٤ (١٨ حزيران/يونيو)، ص ٦؛ FO 371/5213, vol. 23277. Davis (Aleppo) to FO, 12 July 1939.

داخل إطار حركة الاستقلال الوطني. وكانت من ناحية محصورة في الكتلة الوطنية ـ سواء ضمن فرع دمشق أو فرع حلب أو بين الفرعين. لكنها دارت من ناحية أخرى بين الكتلة وما سمته الصحافة السورية ببساطة «المعارضة»، أو الحركة المرتبطة بالدكتور الشهبندر.

تعود جذور الصراع بين الكتلة الوطنية و«المعارضة» إلى منتصف العشرينات، حين واجهت حركة الاستقلال السورية انقسامات خطرة في صفوفها. انعكست أوضح ما يكون في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، الذي انشطر نصفين إثر انهيار الثورة الكبرى. وفي ذلك الوقت، تبلورت جماعتان رئيسيتان، التفت إحداهما حول محاربي الثورة القدامى بقيادة الدكتور الشهبندر، والأخرى حول حزب الاستقلال السوري برئاسة شكري القوتلي[٢٤]. ولفترة معينة، خاضت الجماعتان كلتاهما معاركهما في المنفى، تلوم كل واحدة منهما الأخرى على فشل الثورة، وتلعب كل واحدة منهما بالورقة العربية ضد الأخرى، فالاستقلاليون كانوا يعتمدون على آل سعود، والشهبندريون كانوا يعتمدون على الهاشميين، ولا سيما الأمير عبد الله، ألَدَّ خصوم ابن سعود[٢٥].

وفي نهاية الأمر، نال القوتلي عفواً من الفرنسيين، وأصبح في بداية الثلاثينات عضواً كاملاً في الكتلة الوطنية. أما الشهبندر، فبقي في المنفى لكنه واطب على مراقبة التطورات السياسية عن كثب، وخصوصاً أنشطة الكتلة، عن طريق عدد من أعضاء الكتلة وقادة الشبيبة الساخطين كان على رأسهم المحامي المحبوب زكي الخطيب. فأسس عام ١٩٣٥، مستلهماً الشهبندر، حزب الوحدة الوطنية، الذي تبنى سياسة أكثر راديكالية وأقل قبولاً بالتسويات من الكتلة، الذي كان واحداً من التنظيمات السياسية القليلة التي شجبت معاهدة ١٩٣٦ من منطلق أن بنودها أطالت زمن هيمنة الفرنسيين في سورية خمسة وعشرين عاماً أخرى[٢٦]. غير أن حزب الخطيب لم يؤخذ على محمل الجد إلا بعد عودة الدكتور الشهبندر إلى سورية في إثر عفو عام صدر في نيسان/أبريل ١٩٣٧.

ولقد استقبل الشهبندر بتظاهرات وعروض ترحيبية ضخمة[٢٧]. فبقاؤه في المنفى عقداً من الزمن رفع سمعته إلى مستويات عالية. وكان يمثل حقبة حماسة وبطولة ثوريتين يوم كان الشعب السوري ينشد استقلالاً تاماً وفورياً، ومنذئذٍ أتاح للكتلة الوطنية لخوض المعركة بدبلوماسية دقيقة؛ لكن بحلول منتصف عام ١٩٣٧، كان ثمة أمور مثيرة للقلق مع تعثر الآمال بالاستقلال ورغبة الكتلة في أن تكون في موقع القيادة عند حلول

---

(٢٤) حديث مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٢٥) مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ١٩٠، عبد الله عبريد إلى مؤيد العظم، ١١ حزيران/يونيو ١٩٣٩.

(٢٦) انظر الفصل السابع عشر، و FO 684/10/2605/1, 1937.

(٢٧) حديث مع نصوح بابيل (دمشق، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦).

الاستقلال أخيراً؛ وكان مرد ذلك التعثر إلى التصحح الجامح، وتنامي الحركات الانفصالية المحلية، والعدوان التركي على السنجق، والثورة في فلسطين، وحكومة غير متعاطفة في باريس. وبالنسبة إلى الجماعات الناقمة، كان ظهور الشهبندر فسحة لتنفس هواء جديد، على الرغم من أنه كان يعيش على أمجاده الغابرة أكثر مما كان يعيش على إنجازات حديثة.

أما الكتلة الوطنية، فإنها لم ترحب بعودة الشهبندر. وقد مارس جناحها الاستقلالي ضغوطاً على رؤساء تحرير الصحف في دمشق للكف عن الإشارة إلى الشهبندر بـ «القائد السوري العظيم». وقد لاحظ أحد المراقبين حينئذٍ أن «جيلاً جديداً نشأ في دمشق وأصبح يؤمن به وبقيادته»[28]. وكان الأمر الذي سبب الذعر للكتلة الخوف من أن يقوم الشهبندر بتوجيه انتقاداته لا إلى الفرنسيين بل إلى حكومة مردم. وفي دوائر الكتلة، كان يجري في أوائل عام ١٩٣٧ نقاش كثيف بشأن كيفية التصرف حيال الشهبندر: هل يرحَّب به في الكتلة ويكرم أم يتعين بذل جهود لعزله وتشويه سمعته؟ وكان بعض الاستقلاليين الذين راقبوه أعواماً عدة في القاهرة قد وجدوا الشهبندر رجلاً صادقاً وملتزماً، لكنه ساذج سياسياً وبالتالي قابلاً لأن يضلله صحب أشد مكراً. وشجعوا شكري القوتلي بشدة على التوصل إلى اتفاق مع الشهبندر. ولما كان هذا الأخير قد عاد معارضاً للاتفاقية على نحو صريح، فقد ظن هؤلاء الاستقلاليون أنه سيكون في استطاعة القوتلي إثارته على جميل مردم في تنازعهما في سبيل السيطرة على الكتلة[29]. ومع أن الشهبندر كان يشمئز من القوتلي، فقد طلب فعلاً من صديقه الحميم، حسن الحكيم، القيام بدور الوساطة بينهما[30].

طبعاً، حين عاد الشهبندر، كان جميل مردم ممسكاً بناصية الحكومة. وقد حاول مردم عملياً في البداية الفوز بدعم الشهبندر بالطلب إليه بأن يمثل سورية في المنتديات الدولية في أوروبا. وجاء في الصحف السورية أن الكتلة الوطنية كانت مستعدة لفتح أبوابها أمام الشهبندر وأن محوراً يضم مردم والشهبندر سيتم تشكيله. ولم يكن بين الرجلين عداوة شخصية على نحو ما كان بين القوتلي والشهبندر. ومع صعود القوتلي مراقي الكتلة الوطنية، نوى مردم بأن يجعل الرجلين متباعدين، ولم يكن هناك من طريقة أنسب من محاولة استخدام دعم الشهبندر. ومع أن الشهبندر والقوتلي لم يسويا خلافاتهما قط، فإن ذلك لم يكن سببه شيئاً فعله مردم. وكان انعدام الثقة بينهما قد بلغ حد أنه لم

---

(٢٨) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٥/٢٠٦. محمد علي طاهر إلى العظمة، أول شباط/فبراير ١٩٣٧.

(٢٩) المصدر نفسه، الملف ٥/٢٤٩. أسعد داغر إلى العظمة، ١ أيار/مايو ١٩٣٧.

(٣٠) حديث مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦)؛ مركز الوثائق التاريخية، **القسم الخاص**، أوراق عبد الرحمن الشهبندر، أرقام ٢٤/٤٠، ٢٥/٤١، ٢٦/٤٢، ٢٧/٤٣. الشهبندر إلى الحكيم، ٢ أيار/مايو ١٩٣٧ و٧، ٢٣، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٣٧.

يعد ثمة إمكان للتقارب.

لقد وصل الشهبندر إلى دمشق وفي عينيه الثأر مع أنه لم يمكث في العاصمة أكثر من شهر واحد عاد بعده إلى القاهرة، فإن وجوده نبه «المعارضة»، التي ركزتِ على المعاهدة، وعلى مسألة السنجق، وعلى جميل مردم نفسه[٣١]. وعند هذا المستوى من السياسة، كان الفاصل بين القضايا العامة والقضايا الشخصية خيطاً رفيعاً. فصحافة المعارضة اتهمت مردم بخطيئة فاضحة تلو أخرى. ولم تكن تتورع عن تحويل أصغر دليل غير مؤكد إلى فضيحة كبرى لتشويه سمعته[٣٢]. وفي الوقت المناسب، ركزت «المعارضة» هجومها على مردم وحده، في محاولة لدق إسفين بينه وبين وزارته، ولإجباره في نهاية الأمر على الاستقالة[٣٣]. إلا أن مردم رد على الشهبندر بالمثل؛ فأعاد إثارة التهمة المعروفة القائلة إن الشهبندر كان في الواقع عميلاً بريطانياً حرف سورية عن هدفها المُحِقّ: الاستقلال[٣٤]. وشجب علاقاته المنفرة بالأمير عبد الله، وخصوصاً بعد أن أصبح عبد الله الزعيم العربي الوحيد الذي أيد مشروع اللجنة الملكية البريطانية لتقسيم فلسطين. وحصل مردم على دعم المندوبية العليا لقرار حكومته بمنع الشهبندر من فتح مكتب سياسي في دمشق، مرغماً إياه على استخدام عيادته لهذه الغرض[٣٥]. وفرض قوانين رقابة شديدة على الصحف لمنع صحف المعارضة من طباعة مقالات تنال من شخصه[٣٦]. وصرف موظفي الحكومة الذين عرف بأنهم متعاطفون مع حركة الشهبندر[٣٧]. وبعد مواجهته تظاهرات ضخمة ضد الحلول الوسط التي اتبعها مع الفرنسيين حيال امتيازي النفط وبنك سورية في أواخر عام ١٩٣٧ وبداية عام ١٩٣٨، انقض على تنظيم الشهبندر، فاعتقل زكي الخطيب وآخرين من قادة المعارضة البارزين، وأغلق الصحف المناوئة للحكومة[٣٨]. وحين عاد الشهبندر إلى سورية في مطلع عام ١٩٣٨ ليبقى فيها بصورة دائمة، وضعته حكومة مردم، وبدعم من المندوبية العليا مرة أخرى، في الإقامة الجبرية لأشهر عدة في بلودان، ثم جعل بعد إطلاقه تحت رقابة مستمرة من الشرطة، وتمركز على مدار الساعة عدد من رجال الدرك[٣٩] أمام منزله في دمشق.

---

(٣١) أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ٤٣، الشهبندر إلى مؤيد العظم، ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٨؛ FO 371/ 7010, vol. 2194. MacKereth to Baxter, 19 Nov. 1938.

(٣٢) حديث مع نصوح بابيل (دمشق، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦)، رئيس تحرير **الأيام** الموالي للشهبندر.

(٣٣) أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ٤٥. الشهبندر إلى مؤيد، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٨.

(٣٤) حديث مع حسن الحكيم (دمشق، ٢١ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٣٥) **المضحك المبكي** العدد ٣٩٧ (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨)، ص ٤.

(٣٦) المصدر نفسه، العدد ٣٩٦ (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨)، ص ٥.

(٣٧) أوراق نزيه مؤيد العظم، رقم ١١٢.

(٣٨) *Oriente Moderno*, 18 (1938), pp. 118-19.

(٣٩) **المضحك المبكي**، رقم ٤٢٠ (٢٤ حزيران/يونيو ١٩٣٩)، ص ١٨.

وبلغت التوترات بين مردم والشهبندر مستويات جديدة أعلى عندما انفجرت في سيارة مردم عبوة ناسفة في ١٦ حزيران/يونيو، وكان يومها عائداً إلى دمشق من رحلة في الريف. وقد نجا من الموت بأعجوبة، إلا أنه سارع إلى اتهام عناصر قريبة من الشهبندر. وقد حوكم ستة رجال وأدينوا بمحاولة الاغتيال، وكان منهم صهر الشهبندر، نزيه مؤيد العظم، لكن ليس قبل أن يجعل مردم القاضي المشرف على المحاكمة يطمئن إلى أنه لن يرفض الأحكام التي تصدر على المدعى عليهم[٤٠].

وخلافاً لمردم والقوتلي، لم يكن الشهبندر متمرساً في سياسة المحسوبيات. ولا كان سليل إحدى العائلات الدمشقية العريقة. ومع ذلك، فقد استطاع أن يستمد دعماً من ماكينة زكي الخطيب السياسية ومن الموارد المالية التي كانت لصهره الثري، نزيه مؤيد العظم. ولذلك، فقد كان في تصرفه شبكة مُكلفة من المناصرين في العاصمة السورية تضم سياسيين، وتجاراً، وصحافيين، وقادة شبيبة، وقبضايات. وإلى الخطيب والعظم، فقد اشتملت شبكة الشهبندر على صديق عمره ومناصره منذ أيام الثورة الكبرى، حسن الحكيم، وتجار أثرياء أمثال هاني جلاد، الذي ابتعد عن الكتلة الوطنية خلال إضراب عام ١٩٣٦، وبشير اللحام، الذي كان يملك في سوق الحميدية مخزناً ذائع الصيت في دمشق كلها، ونصوح بابيل، رئيس تحرير «الأيام»، التي كانت تناهض الكتلة منذ عام ١٩٣٥، والشاعر الوطني عمر أبو ريشة، ومنير العجلاني، الذي انشق عن القمصان الحديدية عام ١٩٣٧، آخذاً معه عدداً من أتباعه الشبان.

في دمشق، كان ثمة منطقتان رئيسيتان يتمتع الشهبندريون فيهما بنفوذ أقوى من نفوذ الكتلة الوطنية: الميدان الأعلى والحي الكردي في طرفي المدينة الجنوبي والشمالي. وكان مفتاح الميدان حسن الحكيم الذي كانت عائلته بارزة في السياسة المحلية هناك، أجيالاً عدة، والذي جذب تعاطف تجارها الأغنياء[٤١]. وفي الحي الكردي، لم تكن العلاقات بين السكان والكتلة الوطنية إيجابية يوماً من الأيام، وربما كان مرد ذلك إلى استياء الأكراد من تركيز الكتلة الشديد على العروبة. وفي أية حال، كان الشهبندر يعتمد على دعم عدد من الأعيان الأكراد، منهم عمر آغا شمدين والمحامي الوطني الشاب علي بوظو[٤٢]. أما واقع أن الأكراد وقفوا عموماً في صف التنظيمات السياسية التي نأت بنفسها عن العروبة، فواضح من حقيقة أن التنافس السياسي الرئيسي في الحي الكردي لم يكن بين الشهبندريين والكتلة، وإنما بين الشهبندريين والحزب الشيوعي بقيادة خالد

---

(٤٠) أوراق نبيه العظمة [سورية]، الملف ٦/ ٣٧٤. نسخة عن وقائع المحاكمة، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨؛ **الأيام**، ١٨ آذار/مارس ١٩٣٨.

(٤١) **المضحك المبكي**، العدد ٣٨٠ (٣٠ تموز/يوليو ١٩٣٨)، ص ٥.

(٤٢) حديث مع نصوح بابيل (دمشق، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦).

بكداش، الذي كان هو نفسه كردياً[43].

والأمر المؤكد أن حركة الشهبندر استفادت من الاستراتيجيا المفلسة التي كانت حكومة مردم تتبعها، ولتناثر الكتلة الوطنية، وعلى الرغم من صوفية الشهبندر، الذي لم يعرفه الجيل الجديد إلا من خلال سيرة الثورة الكبرى، فقد ساعد ذلك في إنجاح أهدافها. ولم يزده إنكار حقه في الإقامة في دمشق بعد عودته إلا تألقاً كوطني عاقد العزم على إنقاذ سورية من السياسيين الفاسدين الذين يصفون أنفسهم بالوطنيين.

وأصبح الشهبندر نقطة ارتكاز حساسة ركن إليها سياسيون غير مرغوب فيهم من قبل الكتلة الوطنية أو ساخطون عليها بعض الشيء. وعندما استقال نسيب البكري من منصب نائب رئيس الكتلة في أواخر عام ١٩٣٨، عاد إلى معسكر الشهبندر، بعد غياب دام أكثر من عشرة أعوام. كما أن الشهبندر استقطب أتباعاً في حمص، حيث كانت عصبة العمل القومي أقوى من الكتلة، لكن لم يستطع أن يفعل الأمر ذاته في حماة، حيث كانت السيطرة للكتلة بفضل دينامية قيادة توفيق الشيشكلي. وفي حلب، كان عدة سياسيين بارزين من الذين عارضوا إمساك الكتلة بتلك المدينة ذوي صلة بتنظيمه، وكان منهم أحمد خليل المدرس، صاحب الأملاك الغني الذي كانت عائلته في تنافس طويل الأمد مع آل الجابري[44]. وهنا، استغل الشهبندر الانقسامات المتفاقمة في تنظيم الكتلة في حلب. بل إنه قام لفترة قصيرة بعد رفض الفرنسيين المعاهدة في نهاية عام ١٩٣٨ بتشكيل تحالف مع إحدى جماعات عصبة العمل القومي لتنظيم إضرابات احتجاجاً على وصول المندوب السامي الجديد، بو، وضد حكومة مردم التي طالبوا باستقالتها. لكن لما كان شكري القوتلي معارضاً للإضرابات (على الرغم من أنه لم يكن معارضاً لاستقالة مردم)، انسحبت العصبة بسرعة من التحالف، جاعلة أي تعاون في المستقبل أمراً محالاً[45].

عمل الشهبندريون ضمن الإطار التقليدي للحزبية السياسية في سورية، ونموا إلى حد بعيد بفعل معارضتهم لحكومة الكتلة الوطنية ولجميل مردم. لكن ما إن استقال مردم من الوزارة في شباط/فبراير ١٩٣٩، حتى فقدت المعارضة مبرر وجودها. وفي الوقت الذي فشلت جهود المصالحة بين الشهبندر ومردم وازدادت العلاقات بينهما توتراً[46]،

---

(٤٣) *Oriente Moderno*, 18 (1938), pp. 118-19.

(٤٤) MAE, Puaux Papers, Carton 34. Puaux Telegram, 19 Feb. 1939؛ **المضحك المبكي**، العدد ٣٩١ (٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨)، ص ١٦.

(٤٥) **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٢ (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩)، ص ١٢؛ العدد ٤٠٣ (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩)، ص ٦ ـ ٧.

(٤٦) المصدر نفسه، العدد ٤٠٩ (١٨ آذار/مارس ١٩٣٩)، ص ٧.

أخذت شبكة الشهبندر في التفكك. وأدى نزاع مرير بشأن الاستراتيجية التي ينبغي للمعارضة اتباعها إلى تحريض رئيس تحرير **الأيام**، نصوح بابيل، ومموِّلها الرئيسي هاني جلاد، ضد منير العجلاني الأكثر راديكالية وضد أتباعه في تنظيم شبيبة الشهبندر. وقام العجلاني بتأسيس تنظيم جديد، كتلة الشعب البرلمانية، وصحيفة منافسة لـ **الأيام** سماها **النضال**(٤٧). وفي هذا الوقت، بلغت الخصومة المزمنة بين زكي الخطيب والرئيس المعتدل لاتحاد المحامين، سعيد المحاسني، وهو مناصر آخر للشهبندر، درجة الغليان. وبرز الخطيب قائداً لجماعته ضمن تنظيم الشهبندر، «الأحرار». وبحلول صيف ١٩٣٩، افترق جلاد وبابيل، فوقف جلاد في صف المحاسني، ووقف بابيل في صف الخطيب(٤٨). وألفى الشهبندر نفسه عاجزاً عن منع هذا التبعثر حين حاول يائساً أن يحسن علاقاته بالفرنسيين، الذين سرعان ما رفضوا عرضه السري القاضي بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية جديدة على أساس نطاق واسع جداً من اللامركزية في سورية. فالفرنسيون لم يكن لديهم إطلاقاً مصلحة في تحسين العلاقات معه، نظراً إلى ارتباطاته بالأمير عبد الله وبالبريطانيين(٤٩).

الاستقالة

بحلول نهاية عام ١٩٣٨، كان هناك نذير بمصير مشؤوم. فقرار فرنسا النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر بعدم المصادقة على المعاهدة كان يعني أن جميل مردم سيجد نفسه مرغماً على الاستقالة من رئاسة الوزراء؛ ذلك بأن صدقيته السياسية كانت متوقفة في آخر الأمر على المعاهدة على الرغم من جميع الانتقادات التي واجهها والحركات الانفصالية التي فشل في إخمادها، وعلى الرغم من ضياع السنجق وركود الاقتصاد السوري، وإحجامه عن التورط في [قضية] فلسطين. ولو كان سياسيون أقل شأناً مكانه لخلعوا عن مناصبهم في وقت أبكر كثيراً. فلا أحد سوى رجل بمستوى ما كان لدى مردم من غريزة بقاء كان يستطيع الصمود بمقدار ما صمد هو، وبالتالي لا يضطر إلى الاستقالة على نحو مشين.

---

(٤٧) المصدر نفسه، العدد ٤١٩ (١٧ تموز/يوليو ١٩٣٩)، ص ٧؛ العدد ٤٠٧ (٤ آذار/مارس ١٩٣٩)، ص ١٥؛ العدد ٤٠٤ (١١ شباط/فبراير ١٩٣٩)، ص ١٤؛ العدد ٤٢٥ (٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٠)، ص ٢٠.

(٤٨) كانت عائلتا الخطيب والمحاسني متنافستين منذ منتصف القرن التاسع عشر، يوم تنافستا على منصب «الخطيب» في المسجد الأموي في دمشق. انظر: فيليب خوري، **أعيان المدن** ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣، ص ٣٢، ٣٣؛ **المضحك المبكي**، العدد ٤١٥ (٦ أيار/مايو ١٩٣٩)، ص ٦؛ العدد ٤٢٥ (٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٩)، ص ٢٠؛ حديث مع نصوح بابيل (٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦).

(٤٩) MAE, Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. Puaux (Beirut) to Robert Montagne, 1 June 1939.

لقد وُضعت الشروط المباشرة لاستقالته خلال زيارة غابرييل بو الأولى إلى دمشق في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩. وقد دل تعيين بو في وقت قريب من انهيار المعاهدة على انبعاث جديد للسلطة الفرنسية في سورية، وكان بو، البروتستانتي البالغ من العمر ٥٦ عاماً والدبلوماسي المحترف الذي كان قبل وقت قصير وزيراً فرنسياً منتدباً في فيينا وذا تجربة في تونس قبل الحرب العالمية الأولى، قد أعلن وصوله عبر محطة إذاعة في بيروت، الأمر الذي فسره القادة السوريون «تهديداً مقنّعاً»: «سأكلّم الشعب السوري دوماً بلغة الحقيقة. إني مقبل عليه كصديق، وسأحكم عليه وفقاً لأعماله. وليكن على ثقة بقوة فرنسا وكرمها»[٥٠].

واستُقبل بو بتظاهرات ضخمة معادية للفرنسيين نظمتها المعارضة الشهبندرية بشكل أساسي، ودعمتها عصبة العمل القومي. وكان منطلق تلك الاحتجاجات في دمشق مدرسة «التجهيز»، وما لبث الطلبة في حمص وحماة وحلب واللاذقية أن نظموا إضرابات تضامنية[٥١]. وبلغت الأمور الذروة بعد عودة بو إلى بيروت في ١٢ كانون الثاني/ يناير وقيام حكومة مردم بإعداد تظاهرات مضادة. وأدت الصدامات العنيفة، التي استمرت حتى مطلع شباط/ فبراير، إلى مزيد من أعمال الانشقاق عن الكتلة الوطنية، ولفترة وجيزة قدم وزيران في حكومة مردم استقالتيهما. وفي الواقع، فقد طالب كل وطني بارز في البلد، باستثناء حلفاء جميل مردم المقربين، بأن يستقيل[٥٢]. وحين فشلت آخر محاولة للمصالحة بين مردم والشهبندر[٥٣]، تمسك مردم بالقضية الوحيدة التي أتاحت له أن يستقيل بصورة مشرفة ولائقة.

فتحت ضغط متزايد من مؤسسات دينية إسلامية، وخصوصاً جمعية العلماء التي كان على رأسها صاحب النفوذ الشيخ كامل القصاب، رفضت حكومة مردم تطبيق مرسوم

---

(٥٠) *L'annuaire diplomatique*, (Paris, 1947), p. 546; FO 371/677, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 20 Jan. 1939.

(٥١) MAE, Puaux Papers, Carton 34. Puaux to MAE, 8 Jan. 1939؛ أوراق عادل العظمة [سورية]، الملف ١٦/ ٤٠٠، ١٢ شباط/ فبراير ١٩٣٩؛ FO 371/57, vol. 23276. Davis (Aleppo) to FO, 3 Jan. 1939؛ **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٣ (٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩)، ص ٩؛ مركز الوثائق التاريخية، **الانتداب الفرنسي: قضايا مختلفة**، ٦٢/ ١١٦٣ ـ ٣١٩/ ٣٠هـ. محافظ (حلب) إلى المعتمد الفرنسي (حلب)، ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.

(٥٢) **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٢ (١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩)، ص ١٤؛ FO 371/677, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 20 Jan. 1939. أوراق عادل العظمة [سورية]، الملف ١٦/ ٤٠٤. محمد دندشي إلى المدير العام للشرطة، ٧ شباط/ فبراير ١٩٣٩.

(٥٣) MAE, Puaux Papers, Carton 34. Puaux Telegram, 22 Jan. 1939.

المندوبية العليا المعدل أخيراً والقاضي بتنظيم الجماعات الدينية(٥٤). وكان المرسوم الأصلي قد استقبل في سورية بفتور عندما صدر في ٥آذار/مارس ١٩٣٦، ولم يعمل به قط. لكن حين عدلته المندوبية العليا في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ بحيث أجاز، من ضمن ما أجازه، أن يبدل المسلم دينه وأن تتزوج المرأة المسلمة من غير مسلم، ثارت ثائرة القادة الدينيين(٥٥). ولم يسبق للفرنسيين أن «أساؤوا اختيار» قضايا بالقدر الذي أساؤوا فيه اختيار قضية الأحوال الشخصية، و«لا سيما أن السوريين لم يكونوا قد أفاقوا بعد من «صدمة التنصل من معاهدة ١٩٣٦»(٥٦). واعتبر المسلمون أن المرسوم «عاملهم كطائفة بين عدة طوائف، فأصاب بالتالي جذر مفهوم المسلمين التقليدي للدولة»(٥٧).

وأمر مردم المحاكم بتجاهل المرسوم، وهو ما دفع الموفد الفرنسي في دمشق إلى التدخل، داعياً الحكومة إلى سحب أوامرها. ووفقاً لما قاله القنصل البريطاني في العاصمة «لو أن السلطات الفرنسية اتبعت أي مسلك آخر لعنى ذلك انهيار السلطة الانتدابية بكاملها في سورية، ولو أن الحكومة اتبعت أي مسلك آخر لعنى ذلك بالمقدار نفسه انهيار السلطة السورية بكاملها»(٥٨).

أظهر هذا الانعطاف الجديد إلى الشؤون السياسية السورية دهاء مردم السياسي. ولعل مردم وجد طريقة لأن يدور حول قضية الأحوال الشخصية وأن يحبس الريح بصورة موقتة عن أشرعة «المعارضة»، لكن وجود الكثير من المشكلات الأخرى المحدقة به منعه من أن يتوقع استمرار حكمه فترة أطول. فمنذ خريف ١٩٣٨، شهد تضاؤل شعبية حكومته تضاؤلاً سريعاً وتحول الأعضاء المعاندين في الكتلة الوطنية إلى «المعارضة». وبرفض مردم تطبيق مرسوم المندوبية العليا، فإن القليل هو ما يخسره ويستعيد استقامته السياسية. ولذلك، استغل الرأي العام السوري بذكاء في التخفيف من صدمة استقالته في ١٨ شباط/فبراير، وخرج من الحكومة وسط موجة عارمة من الحماسة الجماهيرية.

بعد مراوغة شديدة على احتلال منصب في الكتلة الوطنية، تولى لطفي الحفار رئاسة الوزراء خلفاً لجميل مردم. ومع أن العلاقة بين الحفار والرئيس الأتاسي لم تكن على ما يرام، فإنه لم يكن أمام الأتاسي من خيار سوى تعيينه(٥٩). وتألفت الوزارة الجديدة من

---

(٥٤) **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٥ (٦ أيار/مايو ١٩٣٩)، ص ٦.

(٥٥) MAE, Puaux Papers, Carton 34. «Chronique Politique 1939»; Gabriel Puaux, *Deux années au Levant; souvenirs de Syrie et du Liban* (Paris, 1952), pp. 32-33. *Arrêtés*, nos. 60LR (13 March 1936) and 146LR (15 Dec. 1938).

(٥٦) FO 371/2144, vol. 23276. Mackereth to Baxter, 24 Feb. 1939.

(٥٧) Hourani, *Syria and Lebanon*, pp. 225-26.

(٥٨) FO 371/1452, vol. 23276. Mackereth to Baxter, 18 Feb. 1939.

(٥٩) **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٨ (١١ آذار/مارس ١٩٣٩)، ص ٥؛ FO 371/1535, vol. 23276. MacKereth to Halifax, 23 Feb. 1939.

وزراء كانوا كلهم تقريباً أعضاء في الكتلة الوطنية. بيد إنها لم تعش أكثر من شهر واحد؛ إذ أجبرت على الاستقالة في ١٦ آذار/مارس بضغط هائل من المعارضة ومن المنشقين عن الكتلة. وكان الحفار قد عجز عن تعيين وطني في منصب محافظ اللاذقية، حيث واجه حركة انفصالية متعاظمة بقيادة الزعيم العلوي المدعوم فرنسياً، سليمان المرشد؛ وعجز أيضاً عن إعادة مرسوم الأحوال الشخصية إلى وضعه السابق. وكانت دمشق في هذا الوقت حافلة بالشعارات المناوئة للكتلة، كان أشهرها: «مع أننا اعتدنا أن نجل الكتلة بعد الله، فإننا ننشد الآن التحرر منها»[٦٠].

وكان الأمر الذي عجل استقالة وزارة الحفار تظاهرات معارضة لاستعدادها الظاهري للتوصل إلى حل وسط مع الفرنسيين بشأن قانون الأحوال الشخصية. وكانت تلك التظاهرات التي انتشرت في سورية كلها عنيفة، ودامت بصورة متقطعة أسابيع عدة. وفي دمشق، أغلق العلماء وطلبة المدارس الثانوية والجامعات الأسواق وفرضوا الإضراب. وفي ٢٠ آذار/مارس سحبت السلطات الفرنسية الشرطة المحلية واحتلت الأحياء الرئيسية من المدينة، مزيلة الحواجز التي وضعها المتظاهرون في الشوارع. وحين قامت الجموع بـ«اختبار طباع» السنغاليين المتمركزين في أحد المواقع، أطلق السنغاليون النار عليها وقتلوا اثنين[٦١]. وفي ٢١ آذار/مارس، اعتقل نبيه العظمة وعدد من القادة الوطنيين البارزين، وهو ما زاد المتظاهرين هيجاناً. وفي الوقت ذاته، قام جميل مردم، الذي كان قد اختبأ خوفاً من أن يعتقل هو أيضاً، بزيارة مفاجئة للمندوب السامي «بو» في قصر الصنوبر في بيروت، وذلك في محاولة للعودة إلى السلطة لكن تعذر التوصل إلى تسوية، وفي اليوم التالي أصبح مردم زعيماً معارضاً في دمشق[٦٢].

وفي حماة، نظم حزب أنشئ حديثاً تحت اسم الشباب الحموي تظاهرات ضخمة ضد حكومة الحفار والحكم الفرنسي. وأبقى المدينة مضربة مدة شهر واحد بعد استقالة الحفار؛ وكان هدفه الحلول محل قيادة الكتلة الوطنية في المدينة. واتسمت الصدامات بالعنف[٦٣].

وفي حلب، قررت قيادة الكتلة في ٢٣ آذار/مارس أن تغلق المحلات والمكاتب

---

(٦٠) **المضحك المبكي**، العدد ٤٠٨ (١١ آذار/مارس ١٩٣٩)، ص ٥ ـ ٦؛ FO 371/2265, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 16 March 1939

(٦١) FO 371/2311, vol. 23276. MacKereth to Baxter, 22 March 1939.

(٦٢) MAE, Puaux Papers, Carton 34. Puaux Telegrams (15, 16, 21, 25, 26 March 1939; 1 April 1939); *ibid.*, Carton 33, Dossier S-8. Puaux Note, 21 March 1939.

(٦٣) مركز الوثائق التاريخية، **النادي العربي**، ٣٤٦/١٣٥ ـ ٤٥٠. رئيس شرطة (حماة) إلى محافظ (حماة)، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٣٩؛ **الانتداب الفرنسي**، ٧٠٥/٦١٩/١٣. محافظ (حماة)، ٢٨ آذار/مارس ١٩٣٩.

حتى إشعار آخر احتجاجاً على اعتقال وطنيين بارزين في دمشق. ولم يستجب أحد لقرار الكتلة؛ وكان التجار وأصحاب المحلات المسيحيون أكثر من أظهر لامبالاة إزاء القرار. وأفضى ذلك إلى عنف واسع النطاق حين اكتسحت زمر من الشباب المسلم وسط المدينة، قلبت الحافلات الكهربائية، وحطمت واجهات أي محل مفتوح، وطلت بالأسود اللافتات المكتوبة بالفرنسية والمرفوعة فوق مداخل المصارف والمحال والمكاتب. وأدى تفجير القنابل في الحي المسيحي ورميها على بنك سورية إلى اتخاذ تدابير عسكرية صارمة، لكن سرعان ما استؤنف الإضراب، وظل قائماً حتى ٢٥ نيسان/ أبريل(٦٤).

ولقد أقر البرلمان السوري بالإجماع في ٢٩ آذار/ مارس، أي حتى عند متابعة التظاهرات والإضرابات، قراراً يفيد بأن المفاوضات بين الحكومة السورية والفرنسيين يمكن استئنافها على أساس معاهدة ١٩٣٦ فحسب. وفي ٥ نيسان/ أبريل عين الرئيس الأتاسي نصوحي البخاري رئيساً لحكومة محايدة ليس بين أعضائها أحد من الكتلة(٦٥). لكن حكومة البخاري ظلت مشلولة لأنها لم تحظ بدعم البرلمان الذي تسيطر الكتلة عليه. غير أن الكتلة الوطنية لم تكن أقل ضعفاً، ففي ٢٠ نيسان/ أبريل استقال من الكتلة كل من فايز الخوري، وفخري البارودي، ونجيب الريس في دمشق، ورشدي الكيخيا وناظم القدسي في حلب. وفقد جميل مردم وسعد الله الجابري السيطرة على الكتلة، وتولى زمام الأمر مكانهما مجلس إدارة يضم ثلاثة أشخاص هم شكري القوتلي ولطفي الحفار وأحمد اللحام(٦٦). وأعلن مردم أنه ينوي اعتزال الحياة العامة لينصرف إلى شؤون ممتلكاته. وأشار القنصل البريطاني حينذاك إلى أنه «من الصعوبة ألا يرد اهتمام [مردم] الفجائي بالحياة الريفية إلى الهجمات المتواصلة التي شنتها الصحافة المحلية أخيراً، متهمة حكومة مردم باختلاس متواصل للأموال العامة طوال فترة ولايتها».

غير أنه أضاف أيضاً أن «ذاكرة الشعب في البلاد العربية قصيرة، إن لم تكن أقصر من الذاكرة في أي بلد آخر، إذ من المحتمل أنه سيبرز مرة أخرى حين يشعر بأن الوقت مناسب(٦٧).

بعد زيارة إلى باريس، عاد بو في ١٠ أيار/ مايو، وبعد يومين ألقى حديثاً إذاعياً من بيروت عرض فيه الخطوة العريضة للسياسة الفرنسية. وأعلن أن حكومته مستعدة

(٦٤) FO 371/3199, vol. 23276. Davis to FO, 31 March 1939; MAE, Puaux Papers, Carton 34. Puaux Telegram, 5 April 1939.

(٦٥) FO 371/2896, vol. 23276. Mackereth to Baxter, 13 April 1939.

(٦٦) FO 371/3254, vol. 23276. Mackereth to Baxter, 28 April 1939; MAE, Puaux Papers, Carton 34. Puaux Telegram, 20 April 1939.

(٦٧) FO 371/3254, vol. 23276.

لاستئناف المفاوضات على أساس شروط معاهدة ١٩٣٦ كما عدلت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، شرط أن تتوفر ضمانات جديدة مرضية لحماية المصالح الحيوية لكلا البلدين، وخصوصاً الأقليات السورية. وسببت كلمته استقالة حكومة البكري فوراً من جهة وعاصفة احتجاجات من عناصر معارضة محيطة بالدكتور الشهبندر، الذي كان قد عاد مؤخراً من زيارة أخرى إلى مصر[(٦٨)].

وفي نهاية أيار/ مايو تقريباً، علق البرلمان جلساته حتى تشرين الأول/ اكتوبر، مدللاً على عدم اكتراثه إطلاقاً بدعوة بو الأخيرة[(٦٩)]. وأجهضت جهود الشهبندر والموالِيَنْ له - زكي الخطيب ومنير العجلاني - التي كانت ترمي إلى إقامة تنظيم سياسي يؤلف بين مختلف الفرقاء في دمشق (الشهبندريون، والكتلة الوطنية، وعصبة العمل القومي، والشباب الوطني، والمستقلون). وعارض الشهبندر محاولة الكتلة إعادة تشكيل وزارة البخاري من وطنيين معتدلين، وطلب في المقابل أن يقوم هاشم الأتاسي بدعوة نسيب البكري لتأليف حكومة. وباءت بالفشل محاولة أخيرة من الشيخ كامل القصاب للتوفيق بين الكتلة والشهبندر، وذلك حين قرن الشهبندر موافقته على المصالحة بشرط استبعاد مردم وسعد الله الجابري من الكتلة[(٧٠)].

وبتوقف التحركات على الجبهة الداخلية، حدث أمر مألوف، فقد مال البندول السياسي نحو الساحة العربية؛ حيث التفتت الفئات الوطنية إلى حلفائها التقليديين في العالم العربي طلباً للدعم ضد الفرنسيين وضد بعضها بعضاً. وقام قادة سوريون في هذه الفترة بزيارة العراق وشرق الأردن والعربية السعودية مراراً، إن لم يكن لشيء فلمجرد الجد في طلب «الإلهام»[(٧١)].

لقد أدرك الوطنيون السوريون أن وعد الاستقلال كان في هذا الوقت أبعد ما يكون. وفي حين أنهم توقعوا أن يخفف الفرنسيون الدوي، ناورت مختلف أحزابهم من أجل أن تكون في أفضل وضع يمكّنها من التقاط الفتات. وحدث الدوي في مطلع تموز/ يوليو عندما أصدر بو أربعة مراسيم جرى بموجبها تعليق الدستور السوري، وحل البرلمان، ووضع الإدارة في عهدة مجلس مؤلف من الرؤساء الدائمين للدوائر الحكومية، وتعزيز الحكم الذاتي المحلي في منطقتي الدروز والعلويين، وفرض سيطرة فرنسية مباشرة على الجزيرة. وقدم الرئيس الأتاسي استقالته من منصبه مباشرة عندما تسنم بهيج

(٦٨) FO 371/3979, vol. 23277. MacKereth to Baxter, 19 May 1939.

(٦٩) FO 371/4400, vol. 23277. MacKereth to Baxter, 12 June 1939.

(٧٠) MAE, Puaux Papers, Carton 34. «Chronique Politique,» June 1939.

(٧١) FO 371/4400, vol. 23277. MacKereth to Baxter, 12 June 1939.

الخطيب، الموالي للفرنسيين لكنه ذو الضمير الحي، رئاسة مجلس المديرين الجديد[٧٢]. وعادت الكتلة الوطنية إلى الخطوط السياسية الجانبية في أقل من ثلاثة أعوام من توليها السلطة.

لقد كانت «الدورة السياسية» دورة «ثورة كاملة». فالسياسة الفرنسية عادت إلى النقطة التي كانت تقف عندها عشية إضراب ١٩٣٦ العام. وقضي على الجهود الفرنسية الرامية إلى تأسيس توجه سياسي جديد بأن تبقى غير ذات جدوى بفعل عدد من العوامل. فالأقليات السورية المتراصة استمرت في حالة توتر واضطراب بسبب من هيمنة الكتلة الوطنية. والحكومة الفرنسية أرادت، فيما الحرب تدنو، أن تدلل على أنها غير مستعدة للتخلي عن موقعها في الشرق[٧٣].

وقد قدم العقيد ماكيريث الحاد الملاحظة تلخيصاً ذكياً لعواقب الانشقاق الحزبي السوري في أواخر الثلاثينات: «إن مقدار حرية العمل الذي أتاحته السلطات الفرنسية للوطنيين السوريين في السلطة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ كان كافياً لأن يظهروا عاجزين في أعين معظم السوريين. فالكتلة تبعثرت إلى جماعات سياسية متنافسة، في حين أن القسم الأعظم من السكان كان متخماً بالمكائد وتصيد المواقع السياسية. لقد لعب المسؤلون السياسيون الفرنسيون على الأوتار كافة بمهارة. ويمكن إذاً أن يحسب أنه لن يكون هناك أي رد فعل داخلي خطر مناوئ للفرنسيين»[٧٤].

حقاً، لقد أخضعت سورية على نحو لافت للنظر.

(٧٢) MAE, Puaux Papers, Carton 34. «Chronique Politique,» July 1939; FO 371/4872, vol. 23277. Mackereth to FO, 9 July 1939; FO 371/4894, vol. 23277. Mackereth to Halifax, 3 July 1939; FO 371/5341, vol. 23277. MacKereth to Baxter, 22 July 1939.

(٧٣) MAE, Syrie-Liban 1930-40. Lagarde Note, 17 Aug. 1939, vol. 496, pp. 201-18; *Le Temps* (11 July 1939). MD, 7N 4190, Dossier 1. Daladier (Paris) to MAE, 5 July 1939.

(٧٤) FO 371/4894, vol. 23277. Mackereth to Halifax, 3 July 1939.


ABU ABDO ALBAGL

القسم الثامن

الحرب والاستقلال ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥


ABU ABDO ALBAGL

الفصل الثالث والعشرون

إثارة طرف على آخر

نجت سورية من معارك الحرب العالمية الثانية الخطيرة وأضرارها الفادحة؛ غير أن الحرب غيرت البلد في وجهين مهمين: فقد مهدت الطريق للاستقلال عن فرنسا وحفزت تغييرات اقتصادية واجتماعية سرّعت إعادة اصطفاف القوى السياسية فى البلد. كما أنها أبرزت عدداً من التوجهات المهمة التي ستحدد مسار سورية في فترة ما بعد الحرب.

كان العامل المحفز على الاستقلال نشوء حضور بريطاني واسع في قلب سورية. وكان تورط بريطانيا المباشر في الحياة السياسية والاقتصادية السورية إبان الحرب قد أجّج التنافس البريطاني ـ الفرنسي وأتاح للقيادة الوطنية السورية فرصاً جديدة. وفي النهاية، كان من شأن وزن بريطانيا في ميزان القوى الشامل أن مكّن الوطنيين المتمرسين من تحقيق هدفهم الأساسي: استقلال وطني وحكم تقوده الكتلة الوطنية.

العلاقات البريطانية ـ الفرنسية

كانت العلاقات البريطانية ـ الفرنسية في الشرق مهذبة فترات طويلة بين الحربين. لكن كان خلف ذلك التهذيب شكّ متبادل. ففرنسا لم تغفر للبريطانيين قط امتناعهم عن وقف تدفق الرجال والسلاح والمال من فلسطين وشرق الأردن والعراق خلال الثورة الكبرى في سورية. وحاولت فرنسا معاملتهم بالمثل في أثناء الثورة في فلسطين بعد ذلك بعشرة أعوام. لكن بالنظر إلى ما كانت بريطانيا تتمتع به من قوة في المنطقة، ظلت فرنسا تشعر بأنها في موقف أضعف. وعلى وجه التحديد، كان الفرنسيون يخشون احتمال أن يؤدي تساهل بريطانيا تجاه القومية العربية، بل حتى تشجيعها الخفيف لهذه القومية، إلى تقويض موقع فرنسا في سورية ولبنان.

وقد حوّلت الأحداث في الشرق خلال الحرب العالمية الثانية هذه المخاوف إلى واقع ملموس. فسقوط فرنسا عام ١٩٤٠، وإقامة نظام فيشي، وتعيين الجنرال دينتز الموالي لفيشي مندوباً سامياً في سورية ولبنان، كل ذلك أتى بالصراع إلى قلب الشرق الأوسط قبل الاحتلال الألماني لفرنسا بأكثر من عام واحد. وأفضى قيام فرنسا بتقديم قواعد جوية

سورية للطائرات الألمانية خلال انقلاب رشيد عالي الكيلاني ضد بريطانيا في العراق عام ١٩٤١ وإلى تعرّض سورية ولبنان لغزو نظمته بريطانيا ونفذته بالاشتراك مع قوات فرنسا الحرة. وبنجاح الغزو، نقل البريطانيون مهامّ إدارة الانتداب إلى قوات فرنسا الحرة التي كان يقودها شارل ديغول، ولكن وجوداً عسكرياً بريطانياً كثيفاً دعم الفرنسيين الأحرار، وهذا ما يعني أن السلطة الأخيرة كانت في يد البريطانيين طوال فترة الحرب.

صعّدت سيطرة بريطانيا في سورية الشك والعداء المتبادلين بين الحليفين. وفي الواقع، لم يعترف البريطانيون في البداية بفرنسا الحرة ممثلاً وحيداً للشعب الفرنسي، الأمر الذي ساهم في تعقيد العلاقات فيما بين الطرفين في سورية ولبنان(١). وكان المصدر الأساسي للاحتلال البريطاني ـ الفرنسي في الشرق إصرار بريطانيا على أن تمنح فرنسا سورية استقلالها. أمّا ديغول، فبعزمه على بعث فرنسا قوة عالمية من الطراز الأول، أيّد تجديد روابط فرنسا بمستعمراتها وتعزيزها. ورأى أن السياسة البريطانية مرسومة بهدف دعم السيطرة البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب على حساب مصالح فرنسا. وفي هذا الجو من التنافس والشك المتبادل، اكتشف القادة الوطنيون السوريون رافعات جديدة للسعي باتجاه استقلالهم النهائي.

الوطنيون تحت الحصار

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، كانت القيادة الوطنية منهكة ومفلسة سياسياً. ولما كان الوطنيون خارج الحكم وخارج السلطة، فقد وجدوا في الحرب متنفساً. وأملوا على وجه التحديد بأن تجعل الأحداث المثيرة في أوروبا الجماهير السورية تنسى ما ارتكبته الكتلة من أخطاء في العامين المنصرمين(٢).

وكانت المدن السورية هادئة على نحو غير عادي بعد قرار المندوب السامي في تموز/يوليو ١٩٣٩ تعليق الدستور السوري، وحل البرلمان، وإعطاء مناطق الأقليات مزيداً من الحكم الذاتي، وإيداع الحكم أيدي مجلس مؤلف من سكرتيري وزارات دائمين محليين(٣). فلم يكن هناك احتجاجات أو إضرابات، ولا علائم تدل على أن الكتلة

---

(١) انظر:

François Kersaudy, *Churchill and De Gaulle* (New York, 1983); Charles de Gaulle, *Mémoires de Guerre*, 3 vols. (Paris, 1954-59); Winston Churchill, *The Second World War*, 6 vols, (London, 1948-1954); Issac Lipschits, *La politique de la France au Levant*, 1939-41 (Paris, 1941).

(٢) **المضحك المبكي**، العدد ٤٣٢ (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩)، ص ٦.

(٣) FO 371/4872, vol. 23277, Mackereth to FO, 9 July 1939; FO 371/4894, vol. 23277, Mackereth to Halifax, 3 July 1939.

الوطنية أو الأحزاب المعارضة تحاول مقاومة سياسة «كانت منذ وقت قصير جداً تُعتبر رجعية وغير مقبولة إطلاقاً من جميع الوطنيين السوريين»[٤].

وأدّى إعلان الحلفاء الحرب على ألمانيا إلى تشديد السيطرة الفرنسية في سورية ولبنان؛ فأعلن الحكم العرفي، وأُعطي العسكريون الفرنسيون صلاحية الاستيلاء على أي شيء يحتاجون إليه، وسُخر معظم سيارات الأجرة لأغراض عسكرية، ومُنع بصورة موقتة بيع النفط المخصص للاستعمال الشخصي، وأُمر أصحاب المحال بألا يبيعوا أي مشتر سوى كميات قليلة من المواد الغذائية. وثبّت سلم الأسعار[٥]، وفُرضت رقابة شديدة على الصحف وعلى وسائل اتصال أُخرى، وصودرت أجهزة الراديو من جميع المقاهي وغيرها من الأماكن العامة لمنع الناس من التجمع للاستماع إلى المحطات الألمانية التي تبث بالعربية ـ، وهو حدث اجتماعي كان قد أصبح «مظهراً شائعاً من مظاهر الحياة اليومية. . . في البلاد العربية المجاورة». وفي الوقت ذاته، اتخذ الفرنسيون اجراءات تأديبية بحق قائمة من «الهدامين» السياسيين؛ فأوقفوا أنشطة الحزب الشيوعي السوري والحزب القومي الاجتماعي السوري والنادي العربي و«المكتب العربي القومي للدعاية»، كما أنهم سجنوا قادة عصبة العمل القومي والمتعاطفين مع دول المحور[٦].

ومع أن الفرنسيين استثنوا أعضاء الكتلة الوطنية وأعضاء حزب الدكتور الشهبندر، فقد صعدوا من إزعاجهم للقادة الوطنيين. وحض المندوب السامي، بهيج الخطيب، رئيس مجلس المديرين، على نبش شؤون الكتلة خلال توليها الحكم في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وعملاً بالقول العثماني المأثور «تبدأ السمكة تنتن من رأسها»، كشف الخطيب معلومات عن تورّط جميل مردم في صفقات مالية غير مشروعة خلال توليه رئاسة الوزراء. وساهم ما كُشف في الحطّ من منزلة مردم في نظام العيب المعتمد لدى الوطنيين[٧]. ووجِّهت تهم مماثلة إلى زعماء آخرين في الكتلة[٨].

خلال العام الأول من الحرب، أعلن عدد من الوطنيين، بمن فيهم مردم، ولاءه المطلق لفرنسا (وبريطانيا) وحاول هؤلاء بهدوء إقناع المندوبية العليا بأن تتخلى للكتلة عن

---

(٤) FO 371/5213, vol. 23277. Davis to FO, 12 July 1939.

(٥) Fo 371/6637, vol. 23277. Mackereth to Baxter, 4 Sept. 1930.

(٦) FO 371/7298, vol. 23277. Mackereth to Baxter, 27 Sept. 1939; FO 371/6637, vol. 23277. Mackereth to Baxter, 4 Sept. 1939.

(٧) MAE, Gabriel Puaux Papers. Carton 34, 15 Aug. 1939.
حُكم على كثير من الوطنيين بالسجن مدداً طويلة لدورهم في محاولة اغتيال الخطيب. انظر:
FO 371/1778, vol. 24591. Ogden, 26 April 1940.

(٨) *Les Echos de Syrie* (21 Aug. 1930).

زمام الحكم[٩]. لكن محاولتهم باءت بالفشل.

في ظل مثل هذا الوضع، حيث لا حكومة ولا خطوة نحو الاستقلال، برز أسلوب تقليدي من جديد؛ فأيّان يحلّ مأزق سياسي بين الوطنيين والفرنسيين ينظر الوطنيون إلى خارج سورية، إلى الجيران العرب، طلباً لواسطة من أجل الخروج منه. ولم يكن عليهم هنا النظر بعيداً؛ إذ كان ثمة عدة مشاريع وحدة عربية عائمة على السطح ومقترنة بالهاشميين في شرق الأردن والعراق وبابن سعود.

وكما هي الحال دوماً، كان الوطنيون السوريون متبايني الآراء بشأن الوحدة العربية. وظهر الخلاف إلى العلن حين توجه وفد كبير برئاسة الدكتور الشهبندر إلى عمان في حزيران/يونيو ١٩٣٩ للبحث في مشاريع الوحدة. ولم يجد قرار الشهبندر إعلان الأمير عبدالله «ملكاً على سورية» سوى حساسية طفيفة في دمشق، إلا أنه أغاظ ابن سعود[١٠]. ولطالما اعتبر عبدالله سورية نافذة إلى طموحاته، ولم يسبق منذ أعوام عديدة أن فُتحت هذه النافذة واسعة على هذا النحو بفعل عودة الشهبندر إلى العمل واقتراب ظروف الحرب[١١]. وتصدياً لإعلان الشهبندر، التمست الكتلة الوطنية تدخل ابن سعود[١٢]، فساندت الرياض الكتلة الوطنية لمواجهة المشاريع الهاشمية.

حين التفت القادة السوريون إلى العالم العربي، بادلهم العالم العربي الاهتمام. فالرأي العام العراقي كان يشعر بقوة بوجوب أن تنال سورية الاستقلال الذي وعدت فرنسا به. وكان العراق يخشى أيضاً أن تواجه سيادته خطراً في حال تحقُّق خطط تركيا بشأن الجزيرة. وفوق ذلك كله، كان رئيس الوزراء نوري السعيد وزملاؤه يريدون جعل العراق مركز اتحاد عربي كبيراً يشمل سورية[١٣].

وبالنسبة إلى فرنسا، فقد أبلغ المندوب السامي غبريل بو أنه يعتقد أن إقامة مملكة سورية ستخدم مصالح الفرنسيين والسوريين بصورة أفضل. فقد كان يشعر بأنه في ظل مملكة، سيكون لأية اتفاقية فرصة أحسن للاستمرار. ومن الأسباب التي طرحها قوله «إن أي درزي أو علوي سيقبل بالخضوع للملكية منحدرة من سلالة إسلامية عظيمة أكثر من القبول بالخضوع لوزارة مؤلفة من مواطنين من دمشق»[١٤].

(٩) FO 371/6637, vol. 23277. Mackereth to Baxter, 4 Sept. 1939; FO 371/7919, vol. 23277, 28 Nov. 1939.

(١٠) Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. Puaux to Lagarde, Beirut, 20 May 1939; FO 371/4826, vol. 23280, Kirbride to MacMichael, 14 June 1939; *La Chronique* (11 June 1939).

(١١) Wilson, *King Abdullah*, Chapter 7.

(١٢) FO 371/5493, vol. 23281. Mackereth to FO, 25 July 1939.

(١٣) FO 371/22408, vol. 23276. Eastern Department Note, 29 March 1939.

(١٤) Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. Puaux to Lagarde (Beirut), 20 May 1939.

وقد فضّل المسؤولون الفرنسيون المجيء بسلالة سعودية، لأن المرجّح أن يركز السعوديون في سورية على الإسلام عوضاً من القومية العربية، وهو عقيدة تتوافق بسهولة أكبر مع مصالح فرنسا آنذاك. بل كان هناك افتراض أن الأقليات ستتلقى حماية أكثر بوصفها «من أهل الكتاب»[١٥].

أمّا البريطانيون، فكانوا منقسمين في الرأي. فالخبراء وافقوا على تقديرات الفرنسيين واعتقدوا أن عرشاً سورياً يشغله سعودي سيحول قبل كل شيء دون نمو علاقات وثيقة وحميمة بين سورية والمملكتين الهاشميتين في شرق الأردن والعراق، فضلاً عن تأمين «عنصر استقرار معدوم تماماً في سياسات دمشق»[١٦]. ولمس آخرون أن تحقيق طموحات هاشمية في سورية سيضمن سيطرة بريطانية فيها.

ومعركة الوحدة، على الرغم من أنها مفعمة بالحيوية وقاسية، فإنها كانت في طبيعتها مجموعة من قفائر النحل. لقد كانت مهيّجة ومتواترة، غير أن كل فترة منها لم تدم طويلاً، وقد أفلَت هذه الثورة بالتحديد عندما علم عبدالله، أكثر أنصارها نشاطاً، بأن الفرنسيين لم يوافقوا على كونه مرشحاً. وكانت الثغرة التي نتجت مبعث ارتياح شديد لابن سعود الذي أوضح أنه لم يكن لديه قط أهداف عدوانية تجاه سورية أو أي بلد عربي آخر، وأنه لم يكن يخشى سوى احتمال أن تسهِّل وحدة سورية مع شرق الأردن أو العراق الخطط الهاشمية في [الجزيرة] العربية. والأمر الذي كان يريده هو توازن في القوى في العالم العربي[١٧]. لكن الصراع على سورية كان قد بدأ لتوّه.

الاغتيال

بانكفاء جميل مردم إلى الخطوط السياسية الجانبية وغياب الوطنيين الراديكاليين غياباً واضحاً عن السياسة، حتى عن البلد بأسره في بعض الحالات، سطع مستقبل الدكتور الشهبندر السياسي. ومع أن الشهبندر كان لا يزال يُعتبر عميل بريطانيا الأول في سورية، فإن عدداً قليلاً من المسؤولين الفرنسيين المهمين، بمن فيهم غابرييل بو، كان قد بدأ يراه في مظهر مختلف. والأمر الذي زاد في جاذبية الشهبندر بالنسبة إلى «بو» وآخرين تأييده العلني لقضية الحلفاء، وانتقاده العلني القاسي للكتلة الوطنية وللاستقلاليين. وكان الشهبندر قادراً أيضاً على جذب مجموعة أنصار من بين الأعيان المحافظين السوريين

---

(١٥) عرض بو فكرة تنصيب سعودي على عرش سورية على وزير الخارجية دالادييه ووزير خارجية ابن سعود انظر:
Puaux Papers, Carton 36, Dossier S-3-5. R. Montagne to Puaux, 20 June 1939.

(١٦) FO 371/2803, vol. 23276. Bullard (Jidda) to FO, 15 April 1939.

(١٧) FO 371/6959, vol. 23281. Bullard to FO, 16 Oct. 1939..

«الذين، بعد أن كانوا قد تقبلوا تجربة الانتداب بإخلاص، وجدوا في حزب الدكتور حماية من الكتلة حين بدا أن فرنسا تحوّل السلطة إلى خصومها»[١٨]. وفي حين أن الشهبندر لم يكن يطري فضائل العروبة المعتدلة، فقد انتقد بعنف الوطنيين الراديكاليين، مثل شكري القوتلي وشكيب أرسلان، الذين وصفهم بالعاملين لمصالحهم الشخصية وبالموالين للفاشية[١٩].

عندما انهزمت فرنسا أمام دول المحور في حزيران/يونيو ١٩٤٠، كان الشهبندر الشخصية السياسية القائدة في سورية. غير أنه لم يبتعد عن أصدقائه البريطانيين؛ على العكس، فقد ذهب بعيداً في تأمين دعم بريطاني لمشروعه الرامي إلى إنشاء اتحاد فضفاض يشمل سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين تحت مُلكية الأمير عبد الله. وشاع بين خصومه شك كبير فيه لتشهيره المرير بمنافسيه الوطنيين وارتباطاته المتينة بعبد الله، وتودّده للبريطانيين ولبعض المسؤولين الفرنسيين. وفي عمل نادر (أو على الأقل في عمل نادراً ما نجح) من العنف السياسي في سورية، اغتيل الشهبندر في دمشق في نهاية حزيران/يونيو. ومع أن القتلة اعتُقلوا، وقدّموا إلى المحاكمة، وأُعدموا أو حُكم عليهم بالسجن المؤبد، فقد كانت هناك تأويلات كثيرة بشأن الدوافع الحقيقية لاغتياله.

نشأ مثل تلك التأويلات من طريقة تطبيق العدالة. فالمحاكمة أُجريت بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على عملية الاغتيال، واستمرت نحو شهر واحد. وقد شُكلت محكمة خاصة رأسها فرنسي، ولم يجر وضع إجراءات للاستئناف؛ ووجِّهت إلى أحد المتهمين تهمة القتل مع سبق الإصرار، واتهم ثلاثة عشر آخرون بمحاولة القتل والتواطؤ في جريمة عن سابق إصرار. والأمر الذي جعل المحاكمة مثيرة هو أنه كان بين المتهمين بالتواطؤ جميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري، الذين استطاعوا الإفلات من الاعتقال بالفرار إلى العراق قبل صدور مذكرات الاعتقال[٢٠].

كان مؤيدو الشهبندر واثقين من ضلوع مسؤولين فرنسيين في المؤامرة ومن أنهم أتاحوا لمردم والآخرين الفرار. ومن الأشخاص السبعة الذين قُدّموا إلى المحاكمة سكرتير مردم الشخصي، عاصم النائلي. وزُعم أنه كان الوسيط بين قادة الوطنيين والقتلة، بكلمة أُخرى، الفرد الذي دفع المكافآت. غير أن شكوكاً أعظم حامت حين أسقط المدعي العام جميع التهم الموجهة إلى النائلي مع التهم الموجهة إلى مردم والحفار والجابري[٢١].

وكان ثمة مزاعم مختلفة تتعلق بمصدر المكافآت. فمن الممكن أنه كان عملاء

---

(١٨) Puaux, *Deux années au Levant*, p.37.

(١٩) FO 371/599, vol. 24548. Middle East Intelligence Centre to FO, 30 Jan. 1940.

(٢٠) FO 371/655, vol. 27330. R.A. Beaumont Memorandum, 11 Jan. 1941.

(٢١) *Ibid.*; FO 371/2365, vol. 24591. Gardener to FO, 27 July 1940.

للاستخبارات الفرنسية متعاطفين مع حكومة فيشي التي انتهزت فرصة انهزام فرنسا للتخلص من رجل بريطانيا في سورية؛ أو عملاء إيطاليين كانوا ينشدون إنهاء الأنشطة المؤيدة للبريطانيين والمرتبطة بالشهبندر؛ أو مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، الذي كان يريد عرقلة محاولة الأمير عبدالله الحصول على عرش سوري، وهذا أمر كان الشهبندر يرعاه؛ أو عملاء عراقيين كانوا يريدون إحباط مساعي عبدالله؛ أو زعماء الكتلة الذين جهد الشهبندر في تصفيتهم كمنافسين على السلطة. هذه كلها كانت احتمالات، مع العلم بأن بعضها كان مرجحاً أكثر من بعضها الآخر[٢٢]. وقد كان مؤيدو الشهبندر مقتنعين بأن جميل مردم كان مسؤولاً في نهاية الأمر. كما أن الجماهير كانت تشك في مردم. وثمة دليل على أن ضباطاً وكلاء عن الكتلة الوطنية قدموا الأسلحة وأن دور عاصم النائلي كان بالغ الأهمية[٢٣]. وكان معروفاً جداً أن مردم كان يخشى الشهبندر ولا يثق به. وحتى لو لم يكن هو الذي أمر بالاغتيال، فمن الجائز جداً أنه كان يتمناه، وأن وكيلاً مخلصاً كالنائلي قد فسر هذا التمني بأنه أمر. وقد أدلى أحد الشهود بالقول إن مردم قد طلب منه في وقت سابق أن يقتل الشهبندر[٢٤]، وأن محاولةً لقتل الشهبندر قد جرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، أي في أوج محاولاته لإرغام حكومة مردم على الاستقالة[٢٥]. وقد اتُّهم مؤيدو الشهبندر بمحاولة اغتيال مردم عام ١٩٣٨.

ومن غير الواضح ما إذا كان المسؤولون الفرنسيون يعلمون مقدماً بخطة الاغتيال أو ما إذا كانوا متورطين في تغطيتها. ومن الممكن أنهم لَمحوا لمردم وزملائه في الكتلة أن تهماً ستوجَّه إليهم، مفسحين لهم بذلك سانحة للفرار إلى العراق. وبتجنّب الجانب السياسي من القضية، استطاعت المحكمة إسقاط جميع التهم الموجهة إليهم. وفي أية حال، فإن مغادرة هؤلاء الوطنيين النافذين سورية قد أضعف مواقف الوطنيين أكثر فأكثر، وهو ما كان يلائم غايات الفرنسيين.

كان بين الرجال الأربعة الذين دينوا وأُعدموا في شباط/فبراير ١٩٤١ (وحكم على اثنين آخرين بالسجن المؤبد) بائع متجول، ونجار مفروشات، وموظف في مخزن

---

(٢٢) أحاديث مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦)، ومع نصوح بابيل (دمشق، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦)؛ FO 371/3082, vol. 24595. Gardener to FO, 11 Dec. 1940؛ مركز الوثائق التاريخية، أوراق نزيه مؤيد العظم. مؤيد العظم إلى الجنرال هـ. م. ولسون، ٥ آب/ أغسطس ١٩٤١؛

Puaux Papers, Carton 33, Dossier S-8. Hauteclocque (Damascus) to Puaux, 15 Sept. 1940; *Ibid.*, Carton 36. Dentz (Beirut), 13 Jan. 1941; FO 371/172, vol. 27330. Gardener to FO, 11 Jan. 1941; FO 371/2365, vol. 24591. Gardener to FO, 27 July 1940.

(٢٣) Puaux Papers, Carton 34. «Affaire Shahbandar.» Puaux Telegram, 13 July 1940.

(٢٤) FO 371/655, vo. 27330. Beaumont Memorandum, 11 Jan. 1941.

(٢٥) Puaux Papers, Carton 34. Telegram, 14 Jan. 1939.

صغير[٢٦]. وقد ادعوا أن الاغتيال كان عملاً سياسياً ودينياً. واتهموا الشهبندر بأنه جاسوس لبريطانيا وعدوّ للإسلام. فأمّا التهمة الأولى فكانت مألوفة؛ إذ واظب الشهبندر طوال أعوام على اتصالات عديدة بالمسؤولين البريطانيين في دمشق والقاهرة وعلى زيارات للقنصلية البريطانية في الأشهر التي سبقت اغتياله. أمّا التهمة الأخرى، فقد دُحضت ببيان من علماء دين مرموقين في دمشق، على الرغم من أن الشهبندر ردد في مناسبات كثيرة ضرورة إبعاد الإسلام عن السياسة وردّه إلى النطاق الخاص. وبدا أن المدعي العام قد عامل النائلي بلطف متناه. وسمح القاضي بأن يؤخذ الشهود، الذين أكدت شهاداتهم ضلوعه وجميل مردم في العملية، بسخرية وبأن يعاملوا بقسوة. وحين سُلمت الأحكام، فُسرت دوافع القتلة بأنها «غيرة دينية في غير محلها»[٢٧].

لقد أدّت عملية الاغتيال إلى شل حزب الشهبندر؛ فلم يعد قط إلى سابق عهده من التنظيم الجيد، نظراً إلى اعتماده التام على ما كان زعيمه يتمتع به من شخصية كاريزمية. ومع أن الشهبندر تفوق على خصومه من حيث الشجاعة الفكرية والمهابة الشخصية، فقد كان دوماً ذا أسلوب غير تقليدي في عالم سياسة المحسوبيات، إذ لم يخلّف أية شبكة مأسسة للإبقاء على إرثه حياً.

صعود القوتلي

ساعد اغتيال الشهبندر في إعادة الكتلة الوطنية إلى دائرة الضوء، لكن في ظل قائد جديد؛ إذ إن مردم والجابري والحفار كانوا في المنفى في بغداد، وسمعة مردم شوّهت بشكل خاص بسبب اغتيال الشهبندر[٢٨]. لذلك، قُيّض لشكري القوتلي، بعد طول انتظار، أن يحاول الحصول على موقع قيادة حركة الاستقلال الوطني[٢٩].

ولطالما قوبلت توجهات القوتلي الراديكالية غير المهاوِدة بنفور من قِبل فرنسا وبريطانيا. إذ كان قد عارض الحلول الوسط التي توصل مردم إليها مع فرنسا بشأن معاهدة ١٩٣٦، وبريطانيا اعتبرته العضو الوحيد في حكومة مردم الذي عارض الجهود البريطانية الساعية لإنهاء الدعم السوري للثورة في فلسطين.

---

(٢٦) أوراق مؤيد العظم. مذكّرة المقدم كويتو بخصوص اغتيال الشهبندر، تموز/يوليو ١٩٤٠. لم تذكر مهنة الرجل الرابع.

(٢٧) FO 371/655; vol. 27330. مذكرة بومون، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤١؛ حديث مع نصوح بابيل (دمشق ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦).

(٢٨) FO 371/2709, vol. 24594. Crosthwaite Note,2 Oct. 1940.

(٢٩) MAE, Guerre 1939-1945. Londres (CNF), vol. 39. Report of 15 Oct. 1940, pp. 26-28; Puaux Papers, Carton 36. Dentz, 13 Jan. 1941.

وزاد عزم القوتلي على التعاون مع دول المحور نفور الدوائر الفرنسية والبريطانية منه. غير أن قراره كان من قبيل الانتهازية لا من منطلق أيديولوجي. فالهدف الوطني كان جعل وضع الفرنسيين في سورية غير مستقر. وكان القوتلي وزملاؤه الأقرب إليه في جناح الاستقلال من الكتلة يعتقدون أن سقوط فرنسا، واكتساح ألمانيا شمال افريقيا، وفي المقابل تزايد أنشطة الدعاوة الألمانية في الشرق، كل ذلك هو الذي جعل مسألة الاستقلال السوري قريبة بهذا المقدار. وعلاوة على ذلك، فمنذ أن رفض غابرييل بو وصول الكتلة إلى السلطة، التفت الوطنيون بصورة طبيعية إلى أولئك الضباط والمسؤولين الفرنسيين الذين كانوا يخالفون بو في الرأي. ولما كان بو غير متعاطف مع حكومة فيشي، مال معارضوه والذين سعى الوطنيون لديهم إلى موقف موال لفيشي. ومع أن بو لم يطُل المقام به كمندوب سام واستُبدل بالجنرال إنري دنيتز، التابع المخلص لفيشي، كانت الكتلة قد اصطبغت عند احتلال الحلفاء لسورية عام ١٩٤١ بصبغة الموالية لدول المحور(٣٠).

ولم يكن قادة الكتلة كلهم مؤيدين لهذا التحول في الهوية؛ ففي حين أظهر القوتلي وداً تجاه الفرنسيين الموالين للمحور(٣١)، سعى مردم وراء الدعم البريطاني في بغداد، وذلك بالتباهي بآرائه المناوئة للمحور وبإخلاصه لبريطانيا(٣٢).

وعلى الرغم من تودُّد القوتلي، فإنه لم يمتنع من مهاجمة الإدارة الفرنسية، بصرف النظر عمن كان على رأسها. وجاءته فرصته الحقيقية الأولى في نهاية شباط/فبراير ١٩٤١، حين أدى نقص مفاجىء في الخبز إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً حاداً وإلى وقوف الناس صفوفاً طويلة أمام الأفران في دمشق. ومع أن سورية كانت لا تزال مكتفية ذاتياً تقريباً من حيث المواد الغذائية، فقد كان هناك نقص في الأرز، والسكر، وزيت الوقود، والكاز لأغراض الطهو والإنارة. فمن الواضح أن الحرب رفعت تكاليف المعيشة، التي زادت بدورها في سوء حالة العاطلين عن العمل، الذين بلغ عددهم في دمشق وحدها ٥٠,٠٠٠ شخص(٣٣). لكن لم يكن هناك من ضامن لانفجار الوضع في المدن أفضل من النقص في الخبز. وكان سبب الأزمة عجز السلطات العسكرية الفرنسية المسؤولة عن «دائرة الاعاشة والتموين» والنقص في زيت الوقود الضروري لخدمات النقل.

وبتوصية من القوتلي، استغلت الكتلة المناسبة في ٢٨ شباط/فبراير بدء إضراب

---

(٣٠) FO 371/2709, vol. 24594. Gardener to FO, 27 Sept. 1940.

(٣١) In particular, M. Perissé, head of Sûreté in Damascus. FO 371/2365, vol. 24591. Gardener to FO, 21 Sept. 1940; MAE, Guerre 1939-45. Londres (CNF), vol. 39, 14 Oct. 1940.

(٣٢) Fo 371\2365, vol. 24591. Gardner To FO, 19 Aug. 1940.

(٣٣) FO 371/169, vol. 27330. Newton to Halifax, 23 Dec. 1940.

لأصحاب المحلات في دمشق وبعد أيام قليلة امتد الإضراب إلى حمص وحماة وحلب ودير الزور. واستخدم الوطنيون أساليب الترهيب المعروفة لابقاء الإضراب نافذ المفعول في الأسواق. وحتى عندما وافقت الحكومة على خفض أسعار الخبز في الأسبوع الثاني من آذار/مارس، رفضت الكتلة وقف الإضراب، الذي استمر حتى بداية نيسان/أبريل، مصحوباً بالعنف والقمع الفرنسي وبسقوط عدد من القتلى، حين وافق المندوب السامي على استبدال مجلس المديرين بمجلس آخر ذي صلاحيات تشريعية وصلاحيات مراقبة «دائرة الاعاشة والتموين»(٣٤).

عُين خالد العظم رئيساً للمجلس الجديد. وكان من الملاكين والصناعيين المرموقين، ومن عائلة بارزة في دمشق. وجاء تعيينه بداية لمستقبل سياسي له ذي نتائج مهمة بالنسبة إلى سورية بعد الاستقلال. وقد اعتبرت الكتلة وزارة العظم مجرد خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح، وذلك من منطلق تركيبتها التي كانت وطنية معتدلة في أحسن الأحوال. ومع ذلك، فإن المندوب السامي لم يضطر إلى اتخاذ حتى هذه الخطوة الصغيرة إلا بسبب إضراب صعّدته الكتلة. ولذلك، فإن تعيين العظم قد سجل بروز الكتلة مجدداً، والقوتلي على رأسها.

احتلال الحلفاء للشرق

في شتاء وربيع ١٩٤١، كانت الدعاوة الألمانية تتصاعد في الشرق. فقد قام المسؤول النازي، فُن هنتغ، بزيارة سورية ووزع هبات سخيّة على عدد من الأفراد والتنظيمات، بمن في ذلك شكري القوتلي، والكتلة الوطنية، ومجموعة من الملاكين الموالين لألمانيا، وعدة مجموعات من الشبيبة الراديكالية(٣٥). وأعطى انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق في مطلع أيار/مايو زخماً للطموحات الألمانية وللأمل بتحقيق استقلال سورية. وقام المتعاطفون مع ألمانيا، ورشيد عالي وضباط الجيش المحيطون به بطرد الوصي على العرش الموالي لبريطانيا، عبد الإله، الأمر الذي أثار حماسة شديدة في قطاعات كبيرة من الشعب السوري، ولا سيما الطلاب الذين قادوا في المدن الكبرى تظاهرات تأييد لرشيد عالي. وفي الوقت نفسه، بادر آخرون، معظمهم أعضاء عصبة العمل القومي العربية والنادي العربي، إلى التطوع للذهاب إلى العراق للانضمام إلى الكفاح ضد الإمبريالية البريطانية. وقد أظهر تواني إدارة الانتداب الفرنسي عن مواجهة مكائد دول

(٣٤) FO 371/1282, vol. 27290. Gardener to FO, 3 April 1941.
احتفظ المندوب السامي بحق الموافقة على جميع القوانين ذات التأثير في المصالح الفرنسية.

(٣٥) FO 371/348, vol. 27333. غاردنر إلى وزارة الخارجية، ١ شباط/فبراير ١٩٤١؛ أوراق مؤيد العظم، رقم ٢٤٥. من أسماء الملاكين سعيد الكيلاني، نوري إيبش، عدنان القوتلي، مصطفى العظم. FO 371/2837, vol. 27291، غاردنر إلى وزارة الخارجية، ٩ نيسان/أبريل ١٩٤١.

المحور مدى ما أصاب المندوبية العليا من هبوط في المعنويات، وعجز، وانقسام[٣٦].

بدأت بريطانيا تزداد خوفاً، وكان هذا أمراً طبيعياً. وحين قدمت الإدارة الفرنسية في سورية ولبنان إلى دول المحور قواعد جوية وتسهيلات أُخرى لمؤازرة حركة رشيد عالي، أعدت بريطانيا لعملٍ ما بالتعاون مع الفرنسيين الأحرار. وفي ٨ حزيران/ يونيو، أي بعد أسبوع من قيام البريطانيين بإخماد الانتفاضة العراقية وإعادة الوصي على العرش، شُنت حملة عسكرية مشتركة. وبحلول ١٤ تموز/يوليو، كان الحلفاء قد بسطوا سيطرتهم على سورية ولبنان؛ وقُضي قضاء مبرماً على خطر عودة هيمنة ألمانية على سورية ولبنان.

لقد غيَّر غزو الحلفاء للشرق في مطلع حزيران/يونيو ١٩٤١ ميزان القوى في سورية. فبريطانيا كانت أصلاً مسيطرة على العراق وفلسطين وشرق الأردن ومصر؛ وجاء حضورها العسكري الكثيف في سورية؛ المحقَّق من خلال الغزو، ليرسخ هيمنة بريطانيا. وكما حدث تماماً في نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد قزَّم الوجود المادي البريطاني في المشرق العربي الوجود المادي الفرنسي، محيياً الخوف ثانية من نية بريطانيا إخراج فرنسا من المنطقة بأسرها.

ولقد صاحب غزوَ الحلفاء إعلانٌ للفرنسيين الأحرار يعد باستقلال سورية ولبنان. وجاء في الإعلان، الذي أذاعه الجنرال جورج كاترو باسم الجنرال ديغول: «يا أهالي سورية ولبنان! في لحظة دخول قوّات فرنسا الحرّة، المتحدة مع حليفتها، قوات الإمبراطورية البريطانية، أعلن أني أتولى سلطات ومسؤوليات وواجبات ممثل فرنسا في الشرق. إني أقوم بذلك باسم فرنسا، التي هي فرنسا التقليدية والحقيقة، وباسم زعيمها الجنرال ديغول. وبهذه الصفة جئت لإنهاء نظام الانتداب وأعلن أنكم أحرار ومستقلون»[٣٧].

كان إعلان ديغول مضموناً من قِبل بريطانيا، وجاء في رسالتين متبادلتين في ١٥ آب/أغسطس بين قائد الفرنسيين الأحرار ووزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، أوليفر ليتلتون، الذي قال في رسالته إلى ديغول: «ليس لبريطانيا في سورية ولبنان مصلحة سوى ربح الحرب. ولا نروم بأي شكل تخطّي الموقع الفرنسي. ففرنسا الحرة وبريطانيا العظمى كلتاهما تتعهدّان باستقلال سورية ولبنان. أما وقد اتُخذت هذه الخطوة الأساسية، ومن دون إجحاف بها، فإنّنا نقرّ بحريّة بأنه ينبغي أن يكون لفرنسا، دون أية قوة أوروبية أخرى، الموقع المهيمن في سورية ولبنان. وبهذه الروح بالذات عملنا دائماً»[٣٨].

---

(٣٦) *Ibid.*; FO 371/?, Beirut Appreciation, no. 11/41. 13-24 April 1941.

(٣٧) Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 241.

(٣٨) *Ibid.*, pp. 244-45.

مع أن بريطانيا كانت ملتزمة إزاء استقلال سورية ولبنان، فقد كان المراد بإعلان ديغول بشكل رئيسي إضعاف أية مقاومة داخلية للاحتلال المشترك. وكان قد أدرك أيضاً أن التخلي عن الموقع الفرنسي التقليدي في الشرق سيمنح حكومة فيشي فرصة نزع صدقية حركته في فرنسا وفي أماكن أخرى من الإمبراطورية الفرنسية. وإلى ذلك، كان شديد الإيمان بأن إعادة إحياء الإمبراطورية الفرنسية ستساهم بعمق في نهضة وطنية فرنسية ضرورية. ولذلك، فقد قصد أن يكون الاستقلال الموعود على المدى البعيد القادم.

وفي الواقع، لقد صبغت التفاسير المختلفة لإعلان الفرنسيين الأحرار والضمانة البريطانية العلاقات الإنكليزية ـ الفرنسية طوال فترة الحرب. وأصبحت مسألة الاستقلال لُبّ الخلاف الرئيسي بين بريطانيا والفرنسيين الأحرار في الشرق الأوسط. فقد رأى ديغول أن بريطانيا الجاثمة في الشرق مستعدة للانقضاض إذا ما لاح من فرنسا، ولو للحظة، شكّ في دورها في المستقبل في المنطقة. وبريطانيا رأت في تمسّك فرنسا العنيد بالشرق مفارقة تاريخية وخطراً على تكيف سلس مع حقائق زمن الحرب.

وعلاوة على الاختلافات الكبرى في السياسة، فقد جعلت النزاعات الشخصية العلاقات الانكليزية ـ الفرنسية في سورية غير مريحة إطلاقاً على امتداد فترة الحرب. فقد كان ديغول ونستون تشرشل في حالة خلاف دائم. ولأن ديغول كان في موقع أضعف بسبب اعتماد لجنة الفرنسيين الأحرار على الدعم البريطاني، فقد مُس ارتيابُه في النيات البريطانية عند تنفيذ السياسة الفرنسية في سورية. وعلى المستوى التالي الأدنى، كان هذا الخصام أشدّ مضاء؛ ففي كل يوم تقريباً، كان التناطح يدور بين الجنرال جورج كاترو، الذي عينه ديغول معتمداً عاماً له (وهو منصب حل محل منصب المندوب السامي) في الشرق، والميجور جنرال إدوارد سبيرز، موفد تشرشل الرئيسي إلى سورية ولبنان[٣٩].

---

(٣٩) Kersaudy, *Churchill and De Gaulle*, pp. 192-93. إن نفور كاترو من سبيرز واضح في مذكراته، انظر:

Georges Catroux, *Dans la bataille de Méditérranée: Egypte - Levant-Afrique du Nord 1940-44* (Paris, 1949).

وبخصوص رأي سبيرز في كاترو، انظر:

Major-General Sir Edward Spears, *Assignment to Catastrophe*, 2 vols. (London, 1954) and *Fulfillment of a Misson* (Hamden, Conn. 1977).

ومزيد من المعلومات يمكن إيجادها في

Edward Spears Papers, Middle East Centre, St. Antony's College, University of Oxford, Box I, Box II: 3-7.

غير أن مسؤولاً فرنسياً كان قد أمضى فترة طويلة في الشرق قال إنه على الرغم من عدم ثقة كاترو بسبيرز وبالبريطانيين في سورية ولبنان، فإنه كان «ذا باع طويل في الشؤون العربية»، وبالتالي أقر بالحاجة إلى حل وسط مع القوى القومية؛ ولكن كان يتم تجاوزه دوماً من قبل ديغول، الذي كان حين يفكر في القومية العربية والبريطانيين كان دائماً يرى أعلاماً حمراً. انظر: =

كان سبيرز منتدباً لمهمة جذب دول الشرق إلى خط أكثر توافقاً مع مصالح بريطانيا الاستراتيجية العامة في الشرق الأوسط. وكان هذا يعني ضمان الأمن العسكري البريطاني في المنطقة. لكنه كان معنياً أيضاً بتعزيز مصالح بريطانيا الاستراتيجية والتجارية البعيدة المدى هناك.

ولقد قصد البريطانيون تنسيق سياستهم العربية الأوسع بضمّ سورية إلى تلك السياسة. وأدركت بريطانيا أن الاستقلال السياسي للبلاد العربية كان ضرورياً وحتمياً. وكان لهذا التقدير من الصحة في سورية ما كان له في مجالات النفوذ الخاصة ببريطانيا. فإذا ما تم تجاهل طموحات العرب في الشرق أكثر من ذلك، فمن الممكن أن يلحق استياء الوطنيين أذى بموقع الحلفاء العسكري في المنطقة كلها. لكن مع رجحان قوة بريطانيا في الشرق الأوسط والجو العام من انعدام الثقة بين بريطانيا والفرنسيين الأحرار. لم يكن ديغول وزملاؤه مستعدين لتقبّل التقدير الخاص ببريطانيا. فبالنسبة إليهم، كان أيّ عمل توصي بريطانيا به موضع شك من انطوائه على دوافع ضارّة بمستقبل فرنسا في المنطقة(٤٠).

على الرغم من إعلان حزيران/ يونيو ١٩٤١ الواعد بالاستقلال، وافقت بريطانيا على وجوب أن يستمر الفرنسيون الأحرار في الوقت الراهن في السيطرة على جميع الوسائط الإدارية في دول الشرق، بما فيها «القوات الخاصة»، في الوقت الذي ضمنت بريطانيا الأمن العسكري للمنطقة برمّتها. بيد أن الفرنسيين الأحرار كانوا مفرطي الخوف من الخطط البريطانية. ومن المسائل التي أقضّت مضاجع الفرنسيين على نحو خاص خطة القمح المموّلة بريطانياً والمراد بها «جعل الشرق مكتفياً ذاتياً في إنتاج الحبوب»، إذ «ندّدوا بها... بوصفها محاولة بريطانية للسيطرة على الشرق بوسائل اقتصادية»(٤١). وتوكيداً للسيطرة الفرنسية، وضع الجنرال كاترو في سورية نظاماً إدارياً لم يكن أكثر تقدماً من أنظمة أوائل الثلاثينات.

ووضح للوطنيين السوريين بالتدريج أن الفرنسيين الأحرار لم يكن في نيتهم وقف الانتداب قبل التوصل إلى اتفاقيات مع سورية (ولبنان) ترضي المصالح الفرنسية. وحين أصدر الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول/ سبتمبر إعلان استقلال ثانياً، لم يؤخذ على محمل الجد في أوساط الوطنيين. إذ كيف كان يمكن أن يكون استقلالاً في حين «استُثنيت منه سيطرة سورية الكاملة على الجيش أو قوات الشرطة، أو الخدمات العامة، أو الشؤون

= Pierre Rondot, «Les mouvements nationalistes au Levant durant la Deuxième Guerre Mondiale (1939-1945),» in *La Guerre en Méditerranée (1939-45)* (Paris, 1971), p. 662.

(٤٠) Kersaudy, *Churchill and De Gaulle*, pp. 194-95.

(٤١) *Ibid.*, p. 196.

الاقتصادية، أو الاتصالات»[٤٢].

ومع ذلك، وبسبب ضغوط الوطنيين والضغوط البريطانية معاً، كان يتعين على الفرنسيين الأحرار أن يقدّموا شيئاً يتعدّى الكلام بشأن مسألة الاستقلال. ومن هنا، استعيد الدستور السوري. وحل مجلس وزراء محل المديرية التي كان على رأسها خالد العظم. أمّا منصب الرئيس، فقد سلّموه إلى الانتهازي المرن بصورة لافتة للنظر، الشيخ تاج الدين الحسني[٤٣]. وكان هذا أشد ما أغاظ قدامى الوطنيين. ومع أن منصب رئيس الوزراء أُعطي للدكتور حسن الحكيم، حليف الشهبندر القديم وخصم الفرنسيين منذ زمن طويل، فإنّ تركيبة الوزارة الجديدة كانت من غير الوطنيين. وقد عارض بعض كبار المستشارين المدنيين الفرنسيين تنصيب تاج الدين وفضّل جميل مردم، الذي بدا في هذا الوقت أنه أُقصي عن الكتلة الوطنية. لكن الأعلى مرتبة أدركوا أن مردم لم يبق له سوى حفنة من التابعين وأنه كان «معاقاً بمشاركته المزعومة في قتل الشهبندر». ويصعب تحديد مدى ما كان للجنرال ديغول من تأثير في تعيين تاج الدين. إذ كان قد زار سوريا قبل تأليف الوزارة الجديدة مباشرة، واعتُرف في بعض الدوائر الفرنسية بأن «جهله المتغطرس للأوضاع المحلية» جعل من غير المرجح أن يكون في الإمكان تأليف حكومة عملية[٤٤].

لم يكن داخل الحكومة أو خارجها أحد يستطيع تحمل تاج الدين رئيساً. فرئيس الوزراء حسن الحكيم اتهمه بالتدخل الفاضح في شؤون عمله، وباحتفاظه بمنشأة رسمية مكلفة من دون داع، وبمحاباته أقاربه[٤٥]. وصعّد الوطنيون المعتدلون من الإثارة ضد الحكومة بلومها على فشلها في حل مشكلة النقص في الخبز ومشكلات اقتصادية أُخرى. واشتد الاضطراب في المدن بسبب الخلل المتكرر في تأمين الخبز وحاجات أُخرى، وبسبب ارتفاع تكاليف النقل العام، وعجز الرواتب الحكومية عن مجاراة معدل التضخم. وانتشرت على نطاق واسع الإضرابات التي نفذها الطلاب والعمال وهيئات أُخرى[٤٦]. وكان التطور الإيجابي الوحيد، من المنظور الوطني، إعادة اللاذقية ومحافظة الدروز في شباط/فبراير ١٩٤٢ إلى سلطة الحكومة السورية. وبحلول نيسان/أبريل، أصبح واضحاً

---

(٤٢) FO 371/6923, vol. 27314. Lampson to FO, 23 Oct. 1941; Longrigg, *Syria*, p. 323.

(٤٣) يبدو ممكناً أن ديغول وكاترو عرضا وضع الكتلة الوطنية في السلطة إذا وافقت على أن تحكم من دون برلمان حتى نهاية الحرب.

FO 371/8097, vol. 27319. Edward Atiyah Report, 31 Oct. 1941.

(٤٤) FO 684/14/30. Gardener Damascus Diary, week ending 16 Aug. 1941 [hereafter cited as Gardener Diary]; MAE, Guerre 1939-45. Londres (CNF). (April 1942), vol. 42, pp. 26-27; FO 226/233/31/24A. Spears to Eden, 28 April 1942.

(٤٥) Gardener Diary, 11 Jan. 1942.

(٤٦) Gardener Diary, 25 and 31 Jan; 8, 15, 22 Feb.; 1 March 1942.

أن حسن الحكيم لم يعد قادراً على إبقاء حكومته متماسكة. فانفجرت أزمة وزارية وأجبر الشيخ تاجُ الدين رئيس الوزراء الحكيم على التنحّي. وحلّ محل الحكيم حسني البرازي، الملاّك الثري من حماة وأحد كبار المتنفذين في سوق الحشيش السورية. وكان البرازي قد فقد في بداية الثلاثينات صدقيته الوطنية حين قبل منصباً وزارياً في حكومة عارضتها الكتلة الوطنية. وضمّت وزارته عدة وطنيين معتدلين، وإنْ لم يكن أحد منهم من الكتلة الوطنية[٤٧].

كان عهد البرازي كرئيس للوزراء مقلقلاً. فحكومته تعرضت لهجمات من كل صوب بسبب أزمة الاقتصاد السوري العامة. وشعر كبار الملاكين في منطقة دمشق بالاستياء تجاه مساعي «مكتب الحبوب المستعملة في الخبز» (O.C.P.) لشراء القمح بأسعار منخفضة وبذلوا جهدهم لتدمير تنظيمه باختزان البضائع أو ببيعها في السوق السوداء المحلية وفي شرق الأردن وفلسطين. وشكا أهل المدن بمرارة من عدم انتظام الإمداد بالخبز وبتراجع جودته باستمرار. ووجِّهت التُّهم إلى مسؤولي الحكومة، بمن فيهم البرازي نفسه، بأنهم يأخذون نسبة مئوية من المبالغ المرصودة لشراء إمدادات القمح. كما أن طبقات الملاكين في الأرياف، ومنهم الملاكون الغائبون، كانت مغتاظة بدورها من محاولات الحكومة فرض ضريبة الدخل التي كان الفرنسيون قد وضعوها. وفوق ذلك كله، كان غلاء المعيشة يتحوّل بسرعة إلى مشكلة اقتصادية وسياسية خطيرة. وكانت القوة الشرائية لدى كل قطاع من قطاعات الجمهور السوري تتدنى بسبب انحسار عقود الجيش البريطاني. وكانت البطالة تتفشى، وحتى الموظفين الحكوميين بدأوا يتململون مع عجز رواتبهم أكثر فأكثر عن اللحاق بغلاء المعيشة. وفي ردة فعل على تخلّف الفرنسيين عن المبادرة إلى حلّ المشكلات، وجد البرازي نفسه يدنو من موقف الوطنيين شيئاً فشيئاً. وساءت علاقته بالشيخ تاج الدين، فاستقال في نهاية عام ١٩٤٢[٤٨].

القوتلي والبريطانيون

تحت قيادة شكري القوتلي، ناضل الوطنيون لضم صفوفهم. فمن ناحية، شنوا على الحكومة حملة قوية، متهمين تاج الدين بالعجز والمحاباة ومطالبين بتقييد صلاحيات المستشارين الفرنسيين. ومن ناحية أُخرى، حاولوا استمالة البريطانيين أملاً بإحداث انشقاق بينهم وبين الفرنسيين بشأن إدارة سورية.

وعلى الرغم من تهم فرنسية بما يفيد العكس، فإن المحفوظات التاريخية تشير إلى أن

(٤٧) Gardener Diary, 19 April 1942;FO 226/233/31/24A. Spears to Eden, 28 April 1942.

(٤٨) Gardener Diary, 14 Nov. 1942, 2 Jan. 1943; FO 226/233/31/296. Simpson (Damascus) to Spears Mission, 17 Dec. 1942.

البريطانيين لم يستجيبوا بحماسة في البداية للقوتلي والكتلة الوطنية لإضعاف الموقف الفرنسي في سورية. بل على العكس، فالكتلة الوطنية هي التي كانت العنصر الإيجابي، وكان البريطانيون سلبيين، في البداية على الأقل، بل إنهم كانوا يرتابون في القوتلي وأتباعه.

كانت مشكلة القوتلي الرئيسية هي إقناع بريطانيا بأنه لم يكن أداة لدول المحور، وبأن علاقته الحميمة السابقة بالألمان لم تكن سوى تكتيك بحت. ذلك بأن بسط نفوذ بريطاني مباشر في سورية وسَّع نطاق خيارات القادة الوطنيين، وشكري القوتلي، وفقاً لتقليد أعيان المدن السوريين، سارع إلى التحرك للاستفادة من الموقف الجديد(٤٩).

ليس في المحفوظات ما يوضح، تماماً كيف أن القوتلي استطاع أن يلقى عند البريطانيين حظوة. فنصيره الرئيسي خارج سورية كان ابن سعود، الذي تدخّل لدى البريطانيين من منطلق أن ما فعله القوتلي في الماضي إنما كان في سبيل استقلال سورية، وأنه بسبب تمتّعه بنفوذ لا ينازَع في سورية، كان لا بد أن يكون الزعيم السياسي الذي تعاملت معه بريطانيا وفرنسا. والنصير التالي لابن سعود (بدعم القوتلي) كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد. والأمر الذي وسَّع اتصالات القوتلي بمسؤولين بريطانيين هو قراره استغلال مناسبة الحج إلى مكة كي يقصد منفى من اختياره، انتهى به إلى بغداد في آخر الأمر.

وفي أوائل عام ١٩٤٢ بات جلياً أن البريطانيين تحمسوا لفكرة التعامل مع القوتلي. وقد شجّعهم على مصادقته علاقاته الممتازة بأصدقاء بريطانيا في الرياض وبغداد، وتأكيدات أولئك الأصدقاء بأنه مستعد للتعاون مع الحلفاء، وحقيقة أنه زعيم للكتلة الوطنية يتمتع بموقع السياسي السوري المحترم أكثر ما يكون.

والمسألة التي بدا أنها ستقرر التزاوج السياسي [بين القوتلي والبريطانيين] كانت الخلاف بشأن محاولات القوتلي في أواخر شتاء ١٩٤٢ للعودة إلى سورية، إذ إن فرنسا عارضت تلك العودة، وبريطانيا تدخلت لدى الفرنسيين في هذا الصدد، بضغط من ابن سعود وعدد من السياسيين العراقيين. غير أن الجنرال كاترو رفض الفكرة بفظاظة، زاعماً أن القوتلي كان محرضاً خطراً بيد دول المحور، وإذا ما سُمح له بالعودة فمن المؤكد أنه سيزعزع استقرار حكومة هي أصلاً ممزقة بسبب انشقاق داخلي وضغط خارجي. وكان قرار البريطانيين بالضغط من أجل عودة القوتلي ذا صلة مباشرة بسياستهم العربية الشاملة. فإذا ما عُلم أن بريطانيا لم تنجح في تدخلها، فإن ذلك لن يزيد البريطانيين إلا مشقات في العراق والعربية السعودية. وإلى ذلك، فإن تمنّعاً فرنسياً سيؤدي في الأغلب إلى فوضى

(٤٩) FO 371/1412, vol. 27330, Gardener to FO, 8 April 1941.

عامة ستدفع البريطانيين حتماً إلى التدخل عسكريا، وهو أمر لن يكون ملائماً لأصدقاء بريطانيا العرب.

نجح الضغط البريطاني، وفي النهاية دعا كاترو القوتلي إلى العودة من دون شروط. غير أن البريطانيين كانوا يعون أن عودة القوتلي يمكن أن تثير قلاقل فتجعل الفرنسيين بالتأكيد ينحون باللائمة عليهم؛ ولهذا فقد انتزعوا من القوتلي وعداً بأن يحذّر مؤيديه من الإتيان بأي عمل يمكن أن يسبب حرجاً لبريطانيا[٥٠].

بعودة القوتلي إلى سورية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٢، تحسنت علاقاته ببريطانيا كثيراً، لكن بريطانيا لم تكن بعدُ قد أقنعت فرنسا باتخاذ خطوات جدية تجاه استقلال سورية. وفي الواقع، كانت العلاقات الإنكليزية ـ الفرنسية قد شهدت توتراً متزايداً في صيف ١٩٤٢. فالتراجعات العسكرية في ليبيا والمخاوف الجدية من تقدم قوات المحور إلى مصر أتاحت للجنرال ديغول فرصة النكوث بوعد إجراء انتخابات في سورية ولبنان. كما أنه طالب بأن يستدعي البريطانيون الجنرال سبيرز بسبب تدخّله في الشؤون الفرنسية. رفض تشرشل ذلك[٥١].

لم يدم المأزق الإنكليزي ـ الفرنسي طويلاً. فحين أوقفت بريطانيا القوات الألمانية في العلمين، مزيلة احتمال غزو ألماني للشرق العربي، خففّت من ضغوطها. وفي الوقت نفسه، بدأت بريطانيا تبدي استعداداً كبيراً لتقبُّل آراء الفرنسيين بشأن مستقبل شمال افريقيا. وكان في ذلك الوقت قد أصبح واضحاً للفرنسيين أن الرئيس الحسني وحكومة البرازي لم يكونا متناحرين فحسب، بل كانا فاقدي الشعبية أيضاً[٥٢].

---

(٥٠) FO 371/1995, vol. 27330. Gardener to FO, 4 May 1941; FO 371/4553, vol. 27330. Sir B. Newton (Baghdad) to Halifax, 11 Aug. 1941; FO 371/4553, vol. 27330. Wikely (Jidda) to FO, 9 Aug. 1941; FO 371/414, vol. 31481. Caccia Note, 4 March 1942; FO 371/1432, vol. 31481. Furlonge to FO, 4 March 1942; FO 371/1433, vol. 31481. Misinster of State to FO, 4 March 1942; FO 371/1466, vol. 31481. FO to Beirut, 6 March 1942; FO 371/1537, vol. 31481. Beirut to FO, 8 March 1942; FO 371/1578, vol. 31481. Iraq to FO, 9 March 1942.

(٥١) شعر عدد من كبار الموظفين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية بأن مكائد سبيرز السياسية، ولا سيما في لبنان، كانت ضارة بالعلاقات الإنكليزية ـ الفرنسية، وحضوا تشرشل على استدعائه. غير أن متانة علاقته الشخصية بتشرشل أنقذته. انظر:
Kersaudy, *Churchill and De Gaulle*, pp. 192-210; Ahmed M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics* 1941-1945 (London, 1977), p. 89.

(٥٢) Gardener Diary, 31 Oct. 1942.

ما إن عاد القوتلي حتى عاد جميل مردم أيضاً. وقد أثار وجود الرجلين معاً نشاطاً وطنياً أكبر، وخصوصاً بعد وفاة الشيخ تاج الدين في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣[٥٣]. وبعد ذلك بأسبوع، أعلن الفرنسيون أن الحياة الدستورية ستستعاد. وحُدد تموز/ يوليو موعداً للانتخابات.

أثار الإعلان اهتماماً كبيراً في المدن التي ساد فيها اعتقاد أن التدخل البريطاني هو الذي أحدث هذا التبدل لدى الفرنسيين. ولم يكن يغيظ الفرنسيين أكثر من اعتقاد الرأي العام أن تراخي السيطرة الفرنسية عائد إلى ضغوط البريطانيين حتى لو لم يكن الأمر كذلك. وواضح أن ما أشاعه الوطنيون من أن بريطانيا قررت دعم الكتلة الوطنية في الانتخابات المقبلة قد أحرج البريطانيين الذين نفوا أي تورط من هذا القبيل[٥٤]. ومع ذلك، فمنذ ذلك الحين، ازداد التورط البريطاني في السياسة المحلية إلى حد بعيد.

ما إن حدّد موعد الانتخابات، حتى سارعت الكتلة الوطنية إلى التحرك لترتيب صفوفها. وقام هاشم الأتاسي، رجل الدولة الوطني الأكبر سناً، بحضّ القوتلي ومردم على حل خلافاتهما. كما أنه مارس نفوذه لجعل القوتلي يبذل جهوداً أكبر لـ «تسوية الخلافات بين الجماعات المتنازعة» في حلب وصولاً إلى إقامة جبهة موحَّدة. وأسفر الأمر عن قيام مجموعة صغيرة من المعتدلين الحلبيين، بقيادة الدكتور الكيالي، بإظهار استعدادها للتعاون، مع أنها أوضحت تماماً أنها لن تتهاون بعد اليوم تجاه سعد الله الجابري المتهور، الذي جعلته علاقته الوثيقة بدمشق موضع شبهة لدى زملائه في حلب[٥٥].

بيد أن المؤتمر الذي عقدته الكتلة في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير أفسده غياب معظم الأعضاء الحلبيين وجميع مندوبي دير الزور والجزيرة وحوران. وكان الحضور العلوي والدرزي هامشياً. وقد تمكّن القوتلي ومردم من التوصل إلى مصالحة فيما بينهما، على الرغم من أن لا أحد توقع أن يكونا قد وضعا حداً نهائياً للخصومة المريرة بينهما. كما أن كلاً من الزعيمين أجرى مفاوضات سرية مع موفد الجنرال كاترو في دمشق، الكولونيل كوليه، حتى بعد أن قطع القوتلي للكتلة وعداً بألاّ يلتقيه أبداً[٥٦]. وفي هذه الأثناء، أخذت أحزاب وجماعات أخرى أيضاً بإعداد أنفسها للانتخابات، وكان بعض تلك الأحزاب والجماعات جديداً وبعضها الآخر قديماً. وكان في المقدمة الشهبندريون

---

(٥٣) Gardener Diary, 23 Jan. 1943.

(٥٤) Gardener Diary, 30 Jan. 1943.

(٥٥) FO 226/241/27/1/47. M.E.I.C. (Syria) to Lascelles, 19 Jan. 1943.

(٥٦) FO 226/241/27/3/132. Gardener to Chancery, 24 Feb. 1943.

الذين أطلقوا فيضاً جديداً من الدعاوة الموالية للهاشميين لمصلحة تنصيب الأمير عبد الله ملكاً على سورية.

ولكي تذكّر الكتلة الفرنسيين بأهميتها، ألقت بثقلها تأييداً لإضراب كبير بدأ في ٧ شباط/فبراير رداً على ارتفاع في أسعار خبز «الطبقة الوسطى» (من ٨ قروش إلى ٨ قروش ونصف قرش للكيلو غرام الواحد). وتلقّت الكتلة مساندة قوية من التجار المحليين الذين عارضوا ما أعلنه رئيس الحكومة آنذاك، جميل الأُلشي، من أن حكومته ستجبي ضريبة دخل. ودام الإضراب خمسة أيام بفضل التعاون التقليدي بين طلاب مدرسة التجهيز وزعماء الأحياء. وكان هدف الكتلة الأساسي إضعاف الثقة بحكومة الأُلشي بحيث لا تقوى على التأثير في الانتخابات بما لا يلائم الكتلة[٥٧]. أمّا توقعات الوطنيين بأن يستجيب كاترو لمطالب الكتلة عاجلاً، فإنها لم تحقق. وفي ٢٠ آذار/مارس نُفّذ إضراب واسع آخر دام سبعة أيام فقط، إلا أنّه زاد الأمور تعقيداً. ومرة أُخرى، كان الخبز هو سبب الاضطرابات: «تقلص الكمية، سوء النوعية، سوء عمل الخبازين، عدم كفاية المراقبة من قبل الحكومة، الغبن في قوائم الفقراء، والاستياء من مدّ اللبنانيين بطحين سوري». وهذه المرة كان هناك سبعة قتلى من المتظاهرين وعدد كبير من الجرحى، وأضرار فادحة ألحقت بالحافلات الكهربائية والمباني الحكومية والمدارس والمحالّ[٥٨].

وكان الجنرال كاترو، المهموم بإعادة الحياة الدستورية إلى سورية بما يتوافق مع المصلحة الفرنسية، قد ساوم شكري القوتلي، في وقتٍ ما قبل الإضراب الثاني، لكي يلتفّ على مشكلة الانتخابات. إذ اقترح أن يُعاد برلمان عام ١٩٣٦ إلى العمل وأن يُعاد هاشم الأتاسي إلى سدّة رئاسة الجمهورية. وعندئذٍ، يعيِّن الأتاسي حكومة انتقالية معتدلة تضمّ عدة أعضاء من الكتلة الوطنية ويوافق البرلمان على توليها إجراء الانتخابات. وفي هذا الوقت، يحلّ البرلمان نفسه. ولكن سيُطلبُ من الأتاسي أن يقوم، نيابة عن الكتلة، بأن يوقّع اتفاقاً سرّياً من شأنه أن يضمن قبول سورية بعقد اتفاقية مع فرنسا كمقدمة ضرورية لنيل استقلال سوري تامّ.

رفض القوتلي عرض كاترو، إدراكاً منه أن أية مساومة في هذه المرحلة يمكن أن تعني تضحية باستقلال سورية العتيد. وحسب أنه ما دام في موقع يمكنه من تنظيم الناخبين الوطنيين، فإن الكتلة ستفوز بالانتخابات على نحو كاسح. بيد أن هاشم الأتاسي أبدى استعداداً شديداً لتقبّل شروط كاترو، وهي حقيقةٌ ستدمر مستقبله السياسي على نحو لا يمكن إصلاحه[٥٩].

(٥٧) Gardener Diary, 13 Feb. 1943; FO 226/241/27/2/87. Spears (Beirut) to Cairo, 10 Feb. 1943.

(٥٨) Gardener Diary, 20, 27 March and 3 April 1943.

(٥٩) FO 226/9/2/79/240. Spears to Catroux, 16 March 1943; FO 226/9/2/90/240. Furlonge to Spears, 18 March 1943.

وفي خطوة تذكّر بعام ١٩٣٦، قام كاترو المحبط والمتزايد اليأس، بتعيين أحد أعيان دمشق المعروفين، عطا الأيوبي، رئيساً للدولة. وكان سيتعين على حكومته إعداد سورية للانتخابات، تماماً كما كان الأمر قبل ذلك بسبعة أعوام. وقامت وزارته على تركيبة من الوطنيين المعتدلين، وظل هو على علاقة طيبة بعدد من قادة الكتلة الوطنية[٦٠].

وفي حين كان الوطنيون ينتظرون بقلق قراراً نهائياً يحدّد الأيوبي به موعد الانتخابات، حاول شكري القوتلي رأب الصدع بين الفئات السياسية المتناحرة في حلب. وكان مركز الخلاف سعد الله الجابري؛ إذ إن ارتباطه الوثيق بكتلة دمشق ورفضه دعم مجموعة صاعدة من التجار ـ المتعهدين والسياسيين المحليين الذين آمنوا بوجوب أن يكون لسورية علاقات أمتن مع تركيا أغضبا الكثيرين من الوطنيين الحلبيين. فعلى الرغم من ضياع الإسكندرون، كان الحلبيون يرون أن مستقبل منطقتهم معلّق على تطور علاقات تجارية أوسع مع جارتهم في الشمال. وخلافاً للكثيرين من الوطنيين الدمشقيين الذين كانوا مُعادين للأتراك منذ أيام الحرب العالمية الأولى من منطلقات أيديولوجية وسياسية، لم يظهر معظم الحلبيين مثل هذه المشاعر العدائية تجاه الأتراك؛ باستثناء الجابري الذي سبق له أن مارس أنشطة مناوئة للأتراك خلال الحرب العظمى. وقد فاقم تلك المشاعر لديه ضمُّ تركيا سنجق الإسكندرون يوم كان عضواً في حكومة الكتلة الوطنية[٦١].

في أيار/مايو، توجّه القوّتلي إلى حلب على رأس وفد من أقرب الحلفاء إليه، بمن فيهم أديب خير وصبري العسلي. وبعد أيام من المساومة العسيرة، عاد ومعه اتفاق مكتوب وقّعه الجابري وكبار منافسيه الدكتور الكيالي، والدكتور حسن فؤاد إبراهيم باشا، وأحمد خليل المدرِّس، وفيه تعهّد بأن القادة الأربعة أقسموا أن يكونوا أوفياء لبلدهم وأن يعملوا معاً في انسجام تام سعياً وراء أهداف وطنية. ومع أنّ القوتلي لم يستطع أن يضمّ إلى الاتفاق عناصر أكثر راديكالية يتزعّمهم رشدي الكيخيا وناظم القدسي، فإنه حصل منهم على وعود بألاّ يعطلوا الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فقد كان في استطاعته أن يطمئن تماماً إلى أن حلب ستصوّت بصورة ساحقة لمصلحة قائمة الوطنيين بفضل سيطرة جماعة الجابري على العلماء ونفوذ جماعة الكيالي لدى زعماء الأحياء. وأحسّ القوتلي برضى كاف، إذ أمّنت له معرفته، بأن حزبه الوطني (كان القوتلي قد حل الكتلة الوطنية مؤخراً، مع أنه كان واضحاً أن الاسم الجديد كان شكلياً فقط) سيخوض الانتخابات على قاعدة الوحدة الوطنية[٦٢].

---

(٦٠) Gardener Diary, 27 March 1943.

(٦١) MAE, Guerre 1939-45, vol. 42. Catroux (Beirut), 21 Dec. 1942.

(٦٢) MAE, Guerre 1939-45. Londres (CNF), vol. 42; Gardener 22 May 1943; FO 226/240/9/4/180. Aleppo to Lascelles, 29 April 1943.

أُجريت الانتخابات الأولية في ١٠ تموز/يوليو، من دون أن يقع في أنحاء البلد كافة سوى حوادث قليلة، مع أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم في دمشق وحلب وحمص لم يتعدّ ثلث الناخبين[٦٣]. وجرت المرحلة الثانية من الانتخابات بهدوء أيضاً في ٢٦ تموز/يوليو. وتمّ انتخاب برلمان كان أكبر بنحو ٢٠ في المئة، من برلمان ١٩٣٦. وتريّث القوتلي في إعلان لائحة حزبه في دمشق حتى اليوم الذي سبق المرحلة الثانية، ليحرم أولئك الزملاء الذين قرّر ألاّ يكون لهم أمل في النجاح للانقلاب عليها. وقد اضطُر إلى ذلك لأنه ضمّن اللائحة واحداً أو اثنين من الشهبندريين. وعلى الرغم من أن لائحة القوتلي كانت تتألف إلى حد بعيد من شخصيات سياسية مألوفة من أبناء جيله ومن جيل الوطنيين الأصغر سناً الذين أحاطهم برعايته منذ أوائل الثلاثينات، فقد كان هناك بعض الوجوه الجديدة أيضاً: أبرزها الشيخ عبد الحميد الطبّاع، الزعيم الديني المحبوب والتاجر من حي الشاغور، حي أسلاف القوتلي. وكان الشيخ الطبّاع قد ترأس الجمعية الخيرية الإسلامية النشيطة «الغرّاء». وفي هذه الأثناء، كانت لائحة سعد الله الجابري في حلب قد حققت فوزاً حاسماً على لائحة الكيالي ـ المدرّس. غير أنّ الكيالي فاز بمقعده. وفي اللاذقية وحماة وحمص، كسب الوطنيون فوزاً ساحقاً. إلا أن هاشم الأتاسي لم يرشح نفسه في حمص، رغبة منه في تلافي شيوع مزيد من الكلام على استعداده مؤخراً للقبول باتفاقية قبل أن تنال سورية استقلالاً تاماً. أمّا المرشحان الآخران من عائلة الأتاسي، كان أحدهما عدنان نجل هاشم، ففازا بسهولة[٦٤].

لقد كان انتصار لائحة القوتلي نتيجة تنظيم متقن وحسن التمويل، واعتقاد شائع مؤداه أن القوتلي كان يحظى ببركة البريطانيين والفرنسيين معاً، ومكانته الشخصية الكبيرة[٦٥]. وقد عبّر بوضوح، في خطاب انتصاره أمام جمع في مسجد تنكز في ٢ آب/أغسطس، عما كان لدى النخبة الوطنية من ثقة واعتزاز بالنفس: «لقد تجاوز البلد الآن إحدى المراحل التمهيدية نحو حياته الدستورية الحرة، والبرلمان يوشك الآن على الالتئام. إن قلوبنا عامرة الآن بالسكينة والفرح والثقة. فالشعب في جميع أقاليمه ومدنه وقف جسماً واحداً إلى جانب الرجال الذين عرفهم وعرفوه، إلى جانب أولئك الذين خبرهم ووجدهم ثابتين ومخلصين لثقته بهم ولقضيته وتطلعاته. والآن أثبت الشعب وحدة طبقاته وأهدافه، وتبدّدت الشكوك كافة. ونعلن الآن موقفاً بمواكبة ماضينا وحاضرنا، موقفاً يُعدّنا للمستقبل...»[٦٦].

---

(٦٣) MAE, Guerre 1939-45. Alger, vol. 10024, Report of July-Aug. 1943, pp. 52-66; FO 226/9/9/435/240. Gardener to Chancery, 29 July 1943.

٦٠ بالمئة من الناخبين في حماة خرجوا من الانتخابات الأولية.

(٦٤) *Ibid.*

(٦٥) Gardener Diary, 24, 31 July 1943.

(٦٦) FO 226/240/9/10/469. Damascus to J.Y. MacKenzie (Beirut).

بيد أن القوتلي لم ينعم بدفء انتصاره طويلاً. إذ كان ثمة مسألة حساسة هي وجوب أن يتم قبل جلسة البرلمان الأولى تسمية الأشخاص الذين سيتولون المناصب السياسية. وقد أصبح منزله محطة لزيارات لا تنتهي من هذا السياسي أو ذاك. وما إن حدّد خياراته حتى قصد رجل الدولة هاشم الأتاسي في حمص بزيارة مجاملة، لينال بركات كبير رجال الكتلة الوطنية.

وأسفرت الاستشارات عن حكومة وطنية جديدة حافلة بوجوه مألوفة: سعد الله الجابري (رئيس الوزراء)، جميل مردم (وزير الخارجية)، لطفي الحفار (وزير الداخلية)؛ عبد الرحمن الكيالي (وزير العدل)، نصوح البخاري (وزير الدفاع والتعليم)؛ خالد العظم (وزير المال)؛ مظهر رسلان (وزير الأشغال العامة والإعاشة والتموين)، توفيق شامية (وزير الزراعة والتجارة). وسبق لهؤلاء جميعاً أن تقلدوا مناصب وزارية، وكان أربعة منهم رؤساء للوزارة. فميزان الحركة الوطنية لم يتغير منذ بداية الانتداب: مدن الداخل الوطنية، ما عدا حماة، كانت ممثّلة؛ الجماعتان الدرزية والعلوية أُهملتا كلياً، الأمر الذي أثار احتجاجات في البرلمان. وسارعت الحكومة إلى نقل أو إقصاء كبار الموظفين الذين تعاونوا مع الفرنسيين والاستعاضة عنهم بالموالين لها. وبرز هذا في كل من وزارة الداخلية والشرطة[٦٧].

وآنئذ، كما في عام ١٩٣٦ من قبل، كانت ثقة النواب الجدد بأنفسهم بارزة. ولكن خلافاً لما جرى في عام ١٩٣٢ أو في عام ١٩٣٦، كانت الجلسات «عملية جداً وبسيطة وجدية، وكانت الخطب قصيرة جداً». وكان هناك تباين بين تنظيم المجلس على الطريقة الأوروبية، حيث كان النواب المئة والعشرون يجلسون في نصف دائرة قبالة منصة الرئيس ومنبر الخطيب ومقاعد أعضاء الحكومة، وبين الملابس المتنوعة التي كانوا يرتدونها. فنصف النواب تقريباً كان يرتدي عباءات ناصعة البياض أو عباءات سوداً شفافة ويعتمر الكوفية والعقال، وكان بين هؤلاء سليمان المرشد، العلوي المبجّل الذي كان يدّعي أن الله حباه بقوى مميزة. والنصف الآخر تقريباً كان منتشراً بين هؤلاء مرتدياً بذلات أوروبية ذات ألوان فاتحة ويعتمر الطربوش. وإمعاناً في التباين، كان أعضاء حكومة عطا الأيوبي «الحيادية» الراحلة يجلسون تحت منبر رئيس الجلسة، قبالة المجلس، وهم يرتدون معاطف سوداً، في حين كان الرئيس العتيد، شكري القوتلي، والذين اختارهم لتأليف الحكومة الجديدة، يجلسون في الصف الأول وهم يرتدون بذلات رياضية بيضاء اللون.

رأس الجلسة في ذلك الصباح النائب البروتستانتي فارس بك الخوري، الذي كان رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٣٦، والذي أشرف بنفسه على إعادة انتخابه. وقام هذا

(٦٧) Gardener Diary, 16, 23 Oct. 1943.

البرلمان المجرَّب بواجباته بقدر كبير من «الكفاية والكياسة»، وكان من بينها ضمان انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية السورية. وكما لاحظ القنصل البريطاني، كان فارس بك «مؤهلاً لترؤس أية جمعية تشريعية».

وفي حين بدا النواب السوريون في مزاج طيب بوجه عام، بدا المراقبون الفرنسيون «كئيبين» «مهمومين». فقبل كل شيء، أغاظهم التخلص من مقصورة العشرة أشخاص التقليدية، التي كانت قائمة على أرضية المجلس دلالة على نفوذ فرنسا القوي في سورية. وبدلاً من ذلك، خُصص للفرنسيين أربعة مقاعد فقط في شرفة الدبلوماسيين، تجاورها ثلاثة مقاعد للدبلوماسيين البريطانيين من جانب ومقعدان لأميركيين من الجانب الآخر. وفي ذلك المساء، كان الفرنسيون الذين حضروا مأدبة أقامتها البلدية على شرف القوتلي لا يزالون ممتعضين لأسباب عدة ليس أقلّها قيام الفرقة الموسيقية السورية بعزف الجزء الأخير فقط من النشيد الوطني الفرنسي («المارسيلياز») عند حضورهم ومغادرتهم[٦٨]. لقد بدا أن الأيام تتغير!

ضغوط داخلية

كانت القيادة السورية مستعدة لتقديم تنازلات معينة شكلاً ومضموناً و«لأن تكون مرنة في علاقاتها» بالفرنسيين، لإقناعهم بالتخلي عن سلطتهم بالتدريج. لكن «لم يكن» في استطاعتها في هذا الصدد «الذهاب بعيداً بحيث تثير شكوك جيل الشباب [الوطنيين] في [أنها] (خانت) القضية الوطنية». وعلى هذه الجبهة، كان من شأن رفض الحكومة التباحث بخصوص معاهدة قبل بسط سيطرتها على «القوات الخاصة» أن ساعد في وقايتها من مثل هذه الشكوك.

ومع ذلك، فإن الحكومة الجديدة التي ألّفها سعد الله الجابري لم تنجُ من انتقادات تتعلق ببعض القضايا الداخلية. لقد كان تشكيل حكومته نفسه سبباً للنزاع. إذ لم يكن أي عضو من أعضائها ذا مهارة مميزة في التعامل مع المسألة البالغة الحساسية، مسألة الأقليات المتراصّة ـ الدروز والعلويين وأهالي الجزيرة. ولم يكن لدى أحد منهم أي تصوّر لإصلاح اجتماعي واقتصادي. وفي الواقع، كانت الحكومة تريد تفادي إجراء تغييرات اقتصادية في الصناعة والزراعة يمكن أن تؤدي إلى نشوء بروليتاريا ريفية منظمة وإلى تحرر الفلاحين. فأعضاء الحكومة كانوا كلهم تقريباً أصحاب أراض أو أفراد أسر كبيرة من الملاكين، وكانوا حريصين على حفظ الموقع المهيمن لطبقتهم.

وكان طبيعياً أن تأتي المعارضة لهذه النخبة من الأقليات ومن أولئك الذين استُبعدوا من السلطة ولكن في إمكانهم الوصول إليها بفعل خلفيتهم الطبقية. وكانت هذه

---

(٦٨) Gardener Diary, 21 Aug. 1943.

«المعارضة السياسية»: «رجالاً يعيشون في عالم الفكر الذي يعيش الوزراء الحاليون فيه وعندهم القصور الأساسي نفسه ولكنهم يختلفون عنهم في نقاط محددة أكثر أهمية أو أقل. وبينهم مرشحون يريدون أن يصبحوا نواباً ونواب يريدون أن يصبحوا وزراء ويعتقدون أن لديهم تحفظاً ضد رئيس الوزراء: المنادون بالحكم الذاتي بين الدروز والعلويين...، والأهم من ذلك كلّه ـ مجموعة من النواب الشباب الذين يريدون أن تذهب الحكومة أبعد من ذلك وتكون أكثر تصلباً في سياستها»[٦٩].

برزت من بين هذه المجموعة أسماء معروفة. ويمكن أن يُذكر هنا ناظم القدسي ورشدي الكيخيا، وهما الوطنيان الحلبيان اللذان رفضا محاولات شكري القوتلي لتسوية الخلافات السياسية في حلب قبل انتخابات تموز/يوليو ١٩٤٣. ويمكن أن يُذكر أيضاً الزعماء الأكثر اعتدالاً في عصبة العمل القومي مثل عدنان وحلمي الأتاسي وأحمد الشرباتي.

نائب واحد فقط من النواب المنتخبين حديثاً تجرأ على رفض مجمل إطار سياسة الوطنيين المتماهية مع قدامى المحاربين ـ هو أكرم الحوراني الذي استطاع، بتعبئته الفلاحين حول حماة، أن يكسر سيطرة الملاكين الغائبين السياسية التي تمتعوا بها في تلك المدينة السورية المحافظة. وقد جاء الحوراني من أسرة ملاكين بدّدت ثرواتها، وصرف صباه وشبابه في النشاط السياسي الراديكالي. وبعد فترة مغازلة مع «الحزب السوري القومي» وحصوله على شهادة محاماة من دمشق، عاد إلى حماة عام ١٩٣٨. وانضم هناك إلى ابن عمه عثمان، الذي كان يعمل مدرساً، لقيادة «حزب الشباب» ضد الكتلة الوطنية وتنظيم «الشباب الوطني» التابع لها. وأدى فوز أكرم الحوراني في انتخابات عام ١٩٤٣ إلى إبراز «المسألة الاجتماعية» في البرلمان لأول مرة[٧٠].

كان الحوراني يمثّل نوعاً جديداً من المعارضة في سورية. وكانت هذه المعارضة عاجزة عن إقامة تحالف عملي مع أي قطاع من قطاعات الكتلة الوطنية «لأنها [كانت] تفكر بمستوى مختلف وأعمق بصورة عامة، وكان لها نظام أفكار سياسية مختلف كلياً. بالإضافة إلى الحوراني، كانت هناك حركات أُخرى صغيرة إلاّ أنها متنامية ومرتبطة أيضاً بالمعارضة الجديدة. فهناك البعثيون والشيوعيون والإخوان المسلمون. وقد سعت كل مجموعة «لوضع عقيدة وبرنامج مفصّل للحركة الوطنية»، وعلى الأخص، لمعالجة مسألتين كانت نخبة الوطنيين القديمة قد تعاملت معهما بأشد الأساليب سطحية: ماذا ينبغي أن

(٦٩) FO 371/4292, vol. 40308. «The Situation in Damascus,» by A.H. Hourani, 1944.

(٧٠) فارس، من هو ١٩٤٩، ١٣٩؛ Hanna Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 728-29; مواد مركز الوثائق التاريخية عن شباب حماة عام ١٩٣٩.

يكون موقف العرب من ماضيهم ومن الإسلام؟ وما هي السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعين على الحركة الوطنية أن تلتزم بها[٧١]؟ ومع نهاية الحرب، كان تيار هذه المعارضة الجديدة التي غلب عليها التوجّه الاجتماعي قوة يُعتد بها. وستتمكن في نهاية الأمر من كسح المناهج والأشكال التقليدية للخبرة السياسية التي كانت مقترنة بقدامى الوطنيين.

وكان الطلاب والمثقفون الشباب قد بدأوا في بداية الحرب يهتمون بخطب وكتابات ميشال عفلق، وهو مدرس سابق في مدرسة التجهيز في دمشق، كان قد قدّم أكثر الشروح تماسكاً بشأن علاقة القومية العربية بالإسلام. وعفلق نجل تاجر حبوب من طائفة الروم الأرثوذكس ومن حيّ الميدان في دمشق، وقد حصّل علومه العليا في باريس. وعلى الرغم من كونه مسيحياً، فقد أكد أن الحركة العربية وثيقة الصلة بالإسلام وأن حياة محمد كانت حالة مثالية ورمزاً لـ «طبيعة روح العرب وإمكاناتها الغنية». فكل عربي يستطيع أن يحيا حياة النبي بالسجايا الرفيعة التي كان يتمتع بها كعربي. وفي الواقع، إنما وهِب العرب، لا أي شعب آخر، وحي الإسلام بسبب هذه السجايا. وعلى العرب، كما كان عفلق يرى، واجب إنشاء «حركة إنسانية عربية»، بيد أن هذا لن يتسنى لهم إلا إذا كانوا أمة قوية. ومعنى أن يكونوا أقوياء هو منع مفاهيم أوروبية خطرة، مثل فصل القومية عن الدين، من إضعاف العرب. ويجدر بالعرب أن يكون عندهم إيمان بشخصيتهم وبقدرهم، كما صاغها الإسلام وثبتها[٧٢].

لقد كانت حركة عفلق فكرية تماماً في توجهها في هذه المرحلة، غير أنها جذبت عدداً متزايداً من المؤيدين الذين نظموا أنفسهم خلال الحرب في إطار حزب أصبح يُعرف رسمياً بعد الحرب باسم حزب البعث. وكان هناك منافس قوي هو الحزب الشيوعي السوري، الذي أعجب به طلاب المدارس الثانوية والمهنيون الليبراليون وعدد قليل من العمال الصناعيين المنظمين، ولا سيما في ورشات سكك الحديد ومعامل النسيج. كما أن الحزب الذي زعم أن أعضاءه بلغوا عدة آلاف في عام ١٩٤٤، كان يضم أعداداً غفيرة من الأرمن والأكراد ومن أقليات أخرى[٧٣].

كان على رأس الحزب الشيوعي خالد بكداش، وهو عربي من أصل كردي من دمشق كان قد تحول إلى الشيوعية على يد أرمني يوم كان طالباً في كلية الحقوق بدمشق عام ١٩٣٠. وقد أمضى أوائل الثلاثينات داخل السجن وخارجه بسبب أنشطة مناصرة

---

(٧١) FO 371/4292, vol. 40308. «Damascus,» by A.H. Hourani, 1944.

(٧٢) *Ibid.*

(٧٣) حنا، الحركة العمالية.

للشيوعيين ومناوئة للفرنسيين(٧٤). في عام ١٩٣٣، أمره الحزب بمغادرة سورية إلى موسكو، حيث أمضى عامين تلقى خلالهما تثقيفاً أيديولوجياً في «جامعة كادحي الشرق» الشيوعية، حيث بات في كنف أحد مساعدي ستالين. وبحلول عام ١٩٣٦، كان بكداش قد عاد إلى دمشق رئيساً جديداً للحزب الشيوعي السوري. وفي صيف ذلك العام، ذهب إلى باريس لمؤازرة وفد الوطنيين في مفاوضاته مع حكومة الجبهة الشعبية اليسارية. وقد أثار دعم الحزب الشيوعي للكتلة الوطنية شكوك مثقفين متعاطفين معه سابقاً مثل ميشال عفلق الذي ناصر عروبة راديكالية عنيدة، وأصبح الحزب موضع الشبهة. واتُّهم بأنه يتلقى تعليماته من خلال الحزب الشيوعي الفرنسي وبالتالي من خلال موسكو.

وفي حين أمضى بكداش أواخر الثلاثينات في حضور مؤتمر للحزب الشيوعي تلو آخر واكتساب اهتمام أكثر فأكثر من موسكو، كان الحزب في الوطن نهب اضطرابات في القيادة والقاعدة.

وغنم الحزب الشيوعي فرصة جديدة لاستعادة نشاطه خلال الحرب العالمية الثانية؛ والسبب يعود إجمالاً إلى أن بكداش ذا الذكاء الحاد أبقى الحزب على أساس وطني محض تقريباً. فقد أقام سمعته وسمعة حزبه على دوره في المقاومة السرية ضد فيشي في فترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١؛ كما أنه عمل على إقامة علاقة عملية مع المؤسسة السياسية والمالية السورية. وعزز الحزب توجهه البراغماتي خلال الحرب، فأصبح في شخصيته أقرب إلى القومية العربية منه إلى الاشتراكية. وقد أيد بكداش علاقة الصداقة مع الاتحاد السوفياتي، ولكن على قاعدة وطنية بحتة. وكان لمشاركة الحزب خلال الحرب في شتى الإضرابات إبان أزمات الخبز دورٌ في تحسين سمعته كمدافع عن الفقير وكتنظيم وطني مخلص في آن واحد. ومع أن بكداش فشل في الفوز بمقعد في برلمان عام ١٩٤٣، فقد أكسبته سمعته عدداً كبيراً من الأصوات. وميثاقه الوطني الجديد الذي وضِع في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ تحدث عن أهمية التحرير الوطني الكامل، وعن العلاقات الحميمة بين الشعوب العربية، وعن التعليم الوطني. كما أنه طالب بنظام ديمقراطي حقيقي، وحماية حريات الفرد، وبرنامج معتدل على نحو مدروس لإصلاح اجتماعي يقدم شيئاً لكل طبقة تقريباً. أمّا تحول الحزب الشيوعي السوري في ما بعد إلى موقف موال للسوفيات، وظهوره بشخصية معادية للمؤسسات وغير وطنية، واتخاذه وجهة يسارية متطرفة، فمن الواضح أن ذلك كله كان من تطورات حقبة ما بعد الحرب، التي كان مردّها إلى الكارثة في فلسطين وإلى التوترات المشتدة الناشئة عن الحرب الباردة بين الشرق والغرب(٧٥).

(٧٤) MWT, Registre des jugements du Tribunal de 1ere Instance Correctionnelle, 1931 et *1932*, pp. 210-11.

(٧٥) = Batatu, The Old Social Classes, pp. 582-83; Lecture by Hanna Batatu on Syrian Communist

وبالنسبة إلى الكتلة الوطنية، كانت تشكيلة الجمعيات الإسلامية، ومنها الإخوان المسلمون التي أُسست عام ١٩٤٤، أكثر إزعاجاً من حزب البعث الناشىء أو من الحزب الشيوعي.

وكانت التغييرات البنيوية التي مرّت سورية بها في فترة ما بين الحربين ذات تأثير تمزيقي على نحو خاص في الأحياء الشعبية من المدن. فالتجار والحرفيون التقليديون عانوا وطأة اتساع التجارة الأوروبية. ووجد العمال العاملون بصورة متقطعة مشقة متزايدة في إطعام عوائلهم بسبب معدلات التضخم العالية في أواخر الثلاثينات وفي فترة الحرب. وانتقل سكان ريفيون مقتلعون من جذورهم في أطراف المدن بأعداد كبيرة، بعد أن أُرغموا على ترك الأراضي بسبب الجفاف أو بالأحرى بسبب ما تراكم عليهم من ديون لحساب التجار ـ المُقرضين ولكبار أصحاب الأملاك. وتطلّع هؤلاء جميعاً إلى عون وإرشادات القادة المحليين الذين يمكنهم أن يساعدوهم في تبيان شكاويهم وحاجاتهم. بيد أنّ القيادة الوطنية في المدن كانت منهمكة باطراد بتطورات في أحياء ومؤسسات جديدة حديثة، حيث كان جيل راديكالي صاعد يتحدّى سلطتها بالدعوة إلى حل أكثر ثورية للمسألة السورية. وباتساع الفجوة بين القطاعات التقليدية والقطاعات الحديثة من المجتمع، وجدت الطبقات الشعبية مرتجاها الأساسي عند القادة الدينيين والمؤسسات الدينية التي تحدثت بلغة كانوا يفهمونها.

ولمعالجة حاجات عامة الشعب الاجتماعية والنفسية الضاغطة، برز عدد وافر من التنظيمات المستقلة عرفت بالجمعيات (هيئات خيرية دينية). وكانت أُولى تلك الجمعيات التي ظهرت في دمشق خلال الانتداب «الجمعية الغرّاء»، التي أُسست عام ١٩٢٤. وخلال الثلاثينات، ظهر المزيد من الجمعيات، كان أهمها «جمعية التمدن الإسلامي» (١٩٣٢)، و«جمعية الهداية الإسلامية» (١٩٣٦)، و«جمعية العلماء» (١٩٣٨). ومع أن تلك الجمعيات كانت الأبرز في فترة ما بين الحربين، فقد أُلفت أيضاً مجموعات أصغر حجماً وأقصر عمراً، وخصوصاً في أواخر الثلاثينات، رداً على انتشار أندية وجمعيات خيرية مسيحية. وقد أطلقت تلك المجموعات على نفسها اسم جمعيات كي تحصل على دعم من الحكومة.

وفي مدن أُخرى، بزغت مجموعات تحت اسم «شباب محمد» أو «الشباب

= Party, American University of Beirut, 23 March 1972.

مركز الوثائق التاريخية، الانتداب الفرنسي: الأحزاب، رقم ٧٤/ ١٠١، ٨ آذار/مارس ١٩٣٩؛ FO 371/2365, vol. 24591. Gardender to FO, 21 April 1940; FO 684/15/28. Furlonge to FO, 21 Jan. 1944; FO 684/15/28. British Security Mission (Damascus) to FO, 18 Dec. 1944.

المسلمين». وفي حلب كان هناك دار الأرقم، التي أسست عام ١٩٣٥، وأصبحت الإخوان المسلمين عام ١٩٤٤. وكان يُعتقد إجمالاً أنه كان للإخوان المسلمين في مصر دور في ظهور الإخوان المسلمين في سورية. وأضحى بعض الطلاب السوريين الذين درسوا في الأزهر في القاهرة مطّلعين جيداً على أفكار مؤسس الإخوان المسلمين في مصر، حسن البنا. واستلهم آخرون هذه الأفكار من أعضاء في الإخوان المسلمين في مصر كانوا قد قاموا بجولة في سورية في منتصف الثلاثينات.

كان غرض الجمعيات الرئيسي التعليم عامة والتعليم الإسلامي خاصة، القائم على الإصلاحية السلفية، التي كانت شائعة في مدن سورية منذ بدايات القرن. وكان هدفها نشر أفكارها بشأن الأخلاق والمناقبيات الإسلامية، وغرس مشاعر معادية للإمبريالية في هيئة قومية عربية ترمي إلى إعادة تأهيل دور الإسلام في الحياة السياسية. وتم نشر مثل هذه الأفكار من خلال مدارس ومجلات ذات صلة بجمعيات فردية[٧٦].

كان قادة هذه الجمعيات بشكل أساسي شيوخ دين، ومعلمي مدارس، ومحامين، وأطباء. وفي أول الأمر، استقطبت الجمعيات طلاب الشريعة الإسلامية، غير أنها جذبت أيضاً طبقة صغار التجار والحرفيين المدينيين، التي كانت تنتج للسوق المحلية وتتاجر فيها، والتي فقدت موقعها الاقتصادي على نحو مطرد لحساب التجار الذين كانوا في فترة الانتداب منغمسين في تجارة مع أوروبا كانت تدر عليهم ربحاً أكبر. وفي مدن مثل حلب، كان التجار الكبار هؤلاء مسيحيين في أغلبيتهم. وكان التجار والحرفيون المحليون «الطبقة الأكثر تديناً في سورية [وكانوا] قريبين من رجال الدين من حيث القيم وأسلوب الحياة»[٧٧]. كما أنهم كانوا أقرباء فعلاً للشيوخ الدينيين، وكان عدد كبير منهم ينتمي إلى الطبقات الاجتماعية ذاتها وكان بعضهم أيضاً يملك محلات تجارية صغيرة. وبدأ العمال ينضمون [إلى الجمعيات] في أواخر الحرب.

كانت الجمعيات بصورة أساسية مدينية في تركيبتها، غير أن القيادة والقاعدة اشتملتا على عدد من المهاجرين من الداخل من الأرياف والقاطنين حول المدن، الأمر الذي جعل للجمعيات روابط مع المناطق الريفية. وكان بعض رؤساء الجمعيات ينتمي إلى أكثر من جمعية واحدة لأن معظم الجمعيات كانت ذات قاعدة محلية فقط. ومن هنا، كان ممكناً أن يكون رئيس جمعية إحياء العلوم والآداب في حماة منتمياً إلى جمعية الغرّاء في دمشق وجمعية

---

(٧٦) كان لجمعيتي «الغرّاء» و«التمدن الإسلامي» مدارسهما. ورقة غير منشورة لِـ:
Dr. Johannes Reissner (prepared fo author), «Muslim Societies during the Mandate in Syria,» Beirut, 1975.

(٧٧) Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren,» Merip Reports., no. 110, 12 (Nov.-Dec. 1982), pp. 15-16.

دار الأرقم في حلب، أو إلى الإخوان المسلمين في وقت لاحق[٧٨].

وقد قادت الجمعيات حملات في المدن ضد تدفق البضائع والثقافة الأجنبية إلى سورية. وكانت الأهداف الشائعة بين الشعب على نحو خاص الحانات والملاهي التي كانت تقدم المشروبات الروحية وتدير موائد القمار وتعرض الراقصات. وكانت الجمعيات توجّه اهتمامها أيضاً إلى الملابس المتحرّرة باطراد التي كانت النساء البرجوزيات (ومنهن زوجات قادة الكتلة الوطنية) يرتدينها، وإلى الأماكن العامة التي كن يترددن عليها[٧٩].

وليس هناك ما يدل على أن جمعيات، مثل الغرّاء أو التمدن الإسلامي أو الهداية الإسلامية أو العلماء، قد اتخذت موقف المعارضة الجدية إزاء الكتلة الوطنية خلال توليها الحكم في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ولعل السبب يعود إلى أنها لم تكن نُظمت بعدُ تحت مظلة إدارية ذات برنامج سياسي يمكن تحديد هويته. غير أنها ضغطت فعلاً على حكومة الكتلة كي تدعم الثورة العربية في فلسطين، بفعالية أكبر، وكانت هي تمدّها بالسلاح والرجال والتضامن المعنوي. كما أنها ضغطت على جميل مردم كي يستقيل من رئاسة الوزارة عام ١٩٣٩ بسبب مسألة الأحوال الشخصية، التي حاول الفرنسيون بها خفض مكانة الإسلام في سورية إلى منزلة دين بين عدة أديان أُخرى. وقد استقال مردم، لكن ليس بفعل ضغط الجمعيات؛ بل إنه استغلّ المسألة ليستقيل بصورة مشرّفة في وقت باءت فيه معظم سياساته، ومن ضمنها المعاهدة الفرنسية ـ السورية، بالفشل، وباتت حكومته بلا أية سلطة معنوية.

وخلال الحرب، صعّدت الجمعيات إثارتها العامة بالتركيز على مسألتين خلافيتين: مكانة المرأة ونظام التعليم. فتبدل أنماط الذوق، وتوفر فرصة أكبر للسفر في الشرق الأوسط وإلى أوروبا، وفوق ذلك كله، الانتشار المتدرج للثقافة العلمانية الحديثة خلال فترة الانتداب، كل ذلك أتاح للنساء من الطبقتين العليا والمتوسطة العليا اكتساب قيم جديدة، وأنواع جديدة من الأزياء، وتطلّعات جديدة ميزتهن من باقي المجتمع النسائي عامة ومن أجيال أمهاتهن وجداتهن خاصة. وأكثر ما يلفت النظر هو أن هذه التغييرات جعلتهن يظهرن علناً أكثر مما مضى. وأصبحت زوجات قادة الكتلة الوطنية وبناتهم

---

(٧٨) Johannes Reissner, Ideologie und Politik der Muslimbrüder Syriens (Freiburg, 1980), pp. 86-89; Batatu, «Muslim Brethren,» p. 14.

(٧٩) مركز الوثائق التاريخية، **الانتداب الفرنسي: الداخلية، نظام النادي**، الملف ٣٣/٥٤٣١ ـ ٣٠٩٨. الشيخ حمدي السفرجلاني إلى وزير الداخلية (دمشق)، ٥ أيار/مايو ١٩٣٢؛ ابراهيم باشا، **نضال**، ص ٧٨ ـ ٧٩؛

Oriente Moderno 14 (1934), p. 438. *Ibid., 15 (1935), p. 636; Ibid.*, 18 (1938), pp. 532-33;

أوراق عادل العظمة [سورية]، الملف ١٦/٣٩٨ أ، ٧ شباط/فبراير ١٩٣٩ والملف ١٦/٣٩٨ أ، ٩ شباط/فبراير ١٩٣٩.

يمارسن نشاطاً متزايداً في الميدان السياسي كمشتركات في الإضرابات وفي الأنشطة الخيرية[٨٠]. وببطء، أصبحت قضية حقوق المرأة في الواجهة. ورأى رجال الدين أن هذا التوجه لم يكن تخريباً غربياً خَطِراً للتقاليد والقيم الإسلامية فحسب، بل أيضاً دليلاً آخر على فقدانهم تأثيرهم في المجتمع. وقامت الجمعيات في بداية الأربعينات ببذل جهود منسّقة لإبطاء هذا التوجه أو لدفعه باتجاه معاكس.

وعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ١٩٤٢ قام مشايخ من الغرّاء والهداية الإسلامية بقيادة تظاهرات احتجاج ضخمة في دمشق شجباً للنساء اللواتي كن يخرجن إلى الأماكن العامة سافرات، ويخرجن للتنزه مع أزواجهن متكئاتٍ على أذرعهم، ويقصدن دور السينما. وطالبوا بأن تجعل الحكومة للنساء عربات خاصة في الحافلات الكهربائية في وقت الازدحام للفصل بين الجنسين، وأن تغلق الحانات والملاهي المجاورة للأماكن الدينية والثقافية، وأن تُنشأ «فرقة من شرطة أخلاق» مهمتها قمع الرذيلة. وبشأن مسألة التعليم، التي كان المشايخ يرون أنها المشكلة الجوهرية، اقترحوا تأليف لجنة من القادة الروحيين المسلمين لإصلاح نظام التعليم بحيث يتلقى جميع التلاميذ ـ صبياناً وبنات ـ تعليماً إسلامياً رسمياً يركّز فيه على الدين الإسلامي وعلى تاريخ الإسلام والعرب لا على التاريخ الأوروبي واللغة الفرنسية.

لم تُعِرْ حكومة حسني البرازي هذه الاحتجاجات اهتماماً كبيراً، واتخذ طلاب الصفوف الثانوية في مدرسة التجهيز موقف المعارضة الشديدة لمطالب القادة الروحيين. وبعد أن أخفقت الغراء والهداية الإسلامية والتمدن الإسلامي في التوحد بسبب معارضة من جمعية العلماء بقيادة الزعيم الروحي السلفي المتنفّذ، الشيخ كامل القصاب، تلاشت تلك الاحتجاجات تماماً[٨١].

وأفضى الانفجار الإسلامي الكبير التالي في أيار/مايو ١٩٤٤ بالجمعيات إلى نزاع مباشر مع الحكومة الوطنية. ولفترة غير طويلة، كانت حركة نسائية متنامية في دمشق قد أثبتت وجودها بعقد اجتماعات عامة وبتحريض علني من أجل تحرر المرأة. وركّزت الحركة على مسألة النقاب. وقادتها زوجة وزير التعليم نصوح البخاري، وضمت عدداً من زوجات سياسيين بارزين في الحكومة والبرلمان. وقادت المعارضة لمطالب النساء جمعية الغرّاء التي شجبت ازدياد انعدام حشمة النساء المسلمات، ولا سيما أولئك اللواتي توقفن عن ارتداء النقاب، وشجبت «ما كان للسينما من تأثير ضارّ».

أمّا المناسبة التي سعّرت الاضطرابات فكانت حفلة خيرية نظمتها السيدة البخاري

---

(٨٠) Tresse, «Manifestations féminines à Damas,» pp. 115-25.

(٨١) MAE, Guerre 1939-45. Londres (CNF), vol. 42. G. Catroux (Beirut), pp. 37-42.

وأُخريات، تقام في ٢٠ أيار/ مايو. وحين علم أن نساءً مسلماتٍ قررن حضور الحفلة سافرات، طالب القادة الروحيون علانية بأن يقوم رئيس الشرطة الوطني، العقيد أحمد اللحام، بإلغاء الحفلة. وردَّ اللحام قائلاً بما أن «الحفلة كانت شأناً مسيحياً فليس في استطاعته أن يفعل شيئاً أكثر من أن يطلب من اللجنة عدم السماح للنساء المسلمات بالدخول». وقد أثار هذا غضب الجمهور المحتشد في المسجد الذي أعلن المشايخ فيه مطاليبهم؛ فنزلوا إلى الشوارع وأرغموا المحالّ في الأسواق على الإغلاق. وسارت تظاهرات أمام منزل البخاري ونادي الضباط الفرنسيين، حيث كان مقرراً أن تقام الحفلة. وواجه المشايخ وأتباعهم المسلّحون بالمسدسات والسكاكين رجال الشرطة عند دار للسينما وسط المدينة، فأطلق رجال الشرطة النار وقتلوا اثنين من المتظاهرين. واستطاع الجابري رئيس الوزراء إقناع اللجنة بتأجيل الحفلة. في حين طوق رجال الشرطة بعض قادة المتظاهرين، بمن فيهم شيخ الميدان المحبوب محمد الأشمر. وشهد اليوم التالي مزيداً من العنف في الميدان، وهو حي لم يكن فيه للكتلة الوطنية سوى نفوذ سياسي محدود، حين وضعت حواجز أمام القطارات المتوجهة إلى حوران.

كان في صدارة حملات الاحتجاج هذه الشيخ عبد الحميد الطبّاع، رئيس «جمعية الغرّاء» وعضو البرلمان. وكان يبلغ من العمر ٤٦ عاماً. وقد زاد دور الطبّاع الأمور تعقيداً بالنسبة إلى الحكومة الوطنية. فإبان انتخابات تموز/يوليو ١٩٤٣، قدّمت الغرّاء دعماً كاملاً لشكري القوتلي، بما في ذلك مسجد تنكز الذي كان الموضع الرئيسي لاجتماعات الغرّاء. واستخدم القوتلي هذا المسجد في حض المقترعين على تأييد لائحته، التي ضم إليها اسم الطبّاع اعترافاً بالدعم الذي قدمته الغرّاء.

والواضح أن الغرّاء كانت تعتقد أن اعتراف القوتلي والحزب الوطني بالجميل لن ينتهي بعودتهما إلى البرلمان. فقد أرادا من الحكومة الجديدة أن تتبنّى برنامج الغرّاء التعليمي والإصلاحي. وكان يُنظر إلى مسألة المرأة بمثابة جسّ نبض: فإذا ساندت الحكومة مطالب الغرّاء، فإن برامج الغرّاء ستبصر النور، بحسب اعتقاد الطبّاع وآخرين. وكانت خطة الطبّاع عرض القوة في الشوارع. ولكن مع تلافي عنف الجماهير إلى حين يثبت فشل الخطط السلمية. بيد أنه يبدو أن الأشمر وأنصاره لجأوا إلى أعمال العنف في الوقت الذي كان مندوبون عن المتظاهرين لا يزالون يُجرون محادثات مع وزير الداخلية(٨٢). وقد مكّن ذلك رئيس الوزراء الجابري من تجاهل مسألة تحرر المرأة ومعاملة الأمر كله على أساس أنه انتهاك للنظام العام.

وكان الجابري قد قال لمسؤول بريطاني، حتى قبل الاضطرابات الدينية «إننا

(٨٢) FO 684/15/1/1. British Security Mission to Political Officer (Damascus), 21 May 1944; Ibid., Beaumont Memorandum, 26 May 1944.

مصممون على معاملة جميع القضايا الدينية كقضايا نظام عام. فإذا ثار المسلمون على المسيحيين، فإننا سنعاقبهم، وإذا ثار المسيحيون على المسلمين، فإننا سنعاقبهم كذلك»[٨٣]. وتمكن الجابري أن يدير الأمور بشكل جيد. فقد نجح في الحصول على دعم جماهير دمشق التي ضايقها إغلاق محالّ الميدان. بل إنه تمكن بصورة موقتة من تشويه سمعة الغرّاء، بأن أشاع في الميدان أن الغرّاء أقدر على تأمين الطحين لفقراء الحي، لأن الحكومة لا تنوي فعل ذلك «إلا، وحين يُفهم تماماً أن الحكومة هي السلطة المسؤولة الوحيدة»[٨٤]. والجليّ أن الحكومة الوطنية كانت تريد أن تسجل موقفاً. فالحكومة كانت في الماضي هي العدوّ دوماً: «تُطاع بالإكراه وتهمل أو تعارَض إذا كانت ضعيفة. والآن ينبغي أن يفهم الناس فكرة جديدة وهي أن الحكومة منهم ولهم، ومع ذلك لا بد من إطاعتها»[٨٥]. وقد طرحت الحكومة الوطنية موقفها بصوت عال وواضح. ومع أنّ قوى المعارضة المحلية كانت في تعاظم في المدن بالتوافق مع ما كان يحدث آنذاك من تغيرات بنيوية، فقد كان في إمكان قدامى الوطنيين الاعتماد على القضية الخارجية، الاحتلال الأجنبي، لاجتثاث تيار المعارضة الداخلية، لبرهةٍ ما على الأقل. ولكن كان واضحاً أيضاً أنه لم يكن في استطاعة الكتلة الوطنية الاستمرار في تجاهل واقع الحركات الدينية ـ الثقافية أو واقع الحركات العلمانية الراديكالية المرتبطة بالبعثيين والشيوعيين الصاعدين. وكان الوقت يجري بسرعة حين كان على قدامى الوطنيين بلورة آرائهم وتعزيز مواقعهم إزاء القضايا السياسية الحساسة التي أثارتها تلك الحركات الناهضة.

التعاون السوري واللبناني

بدا أن عودة الوطنيين إلى الحكم ستجلب معها تغييراً في المزاج السياسي في سورية. وكان ثمة إحساس جديد بإنجازٍ ما وبأملٍ في المستقبل كان مفقوداً مدّة جيل كامل. غير أن ذلك لم يظهر إلا على السطح؛ أمّا في العمق، فقد كان الوضع «هشّاً جداً»؛ إذ كان هناك «خوف مُضمر» من أن الفرنسيين يمكن في أية لحظة أن «يعدّوا لِـ(انقلاب) ويطيحوا ببنيان الحكومة الوطنية الهش»[٨٦]. ومن المؤكد أنهم سيكونون قادرين على فعل ذلك ما داموا يسيطرون على «القوات الخاصة» والأمن العام. وكان في موازاة هذا الخوف خوف آخر: أن تنسحب القوات البريطانية في نهاية الحرب لتحل قوات

(٨٣) FO 371/4292, vol. 40308. «Damascus,» by A.H. Hourani, 1944.

(٨٤) FO 684/15/1/1. British Security Mission to Political Officer (Damascus), 21 May 1944; Ibid., Beaumont Memorandum, 26 May 1944.

(٨٥) FO 371/4292, vol. 40308. «Damascus,» by A.H. Hourani, 1944.

(٨٦) FO 371/4292, vol. 40308. «Damascus,» by A.H. Hourani, 1944; Hourani, Syria and Lebanon, pp. 290-91.

فرنسية محلها، الأمر الذي يمكن فرنسا من أن تفرض على سورية معاهدة تلحق الأذى باستقلالها.

وكان الفرنسيون قد طالبوا حتى قبل انتخابات عام ١٩٤٣ بعقد معاهدة قبل رفع سيطرتهم عن المؤسسات ومراكز القوة الحيوية في سورية، بما فيها «المصالح المشتركة» و«القوات الخاصة». غير أن شكري القوتلي وزملاءه في الحزب الوطني رفضوا قبول مثل هذه الشروط، مفضّلين عوضاً عن ذلك التفاوض من موقع قوة بعد الانتخابات، التي كانوا يتوقعون إجراءها[٨٧].

صحيح أن الانتخابات مكّنت الوطنيين فعلاً من طرح مطالب تمثل الإرادة الشعبية في سورية. ودخول عامل جديد ساعد في تعزيز موقف الوطنيين أكثر، هو تعاون دبلوماسي مع لبنان يسّره انتخاب حكومة وطنية هناك بعد وقت قصير من الانتخابات السورية. وهكذا، شعرت حكومة الجابري في تشرين الأول/أكتوبر أنها قوية كفاية لطرح شروطها هي ضمن مذكرة إلى الفرنسيين. وكان من تلك الشروط تخلّي الفرنسيين عن السلطات كافة قبل عقد اتفاقية.

وكان بروز جبهة تفاوض سورية ـ لبنانية موحدة في خريف ١٩٤٣ محصلة مواقف سياسية متقاربة في لبنان وسورية بشأن مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية. فمنذ منتصف الثلاثينات، كان عدد متزايد من زعماء السُّنة اللبنانيين قد بدأوا رفض فكرة إمكان تحقيق الوحدة العربية قبل الاستقلال اللبناني. وعلاوة على ذلك، كان غرض، أو فكرة إعادة دمج الأقضية الأربعة في سورية تتحول باطراد إلى أمر يتعذر الدفاع عنه. فالزعماء السُّنة اللبنانيون ومؤيدوهم من البرجوازية الإسلامية بلغوا حالة التسليم بأن انفصال سورية ولبنان كان أمراً واقعاً. وقد عنى هذا من الناحية السياسية أن السُّنة بدأوا ينشطون في التزاحم على السلطة على المسرح اللبناني؛ وعنى من الناحية التجارية أن السُّنة بدأوا يعترفون بأن اتصالات لبنان التجارية بالغرب يمكنها أن تعود عليهم بالمنفعة كما تعود على المسيحيين اللبنانيين. وفي الوقت نفسه، كان عدد من التجار المسلمين وعدد غير قليل من التجار المسيحيين يتعاطون تجارة إعادة تصدير سلع غربية الصنع من بيروت إلى الداخل السوري وتجارة استيراد مواد خام إلى بيروت لحساب سوق غربية. وكلا الطرفين كان يخشى تبعات فصل لبنان فصلاً كاملاً عن العالم العربي، وهو أمر ممكن حدوثه إذا ما أصبح لبنان دولة مُغالية في تبعيتها لفرنسا[٨٨]. وفي عام ١٩٤٣، كان تحالف البرجوازية

---

(٨٧) FO 226/?, Beaumont to Chancery, 16 April 1943; FO 226/?. Gardener to Chancery, 20 and 21 April 1943.

(٨٨) Atiyah, «The Attitude of the Lebanese Sunnis,» pp. 150-51; Michael Johnson,» «Confessionalism and Individualism in Lebanon: A Critique of Leonard Binder (ed.). Politics in the Lebanon,» in *Review of Middle East Studies* 1 (London, 1975), pp. 85-86.

التجارية الإسلامية والمسيحية هو الذي أوصل أنصار لبنان عربي مستقل إلى السلطة: بشارة الخوري، المعروف عموماً بأنه مرشح بريطانيا، وقد أصبح رئيساً للجمهورية، ورياض الصلح الذي أصبح رئيساً للوزراء.

وفي هذا الوقت، كان معظم قدامى الوطنيين في سورية قد ساروا منذ منتصف الثلاثينات باتجاه الحركة الوطنية اللبنانية في مسألة العلاقات المستقبلية. وكانت الحركة الوطنية قد تبنت مقاربة تطوّرية حيال الوحدة العربية، جاءت منسجمة بصورة ملائمة مع استراتيجيتها الخاصة المعنية بتحرير سورية من السيطرة الفرنسية بالتدريج. وكما كانت الحال عام ١٩٣٦، غدا الاستقلال السوري أولوية الكتلة رقم واحد. وحتى مطالبة الكتلة منذ زمن بعيد بأن تعاد إلى سورية المناطق التي فُصلت عنها عام ١٩٢٠ أضحت صامتة بمرور الوقت. وكانت الكتلة قد بدأت تقدم العون بهدوء إلى حركة جديدة في بيروت، يقودها رياض الصلح، لتعزيز علاقات أفضل بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين خارج الإطار الحكومي[٨٩]. طبعاً، لقد كان الصلح من مؤسسي الكتلة، ومن الذين جمعوا أموالاً لها، ومن أقرب الحلفاء اللبنانيين إليها، واتفق أيضاً أنه كان ابن عم السياسي الكتلوي عفيف الصلح، ونسيباً لسعد الله الجابري بالمصاهرة. وبحلول عام ١٩٤٣، أدرك رئيسا الوزراء، الصلح والجابري، ميزة وضرورة طرح موقف تفاوضي موحد يقوم على مبدأ الاستقلال التام للبنان وسورية معاً. ولم يسبق للبلدين قط أن تبنّيا مثل هذه الروح التعاونية وهذه الأهداف السياسية المتطابقة؛ فلا يعود لبنان أبداً «حجر شطرنج يستخدمه الفرنسيون ضد السوريين»[٩٠].

ولقد صلّبت جبهةَ الشرق الدبلوماسية الجديدة أيضاً عدةُ عوامل أُخرى: كان من بينها الدعم العربي، ولا سيما المصري، للأنظمة الوطنية وللاعتراف الأميركي والاعتراف السوفياتي الدبلوماسيين التامّين بالحكومتين السورية واللبنانية الجديدتين. وقد شجع مزيج هذه القوى بدوره بريطانيا على التزام موقفها القائل بوجوب منح استقلال تام وكامل قبل عقد اتفاقين منفصلين مع فرنسا.

ولكن، على الرغم من اصطفاف هذه القوى في وجه الفرنسيين، لم يكن ديغول مستعداً لتليين موقفه. وحكومة الصلح في بيروت، بدلاً من حكومة الجابري، هي التي تبنّت الموقف الأكثر صدامية. وعندما وافق البرلمان اللبناني في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر على إجراءات كان الصلح قد اقترحها في الشهر السابق، ومنها تبنّي العربية لغة رسمية وحيدة في لبنان و«حذف جميع ما يشير إلى امتيازات دولة الانتداب وسلطاتها» وإنهاء عزلة لبنان عن العالم العربي، ذرّ قرن أزمة في العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية[٩١].

---

(٨٩) حديث مع فريد زين الدين (دمشق، ١٤ نيسان/إبريل ١٩٧٦).

(٩٠) Gomaa, The League, p. 94.

(٩١) *Ibid.*

واتخذ هيللو، الذي حل محل الجنرال كاترو مندوباً عاماً في الشرق، الخطوة التي لم يسبق لها مثيل، وهي سجن الرئيس الخوري، ورئيس الوزراء الصلح، وثلاثة وزراء، ونائب واحد في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر. وأدّت الإضرابات والتظاهرات في الأسبوعين التاليين إلى توحيد البلد ضد الفرنسيين. وتصدرت سورية العالم العربي في مؤازرة اللبنانيين. وسارعت بريطانيا إلى مساندة الحكومة اللبنانية، وأرغمت «اللجنة الوطنية الفرنسية» المنقسمة في الجزائر على إطلاق الزعماء المعتقلين. واستُدعي هيللو، وتم عقب ذلك نقل سلطات مختلفة كان الفرنسيون يحتكرونها إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، «اللتين تعزز موقفاهما كثيراً بقدر انهيار الهيبة الفرنسية»[٩٢].

وفي مجريات مقاومة الجهود الفرنسية الرامية إلى فرض معاهدة على سورية، كان من حُسن التوفيق أن الحكومة الوطنية استطاعت حل اثنتين من مشكلاتها الإقليمية الضاغطة. وقد تمتعت بتعاون النظام الوطني في لبنان وبتعاون عدد من البلاد العربية، لا سيما مصر، التي أجرت الحكومة الوطنية معها في تشرين الأول/ أكتوبر محادثات مثمرة في القاهرة بشأن مستقبل العلاقات بين الدول العربية ـ وهي محادثات سيكون لها دور في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، والأمران كلاهما عززا ثقة سورية بنفسها سياسياً وشدّا من أزرها في مواجهة الفرنسيين.

أحرار أخيراً

بالعودة إلى الماضي، [نجد] أن الأزمة اللبنانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر آذنت بانتهاء الانتداب الفرنسي. والصمود السوري واللبناني في هذا المنعطف الدقيق شجع كلتا الحكومتين الوطنيتين على مقاومة جميع الضغوط الممارسة عليهما كي تقبلا بعقد اتفاقيات مع الفرنسيين قبل الاستقلال. ومع ذلك، كان لا يزال في حيازة الفرنسيين ورقة أخيرة: «القوات الخاصة»، التي أملوا أن تفرض إرادتهم.

وازداد السوريون واللبنانيون تبرّماً تجاه التعنت الفرنسي خلال عام ١٩٤٤. وكان للرأي العام في المدن السورية تحديداً موقف عنيد؛ فهو لن يتهاون تجاه تسوية من أي نوع، وهو أمر لم يكن في وسع الحكومة الوطنية تجاهله. ولكن في ضوء العجز عن مواجهة الفرنسيين عسكرياً، فإن الأمر الوحيد الذي كان في إمكان الحكومتين السورية واللبنانية أن تفعلاه هو السعي في طلب دعم دولي في الوقت الذي كانتا تحضّان سراً على تنظيم تظاهرات عامة في دمشق وبيروت احتجاجاً على الوجود الفرنسي المستمر في الشرق. ولكن كان لا بد من مراقبة هذا النشاط الأخير بعناية، بل احتوائه، منعاً لانتشار

(٩٢) *Ibid.*, p. 95.

العنف والتدخل الفرنسي. وفي هذه الأثناء، استمرت المفاوضات، ولكن بما لا يُرضي أحداً.

ولقد تحسن وضع المساومة الفرنسي عملياً بعد تحرير فرنسا في صيف ١٩٤٤ وعودة ديغول من الجزائر إلى باريس. وأدت المناقشات التي أُجريت في أيلول/سبتمبر مع مسؤولين بريطانيين في باريس إلى تلطيف الموقف البريطاني من مسألة الاتفاقات قبل الاستقلال. وقد زُوِّد الجنرال سبيرز بتعليمات تقضي بأن يمارس على الحكومتين السورية واللبنانية ضغوطاً كي تقبلا بعقد اتفاقات مع فرنسا. بل إن سبيرز لمّح إلى أن دمشق وبيروت لا يمكنهما الركون إلى الدعم البريطاني، على النحو الذي كان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣، في حال نشوء أزمة جديدة. غير أنه لم يكن لذلك التأثير المطلوب؛ وعوضاً عن ذلك، قامت حكومة أميركية داعمة بإقناع بريطانيا بأن تخفف الضغط عن دول الشرق، بصورة موقتة على الأقل[٩٣].

كان الجنرال سبيرز يُعتبر في الشرق كله تقريباً مؤيداً لاستقلال سورية ولبنان، وحين استُدعي إلى بلده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤، ثارت شكوك أكبر حول مدى إمكانية الاعتماد على دعم بريطانيا. فحين جوبهت التظاهرات الضخمة التي سارت في دمشق في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ بعرض صريح للقوة الفرنسية في العاصمة السورية وبتصريحات مجدَّدة لباريس تتعلق بحقوق فرنسا الخاصة في الشرق، جدَّدت بريطانيا محاولاتها لحضّ السوريين على المرونة. بل إن رئيس الوزراء، ونستون تشرشل قام خلال عودته من يالطا في شباط/فبراير بالتوسط لدى شكري القوتلي، ولكن من دون جدوى. وسرعان ما تدهورت العلاقات بين فرنسا وحكومتي الشرق[٩٤].

بحلول أيار/مايو، كان الفرنسيون يعززون حامياتهم، ولا سيما بالقوات السنغالية المخيفة والمكروهة جداً. وباشتعال سورات الغضب في دمشق وبيروت، أضافت فرنسا إلى الضيم إهانة بطرح تفصيلات اتفاقياتها المقترحة، التي لم تتضمن نقل «القوات الخاصة» حتى يوقع لبنان وسورية الاتفاقيات. وفي ١٩ أيار/مايو، أعلنت الحكومتان السورية واللبنانية رفضهما التفاوض تحت ضغوط التصعيد العسكري الفرنسي في الشرق.

وانفجرت التظاهرات في دمشق وبيروت ومدن أُخرى. وانتشرت الأعمال المناهضة للفرنسيين بسرعة في جميع أنحاء سورية، بما فيها مناطق الأقليات. وفي غضون عشرة أيام، انهار القانون والنظام كلياً. وفي عمل يذكّر بالثورة الكبرى، وبدسّ بريطاني، قامت القيادة العسكرية الفرنسية المتهورة والمصابة بجنون العظمة بقصف دمشق من الجو بين

(٩٣) *Ibid.*, pp. 94-95.

(٩٤) *Ibid.*, p. 95.

مساء ٢٩ أيار/مايو وظهر اليوم التالي. ولكن وطأة العقاب الفرنسي حلّت هذه المرة بالأحياء الجديدة والحديثة، وهو ما يدل على مدى تحول بؤرة الاحتجاج السياسي المديني في غضون عشرين عاماً. وكانت الخسائر في الأرواح والممتلكات جسيمة؛ إذ قتل نحو ٤٠٠ شخص وجُرح عدد لا يحصى، ودُمّر مبنى البرلمان كله تقريباً[٩٥]، فكان ذلك ذكرى مريرة لالتزام فرنسا سحابة ربع قرن تعليم الناس في ظل الانتداب قيم الحضارة والديمقراطية الغربيتين.

ولم يعد في وسع بريطانيا الوقوف مكتوفة اليدين. فقد كانت الأعمال الفرنسية تنطوي على إمكان إفساد سياسة بريطانيا العربية ككل. ولذلك، تدخلت الحكومة البريطانية للمرة الثانية خلال ١٨ شهراً، فأمرت القوات الفرنسية بالعودة إلى ثكناتها. وأمسك البريطانيون بزمام الأمور بصورة موقتة ريثما تتمكن الحكومة السورية استئناف مهماتها الطبيعية[٩٦]. وترددت في الشرق قاطبة أصداء احتجاجات جامعة الدول العربية، التي كانت سورية أحد أعضائها المؤسسين قبل ذلك بشهرين، واحتجاجات الوفد السوري المشارك في افتتاح جلسات الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. كما أن الانتقادات الدولية لفرنسا كانت شديدة. وبلغت مشاعر العداء لفرنسا مبلغاً لم تعرفه سورية من قبل، فاضطرمت الكراهية في قلوب الشعب السوري، وانقطعت الاتصالات بين المسؤولين الفرنسيين والزعماء السوريين مدة أسابيع[٩٧].

ومع حلول تموز/يوليو، وافقت فرنسا على نقل إمرة «القوات الخاصة» المتنازع عليها إلى السوريين واللبنانيين. وبقيت خطوة واحدة وتنال سورية الاستقلال الكامل: سحب جميع القوات الفرنسية من الشرق. وبتجدد الاحتجاجات المضادة للفرنسيين في مدن سورية ولبنان، والضغوط الإقليمية والدولية من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ومن واشنطن وموسكو، وفوق ذلك كله المحادثات الإنكليزية ـ الفرنسية طوال صيف وخريف وشتاء ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، تم في الربيع انسحاب القوات الفرنسية وعناصر عسكرية أخرى من الأراضي السورية[٩٨]. وما إن حلت نهاية آب/أغسطس ١٩٤٦، حتى أُخلي لبنان أيضاً من الوجود العسكري الفرنسي.

لقد حقق المحاربون الوطنيون أخيراً هدفهم الذي طال انتظاره: الاستقلال السياسي

---

(٩٥) Longrigg, *Syria*, pp. 346-49.

(٩٦) لتفصيلات عن السياسة البريطانية في سورية، انظر الدراسة القيمة بقلم:
Wm. Roger Louis, The British Empire in the Middle East 1945-1951. Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism (Oxford, 1984), pp. 147-72.

(٩٧) Longrigg, Syria, pp. 349-50.

(٩٨) من وجهة النظر الفرنسية، كان المهم هو أن يتم انسحاب القوات الفرنسية والقوات البريطانية في وقت واحد.

عن فرنسا وتولي الكتلة الوطنية مقاليد الحكم. وقد أنجزوا ذلك بالطرق التي كانوا يرتاحون إليها أشد الارتياح: باعتماد ذاك المزيج المحسوب بدقة من الاحتجاج الشعبي المتقطع والتفاوض الصبور بالمقدار الملائم تماماً. وكان لإطار حركتهم الغلبة على الرغم من انفلاشه بفعل قوى التغيير. واستعادت الكتلة الوضع السياسي الراهن بربط حركة الاستقلال الوطني السورية بنظام الدولة العربية الناهضة، بما فيه لبنان، وبالتعلق بأذيال بريطانيا. وفي النهاية، وبالالتفات إلى بريطانيا، لم يكن قدامى الوطنيين مضطرين إلى تقديم أية تنازلات أخرى للفرنسيين. وحتى ذلك الحين، كانت صدقيتهم السياسية سليمة. وكان هذا كل ما كانوا ينتظرونه.

خاتمة

ركزت هذه الدراسة على الدرجة غير العادية من الاستمرارية في ممارسة السلطة السياسية المحلية في سورية، ابتداء من العهود العثمانية الأخيرة وطوال فترة الحكم الفرنسي في ظل الانتداب. فأُسَر الملّاكين والمثقفين والتجار في المدن، التي امتزجت في طبقة اجتماعية متينة التماسك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استطاعت الاحتفاظ باحتكارها السياسة خلال فترة ما بين الحربين، على الرغم من انهيار الإمبراطورية العثمانية وعبء الحكم الفرنسي الثقيل، وتمكنت هذه الطبقة من اجتياز التغييرات البنيوية التي شهدها العصر ـ تراخي الروابط الأُسرية؛ وانتشار الثقافة الحديثة وأيديولوجيات جديدة؛ وقيام مؤسسات حديثة؛ وإعادة توجيه الاقتصاد السوري.

ولقد نشأت استمرارية الحياة السياسية من تماثل معيّن في الشكل. فباريس، مثل إستنبول، كانت سيداً بعيداً أعلى. ولكي يحكم الفرنسيون، اضطروا، كما اضطر العثمانيون قبلهم، إلى الاعتماد على أعيان ذوي نفوذ على المستوى المحلي قادرين على القيام بدور الوسيط بين الحكومة والمجتمع. وقد تحدّر أولئك الأعيان عادةً من أُسر الطبقة العليا في المدن، وذلك بفضل مكانتهم التقليدية في المجتمع، وثقافتهم، وخبراتهم الإدارية السابقة. وتعزز هذا التماثل في الشكل بفشل الفرنسيين في تطوير سياسة إمبريالية متسقة في سورية، وهو فشل كان ذا علاقة لا بالضعف الداخلي في الاقتصاد الفرنسي في فترة ما بين الحربين، وبمناخ الفكر السياسي في فرنسا بشأن كيفية إدارة ممتلكات قائمة في ما وراء البحار فقط، بل أيضاً بالقيود الدولية التي فُرضت على الحكم الفرنسي بذاك الطور الجديد والغريب من الاستعمار: نظام الانتداب. ولا شك في أن حكم فرنسا لسورية مع استمرارها في توجيه نصف اهتمامها إلى شمال افريقيا قد ساهم في هذا الفشل. لكن، على الرغم من أوجه التشابه الشكلية هذه، فثمة اختلاف بين الفرنسيين والعثمانيين هو أن الفرنسيين كان ينظر إليهم بأنهم غير شرعيين. ومن هنا، كان وضع فرنسا في سورية غير مستقر في حد ذاته منذ البداية. ولامشروعية الفرنسيين بدورها أجبرت أعيان المدن على محاولة نقل ميزان القوة بعيداً عن الفرنسيين. وكان هؤلاء الأعيان، الذين برزوا مع أعظم نفوذ سياسي في سورية، يُعتبرون أقرب ما يكون إلى التماثل مع فكرة الوطنية الصاعدة.

والوطنية كانت في لب المناخ السياسي والثقافي المتغير في الشرق الأوسط، وكانت تدين بوجودها لاتّساع صلات المنطقة مع العالم الخارجي. وفي الواقع، ظهر نوعان من الوطنية، أحدهما يتعلق بالأرض والآخر إثني ـ ثقافي، وكلاهما تعايش ضمن جميع الحركات الوطنية في العالم العربي. ومع أن الوطنية لم تطرح إهابها الديني، إذ ليس من تفسير للتاريخ والحضارة العربيين يستطيع إنكار مآثر الإسلام، فقد كان لها ميولها العلمانية. فالطبقة التي حولت فكرة الوطنية إلى حركة سياسية في بداية القرن العشرين، على الرغم من أنها لم تكن موحدة سياسياً بأي شكل من الأشكال، أظهرت بعض التبرم إزاء أفكار الاصلاحيين(*) والنشطاء المسلمين الذين حاججوا بالقول إن في إمكان الإسلام أن يوفّر المبادىء الضرورية لحكم دولة حديثة. وكان القادة الوطنيون يعتقدون أن الشريعة الإسلامية أصبحت قديمة. وقد عكس هذا الموقف تنشئتهم: فهم تلقوا علومهم في مدارس خاصة حديثة، وكانت لهم خبرتهم بالفروع الجديدة من الإدارة العثمانية، وكانت صلتهم بالمؤسسات الدينية ضعيفة، وكانوا يتقاسمون تجارب سياسية متشابهة وعلمانية في طبيعتها إلى حد بعيد. وخاضوا تلك التجارب في الأحزاب السياسية والجمعيات السرية في كل من دمشق وبيروت والقاهرة، وفي باريس قبل الحرب العالمية الأُولى، وبعد ذلك في مملكة فيصل العربية القصيرة العمر.

وكان طابع الوطنية الذي رعته القيادة السياسية المدينية مكيفاً بما يتلاءم مع أسلوبها السياسي وطبقتها الاجتماعية. فالوطنية عندها لم تكن أيديولوجيا ثورية ترمي إلى قلب الطبقات الاجتماعية القائمة. بالعكس، لقد كانت غايتها التجديد؛ فالنخبة الوطنية هدفت إلى إقامة ميزانِ موات أكثر بين فرنسا وسورية، وصولاً إلى الهدف النهائي الذي هو تخفيف السيطرة الفرنسية بالتدريج. ولم يكن أسلوبها نضالاً ثورياً مسلحاً بل مزيجاً من الاحتجاجات الشعبية المتقطعة، والدبلوماسية، والنشاط الإقليمي والدولي. أمّا الانتفاضات الشعبية التي بلغت ذروتها في الثورة الكبرى في العشرينات، فكانت، بشكل من الأشكال، أمراً شاذاً. ومع أن الثورة الكبرى كانت تحمل مضامين ثورية، فإن انهيارها مكّن النخبة الوطنية من تعزيز موقفها بإقامة الكتلة الوطنية ومن استئناف التوجه نحو الاستقلال على درب ممهدٍ ومريح أكثر.

ولقد مكَّن وجودُ حاكم أجنبي الكتلةَ الوطنية من توجيه الاستياء الشعبي نحو الخارج، بعيداً عن بنية السلطة المحلية. وفي حين ساهم هذا الأمر بوضوح في إطالة زعامة الكتلة، فإن هناك أمراً آخر كانت له مساهمته وهو عجز مجموعات المصالح والطبقات الأدنى عن تشكيل تحدّ خطر لقيادتها حتى نهاية الانتداب. والصراعات الفوضوية والخصومات التافهة، التي وسمت الحياة السياسية في سورية خلال أعوام ما

(*) Modernists.

بين الحربين، قلّما كانت تعبيراً عن صراع بين الطبقات. بل إنها عكست خصومات ضمن النخبة السياسية نفسها في المدينة الواحدة، أو خصومات بين قيادات مدن متنافسة، أو بين النخبة الوطنية المدينية والقيادات الريفية للأقليات المتراصة.

لقد كشفت سمة السياسة الوطنية وأسلوبها وتنظيمها خلال الانتداب عن عدّة نزعات صبغت الحياة السياسية في سورية بعد الاستقلال. ولعل النزعة الأهم كانت نزعة التغيير المتدرج لكن يمكن فهمه في تنظيم الحياة السياسية، وهو تغيير نجم عن تماسك الوطنية ككل بوصفها الأيديولوجيا المتفوقة في ذلك الزمن. وحتى لو لم تكن الأهداف الوطنية جديدة ولا ثورية على نحو خاص، فقد كان القادة الوطنيون مرغمين على استخدام طرقٍ أكثر صقلاً لتحقيقها. وتطلبت تأثيرات الحكم الفرنسي الممزّقة ميكانيزمات أكثر تطوراً ودقة لاستعادة ميزان قوى في سورية أكثر ملاءمة. وكان يتعين أن تعدّل الوطنية بعناية؛ فكان عليها أن تمتلك قوة كافية ليكون لها التأثير المطلوب في الفرنسيين، لكن من دون الإخلال بالوضع المحلي الراهن.

لذلك، فإن السياسة الوطنية احتاجت إلى أكثر من تعبئة القوى الفاعلة التقليدية في المجتمع والمرتبطة بالطبقات الشعبية والمؤسسات الدينية القائمة في الأحياء القديمة من المدن. كما أنها احتاجت إلى تعبئة قوى جديدة صاعدة مرتبطة بمؤسسات حديثة وحركات شبيبية كانت تعمل خارج الأحياء القديمة. وقد شُجعت أشكال جديدة من الارتباط السياسي، وخصوصاً بين المدن والريف وكذلك بين مختلف النخب الإثنية ـ الثقافية. وقد تبنّى القادة الوطنيون أنماطاً جديدة من التنظيم السياسي مرتبطة بنُظم أفكار علمانية جديدة، وعملوا في نطاق إقليمي أكبر كثيراً منه في أي وقت مضى. ووسّعوا جاذبية الوطنية ليحصلوا على دعم معنوي ومادي من مناطق عربية مجاورة وليجعلوا صوتهم مسموعاً في باريس وعصبة الأمم في جنيف، حيث كان يجري تقرير مصير سورية. وكانت حركات الاحتجاج والمقاومة الناشئة عن ذلك أشدّ قوّة وأطول مدى.

غير أن نزعات أُخرى برزت خلال الانتداب، عوّقت تطور سورية السياسي. فحالما مُنحت الكتلة الوطنية فرصة مشاركة الفرنسيين في السلطة، أظهرت مؤشرات على قيادة غير فاعلة. فالكتلة الوطنية كقوة معارِضة للحكم الفرنسي شيء، والكتلة كحاكمة شيء آخر تماماً. فالبساطة والحصافة المحسوبتان واللتان اتسمت بهما وطنية الكتلة لم تقدّما سوى القليل في مضمار الحلول الملموسة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي كان الشعب السوري يكتوي بها. وكانت إعادة التوجيه الموهِنة التي فُرضت على الاقتصاد السوري بفعل تقسيمات سورية الطبيعية بعد الحرب العالمية الأولى، والسياسات المالية والتجارية الفرنسية غير الكفية وغير الملائمة، والطائفية المستشرية المؤازَرة بالأنشطة الفرنسية، والتأثير المدمِّر الناشىء عن الكساد العالمي في بداية الثلاثينات، كل ذلك ولّد في المجتمع نزاعات وصراعات كانت الكتلة الوطنية عاجزة عن معالجتها.

وقد أدت الفئوية التي اشتدت في نهاية الثلاثينات وعجز الكتلة الإداري، وما اقترن بهما من تجاهل الكتلة لتطلعات الأقليات المتراصة والطائفية وحاجاتها، إلى إلحاق الضرر بسمعة الكتلة. ويقع جزء من المسؤولية عن تقصيرات الكتلة على إدارة الانتداب الفرنسي، التي أغفلت تدريب نخبة إدارية سورية كفية ومخلصة، والتي فاقمت على نحو هادئ العلاقات سوءاً بين الأغلبية العربية السُّنية في سورية ومختلف مجتمعات الأقليات. وكانت الانقسامات المتكررة في سورية طوال ربع قرن قد وقفت حجر عثرة أمام تطوير مثل هذه النخبة الإدارية الموحدة. ويضاف إلى ذلك أن رفض فرنسا على مدى عقدين تقريباً إعطاء القيادة الوطنية المعترف بها تقديراً ملائماً قد جر كارثة على مستقبل سورية. وبحرمانهم من فرصة الحصول على خبرة بالحكم واستيعاب هذه الخبرة، نقل القادة الوطنيون إلى عهد الاستقلال مقداراً معيناً من انعدام الكفاية الإدارية.

على الرغم من الأشكال الأرقى من التنظيم السياسي التي أنشئت خلال الانتداب، فقد فشل معظم القادة الوطنيين في تخطي قواعدهم الضيقة في المدن. فهم لم يكونوا سياسيين وطنيين يتشاركون في نظرة واسعة إلى المستقبل. وآفاقهم لم تتعدّ المدن الوطنية الأربع. واستمر قادة دمشق في الإحساس بارتياح في بيروت والقدس كان يفوق ارتياحهم في حلب، إذا تجاوزنا ذِكر اللاذقية، يوم كان قادة حلب ينظرون إلى العراق (وحتى إلى تركيا) نظرتهم إلى دمشق.

وخلال الانتداب، بدأت نزعة أُخرى حُملت إلى عهد الاستقلال هي رفض القيادة الوطنية السورية أن تكون الوحدة العربية هدفها الرئيسي. وكانت الكتلة الوطنية أصلاً قد واجهت في منتصف الثلاثينات تناقضاً مربكاً بين الوحدة العربية والمصالح الذاتية المحلية. وفي عام ١٩٣٦، تخلت عن المطالبة السورية بالأقضية الأربعة في لبنان من أجل التوصل إلى اتفاقية مع باريس تتيح لها تأليف حكومة. وقد كانت العلاقات السياسية والاقتصادية مع لبنان قوية، غير أن القادة الوطنيين السوريين قبلوا على مضض مطلب لبنان بأن يكون ذا وجود سياسي مستقل.

وظهر هذا التناقض المربك أيضاً بالطريقة التي عامل الوطنيون بها قضية فلسطين. فخلال الثورة العربية في أواخر الثلاثينات، لم تقدم حكومة الكتلة الوطنية إلى الكفاح الفلسطيني (وهو قضية شعبية جداً في سورية) سوى دعم حذِر كي تتلافى إفساد مفاوضات الاتفاقية مع باريس. وفي فترة لاحقة، خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، فشلت الحكومة الوطنية، وبسبب سذاجة سياسية وعجز إداري، عن توفير إمدادات ملائمة للمجهود الحربي، سواء من حيث السعي نحو تنسيق عربي أكبر أو من حيث إعداد الجيش السوري إعداداً ملائماً للقتال. وحُملت الحكومة مسؤولية سوء أداء سورية العسكري عام ١٩٤٨ وفضائح المال والسلاح التي اقترنت بانعدام الاستعداد السوري. وفعلاً، فأول انقلاب من الانقلابات المتعددة في سورية وقع في عام ١٩٤٩، ويمكن رده

جزئياً إلى حاجة الجيش إلى إيجاد كبش فداء للإذلال الذي كابده في فلسطين[١].

وفوق ذلك، كان التنافس السياسي بين حلب ودمشق إبان الانتداب تطوراً آخر كان له التأثير الضار في السياسة بعد الاستقلال. ومع أن حلب قامت بدور حساس في النضال من أجل الاستقلال، فإنها قامت أيضاً بدور خاضع لدمشق في كل وجه من أوجه السياسة تقريباً. ففرع الكتلة الوطنية في حلب كان في تنافس ضد فرع دمشق، وكان، على غرار فرع دمشق، منقسماً داخلياً. وفي أثناء الانتداب، أصبحت عاصمة إقليمية مغمورة في ظل دمشق ومعتمدة على المكائد فيها لكي تحصل على حصتها من ميزانيات التعليم والأشغال العامة، وما شابه ذلك. وكان من الطبيعي ألا تكون راضية بهذا الوضع الخاضع.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عانت حلب أكثر من دمشق من التقسيمات الاعتباطية التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى، إذ إن فقدانها الجزء الأكبر من مناطقها الداخلية التجارية فرض تقليص اقتصادها وإعادة توجيهه خلال فترة ما بين الحربين. وخلال الحرب العالمية الثانية فقط استطاعت أن تعيد تنظيم اقتصادها والبروز مجدداً كمركز تجاري رئيسي لسورية. وكانت مشقات الحصول على بضائع مصنّعة من المصادر الأجنبية التقليدية خلال الحرب قد شجعت نموّ صناعة محلية. وبدورها، استطاعت الاستثمارات الرئيسية الجديدة لمتعهدين حلبيين في الجزيرة أن توسّع هوامش الزراعة وأن تزيد إنتاجية المنطقة. ونتيجة لذلك، شهدت حلب خلال الحرب العالمية الثانية انتعاشاً اقتصادياً جنى التجار - المتعهدون الحلبيون منه فوائد جمة. وتوجهت حلب نحو توسيع مناطقها التجارية الداخلية في شمالها وشرقها للإفادة من الانتعاش الزراعي في الجزيرة. وفي حين أن تركيا ظلت معادية لهذه الفكرة، كان العراق يشجعها. وفعلاً، تبنّى العراق في بداية الأربعينات مشروع هلال خصيب جذب إليه تجاراً وسياسيين حلبيين بطرق لم يقدّرها نظراؤهم في دمشق[٢].

ولقد شجّع الانتعاش الاقتصادي حلب على تحدي التفوق السياسي لدمشق. واشتد التنافس بين فرعي الكتلة الوطنية في حلب ودمشق، وأدّى بدوره إلى انقسام سياسي في حلب. ومع أن خطوط الانقسام السياسي لم تكن واضحة ومتماسكة، فإن الفئة التي انشقت عن الكتلة رُبطت بمجموعة المتعهدين البارزة التي كانت منغمسة عميقاً في

---

(١) انظر:

Patrick Seale, *The Struggle for Syria. A Study in Post-War Arab Politics*, 1945-1958. (London, 1965), pp. 33-34, 41-42.

(٢) حديث مع جبران شامية (بيروت، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٥). كان شامية واحداً من المقاولين الذين شاركوا في كشف الجزيرة.

مشاريع الجزيرة وتوسيع العلاقات التجارية مع العراق. وفي أواخر الأربعينات، أسفر التمزق في صفوف الكتلة الوطنية عن تنظيم جديد في حلب هو حزب الشعب، الذي تحدّى الحرس القديم في الكتلة الوطنية (وقد أُعيد تأسيسه تحت قيادة شكري القوتلي وسُمي الحزب الوطني) في سبيل السيطرة على الحكم[٣].

واشتداد المنافسات بين دمشق وحلب وضمن قيادة حلب المدينيّة كان في حد ذاته انعكاساً لتبدل العلاقات بين القوى والاقتصاد المتغير في سورية. ولأسباب متعددة، كان الاقتصاد السوري قد أخفق في التطور في فترة ما بين الحربين، سواء بطريقة متّزنة أو بطريقة دينامية. وإعادة توجيه الاقتصاد السوري على نحو فجائي، وخصوصاً اقتصاد حلب، أضعفت الداخل التجاري الطبيعي لسورية. واستمر الغزو التجاري الأوروبي بكامل قوته، ولا سيما في العشرينات، بسبب سياسة الباب المفتوح التي اتبعها نظام الانتداب، التي قوّضت ما بقي من حِرَف وصناعات. ونظام التحويل بالفرنك ربط العملة السورية بالفرنك الفرنسي المتقلب. وأنتج الاحتلال الفرنسي أعواماً من انعدام الاستقرار السياسي الذي عوّق استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. ومع أن شيئاً من التقدم تحقّق في تطوير البنية التحتية في سورية ـ جرى، على سبيل المثال، تحسين شبكة اتصالاتها ـ فإن التقدم في النمو الصناعي كان بطيئاً؛ وقد توسع على نحو جيد وثابت بعد الثورة الكبرى، لكنه تباطأ بعد عام ١٩٣٣ ثم نما بصورة متواضعة حتى أواخر الثلاثينات. وحال دون النمو الصناعي كل من الكساد العالمي في أوائل الثلاثينات، ونظام الضرائب الفرنسي، والتطبيق البطيء لإجراءات حماية الصناعات الوليدة. وعلاوة على ذلك، عانت الصادرات بسبب الحواجز والرسوم العالية التي فرضتها الدولة في تركيا والعراق، وتنامي الصناعة اليهودية في فلسطين، وانحسار شديد للسوق الكبيرة في فلسطين بسبب ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وأفضى اضطراب الفرنك الفرنسي مجدداً في هذا الوقت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً حاداً، الأمر الذي أدى إلى إضرابات العمال وإلى قلاقل سياسية عامة ألحقت الأذى بالقوى الإنتاجية.

لقد كان استثمار رؤوس الأموال في سورية خلال الانتداب أضخم كثيراً من ذي قبل، غير أن الأعوام الطويلة من انعدام الاستقرار عنت أن معظم الاستثمارات أُجري

(٣) كانت إحدى الجماعات في حلب مرتبطة بأسرة الجابري، وكان زعيمها سعد الله، الذي حافظ على علاقات متينة مع الكتلة في دمشق. أما الأخرى فكانت تحت قيادة زعماء كتلويين سابقين، منهم ابراهيم باشا، وأسرة المدرس الثرية، ووطنيون أصغر سناً مثل رشدي الكيخيا وناظم القدسي.

Seale, The Struggle for Syria, pp. 29-31; F 226/240/9/4/180. Aleppo to Lascelles, 29 April 1943; FO 226/240/9/5/209. Aleppo to Chancery, 13 May 1943; FO 226/241/27/1/47. M.E.I.C. (Syria) to Lascelles, 19 Jan. 1943; MAE. *Guerre 1939-45*. Catroux (Beirut), 21 Dec. 1942, vol. 42, pp. 232-37.

لضمان أقصى الأرباح بأقصى درجات الأمان. ولذلك، فإن الجزء الأكبر من الاستثمارات وجّه نحو البنية التحتية، وخصوصاً المواصلات لتسهيل نقل البضائع المصنعة الغربية إلى البلد ونقل المواد الخام إلى خارجه، ونحو الصناعات المخصصة لاستخراج المواد الخام بهدف التصدير، كالنفط والزفت والقطن والحرير، ونحو الخدمات العامة الأقل مخاطرة كالكهرباء والحافلات الكهربائية في المدن، ونحو المصارف وشركات التأمين(٤). وبمعزل عن هذه، فقد كانت هناك أسس لتطوير صناعة محلية قامت كبديل لمنتجات مستوردة معينة مثل الأسمنت، ومنتجات أخرى تلائم بطبيعتها سورية كالمواد الغذائية المحفوظة والمنسوجات. لكن لما كانت المصارف تتقاضى فوائد عالية للغاية، فقد كان من الصعوبة بمكان الاقتراض بهدف الاستثمار في هذه الصناعات على نطاق واسع. كما أن كون طبقة الملاكين الغائبين في سورية محافظة، عَرقل الاستثمار المحلي في الصناعة الحديثة. إذ فضّلت هذه الطبقة الاستثمار، لا التطوير، في مضمار العقارات في المدن أو الأراضي الزراعية، أو أنها كانت تكتفي كلياً بتحويل رأس مالها إلى استهلاك فاحش أو بتخزين الذهب.

وفي ظل القيود المفروضة على النمو الصناعي وفَورات الاضطراب الاقتصادي والسياسي خلال فترة ما بين الحربين، وجدت طبقة الملاكين البيروقراطية نفسها في وضع آمن أكثر من وضع طبقات سورية التجارية والصناعية. ومع أن الفرنسيين حاولوا في البداية قصم ظهر هذه الطبقة من خلال إصلاحات تتعلق بالأراضي وزيادة الضرائب، فقد تراجعوا في النهاية بسبب عدم وجود مصادر مالية ملائمة لتنفيذ محاولتهم، وبسبب إقرار حاقد بعدم وجود بديل مناسب عن هذه الطبقة بدورها التقليدي كوسيط بين الحكومة والمجتمع. وكانت هذه الطبقة تشكّل، منذ عام ١٩٣٦، ١٥,٥ في المئة من مجموع سكان سورية، و٥٧ في المئة من دخلها القومي(٥).

وقد عكست الحرب العالمية الثانية هذه العملية. فأولاً، كابد الملاكون المحافظون كطبقة خسارة القوة الاقتصادية، بسبب من مقتضيات الحرب. فَلِأن دول الحلفاء اتخذت تدابير لضبط إنتاج الحبوب والقمح وأبقت الأسعار منخفضة على نحو زائف، فإن الملاكين الذين لم يتمكنوا من تجنّب هذه التدابير أو تنويع إنتاجهم الزراعي مُنوا بخسائر فادحة.

كما أن الحرب العالمية الثانية أحدثت نقصاً في الواردات الأجنبية. وقد شهدت الصناعات القائمة على معالجة المواد الخام المحلية والسلع نِصْف المصنّعة ازدهاراً، في حين أن الصناعات المعتمدة على مواد خام أجنبية تراجعت. وأثرى الصناعيون الذين لم يكونوا

---

(٤) Al-Nayal, «Industry,» pp. 81-85.

(٥) Adnan Farra, L'industrialisation, pp. 51, 137, 139, 168, citing Ihsan Jabiri, *Le Commerce du Levant*, Beirut (18 Jan. 1938).

يعتمدون على مواد خام أجنبية اعتماداً كاملاً، أو الذين استطاعوا تأمين الطلب المحلي من السلع المصنَّعة التي جرى استيرادها سابقاً. وكان صناعيّو المنسوجات أبرز من حقق نجاحاً إبان الحرب. وفي الوقت نفسه، كسبت مجموعة من المقاولين ـ وكان كثيرون منهم من خارج طبقة الملاكين الغائبين الراسخة ـ أرباحاً هائلة موسّعة حجم الأراضي السورية القابلة للزراعة، ولا سيما في الجزيرة. وقد مكّنهم ذلك من زيادة كمية المواد الغذائية النادرة والمواد الخام التي غذت الصناعات الحديثة الجديدة[٦].

كيف ترجمت سياسياً هذه التطورات الاقتصادية في زمن الحرب؟ عشية الاستقلال، كان التجار والمقاولون الملاكون ـ وهم مجموعتان ليس من السهل تمييز إحداهما من الأخرى ـ القوة الاقتصادية الأكبر نفوذاً في سورية، وكانوا قد بدأوا يشكلون تحدياً سياسياً للقيادة المدينية التقليدية المرتبطة بطبقة الملاكين البيروقراطيين والكتلة الوطنية. ومن هذه المجموعة، أي من القادة الوطنيين الذين برزوا عند الاستقلال على رأس الكومة السياسية، كان أولئك الذين أقاموا صلات بطبقة الصناعيين الصاعدة، سواء بصفتهم صناعيين أو بصفتهم سياسيين يمثلون مصالح صناعية في الحكومة. وحتى قبل أن يغادر الفرنسيون سورية، استغل شكري القوتلي، وهو ملّاك تحوّل إلى صناعي، الرئاسة لدعم مصالح صناعيي المنسوجات والتجار المتنفذين لقاء الحصول على دعمهم ضد مصالح ملاَكين محافظين أكثر، كانوا أقل ميلاً إلى الضغط في سبيل استقلال سورية عن فرنسا. وثبّت موقعه بالطريق ذاتها سياسي دمشقي بارز آخر ذو صلة متينة بالصناعة، هو خالد العظم. وبعد الاستقلال مباشرة، شكلت مجموعة صاعدة من تجار ـ مقاولين في حلب العمود الفقري لحزب الشعب الجديد، الذي أيد إقامة علاقات اقتصادية وسياسية أمتن مع العراق من جهة، ونافس شكري القوتلي وأنصاره في الحزب الوطني على زعامة سياسية في سورية، من جهة أُخرى[٧].

على الرغم من الاستمرارية الاستثنائية للحياة السياسية السورية منذ العهد العثماني وطوال فترة الانتداب الفرنسي، فإن ما تلا الحرب العالمية الثانية من إعادة ترتيب العلاقات بين القوى قد أضعف في الواقع الإطار الثابت للسياسة الوطنية. وكان عاملُ التمزيقِ الآخر هو الأشكال الجديدة من التعبئة السياسية والمنافذ الجديدة إلى السلطة السياسية التي بدأت تبرز في نهاية الانتداب.

خلال الثلاثينات، ظهرت في سورية حركات سياسية جديدة استجابة للتغييرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية المتدرجة التي كانت تجري تحت السطح السياسي. وقد سعت تلك الحركات لجسر الفجوة الآخذة في الاتساع بين وطنية الطبقات العليا ووطنية

---

(٦) Al-Nayal, «Industry,» pp. 86-88.

(٧) حديث مع هاني الهندي (بيروت، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٥).

الوجدان الشعبي. وعبّرت، بما هي أكثر راديكالية من الكتلة الوطنية، عن ذلك الوجدان الشعبي وسخّرته في محاولة لتوسيع قاعدة النشاط السياسي في سورية. وفي حين أن أعوام الحرب أجبرتها على التفكك بصورة موقتة ودفعت بقادتها إلى العمل السري، أو إلى المنفى، أو إلى السجن، فإن الحرب أيضاً عجّلت نموّ القوى التي جسّدتها.

ولقد تركت تلك الحركات المجذّرة بصماتها على سياسات الوطنية؛ إذ إنها نمّت عن مركّب من الطبقة الوسطى متين؛ فكان في مقدم صفوفها رجال من بيئات تجارية أو من المستويات الوسطى من بيروقراطية الدولة. وكانت مكونة من أعضاء المهن الحرة ومن برجوازية صناعية وليدة، وكانت مسلّحة بثقافات أوروبية وبمناهج جديدة معقّدة من التنظيم السياسي اكتُسبت خارج البلد. وطالبت بحق ممارسة دور أكثر فاعلية في العملية السياسية.

وبتنظيم نفسها وتحوّلها إلى أحزاب سياسية قائمة على مجموعات أفكار أكثر تماسكاً وصرامة، شكلت الحركات المجذَّرة تحدياً لاحتكار الكتلة (الوطنية). وكانت بحاجة إلى إعادة تحديد علاقاتها بالنخبة الوطنية القديمة والعلاقات فيما بينها. كما أنها كانت بحَاجَة إلى إعادة تعريف الوطنية التي استجابت لِ، وتكيّفت مع، التغييرات البنيوية التي كانت قد بدأت تتسارع في سورية خلال الحرب العالمية الثانية. ولغة الوطنية نفسها صُقلت وعُدلت؛ حيث إن تلك الحركات الناشئة شددت على عدالة اجتماعية واقتصادية للجماهير، وعلى وحدة عربية، وبعد الاستقلال، على حياد في العلاقات الدولية، أكثر من تشديدها على عبارات الدستورية، والأشكال البرلمانية الليبرالية، والحريات الشخصية.

ومن حيث خلفيتها الطبقية والثقافية، وأسلوبها السياسي، وتوجهها الأيديولوجي، عرض هذا الجيل الجديد من الوطنيين في سورية خصائص شبيهة إلى حد بعيد بخصائص جيل ثان ناشىء من الوطنيين في فلسطين والعراق ومصر. وفي الواقع، كان أفراد هذا الجيل الجديد النشيطون سياسياً قادرين على إقامة جملة علاقات عبر العالم العربي.

في الثلاثينات، ظهرت في سورية تنظيمات راديكالية. وكان أهمها وأكثرها تمثيلاً عصبة العمل القومي. ومع أن العصبة لم تنجُ من الحرب ـ ففي نهاية الثلاثينات كانت الكتلة الوطنية قد شقّت قيادتها ـ فقد ثبت أنها الأصل الأيديولوجي لحزب البعث، التنظيم السياسي ذي التأثير الأطول مدى في حياة سورية، بل حياة العرب، السياسية في حقبة ما بعد الحرب.

لقد ساهمت العصبة في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية للعروبة الراديكالية، التي طور حزب البعث (أُسس رسمياً عام ١٩٤٧) نفسه على أساسها بعد الاستقلال. وكان من مؤسسي البعث وقادته الأولين أعضاء سابقون في العصبة، ومنهم زكي الأرسوزي، قائد حركة المقاومة السورية ضد الاستيلاء التركي على سنجق الإسكندرون في أواخر الثلاثينات، وجلال السيد، وهو ملاك من دير الزور. وعلى غرار قيادة العصبة، التي

ضمت عدداً من الشبان الأوروبيي الثقافة، تلقى العديد من أوائل القادة البعثيين علومهم في باريس، وكان منهم شخصيتا الحزب المثيرتان للمشاعر، ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، فضلاً عن الأرسوزي نفسه. وإلى المحامين والأساتذة وسواهم من أصحاب المهن الحرة، جذبت العصبة ـ ومن ثَم البعث ـ أعداداً كبيرة من العاملين في التعليم، المهنة التي مارسها الأرسوزي وعفلق والبيطار. كما أن قيادات العصبة وقيادات البعث الأولى كانت تنتمي لجيل الشباب السوريين الذين وُلدوا بين عام ١٩٠٠ والحرب العالمية الأولى، بيد أن عفلق والبيطار ورجل حماة القوي أكرم الحوراني، الذي استطاع بارتباطه بالبعث عام ١٩٥٢ أن يمدّ الحزب بأنصار من الطبقات الشعبية وبروابط مع صغار ضباط الجيش، وكانوا كلهم يصغرون مؤسسي العصبة بعشرة أعوام تقريباً[٨].

ومثلما تشددت العصبة في معارضة نخبة الوطنيين القديمة بشأن التسويات مع الفرنسيين في أواخر الثلاثينات والرغبة في توكيد [القطرية] السورية على حساب العروبة، هكذا فعل البعث خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. وفي حين أن كلا التنظيمين كان يعي مواطن قوة التنظيم الشيوعي وكان يقتبس من الشيوعية، فإن كلاً منهما، وبطريقته الخاصة، رفض الأيديولوجيا الشيوعية ومال إلى اشتراكية أكثر اعتدالاً مع مسحات قومية شديدة. وفي الواقع، كان عفلق والبيطار في منتصف الثلاثينات أقرب ما يكونان إلى رفيقي درب، إلى أن برز الحزب الشيوعي السوري إلى النور (من خلال زعيمه الجديد، خالد بكداش، الذي كان هو نفسه من جيل قادة البعث في المستقبل) لكي يستغل انتصار الجبهة الشعبية اليسارية في فرنسا. وبدعمه الكتلة الوطنية في مفاوضاتها لعقد معاهدة وبعد توليها السلطة[٩]، أبعد بكداش عن الشيوعيين، وبقسوة، من سيصبحون قادة بعثيين، مهيئاً المسرح للصراعات المريرة على النفوذ السياسي، التي وقعت في الخمسينات بين البعثيين والشيوعيين.

وخلال الانتداب، لم يكن لهذه القوى الراديكالية سوى فرصة ضئيلة للخروج من إطار سياسة الوطنيين. إلا أن الحرب العالمية الثانية أخذت تهزّ صرح الحياة السياسية السورية. ومثلما كانت مجموعة صغيرة غير مجرَّبة، ولكن ملهمة، من الأعيان المدينيين ومثقفي الطبقة الوسطى الساخطين والمتسلحين بفكرة العروبة الجديدة مهيأة للظهور على المسرح السياسي في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان جيل ثان من القوميين العرب مهيأً أيضاً لمحاولة الحصول على السلطة في نهاية الحرب العالمية الثانية.

كان الجيش السوري عاملاً حاسماً لمحاولة الحصول على السلطة هذه. وقد كان العسكريون المسيَّسون باطراد الأقل بروزاً خلال الانتداب، ولكنهم كانوا فيما بعد أكثر مَن عمل بالسياسة السورية تمزيقاً. وكان العامل الأهم المؤثر في قرار الجيش بأن يصبح

---

(٨) انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 722-30.

(٩) *Ibid.*, pp. 582, 726.

متورطاً في الحياة السياسية مباشرة هو موقف قادة السُّنة المدينيين من المؤسسة العسكرية. فمنذ بدايات القرن التاسع عشر، اتخذت الأُسر المرموقة في المدن موقفاً عدائياً من المؤسسة العسكرية، التي كانت تلك الأسر تعتبرها مؤسسة دونها، اجتماعياً. وجهدت في ثني أبنائها عن الالتحاق بالجيش، واستخدمت ثرواتها وأنسباءها في الحكم للحصول على إعفاءات. واستمر هذا الموقف طوال فترة الانتداب ولبعض الوقت بعد الاستقلال.

وفي الواقع، لم يبدأ القادة الوطنيون التفكير بجدية أكبر في مستقبل المؤسسات السورية، ومنها مؤسسة الجيش، إلا بعد منتصف الثلاثينات، أي عندما تعاظم إمكان حصول سورية على الاستقلال. وعندها فقط، أخذ بعض الوطنيين يشجع أبناء النخبة المدينية على الانضمام إلى الجيش بالالتحاق بالكلية العسكرية في حمص. ولكن على الرغم من أنه كان هناك زيادة في نسبة عرب المدن السُّنة الذين أصبحوا ضباطاً بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥ (وهي نسبة فاقت نسبة الضباط في فترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٥)[١٠]، فإنّ العلاقة بين سلك الضباط والقادة الوطنيين لم تكن طيبة. فقبل كل شيء، جاء أولئك الضباط من فروع متواضعة لأُسر مدينية بارزة أو من الطبقات الوسطى الصاعدة، وكانوا ينظرون بامتعاض إلى الزعماء المدنيين الأبرز اجتماعياً والأكثر ثراء. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الامتعاض كان متبادلاً: فالقادة السياسيون السوريون كانوا يحتقرون الجيش، ولم يفارقهم هذا الشعور حتى بعد مغادرة الفرنسيين. وبمعزل عن مشكلة العداء الاجتماعي، كان القادة الوطنيون لا يثقون بسِلك الضباط؛ إذ اتهموه بخدمة الفرنسيين صراحة، أو على الأقل بخدمة المصالح الفرنسية باستنكافه عن النضال الوطني. وبعد مغادرة الفرنسيين عام ١٩٤٦، كان من الأمور الأولى التي نفذتها حكومة الاستقلال توكيد سيطرتها على الجيش بإخضاعه للسلطة المدنية. وقامت عملياً بخفض عدد الجيش من ٧٠٠٠ رجل إلى ٢٥٠٠ رجل بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٨، بزعم «أن أسر الملاكين والتجار الحاكمة آنذاك اعتبرت حجم الجيش كبيراً جداً ومرهقة جداً مالياً». وأدّى خفض عدد الجيش في الوقت الذي كانت الحرب في فلسطين تلوح واضحة في الأفق والفضائح شائعة في ما يتعلق بتقصير الحكومة في إعداد الجيش خلال تلك الحرب إلى تفاقم العلاقات المدنية ـ العسكرية والمساهمة مباشرة في دخول الجيش الحلبة السياسية السورية بأول انقلاب عسكري عام ١٩٤٩.

ثمة عامل آخر ظهر خلال الانتداب وساهم كثيراً في تجذير المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال[١١]، وهو تركيبه المتبدل. فوفقاً للتخطيط الفرنسي، طوّر الجيش تركيباً ريفياً وأقلّوياً قوياً، كان للعلويين فيه موقع مرموق. وقد صحَّ هذا بصورة خاصة في صفوف الجنود وضباط الصف. وفي نهاية الانتداب، كانت عدة كتائب في القوات الخاصة مؤلفة

(١٠) Van Dusen. «Syrian Army,» p. 378-89.

(١١) Batatu, «Some Observations,» pp. 340-42.

بكاملها تقريباً من العلويين. ولم تكن أية كتيبة عربية سُنية صرفة، وحتى سرايا الخيّالة القليلة التي كان فيها عناصر كثيرة من العرب السُّنة مُلئت في مجملها بعناصر من مناطق ريفية ومن مدن نائية. وقد فضّل الفرنسيون المجندين من الأقليات ومن سكان الأرياف لسبب واضح هو أن أولئك المجندين كانوا بعيدين جداً عن أيديولوجيا سورية السياسية السائدة: القومية العربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن «الوضع الاقتصادي المتردّي» في مجتمعات سورية الريفية والأقلّوية جعل الجيش واسطة لحراكها الاجتماعي. وبهذه الطريقة، أصبحت الرتب الأدنى في الجيش، بما فيها رتبة ضابط صف، حكراً على العلويين والدروز وسُنّة المناطق الريفية. ولما كان العلويون أكبر الأقليات، وربما أفقرها، في البلد، فإنهم كانوا الأكثر عدداً في الجيش. إلاّ أنه لم يكن لهم تأثير ملموس مدة جيل كامل بعد الاستقلال. فالضباط السُّنّة كانوا ممسكين بنقاط القوة في الجيش خلال الأعوام التالية للاستقلال، ولم يسيطر العلويون على الجيش إلا في الستينات، بعد أعمال تطهير متتالية جرّدت المراتب العليا في الجيش من الضباط السُّنة. وكانت الحكومات السورية في تلك الأعوام، كالفرنسيين من قبل، ترى أن العلويين بعيدون جداً عن الصراعات السياسية السورية، وبالتالي حياديون سياسياً(١٢).

ولكي يعبِّر صغار الضباط العلويين والدروز والسُّنة عن أهدافهم وتطلعاتهم، فإنهم كانوا يحتاجون إلى أيديولوجيا. والبعث كأيديولوجيا وفَّر إطاراً من الأفكار كان مرناً بما يكفي غاياتهم. إذ شدّد برنامجه على إصلاح الأراضي وعلى اجراءات اقتصادية أُخرى ترمي إلى المساواة، وندد بالطائفية الدينية. ومع حلول الخمسينات، بدأ أولئك الضباط يخترقون حزب البعث عبر قاعدته في الجيش السوري. وعززت كل مؤسسة راديكالية الأُخرى. ومعاً، نبذتا الأسس الاقتصادية والاجتماعية لسلطة النظام القديم واستبدلتا الخبرات السياسية لقدامى الوطنيين بأسلوب جديد وأكثر فاعلية، في النهاية، من أساليب ممارسة السياسة.

إن عملية التجذير السياسي في سورية التي أُطلقت خلال فترة الانتداب الفرنسي قد أرغمت قدامى الوطنيين أخيراً على فرز قواهم وتوضيح مصالحهم كطبقة تجاه قضايا سياسية حساسة. وكان يمكن لهذا الحرس القديم أن يدير دفّة الاستقلال، إلاّ أنه أثبت عجزه عن تصليب موقعه سواء بصورة هادئة أو بصورة تامة ـ وهو ما دل على أن أيامه كانت معدودة. أمّا أن عناصر من الحرس القديم استمرت في احتفاظها بتأثير في الحياة السياسية السورية حتى بداية الستينات، فإنما يدل على كم كان قدامى الوطنيين متماسكين ومرنين إزاء العروبة التي كانت تتمتع بقوة أعظم كثيراً. ولكن من كان آنذاك، وبعد قرابة أربعة أجيال من الخبرات المتراكمة، أقدر على فهم معنى وأساليب البقاء السياسي في سورية؟

(١٢) *Ibid.*, p. 341.

BIBLIOGRAPHY

I. ARCHIVAL SOURCES

A. FRANCE

Ministère des Affaires Etrangères (MAE): Paris

Série E—Levant 1918–1940. Syrie–Liban 1918–29, vols. 1–437
Syrie–Liban 1930–40, vols. 456–637

Guerre 1939–1945. Londres: Comité National Français (CNF), vols. 39–65
Alger (CFLN–GPRF) June 1943–September 1944, Levant: vols. 999–1025

Henry de Jouvenel Papers (No. 92)
Gabriel Puaux Papers (No. 252)

Ministère de la Défense (MD): Vincennes

État-Major de l'Armée de Terre, Service Historique Série N (1920–1940): 7N, 16N, 17N, 20N

Centre de Hautes Etudes Administratives sur l'Afrique et l'Asie Modernes (CHEAM): Paris

Mémoires en stage

Anon. "Le club arabe de Damas." No. 351. 12 Jan. 1939.
——. "Etude sur le fonctionnement du Bureau National Arabe de Recherches et d'Informations de Damas." No. 350. n.d.
——. "La question syrienne. La vérité sur les événements de la Djézireh." No. 212078. 1937.
——. "Note sur le Scoutisme musulman en Syrie et au Liban." No. 684. Beirut, 4 April 1944.
——. "Traité d'Amitié et d'Alliance entre France et la Syrie." No. 730. n.d.
Ayme, Lieutenant. "La rivalité arabo-kurde en Djeziré Syrienne, Feb. 1936–Sept. 1937." No. 223. December 1937.
Berthelot, P. "Notes sur la mise en valeur de la région du 'Caza' de Homs." No. 249. Homs, February 1938.
de Boucheman, A. "Les Bédouins en Syrie." No. 126. 23 April 1937.

de Boucheman, A. "Les Chemises de Fer." No. 6bis. 1936.
Casenave, Capitaine. "Nomadisme et sédentarisation." No. 1559. n.d.
Desloges, Delelee. "Aperçu sur la vie rurale dans la Syrie du Nord." No. 876. 6 June 1946.
Dillemann, L. "Les Français en Haute-Djezireh—Une réussite ignorée en marge de l'échec syrien." No. 50538. n.d.
Fauquenot, Emile. "L'état civil en Syrie en relation avec les questions de nationalité et de statut personnel des communautés religieuses." No. 50. n.d.
——. "Les institutions gouvernementales de la Syrie." No. 201. 17 June 1937.
——. "Les récents Congrès Arabes qui se sont tenus en Orient." No. 365. 30 November 1938.
Gaulmier, J. "Congrès Général des Etudiants tenu à Hama, 1932." No. 46. 1936.
Grandjouan. "L'avenir de nos fils." No. 400. November 1935.
Grellet, J. "Mémoire sur la fiscalité municipale en Syrie." No. 331. n.d.
La Croix, André. "Le contrôle bédouin de Syrie." No. 1147. 9 April 1947.
Montagne, R. "L'évolution de la jeunesse arabe." No. 244. 21 June 1937.
——. "Le pouvoir des chefs et les élites en Orient." No. 17. 12 May 1938.
——. "Organisation militaire de la Syrie dans le cadre du Traité." No. 51. January–March 1936.
Massa, Cdt. "Notables de Syrie." No. 1618. 23 June 1949.
Rondot, Pierre. "Islam moderne et la structure de l'état." No. 115220. n.d.
——. "Du nationalisme des Pashas au nationalisme populaire et unitaire en Orient." No. 3215. 20 January 1959.
Weulersse, Jacques. "La géographie humaine du Proche-Orient." No. 754. 26 October 1945.

B. GREAT BRITAIN.

Public Record Office (PRO): London

Air Ministry: AIR 23 (Air Ministry) Miscellaneous
Colonial Office: CO 733 (Colonial Office) Miscellaneous
Foreign Office: FO 371 (Syria) 1921–1945
FO 684 (France–Damascus, Embassy and Consular Archives) 1922–1944
FO 226 (Turkey: Beirut, Embassy and Consular Archives) 1942–1945

Private Papers

Oxford: Middle East Centre, St. Antony's College
George Antonius File
Captain C.D. Brunton File
H. St. John Philby Papers. Boxes 12, 14, 17.
Sir Edward Spears Papers

Durham: Sudan Archives, Middle East Centre, University of Durham
ʿAbbās Ḥilmī II Papers

C. ISRAEL

Central Zionist Archives (CZA): Jerusalem

CZA/ S25 (1936)

D. LEBANON

Institute for Palestine Studies (IPS): Beirut

ʿĀdil al-ʿAẓma Papers [Syria]
Nabīh al-ʿAẓma Papers [Syria]

E. SYRIA

Majlis al-shaʿb. Records of Syrian Parliamentary Debates, Damascus

Markaz al-wathā'iq al-tārīkhiyya (MWT): Damascus

al-Dawla: *al-Intidāb al-faransī* (French Mandate)

dākhiliyya (Interior Ministry)
iḍrabāt (Strikes)
niqābāt (Unions)
al-aḥzāb (Political Parties)
qadāyā mukhtalifa (Miscellaneous Problems)
intikhābāt (Elections)

al-Qism al-khāṣṣ (Private Papers)

Nazīh Mu'ayyad al-ʿAẓm Papers
Nasīb al-Bakrī Papers
Fakhrī al-Bārūdī Papers
Saʿdallāh al-Jābirī Papers
ʿAbd al-Raḥmān Shahbandar Papers

Uncatalogued Court Registers of the Mandate Period, 1924–1945.

Jugements Correctionnels
Jugements de Cour d'Appel de Damas
Registres d'enregistrement
Registres fondamentals concernant le Service du Tribunal de 1ére Instance Correctionnelle
Registres des jugements civils
Registres des jugements commercials
Registres des jugements criminels
Registres: Tribunal de Commerce de 1ére Instance Mixte de Damas

Uncatalogued Correspondence

M. Demeulenaere (Administrative and Finance Inspector of Aleppo and Idlib: Adviser to the Municipality of Aleppo), 6 vols. (1930–1936).
Gennaoui Cousins. *Copie de Lettres,* 4 vols. (1925–1932).
Siouffi et Sabbagh et Cie. *Copie de Lettres,* 3 vols. (1929–1932).

Uncatalogued Reports

"Rapport de la liquidation de la Société Sheikh et Mahayni." Damascus, 4 July 1937.

F. *UNITED STATES*

National Archives (USNA): Washington

Records of the Department of State Relating to Internal Affairs of Asia, 1910–1929. Record Group (R.G.) 59. Syria (890.d 00/01 . . .)

II. MISCELLANEOUS UNPUBLISHED MANUSCRIPTS AND PRIVATE PAPERS

Damas. Rapport d'enquête monographique sur la ville 1936. Drafted by René and Raymond Danger, Paul Danger, M. Ecochard. 85 pages plus drawings and pictures. Institut Français d'Etudes Arabes, Damascus.
al-Ḥakīm, Ḥasan. "Mūjaz tarjama ḥayāt al-zaʿīm al-khālid al-maghfūr lahu al-duktūr ʿAbd al-Raḥmān al-Shahbandar" (Biographical sketch of the life of the late glorious leader, ʿAbd al-Rahman al-Shahbandar), 5 pp. Manuscript lent to author.
al-Kilāwī, Ḥasan (Abū ʿAlī). "Thawrat ʿāmma 1925. Al-Faransiyyīn fī sūriyya" (The Revolt of 1925. The French in Syria). Damascus, n.d. Manuscript lent to author.
Rabbath, Edmond. *Courte Histoire du Mandat en Syrie et au Liban,* 3

parts: 1. Untitled (45 pages), 2. "L'expérience Ponsot" (72 pages), 3. "La république libanaise" (27 pages). Manuscript lent to author.

III. OFFICIAL REPORTS AND PUBLICATIONS

A. FRANCE

Les Armées Françaises d'Outre-mer. *Histoires des troupes du Levant.* Paris, 1931.

Débats parlementaires. Chambre des Députés (1920–1939).

Débats parlementaires. Sénat (1920–1939).

Haut-Commissariat de la République Française: Direction du Service des Renseignements du Levant. *Les Tribus nomades et semi-nomades des états du Levant placés sous Mandat Français.* Beirut, 1930.

Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban. *Bulletin Economique Trimestriel (Syrie-Liban).* n. pl., 1922–1939.

Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban. *Bulletin Officiel des Actes.* Beirut, 1930–1933.

Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, *Statistique générale du Commerce extérieur des Etats du Levant sous Mandat Français, 1931–1933.* Beirut, 1934.

Journal Officiel. Paris, 1920–1939.

Ministère des Affairs Etrangères. *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban* (Annual Report presented to the League of Nations), 1922–1923, 1924–1938. Paris, 1923–1939.

Recueil des actes administratifs du Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban. Beirut, 1919–1920, 1921–1939.

Le service géographique des forces françaises du Levant. *Syrie: Répértoire alphabétique des noms des lieux habités.* 3rd ed. Beirut, August, 1945.

B. GREAT BRITAIN

Department of Overseas Trade. *Report on the Trade, Industry and Finances of Syria, May 1925.* By H. E. Satow, London, 1925.

——. *Economic Conditions in Syria, July 1930.* By R. Eldon Ellison, London, 1930.

——. *Report on Economic and Commercial Conditions in Syria and Lebanon (June 1936).* By G. T. Havard, London, 1936.

Documents on British Foreign Policy, 1919–1939. Eds., E. L. Woodward and R. Butler, 1st Series, IV, London, 1952.

Foreign Office. *Handbook: Syria*. London, 1920.
——. *Syria and Palestine* (Handbook). No. 93, London, 1939.
Handbook of the Nomad, Semi-Nomad, Semi-Sedentary and Sedentary Tribes of Syria. London, 1943.
Naval Intelligence Division. *Syria*. B.R. 513. Geographical Handbook Series, London, 1943.

C. LEAGUE OF NATIONS

Permanent Mandates Commission (PMC): Geneva
Minutes, 1922–1938.

D. OTTOMAN EMPIRE

Salname: suriye vilayeti (Yearbook. Syrian Province). 1288/1871–1872; 1289/1872–1873; 1296/1878–1879; 1302/1884–1885; 1308–1309/1890–1891; 1309–1310/1892–1893; 1312/1894–1895.
Salname: vilayet-i halab (Yearbook. Aleppo Province). 1309/1891–1892; 1310/1892–1893; 1314/1896–1897; 1321/1903–1904; 1324/1906–1907; 1326/1908–1909; 1329/1911.

E. SYRIA

Ministry of Education, *Statistical Abstract*. Syria, 1956.
Ministry of National Economy, Department of Statistics. *Statistical Abstract of Syria*. Damascus, 1952.
Charles Pavie, *Etat d'Alep. Renseignements agricoles*. Aleppo, 1924.

F. UNITED STATES

American Consulate General at Beirut, "Education in the States of the Levant under French Mandate" (Report for Office of Education, Department of Interior). Beirut, 1 November 1933.

IV. PAMPHLETS, MANIFESTOES, SHORT REPORTS

Association Syrienne Arabe de Paris. "La vérité sur le problème syrien." Paris, 1939.
Bureau National Arabe de Recherches et d'Informations. "La vérité sur la question d'Alexandrette." Damascus, n.d.
Cadastre des Etats de Syrie et du Liban. "Notice sur le démembrement et

l'aménagement des terres 'Mouchaa' possédées dans l'indivision collective." n. pl., 1935.
——. "Notice sur le régime foncier et le cadastre des états de Syrie et du Liban." n.pl., n.d.
——. "Notice sur le rémembrement des propriétés poursuivi en Syrie et au Liban." n.pl., n.d.
Gautherot, Gustave. *Le Général Sarrail. Haut-Commissaire en Syrie. (Janvier 1925)*. Paris, 1925.
Ḥaflat iftitāḥ ḥizb al-sha'b (The Opening Ceremony of the People's Party). Damascus, 1925
al-Khaṭīb, Zakī. *Bayān al-jabha al-waṭaniyya al-muttaḥida* (Declaration of the United National Front). Damascus, 12 March 1936, 27 December 1937.
——. *Iḥtijāj al-jabha al-waṭaniyya al-muttaḥida* (Protest of the United National Front). Damascus, Manifestos of 29 December 1937, 24 July 1938.
——. *Minhaj al-jabha al-waṭaniyya al-muttaḥida* (Program of the United National Front). Damascus, 22 October 1935.
Maktab al-Bārūdī. "Situation du fait du Sandjak à partir du 30 octobre 1918." Ed. Comité pour la défense d'Alexandrette. No. 11. n. pl., n.d.
Office National Arabe de Recherches et d'Informations. *Syrie 1938. La situation en Syrie après la conclusion de traité franco-syrien. Réponse aux campagnes de MM. Jérome et Jean Tharaud*. Damascus, 1938.
Troupes du Levant. Ecole Militaire de Damas. "Programme des conditions d'admission à l'Ecole en 1928 et Règlement Général." n. pl., n.d.
'Uṣbat al-'amal al-qawmī. *Bayān al-mu'tamar al-ta'sīsī* (The League of National Action. Declaration of the Founding Conference). Damascus, 24 August 1933.

V. NEWSPAPERS AND PERIODICALS

Alif bā' (Damascus daily newspaper)
L'Asie Française (1920–1940)
al-Ayyām (Damascus daily newspaper)
La Chronique (Damascus)
Le Commerce du Levant (Beirut weekly 19 July 1929–16 August 1932; bi-weekly thereafter)
Correspondance d'Orient
Les Echos (Damascus)
L'Humanité (Paris)
al-Jihād (Aleppo daily newspaper)

Le Matin (Paris)
al-Mudhik al-mubkī (Damascus weekly satirical magazine 1929–1939)
al-Mufīd (Beirut daily newspaper)
al-Muqtabas (Damascus newspaper)
al-Musāwwar (Damascus weekly youth magazine 1936)
Oriente Moderno (Rome, 1921–1940)
al-Qabas (Damascus daily newspaper)
al-Qibla (Mecca newspaper)
Revue des Deux Mondes (Paris)
Revue de L'Histoire des Colonies Françaises (1920–1930)
Revue des Troupes du Levant (1935–1937)
La Syrie (Beirut newspaper)
al-Ṭalīʿa (Damascus monthly journal, 1935–1939)
Le Temps (Paris)
The Times (London)

VI. YEARBOOKS, MONTHLY AND ANNUAL REPORTS, STATISTICAL ABSTRACTS

Almanach Français. Beirut, 1930–1940.
Annuaire Commercial Industriel Touristique. La Syrie, 1935–1936. Ed. Alphonse Ghanem. Beirut, n.d.
Atlas de Géographie Economique de Syrie et du Liban. Eds. Z. Khanzadian and L. de Bertalot. Paris, 1926.
Banque de Syrie et du Grand Liban. *Bulletin Annuel*. Paris, 1927–1938.
——. *15 Ans de Mandat*. Beirut, 1936.
Bulletin du Comité de l'Asie Française.
Bulletin Economique de la Chambre du Commerce d'Alep. Aleppo, 1921–1943.
Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie. *Répértoire économique & financier de la Syrie et du Liban*. Paris, 1932.
Dalīl al-jumhūriyya al-sūriyya 1939–1940 (Handbook of the Syrian Republic). Damascus, n.d.
L'Indicateur Libano-Syrienne. Eds. E. & G. Gédéon. Beirut, 1923, 1928–1929.
Le livre d'or des troupes du Levant, 1918–1936. n. pl., n.d.
Al-Murshid al-ʿarabī. Dalīl sūriyya, lubnān wa filastīn 1936–1937 (The Arab Adviser. Handbook for Syria, Lebanon and Palestine). Beirut, 1937.
Al-Nashra al-shahriyya li-ghurfat al-tijāra—dimashq (The Monthly

Bulletin of the Damascus Chamber of Commerce), vols. 1–24, Damascus, 1922–1945.
Recueil de Statistiques de la Syrie et du Liban, 1942–1943. n. pl., n.d.
Recueil de Statistiques syriennes comparées 1928–1968. Damascus, 1970.

VII. DISSERTATIONS

Atiyah, Najla Wadih. "The Attitude of the Lebanese Sunnis Towards the State of Lebanon," Ph.D. Diss. University of London, 1973.
Joarder, Saffiuddin. "The Early Phase of the French Mandatory Administration in Syria; with special reference to the Uprising, 1925–1927," Ph.D. Diss. Harvard University, 1968.
Kalla, Mohammad Saʿid. "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831–1914," Ph.D. Diss. American University, 1969.
Khoury, Philip S. "The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate, 1920–1936," Ph.D. Diss. Harvard University, 1980.
Longuenesse, Elisabeth. "La classe ouvrière en Syrie. Une classe en formation," 3ème cycle Diss. Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1977.
McDowall, David Buchanan. "The Druze Revolt, 1925–27, and its Background in the late Ottoman Period," B. Litt. Diss. University of Oxford, 1972.
Mufarrij, Fuad K. "Syria and Lebanon under the French Mandate," M.A. Diss. American University of Beirut, 1935.
Nashabi, Hisham. "The Political Parties in Syria 1918–1933," M.A. Diss. American University of Beirut, 1952.
al-Nayal, M. Abdul-Kader. "Industry and Dependency with Special Reference to Syria: 1920–1957," M.A. Diss. Institute of Social Studies, The Hague, 1974.
Sanadiki, Chafiq. "Le mouvement syndical en Syrie," Doctorat en Droit Diss. University of Paris, 1949.
Shamiyeh, S. "The Taxation System of Syria," M.A. Diss. American University of Beirut, 1945.
Tomeh, Ramez George. "Landowners and Political Power in Damascus, 1858–1958," M.A. Diss. American University of Beirut, 1977.
Van Dusen, Michael H. "Intra-and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army," Ph.D. Diss. The Johns Hopkins University, 1971.

VIII. INTERVIEWS

A. BEIRUT

Munīr al-ʿAjlānī (2 September 1975)*
Hānī al-Hindī (28 August 1975)
Yūsuf Ibīsh (4 July 1975)
Ẓāfir al-Qāsimī (24 July 1975, 26 July 1975)*
Fawzī al-Qāwuqjī (16 July 1975)
Edmond Rabbath (21 August 1975, 27 August 1975, 3 September 1975)*
Ḥusnī Ṣawwāf (25 August 1975)*
Jubrān Shāmiyya (29 July 1975)
Amīr Aḥmad al-Shihābī (21 January 1976)
Wajīha al-Yūsuf [Ibīsh] (15 August 1975, 29 August 1975)*
Akram Zuʿaytir (6 August 1975, 11 August 1975)*
Qusṭanṭīn Zurayq (10 January 1976)

B. CAMBRIDGE, MASSACHUSETTS

Fāḍil al-Jamālī (21 November 1978)

C. DAMASCUS

Shaykh Muṣṭafā Yusr ʿAbdīn (22 July 1977)
Anwar al-Bābā (8 April 1976)
Naṣūḥ Babīl (20 February 1976)
Maḥmūd al-Bayrūtī (10 March 1976)
Ṣabrī Farīd al-Bidaywī (9 July 1977, 12 July 1977, 17 July 1977)
ʿAli ʿAbd al-Karīm al-Dandashī (21 October 1975, 9 March 1976)
Nikita Elisséeff (30 November 1978)
Ḥasan al-Ḥakīm (12 March 1976, 21 March 1976)
Yūsuf al-Ḥakīm (21 February 1976)
Shafīq Imām (9 April 1976)
Samīr Kaḥḥāla (12 February 1976)
Colette al-Khūrī (11 February 1976)
Suhayl al-Khūrī (8 February 1976)
Ḥasan (Abū ʿAlī) al-Kilāwī (14 February 1976, 3 March 1976, 15 May 1976)
Naṣūḥ (Abū Muḥammad) al-Mahayrī (10 March 1976)
Nuzhat Mamlūk (15 July 1977)
Amīn al-Nāfūrī (22 February 1976)
Ẓāfir al-Qāsimī (29 November 1978)

*Interviews conducted with Ramez G. Tomeh.

Aḥmad Shawkat al-Shaṭṭī (5 February 1976)
George Sibāʿ (13 February 1976)
Fu'ād Sidāwī (13 February 1976)
Farīd Zayn al-Dīn (18 October 1975, 14 April 1976, 22 April 1976)

D. LONDON

Sir Richard Beaumont 2 (June 1975)
Nadim Demichkie (25 June 1975)
Sir Geoffrey Furlonge (26 March 1975)
Brigadier Stephen H. Longrigg (17 April 1975)
Salma Mardam (25 November 1974, 7 December 1974)
Elizabeth Monroe (3 April 1975)
Patrick Seale (18 April 1975)

E. PARIS

Jean Gaulmier (23 June 1976, 7 March 1977)

IX. BOOKS AND ARTICLES

Abdel-Nour, A. *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane (XVIIe-XVIIIe siècle).* Beirut, 1982.

Abdulac, Samir. "Damas: les années Ecochard (1932–1982)," *Les cahiers de la recherche architecturale* 10/11 (April 1982), 32–43.

Abī-Rāshid, Hānī. *Jabal al-Durūz.* Beirut, 1961.

Achard, E. "Etudes sur la Syrie et la Cilicie. Le coton en Cilicie et en Syrie," *L'Asie Française* (Documents économiques, politiques, et scientifiques), No. 3 (June 1922) 19–62; No. 4 (July–August 1922), 65–113.

al-ʿAhd al-waṭanī fī sūriyya thalātha sanawāt 1944–1946 (The Nationalist Era in Syria during Three Years 1944–1946). Wizārat al-muwāṣalāt. (Ministry of Communications).Damascus, 1947.

Ajlani, Munir. *La constitution de la Syrie.* Paris, 1932.

Alexandre, A. "Conflits de l'arabisme et des nationalismes voisins. Le conflit syro-turc du Sandjak d'Alexandrette d'octobre 1936 à juin 1937, vu d'Antioche," *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, II.* Paris, 1938, 105–41.

al-ʿAllāf, Aḥmad Hilmī. *Dimashq fī maṭlaʿ al-qarn al-ʿashrīn* (Damascus at the Beginning of the Twentieth Century). Ed. ʿAlī Jamīl Nuʿīysa. Damascus, 1976.

ʿAlūsh, Nājī. "al-Ḥaraka al-ʿarabiyya baʿd al-ḥarb al-ʿālamiyya al-ūlā" ("The Arab Movement after the First World War"), *Dirāsāt ʿarabiyya* (December, 1965), 44–75.

American University of Beirut. *Directory of Alumni, 1870–1952*. Beirut, 1953.

Andréa, Général C.J.E. *La révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925–1926*. Paris, 1937.

Andrew, Christopher M. and A. S. Kanya-Forstner. *The Climax of French Imperial Expansion 1914–1924*. Stanford, 1981.

——. "The French Colonial Party and French Colonial War Aims, 1914–1918," *The Historical Journal* 17 (1974), 79–106.

Antonius, George. *The Arab Awakening*. London, 1938.

——. "Syria and the French Mandate," *International Affairs* 13 (1934), 523–39.

al-Armanāzī, Najīb. *Muḥadārāt ʿan sūriyya min al-iḥtilāl ḥattā al-jalāʾ* (Lectures on Syria from the Occupation to the Evacuation). Cairo, 1953.

al-ʿĀs, Shākir. "Naḥnu wa al-thawra al-sināʿiyya" ("We and the Industrial Revolution"), *al-Ṭalīʿa*, 2 parts (April 1936), 118–27 (May 1936), 231–38.

Asfour, E. Y. *Syria: Development and Monetary Policy*. Cambridge, Mass., 1959.

ʿAwad, ʿAbd al-ʿAzīz Muḥammad. *al-Idāra al-ʿuthmāniyya fī wilāyat sūriyya 1864–1914* (Ottoman Administration in the Province of Syria, 1864–1914). Cairo, 1969.

al-ʿAẓm, ʿAbd al-Qādir. *al-Usra al-ʿAẓmiyya* (The al-ʿAzm Family). Damascus, 1951.

al-ʿAẓm, Khālid. *Mudhakkirāt Khālid al-ʿAẓm* (Memoirs of Khalid al-ʿAzm), 3 vols. Beirut, 1973.

Azmeh, Abdullah F. *L'évolution de la banque commerciale dans le cadre économique de la Syrie (1920–1957)*. Lausanne, 1961.

Baedeker, Karl. *Palestine and Syria. Handbook for Travelers*. Leipzig, 1906.

Baer, Gabriel. "The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent," *The Economic History of the Middle East*. Ed. Charles Issawi. Chicago, 1966.

——. "The Office and Functions of the Village Mukhtar," *Palestinian Society and Politics*. Ed. Joel S. Migdal. Princeton, 1980.

——. *Population and Society in the Arab East*. London, 1964.

Bagh, A. S. *L'industrie à Damas entre 1928 et 1958. Etude de géographie économique*. Damascus, 1961.

Bakdāsh, Khālid. "al-Fāshistiyya wa al-shuʿūb al-ʿarabiyya" ("Fascism and the Arab Peoples"), *al-Ṭalīʿa* (May 1939), 369–81.

Baldissera, E. "La comosizione dei governi siriani dal 1918 al 1965 (Note e materiali)," *Oriente Moderno* 52 (1972), 517–30.

——. "Note di Storia siriana: gli ultimi giorni del regno siriano di Faisal ibn Husein," *Oriente Moderno* 52 (1972), 341–56.

Bankwitz, Philip C. F. *Maxime Weygand and Civil–Military Relations in Modern France*. Cambridge, Mass., 1967.

al-Bārūdī, Fakhrī. *Mudhakkirāt al-Bārūdī* (Memoirs of al-Barudi), 2 vols. Beirut/Damascus, 1951, 1952.

Batatu, Hanna. "The Arab Countries from Crisis to Crisis: Some Basic Trends and Tentative Interpretations," *The Liberal Arts and the Future of Higher Education in the Middle East*. Ed. American University of Beirut. Beirut, 1979.

——. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*. Princeton, 1978.

——. "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance," *Middle East Journal* 35 (Summer 1981), 331–44.

——. "Syria's Muslim Brethren," *Merip Reports*, no. 110, 12 (November–December 1982), 12–20, 34.

Baurain, Paul. *Alep. Autrefois, aujourd'hui*. Aleppo, 1930.

Bazantay, Pierre. *Enquête sur l'artisinat à Antioche. Les états du Levant sous Mandat Français*. Beirut, 1936.

de Beauplan, Rousseau de. *Où va la Syrie?* Paris, 1929.

Beradi, Roberto. "Espace et ville en pays d'Islam," *L'Espace social de la ville arabe*. Ed. Dominique Chevallier. Paris, 1979.

Bernard, A. "Les populations de la Syrie et de la Palestine d'après les derniers recensements," *Annales de géographie* 33 (1924), 73–79.

Berque, Jacques. *Egypt: Imperialism and Revolution*. New York, 1972.

——. "L'idée de classes dans l'histoire contemporaine des Arabes," *Cahiers Internationaux de Sociologie* 38 (1965), 169–84.

——. "L'univers politique des Arabes," *Encyclopédie française*, vol. 11. Paris, 1957.

Berthé, George-Gaulis. *La question arabe; de l'Arabie du Roi Ibn Sa'oud à l'indépendance syrienne*. Paris, 1930.

Besnard, G. "Damas, son oasis, ses habitants," *L'Asie Française* 31 (1931), no. 292, 239–50.

Betts, Raymond F. *Assimilation and Association in French Colonial Theory, 1890–1914*. New York, 1961.

Bianquis, Anne-Marie. "Damas et la Ghouta," *La Syrie d'aujourd'hui*. Ed. André Raymond. Paris, 1980, 359–84.

Bianquis, P. J. *Eléments d'une bibliographie française de l'après-guerre pour les états sous mandat du Proche-Orient*. Beirut, 1934.

al-Bīṭār, Shaykh ʿAbd al-Razzāq. *Ḥilyat al-bashar fī tārīkh al-qarn al-*

thāliṭh ʿashar (The Decoration of Man in the History of the Thirteenth Century). Ed. Muḥammad Bahjat al-Bīṭār. Damascus, 1961–1963.

Bodman, Herbert L. *Political Factions in Aleppo, 1760–1826*. Chapel Hill, 1963.

Boghossian, Roupen. *La Haute-Djézireh*. Aleppo. 1952.

de Boucheman, A. "Note sur la rivalité de deux tribus moutonnières de Syrie. Les 'Mawali' et les 'Hadidiyin,' " *Revue des Etudes Islamiques* 8 (1934), 9–58.

——. *Une petite cité caravanière: Suhné*. Damascus, 1939.

——. "La sédentarisation des nomades du désert de Syrie," *L'Asie Française* (1934), 140–43.

Le Boulanger, Commandant. "Homs," *L'Asie Française* (Documents économiques, politiques et scientifiques), 6 (November 1922), 135–44.

Bowden, Tom. "The Politics of the Arab Rebellion in Palestine 1936–1939," *Middle Eastern Studies* 11 (1975), 147–74.

Brogan, D. W. *The Development of Modern France (1870–1939)*. London, 1940.

Brunschwig, Henri. *French Colonialism, 1871–1914: Myths and Realities*. New York, 1966.

al-Budayrī al-Ḥallāq, Shaykh Aḥmad. *Ḥawādith dimashq al-yawmiyya* 1154–1175/1741–1762 (Daily Events in Damascus 1154–1175/1741–1762), Ed. Aḥmad ʿIzzat ʿAbd al-Karīm. Cairo, 1959.

Buheiry, Marwan R. "Colonial Scholarship and Muslim Revivalism in 1900," *Arab Studies Quarterly* 4 (1982), 1–16.

Burke, III, Edmund. "A Comparative View of French Native Policy in Morocco and Syria, 1912–1925," *Middle Eastern Studies* 9 (May 1973), 175–86.

——. *Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance 1860–1912*. Chicago, 1976.

——. "The Sociology of Islam: The French Tradition," *Islamic Studies: A Tradition and Its Problems*. Ed. Malcolm H. Kerr. Malibu, 1980.

Burns, Norman. *The Tariff of Syria, 1919–1932*. Beirut, 1932.

——, and Allen D. Edwards, "Foreign Trade," *Economic Organization of Syria*. Ed. Saʿid B. Himadeh. Beirut, 1936.

Caplan, Neil. *Futile Diplomacy. Early Arab-Zionist Negotiation Attempts 1913–1931*, vol. 1. London, 1983.

Carbillet, [Capitaine]. *Au Djébel Druse, choses vues et vécues*. Paris, 1929.

Catroux, Georges. *Dans la bataille de Méditérranée: Egypte-Levant-Afrique du Nord 1940–44*. Paris, 1949.

Catroux, Général [Georges]. *Deux missions en Moyen-Orient, 1919–1922*. Paris, 1958.

Chatila, K. *Le mariage chez les musulmans en Syrie*. Paris, 1934.
Chevallier, Dominique. "A Damas. Production et société à la fin du 19e siècle," *Annales* 19 (1964), 966–72.
——. "Un exemple de résistance technique de l'artisinat Syrien aux 19e et 20e siècles. Les tissus ikatés d'Alep et de Damas," *Syria* 39 (1962), 300–24.
——. "Lyon et la Syrie en 1919. Les bases d'une intervention," *Revue Historique* 224 (1960), 275–320.
——. "De la production lente à l'économie dynamique en Syrie," *Annales. Economies, Sociétés, Civilisations* 21 (1966), 59–70.
——. *La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*. Paris, 1971.
——. "Techniques et Société en Syrie: I. Le filage de la soie et du coton à Alep et à Damas," *Bulletin d'Etudes Orientales* 18 (1963–1964), 85–93.
Churchill, Winston. *The Second World War*, 6 vols. London, 1948–54.
Clément-Grandcourt, Général. *Au Levant. Histoires de brigands, histoires vraies*. Paris, 1936.
Clements, Frank. *The Emergence of Arab Nationalism from the Nineteenth Century to 1921. A Bibliography*. London, 1976.
Cleveland, William L. *Islam against the West: Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism*. Austin, Tex., 1985.
——. *The Making of an Arab Nationalist. Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Satiʿ al-Husri*. Princeton, 1971.
Cohen, William B. *Rulers of Empire: The French Colonial Service in Africa*. Stanford, 1971.
——. "The Colonial Policy of the Popular Front," *French Historical Studies* 7 (Spring 1972), no. 3, 368–393.
Consul Werry's Report. "Rural Syria in 1845," *Middle East Journal* 16 (1962), 508–14.
Couland, Jacques. *Le mouvement syndical au Liban (1919–1946). Son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évacuation et au Code du Travail*. Paris, 1970.
Coury, Ralph M. "Who Invented Egyptian Arab Nationalism?," part 2, *International Journal of Middle East Studies* 14 (November 1982), 459–79.
Crolla, G. "La Sirie e la competizione anglo-francese," *Oriente Moderno* 1 (1922), 513–23, 578–91.
Cuinet, Vital. *Syrie, Liban et Palestine. Géographie administrative, Statistique, Descriptive et Raisonnée*. Paris, 1896.
Daghestani, Kazem. *Etude sociologique sur la famille musulmane contemporaine en Syrie*. Paris, 1932.
Dāghir, Asʿad. *Mudhakkirātī ʿalā hāmish al-qaḍiyya al-ʿarabiyya* (My Memoirs Concerning the Arab Question). Cairo, 1956.

Dahhān, Sāmī. *Muḥammad Kurd ʿAlī. ḥayāh wa athārahu* (Muhammad Kurd ʿAli, his Life and his Influence). Damascus, 1955.
Danger, René. "L'urbanisme en Syrie: la ville de Damas," *Urbanisme* (revue mensuelle) (1937), 123–64.
Darwaza, Muḥammad ʿIzzat. *Ḥawla al-ḥaraka al-ʿarabiyya al-ḥādītha* (On the Modern Arab Movement), 6 vols. Sidon, 1950.
Dāshwālī, ʿAbd al-Laṭīf. *Marāyā* (Mirrors). Damascus, 1947.
David, Jean-Claude. "Alep," *La Syrie d'aujourd'hui*. Ed. André Raymond. Paris, 1980, 385–406.
——. "Alep, dégradation et tentatives actuelles de réadaptation des structures urbaines traditionelles," *Bulletin d'Etudes Orientales* 28 (1975), 19–50.
—— and Dominique Hubert. "Maisons et immeubles du début du XX^e siècle à Alep," *Les cahiers de la recherche architecturale*, 10/11 (April 1982), 102–11.
Davis, Eric. *Challenging Colonialism. Bank Miṣr and Egyptian Industrialization, 1920–1941*. Princeton, 1983.
Dawn, C. Ernest. "The Development of Nationalism in Syria," *The Arab World from Nationalism to Revolution*. Eds. Abdeen Jabara and Janine Terry. Wilmette, Il., 1971, 55–61.
——. *From Ottomanism to Arabism. Essays on the Origins of Arab Nationalism*. Urbana, 1973.
Deeb, Marius. "The 1919 Popular Uprising: A Genesis of Nationalism," *Canadian Review of Studies in Nationalism* 1 (Fall 1973), 105–19.
de Gaulle, Charles. *Mémoires de Guerre*, 3 vols. Paris, 1954–1959.
Depaule, Jean-Charles. "Espaces lieux et mots," *Les cahiers de la recherche architecturale*, 10/11 (April 1982), 94–101.
de Porte, A.W. *De Gaulle's Foreign Policy, 1944–46*. Cambridge, Mass., 1968.
Dettmann, K. *Damaskus. Eine orientalische Stadt zwischen Tradition und Moderne*. Nürnberg, 1967.
Dillemann, L. "Les Français en Haute-Djezireh (1919–1939)," *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer* 66 (1979), 33–58.
Djabry, O. *La Syrie sous le régime du mandat*. Toulouse, 1934.
Ducruet, Jean. *Les capitaux européens au Proche-Orient*. Paris, 1964.
Eickelman, Dale F. "Is there an Islamic City? The Making of a Quarter in a Moroccan Town," *International Journal of Middle East Studies* 5 (1974), 274–94.
Eleftériadès, Eleuthère. *Les chemins de fer en Syrie et au Liban. Etude historique financière et économique*. Beirut, 1944.
Elisséeff, N. "Damas à la lumière des théories de Jean Sauvaget," *The Islamic City: A Colloquium*. Eds. A. H. Hourani and S. M. Stern. Oxford, 1970.

——. "Dimashk," *Encyclopedia of Islam*, new ed., vol. 2.
Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, vols. II, III. Paris, 1938, 1939.
Epstein [Elath], E. "Le Hauran et ses inhabitants," *L'Asie Française* 343 (September–October 1936), 244–51.
——. "Notes from a Paper on the Present Conditions in the Hauran," *Journal of the Royal Central Asian Society* 23 (1936), 594–615.
Essaleh, Salah. *L'état actuel de l'économie syrienne: agriculture, industrie, commerce en comparison avec les pays limitrophes*. Paris, 1944.
al-Farḥānī, Muḥammad. *Fāris al-Khūrī wa ayyām lil-tunsa* (Faris al-Khuri and the Unforgettable Days). Beirut, 1965.
Fāris, George. *Man hum fī al-ʿālam al-ʿarabī. I* (Who's Who in the Arab World. I). Damascus, 1957.
——. *Man huwa fī sūriyya 1949* (Who's Who in Syria 1949). Damascus, 1950.
Farra, Adnan. *L'industrialisation en Syrie*. Geneva, 1950.
Farzat, Muḥammad Ḥarb. *al-Ḥayāh al-ḥizbiyya fī sūriyya bayn 1920–1955* (Party Life in Syria, 1920–1955). Damascus, 1955.
Feis, Herbert. *Europe, the World's Banker, 1870–1914*. New Haven, Conn., 1930.
Filasṭīn fī mudhakkirāt al-Qāwuqjī 1936–1948 (Palestine in the Memoirs of al-Qawuqji). Ed. Khayriyya al-Qāsimiyya. Beirut, 1975.
Firestone, Yaʿakov. "Production and Trade in an Islamic Context: *Sharika* Contracts in the Transitional Economy of Northern Samaria, 1853–1943," *International Journal of Middle East Studies* 6 (1975), part 1, 185–209.
Flapan, Simha. *Zionism and the Palestinians*. London, 1979.
Froidevaux, Henri. "Les élections aux Conseils Représentatifs des états sous Mandat," *L'Asie Française* (January 1924), 9–13.
——. "Quelques causes du malaise syrien," *L'Asie Française* 237 (1929), 6–9.
Gamelin, Général. *Servir*. Paris, 1946.
Gaulmier, J. "Note sur une épisode poétique de la rivalité séculaire entre Homs et Hama," *Bulletin d'Etudes Orientales* 2 (1932), 83–90.
——. "Note sur l'état présent de l'enseignement traditionnel à Alep," *Bulletin d'Etudes Orientales* 9 (1942–1943), 1–33.
——. "Notes sur le mouvement syndicaliste à Hama," *Revue des Etudes Islamiques* 6 (1932), 95–125.
[Gaulmier, J.]. "Note sur la propriété foncière dans la Syrie centrale," *L'Asie Française* 309 (April 1933), 130–37.
Gellner, Ernest and John Waterbury, eds. *Patrons and Clients in Mediterranean Societies*. London, 1977.

Gershoni, Israel. *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt*. Tel Aviv, 1981.
Ghazzī, Kāmil. *Nahr al-dhahab fī tārīkh ḥalab* (The River of Gold in the History of Aleppo), 3 vols. Aleppo, 1923–1926.
al-Ghazzī, Najm al-Dīn. *al-Kawākib al-sā'ira bi-a'yān al-mi'a al-'ashira* (Wandering Stars with the Notables of the Tenth Century [A.H.]), 3 vols. Ed. Jibrā'il Jabbūr. Beirut, 1945–1959.
Gibb, Sir Alexander and Partners. *Economic Development of Syria*. London, 1947.
Godard, Charles. *Alep. Essai de géographie urbaine et d'économie politique et sociale*. Aleppo, 1938.
Gomaa, Ahmed M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics 1941–1945*. London, 1977.
Gordon, Alec. "The Theory of the 'Progressive' National Bourgeoisie," *Journal of Contemporary Asia* 3 (1973), no. 2, 192–203.
Gouraud, Général H.J.E. *La France en Syrie*. Corbeil, 1922.
Greenshields, T. H. "'Quarters' and Ethnicity," *The Changing Middle Eastern City*. Eds. G. H. Blake and R. I. Lawless. London, 1980.
Grunwald, Dr. Kurt. "The Government Finances of the Mandated Territories in the Near East," *Bulletin of the Palestine Economic Society* 6 (May 1932).
al-Ḥaddād, 'Uthmān, Ḥasan al-Qaṭṭān and 'Abd al-Ḥasīb al-Shaykh Sa'īd. *Thawrat ḥamāt 'alā al-ṭughyān al-faransī* (Hama's Revolt against French Tyranny). Hama, 1945.
al-Ḥaffār, Luṭfī. *Dhikrayāt* (Reminiscenses), 2 vols. Damascus, 1954.
Haim, Sylvia G. *Arab Nationalism: An Anthology*. Los Angeles, 1962.
——. "Islam and the Theory of Arab Nationalism," *The Middle East in Transition*. Ed. W. Z. Laqueur. London, 1958.
Hakim, George. "Fiscal System," *Economic Organization of Syria*. Ed. Sa'id B. Himadeh. Beirut, 1936.
——. "Industry," *Economic Organization of Syria*. Ed. Sa'id B. Himadeh. Beirut, 1936.
al-Ḥakīm, Ḥasan. *Mudhakkirātī. ṣafaḥāt min tārīkh sūriyya al-ḥadītha* (My Memoirs. Pages from Modern Syrian History), 2 vols. Beirut, 1965–1966.
——. *al-Wathā'iq al-tārīkhiyya al-muta'illiqa bi-al-qaḍiyya al-sūriyya fī al-'ahdayn 1915–1946* (Historical Documents Pertaining to the Syrian Question in Two Periods 1915–1946). Beirut, 1974.
al-Ḥakīm, Yūsuf. *Sūriyya wa al-'ahd al-Fayṣalī* (Syria and the Faysal Era). Beirut, 1966.
——. *Sūriyya wa al-'ahd al-'uthmānī* (Syria and the Ottoman Era). Beirut, 1966.

Halstead, John P. *Rebirth of a Nation. The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912–1944*. Cambridge, Mass., 1967.
Hamidé, Abdul-Rahman. *La région d'Alep. Etude de géographie rurale*. Paris, 1959.
——. *La ville d'Alep. Etude de géographie urbaine*. Paris, 1959.
Ḥannā, ʿAbdullāh. *al-Ḥaraka al-ʿummāliyya fī sūriyya wa lubnān 1900–1945* (The Worker's Movement in Syria and Lebanon 1900–1945). Damascus, 1973.
——. *al-Ittijāha al-fikriyya fī sūriyya wa lubnān 1920–1945* (Intellectual Trends in Syria and Lebanon 1920–1945). Damascus, 1973.
——. *al-Qaḍiyya al-zirāʿiyya wa al-ḥarakāt al-fallāḥiyya fī sūriyya wa lubnān (1820–1920)* (The Agrarian Question and the Peasant Movements in Syria and Lebanon [1820–1920]), vol. 1. Beirut, 1975.
——. *al-Qaḍiyya al-zirāʿiyya wa al-ḥarakāt al-fallāḥiyya fī sūriyya wa lubnān (1920–1945)* (The Agrarian Question and the Peasant Movements in Syria and Lebanon [1920–1945]), vol. 2. Beirut, 1978.
Harry, Myriam. *Damas, jardin de l'Islam*. Paris, 1948.
Harvey, John. *With the Foreign Legion in Syria*. London, 1928.
Hassler, Commandant. "Les insurrections druses avant la guerre de 1914–1918," *L'Asie Française*, no. 239 (March 1926), 143–47.
Helbaoui, Y. *La Syrie. Mise en valeur d'un pays sous-développé*. Paris, 1956.
Henry-Haye, J. and Pierre Viénot. *Les relations de la France et de la Syrie*. Paris, 1939.
Hershlag, Z. Y. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*. Leiden, 1964.
Hilan, Rizkallah. *Culture et développement en Syrie et dans les pays retardés*. Paris, 1969.
Himadeh, Saʿid B. " Monetary and Banking System," *Economic Organization of Syria*. Beirut, 1936.
——. *The Monetary and Banking System in Syria*. Beirut, 1935.
——, (ed.). *Economic Organization of Palestine*. Beirut, 1936.
——, (ed.). *Economic Organization of Syria*. Beirut, 1936.
al-Hindī, Iḥsān. *Kifāḥ al-shaʿb al-ʿarabī al-sūri 1908–1948* (The Struggle of the Syrian Arab People, 1908–1948). Damascus, 1962.
Hirszowicz, Lukasz. *The Third Reich and the Arab East*. London, 1966.
Hobsbawm, E. J. "Peasants and Politics," *Journal of Peasant Studies* 1 (October 1973), 3–22.
——. *Revolutionaries. Contemporary Essays*. London, 1977.
Hodgson, M.G.S. "Duruz," *Encyclopedia of Islam*, new ed., vol. 2, 631–34.
Homet, Marcel. *Syrie, terre irrédente; l'histoire secrète du traité franco-syrien; où va le Proche Orient?* Paris, 1938.

Hourani, Albert. "*The Arab Awakening* Forty Years After," *The Emergence of the Modern Middle East*. London, 1981.
——. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939*. London, 1962.
——. "The Decline of the West in the Middle East," part 1, *International Affairs* 29 (1953), 22–42.
——. *The Emergence of the Modern Middle East*. London, 1981.
——. *Europe and the Middle East*. London, 1980.
——. "The Islamic City in the Light of Recent Research," *The Islamic City*. Eds. A. H. Hourani and S. M. Stern. Oxford, 1970.
——. *Minorities in the Arab World*. London, 1947.
——. "The Ottoman Background of the Modern Middle East," *The Ottoman State and its Place in World History*. Ed. Kemal H. Karpat. Leiden, 1974.
——. "Ottoman Reform and the Politics of Notables," *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Eds. William R. Polk and Richard L. Chambers. Chicago, 1968.
——. "Revolution in the Arab Middle East," *Revolution in the Middle East and Other Case Studies*. Ed. P. J. Vatikiotis. London, 1972.
——. *Syria and Lebanon. A Political Essay*. London, 1946.
——. *A Vision of History*. Beirut, 1961.
——. and S. M. Stern, eds. *The Islamic City*. Oxford, 1970.
Howard, Harry N. *The King–Crane Commission. An American Inquiry in the Middle East*. Beirut, 1963.
Huber, M. *La population de la France pendant la guerre*. Paris, 1931.
al-Ḥukūma al-sūriyya fi thalāth sinīn min 15 shabāṭ 1928 ilā 15 shabāṭ 1931. ʿalā al-ʿahd riʾāsa ṣāhib al-fakhāmat al-sayyīd Muḥammad Tāj al-Dīn al-Ḥasanī (The Syrian Government during three years, from 15 February 1928 until 15 February 1931. In the Period of the Leadership of His Excellency al-Sayyid Muhammad Taj al-Din al-Hasani). Damascus, 1931.
al-Ḥuṣnī, Muḥammad Adīb Taqī al-Dīn. *Kitāb muntakhabāt al-tawārīkh li-dimashq* (Selected Passages from the Histories of Damascus), 3 vols. Damascus, 1927, 1928, 1934.
al-Ḥuṣrī, Saṭiʿ. *Yawm maysalūn* (The Day of Maysalun). Beirut, 1947.
Husry, Khaldun S. "King Faysal I and Arab Unity, 1930–33," *Journal of Contemporary History* 10 (1975), 323–40.
Huvelin, Paul. "Que vaut la Syrie?" *L'Asie Française* (Documents économiques, politiques et scientifiques), No. 1 (December 1921), 1–50.
Ibrāhīm Pāshā, Jamīl. *Niḍāl al-aḥrār fī sabīl al-istiqlāl* (The Freedom Struggle on the Road to Independence). Aleppo, 1959.
"L'importance des intérêts français dans l'empire ottoman," *L'Asie Française* (1920), 179–83.
al-ʿIsh, Anwār. *Fī tarīq al-ḥurriyya min iʿtiqāl al-Bārūdī ilā safar al-*

wafd ilā Pārīs (On the Road to Independence from the Arrest of al-Barudi until the Delegation Travelled to Paris). Damascus, 1936.

Issawi, Charles, ed. *The Economic History of the Middle East, 1800–1914*. Chicago, 1966.

al-Jābirī, Iḥsān. "Masālat ʿummāl al-mudun fī sūriyya." ("The Question of Urban Workers in Syria"), *al-Ṭalīʿa* 5 (June 1939), 280–94.

——. "Min ayn yuʿaysh al-shaʿb al-sūrī?" ("On What do the Syrian People Live?"), *al-Ṭalīʿa* 3 (1937), 846–55.

——. "al-Qaḍiyya al-iqtiṣādiyya al-sūriyya" ("The Syrian Economic Question"), *al-Ṭalīʿa* 4 (January–February 1938), 70–77.

Jacquot, Lieutenant-Colonel Paul. *L'état des Alaouites, Guide*, 2nd ed. Beirut, 1931.

Jāmiʿat Dimashq (University of Damascus). *al-Majmūʿa al-iḥṣāʾiyya* (Statistical Collection), 2 vols. Damascus, 1967.

Jankowski, James P. "The Government of Egypt and the Palestine Question, 1936–1939," *Middle Eastern Studies* 17 (October 1981), 427–53.

al-Jazāʾirī, al-Amīr Muḥammad Saʿīd. *Mudhakkirāti* (My Memoirs), 2nd ed. Algiers, 1968.

Joarder, Safiuddin. "Syria under French Mandate: An Overview," *Journal of the Asiatic Society of Pakistan* 14, no. 1 (1975), 91–104.

——. "The Syrian Nationalist Uprising (1925–1927) and Henri de Jouvenel," *Muslim World* 68 (July 1977), 185–204.

Joffre, A. *Le mandat de la France sur la Syrie et le Grand–Liban*. Lyon, 1924.

Johnson, Michael. "Confessionalism and Individualism in Lebanon: A Critique of Leonard Binder (ed.) *Politics in the Lebanon*" *Review of Middle East Studies* 1 (London 1975), 79–91.

———. "Political Bosses and Their Gangs: Zuʿama and Qabadayat in the Sunni Muslim Quarters of Beirut," *Patrons and Clients in Mediterranean Societies*. Eds. Ernest Gellner and John Waterbury. London, 1977.

Jones, John M. *La fin du Mandat français en Syrie et au Liban*. Paris, 1939.

Jovelet, L. "L'évolution sociale et politique des pays arabes (1930–1933)," *Revue des Etudes Islamiques* (1933), 425–644.

al-Jundī, Adham. *Aʿlām al-adab wa al-fann* (Eminent Personalities in Literature and the Arts), 2 vols. Damascus, 1954, 1958.

——. *Shuhadāʾ al-ḥarb al-ʿālamiyya al-kubrā* (Martyrs of the Great World War). Damascus, 1960.

——. *Tārīkh al-thawrāt al-sūriyya fī ʿahd al-intidāb al-faransī* (The History of the Syrian Revolts in the Era of the French Mandate). Damascus, 1960.

Jung, E. *L'Islam et l'Asie devant l'impérialisme*. Paris, 1927.

Kanafani, Ghassan. *The 1936–39 Rebellion in Palestine*. Committee for a Democratic Palestine, n.d.

Kassimy, Zafer [al-Qasimi, Zafir]. "La participation des classes populaires aux mouvements nationaux d'indépendance aux XIX^e^ et XX^e^ siècles: Syrie," *Mouvements nationaux d'indépendance et classes populaires aux XIX^e^ et XX^e^ siècles en Occident et en Orient*. Ed. Commission Internationale d'Histoire des Mouvements Sociaux et des Structures Sociales. Paris, 1971, 334–56.

al-Kayyālī, ʿAbd al-Raḥmān. *al-Jihād al-siyāsī* (The Political Struggle). Aleppo, 1946.

——. *al-Marāḥil fī al-intidāb al-faransī wa fī niḍālina al-waṭanī* (The Stages of the French Mandate and of our National Struggle), 4 vols. Aleppo, 1958–1960.

——. *Radd al-kutla al-waṭaniyya ʿalā bayānāt al-mufawwad al-sāmī* (The Reply of the National Bloc to the Declarations of the High Commissioner). Aleppo, 1933.

Kayyali, A. W. *Palestine: A Modern History*. London, 1978.

Kedourie, Elie. *In the Anglo-Arab Labyrinth. The McMahon–Husayn Correspondence and its Interpretations, 1914–1939*. Cambridge, 1976.

——. *Arab Political Memoirs and Other Studies*. London, 1974.

——. "The Bludan Congress on Palestine, September 1937," *Middle Eastern Studies* 17 (January 1981), 107–25.

——. *The Chatham House Version and Other Middle-Eastern Studies*. London, 1970.

——. *England and the Middle East*. London, 1956.

——. "Political Parties in the Arab World," *Arabic Political Memoirs and Other Studies*. London, 1974.

Kemp, Tom. *The French Economy 1913–39. The History of a Decline*. London, 1972.

Kersaudy, François. *Churchill and De Gaulle*. New York, 1983.

Khabbāz, Ḥannā and George Ḥaddād. *Fāris al-Khūrī: Ḥayātuhu wa ʿaṣruhu* (Faris al-Khuri: His Life and Times). Beirut, 1952.

Khadduri, Majid. "The Alexandretta Dispute," *American Journal of International Law* 39 (1945), 406–25.

——. "Constitutional Development in Syria with Emphasis on the Constitution of 1950," *Middle East Journal* (1951), 137–60.

Khalidi, Rashid I. *British Policy Towards Syria and Palestine, 1906–1914*. London, 1980.

Khayr, Ṣāfūḥ. *Madīnat dimashq. Dirāsa fi jughrāfiyyā al-mudun* (The City of Damascus. Studies in the Geography of Cities). Damascus, 1969.

Khoury, Philip S. "Divided Loyalties? Syria and the Question of Palestine, 1919–1939," *Middle Eastern Studies* 21 (July 1985), 324–48.

——. "Factionalism among Syrian Nationalists during the French Madate," *International Journal of Middle East Studies* 13 (November 1981), 441–69.

——. "Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World: an Historical Appraisal," *Arab Resources: The Transformation of a Society*. Ed. I. Ibrahim. Washington, D.C., 1983, 213–36.

——. "Syrian Urban Politics in Transition: The Quarters of Damascus during the French Mandate," *International Journal of Middle East Studies* 16 (November 1984), 507–40.

——. "The Tribal Shaykh, French Tribal Policy, and the Nationalist Movement in Syria between Two World Wars," *Middle Eastern Studies* 18 (April 1982), 180–93.

——. *Urban Notables and Arab Nationalism. The Politics of Damascus 1860–1920*. Cambridge, 1983.

Khoury, Youssef. *Prix et monnaie en Syrie*. Nancy, 1943.

Khuri, Albert. "Agriculture," *Economic Organization of Syria*. Ed. Saʿid B. Himadeh. Beirut, 1936.

Khūrī, Raʾīf. "Naḥnu wa al-fāshistiyya" ("We and Fascism"), *al-Ṭalīʿa* 2 (1936), 838–844.

Klat, Paul J. "Musha Holdings and Land Fragmentation in Syria," *Middle East Economic Papers* (1957), 12–23.

——. "The Origins of Landownership in Syria," *Middle East Economic Papers* (1958), 51–66.

Kurd ʿAlī, Muḥammad. *Khiṭaṭ al-shām* (The Plan of Damascus), 6 vols. Damascus, 1925–1928.

——. *al-Mudhakkirāt* (Memoirs), 4 vols. Damascus, 1948–1951.

Kuzbari, Nadir. *La question de la cessation du mandat français sur la Syrie*. Paris, 1937.

Labeyrie, Irène and Muhammad Roumi. "La grande traversée de Damas," *Les cahiers de la recherche architecturale* 10/11 (April 1982), 44–51.

Laffargue, A., *Général Dentz, Paris–Syrie 1941*. Paris, n.d.

LaMazière, Pierre. *Partant pour la Syrie*. Paris, 1926.

Landes, David S. *The Unbound Prometheus. Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*. Cambridge, Mass., 1969.

de Lanessan, J. L. *La Tunisie*, 2nd ed. Paris, 1917.

Lapidus, Ira M. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, Mass., 1967.

Lapierre, J. *Le Mandat français en Syrie*. Paris, 1937.

Latron, André. "En Syrie et au Liban: Village communautaire et structure sociale," *Annales d'histoire économique et sociale* 4 (1934), 224–34.

Lecerf, J. and R. Tresse. "Les ʿarada de Damas," *Bulletin d'Etudes Orientales* 7–8 (1937–1938), 237–64.

Lesch, Ann Mosely. *Arab Politics in Palestine, 1917–1939*. Ithaca, 1979.

Lewis, N. M. "The Frontier of Settlement in Syria 1800–1950," *International Affairs* 31 (1955), 48–60.

Lipschits, Issac. *La politique de la France au Levant, 1939–41*. Paris, 1941.

Lloyd, E.M.H. *Food and Inflation in the Middle East 1940–45*. Stanford, 1956.

Longrigg, Stephen H. *Syria and Lebanon under French Mandate*. London, 1958.

Louis, Wm. Roger. *The British Empire in the Middle East 1945–1951. Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*. Oxford, 1984.

Lutskiy, V. B. *Nasional 'no-osvobodityel'naya voyna v Sirii (1925–1927)* (The National Liberation War in Syria, 1925–1927). Moscow, 1964.

MacCallum, Elizabeth P. *The Nationalist Crusade in Syria*. New York, 1928.

Maestracci, Nöel. *La Syrie contemporaine: Tout ce qu'il faut savoir sur les territoires placés sous mandat français*. Paris, 1930.

Maier, Charles S. *Recasting Bourgeois Europe. Stabilization in France, Germany, and Italy in the Decade after World War I*. Princeton, 1975.

Mandel, Neville J. *The Arabs and Zionism before World War I*. Berkeley, 1976.

Mansur, Abed al-Hafiz. "Great Britain and the Birth of Syrian and Lebanese Independence," *International Studies* 16 (1977), 245–73.

Maʾoz, Moshe. "Society and State in Modern Syria," *Society and Political Structure in the Arab World*. Ed. Menahem Milson. New York, 1973.

——. "Syrian Urban Politics in the Tanzimat Period between 1840 and 1861," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 29 (1966), 277–301.

Mardam-Bek, Khalīl. *Aʿyān al-qarn al-thālith ʿashar fī al-fikr wa al-siyāsa wa al-ijtimāʿ* (Notables of the Thirteenth Century [A.H.] in Ideas, Politics and Society). Beirut, 1971.

Mardin, Şerif. "Power, Civil Society and Culture in the Ottoman Empire," *Comparative Studies in Society and History* 11 (June 1969), 258–81.

Marseille, J. "L'investissement français dans l'Empire colonial: l'enquête du gouvernement de Vichy (1943)," *Revue Historique* 122 (1974), 409–32.

Marston, Ellen. "Fascist Tendencies in Pre-War Arab Politics," *Middle East Forum* 35 (May 1959), 19–22.

Massignon, Louis. "La structure du travail à Damas en 1927," *Cahiers Internationaux de Sociologie* 15 (1953), 34–52.

Mathews, R. D. and Matta Akrawi. *Education in the Arab Countries of the Near East*. Washington, 1949.

Mears, E. G., ed. *Modern Turkey*. New York, 1924.

Mickelsen, Martin L. "Another Fashoda: The Anglo–Free French Conflict over the Levant, May–September, 1941." *Revue Français d'Histoire d'Outre–Mer* 63 (1976), 75–99.

Migdal, Joel S. "Urbanization and Political Change: The Impact of Foreign Rule," *Comparative Studies in Society and History* 19 (July 1977), 328–49.

Miller, Joyce Laverty. "The Syrian Revolt of 1925," *International Journal of Middle East Studies* 8 (1977), 545–63.

Mockler, Anthony. *Our Enemies the French, being an account of the war fought between the French and the British, Syria 1941*. London, 1976.

de Monicault, Jacques. *Le port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français*. Paris, 1936.

Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East, 1914–56*. London, 1963.

——. *The Mediterranean in Politics*. London, 1938.

Montagne, R. "French Policy in North Africa and Syria," *International Affairs* 16 (March–April 1937), 263–79.

——. "Réactions arabes contre le Sionisme," *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, III*. Paris, 1939, 43–55.

——. "Le traité franco-syrien," *Politique Etrangère* 5 (October 1936), 34–54.

Mounayer, Nassib. *Le régime de la terre en Syrie. Etudes historiques, juridiques et économiques*. Paris, 1929.

Mouton, Marie-Renée. "Le congrès syrio-palestinien de Genève," *Relations Internationales* 19 (Autumn 1979), 313–28.

al-Mu'tamar al-dawlī al-thānī li-tārīkh bilād al-shām (The Second International Congress on the History of Greater Syria), 2 vols. Damascus, 1980.

al-Muḥibbī, Muḥammad al-Amīn. *Khulāṣat al-athār fī a'yān al-qarn al-ḥādī 'ashar* (Excerpt of the Traditions on the Notables of the Eleventh Century [A.H.]), 4 vols. Cairo, 1867.

Müller, Cdt. Victor. *En Syrie avec les bédouins. Les tribus du désert*. Paris, 1931.

al-Murādī, Muḥammad Khalīl. *Silk al-durar fi a'yān al-qarn al-thānī 'ashar* (The String of Pearls of the Notables of the Twelfth Century [A.H.]), 4 vols. Cairo, 1883.

Musil, Alois. *The Manners and Customs of the Rwala Bedouins*. New York, 1928.

Naaman, A. "Précisions sur la structure agraire dans la région de Homs–Hama (Syrie)," *Bulletin de l'Association de Géographes Français* (March–April 1950), 53–59.

Nevakivi, Jukka. *Britain, France and the Arab Middle East, 1914–1920*. London, 1969.

Niéger, Colonel. "Choix de documents sur le Territoire des Alaouites (Pays des Noseïris)," *Revue du Monde Musulman* 49 (March 1922), 1–69.

"Notizie storiche sulla famiglia el-Atrash," *Oriente Moderno* 5 (September 1925), 465–467.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy 1800–1914*. London, 1981.

O'Zoux, Raymond. *Les états du Levant sous Mandat français*. Paris, 1931.

——. "Les insignes et saluts de la jeunesse en Syrie et au Liban." *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe*, II. Paris, 1938, 96–104.

Paxton, Robert. *Vichy France*. New York, 1972.

Perry, Elizabeth J. *Rebels and Revolutionaries in North China 1845–1945*. Stanford, 1980.

Picard, Elizabeth. "Retour au Sandjak," *Maghreb-Machrek* (January–February 1983), 47–64.

"La politique du mandat français—Iraq et Syrie," *L'Asie Française*, no. 257 (February 1928), 68–70.

Polk, William R. and Richard L. Chambers, eds. *Beginnings of Modernization in the Middle East. The Nineteenth Century*. Chicago, 1968.

Polleau, Alice. *À Damas sous les bombes. 1924–1926*. Paris, 1926.

Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918–1929*, vol. 1. London, 1974.

Porath, Y. *The Palestinian Arab National Movement. From Riots to Rebellion, 1929–1939*, vol. 2. London, 1977.

A Post-War Bibliography of the Near Eastern Mandates. Beirut, 1933.

Priestley, H. I. *France Overseas. A Study of Modern Imperialism*. New York, 1938.

Proust-Tournier, J. M. "La population de Damas," *Hannon. Revue Libanaise de Géographie* 5 (1970), 129–45.

Puaux, Gabriel. *Deux années au Levant. Souvenirs de Syrie et du Liban*. Paris, 1952.

Qarqūṭ, Dhūqān. *Taṭawwur al-ḥaraka al-waṭaniyya fī sūriyya, 1920–1939* (The Development of the Syrian Nationalist Movement, 1920–1939). Beirut, 1975.

al-Qāsimī, Muḥammad Saʿīd. *Qāmūs al-sināʿāt al-shāmiyya* (Dictionary of Damascus Crafts), 2 vols. Ed. Ẓāfir al-Qāsimī. Paris, 1960.
al-Qāsimī, Ẓāfir. *Maktab ʿAnbar* (Anbar School). Beirut, 1967.
——. *Wathāʾiq jadīda min al-thawra al-sūriyya al-kubrā* (New Documents from the Great Syrian Revolt). Damascus, 1965.
al-Qāsimiyya, Khayriyya. *al-Ḥukūmāt al-ʿarabiyya fī dimashq bayn 1918–1920* (The Arab Governments in Damascus, 1918–1920). Cairo, n.d.
al-Qāwuqjī, Fawzī. *Mudhakkirāt Fawzī al-Qāwuqjī 1914–1932* (Memoirs of Fawzi al-Qawuqji 1914–1932). Ed. Khayriyya al-Qāsimiyya. Beirut, 1975.
Qudāma, Aḥmad. *Maʿālim wa aʿlām fī bilād al-ʿarab* (Places and Eminent Personalities in the Arab Countries), vol. 1. Damascus, 1965.
Rabbath, Edmond. "Esquisse sur les populations syriennes," *Revue Internationale de Sociologie* 46 (1938), 443–525.
——. *Les états-unis de Syrie!* Aleppo, 1925.
——. *L'évolution politique de la Syrie sous Mandat.* Paris, 1928.
——. "L'insurrection syrienne de 1925–1927," *Revue Historique* 542 (April–June 1982), 405–47.
——. *Unité syrienne et devenir arabe.* Paris, 1937.
Rabinovich, Itamar. "The Compact Minorities and the Syrian State, 1918–1945," *Journal of Contemporary History* 14 (1979), 693–712.
——. "Germany and the Syrian Political Scene in the late 1930's," *Germany and the Middle East 1835–1939.* Ed. J. L. Wallach. Tel Aviv, 1975.
Rafeq, Abdul-Karim. *The Province of Damascus, 1723–1783.* Beirut, 1966.
Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au 18ᵉ siècle*, 2 vols. Damascus, 1974 and 1974.
——. *Grandes villes arabes à l'époque ottomane.* Paris, 1985.
——. "Remarques sur la voirie des grandes villes arabes," *Proceedings du 10ème Congrès de l'UEAI.* Ed. R. Hillenbrand. Edinburgh, 1982, 72–85.
———, ed. *La Syrie d'aujourd'hui.* Paris, 1980.
al-Rayyis, Munīr. *al-Kitāb al-dhahabī lil-thawrāt al-waṭaniyya fī al-mashriq al-ʿarabī. al-Thawra al-sūriyya al-kubrā* (The Golden Book on National Revolts in the Arab East. The Great Syrian Revolt). Beirut, 1969.
Reid, Donald M. *Lawyers and Politics in the Arab World, 1880–1960.* Minneapolis, 1981.
Reissner, Johannes. *Ideologie und Politik der Muslimbrüder Syriens.* Freiburg, 1980.
al-Rifāʿī, Shams al-Dīn. *Tārīkh al-siḥāfa al-sūriyya. al-Intidāb al-far-*

ansī ḥattā al-istiqlāl (The History of Syrian Journalism. The French Mandate until Independence), vol. 2. Cairo, 1969.

Rihāwī, ʿAbd al-Qādir. *Madīnat dimashq* (The City of Damascus). Damascus, 1969.

Roberts, S. H. *A History of French Colonial Policy 1870–1925*. London, 1929.

Rondot, Pierre. "L'expérience du Mandat français en Syrie et au Liban (1918–45)," *Revue de Droit International Publique* 3–4 (1948), 387–409.

——. "Les mouvements nationalistes au Levant durant le Deuxième Guerre Mondiale (1939–1945)," in *La Guerre en Méditerranée (1939–1945)*. Paris, 1971.

——. "Tendances particularistes et tendances unitaires en Syrie," *Orient* 5 (1958).

Roumi, Muhammad. "Le hammam domestique: nouvelles pratiques et transformations de l'espace," *Les cahiers de la recherche architecturale* 10/11 (April 1982), 74–79.

Royal Institute of International Affairs. *The French Colonial Empire*. Information Department Papers, no. 25. London, 1940.

Ruppin, Arthur. *Syria: An Economic Survey*. New York, 1918.

Saba, Paul. "The Creation of the Lebanese Economy—Economic Growth in the Nineteenth and Early Twentieth Centuries," *Essays on the Crisis in Lebanon*. Ed. Roger Owen. London, 1976.

Sachar, Howard M. *Europe Leaves the Middle East, 1936–1954*. New York, 1972.

de Sacy, Antoine Issac Silvestre. *Exposé de la religion des Druzes*. Paris, 1838.

al-Safarjalānī, Muhī al-Dīn. *Tārīkh al-thawra al-sūriyya* (History of the Syrian Revolt). Damascus, 1961.

Saʿīd, Amīn. *al-Thawra al-ʿarabiyya al-kubrā* (The Great Arab Revolt), 3 vols. Cairo, 1934.

Salibi, K. S. *The Modern History of Lebanon*. London, 1965.

Salih, Shakeeb. "The British–Druze Connection and the Druze Rising of 1896 in the Hawran," *Middle Eastern Studies* 13 (May 1977), 251–57.

Salzwedel, Klaus. "Typologie des caravansérails dans la vieille ville de Damas," *Les cahiers de la recherche architecturale* 10/11 (April 1982), 52–59.

Samman, Ahmad. *Le régime monetaire de la Syrie*. Paris, 1935.

Samy, E. "I Partiti e le associazioni politiche in Sirie e nel Libano visit da un siriano (1921–1939)," *Oriente Moderno* 21 (1941), 101–23.

Sanjian, Avedis K. "The Sanjak of Alexandretta (Hatay): Its Impact on Turkish-Syrian Relations (1939–1956)," *Middle East Journal* (Autumn 1956), 379–84.

al-Ṣaqqāl, Faṭhallāh. *Dhikrayātī fī al-muhāmā fī miṣr wa sūriyya* (My Reminiscences of Law Practice in Egypt and Syria). Aleppo, 1958.

Sauvaget, Jean. *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syzienne des origines au milieu du XIX siècle*, 2 vols. Paris, 1941.

——. "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas," *Revue des Etudes Islamiques* 8 (1934), 421bis–480.

——, and Jacques Weulersse. *Damas et la Syrie sud*. Paris, 1936.

Schatkowski Schilcher, Linda. *Families in Politics. Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries*. Stuttgart, 1985.

Schmidt, H. D. "The Nazi Party in Palestine and the Levant, 1932–9," *International Affairs* 28 (October 1952), 460–69.

Scott, James S. "Patron–Client Politics and Political Change in Southeast Asia," *American Political Science Review* 66 (March 1972), 91–113.

Seale, Patrick. *The Struggle for Syria. A Study of Post-War Arab Politics, 1945–1958*. London, 1965.

Sékaly, A. "Les deux Congrès musulmans de 1926," *Revue du Monde Musulman* 64 (1926), 3–219.

Seurat, Michel. "Le rôle de Lyon dans l'installation du Mandat français en Syrie: intérêts économiques et culturels, luttes d'opinion (1915–1925)," *Bulletin d'Etudes Orientales* 31 (1979), 131–64.

Shahbandar, ʿAbd al-Raḥmān. *Mudhakkirāt ʿAbd al-Raḥmān Shahbandar* (Memoirs of ʿAbd al-Rahman Shahbandar). Beirut, 1967.

——. *al-Qaḍiyya al-ijtimāʿiyya fī al-ʿālam al-ʿarabī* (The Social Question in the Arab World). Cairo, 1937.

——. *al-Thawra al-sūriyya al-waṭaniyya* (The Syrian National Revolt). Damascus, 1933.

al-Sharif, Ihsan. *La condition internationale de la Syrie; analyse juridique du mandat*. Paris, 1922.

al-Shaṭṭī, Shaykh Muḥammad Jamīl. *Aʿyān dimashq fī al-qarn al-thālith ʿashar wa niṣf al-qarn al-rābiʿ ʿashar* (Notables of Damascus in the Thirteenth and the First Half of the Fourteenth Century [A.H.]), 2nd ed. Beirut, 1972.

al-Shihābī, al-Amīr Muṣṭafā. *al-Zirāʿa al-ʿamaliyya al-ḥadītha* (Modern Practical Agriculture). Damascus, 1922.

Shimizu, Hiroshi. "The Mandatory Power and Japan's Trade Expansion into Syria in the Inter-War Period," *Middle Eastern Studies* 21 (April 1985), 152–71.

Shirer, William L. *The Collapse of the Third Republic. An Inquiry into the Fall of France in 1940*. New York, 1971.

Shorrock, W. I. *French Imperialism in the Middle East. The Failure of Policy in Syria and Lebanon 1900–1914*. Madison, 1976.

——. "The Origin of the French Mandate in Syria and Lebanon: The

Railroad Question, 1901–1914," *International Journal of Middle East Studies* 1 (1970), 133–53.

Shoukr, Samir. *The Syrian Cities: Structure and Characteristics Till 1965*. Warsaw, 1974.

al-Sibāʿī, Badr al-Dīn. *Adwā' ʿalā al-rasmāl al-ajnabī fī sūriyya 1850–1958* (Spotlights on Foreign Capital in Syria 1850–1958). Damascus, 1968.

Ṣidqī, Nahāl Bahjat. *Fakhrī al-Bārūdī* (Fakhri al-Barudi). Beirut, 1974.

Ṣidqī, Najātī. "al-Ḥaraka al-waṭaniyya al-ʿarabiyya min al-inqilāb al-ittiḥādī ilā ʿahd al-kutla al-waṭaniyya" ("The Arab Nationalist Movement from the Unionist coup d'état until the Era of the National Bloc"), *al-Ṭalīʿa* 4 (May 1938), part 5, 318–28, part 6, 413–24.

Sluglett, Peter. *Britain in Iraq 1914–1932*. London, 1976.

——, and Marion Farouk-Sluglett, "The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations," *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*. Ed. Tarif Khalidi. Beirut, 1984.

Smilianskaya, I. M. "The Disintegration of Feudal Relations in Syria and Lebanon in the Middle of the Nineteenth Century," *The Economic History of the Middle East 1800–1914*. Ed. Charles Issawi. Chicago, 1966.

Sourdel, D. "Hamat," *Encyclopedia of Islam*, new ed., vol. 3. 120–121.

Spagnolo, J. P. "French Influence in Syria prior to World War I: The Functional Weakness of Imperialism," *Middle East Journal* 23 (1969), 45–62.

Spears, Major-General Sir Edward. *Assignment to Catastrophe*, 2 vols. London, 1954.

——. *Fulfillment of a Mission*. Hamden, Conn., 1977.

Springett, Bernard H. *Secret Sects of Syria and the Lebanon. A consideration of their origin, creeds and religious ceremonies, and their connection with and influence upon modern freemasonry*. London, 1922.

Stein, Kenneth W. *The Land Question in Palestine, 1917–1939*. Chapel Hill, 1984.

al-Ṭabbākh, Muḥammad Raghīb. *Iʿlām al-nubalā' bi-tārīkh ḥalab al-shahba'* (Eminent Personalities in the History of Aleppo), 7 vols. Aleppo, 1923–1926.

Tamari, Salim. "Factionalism and Class Formation in Recent Palestinian History," *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Ed. Roger Owen. Carbondale and Edwardsville, Ill., 1982.

Tannenbaum, Jan Karl. "France and the Arab Middle East, 1914–1920," *Transactions of the American Philosophical Society* 68 (October 1978).

——. *General Maurice Sarrail: The French Army and Left Wing Politics*. Chapel Hill, N.C., 1974.
al-Ṭawīl, Muḥammad Ghālib. *Tārīkh al-ʿalawiyyīn* (History of the Alawites). Beirut, 1966.
Tharaud, Jérôme and Jean. *Alerte en Syrie!* Paris, 1937.
Thobie, Jacques. *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman: 1895–1914*. Paris, 1977.
——. "Le nouveau cours des relations franco-turques et l'affaire Sandjak d'Alexandrette, 1929–1939," *Relations Internationales* 19 (Autumn 1979), 355–74.
Thomé, Mohammad. *Le rôle du crédit dans le développement économique de la Syrie. Depuis la Première Guerre Mondiale jusqu' à nos jours*. Madrid, 1953.
Thoumin, R. "Damas. Notes sur la répartition de la population par origine et par religion," *Revue de Géographie Alpine* 25 (1937), 633–97.
——. "Deux quartiers de Damas. Le Quartier Chrétien de Bab Musalla et le Quartier Kurde," *Bulletin d'Etudes Orientales* 1 (1931), 99–135.
——. *Géographie humaine de la Syrie centrale*. Tours, 1936.
——. "Le Ghab," *Revue de Géographie Alpine* 24 (1936), 467–538.
——. *La maison syrienne dans la plaine hauranaise, le bassin du Barada et sur les plateaux du Qalamoun*. Paris, 1932.
——. "Notes sur l'aménagement et la distribution des eaux à Damas et dans sa Ghouta," *Bulletin d'Etudes Orientales* 4 (1934), 1–26.
Thureau, Joseph. "Les chemins de fer en Syrie et en Palestine," *Revue Politique et Parlementaire* 9 (1918).
Tibawi, A.L. *A Modern History of Syria including Lebanon and Palestine*. London, 1969.
Tibi, Bassam. *Arab Nationalism. A Critical Inquiry*. New York, 1981.
Tower, Allen. *The Oasis of Damascus*. Beirut, 1935.
Traboulsi, I. *L'agriculture syrienne entre les deux guerres*. Beirut, 1948.
Tresse, R. "L'évolution du costume syrien depuis un siècle," *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, II*. Paris, 1938, 87–96.
——. "Irrigation dans la Ghoûta de Damas," *Revue des Etudes Islamiques* 3 (1929), 459–573.
——. "Manifestations féminines à Damas aux XIXe et XXe siècles," *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, III*. Paris, 1939, 115–25.
ʿUbayd, Salāma. *al-Thawra al-sūriyya al-kubrā 1925–1927* (The Great Syrian Revolt). Beirut, 1971.
Vacca, Virginia. "Notizie biografiche su uomini politici ministri e deputati siriani," *Oriente Moderno* 17 (October 1937), 471–95.
van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961–1980*, 2nd ed. London, 1981.

Van Dusen, Michael H. "Political Integration and Regionalism in Syria," *Middle East Journal* 26 (Spring 1972), 123–36.

——. "Syria: Downfall of a Traditional Elite," *Political Elites and Political Development in the Middle East*. Ed. Frank Tachau. New York, 1975.

Veccia-Vaglieri, L. "La situazione economica della Siria secondo due recenti pubblicazioni," *Oriente Moderno* 16 (1936), 425–40, 485–96, 541–51.

du Véou, Paul. *Le désastre d'Alexandrette*. Paris, 1938.

Verney, Nöel and Georges Daubmann. *Les puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et au Palestine*. Paris, 1900.

Warner, Geoffrey. *Iraq and Syria 1941*. London, 1974.

Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East*. London, 1948.

——. *Land Reform and Development in the Middle East. A Study of Egypt, Syria and Iraq*. London, 1957.

Weakley, E. "Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria," Great Britain, *Accounts and Papers*, 1911. LXXXVII, in *The Economic History of the Middle East 1800–1914*. Ed. Charles Issawi. Chicago, 1966.

Weingrod, Alex. "Patrons, Patronage, and Political Parties," *Comparative Studies in Society and History* 10 (July 1968), 377–400.

Weisband, Edward. "The Sanjak of Alexandretta, 1920–1939: A Case Study," *Near East Roundtable, 1967–68*. Ed. R. Bayly Winder. New York, 1969.

Wetterlé, Abbé E. *En Syrie avec le Général Gouraud*. Paris, 1924.

Weulersse, Jacques. "Antioch, essai de géographie urbaine," *Bulletin d'Etudes Orientales* 4 (1934), 27–79.

———. "Aspects permanents du problème syrien: La question des minorités," *Politique Etrangère* 1 (February 1936), 29–38.

——. "Damas. Etude de développement urbain," *Bulletin de l'Association de Géographes Français* 93 (January 1936), 5–9.

——. "La nouvelle géographie politique de la Syrie," *Bulletin de l'Association de Géographes Français* 107 (June–October 1937), 102–5.

——. *Le pays des Alaouites*. Tours, 1940.

——. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*. Paris, 1946.

——. "La primauté des cités dans l'économie syrienne. (Etude des relations entre villes et campagnes dans le Nord-Syrie avec exemples choisis à Antioch, Hama et Lattaquié," *Congrès International de Géographie, Amsterdam 1938*. Leiden, 1938, 233–39.

——. "Régime agraire et vie agricole en Syrie," *Bulletin de l'Association de Géographes Français* 113 (April 1938), 58–61.

Weygand, Général. "Le Mandat syrien. Quelques réflections, quelques précisions," *La Revue de France* (May–June 1927), 241–58.

——. *Mémoires: Mirages et réalité*, 3 vols. Paris, 1940–1957.

Widmer, Robert. "Population," *Economic Organization of Syria*. Ed. Saʿid B. Himadeh. Beirut, 1936.

Wilson, Mary Christina. *King Abdullah of Jordan: A Political Biography*. Cambridge, forthcoming.

Winder, R. Bayly. "Syrian Deputies and Cabinet Ministers, 1919–1959," *Middle East Journal*, 2 parts. 16 (Autumn 1962), 407–29. 17 (Winter-Spring 1963), 35–54.

Wirth, Eugen. *Syrien. Eine Geographische Landeskunde*. Darmstadt, 1971.

Wolfers, Arnold. *Britain and France between Two World Wars*. New York, 1940.

Woodward, E.L. *British Foreign Policy in the Second World War*. HMSO, London, 1970.

Woolman, David S. *Rebels in the Rif. Abd el Krim and the Rif Rebellion*. Stanford, 1968.

Wright, Gordon. *France in Modern Times*. London, 1962.

Wright, Quincy, "The Bombardment of Damascus," *American Journal of International Law* 20 (April 1926), 264–79.

——. *Mandates under the League of Nations*. Chicago, 1930.

——. "Syrian Grievances Against French Rule," *Current History* (February 1926), 687–93.

al-Yāfī, Luṭfī. *ʿAwāṭif wa ʿawāṣif al-shabāb* (The Passions and Tempests of Youth), 2 vols. Damascus, 1927–1928.

Yamak, Labib Zuwiyya. *The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis*. Cambridge, Mass., 1966.

Yasīn, ʿAbd al-Qādir. *Kifāḥ al-shaʿb al-filasṭīnī qabl al-ʿamm 1948*. (The Struggle of the Palestinian People before 1948). Beirut, 1975.

Young, George. *Corps de Droit Ottoman*, vol. 6. Oxford, 1906.

al-Yūnis, ʿAbd al-Laṭīf. *Shukrī al-Quwwatlī. tārīkh ʿāmma fī ḥayāt rijāl* (Shukri al-Quwatli. A General History in the Life of Men). Cairo, n.d.

——. *Thawrat al-Shaykh Ṣāliḥ al-ʿAlī* (The Revolt of Shaykh Salih al-ʿAli). Damascus, n.d.

Zakariyyā, Aḥmad Waṣfī. *al-Rīf al-sūrī: muḥāfazat dimashq* (The Syrian Countryside: The Damascus Province), vol. 2. Damascus, 1957.

Zeine, Zeine N. *The Emergence of Arab Nationalism*. Beirut, 1966.

——. *The Struggle for Arab Independence*. Beirut, 1961.

Zeldin, Theodore. *France 1848–1945*. Vol. 1: *Ambition, Love and Politics*. Oxford, 1973.

al-Ziriklī, Khayr al-Dīn. *al-Aʿlām: qāmūs tarājim li-ashhar al-rijāl wa al-nisāʾ min al-ʿarab wa al-mustaʿribīn wa al-mustashriqīn* (Eminent Personalities: A Biographical Dictionary of Noted Men and

Women among the Arabs, the Arabists and the Orientalists), 10 vols. Cairo, 1954–1957.

Zuʿaytir, Akram. "Ittifāq al-ʿarab ʿalā waḍaʿ lubnān al-khāṣṣ" ("Agreements of the Arabs Concerning Lebanon's Special Position"), *al-Ḥawādith* 978 (August 1975), 64–66.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ص)

(ط)

(غ)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)


ABU ABDO ALBAGL

